

الرئيس محمد علي وولده الأمير الشاذلي

مبادئ المحاسبة الإدارية العليا وفنائها
الجمعية العمومية لمجاسن الدولة
في

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية
والإدارية والبحرية والأحوال الشخصية والمرافعات
المدنية والإجراءات الجنائية وباقي فروع القانون

“المجلد ٤٩”

وتمتص من مبادئ وأبواب من
الاسم في ١٩٦٣ م

تمتبا اشراكت
الأستاذ حسن الكسراي
المكتبة العامة لمجاسن الدولة



١٩٦٣ - ١٩٦٤

تمتص من مبادئ وأبواب من
الاسم في ١٩٦٣ م

الكتاب الحديث في الفقه الإسلامي

من المؤلفات الحديثة في الفقه الإسلامي

تأليف د. محمد عبد الله

نشر المؤسسة التي تخصصت في إصدار

الكتب الحديثة والفكرية والفقهية

على مستوى العالم العربي

ص . ب . ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والخرافات

المدنية والاجراءات الجنائية وباقى فروع القانون

« الجزء ٢٩ »

ويتضمن المبادئ ابتداءً من
عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٢

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهاى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى -

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقاً)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقاً)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

اصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهاى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٢٩٣٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي مَوْلَى

مَنْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ وَاتَّقَى اللَّهَ

مَنْ يَرْجُ اللَّهَ وَالْيَوْمَ

تقديم

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :
قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من
الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلدتها وأجزائها الى
عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١
جزءا) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها
عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق
العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب
رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من (الموسوعة الادارية
الحديثة) (٢٤ جزءا) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى
الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦
حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا اقدم لكم القسم الثاني من (الموسوعة الادارية الحديثة)
(عدد ١٦ جزءا) متعاوننا مع صديقي العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي
امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا . . . وقد تضمن هذا
القسم أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لتسمى
الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثاني لعام ١٩٨٥ حتى نهاية
السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ في سبتمبر ١٩٩٣) .

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .

ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الفخم . .

أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكاهي

محام امام محكمة النقض
ورئيس قضايا البنك العربي
لم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

القاهرة في اول فبراير سنة ١٩٩٤

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » فى اصدارها الاول ما بينه عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التى قررتها احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه فى عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا ابجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه فى بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جتتين فى مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية امليا بالنسبة للقضاء الادارى والتأديبى والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » فى إصدارها الاول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون فى شتى إداريات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم العربى كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة ، وغزارة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها اربعة وعشرين مجلدا ، ليس فى مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفى مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضربى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

- ٢ -

وتدور المجلة القضائية دون توقف ، وتمضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحضيف المتأني فى بحثه بين مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينوبها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى اطراد من اثره الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ،

(ز)

صعودا لمدارج التصويب والتقييم والأرساء ، حتى يجىء الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق فى أداء مهامهم موفرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشدهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى فى فتاويهم ، أو يقضوا به فى احكامهم ، أو يسيروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية . وكم سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكونوا يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استثمرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة لاعتبارنا من أول أكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣/١٩٩٢ التى هى السنة التى دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثانى « للموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجهده القارئ بين يديه حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ امامه الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

واننا نرجو بذلك أن تكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعمليا نفعنا ، يحقق للمستغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكد — تغنى فى أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على رأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

(ح)

- ٣ -

و انه لحق على أن اعترف في هذا المقام بفضل زملائي أعضاء مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتين وثلاثين سنة من سنوات عملي القضائي ، كافت الخلفية التي استند اليها استيعابي للمبادئ القانونية التي ضمتها باعزاز دفتا « الموسوعة الادارية الحديثة »

(١٩٩٣/١٩٩٦) كما اعترف بالفضل ايضا للاستاذ الكبير حسن الفكاهي المحامي امام محكمة النقض لتحمسه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء في اصدارها الاول أو اصدارها الثاني ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة في اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة في خدمة رجال القانون في العالم العربي . كما لا يفوتني أن أنوه بالجدد الذي أسداه كل من الأستاذين / عبد المنعم بيومي وطارق محمد حسن المحامين بالاستئناف العالي ومجلس الدولة والأستاذة / عزة حسن الفكاهي المحامية بالاستئناف العالي ومجلس الدولة والأستاذة / منى رمزي المحامية في التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من اعمال دفتت بالموسوعة في اصدارها الثاني الى يدي القارئ على هذا النحو الرصين الذي بدت عليه .

وختاماً ، لا يفوتني في هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء الأفاضل الاساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد نزيه تنانغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار خالياً بالمحكمة الدستورية العليا والاستاذ حسن هند عضو القسم الاستشاري بمجلس الدولة، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه من عون في سبيل انجازها .

والله ولي التوفيق

دكتور نعيم عطية

المحامي امام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة (سابقاً)

أول فبراير ١٩٩٤

فهرس تفصیلی

« تصاديب »

الصفحة	الموضوع
۱۲	الفصل الاول : المسئولية التأديبية
۱۳	الفرع الاول : مناهج المسئولية التأديبية
۲۹	الفرع الثاني : اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الأجنبية للأعمال المؤتممة
۴۴	الفرع الثالث : استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية
۵۴	الفرع الرابع : مشروعية اصدار لائحة للعقوبات متضمنة المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها
۵۵	الفرع الخامس : مسائل متنوعة
۵۵	اولا : المسئولية التأديبية مسئولية شخصية
۷۰	ثانيا : المسئولية التأديبية قوامها خطأ تأديبي ثابت في حق العامل
۷۰	۱ - نسبة الخطأ الى العامل على وجه القطع واليقين
۷۵	۲ - حسن وسوء النية في قيام المسئولية التأديبية
۸۱	ثالثا : الاعفاء من المسئولية
۸۱	۱ - حداثة العهد بالعمل لا تنهض دليلا للمسئولية
۸۵	۲ - التسرع بكثرة العمل لا يصلح مبررا لدرد المسئولية
۸۷	۳ - امكانية اللجوء الى وسائل غير التي نص عليها القانون لدرد المسئولية
۹۲	۴ - امر الرئيس للمؤوس
۱۰۳	۵ - سوء تنظيم المرفق يعتبر ظرفا مخففا
۱۰۹	رابعا : اثر المرض على المسئولية التأديبية
۱۱۳	خامسا : لا عقاب على مخالفة زالت آثارها
۱۱۶	الفصل الثاني : المخالفات التأديبية
۱۱۶	الفرع الاول : احكام عامة
۱۴۲	الفرع الثاني : واجبات الوظيفة
۱۴۲	اولا : اداء أعمال الوظيفة
۱۴۲	۱ - اداء العامل للعمل المنوط به بنفسه وبكل دقة وامانة
۱۴۶	۲ - السعي لمعرفة واجبات الوظيفة والالزام بها
۱۵۵	۳ - متابعة أعمال المؤوسمين والإشراف عليها
۱۶۴	۴ - التزام الصديق والحافي الكلب
۱۶۷	۵ - الانتظام في العمل واداءه في المواعيد الرسمية
۱۷۲	۶ - عدم الانقطاع عن العمل بدون إذن أو مقتضى

(ى)

الصفحة

الموضوع

- ١٨٤ ثانيا : طاعة الرؤساء وتوقيرهم
١٨٤ ١ - حق الشكوى والأبلاغ من الجرائم مكفول
١٨٧ ٢ - حق إبداء الرأي أو الطعن على تصرفات الرؤساء
١٩٧ مكفول بلا تطاول أو تشهير أو تحد
١٩٧ ٣ - مخاطبة الرؤساء تكون فى حدود اللياقة والأدب
٢٠٤ ٤ - لا جناح على اللجوء الى رئيس الجمهورية أو
رئيس مجلس الشعب بالشكوى
٢١٠ ثالثا : المحافظة على كرامة الوظيفة
٢١٠ ١ - احترام العرف وكرامة الرؤساء والرؤوسيين
وأفراد التعاملين
٢١٥ ٢ - طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة فى مجال العمل
٢١٦ ٣ - عدم قبول أى مكافأة أو هولة أو هدية نظير
القيام بالواجب الوظيفى
٢١٨ الفرع الثالث : الأعمال المحظورة
٢١٨ أولا : المسئولية التأديبية للأطباء والجراحين
٢٢٤ ثانيا : المخالفات التأديبية فى العقود الإدارية
٢٢٤ ١ - حدود مسئولية الموظف المنتخب لتلقى المعطيات
٢٢٧ ٢ - حدود مسئولية مندوب إدارة الحسابات فى
لجنة فتح المظاريف
٢٣١ ٣ - قبول المعطاء الوحيد لا يستوجب المساواة
التأديبية
٢٣٢ ٤ - أقرار لجنة البت بمطابقة السلعة الواردة
للمواصفات
٢٣٢ ٥ - سداد مستحقات المورد
٢٣٤ ثالثا : صرف مبالغ بدون وجه حق
٢٣٥ رابعا : المخالفات التأديبية فى شأن المهدة
٢٤٠ خامسا : مخالفة قواعد صرف السلفة
٢٤٢ سادسا : المخالفات التأديبية التى ترد على أوراق رسمية
٢٥٠ سابعا : المخالفات التأديبية لأهوان القضاء
٢٥٠ ١ - جسامه انحراف العاملين بالمحاكم
٢ - تفريط أمناء الحفظ بالمحاكم فى الملفات التى
بمهندتهم
٢٥١ ٣ - حدود مسئولية المحضرين
٢٥٦ ثامنا : مخالفات تراخيص المباني
٢٦٩ تاسعا : حظر الاستغلال بالأعمال التجارية
٢٦٩ ١ - حظر مزاولة التجارة بالذات أو بالوساطة
٢٧٢ ٢ - معيار العمل التجارى

الصفحة	الموضوع
٢٧٦	٣ - ممارسة الزوجة للتجارة
٢٧٨	عاشرا : مدى حظر الاشتراك في تأسيس الشركات
٢٧٨	١ - جواز الاشتراك كشريك موصى في شركة توصية بسيطة
٢٨١	حادى عشر : حظر أداء أعمال للغير بمقابل الا بالان
٢٨٨	ثانى عشر : المخالفات التأديبية من سلوك الموظف خارج الوظيفة
٢٩٢	ثالث عشر : مخالفات تأديبية أخرى متنوعة
٣٠٥	الفصل الثالث : الجرائم التأديبية
٣٠٥	الفرع الأول : عدم جواز العقوبة على الذنب الإدارى مرتين
٣١٤	الفرع الثانى : وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه بجميع أسقطاره
٣١٥	الفرع الثالث : مناهج حرية تقدير الجزاء الا يكون المشرع قد خص ذنبا إداريا بعقوبة محددة
٣١٧	الفرع الرابع : رقابة القضاء لا تمتد الى ملاءمة الجزاء الا اذا شاب تقدير الإدارة له غلو
٣٤٧	الفرع الخامس : الأثر المباشر للقانون التأديبى وقاعدة القانون الاصلح للمتهم
٣٥٩	الفرع السادس : ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية
٣٥٩	أولا : النقل اجراء مناطه المصلحة العامة
٣٦٢	ثانيا : ابعاد العامل من الأعمال المالية ليس من الجرائم التأديبية
٣٦٣	ثالثا : كفت النظر لا يعد عقوبة تأديبية
٣٦٩	الفرع السابع : عقوبات تأديبية جائز توقيعها
٣٦٩	أولا : التفرقة في شأن العقوبات التأديبية بين طائفة كبار الموظفين ومن عدائهم من الموظفين
٣٧٣	ثانيا : اللوم
٣٧٥	ثالثا : الخصم من الأجر
٣٧٨	رابعا : خفض الأجر
٣٨٣	خامسا : خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة
٣٩٠	سادسا : خفض الدرجة
٣٩٣	سابعا : الوقف عن العمل
٣٩٥	ثامنا : الاحالة الى المعاشي
٣٩٨	ثاسما : الفصل من الخدمة

(ل)

الصفحة

الموضوع

٤٠٤	الفرع الثامن : جواز تأديبي مقنع
٤٠٧	الفرع التاسع : محو العقوبات التأديبية
٤٠٩	الفرع العاشر : جواز ملاحقة من ترك الخدمة
٤١٨	الفصل الرابع : التحقيق مع العاملين
٤١٨	الفرع الأول : سلطة التحقيق
٤١٨	أولا : سلطة الإحالة الى التحقيق
٤٢٨	ثانيا : سلطة اجراء التحقيق
٤٤٤	الفرع الثاني : ضمانات التحقيق
٤٧٠	الفرع الثالث : اجراءات التحقيق
٤٧٠	أولا : مواجهة المتهم
٤٧٤	ثانيا : الامتناع عن الادلاء بالاقرار
٤٧٧	ثالثا : الاعتراف
٤٧٩	رابعا : الشهود
٤٨١	خامسا : التفتيش
٤٩٦	سادسا : التحقيق يكون كتابة وموقعا عليه
٥٠٣	الفرع الرابع : نتيجة التحقيق ولقد الاوراق
٥١٧	الفصل الخامس : قرار الوقف من العمل احتياطيا
٥٣١	الفصل السادس : القرار التأديبي
٥٣١	الفرع الأول : القرار التأديبي قرار اداري
٥٣٢	الفرع الثاني : سبب القرار التأديبي
٥٣٩	الفرع الثالث : السلطة التأديبية الموقعة للجزاء التأديبي
٥٤٢	الفرع الرابع : ولاية كتايب ومدى جواز التفويض فيها
٥٥٠	الفرع الخامس : قرار الجهة الادارية بالحفظ لا يقيد النيابة الادارية
٥٦٣	الفرع السادس : الاختصاص الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات على القرارات التأديبية في شأن المخالفات المالية
٥٨١	الفصل السابع : الدعوى التأديبية
٥٨١	أولا : تحريك الدعوى التأديبية
٥٨٣	ثانيا : اعلان التهم المحال الى المحاكمة التأديبية بتقرير الاتهام
٥٩٣	ثالثا : قلم الكتاب يقوم باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام
٥٩٥	رابعا : تحديد المشرع للوسيلة التي يتم الاعلان بها (خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول)
٦٠٢	خامسا : الاعلان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة يكون في محل إقامة المعلن اليه او في محل عمله

- ٦٠٤ سافنا : متى يكون الاعلان في مواجهة النيابة العامة صحيحا
٦٠٤ ١ - اذا كان موطن المراد اعلانه معلوما بالخارج
٦١٠ ٢ - اذا لم يكن للمراد اعلانه عنوان معلوم لا بالدخول ولا بالخارج
٦١٠ ٣ - بطلان الاعلان في مواجهة النيابة العامة اذا لم يكن قد
٦٢٢ استنفدت الى سبل التحري من موطن المراد اعلانه
٦٢٨ سابعا : حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تأديبيا ما دام قد تم
٦٢٨ اخطاره بالحضور
٦٢٣ ثامنا : سقوط الدعوى التأديبية
٦٣٣ ١ - الاوضاع التشريعية لمعاد سقوط الدعوى التأديبية
٦٤٤ ٢ - سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام
٦٤٦ ٣ - استقالة معاد سقوط الدعوى التأديبية عند تدخل
٦٥٥ المسئولين التأديبية والجنائية
٦٦١ ٤ - علم الرئيس المباشر بالمخالفة
٦٦١ تاسعا : انقضاء الدعوى التأديبية بوفاء المتهم
٦٦٥ :: الفصل الثامن : المحاكم التأديبية
٦٦٥ الفرع الأول : الاختصاص
٦٦٥ أولا - المحكمة التأديبية صاحبة الولاية العامة في التأديب
٦٨١ ثانيا - توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية
٦٨٣ ثالثا - نطاق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا
٦٨٣ رابعا - اختصاص المحاكم التأديبية وورد على سبيل
٦٨٧ الحصر
٦٩٥ خامسا - اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد بالقرارات
٦٩٩ التأديبية الصريحة
٧٢٣ سداسا - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالظن في
٧٢٧ قرار النقل أو التذب
٧٢٢ سابعا - لا عبرة في تحديد الاختصاص بما يحدده القانون
٧٢٢ في طلباته
٧٢٧ ثامنا - تختص المحاكم التأديبية بالطلبات المرتبطة
٧٢٢ تاسعا - تختص المحاكم التأديبية بالظن في قرارات التحويل
٧٢٨ الفرع الثاني : مسمار الدعوى التأديبية
٧٢٨ أولا : الحكم في الدعوى التأديبية :
٧٢٨ ١ - وجوب ايداع مسودة الحكم عند النطق به
٧٢٩ ٢ - التوقيع على مسودة الحكم ونسخته الأصلية

- ٧٤١ ٣ - وجوب تسبب الاحكام والقرارات التأديبية
- ٧٤٥ ٤ - المدافعة تكون بين القضاء الذي سمعوا المرافعة
- ٧٤٦ ٥ - النطق بالحكم التأديبي يكون في جلسة علنية
- ٧٥١ ٦ - الجزاء المحكوم به يرد اثره الى تاريخ ارتكاب المخالفة التأديبية
- ٧٥٨ ثانيا : ضمانات المحاكمة التأديبية
- ٧٥٨ ١ - قرينة البراءة
- ٧٧٣ ٢ - كفالة مباشرة من الدفاع للمتهم
- ٧٧٧ ثالثا : الإثبات
- ٧٧٧ ١ - صلب الإثبات في المنازعات التأديبية يقع على عاتق الإدارة
- ٧٧٧ ٢ - تقاعس جهة الإدارة من تقديم الأوراق اللازمة للفصل في الدعوى التأديبية
- ٧٧٨ ٣ - أدلة الإثبات
- ٧٨٢ (أ) تحريات الشرطة
- ٧٨٧ (ب) شهادة الشهود
- ٧٩٧ (ج) الاعتراف
- ٧٩٨ (د) الاقرار الذي يعول عليه
- ٧٩٩ ٤ - حرية القاضي التأديبي في تكوين اقتناعه
- ٨٠٣ ٥ - أحكام الأدانة تبني على القطع واليقين
- ٨١٦ ٦ - استخلاص المحكمة للنتيجة التي انتهت اليها استخلاصا سائغا من أصول نتائجها
- ٨٢١ رابعا : صلاحيات المحكمة التأديبية أمام الدعوى التأديبية
- ٨٢١ ١ - عدم تقييد المحكمة التأديبية بالوصف أو التكييف الذي تسببته المخالفة الادارية على الوقائع المستندة الى المتهم
- ٨٢٦ ٢ - عدم التزام المحكمة بتعقيب دفاع المتهم في كل جزئياته وفروضه
- ٨٣٢ ٣ - عدم جواز الحكم على المتهم في اتهام لم يواجه به
- ٨٣٤ ٤ - عدم تعليل مواد الاتهام
- ٨٣٦ ٥ - عدم تعدي المحكمة التأديبية لوقائع لم ترد في قرار الاتهام
- ٨٤٠ ٦ - جواز توقيع الجزاء التأديبي عن كل مخالفة تأديبية
- ٨٤٤ ٧ - عدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل بتأديبيا

٨٢٧	٨ - شيوع التهمة
	٩ - عدم جواز اتخاذ جهة الإدارة أى قرار يسلب المحكمة التأديبية ولايتها أثناء نظر الدعوى التأديبية
٨٢٨	٩ - عدم جواز اتخاذ جهة الإدارة أى قرار يسلب المحكمة التأديبية
٨٥١	خامسا : التدخل فى الدعوى التأديبية
٨٥٣	سادسا : وقف الدعوى التأديبية
	١ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل فى الدعوى الجنائية
٨٥٣	٢ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل من المحكمة المختصة فى مسألة أولية تربط بتكليف الوقائع
٨٥٤	الفرع الثالث : الطعن فى الأحكام التأديبية
٨٥٩	أولا : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا
٨٥٩	١ - الحكم فى الدعوى التأديبية يكون حضوريا متى اتصل علم الطاعن بها
٨٥٩	٢ - ميعاد الطعن فى الحكم التأديبى أمام المحكمة الإدارية العليا
٨٦٠	٣ - بداية ميعاد الطعن
٨٦٤	٤ - ميعاد الطعن فى الحكم التأديبى عند تعدد الخصوم
٨٦٦	٥ - رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم التأديبية رقابة مشروعية
٨٦٩	٦ - الطعن يتم المنازعة برمتها أمام المحكمة الإدارية العليا
٨٨٥	٧ - الأحوال من المحكمة التأديبية إلى المحكمة الإدارية العليا
٨٨٨	ثانيا : الطعن بالتماس إعادة النظر
٨٩١	المصلح التاسع : تأديب الموظفين المعار والمفتدين والمنقولين
٨٩٣	الفروع الأولى : تأديب المعار والمتقدين
٨٩٣	الفروع الثانية : تأديب المنقولين
٨٩٨	الفصل العاشر : مجلس التأديب
٩٠١	الفرع الأول : الأركان العامة لمجالس التأديب
٩٠١	أولا : يسرى على ما تصفحه مجالس التأديب من قرارات فيما يجرى على الاعضاء القضائية من قواعد ومبادئ
٩٠١	ثانيا : قرارات مجالس التأديب حثائية أحكام صادرة فى دعاوى تأديبية ، ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا
٩٠٤	

(ع) .

- ثالثا : اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون في
قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق
٩١. من جهات إدارية
رابعا : عبارة « المحاكم التأديبية » التي يطعن في أحكامها
إمام المحكمة الإدارية العليا عبارة عامة غير مخصصة
٩٢. ومطلقة
خامسا : استناد الاختصاص بالتأديب لمجالس التأديب
٩٢٦ يعتبر من النظام العام
سادسا : كفاية حق الدفاع أمام مجلس التأديب
٩٢٩ سابعا : لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته
٩٣٢ ثامنا : مجلس التأديب شأنه شأن المحكمة التأديبية هو
الخير الأعلى في مدى سلامة ما ذهب إليه تقرير
٩٣٤ الخبرة أمامه
تاسعا : وجوب توقيع رئيس مجلس التأديب وعضوية على
مسودة القرار المودعة عند النطق به المشتعلة على
٩٣٥ استنساخه
عاثرا : عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب للأنظمة
٩٣٩ الخاصة بالتشفيص
الفرع الثاني : مجالس تأديب مختلفة
٩٤٦ أولا : مجالس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات
٩٤٦ ثانيا : مجالس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء
٩٦٣ هيئات التدريس
الفصل العاشر : تأديب طوائف خاصة من العاملين
٩٦٨ أولا : تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات
والجمعيات والهيئات الخاصة
٩٦٨ ثانيا : تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة
٩٧٠ ثالثا : تأديب العاملين بمجلس الشعب
٩٧٣ رابعا : تأديب أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء
مجالس الإدارة المنتخبين والعاملين بالجمعيات والهيئات
الخاصة التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد
٩٧٤ خامسا : تأديب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية
٩٨٦ سادسا : تأديب أعضاء مراكز شباب القرى
٩٩٠ سابعا : تأديب الخبراء أمام جهات اقتضاء
٩٩٥ ثامنا : مخالفة عضو المجلس المحلي عن أخلاقه بالسلوك الواجب
٩٩٧ تاسعا : تأديب العاملين بمشروع مواقف سيارات الأجرة
٩٩٩ الفصل الثاني عشر : مسائل متنوعة
١٠٠٢

تأديب

الفصل الأول : المسؤولية التأديبية

الفرع الأول : مناهج المسؤولية التأديبية

الفرع الثاني : اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام المقرر
بالقوانين الجنائية للأفعال الموصلة

الفرع الثالث : استغلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية

الفرع الرابع : مشروعية إصدار لائحة الجزاءات متضمنة الطوائف
التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها

الفرع الخامس : مسائل متنوعة

أولاً : المسؤولية التأديبية مسؤولية شخصية

ثانياً : المسؤولية التأديبية قوامها خطأ تأديبي ثابت في حق العامل

- ١ - نسبة الخطأ الى العامل على وجه القطع واليقين
- ٢ - حسن وسوء التبعة في قيام المسؤولية التأديبية

ثالثاً : الامتلاء من المسؤولية

- ١ - حذارة الجهد بالجميل لا تنهض ملامح المسؤولية
- ٢ - التدرج بكمية العمل لا تصحح طعناً لعدم المسؤولية
- ٣ - إمكانية اللجوء الى وسائل غير التي نص عليها القانون
لنحو المسؤولية
- ٤ - أمر الرئيس للمؤوس
- ٥ - سوء تنظيم المرفق يعتبر ظرفاً مخففاً

رابعاً : أثر المرض على المسؤولية التأديبية

خامساً : لا عقاب على مخالفة زالت آثارها

الفصل الثاني : المخالفات التأديبية

الفرع الأول : أحكام عامة

الفرع الثاني : واجبات الوظيفة

أولاً : أداء أعمال الوظيفة

- ١ - أداء العامل للعمل المنوط به بنفسه وبكل دقة وأمانة
- ٢ - السعي لمعرفة واجبات الوظيفة والإلتزام بها
- ٣ - متابعة أعمال الرؤوسين والإشراف عليها
- ٤ - التزام الصديق وتحشيش الكتب
- ٥ - الانتظام في العمل وأداءه في المواعيد الرسمية
- ٦ - عدم الانقطاع عن العمل بدون إذن أو مقتضى

ثانياً : طاعة الرؤساء وتوقيعهم

- ١ - حق الشكوى والإبلاغ عن الجرائم مكفول
- ٢ - حق إنشاء الرأي أو الظن على تصرفات الرؤساء مكفول بلا تطاول أو تشهير أو تعد
- ٣ - مخاطبة الرؤساء تكون في حدود اللياقة والأدب
- ٤ - لا جناح على اللجوء إلى رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب بالشكوى

ثالثاً : المخالفة على كرامة الوظيفة

- ١ - احترام العرف وحرمة الرؤساء والرؤوسين والفراد المتصلين
- ٢ - طيبة العلاقة بين الرجل والمرأة في مجال العمل
- ٣ - عدم قبول أي مكافأة أو عمولة أو هدية نظير القيام بالواجب الوظيفي

الفرع الثالث : الأعمال المحظورة

أولاً : المسؤولية التأديبية للأطباء والجراحين

ثانياً : المخالفات التأديبية في الطقود الإدارية

- ١ - حدود مسؤولية الموظف المنتخب لتلقي المطامات
- ٢ - حدود مسؤولية مندوب إدارة الحسابات في لجنة فتح المظاريف
- ٣ - قبول الجلاء الوحيد لا يستوجب السالبة التأديبية
- ٤ - اقرار لجنة البت بمطالبة السالبة الواردة للمواصفات
- ٥ - سداد مستحقات الورود

ثالثاً : صرف مبالغ بدون وجه حق

رابعاً : المخالفات التأديبية في شأن الصهدة

خامساً : مخالفة قواعد صرف السلفة

سادساً : المخالفات التأديبية التي ترد على اوراق رسمية

سابعاً : المخالفات التأديبية لاعوان القضاء

- ١ - جسامة انحراف العاملين بالمحاكم
- ٢ - تفريط امانة الحفظ بالمحاكم في الملفات التي يهينهم
- ٣ - حدود مسؤولية المحضرين

ثامناً : مخالفات تراخيص الباني

تاسعاً : حظر الاشتغال بالأعمال التجارية

- ١ - حظر مزاولة التجارة بالذات أو بالوساطة
- ٢ - معيار العمل التجاري
- ٣ - ممارسة الزوجة للتجارة

عاشرا : مدى حظر الاشتراك في تأسيس الشركات.

١ - جواز الاشتراك كشريك موصى في شركة توصية

ببسيطة

حاشي عشر : حظر أداء افعال للفيز بظلال الا باذن

ثاني عشر : المخالفات التأديبية من سلوك الموظف خارج الوظيفة

ثالث عشر : مخالفات تأديبية أخرى متنوعة

الفصل الثالث : الجزاءات التأديبية

الفرع الأول : هم جواز العقوبة على الذنب الإداري مرتين

الفرع الثاني : وجوب قيام تدبير الجواز على سببه بجميع أخطائه

الفرع الثالث : مناط حرية تنفيذ الجزاء الا يكون للشرع قد خص ذلجا

إداريا بقوة محددة

الفرع الرابع : رقابة القضاء لا تمتد الى ملاحظة الجزاء الا اذا شاب

تدبير الاطاعة له لغو

الفرع الخامس : الأثر المباشر للقانون التأديبي وقاعدة القانون الاصلي

المتهم

الفرع السادس : ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية

أولا : انقلل اجراء مناطه المصلحة العامة

ثانيا : ابعاد العامل عن الأعمال المالية ليس من الجزاءات التأديبية

ثالثا : لغت النظر لا يعد عقوبة تأديبية

الفرع السابع : عقوبات تأديبية جائز توقيعها

أولا : التفرقة في شأن العقوبات التأديبية بين طائفة كبار الموظفين

ومن مدهم من الموظفين

لانيا : السسوم

ثالثا : القسم من الأجر

رابعا : خفض الأجر

خامسا : المنفى الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة

سادسا : خفض الدرجة

سابعا : الوفاء عن العمل

ثامنا : الإحالة الى المعاش

تاسعا : الفصل من الخدمة

الفرع الثامن : جزاء تأديبي ممتنع

الفرع التاسع : محو العقوبات التأديبية

الفرع العاشر : جواز ملاحقة من ترك الخدمة

الفصل الرابع : التحقيق مع العاملين

الفرع الأول : سلطة التحقيق

أولا : سلطة الإحالة الى التحقيق

لانيا : سلطة إجراء التحقيق

الفرع الثاني : ضمانات التحقيق

المفرع الثالث : اجراءات التحقيق

اولا : مواجهة التهم

ثانيا : الامتناع عن الادلاء بالاقوال

ثالثا : الاعتراف

رابعا : الشهود

خامسا : التفتيش

سادسا : التحقيق يكون كتابة وموقعا عليه

المفرع الرابع : نتيجة التحقيق وفقد الأوراق

الفصل الخامس : قرار الوقف عن العمل احتياطيا

الفصل السادس : القرار التأديبي

المفرع الأول : القرار التأديبي قرار اداى

المفرع الثاني : سبب القرار التأديبي

المفرع الثالث : السلطة التأديبية الواقعة للجزاء التأديبي

المفرع الرابع : ولاية التأديب ومدى جواز التلويش فيها

المفرع الخامس : قرار الجهة الادارية بالحفظ لا يفيد النيابة الادارية

المفرع السادس : الاختصاص الرقابى للجهاز المركزى للمحاسبات على

القرارات التأديبية فى شأن المخالفات المالية

الفصل السابع : الدعوى التأديبية

اولا : تحريك الدعوى التأديبية

ثانيا : اعلان التهم المحال الى المحاكمة التأديبية بتقرير الاتهام

وبالجلسة المحددة يمتثل اجراء جوهريا

ثالثا : قام الكتاب يقوم باعلان لوى الشان بقرار الاتهام

رابعا : تحديد المشرع لوسيلة التى يتم الاعلان بها (خطاب مومى عليه مصحوب بعلم وصول)

خامسا : الاعلان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة يكون فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله

سادسا : متى يكون الاعلان فى مواجهة النيابة العامة صحيحا

١ - اذا كان موطن المراد اعلانه معلوما بالخارج

٢ - اذا لم يكن للمراد اعلانه عنوان معلوم لا بالخارج ولا بالخارج

٣ - بطلان الاعلان فى مواجهة النيابة العامة اذا لم يكن قد استندعت الى سبل التحرر عن موطن المراد اعلانه

سابعا : حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تاديبيا ما دام قد تم اخطاره بالحضور

ثامنا : سقوط الدعوى التاديبية

١ - الاوضاع التشريعية ليعاد سقوط الدعوى التاديبية

٢ - سقوط الدعوى التاديبية من النظام العام

٣ - استقالة ميعاد سقوط الدعوى التاديبية عند تدخل

المسؤوليتين التاديبية والجنائية

٤ - علم الرئيس المباشر بالمخالفة

تاسعا : انقضاء الدعوى التاديبية بوفاة المتهم

الفصل الثامن : المحاكم التأديبية

الفرع الأول : الاختصاص

أولا - المحكمة التأديبية صاحبة الولاية العامة في التأديب

ثانيا - توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية

ثالثا - نطاق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا

رابعا - اختصاص المحاكم التأديبية وأرد على سبيل الحصر

خامسا - اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد بالقرارات التأديبية
المريضة

سادسا - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالظعن في قرار
النقل أو النسب

سابعا - لا مرة في تحديد الاختصاص بما يحسنه الظامن في
طلباته

ثامنا - تختص المحاكم التأديبية بالطلبات المرتبطة

تاسعا - تختص المحاكم التأديبية بالظعن في قرارات التعميل

الفرع الثاني : مسار الدعوى التأديبية

أولا : الحكم في الدعوى التأديبية

١ - وجوب ايداع مسودة الحكم عند النطق به

٢ - التوقيع على مسودة الحكم ونسخته الأصلية

٣ - وجوب تسييب الأحكام والقرارات التأديبية

٤ - المناقشة تكون بين القضاة الذي سمعوا المرافعة

٥ - النطق بالحكم التأديبي يكون في جلسة علنية

٦ - الجزء المحكوم به يرسد اثره الى تاريخ ارتكاب
المخالفة التأديبية

ثانياً : ضمانات المحاكمة التأديبية

١ - قرينة البراءة

٢ - كفاية مباشرة من الدفاع للمتهم

ثالثاً : الإلبيات

١ - مهء الإلبيات فى المنازعات التأديبية يقع على عاتق الإدارة

٢ - تقاعس جهة الإدارة عن تقديم الأوراق اللازمة للفصل فى الدعوى التأديبية

٣ - أدلة الإلبيات

(أ) تعريض الشرطة

(ب) شهادة الشهود

(ج) الاعتراف

(د) الإقرار الذى يعول عليه

٤ - حرية القاضي التأديبى فى تكوين اقتناعه

٥ - احكام الادانة تبنى على القطع واليقين

٦ - استخلاص المحكمة للنتيجة التى انتهت اليها استخلاصاً مائلاً من اصول نتائجها

وأباماً : صلاحيات المحكمة التأديبية إزاء الدعوى التأديبية

١ - عدم تقيد المحكمة التأديبية بالوصف أو التكييف الذى تسببه النيابة الإدارية على الوقائع المسندة الى المتهم

٢ - عدم التزام المحكمة بتعقب دفاع المتهم فى كل جزئياته وفروعه

- ٢ - عدم جواز الحكم على التهم في التهام لم يواجه به
- ٣ - تعديل مواد الاتهام
- ٤ - تصدى المحكمة التأديبية لوقائع لم ترد في قرار الإحالة
- ٥ - جواز توقيع الجزاء التأديبي عن كل مخالفة تأديبية جديدة
- ٦ - عدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق معازاة العامل لتأديبها
- ٧ - شيوع التهمة
- ٨ - عدم جواز اتخاذ جهة الإدارة أي قرار يسلب المحكمة التأديبية ولايتها بناءً على نظر الدعوى التأديبية

خامساً : التدخل في الدعوى التأديبية

سادساً : وقف الدعوى التأديبية

- ١ - وقف الدعوى التأديبية لعين الفصل في الدعوى الجنائية
- ٢ - وقف الدعوى التأديبية لعين الفصل من المحكمة المختصة في مسألة أولية ترتبط بتكييف الوقائع

الفرع الثالث : الطعن في الأحكام التأديبية

أولاً : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

- ١ - الحكم في الدعوى التأديبية يكون حاسماً متى اتصل علم الطاعن بها
- ٢ - ميعاد الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا
- ٣ - بداية ميعاد الطعن
- ٤ - ميعاد الطعن في الحكم التأديبي عند تعدد الخصوم

٥ - رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم التأديبية
ورقابة مشروعية

٦ - الطعن بشرح المنازعة يرمتها أمام المحكمة الإدارية
العليا

٧ - الإحالة من المحكمة التأديبية إلى المحكمة الإدارية
العليا

ثانيا : الطعن بالتماس اعادة النظر

الفصل التاسع : تأديب المؤلف المعار والمنتدب والمنقول

الفرع الأول : تأديب المعار والمنتدب

الفرع الثاني : تأديب المنقول

الفصل العاشر : مجالس التأديب

الفرع الأول : الاطار العام لمجالس التأديب

أولا : يسرى على ما تصدره مجالس التأديب من قرارات ما يسرى
على الاحكام الفصلية من قواعد ومبادئ

ثانيا : قرارات مجالس التأديب بمثابة احكام صادرة في دعاوى
تأديبية ، ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا

ثالثا : اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون في قرارات
مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية

رابعا : عبارة « المحاكم التأديبية » التي يطعن في احكامها امام
المحكمة الادارية العليا عبارة عامة غير مخصصة ومطلقة

خامسا : اسناد الاختصاص بالتأديب لمجالس التأديب يعتبر من
النظام الصام

سادسا - كدالة حق الدفاع امام مجلس التأديب

سابعا - لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته

ثمنا - مجلس التأديب شأنه شأن المحكمة التأديبية هو الغير

الأعلى في مدى سلامة ما ذهب إليه تقرير الخبرة أمامه

تاسعا - وجوب توقيع رئيس مجلس التأديب وعضوه على

مسودة القرار المودعة عند النطق به المشتمة على أسبابه

عاشرا - عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب للانظمة الخاصة

بالقائسة

الفرع الثاني : مجالس تأديب مختلفة

أولا : مجالس تأديب العاملين بالحاكم والنيابات

ثانيا : مجالس تأديب العاملين بالجمعيات من غير أعضاء هيئات

التدريس

الفصل الحادي عشر : تأديب طوائف خاصة من العاملين

أولا : تأديب العاملين بالأسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات

والهيئات الخاصة

ثانيا تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة

ثالثا : تأديب العاملين بمجلس الشعب

رعا : تأديب أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس

الإدارة المنتخبين والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي

يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيينها

خامسا : تأديب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية

سادسا : تأديب أعضاء مراكز شباب القرى

سابعا : تأديب الخبراء أمام جهات القضاء

ثامنا : محاسبة عضو المجلس الأعلى عن الخلاله بالسلوك الواجب

تاسعا : تأديب العاملين بمشروع مواقف سيارات الأجرة

الفصل الثاني عشر : مسائل متنوعة

الفصل الأول المسئولية التأديبية

الفرع الأول - مناهج المسئولية التأديبية

مقابلة رقم (١)

المبدأ :

أعمال المسئولية التضامنية يجب معالجتها في نطاق المسئولية المدنية -
المسئولية التأديبية شأنها شأن المسئولية الجنائية لا تكون إلا شخصية -
مؤدى ذلك : - مهم جواز أعمال التضامن في نطاق المسئولية التأديبية على
مركب الذنب الإداري - .

الحكمة :

ومن حيث أن ما ذهب إليه الطاعن من أنه لم يواجه بالمخالفة الثابتة
التي انطوى عليها تقرير الاتهام والتي إذا نه فيها الحكم المطعون فيه مردود
عليه بأن الثابت من تحقيقات النيابة العامة (صحيفة ٧٧ وما بعدها) أنه وجه
جميع المبالغ التي صرفت على تسجيل الأرض دون مستندات حسبما هو
مبين بتقرير اللجنة التي أمرت بتشكيلها النيابة العامة وأنه قرر أنه لا يوجد
مستند سوى المذكرة التي وافق عليها مجلس الإدارة على الصرف وبمعاودة
مؤالها عما إذا كان قد قدم مستندات أخرى دالة على الصرف غير هذه
المذكرة قرر أنه لا يوجد إلا هذه المذكرة كما وجه أيضاً أمام النيابة العامة
بالمبالغ التي صرفت ودون مستندات على الردم حسبما مصلها تقرير اللجنة
للمصار إليها، قرر أن « القواعنية » لا يستطيعوا وضع مستندات موقع عليها
ومن ثم يندو هذا الوجه من الطعن لا أساس له من الواقع أو القانون .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم ، وقد اعترف الطاعن نفسه امام النيابة العامة ان الصرف محل هذه المخالفات لا يوجد له مستندات سوى موافقة مجلس ادارة الجمعية يصبح والحال هذه لا جدوى من مطالبة مجلس الادارة الجديد بأن يقدم ما تحت يده من مستندات اذ لا وجود لها باعتراف الطاعن وترتبيا على ذلك لا يتأتى القول ان الحكم المطعون فيه قد شابه فصور عندما لم يكلف رئيس الجمعية الجديد بتقديم هذه المستندات اذ أن هذا التكليف أصبح لا محل له فى ظل اعتراف الطاعن المنوه عنه فيم ١ .
نقدم بياحه .

ومن حيث انه عما ذهب اليه تقرير الطعن من ان ما انتهى اليه تقرير اللجنة من ان بعض المصروفات لم تقدم مستندات صرف أو قدمت مستندات صرف غير كافية عنها لا يصح ان يكون سندا للادانة لا سيما ولن مبلغ ٤٩١٦٥٠٠ الذى يمثل بماله المبالغ التى صرفت دون مستندات يعنى ان يكون له مفردات تم صرفها فى الأوجه المختلفة وهو ما لم يفصح عنه الحكم ناهى الثابت. من تقرير اللجنة فى الصفحات من ٤ الى ٧ الخاصة بحيث حساب مصروفات التسجيل ان مجموع المبالغ الواردة فى البنود من (١) الى (٢٠) هو ٣٩٢٧٠٠٠ جنية فاذا ما استبعد منها ما جاء بالبند رقم ١٠ وهو ٦٠٠٠٠٠ باعتبارها اكراميات الشهر العقارى وتم مواجهة الطاعن بهذا المبلغ استقلا وما جاء منها فى البند (١٤) وهو ٣٠٠٠٠ لا علاقة له بالتسجيل اذ أنه مكافأة عن انجاز عمل بمصلحة الضرائب وما جاء منها فى البند (١٥) وهو ٢٨٠٠٠٠ لا علاقة له بالتسجيل لانه مكافأة وبدل انتقال للمهندسين وما جاء منها فى البند (٤٠) وهو ٢٥٧٠٠٠ لا علاقة له بالتسجيل ومقدم عنه مستند صرف هو اصال رسمى بخلاف الدفاتر فان استبعاد مجموعها البالغ ١١٦٧٠٠٠ من الاجمالى وهو ٣٩٢٧٠٠٠ يؤدى الى ان يكون المتبقى هو مبلغ ٢٧٦٠٠٠ وهو مجموع

المبالغ المبينة في البسود الأخرى من التقرير والتي تتعلق بمصروفات وهو المبلغ الذى أشار اليه الحكم المطعون فيه صراحة بالإضافة الى مبلغ التسجيل الذى نوه عنها تقرير اللجنة انها صرفات دون مستندات صرف ال ٦٠٠.٠٠٠ المقول بانها اكراميات للعاملين بالشهر العقارى فى مجال ما تم صرفه ودون سند صرف فى شئون التسجيل واعتبر الحكم بحق ان الطاعن لم يقدم عن هذه المبالغ مستندات صرف ذلك انه بالإضافة الى ما فرره الطاعن نفسه فى تحقیقات النيابة العامة فى هذا الشأن من انه ليس لها مستندات صرف الا موافقة مجلس الادارة وهى فى حقيقة الأمر لا تعتبر مستند صرف ولا من شأنها نفي المخالفة كما يذهب الى ذلك الطاعن فى مذكراته أمام هذه المحكمة وانما موافقة على الصرف على أمر معين وبذلك فهى لبنة الصلة بما يجب ان يقدم من مستند يثبت استحقاق الصرف وهو ما اصطلح على تسميته بمستند الصرف الذى يضمن على من يقوم بالصرف ان يستوفيه قبل انصرف حتى يتم صحيفاً ولا ينال من صحة ذلك ما ذهب اليه الطاعن من ان الشيكات الصادرة بهذه المبالغ تعتبر وفقاً للصرف المحاسبى مسنداً للصرف اذ بالإضافة الى أن عرفاً من هذا القبيل لم يجرى فمن المتفق عليه قانوناً ان الشيك أداة للوفاء شأن شأن النقود وقد يقوم دليل على الأداء ولكنه بذاته لا يصلح ان يكون مستنداً يثبت استحقاق المستفيد فيه لقيمته ومن ثم لا يعتبر مستنداً للصرف .

ومن حيث أن ما تقدم لينصرف ايضا الى مبالغ ال ١٦٠.٠٠٠ الذى تم صرفها بأمر مستند صرف خلال عمليات الردم وهو ما اعترف به صراحة الطاعن فى تحقیقات النيابة العامة كما سبق البيان اما مبلغ ٣٧٣.٥٠٠ التى أشار اليها تقرير اللجنة وكذلك الحكم المطعون فيه فان الحكم الطعن لم يشير اليها باعتبار ان المخالفة بشأنها ليست هى صرفها بدون مستند صرف وانما هى تدوين بشأنها تاريخ ١٩٧٩/٤/٣١ وهو

تاريخ لا وجود له في التقويم الميلادى وكذلك بالنسبة لمبلغ الـ ٤٧٢٥٠٠٠ التى وردت بقرار اللجنة وأشار اليها الحكم المطعون فيه فانه قد أشار اليها باعتبار وجه المخالفة بشأنها انه تم تسويدها قبل مراقبة مجلس ادارة الجمعية عليها .

ومن حيث أنه من جماع ما تقدم يعدو ثابتاً في حق الطاعن باعتباره ومن ثبوت الأوراق انه قد صرف مبالغ في مجال اجراءات التسجيل والردم لم يقدم عنها مستندات صرف بغض النظر عن أن مجموع هذه المبلغ هو ٤٧٢٥٠٠٠ أو أكثر أو أقل ذلك لأن اختلاف المبلغ ليس من شأنه أن ينشأ المخالفة إذ أن هذا الخلاف في الأرقام لا يعدو أن يكون خطأ مادياً الأمر الذي به يقبض في حق الطاعن ذليلاً ادالياً قوامه السلوك مسلماً من حيث أن شأنه المساس بكرامة وظيفته التي تتطلب منه أن يتلهم كل ما من شأنه أن يبعث حزن نصرفاته خارج نطاقها روائع غير ذكية تنعكس عليها ولا ينال من ذلك ما آثاره الطاعن من أن المسئولية عن هذه المخالفة هي مسئولية تضامنية بين أعضاء مجلس الإدارة جميعاً وليس الطاعن وحده إذ أنه بالإضافة إلى مسئولية الطاعن عما اقترعه مرجعها صفته كأحد المسئولين وهي صفة لا يشاركه فيها باقي أعضاء مجلس الإدارة فإن أعمال المسئولية التضامنية بحاله المسئولية المدنية أما في نطاق المسئولية التأديبية التي شأنها شأن المسئولية التأديبية لا تكون إلا شخصية فانه يتمتع أعمال المسئولية التضامنية على مرتكب الذنب الادلى .

(طعن ١٤٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١)

القاعدة رقم (٢)

المبدأ :

لكي يسأل المؤلف عن جريمة تأديبية تستاهل العقاب يجب أن يرتكب فعلاً أو عملاً يعتبر انحلالاً لإحدى الوظيفتين أو مقتضياتها .

المحكمة :

« من حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن لكى تكون هنالك جريمة تأديبية تستوجب المؤخذة وتستهل العقاب يجب أن يرتكب الموظف فعلا أو افعالا تعتبر اخلايا بواجبات الوظيفة أو مقتضياتها »

ومن حيث أن الثابت أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمجازاة الطاعن على ما أسنده اليه من انه وقع على تذكرة العلاج الخاصة بالمرضى بما يفيد دخوله مستشفى الخازندار يوم ١٩٨٢/١٢/١٤ وخروجه منها يوم ١٩٨٢/١٢/١٩ رغم ثبوت أن المريض المذكور لم يدخل المستشفى خلال هذه المدة وأن الطاعن يعلم بذلك »

ومن حيث أن اثبات من الاوراق أن الدكتور يعمل رئيسا لقسم الجراحة بمستشفى الخازندار العام وبهذه الصفة فان عمله يشعر فى أن يأمر بادخال المريض الى المستشفى ويكتب له العلاج اللازم على تذكرة العلاج من حيث التحليلات المطلوبة ونوع الغذاء والامر بصرف العلاج المكتوب والمرور على المريض بالمستشفى صباحا أيام انعمل الرسمية والامر باخراجه من المستشفى بعد شفائه وعلاقة الطاعن بالمريض تقف عند هذا الحد ومن ثم فانه ليس مسئولاً عن القيام بصرف العلاج الذى اثبت بالتذكرة أو الغذاء المقرر للمريض أو تسليم تذكرة علاج المريض الى قسم شئون المرضى اذ أن رئيس قسم شئون المرضى هو المختص بقيد تذكرة المرضى بالدخول للقسم الداخلى بسجلات الدخول ومعرفة القسم هى التى تخصص بكتابة أرقام الدخول بكشف الغذاء وتسليم تذكرة العلاج على سركى الى قسم شئون المرضى ويتولى رئيس قسم شئون المرضى بالمستشفى مطابقة أرقام الدخول الموجودة بكشف الغذاء على سجل الدخول والثابت أن رئيس قسم شئون المرضى بمستشفى الخازندار قد قام بقيد اسم المريض بسجل الدخول بالمستشفى وإن كان لم يثبت محل

أقامته بهذا السجل ، وقد تم قيد اسم المريض المذكور بناء على موافقة رئيس القسم (الطاعن) على دخوله المستشفى بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٢ وقد أقر المريض المذكور بواقعة دخوله المستشفى في هذا التاريخ والثابت من تذكرة العلاج الخاصة به انه قد اثبت بها تاريخ الدخول ورقم الدخول ومحل إقامته وقد كان السبب في عدم اثبات خروج هذا المريض بسجل المرضى هو عدم قيام الممرضة بتسليم تذكرة العلاج الخاصة بالمريض المذكور على السركى لقسم شئون المرضى وهو أمر يسفل في واجباتها ومن ثم تنتهي الواقعة التي اسندتها الحكم المطعون فيه الى الطاعن من انه اصطنع تذكرة دخول المريض الى المستشفى في ١٤/١٢/١٩٨٢ وخروجه منه يوم ١٨/١٢/١٩٨٢ على غير الحقيقة اذ ان واقعة دخول المريض المذكور الى المستشفى على هذا النحو ثابتة في سجل دخول المرضى وفي تذكرة العلاج وواقعة خروجه يوم ١٨/١٢/١٩٨٢ ثابتة في تذكرة العلاج ولم تثبت في سجل المرضى بسبب عدم تسليم الممرضة تذكرة العلاج الى قسم شئون المرضى واحتفاظ الممرضة المذكورة بها وان ما حدث من تلاعب بعد ذلك بتغيير ميعاد دخول وخروج المريض المذكور من المستشفى في تذكرة العلاج وتقديم تقرير طبي مزور منسوب صدوره الى مستشفى الخازندار بشأن المريض المذكور وهو ما كان موضع تحقيق النيابة العامة في القضية رقم ١٧١٦/٨١ جنح الساحل أمر ليس للطاعن علاقة به ، وبذلك لا يكون الطاعن قد أتى ما يعتبر خروجاً منه على واجبات وفليته ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بمجازاته قد خالف صحيح حكم القانون اذ ليس ثمة جريمة تأديبية اقترضاها الطاعن مستوجب مجازاته ولذلك يتعين الحكم بالناء الحكم المطعون فيه وببراءة الطاعن مما نسب اليه .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

يتعين أن يثبت قبل العامل فعل محدد بدليل يقطع في الدلالة على ارتكابه له - سواء كان هذا الفعل إيجابيا أو سلبيا وذلك إذا كان هذا الفعل مخالفا لواجبات الوظيفة أو مقتضياتها - إذا لم يثبت بتعيين فعل محدد قبل العامل فإنه لا يكون ثمة سبب مشروع تقوم عليه مسئولية التأديبية التي تبرر مجازاته وعقابه تأديبيا .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن المسلمات في المسئولية التأديبية أنه يتعين أن يثبت قبل العامل فعل محدد بدليل يقطع في الدلالة على ارتكابه له سواء أكان هذا الفعل إيجابيا أو سلبيا وذلك إذا كان هذا الفعل مخالفا لواجبات الوظيفة أو مقتضياتها - بحيث أنه إذا لم يثبت يتعين فعل محدد قبل الطاعن فإنه لا يكون ثمة سبب مشروع تقوم عليه مسئولية التأديبية التي تبرر مجازاته وعقابه تأديبيا .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده يشغل وظيفة (مشرف زراعي) وندى المرور على مزرعة دواجن الوحدة المحلية بقرية تقيطة بتاريخ ١٩٨٤/١/٧ لوحظ أن نسبة تفوق ككتايت التسمين قنده ارتفعت خلال الفترة من ١٩٧٣/١٢/١٦ وحتى ١٩٨٤/١/٧ حيث وصل المعدل إلى (٦٧٦) من عدد ككتايت المزرعة البالغ عددها (٢٠٠٠) ككتوت. رغم وجود طبيب ييطرى ومشرف فنى بالمزرعة هو المظنون ضده ، وبين من اتحيقات أن رئيس قسم الدواجن بمديرية الطب البيطرى بالدقهلية أرجع ذلك الى أسباب مرضية وذكر أنه قد يرجع الى أسباب تتعلق بالتربية والتنذية ، وأوضح أنه قام بمعينة المزرعة وتبين أنها تقع داخل البلدة ومحاطة ببرك ومستنقعات وأن اتجاه المنبر غير كاف للتهوية وأنه كان

يتعين رفع درجة الحرارة والتهوية ، ويتبين من تقرير معمل يطرى المنصورة
أن سبب نفوق الكتاكيت محل التحقيق يرجع الى وجود احتقان بالرئتين
والإكياس الهوائية .

ومن حيث أنه بين مما تقدم أن ما نسب إلى المطعون ضده من افعال
لا يستند الى أساس سليم من الأوراق التي تقطع جميعا بأن سبب زيادة
نفوق الكتاكيت لا يرجع اليه أو الى افعاله في أدائه لواجباته على نحو
محدد وواضح وقاطع ويزنّب عليه حتما نفوق الكتاكيت على النحو
المسالف بيانه يعود ذلك أساسا الى أسباب لا دخل للطاعن بها ومن ثم
فإن الحكم المطعون اذ قضى بإلغاء قرار الجراء والتحميل يكون قد صدر
سليما ومستندا الى ما هو ثابت في الأوراق ويكون الطعن والحال كذلك
غير قائم على أساس جدير بالرفض « .

(ملعن ٩٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٤)

قاعدة رقم (٤)

الاسم :

المادة ٧٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة مفادها - كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو
يظهر بظهور من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا - لا تلازم بين
المسئولية التأديبية وبين المسئولية المدنية للموظف .

المحكمة :

« ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ ميز نوعين من المسئولية التي يمكن ان يتحمل بها
العاملون بهما المسئولية التأديبية ، والمسئولية المدنية فنص المادة (٧٨)
على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر
بظهور من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا ... ولا يسأل

العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى . فقد جعل المشرع بذلك كل خروج على واجب وظيفى أو إخلال بكرامة الوظيفة مرتبا لمسئولية العامل التأديبية ، فى حين لم يرتب المسئولية المدنية للعامل الا اذا اتسم الخطأ الذى وقع منه بوصف الخطأ الشخصى . وعلى ذلك فلا تلازم بين المسئولية التأديبية وبين المسئولية المدنية للموظف ، واذا صح أن كل ما يرتب المسئولية المدنية للموظف تتحقق به المسئولية التأديبية له ، فإن العكس ليس بصحيح لأن أدنى مخالفة لواجبات الوظيفة ترتب للمسئولية التأديبية للموظف فى حين أن مسئوليته المدنية لا تتحقق الا بتجاوز الفعل المرتكب حدود الخطأ المرفقى واعتباره خطأ شخصا والخطأ المرفقى يتحمل بنتائجه المرفق لآله من المخاطر الطبيعية لنشاطه الذى يمارس من جانب عاملين كل منهم معرض لأن يقع فى الخطأ الناتج عن الإهمال العارض ، فى حين أن الخطأ الشخصى هو ذلك الذى يقع من العامل عن عمد أو إهمال جسيم ، إهمال يكشف عن إهمال ، مستوى التبصر والتحوط لدى العامل عن الحد الواجب توافره فى العامل متوسط الحرص ، الذى يؤدي عمله الاداء المعتاد ، المعرض للخطأ المحدود .
لناجم عن نشر المسار .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فى شأن الخطأ المنسوب الى
، ليس شبكة الكهرباء التى احترق بها أحد الأكشاك نتيجة عيوب فنية وقعت من العمال الخاضعين لرؤاسته ، فانه طالما خلت الأوراق من سندات لاثبات خطأ محدد يمكن ان ينسب الى الطاعن ، ومن باب أولى تخلصت من سندات لاثبات قيام خطأ شخصى فى جانبه حسبما استبان ذلك الحكم المطعون فيه اذ لم تكشف الأوراق عن أن من مقتضيات عمل المطعون ضده أن يتابع بنفسه الاعمال داخل أكشاك الكهرباء أو ان يقوم بالتفتيش على ما يجرى بها من أعمال ، فان هذا الحكم يكون قد وافق صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الظن عليه دون سند من الواقع أو القانون متعين الرقض .

(طن ١٥٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

قاعدة رقم (٥)

المقدمة :

يجب تقدير مدى المسؤولية التأديبية على أساس مقدار الخطأ الواقع من العامل - دون تحميله بالمسؤولية عن العوامل الأخرى الواقعة بفعل الغير والخارجة عن إرادته والتي تؤدي إلى تفاقم الأضرار - يترتب على عدم اتباع هذه القاعدة أن يشوب الجزاء التأديبي عيب القلوة - يتعين القلوة والقصاة بجزء مناسب .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من التحقيقات التي أجريت أن الطاعن وهو ملاحظ للمباني بمنطقة الإسكان بحي شرق القاهرة قد أخل بإداء واجباته الوظيفية ولم يؤدها بالدقة والرعاية المطلوبة ، ذلك أنه بحكم وظيفته فقد كان يتعين عليه التأكد من سلامة وصحة كلفة أعمال المباني التي تمت بشأن سور مركز الشباب المشار إليه وثابت حالتها على الطبيعة ، وعدم تسليها استلاما ابتدائيا إلا بعد التأكد من صحة وسلامة هذا الأعمال على الوجه الفني المطلوب ، إلا أن الثابت من للمعينة التي تمت بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٤ بواسطة اللجنة الهندسية المشكلة بقرار محافظة القاهرة رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٤ أن أعمال هذا السور في بعض قطاعاتها كانت سيئة التنفيذ وخاصة في الجانب الشرقي والجانب الغربي من السور ، وبعض هذه الأعمال لا يمكن إصلاحها وبمضها قابل للإصلاح والترميم ومن ثم فإن الثابت يقينا أن ثمة أعمالا سيئة التنفيذ في هذا السور ما كان يجوز قبول استلامها من المقاول استلاما ابتدائيا ، ولا ريب أن الطاعن قد أخل بما تفرضه عليه ونجبات وظيفته بحكم كونه ملاحظا للمباني بمنطقة الإسكان حينما وقع على محضر التسليم الابتدائي باضتلام هذه الأعمال باعتبارها قد تمت على الوجه الحسن المطلوب قبل أن يتأكد من سلامة هذه الأعمال فعلا وهو

الامر الذى ما كان يجب ان يضى عليه بحكم وظيفته وخبرته الامر الذى يقيم مسؤوليته التأديبية عن هذا الاخلال الثابت فى حقه .

ومن حيث ان المحكمة تلاحظ انه مع ثبوت سوء تنفيذ بعض اعمال السور فان الثابت ايضا انه قد تدخلت عوامل خارجية اخرى أدت الى ظهور السور بالحالة السيئة التى وجد عليها اثناء المعاينة التى تمت بواسطة اللجنة الهندسية التى شكلتها محافظة القاهرة بالقرار رقم ١٩٨٤/٣١٦ وهى اللجنة التى قدمت تقريرها سالف الاشارة المؤرخ ٨/١٢/٨٤ ذلك ان الثابت من ذات تقرير هذه اللجنة ان هناك سوء استعمال للسور بواسطة الاهالى المجاورين له بالمنطقة فتوجد تلال من التشوينات والقمامة ومواد البناء ملاصقة للسور بل ان بعض الاهالى قام بالبناء على السور ذاته بجانبه الشرقى كما يلقى بعضهم بالمياه على التشوينات الملاصقة للسور واشارت اللجنة فى تقديرها الى انه يجب ازالة كافة التشوينات المشار اليها والتى هى من الاسباب الرئيسية التى أدت لظهور المشروع بهذه الصورة السيئة وازافت اللجنة انه مخشى من انهيار اجزاء من السور نتيجة سوء التنفيذ والعوامل الخارجية المشار اليها . ومن ثم فان المحكمة تستشف من تقرير اللجنة الهندسية السالف انه فضلا عن ثبوت سوء تنفيذ بعض اعمال السور وهو ما يقيم مسؤولية الطاعن التأديبية حسبما سلف فان عوامل اخرى خارجة عن ارادة الطاعن أدت الى تفاقم وضع هذا السور وظهوره بالحالة السيئة التى وجد عليها اثناء المعاينة التى قامت بها هذه اللجنة بعد عام ونصف تقريبا من اقامته ، ومن ثم فانه يجب تقدير مدى مسؤولية الطاعن التأديبية على اساس مقدار الخطأ الواقع منه دون تحميله بالمسؤولية عن العوامل الاخرى الواقعة بفعل النهر والخارجة عن ارادته والتى أدت الى تفاقم الاضرار التى تكشفت بعد ذلك .

وعلى هذا مقتضى فان المحكمة ترى ان الجزاء التأديبى الذى اوفعه

الحكم المطعون فيه باطاعن وهو الفصل من الخدمة يعد مشوباً بالغلو خاصة والله رغم ثبوت اخلاق الطاعن باداء واجبات وظيفته على النحو السالف فانه يتعين عدم محاسبته عن العوامل الأخرى الخارجة عن ارادته والتي وفعت بفضل الغير وأدت الى تفاقم الاضرار على النحو المسلف ، ومن ثم فان ما وقع منه من اخلاق في أداء واجبات وظيفته لا يعدو في حقيقته سوى ان يكون من قبيل الالهام وعدم مراعاة الدقة في أداء هذه الواجبات دون ان يصل هذا الاخلاق الى درجة التواطؤ لتسهيل استيلاء المقاوم على أموال الدولة حسبما ورد بوصف، المخالفة بتقرير الاتهام واعتبره الحكم المطعون فيه ثابتاً في حقه فصدر الجزاء المحكوم به على هذا النحو على الرغم من عدم توافر أي دليل في الأوراق والتحقيقات تثبت ان ثمة تواطؤ أو غش أو فعل عمدي وقع من الطاعن بقصد تسهيل استيلاء المقاوم على هذه الأموال ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يعد معيباً بالغلو في العقوبة الموقعة على الطاعن مما يجعله متسماً بعدم المشروعية وخليقاً بالالغاء ، مع القضاء بالعقوبة التي تراها المحكمة مناسبة في الحالة المروضة وهو عقوبة تأجيل الترقية ضد استحقاقها لمدة سنتين » .

(طعن ٣١٣٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٩)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الركن المادي للجريمة التأديبية هو اخلاق العامل بواجباته الوظيفية أو خروجه على مقتضياتها - من حسن سياسة العقاب ان لا يقطع على العامل المساهمة التأديبية سبل مراجعة نفسه وإصلاح ذاته اذا تبين له الصواب - مجرد التوايا لا يمكن العقاب عليها - اذ ان عدم العقاب على التوايا التزاماً بأن كان الجريمة على وجهها الصحيح .

الحكمة :

« وحيث أنه عن السبب الثاني للطعن وهو عدم توافر الركن المادى فى جريمة الامتناع عن تنفيذ الأمر الصادر من رئيس الشركة بندب المحال على اساس انه أصيب بمرض مفاجئ يوم ١٩٨٨/٨/٢٠ توجه على اثره للعلاج وظل فى اجازة مرضية حتى أحيل الى المعاش . فإن الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أنه المعتد بالاجراءات التى سلكها المحال فى شأن اثبات المرض ونفى عنه التهمة الأولى وهى الاقترع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٨/٨/٢٠ لأنه كان مريضا اعتبارا من هذا التاريخ ، ومن ثم لا يسوغ اثبات الاتهام الثالث فى شأنه بعد ان تبين المحكمة أنه ممنوع من مزاوله أعمال الوظيفة لمدر قهرى واذ كان سند الحكم ما أورده المحال فى التحقيق الادارى أن امتناعه عن تنفيذ قرار لدبه له ما يبرره من شروط شغل الوظيفة وتجاوز الرئيس لاختصاصاته واعرافه بالقرار الى غير صالحي العمل اذ ان هذه المبررات هى مجرد نوايا لم تصادف الواقع المادى الذى يرتب القانون عليه ثبوت الجريمة التأديبية ومجازاة العامل عنها ، وهو ذات النهج الذى تسير عليه المحكمة للإدارية العليا فى تعريف الركن المادى للجريمة التأديبية وهو اختلال العامل بواجباته الوظيفية أو خروجه على مقتضياتها . ولأن من حسن سياسة العقاب أن لا يقطع على المحال سبيل مراجعة نفسه واصلاح ذاته اذا تبين له الهدى والصواب وفى عدم العقاب على النوايا التزاما بأركان الجريمة على وجهها الصحيح .

وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير هذه النتيجة بالنسبة لهذه المخالفة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون »

(ظمن ٤١٩٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

مناط المسؤولية التأديبية للعامل خروجه على مقتضيات واجباته الوظيفية أو اخلافه بما تفرضه عليه - اذا لم يتعلق ذلك في جانب المصالح تتغى المسؤولية التأديبية ولا يسوغ مساءلته .

الحكمة :

ومن حيث أن انحكم المطعون فيه قد استند في مجازاة الطاعنين جميعهم على ثبوت الاهمال في حقهم في شأن مراعاة استثمارات الصرف والمستندات المرفقة بها في الوقت الذي ثبت فيه أن المتهم الأول في الدعوى التأديبية مدير ادارة المعاشات بمركز البحوث الزراعية قد اعترف بالواقعة المنسوبة اليه وهي استيلائه بدون وجه حق على مبلغ ١١٧٢٦ جنيها عن طريق اصناعه وتزويره بمشاركة المتهمين الثاني والثالث على نحو تفصيلي بأن منه أن ما تم كان محكما ولم يكن بمقدور أحد من الطاعنين اكتشافه الى أن تم ذلك بمحض الصدفة من الطاعنين الأول والثابة فقد كان يحرم الاستمزازات بنفسه ويقوم بتقليد توقيعات المسؤولين بإدارتي المعاشات والشئون الادارية ثم يقوم بختمها من أمين الختم ضمن مجموعة من الاستثمارات الصحيحة فلا يشك في أمره كما ان جميع الحالات التي اتم صرفها بالتكرار كان يقوم باعتمادها بنفسه وتوقيع - ومن ثم يتعذر اسناد الاهمال الى الطاعنين في شأن المراجعة وقد كان المتهم الأول وهو معكوه في الدرجة ويرأس ادارة المعاشات يجري تذييره بالصورة التي لا يجدى منها ولا يكتشفها أهم وبالتالي يكون الجميع أرباء مما نسب اليهم بالتفاه المبرر لمسائلهم التأديبية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد نهج غير هذا النهج حين قضى

جهازاتهم على النحو الذي انتهى اليه وبالتالي حق القضاء بالقائه وبراءة
الطاعين مما نسب اليهم مع ما يترتب على ذلك من آثار .
(طعن ٦٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٧/١٩٩٢)

المادة رقم (٨)

المبدأ :

مناط مسؤولية الموظف عن الفعل المكون للمخالفة التأديبية هو ان
يكون الفعل داخلا في اختصاصه الوظيفي الذي يتحدد طبقا للوائح
والقرارات الصادرة في هذا الشأن من الجهات المختصة وكذلك التعليمات
الإدارية التي تتضمن تكليفه بعمل معين - فهذه هي وحدها المصدر
الوحيد لبيان وإثبات اختصاصات الموظف في مجال العمل والتي هي
ضوابطها تتم مساءلته تأديبيا فيما يتعلق بواجبات العمل - لا يجوز الاستناد
في هذا الشأن الى شهادة الشهود في مجال لا محل للدليل فيه غير
المستندات .

الحكمة :

ومن حيث ان مناط مسؤولية الموظف عن الفعل المكون للمخالفة
التأديبية هو ان يكون الفعل داخلا في اختصاصه الوظيفي الذي يتحدد
طبقا للوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن من الجهات المختصة وكذلك
التعليمات الإدارية التي تتضمن تكليفه بعمل معين - فهذه وحدها هي
المصدر الوحيد لبيان وإثبات اختصاصات الموظف في مجال العمل والتي
على ضوءها تتم مساءلته تأديبيا فيما يتعلق بواجبات العمل . ولا يجوز
الاستناد في هذا الشأن الى شهادة الشهود في مجال لا محل للدليل فيه
غير المستندات ومن ثم كان يجب لاثبات مسؤولية الطاعن عن العمل
المنسوبة اليه والمكون للمخالفة موضوع المساءلة التأديبية ، بيان أن

اختصاصه الوظيفى يوجب عليه فحص القضايا السابقة على توليه العمل بموجب تعليمات تحدد ذلك ، واذا استند الحكم المطعون فيه الى ادانة الطاعن ومسئوليته عما نسب اليه دون ان يبين سند اختصاصه بذلك من خلال قرارات التنظيم الوظيفى أو التعليمات الادارية - مكتفيا بأقوال شهود ممن سئلوا فى التحقيقات فانه يكون قد اخطأ فى الدليل المستند اليه فى الادانة ، وقد تأكد ذلك من الخطاب المرفق بالأوراق من مدير عام الادارة العامة لمنطقة شرق الاسكندرية برقم ٣٠٢ المؤرخ ١٢/١/١٩٨٩ المرفق بحافظة مستندات الطاعن ، والثابت به انه عمل فى الفترة من ١٠/٢/١٩٨٥ حتى ٢٦/٢/١٩٨٦ رئيسا لقسم الشؤون القانونية بأمورية حناكليس التابعة للمنطقة وانه طبقا لنظام العمل بالادارة القانونية بالمنطقة عند تغير رئيس القسم ان اختصاص رئيس القسم اللاحق ينحصر فى الاشراف على فحص المحاضر الجديدة وتكييف الواقعة وقيدها برقم قضية وإحالة الموضوع الى الجهات المختصة مع متابعة هذه القضايا الى ان يصدر فيها حكم نهائى ، اما بالنسبة للقضايا السابق احالتها وفحصها ، فينحصر اختصاصه فى الاشراف على متابعة ما تم فى هذه القضايا لدى الجهة المرسلة اليها الأوراق دون اعادة فحصها حيث سبق بحثها واحالتها الى الجهة المختصة . (مستند رقم ١٠ بحافظة مستندات الطاعن) •

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه قضى بمسئولية الطاعن عن فحص القضايا السابق التصرف فيها قبل تسلمه العمل - رغم انه غير مختص بذلك على النحو المتقدم ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون الأمر الذى يوجب الناقض والحكم ببراءة الطاعن مما نسب اليه •

(طعن ٣٨٥٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٩٢)

الفرع الثاني — اختلاف النظام القانوني
من النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأعمال المؤتمدة

قائمة رقم (٩)

المبدأ :

لا تجوز في مجال التأديب رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي.
والتقصي لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية أو معالجة المخالفة
التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها وتوافر أركانها من عدمه — ذلك
إذا كان ذلك ينطوي على اهدار مبدأ استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة
الجنائية .

التحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من أوجه الطعن فإنه لا يجوز في
مجال التأديب رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي والتقصي لتوافر أو
عدم توافر أركان الجريمة الجنائية أو قييد السير فيها بشكوى دائرة
النازل عن هذه الشكوى على سلطة النيابة العامة في تحريك الاتهام
ومعالجة المخالفة التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها وتوافر أركانها
من عدمه إذا كان ذلك ينطوي على اهدار مبدأ استقلال المخالفة التأديبية
عن الجريمة الجنائية. وإنما الصحيح هو النظر الى الوقائع المكورة للذب
الإداري نظرة مجردة لاستكشاف ماذا كانت تلك الوقائع تنطوي خروجاً
على واجبات الوظيفة ومقتضاياتها فتقوم المخالفة التأديبية . وبذلك يكون
هذا الوجه من أوجه الطعن في غير محله .

(علن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٤)

المادة رقم (١٠)

المبدأ :

أثر صدور حكم جنائي بالبراءة على المسئولية التأديبية - صدور حكم جنائي بالبراءة لعدم كفاية الأدلة لا يعول دون المساءلة التأديبية للعرف لما هو ثبت قبله .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المذكور ان اسانيد البراءة بالنسبة للطاعن كانت على نحو ما ورد بعينيات الحكم الجنائي كالاتى : اوجبت أن جريمة التزوير واستعمال السند المزور يستلزم ضرورة علم مرتكبها بتزوير السند أو بادبياناته حال تحريره لها مزورة ومغايرة للحقيقة . ولما كانت أوراق الدعوى جاءت خلوا من أى دليل يقينى على علم المتهمين الثالث والرابع والخامس (الطاعن) بأن الشيكات التى قاموا بصرفها مزورة خاصة وان هذه الشيكات كانت مستوفاة لشكلها القانونى وموقع عليها من المختصين بتوقيعها الأمر الذى يمكن معه ان يخدع أيا منهم فاذا كانت هذه الشيكات قد منلت اليهم من زملائهم أو رؤسائهم لصرف قسمتها فان هذا لا يمثل أى شبهة لديهم واذا كان ذلك فان تهمة الاستيلاء المسندة اليهم تكون أيضا محل شك كبير .

ومن حيث أنه تأسيما على ما تقدم فان الثابت ان الطاعن قد صدر الحكم الجنائي ببراءته الا ان هذه البراءة على نحو ما تقدم كانت قائمة على عدم كفاية الأدلة على ارتكابه جنسية التزوير واستعمال المحررات المزورة ، ويبقى بعد ذلك ضرورة مساءلته ومجازاته بالجزاء المناسب عن المخالفات الادارية والمالية التى ثبتت قبله وهى التى شابته مسلكه الوظيفى وتمثل تلك المخالفات التأديبية فيما اتهم به الطاعن فى التحقيقات بان

المدمر ممن طلب منه صرف شيكين لأحد للمقاولين كونه لا يحمل بطاقة في ذلك اليوم وانه فعل ذلك ترضية للمذكور ولا شك ان ما هو ثابت قبل الطعن على هذا النحر تنطوي على الاخلال بواجبات الوظيفة خاصة اذا وضع في الاعتبار كونه من العاملين بالوحدة الحساية وتكرار صرفه للشيكات دون الفحص أو التقصى عنها ومع عدم الالتزام باللوائح والقواعد التنظيمية العامة المنظمة للعمل وبينها أحكام اللامعة المالية للميزانية والحسابات والكتاب الدورى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن عملية امساك دفاتر الشيكات الحكومية والاذونات الاميرية ومنشور وزارة الخزنة الصادر بتاريخ ١١/٢٥/١٩٧١ الخاص بحوافز الخصم الأمر الذى يتعين منه إلغاء الحكم المطعون فيه الصادر بمجازاته بالفصل من الخدمة ومجازاته عن المخالفات المذكورة بالعقوبة التأديبية المناسبة والتي تقدرها المحكمة بخفض الأجر بمقدار علاوة .

ومن حيث ان الطعن المائل معنى من الرسوم القضائية بموجب المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧

(علمن ١٢٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٧/٦/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

١ - الأسلوب العقابى فى المجالين الجنائى والتأديبى .

٢ - من المسلمات فى مجال المسئولية العقابية جنائية كانت أو تأديبية ضرورة ثبوت الفعل المكون للجريمة ثبوتاً يقينياً بدليل مستخلص استخلاصاً سالفاً قبل التهم مع سلامة تكييفه قانوناً باعتباره جريمة تأديبية أو جنائية - وجه الخلاف بين المجرمتين أن المشرع حدد الأركان المادية والمعنوية

والعقوبة في الجريمة الجنائية ولم يترك للقاضي حرية التقدير إلا في العقوبات المحددة بعين أدنى وأقصى - في مجال التأديب استخدم المشرع أوصافاً واضحة في واجبات العامل والأفعال المطلوبة عليه ولم يعهد العقوبات التأديبية لكل فعل على حدة باستثناء لوائح الجزاءات - يمكن تفسير الاختلاف بين النظامين تبعاً لما تقتضيه طبيعة المرافق العامة سواء في علاقتها بوظائفها أو بجمهور المتعاملين معها وما تحتمه نفسها من تحقيق كفاءة حمايتها من الإضراب وعدم الانتظام في أداء خدماتها من تمكين السلطة التأديبية من الحفاظ دائماً على السبب والربط الإداري في تلك المرافق .

الحكمة :

ومن حيث أنه يتضح بناء على ما تقدم عدم وجود دليل حاسم على صحة الاتهام الموجه للطاعن الأول ، مما يكون معه الحكم بمجازاته على غير سند صحيح من الواقع أو القانون مما يضمن معه إلغاء هذا الحكم في شقه الخاص بمجازاة الطاعن والقضاء ببراءته مما نسب إليه .

ومن حيث أن مبنى الطعن بالنسبة للطاعن الثاني أن الحكم المطعون عليه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتفسيره وتأويله ، ذلك أن بتطبيق مواد الاتهام وهي المادة ١/٧٦ ، ٤/١/٧٧ ، ١/٧٨ من قانون العاملين للمدنيين بالدولة سالف الذكر على المخالفة المنسوبة للطاعن وهي استخراج حساين ختامين لمشروع عن فترة واحدة لا نجد للاتهام أي صدى بين هذه المواد ، ومجرد استخراج حساين ختامين عن فترة واحدة منذ بدء المشروع في أول أكتوبر ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٢/٦/٣٠ لا يشكل خروجاً على مقتضى الواجب في أعمال الوظيفة ولا مخالفة للقانون وأحكامه ، وأن من المصلحة اكتشاف حقيقة المشروع والحفاظ على حقوق ومصالح الدولة .

ومن حيث أن الطاعن الثاني (د.د.) يفتنى عن نفسه الاتهام بأن استخراج الحساب الختامي الأول في ١٩٨٢/١/٣١ قد تم بناء على

الدفاتر ومستندات الصرف المتاحة والموجودة بالوحدة المحلية بمدينة الخانكة ، ويعلل اختلاف الحساب الختامي الثاني في ١٩٨٢/٦/٣٠ عن الحساب الختامي الأول بأن جابيا من مصروفات المشروع تمت في المرحلة الأولى لبده نشاطه معرفة وزارة الزراعة بمحافظة القليوبية عن طريق وحدتها الحسائية ، والتي بمقتضاه طلبت مديرية الزراعة بالمحافظة تسوية جميع حساباتها وعمل كشف توزيع الحساب الختامي عن المدة التي تحولت المديرية الصرف خلالها وهي المدة التي تسبق يناير ١٩٨١ .

ومن حيث أن ما تعلل به الطاعن لا ينفي عنه مخالفته لمتن نصات وطيفته بأن يكون الحساب الختامي أيا ما كان تاريخه معبرا عن حقيقة الحسابات الفعلية للمشروع ، فلا يجوز إسقاط جانب من أعباء المشروع على الحساب الختامي بدعوى أن جهة أخرى هي التي قامت بالصرف عليه ، ذلك لأن مثل هذا القول يؤدي إلى فساد أصول محاسبة المشروع وإظهار نتيجة نشاطه على غير حقيقته الواقعية والقانونية .

ومن حيث أنه بناء على المبادئ العامة السابقة ووفقا لما سلف يراه قلنا هذا الطعن غير سديد ، ذلك لأن أعداد حسابات ختامية للمشروع ، وإن تمت لأكثر من مرة فلا بد أن تكون معبرة بصدق وأمانة عن حقيقة حسابات المشروع ويكون الإهمال في أعداد الحسابات الختامية بعدم الدقة في عناصر بياناتها أو مضمونها أو إسقاط جانب منها - مؤديا إلى تصوير الحساب الختامي على وجه غير معبر عن حقيقته المادية والقانونية طبقا للأصول الفنية والمحاسبية المقررة وهو ما يمد خروجا على مقتضى الواجب للعامل في أداء أعمال وظيفته ويدخل بالتالي الفصل المنسوب للطاعن في غطاء الجرائم التأديبية الواجب توقيع الجزاء التأديبي المناسب على مرتكبها .

ومن ثم فانه حيث أن حقيقة التكليف القانوني للواقعة الثابتة في حق الطاعن هي الإهمال في أعداده الحساب الختامي الأول بعدم مراعاته الدقة

والأمانة في اعداداده بحيث صدر هذا الحساب الختامى غير معبر عن حقيقة المشروع المادية والقانونية — فان ما اتهمت اليه المحكمة التأديبية المطعون في حكمها من التكييف القانونى للمخالفة المرتكبة والثابتة فبسل الطاعن وما استندت اليه في حكمها من وصف صحيح التهمة بما لا يعاوزه ما سبق، أن وجه الى المتهم من أفعال يتكون منها قرار الاتهام — يكون سليما ومطابقا للقانون •

ومن حيث أن الحكم الطعين قد وقع جزاء الخصم خمسة عشر يوما من أجر الطاعن الثانى وهو الجزاء المناسب لما ثبت في حقه من افعال في اعداداد الحساب الختامى بعدم اتباعه الدقة والأمانة في حصر بنوده كاملة ابرادا ومصرفا، ومن ثم فان طعنه المائل يكون على غير أساس سليم من الواقع أو لقانون جدير بالرفض •

ومن حيث أن الطعن المائل طعنا في حكم محكمة تأديبية ومن ثم فانه معنى من الرسوم تطبيقا لنص المادة (٩٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة •

(طعنان ٢٨٥٦ و ٢٨٥٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩)

قاصصة رقم (١٢)

البسمة :

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى في حصر الأفعال المؤهلة وتحديد أركانها وإنما سرد أمثلة من واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم — الأفعال المكونة للذنب الإدارى ليست محددة على سبيل الحصر وإنما مردها بوجه عام الى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها — المحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية يجب أن تلتزم بهذا النظام القانونى — اذا اتهمت

الحكمة من وزن الأدلة الى ثبوت الفعل المكون للذنب الإداري فيجب ان تقيم الادلة على أساس رد هذا الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها .

الحكمة :

ومن حيث أن هذا الوجه من أوجه الطعن مردود عليه بأن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والتعويضات الجنائية الأخرى في حصر الأفعال المؤثمة وتعدد أركانها وإنما سرد أمثلة من واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ، فالأفعال المكونة للذنب الإداري ليست محددة حصراً وبقوا وإنما مردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها والحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية ينبغي أن تلتزم هذا النظام القانوني فإذا هي اتهمت من وزن الأدلة الى ثبوت الفعل المكون للذنب الإداري ان تقيم الادلة على أساس رد هذا الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ولما كان الثابت في الطعن المرفوع ان الحكم المطعون فيه قد قرر ان الأمر في الدعوى التأديبية الماثلة لا يتعلق ببحث مشروعية هذه القرارات — فقد سبق للجان المختصة بحث شكوى الطاعن بشأن هذه القرارات — وإنما يتعلق الأمر بأساسة استعمال التهم لسلطته في اضطهاده للشاكي وقد جاءت تصرفاته المشار اليها دليلاً على ذلك ولم تتناولها المحكمة الا في حقه الحدود كما أنه كان الثابت أيضاً من الأوراق ان الطاعن قد خرج على مقتضيات واجبات وظيفته وتكب جادة الصواب في مباشرته سلطات الرئيس الإداري في معاملة رؤسائه ومن ثم فإن الطعن بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى يكون غير مستند الى أساس سليم من القانون مما يستوجب الالغاء عنه .

(طعن ٧٢٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/١/١٩)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

يجوز للجهة التي يعمل بها المؤلف أن تقرر مجازاته تأديبيا دون انتظار نتيجة التحقيق الجنائي لاختلاف الغاية من الجزاء في المجالين التأديبي والجنائي - الجزاء التأديبي مقرر لحماية الوظيفة أما الجزاء الجنائي فهو قصاص من المجرم لحماية المجتمع - لا يجوز إقامة الدعوى التأديبية ضد المؤلف من ذات الواقعة التي سبق أن جازى عنها - لا يفسر من ذلك أن تكون الجهة التي يعمل بها قد قررت سحب هذا الجزاء بعد إقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها ما دامت السلطة التأديبية الرئاسية قد استنفدت سلطتها التأديبية .

لا ينتج هذا السحب أى اثر يصحح بطلان رفع الدعوى التأديبية - في هذه الحالة يحق للطاعن أن يدفع أمام المحكمة التأديبية بصدع جواز نيل الدعوى السابقة مجازاته من ذات المخالفة التي أحيسل بشأنها إلى المحاكمة التأديبية - لا يسلط حقه في إبداء هذا الدفع أن تكون السلطة التأديبية الرئاسية قد قامت بسحب الجزاء بعد إقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها - يحسب له أن يوجه طعنه عندئذ ضد القرار الساحب للجزاء باعتباره غير مشروع ذلك أملا لا لمبدأ عدم جواز معاقبة العامل من اللبب التأديبي الواحد مرتين .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن رئيس مجلس إدارة الشركة بوصفه السلطة التأديبية الرئاسية قد استنفدت سلطتها التأديبية في تقدير المخالفة التأديبية المنسوبة للطاعن والجزاء الملزم عنها قبل أن تتولى النيابة الإدارية التحقيق مع الطاعن اذ يجوز للشركة أن تقرر مجازاته تأديبيا دون انتظار نتيجة التحقيق الجنائي لاختلاف الغاية من الجزاء في المجالين التأديبي والجنائي فهو في الأول مقرر لحماية الوظيفة أما في الثاني فهو قصاص

من المجرم لحماية المجتمع ، وما دامت النيابة الادارية لم تكن قد تولت التحقيق عن ذلك الواقعة التي جوزى من اكملها اذ الثابت انه تهرسرد مجازاة الطاعن بقرار رئيس مجلس ادارة الشركة بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١ ، فيما تولت النيابة الادارية التحقيق بشأها بناء على ما طلبته النيابة العامة بكتابها رقم ٤٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨ وليس بناء على طلب الشركة كما ذهبت الى ذلك النيابة الادارية في معرض دفاعها في الطعن المائل ، ومن ثم فانه ما كان يجوز قائلوا اقامة الدعوى التأديبية ضد الطاعن بعد ذلك عن ذات الواقعة التي سبق ان جوزى عنها ، ولا يضير من ذلك ان تكون الشركة قد قررت سحب هذا الجزاء بعد اقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها ما دامت السلطة التأديبية الرأسمية قد استنفدت سلطاتها التأديبية على النحو سالف البيان ، اذ لا يتج هذا السحب أى اثر يصنع بطلان رفع الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المظنون فيه ، ويحق للطاعن في هذه الحالة ان يدفع أمام المحكمة التأديبية بعدم نظرها لمباينة مجازاته عن ذات المخالفة التي أحيل بشأنها للمحاكمة التأديبية ، ولا يسقط هذه في ابداء هذا الدفع أن تكون السلطة التأديبية الرأسمية قد قامت بسحب الجزاء المشار اليه بعد اقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها اذ يحق له أن يوجه طعنه عندئذ ضد القرار الساحب للجزاء باعتباره غير مشروع ولا يرتب أى اثر على الدعوى التأديبية وذلك عن طريق ابداء هذا الدفع لانه من الأصول المسئمة التي تقتضيها العدالة الطبيعية انه لا يجوز المحاكمة التأديبية عن مخالفة سبق أن جوزى عنها العامل تأديبيا أعمالا لمبدأ عدم جواز معاقبة العامل عن الذنب التأديبي الواحد مرتين . ومتى كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد دفع فعلا أمام المحكمة التأديبية بعدم حواز نظر الدعوى التأديبية لمباينة مجازاته عن ذات المخالفة المنسوبة اليه بتقرير الاتهام ، ولم ترد المحكمة التأديبية على

هذا الدفع ، على حين أنه ينبىء عن دفاع جوهرى تلتزم المحكمة عند
إبائه بالرد عليه لأنه يغير وجه الحكم فى الدعوى ، وانما تصدت المحكمة
لتجاوزاته عنها فإن الحكم انطعون فيه يكون على هذا الوجه قد أدخل بحقه
فى الدفاع الأمر الذى جعله مشوباً بالقصور فى التمييز الذى يبطله .
ومن حيث أنه لما كان الدفع المشار اليه فى محله قانوناً على النعوى
سألف البيان بحسبان أن سحب الجزاء غير مشروع ولا يؤثر على وجود
هذا الجزاء بالنسبة للطاعن ، فانه يضمن الحكم بإلغاء الحكم انطعون فيه ،
والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية المقامة ضد الطاعن والصادر
فيها الحكم انطعون فيه ، وغنى عن البيان أن إلغاء الحكم انطعون فيه
لا يؤثر على الاستمرار فى تنفيذ الجزاء الصادر من رئيس مجلس إدارة
الشركة بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٨ بمجازاة الطاعن بخصم أجر شهر .
(طعن ٤٥٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

الحكم الجنائى الذى يقضى بإيقاف تنفيذ العقوبة لا يجوز أن يربط
إياه آثار إدارية - ذلك أن مجال التأديب هو العقاب عما وقع من العامل من
مخالفات - هذا المجال يختلف عن أعمال الدار الحكم الجنائى الموقوف
تنفيذه على العلاقة الوظيفية .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه قدّمت شكوى الى مديرية
التربية والتعليم بالدقهلية من المواطن / وبعض أهالى قرية كفر
الوكالة مركز شربين يتضررون فيها من تصرفات السيد / للمدرس
بمدرسة كفر الوكالة الاعدادية لقيامه ببعض الأفعال المخلة بالأداب
ومحاولته الاعتداء على الأعراض بعد أن تسلل الى منازل القرية ليلاً .

وأن المذكور تسلل الى منزل المواطن / ٥٠٠٠ و حاول الاعتداء على بناته
كما تسلل الى منزل ٥٠٠٠ و حاول الاعتداء على زوجته وقد ابليت النيابة
العامة بالواقعة الأخيرة وقدمته الى المحاكمة الجنائية وصدر بجلسته
١٩٨٧/١٠/٥ حكم محكمة نرين بمعاقبته بغرامة مائتين جنيه مع ايقاف
التنفيذ. وبتقديم المتهم للمحاكمة التأديبية قضت محكمة المنصورة التأديبية
بفصله من الخدمة .

ومن حيث أن الحكم التأديبي المطعون فيه وقد استلزم بجلاء وقائع الدعوى التأديبية واستعرض المخالفات التي جاء بها تقرير الاتهام وارتكبا إليها قرار الاحالة وفصل الأعمال التي قام بها المتهم مخالفا بما ما تتطلبه وظيفة من وقار واحترام وناقض الحكم دفاع المتهم وأقوال الشهود الذئب أجسما على أن المتهم يقوم بالتعدي ليلا على بعض بيوت القرية لهتك عرض بعض النسوة ومن ذلك دخوله مسكن ٠٠٠٠٠٠ يوم ١١/٨/١٩٨٧ ومحاولته التعدي على زوجته وقت قيام زوجها بتأدية أذان الصبح وأدائه عن هذه الواقعة جنائيا بالحكم الصادر من محكمة شرين بجلسة ١٩٨٧/١٠/٥ بتغريمه مائتي جنيه وكل ذلك يؤكد ان المتهم قد ارتكب ما اسند اليه بقرار الاتهام ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد استلزم ادانة الطاعن استخلاصا سائما من الأوراق ومن أصول تفتحه .

ولا وجه للقول بأن الحكم الجنائي وقد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبة لا يجوز رتيب أية آثار إدارية عليه ذلك ان مجال التأديب هو العقاب عما وقع من العامل من مخالفات وهو مجال يختلف عن أعمال آثار الحكم الجنائي الموقوف تنفيذه على العلاقة الوظيفية كما ان الحكم الصادر مع إيقاف التنفيذ في الجريمة التي أدين فيها المتهم لا يمنع من محاكمته تأديبياً عن ذات السلوك لما فيه من اعتداء على كرامة الوظيفة .

(ظعن ۸۸۸ لسنة ۳۹ ق جلسة ۱۹۹۲/۱/۲۵)

قاعدة رقم (١٥)

البسداء :

القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التهمة الجنائية غير مانع من
المؤاخذة التأديبية متى قام موجبها - الحفظ الجنائي لا يبرئ سلوك المتهم
من المسؤولية الادارية ولا يمنع من مؤاخذته تأديبية على هذا السلوك مؤاخذة
مرددا الى وقوع اخلال منه بواجبات وظيفته .

الحكمة :

وحيث أن هذه المحكمة تطمئن الى ثبوت المخالفات المنسوبة الى
الطاعن من واقع التحقيقات التي أجرتها كل من النيابة العامة والنيابة
الادارية في هذا الشأن ومن خلال أقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم
في التحقيقات ومن اعترافات الطاعن ذاته وعلى النحو الذي أثبتته الحكم
المطعون فيه فقد أئنت هذه التحقيقات حصول الطاعن على مبلغ ٢٩٨٧
جنيه بحجة أنها رسوم تسجيل الطلب رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨٥ بدون وجه
حق ولم يتم بسدادها للخرينة ، ثم قام بردها الى الشاكية بعد أن كان قد
حرر لها إيصال أمانة بالمبلغ بعد تقديم شكواها الى الجهات المختصة كما
أثبتت التحقيقات تزوير البيانات الواردة بمحضر التصديق رقم ٣٠٠
لسنة ١٩٨٦ الخاص بالطلب المشار اليه وعقد توفيق أوضاع الأسرة وحكم
بصحته وقفاذ عقد البيع المطلوب شهره والذي قام بتسليمه الى الشاكية
واقتضج بعد ذلك تزويرها وذلك كله من خلال أقوال الشهود والذين
سمعت أقوالهم في التحقيقات وأشار اليها الحكم المطعون فيه ، ومن خلال
الاجراءات التي اتخذتها النيابة العامة بشأن تحقيق التزوير في المحررات
المشار اليها .

وفي خصوص ما نسب الى الطاعن من عدم قيامه بعرض محضر
التحقيق على الطبيعة الذي أجراه بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٥ في شأن الطلب

رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨٥ سالف الذكر على رئيس المأمورية ونحريه اخطار قبول بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣ دون اعتماده من رئيس المأمورية فان هذه المخالفة ثابتة في حقه من اعترافه دون أن يؤثر في ذلك ما ذكره في دفاعه من أن رئيس المأمورية أخبره بأنه سوف يعتمد صورة عقد البيع الابتدائي وإن اخطار القبول يعتمد من المراجع الثاني فقد كذبه رئيس المأمورية في ذلك بالتحقيقات .

كما أن ما نسب اليه من قيامه بالتأشير على الاتماسين المقدمين من نشاكية بتاريخ ١٠ ١٩٨٥/٨/٢١ لتعديل التعامل الى توفيق أوضاع أسرهم ، بما يفيد توريده وارفاقه وعرض بإرساله للمساحة دون العرض على رئيس المأمورية ودون تقديم طلب جديد في هذا الخصوص قد ثبت في حقه من اعترافه ومن أقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم بتحقيقات النيابة الادارية ، دون أن يؤثر في ذلك قوله في التحقيقات بأن العمل جرى على قيام أى عضو فني بالتأشير على الاتماسات فقد كذبه رئيس المأمورية في ذلك أيضا وقرر أنه جرى العمل على أن تعرض عليه الاتماسات ويقوم هو بعرضها على المختصين لبحثها .

(طعن ٣١٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩)

ملحوظة : في نفس المعنى : طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة

١٩٩٢/١٢/١٥ .

فصل في (١٦)

البس :

الاحكام الجنائية التي حظت قوة الامر القضي تكون حجة فيما فصلت فيه - الذي يجوز الحجية من الحكم هو منطقته والاسباب الجوهرية الكامنة له - القضاء التأديبي يتقيد بما البته القضاء الجنائي في حكمه من وقائع وكان فصله فيها لازما ، دون ان يتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع .

الحكمة :

« ومن حيث ان الاحكام الجنائية التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه ، ويعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى به ، والذي يجوز الحجة من انحكم هو منطقته والاسباب الجوهرية المكمل له ، والقضاء التأديبي لا يرتبط بانحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان الفصل فيها ضروريا ، أي أن القضاء التأديبي يتقيد بما أثبتته القضاء الجنائي في حكمه من وقائع وكان فصله لازما ، دون أن يتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع ، فقد يختلف التكييف من الناحية الادارية عنه من الناحية الجنائية ، فالمحاكمة التأديبية تبحث عن مدى لخلال العامل بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات ! أما المحاكمة الجنائية فالما ينحصر أثرها في قيام جريمة من الجرائم الجنائية ، وقد يشكل العمل الجنائي في ذات الوقت مخالفة ادارية ، وبالتالي يعتبر الحكم حجة فيما فصل فيه ، ولا تماود المحكمة التأديبية المجادلة في الثبات الوقائع التي سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى ان اثبت وقوعها . ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة الجنايات بجلسة ١٩٨٨/٣/٢٨ اذان الطاعن في مخالفتي تزوير المحاضر الرسمية ، واستعمال المحررات المزورة والتي قدم بشأنها للمحاكمة التأديبية فان هذا الحكم يحوز نجيته امام المحكمة التأديبية ويكون الحكم التأديبي قد أصاب الحق في قضائه حين احصل الصيغة المقررة قانونا للحكم المشار اليه » .

(طعن ١٥٧٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

استقلال المسؤولية التأديبية عن المسؤولية الجنائية - قائم حتى لو كان ثمة ارتباط بين الجريمتين - المحكمة التأديبية ولقد نظرت الجمعية التأديبية ضمن الفصل في المعنى الجنائية .

الحكمة :

« ومن حيث أنه من المبادئ المستقرة استقلال المسؤولية التأديبية عن المسؤولية الجنائية باعتبار أن المخالفة التأديبية هي أساسا تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجنائية وهذا الاستقلال قائم حتى لو كان ثمة ارتباط بين الجريمتين ، ومع ذلك أجاز نص المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة للمحكمة التأديبية إذا رأت أن الواقعة الواردة بأمر الاحالة محل الدعوى التأديبية هي بذاتها تشكل جريمة جنائية ويتوقف الفصل فيها تأديبيا على الفصل في الدعوى الجنائية وجب عليها وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل في الدعوى الجنائية وعلى أن يقوم حكم المحكمة بالوقف على وحدة الواقعة محل الدعوين ، على تبيان الأسباب التي تجعلها ترى أن الفصل في الدعوى التأديبية يتوقف على الفصل في الدعوى الجنائية على نحو يمنع الفصل في الأولى قبل الفصل في الأخيرة ، وإن حكمها بالوقوف في مثل هذه الحالة يعتبر من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة الطعن »
(طعن ١٥٣٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٩)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

القرار الصادر من النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى يحفظ الاتهام الجنائي غير مانع من الواحدة التأديبية متى قام موجبه - هذا الحفظ الجنائي لا يبرئ سلوك الطامن من المسؤولية الادارية ولا يمنع مواخذته تأديبيا على هذا السلوك مواخذة مردعا الى وقوع اخلال منه بواجبات الوظيفة .

الحكمة :

« ومن حيث أنه بالنسبة للطعن الأول المقام من فإن الثابت من التحقيقات أن المخالفة المنسوبة اليه ثابتة في حقه على وجه التمييز وهي

تشكل اخلالا بواجبات وظيفته — وخروجها على مقتضياتها ولا ينال من مسؤوليته التأديبية عما اسند اليه ما أثاره من حفظ النيابة العامة الاتهام الجنائي الموجه اليه وذلك طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن القرار الصادر من النيابة العامة بالا وجه لاقامة الدعوى يحفظ الاتهام الجنائي غير مانع من المؤاخذه التأديبية متى قام موجبا اذ أن هذا الحفظ الجنائي لا يبرئ سلوك الطاعن من المسؤولية الادارية ولا يمنع مؤاخذته تأديبيا على هذا السلوك مؤاخذه مردها الى وقوع اخلاص منه بواجبات الوظيفة فالجريمة التأديبية أو الذب الادارى انما يختلف اختلافا كلبا فى طبيعته وتكوينه عن الجريمة الجنائية فقد يكون الفعل دلبا اداريا وهو فى الوقت ذاته لا يشكل جريمة جنائية .

ومن حيث أنه تأسيس على ذلك فانه لا وجه للطعن على الحكم فيما تضمنه من توقيع العقوبة التأديبية على الطاعن لقاء ما ثبت فى حقه من مخالفات تأديبية » .

(علمن ٢٢٦٣ ، ٢٢٨٥ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٨/٥/١٩٩٣)

الفرع الثالث

استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية

قاعدة رقم (١٩)

البيان :

الفرق بين العزل من الوظيفة العامة كمقوبة جنائية تبعية أو تكميلية تقع بالتطبيق لقانون العقوبات وبين انتهاء خدمة الموظف بقطع رابطة التوظيف نهائيا سواء كجزاء تأديبي أو بطريق العزل الادارى أو بقوة قانون — أسباب انتهاء خدمة الموظف يطبق كل منها فى مجاله متر قام موجه واستوفى اوضاعه وشرائعه — العزل كمقوبة جنائية على نوعين : عزل نهائى وعزل

مؤقت - المزل المؤقت هو عقوبة تكميلية من نوع خاص لا مثيل لها في الأوضاع الإدارية - هو عقوبة جنائية وليس جزاء إداري - الأثر المترتب على ذلك : ليس من شأن الحكم بالمزل المؤقت أن يحول دون محاكمة المصالح تدبيريًا وتوقيع الجزاء الإداري - الجريمة الإدارية تختلف اختلافًا كليًا في طبيعتها وتكوينها عن الجريمة الجنائية - نتيجة ذلك - الفعل الواحد قد يكون الجريمتين معًا لاختلاف الوضع بين المجالين الإداري والجنائي وما يستتبعه من استقلال الجريمتين الإدارية عن الجريمة الجنائية - أساس ذلك - اختلاف قوائم كل من الجريمتين وتغاير الغاية من الجزاء في كل منهما فالأول مقرر لحماية الوظيفة والثاني هو قصاص من الجرم لحماية المجتمع - .

المحكمة :

ومن حيث أنه من السبب الأول للظلم والذي نتج عنه في أنه وقد توقع على الطاعنين جزاء إداريًا بمقتضى الحكم الجنائي ، يمثل فيما قضى به ذلك الحكم عن عزلهما عن الوظيفة لمدة سنتين وكان يعين على الحكم المظلمون فيه الاكتفاء بذلك .

فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه تجنب التفرقة بين المزل من الوظيفة العامة كمعقوبة جنائية تكميلية أو تكميلية تقع بالتطبيق لقانون العقوبات وبين إنهاء خدمة الموظف أمام بقطع رابطة التوظيف نهائيًا سواء كجزاء تأديبي بعد محاكمة تأديبية أو بطريق المزل الإداري أي بقرار من رئيس الجمهورية في الأحوال التي يحددها القانون الخاص بذلك أو بقوة القانون ونتيجة للحكم على الموظف بمعقوبة جنائية أو بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الإمالة فكل ذلك لأسباب قانونية لإنهاء خدمة الموظف يطبق كل منها في مجاله متى قام بواجبه واستوفى أوضاعه وشرايطه وأنه ولئن كان إنهاء خدمة الموظف بالمزل نهائيًا كمعقوبة جنائية قد يتلافى من حيث تحقيق الأثر مع إنهائها بالتطبيق لأحكام نظام العاملين

المدنيين بالدولة الا انهما قد يفترقان ولا يتلاقيان في تحقيق هذا الامر فلا يجوز عندئذ تعطيل احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة في اثناء خدمة الموظف بأي سبب من الاسباب المشار اليها متى توافرت الشروط القانونية ذلك ان المزل كمقوبة جنائية على نوعين ، فهو اما عزل نهائي وهو لا يترتب الا على حكم بمقوبة جنائية واما عزل مؤقت لمدة محددة تحكم بها المحكمة اذا حكمت بمقوبة انحبس في جناية أو جنحة من تلك الجنايات أو الجنح التي حددها القانون ، والعزل المؤقت كما هو الشأن في المنازعة المسائلة هو مقوبة جنائية تكمينيه من نوع خاص ليس لها مثيل في الاوضاع الادارية ومفاد ما تقدم ان العزل المؤقت من الوظيفة العامة المقرر بمقتضى قانون العقوبات هو عقوبة جنائية وليس جزء اداري وان صدور حكم جنائي بتوقيعه على المذنب لا يعنى انه حوكم تأديبيا وتوقيع الجزاء التأديبي المناسب عليه كما هو الشأن في الحانة المطروحة . ومن ثم فان هذا السبب من اسباب الطعن ، يكون غير قائم على اساس صحيح من القانون .

ومن حيث انه عن السبب الثاني للطعن وحاصله ان محاكمة الطاعنين تأديبيا عن الفعل الذي تمت محاكمتها عنه جنائيا ومجازاهما عليه من خلال تلك المحاكمة التأديبية يعتبر محاكمة ثانية عن فعل واحد ، فان هذا الوجه من اوجه الطعن مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة على ان الجريمة الادارية تختلف اختلافا كليا في طبيعتها وتكوينها من الجريمة الجنائية وان الفعل الواحد قد يكون الجريمة معا ويرد ذلك كله الى اصل مقرر هو اختلاف الوضع بين المجالين الاداري والجنائي وما استتبعه ذلك من استقلال الجريمة الادارية عن الجريمة الجنائية لاختلاف قوام كل من لجريمتين وتغاير اغاية من الجزاء في كل منهما فهو في الاولى مقرر لحماية الوظيفة العامة اما في الثانية فهو قصاص من المجرم لحماية المجتمع ومن ثم فان الحكم بالعقوبة الجنائية لا يعول دون محاسبة الموظف تأديبيا عن المخالفات الادارية التي تسببها عليها الفعل الجنائي .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن محاكمة الطاعنين تأديبيا على ما قرأناه من أفعال ثبتت أداتهما عنها جنائيا لا يعنى محاكمتها مرة ثانية عن ذات الأفعال ، إذ أن محاكمتها التأديبية قوامها ما ينطوى عليه الوجه الآخر من هذه الأفعال من جريمة تأديبية تتمثل فيما أسند اليهما من إخلالهما بواجب الأمانة وسلوكيا ما لا يتفق والاحترام الواجب لشاغل الوظيفة بارتكابها المخالفات الواردة بتفريغ الاتهام وتزيتيا على ذلك فإن هذا السبب من أسباب الطعن يعدو الأمر كذلك لا مستند له من القانون مما يتعين الالتفات عنه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه أصاب صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن عليه غير قائم على أسباب سليمة مما يتعين معه الحكم برفض الطعن .

(طعن ٢٢٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١/٣١)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

استقلال بين الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية لكل من التعيين معالجتها المستقل الذي تعمل فيه - يتعين على المحكمة التأديبية ألا تفضل من حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الموظف إذا كان قد استند على عدم صحة الوقائع أو عدم ثبوتها أو عدم الجنائية - هذه الحجية الحكم الجنائي حجة لا تقيد المحكمة التأديبية إذا كان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة قد تأسس على عدم كفاية الأدلة أو الشك فيها - عندئذ لا يرفع الشبهة نهائيا من الموظف - لا يحول دون محاكمته تأديبيا وإدانته سلوكه الإداري من أجل التهمة فيها - على الرغم من حكم البراءة .

الحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك إلا أن المقرر في قضاء المحكمة الادارية :
 فعلى أن هناك استقلالاً بين الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية وإن لكل من
 الدعويين مجالها المستقل الذي تعمل فيه — واه إذا كان يمتنع على المحكمة
 التأديبية ألا تتدخل عن حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الموظف إذا كان
 قد استند على عدم صحة الوقائع أو عدم ثبوتها أو عدم الجنائية — فإن هذه
 الحجية (أي حجية الحكم الجنائي) لا تقيد المحكمة التأديبية إذا كان الحكم
 الجنائي الصادر بالبراءة — كما هو الحال بالنسبة لموضوع الطعن المائل —
 — قد تأسس على عدم كفاية الأدلة أو الشك فيها — فإله حينئذ لا يرفع
 الشبهة نهائياً عن الموظف كما ذهبت إلى ذلك بحق المحكمة التأديبية .
 ولا يحول دون محاكمة تأديبية وإدانة سلوكه الإداري من أجل التهمة عينها
 على الرغم من حكم البراءة . ويخلص من ذلك أن ما اتهمت إليه المحكمة
 الجنائية في وقائع الموضوع محل الطعن المائل — من براءة الطاعن
 (وآخرين) من التهمة الجنائية التي أسندتها النيابة العامة إليهم بتزوير
 مستندات واصطناع توقيعات واختلاس مبالغ ، بناء على ما ارتأته المحكمة
 الجنائية من تناقض في أدلة الاتهام ووهن فيها بحيث لم يبق في عقيدة
 تلك المحكمة يقين بحدوث تزوير واستعمال محررات مزورة واختلاس من
 جانب المتهمين (بما فيهم الطاعن) — فإن ذلك لا ينفي من الناحية الادارية
 وقوع عجز ضخم في ميزانية مشروع التجارة المشار إليه ، المسندة إدارته
 إلى المتهمين وقد بلغ هذا العجز حوالي ٦٠٤٣٤٦٩ على ما أثبتته اللجنة
 المشكلة من قبل جهة الادارة لجرد أعمال المشروع . ومن ثم فلا تزيب على
 جهة الادارة إذا قامت — بالرغم من الحكم الجنائي الصادر ببراءة المتهمين
 جنائياً بناء على تناقض دليل الاداة ووهنه — بمجازاة المذكورين (ومنهم
 طاعن) تأديباً ، محملة كلاً منهم ما نسب إليه من عجز لاقتضائه بالخجـز
 به علم الجزء الجائز العجز عليه من مرتب كل منهم شهرياً .

ومن حيث أن قرار جزاء الطاعن رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤ جاء تطبيقاً لهذا النظر فإنه يكون قد جاء متوائماً وصحيح تفسير القانون وتطبيقه ويكون الطعن عليه على غير سند من القانون متمين الرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد جاء متفقاً مع هذا النظر فتضي يرفض الطعن في القرار التأديبي المشار الصادر بمجازاة الطاعن — فإنه يكون قد جاء متفقاً مع صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه على غير سند من الواقع والقانون حرياً بالرفض » .

(طعن ١٤٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٧)

قاعدة وقسم (٢١)

البيان :

الأصل العام المقرر هو — استقلال كل من الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية — إذ أن لكل منهما قوامها وغايتها .

المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الوجه الآخر من أوجه الطعن على الحكم الطعن والمتمثل في أن المحكمة التأديبية استندت إلى تحقيقات النيابة الإدارية فيما اسند إلى الطاعن من وقائع تشكل جريمة التزوير واستعمال محررات مزورة في حين أن الاختصاص الاصيل في ذلك هو للنيابة العامة — فإن هذا الوجه من أوجه الطعن مردود عليه بأن ما وقع من الطاعن في هذا الشأن يشكل في حقه ذنباً إدارياً يجوز مساءلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية وأن كانت الوقائع المنسوبة إليه تنطوي أيضاً على جرائم جنائية تختص بها النيابة العامة . وليس قيمة التزام بضرورة انتظار ما يسفر عنه التصرف الجنائي حتى يمكن محاكمته تأديبياً لأن الأصل المقرر هو استقلال كل من »

(٢ - ٤)

الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية اذ لكل منهما قوامها وغايتها . ومن ثم فان المحكمة تلتفت ايضا عن هذا الوجه الثانى من أوجه النعى على الحكم "المطعون فيه " .

ومن حيث انه تبين لذلك رفض الطعن لعدم قيامه على سند صحيح من الواقع أو القانون » .

(طعن ٢٨٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

اذا تولدت عن الفعل جريمة جنائية الى جانب المخالفة التأديبية فان كل منهما تستقل عن الأخرى باعتبار ان كل منهما نظام قانونى خاص ترد اليه . هذا الاستقلال لا يمنع من تكييف الوقائع وتحديد الوصف الجنائى لها لبيان اثر ذلك فى استقالة مدة سقوط الدعوى .

الحكمة :

« ومن حيث أنه اذا كان الأصل أن الفعل اذا تولدت عنه فى ذات الوقت جريمة جنائية الى جانب المخالفة التأديبية ، فان كل منها تستقل عن الأخرى باعتبار أن كل منهما نظام قانونى خاص ترد اليه وسلطة خاصة تتولى ترميع المقاب عليها الا أن هذا الاستقلال لا يمنع من تكييف الوقائع وتحديد الوصف الجنائى لها لبيان اثر ذلك فى استقالة مدة سقوط الدعوى . »

ومن حيث أن المخالفات المنسوبة الى الطاعن يشكل لبعضها تزوير فى مجررات رسمية ولستعمال هذا المحرر ومن ثم فان هذه المخالفات وبهذا الوصف يترتب عليه أن تكون لمدة سقوط الدعوى التأديبية المتعلقة بهذه المخالفات ذات مدة سقوط الدعوى الجنائية الخاصة بالجنايات وهن عشر

سنوات من تاريخ وقوع الفعل ومن ثم تكون اجراءات التحقيق التي اتخذت
حيال الطاعن بعد أكثر من عشر سنوات من تاريخ وقوع المخالفات المنسوبة
اليه تكون قد اتخذت في تاريخ قد سقطت فيه المخالفة التأديبية بالقضاء
أكثر من عشر سنوات من تاريخ وقوعها »

(طعن ٤٠٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٣/٩١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

حفظ النيابة العامة التحقيق في الموضوع اداريا لا يمنع من التحقيق
مع الطاعن على اساس الوصف الاداري والوظيفي للفصل - ذلك متى كان
يشكل مخالفة لواجبات الوظيفة وخروجاً على مقتضياتها - ذلك عملاً بقاعدة
استقلال الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية .

المحكمة :

« وحيث انه عما أثاره الطاعن لسبب من أسباب الطعن - من بطلان
المبدأ قرار الاتهام استناداً الى ان الثابت من التحقيق الذي اجري بمعرفة
النيابة العامة قد حفظ اداريا ولا يستقيم حفظ الموضوع اداريا مع ادانة
الطاعن بارتكابه الاعمال التي جوزى من اجلها في الحكم الطعن وان مذكورة
النيابة التي استند اليها الحكم ليست حكماً بالادانة وان النيابة العامة جهة
تحقيق وليست محكمة ... فان هذا السبب من أسباب الطعن مردود عليه
بان حفظ النيابة العامة التحقيق في الموضوع اداريا لا يمنع من التحقيق مع
الطاعن على اساس الوصف الاداري والوظيفي للفعل متى كان يشكل
مخالفة لواجبات الوظيفة - وخروجاً على مقتضياتها عملاً بقاعدة استقلال
الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية ، هذا فضلاً عن ان الثابت من مذكورة
النيابة العامة ان نتيجة التحقيق الجنائي لم ينف الاتهام عن الطاعن واصلا

انتهت الى اداقته ورأت انه من المناسب والملائم الاكتفاء بالجزاء الادارى
بإرسال الأوراق للجهة الادارية التابع لها الطاعن لمجازاته اداريا لما نسب
اليه مع مصادرة مبلغ الرشوة المضبوط اداريا مرعية فى ذلك انه تم حبسه
احتياطيا لمدة ٥٢ يوم وبذلك فأن استناد الطاعن ان حفظ النيابة العامة
للموضوع اداريا - للوصول الى عدم صحة الاتهام وبراءة الطاعن استناد
فى غير محله وبالتالي يكون هذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس
متعيينا رفضه ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق فى اداة الطاعن
عن الاتهام الذى نسب اليه مستخلصا تلك الاداة استخلاصا سائفا من
الأوراق ومن ادلة فاغوية صحيحة تؤدي الى تلك الاداة ومن ثم يكون
الطعن على الحكم فى غير محله متعيينا رفضه «

(طعن ١٦٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٧)

الفرع الرابع

مشروعية اصدار لائحة الجزاءات متضمنة المخالفات
التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها

قاعدة وقسم (٢٤)

المبدأ :

الشرع وفقا لنص المادة ١/٨١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ناط بالسلطة المختصة وضع لائحة
تتضمن جميع أنواع المخالفات التأديبية التى يمكن وقوعها من العامل النساء
او بسبب تأدية وظيفته والجزاء المقررة لها حال ثبوت وقوعها منها - المخالفة
التأديبية تختلف تماما عن الجريمة الجنائية وتستقل عنها إذ الاولى قوامها
مخالفة الوظائف الواجبات وظيفته ومقتضياتها او لكرامة الوظيفة واعتبارها
بينما الثانية مناهضا خروج التهم على المجتمع فيما ينهى عنه قانون العقوبات
والقوانين الجنائية او تأمر به وإبرازا لاستقلال التأديب الادارى عن التجريم
الجنائى تجرى احكام المحكمة الادرية العليا على عدم التنفيذ بمقتضى قانون

المقوبات في هذا الخصوص - تطبيق : لئن كانت المخالفات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من البند رابعا من لائحة المخالفات والجزاءات واجراءات التحقيق الخاصة بالعاملين بوزارة الاقتصاد الصادرة بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٢ المتمثلة في جرائم الاهانة او السب او القذف التي تقع على الموظف أثناء أو بسبب الوظيفة وان تماثلت في مسمياتها مع نظيراتها في قانون العقوبات الا انها محض مخالفات تأديبية لا تستلزم توقيع الجزاء المقرر لأي منها توافر أركانها على نحو ما عينه قانون العقوبات ما دامت المخالفة في حد ذاتها تشكل اختلافا بواجبات الوظيفة وخروجاً على مقتضياتها وذلك لاستقلال الجريمة التأديبية بارتكابها عن الجريمة الجنائية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها أن المادة ٨١/١ من قانون نظام العاملين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تضع السلطة المختصة لائحة تضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق » . واستظهرت الجمعية من النص المتقدم أن المشرع فاط بالسلطة المختصة وضع لائحة تضمن جميع أنواع المخالفات التأديبية التي يمكن وقوعها من العامل أثناء أو بسبب تأدية وظيفته ، والجزاء المقر لها حال ثبوت وقوعها منه .

ومن حيث أن المخالفة التأديبية - وعلى ما جرى به قضاء مجلس الدولة - تختلف تماما عن الجريمة الجنائية وتستقل عنها اذ الاولى قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها أو لكرامة الوظيفة واعتبارها ، بينما الثانية مناهطها خروج المتهم على المجتمع فيما ينهى عنه قانون العقوبات والفواكه الجنائية أو تأمر به وإيرازا لاستقلال التأديب الإداري عن التجريم الجنائي تجري الأحكام المحكمة الادارية العليا على عدم التقيد بنطق قانون العقوبات في هذا الخصوص ، ومن ذلك حكمها الصادر في القضية رقم

١٩٣٦ لسنة ٨ ق بجلسة ١٢/٨/١٩٦٢ بأن المحكمة التأديبية « ان سارت على السنن المتبع في قانون العقوبات ، فلم ترد الفعل المكون للذنب الادارى الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وانما استمرت له وصفا جنائيا واردا في قانون العقوبات ، وعينت بتحديد أركان الفعل على نحو ما عينه قانون العقوبات للوصف الذى استمرته ، ثم اختارت لهذا الفعل أشد الجزاءات التى يجيز قانون التوظيف توقيعها بمقولة أن هذا الجزاء هو الذى حددته القانون لهذا الفعل ، فانها اذا فعلت ذلك ، كان الجزاء المقضى به محيا لانه بنى على خطأ فى الاستناد القانونى فهذا الجزاء ، وان كان من بين الجزاءات التى اجاز قانون التوظيف توقيعها ، الا انه اسند الى نظام قانونى آخر غير النظام القانونى الواجب التطبيق .

وخلصت الجمعية العمومية الى انه ولئن كانت المخالفات المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من البند رابعا من لائحة المخالفات والجزاءات المشار اليها - المتمثلة فى جرائم الاهانة أو السب أو القذف التى تقع على الموظف أثناء أو بسبب اداء - الوظيفة - وان تماثلت فى مسمياتها مع نظيراتها فى قانون العقوبات ، الا انها معض مخالفات تأديبية لا يستلزم توقيع الجزاء المقرر لأى منها توافر أركانها على نحو ما عينه قانون العقوبات ما دامت المخالفة فى حد ذاتها تشكل اخلالا بواجبات الوظيفة وخروجاً على مقتضياتها وذلك لاستقلال الجريمة التأديبية بأركانها عن الجريمة الجنائية .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى تطبيق الفقرة . الثالثة من البند رابعا من لائحة المخالفات والجزاءات واجراءات التحقيق الخاصة بالماملين بوزارة الاقتصاد لاستقلال الجريمة التأديبية بأركانها عن الجريمة الجنائية » .

(ملف رقم : ٢٣٥/٢/٨٦ فى ١٧/١/١٩٩٣)

الفرع الخامس — مسائل متنوعة

أولا — المسئولية التأديبية مسئولية شخصية

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

١ — المبدأ العام الذي يحكم التشريع العقابي الجنائي أو التأديبي هو أن المسئولية شخصية والعقوبة شخصية — يحدد هذا المبدأ أصله الأعلى في الشرائع السماوية وبصفة خاصة الشريعة الإسلامية — ورد للمبدأ في مسائل: التول المتمدينة القائمة على سيادة القانون وقداية حقوق الإنسان — التزام قانون العاملين المدنيين بالدولة بهذا المبدأ صراحة — من أمثلة ذلك : ما نص عليه من أن العامل لا يسأل ماليا إلا عن خطئه الشخصي —

٢ — المخالفة التأديبية خروج على قاعدة قانونية أو تنظيمية مستقرة المفهوم بحيث لا يمكن أن يدخل في نطاق المخالفات التأديبية الإجراء القانوني الذي يتخذ الموظف ولا يخالف به نصا واضحا الدلالة معقد المفسون ما دام أن الموظف العمومي في أداءه هذا العمل لم يكن سوء التنية أو قاصدا الفساد بالمصلحة العامة وتحقيق مصلحة خاصة له أو لغيره .

الحكمية :

ومن حيث أن المادة (٦٦) من الدستور قد نصت في فقرتها الأولى على أن « العقوبة شخصية » كما نصت المادة (٦٧) في فقرتها الأولى على أن « المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » ومن ثم فإن المبدأ العام الحاكم للتشريع العقابي سواء أكان جنائيا أو تأديبيا هو أن للمسئولية شخصية وكذلك « العقوبة شخصية » — وهذا المبدأ العام الذي قرره نصوص الدستور يحدد أصله الأعلى في

الشرائع السماوية وبصفة خاصة في الشريعة الإسلامية ، ومن ثم فهو أصح
عام من أصول المسئولية العفائية تردده لصوص دستائر الدول المتمدنية
القائمة على سيادة القانون وقداية حقوق الانسان وقد التزمت به صراحة
أحكام المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، عندئذ قضت في فقرتها الأولى بأن « كل عامل يخرج
على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال
بكرامة الوظيفة يجازى تأديبياً » . وقضت في فقرتها الثالثة بأنه « لا يسأل
العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصي » وكذلك المادة (٧٩) فقرة أولى من
ذات القانون عندما قضت بأنه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد
التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار
الصادر بتوقيع الجزاء مسبباً » ومن ثم فاله يتعين أن يثبت قبل العامل يتيقن
ارتكابه جريمة تأديبية سواء بفعل إيجابي أو سلبى يدخل ضمن الوصفه
العام للجريمة التأديبية من حيث كونها مخالفة لواجبات الوظيفة أو مقتضياتها
ولا يسوغ مساءلة العامل ومجازاته تأديبياً ما لم يثبت قبله بالتحديد بعد
التحقيق معه وتحقيق دفاعه عن ذلك الفصل و ثم الذى يبرر مجازاته
تأديبياً .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن مديرية الاسكان
والتعمير بالمنوفية قد ابلغت النيابة الادارية بشأن المخالفات التى ثبتت
نقص الترخيص رقم ١٩٨٣/٨٢/٣٤١ والمبتسخر باسم المواطن
بمدينة بنوف . وتحقيق الموضوع بواسطة النيابة الادارية اتهمت الى
حفظ ما نسب الى المهندس مهندس تنظيم بالوحدة المحلية لمركز
ومدينة بنوف المستخرج للترخيص محل التحقيق قطعياً لعدم الاهمية
تقديره . الرسوم الهندسية على الترخيص المذكور بسجز مقداره ٥٠٠ مليم
وأرسلت الأوراق الى الجهة الادلوية للتصرف على ضوء قرار النيابة . وقد

عرضت ادارة الشئون القانونية بمحافظة المنوفية مذكرة على السيد المحافظ
 انتهت فيها الى طلب اعادة الأوراق الى النيابة الادارية لاتخاذ اجراءات
 بمقابلة الدعوى التأديبية ضد كل من و وقد وافق على ذلك
 السيد المحافظ وأعيد ملف القضية الى النيابة الادارية لاتخاذ اجراءات
 معاكمة المذكورين . وقد انتهت فيها النيابة الى أنه بالاطلاع على القانون
 رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بين أنه نص في المادة الثانية منه على أنه لا يجوز
 اقامة أية مبان أو انشاءات فى الأراضى الزراعية أو لاتخاذ أية اجراءات
 بشأن تقسيم هذه الأراضى ، وتعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى
 البور والقابلة للزراعة ، ويستثنى من هذا الحظر الأراضى الواقعة داخل
 كردون المباني حتى ١/١٢/١٩٨١ وبالاطلاع على الخرائط الخاصة بكردون
 مدينة منوف والصادرة فى ١/٣٠/١٩٤٢ تبين أن شارع أبو شنب والواقع
 به العقار الصادر عنه الترخيص محل التحقيق يقع بحوض صقر وقد شمل
 "كردون ٥٠٪ من الحوض المذكور ومن بينها الشارع المشار اليه كما شمل
 "كردون المدينة الصادر فى ٩/١٢/١٩٦٤ نسبة ٩٠٪ من الحوض المذكور .

ومن حيث أنه بالاطلاع على تقرير لجنة الاسكان بشأن المباني التى
 أقيمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالوحدة المحلية لمركز
 ومدينة منوف يبين تضمنه أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ ينص على
 اعفاء المباني التى أقيمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ،
 وتنفيذا لذلك القانون فإن قطع الأرض المتبقية فضاء والمحصورة بين مبان
 أقيمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأعلنت بالقانون رقم
 ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ يصرف لها تراخيص مباني ، وذلك ما طبقته الوحدة
 المحلية لمركز ومدينة منوف . وتأييد بأقوال المهندس مدير ادارة
 التنظيم بمدينة الاسكان والتعمير والذى قام ببحث الترخيص رقم ٣٤١
 لسنة ١٩٨٣ محل التحقيق . وقد تبين أن الترخيص عن مبنى مقام على

شارع يقع داخل كردون المدينة الصادر في ١٩٤٢/١/٣٠ وقد تمت احاطة الشارع الى المنفعة العامة طبقاً للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ ، وقد ثبت بمشاهدة مدير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف أنه تم بداية الشارع منزل ٥٠٠٠ صدر له ترخيص قانوني قبل صدور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ . وهي نهاية الشارع عقار ملك السيدة / ٥٠٠٠ . وحرر ضدها محضر مخالفة بمباني رقم ١٩٨١/١١٥ بالمخالفة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبعد ذلك صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ وأعطى الشرعية للمباني المخالفة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأحال الشارع الى المنفعة العامة بدون مقابل من بداية الشارع حتى عقار السيدة المذكورة ، والترخيص رقم ١٩٨٣/٨٢/٣٤١ يقع في منتصف المسافة بين بداية الشارع وبين ملك السيدة ٥٠٠ .

وحيث أن المؤدى ما تقدم أن المهندس ٥٠٠٠ مهندس التنظيم بالوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف ، إذ استند الى ما تقدم في إصداره لترخيص البناء المشار اليه ، فانه يكون قد استند الى أساس قانوني من الثابت -- رجحان سلامته ، ومن ثم يكون قد أدى بتصرف لا يتعارض مع صريح حكم قانوني أو تعليمات تنظيمية محددة واضحة ، وانما بإشر واجبات دظيفته في حدود صلاحيات للتواعد التنظيمية المعمول بها ، وهذا ما ينفي قيام أى خطأ تأديبي في حقه ، لأن المخالفة التأديبية انما تتمثل في الخروج على قاعدة قانونية أو تنظيمية مستقرة المفهوم ، بحيث لا يمكن أن يدخل في عداد المخالفات التأديبية الاجراء القانوني الذي يتخذه الموظف ولا يخالف به نصاً واضح الدلالة محدد المضمون ما دام أن الموقف العمومي في أدائه هذا العمل له يكن سيئاً النية أو قاصداً الضرر بالمصلحة العامة وتحقيق مصلحة خاصة له أو لغيره .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد نسب للطاعن أنه قد أهمل

الإشراف على أعمال المهندس الذى أصدر الترخيص المشار اليه
ومن ثم جازاه عن هذا الاتهام .

ومن حيث أنه قد ثبت مما تقدم أنه لا مخالفة فى شأن واقعة اصدار
الترخيص المنوع عنه . فانه تتفق بذلك تهمة اهمال الاشراف على
المهندس

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب ، فانه
يكون قد صدر معيناً واجب الالغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد نسب للطاعن كذلك أنه اهمل
الإشراف على أعمال المهندس اذ لم يتحر الدقة لدى تقديره للتمتعات
الهندسية على الترخيص المشار اليه مما أدى لوجود عجز (مقداره
٥٠٠ مليون) .

ومن حيث أن المهندس قد دفع مسئوليته بأنه قام بتقدير تكاليف
البناء بمبلغ (٦٨٥٧) جنيهها فى حين أن الثابت بشهادة المهندس
أن التكاليف تقدر بحوالى ٧٠٠٠ جنيه وبناء على ذلك يضمن تحصيل مبلغ
٥٠٠ ملياً زيادة على المبالغ المحصلة .

ومن حيث أن المهندس قد دفع مسئوليته عن ذلك بأن حساب
تكاليف البناء يمكن أن يختلف من مهندس لآخر داخل اطار المستوى
الواحد من مستويات البناء الأمر الذى تنتج عنه زيادة أو نقص بسيط
جداً فى قيمة التمتعة الواجب لصقتها على الرسومات الهندسية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفع
الجديد .

(طعن ١١٥٤ لسنة ٣٣ قى جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)

قائمة رقم (٢٦)

المبدأ :

١ - لا يجوز مساءلة الموظف نتيجة حدوث خسارة أصابت أحد المشروعات العامة ما لم يثبت في حق هذا الموظف خطأ أو إهمال محدد المعالم من حيث الزمان والمكان وشخص من نسب الخطأ إليه - الخطأ لا يفترض حدوثه بمجرد حدوث الضرر أو الخسارة وإنما يجب أن يكون هناك إجراء معين كان متعين على الموظف اتخاذه ولم يتم به أو أن يكون هناك معطوّر كان ينبغي على الموظف تجنبه ولكنه أتاه .

٢ - المبدأ الأساسي في المسؤولية التأديبية باعتبارها مسؤولية شخصية يترتب عليه عدم نسبة الإخلال بواجبات الوظيفة كوصف مسام للجريمة التأديبية إلى الموظف العام إلا من فعل محدد بالذات ارتكبه العامل المنسوب إليه هذا الإخلال - المسؤولية التأديبية مسؤولية أساسها وقوع الخطأ أو الذنب أو الجريمة التأديبية من العامل - لا تقوم المسؤولية التأديبية على تحميل العامل لثمة الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالجهة الإدارية - يتعين لادانة الموظف أو العامل ومجازاته تأديبياً أن يثبت بيقين أنه قد وقع منه جريمة تأديبية أي فعل إيجابي أو سلبي محدد يصعد جريمة تأديبية أو مساهمة منه في وقوع الجريمة الإدارية - إذا انعدم ثبوت الماخذ على السلوك الإداري للعامل بعد ثبوت أنه قد وقع منه أي إخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها فلا يكون هناك ثمة ذنب إداري - لا محل لتوقيع جزاء تأديبي والا كان قرار الجزاء في هذه الحالة فافداً لركن من أركانه وهو ركن السبب .

المحكمة :

ومن حيث أنه بين ما تقدم أن (مشروع تسمين الدواجن بوحدة كوم الدري المحلية) قد حقق خسائر خلال الفترة من ١/٣/١٩٨٤ حتى ٢٤/٤/١٩٨٤ بلغت قيمتها ٩٥٧ مليماً ٥٢٩ جنيه ولم يبين من أوراق التحقيق الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الخسائر .

ومن حيث أنه لا يجوز مساءلة الموظف نتيجة حدوث خسارة إصابة أحد المشروعات العامة ما لم يثبت في حق هذا الموظف خطأ أو إهمال محدد المعالم من حيث الزمان والمكان وشخص من نسب الخطأ إليه وذلك أن الخطأ لا يفترض حدوثه بمجرد حدوث الضرر أو الخسائر وإنما يجب أن يكون هناك إجراء معين كان يتعين على الموظف اتخاذه ولم يقم به ، أو أن يكون هناك معذور كان ينبغي على الموظف تجنب ولكنه أهله .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن النيابة الإدارية نسبت إلى ناطق إهماله في الإشراف على مرفؤسه في العمل مما أدى إلى حدوث خسائر بمشروع الدواجن .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه لم يثبت من الأوراق أن مرفؤس لاطاع قد نسب بفعله الإيجابي أو بموقفه السلبي في أحداث تلك الخسائر ، كما أن النيابة الإدارية قد أسندت إلى (المظنون ضده) الإهمال في الإشراف على المشروع دون أن تحدد عناصر ذلك الإهمال من حيث الزمان والمكان والأشخاص ، وافترض الإهمال في حقه لمجرد وقوع الخسارة دون أن تعرض للأسباب التي أدت إلى حدوثها مع بيان دور المظنون ضده في أحداثها سواء بفعله الإيجابي أو بموقفه السلبي .

ومن حيث أن أقوال من سئلوا بالتحقيق قد اختلفت في تحديد أسباب ما وقع من خسائر فبعض من شهدوا أرجع ذلك إلى إهمال كل من (.....) المرف على المزرعة (و) رئيس قسم التنمية بالوحدة (المظنون ضده) مما أدى إلى كثرة تقوق الدواجن ، بينما ذكر الآخرون أن الأسباب ترجع إلى كثرة المصاريف الإدارية للمشروع ، وإضافة قسط لاستهلاك الغاص بالمزرعة وأجر اعتبارية ضمن المصروفات ، وذكر فريق ذلك عدم معرفته للأسباب . وكل أقوال هؤلاء لا دليل يقيني في التحقيق ، يؤيد ترجيح إلى منها .

ومن حيث أن الثابت من كتابة الوحدة المحلية (بكوم الدمين) رقم ٣٤٦ في ١٩/١/٨٨ الى ادارة الشئون القانونية لمركز ومدينة المنصورة ، بين دورة ٨٤/٣/٨٤ أن المظنون ضده كان دوره في المزرعة القيام بعمل السلف الخاصة واللازمة للمزرعة واحضار العليق والأدوية اللازمة لها مع قيام مندوبية الصرف الخاصة بالوحدة وليس يوجد له أى أمر أو قرار صادر بإسناد الاشراف على المزرعة ، وإن اسباب تفوق الدواجن راجع الى بعض الاصلاحات التى كانت لازمة لبنى المزرعة ذلله والتي قامت بإظهارها اللجنة الفنية المشكلة من رئاسة مركز ومدينة المنصورة وتم اصلاحها بمعرفة المقاول وهى تتعلق بالأرضية الخاصة بالعنبر وعدم توصيل الكهرباء داخل العنبر بالطريقة السليمة اذ تم خرم أسقف المزرعة ، ووضع شفاطات تهوية العنبر بطريقة خاطئة وعدم وضع سلك شبك على الشبائيك وعدم تبليط سقف المزرعة وعدم وجود مصدر دائم للمياه ٠٠٠ الخ وهذه السيوب قررت الهيئة الفنية قبل اصلاحها أنها جعلت المبنى غير صالح غنيا لعنبر المزرعة مما أدى الى الخسارة وليس للمظنون ضده أى دخل فى التغيير .

ومن حيث أن المادة (٦٦) من الدستور قد نصت فى فقرتها الأولى على أن العقوبة شخصية كما نصت المادة (٦٧) من فقرتها الأولى على أن المتهم برئ حتى تثبت اداته فى محاكمة قانونية تكن له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، ومن ثم فلن المبدأ العام الحاكم للتشريع العقابى سواء كان جنائيا أو تأديبيا هو ان المسئولية شخصية وكذلك العقوبة شخصية - وهذا المبدأ العام للذى قرره نصوص الدستور أصله الأعلى هى الشرائع السماوية وبصفة خاصة فى الشريعة الإسلامية ، ثم فهو أصل عام من أصول المسئول العقابية تردده نصوص ودساتير الدول الكبيرة القائمة على سيادة القانون وقداسة حقوق الانسان وقد التزمت به صراحة

أحكام المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عندما قضت في فقرتها الأولى بأن (كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في إعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبياً ٠٠) وقضت في فقرتها الثالثة بأنه (ولا يسأل العامل مدنياً إلا عن خطئه الشخصي) وكذلك المادة ٧٩ فقرة أولى من ذات القانون عندما قضت بأنه لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر لتوقيع الجزاء مسبباً .

ومن حيث أنه بناء على ذلك المبدأ الأساسي في المسؤولية التأديبية باعتبارها مسؤولية شخصية فإن نسبة الإخلال بواجبات الوظيفة كوصف عام للجريمة التأديبية أنى الموظف العام لا يكون إلا عن فعل محدد بالذات ارتكبه العامل المنسوب إليه هذا الإخلال ، فالمسؤولية التأديبية مستوية أساسها وقوع الخطأ أو الذنب أو الجريمة التأديبية من العامل وهي ليست تقوم على تحمل العامل لثبته الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالجهة الإدارية ومن ثم فاله يعين لإدانة الموظف أو العامل ومجازاته تأديبياً أن يثبت يقين أنه قد وقع منه جريمة تأديبية أى فعل إيجابى أو سلبى محدد يعد جريمة تأديبية أو مساهمة منه في وقوع الجريمة الإدارية فإذا ما انعدم ثبوت المآخذ على السلوك الإدارى للعامل بعدم ثبوت أنه قد وقع منه أى إخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها فلا يكون ثمة ذنب إدارى وبالتالي فلا محل لتوقيع جزاء تأديبى والا كان قرار الشجاء في هذه الحالة فاقداً لركن من أركانه وهو ركن السبب .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق نسبة فعل محدد بذاته إلى الطاعن يكون قد رتب للخسارة المشار إليها ، فاله يكون غير مسئول تأديبياً ، ومن ثم ينتهى سند قرار الجزاء الموقع عليه ومن حيث انتفاء الخطأ التأديبى

شأن فعل المظنون ضده وانتهى فيه وقوع خطأ شخصي منه يبرر تحميله قيمة الضرر أو الخسارة الناتجة عن هذا الخطأ الشخصي ومن ثم فلا سند لتحميل الطاعن بجانب من قيمة الخسارة التي أصابت جهة الإدارة على نحو يقتضي إلغاء هذا القرار وإعذار كل أثر له .

ومن حيث أن هذا هو ما انتهى إليه الحكم المظنون فيه ، فإنه يكون قد وافق صحيح حكم القانون بما محل معه للظمن عليه .

ومن حيث أن مؤدى ذلك عدم قيام الظمن المائل على سند من صحيح حكم القانون مما يستوجب القضاء برفضه .

(ظن ١٣٣٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥)

المادة رقم (٢٧)

البسمة :

المبدأ العام الحاكم لتشريع العقابي سواء كان جنائيا أم تأديبيا هو أن المسؤولية الشخصية والعقوبة شخصية - هذا المبدأ قرره الدستور - بجهد أصله في الشرائع السماوية وخاصة الشريعة الإسلامية - التزمت بهذا المبدأ المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة ٧٩ من ذات القانون - تنص أن يثبت قبل العامل ارتكابه جريمة تأديبية سواء بفعل ايجابي أو سلبي يدخل ضمن الوصف العام للجريمة التأديبية من حيث كونها مخالفة لتواجبات الوظيفة أو مقتضياتها - لا يسوغ مجازاة العامل تأديبيا ما لم يثبت قبله بالتحديد بعد التحقيق معه وتحقيق دوافعه ذلك الفعل المؤثم الذي يبرر مجازاته تأديبيا .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٦٦) من الدستور قد نصت في فقرتها الأولى على أن « العقوبة شخصية » كما نصت المادة (٦٧) في فقرتها الأولى على

أبد « المتهم يرى حتى تثبت أدلته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » ومن ثم فإن المبدأ العام الحاكم لتشريع العقابين سواء كان جنائيا أم تأديبيا هو أن « المسؤولية شخصية » وكذلك « العقوبة شخصية » وهذا المبدأ العام الذي قرره نصوص الدستور يجد أصله الأعلى في الشرائع السماوية وبصفة خاصة في الشريعة الإسلامية ، ومن ثم فهو أصل عام من أصول المسؤولية العقابية تردده نصوص دساتير الدول المتمدنة القائمة على مبادئ القانون وقداية حقوق الإنسان وقد تم التزم به صراحة أحكام المادة (٧٨) من نظام العاملين للمدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ عندما قضت في فقرتها الأولى بأن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا .. »

وقضت في فقرتها الثالثة بأن « ولا يسأل العامل مدنيا إلا عن خطأ الشخصي » .

وكذلك المادة (٧٩) فقرة أولى من ذات القانون عندما قضت بأنه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع آرائه وتحقيق دفاعه وبجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسنوبا » .

ومن ثم فانه يتعين أن يثبت قبل العامل بتعيين ارتكابه جريمة تأديبية سواء بفعل إيجابي أو سلبي يدخل ضمن الوصف العام للجريمة التأديبية من حيث كونها مخالفة لواجبات الوظيفة أو مقتضياتها ولا بدو مجازاة العامل تأديبيا ما لم يثبت فعله بالتحديد بعد التحقيق معه وتحقيق دفاعه ذلك الفعل أنو ثم الذي يرر مجازاته تأديبيا ومن حيث انه بناء على ماسلف بيانه فانه اذ ان .. الثابت انه قد استمد الحكم الطعن ما انتهى اليه من بروت المخالفين المنسوبين للطعن والذين جوزى من أجلهما - مما جاء

بقرار الجهاز المركزى للمحاسبات بينما هذا التقرير لم ينسب الى الطاعن بعينه شخصيا هذه المخالفات بمسد التحقيق معه وسماع أقواله بتحقيق دقاعه بل لم يحدد مرتكبها على وجه الدقة والتخصيص واليقين ، ولم يبين الحكم أساس هذا الاسناد .

ومن حيث أنه فضلا عما سلف يياه فان الثابت من كتاب محافظة القاهرة رئاسة حتى الوايلى المؤرخ ٨/١٠/٨٨ أنه بمطابقة الملفات المتعلقة بالعمليات الخاصة بالمقدين ٢٢ ، ٨٥/٢٨ عملية سور سلك لمخزن الحى موضوع العقد ٢١/٨٥ ، تبين ان المستخلصات موضوع انشاء سور حدائق الحى (عقد ٢٢/٨٥) والمستخلصات الخاصة بسور حديدى لحديقة الوايلى موضوع المقد ٢٨/٨٥ من المهندسين المعددين فى ذلك الكتاب بما يفيد مطابقة ما ورد بالمستخلصات من اعمال وفقات ومقادير الاعمال التى أجريت على الطبيعة وهم مساعد مهندس المشروع ومهندس المشروع ومساعد مدير الاعمال ووكيل ادارة المشروع فضلا عما يفيد معاينتهم لذلك على الطبيعة . وانه ليس للطاعن (المهندس ٠٠٠) أى دور يتعلق بمطابقة مقادير الاعمال الواردة بالمستخلصات على ما أجرى فعلا بالطبيعة ولا يدخل فى اختصاصه مراجعة المستخلصات أو مطابقتها على الطبيعة نسبيا ولا يدخل فى اختصاصه أيضا التحقيق من صحة المقادير والفقات الواردة به كما لا يدخل فى اختصاصه الاعمال المنفذة على الطبيعة - ان اللجنة التى تسلمت الاعمال الخاصة بالعقد ٢٢/٨٥ كانت مشكلة من وكلاء منطقة المشروعات ورئيس قسم بمنطقة الوايلى ومدير المرافق ومهندس المشروعات بالحى وقد اعدت هذه اللجنة محضرا فى ١٨/٨/٨٥ بأن الاعمال التى تمت على الطبيعة مطابقة للمستخلصات وانها فى حالة جيدة وحسب أصول الصناعة كما ان اللجنة المذكورة هى التى استلمت أعمال المقد ٢٨/٨٥ ولم يستدل من مطالعة

مستندات الاستلام أى توقيع للمهندس ٠٠٠٠ (الطاعن) - وإن اللجنة
التي وصفت مقاييسات وكميات عملية سور ملك المخزن الحى كانت مكونة
من المهندسين المحددة اسماؤهم فى الكتاب المذكور وليس معهم الطاعن
وقد خلت الأوراق مما يفيد قيام الطاعن بأى دور ايجابى أو سلبى فى
وضع هذه المقاييسات وإن تقرير الجهاز المركزى للمعاسبات قد طلبت تحديد
المسئوليات ولم يرد به أى اتهام للطاعن . الأمر الذى تكون معه النتيجة
انتهى انتهى اليها الحكم مستخلصة استخلاصا غير مائتج من أصول
لا تتجها . هذا فضلا عن أن الحكم الطعن لم يفر الى دفاع الطاعن
الجوهري الذى قرره بالتحقيق وبمذكرة دفاعه من طلب منطقة الاسكان
تفكيك لجنة من خارج الحى لحصر الأعمال . كما لم يمر الحكم الطعن
دفاع الطاعن هذا أى التفتت مما يعتبر اخلاصا جسيما بحق الدفاع الأمر
الذى يرضى معه الحكم فيما ادان به الطاعن وقضى به من جزاء قد جناه
على خلاف حقيقة الواقع مصيبا بالمخالفة الجسيمة للقانون جريا بالالفاء مع
الانضاء ببراءة الطاعن عن ما نسب اليه .

ومن حيث أن الطاعن معفى من رسوم طعنه وفقا لما تنص عليه المادة
٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ٥١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥)

قائمة رقم (٢٨)

المسألة :

المسئولية التأديبية شأنها فى ذلك شأن المسئولية الجنائية . - مسئولية
شخصية قوامها وفروع خطأ معين يشكل اخلاصا بواجبات الوظيفة أو خروج
على مقتضياتها يمكن نسبته الى عامل محدد - شيوع تلك المسئولية ويعمل
إسناد الخطأ الى شخص محدد بالذات يعد مانعا من المسئولية وبسبب البراءة

المطلحة :

ومن حيث ان الثابت بالأوراق ان ادارة التفتيش المالى والادارى بمديرية الشؤون الصحية يورسميد (مناقضات) قد اسنان لها عند فحص أعمال صيدليه الاسعاف يورسميد عدم اكتمال الدورة الدفترية بما الأمر الذى اتهمته معه الى تعذر التأكد من صحة عناصر المركز المالى للصيدلة المذكورة .

وأله سبق للجهاز المركز للمحاسبات ان استرعى نظر مديرية الشؤون الصحية الى ان الدورة الدفترية لصيدلية الاسعاف وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها جاءت غير مكتملة . وأله ان كانت دفاتر الصيدلية تمكن من استخراج نتيجة اعمالها فى نهاية السنة المالية الا انه يتعذر معها الوقوف على صحة تلك العناصر اذ انه لا يتوفر لاستخراجها سوى مصدر واحد هو سجل اليومية دون اماكن الرجوع لتكاملاته من مصادر أخرى وطالبت الشعبة المختصة بالجهاز المركزى للمحاسبات عن مديرية الشؤون الصحية ان تبين اكتمال الدورة الدفترية للصيدلية بحيث تشمل يوميات أصلية المشتريات والمبيعات والخزينة والبنك بالإضافة الى حسابات الأستاذ العام المساعد وبما يكفل دفعة استخراج نتيجة أعمال الصيدلية فى نهاية السنة المالية ، وقد استبان بمعاودة الفحص عدم اكتمال الدورة الدفترية للصيدلية المذكورة مما جعل الشعبة المختصة بالجهاز المركزى للمحاسبات توصى ثالية بضرورة استكمال الدورة الدفترية للصيدلة المذكورة حتى يمكن التحقق من عناصر المركز المالى لها ودقة استخراج نتيجة اعمالها فى نهاية السنة المالية أزاء وجود بعض الظواهر التى اسفر عنها الفحص والتى تشير الى عدم دقة استخراج عناصر - النتيجة - وهى تتمثل فى عدم دقة استخراج صيد مخزون صيدلية الشاطئ و اجراء الجرد المنوى على أساس سعر البيع وظهور زيادات وهمية فى حساب المهددة المالية وحساب قيمة بضاعة آخر المدة فى أحوام سابقة وفروق محسبة بالزيادة ربما يكون

مرجعها عدم الدقة في جرد الصيدلية في نهاية المدة أو عدم احتساب قيمتها الفعلية مما ينجم عنه - عند حدوث جرد صحيح مطابق لوجودات الأدوية الفعلية ظهور هذه الزيادة السابقة على مر السنوات المالية عجزا بالمهدة المالية وذلك أمر محاسبي بدهى .

ومن حيث انه لما تقدم - ولما كانت المسؤولية التأديبية - شأنها في ذلك شأن المسؤولية الجنائية - هي مسئولية شخصية قوامها وقوع خطأ معين يشكل اخلافا لواجبات الوظيفة أو خروجا على مقتضياتها يمكن نسبته الى عامل محدد ، ومن ثم فان شيوخ تلك المسؤولية وتمذر اسناد الخطأ الى شخص محدد بالذات ينهض مانعا من المسؤولية وسببا للبراءة . ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وهو بصدد مساءلة المحالين الخامس والسابعة والثامنة والعاشر والحادي عشر والثاني عشر قد استظهر عدم اطمئنان المحكمه الى اقوال أعضاء لجنة الجرد المشككة بقرار مدير عام الشؤون الصحية تفحص أعمال صيدلية الايبياغ وكذا اقوال المشرف على حسابات - تلك الصيدلية فيما قرره جميعهم من مسئولية المذكورين بالتبطل من عن حدوث المعجز في الأدوية والمستلزمات الطبية بالصيدلية ازاء طبيعة أعمالهم بها وأوقات العمل فيها ، ومن ثم فان عدم الاطمئنان الى تلك الاقوال ينسحب أيضا على مسئولية الطاعنين عن ذلك المعجز وبالتالي لا يسوغ ان يركن الى شهادتهم بتلك المسئولية التضامنية لترتيب مجازاتهم وبخاصة ان اسباب جرم الاضمتان اليها قائمة في حق الباقيين كذلك في ضوء تماكب العمل بالصيدلية على مدار الأربع والعشرين ساعة يوميا واقتدار العاملين بها الى السيطرة الفعلية والدائمة على الأدوية والمستلزمات الطبية الموجودة بالصيدلية ، الأمر الذي ينتهي الى وجوب تبرئتهم مما اسند اليهم من اتهام .

(طعن ٤٨٠ ، ٥١٣ ، ٥١٥ - لائحة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٧/١١)

ثانيا - المسئولية التأديبية لقوامها خطأ تأديبي ثابتا في على حق العامل .

١ - نسبة الخطأ الى العامل على وجه القطع واليقين .

قامعة رقم (٢٩)

المبسطة :

تقوم الجريمة التأديبية على ثبوت خطأ محدد يمكن نسبته الى العامل على وجه القطع واليقين لا على اساس الشك والاحتمال ووضعت ترنشات الصرف الصحي داخل او خارج الموقع في التصميم الهندسى هو مسألة فنية هندسية تختلف فيها وجهات النظر وليس من المؤكد ان وضع ترنشات الصرف الصحي داخل المبنى في التصميم الهندسى خطأ يلحق الضرر بالمبنى يستوجب مساءلة واضع التصميم .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق انه بناء على ما جاء بتقرير الجواز المركزى للمحاسبات بينى سوف من ملاحظات حول عملية انشاء مجزر الواسطى الحديث صدر قرار محافظة بنى سويف رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٣ بتشكيل لجنة فنية ووضع تقرير بالنتيجة وشكلت هذه اللجنة برئاسة مدير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة بنى سويف وعضوية مدير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية لمركز الواسطى و عضو المفود .. ولشتریات بديوان عام محافظة بنى سويف والمستفاد مما ورد فى تقرير هذه اللجنة وأقول لعضائها فى التحقيق الذى اجريته النيابة الادائية انه ران كان سبب وضع الترنشات داخل الموقع فى تصميم المجزر الآتى لمدينة الواسطى هو انه تم على اساس مساحة أكبر من

المباجة المملوكة عملاً للوحدة المحلية إلا أن الثالث أيضاً من هذا التقرير.
إن اللجنة بشأن هذا الموضوع - اقترحت تعديل مكان الصرف الصحي
بالرسم الهندسي ليكون في مكان آخر داخل الموقع أيضاً كما أن رئيس
هذه اللجنة قرر في أقواله أمام النيابة الإدارية أنه من الجائز فنياً وضع
ترشبات الصرف الصحي داخل أو خارج الموقع كما أن ٥٥٥٥ مديرة
القطاع المدني بالمديرية عند سؤالها في التحقيق عن وضع الصرف الصحي
داخل الموقع في ضوء اعتراض مقاول العميلة على ذلك قررت أنه من وجهة
نظرها يجوز وضع الصرف الصحي داخل أو خارج المبنى وإن هذا هو
عمل المصمم .

ومن حيث أنه بالنسبة لما أثاره السيد / ٥٥٥٥ مقاول العميلة في
كتابة « المؤرخ ١٩٨٣/٣/٦ » الموجه إلى مدير عام إسكان بنى سويف
(المحال) من اعتراض على وضع الترشبات داخل المبنى وطلب نقلها خارجه
وأنه يخفى مسؤوليته عن أية أضرار تحدث مستقبلاً للمبنى من الرشح
فإن ذلك الاعتراض حسبما جاء بأقول السيد / ٥٥٥ رئيس اللجنة في
التحقيق جاء متأخراً بعد أن بدأ التنفيذ بحوالى خمسة عشر شهراً وبعد
اتمام ٧٥٪ من الأعمال واقترحت اللجنة الفنية التي يرأسها السيد المذكور
مراجعة ذلك في التنفيذ بنقل ترشبات الصرف الصحي من المكان المحدد
لها في التصميم إلى مكان آخر داخل المبنى أيضاً .

ومن حيث أن المستفاد من ذلك أن وضع ترشبات الصرف الصحي
داخل أو خارج الموقع في التصميم الهندسي هو مسألة فنية هندسية تختلف
فيها وجهات النظر وأنه ليس من المؤكد والمقطوع به أن يكون قيام الطاعن
بوضع الصرف الصحي داخل المبنى في التصميم الهندسي خطأ يلحق
الضرر بالمبنى ومن ثم لا يمكن القول بأن الطاعن لو كذب حريصة تأديبية
تستوجب مساءلته ذلك أن الجريمة التأديبية تقوم على ثبوت خطأ محدد

يمكن تلجه الى الخايل على وجه القطع واليقين ولا يكفى ان تقوم الجريمة التقديرية على أساس الشك والاحتمال. واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب واتجه الى مساءلة الطاعن على أساس انه ارتكب خطأ يصوجب مساءلته بوسعه أجهزة الصرف الصمى الخاصة بمشروع المجرر الآلى لمدينة الواسطى داخل المبنى فى التصميم الهندسى مما يلحق ضررا بالمبنى بتعرضه للخطر ، يكون هذا الحكم قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله وتفسير الحكم بالفائه ببراءة الطاعن مما نسب اليه .

(ملن ١٥٤٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

مجرد الخطأ فى فهم القانون أو تفسيره لا يشكل كقاعدة عامة ذنباً ادارياً باعتباره من الأمور الفنية التى تدق على ذوى الخبرة والتخصص .

الحكمة :

أما بالنسبة لبخالفة الثانية والخاصة بما نسب الى الطاعن من عدم قيامه باتخاذ الاجراءات القانونية بحسب الاستقالة المسببة المقدمة من المهندس / فانه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مجرد الخطأ فى فهم القانون أو تفسيره لا يشكل كقاعدة عامة خطأ ادارياً باعتباره من الأمور الفنية التى تدق على ذوى الخبرة والتخصص .

وحيث أنه فور ضوء هذا المفهم فانه لا يكون صحيحاً ما نسب الى الطاعن من مخالفة فى هذا انجاب لأنه بحكم طبيعة عمله ليس مطلوباً منه الامام بالاجراءات الواجبة الامباع عند تقديم أحد رؤسبه استقالة مسببة، فضلاً عن أن يراز ما اذا كانت الشكوى المقدمة من المهندس المذكور تعتبر

أو لا تعتبر من قبيل الاستقالة المسببة مسألة هامة. تلقى على ذوي الخبرة والتخصص.
وبفضل ذلك فقد قام الطاعن بإحالة هذا الشكوى لأحد المختصين بالمدرسة للتحقيق فيما جاء فيها. وتبين له عدم صحتها، كما أن الشاكي كان قد فوض الطاعن في قبول الاستقالة أو في اتخاذ ما يراه، وقام الطاعن بنقل الشاكي إلى مكان آخر بعيدا عن رعايته التي يفرضها حرصا على مصلحة الممل، كما قام الطاعن بإخطار كافة الجهات المختصة بالهيئة عقب إخطار الشاكي عن العمل بعد تقديم الشكوى، وبالتالي يكون الطاعن قد اتخذ كافة ما يمكن اتخاذه من إجراءات في هذا الخصوص، ولا يمكن هذه المحافظة ثابتة في حقه أيضا.
(طعن ٢٩٣٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٤)

قائمة رقم (٢١)

المستعارة
فإنه المسؤولية التبادلية هو أن يستند العامل على سبيل اليقين أنه فعل أيدي أو سبيل يمد مساهمة منه في وقنوع المخالفة الإدارية = إذا انتهى الإخاء الإداري، على سلوكه العامل واستبان أنه لم يقع منه ما يشكل مخالفة ما تستوجب المؤاخلة والعقاب وجب القضاء به براءه ويصبح التبريد الصادر بمجازاته في مثل هذه الحالة فاقدا للسبب المبرر له قانونا .
التحكيم :

ومن حيث أنه غنيا يقتصر بالنمى على القرار المطعون في شأنه الخاص ببنجاة الطاعن بضم عشرة أيام من ترحيه فانه ولئن كان الثالث من كتاب إدارة التفتيش الجائمي بالميوزة بشأن توزيع الضل بالإدارة المذكورة المرئي بأوراق التحقيق الأذاري أن العمل المستند للطاعن هو المشاركة في استلام النظم التي مستطوى بالطبع والاشتراك على تقطيعها وتوزيع وغية الغذاء بالاشتراك مع زميل آخر له فضلا عن الاعمال

الأخرى التي يكلف بها الطاعن من قبل رئيسة الوحدة إلا ان الثابت من مراجعة التحقيق الإداري وأقوال من سئلوا فيه ، ان الطاعن لم يكن له ثمة دور في الواقعة المنشودة اليه ، اذ قرر الطباخ ٠٠٠٠ في أقواله انه يتلقوا اللحم من المشرف سواء المدعو ٠٠٠ أو من الطاعن ٠٠٠ ، وأنه في ذلك اليوم بالذات — يوم الواقعة — قد تلقى اللحم من المشرف ٠٠٠٠ الذي قام بوزنه وأضاف أنه لم يكن على علم بقدرة ، كذلك قرر الطباخ ٠٠٠ حين سئل في التحقيق عن شخص القائم بتقطيع اللحوم ووزنها من المشرفين بأن القائم بوزنها اما المدعو ٠٠٠ أو المدعو ٠٠٠ ، وقد أكدت مديرية التغذية ٠٠٠ في التحقيقات بأنها سبق أن نبهت على المشرف ٠٠٠ بوجوب التزام الحرس أثناء تقطيع اللحوم وأوردت بأن الطاعن ليس له ثمة كفاءة

ومن حيث أنه لما كان قوام المساءلة التأديبية ومناطها ان يسند للعامل وعلى سبيل اليقين ثمة فعل ايجابي أو سلبي يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الإدارية وبالتالي فاذا اتى المأخذ الإداري على سلوك الصامل واستبان أنه لم يقع منه ما يشكل مخالفة ما تستوجب المراقبة والمقاب واجب القضاء بإبرائه كما بقدر القرار الصادر بمجازاته في مثل هذه الحالة فاقد السبب المبرر له قانوناً .

ومن حيث أنه استنادا الى ما تقدم ، واذا وضع ان الاتهام المسند للطاعن والذي صدر القرار المطعون فيه — في الشق الخاص بمجازاته عشرة أيام من راتبه مرتكنا عليه غير قائم في حق الطاعن ومن ثم يكون ذلك القرار قد جاء مفتقرا الى السبب المبرر له قانوناً مما يجعله خاطئاً بالإنهاء مع ما يترتب على ذلك من آثار واذا تلى الحكم المطعون فيه عن هذا النظر وقفى الطعن وبالتالي حق القضاء بالقائه .

(طعن ٢٠٦٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٤)

٢ - حسن وسوء النية في قيام المسؤولية التأديبية .

قاعدة رقم (٢٢)

المبني :

الأصل في التصرّفات هو حسن النية ما لم يثبت العكس - لا يستلخص
سوء القصد إلا إذا توافرت الأدلة أو الدلائل والقرائن على قيامه بحيث
يكون ثابتاً على وجه يقيني في حق من ينسب إليه .

المحكّمة :

ومن حيث الثابت من الأوراق والمستندات أن المخالفة الإدارية
الأولى المنسوبة إلى الطاعن هي اشتراكه مع الأستاذ الشيخ رئيس
قسم الشريعة الإسلامية بالكلية في رفع درجة الورقة رقم ٩٠٨ سري
الخاصة بمادة الشريعة الإسلامية للسنة الثالثة إلى درجة النجاح بناء على
اعتبارات المعاملة الشخصية وبدون وجه حق ، وأن المخالفة الثانية المنسوبة
إلى الطاعن هي قيامه برفع درجة الورقة رقم ٨١٢ سري الخاصة بمادة
علم الإجرام للسنة الأولى إلى درجة النجاح أيضاً بدون وجه حق .

ومن حيث أن بالنسبة إلى المخالفة الأولى فإن الثابت من الأوراق أن
وقت حدوث تلك الواقعة كان الطاعن استاذاً للقانون الجنائي بالكلية
رئيساً لكتترول السنة الرابعة بينما كان الدكتور أستاذ
الاقتصاد بالكلية رئيساً لكتترول السنة الثالثة ، وكان الأستاذ الشيخ
..... رئيساً لقسم الشريعة الإسلامية رئيساً لكتترول السنة
الأولى .

ومن حيث أن المستخلص من أقوال الأستاذ الدكتور
رئيس كتترول السنة الثالثة وهو لكتترول الذي كانت الورقة رقم ٩٠٨
سري الخاصة بمادة الشريعة الإسلامية للسنة الثالثة موجودة به أنه علم

بوجود خلاف بين الدرجة المنبئة بظهر تلك الورقة والدرجة المثبتة بداخلها بحيث تؤدي الدرجة الأولى الى النجاح بينما تؤدي الثانية الى الرسوب ، فرائى منذ البداية حسما لهذه المشكلة عرض تلك الورقة على الأستاذ رئيس قسم الشريعة الاسلامية ، وطلب من الأستاذ الدكتور . . . (الطاعن) رآيه في هذا الأمر فوافقه على ان الاجمل هو الرجوع الى أسناد تلك المادة ، فغلب منه الدكتور . . . تسليم تلك الورقة الى رئيس قسم الشريعة الاسلامية الأستاذ الشيخ . . . لحقاق الطاعن بذلك ثم اعاد الورقة الى الكنترول وازاد الدكتور . . . بانه ازاء قيام استاذ المادة برفع للدرجة الداخلية في تلك الورقة الى درجة النجاح الزائدة بظهرها أى ادعوا للقبضات ان يقول على الدرجة الداخلية الأصبة التي كتبت بتلك الورقة وخاطب رئيس قسم الشريعة الاسلامية بذلك فأعاد الحال الى ما كان عليه ، واضربت تلك الورقة راسبة في نهاية الأمر ، وانهى الأمر بذلك . . .

من حيث ان أقوال الشهود الذين اشار القرار المطعون فيه ان مهامهم يستلزمها أدلة الطاعن لم تتحدى أقوال الدكتور . . . الذى قرئ ان الطاعن هو الذى طلب من تلقاء ذاته عرض ورقة الاجابة المشار اليها فلحق استاذ تلك المادة الا ان هذه الأقوال يناقضها تماما ما ورد بشهادة الدكتور . . . رئيس الكنترول السائلة عن أنه هو الذى المذكور . . . الذى ارتأى منذ البداية حلا للخلاف بين درجتي تلك الورقة بحرضها على استاذ تلك المادة التى صحفها وانه هو أيضا الذى طلب من الطاعن رآيه في هذا الشأن ثم طلب منه توصيلها لاستاذ المادة المشار اليها . . .

ومن حيث ان قيام طاعن برهن تلك الورقة على الأستاذ الشيخ . . . رئيس قسم الشريعة الاسلامية ليقرر ما يراه فيها بشاء . . .

على ما سلف لا يمكن ان يجعل الطاعن مسئولا بعد ذلك عن قيام رئيس القسم برفع الدرجة الداخلية لتلك الورقة الى درجة النجاح بقوله ان هذا الرفع الذي قام به رئيس القسم كان بغير وجه حق ذلك ان رئيس القسم الذي أجرى هذا التمديل هو الذي يسأل عن ذلك فسا لو ثبت انه قام به مندفعاً باعتبارات المجاملة الشخصية وبدون وجه حق . اما الطاعن فان ما قام به من عرض تلك الورقة على رئيس قسم الشريعة الاسلامية انما كان بناء على ما طلبه منه رئيس كتترول السنة الثالثة فلا يمكن لمجرد استجابته لهذا الطلب اعتباره شريكاً في رفع درجة تلك الورقة بقصد مجاملة صاحبها ، بل ان الثابت من الأوراق ان السيد رئيس الكتترول المذكور هو الذي رأى منذ البداية طرح موضوع تلك الورقة على رئيس قسم الشريعة الاسلامية لحل الخلاف حول ما تستحقه من درجات وهو الذي طلب من الطاعن ابداء رأيه في هذا الشأن ، فلا ييب الطاعن وهو من قدامي الامانة بالكلية وفي ذات الوقت كان رئيساً لكتترول السنة الرابعة ان يفصح عن رأيه في هذا الشأن أو ان يستعيب لما طلبه منه زميله رئيس كتترول السنة الثالثة بعرض ورقة الاجابة على أستاذ المادة المختص ولا يمكن ان يستشف من ذلك سوء نيته وقصد مجاملة صاحب تلك الورقة ، ذلك ان سوء القصد لا يفترض . ولما الأصل في التصرفات هو حسن النية ، ولا يستخلص سوء القصد الا اذا توافرت الأدلة أو الللائق والقرائن على قيامه بحيث يكون ثابتاً على وجه يقيني في حق من ينسب اليه . بل انه لو اعتبر ما وقع من الطاعن من قبيل الاشتراك في تمديد الدرجة انفسار اليها على مييل . المجاملة لا اعتبارات شخصية وبدون وجه حق بعد ذلك أيضاً قائماً بالنسبة للسيد رئيس الكتترول الذي تقره أيضاً لان منذ البداية انه رأى ان القيص في خلاف حول تلك الورقة . عرضها على أستاذ المادة ورئيس القسم الذي صحتها والله هو الذي طلب

من الطاعن عرضها على الأستاذ المذكور ، وانما الصحيح فى ذلك أن ما رآه رئيس الشئون انما جاء وليد تقديره بحسن نية لحل المشكلة التى عرضت له فى هذا الشأن . فلا يترتب عليه — أو الطاعن — طالما لم تشر الجامعة أو الكلية الى أن النواهد المنظمة لهذا الأمر والسارية فى ذلك الوقت تمنع صراحة عرض تلك الورقة على رئيس القسم فى هذه الحالة .

وعلى مقتضى ما سلف ، فإن واقعة اشتراك الطاعن بسوء قصد للعمل على رفع الدرجة المطاعة لورقة الاجابة المشار اليها استجابة الاعتبارات تشخيصية وبدون وجه حق ، وهى المخالفة المنسوبة اليه تصد فى حقيقة الأمر غير ثابتة فى حقه وانما تؤخذ تصرفاته فى هذا الشأن باعتبار ان الأصل فى التصرفات هو حسن النية ما لم يثبت العكس وطالما لم يثبت سوء نيته فيما ابداه من رأى فى هذا الشأن أو ما قام به من تصرف على النحو السالف ، فانه يعمل على الصحة ويفترض فيه حسن النية ، الأمر الذى يكون معه اقرار المطعون فيه الذى انتهى الى ادانة الطاعن لهذه الأمر غير قائم على أساس صحيح من ناحية الواقع والقانون بالتالى خلىق بالانتهاء .

(طعن رقم ٨٩١ لسنة ٢١ ق بجلسته ٢٧/٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٣٣)

إبينا :

لا يشترط لتحقق المسئولية عن المخالفات التأديبية ان يكون الفعل غير المشروع الذى ارتكبه العامل ايجابيا او سلبيا قد تم بسوء قصد او صدر عن ارادة آثمة — يكفى لتحقق هذه المسئولية ان يكون العامل قد تخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته او ابنى عملا من الاعمال المطلوبة عليه قانونا دون حاجة الى ثبوت سوء القصد او الارادة الآثمة لنيه .

الحكمة :

ومن حيث أن المحكمة بشير بادق ذى بدء الى ان التهمتين اللتين

استندتا للتمهم الطاعن والثتين تمت مجازاته عنهما بالحكم المطعون فيه هما أنه :

- ١ - أهمل في الاشراف على مرءوسيه المتهمين الأول والثاني والثالث مما أدى الى ارتكابهم المخالفات المسندة اليهم على الوجه السابق يياه .
- ٢ - كلف العامل / . . . بتحرير فواتير المرضى الخصوصيين دون اختصاصه بذلك رغم كونه عاملا باليومية ، ولم يتم بالاشراف على أعماله ، مما سهل له تزوير هذه الفواتير والاستيلاء على المبلغ آف الذكر بالاشتراك مع الأول والثاني والثالث .

ومن حيث أنه عن التهمة الأولى فانه من الواضح أن مجازاة الطاعن كانت على الاهمال في الاشراف الرقابي على مرءوسيه ، ولم تكن عن الأفعال التي نسبت لهؤلاء المرءوسين على ما ذهب اليه الطاعن في ملعته . ومن حيث أن هذه المحكمة انتهت في قضائهما بحكمها الصادر بجلسة اليوم في الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٣٥ ق عليا المقام من المتهمين الثاني والثالث (. . . و . . .) الى صحة ثبوت الاتهام المسند لبهذين المتهمين وصحة الحكم الصادر بمجازاتهم عنه .

ومن حيث ان موجب ما انتهت اليه هذه المحكمة من مسؤولية المتهمين الثاني والثالث عن الاتهام المسند اليهما لكونهما قابا بمراجعة الفواتير وأذن الصرف المزورة ، ووقعا بما يفيد ذلك برغم علمهما بالتزوير ، واشتركا مع التهم الأول في الاستيلاء على المبلغ المحدد بالأوراق ، ان الطاعن - وهو زعيم المتهمين المذكورين والمكلف قاترا بتابعة أعمالهما والرقابة على تصرفاتهما وسلوكهما الوظيفي - قد أهمل في الاشراف والرقابة على هذين الموظفين الأمر الذي أدى الى اطلاق أيديهما في اعتداء تلك الأوراق رغم علمهما بتزويرها وفي السلب والاستيلاء على المبلغ . سالف الذكر دون مغترف او رقيب واع على تصرفاتهما حتى وصل الأمر

الى حال سوء من الاهمال في محاسبة المرضى الخصوصيين حتى ان المتهم
أولاً أقر بأن ايصالات الخزينة كانت متداولة بينه وبين مساعده والمتهمين
الثاني والثالث ليحرر كل منهم ما يشاء دون رقيب .

ومن حيث انه لا تصح المحاكمة - فيما للمسئولية عن الطاعن - بالقول
بأنه لم يكن سوء القصد وان ما نسب اليه لم يصدر عن ارادة آئمة ، ذلك
أنه لا يشترط لتحقيق المسئولية عن المخالفات - التأديبية ان يكون الفعل
غير المشروع الذي ارتكبه العامل - ايجاباً أو سلباً - قد تم بسوء قصد
أو صدر عن ارادة آئمة ، واما يكفي لتحقيق هذه المسئولية ان يكون
العامل - فيما اتاه أو امتنع عنه - قد خرج على مقتضى الواجب في افعال
وتفكيره ، أو على عيلاً من الأعمال المحظورة عليه قانوناً ، دون حاجة الى
مجرد سوء القصد أو الارادة الآئمة لديه .

ومن حيث أنه عن التهمة الثانية ، فانه إما كان الرأي حول موقع
العمل الذي حدد للمدعى / فان افعال المتهم الطاعن في
الافتراق على العمل الذي أسند اليه وهنسوا لغير نوايا المتهم المرضي
الخصوصيين - وهو الأمر الثابت من واقع الأوراق والتحقيقات - يكون
بذاته المخالفة الثانية المسندة اليه ، إذ الثابت في حق الطاعن انه أهمل في
الرقابة والاشراف على أعمال ذلك العامل مما سهل له تزوير الفواتير
والاستيلاء على المبلغ آلاف البيان بالاشتراك مع المتهمين الأول والثاني
والثالث .

ومن حيث أنه تلقاه ما تقدم يكون الحكم للمطعون عليه قد اصاب
في جميع حكم القانون فيما انتهى اليه من مسئولية الطاعن عن المتهمين
سالف الذكر ، وإذا لا ترى المحكمة في الجزاء المحكوم به أي غلو أو
اختلال في التناسب فان الطعن المائل يكون قد جاء على غير مستند متممين
الرفض .

(قمن ٤٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/١٧/١٩٩٥)

ثالثاً - الإطّاع من المسئولية

٢ - إعفائه العهد بالمفعل لا تنهض رفعة المسئولية الإدارية

قاعدة رقم (٢٤) .

قائماً :

في مجال رفع المسئولية لا يجوز التلذذ بإعفائه العهد بالمفعل أو بغيره
إذا للفروض أن العامل عليه أن يتحمل التبعة كاملة عن الأعمال التي يولف
لنفسه أن يتصدى لمباشرتها ، القرار الصادر من اللجنة العامة بطلب التغطية
وبالأوجه لأقامة الدعوى الشروع المسئولية ولمقدم معرفة المفضل هو قرار
لا يُلجّد الجهة الإدارية في إجراء التطبيق الإداري التليل بتحديد المسئول
أدرياً عن المعجز في المهدة والقرار المذكور لا يجوز حجية أمام القضاء
التدبيري عند نظر الدعوى التأديبية أو الطعن التدبيري وتقرير مشروعية الجزاء
الإداري .

الحكمة :

ومن حيث أن المستظهر من الإطّاع على الأوراق أن المظنون ضده
كان يعمل بصيدليه محرم بك التي حدث المعجز بها كصيدلي ثأن خلال الفترة
من ١٩٧٨/١١/٢٠ حتى ١٩٧٩/٥/٢٢ حيث صدر قرار بعد ذلك بنده
للمعمل بصيدلية سعد زغول بالاسكندرية ، وإذا كان المعجز المشار إليه
بمحضر الجرد قد حدث في الفترة من ١٩٧٨/١٠/٤ حتى ١٩٧٩/٥/١٩ في
الفترة التي كان يعمل بها المظنون ضده ، وقد ثبت من التحقيقات وباعترافه
شخصياً أنه كان ينربى إدارة الصيدلية في الفترة المسائية ويقوم بصرف
الأدوية وبالتعاون مع أمناء المخازن والبائعين ، وإن أمناء المخازن كانوا
يقومون باستلام وجرّد هيئة الأدوية وتسجيلها تحت إشرافه في الفترة
المسائية كما اعترف المظنون ضده أيضاً بأنه كان يعلم بواقعة تجبيع أمين
(٢ - ٩)

المحزون للفوائير الخاصة بالتأمين الصباحي وقيامه يأخذها الى منزله لمراسمتها جملة وختمها بتاريخ لاحق على تاريخ الصرف — وذلك على خلاف الاسول المتبعة والتعليمات ، وهذا التصرف من دأبه تسهيل عملية ازدواج صرف الادوية المدونة بهذه الفوائير ، ولا يجديه نصا في رفع الاتهام قوله بأنه له يكن أمين عهدة أو أنه كان حديث العمل في الصيدليات ، كذلك قول مردود عليه بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من انه لا يسوغ في مجال رفع المسؤولية الادارية التذرع بعداثة الجهد بالعمل أو بكثرة اذ المفروض ان العامل عليه ان يعمل التبعية كاملة عن الاعمال التي يرضى لنفسه ان يتصدى لمباشرتها ، كذلك غان قرار مجازاة المظنون ضده وتحمله بجزء من قيمة العجز قد يفي على اساس اهماله في عمله بالمشاركة مع آخرين محاسب عهدة أو أمين خزينة ، وإن الحد الأدنى من المسؤولية وهو الاهمال في ادارة الصيدلية وفي ممارسة عملية صرف الادوية هو أمر ثابت في حقه ييقن من التحقيق الاداري الذي أجرته الشركة برقم ٣٠ في ١٩٨١ وكذلك من تحقيقات النيابة العامة في الجناية رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والتي اتهمت الى حفظ القضية وبألا وجه باقامة الدعوى بشيوع السولية ولمقدم معرفة الفاعل ، وهو قرار لا يقيد الجهة الادارية في اجراء التحقيق الاداري الكفيل بتحديد المسئول اداريا عن هذا العجز ، وكذلك لا يجوز حجية امام القضاء التأديبي عند نظر الدعوى التأديبية أو الطعن التأديبي وتقرير مشروعية النزاء الاداري .

ومن حيث ان القرار المظنون فيه وقد صدر بناء على ما ثبت من مسئولية المظنون ضده وآخرين عن العجز الناشئ في الفترة من ١٩٧٨/١٠/٤ حتى ١٩٧٩/٥/١٩ والبالغ ٩٧٢٥٨٠٤٨٠ وقررت الادارة مجازاته بناء على ذلك بالخضم من أجره لمدة شهرين ، وتحمله مع الآخرين بقيمة نصيبه في هذا العجز بالتساوي بينهم وهو قرار بهذه المثابة صحيح من

حيث استناده الى سند صحيح من القانون وبالنظر الى كونه مستخلصا
استخلاصا سائفا من التحقيقات .

ومن حيث انه يبنى على ذلك عدم صحة الحكم بتعويض المطعون
ضده حيث انتهى خطأ الجهة الادارية قبل المطعون ضده ، لصحة القرار
الصادر بمجازاته وبتحمله بقيمة نصيبه في العجز ، ومن ثم يكون الحكم
المطعون فيه اذا قضى ببطالان تحميل المطعون ضده بمبلغ (١٣٨٩,٣٥٤)
وبتعويضه بمبلغ (٥٠٠ جنيه) خمسمائة جنيه - قد صدر غير مستند
الى صحيح حكم القانون طبقا بالالفاء .

(طعن ٢٠٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٨)

قائمة رقم (٢٥)

المبدأ :

الامتثال بحالة العهد بالخدمة - لا يصلح مانعا من موانع المسؤولية
التأديبية او العقاب التأديبي - قد يور التخفيف من العقوبة التأديبية اذا
كان ما نسب للمتهم قد وقع بغير عمد وبحسن نية - حداثة العهد بالخدمة
تستتبع بساطة نوعية الواجبات الوظيفية بما يتناسب وقدرة العامل حديث
العهد بالخدمة وامكانياته وحدود خبرته ومعلوماته - ويفترض طبقا للتقصيات
التعليم الاداري تفهم بالجهة الادارية الملحق بالعمل بها وجود زملاء القدم
ورؤساء يمكنهم اذا لجا اليهم توجيهه الى الاداء السليم لواجباته دون خطأ
او مخالفة تتعذر بمقتضاها مسؤوليته التأديبية .

الحكمة :

« ومن حيث انه في خصوص المطعون ضدهما الناحية عشر والثانية
عشر وان النسب اليهما انهما اهملتا القيد في دفاتر (١٢٩)
(غ - ح) الخاصة بالبنوك وبعض العاملين بالبيت الفتى للموسيقى فانه حيث
انه لم يرد بالتحقيقات انكار المطعون ضدهما لهذا الاتهام ، وانما ورد ما يفيد
الافكار بخدوث وقائمه مع الاعتذار بعددادة العهد بالخدمة وقد انتهى الحكم

المطعون فيه الى براءتهما تأسبسا على حداثة عهدهما بالعمل وعلى اساس ان الذنب المسند اليهما لا يرقى الى مستوى الذنوب الموجبة للتأديب راتنى تقوم اساسا على الانحراف أو سوء القصد أو الخطأ أو الاهمال الجسيم . ومن حيث ان هذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه لا سند له من القانون لأن حداثة العهد بالخدمة وأن بررت التخفيف عند العقوبة التأديبية اذا كان ما نسب للمتهم قد وقع بغير عمد وبحسن نية الا انها لا تصلح لأن تكون ماعنا من مواضع المسؤولية التأديبية أو العقاب التأديبي ، خاصة وان حداثة العهد بالخدمة تستتبع بساطة نوعية الواجبات الوظيفية بما يتناسب وقدرة العامل حديث العهد بالخدمة ، وامكانياته وحدود خبرته ومعلوماته ويفترض طبقا لمقتضيات التنظيم الادارى للعامل بالجهة الادارية الملحق بالعمل بها زملاء اقدم ورؤساء يمكنهم اذا لجا اليهم توجيهه الى الاداء السليم لواجباته دون خطأ أو مخالفة تحرك بمقتضاها مسؤوليته التأديبية كذلك فانه لا يصح ما ذهب اليه الحكم الطعن من ان الذنب المسند الى المطعون ضدهما لا يرقى الى مستوى الذنوب الموجبة للتأديب ، ذلك ان كل خروج على واجب وظلنى ايجابا أو سلبا يشكل بالضرورة فانونا جريمة أو مخالفة تأديبية تستوجب الجزاء والعقاب التأديبي الذى يتناسب وحسامتها واهميتها وذلك بمرئاة الظروف والملازمات الموضوعية الثابتة عند وقوعها ، وقد راعى المصاوغ فى تدوير الجزاءات التأديبية ان تدرج فى تعديدها على نحو يتيسر معه للسلطة التأديبية اختيار الجزاء المناسب للفصل التأديبي بحسب جسامته تجعل فى مقدمتها عقوبة الانذار وهى عقوبة يمكن للمحكمة التأديبية توقيعها اذا ما قدرت ان المخالفة التأديبية من البساطة بحيث لا تستوجب ما يزيد عليها . فالمحكمة التأديبية كسلطة عقاب تأديبي قضائى يتعين عليها قانونا - فى جميع الأحوال التى تدبى فيها المتهم عن مخالفة تأديبية توقيع العقوبة التأديبية المناسبة على المخالفة التأديبية انماها » .

(الطعنان ٢٨١٥ ، ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩)

٢ - التدرج بكمية العمل لا تصلح مطلقا لدرجة المسؤولية

قاصية القسم (٢٦)

المبدأ :

الموظف مسئول عن الإهمال والخطأ والتهاون أو الإخلاق الذي يقع منه جازا تدرجت الإساءة الموكولة عليه - كثرة الأضرار التي تحدث المسؤولية الإدارية ولو أخذ بها كدرجة لكل من يغفل بواجبات وظيفته لأصبح الأمر هجومي لا ضابط له - قد يكون ذلك علما بخطأ الموظف أن الإهمال التي يقوم بها الموظف فوق قدراته وإحاطته به ظروف لم يستطع أن يسيطر عليها تماما - القانون قد رسم طريقا لمواجهة المرفس الذي يحتاج الموظف بما يحول بينه وبين التهاون في العمل .

الحكمة :

« ومن حيث أن مبنى الطعن أن القرار المطعون فيه قد شاب القصور في التسبيب والتمسك في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع لأسباب حاصلها أن مجلس التأديب لم يوضح عناصر ادانة الطاعن في المخالفات التي نسبت اليه واكتفى بقرار انه اهمل في القيام بواجبات وظيفته المكلف بها ولم يراع الدقة في عمله فضلا عن عدم مواظبته ولم يوضح كيفية حدوث تلك المخالفات والظروف التي وقعت فيها وادلة ثبوتها في حق الطاعن ، كما عوز مجلس التأديب على مجرد ما نسب للطاعن في التحقيقات الادارية والمذكرات التي قدمت ضده بطريقة تعسفية فاوقع به أقصى عقوبة ولم يتدرج معه في العقاب واسند اليه المخالفات دفعة واحدة فلم يؤخذ بكل منها على حدة فجماعت العقوبة غير متناسبة مع المخالفات المنسوبة الى الطاعن على فرض صحتها ، ورغم ابداء الطاعن دليل عبثه وهو المرض الثابت بالمستندات الا أن المجلس لم يلتفت الى دفاعه من هذه الزاوية .

ومن حيث انه ولئن كانت المخالفات المنسوبة للطاعن ثابتة في حقه
بإقراره بها في الاوراق فانه لا يدروها عنه ما تعلق به من ضغط العمل
المتفق على عاتقه وكثرته فضلا عن حالته المرضية ، ذلك ان الموظف مسئول
عن الاهمال والخطأ والتهاون أو الاخلال الذي يقع منه حال تدهيته الاعمال
الموكولة اليه ولأن كثرة العمل ليست من الاعذار التي تعدم المسئولية
الإدارية ولو أخذ بها كذريعة لكل من يخل بواجبات وظيفته لأضحى الأمر
فوضى لا ضابط له ، لكنها قد تكون عذرا مخففا اذا ثبت ان الاعباء التي
يقوم بها الموظف فوق قدراته ، وانحاطت به ظروف لم يستطع ان يسيطر
عليها تماما ، كما ان القانون قد رسم طريقا لمواجهة المرض الذي يحتاج
الموظف بما يحول بينه وبين التهاون في العمل » .

(طعن ١٥٦٢ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٦)

٣ - إمكانية اللجوء الى وسائل غير التي نص عليها القانون
للمردد المسؤولية

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ -
يستلزم لافناء الطوايع استعمال اختتام معينة وآلات تثقيب خاصة تصبغ
الطوايع بعضها غير صالحة للاستعمال مرة أخرى - عدم وجود اختتام الفناء
الطوايع وآلات التثقيب لا تمنع من قيام المسؤولية ما دام ان كل الذي يظليه
القانون هو الفناء الطوايع والتأكد من عدم تكرار استعمالها مرة أخرى -
يمكن منع تكرار استخدام الطوايع استخدام أية وسيلة من وسائل الفناء
الطوايع سواء باستعمال الاختتام المخصصة أو آلات التثقيب أو القلم الحبر
العامدى الذى يستعمله العامل فى عمله فى الفناء الطوايع .

الحكمة :

لا يقوم الطعن على اساس ان الخطأ المنسوب على الطاعنين يرجع الى
عدم افشاء مدير مكتب تأمينات بلقاس فسم التأمين
الفاسل ، الامر الذى أدى انى اضافة عمله الى الطاعنين وما أدى اليه ذلك
من تشكيل عبء كبير على الطاعنين . والطاعنان يعملان بقسم التعويضات
والمخاضات وليس بقسم التأمين الفاسل . وعملها خاضع للمراجعة من قسم
المراجعة الذى عليه ثلاثى الاخطاء . والثابت من اقوال المتهم الأول
(.....) انه وحده قام بنزع الطوايع وبيعها وحصل لنفسه قيمتها .
وكان ذلك يتم بعد اصراف العاملين بالمكتب ووجوده بمفرده . وقد جوزى
كل منهما بخمسة شهور كالتهم الأول الذى تزعم بمعرفة عمل نزع الطوايع
ولإعادة بيعها لصحابه الخاص .

ومن حيث انه يبين من الإطلاع على التقرير النهائي الذي أعدته اللجنة
المشكلة بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالقرار رقم ١١٥/١٩٨٢ الخاصة
بمصر قبه الطوايع المنزوعة والموداة كاشتراكات على طلبات وبطاقات
التأمين الخاصة بملفات الصرف التي تم ربط مستحقها طبقا للقانون رقم
١١٤ لسنة ١٩٨٥ بمكتب بلقاس في المدة من ١/٧/١٩٨٥ حتى
٣١/٣/١٩٨٢ - يبين ان القيمة الكلية للطوايع الموداة كاشتراكات على
ملفات الصرف التي تم ربط مستحقها عن المدة متالفة الذكر طبقا لأحكام
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ حتى ٧١٣٦٥٠ وان الفرق التي أثبتت في
ارتكاب الحادث تحصل في نوع طوايع التأمين من على بطاقات التأمين
ملفات الصرف أو الاشتراك المرفق مع ملفات الصرف وإعادة استعمالها
على ملفات صرف أخرى واختلاس قيمتها . وقد تم نوع الطوايع خلال
الدورة المستندية ملف الصرف بعد المراجعة بدءا من حسابات الدمج
فالسجلات المالية بالحق . وحدد التقرير المسئولية وحصرها في الموظف
المختص بقسم التأمين الشامل المسئول عن استلام طلبات الصرف من المؤمن
عليهم حيث انه قام باستلام طلبات الصرف متضمنة بطاقات تأمين أو طلبات
جرفه أو طلبات اشتراك عليها طوايع سبق لصقها ومدون على بعضها
أسماء اشخاص بخلاف اسم المؤمن عليه أو المستفيد - وحتى الموظف
المختص بقسم المراجعة بالمكتب المسئول عن مراجعة ملفات الصرف الخاصة
بالقانون رقم ١١٢/١٩٧٥ - وفي الموظف المختص بالسجلات المالية
بالمكتب المسئول عن حفظ المحققات بطريقة مثيثة تجعلها غير معرضة
للتلف أو الضياع ، ويبين من الإطلاع على تحقيق النيابة الادارية ان
قرر انه يقوم بمراجعة الملف مستنديا بما في ذلك طوايع التأمين الشامل
والأكد من ان العميل قام بصقتها ثم يقوم بالتأشير عليها بالامضاء ، وهو
يقوم بهذا العمل بالناوب مع زميلته ن. دوان رئيس المكتب

الغنى قسم التأمين الشامل واسند اليه والى زميلته المذكورة هذا الاختصاص الذى هو فى الإسهام اختصاص قسم التأمين الشامل كما شهدت
 بأنها تقوم بمراجعة الملف مسبقا وتؤكد ان العميل ورد وحق الطوابع
 لم يتقوم بالتشطيب على الطوابع والقائما وفى تقوم بهذا العمل بالتناوب
 مع ، وان هذا العمل هو فى الأصل من اختصاص قسم
 التأمين الشامل وقد اسند اليها والى زميلها هذا الاختصاص
 بالإضافة الى عملها الأصلى وهو تسوية الملفات حسابيا ومراجعتها
 مسبقا لتحديد المبالغ المستحقة لكل عميل ، وبذلك يكون رئيس المكتب
 قد اتى مرحلة من مراحل قبول الطلبات واضافتها الى كل من الطاعنين
 وحدهما وعلى ذلك تكون أقوال الطاعنين متفقة مع ما جاء فى تقرير
 اللجنة سألغة الذكر من ان المسئول فى قسم التأمين الشامل هو المسئول
 عن استلام طلبات انصرف من العميل والتأكد من استيفاء التبعات والطوابع
 والتأشير عليها أو اتباع الأسلوب الذى يجرى عليه العمل فى الهيئة لالغاء
 هذه الطوابع والتشطيب عنها حتى ينتج تكرارا استخدامها اذ قد
 رئيس مكتب بلقاس بالنساء عمل قسم التأمين الشامل وضم اختصاصه
 الى اختصاص كل من الطاعنين فقد كان من المتعين عليهما بعد ان أصبح
 انهاء الطوابع من اختصاصه عمل كل ما يلزم لالغاء هذه الطوابع بالتأشير
 عليها وصرفها بما يعيد الالغاء والتأكد من انها طوابع سليمة تخص المعين
 ولا تخص سواه ولم يسبق استعمالها قط من قبل ولئن كانت المادة ٢٣
 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ قد استلزمت لالغاء
 الطوابع استعمال اختتام مينة وآلات تثقيب خاصة تصبح الطوابع بعدها
 غير صالحة للاستعمال مرة أخرى ، فان المدعين لا يفيدان عدم وجود
 ختام الغاء الطوابع وآلات التثقيب ما دام كل الذى يطلبه القانون هو
 الغاء الطوابع والتأكد من عدم تكرار استخدامها مرة ثانية ولو ان الطاعنين

مستخدما أى أداة من أدوات الغاء الطوابع بالتأشير عليها بالحبر بما يفيد الغاءها وإثبتت قبل ذلك من عدم سابقة استعمالها ومن أنها تخص ملف العميل المقدم اليهما ما تمت الجريمة أصلا التى اقترفها ساعى المكتب وهو واذا يقر الطاعنان بأن رئيس المكتب قد ألغى قسم التأمين الشامل الذى يتلقى أوراق العميل فى المكان الأول ويقوم بالتأكد من الطوابع التى يطلبها التأمين والتأشير عليها بما يفيد الالغاء واضاف اختصاص هذا القسم الى كل منهما — فاهما — باقرارهما — يكونان مسئولين عن الغاء الطوابع لمنع تكرار استخدامها وذلك باستخدام أية وسيلة من وسائل الغاء الطوابع سواء باستعمال الاختام المخصصة أو آلات التثقيب أو القلم الحبر المادى الذى يستعمله فى عملهما فى الغاء الطوابع . وعلى ذلك يكون الغاء طوابع التأمين الشامل فى ملفات العملاء من صميم عمل واختصاص كل من الطاعنين ويكون الاهتمام المنسوب اليهما اهملا فى اداء عملهما بالدقة بان لم يقوموا بالغاء طوابع التأمين الشامل فى ملفات العملاء مما سهل للمتهم الأول ارتكاب جريمته — يكون ذلك الاهتمام صحيحا وقائما على ما اقر به الطاعنان من اختصاصهما بذلك العمل بعد الغاء قسم التأمين الشامل من مكتب التأمينات الاجتماعية بيلقاس — العقلية — الا ان المحكمة تلاحظ ان المحكمة التأديبية بالمنصورة قد أوقعت على فرائش المكتب المتهم الأول فى الوقائع جزاء الخصم من المرتب بمقدار أجر شهر واحد ، وهو الذى ثبت فى حقه ان نزع الطوابع الخاصة بالتأمين الشامل من الملفات الخاصة بها وإعادة بيعها واستولى بذلك دون وجه حق على مبلغ ٧١٣ جنبه ٦٠٠٠ مليم وهو الجزاء عينه الذى أوقفه فى حق المتهمين الثالث والرابع (الطاعنان فى الطعن المائل) وقد ثبت فى حقهما فقط انها لم يقوموا بالتأشير على طوابع التأمين الشامل بما يفيد الالغاء . وليس من ريب ان التعلل

بكثرة العمل لا يعنى من المسئولية وما أيسر على الطاعنين من التأشير على الطوايع بما يفيد الإنهاء بأى ختم أو بالقلم الذى يستعمله كل منهما فى الكتابة ، وقد بينا فيما تقدم ان هذا التأشير يقع فى اختصاصهما الوطنيين بعد الغاء قسم التأميى الشامل واسناد عمله للطاعنين فوق عمهما . لما كان ذلك ، وكانت التسوية فى العقاب بين الطاعنين والمتهم الأول الذى نزع إنطوايع واعاد بينهما واختلس قيمتها لنفسه هو لون من ألوان الانحراف والغلو فى العقاب فاز الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالانحراف والغلو فى التأييم والعقاب بمقارنة جميع الجزاءات مع بعضها البعض الأمر الذى يتعين معه الحكم بالغائه وبمجازاة كل من * * * و * * * بخصم أجر عشرة أيام من مرتب كل منهما .

(طمس ٣١٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٨)

٤ - امر الرئيس للمرؤوس

قاعدة رقم (٢٨)

المبينة :

موافقة الرئيس لا تبرر مخالفة القانون بل أن أمره الطائف للقانون للمرؤوس لا يعنى الأخير من المسؤولية الا لو ثبت أن امر الرئيس قد صدر اليه كتابة فاعترض عليه كتابة لرئيسه فاصري على تنفيذ رؤسياه للمخالفة - في هذه الحالة تكون المسؤولية على الرئيس مصدر الامر وحده .

الحكمية :

ومن حيث أن السند الثانى يتمثل فى القول بأن الحكم المطعون فيه قد اشار الى عدم قانونية اللجنة التى شكلها الطاعن الاول استنادا الى عدم اعتمادها من المدير العام ، بينما يعتبر عدم الاعتراض عليها رغم اخطار المديرية بها موافقة على تشكيلها .

ومن حيث ان هذا الاستناد غير صحيح ، وذلك لأن عدم قانونية اللجنة التى شكلها الطاعن الاول (مجلس الادارة) ترجع الى عدم موافقتها للتشكيل المنصوص عليه فى القرار الوزارى الذى حدد التشكيل الواجب مراعاة ، ولأن عدم الاعتراض على تشكيل اللجنة من جانب المدير العام لا يعنى بالضرورة الموافقة عليه ، ولا يسوغ ان تنسب الموافقة على ما يخالف القانون أو القواعد التنظيمية العامة المقررة لرئيس ادارى أو لغيره ما دام لم يصدر عنه تعبير صريح عن الارادة يدل عن ارتكابه لهذه المخالفة وهى لا تعنى بذاتها تعامل المرؤوس من المسؤولية عن ارتكابها بما يخالف القانون ولو وافق عليه الرئيس الادارى ذلك لأن موافقة الرئيس لا تبرر مخالفة القانون بل أن أمره المخالف للقانون للمرؤوس لا يعفيه من

المسئولية الا لو ثبت ان:الرئيس قد صدر الى المرؤوس كتابة فاعترض عليه كتابة لرئيسه فاصر على تنفيذ مرسومه للمخالفة وفى هذه الحالة تكون المسئولية على الرئيس مصدر الأمر وحده .
(طعن ٩٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

الفصل رقم (٢٩)

المادة :

الاصل ان الدليل الكامل الذى يعتد به قانونا طبقا لمصرح نص المادة ٧٨ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان يكون الأمر المخالف للقانون الصادر من الرئيس مكتوباً او ان يعترف هذا الرئيس باصداره ما لم يثبت وجود ظروف ظاهرة تحول دون ذلك - كظروف مواجهة خطر داهم كليبثان أو كعزب أو حريق خطر .

الحكمة :

ومن حيث ان المشرع قد واجه حالة المرؤوس الذى يتلقى امراً منظوياً على مخالفة القانون من رئيسه هو نص المادة (٧٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة : الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى بانه « لا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر من رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفى هذه الحالة تكون المسئولية ، على مصدر الأمر وحده » .

ومن حيث أن المشرع بذلك النص لم ينف وصف المخالفة عن المرؤوس المنفذ لأمر رئيسه المخالف للقانون ، وانما شرع ما هنا من مواقع العقاب للمرؤوس فى حالة ما اذا صدر أمر الرئيس المخالف للقانون الى المرؤوس كتدبير بالرغم من تنبيه المرؤوس له كتابة الى المخالفة .

ومن حيث أنه في مجال الواقعة محل المخالفة التي نسبتها النيابة الادارية الى الطاعن في تقرير الاتهام فانه وإن لم يثبت ان الطاعن قد اصدر أمرا مكتوبا الى مرءوسيه بالمخالفة للقانون ، ولم يثبت بالتالى ان هذا المرءوس قد نسبته رئيسه الطاعن كتابة الى المخالفة فاصر على ان ينفذ أمره المخالف للقانون اذ أن الثابت في الأوراق ان الطبيب قد ادعى في أقواله ان مدير المستشفى (الطاعن) قد طلب اليه (هاتيا) عدم قيد بيانات المريض في سجلات الاستقبال والاصل ان الدليل الكامل الذى يعتد به قانونا في هذه الحالة لمبقا لصريح نص المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين سالف الذكر أن يكون الأمر المخالف للقانون الصادر من الرئيس مكتوبا او ان يحترف هذا الرئيس باصداره ما لم يثبت وجود ظروف قاهرة ، تحوز دون ذلك كظروف مواجهة خطر داهم كفيضان أو كحرب أو حريق خطير وهو ما لم يتحقق في الحالة الماثلة لوجود ظروف مما يسير العمل بالمرفق العام تحول دون الحصول على الدليل المكتوب مع وجود أدلة متعددة كافية غير شهادة الرؤوس الذى نفذ الأمر المخالف للقانون دون أمر كتابي بارغامه من رئيسه على ذلك رغم اعترافه وبصفة خاصة في حالة ما اذا خرج الفعل المخالف للقانون عن كونه مجرد جريمة تأديبية الى كونه جريمة جنائية .

(طعن ٣٥٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

للموظف في غير حالات الضرورة العاجلة ، ان يطلب لتنفيذ امر رئيسه ان يكون مكتوبا وله ان يعترض كتابة على هذا الامر المكتوب اذا رأى انه ينطوى على مخالفة لقاعدة تنظيمية أمرة - امتثال الموظف لأمر شفهي من

رئيسه رغم اعتقاده انه مخالف للقانون يعتبر مخالفة تأديبية تستوجب
الساعة - لا يجوز للموظف أن يدفع عن نفسه تلك المسؤولية الى امر شفهي
من رئيسه فير مستند الى صحيح حكم القانون .

للحكمة :

ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اخطأ في فهم
الواقع ، لعدم توافر اركان المخالفة في حق الطاعن تأسيسا على أن الأوراق
المرسومة لا تعبر عن حقيقة وانما كان الطاعن مدفوعا من رئيس المكتب
لتحريرها لتغطية خطأ جسيم وقع من رئيس المكتب .

ومن حيث أنه لا محل لهذا النعى وليس لازما لتكون واقعة تمزيق
المحضرين على النحو اثبات بالنحقيق والمنسوبة اليه حقيقة واقعية ، وايضا
مخالفة او جريمة تأديبية ان تكون تلك الواقعة اساسا قد وقعت بفعل منه
بناء على امر من رئيس مسئول وبالمطابقة للقانون ، ذلك ان الأوراق
الرسمية التي يحررها موظف عام بناء على نظام العمل وتعليمات رئيسه لها
قيمة وحصانة الأوراق الرسمية ودالاتها في الاثبات سواء كان ما تم من
تصرف من الموظف ذاته من خلالها او تم من تصرف منه أو من غيره ولأبته
عليهم سليما ومطابقا للقانون أو مخالفا له ولا يسوغ بحد تحرير أية ورقة
رسمية لأى من العاملين المختصين بتحريرها أو حفظها أو تداولها التغير
في تلك الورقة أو اخفائها واتلافها بأية صورة وعلى أى وجه الا واق
أحكام القانون وطبقا لنظام العمل بناء على اوامر الرؤساء المختصين وتمت
اشرافهم وبالإلا كان العامل مرتكبا لجريمة تأديبية توجب عقابه تأديبيا أو
جنائيا أو مدنيا بحسب الأحوال وحيث أن الثابت من الأوراق ان الطاعن
بعد أن حرر المحضرين ادعى أنه توجه الى قسم الشرطة لتسليمهما ، ثم عاد
الى المكتب مدعيا أنه تم تسليمها وأنه سيحصل على رقبى قيدهما بقسم
الشرطة صباح السبت ١٩٨٤/٧/٤ ، وفي صباح اليوم المذكور أبلغ رئيس

المكتب إنما لم يستلم المخطرين إلى قسم الشرطة وإنما قام بتوقيفهما . وغنى
عن أي بيان أن الأوراق الرسمية التي يحررها الموظفون العموميون سواء
أكانت تنطوي على تصريحات مطابقة للقانون أو مخالفة لاحكامه تتضمن
دليل الحقيقة الرسمية والادارية والتي تتعلق بها حقوق المواطنين وكذلك
مسئوليات الموظفين طبقا للقوانين واللوائح والاعتداء على تلك الأوراق أو
الاهمال في حفظها ورجوعها طبقا للنظام القانوني المقرر لذلك يمثل عدونا
جسيما على النظام العام والادارى لما في ذلك المدون غير المشروع من
اهدار للحقيقة الادارية التي يترتب عليها اهدار الحقوق العامة أو الخاصة
للمواطنين وتمييع وتجهيل المسؤولية بين الموظفين العموميين لما يسمح
بالفشل والاستبداد الادارى وتعطيل واهدار سيادة القانون .

نوحى أنه فضلا عما سبق فإن المادة (٧٨) من قانون نظام العاملين
البلديين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه
« لا يعفى العامل من الجزاء امتثالا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا
اثبت ان ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من
هذه الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون
المسؤولية على مصدر الأمر وحده » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على
أن مفاد هذا النص أنه للموظف في غير حالات الضرورة الحكيمه العاجلة
أن يطلب لتنفيذ أمر رئيسه أن يكون مكتوبا ، ثم له أن يعترض كتابة على
هذا الأمر المكتوب اذا ما رأى أنه ينطوى على مخالفة لقاعدة تنظيمية أمرة
فاذا ما قام الموظف بالاستئصال لأمر شفهي من رئيسه رغم اعتقاده أنه مخالف
للقانون أو لقاعدة تنظيمية أمرة فانه يكون قد ارتكب بذلك مخالفة تأديمية
ستوجب المساءلة بحيث لا يجوز له أن يدفع عن نفسه تلك المسؤولية الى
أمر شفهي من رئيسه غير مستند الى صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فانه ليس للطعن أن يدعى انه كان

مدفوعاً من جانب رئيس مكتب التموين لتحرير المحضرين تنطية لخطأ هذا الرئيس نظراً لأنه لم يثبت أن الطاعن قد تلقى أمراً مكتوباً من رئيسه وأنه اعترض بما بيديه في هذا الطعن على هذا الأمر كتابة قبل تنفيذ دوحته لو ضح بجبلاً ذلك القول فإن ذلك لا يدفع مملوئته بما جفت قسبته ناليه من المال. إذن ما ثبت في حق الطاعن على النقص. المضاف اليه أن لا يفتقر إلى ثبوت ما يفيد صحة نظر التفتيش بأداء العمل عمل على تنفيذها والبع في سبيل ذلك من أجل الاعتراض الفرعية لرئيسه مما يعارض مع وجهة نظره وتقييمه وإنما تلك الأفعال والتصرفات تشل خروجاً متعمدة علي واجبات الوظيفة بمرأى من متابعة شملت ابتداء تحرير المحضرين امتثالاً بحسب الظاهر لأوامر رئيسه ثم تسليمه المحضرين لقسم الشرطة ، والوعد كذباً بأنه سيقدم رقبتي قيدهما إلى رئيس المكتب في تاريخ لاحق عند متابعة هذا الرئيس لأدائه ما كلف به من عمل ، ثم التهمت بتزريق الطاعن لهذين المحضرين علناً أمام السيدة والاعتراف بذلك كتابة في القرار موقع منه ١٣٥٥ ومن حيث أن ما ثبت في حق الطاعن على هذه النحو يمثل مخالفة جسيمة وينطوي على استهتار بالنظام العام الإداري والاحترام الواجب لأركانه ومقتضياته يستوجب العقاب التأديبي على النحو الذي قضى به الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن التمس على هذا الحكم من قبل الطاعن بأنه مشوب بالغلو في غير محله ويتمين من ثم الانتفاة عنه .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم فإن الطعن المائل يكون على غير سند من الواقع أو القانون خليق بالرفض .

ومن حيث أن من يحضر الدعوى يلزم بمضروقاتها تطبيقاً للمادة ١٨ من مرافعات ، إلا أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية بصرح من المادة ٩٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧

مسئلة ١٩٧٨

(طعن ١٣٥٤ لسنة ١٣٠٠ في جلد ١٣ / ١٩٨٩ / ١٠٠٠)

قائمة رقم (٤١)

المبدأ

الموظف العام يمارس الوظيفة العامة مستهدفا غاية الصالح العام -
ويأثم ان يؤديها طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها - يجب على كل
موظف عام ان ينفذ ما يصدر اليه من اوامر وتعليمات من الرؤساء ، على ان
تكون هذه الاوامر متفقة مع احكام القوانين واللوائح والنظم المعمول بها التي
يخطر القانون مخالفتها او تعدي حدودها - علاج المشرع صورة ما اذا تعارض
امر الرئيس الذي يجب طاعته مع حكم القاعدة التنظيمية الامر الواجبة
الانقياد - اوجب على المرموس ان يتطابق في هذه الحالة ان يكون امر الرئيس
مكتوبا ثم يتولى المرموس تنبيه الرئيس الى وجه المخالفة كتابة ، فاذا امر
الرئيس كتابة على تنفيذ الامر وجب على المرموس تنفيذه تكون المسؤولية في
هذه الحالة على الرئيس مصدر الامر وحده ، ويمضي المرموس منفذ الامر
الخالف القانون من المسؤولية .

الحكمة :

ومن حيث ان يؤدي ما تقدم ان الطاعة قد احتذرت كتابة عن تنفيذ
الامر الاداري الصادر اليها من رئيسها منبهة اياه الى انه ينطوي على
مخالفة لقاعدة تنظيمية آمرة .

ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة (٧٦) منه على انه « الوظائف العامة
تكليف للعاملين بها : هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا
للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها . ويجب على العامل مراعاة احكام
هذا القانون وتنفيذها ، وعليه :

• • • (٨) ان ينفذ ما يصدر اليه من اوامر بدقة وأمانة وذلك
في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها . ويحصل كل رئيس

مستولية الأوامر التي تصدر منه » . وينص ذات القانون في المادة (٧٧) منه على أنه « يحظر على العامل :

١- مخالفة القواعد والأحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها » . وينص في المادة (٧٨) منه على أنه « لا يعنى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا أثبت ان ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة ، وفي هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر وحده » .

ومن حيث أن مقتضى هذه النصوص أن الموظف العام يجب أن يمارس الوظيفة العامة مستهدفا غاية الصالح العام فذلك هو الهدف الاسمي لتلك الوظيفة ، وحتى يحقق الموظف تلك الغاية في إطار من المشروعية ، يلزم أن يؤديها طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها . . . وحتى يتم الانضباط في ممارسة العمل بما يحقق حسن سير الوظيفة الادارية يجب على كل موظف عام أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات من الرؤساء ، على أن تكون هذه الأوامر متفقة مع أحكام القوانين واللوائح والنظم المعمول بها التي يحظر القانون مخالفتها أو تمديدها .

وقد عالج المشروع صورة ما اذا صار أمر الرئيس الذي تجب طاعته مع حكم المساعدة التنظيمية الأمرة الواجبة الاتباع فأوجب على المرءوس أن يتطلب في هذه الحالة أن يكون أمر الرئيس مكتوبا ثم يتولى المرءوس تنبيه الرئيس الى وجه المخالفة كتابة ، فإذا أصر الرئيس كتابة على تنفيذ الأمر ، وجب على المرءوس تنفيذه وتكون المسئولية في هذه الحالة على الرئيس مصدر الأمر وجهه ويعنى المرءوس منفذ الأمر المخالف للقانون من المسئولية .

وعلى ذلك فإنه لا يجوز للموظف أن ينصاع لأمر رئيسه المخالف للقانون أو لقاعدة تنظيمه أمره إلا بعد أن ينبه كتابة إلى وجه المخالفة ثم يصر الرئيس كتابه على تنفيذ أمره . ومعنى ذلك أنه إذا ما اعتذر الموظف عن تنفيذ أمر رئيسه لاعتقاده أنه مخالف لقاعدة تنظيمية أمره وبه رئيسه إلى وجه المخالفة قاله لا يكون قد تجاوز حكم القانون ولا يكون بذلك قد ارتكب خطأ مخالفة تأديبية .

ومن حيث أن مقتضى تطبيق ما تقدم على واقعة الطعن المائل أنه طالما كانت هناك قاعدة تنظيمية أمره - تمثلت في حكم المادة (٢٢) المشار إليها من التعليمات الصادرة للصيديات التابعة لوزارة الصحة - توجب أن يكون صرف المواد المخدرة من الصيدليات إلى الأقسام المختلفة لا إلى الوحدات داخل تلك الأقسام ، فقد كان من واجب الطاعنة باعتبارها رئيسة الصيدالة بمستشفى اللصين الجامعي أن تعتذر عن تنفيذ الأمر الإداري المتضمن حكما بمخالفة ما تقدم يوجب صرف المواد المخدرة من الصيدليات إلى الوحدات انبلاجة داخل الأقسام مع تنبيه من أصدر هذا الأمر كتابة إلى أن هناك تعليمات خاصة مخيرة لنا وزد بهذا الأمر صادرة من الإدارة العامة للصيديات بوزارة الصحة ولجنة الانبعاث .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن هذا هو ما قامت به الطاعنة فوز بلاغها بالأمر الإداري المشار إليه ، ثم أبدت في التحقيق الذي أجرى معها أنها على استعداد لتنفيذ الأمر الإداري المخالف للتعليمات إذا أصر الرئيس الذي أصدره على وجوب تنفيذه - ولم تبلغ كتابة من الرئيس المذكور بإصراره على تنفيذ أمره رغم تنبيهه إلى مخالفة النظم والتعليمات المتضمنة لسرف المواد المخدرة .

ومن حيث أن هذا الذي وقع من جانب الطاعنة هو تماما ما أوجبه المشرع في نصوص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالمة الذكر ،

فإنها لا تكون قد ارتكبت أية مخالفة تأديبية ومن ثم لا يكون الجزاء الموقوع عليها من جانب جهة الإدارة مستندا إلى أساس سواء من حيث الواقع أو القانون الأمر الذي يكون معه القرار المذكور مخالفا للقانون وإيجاب الإلغاء » .

(طعن ٢٨٥٣ لسنة ٢٣٠ ق. جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

ما دام الموظف لم يخالف قاعدة تنظيمية معمول بها ولم يكن شائلا لموقع فيلدى لغرض عليه واجبات وتعليماته القواعد التنظيمية فإنه لا يكون قد أخل بواجب وظيفي ولا يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية إذا ما التزم في أدائه لعمله على تطبيق ما هو قائم من قواعد وتعليمات دون أن يقترح بشأنها أي تعديل أو تبديل .

الحكمة :

« ومن حيث ان الاتهامات الثاى والرابع والخامس الواردة بقرير الاتهام تتمثل فى ان الطاعن تقاعس عن تحرير مذكرة للعرض على شيخ الأزهر موضحا بها الاجراءات المالية الصحيحة التى يتطلب الأمر اتباعها بشأن الأموال والشيكات التى كان يحتفظ بها بالغزيرة عهده كما قعد عن تحرير مذكرة للعرض علو فضيلة شيخ الأزهر موضحا بها الاجراءات المالية الصحيحة بشأن ما اقترفه وكيل الأزهر من ابداع مبلغ ألف جنيه فى حساب التبرعات رغم ان هذا المبلغ مخصص لعرض مكافآت لحفظه القرآن الكريم ، وكذلك لم يتم بمسك سجلات أو دفاتر قيد ما يتم تحصيله أو صرفه من حسابات مكتب فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر .

ومن حيث ان النيابة الادارية قد فحصت هذه الاتهامات فى تحقيقها الذى انتهى بمذكرتها المعدة فى القضية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخة ١٦/٥/١٩٨٥ والتي جاء بها انه تبين من التحقيق ان الحسابات الخاصة بمكتب فصيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر قد تم فتحها منذ عام ١٩٧٣ بالبنوك ولم تطبق فى شأنها القوانين واللوائح المالية استنادا لعدم خضوعها لاحكامها الى ان تم اعداد مشروع اللائحة المالية لهذه الحسابات التى من شأنها تنظيم قواعد اجرائية للتعامل فى هذه الحسابات .

ومن حيث ان النيابة الادارية قد اتهمت الى هذا الاستخلاص من واقف اقوال العديد ممن اسسحت الى اقوالهم بالتحقيق وهى فى جملتها تفيد ان الطاعن كان يحسن التصرف فى حدود ما هو قائم من تنظيم مطبق فانه يكون من قبيل التمسك ان يتطلب ممن فى مثل موقعه الوظيفى ان يكون مسئولاً عن - اقتراح تنظيم أفضل ورفع المذكرات فى هذا الشأن وذلك انه طالما كان الطاعن لم يخالف قاعدة تنظيمية معمول بها ، ولم يكن شاغلاً لموقع قيادى تفرض عليه واجبات وظيفته اقتراح القواعد التنظيمية ، فانه لا يكون قد اخل بواجب وظيفى ، ومن ثم لا يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية اذا ما اقتصر فى ادائه لعمله على تطبيق ما هو قائم من قواعد وتعليمات دون ان يقترح بشأنها أى تعديل أو تبديل .

ومقتضى ما تقدم عدم صحة ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن عن هذه الاتهامات .

٥ - سوء تنظيم الرفق يعتبر ظرفا مطلقا

قائمة رقم (٤٣)

البسطة :

يجب على المحكمة وهي تقدر العقوبة ان تأخذ في اعتبارها دور السلطة الرئاسية ومقدار ما ساهمت به من خلل بإدارة الرفق - من أبرز مظاهر هذا الخلل : تجميع المخالفات والإعلان عنها دفعة واحدة في صورة حزمة من الاتهامات المختلفة في حين كان يجب عليها اتباع اجراءات التحقيق وتوقيع الجزاء في حينه ودعا للعامل المخالف وزجرا لغيره - عدم توافر حسن الإدارة من قبل السلطة الرئاسية التي تشرف على الطاعن قد اسهم في وقوع ما وقع من مخالفات عديدة وجسيمة - الخلل في حسن إدارة للرفق يعتبر ظرفا من الظروف الموضوعية اللازمة للوقائع محل الاتهام والتي ينشئ مراحلتها عند تقدير الجزاء التأديبي على العامل :

المحكمة :

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فانه يكون يتعين في تقدير العقوبة الواجب مجازاة الطاعن بها عما هو ثابت في حقه من اتهامات أن تأخذ المحكمة في اعتبارها ما هو ظاهر وثابت من أوراق البجوى التأديبية وبصفة خاصة تقرير الاتهام ص ١٠ ، ١١ حيث تكشف عن ان جهة الإدارة قد استخدمت حيل الطاعن اسلوب تجميع المخالفات وتكثيفها ثم الاعلان عنها دفعة واحدة في صورة حزمة من الاتهامات المختلفة بينما مقتضيات حسن الإدارة تفرض على السلطة الرئاسية المواجهة السريعة العاسية لأى اخلال بنظام العمل أو حسن سيره من أحد العاملين وذلك باتباع الاجراءات التي تجرلها لياها القانون من التوجيه والنصح والاحالة والتحقيق وتوقيع الجزاء ولو كانت جهة الإدارة قد واجهت العامل بوقائع للاتهام الأول الذي ارتكبه

فى حينه ومساكته عنه على النحو الذى تقتضيه المصلحة العامة ودعا للعامل وزجرا لغيره كان فى ذلك ما يمنع الطاعن عن ارتكاب المخالفات التالية .
ذلك ان عدم اتخاذ الجهة الادارية الرئاسية للطاعن اجراءاتها ضده لفترة طويلة رغم علمها بما بدر منه من مخالفات منها استمراره فى الاقطاع المتكرر عن العمل وعدم التوفيع فى دفتر الحضور والانصراف ، قد ادى الى تماديهِ فى سلوكه غير المنضبط وارتكابه ما هو ثابت قبله من مخالفات تأديبية على النحو سالف البيان وحيث انه بناء على ذلك فان عدم توافر حسن الإدارة من قبل السلطة الرئاسية التى تشرف على الطاعن قد أسهم فى وقوع ما وقع من مخالفات عديدة وجسيمة فيه وهذا الخلل فى حسن إدارة . المرفق يعتبر طرفا من الظروف الموضوعية الملابسة للوقائع محل الاتهام والتى ينبئى مراعاة قدرها عند تقدير الجزاء التأديبى على العامل .

ومن حيث انه طبقا لما سلف بيانه من تجديد لحقيقة ما هو ثابت فى حق الطاعن واقعا وقائلا من مخالفات تأديبية وبمراعاة الظروف الموضوعية التى ارتكبت فيها تلك المخالفات وبصفة خاصة ما هو ثابت من خلل فى حسن إدارة المرفق العام الذى يخدم فيه فان المحكمة تقدر ان الجزاء المناسب للطاعن هو خصم اجر المستحق عن مدة شهر .

وحيث ان هذا الطعن معنى من الرسوم طبقا لاحكام المادة (٩٠) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

(طعن ٢٠١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

قائمة رقم (٤٤)

الجلسة :

يجب تقدير خطورة ما ثبت قبل العامل من مخالفات او جرائم تأديبية فى الظروف والملابسات الموضوعية التى حدثت فيها : سواء تلك

المتصلة بذات المتهم ودوافعه فيما فعل أو غيره من العاملين الذين اسهموا في حدوث الجريمة التأديبي ومدى الخلل في إدارة الرفق العام - تقدير الجزاء الذي يوقع على ما هو ثابت قبل العامل يتعين أن تراعى فيه التناسب بين جسامة الجرائم التأديبية في ذاتها وفي الظروف الموضوعية التي حدثت فيها بما يحقق الهدف والغاية من العقاب وهو صالح المجتمع والصالح العام .

المشكلة ٥ :

ومن حيث أن مبنى الطعن ما شاب الجزاء الموقع من علو مما يخرجها من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، كما أن الطاعن وإن كان لا يعمل بمغصه فيادة إلا أن لديه خبرة في قيادة السيارات ، وأنه اعترف به صراحة بقيادته للسيارة بدلاً من السائق زميله الذي شعر بالآلام مفاجئة جعلته غير قادر على القيادة ، وأن الجزاء الموقع عليه لم يضر بالطاعن فقط ، بل أضر بأسرته من الزوجة والاولاد .

ومن حيث أن من المبادئ العامة لمسئولية التأديبية تقدير خطورة ما يثبت قبل العامل من مخالفات أو جرائم تأديبية في الظروف والملايسات الموضوعية التي حدثت فيها سواء تلك المتصلة بذات المتهم ودوافعه فيما فعل أو غيره من العاملين الذين اسهموا في حدوث الخطأ التأديبي ومدى الخلل في إدارة الرفق العام الذي قد يكون قد ساق على وقوع الاضرار المؤتممة أو تجسم آثارها الضارة بالصالح العام كما أن تقدير الجزاء الذي يوقع على ما هو ثابت قبل العامل يتعين أن تراعى فيه التناسب بين جسامة الجرائم التأديبية في ذاتها وفي الظروف الموضوعية التي حدثت فيها بما يحقق الهدف والغاية من العقاب وهو صالح المجتمع والصالح العام للدولة منمئلا في ردع والرجز وهذا التقدير السليم للعقاب ليس مجرد تسعير تبعة القضاء التأديبي والعقاب التأديبي وهو ركن المشروعية ، فقد نص المشرع في نظام العاملين أمثدين بالدولة على الجزاءات التأديبية التي يجوز

نسلطة العقاب التأديبي توحيها على العاملين في المادة (٨٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ متمثلة في أحد عشر جزؤه بالنسبة للعاملين أربعة بالنسبة لمن كان منهم من شاغلي الوظائف فعلياً مقررًا شرعية العقوبات التأديبية من جهة وتدرجها متناسبة مع ما يثبت قبل الفاعل من جرم تأديبي من جهة أخرى ، فسلطة توقيع الجزاء التأديبي قد ألزم المشرع السلطة التأديبية سواء أكانت رئاسية أو قضائية بحتمية تقديرها متناسبة مع مدى جسامة وخطورة الجرم التأديبي بما يحتم على سلطة العقاب مراعاة الظروف التي وقع فيها ذلك الالتم التأديبي على نحو موضوعي بحيث يتناسب العقاب بهي ما ارتكب من اثم على نحو تحقيق الردع والجزر مع المعدل في ذات الوقت فإذا شاب انعقاب غلو زايته المشروعية التي خصها القانون وتعين من اتم سلطة الرقابة على ذلك الجزاء سواء كانت رئاسية أو وصائية أو قضائية أن تلغى العقاب وتنزل الجزاء على العامل على النحو المشروع الذي حتمه القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق وعلى أن الثابت من التحقيقات أن الطاعن كلف بمرافقة السيد / سائق السيارة رقم ٣٣٦٤٩ حكومة التابعة لهندسة صيانة قطور وذلك في خط السير من هندسة قطور لاجتماع بعض العمال والتوجه بهم الى منطقة شنو الأولى لتسليك المصارف المخططة وذلك في يوم ٩/١٠/١٩٨٤ ، وأنه في الطريق مرض سائق السيارة السيد / فتولى الطاعن قيادة السيارة ، وقد حدث ان اصطدمت السيارة المذكورة بالسيارة رقم ١١٢٨ نقل الترية ، وتبع عن انحادث وفاة أحد الاشخاص واصابة سبعة آخرين باصابات خفيفة ، كما ثبت ان انحادث وقع بطريق ضيق عرضه خمسة امتار وتبع الحادث من تصادم الجانب الامامي الايسر للسيارة الحكومية بالجانب الامامي

الايسر للسيارة النقل وذلك لوجود شبورة قللت من الرؤية وفقا لما ذكره
شهود الحادث .

ومن حيث أن ما أتاه الطاعن من مخالفات تأديبية يتمثل في قيادته
السيارة سائفة الذكر بدون رخصة قيادة وبدون الترخيص له بذلك من
الجهة الإدارية المختصة مما أدى إلى وقوع الحادث وما نتج عنه من إصابات
في الأرواح وفي السيارات من حيث أن كل ذلك لم يكن ليحدث لولا
تهاون واستهتار السائق الأصلي للسيارة سواء بمهده أو لمسئوليته عنها
فهو الذي سمح (للطاعن) بقيادة السيارة وبدون الترخيص أو إذن من
جهة عمله في تاريخ وقوع الحادث لا يجدى الطاعن تمليله لما هو ثابت
قله على هذا النحو بمرض السائق الفجائي فإن ذلك لم يثبت بيقين من
أوراق الطعن من جهة كما أن هذا المرض لا يبرر بذاته قيادته للسيارة بدلا
من قائدها من جهة أخرى وهو لم يقدم للمحاكمة التأديبية مع الطاعن .

ومن حيث أن ما وقع من الطاعن من جرائم تأديبية ، وجنائية قد نتج
أساسا عن تمكين الدائق الأصلي له من قيادة السيارة محل الحادث ، وقد
عوقب الطاعن مما أتاه من جرم جنائي وبخاصة ما نتج من إصابات عن
الحادث أمام القضاء الجنائي على النحو سالف بيانه ، وحيث أن ما أتاه من
أفعال مؤثمة في مجال المسؤولية الإدارية لا يكشف عن ذاته من سننات
الاحداث الملازمة التي انجبت عن تعمد أو عن استهتار جسيم بواجبات
الوظيفة العامة ومقتضياتها ناتج عن ميول واتجاهات إجرامية وسوء في
الطبع والاعرافا خطير في الخلق ليفقده الصلاحية في شغل الوظائف العامة
ويقتضى بتره منها وحرمالا من شرف الخدمة فيها وخاصة في ضوء ما ثبت
من طلب الجهة الإدارية لتسليم المرور الترخيص للطاعن بقيادة سيارة قبل
وقوع الحادث ، وقد حصل الطاعن بالفعل على رخصة قيادة درجة ثالثة
معد وقوع الحادث من قسم مرور الغريبة بطنطا برقم (١٨٢٢) في

١٩٨٤/١٢/٢٩ ، كما وافقت لجنة شئون الماملين بمحضرها المعتمد في ١٩٨٥/١٢/١٥ على تعيين الطاعن وآخر في وظيفة سائق سيارات جرارات زراعية من الدرجة الخامسة العرفية بتلك الجهة الادارية ذاتها بدون اذن وترخيص بحافطة مستندان الطاعن المقررة بجلسة ١٩٨٩/١/٢١ وحيث انه يبين مما سبق ان الثابت قبل الطاعن من جرائم تأديبية في قيادته للسيارة الحكومية بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٩ يكشف عن خطأ عارض وقد اسهم بصفة خطيرة وأساسية في وقوعه خطأ السائق الأصلي لتمكين الطاعن من حيازة عهده وقيادته على الطريق في الظروف التي وقع فيها الحادث دون أن يكون مخصصا له قانونا بالقيادة أو باستخدام السيارة محل الحادث .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان الحكم الطعين اذ قضى بفصله من الخدمة جزئيا لما ثبت قبله وبصرف النظر عن مدى وجود ضرورة ملحة لقيادته السيارة بدلا من سائقها ودون تقدير الظروف والملايسات التي وقع فيها الحادث سواء من حيث الخطأ الجسيم للسائق الأصلي بترك عهده وتخليه عنها للطاعن اذ الظروف الأخرى الثابتة من التحقيقات والحكم الجنائي والتي اسهمت في وقوع التصادم بما نتج عنه من اصابات واضرار من أهنها ثبوت وجود شجورة شديدة على الطريق وقت حدوث الحادث وحيث انه كما سلف البيان وأن أحد عناصر مشروعية العقاب التأديبي المناسب بينه وبين ما ثبت قبل المامل من جرائم تأديبية واذا اغفل الحكم الطعين أن سلطة العقاب ليست سلطة مطلقة وانما هي سلطة تقديرية مقيدة . وقضى بفصل الطاعن من الخدمة ودون مراعاة التقدير الموضوعي للظروف التي وقع فيها الجرم التأديبي بأنه يكون قد لحقه عدم التناسب الواضح بين المخالفة والعجز المواق الذي من شأنه ان يوجب الجزاء بالغو وعدم المشروعية ، مما يقتضى إلغاء الحكم المطعون فيه فيما حددته من عقوبة تأديبية للطاعن بالفصل من الخدمة والحكم بعجزاته بما يتناسب مع ما اتاه من اثم

تأديبي فمن الظروف والملابسات الموضوعية التي وقع فيها وبمراعاة ما شارك به السائق الأصلي من خطأ جسيم وما أسهمت به ظروف الحادث في تحديد اضطراره وإثارة

ومن حيث أن المحكمة لذلك ترى أن توقيع جزاء خفض الاجر في حدود جلالة المنايا الطاعن من جرم تأديبي يكون متناسبا حقا وعدلا مع ما هو ثابت قبله .

(طعن ٢٧٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٨)

رابعاً - الرضى على المسؤولية التأديبية

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

الرضى ليس علماً مبرراً للتفريط والإعفاء من المسؤولية - أجل القانون للموظف الحصول على إجازة مرضية في حالة الرضى - لا يصح الاستناد ولعل الرضى لتبرير الخطأ أو رفع المسؤولية .

الحكمة :

« ونحت أن من السبب الثالث من أسباب الطعن والذي أسسه الطاعن على أنه لا يوجد دليل كاف يثبت أن الطاعن قد وقع منه ذلك الخطأ عن قصد بل أنه أخبر رؤسائه بهذا الخطأ فور وقوعه وأن ما وقع منه كان بسبب عوامل كثيرة منها الإرهاق والمرض المصحب الثابت بالأوراق مما يثبت براءة الطاعن ويستوجب إلغاء الحكم فإن هذا السبب الأخير من أسباب الطعن مردود عليه بنا ورد في الحكم المطعون فيه وهو ما لم ينكره الطاعن والمستخلص استخلاصاً مناكفاً من الأوراق - من أن ما نسب إلى

الطاعن ثابت، في جفته بما شهد به وقرره في التحقيقات كل من مدير مكتب التأمينات بامبيوت ورئيس الشئون المالية بالمكتب ومراجعة المكتب مسئولية الطاعن عما نسب اليه . وما أثبتته الحكم من ان دفع الطاعن ما نسب اليه كان نتيجة ضغط العمل وجهله بالتعليمات المالية ليس من شأنه أن يعفيه من المسئولية عما وقع منه من خطأ وأنه كان يجب أن يسعى من جانبه الى الاحاطة بالتعليمات المالية قبل البدء في العمل فان تراخى في ذلك وخرج عليها عن غير قصد حقت مساءلته ، على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، كما أن المرض ليس عذرا مبررا للخطأ وللإعفاء من المسئولية فالقانون أجاز للموظف الحصول على إجازة مرضية في حالة المرض ونظم اجراءات ذلك ، ومن ثم فلا يصح الاستناد الى عذر المرض - ان صح - لتبرير الخطأ أو رفع المسئولية الناتجة عن ذلك - ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله وعلى غير أساس من القانون متعيينا رفضه الامر الذي بتعين معه رفض الطعن » .

(طعن ٢٢٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٣)

المادة رقم (٤٦)

المبدأ :

المرض النفسي وما يصاحبه من نوبات هياج من شأنها ان تحول دون المسئولية التأديبية للمصاب وعما يصدر منه من افعال وتصرفات - شأنها في ذلك شأن المسئولية الجنائية التي تنتفي في مثل هذه الحالة .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الأوراق ان الطاعن كان بإجازة مرضية بسبب إصابته بمرض نفسي انتهى في ١٩٨٧/١٢/٧ وقد حضر الى مقر فرع الشركة بـلاـسـكـندرية يوم ١٩٨٧/١٢/٨ للحصول على تحويل

الكشف الطبى لتجديد الاجازة ، الا أنه ثارت بينه وبين مدير الفرع مناقشة بسبب رفض الأخير تحويله للكشف الطبى مما أدى به الى الصياح من مطل فرع الشركة ، وقد حول الى المحاكمة التأديبية بسبب ما آتاه من أفعال فى اليوم المذكور وقضى فيها بإدائته برامة مقدارها ثلاثون جنيها ، وقد تبين من الاوراق أن شركة طنطا للكتان والزيت - التى نقل اليها الطاعن - قامت بالهاء خدمته فى ١٩٨٨/٩/٥ - قبل صدور حكم المحكمة التأديبية به فأقام دعواه امام محكمة طنطا الابتدائية الدائرة الرابعة (عمال) ، وأصدرت المحكمة حكما تمهيدا بجلسة ١٩٨٦/٥/٢٢ بتوقيع الكشف الطبى الشرعى على المذكور وبيان حالته الصحية وعما اذا كان يعاني من ثمة أمراض من عدمه ، وبين من التقرير الطبى الشرعى فى القضية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٩ عمل كلى طنطا ، أن المدعى وصفت حالته وشخصت - حالة فصام بارانويدى - وتقرر له العلاج المدون بالتذكرة الطبية المرفقة ومنج العديد من الاجازات الطبية من عدة جهات طبية متخصصة ، وحالته غير مستقرة ويحتاج لعلاج ومتابعة دورية ، وتضمن تقرير الطب الشرعى أنه بالاطلاع على مستندات العلاج تبين صدور تقرير فى ١٩٩٠/٣/٣ قسم الاعصاب بالمستشفى الجامعى بطنطا جاء به أنه بمد الكشف على المريض تبين أنه يعاني من فصام عقلى بارانويدى ، كما تضمن التقرير أنه بالاطلاع على تقرير محرر بمعرفة السيد الاستاذ الدكتور * * * رئيس قسم الأمراض النفسية والعصبية بمستشفى شبين الكوم التعليمى فى ١٩٩٠/٣/١ بين أنه يعاني من فصام عقلى بارانويدى والحالة غير مستقرة ويحتاج لفترة طويلة للعلاج ، وانهى رأى الطب الشرعى أن المذكور يعاني من حالة مرض الفصام العقلى البارانويدى وهى حالات مرضية ذهابية تحدث على هيئة نوبات من الهياج النفسى تتخللها فترات من الاستقرار الوجدانى ، كما أنه من الممكن السيطرة على نوبات الهياج هذه بالعلاج

الطبيب المتخصص المسميتم مع المتابعة الدورية وأن كان العلاج الطبي للمتخصص قد يكون من شأنه السيطرة على مثل تلك الحالات في الكثير من الأحيان إلا أنه ذلك لا يحول بصفة مطلقة دون إمكان حدوث نوبات الهياج النفسي المشار إليها في وقت خاصة إذا ما تعرض المريض لظروف بيئة غير ملائمة أو لضغوط نفسية شديدة ، ويزداد معدل حدوث تلك النوبات في حالة اضلال العلاج والمتابعة الطبية اليومية المتخصصة ، واتمى تقرير الطب الشرعى الى أن المذكور يعاني من حالة مرضية ذهائية وأن هذه الحالة من الأمراض المزمنة وأنه ما زال تحت العلاج وما زالت حالته تعتبر من الوجهة الفنية غير مستقرة تماما .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من تقرير الطب الشرعى المشار اليه ان الطاعن يعاني من مرض نفسي مزمن وتحدث له حالات نوبات هياج نفسى خاصة إذا ما تعرض لظروف بيئة غير ملائمة أو لضغوط نفسية شديدة وكان بأن ذهابه للشركة في ١٩٨٧/١٢/٨ يعالج من هذا المرض والذي حصل بسببه على اجازة مرضية تنتهى في ١٩٨٧/١٢/٧ .

ومن حيث أن حالة المرض النفسى الثابتة لدى الطاعن وما يصابها من نوبات الهياج من شأنها أن تحول دون مسؤوليته التأديبية عما يصدر منه من أفعال وتصرفات شأنها في ذلك شأن المسؤولية الجنائية التى تنتفى بدورها في مثل هذه الحالة .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ويتمين والامر كذلك الحكم بالنفيه وبعدم مسئولية الطاعن مما نسب اليه » .

خامسا - لا عقب على مخالفة زالت آثارها

للمادة رقم (٧)

المادة :

الحكم التأديبي الذي يصدر بتوقيع جواز عن مخالفة زالت آثارها هو حكم فاقد لركن من أركانه - شأنه شأن الحكم الذي يصدر في خصوصية لم يعد لها وجود حال صدوره .

المحكومية :

« ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن من خريجي كلية التجارة وإدارة الأعمال - شعبة بريد دور مايو ١٩٨٤ وقد صدر بشأنه قرار الهيئة القومية للبريد رقم ١٢٦٠/١٩٨٤ في ١٥/٧/١٩٨٤. وبمقتضى بتكليفه وآخرين للعمل بالهيئة القومية للبريد « منطقة بريد الدقهلية » اعتبارا من ٣/١٠/١٩٨٤ وذلك استنادا لأحكام القانون رقم ١٩٧٥/١٨ بشأن تكليف خريجي المعهد العالي للشئون البريدية للعمل بالهيئة الصامة للبريد إلا أن الطاعن لم يتسلم عمله رغم إخطاره عدة مرات للحضور لاستلام العمل كما لم يثبت تجنيده بالقوات المسلحة - وقامت الجهة الإدارية بإبلاغ النيابة العامة والنيابة الإدارية بواقعة انقطاع الطاعن وامتناعه عن استلام عمله المكلف به اعتبارا من ٣/١٠/١٩٨٤ وخلال شهر سبتمبر ١٩٨٦ تقدم المذكور (الطاعن) بطلبين إلى الإدارة العامة لبريد الدقهلية باتمس فيهما تسليمه العمل وإيقاف الإجراءات القانونية المتخذة ضده وتم رفع الطلبين المشار إليهما إلى إدارة شئون العاملين بالهيئة رفقا بالخطاب رقم ٣٧١٥٩ في ٢٥/٩/١٩٨٦ وطلبت الإدارة المعنية موافقتها بمسوغات تعيين المذكور حتى يتسنى إيقاف الإجراءات القانونية ضده وتسليمه العمل -

وقامت هذه الادارة بمخاطبة النيابة الادارية بالمنصورة بموجب كتابها المؤرخ ١٠/٧/١٩٨٦ وفى نفس التاريخ أشر رئيس النيابة بأنه تم مواجهة المذكور بالمسئولية بالقضية رقم ١٩٨٦/٥٦٧ عن امتناعه عن تنفيذ قرار تكليفه وقد حضر اليوم للاستفسار عن معاملة النيابة فى استلامه العمل والنيابة لا تمنع حتى يتسنى له استلام العمل تنفيذاً لقرار تكليفه - وبموجب الكتاب المؤرخ ١٢/١٢/١٩٨٨ خاطبت الادارة العامة لبريد الدقهلية مدير عام النيابة الادارية بالقاهرة حيث افادت بأن المذكور (الطاعن) كان مكلفاً بالعمل بالهيئة بالقرار رقم ١٢٦٠ فى ١٠/٧/١٩٨٤ وقد صدر القرار الادارى رقم ١٢٠٩ فى ١٠/٣٠/١٩٨٦ بتسليمه العمل بعد موافقة رئيس مجلس الادارة فى ١٨/١٠/١٩٨٦ مع اسقاط المدة من ١٨/١٠/١٩٨٤ تاريخ تكليفه الأول ليصبح تاريخ تكليفه ١٨/١٠/١٩٨٦ وقد استلم العمل فعلاً فى ٢٤/١٢/١٩٨٦ فى وظيفة معاون يريد المنزلة .

ومن حيث انه يفصل مما سبق ان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٦/٦/١٩٨٨ اثناء مباشرة الطاعن لعمله تنفيذاً لتكليفه الجديد - وقد ورد بالحكم ان الطاعن قد خالف القانون رقم ١٨/١٩٧٥ الخاص بتكليف خريجي الشئون البريدية مما يتعين معه مساءلته تأديبياً عن هذه المخالفة وان المحكمة وهى بصدد تقدير الجزاء الواجب ازاله على المتهم تضع فى اعتبارها عدم حرصه على الوظيفة العامة وعزوفه عنها فيكون الزامه باستلام عمله من الامور التى تتنافى مع الدستور فضلاً عن ان تقدير الجزاء بغير عقوبة الفصل من الخدمة غير مجد لعدم امكان ازال العقوبة عليه لعدم استلام العمل أصلاً يضاف الى ذلك ان جزءاً دون الفصل من الخدمة غير قابل للتطبيق من حيث الواقع ومن ثم يكون الجزاء الاوفق والمناسب لما ثبت فى حق المتهم من اتهام هو جزاء الفصل من الخدمة .

ومن حيث انه واضح مما سبق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتوقيع
جزاء الفصل في حق الطاعن عن مخالفة زالت بكل آثارها وسقطت من حيث
الواقع والقانون ولم يعد لها وجود وقد ادخل في حسابه عند تقدير العقوبة
اعتبارات منعدمة أصلاً ، والحكم التأديبي الذي يصدر بتوقيع جزاء عن
مخالفة زالت بآثارها حكم فاقده لركن من أركانه شأنه شأن الحكم الذي
يصدر في خصومة لم يعد لها وجود حال صدوره » .

(ملعن ١٦ لسنة ٣٥ ق ١/٢٥ / ١٩٩٢)

الفصل الثاني - المخالفات التأديبية

الفرع الأول - أحكام عامة

المادة رقم (٤٨)

المبدأ :

بحود سلطة الرئيس على رؤوسيه - يسوغ للرئيس الإدارى عند ممارسة اختصاصاته الوظيفية أن توجه رؤوسيه ويطلق على أعمالهم والتقدير التى يقدمونها اليه بما يفيد صحة أو خطأ ما انتهوا اليه من نتائج - لا يسوغ أن تكون توجيهاته وتعليماته مجاوزة لما يجب أن يسود جو العمل الوظيفى من احترام متبادل ومحافظة على كرامة العاملين رؤساء ورؤسين - لا يجوز أن تعمل تلك التوجيهات معانى الاستهزاء - أساس ذلك : أنه لا يسوغ فى مجال أداء الواجبات الوظيفية خلط الجدل بالهزل أو التنى إلى إطلاق العبارات والتعليقات التى تنال من احترام وكرامة العاملين - .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق والمستندات التى يعونها ملف الطعن ان الطاعن (وهو المتهم الأول فى الدعوى التأديبية سالفة الذكر) اشتر على انبحث المقدم من (وهو المتهم الثانى فى الدعوى التأديبية سالفة) بعبارة « تميم ايه يا مايص » وبعبارة « ايه الخيبة دى » وذلك تعليقا على بعض الأخطاء المادية التى وقعت عند نسخ البحث المقدم من المتهم الثانى بالآلة الكاتبة .

ومن حيث أن البند الثالث من المادة ٧٦ من قانون نظام العاملين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه يجب

على العامل أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وان يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب .

ومن حيث أن واجب المحافظة على كرامة الوظيفة طبقا للعرف العام وانسلوك في التصرفات مسلكا يتفق والاحترام الواجب وهو الأمر المنصوص عليه في البند الثالث من المادة ٧٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة السالف الذكر ، انما يعدد به المشرع ما يجب أن يتعنى به الموظف العام من سلوك رفيع المستوى بما يحفظ للوظيفة العامة والعاملين فيها كرامتهم وبما يتفق مع الاحترام الواجب طبقا للعرف العام .

ومن حيث أنه ولئن كان يسوغ للرئيس الإداري عند ممارسة اختصاصاته الوظيفية أن يوجه رؤوسه وان يعلق على أعمالهم أو تقاريرهم المقدمة اليه بما يفيد صحة أو خطأ ما انتهوا اليه من نتائج وبما يراه في شأنها من رأى صحيح الا أنه لا يسوغ أن تكون تلك التوجيهات أو التعليقات متجاوزة لما يجب أن يسود جو العمل الوظيفي من احترام متبادل ومحافظة على كرامة العاملين سواء أكانوا رؤساء أو رؤوسين ، فلا يجوز أن تكون تلك التوجيهات أو التعليقات مامة بكرامة العاملين أو تحمل معاني الاستهزاء أو الهزاء بهم ولا يسوغ في مجال أداء الواجبات الوظيفية خلط الجدل بالهزل أو التدنى الى إطلاق العبارات والتعليقات التي تحمل معاني الهزل أو الاستهزاء أو النيل من احترام وكرامة العاملين ، فكل ذلك يعد اختلالا بما أوجبه المشرع على الموظف العام من واجبات للمحافظة على كرامة الوظيفة العامة طبقا لنص المادة ٧٦ سالف الإشارة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن العبارات السالفة التي أثير بها الطاعن تعليقا على البحث المقدم اليه انما تحمل في طياتها ووفقا للعرف العام معنى الهزل أو الاستهزاء بشخص مقدم البحث وتعارض مع ما يجب أن

يسود جو العمل الوظيفي من احترام متبادل بما يحفظ للوظيفة العامة جلالها وللعاملين فيها كرامتهم واحترامهم فان ما وقع من الطاعن يعد اخلافاً بما أوجبه المشرع طبقاً لنص المادة ٧٦ من مآث الاشارة ويشكل في حق الطاعن ذنباً ادارياً يستوجب المساءلة التأديبية .

ومن حيث أنه لا يقدح في الوجه السالف من النظر ما اثاره الطاعن في طعنه من أنه قصد بتلك العبارات مجرد المدافعة حتى يكون ذلك دافعا لحسن سير العمل ، ذلك أنه مردود على هذا حسبما سلف القول بأنه لا يسوغ عند اداء الواجبات الوظيفية خلط الجسد بالهزل . أو تضمين التأثيرات الرسمية ما يعمل معنى الهزل أو الاستهزاء ، فكل ذلك لا محل له في مقام ممارسة الاختصاصات والواجبات الوظيفية ، وانما ما يؤدي في الحقيقة إلى حسن سير العمل هو توفير جو من الاحترام المتبادل بين جميع العاملين رؤساء ومرؤوسين بما يحفظ كرامتهم حتى ينصرف كل منهم الى اداء واجباته الوظيفية مطمئن النفس موفور الثقة والكرامة وهو ما يؤدي في النهاية الى حسن اداء الاعمال الموكولة اليهم على خير وجه بما يحقق صالح المرفق العام .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ادان الطاعن عن المخالفة الادارية السالفة وقضى ببجائزاته بعقوبة التنبيه فانه يكون قد اصاب في قضائه صحيح حكم القانون مما يتعين معه رفض الطعن المائل موضوعا لعدم استناده على أساس صحيح من القانون أو الواقع .

(علن ٤٦٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٤٩)

السنة :

تعهد مسئولية صاحب الوظيفة الإشرافية ليس معناه تعهده بكل المخالفات التي تقع في أعمال التنفيذ التي تتم بمعرفة الرؤوسين خاصة ما قد يقع منهم من تراخ في التنفيذ أو التنفيذ بما لا يتفق والتعليمات - أساس ذلك : أنه ليس مطلوباً من الرئيس أن يجعل محل كل مرسوم في أداء واجباته لتعارض ذلك مع طبيعة العمل الإداري والاستعانة الطول الكمل - يسأل الرئيس الإداري عن سوء ممارسة مسؤولياته الرئيسية خاصة الإشراف والمتابعة والتنسيق بين أعمال رؤوسيه في حدود القوانين واللوائح والتعليمات بما يكفل حسن سير الفرق الذي يخضعه - صدور قرار الرئيس بتشكيل لجنة لبحث موضوع معين وأعادته لفرعي عليه - عرض تقرير اللجنة على الرئيس وتوقيعه عليه بالنظر - مسؤولية الرئيس - أساس ذلك : لا يكفى مجرد اتخاذ إجراء بتشكيل لجنة لأن ذلك بذاته لا يترفع عنه مسؤوليته عن الإشراف والرقابة على اللجنة في تحقيقها واجب الحفاظ على سلامة العولة والا أدى ذلك إلى الإفولة هذا الواجب لأعضاء اللجنة بدون سند من القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على الحكم بوجهه غير سديد ، ذلك أنه وإن صح ما يقول به الطاعن من سرعته في اتخاذ الاجراء القانوني الواجب حال العرض عليه من رؤوسيه ، وهو ما يتفق مع واجبات وظيفته كمدير عام لمنطقة آثار مصر الوسطى الجنوبية ، وباعتبار ما لهذه الوظيفة من طبيعة إشرافية على التابعين له من العاملين ، والتي منطلها مباشرة السلطة الرئاسية بمناصرها المتعددة على رؤوسيه في الحدود التي قررهما القوانين واللوائح التنظيمية للعمل وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ومنها إصدار التوجيهات والتعليمات التي يلتزم بها العاملون تحت رئاسته ، وحيث أنه

وان كانت لا تنصرف مسئولية صاحب الوظيفة الاشرافية الى تحميله كل المخالفات التي تقع في الأعمال التنفيذية التي تتم بمعرفة العاملين تحت رئاسته ، وخاصة فيما يقع منهم من تراخ في التنفيذ أو التنفيذ على وجه لا يثنى والتعليقات لأن الرئيس الادارى ليس مطلوباً منه أن يحل محل كل عامل تحت رئاسته في أدائه لواجباته لتعارض ذلك مع طبيعة تنظيم لعمل الادارى ولاستحالة هذا الحل الكامل . يحل كل من رؤوسه بحسب طبيعة هذا العمل وحججه وحقه توزيعه على مجموعة مسئولة من العاملين تحت اشراف رئاستهم . الا ان الرئيس الادارى لا شك مسئول عن سوء ممارسته لمسئوليته الرئاسية وبصفة خاصة مسئوليته في الاشراف والمتابعة والتنسيق على أداء رؤوسه لأعمالهم وفقاً لخطة العمل المحددة وفي حدود القوانين واللوائح والتعليمات بما يكفل حسن سير وانتظام أعمال المرفق العام الذي يخدمه فإذا كان الثابت أن الطلعن في مجال ممارسته لوظيفته ذات الطبيعة الاشرافية لعلمه وجود تعديات على أملاك الآثار بمنطقة سلطان مما أثير بجلسة المجلس المحلى لمحافظة المنيا في ٢٢/١/١٩٨٥ واصدر قراراً في ٢٣/١/١٩٨٥ بتشكيل لجنة رابعة للانتقال الى منطقة زاوية سلطان بالمنيا لبحث املاك الهيئة بهذه المنطقة ورفع أية تعديات على هذه المنطقة وابلاغ الشرطة وعلى أن تعرض عليه الاجراءات في موعد غايته ١/٢/١٩٨٥ - ومن ثم فانه يكون قد تصدى لهذا الموضوع لما علمه من عدم اهتمام رؤوسه بواجباتهم في التثبت من عدم وجود تعدي على أملاك الهيئة التي يلتزم قانوناً بتوجيههم ومتابعتهم للعمل على رفع أى عدوان عليها .

ومن حيث أنه قد انتهت اللجنة المذكورة بتقريرها المؤرخ ١٣١/١/١٩٨٥ أنه بتطبيق الخرائط المساحية ومن المعاينة على الطبيعة للقطعة رقم (١١) بحوض مغلوف مرة (٧) والبالغ مسطحها (٢٢ س ، ١٨ م ، ٤١ ف) وكذلك القطعة رقم (٢) بحوض لمرزة (٦) (قسم ثالث) والمورخة باسم

انكوم الأخضر ومساحتها (٢٢٢ س ، - ط ٢١ ف) اتضح ان هذه القطع خالية من التعديلات الحديثة. ذلك أن هذا التقرير حدد ما تم معانيته. ولم يقطع يخلو « منطقة زاوية سلطان » من التعديلات وفقا لقرار تشكيل اللجنة ، ومن ثم فانه كان يلزم الطاعن بدلا من الاكتفاء بالتأشير على تقرير اللجنة بالنظر أن يطلب من هذه اللجنة استيفاء مأموريتها لباقي قطع المنطقة ومناطة أدامها لذلك واذ لم يتم بذلك فانه يكون قد أخل بواجبات وظيفته وذلك لأن مسؤوليته في هذا الصدد لا تتوقف بوصفه صاحب وظيفة إشرافية بمجرد تشكيل اللجنة وتقديمها أى تقرير اليه بل ان أداء اللجنة لمهمتها المحددة جغرافيا وزمنيا في قراره أمانة في عنقه وعليه أن يراها بالمتابعة وبالأجراءات الواجبة حتى تصل إلى أداء المهمة كاملة ، ولا يعفيه مجرد اتخاذ الاجراءات لتشكيل اللجنة لأن ذلك بذاته لا ينزع عنه مسئولية الإشراف والرقابة على اللجنة في تحقيقها واجب الحفاظ على أملاك الهيئة التي يعمل بها والا. كان معنى ذلك أطولة هذا الواجب بكانته لأعضاء اللجنة المذكورة بدون أى سند من القانون .

ومن حيث أنه من جانب آخر فإن الطاعن لا يساعد التمثل بعدم علمه بما حرره اللجنة من محاضر في ١٥/٦/١٩٨٥ و ٣٠/٦/١٩٨٥ حيث ثبت أن المعاينة التي انتهت إلى تحرير المحضر المؤرخ ١٥/٦/١٩٨٥ قد تمت في ٧/٢/١٩٨٥ مما يكشف عن تقصير من جانب الطاعن في متابعة أعماله مرؤوسيه والتي كلهم بها والتي حدد لها نطاق جغرافي عبارة عن حيز وتحديد التعديلات في المنطقة « آثار زاوية سلطان » باكملها وليس في أحواض معينة فيها - ونطلق زمنى للاتهاء من هذه المهمة بإجته ١/٢/١٩٨٥ ، حيث جاء هذان المحضران استكمالا لأعمال اللجنة وثبتت بها التعديلات الموجودة بالمنطقة ولا يوجد ما يبرر اغتراف الطاعن أن التقرير الأول للجنة تنتهي به مهمتها مكانيا وجغرافيا وهو معروض عن عبدة أحوال متعددة ، ولا يبرر اغفاله فور عرض التقرير الأول عليه التحقق

من المدى استيفاء عمل اللجنة ، أو يبرر عدم اتخاذ أى اجراء للاستفسار عن
النتائج. أخير ، باقى التقارير لعين عرضها عليه بعد فترة من التقرير الأول
الأسبلى فى موضوع التعديات ومساءلة اللجنة عن تقصيرها فى أداء مهمتها ،
ونتميز يتم بإجراء الإبلاغ لرؤاسته الا بعد تدخل الرقابة والنيابة الادارية
ومباشرة اجراءاتهم .

من حيث أنه بالنسبة لما ذهب اليه الطعن من وجود تناقض فى
أسباب الحكم المطعون فيه ، وذلك بادانة الطاعن لاهماله فى متابعة أعمال
المخالفين الثانى والثالث لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار قرارات ازالة
التعديات الواقعة على المناطق الإثريّة براوينة سلطان ، وفى ذات الوقت اداة
المتهمين الثانى والثالث لعدم قيام اللجنة برؤاستهما بعرض تبجعة المحضرين
١٥/٦/١٩٨٥ ، ٣٠/٦/١٩٨٥ على رؤاستهما لاتخاذ اجراءات ازالة التعدى
بالطريق الإدارى كما انها تراخت فى اعداد تقريرها عن حالات التعدى فور
اجراء المايعة حتى تتمكن السلطة المختصة من ازالة التعديات الموجودة فان
هذا الزعم بوجود تناقض بين اداة الطاعن واداة المتهمين الثانى والثالث
حتى ذات الوقت لا يستند الى أساس سليم من القانون - ذلك لأن الطاعن
لم تحقق مسؤوليته بناء على ذات الأسباب التى بنيت عليها مسؤولية المتهمين
الثانى والثالث . فمسئولية الطاعن قامت باعتباره الرئيس المسئول عن
الإشراف والمتابعة نتيجة لاهماله فى متابعة المخالفين المشار اليهما ، وهو
ما سمح لهما فى ذات الوقت بالتراخى فى أداء أعمالها وفى الايمان بالأعمال
المؤتممة التى تحققت مسؤوليتهما عن ارتكابها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فان الثابت أن هذا الطعن بأسبابه
لا يستند الى ركائز من الواقع أو القانون ومن ثم يكون جديرا بالرفض .
وحيث أن الطعن ينفى من الرسوم القضائية بالتطبيق لأحكام المادة

(٢٠) من نظام مؤظفى الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ٢٨١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٨)

القاعدة رقم (٥) :

السبب :

القواعد التنظيمية التي تفسح اجراءات واجبة الاتباع في شأن من شؤون ادارة الوظيفة العامة تكون واجبة الاحترام والمراعاة - شأنها في ذلك شأن القواعد التي تنظم موضوعيا ممارسة اعمال واختصاصات الوظيفة من واجبات الموظف تستوجب منه مراعاة الاحكام الاجرائية لممارسة العمل شأن مراعاة الاحكام الموضوعية - حضور الموظف لقر عمله وممارسته لواجبات وظيفته لا يقضى عن التزامه بوجوب التوقيع في دفتر الحضور والانصراف ما قامت الوظيفة في جهة عمله تستوجب منه ذلك .

الحكمة :

ومن حيث انه عن الاتهام الثالث المنسوب للطاعن ، والمتمثل في انه رفض التوقيع بدفتر الحضور والانصراف اعتبارا من ١٢/١/١٩٧٨ ، فانه ثابت من اعترافه في التحقيقات وفي صحيفة الطعن والمما دفع الطاعن مسؤوليته عن ذلك بان حقيقة المنسوب اليه مجرد تخلف اجراء عادي ، اذ الثابت انه حضر ولم يوقع وانه لا ينبغي ان يؤثم ممن في مثل المستوى الوظيفي للطاعن وانه لا يوقع في هيئة الطاقة النيرة المنتدب فيها وحيث ان هذا الذي وقع به الطاعن مسؤوليته لا سند له من القانون طالبا ان القواعد الادارية التنظيمية القائمة والمعمول بها بجهة عمله المنتدب اليها تستوجب على من في درجته الوظيفية التوقيع بدفتر الحضور والانصراف - ذلك ان القواعد التنظيمية التي تضع اجراءات واجبة الاتباع في شأن من شؤون ادارة الوظيفة العامة تكون واجبة الاحترام والمراعاة شأنها في ذلك شأن القواعد التي تنظم موضوعيا ممارسة اعمال واختصاصات الوظيفة لأن واجبات الموظف تستوجب منه مراعاة الاحكام الاجرائية لممارسة العمل شأن مراعاة الاحكام الموضوعية سواء بسواء حيث يتشكل من كلا هذين

أنوعين من الأحكام والقواعد التنظيمية ، القواعد الأساسية للنظام العام الإداري فإذا انفصل الموظف الالتزام بحكم قاعدة إجرائية منظمة لسير العمل فإنه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية ولو لم يفرج على أية قاعدة موضوعية، نوبتاً على ذلك فإن حضور الموظف لمقر عمله وممارسته لواجبات وظيفته لا يعنى عن التزامه بوجوب التوقيع في دفتر الحضور والانصراف ما دامت القواعد التنظيمية في جهة عمله تستوجب منه ذلك لأنه فضلاً عن أن رفض الالتزام بهذا الواجب الإجرائي يتضمن إعلان عدم الاحترام للنظام الإداري والاستهانة بالسلطة الرئاسية فإنه يعوق مباشرة هذه السلطة لاختصاصاتها في التوجيه والقيادة والمتابعة لحسن أداء العاملين التابعين لاشرفها لواجباتهم واتخاذ ما يلزم من التدابير لمواجهة أى اقطاع من أفراد قوة العمل لأي سبب مما يكفل حسن سير والنظام العمل ومؤدى ما تقدم منه ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن عما ثبت في حقه من رفض التوقيع في دفتر الحضور والانصراف » .

(طعن ٢٠١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٣)

فقاعة رقم (٥١)

المسند :

واجبات الرئيس الإداري - مدير عام الشؤون المالية مسئول عن متابعة أعمال مرسومه المالية ومراجعتها لتصبح مطابقة لنصوص القوانين والوائح والتعليمات - يفترض ذلك احاطته بمضمون هذه الأعمال ومسمى بشروعيتها .

الحكمة :

ومن حيث أن هذا التعمي في غير محله لأن عمل اللجنة لا يكون إلا جماعياً خلال انعقادها منجتمعة في مقر انعقادها لها من خلال مباشرة كل عضو من أعضائها مهمة مستقلة عن غيره .

ومن حيث أن يؤدي ما تقدم جميعه انه لا سند للطاعة في طعننا على الحكم المطعون فيه على النحو الذي يستوجب القضاء برفضه .

ومن حيث انه عن الطعن المقدم من النيابة الادارية ضد السيد / الذي قضت المحكمة التأديبية ببراءته من الاتهام الذي لمسته اليه النيابة الادارية في تقرير الاتهام والمبنى على ان المطعون ضده يشغل وظيفة مدير عام الشئون المالية ويقوم بمراجعة اعمال مرؤوسيه المباينين من حيث ان هذا الطعن يقوم على صحيح سنده على اعتبار ان الطاعن قد نسب اليه في تقرير الاتهام انه حصل على بدل اقامة ومبيت عن الموسم الصيفي ٨١ بالمخالفة للتعليمات وقضت المحكمة التأديبية ببراءته استنادا الى ان المحكمة لا تطمئن الى مسؤوليته عن هذا الصرف الغاطي لانه غير مسئول عن عملية الصرف وانما تقع المسؤولية على من وضع القاعدة والاساس الذي تم الصرف وفقا لهما على خلاف القانون والقواعد المقررة في لائحة بدل المنهر .

ومن حيث ان هذا الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه ينطوي على تجاوز في الاسباب لانه في حين ما ورد في مدونات الحكم ان المطعون ضده يعمل بمدير عام الشئون المالية يقطع انقبون الشمسية اذا بالحكم يعني منه العلم بالقواعد المالية الواجبة الاتباع وهو ما لا يستقيم مع كون الطاعن رئيسا اداريا ومسئولا باليا عليه متابعة اعمال مرؤوسيه المباينين ومراجعتها حتى تصبح مطابقة ونصوص القوانين واللوائح والتعليمات ، ومن ثم فانه يكون عليه من باب أولى الاخطا بضمون هذه الاعمال ومعرفة مدى مشروعيتها وبالتالي رفض تقاضى اية مبالغ يعلم مخالفتها للقواعد التنظيمية المقررة .

ومن حيث ان يؤدي ذلك ثبوت ادانة المطعون ضده فيما نسب اليه من مخالفة تأديبية على نحو يستوجب المساءلة والعزاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب بتقرير
نبرمته ، فان هذا الحكم يكون فى هذا الشق منه غير موافق لصحيح حكم
القانون ومن ثم يكون واجب الالغاء وتوقيع الجزاء المناسب على المطعون
ضده المذكور .

وحيث انه تطبيقا لاحكام المادة (٩٠) من نظام الماملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فانه لا تستحق رسوم على
الطعنين المائلين .

(طعن ٢٥٨٨ و ٢٦٤٤ لسنة ٣١ جلسة ١٠/١٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

رئيس كل عمل هو المسئول عن توزيع العمل على العاملين وتوزيع امكنة
اداءهم للعمل بما يطق حسن الانتاج والانتاج والبعد عن الريب والشبهات
واستبعاد اثار الفتنة وسبل الفساد بين العاملين والعاملات - حسن الادارة
يقتضى بان يتابع الرئيس الاطى هذا الامر اذا ما اخل به الرئيس الاقل مرتبة
- تهاون السلطة الرئاسية الادارية فى مراتبها المتدرجة يدل على انحسار
المستوى الادارى بالترفق ويعبر عن التسبب والخلل الجسيم به - افعال
الرئيس المباشر هذا الواجب فانه يكون قد اخل بواجبه كرئيس مسئول عن
العمل وحين امانة الرئاسة الوظيفية .

الحكمة :

« ومن حيث ان الاتهام الأول الوارد بتقرير الاتهام والمتمثل فى أن
المتهمين قد اقاما بينهما برضاها وفى غيبة أى شهود علاقة غير مشروعة
يكون بذلك غير ثابت على هذا النحو ان أن ما ثبت فى حق الطاعن باقراره
هو اتهام آخر غير ما ورد بتقرير الاتهام وفى الحكم الطعن يتمثل فى أنه

قد عامل السيدة / كموظفة ممن يعملون تحت رئاسته بمعاملة تتنافى مع واجب الحفاظ على كرامة الوظيفة طبقا للعرف العام وتثير حونه الرب لأن الثابت من وقائع الموضوع ان الطاعن قد سمح للسيدة / بأن تنقل مكتبها الى الفرقة المخصصة له كرئيس فى العمل وأصبح كلاهما ينفرد بالآجر مما أدى باعتراضه الى نشوء علاقة خاصة بينهما ثم سمح لنفسه ان يصطحبها فى طريقه لتقضاء بعض المصالح خارج العمل ، ثم قبل أن يحدد لها موعد مقابلة ولقاء بالقاهرة - وفقا لأقواله - ثم أتاح النجدة معه داخل سيارته بالقاهرة عما أسماه اغراء وترغيبا فى الزواج منها رغم أنه متزوج وله أبناء ، الأمر الذى انتهى بالزواج العرفى ثم الاتفاق على الزواج الرسمى ثم الطلاق فى اليوم التالى . .

وهذا كله اذا دل على شيء غاملا يدل على ان الطاعن - على أفضل الفروض - قد اهلل رعاية وضعه وهيبه رئاسته للعمل ومشارع فرعيه وكرامة الجهة الادارية التى ينتمى اليها واستسلم لاستدراج موظفة تعمل تحت رئاسته استدراجا الذى الى ان يقيه معها علاقة تثير حوله الرب ، الأمر الذى انتهى بما يجرح هيئته كرئيس عمل يجب ان يسان وقاره وأن تحفظ كرامته خاصة فى بلد اسلامى ينبى أن تراعى فيه الحرمات ، وأن يسان فيه الاخلاقيات ، وأن يتم التمسك فيه بكل لجهزة الدولة ومصالحها العامة بالقيم خاصة فى مجال علاقة الرجل بالمرأة التى تخرج الى ميدان العمل لكى تكون دائما اختا تحرم أسرة العمل على ان تصون لها كرامتها وتحبى لها سمعتها وتحفظ لها غناها وتقف حائلا وسياجا دون اغراءها . .

ولا شك ان رئيس كل عمل هو المسئول الأول عن كل ذلك وهو المنوط به توزيع العمل على العاملين وتوزيع امكنة أدائهم للعمل بما يحقق حسن الانتاج والانجاز والعدل عن الرب والشبهات واستبعاد الآثار القتية وسبل الفساد بين العاملين والعاملات ويقضى حين الادارة بان يتابع

الرئيس الأعلى هذا الامر اذا ما اخل به الرئيس الأقل مرتبة • وتهاون
للسلطة الرئاسية الإدارية في مراتبها المتدرجة يدل على انحدار المستوى
الإدارى بالمرق ويعبر عن التسيب والخلل الجسيم به • فاذا ما اغفل
الرئيس المباشر هذا الواجب وبصفة خاصة فيما يتعلق بشخصه وفي علاقته
بأحدىعاملات ، فانه يكون قد اخل بواجبه كرئيس ممثل عن الممل
وبان أمانة الرئاسة بالوظيفة العامة باعتباره أيضا على اعراض مؤوسيه
وتهاون في حق وقارها ، والحفاظ على هيبتها ونسمة النجدة التى يمثل
بها •

ومن حيث أن هذا الذى ثبت فى ملق الطاعن - رغم جسامته
وخطورته المرفقية - فلما يمثل اثما أقل خطورة وجسامة مما ورد
فى تقرير الإتهام على النحو ينبى أن يرعى عند تقدير الجزاء فى ضوء
الظروف التى وقع فيها ذلك الاثم • وبصفة خاصة عدم اتخاذ السلطة
الرئاسية للطاعن أى اجراء حيال اقارده مع مؤوسته سائلة الذكر فى
حجرة واحدة دون باقى العاملين بالإدارة التى يرأسها الطاعن لحين حدوث
اتبادل للسباب العلنى على النحو الذى سوف يرد فيما بعد وقد شهد
الشهود بأن كلا من الطاعن والفاكية قد تبادلوا الشتائم بالفاظ خارجة تماما
عن حدود الآداب الامر الذى كان على الطاعن أن يتوقع حدوثه منذ بداية
اقارده وحده وهو رئيس العمل بمؤوسته فى حجرة واحدة حيث بدأت
علاقته الخاصة بالسيدة / . . . ، لأن العلاقات الخارجة عن النظام العام
للعمل وغير الطبيعية لا بد وأن تولد ثمارا ، مؤذية ، لو أنه كان الطاعن
قد استقام على طريق الالتزام والانضباط والزام نفسه بمسئولية الرؤساء
عن حسن سير العمل وانتظامه والحفاظ على كرامته وعرض مؤوسية
وسمعتهم لما عرض نفسه لهذا الاسفاف المهن أيا كان أبادى به ، لانه
مع التسليم بأن السيدة / . . . كانت هى البادئة باقتحام مكتب

الطاعن والتجدي عليه وبما جتته باللفظ الخارج بإقاف المبلوك المتسبب غير
المقبول من قيادة رئاسية في الوظائف العلية من جانب الطابعين كان هو
الدافع وراء إرفاقه مع السيدة المذكورة واستدراجه الى مزيد من الانقياد
في علاقته بالخارجة على نظام العمل ومقتضياته والتي انتهت بتلك المعركة
العلنية التي لا تلك قد نالت من كرامة الطاعن وتكرمة الرئاسة ونهضة
الادارة وسط مؤوسيه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى مجازاة الطاعن بالتصلي
من الخدمة استنادا الى ثبوت الاتهامين الواردين بتقرير الاتهام في حقه :
ومن حيث ان هذه المحكمة قد غلظت الى انه لم يثبت من الاوراق
في حق الطاعن الاتهام الاول بتكليفه الذي ذهب اليه اليحكم العلين متشلا
في انه اقام علاقة غير شرعية مع السيدة / واما الذي ثبت في
حق الطاعن صورة اقل جسامة تمثلت في انه اقام معا علاقة خاصة في
نطاق المنزل ونمقر الوظيفة العامة على نحو يشير الرب ويمن هية وكرامة
السلطة الرئاسية وسنمة العاملين بالجهة التي يعمل بها الامر الذي يقتضي
تعديل الجزاء الموقع على الطاعن بما يتناسب مع ما ثبت في حقه عدلا
ومندقا وبراعة الظروف التي ارتكب فيها المخالفات التأديبية الناتجة
قبله .

(طعن ٧٥٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥)

قضية رقم (٥٣)

السيد :

"القاعدة الواجبة التطبيق في مجال التأديب هي ان تتوقف التحرك
في حدود السلطة التأديبية الممنولة له فيما ينبغي لتقدير المبررات دون ان
يترتب على ما ينتهي اليه اختراجه لارتكابها لادبي - بشرط ان
(١ - ٢)

يمارس عمله بحسن نية متجردا من سوء القصد أو الإهمال أو مخالفة القوانين أو تطبيق مصلحة خاصة له أو لغيره ، القول بغير ذلك مؤداه أن يحجم كل مختص عن ممارسة سلطته التقديرية بالرونة الواجبة فتسود البيروقراطية وتتمو روح التسبب والتسلب عن ممارسة المسئولية تجنباً للمسائلة عن كل إجراء يتخذ الموظف في حدود سلطته التقديرية التي تفترض القدرة على التحرك في المجال المتاح له قانوناً .

الحكمة :

من حيث أن القاعدة الواجبة المراعاة في مجال التأديب هي أن للموظف التحرك في حدود السلطة التقديرية المخولة له فيما يخضع لتقدير الخبراء دون أن يترتب على ما ينتهي إليه اعتباره مرتكباً لخطأ تأديبي طالما أنه يمارس عمله بحسن نية متجردا من سوء القصد أو الإهمال أو مخالفة القانون أو العذر بالمصلحة العامة لتحقيق مصلحة خاصة له أو لغيره ذلك أن القول بغير ذلك مؤداه أن يحجم كل مختص عن ممارسة سلطته التقديرية بالرونة الواجبة . ومن ثم تسود البيروقراطية وتتمو روح التسبب والتسلب من ممارسة المسئولية تجنباً للمسائلة عن كل إجراء يتخذه الموظف . في حدود سلطته التقديرية التي تفترض القدرة على التحرك في المجال المتاح له قانوناً .

ومن حيث أن المهندس : . . . قد قدر تكاليف البناء محل الترخيص بمبلغ (٦٨٥٧) جنيه في حين قدر غيره تلك التكاليف بمبلغ (٧٠٠٠) جنيه وكان كلا التقديرين يدخل في مستوى واحد من مستويات البناء مع فارق طفيف في التقدير ، فانه يكون قد مارس سلطته التقديرية وبحسن نية دون أن يخالف أية قاعدة تنظيمية مقررة ومن ثم لا يمكن القول بأنه ارتكب أية مخالفة تأديبية تستوجب المسائلة والمواخذة ، وبالتالي لا يمكن القول بنسبة إهمال من جانب الطاعن في الإشراف عليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب ، فإنه يكون قد صدر مبيحيا ولجب الالغاء مع القضاء ببراءة الطاعن مما نسب اليه ؟

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقا للمادة (١٨٤) مرافعات ، إلا أن هذا الطعن معفى من الرموم القضائية يصرح بنسب المادة (٩٠) من نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ١١٥٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥)

فصلية رقم (٥٤)

المبدأ :

يجب فيمن يتولى المسؤوليات الاشرافية والرئاسية في العمل الإداري أن يكون على دراية معقولة بالقواعد التشريعية والتنظيمية التي تحكم مسار العمل بغض النظر عن التخصص الفني أو العلمي أن يتولى ابتداء اعتماد هذا العمل من مؤسسيه - على من يتلقون مسئوليات اشرافية ورئاسية في العمل الإداري أن ينفذوا على الإحاطة بالقواعد والأحكام القانونية واللائحة التي تتعلق بالعمل الذي أسند اليهم الاشراف عليه ، أو الاستفسار عنها ومدى سلامة تطبيقها ، سواء من المتخصصين بالجهات التابعة لها أو من الإدارات القانونية والمالية المتخصصة فيها أو من جهات الرقابة المالية الخاصة أو من إدارات الفتوى بمجلس الدولة ، وذلك قبل التوقيع أو قبل الاعتماد للأوراق والمستندات ذات الطبيعة المالية - والاكتفى مسئولين عما تنطوي عليه هذه الاوراق والمستندات من مخالفات .

الحكمة :

« حيث أنه عن الأهم الأول ، المتمثل في أنه صرف لنفسه ولغيره مبالغ دون وجه حق » فقد زود مكتب بتقرير هيئة الرقابة الادارية المؤرخ

في ١٨/٧/١٩٨٤ وأسفرت نتيجة لمخص هذا التقرير عن صيغة ما جاء به ،
وأكد ذلك ما شهده به الفئتين الفني للموسيقى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد نص صراحة على اقرار المطعون
هذه الثاني بأنه اعتمد المكافآت التي اقترحها المطعون ضلته الثالث ، الا ان
المحكمة التأديبية التي أصدرته قد أوردت انها تظن الى صيغة دفاع
المطعون ضده بأنه كفتان تتخضر مسئولية الاساسية في قيادة الاوركسترا
وليس مراقبة سلامة الصرف المالي .

ومن حيث ان هذا الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه غير سديد لأن
القانون يستوجب فيمن يتولى المسؤوليات الاشرافية والرأسية في العمل
الاداري ان يكون على دراية معقولة بالقواعد التشريعية والتنظيمية التي
يحكم مساره بغض النظر عن التخصص الفني والعلمي لمن يتولى ابتداء
اعداد هذا العمل من مرسوميه ، ذلك ان الأغلب ان يكون مدير المستشفى
من الأطباء ، ومدير المصنع من المهندسين ، ومدير المدرسة من المعلمين ،
وبرغم ذلك فكلهم مطالبون بمعرفة القواعد التنظيمية التي يتطلبها سير
العمل بحيث قد نص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة في المادة (٧٧)
منه على ان « ينظر في العامل :

(١) مخالفة القواعد والأحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح
المعمول بها .

(٢) مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة
العامّة .

(٣) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمنقصات والمزايدات
والمخازن والمستريات وكافة القواعد المالية » .

ومتضمن حظر مخالفة القواعد والأحكام القانونية واللائحة المشار

إليها التزام من يتولون تطبيق هذه القواعد والأحكام وبصفة خاصة
الذين يحكم وظائفهم التي يقومون من خلالها بالأشرف والتوجيه
لمرؤوسيهم يمين عليهم مراجعة واعتماد ما يرضوه عليهم بحكم اختصاصات
وظائفهم الرئاسية ان يملوا على الاحاطة بها أو الاستيفار عنها ويمدى
سلطة تطبيقها سواء من المتخصصين بالجهات التابعة لها أو من الإدارات
القانونية والمالية المتخصصة فيها أو من جهات الرقابة المالية الخاصة أو
من إدارات الفتوى بمجلس الدولة وذلك قبل التوقيع أو قبل الاعتماد
للأوراق والمستندات ذات الطبيعة المالية والا كانوا مسئولين عما تنطوي
عليه هذه الأوراق والمستندات من مخالفات ولا شك ان أى رئيس إدارى
يوقع أو يعتمد تلك الأوراق لا يمكن أن يعفى من هذه المسؤولية بنوعية
التأهيل الفنى أو العمل الفنى الذى يؤديه وبصفة خاصة لو كان ما يستمد
أو يوقعه من أوراق تتعلق بصرف مبالغ من الخزنة العامة لنفسه فضلا عن
مرؤوسيه *

ومن حيث ان المظنون ضده الثانى لم ينف عن نفسه انه قد قام بأقرار
واعترف بمخالفات غير مستحقة لنفسه ولغيره من العاملين تحت رئاسته رغم
مخالفة ذلك للقانون وفى فقط مسئولية عن الاحاطة بالقواعد المالية
الواجبة التطبيق ، وهو دفاع غير مقبول من المظنون ضده المذكور لانه قد
الاستخدام سلطته بصرف مبالغ لنفسه ولغيره من مرؤوسيه مدعيا انه لا يعرف
القواعد المنظمة للصرف بينما هو يشغل منصب وكيل للوزارة ويتولى
بمقتضى ذلك مسئوليات ادارية ورئاسية واشراعية واسعة ولا بد حكما ان
يكون مؤهلا لأداء واجباته فى هذه الوظيفة أيا كانت ثقافته الطبيعية أو
الفنية والا وجب عليه ان يتنحى عن هذا الموقع لمن يكون أقدر منه على
الامام بما يستوجب القانون والتنظيم الإدارى ومقتضيات حسن الإدارة
الامام به من قواعد قانونية ولاهية وتنظيمية وبصفة خاصة تلك التى لها

طبيعة مالية والالتزام بما تتضمنه من أحكام مكتته من أدلة واجبات
الإشراف والرقابة والمتابعة على نحو سليم يحقق الصالح العام والحفاظ على
الأموال العامة .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم وجوب إلغاء الحكم الطعن فيما ذهب
إليه بالمخالفة لاصحح حكم القانون فى هذا الشئ بالنسبة للمطعون ضده
الثانى منح القضاء بمجازاة المطعون ضده للمذكور عن الاتهام الأول
المسبب إليه لمسئوليته التأديبية عما ثبت قبله من أفعال مكروهة لهذا الاتهام
وذلك بقوبة (التنبيه) .

(طعن ٢٨١٥ و ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٥٥)

ليسا :

لا سبيل الى دفع مسئولية الموظف عن مخالفته للتعليمات الإدارية
بلدريئة أنه لم يكن على بينة منها متى كان بوسعه أن يعظم بها — تراخى الموظف
فى واجب مراعاة القواعد والتعليمات الواجبة الإتياع والمنظمة للعمل ، ولو دون
قصد منه ، تستوجب مسئوليته التأديبية — لا يحول دون المسائلة ادهاء
العامل صاحب الموقع الرئاسى أنه غير مكلف بدراسة كل ما يعرض عليه من
مذكرات ادهاء مؤسسه ، باعتبار أن دوره مجرد الاعتماد — هو مسئول عن
أن يتحري عن سلامة ما يعرض عليه سواء بنفسه أو باحالة ما يرد بها الى
جهات ادهاء الرأى .

المحكمة :

« ومن حيث أن الطاعن لم ينف ما وقع منه على ما تقدم الا أنه نفى
عما وقع منه وصف المخالفة على اعتبار أنه قد اعتمد باعتباره رئيسا للعمل
كمميد للكلية المذكرات التى ادها أمين الكلية و . . . »

رئيس قسم شئون الطلبة بالكلية نتيجة دراسة وبحث الطلبات المقدمة من الطلبة اذ يقتصر دور المعيد على اعتماد ما تنتهي اليه الدراسات الواردة بالمذكرات .

ومن حيث ان هذا الدفاع من جانب الطاعن غير مقبول لما هو مستقر في قضاء هذه المحكمة من أن مخالفة الموظف لتعليمات الادارة تشكل مخالفة تأديبية يجب مساءلته عنها ، ولا سبيل الى دفع مسئوليته بذريعة أنه لم يكن على بينة منها متى كان يوسعه العلم بها ، اذ الأصل أنه يجب على الموظف ان يقوم بالعمل المنوط به بدقة وأمانة . ومن مقتضيات الدقة وجوب مراعاة القواعد والتعليمات الواجبة الاتباع والمنظمة للعمل ، فان تراخي الموظف في اداء هذا الواجب ولو دون قصد منه وجبت مساءلته ، ولا يحول دون تلك المساءلة اداء العامل صاحب الموقع الرأسي أنه غير مكلف بدراسة كل ما يعرض عليه من مذكرات أعدها مرءوسوه باعتبار أن دوره هو مجرد الاعتماد ، اذ لا وجه لهذا الادعاء لأن رئيس العمل في أى موقع هو المسئول الأول عن انضباط العمل فيه ، وهو مسئول عن أن يتحرى مدى سلامة ما يعرض عليه من مذكرات سواء بمطابقة ما ورد بها على ما هو مقرر من قواعد واجبة المراعاة أو باحالة ما يرد بها الى جهات ابداء الرأى القانونى ، فاذا ما قصر في اداء هذا الواجب فلم يتبصر بنفسه على النحو المتأد والمألوف في ممارسة أرباب السلطة الرأسية لواجباتهم فى المراجعة والمتابعة لما يعرض عليهم من أعمال من مرؤوسيهم لاعتمادها حتى يمكن لهم اكتشاف ما يشوب ما يعرض عليهم من مذكرات من خطأ والتصرف فى هذا الشأن عند عدم القطع بمدى صحة ما ورد بها باحالتها الى جهات المراجعة والفحص أو ابداء الرأى القانونى ، فانه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة والجزاء . فاذا كان الطاعن فى الظن المائل قد اعتمد العديد من المذكرات المخالفة لكل القواعد الواجبة الاتباع

في مجالات شتى من مجالات عمله كمعيد لكلية الآداب ، فانه يكون بهذا التعمد قد ارتكب مخالفة تأديبية جسيمة نستوجب جزاء العزل من الخدمة الأمر الذى يجعل قرار مجلس التأديب قد صادف صحيح الواقع والقانون ولم يشبه خطأ أو غلو » .

(ملعن ٣٦٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٣)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

لا يسوغ للعامل أثناء ممارسة عمله أو بمقره ان يترك أداء واجباته الوظيفية الى التشاحن والتناوب مع أحد زملائه أو الاعتداء عليه بالضرب - هذا الاعتداء فضلا عن انه يشكل جريمة خيانة فانه يشكل اخلافا من العامل بكرامة وظيفته وخروجا على مقتضياتها وانحدارا بمسلكه الى ما لا يتفق والاحترام الواجب الامر الذى يكون معه هذا العامل قد ارتكب ذنبا اداريا يخفى معه مجازاه .

الحكمة :

« ومن حيث انه طبقا للمادة ٧٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ فان الوظائف العامة تكليف للقائمين بها هدفها تحقيق المصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها وانه يجب على العامل ان يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته وان يحافظ على كرامة هذه الوظيفة طبقا للعرف العام وان يسلك بهى تصرفاته ممبلكا يتفق والاحترام الواجب ، ومن ثم فانه لا يسوغ للعامل أثناء ممارسة عمله أو بمقره ان يترك أداء واجباته الوظيفية الى التشاحن والتناوب مع أحد زملائه أو الاعتداء عليه بالضرب فانه فضلا عما فى هذا الاعتداء من جريمة جنائية فانه يشكل اخلافا من العامل بكرامة وظيفته وخروجا على مقتضياتها وانحدارا بمسلكه الى ما لا يتفق والاحترام

الواجب ، الأمر الذى يكون منه هذا العامل. قد ارتكب ذلما اداريا يحق معه مجازاته عنه تأديبيا بما يرد الى جادة الصواب والى احترام كرامة وظيفته.

ومن حيث انه ايا كان وجه النظر فى المخالفة الأخرى المنسوبة الى المطعون ضده والمتعلقة باقطاعه عن العمل ثلاثة ايام بدون اذن - والتي تم احتسابها من اجازته الاعتيادية - فان الجزاء الادارى الموقوع عليه بخصم سبعة ايام من راتبه يستقيم متناسبا مع الذنب الادارى الثابت فى حقه والمتمثل حسبما سلف فى الاعتداء على زميله المذكور بالضرب اثناء العمل محدثا به الاصابة السالفة نظرا لما يشككه هذا الفعل من اخلال حسيم بالاحترام الواجب توافره بين العاملين اثناء ممارستهم لواجباتهم الوظيفية وخروجا على كرامة الوظيفة والمسلك الواجب التزامه اثناء ممارستهما ومن ثم فلا يعد هذا الجزاء مشوبا بالغلو اذ ما ثبت فى حق المطعون ضده على النحو السالف . كما انه من ناحية أخرى - وكما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فانه ولئن كان يجب ان يقوم قرار الجزاء كاصل عام على كامل سببه الا ان هذا الاصل لا يطبق فى الحالة التى تكون مغضا للمخالفة الثابتة فى حق العامل كافية بمفردها - دون باقى المخالفات التى تم ثبت فى حقه لاقامة القرار المطعون فيه على سببه الصحيح ذلك انه لا مبرر فى هذه الحالة الى الفاء قرار الجزاء المطعون فيه لاعادة النظر فى تقدير العقاب الادارى من جديد ، ما دام ان الذنب الادارى الثابت فى حق العامل يكفى لعمل الجزاء الذى احتواه القرار المطعون فيه بوضعه القائم ، من ذلك حدوث الصلح بين المطعون ضده وزميله المذكور اذ لا يؤثر ذلك فى قيام المخالفة الادارية الثابتة قبله أو الجزاء السالف الصادر فيها ، خاصة مع ما ثبت فى الأوراق من ان المطعون ضده قد طالب على اثاره الشغب والاحتكاك بزملائه اثناء تأديته للعمل .

ومن حيث أن الثابت في الواقعة المعروضة أن ما ارتكبه المظنون ضده من اعتداء بالضرب على زميله محدثا به الإصابة المאלفة يكفي ولا ريب لقيام القرار المظنون فيه على سببه الصحيح فإن الحكم المظنون فيه وقد انتهى الى إلغاء هذا القرار يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمن من ثم التأؤء والحكم برفض الدعوى المقامة من المظنون ضده طعنا في هذا القرار » .

(طعن ٣٣٦٣ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٧)

المادة رقم (٥٧)

البسدا :

لا تترتب على رئيس العمل اذا حل محل أحد رؤوسيه في مباشرة اختصاصه عند غيابه اذا كان يستهدف بذلك تحقيق الصالح العام وينبغي سرعة الانجاز - مناطق مشروعية هذا الاجراء ان يمارس الرئيس عمل الرؤوس ممارسة سليمة مجردة من الهوى والخطأ - اذا مارس الرئيس عمل الرؤوس عند غيابه ممارسة غير منزهة عن الهوى أو الخطأ فإنه يكون قد خرج عن حدود المشروعية وارتكب مخالفة تأديبية .

للحكمه :

« من حيث انه لا تترتب على رئيس العمل اذا ما حل محل أحد رؤوسيه في مباشرة اختصاصه عند غيابه اذا ما كان يستهدف بذلك تحقيق الصالح العام ويتبنى سرعة الانجاز ، الا ان مناطق مشروعية هذا الاجراء أن يمارس الرئيس عمل الرؤوس ممارسة سليمة مجردة من الهوى والخطأ ، أما اذا مارس الرئيس عمل الرؤوسين عند غيابه ممارسة غير منزهة من انهوى أو الخطأ فإنه يكون قد خرج عن حدود المشروعية وارتكب مخالفة تأديبية .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الشئون القانونية بالوزارة أرسلت الى الطاعن كتابها في ١٠/١/١٩٨٣ أبدت فيه أنه بعد دراستها لوضع الفندق والدعوى المرفوعة امام القضاء الادارى بطلب تجديد التراخيص الممنوحة للفندق على أن يتم اصدار التراخيص الجديدة باسم * * * * * كاستغلة وحيدة للفندق ترى الشئون القانونية ابقاء الحال على ما هو عليه دون أي تغيير في الترخيص ، مع التأشير على الترخيص بمد العمل به لمدة معينة - ثلاثة أو ستة أشهر - أو لعين صدور الحكم الموضوعي أيها اقرب مع مراعاة التجديد في المواعيد ، بالإضافة الى تحصيل رسم التفتيش باسم الفندق لهذا دون الاشارة الى أي اسم من مستغليه * * *

ومن حيث أن الطاعن وقد مازنى عمل مدير عام التراخيص عند غيابه فقد أدخل بواجب مراعاة الدقة في أداء العمل بأن قام بتجديد الترخيص لمدة عام كامل وجعله باسم * * * * * قبل صدور نكح القضاء الادارى في الدعوى المنطوية على هذا الطلب وعلى خلاف صريح ما ورد في كتاب الشئون القانونية المشار اليه * * *

... ومن حيث أن ما كتبه الطاعن على هذا النحو يشكل مخالفة تأديبية في حقه ، فان الحكم المطعون فيه يكون موافقا لحكم القانون في هذه الشطر من أخطاره أيضا * * *

ومن حيث أن الاتهام الثالث الذي أدا ان عنه الحكم المطعون فيه الطاعن (وهو الاتهام الثالث في تقرير الاتهام) أن الطاعن تقاعس عن تنفيذ فتوى مجلس الدولة بأحقية مالكي المنشأة الفندقية - * * * * * - في ادراج اسميهما في ترخيص المنشأة بوصفهما مالكي العقار من ١٠/١/١٩٨٣ وحتى ١٩٨٤/٣/٩

ومن حيث أن الطاعن ينهى بلى هذا الشق من الحكم المطعون فيه
أن يفتى بمجلس الدولة ليسب وجوبية الإنقاذ ومن ثم أخطأ الحكم إذ أدانته
عن التقاعس عن تنفيذها هذا إلى جانب أنه لم يكن هو المختص بتنفيذ
الفتوى وإنما المختص بذلك هو مدير عام التراخيص .

ومن حيث أن هذا النعى الذى ينعمه الطاعن على هذا الشق من الحكم
كأن تحت نظر المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، إذ أدان الطاعن
أمامها .

ومن حيث أن هذا النعى من جانب الطاعن نعى جديده خاصة وأن كتاب
مستشار الدولة رئيس إدارة الفتوى لوزارة الثقافة رقم ٨٥ فى ١٠/١١/٨٣
قد انتهى إلى أن اللجنة الثالثة بقسم الفتوى بمجلس الدولة انتهت بجلستها
المنعقدة فى ٢٦/١٠/١٩٨٣ إلى أحقية مالكي المنشأة الفندقية محل البحث
فى ادراج اسميهما فى ترخيص المنشأة الفندقية بوصفهما مالكي العقار
وصنحى الحق فى ترخيص انشاء المنشأة الفندقية وذلك فى المكان المخصص
لادراج هذا البيان وبين من الاطلاع على وثيقة الترخيص المطبوع أنه
يحوى موصفا لبيان اسم مالك العقار وموصفا لبيان اسم ولقب المستغل
ولذلك فليس من التعتن من جانب الطاعن أن يطلب الى المستشار القانونى
لوزارة فى ٢٥/١/١٩٨٤ بيان المكان المخصص لادراج اسمى مالكي
المنشأة الفندقية بالترخيص وهل يكون ذلك الموضع المخصص لبيان اسم
مالك العقار أم فى الموضع المخصص لبيان اسم المستغل .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن قد ارتكب فى هذا
المجال أية مخالفة تأديبية فان الحكم المطعون فيه يكون وقد خالف هذا
النظر مخالفا لصحيح حكم القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بنى ما انتهى اليه من مجازاة الطاعن

بمقوية اللوم على ما خلص اليه من اداته عن اتهامات ثلاثة ثبت في حقه
اثنان منها فقط فان هذه المحكمة ترى تخفيض الجزاء الموقع عليه الطاعن
حتى يتناسب مع ما ثبت في حقه على ما تقدم « .
(طعن ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٢١)

٥٨٨. اللجنة باسم (٥٨)

الجلسة :

وان كان رئيس المصلحة يملك الحق في توزيع العمل بين العاملين في
نطاق اختصاصه الا ان ذلك يتم بقرارات ادارية صريحة جماعية او فردية
تبين صراحة مواقع كل عامل والعمل المسند اليه .
المحكمة :

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالمخافة الثانية ، وهي قيام الطاعن بالتوقيع
على المستخلصات ٢ ، ٧ ، ٨ بالرغم من اعتراض المهندس المشرف على
التنفيذ ورفض التوقيع عليها ، فقد أقر الطاعن بها في التحقيقات وفي
مذكرات دفاعه ، وعلى ذلك بأن اعتماد رئيس المصلحة - باعتباره صاحب
الحق المطلق في صرف - قيمة هذه الدفعات - يعتبر تكليفا للطاعن بهذا
العمل وإقالة للمهندس المشرف على التنفيذ في العملية ، لأن توزيع العمل
من اختصاص رئيس المصلحة . وهذا الدفاع من الطاعن ينطوي على مغالطة
ذلك لأنه وإن كان رئيس المصلحة يملك الحق في توزيع العمل بين العاملين
في نطاق اختصاصه فان ذلك يتم بقرارات ادارية صريحة جماعية او فردية
تبين صراحة بموقع كل عامل والعمل المسند اليه والقول بأن توقيع رئيس
المصلحة على بعض المستخلصات التي اعترض عليها مهندس التنفيذ يعتبر
إقالة له من العمل في تلك الخصوصية فقط ، ثم يعود اليه اختصاصه ، هو
قول يجافي الحقيقة وينطوي على خلط وتلاعب بالألفاظ لا يجدى شيئا » .
(طعن ٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٩)

الفرع الثاني — واجبات الوظيفة

أولا — أداء أعمال الوظيفة

١ — أداء العامل للعمل المنوط به بنفسه وبكل دقة وأمانة

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

الدقة والأمانة المتطلبان في الموظف العام تقتضيه أن يبذل أقصى درجات الحرص على أن يكون أداءه للعمل صادرا عن يقظة وتبصر — بحيث يتحرى في كل إجراء يقوم باتخاذ ما يجب أن يكون عليه الرجل الحريص من حذر .

المحكمة :

ومن حيث أن الدقة والأمانة المتطلبان من الموظف العام تقتضيه أن يبذل أقصى درجات الحرص على أن يكون أداءه للعمل صادرا عن يقظة وتبصر بحيث يتحرى في كل إجراء يقوم باتخاذ ما يجب أن يكون عليه الرجل الحريص من حذر وتحرز ، فإذا ما ثبت في حق الموظف أنه قد أدى عمله باستخفاف أو غفلة أو لا مبالاة كان خارجا بذلك عن واجب أداء العمل بدقة وأمانة ومن ثم يكون مرتكبا مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة ولو كان الموظف حسن النية سليم الطوية ، لأن الخطأ التأديبي المتشثل في مخالفة واجب أداء العمل بدقة وأمانة لا يتطلب عنصر العمد وإنما هو ينحقق بمجرد اغفال أداء الواجب الوظيفي على الوجه المطلوب .

(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٢٣/١٩٨٩)

القصيدة رقم (٦٠)

البدا :

اول واجبات الوظيف ان يؤدى مهام وظيفته بدقة ومهارة ومن بين واجبات وليس العمل ان يتولى متابعة اعمال معاونية لتحقيق من دوام سير العمل بالنظام واضطراب . اذا ثبت ان اخل الوظيف بهذا الواجب كان مرتكباً لمخالفة تأديبية تستوجب المساءلة - التزام الرئيس الإدارى بمتابعة اعمال معاونية لا يتطلب ان يعمل على الاحاطة بكل دقائق العمل اليومى لكل منهم - الشرع لا يعمل العامل بما يفرج من حدود امكانياته وطاقاته فى فسوه ظروف العمل واعتباراته .

الحكمة :

ومن حيث ان الاستخلاص السامع بالقدر المتيقن ثبوته من ادعاء الموجه المالى والادارى وجود القسائم بالمدرسة ، وانكار الطاعن وجودها أن الطاعن أهمل البحث عن دفاتر تلك القسائم ضمن الأوراق المتوافرة بالمدرسة ومن ثم لم يتبين له وجودها مما أدى به الى عدم استعمالها ولا يجوز أن يعمدنى الاستخلاص ذلك الى القول بتعمد الطاعن عدم استخدام تلك القسائم واصراره على عدم تحريرها كما ذهب الى ذلك تقرير الاتهام وأقره فى هذا الشأن الحكم المطعون فيه وأن مؤدى ما تقدم أن ما ثبت فى حق الطاعن (السيد . . .) من بين الاتهامات التى وجهت اليه ينحصر فى افعال البحث الجدى عن القسائم المشار اليها واستعمالها وهو ما يشكل مخالفة تستوجب الجزاء التأديبى فى الحدود المناسبة لها .

ومن حيث أن تقرير الاتهام نسب الى . . . أنه أهمل الاشراف والمتابعة على أعمال الطاعن (السيد . . .) خلال المدة من ٢٨/٢/٨٣

حتى ١٩٨٤/٤/٣٣ مما مكنته من ارتكاب المخالفة الأخيرة المتمثلة في عدم استخدام القسائم المشار إليها .

ومن حيث أن أول واجبات الموظف أن يؤدي مهام وظيفته بدقة وإمانة ومن بين واجبات رئيس العمل أن يتولى متابعة أعمال معاونيه للتحقق من دوام سير العمل بانتظام واضطراد بحيث إذا ثبت أنه أحل بهذا الواجب كان مرتكباً لمخالفة تأديبية تستوجب المساءلة ، إلا أن التزام الرئيس الإداري بمتابعة أعمال معاونيه وإن كان يقتضى مراقبة ما يقوم به كل منهم من انفعال ، إلا أنه لا يتطلب أن يمتثل على الإحاطة بكل من دقائق العمل اليومي لكل منهم ، خاصة إذا كان له إشراف عام على أعماله فنية تستغرق الجانب الأكبر من اهتمامه ، بما يستوجب ترك العمل الإداري والمالي للمسؤولين عنه يمارسونه في حدود القواعد التنظيمية المقررة ، وتحت مسئولية كل منهم في ظل الإطار العام لرقابته العامة في حدود ما هو ممكن لمن في مثل موقعه الوظيفي وفي ضوء الظروف والملازمات لكل واقعة على حدة والقاعدة في ذلك أنه إذا كان المشرع السماوي لا يكلف نفسه إلا وسعها ، فإن المشرع الوضعي لا يعمل العامل بما يخرج عن حدود إمكانياته وطاقاته ، في ضوء ظروف العمل واعتبارات .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على حالة الطاعن والذي يعمل مديراً للمدرسة ، مسئوليته الأولى هي العملية التعليمية فإن إشرافه على العمل المالي والإداري بالمدرسة يكون في حدود ما يعرض عليه منها وأذ لم يثبت أن أمر عدم استخدام سكرتير المدرسة للقسائم سالفة الذكر قد بلغ علم الطاعن في أية صورة ، فإن مسئولية ذلك تقع على سكرتير المدرسة دون أن تتعداه إلى مديرها الأمر الذي ينفي وصف المخالفة عن سلوك الطاعن

(طعن ٩٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

المبدأ :

من أهم واجبات الموظف العام أن يؤدي أعمال وظيفته بدقة وإمانة -
من مقتضيات أداء الواجب الوظيفي بدقة أن يراجع من يحرر ورقا يحتاج
إلى نسخه بالآلة الكاتبة ما يتم نسخه لمطابقة ما يرد به من بيانات جوهرية
لحد أدنى على أصل المحرر للتأكد من مطابقتها للأصل - خاصة إذا كان
من شأن الخطأ في بيان ثم اغفال مراجعته التأشير على جوهر مضمون
المحرر .

المحكمتة :
ومن حيث أن الطاعة تقر في تقرير الطعن بأنها لم تتوخى الدقة في
مراجعة نسخ ما قامت بتحريره من بيانات مما ترتب عليه طرح المناقصة
بنظرة على بيان غير صحيح .

ومن حيث أن هذا الذي تقر بارتكابها إياه من خطأ يكفي للعمل
ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من مجازاة الطاعة بخصم عشرة أيام من
راتبها ذلك أن من أهم واجبات الموظف العام أن يؤدي أعمال وظيفته بدقة
وأمانة ، ومن مقتضيات أداء الواجب الوظيفي بدقة أن يراجع من يحرر
ورقا يحتاج إلى نسخه بالآلة الكاتبة - ما يتم نسخه لمطابقة ما يرد به من
بيانات جوهرية - كحد أدنى - على أصل المحرر للتأكد من مطابقتها
للأصل ، خاصة إذا كان من شأن الخطأ في بيان ثم اغفال مراجعته للتأشير
على جوهر مضمون المحرر كما هو الشأن في خصوص الخطأ الذي وقع
من الطاعة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد وافق هذا النظر فإنه يكون قد
صدر موافقا لصحيح حكم القانون لا مطمئن عليه .

(طعن ٣٣٨٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢)

٢ - السعى لمعرفة واجبات الوظيفة والالام بها .

فانصدة رقم (٦٢)

البنسنة :

يتعين على الموظف وقد عين بوظيفة سكرتير قضائى باحدى المحاكم ان يعرف على واجبات وظيفته واختصاصاتها وان يسأل عن ذلك ويسعى لمعرفة هذه الاختصاصات ولا يكتفى بان يعبس نفسه فى واجب مراجعة الاحكام على المسودات لأن ذلك يقل بدهاه عن واجبات السكرتير القضائى للمحكمة - لا يقبل من الموظف التمثل بعدم العلم بالقرار المحدد لاختصاصه او عدم التوقيع عليه او صدوره ابان اجازته الاعتيادية .

المحكمة :

يقوم الطعن على أساس ان الطاعن لم يعلم بقرار امين عام المجلس رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ بتحديد اختصاصات السكرتير للقضائى فقد عين انطاعن فى ١٩٨١/١١/٧ ، ولم يكن فى امكانه العلم كما لا توجد صورة منه بإدارة المحاكم التأديبية ولم يوقع عليه بالعلم ولم يعد له مدير ادارة المحكمة التأديبية أى اختصاص له فى الاشراف على المحكمة التأديبية للتعليم الا الاختصاص بمراجعة الأحكام الصادرة من المحكمة من واقع مسودة الحكم فقط . وحتى تمام نقل الطاعن من المحكمة التأديبية الى ادارة التفتيش والتحقيقات لم يكن يعرض عليه أى عمل من اعمال هذه المحكمة ولم يكن له أى اشراف عليها وكان كل ما اسند اليه من عمل هو مراجعة الأحكام على المسودات . ومع ذلك فالطاعن لم يمارس أى عمل ولم يشرف على اعمال سكرتير المحكمة الذى كان تحت اشراف مدير ادارة المحكمة التأديبية . كما ان الطاعن لم يعلم بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٨٣ وقد كان الطاعن وقت صدور هذا القرار فى اجازة لرواجه ولم يكن الطاعن

يفضل سكرتيراً قضائياً للمحكمة التأديبية للتربية والتعليم وقت صدوره .
والثابت أنه بعد إجراء التحقيق بمعرفة النيابة الادارية قرر الأمين العام
لمجلس الدولة حفظ الموضوع بالنسبة للطاعن وأبلغت النيابة الادارية بهذا
القرار . وبذلك يكون الحكم على افعال سكرتير المحكمة
المتعلقة خصوصاً بفقد ملف الدعوى رقم ٣٣/٤٤٦ ق ومذكرة النيابة
الادارية وقرار الاتهام في العطن رقم ١٨/٦٧ ق وهل يقبل من الطاعن
القول بعدم علمه بالقرارات التي تنيط به الاشراف على افعال سكرتير
المحكمة وعدم توقيعه على شيء منها وان عمله كان يقتصر على مراجعة
الأحكام بعد نسخها على المسودات والتوقيع على نسخة الحكم الأصلية
وليس من ريب ان واجبات الطاعن كانت بحكم القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩
وبحكم أنه كان يشغل وظيفة سكرتير قضائي المحكمة التأديبية للعاملين
بوزارة التربية والتعليم كانت تشمل مسؤولية الاشراف على كافة الاعمال
الادارية والكتابية في المحكمة وتوزيعها على العاملين ومتابعة تنفيذها ،
وبدخل في ذلك بداهة مسؤولية الاشراف على كافة اعمال سكرتير المحكمة
. . . . وقد أكد القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ بالقرار رقم ١ لسنة
١٩٨١ الذي ناط بالطاعن الاشراف الفعلي على اعمال المحكمة التأديبية
للعاملين بوزارة التربية والتعليم . وعلى ذلك لا يقبل من الطاعن التعلل
بعدم العلم بهذه القرارات وعدم التوقيع عليها وصورها بان اجازاته
الاعتيادية ، ذلك انه كان يتعين عليه وقد عين بوظيفة سكرتير قضائي
إجدي المحاكم ان يتعرف على واجبات هذه الوظيفة واختصاصاتها وان
يسأل عن ذلك كله وان يسعى لمعرفة هذه الاختصاصات . والا يكفي بأن
يعبس نفسه في واجب مراجعة الأحكام على المسودات لأن ذلك يقل بداهة
عن واجبات السكرتير القضائي للمحكمة وهو يقتصر حجم الوظيفة الى
ابعاد ضيقة جداً تفيد عنها واجبات الوظيفة . . . كان يتعين على الطاعن أن

يمهى لمعرفة واجبات الوظيفة التى عهد فيها ومسئوليتها ولا يكتفى بإيجاز فى انتظار ان يتم إخطاره بهذه الاختصاصات والحصول على توجيه على القرارات الادارية . وعلى ذلك يكون صحيحا فى القانون ما جاء فى قرار الاتهام من اتهام (الطاعن) بأنه إهمل فى الاشراف ومتابعة اعمال مكرثير المحكمة التأديبية للرئاسة والتعليم مما أدى الى فقد ملف البصوى رقم ٢٣/٤٤٩ ق ومذكرة النيابة الادارية وقرار الاتهام فى الطعن رقم ١٨/٩٧ ق .

(طعن ٣٧٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

يجب على الموظف ان يقوم بالعمل المنوط به بدقة وأمانة - من مقتضيات هذه الدقة وجوب مراعاة التعليمات التى تصدرها الجهات الرئاسية لتنظيم العمل - على الموظف ان يسمى من جانبه الى الاحاطة بتلك التعليمات قبل البدء فى العمل فان تراخى فى ذلك وخرج على التعليمات من غير قصد وجب مساءلته - اضطراد العمل على مخالفة التعليمات الادارية فى الفترة السابقة على اضطلاع الموظف بابعاد وظيفته لا يشفع فى حده ذاته فى مخالفة هذه التعليمات بالجهة لا يبرر الجهة .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مخالفة الموظف للتعليمات الادارية تشكل مخالفة مسلكية ينبئ مساءلته عنها ، ولا سبيل الى رفع مسؤوليته بذريعة أنه لم يكن عنى بينة منها متى كان بوسعه العلم بها . اذ الأصل يجب على الموظف أن يقوم بالعمل المنوط به بدقة وأمانة وهو الأصل الذى رددته المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن

نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومن مقتضيات هذه الدقة وجوب مراعاة التعليمات التي تصدرها الجهات الرئاسية لتنظيم العمل وعلى الموظف أن يسعى من جانبه الى الاطاعة بهذه التعليمات قبل البدء في العمل فان تراخى في ذلك فخرج عليها من غير قصد فقد حقت مساءلته ذلك أن اضطراد العمل على مخالفة التعليمات الإدارية في الفترة السابقة على اضطلاع الموظف بأعباء وظيفته لا يثنى في جده ذاته في مخالفة هذه التعليمات اذ الخطأ لا يبرر الخطأ .

ومن حيث أنه بالنسبة للمخالفة الأولى الى المطعون ضده
بوجه قسم شمس التليسي بتركه خاتم شعار الجمهورية لدى سكرتيرة التفتيش رغم أنه بجهد خاصة بوجه القسم فان الثابت من الأوراق أن هذه المخالفة ثابتة في حقه باعتزاله ولا يدفع هذه المسؤولية عنه عدم علمه بالتعليمات أو مجريات العمل على ترك الخاتم لدى السكرتيرة اذ الخطأ لا يبرر الخطأ .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فان المخالفة الثانية ثابتة في حقه على نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه وللأسباب الواردة به الأمر الذي يصد خروجاً على مقتضى واجبات وظيفته يرر مؤاخذته تأديبياً ومن ثم يكون القرار رقم ١١٣٠ لسنة ١٩٨٤ بمجازاته بخضم أجر يوم من مرتبه قد قام على سبب يرره ومطابقاً للقانون وبالتالي يكون حصينا من الانهاء .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد نبألف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الطعن التأديبي المقدم من مع إلزامه بالتصريفات .

(طعن ١٤٥٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

أول واجبات الموظف العام أن يؤدي أعمال وظيفته بدقة وإمانة -
الدقة والإمانة في أداء العمل يقتضيان في مجال أداء أي عمل فني التمييز
الواضح بين ما ينبغي بيلغه كوقائع وبين ما ينبغي ابتدؤه كراي خاص - في
مجال بيان الوقائع ينبغي تقرير الحقائق بعائتها وبأقصى درجات الدقة
والإيضاح - في مجال ابتداء الراي الفني لا تترتب على الموظف أن أبدى
رأيا قد لا يكون محل إقرار من غيره طالما أنه لا يبتنى إلا الصالح العام - إذا
خلط الموظف بين ما يدخل في عداد الوقائع وما يدخل في إطار الراي
الفني فأضنى على ما يمتقده فنيا صورة الواقعة المجردة على نحو يهضم
ما يجب أن يقوم من تمييز واضح بين عنصرى الواقعة والراي - فإنه يكون
قد أخل بواجب أداء عمله بدقة وإمانة ويكون مرتكباً مخالفة تأديبية
تستوجب الجزاء .

الحكمة :

ومن حيث أن من أول واجبات الموظف العام أن يؤدي أعمال وظيفته
بدقة وإمانة ، فإن الدقة والإمانة في أداء العمل يقتضيان في مجال أداء أي
عمل فني التمييز الواضح بين ما ينبغي بيلائه كوقائع وبين ما ينبغي ابتدؤه
كراي خاص . ففي مجال بيان الوقائع ينبغي تقرير الحقائق بعائتها وبأقصى
درجات الدقة والإيضاح ، أما في مجال ابتداء الراي الفني فلا تترتب على
الموظف أن هو أبدى رأيا قد لا يكون محل إقرار من غيره طالما أنه لم يبت
إلا الصالح العام في ضوء مفهومه المستند إلى حصيلة دراساته وخبراته
وفي ضوء ذلك فإنه إذا ما خلط الموظف بين ما يدخل في عداد الوقائع
وما يدخل في إطار الراي الفني فأضنى على ما يمتقده فنيا صورة الواقعة

المجردة على نحو يهدم ما يجب ان يقوم من تمييز واضح بين عنصرى الواقعة والرأى ، فانه يكون قد اخل بواجب اداء عمله بدقة وأمانة ومن ثم يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية تستوجب الجزاء .

وتطبيقا لما تقدم فانه طالما كان السيد قد أقر مع أعضاء اللجنة التى رأسها بأن الحركات التى قام بفحصها مطابقة للمواصفات ، أى أنها جديدة كما تطلبت المواصفات ، فى حين انها لم تكن مطابقة على هذا النحو ولما كانت حسبما انتهى اليه تقديره الفنى مقاربة للمواصفات ومؤدية للعرض ، فانه يكون بذلك قد خلط بين الواقعة المجردة التى كان يجب ان يذكرها صراحة وهى ان الحركات معاد تصنيفها بدولة اتجاها وبين الرأى الفنى الذى انتهى اليه وهى أنها تصلح لتحل محل الحركات الجديدة وهو ما يشكل فى حقه مخالفة تأديبية .

ومن حيث أن ذات الاتهام قد انطوى على عنصر آخر هو انه ترتب على اقرار اللجنة بأن الحركات مطابقة للمواصفات الاضرار بمالية الجهة التى يتبعونها ، ومن حيث ان ما انتهى اليه الحكم من ادانة الحال الأول عن هذا الاتهام صحيح رغم ما ينميه الطعن على هذا الحكم من ان سعر شراء المحرك المجدد كان أقل مما تم به الشراء من عامين سابقين رغم ارتفاع الأسعار خلال هذين العامين لأن هذا التمس غير سديد ، اذ لو ان لجنة الفحص قد اشارت فى تقريرها الى ان الحركات الموضوعة مجددة أو معاد تصنيفها ، وامكن لسلطة البت اعادة الاعلان عن المناقصة بعد تعديل المواصفات الى التوافق مع ما هو متوافر فى السوق من محركات معياد تصنيفها على نحو يحقق للهيئة ما ترتبه المناقصة بين الموردين من خفض فى الأسعار .

(ملن ٣٧٠٢/٣٦٨١ لسنة ٣٣٣ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٠)

قائمة رقم (٦٥)

المبدأ :

رجل القانون له ان يتناول العمل القانوني الذي يطلب اليه تدارسه
بالفحص المنقّب والدراسة — يكون له في سبيل ذلك ان يعلق عليه بكل
ما يجري به التطبيق القانوني من اصطلاحات تمس شكل العمل القانوني
او موضوعه دون خروج على حدود الاصطلاحات القانونية في مجال تجريحه
— العمل القانوني يقبل بطبيعته التطبيق المنهبط بحدود ما يقتضيه اختلاف
الرأى من اوصاف .

الحكمة :

ومن حيث أن وقائع الدعوى التأديبية الصادرة فيها الحكم المطعون
فيه تخلص — حسبما بين من الأوراق — في ان النيابة الادارية نوزارة
الصحة اتهمت من التحقيق رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٦ الى مساءلة كل من
..... من العاملين بادارة التكليف . بوزارة الصحة لما
نسب اليهما من مخالفات ولدى ارسال مذكرة النيابة الادارية وملف
القضية الى الجهة الادارية طلب رئيس الادارة المركزية المختص الى الطاعن
— بوصفه مدير ادارة — التكاليف بالوزارة — اعداد مذكرة برأيه فيما
اتهمت اليه النيابة الادارية فقام الطاعن بعداد مذكرة برأيه فضيحت بعض
انبارات التي اعتبرتها النيابة الادارية منطوية على كذب وسب لهيئة النيابة
الادارية .

ومن حيث أنه بين من الاطلاع على المذكرة المشار اليها انها انطوت
على العبارات الآتية :

— ان هذا القول والإستنتاج (اوارد بمذكرة النيابة الادارية) قد
جابه الصواب .

— انه شاب مذكرة التحقيق التي اعدت بمعرفة النيابة الادارية لوزارة
الصحة غموض وقصور شديد واخطاء مطبعية ونشر الوقائع وفساد
في النتائج .

— ان النيابة الادارية لوزارة الصحة قد اغفلت عن عمد في مذكرتها
الاشارة لكل دفاع موافق ادارة التكليف وشهادة رئيسها ولم تكتف بهذا
بل اختصرت وعرفت وتخيرت من اقوالهم ما يحقق اهدافها .

— ان المخالفات المالية التي نسبت لموظفي ادارة التكليف صورها
خيال النيابة الادارية لوزارة الصحة بلا سند من الوقائع أو القانون .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن لم يقدم بتحرير المذكرة
النهي المطبوع على العيارات محل الاتهام من تلقاء نفسه وانما قام بتحريرها
بناء على طلب رئيسه الذي راعى في ذلك انه رجل قانون .

ومن حيث انه لرجل القانون ان يتناول العمل القانوني الذي يطلب
اليه تدارسه بالتحقق المتقن والدراسة المنفذة له وفي سبيل ذلك ان يلقى
عليه بكل ما يجري به التعبير القانوني من اصطلاحات تفسر شكل العمل
القانوني أو موضوعه دون خروج على حدود الاصطلاحات القانونية في
مجال تجريده وهذا هو شأن العمل القانوني الذي يقبل بطبيعته التعقيب
المنضبط بحدود ما يقتضيه اختلاف الرأي من أوصاف منها ان العمل
جانبه الصواب أو انه يشابه القموض أو القصور أو فساد النتائج أو
الاختصار الجمل أو غير ذلك من الأسباب التي يظن من أجلها نفي الأحكام
ومن حيث انه على ضوء ما تقدم ليس ثمة مخالفة فيما ورد بمذكرة

الطاعن من تعبيرات تلحق في الاعار المشروع المخبر اليه الا ان المخالفة
تتوفر فيها تهدي ذلك من عبارات خاصة ما نسبته الي النيابة الادارية من
ابتنائها الرأي على النجاء وهو ما يخرج عن حدود التعبير القانوني المباح .

... ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد نفي مجازاة الطاعن بخفض
اجزء بمقدار علاوة على اثمانه عن جميع ما اشير اليه الحكم من
عبارات دون تمحيق من ما هو مشروع فيها وما هو غير مشروع فان الجزاء
الموقع على الطاعن يكون غير مستند الى كماله ما يمس الحكم المطعون

فيه عليه ومن ثم يكون هذا الحكم واجب الانفاء على ان تتولى هذه المحكمة توقيع الجزاء المناسب على الطاعن بما يوافق صحيح الواقع والقانون .

(ظعن ٢٦٥٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦)

للمسند رقم (٦٦)

المبدأ :

يتعين على العامل اذا كان موقع وظيفته ان يتعرف على واجباتها واختصاصاتها - يتعين على الصامل ان يسعى جاهدا لمعرفة هذه الاختصاصات .

المحكمة :

من حيث أنه عن وجه المظن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله والفساد في الاستدلال لأن الطاعنة تمارس عملاً حسانياً لم تخصص فيه ولم تتدرب عليه وانما عاملة خدمات فانه قول مردود لأنه يتعين على العامل اذا كان موقع وظيفته أن يتعرف على واجباتها واختصاصاتها وأن يسعى جاهدا لمعرفة هذه الاختصاصات واذ ثبت من الأوراق أن الطاعنة قد زاولت عملها في الخزينة لمدة سنتين فانه لا يمكن الاحتجاج بانها لم تكن على دراية بهذا العمل كما تزعم ويتعين مساءلتها عن كل مخالفة وقعت منها خلال عملها ومما يؤكد ما نسب اليها مساءلتها بدفع مبلغ (١٠٠٠ جنيه) عندما ذكر لها أن هناك عجزاً في الخزينة قيمته هذا المبلغ دون قيامها بأية محاولة للاستفسار عن كنه هذا العجز أو مدى مسؤوليتها عنه الأمر الذي ينبىء عن مخالفتها لواجبات العمل الذي كانت تقوم به في مساعدة الطاعن في أعمال خزينة المستشفى على النحو الذي سبق تفصيله ومن ثم يتعين طرح هذا التوجه من توجه الطعن جانباً .

(ظعن ١٥١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/٣/١٤)

٢ - متابعة أعمال الرؤوسين والإشراف عليها .

قاعدة رقم (٦٧)

المادة :

عدم مواخضة الرئيس طالب التحقيق مع رؤوسه عن مخالفات معينة ثبتت عدم صحتها - القول بفسر ذلك يؤدي إلى إعطاء الرؤساء عن طلب مسائلة رؤوسهم مهما كانت جسامه المخالفات وذلك تحصيا لما قد يلحق بهم من ضرر اذا انتهى الامر الى براءة المخالف .

الحكمة :

ومن حيث أنه وان كان ما تقدم الا أنه مما تجدر الإشارة اليه ان المذكرة التي قدمها الطاعن في ١٩٨٤/١/٣٠ كان قد تقدم بها بصفته رئيسا للسيد / وان هذا الرئيس باعتباره قائما على حسن سير العمل في أوراق وبين مرءوسيه قد نلاحظ له بعض المخالفات أو الاجراءات التي رأى لقدميتها صالح العمل تطلب من مرءوسيه . . . ان يقوم بها الا أن رفض مما كان منه الا ان حرر مذكرة عرضا على نائب المدير انعام للبنك لاحالتها للتحقيق وفي ضوء هذه الظروف كان ايا كانت أي أن الأمر لم يكن شكوى ثبت كذبها واما كان ممازسة من الطاعن لسلطانه التي خولها له القانون في تنظيم أوراق الإشراف عليها . نتيجة التحقيق أي سواء اثبت التحقيق صحة هذه المخالفات وأواله المشكو في حقه أم ثبت عدم صحة هذه المخالفات فاه لا يترتب على الرئيس طالب التحقيق ولا جناح عليه في ذلك بمعنى أن لا يؤخذ على انه تقدم بطلب احالة أحد مرءوسيه للتحقيق لمخالفات معينة ثبتت عدم صحتها والقول بفسر ذلك يؤدي الى نتيجة بالغة الغرابة مؤداها أي تحقيق أو محاكمة ثبت فيها براءة المخالف يؤدي بحكم الضرورة الى اداة الرئيس طالب التحقيق وهذا

يؤدى الى اللجم الرؤساء عن طلب مساءلة مرءوسيهم مهما كانت جسامته المخالفات وذلك تحسبا لما قد يلحق بهم من ضرر اذا ما انتهى الأمر الى براءة المخالف ولا يخفى ما فى ذلك من ضرر وتأثير فى حسن سير المرافق العامة . وتحريك المسؤولية قبل المخالفتين حفاظا على المال العام .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون قرار مجازاة الطاعن بالالذار الصادر بتاريخ ١٥/١/١٩٨٥ قد صدر فاقدا لركن السبب ومن ثم تعد وقع ويخالف للقانون متعين الالغاء واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى برفض الطعن على هذا القرار كانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالغاء وبالعناء قرار مجازاة الطاعن بالالذار وهو القرار موضوع الطعن .

(طعن ٣٠١٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢١)

ملصقة رقم (٦٨)

التمهيد:

كل رئيس فى اداء واجباته يجب ان يراعى متابعة ومراجعة أعمال مرؤوسيه من المخلصين لاشرافه ورقابته طبقا للقوانين والقرارات ونظم العمل والنهلق من سلامة ادائهم لواجباتهم بدقة وامانة مسئوليته عن الاضرار من ادائهم لواجباتهم بصنفا عامة طبقا للقوانين والقرارات وللقرارات التنفيذية المعمى - البسط ما يتعين على الرئيس الادارى ان يشرف عليه هو معنى مطبقة ما يعرض عليه من تقارير واوراق رسمية لواقع الحال - خصوصا اذا كان هذا الواقع ظاهرا - لا طاعة فى المرؤوسين لرئيسهم الا فيما يطابق القانون مع اوامر - حظر المشرع على العامل مخالفة الاحكام الخاصة بسبب الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة - من بسط الواجبات فى العمل المالى ان يقوم العامل باداء عمله بامانة ودقة - اول ما يتلصبه ذلك بالمتق واجبات العامل هى ان لا تتضمن الاوراق والتقارير التى تصدر

عنه أية بيانات مخالفة للخطية التي عليها علم اليقين وإن يكون ما يصدر عنها من بيانات وإراء قاطعا على أساس من الصعق - خاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية - واجب الصديق والدقة التامة فيها. يشبه المؤلف الجسام من بيانات في التقارير الرسمية والإوراق التي يعرضها يكون أشد وأعمق وجوبا - يكون الحساب على مخالفته بالغ والفسى كلما ارتفع مستوى الموظف العام في السلم الإداري إلى مستويات وظائف المسؤولية والقيادة .

الحكمة

وبن حيث أن المخالفة المتسوية إلى المطعون ضدها ثابتة على هذا النحو قبلها من تحقيقات النيابة الإدارية ومن اعتراف المطعون ضدها ولا يجدى المطعون ضده الثاني في دفع المسؤولية التأديبية عنه قوله بأن الذي حرر التقرير هو الطاعن الأول وهو المسئول عن مضموه ماليا بحكم اختصاصه وهو مجرد سلطة اعتماد باعتباره سكرتيرا عابدا للمحافظة - ذلك إذ كما جرى قضاء هذه المحكمة فإن على كل رئيس في أداء واجباته أن يراعي متابعة ومراجعة أعمال مرؤوسيه من الخاضعين لإشرافه ورقابته طبقا للقوانين واللوائح ونظم العمل والتحقيق من سلامة أدايتهم لواجباتهم بدقة وأمانة وهو وإن كان لا يعمل محل كل منهم في أداء واجباته إلا أنه مسئول عن الإشراف على أدايتهم لواجباتهم بدقة عامة طبقا للقوانين واللوائح وللقرارات التنظيمية للنقل ولا شك أن أبسط ما يتعين على الرئيس الإداري أن ينفرد غفلة هو مدى مطابقة ما يعرض عليه من تقارير وإوراق رسمية لواقع الحال ، أخصوصا لو كان هذا الواقع ظاهرا وليس خافيا على أحد في الجهة الإدارية كما هو الشأن بالنسبة للبيان الذي اعتمده المطعون ضده السابق المذكور وهو أمام ضرفت الاعتمادات الخاص لتسيطة المصنع بنسبة (١/١٠٠) سواء في المكون السلبي أو المبالي والانشاءات والآلات وذلك دون أي أساس أو سند من الواقع ، والأخذ بما يدفع به المطعون ضده المسؤولية عن لفته ومراجعة مكاتبتهم مجرد شكل يفتق

توقيعات الى توقيعات الرؤوسين بدون مبرر سوى تعويق وتمطيل الاوراق الرسمية في سيرها الى غايتها وهو ما يقتضى ان يتولى العمل وحدهم هؤلاء الرؤوسين دون حاجة الى أوطائف الاشرافية والرئاسية الموجودة قانوناً ومالياً وفعلاً لأداء واجب الاشراف والمراجعة والمتابعة الادارية لكفاية أداء الأعمال الرسمية بالأمانة والدقة والكفاءة الواجبة للرؤساء في سبيل أداء واجباتهم اصدار التعليمات المحققة للصالح العام في اطار المشروعة القانونية والادارية المالية لرؤوسهم الذين عليهم واجب الطاعة وتنفيذ ما يصدر اليهم من اوامر وتعليمات في كل الاحوال بمراعاة ما قضى به القانون حماية للشرعية وسيادة القانون من انه لا طاعة في الرؤوسين لرؤوسهم الا فيما يطابق القانون من اوامر وان عليه ان يصدر لهم اوامر مكتوبة يتضمن اصراره على تنفيذ اوامره المخالفة للقانون التي اعترضوا على تنفيذها كتابة حتى يعفوا من الجزاءات التأديبية عن تنفيذ تلك الاوامر المخالفة للقانون ، ويجازى الرئيس مصدر الامر الكتابي بالاصرار على المخالفة للقانون في ذات الوقت عن جريمته التأديبية (م ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) *

ومن حيث انه بناء على ذلك فان المظنون ضده التالي يكون قد اخل بواجبات وظيفته الاشرافية على المظنون ضده الأول بأن اعتمد ما حرره في تقريره عن المصنع على النحو آتف الذكر بالمخالفة للحقيقة ، دون ان يقول ذلك أو يوجهه أو يرفض اعتماده عرض عليه لمخالفته للحقيقة ولو اوجب أداء العمل بدقة وامانة ولا يعدى المظنون ضدهما في دفع التهمة عنهما بما ورد بدفاعهما من ان ذلك الذي وقع منهما كان بقصد استمرار وزارة التخطيط في اعتماد المبالغ اللازمة لانشاء مصنع تجفيف وتعليب الاسماك المشار اليه في السنوات التالية على سنة اعداد تقرير المتابعة المشار اليه ، وذلك لأن في هذا القول تضليل لسلطة التخطيط المركزية ممثلة في وزارة

التخطيط لاستمرارها على خلاف الحقيقة وعلى خلاف الصالح العام انى.
 استمرار تخصيص مبالغ بالخطا وكذلك فى الموازنة لمشروع غير قائم بمبالغ
 تتفق بالمخالفة لقانونى الخطا والموازنة على مشروعات واعمال أخرى
 بالمحافظة فى الظروف الاقتصادية والمالية القائمة التى تمر بها البلاد لأن
 هذا الدفاع لا يفهمها أى لا يعنى المطمون ضدهما - من وجوب
 التزامهما بأداء أعمال وظيفتهما حيث قد أوجب المشرع صراحة على العامل
 فى البند (١) من المادة (٧٦) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
 بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان يؤدى العامل العمل المنوط به بنفسه بدقة
 وإمانة ولا شك ان أبسط ما يربط ذلك من واجب على العامل الصديق فىنا
 سرره من بيانات وأوراق كذلك فقد حظر المشرع فى البند (١) من المادة
 (٧٦) على العامل مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ
 الموازنة العامة وهى القواعد التى ينطوى عليها قانون اعتماد الخطا العامة
 وقانون الموازنة العامة وكذلك قانون ربط الموازنة للتسوية والقوانين
 والقواعد والتشريعات والتعليمات والقواعد التنظيمية المنظمة للصرف من
 الاعتمادات المالية للموازنة العامة واعداد التقارير والبيانات وامساك
 السجلات والمستندات والأوراق التى تتعلق بالموازنة واعتماداتها ولا شك
 ان من أبسط الواجبات فى هذا المجال للمالى ان يقوم العامل بأداء عمله
 بإمانة ودقة ، وأول ما يقتضيه ذلك الصديق فى إدراج البيانات المالية
 الخاصة بالاعتمادات المدرجة بالموازنة وما يتم بشأنها من تصرفات فى
 الأغراض المرصودة لها والإجراءات التى أتبع بشأن الصرف منها على هذه
 الأغراض وتسجيل ما تم ومتابعة وإتباع الأساليب المشروعة وبعد عرض
 البيانات الصادقة والصحيحة عن الاعتمادات التى تم صرفها وتقدير المبالغ
 اللازمة لاعتمادات جديدة ومخالفة ذلك معناه التستر على المخالفات المالية
 وصرف الاعتمادات فى غير ما خصصت له واهداز الخطا والموازنة معا

بما يترتب على ذلك من اهدار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد فضلا عن التستر على الجرائم المالية التي تترتب على الفوضى في التصرف في الاعتمادات المالية على غير القواعد وفي غير الاغراض المخصصة لها ومن حيث انه لا شك ان اول وابسط عناصر الامانة في أداء المهيات العامل ان لا يتضمن الاوراق والتقارير التي تصدر عنه أية بيانات مخالفة للحقيقة التي يعلمها علم اليقين وان يكون ما يصدر عنها من بيانات واردة قائما اساسا على الصدق المين وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية واذا كان أبسط عناصر الامانة المفروض توفرها في الموظف العام الصدق فيما ثبت من بيانات ويديه من آراء في التقارير والاوراق الرسمية التي يحررها ، فان واجب الصدق - واللبقة التامة فيما يشبه الموظف العام من بيانات في التقارير الرسمية والاوراق التي يحررها يكون أشد وإعنى وجوبا ويكون الجهد على مخالفته ابلغ واقسى كلما ارتفع مستوى الموظف العام في السلم الإداري الى مستويات وظائف المسئولية والقيادة حيث يكون التلقيق والكذب فضلا عن جهابته وشدة خطورة نتائجها بالنسبة للمصالح والأموال العامة التي يتولى أمرها شاغلو الوظائف الرئاسية والقيادية الكتابيين أجيد خطر على العاملين بأجهزة الدولة المختلفة لما ينطوي عليه وبسببه عدم صدق القادة الإداريين والرؤساء وتلقيهم للبيانات الكاذبة والاوراق الرسمية المزورة من ثمر للكذب وإشاعة للتلفيق والتزوير والتمسك بين المستويات الأدنى من العاملين الذين يحول عليهم الحق وتهرب الحقيقة اقتداء بالقدوة الرئاسية الفاسدة والكاذبة وتحمل محلها الأكاذيب وتقارير الزور والاختلافات التي تهدر مصالح البلاد وتهددها بالخراب والفساد والاضلال .

ومن حيث انه بناء على ذلك واذ ثبت ان الظاعنين خالفا مقتضيات الوظيفة واجلا بواجباتها بتحريرها واعتمادها بيانات كاذبة ، عن تنفيذ

لم يكن ليغير من امر المخالفة شيئا . ذلك ان من واجبات الرئيس الادارى المباشر فى أى موقع عمل هو أن يياشر مهام المتابعة على أعمال مرؤوسيه بحيث يتولى تقييم ما يقومون به من عمل من خلال مراجعة ما ينجزونه تباعا بغية التحقق من سلامته ، فاذا ما استبان للرئيس الادارى المباشر خطأ أحد مرؤوسيه وجب عليه أن يتخذ الاجراء القافوى اللازم لتصحيح عمل المرفوض أو أن يرفع الامن الى الرئاسة المختصة التى تملك اتخاذ الاجزاء المناسب وفقا لسلطتها التقديرية ، ابتداء من لفت نظر العامل المخطئ الى اتخاذ اجراءات مساءلته ومحايلته ومجازاته . وعلى ذلك فانه لا يسوغ ما ساقه الطاعن من القول بأنه لم يقصر بعدم تسطير مذكرة فى شأن ما ارتكبه المحضر المنفذ من خطأ لأنه قد ارتكب مخالفة تأديبية بحجبه حقيقة ما وقع من اجاب هذا المحضر المنفذ عن رئاسته التى تملك اتخاذ ما يراه حياله حين يضع الطاعن باعتباره الرئيس المباشر ، حقائق الأمور امامهنا لتكون قادرة عن بصر على تصحيح مسار الأداء المتهددا للصالح العام .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

القاعدة رقم (٧٠)

البند :

تحديد مسئولية صاحب الوظيفة الاشرافية ليس معناه تحميله بكل الاموال التى تتم او ترتكب بمعرفة مرؤوسيه — خاصة ما يقع منها فى التنفيذ بما لا يتفق والقوانين والتعليمات او بما يخالف اصول الصناعة — ليس مطلوب من الرئيس ان يحل محل كل مرؤوس فى اداء واجباته لتعاضد ذلك مع طبيعة العمل الادارى — يسأل الرئيس عن سوء مجاليته مسئولياته الرئاسية خاصة الاشراف والمتابعة .

المحكمة :

« ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى ، فإن هذه المحكمة وإن كانت تشاطر المحكمة التأديبية قناعتها في ارتكاب الطاعة للمخالفات المنسوبة إليها وثبوتها في حقها ، مما يكشف عن تقصيرها في متابعة أعمال مرؤسيتها ، إلا أن تحديد مسئولية صاحب الوظيفة الإشرافية ليس بمعناه تحميله بكل الأعمال التي تتم أو ترتكب بمعرفة مرؤوسيه خاصة ما يقع منها في التنفيذ بما لا يتفق واللوائح والتعليمات ، أو بما يخالف أصول الصناعة ، ذلك أنه ليس مطلوباً من الرئيس أن يعمل محل كل مرؤوس في أداء واجباته لتعارض ذلك مع طبيعة العمل الإداري ولاستحالة الحلول الكامل ، إنما ينسأل الرئيس عن سوء ممارسته مسئولياته الرقابية خاصة الإشراف والمتابعة . »

ومتى كان ما تقدم وكانت الطاعة في مجال ممارستها لوظيفتها الإشرافية قد عايشت المخالفات التي وقعت من مرؤوسيتها في مجال إنتاج اقراص الدواء ولم تتخذ أى إجراء بشأنها ، رغم التزامها القانوني بتوجيههم ومتابعتهم ، واذ لم تقم بذلك تكون قد أخلت بواجبات وظيفتها . »

(طعن ١٧٠٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٩٣)

٤ - التزام الصدق وتحاشي الكذب

قاعدة رقم (٧١)

المبسطة :

الكذب والره في المجالين الجنائي والتساديبي - يشفى على الموظف التزام الصدق في كل ما يصدر عنه من احوال في مجال الوظيفة العامة - لا وجه للقياس على ما يجوز قبوله من اقوال غير صحيحة في مجال الدفاع عن النفس في المجال الجنائي - اسس ذلك : ان الكذب في المجال الاداري يشكل بحد ذاته مخالفة تأديبية .

المحكمة :

ومن حيث ان قرار الجزاء المطعون فيه الصادر من امين عام وزارة النقل بمجازاة الطاعن بخصم خمسة ايام من راتبه لم يكن سببه هو مجرد اقطاع الطاعن عن العمل يوم ١٩٨٢/٨/٩ دون اذن سابق ودون تقديم اسباب مقبولة بعد الاقطاع ، ولكن كاد سببه هو ادعاء الطاعن كذبا انه قدم في اليوم التالي للاقطاع طلبا لامين عام وزارة النقل وحصل على موافقته عليه لأعتبار يوم الاقطاع اجازة عارضة ثم سلمه بعد ذلك . . . وقد تبين من التحقيق عدم صحة هذه الواقعة - ولذلك صدر القرار المطعون فيه بمجازاة الطاعن بخصم اجر خمسة ايام من راتبه - ليس جزاء عن اقطاعه بدون اذن وبدون مبرر يوم ١٩٨٢/٨/٩ . ولكن لانه سلك مسلكا لا يتفق والأخلاق الحسنة حين حاول طمس الحقيقة في مجال تبرير المخالفة الاولى بان ادعى كذبا وعلى خلاف الحقيقة انه قدم طلبا الى امين عام وزارة النقل في اليوم التالي وحصل منه على موافقته لأعتبار غيابا عارضا مصرحا بها قانونا . ولا يقبل من الطاعن الادعاء بأنه قال ما صدر عنه من تبريرات في مجال الدفاع عن نفسه وانه في هذا المجال يجوز له ان يكذب اذ يتعين على الموظف ان يلتزم بالصدق الكامل في جميع

اقواله في مجال الوظيفة فلا يكذب ولا يخدع ولا يخرج عن العادة ويلتزم بالأدب والخصنى في السلوك وفي القول في كل موقف . ويحلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين جعل سبب القرار المطعون فيه هو انقطاع الطاعن يوم ٩/٨/١٩٨٢ . والحقيقة ان سبب القرار هو ادعاء الطاعن على خلاف الحقيقة انه قدم طلب الجازة الى أمين عام وزارة النقل في اليوم التالي للانقطاع وثبت من التحقيق كسذب هذا الادعاء . وقد جوزى الطاعن بالجزاء الأشد المقرر بحسبانه الجزاء عن الواقعة الأكبر ، وهو جزاء العضم من المرتب لمدة خمسة ايام ، ومنى كائن من التمتع ان يلتزم المؤلف العام بالصدق في كل ما يصدؤ عنه من أقوال في مجال الوظيفة العامة ، ولا قياس على ما يجوز قبوله من أقوال غير صحيحة في مجال الدفاع عن النفس في المجال الجنائي لأن الكذب في المجال الأدلري يشكل بذاته مخالفة تأديبية لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون والخطأ في تطبيقه ، الأمر الذي يضمن منه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه . ويرافض الطعن التأديبي المقام من الطاعن أمام المحكمة التأديبية .

(طعن ١٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٢)

قائمة رقم (٧٢)

إلغاء العامل لواقعة حبسه نكالا لحكم جنائي غير نهائي أو لحكم جنائي نهائي ابتغاء الحصول على تجزئه بعد مخالفة الواجب الامتثال والصدق اللذان يجب ان يتحلى بهما المؤلف العام خاصة اذا كان أحد عنوان التقييد .

ومن حيث أنه عن النفي على قراء مجلس التأديب بأن المجلس قد أخذ بظاهر نص المادة ٨٤ من قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم العاملين المدنيين بالدولة فان نص المادة ٨٤ يقضى بأن « كل عامل يحسب

احتياطيا أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي ، ويعزم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائي نهائي . ويعرض الأمر عند عودة العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرير ما يتبع في شأن مسئولية العامل التأديبية فإذا اتضح عدم مسئولية صرف له نصف اجرة الموقوف صرفه .

ومن حيث أن نقض أحكام الجنب المستألفة لا يؤثر في كون تلك الأحكام أحكاماً جنائية نهائية اللهم إلا إذا قررت محكمة النقض إلغاء الحكم الجنائي مما تعتبر معه مدة الحبس التي تمت حبساً احتياطياً ، وهو ما لم يقدم الطاعن أى دليل أو مستند في شأن البات ما انتهى اليه حكم محكمة النقض ، ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فإن نص المادة ٨٤ سالف الذكر اذ يؤثر حتماً في صرف أجر العامل سواء بهرماله من نصفه أو كامل أجره عن مدة الحبس بحسب الأحوال فإن إخفاء العامل لواقعة حبسه — بإغاثا لحكم جنائي غير نهائي أو لحكم جنائي نهائي أو كائناً للحبس الاحتياطي — وذلك ابتغاء إخفاء هذه الحقيقة عن جهة الإدارة التي تبينها والعضو على أجر أو نصف أجر عن مدة الحبس يعد مخالفة لواجب الامانة والصدق اللذان يلتزم بهما الموظف العام وبصفة خاصة اذا كان أحد اعدائ القضاء اذ أن هاتين الصفتين هما الأساس الوظيفي لسلوكه قبل اللواتين وقبل الجهة الادارية .

وحيث أن الثابت من الأوراق إخفاء الطاعن لأمر حبسه عن الجهة التابع لها منع ما ترتب عليه صرفه أجره عن مدة حبسه بدون وجه حق وقيامه بإجازة اعتيادية سنوية مدة حبسه وبإدخال النفس على رؤسائه ويكون بالتالي التمس بهذا الوجه على قرار مجلس التأديب على غير أساس سليم من الواقع أو القانون .

(طعن ١١٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

٥ - الانظام فى العمل وإدائه فى المواعيد الرسمية

قائمة رقم (٧٣)

المبدأ :

يلتزم العاملون بمراجعة الحسابات بدويون عام وزارة النقل التابعين لوزارة المالية بالتوقيع بدفاتر الحضور والانصراف بوزارة النقل طبقا لنظم التى تصممها هذه الوزارة مع اختصاص وزارة المالية وحدها بمسؤوليتهم لتدبيرها عما يقع منهم من مخالفات فى هذا الشأن - طبقا للمادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية .

التسوية :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٨/١٢/١٩٨٥ فتبينت أن المادة ٢٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية تقضى بأن : " يتبع وزارة المالية مراقبو عموم ومديرو الحسابات وكلاؤهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالجهات الادارية " ، كما تقضى المادة ٢٦ منه بأنه " مع عدم الإخلال باختصاصات المحاكم التأديبية تختص وزارة المالية بمساءلة ممثليها التابعين لها بالجهات الادارية عما يقع منهم من أخطاء أو مخالفات لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وغيره من القواعد واللوائح المالية " . كما تبينت الجمعية العمومية أن المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر تقضى بأن " بمراجعة اختصاص المحاكم التأديبية ، تتولى وزارة المالية ممثلة ممثليها التابعين لها بالجهات الادارية عما يقع منهم من أخطاء مالية وإدارية أو مخالفات لأحكام قانون المحاسبة الحكومية وهذه اللائحة وغيرها من القوانين واللوائح والقرارات " .

ومفاد ما تقدم ان المشرع لاعتبارات قدرها جمل مراقبي ومديري الحسابات ووكلائهم الذين يشرفون على الحسابات بالجهات الادارية والذين فاض بهم الرقابة قبل الصرف على تنفيذ موازنة تلك الجهات تابعين فنيا وماليا لوزارات المالية ، وجعل تلك الوزارات مختصة بحساباتهم عما يقع من مخالفات فنية أو مالية أو ادارية . دون ان يس ذلك باية حال حق الجهة الادارية الملحق بها في وضع النظم التي تراها لازمة وضرورية لاداء العمل بها وفي خضوع هؤلاء المراقبون . . . لها تحت انتظم والتزامهم باتباعها . ويكون مخالفتهم لها مخالفة ادارية تستوجب مساءلتهم لذلك ويتولى هذه المسألة حينئذ وزارة المالية وحدها . فاختصاص وزارة المالية بالمسألة لا يؤثر على التزامهم بالخضوع بنظم الادارية التي تضعها الجهة الادارية الملحقون بها والتي ترى ضرورتها لحسن انتظام العمل دون أن يكون لهم التعقيب على ملاءمة الحاجة الى تلك النظم أو تقدير خضوعهم لها . لهم يخضعون للواجبات الوظيفية التي تقدرها تلك الجهة لهم وللعاملين بها من حيث التنظيم الاداري ، وتتولى هذه الجهة أخطار وزارة المالية بما يقع منهم من مخالفات لها حتى تتولى تلك الوزارة مساءلتهم تأديبيا عنها . وقد كان الأصل لولا هذا النص خضوعهم للمسألة التأديبية للوزارة الملحقين بها وهي في الحالة المروضة وزارة النقل عملاً بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة وباعتبارهم منتسبين من وزارة المالية لاداء عملهم بها . لذلك فان مراقبي ومديري الحسابات ووكلائهم التابعين لوزارة المالية والذين يؤدون اجرائهم بمراجعة حساباته ووزارة النقل يخضعون للائطمة الادارية التي تفرضها هذه الوزارة ومن بينها التزامهم بالتوقيع بدفاتر الحضور والانصراف فيها . في ذلك فإن العاملين بوزارة النقل ، وتتولى وزارة النقل تحديد ما يقع منهم من مخالفات ادارية لتنظيمها ، ثم تخطر بها وزارة المالية التي

تختص وحدها دون غيرها بمساءلتهم عن الأخطاء الفنية والمالية ، والإدارية
التي تقع منهم .

الفنسي :

أتمت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى التزام العاملين
بمراجعة الحسابات بدوين عام وزارة النقل التابعين لوزارة المالية بالتوقيع
بدفاتر الحضور والانصراف بوزارة النقل طبقا للنظم التي تضعها هذه
الوزارة مع اختصاص وزارة المالية وحدها بمساءلتهم تأديبيا عما يقع
منهم من مخالفات في هذا الشأن .

(ملف ٣١٩/٦/٨٦ - جلسة ١٨/١٢/١٨٥)

للجنة رقم (٧٤)

السياسة :

الا انقطع العامل عن عمله دون حصوله على اجازة مرخص له بهذا
فانه يكون قد اخل باهم ولول واجب من واجبات وظيفته - لاخلال ذلك
بحسن سير وانتظام الجهة الادارية التي يعمل بها في اداء غاياتها وتحقيق
اهداف وجودها - يترتب على ذلك مسئولية تأديبية حتى ولو كان له
رصيد من الاجازات السنوية - الاجازة تمنع بناء على طلب العامل وموافقة
الجهة الادارية وفقا لمعالجات العمل ومقتضياته - فلا يسوغ للعامل ان ينقطع
عن عمله ولتعا شاء ذلك بحجة ان له وصيدا من الاجازات .

الحكمة :

وحيث انه عن الاتهام الاول الموجه للطاعن والمتمثل في انه انقطع عن
العمل دون اذن وفي غير حدود الاحوال المرخص بها قانونا يوم
٢٩/١١/١٩٨٢ والمدة من ١/٢٢ حتى ١/٢٦/١٩٨٣ وايام ٢/١٥ ، ٣/٣ ،
٣/٣٤ ، ٥/٤ ، ٥/١١ ، ١/١١/١٩٨٣ ، فان الطاعن قد اعترف بذلك في
التحقيق وشهد بذلك رئيس المئون المالية والادارية بادارة تموين

جميع حمادى ، كما لم ينكر الطاعن وقوع هذه المخالفة منه فى مسخفة
 طعنه . واما طلب اعتبار فترات انقطاعه بمثابة اجازات عرضية أو اعتيادية ،
 ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
 لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة ٧٦ منه على ان الوظائف العامة تكليف
 للقائمين بها هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين
 واللوائح والنظم المعمول بها ويجب على العامل مراعاة احكام هذا القانون
 وتنفيذها وعليه .

١ — ان يؤدى العمل المتوط به بنفسه بدقة وامانة وان يخصص وقت
 العمل الرسمى لاداء واجبات وظيفته ويجوز تكليف العاملين بالعمل فى غير
 اوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل
 ذلك .

٢ —

٣ —

٤ — المحافظة على مواعيد العمل واتباع الاجراءات التى تحددها
 اللائحة التنفيذية للوحدة فى حالة التغيب عن العمل أو التأخير فى
 المواعيد الخ » .

كما نص فى المادة (٦٢) منه على انه « لا يجوز للعامل ان ينقطع
 عن عمله الا لاجازة يستحقها فى حدود الاجازات المقررة . . . » ومن حيث
 انه يبين هذه النصوص مع غيرها من النصوص المنظمة للاجازة التى تمنح
 للعاملين ان اهم واجب وأول فريضة على الموظف العام ان يؤديها بناء على

علاقة الوظيفة العامة — الانتظام في اداء واجبات الوظيفة المنوطة به في
المواعيد الرسمية المحددة للعمل بمعرفة السلطات المختصة حيث يسهم الموظف
العام بالاعمال المنوطة بوظيفة مع زملائه ورؤسائه في اداء الخدمة العامة أو
الممل الاتجاءى العام الذى تقوم عليه وبسببه الوزارة أو المصلحة أو الهيئة
أو المؤسسة التى يعمل بها. اذ هو الغاية والهدف من وجود تلك الوحدة
الادارية التى تحقق العامل بجهازها وهذه الغاية وذلك الهدف يتعين ان
يتحقق دوما بواسطة العاملين بالوحدة الادارية ومن نظامها الادارى بانتظام
واضطراد ودون توقف ومعنى ذلك انه اذا انقطع العامل عن عمله دون
حصوله على اجازة مريض له بها فانه يكون قد اخل باهم وأول واجب من
واجبات وظيفته لاخلال ذلك بحسن سير وانتظام الجهة الادارية التى يعمل
بها فى اداء غاياتها وتحقيق أهداف وجودها مما يرب مسئوليته التأديبية
حتى ولو كان له رضى من الاجازات السنوية لأن الاجازة انما تمنح بناء
على ما سبق بناء على طلب العامل وموافقة جهة الادارة وفقا لحاجات العمل
ومقتضياته ومن ثم لا يسوغ لمامل أن ينقطع عن عمله وقتما شاء بضجة أنه
له رضى من الاجازات •

وحيث انه بناء على ذلك كان الاهتمام الأول المنسوب للطعن ثابت فى
حقه واقفا وقانونا على نحو لا يكون معه ثمة مطعن على الحكم المطعون
فيه بشأنه •

(طعن ٢٠١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٣)

٦ - نظم الانتظام من العمل بدون اذن او مقتضى

قاعدة رقم (٧٥)

المبحث :

من أهم واجبات العامل الانتظام فى أداء الوظيفة المنوطة به - يعتبر الانتظام اخلاقا بهذا الواجب يوجب المساواة التأديبية - لا يسوغ للعامل ان ينقطع عن عمله وقتها شاء بحجة ان له رصيده من الاجازات - .

الحكمة :

وحيث انه عن الاتهام الأول الموجه للطاعن والمتمثل فى انه انقطع عن العمل دون اذن وفى غير حدود الاحوال المرخص بها قانوناً يوم ٢٩/١١/١٩٨٢ والمدة من ١/٢٢ حتى ١/٢٦/١٩٨٣ وايام ٢/١٥ ، ٣/٣ ، ٤/٤ ، ٥/٤ ، ٥/١١ ، ٦/١١/١٩٨٣ ، فان الطاعن قد اعترف بذلك فى التحقيق وشهد بذلك رئيس الشئون المالية والادارية بإدارة تموين نجع جمادى ، كما لم ينكر الطاعن وقوع هذه للمخالفة منه فى صحيفة نجمته . وإنما طلب اعتبار فترات القطاعه بمثابة اجازات عارضة أو اعتيادية ، ومن حيث أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة ٧٦ منه على ان الوظائف العامة تكليف للعاملين بها بخدمتها المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقاً للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها ويجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

١ - ان يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وامانة وان يخصص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات وظيفته ويجوز تكليف العاملين بالعمل فى غير اوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٢ —

٣ —

٤ — المحافظة على مواعيد العمل وإتباع الاجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية للوحدة في حالة التغيب عن العمل أو التأخير في المواعيد . . . الخ .

كما نص في المادة (٦٢) منه انه لا يجوز للعامل ان ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة . . . ومن حيث انه يبين من هذه النصوص مع غيرها من النصوص المنظمة للاجازة التي تمنح للموظفين ان اهم واجب وأول فريضة على الموظف العام ان يؤديها بناء على علاقة الوظيفة العامة — الانتظام في اداء واجبات الوظيفة المنوطة به في المواعيد الرسمية المحددة للعمل بمعرفة السلطات المختصة حيث يقوم الموظف العام بالاعمال المنوطة بوظيفته مع زملائه ورؤسائه في اداء الخدمة العامة أو العمل الاتجاعي العام الذي تقوم عليه وبسببه الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة التي يعمل بها اذ هو الغاية والهدف من وجود تلك الوحدة الادارية التي التحق العامل بجهازها وهذه الغاية وذلك الهدف يضمن ان يحقق دواما بواسطة العاملين بالوحدة الادارية ومن نظامها الاداري بانتظام واضطراد ودون توقف ومعنى ذلك انه اذا انقطع العامل عن عمله دون حصوله على اجازة مرخص له بها فانه يكون قد اخل باهم واجب وأول واجب من واجبات وظيفته لاخلال ذلك بمصن سين. وانتظام الجهة الادارية التي يعمل بها في اداء غاياتها وتحقيق اهداف وجودها مما يرتب مسئولية التأديبية حتى ولو كلف له رصيد من الاجازات السنوية لأن الاجازة انمسا تمنح — بناء على ما سبق — بثلم على طلب العامل وموافقة الجهة الادارة وفقا لمعاجات العمل وبمقتضياته ومن ثم لا يسوغ لعامل ان ينقطع عن عمله وقتما شاء بحجة ان له رصييدا من الاجازات .

وحيث انه بناء على ذلك فان الاتهام الاول المنسوب للطاعن ثابت في حقه واقعا وقانونا على نحو لا يكون معه ثمة طعن على الحكم المطعون فيه بشأنه .

(طعن ٢٠١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٣ / ١٩٨٨)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

حق العاملة في الحصول على اجازة لتربية طفلها هو حق مصدره القانون ولا مجال في شأته لسلطة تقديرية لجهة الادارة ما دام قد تحقق مناط استحقاقه - يتعين على العاملة ان تتقدم بطلب للحصول على الاجازة مع المستندات اللازمة لذلك - يتعين على العاملة ان تنتظر الفترة المعلقة اللازمة لتباشر الجهة الادارية وظيفتها الطبيعية في التحقق من مناط استحقاقها الاجازة ولكي تتدبر في حدود ما هو متوفر لها من عاملين في النقل والندب من يعمل محل العاملة صاحبة الحق القانوني في الاجازة - اذا استهانت العاملة في الانتظام في العمل وانقطعت قبل صدور القرار وفي وقت غير مناسب ومتعارض مع حسن سير العمل يعتبر ذلك مكونا لجريمة تأديبية تستوجب العقاب التأديبي حتى ولو كان ثمة حق للعاملة في الحصول على اجازة توفرت شروطها التي حددها القانون - .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الحكم المطعون فيه انه ولئن كانت العاملة المخالفة قد تقدمت بطلب لمنحها اجازة بدون مرتب مدتها سنتان لتربية طفلها الا ان البأدي من هذا الحكم ان هذا الطلب قد جاء لاحقا لانتفاعها عن العمل الحاصل في ١٣/٩/١٩٧٨ ذلك ان الثابت من الأوراق انه رغم حضور المذكورة لاستلام عملها في ١٢/٩/١٩٧٨ فانها قد انقطعت عن عملها من اليوم التالي ١٣/٩/١٩٧٨ بدون سند قانوني ، وأرسلت من محل

وحيث إنه رغم الجهل بما في حق العاملة في اجازة تربية طفلها حق معدود القانون، ولا مجال في شأنه لسلطة تقديرية لجهة الادارة ما دام قد تحقق مناط استحقاقه الا انه يحسن على العاملة ان تقدم بطلب للحصول على هذا الحق مع المبتدئات اللازمة للتحقق من توفير مناطه وايضا فانه يحسن على العاملة ان ينتظر الميزة المقررة للضرورة لتباشر جهة الادارة وظيفتها الطبيعية في التحقق من توفر مناط استحقاقه . الاجازة المذكورة ولكي تدبر في حدود ما هو متوفر لها من عاملين وسلطة تنظيمية في النقل والندب حسب حاجة العمل من يصل محل العاملة صاحبة الحق القانوني في الاجازة ، عاذا استغاثت العاملة بالنظام العمل وحمية مراعاة الاجراءات اللازمة لتنظيمه حتى في حالة تقدمها بطلب اجازة تربية الطفل ومستنداته وانقطعت في وقت غير مناسب ومتعارض مع حسن سير والنظام الخدمة في المرفق العام ، اعتبر ذلك مخالفة وجريمة تأديبية تستوجب العقاب التأديبي فالوظيفة العمومية ملتزم باحترام نظام العمل وضرورات تنفيذه بما يحقق حسن والنظام الخدمة التي يسهم باذائه لواجبات وظيفته في توفيرها للمواطنين وتغذية صالحه الشخصي على ذلك الواجب وعدم تقديره للمسؤولية عن النظام سير العمل في الجهة التي يتبعها مسلك يستوجب الجزاء التأديبي حتي ولو كان ثمة حق للمامل في الحصول على اجازة لو عرفت الشروط التي جردها القانون كما هو الشأن في الحالة الماثلة .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق وعلى ان الثابت ان المطعون ضدها قد انقطع عن عملها دون أن تقدم الطلب للحصول على الاجازة مع شهادة ميلاد طفلها ، الاجد لتمام هذا الانقطاع وبعد مغادرة البلاد الى المملكة العربية السعودية وبعد عدة شهور من تلك المغادرة فانها تكون قد ارتكبت جريمة تأديبية تستحق منجازاتها عنها بالجزاء المناسب .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى ببراءة المطعون

صحتها يزعم. ثبوت القطعها بدون إذن وقبل تقديم أى طلب بإجازة لجهة الادارة وترك البلاد الى الخارج شعور متوالية بدون مبرر أو سند من القانون أو أدنى شعور بالمسئولية عن النشأ الذى تسهم بحكم وظيفتها فى تربيته وتعليمه والذى يتعين أن تنصرف وتسلك وبخاصة فى اداء واجبات وظيفتها كقدوة حسنة له فانه يكون قد خالف حكم القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه الحكم بانعائه وتوقيع الجزاء المناسب على المظنون ضدها وفقا لظروف الحال وهذا الجزاء تقدره المحكمة بالنخس من أجر المظنون ضدها لمدة شهر .

ومن حيث أن هذا الظن معنى من الرسوم طبقا لاحكام المادة ٢ من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة باعتباره طعنا مقدما من هيئة مفوضى الدولة كما انه أيضا معنى من هذه الرسوم طبقا للمادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة باعتباره طعنا فى حكم محكمة تأديبية .

(ظن ٢٧٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٨)

قاعدة رقم (٧٧)

البسمة :

انتطاع العامل من عمله بعد تقديمه طلب التصريح له بإجازة خاصة بدون مرتب ودون انتظار فرد جهة الادارة على طلبه بالوافقة يعد مخالفة تأديبية - وكل مخالفة تأديبية يجب أن يقتر لها جزاء يتناسب مع جسامة الفعل - فاذا زاد الجزاء جسامة عن الجزم المرتكب كان الجزاء معينا بعبء عدم التثروعية فاذا كان العامل مقدم الطلب قد احاطته ظروف اجتماعية ونفسية شديدة الوطأة الطاعة الى عدم انتظار الموافقة المذكورة فيجب ان يوضع ذلك فى الاعتبار عند تقدير الجزاء الواقع عليه . فاذا زاد الجزاء (٢ - ١٢)

جناسمة عن الجرم الزكبي كان الجزاء معيبا بعبء عدم الشروعية للفلو -
وعدم وضع تلك الظروف الباعظة في الحسبان عند تقدير الجزاء الواقع
على العامل يجعل الجزاء مستاحلا للافناء واعادة تقدير جزاء اخف .

المحكمة :

« ومن حيث انه وان كان واجب العامل عند تقديمه طلب الاجازة
للاسباب التي يديها ان يستمر في عمله لحين البت. في طلب الاجازة وذلك
مهما كان حقه في هذه الاجازة موقرا بقوة القانون أو بناء على أساس باب
تفديدها الجهة الادارية وذلك لعدم جواز انقطاع العامل اساسا الا بناء على
اخطار واذن السلطة الرئاسية وسواء كان الاذن بناء على سلطة مقيدة أو
تقديرية بحسب الاحوال رعاية لحسن سير وانتظام المرافق العامة فاذا انقطع
العامل قبل ان تصفح جهة الادارة عن رأيها أو قرارها ولم تتخذ الوسيلة
القانونية الصحيحة للتظلم من موقف الادارة برفض طلب الاجازة صراحة
أو ضمنا فانه يكون قد خرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته بانقطاعه
عن العمل في غير اجازة مرخص له بها قانونا .

ومن حيث انه رغم ما سلف بيانه فانه اراء الثابت من الاوراق ، وعن
موقف الادارة السلبى بعدم الرد على أوجه لدى الطاعن للحكم الطعين ولما
طلبت المحكمة من بيان تهاجر المستند الذي قدمته بموافقتها على اجازة
بدون مرتب للطاعن في الوقت الذي ابلمت عن انقطاعه وغيابه ولم تقدم
ما يفيد ما انتهت اليه في طلبه اجازة بدون مرتب في ٢٩/١٠/١٩٨٥ لرعاية
اسرته ولما كان الثابت ان الطاعن قد توفي فجعله اثر حادث مؤلم نتيجة
صعقه بالتيار الكهربى ، فضلا عن مرض زوجته مرضا خطيرا اقمدها عن
مباشرة الحياة الطبيعية وحاجتها الى الرعاية الدائمة مما دعاه للتقدم بطلب
الاجازة بدون مرتب لرعاية اسرته داخل الجمهورية في ٢٩/١٠/١٩٨٥

والذى لم تبين الاوراق موقف الجهة الادارية والسلطة الرئاسية المختصة بشأنه بعد موافقة المستويات الرئاسية الأدنى عليه .

ومن حيث ان فى هذه الظروف واره عما تتضمنه من اثر وتاثير فى حالة الطاعن فقد اقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٥/١١/٥ وحتى حضوره امام المحكمة التأديبية بطنطا وتقريره فى ١٩٨٦/٦/٢٢ برغبته فى العودة للعمل ثم حتى اليوم السابق على الحكم فى ١٩٨٦/٧/٣٠ فمن ثم فان اقطاعه عن العمل طوال هذه المدة ثابت فى حقه ويجب مجازاته عنه فى ضوء الظروف - والملايسات التى احاطت به وموقف جهة الادارة الملبى فى شأن طلبه اجازة بدون مرتب قبل هذا الاقطاع وما يكشف عنه عدم اجابتها الصريحة على طلب هذه المحكمة عن بيان اسباب رفض منح الطاعن الاجازة رغم الظروف الخاصة به مع تقديمها بمستند يفيد منحها للطاعن اجازة بدون مرتب تشمل مدة الاقطاع ولا يتفق هذا المستند مع الثابت بالاوراق حسبما سلف البيان ومن ثم فان هذا الاقطاع الذى طال عدة شهور يكون قد وقع فى ظروف صحية واجتماعية ونفسية سيئة وقاسية تحوط الطاعن وهى لا شك تركت وتثير الاضطراب فى نفسه وعقله وارادته وتجنى به عن المسلك العادى الواجب فيما يتعلق بالانتظام فى اداء عمله وواجبات وظيفته ويساعد على ذلك الغموض والتهافت الذى شاب مسلك الجهة الادارية فى مواجهة حالة الطاعن سواء بعدم تقديمها ما يفيد تصرفها بشأن طلبه الاجازة بدون مرتب قبل اقطاعه فى ١٩٨٥/١٠/٢٨ بتقديمها ما يفيد انها منعت هذه الاجازة فى اوقت الذى املت عن غيابه وتمسبت فى محاكمته تأديبيا عن النحو المالك لياحه ولما كان كل ذلك يدعو الى حتمية تقدير تأثيره واثره فى تحديد ما يستحقه الطاعن من عقاب بما بدر منه من اقطاع طويل اقر به عن عمله بحيث يكون العقاب التأديبى مناسباً لما ثبت فى هذه الظروف قبل الطاعن من حزم

تأديبي . والا كان الجزاء مشوباً بالغاً وخارجاً عن نطاق المشروعية ، وحقيقاً بالالغاء لمخالفته للقانون مع توقيع الجزاء المناسب لما ثبت قبل الطاعن من مخالفة تأديبية ما دامت الدعوى التأديبية صالحة للقضاء فيها من هذه المحكمة واذ ذهبت المحكمة للتأديبية بطنطا الى غير ذلك بأن أوقمت على الطاعن جزاء الخصم شعيرين من راتبه دون أن تسأل الطاعن عن اسباب انقطاعه وطلبه العودة وتمكن بمذكرة من ذلك ليتبين لديها جميع الظروف الموضوعية للمخالفة التي جازته من اجلها مما أدى الى عدم تحقيقها أو تحققها من واقعة الانقطاع بكافة الظروف المحيطة بها موضوعياً ليتناسب الجزاء الذى توقع بها فان هذا الحكم لا يكون مصادفاً صحيح حكم القانون اذ كما يتبين فيما سبق قد تم تقدير هذا الزلم منفصلاً عن الظروف الحقيقية المحيطة بالانقطاع مما جعله مشوباً بالغلو الذى يجعله مشوباً بعدم الشرعية مما يضمن معه العاؤه والحكم بمجازاة الطاعن بالجزاء المناسب لما ثبت قبله من جرم تأديبي وهو ما قدره المحكمة بخمس ثلاثين يوماً » .

(طعن ٩٥٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٦)

(طعن ٣٦١٧ لسنة ٣٢ ق بجلطة ١٩٨٩/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٧٨)

النبذة :

مسئولية العامل عن الانقطاع عن العمل أو التأخير عن المواعيد الرسمية المقررة لممارسته لا تقوم اذا كان هذا الانقطاع أو التأخير لأسباب لا يد للعامل فيها وأنه بذل الجهد الكافى فى سبيل الوصول الى عمله - انتفاء مسئولية العامل عن المخالفة التأديبية المنسوبة اليه تستوجب انتفاء مسئوليته عن الآثار التبعية لتلك المخالفة دون حاجة للبحث فى قيام رابطة السبب بين تلك المخالفة وبين ما ارتكبه جهة الإدارة كالتى تبين لها .

الحكمة :

« ومن حيث ان واقعة تأخر الطاعن عن الحضور الى مقر عمله لمدة ساعة وخمس واربعين دقيقة ثابتة في حق الطاعن من اعترافه الصريح في التحقيق الذي أجرى معه في هذا الشأن ، ويبقى بيان مدى سلامة ومعقوية الاعذار التي ساقها الطاعن تبريرا لهذا التأخير بحسبان مسؤولية العامل من الاقطاع عن العمل أو التأخير عن المواعيد الرسمية المقررة لممارسته لا تقوم اذا كان هذا الاقطاع أو التأخير لأسباب لا يد للعامل فيها وانه بذل الجهد الكافي في سبيل الوصول الى عمله الا انه خالف دون ذلك امور خارجة عن ارادته ولم يكن يوسمه التغلب عليها بالوسائل العادية المتاحة له .

وحيث أن الطاعن قد ارجع سبب تأخيره في الذهاب الى عمله في اليوم محل التحقيق الى ان السيارة الحكومية المكلفة بالمرور اليومي عليه لاحضاره تخلفت عن الحضور اليه في ذلك اليوم وان محل العمل يقع في منطقة نائية لا تربطها بالعمران وسائل مرافلات منتظمة وبذلك لم يتمكن من العثور على وسيلة خاصة تحمله الى مقر عمله الا بعد جهد ووقت استغرق فترة التأخير ، ولم تقدم جهة الادارة ما يلحق هذا الدفاع أو ينفي الا ذلك القول غير السائق من جانب قائد السيارة من انه لم يمر على الطاعن في ذلك اليوم لانه دائم التأخير فالتزام السائق بالمرور اليومي على الموظفين في المواعيد المقررة لذلك لا يعنيه منه زعمه بأن لخدمهم اعتاد التأخير مما دفعه الى عدم المرور عليه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد طرح بدوره هذا الدفاع من جانب الطاعن تأسيسا على ان قيام الادارة بتوفير وسائل لنقل العاملين الى مقر عملهم هو مجرد نوع من التيسير والتخفيف عن كاهلهم لا ينفي الاصل المقرر الذي يمتثلزم ان يتوجه العامل الى مقر عمله بوسائله الخاصة .

ومن حيث أنه كان على الحكم ان يستيقن من امرين اولهما ان قيام الادارة بنقل الموظفين الى محطة التقوية كان مكرمة وفضلا منها ، والثاني امكانية وصول الطاعن الى مقر عمله بالوسائل الخاصة في وقت معقول اذا لم تحصل اليه الميازاة الحكومية في موعدها .

ومن حيث ان قيام الحكم بطرح دفاع الطاعن دون يقين من هذين الامرين يجعل النتيجة التي انتهى اليها الحكم غير مستخلصة استخلاصا سائغا من اصول تنتجها مما ينفذ الحكم المطعون فيه الاساس الذي قام عليه ويجمله حقيقيا بالانفاء .

ومن حيث انه عن مدى سلامة القرار المطعون فيه فقد تبين للمحكمة ان تأخير الطاعن عن الحضور في الميعاد المقرر كان لمذر مقبول وسائغ ولم تقدم الادارة ما يدحضه وان الطاعن بذل الجهد المستطاع لكي يصل الى مقر عمله ورغم ذلك تأخر عن الوصول اليه فانه بذلك تنفى مسؤوليته عن التأخير وعما يكون قد تروى على هذا التأخير من مشاكل في العمل -- ذلك ان انتفاء مسؤولية الموظف عن المخالفة التأديبية المنسوبة اليه يستوجب بالضرورة وبحكم اللزوم اتهام مسؤولية عن الآثار التبعية لتلك المخالفة دون حاجة للبحث في قيام رابطة السبب بين تلك المخالفة وبين ما ارتكبه جهة الادارة كائر تبغى لها » .

القاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

المقصود بالاجراءات التأديبية التي تتخذ ضد العامل المنقطع عن العمل والتي تنتفي قرينة الاستقالة الضمنية المقررة لصالح الإدارة بالمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - أي إجراء يدخل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية .

الحكمة :

« ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد انتهى الى أن المقصود بالاجراءات التأديبية التي تتخذ ضد العامل المنقطع عن العمل والتي تنفي قرينة الاستقالة الضمنية المقررة لصالح الإدارة بالمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - المقصود بالاجراءات التأديبية أي إجراء يدخل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية ، وقد وردت العبارة الثالثة على ذلك في حقيقة العموم ولم يرد بالنص ما يخصصها ، ولم تستلزم هذه المادة أن يكون الاجراء التأديبي بالاحالة الى النيابة الادارية او المحاكمة التأديبية ، ولما نصت على مجرد اتخاذ الادارة اجراءات تأديبية (يا كانت هذه الاجراءات) (الطن ٢٢٨٥ لسنة ٣٢ اقتضائية ، بجلسة ١٧ من مارس ١٩٨٧) ومن ثم فانه ما ذهب اليه الطاعن في طعنه على ما قرره المحكمة التأديبية بشأن المخالفة الثالثة يكون على غير سبيل من القانون متبعينا رفضه » .

(طن ٣٥٧٣ ، ٣٦٤٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٤/٨/١٩٩٣)

لقايا — طاعة الرؤساء وتوحيدهم

١ — حق الشكوى والإبلاغ عن الجرائم مكنول

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

حق الشكوى والإبلاغ عن الجرائم الجنائية أو التأديبية مكنول لكل مواطن وواجب عليه — مناع ذلك أن يكون الشاكي أو المبلغ على يقين من صحة ما يبلغ منه ويملك دليل صحته — اذا ألقى الشاكي أو المبلغ بالتهامات في الأقوال مرسلة لا دليل على صحتها فهو إما يكون حسن النية ولكنه بنى ادعائه على الشك والتخمين وهو ما يمكن وصفه رغم حسن النية بالتهور وفساد التقدير وأما سيء النية يريد الكيد الغير والتكاذب به والإساءة إليه نتيجة جلد أسود أو حماقة نكراء وفي كلا الحالتين يكون قد أساء إلى الأبرياء وشهر بهم وأحاط سمعتهم بما يشين مما يشكل مخالفة تأديبية تستوجب العقاب — .

المحكمة :

« وأما عن الاتهام الثاني ، وهو أن الطاعة تقدمت بشكوى ضد زملائها العاملين بحي جنوب الجيزة نسبت إليهم فيها أموراً من شأنها أو ثبتت لأوجبت مساءلتهم تأديبياً والتقليل من شأنهم في مجتمعهم الوظيفي ، فقد ثبت من التحقيق أن الطاعة قد نسبت لعدد من موكلي الحي اتهامات مالية وخرقية خطيرة منها التلاعب في توزيع الوحدات السكنية ومنها تقاضي الرشاوى ومنها إهراءات خلقية ثبت عدم صحتها وأبدت الطاعة في التحقيق صراحة أنه ليس لديها أى دليل يؤيدها . »

ومن حيث أنه وإن كان نقي الشكوى والأبلاغ عن الجرائم الجنائية أو التأديبية منقول لكل مواطن وواجب عليه ، إلا أنه مناط ذلك أن يكون الشاكى أو المبلغ على يقين من صحة ما يدّلع عنه ، يملك دليل صحته أو يستطيع الاستشهاد عنه ، أما إذا كان الشاكى أو المبلغ إنما يلقي بأفهامات في أقوال مرسلة لا دليل على صحتها ولا سند يؤيدها ويؤكد قيامها ، فإله ذلك أما أن يكون حسن النية ولكنه بنى ادعاءاته على الشك والتخمين دون القطع واليقين ، وهو ما يمكن وصفه رغم حسن نية بالتهور وفساد التقدير ، وأما سبب النية يريد الكيد للغير والنكابة به والابساء إليه ، نتيجة حقد أسود أو حماقة كراء وفي كلبا الباطلين فإن الشاكى يكون قد أباء إلى الإيذاء وشهر بهم وأحاط سمعتهم بما يشين على نحو يجدد كرامتهم بالاهدار وصنعة اعباءهم بالتشهير وهو ما يشكل فى الصورتين مخالفة تأديبية من جانب الشاكى تستوجب الجزاء » .

(طعن ٢١٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٨١)

المسألة :

الشكوى حق للكافة وهو من الحقوق الطبيعية للأفراد وبصفة مطلقة وعامة سواء كانوا مواطنين أو غير مواطنين — إلهنا الحق — جود يلق عندنا ولا يتصاهر — من تلك الحدود حق الطاعة للرؤساء على رؤسهم ووجوب احترامهم بالقصر الذى يجب أن يسود بين الرئيس والمؤنس — طاعة الرؤساء واحترامهم واجب يفسن للسلطة الرئاسية فاعليتها ونفاذها » .

النتيجة :

ومن حيث أنه لما كان قضاء هذه الحكمة قد استقر على أن الشكوى حق للكافة وهو من الحقوق — الطبيعية للأفراد وبصفة مطلقة وعامة سواء

كإلزام موظفين أو غير موظفين ، إلا أن لهذا الحق حدود يفرضها ولا يتجدها ، ومن تلك الحدود يظهر جليا حق الطاعة للرؤساء على مرءوسيه ، ووجوب احترامهم بالقدر الذى يجب أن يسود بين الرئيس والمُرءوس فطاعة الرؤساء واحترامهم واجب يضمن للمسلطة الرئاسية فاعليتها وثباتها .

ومن حيث أنه بتطبيق هذا المبدأ على المنازعة المروضة ، فإن لما كانت الجهة الإدارية قد اعتبرت أن العبارة التى تضمنها تظلم المظنون ضده أم عيب الكلية بشأن تقدير درجة كفايته بدرجة جيد عن عام ١٩٨٥ - وبين « أن السيد / أمين الجامعة قام بتعرض مرءوسه السابق السيد / أمين الكلية بتخفيض درجات تقريره هذا العام إلى جيد » - تنطوى على المساس والتجاوز على أمين الكلية مما يهدد اختلالا منه بواجبات وظيفته وخروجا منه على مقتضياتها .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على التظلم المشار اليه أن العبارة - محل المخالفة المنسوبة للمظنون ضده - التى جوزى من أجلها بالقرار المظنون فيه - قد وردت فى معرض الأسباب التى تستند اليها فى نظلمه من تقرير كفايته عن عام ١٩٨٥ ، وهى - بهذا الوصف - لا تعد تجاوزا منه لمقتضيات التظلم ولا تنطوى على الاساءة الى رؤسائه أو التجاوز عليهم ، ولا فصل الى الحد الذى يعتبر اختلالا منه بواجب الاحترام لهم .

ومن حيث أن قرار الجزاء المظنون فيه قد استند - فيما انتهى اليه من ادانة مسلك المظنون ضده ومجازاته بخصم يومين من أجره - الى أن العبارة التى وردت فى نظلمه قد انطوت على المساس برؤسائه والتجاوز عليهم ، فإنه يكون قد قام على سند غير صحيح قانونا ، ومن ثم يكون غير مشروعا ، متعين الانهاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب، إذ قضى
بالغاء القرار المطعون فيه استنادا إلى أن العبارة التي ذكرها ناطعون ضلحه
في تظلمه لا تتضمن إساءة لأمين الكلية وإنما من مستلزمات شرح تظلمه
من تقرير الكفاية دون أن يجاوز ذلك إلى ما فيه إساءة للرؤساء أو المساس
بهم، ومن ثم يكون هذا الحكم قد جاء مطابقا لمصحيح حكم القانون،
ويكون الطعن عليه غير مستند إلى أساس من القانون مما يستوجب
رفضه.»

(طعن ١٧٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٤/٦)

٢ - حق ابتداء الرأي أو الطعن على تصرفات الرؤساء
مكتول بلا تطلول أو تشهير أو تعد

قاعدة رقم (٨٢)

البدا :

على العامل أن يلتزم في شكواه الحدود القانونية التي تقتضيها
ضرورة الدفاع الشرعي دون أن يتجاوز ذلك إلى ما فيه تعد لرؤسائه أو
تطلول عليهم أو مساس أو تشهير بهم - المجاوزة تنطوي على إخلال بواجبات
الوظيفة يستحق العامل عنها الجزاء المناسب .

الحكمة :

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا قد استقر قضاؤها على أنه من
المقرر أنه على العامل أن يلتزم في شكواه الحدود القانونية التي تقتضيها
ضرورة الدفاع الشرعي دون أن يتجاوز ذلك إلى ما فيه تعد لرؤسائه أو
تطلول عليهم أو مساس أو تشهير بهم . وأن المجاوزة تنطوي على إخلال
بواجبات الوظيفة ومن ثم يستحق العامل الجزاء المناسب (حكم المحكمة

الادارية العليا - بجلسة ١٩٦٩/٥/٢٤ فى الطعن رقم ٢١ لسنة ١٠ ق -
وبحكمها ايضا بجلسة ١٩٧٢/١/٢٢ فى الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٨٤) .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم واذا كان الثابت من الاوراق ان
التشكاوي التي تقدم بها الطاعن للمجاءات المسئولة تضمنت عبارات شائبة
استخدمت التشهير بالمسؤولين في الشركة ومن ثم يكون الطاعن قد خرج
فى شكواه عن الحدود القانونية وبالتالي يكون مغفلا بواجباته الوظيفية
الامر الذى يضمن معه مجازاته بالجزاء المناسب » .

(طعن ٣٠٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٩)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

حق ابداء الراى له حدود يقف عندها ولا يتعداها - من هذه الحدود
حق الطاعة للرؤساء على مروضيهم ووجوب احترامهم بالغتر الذى يجب
ان يسود بين الرئيس والمروض - لا يعمل للموظف ان يتناول على رئيسه
بما لا يلقى او تشويهه او لتشهير به او التمرد عليه - تعد هذه التصرفات
خما يؤكده القانون ويعاقب عليه .

تأليم كل محاولات التشهير بالرؤساء واستقاط هيئتهم والنقص من
اقدارهم واعتبارهم امام مروضيهم سواء صدرت تلك الافعال من مروض
لهم يعمل تحتهم فى ذات الجهاز الحكومى او من آخرين يعملون فى مرافق
الحكومة الاخرى .

ليحكمه :

وحيث ان قضاء هذه النكمة قد استقر على ان حق ابداء الراى هو
من الحقوق الطبيعية للأفراد بصفة مطلقة وعامة سواء كانوا موظفين أو غير
موظفين الا ان لهذا الحق حدودا يقف عندها ولا يتعداها ومن تلك الحدود

يظهر جلياً حق الطاعة للرؤساء على رؤوسهم ووجوب احترامهم بالقدر الذى يجب ان يسود بين الرئيس والرؤوس فطاعة الرؤساء واحترامهم واجب يضمن للسلطة الرئاسية فاعليتها وبهاذا ولا يحل للموظف ان يتناول على رئيسه بما لا يليق أو لتحديه أو للتشهير به أو التمرد عليه كما جرى فضاء هذه المحكمة على تأميم كل محاولات التشهير بالرؤساء واستقاط هيبتهم والنقص من إقدارهم واعتبارهم أمام رؤوسهم سواء صدرت تلك الإفعال من رؤوس لهم يعمل تحتهم فى ذات الجهاز الحكومى أو من آخرين يعملون فى مرافق الحكومة الأخرى حيث تحكمهم التزامات إدارة بعدم الخروج على مقتضى الواجب فى أداء عملهم .

وحيث انه بتطبيق هذه القواعد على واقعات الطعن المفروض فانه يثبت لهذه المحكمة ان مدير المستشفى لم يرفض صراحة تنفيذ قرار النقل ولم يكن فى أى وقت متخففاً فى استعمال حقه بصفته رئيساً للجهة المطلوب نقل المظنون ضدها إليها بل انه حتى وبعد ان جاهد التأشير غير الموقعة بأنه لا رأى للمستشفى فى قرار النقل كان كل ما طلبه هو معرفة محرز هذه التأشير وصفته الوظيفية - كما ثبت لهذه المحكمة أيضاً ان المظنون ضده الأول قد تعدى حدود اللباقة فى مخاطبة رئيسه عندما قال له انت عندك قرار لازم تنفذه كما تناولت عليه المظنون ضدها الثانية عندما قالت له « هى دى العزبة التى ورثتها عن ابوك » كما تناول عليه المظنون ضده الأول بالفاظ السباب النابية والبذينة الثابتة من اقوال الشهود والتي أكد وقوعها بالحكم الجنائى الصادر فى الجلسة رقم ٦٤٩٠ لسنة ١٩٨٧ جنح قسم الجيزة بمطالبة المعوزة ضدهما بفرامة قدرها خمسون جنيهاً .

وحيث انه مبنى شأن ذلك كذلك فان ما ذهب اليه الحكم للمظنون فيه من ان ما صدر عن المتهمين كان نتيجة استفزاز مدير المستشفى لهما وشعورهما بأنه فوق الجميع وانه اذ لم يسأل عن استفزازه لهما فمن الغير

والمعدل عدم مساءلتهما عما صدر منهما اكتفاء بما قالاه من جزاء جنائى — غير مستند الى أصول ثابتة فى عيون الاوراق أو تنتجها الوقائع التى حدثت فعلا ذلك ان ما ثبت وقوعه فعلا هو مطالبته فى المرة الاولى بالموافقة السابقة للمستشفى على النقل وفى المرة الثانية عندما طلب منهما معرفة محرر التأشير المنوه عنها على خطاب النقل وهى غير موقعة أو مختومة بخاتم الجهة التى صدرت عنها وعندما تناولوا عليه بالألفاظ طلب منهما الخروج من مكتبه — وليس فى أى من هذه التصرفات استفزاز لهما لانه لم يثبت حتى فى اقوال المطعون ضدهما انه رد على نطاولهما عليه بالسباب والألفاظ المتعدية والبذبة باى رد أو قول سوى طلبه خروجهما من مكتبه — ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لم يستند الى سبب صحيح من الواقع أو القانون مما يستتوجب الحكم بالفائه وحيث قد ثبت من الاوراق ان المطعون ضدهما قد تناولوا على مدير المستشفى على النحو الثابت فى عيون الاوراق — ثم تم تعيين مساءلتهما على هذا التصرف الذى يؤكده القانون وترى المحكمة معاقبة كل منهما بالخصم من مرتبه لمدة سبعة ايام «

(طعن ٥٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٧)

قاعدة رقم (٨٤)

المادة :

لا تترتب على الموظف ان كان معتدا بنفسه والثقة من سلامة نظره شجاعا فى ابداء رايه ان يظن فى تصرفات رؤسائه — طالما لم يبنى من طمعه سوى وجه المصلحة العامة التى قد تتعرض للثبيل منها اذا ما سكت الرؤسوخ عن تصرفات رؤسائهم المخالفة للقانون أو التى يشوبها بسوء استعمال السلطة أو الانحراف بها — طالما ان ذلك الطعن لا ينطوى على تطاول على الرؤساء أو تحديا لهم أو تشهيرا لهم .

الحكمة :

« ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أنه لا تشرى على الموقوف أن كان معتدا بنفسه وألقا من سلامة نظره شجاعا في ابداء رأيه ، أن يطمئن في تصرفات رؤسائه طالما لم ينفى من طمئنه سوى وجه المصلحة العامة التي قد تتعرض للنيل منها إذا ما سكنت المردوسون عن تصرفات رؤسائهم للخالفه للقانون أو التي يشوبها سوء استعمال السلطة أو الإغراف بها طالما أن ذلك الطمئن لا ينطوى على تناول على الرؤساء أو تحديا لهم أو تشهيرا بهم . »

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن الوقائع التي ضمنتها الطاعة شكواها والإقوال التي أوردتها في تحقيق النيابة الادارية كانت لها صدق من الواقع والحقيقة ولم تكن تلك الوقائع وليدة اختلاق الطاعة كما أن الثابت أن الهيئة سوتها في الأوراق المقدمة منها أو ما ذكره المسئولون بها في التحقيقات لم تنكر صحة ما ذكرته الطاعة من مخالفة التسويات للقانون ولم تلخصها ولم تقدم دليلا واحدا في كل أو بعض ما ذكر بشكاوى الطاعة بل سارعت فور تلقيها كتاب الجهاز المركزي للتنظيم وتنص القرارات بإلغاء الجهاز المركزي للحاسبات للرد على مناقضته المؤيدة للشكاوى ولم تجد الهيئة إزاء كل تصرفاتها السابقة سوى الادعاء بأن الطاعة خرجت على مقتضى الواجب الوظيفي وضمنت شكواها وأقوالها عبارات وألفاظ غير لائقة فيها مما أسس بكتبار العاملين بالهيئة متجاوزة حق الدفاع وهو قول لا يجد سنداً من الواقع » .

(طعن ٣٦٤٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٦)

٢ - مخاطبة الرؤساء تكون في حدود اللياقة والادب

قاعدة رقم (٨٥)

البداية :

عبارات التطاول على الرؤساء والقذف في حقهم الواردة بأوراق
الاعلانات القسائية والتي لا تستدعيها الخصومة القاتلة تصد لنسب اداريا
يستوجب العقاب .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان رئيس مجلس ادارة شركة
الشمس للأسكان والتمير أصدر القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٨٤ تنفيذا لما
اتمى اليه مجلس ادارة الشركة بالجلسة المنعقدة في ٨/٣/١٩٨٤ وقضت
المادة الاولى منه على مجازاة السيد / رئيس قسم المتابعة
والرقابة من الدرجة الثانية بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر اعتبارا من
١٥/٣/١٩٨٤ مع صرف نصف أجره للأسباب التالية (١) تصريحه بمعلومات
وبيانات تتصل بعمل الشركة وتضر بمصالحها (٢) ارتكابه مہاترات وفذهب
في حق مجلس ادارة الشركة وقيادتها في أوراق اعلانات على يد محضر
مما يشكل جرائم القذف والسب والبلاغ الكاذب . (٣) الشكوى المقدمة
من الآلية / الموظفة بالشركة ضد المذكور باتهامه لمطاردها
وخذش حياتها وتهديدها .

ومن حيث أنه عن واقعة قيام المظنون ضده . بالتصريح بمعلومات أو
بيانات عن الشركة تضر بمصالحها . فإن الأوراق جاءت خالية من دليل أو
قرينة تؤيد ذلك ، وقد اشارت الشركة الطاعنة انها ستقدم الدليل على تلك
الواقعة . في تقرير الطعن . في المستندات التي ستقدمها ولكنها لم تقدم

قبل ذلك الدليل ، وعلى هذا فانه يتعين الابتغات عن هذا الاتهام باعتباره
قولا مرسل لا يصاحبه دليل .

ومن حيث أنه بالنسبة للواقعة الثانية وهي الخاصة بقذف وسب
رؤسائه في الاعلانات القضائية فالثابت من الاطلاع على صيور تلك
الاعلانات التي أرسلت الى رؤسائه في الشركة انها خاصة بالدعوى التي
اقامها ضد زميلته وقد ضمنها عبارات لا تمت الى تلك الدعوى
ولا يوجد ضرورة لها اذ تضمن الاعلان أن ادارة الشركة تمر بظروف
قاسية تكفي ادلتها للتداعي جنائيا ضد مجلس الادارة بالايجال الجسيم
على نحو ما وكل به الطالب أمره رسميا الى السيد الدكتور / رئيس مجلس
الوزراء ووزير للدولة للاسكان والتعمير للتصرف حسب مقتضى وفي أثر
ذلك فقد مسئولوا الادارة القدرة على ضبط النفس موعزين ومعرضين
لعقبة من انصارهم بالشركة ضد الطالب وزميلته مستجيبين انصارهم بالثمن
التقليل لكي ينالوا من معارضتهم .

ومن حيث أنه مشاحة أن هذه الممارات تعد تطاولا على الرؤساء
وقدفا في حقهم بصورة علانية ولا تستحقها الخصومة القابلة بينه وبين
الموظفة المذكورة ، ومن ثم فهي تعد ذبا اداريا يستوجب معاقبته عليه
ولا يدرأ عنه هذا الاتهام قوله بان محاميه هو الذي أرسلها وانه الذي
وكلته بسبب ذلك اذ ليس من المعقول ان يرسل هذا الاعلان دون احاطته
به والاذلاء بالمعلومات التي تضمنها هذا الاعلان من شكوى المطعون ضد
رؤسائه على السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير الاسكان والتعمير
الى المحامي كما أنه من جهة أخرى فان هذا الاعلان لا يبدو بمثابة
الشكوى التي كلفها القانون للجنة .

ومن حيث أنه بالنسبة للمخالفة الثالثة الخاصة بتمريض المطعون ضده
الى الأنسة فانه بالإضافة الى ما قرره المحكمة التاديبية من أن

هذه الاتهامات متعارضة. ومضكوك في حدوثها من وجود منازعة قضائية بين الطاعن وزميلته وقيام الشاكية بالشهادة لصالح الأخيرة مما يلقي ظلالاً من الريبة حول حدوث هذه الواقعة فإن النيابة العامة انتهت إلى أنه لا وجه لاقامة الدعوى التأديبية ضد المطعون ضده لعدم كفاية الأدلة كذلك فإن هذه المحكمة لا يطمئن وجوابها إلى ثبوت تلك الواقعة إذ لم يثبت من الأوراق على وجه الجزم واليقين ارتكاب المطعون ضده ذلك الفعل ، ومن ثم فإن المحكمة تطرح ذلك الاتهام .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن المخالفة الثانية في حقه فقط هي تطاول على رؤسالة بالسب والاضطراب القرار بمنحازاته بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر بنصف مرتب تأسيساً على ثبوت المخالفات الأخرى والتي انتهت هذه المحكمة إلى عدم قيامها على الوجه المتقدم ذكره فإن القرار يكون قد نجأب العوالب متميناً الغاؤه .

ومن حيث أن المحكمة تقدر بالنسبة للمخالفة الثانية في حق المطعون ضده عقوبة الخصم من المرتب خمسة عشر يوماً وهي أيضاً العقوبة الواردة للامعة الجزاءات المعمول بها في الشركة الطاعنة من يعتدى بالقول على الرؤساء ولولا أول مرة .

(طعن ١٨١٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٨٦)

المبسطة:

لا يجوز للعامل انتقاص حق الشكوى كوسيلة للتظلم على رؤسائه ولا اعتبار هذا خروجاً منه على واجب الطاعة والاحترام الذي هو من تولى واجبات العامل - تطاول العامل على رؤسائه في شكواه التي يتقدم بها بشكل ذنباً إدارياً يستوجب مؤاخذه عليه عند توقيع الجزاء يجب الالتزام بالعقوبات التي حددها القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يسوغ للمعامل أن يتخذ من حق الشكوى وسيلة للتطاول على رؤسائه والا عد هذا خروجاً منه على واجب الطاعة والاحترام الذي هو من أولى واجبات العامل كما يشكل ذنباً ادارياً يستوجب مؤاخذه عليه عن اقتراحه . في شكواه .

ومن حيث أن الشاكي لم يلتزم بهذه القاعدة بل نسب إلى رؤسائه في شكواه التحيز والرفعة وأن قرارات رئيس مجلس الإدارة هي واليوم سواء ولا دلالة لها سوى العبث بالمراكز القانونية فانه يكون قد أتى ذنباً ادارياً تستوجب عقابه . ولا ينفع هذا بمقولة انها الفاظ استعملها المشرح هي قانون مجلس الدولة كما ذهب بحق الحكم المطعون فيه . واذا ان وضع الطاعن عند مخاطبة رؤسائه مختلف عن ممارسة العمل القضائي وما قيمه المشرح من استيفاءات عند ابداء المرافعة فكل الأمرين يختلف عن الآخر .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك - الا أنه يتعين عند توقيع الجزاء عليه الالتزام بالمعقوبات التي حددها القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية في المادة (٢٢) فيه وهي الانذار واللوم والعزل باعتبار ان الطاعن يشغل وظيفة مدير ادارة قانونية بشركة اتوبيس الوحه القبلى واذا قضى الحكم المطعون فيه المعاقبة بعقوبة خصم عشرة ايام من راتبه وهي عقوبة لم ترد في القانون فانه يكون قد اخطأ تطبيق القانون مما يتعين التأوه .

ومن حيث أن هذه المحكمة ترى معاقبته بعقوبة الانذار - على المخالفة التي ثبتت في حقه على الوجه السالف البيان .

(نطن ٢٧٨٧ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٨٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٨٧)

أبـ : .

حيود حق الشكوى ونور المحكمة في مجال وزن الإلفاظ والعبارات المنسوبة للمؤوس - يتعين على المؤوسين توفير واحترام رؤسائهم - يعتبر ذلك واجبا تحتمه طبيعة النظام الإدارى والسلطة الرئاسية - فى مقابل ذلك يتعين على الرؤساء احترام كرامة وحقوق العاملين تحت رئاستهم - يتعين للتأكيد من وقوع مساس من مؤوس برئيسه من خلال عبارات وردت فى نظم أو شكوى قدمها اليه أن يتوافر فى تلك العبارات لفظا ومعنى وفى إطار الظروف والالبيسات التى حيرت فيها ما يصد خروجا من حق التنظيم والشكوى بقصد الإيذاء الأدبى والمعنوى للرئيس الموجهة اليه سواء بالتشهير به أو اهائته أو تعظيمه أو المساس بهيته وكرامته بأى وجه من الوجوه - يتعين تحيد العبارات والإلفاظ المؤلمة فى إطار السياق الكامل لعبارات التنظيم الذى حرره العامل - يتعين أن يوضع فى الاعتبار الظروف والالبيسات التى احاطت بالتنظيم عند تحرير العبارات محل الشكوى لتحديد ما كان يهدف اليه ويسعى لتحقيقه والوصول اليه بتنظيمه الذى تضمنته تلك العبارات - .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١ تلقت الوزارة تظلماً من الطمون ضده ، يتضرر فيه من تخفيض مرتبة كفايته من (ممتاز) الى (جيد) فى تقرير بيان الاداء الخاص به عن عام ١٩٨٤ ، وبعد أن أشار فى تظلمه الى معجابه التقرير للصواب واستهدفه احدث تغيير فى ترتيب الأولويات فى قوائم المرشحين للترقية مما يصحبه بيب الاعراف بالسلطة ولابتتاه على وقائع لا تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها ، اختتم تظلمه بأنه « لا يفوته أن يتند بالسلوك المنفر الذى اتخذته الوزارة حيال موقف مكافح بذل ثلاثين عاما فى خدمة الوزارة كان فيها مثالا للبذل والتضحية ودماثة الاخلاق ونكران الذات - وليكن شعارنا

الهم لا إشكالة بل عبارة وتذكرة اللهم لا ميلا مع الهوى بل ميلا عن
الهوى . وبعرض هذه التظلم على السيد وزير التكوين في ذلك الوقت
أشر بأحواله الى المستشار القانوني للتحقيق معه مع إيقافه عن العمل ،
وصدر القرار رقم ٢٧٥ في ١٩٨٥/٥/٢١ متضمنا وقفه عن العمل لمدة
ثلاثة أشهر وإحالة الى النيابة الادارية ، التي انتهت بعد اجراء التحقيق
الى انه اذ ضمن التظلم المقدم منه لوزير التكوين بتاريخ ١٩٨٥/٥/٦
البيانات المشار اليها فانه يكون قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفي
وبذلك مسلكا لا يتفق والاحترام الواجب لرؤسائه .

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل هو بحث وتديق
مضمون ومحتوى المبارات التي وردت في التظلم المقدم من المطعون ضده
ووزن حقيقة مقامينها وما بينها في الظروف التي سطرت فيها لبيان ما اذا
كانت تنطوي على تجاوز لحق الطاعن في الشكوى والتظلم وتتضمن
المساس الموثم بالرؤساء الذي يمثل إخلالا منه بواجبات الوظيفة العامة التي
تفرض على كل موظف عام توقيف الرؤساء واحترامهم ، أم انها تعتبر وسيلة
للتعبير عما وقع به من ظلم لافهار الحق الذي يلحقه والذي يرى من وجهة
نظره أن القرار المتظلم منه قد أهدره بالمخالفة للقانون ، والصالح الداء
الأمر الذي دعاه الى أن يفتأ الى الوزير يتمس لديه العذل والاصناف من
الظلم الذي وقع عليه .

ومن حيث أن الوظائف العامة حق للمواطنين كغله الدستور والقانون
لمن تتوافر فيه شروط الكفاءة والجدارة لشغلها وهي تكليف للقائمين فيها
لخدمة الشعب ، وبكفل الدولة حماية الموظفين العموميين وقيامهم بأداء
واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ، كما أن العمل في الخدمة بالوظائف
العامة حق وواجب وشرف تكفله الدولة وهي تلتزم بأن تقدر العاملين
الممتازين منهم وذلك بصريح نصوص الدستور ومواد نظام العاملين المدنيين

بالدولة (المواد ١٣ ، ١٤ من الدستور) وفي ذات الوقت فإن لكل مواطن حق مضاطبة السلطات العامة كتابة وتوقيعا (المادة ٦٣ من الدستور) ولكل عامل حق مضاطبة رؤسائه بالشكوى والطلب والاقتراح والتظلم وذلك في حدود إطار سيادة القانون واحترام كرامة وهوية تلك السلطات والقائمين عليها .

ومن ثم فانه كما يتعين على الرؤوسين توفير واحترام رؤسائهم ورعاية كرامتهم وهيبتهم كواجب أساسى تحتمه طبيعة النظام الادارى والسلطة الرئاسية القائمة عليه باعتبارها المسئولة عن قيادة العاملين لتحقيق أهداف الصالح العام المنوط به — فانه يتعين فى ذات الوقت ان تحترم الرئاسات الادارية وفى القمة منها الرئيس الادارى الأعلى للوزارة وهو الوزير (المادة ٢٥٧ من الدستور) — كرامة وحقوق العاملين تحت رئاستهم وأن يعمل على حمايتهم وكفالة أدائهم لواجباتهم وتقدير المتأخرين منهم حق قدرهم فى إطار سيادة القانون والصالح العام .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فانه يتعين لتحقيق وقوع مساس من رؤوس برئيسه من خلال عبارات وردت فى تظلم أو شكوى قدمها اليه أن يتحقق فى تلك العبارات لفظا ومعنى وفى إطار الظروف والملايسات التى حورت فيها ، ما يعد خروجا عن حق التظلم والشكوى بقصد الايذاء الأدبى والمعنوى للرئيس الموجهة اليه وسلطته سواء بالتشهير به أو اهانة أو تحقيره أو المساس بهيئته وكرامته بأى وجه من الوجوه .

وحيث أنه غنى عن البيان أنه يتعين تحديد هذه العبارات والألفاظ المؤثمة فى إطار السياق الكامل لعبارات التظلم الذى حرره العامل كما أنه فى هذا المجال يتعين أن توضع فى الاعتبار وفى إطار المبادئ السابقة بكافة الظروف والملايسات التى أحاطت بالتظلم عند تحرير العبارات محل التظلم

المشار له لتحديد ما كان يهدف اليه ويسعى الى تحقيقه والوصول اليه بتظلمه الذي ضمته تلك العبارات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده كان قد أخطر بصورة ضمنية من تقرير بيان الأداء الخاضع به باعتباره من شأغل الوظائف العليا عن المدة من ١٩٨٤/١/١ حتى ٨٤/١٢/٣١ بتقدير (جيد) وتبين له من هذا التقرير أنه جاء به أنه « قد بذل جهدا ملحوظا في الفترة الأخيرة مما يستحق معه تشجيعه » فضلا عن منحه درجة امتياز بمعرفة رؤسائه المباشرين إلا أن الوزير بصفة سلطة الاعتماد خفض تقديره الى مرتبة جيد دون ذكر أسباب التعديل والتخفيض فتقدم بتظلمه من ذلك الى الوزير متضمنا العبارات سالفة الذكر ، ثم اقام الدعوى رقم ٥٤٣٨ لسنة ٣٩ ق امام محكمة القضاء الإداري طعنا على هذا التقدير لكفائته حيث حكمت بجلسة ٢٩/١٠/٨٧ بقبول الدعوى شكلا بالنسبة بطلب المدعى إلغاء قرار وزير التموين والتجارة الداخلية بخفض بيان أدائه عن عام ١٩٨٤ وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار لمخالفة قرار المظنون فيه للقانون فيما تضمنه من خفض مرتبة الطاعن (المدعى) من مرتبة ممتاز الى مرتبة جيد دون مبرر أو سبب لذلك الخفض وحيث أنه يبين من ذلك أن ما شعر به المظنون ضده من ظلم هو عليه بالتقرير والتعديل الذي جرى عليه بسبب انعدام أى سند في الواقع أو القانون أو الصالح العام لخفض تقدير كفاءته بمعرفة الوزير الرئيس الأعلى له لمرتبة هذه الكفاءة كان له ما يبرره من الواقع والقانون وحسبما كشف عن ذلك حكم محكمة القضاء الإداري سالفة الذكر ، وهذا الشعور الذي سيظهر عليه عندما أمسك بالقبض لتحرير تظلم مما حاق به وقد اقترب من سن التقاعد حيث أحيل للمعاش في ٤/٥/٨٧ بتسفير العبارات المشار اليها أثناء كتابته للتظلم ومن ثم فانه يتعين النظر اليها وتفسيرها ووزنها في ضوء الملابسات سالفة الذكر وعلى

ذلك فإن ما أبداه الطاعن من أنه يندد بالسلوك المنفر الذي اتخذته الوزارة حياله أو قوله أنه « يتعين أن يكون شعارنا اللهم لا شامة بل عبرة وتذكير اللهم لا ميلا مع الهوى بل ميلا عن الهوى » يتعين فهمه بحسب سياق عبارات التظلم في إطار رغبته في اظهار مدى ما تعرض له من ظلم وجور للرئيس الادارى الأعلى ذلك الظلم الذى حاق به بدون مبرر ظاهر بالمخالفة للقانون حاجبا لحقه المشروع فى الرقى الى وظيفة أعلى بناء على التقرير الصحيح لكفاءته فى سن اقرب فيه من الاحالة ومن ثم فانه لا يجوز أن ينصرف فهم وتفسير تلك العبارات الى الاساءة الى شخص الوزير أو هيئته وسلطته بقدر ما هى تذكيره بقدرة عدل الله ودعوة للوزير بضرورة البحث والنظر فى انصافه وفحص تظلمه على أساس موضوعي بمراعاة الحق والقانون وآية ذلك أن الأوصاف محل المساءلة موجهة للقرار المتظلم فيه وموجهة الى الوزارة باعتبارها جهة ادارية وليس لشخص الوزير كما أنه لا يتصور أن يلجأ المتظلم الى الوزير طائبا منه الانصاف والغاء القرار ، وهو فى ذات الوقت يقصد اثاره ضده بتوجيه الاساءة الى شخصيته وهيئة فالأمر كله لا يفرج عن كونه وسيلة للتعبير عما كان يجيش به صدره من أحاسيس عديدة بالظلم والأمل فى الانصاف أو صرخة اراد بها المتظلم أن يبين مدى جسامته ما وقع عليه من ظلم طالبا رفعه من الوزير الرئيس الأعلى للوزارة التى يتبعها •

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن ما نسب الى المطعون ضده من اتهام يكون غير ثابت فى حقه بالوصف الذى قدم للمحاكمة التأديبية من أجله حيث ينفي عن العبارات الواردة بتظلمه فى الظروف والملابسات التى صدرت فيها وصف الخروج على مقتضى الواجب وسلوكه سلوكا لا يتفق والاحترام الواجب لرؤسائه الأمر الذى يصبح معه الحكم الطعن الصادر ببراءته سليما فى النتيجة التى اتهمت اليها دون الأسباب التى استند اليها

حيث أنه لا يشاد في أن الوقف الاحتياطي أو الاحالة للتحقيق أو المحاكمة التأديبية اذ تم وفقا لأحكام القانون لا يعد جزءا تأديبيا رغم ما يحققه العامل من جرائمها من مماناة كما أن اتعا تلك الاجراءات بصورة جادة لا يبررها ما بدر منه في تظلمه لا يشكل سببا لاجابة سلوكه سلوكا لا يتفق مع الاحترام الواجب لرؤسائه لو كان قد ثبت في وقوع ذلك منه ولا يعفيه بالتالي من الجزاء التأديبي عما يكون قد ثبت قبله في هذا الشأن ومن ثم يكون الطعن والبال كذلك غير قائم على أساس سليم من القانون جدير بالرفض .

وحيث أن هذا الطعن معفى من الرسوم طبقا لأحكام المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ١٤٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٨٨)

النسبة :

مطالبة الرئيس من جانب الرؤوس يجب ان تكون في حدود الادب واللياقة الواجبين دون تجاوز الى ما يدخل في عداد الاهانة او التجريح او الاسائة او التهنيد بالألفاظ والأوصاف التي تليها القيم والاصول الادابية والتنظيمية الواجب مراعاتها في العلاقات الوظيفية - عدم خضوع كل موظف لرئيسه في تدرج تنظيمي يحقق الانسباط اللازم لكي يحقق الرفق العام انراسه التي تنشأ من اجلها - يتعين على الرؤوس عندما يعلى عليه امر مخالف للقانون أو الصالح العام من رئاسته أن يعترض على ذلك بصورة موضوعية دون تجريح أو أهانة - على الرؤوس أن ينفذ الأمر المعارض عليه ما دام قد اقترض كتابة فاجبره رئيسه على تنفيذه رغم ذلك كتابة .

للحكمة :

« ومن حيث انه فى مجال العلاقة الوظيفية بين الرئيس والمرءوسين فان توجيه الالهانة والتجريح بنسبة اوصاف تمس الكرامة والهبة للسلطة الرئاسية لا يحتمها طبيعة سياق الشكوى أو العرض للتظلم للرئيس ولا تبررها ظروف قهرية للشاكى أو المتظلم المرءوسين على نحو يؤكد ييقين حسن نيته وعدم تممده توجيه الالهانة أو التجريح أو التحقير لرأسته سواء كان المرءوس على حق فى شكواه أو تظلمه أو عرضه على رأسته أو لم يكن يعتبر بلا شك سلوكا خارجا على الواجب الوظيفى لأن ما يباح لأحد الناس فى مجال ممارسة حق الشكوى أو حق النقد بالنسبة للموظف العام لا يباح فى العلاقة التنظيمية التى تربط المرؤوس برئيسه وذلك دون اخلال بحق المرؤوس الطبيعى والدستورى فى الشكوى والتظلم من تصرفات هذا الرئيس فى شأن المرؤوس أو فى شأن اداء واجبات الوظيفة العامة الرئاسية التى يشغلها هذا الرئيس وذلك لأن مقتضى النظام العام الادارى ان تكون للسلطة الرئاسية احترامها وهيبتها ذلك الاحترام اللازم يحكم طبائع الأشياء فتحقق حسن سير المرافق العامة ومن أول مقتضيات هذا الاحترام ان تكون مخاطبة الرئيس من جانب المرؤوس فى حدود الأدب واللياقة الواجبتين دون تجاوز ذلك الى ما يدخل فى عداد الالهانة والتجريح أو الاساءة أو التنازلا بالالفاظ والأوصاف التى تأبأها القيم والأصول الادارية والتنظيمية الواجب مراعاتها فى العلاقات الوظيفية والتى بغير الالتزام بها يتحول اسلوب الخطاب مكتابة أو مشافة بين المرؤوس ورئيسه الى الاحتكاك والصدام ، بدلا من التعاون والتوقير والاحترام وبذلك ينهار اساس الانضباط المتمثل فى السلطة الرئاسية وتدرج الوظائف الذى يقوم على خضوع كل موظف لرأسته فى تدرج تنظيمى يحقق الانضباط اللازم لكى يحقق المرفق العام اغراضه الخدمية أو الاتاجية التى انشأ من أجل الوفاء بها فى خدمة

الضرب ولذلك فانه يتعين على الرؤوس وعندما يطلى عليه امر مخالف للقانون أو الصالح العام من رئاسته أن يعترض على ذلك بصورة موضوعية دون تجريح أو اهانة تصريحاً أو تلميحا بدون مبرر وآية ذلك أنه ليس للرؤوسين حتى في حالة صحة اعتراضاته قانوناً أن يعمد الى ازالة الاضطراب والتجريح والاهانة بل عليه أن يصدع بتنفيذ الأمر المعارض عليه ما دام قد اعترض كتابة فاجبره رئيسه على التنفيذ رغم ذلك كتابة حيث يتحمل هذا الرئيس مغبة مخالفته للقانون والصالح العام وحده وفقاً لصريح نص القانون (م ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨) .

ومن حيث أن الطاعن في الطعن المائل قد تجاوز في العبارات الأخيرة من خطابه حدود اللياقة في مخاطبة الموظف لرئيسه بعد ان استنفذ الفرض الموضوعي المشروع من الخطاب المذكور وهو الاعتراض على ما قرّر رئيسه من اشراك مركز الجزيرة وتبصيره باسباب خطأ ذلك القرار وعدم تحقيق الصالح العام وذلك حيث استخدم عبارات تضمن حقاً نسبة اوصاف جارحة لرئيسه لم يكن ليستلزمها السياق الموضوعي للخطاب ، فانه بذلك يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة والجزاء وذلك بصرف النظر عن مدى صحة ما اعترض عليه من قرار لذلك الرئيس ومدى مسئولية الأخير عن مسلكه المخالف للقانون والصالح العام ومدى سوء تصرفاته في ادائه لواجباته فالحماية التي يقررها القانون للرئيس من أي تعد بالقول أو الفعل من رؤوسه مبلأ أو ايجاباً ليست ميزة شخصية لهؤلاء الرؤساء تزول عنهم بسوء مسلكهم أو تصرفهم ولكن هذا الاحترام والتوقير أمر موضوعي يفرضه النظام العام الاداري حسبما سلف البيان ويرتبط بحسن سير وانتظام العمل بالوحدات الادارية القوامه على المصالح والمرافق الصامة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بمجازاة الطاعن بخمسة يومين

من رايه ، فانه يكون قد وقع عليه الجزاء المناسب صدقا وعدلا مع ما ثبت
فى حقه من مخالفة تأديبية تمس النظام العام الادارى والانضباط الوظيفى
ومن ثم يكون قد صدر صحيحا ولا ينطبق عليه الامر الذى يتعين معه
القضاء برفض الطعن المائل موضوعا » .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٧)

٤ - لا جناح على التجوء الى رئيس الجمهورية او رئيس

مجلس الشعب بالشكوى

قاعدة رقم (٨٩)

البيان :

لا جناح على المتظلم ان لاذ برئيس الجمهورية الذى تنبسط رقابته
على ادارة جميع المرافق شارحا له الامور المصاحبة للقرار مسترخا اياه فى
محاسبة رؤسائه - ليس فى تقديم رسالة الى رئيس الجمهورية ما يعتبر ذلنا
ادريا طالما جاءت الرسالة خلوا من التشهير والتعاول على الرؤساء .

الحكمه :

ومن حيث آله عن الرسالة التى أرسلها الطاعن بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٤
الى السيد رئيس الجمهورية فانه يتعين بادىء ذى بدء التنويه الى أن التقدم
بالشكوى الى السلطات العليا فى الدولة وعلى الاخص رئيس الدولة هو
حق مكفول لكل مواطن وليس من شأن التصاق صفة الموظف العام بالمواطن
حرمانه من ممارسة هذا الحق طالما قد تم ذلك فى الحدود المقررة قانونا .
أوما عن العناوين الأربعة التى كتب بها الطاعن رسالته فانه يبين ان الطاعن
قد ادرج تحت عنوان مذبة الترقيات فى جهاز المحاسبات ما اكتنف حركه
ترقيات ١٩٨٣ ، التى تغطى فيها من ملابسات تمثل فى نخطى مائة

وخمسة وعشرين شخصا كان نصيب الطاعن منها ان تغطاه اربعون شخصا نظرا لان المحتظرين والمقرين قد القسح امامهم مجال ترقية فيها بما ترب على ذلك ان أصبح الجهاز زيوفا كبيرا من زبائن محكمة القضاء الادارى التى جاول السيد رئيس الجهاز تسيير مهمتها باحتجازه التظلمات المقدمة من ذوي الشأن ومن بينهم الطاعن الذى كان قد قدم تظلمه فى ١٩٨٣/٨/١ وظل حبيسا حتى ١٩٨٤/٢/١ ولم يسمح له امام هيئة مفوضى الدولة الا بتدنيه صورة من تظلمه موقعا عليها بالاستلام من الموظف المختص وعن عنوان عصا موسى وجهاز المحاسبات اوضح الطاعن للسيد رئيس الجمهورية العقاب والارهاب الذى يمثله حرمانه من الحوافز من رئيس الجهاز الذى قرر خروجا على القواعد والاجراءات القانونية المقررة فى هذا الشأن ودلل على ذلك بمستندات رسمية ثابت فيها كل ما ذكره فى هذا الخصوص وذلك كله عقابا على اصرار الطاعن فى الاستمرار فى طريق الاتصاف قضائيا وارهبا لغيره من العاملين حتى يستثمرون ما يمكن ان يهددهم — أما عن عنوان جهاز المحاسبات أم جهاز المحاسب فقد جبهه الطاعن بما انطوت عليه حركة ترقيات ابريل ١٩٨٤ التى تغطى فيها للمرة الثانية — وما لا يساهم مساومة بين الجهاز وبين من سبق أن رفعوا دعاوى طعنا على حركة ترقيات ابريل ١٩٨٣ يشترط تنازلهم عنها تنازلا موثقا حتى تلحقهم الترقية وشمولها لبعض العاملين الذين لم يرفعوا أصلا دعاوى طعنا على تلك الحركة وبعض المقرين من العاملين وخلوها من الذين استمروا صامدين متمسكين بالاستمرار فى مطالبتهم القضائية — ولما كان البين من الأوراق التى طوى عليها الطاعن خافضة مستنداته إجماعا تؤكد صحة الوقائع التى ضمنها رسالته الى السيد رئيس الجمهورية فالكشفه المبين به غدد الدعاوى التى رفعت على الجهاز بشطب حركة الترقيات الأولى بل بلغ ٧٤ دعوى والتنازلات الموقعة بالمقدم بمعنى منها تمت دفى وقت مجاير

لترقية من تنازلوا اذ ان حركة الترقيات صدرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦ والتنازلات موثقة بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٤ و ١٩٨٤/٤/١٦ الامر الذى يجعل على الصنعة ما قاله بشأن مساومة من سبق تخطيهم على التنازل عن دعاويهم حتى يظفروا بالترقية لا سيما وان التنازل تنازلا موثقا عن الدعوى هو امر غير مألوف ولا يجرى التنازل عن الدعوى على هذا النحو فى الظروف المعتادة وصدق ما ذهب اليه بشأن ترقية من لم يرفع دعوى اصلا وتكرار تخطيه من تثبيت بدعواه والطاعن واحد منهم اما ان حركة الترقيات قد شملت المقربين فهو قول لم يبعد عن الحقيقة الواقعة التى تتمثل فى أن السيدة / ... التى ثبت من واقع الأوراق حسبما سبق البيان قيام رئيس الجهاز بتعيينها به ثم بندبها للعمل مدير لشئون مكتبة الفنى بعد تعيينها بمدة مقدارها سبعة شهور والتى كان لها حظ الترقية فى حركة الترقيات أبريل ١٩٨٤ ، وهى خريجة دفعة ١٩٦٧ ، فى حين لم يكن لصيب الطاعن ، وهو خريج سنة ١٩٥٤ ، من هذه الحركة الا التخطي للمرة الثانية الامر الذى حدا بالطاعن الى أن يصف جهاز المحاسبات بجهاز المحاسب كما ان ما مر به الطاعن فى خصوص العوافز اننى تقرر حرمانه منها بعد ما كان قد تقرر صرفها له لاستيفائه شرائط استحقاقها واعداد استمارة الصرف فلما يفسح عن عقابه فاذا كان هذا هو حال الطاعن مع جهاز المحاسبات فلا جناح عليه اذا لاذ برئيس الجمهورية الذى تنبسط رقابته على ادارة جميع المرافق شارحا هذه الأمور بالصراحة التامة متسائلا فى استصراخ من يحاسب رئيس المحاسبات . ولعل ما يزيد ما تقدم كله تأكيدا على طريق لمادة استعمال السلطة مع الطاعن . ان الرسالة التى بعثها الى رئيس الجمهورية وصلت الى رئيس الجهاز رفق كتاب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء المؤرخ فى مايو ١٩٨٤ ، لم تظهر الا فى ١٥/٧/١٩٨٤ بعد ما قرر رئيس الجهاز ، فى نفس اليوم ، أى ١٥/٧/١٩٨٤ احالة

الطاعن للتحقيق حسبما أوصت به دراسة بحث تظلمه المورخ في ١٩٨٤/٦/٣١ الى رئيس الجهاز وهو الأمر الذي له دلالة مفزى في المعاملة التي خص بها الطاعن في المراحل المختلفة . كما أن التحقيق الذي أجرى مع الطاعن لم يتصدى بل ولم يحاول أن يتصدى لتبيان صحة الوقائع التي ضمنها تظلمه لرئيس الجهاز أو رسالته لرئيس الجمهورية كأن يطلب مثلاً استمارة صرف الحولفز التي حرم منها الطاعن للتحقق من مدى صدق قوله ومدى اتفاق أو اختلاف تصرف رئيس الجهاز في هذا الشأن مع الأوضاع والقواعد القانونية المقررة . هذا في حين أن التحقيق لم يغفل طلب كشف بيان الجزاءات التي وقعت على الطاعن ولم يفتح سؤال رئيسه عنه وقد جاء الكشف فاصح البياض عن فترة خدمة امتدت ٢٧ عاما تقريبا والاجابة جاءت عارية من دليل على أن الطاعن له ماض في الخروج على اللياقة .

(طعن ٦٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

توجيه رسالة الى رئيس مجلس الشعب بشرح الظروف صاحبة لقرار الطعن عليه ليس فيه خروجاً على المألوف من جانب موظف الجهاز المركزي للمحاسبات - أساس ذلك : العلاقة القانونية التي تربط الجهاز بمجلس الشعب برابطة التبعية - لا تثريب على الموظف ان كان معتداً بنفسه والفا من سلامة وجهة نظره شجاعاً في ابداء رايه ان يعن في تصرفات رؤسائه طالما لا ينفى من طعنه الا وجه المصلحة العامة التي قد تتعرض لتبيل منها اذا سكت الرؤوسون عن تصرفات رؤسائهم المخالفة للقانون او التي يشوبها سوء استعمال السلطة او الانحراف بها ، طالما ان هذا الطعن لا ينطوي على تطاول على الرؤساء او تحديا لهم . او تشهيراً بهم .

اللائحة :

ومن حيث أن الشكوى المرسلة الى الدكتور محمد كامل ليلة بصفته رئيسا لمجلس الشعب والمورخة فى ٢١/٥/١٩٨٤ فانها لم تتضمن جديدا وانما ارفق بها صورة من الرسالة المورخة فى ١٤/٥/١٩٨٤ الى السيد رئيس الجمهورية فى أن يتخذ منها رئيس مجلس الشعب ، باعتباره الجهة التى يتبعها الجهاز المركزى للمعاشيات ، الموقف الذى يمليه عليه موقعه . ومن ثم فى ترتيبا على ما تقدم ايضا حلو مما يمكن أن يكون محلا لمواخذه الطاعن أو أن يعتبر خروجا من قبله على واجبات الوظيفة ومقتضاها . كما أن توجيهها الى رئيس مجلس الشعب ليس فيه خروجا على المألوف نظرا للعلاقة القانونية التى من مقتضاها تبعية الجهاز المركزى لمجلس الشعب .

ومن حيث عن الرسالة الثانية الى رئيس الجمهورية والمورخة فى ١٦/٧/١٩٨٤ أول ما يثير الانتباه بشأنها أن تاريخ تحريرها هو ذات التاريخ الذى استمدى فيه الطاعن للتصديق وهو ما استشر الطاعن مغبته عندما أورد بها « لقد كان رد فعل رسالتى الأولى — التى أحيلت فيما يبدو الى السيد رئيس الجهاز مزيد من الظلم — غلرة الثانية حرمت من حوافز الابتاج عن الفترة من ١/٤/١٩٨٤ حتى ٣٠/٦/١٩٨٤ بالرغم من مشاركتى فى الابتاج » . أما ما جاء فى الرسالة فلا يبدو أن يكون تكرارا لأمرين من الأمور التى سبق اثارها فى الرسالة الأولى أولهما الظلم المستمر الذى أبان يحق به اتقاما وتشفيا من لجوئه الى القضاء وثانيهما عدم تسبب رئيس الجهاز المقررات التى تصدر مرتبة الاضرار بالطاعن . وفى ضوء ذلك يبين ان رسالة الطاعن الثانية ، أيضا موجهة الى ولى الأمر فى البلاد مستنجذا بعد أن استشر أن الابتاج اليه طالبا الانصاف جارى ترتيب عقد مسئولية عنه لانه لاذ بمن يستطيع حمايته . وعلى هذا النحو فان

هذه الرسالة شأنها شأن المناقشة عليها لينس في تقديمها الى رئيس الجمهورية ما ينطوى على التشهير بالقائمين على ادارة الجهاز أو تداول عليهم كما لا يتضمن بفسونها شيئا من هذا القبيل .

ومن حيث انه عن الكتاب المرسى الى الدكتور رفعت المحجوب المؤرخ ١٨/٧/١٩٨٤ فانه يصدق بشأنه ما سبق بيانه بشأن الكتاب الذي سبق وأن أرسله الطباع الى رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور محمد كامل ليلة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يحرى على أنه لا تثريب على الموظف ان كان معتدا بنفسه واثقا من سلامة نظره ، شجاعا فى ابداء رأيه ، أن يطلع فى تصرفات رؤسائه طالما لا يبيى من طمعه الا وجه المصلحة العامة التى قد تعرض للنيل منها اذا ما سكست الرؤوسون عن تصرفات رؤسائهم المخالفة للقانون أو التى يشوبها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها ، طالما أن ذلك الطعن لا ينطوى على تداول على الرؤساء أو سحيا لهم أو تشهيرا بهم .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن الوقائع التى ضمنها الطاعن تظلمة الى رئيس الجهاز المركزى للمعائنات وشكائاته الى السيد رئيس الجمهورية والى رئيس مجلس الشعب كانت لها صدى من الوقائع والحقيقة على ما سلف بيانه ولم تكن تلك الوقائع وليدة اختلاق الطاعن أو ادعائه . كما أنه من الثابت ان الجهاز المركزى للمعائنات سواء فى مذكرة بحث تظلمه أو مذكرة نتيجة التحقيق مع الطاعن التى اتهمت الى اتهامه أو مذكرة الادعاء المقدمة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ لمجلس التأديب ردا على دفاع الطاعن الوارد بمذكرته المقدمة لهذا المجلس بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ أو فى المذكرتين المتقدمتين الى هذه المحكمة المؤرخة احدهما فى (١٤ - ٢)

١٣/٣/١٩٨٥ والثانية في ٣٠/١٠/١٩٨٥ لم ينكر هذه الوقائع ولم يدحضها ولم يقدّم دليلاً واحداً لنفيها كلها أو بعضها اللهم إلا ما جاء بمذكرة الادعاء المقدمة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ من أن أوجه الدفاع التي أبداهها الطاعن والمقيدة بالمستندات المقدمة منها مجالها انقضاء الاداري لتعلقها بالترقيات والحوافز وهذا الرد - والذي مضمونه القول بأن الطاعن قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفي وضمن تظلمه وشكواها عبارات وألفاظ غير لائقة فيها مساس وتجريح وتشهير بكيان الجهاز ونزاهة القائمين عليه متجاوزاً حق الدفاع هو قول لا يجد سنداً من الواقع .

(طعن ٦٨٠ لسنة ٣١ في جلسة ١٢/٧/١٩٨٥)

ثالثاً : المحافظة على كرامة الوظيفة

١ - احترام العرف وكرامة الرؤساء والرؤوسين وأقرار التعاملين

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

على العامل أن يحافظ على كرامته وظيفته طبقاً للعرف العام وإن يسلك في تصرفاته مسلماً يتفق والاحترام الواجب للجهة الادارية التي يخدم بها ولرؤسائه وزملائه ولافراد الشعب المتعاملين معها .

المحكمة :

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان ما نسب الى المظعون ضده ثابت فحقه على نحو ما ورد بالاوراق وبشهادة شهود الواقعة الموقعين على الشكوى المقدمة ضده من رئيس الشئون القانونية وهم عشرة افراد حضروا وسمعوا ما بدر منه وبينهم عدد من المحققين والاداريين ذكورا

وأننا فضلا عن مدرس ومدير ورشة إصلاح سيارات ولم يقدم المطعون ضده في جميع مراحل هذا النزاع ما يفيد عدم صدق شهادتهم وما يبرر اهدارها وذلك بصرف النظر عما استند اليه الحكم الطعن عن أسباب تتعلق بمناقشة ما أبداه المطعون ضده أمام المحكمة التأديبية الصادر منها الحكم من دفاع يتعلق برغضه الادلاء بأقوال بالتحقيق الذي اجراه قسم الشئون القانونية .

وحيث ان ما ثبت قبل المطعون ضده على النحو سالف الذكر ينطوي على مخالفة واجبات الوظيفة العامة التي تفرض على العامل طبقا لما نصت عليه المادة (٧٦) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ان يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وان يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب للجهة الادارية التي يخدم بها ولرؤسائه وزملائه ولافراد الشعب المتعاملين معها .

(طعن ١١٥٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٩٢)

البس :

الوظف العام يسأل عن الاخلال بواجب الحفاظ على هيئته واحترامه وكرامة الوظيفة في كل مجالات سلوكه ونشاطه داخل وخارج عمله الرسمي .

الحكمة :

ومن حيث انه بصرف النظر عن مدى اعتبار اعضاء اللجان الرياضية المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة واللوائح الصادرة تنفيذا له من الموظفين المومنين بالمعنى الواسع لهذا الوصف بمراعاة ما نص عليه القانون من انها هيئات ذات نفع عام وأموالها عامة فيما يتعلق بتطبيق احكام من العقوبات (م ١٥) وخضوع

الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ماليا وتنظيما واداريا وفنيا وصحيا
لاشراف الجهة الادارية المختصة م (٢٥) . وجواز تدب بعض العاملين من
دوى الخبرة للعمل بتلك الهيئات مع تعمل جهات العمل لرواتبهم . فقيد
سبب النيابة الادارية الاتهامات اليهم باعتبارهم من العاملين بمديرية الشباب
والرياضة بالغربية وعلى اساس هذا الوصف طلبت محاكمتهم ومستندة
الى المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك باعتبار ان المخالفة
التي وقعت منهم فى مجال اداء كل منهم للمهمة التي يتولاها فى اطار المشاركة
فى ادارة اعمال اللجنة الرياضية بصفتهم من العاملين بمديرية الشباب
والرياضة ، ذلك انه طبقا لصريح نص الفقرة الاولى من المادة ٧٨ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة فانه يجازى
تاديبيا كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفه او يظهر بمظهر
من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة ، ومن ثم فان الموظف العام يسأل عن
الاخلال بواجب الحفاظ على هيئته واحترامه وكرامة الوظيفة فى كل
مجالات سلوكه ونشاطه داخل وخارج عمله الرسمى هذا فضلا عن
مسئولية كل من الطاعنين طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ٧٠ جنائيا وتاديبيا
من القرارات والتصرفات التي اهدرها او اشترك فيها بصفته عضو مجلس
ادارة او سكرتير معين او مديرا اذا كان من شأن تلك القرارات او التصرفات
الاضرار بمصالح الهيئة العاملة فى مجال الشباب والرياضة او بأموالها .
ومن حيث انه ولئن كان قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة
١٩٨٣ لا يصرى بذاته على اللجنة الرياضية ، الا ان واقع المستندات
يكشف ان مجلس ادارة تلك اللجنة وعلى رأسه الطاعن الأول وبمضوية
الطاعنين الثانى والثالث والرابع قد لجأ فى عملية شراء الاتوبيس الى
اسلوب (المناقصة) والتي وان كانت لا تخضع لكلفة ما ورد بشأنها من
احكام واجراءات فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ مالف الذكر ولائحته
التنفيذية الا ان مقتضيات الادارة الحسنة لمتبون اللجنة الرياضية التى

يتمين ان يلتزم بها الطاعنون وفقا للمبادئ العامة التي تحتسبها وظيفتهم وطبيعة وسنهم فى اللجنة الرياضية ، وكذلك مقتضيات الثقة بينهم واحترام هية وكرامة الوظيفة العامة التى يشغلها كل منهم والتى كان لها دخل فى شغلهم لوظيفتهم بتلك اللجنة كل ذلك كان يحتم لحسن تقرير واداء هذه المهمة تحديد شروط ومواصفات الانويس المملوب شرائه حتى تكون المعطاءات المقدمة وكذلك وسائل المفاضلة بينها على لمناس سليم معروف ومعلوم سلفا وحتى لا يترك الامر لتقديرات شخصية وتفسيرات تدبر مسلك الطاعنين فى اجراءات الشراء وتمس تنزههم عن الاهمال فى رعاية مصالح اللجنة التى يملكون بها ، أو تعيينهم بالانحراف والتربح من شغلهم لوظائفهم بها وذلك عندما يتبين فيما بعد عدم سلامة ترجيح مواصفات سيارة الانويس المشتراه فنيا على نحو ما ورد بالاوراق مع تحميل اللجنة لفرق سعر (٦١٢٠ جنيه) بدون مبرر وهذا بذاته يعد اخلالا من الطاعنين بواجب الحفاظ على هية واحترام وكرامة الوظيفة العامة فيما ثبت قبلهم من خروج على مقتضيات ومبادئ الادارة الحسنة فى شراء الانويس المذكور لأن هذا الاهمال الثابت يمين قبلهم بالاضافة الى ما ثبت من عدم التقيد بميعاد التقديم للمطاءات وعدم الحصول على تأمين لمن قدمها • يعتبر جريمة جنائية يعاقب عليها طبقا لمصرح نص المادة ١٠٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ٧٥ سالف الذكر بالحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك باعتبار الطاعنين قد تسببوا باهمالهم فى خسارة مادية للجنة الرياضية بقيمة المبلغ • الف البيان •

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان الحكم الطعن يكون قد صدر سليما لانه قد استخلص النتيجة التى انتهى اليها وادانة الطاعنين من اصول سليمة وثابتة ومستمدة من الاوراق ، ويكون الطعن والخل كذلك غير قائم على اساس سليم جدير بالرفض • •

(الطعن رقم ١٩٣ ، ٣٨١ لسنة ٣٤ ق بجلسته ١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٩٢)

البسند :

ارتكاب الموظف خطأ ثم السعى الى اصلاح نتائج هذا الخطأ وتداركه
آلوه لا يضعه موضع الريب والشبهات وإنما يضعه موضع الموظف الحريص
على أن يتقن بعض ما علق به من أوجه القصور في حدود الامكان - لا يمكن
أن يوصف تصرف الموظف في هذه الحالة بأنه يشكل مخالفة تأديبية
تستوجب الجزاء .

الحكمية :

ومن حيث أن هذا النقص الذي ينميه الطاعن على الحكم المطعون فيه
ليس مبدئياً لأنه إذا كان المحال المذكور قد اخطأ بأن وافق على تسليم الشيك
للمورد رغم اخلاله بتسليم الافراجات الجبركية للاصناف الموردة ، فإنه
قد سعى الى اصلاح نتائج هذا الخطأ وتداركه آثاره من خلال الاتفاق مع
المورد على أن يصطبح المحال المبالغ الى البنك الذي يتعامل معه لتسليمه
فيكاً مقبول الدفع يمكن أن يحل محل الشيك الذي اخطأ بالموافقة على
تسليمه للمورد ، وهذا الذي اتاه المحال المشار اليه لا يضعه موضع الريب
والشبهات وإنما يضعه موضع الموظف الحريص على أن يتقن بعض ما علق
به من أوجه القصور في حدود الامكان وهو ما لا يمكن أن يوصف بأنه
يشكل مخالفة تأديبية يسأهل عنها العقاب » .

(طعن ٣٦٨١ و ٣٧٠٢ لسنة ٣٣ جلسة ١٧/٢/١٩٩٠)

٢ - طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة في مجال العمل

قاعدة رقم (٩٤)

البدا :

ينبغي أن تظل علاقة المرأة العاملة بزملائها ورؤسائها قائمة على ما توجيه قيم مجتمعنا من تحفظ في علاقة المرأة بالرجل وهي علاقة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون والمودة بين العاملين مع تجنب كل ما من شأنه أن يفضي الحياء - اذا اخطأ العمل وخالف السبيل في هذا المجال كان مرتكباً لمخالفة تأديبية تستوجب الجزاء .

المحكمة :

ومن حيث أن النيابة الادارية قد نسبت الى الطاعنة اتهامين ، يتعلق أولهما بأسلوب غير جيد في التعامل مع رؤسائها ، ويتعلق ثانيها بأسلوب غير أمين في التعامل مع زملائها .

فأما عن الاتهام الأول ، وهو أنها ارسلت الى رئيسها خطابات على محل اقامته يتضمن احدها عبارات غزل غير لائقة ، مع تكرار زيارته بمقر العمل وبمنزله بما من شأنه أن يسيء الى سمعته بين العاملين وبين أفراد أسرته ، فقد ثبت من التحقيق أن أحد هذه الخطابات قد تضمن عبارة أنها تريد أن ترمى بين أحضانها وتكتوى بنار حبه وترويه من نار جهنم وأثوابها ، وهي عبارة تدل على أن من حررتها قد فقدت مشاعر الحياء وتعددت من سباج الكرامة .

ومن حيث أنه وإن كان خروج المرأة الى مجال العمل قد أصبح حقيقة في مجتمع اليوم ، فإن علاقة المرأة العاملة بزملائها ورؤسائها ينبغي أن تظل قائمة على توجيه قيم مجتمعنا من تحفظ في علاقة المرأة بالرجل ،

تلك العلاقة التي تقوم على الاحترام المتبادل الذي يبنى على صفة العمل الكريمة التي توجب توافر التعاون والمودة بين العاملين مع تجنب كل ما من شأنه أن يقدش الحياء أن يتدلى بصورة التعامل الى ما يمس تقاء الصلات وطهارة المعاملات . فاذا ما أخطأ العامل سواء السبيل في هذا المجال كان مرتكباً لمخالفة تأديبية تستوجب الجزاء .

ومن حيث أن السيدة / قد خرجت على حدود اللياقة عنى نحو ما تقدم في علاقتها برئيسها ، فانها تكون قد أمت ما من شأنها المباس بكرامة الوظيفة بما يستوجب المساءلة التأديبية .

(طعن ٢١٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٨٨)

٢ - عدم قبول أى مكافأة أو عمولة أو هدية

فصل ستة رقم (٩٥)

المبند :

المادة ٩/٧ من اللائحة الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى لاتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ والمادة ٤/٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - هذه النصوص فاطمة الدلالة على حظر قبول أى هدايا أو مكافأة أو عمولة أو قرص نظير القيام بواجبات الوظيفة .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن واقعة حصول الطاعن على مبلغ خمسمائة جنيه من محافظة بنى سويف عقب تسجيله للحفل الذى أقامته المحافظة فى ٢١/٣/١٩٨٥ إثباته فى حقه باعترافه وبالإيصال المحسور

باستلامه لهذا المبلغ ، وقد ير استلامه لهذا المبلغ وتوزيعه على زملائه — كما جاء بالسبب الأول من أسباب طعنه — بأن العرف قد جرى في الخللات الخارجية التي يتولى التلفزيون تسجيلها على أن تقوم الجهة المنظمة للعمل بصرف مبالغ نقدية كمواضع للفائزين على التسجيل تشجيعا لهم نظير قيامهم بنقل أو تصوير مثل هذه الخللات ، وأنه وإن كان ذلك خطأ إلا أن المستقر عليه أن الخطأ الشائع كالعرف السائد ومن ثم فلا تقوم المخالفة في حقه .

ومن حيث أن المادة ٩/٧ من اللائحة الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى للاتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ قد حظرت صراحة على العاملين بالاتحاد قبول أية مكافأة أو عمولة أو هدية من أي نوع نظير قيامهم بواجبهم الوظيفي ، وهذا النص ما هو إلا ترديد للأصل العام الوارد في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث نصت المادة ١٤/٧٧ (أ) على أن يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة قبول أي هدايا أو مكافأة أو عمولة أو قرض بمناسبة قيامه بواجبات وظيفته ، وهذه النصوص قاطعة الدلالة في حظر قبول أي هدايا أو مكافأة أو عمولة أو قرض نظير قيام العامل بواجبات وظيفته ، والتقول بأن هذا خطأ شائع يأخذ حكم العرف السائد مردود عليه بأنه لا يجوز أن يقوم عرف مخالف لنص صريح ، وإذا كان هناك مثل هذا العرف فهو عرف فاسد لا يعتد به ولا يسبغ على العمل صفة المشروعية ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير قائم على أساس متعين الرفض .

(طعن ٢٤٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٩٩١/٤)

الفرع الثالث - الأعمال المطلوبة

أولاً - المسؤولية التأديبية للأطباء والجراحين

فصل ستة رقم (٩٦)

المبدأ :

يلتزم الجراح بإداء العملية الجراحية وإتمامها بنفسه - أساس ذلك :
الالتزام الذي فرضه المشرع على العامل بأن يؤدي العمل المنوط بالعمل به
بنفسه بدقة وإمانة - خاصة وأن اختيار الجراح يقوم على ثقة المريض وأهله
في الطبيب الذي يجري العملية فإذا تركها الجراح لغيره ، دون أن تظهر
أسباب قهرية يستحيل معها على القائم بإجراء العملية الجراحية إتمامها
بنفسه ، ودون قبول المريض وأهله اعتبر ذلك مخالفاً للأصول العامة لمباشرة
مهنة الطب .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الطاعن أجرى الجزء المهم من العملية
وترك قتل جدار البطن للطبيب المقيم وقد أوضح التقرير أن عدم تنفيذ
المدرس المساعد (الطاعن) لأمر الأستاذ المساعد الموجه له بإجراء العملية
للمريضة المتوفاة كاملاً ليس مخالفاً فنياً بل مخالفاً إدارياً .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن هذا التقرير الفني من أستاذ متخصص
وإن كان يتعين أن يكون له وزنه وقيمته فيما إذا كان ثمة أعمال أو تقصير
من جانب الطاعن عند أدائه لعمله الفني من عدمه وذلك إذا كان هذا
التقرير صادر من خبير محايد حياداً تاماً من جهة وقائماً على الأسس الطبية
الفنية من جهة أخرى ويستخلص ما انتهى إليه من نتيجة من الحقائق
الواقعية والأصول الفنية المسلم بها على نحو سلائق وسليم من جهة ثالثة .

ومن حيث أنه لا شك أن لمجلس التأديب القول الفصل بصفته
الخير الأعلى في مدى سلامة ما ذهب إليه تقرير الخبرة مثله في ذلك مثل
المحكمة التأديبية سواء بحكم اختصاصه الموضوعي القائم على الفصل
موضوعيا في خصومة تأديبية أو من حيث مسئوليته عن حسم تلك الخصومة
التأديبية لوجه الحق والمقانون والمعدل ومن ثم فإن ما انتهى إليه مجلس
التأديب من البات مسئولية الطاعن عن عدم اجراء العملية بالكامل وإن
انعمية لا يمكن تجزئتها لا يعد دخولا من مجلس التأديب في مسائل
فنية بقية حسبما للتقرير المشار إليه — بل هو اداء منه لواجبه في مراجعة
هذا التقرير وفقا لمقتضيات الأصول الصحية والطبية والفنية والنظام
الإداري العلاجي المتبع في اجراء هذه العمليات وبراعة الحرف الجتارئ
طينا بشأن مدى التزام الطبيب القائم باجراء عملية جراحية بأجرائها شخصيا
وبنفسه وفقا للأصول الطبية والفنية والصحية المتتادة والالتزام باتمامها
وعدم تركها لغيره إلا لأسباب طبية وصحية وفنية معروفة ولأبنة ومبررة
أو لأسباب قهرية يستحيل معها على القائم باجراء العملية الجراحية لتمامها
لنهايتها .

ومن حيث أنه لا خلاف بين مجلس التأديب المذكور والتقرير الفني
آهف الذكر في أنه كان يتعين على الطاعن اتمام العملية ، وإنما الخلاف في
أن التقرير قد ذهب إلى أن عدم اتمامها لها ليس بمخالفة فنية وإنما هي
مخالفة إدارية تتمثل في عدم تنفيذ الطاعن لأمر رئيس القسم الذي يتبعه
بقيامه باجراء العملية القيصرية للريضة المتوفاة وهذا الخلاف لا يؤثر في
أن الطاعن قد اتفق مع مجلس التأديب والخير في تقريره على أنه قد
ارتكب مخالفة هي عدم اتمامه العملية وتركها في مرحلة منها لغيره هذا من
أحية ومن أحية أخرى فإن التقرير المذكور آها قد افصح أن وصف
المخالفة الإدارية البتة التي استخدمه لما البتة قبل الطاعن وصف غير سديد

لأنه أرتفع النزيف الذى قضى على المريضة المتوفاة — الى النزيف فى الرحم وهذا النزيف لا صلة له بجدار البطن الذى قفله الطبيب المقيم ويكون التقرير الفنى ذاته قد أكد ما تضمنه أن هذا النوع من المخالفة يندمج فيه الوصف الفنى مع الوصف الإدارى حيث أن العمل المنسوب الى الطاعن وللأثبت قبله بلا خلاف هو عدم اتمامه بنفسه اجراء عملية جراحة القيصرية للمريضة المتوفاة وتركها لغيره لائتمامها هذا لا شك مخالف للاصول العامة لمباشرة مهنة الطبىة والتي تقوم على أن اختيار الطبيب وخاصة الجراح يقوم على ثقة المريض وأهله فى الطبيب الذى يجرى هذه العمليات ومن ثم فانه يتعين أن يقبل المريض وأهله الاشتراك أكثر من طبيب فى الجراحة قبل انجزائها كما يتعين فى كل الأحوال قبولهم لاجرائها قبل اجرائها وهذه الثقة الخاصة تمنع الجراح من ترك مريضه لتناهاها الا لسبب أجنبى يستحيل نفيه عليه لائتمام أعماله ويضاف الى ذلك ان المسؤولية التأديبية والمدنية والجنايية للطبيب وبصفة خاصة بالنسبة للجراح لا شك تشيع وتشمع بتعدد أيدي الجراحين فى الجسد الواحد والعملية الواحدة بدون أى مبرر طبى أو مانع خارجى قهرى وهو أمر يمرض حياة المواطنين للخطر وبخاصة فى المستشفيات العامة •

وينتق التزام الجراح بإداء العملية الجراحية كمبدأ أو أصل عام بنفسه وحتى يتما مع المبادئ العامة الحاكمة للوظيفة العامة والتي نص عليها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتضى بأن على العامل أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه وبدقة وإمانة •

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فان ما انتهى اليه مجلس التأديب من مسئولية الطاعن ومجازاته بالخصم من راتبه لمدة شهر يكون قائما على أساس سليم ومستخلصا استخلاصا سائعا من الأوراق •

ومن حيث أنه ما دام أن الثابت من الأوراق أن ما ثبت قبل الطعن هو تركه المریضة وهي غير واعية وتحت تأثير المخدر وقبل استكمال العملية الجراحية لغيره لانتماها بدون إذن رئيس القسم أو موافقة أهل المریضة وبدون خدر قهرى مقبول فضلا عن أنه كان من المتعين عليه كذلك متابعة الحالة شخصيا بعد أن ترك العملية ليستكملها غيره سواء بحكم مسئولية كليب عن حياة المریضة ذاتها وكذلك للمسئولية الشخصية عما قام به من مراحل العملية وحتى يطمئن إلى عدم ارتكاب من خلفه لاختلاف تنبئ التية فإذا كان الثابت أنه لم يقم بالتأكد من الانحياز القنى السليم للعملية التي بدأ فيها وتركها لغيره لانتماها وما إذا كان الطبيب المقيم قد استكمل تلك العملية على الوجه الاكمل من عدمه. واذ ثبت أن الطاعن قد تراخى فى ذلك منذ اجراء العملية فى الساعة الثامنة والنصف حتى منتصف الليل بدون مرور مقبول أو معقول بحسب طبائع الأشياء والمألوف فى مثل هذه الحالات من طبيب جراح بمهنة التدريس بالجامعات فانه لا شك يتحقق بمسئوليته عما تقدم وهو ما يستوجب مجازاته تأديبيا بالعقوبة المناسبة لما ثبت فى حقه .

وحيث أن الجزء الذى وقع عليه مجلس التأديب على اطاعن براءة ما ثبت فى حقه والظروف الموضوعية التى وقع منه ما ارتكبه لا يشوبه غلو يستلزم تعديده .

ومن حيث أن الطعن المائل معفى من الرسوم تطبيقا لاحكام المادة (٩٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
(طعن ٢٦٥٤ لسنة ٣٣، ج ٢٧ / ٥ / ١٩٨٩) .

قاعدة رقم (٩٧)

البدا :

الطبيب ليس مسئولاً أمام الجهة التي يعمل بها عما يرتكبه من مخالفات داخل مكان عمله الوظيفي فلاحظ بل هو أيضاً مسئول عما يرتكبه خارج وظيفته — وإذا كان ذلك ينعكس على الوظيفة التي يمارسها — القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن الأطباء يلقى بانه لا ينحصر اختصاص السلطات التأديبية المختصة بالنصوص عليها في قوانين العاملين من النظر في تأديب الأطباء العاملين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التي يرتكبونها خارج نطاق عملهم — ذلك متى كانت هذه المخالفات تشكل مسلكاً معيباً ينعكس على سلوكهم العام في مجال وظائفهم — توقع عليهم الجزاءات التأديبية النصوص عليها في نظمهم الوظيفية التي تتسق مع مبادئ القانون الوظيفية دون إخلال بحق النقابة في النظر في أمرهم من هذه المخالفات وتوقيع الجزاءات التي تفرضها قانون النقابة والتي تتلاءم مع صفة الأطباء النقابية عليهم .

الحكمة :

ومن حيث أنه يستلخص من سماع من تقدم أن الطاعن الأول أجرى عملية جراحية كبرى في عيادته الخاصة غير المجهزة بما يازم لمواجهته الحالات الحرجة وقد ارتكب خطأ بالاشتراك مع زميله أثناء إجراء العملية ترتب عليه وفاة المريضة ، ودرءاً للمسئولية قام بنقل المتوفاة من عيادته الخاصة الى مستشفى الباجور التي يعمل بها ، وبعد وقت قصير من وصولها أعلن وفاتها ولا يغير مما سبق دفاع الطاعن الذي ذكره تهرباً من المسئولية إذ أن الأطباء المتخصصين يؤكدون وقوع خطأ من الأطباء أثناء إجراء العملية كما أن المرضات اللاتي شاهدن المريضة عند وصولها للمستشفى يؤكدن وفاتها عند دخولها المستشفى الأمر الذي يقطع بثبوت المخالفتين المنسوبتين إلى الطاعن في حقه فلو كانت المريضة حية عند

دخلوها المستشفى لتعتمد الطاعن ان تمرر على طبيب الاستقبال ليكشف عليها ويثبت حالتها ليكون ذلك دليلا في صفه اذا حدث ونوفيت خاصة وان المريضة قد نقلت الى المستشفى نسوء حالتها لكنه رافق الوفاة وصحبه معها الى المستشفى لكي تدخل مباشرة الى المستشفى دون ان يكتشف طبيب الاستقبال وفاتها كما انه لو كانت المريضة جبهة وقت وصولها المستشفى لاعطيت لها أية أدوية أو منشطات لاسعافها وهو لم يثبت من تذكرتها .

ومن حيث ان الطبيب ليس مسئولاً امام الجهة التي يعمل بها عما يرتكبه من مخالفات داخل مكان عمله الوظيفي فقط بل هو ايضا مسئول عما يرتكبه خارج وظيفته اذا كان ذلك يمس على الوظيفة التي يمارسها ولا شك ان ما اتاه الطاعن الاول يمس عمله كطبيب حكومي ان ارتكابه بالاشتراك مع زميله خطأ جسيما في عيادة أدى الى وفاة انسان وماتره لهذا الخطأ بقيامه بنقل جثته الى المستشفى لا شك امر يهدر الثقة الواجبة في الطبيب الذي يجب ان يتحلى بالخلق الكريم والذي يتعين ان يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الناس الذين يسلمون له ارواحهم . كيف يمكن لمريض يتوجه الى المستشفى اننى يعمل بها الطاعن الاول ان يثق فيه كي يعرض له جراحة بعد ما ارتكب في حق المتوفاة ان ما اتاه الطاعن ولو في عيادته الخاصة يهدر أهم صفات الطبيب وهي ثقة المريض فيه والطاعن لم يكتفى بما ارتكب من خطأ جسيم في عيادته الخاصة بل استند هذا الى المستشفى الحكومي الذي يعمل فيه اذ استغل هذا المستشفى لكي يستتر خطاه الذي ارتكبه مع المتوفاة وقبول الطاعن بطلان الحكم لوقوع المخالفة بميادته واختصاص النقابة فقط بمساءلته قول غير سليم ذلك انه اذا كان هذا القول جائزا في ظل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات ومحاكمات نقابات المهن الطبية فانه لم يعد جائزا بمسندور

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩. بشأن نقابة الأطباء ذلك أنه في ظل القانون الأخير لا ينحصر اختصاص السلطات التأديبية المختصة المنصوص عليها في قوانين العاملين عن النظر في تأديب الأطباء الخاضعين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التي يرتكبوها خارج نطاق عملهم متى كانت هذه المخالفات تشكل مسلكا معيبا ينعكس على سلوكهم العام في مجال وظائفهم وتوقع عليهم الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في نظمهم الوظيفية التي تنسق مع مراكزهم القانونية الوظيفية وذلك دون إخلال بحق النقابة في النظر في أمرهم عن هذه المخالفات وتوقيع الجزاءات التي تضمنها قانون النقابة والتي تتلاءم مع صفة الأطباء النقابية عليهم .

طعن ٣٩٣٦ ، ٤٤٥٣ لسنة ٣٥ ق و ٤٤٣٦ ، ٤٢٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة
١٩٩٠/١٢/٨ .

ثانياً - المخالفات التأديبية في الطلوع الإدارية

١ - حدود مسئولية الموظف المتسبب لتلقي المطالبات

المادة رقم (٩٨)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية - لا يجوز حجب أي معطاء يقدم في المناقصة عن لجنة فحص المطاريق لأي سبب حتى لو ورد بعد الميعاد ب أساس ذلك : أن المشرع ألزم عرض مثل هذه المطالبات فور وصولها على رئيس لجنة فتح المطاريق والتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده - مخالفة ذلك يوجب المسئولية التأديبية .

المحكمة :

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣

تنص في المادة (١٩) منها على أنه يتعين قبل موعد اجتماع لجنة فتح
المظاريف ندب موظف ليتسلم المطاءات التي وردت الى قسم الوارد وإلى
القسم المخصص ووضعها بداخل صندوق المطاءات ٥.٥٠ كما يجب على
قسم الوارد القيام بالتسليم الفوري لما يرد اليه من عطاءات الى لجنة فتح
المظاريف صباح اليوم المحدد لفتح المظاريف وحتى الساعة الثانية عشرة
فهي موعد فتح المظاريف في جميع الجهات الادارية ، وتنص ذات اللائحة
في المادة (٢١) منها على أن لا يلتفت الى أى عطاء أو تعديل فيه يرد بعد
الموعد المعلن لفتح المظاريف ولو كان رسلا من مقدم المطاء في تاريخ
سابق لفتح المظاريف على أن يراعى تقديمه فور وصوله الى رئيس اللجنة
لفتحه والتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده ثم يدرج في كشف المطاءات
المتأخرة .

ومن حيث أن: بمؤدى هذين النصين عدم جواز حجب أى عطاء يقدم
في المناقصة عن لجنة فض المظاريف حيث يجب بالنص الصريح أن يمرض
فور وصوله على رئيس لجنة فتح المظاريف لفتحها والتأشير عليه بساعة
وتاريخ وروده على النحو الموضح بالنص .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أنه لم يكن للطاعن أن يستع أو يتقاعس
عن عرض المطاء الأول سائل الذكر على لجنة فض المظاريف بحجة أنه
ورد عن عدد سيارات يزيد على العدد المطلوب في المناقصة ، أو بحجة أنه
جاء مصحوبا بشرط اداء دفعة مقدمة على خلاف شروط المناقصة لأن البحث
في مدى مطابقة المطاءات لشروط المناقصة هو من اختصاص لجنة البت ،
بعد أن ترد اليها المطاءات من لجنة فض المظاريف التي يجب أن: تمسرح
عليها جميع المطاءات لتتولى مهمتها بشأنها .

وكذلك فانه لم يكن للطاعن أن يستع عن عرض المطاء الثاني سائل
البيان على رئيس لجنة فض المظاريف فوز ورودهم — بافتراض أنه ورد بعد
(١٥ - ٢)

للمؤيد الجديد لفرض المظاريف بـ "التزاماً بحكم نص المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية للقانون المناقصات والمزايدات مهلة الذكر" وهذا مع مراعاة أن الثابت من دفتر وارد وزعرة الأوقاف - المرفق بالأوراق - أن آخر عطاء وزد عن مناقصة سيارات دفن الموتى قد ورد في ١٩٨٤/٣/٣١ وليس بعد ظهر يوم ١٩٨٤/٤/١. كما زعم الطاعن .

وإذا كان الطاعن يدعى أنه لم يكن مختصاً بتقديم العطاءات الى لجنة فحص المظاريف، فإنه لم ينتكر أنه بوصفه مدير إدارة المخازن والمشتريات، كأن هو المسئول عن هذه المهنة باعتباره المشرف على أعمال المشتريات، فمن بينها أعمال الشراء بالمناقصة التي نسب اليه بشأنها الاتهام المائل وآية ذلك ما أبداه من دفاع غير سديد في تبرير عرضه العطاءين المشار اليهما على لجنة فحص المظاريف .

ومن حيث وقد ثبت في حق الطاعن المخالفة المتمثلة في عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة بشأن العطاءين المشار اليهما وأصبح متعينا عقابه تأديبياً عنه ومن حيث أن فيما يختص بمدى قيام الوصف المشدد لهذه الجريمة التأديبية وهو ما تربط على عدم وضع العطاءين بصندوق العطاءات من قوات فرصة لمكافئة شراء السيارات من الإنتاج المحلي وبسر أقل من سعر السيارات الواردة من مركز التنمية والتجارة (. . .) على الوزارة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن لجنة البت في المناقصة قد اعتمدت تقريراً فنياً موقفاً من مدير عام الأقسام الهندسية بالوزارة يفيد أن السيارة طراز (زدك) المقدمة من الشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف ، لا تتناسب كفاءتها الفنية مع طبيعة استخدامها في الانتقال بين المحافظات وأن السيارة طراز (فولكس واجن البرازيلي) المقدمة من مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة غير مطابقة للمواصفات المعلن عنها .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أنه لم يترتب بالتفصل ولا أسباب خارجة عن إرادة الطاعن على عدم عرض المطاعين المشار إليهما على لجنة فض المطاريف، جيب هذين المطاعين على لجنة البت فى المعاطات حيث استبعدتهما تلك اللجنة لسبب موضوعى فى اقتنعت به ومن ثم فلم يترتب على المخالفة التى يشب فى حق الطاعن فوات فرصة الوزارة فى الشراء من سيارات الاتاج المتجلى وبسر أقل .

(طعن ٣٤١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٨٩)

٢ - حدود مسئولية مندوب إدارة الحسابات فى لجنة

فتح المطاريف

فصل فى رقم (٩٩)

المبدأ :

بين الشرع كيفية تشكيل لجنة فتح المطاريف ونطاق بمندوب إدارة الحسابات المختصة حضور اجتماعات هذه اللجنة لتسلم التأمينات - مؤدى ذلك : ان حضور مندوب إدارة الحسابات ليس بصفة عضوا بل لتسلم التأمينات المصنوعة بالمطارات - الر ذلك : انه لا يشارك فيما تتخذه اللجنة من قرارات ولا يسأل عما تكون قد ارتكبه من اخطاء فى أداء أعمالها .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٥٦ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٥٧ - التى تمت فى ظلها المناقصة - تنص على أن " تشكل لجنة فتح مطاريف المعاطات فى كل وزارة أو مصلحة أو سلاح " . ويحضر اللجنة مندوب إدارة الحسابات لتسلم التأمينات " . وتتنص المادة ٣/٥٨ من ذات اللائحة على

أن « . . . تسلم التأمينات لمندوب قسم الحسابات الذى عليه أن يوقع بالتسليم على محضر فتح المظاريف » .

ومن حيث أن مقتضى هذين النصين ان اللائحة قد اوضحت كيفية تشكيل لجنة فتح المظاريف وضافت أن مندوب ادارة الحسابات المختصة يحضر اجتماعات هذه اللجنة وحضرت وظيفته فى تسليم التأمينات ومن ثم يبين ان مندوب ادارة الحسابات المختصة لا يحضر بصفته عضوا بل حضر اجتماعاتها ليقوم بعمل محدد هو تسليم التأمينات المصحوبة بها المعطاءات وعلى ذلك فهو بصريح لصوص اللائحة لا يشارك فيما تتخذه اللجنة من قرارات وعليه فهو لا يسأل عما قد تكون ارتكبه اللجنة فى اداؤها لاعمالها من اخطاء .

ومن حيث ان الثابت من عيون الأوراق ان الطاعن يشغل وظيفته وكيل حسابات بمجلس مدينة القناطر الخيرية وحضر اللجنة المذكورة بصفته كمندوب ادارة الحسابات المختصة وليس بصفته عضوا بها ومن ثم فانه لا يسأل عما ارتكبه هذه اللجنة من اخطاء وذلك لأن دوره ينحصر فى تسليم التأمينات المصاحبة للمعطاءات فقط .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المنحى فى اداته للطاعن فانه يتكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يضمن معه الغاؤه فى هذا الشق منه .

ومن حيث أنه عن الطعن رقم ٣٣٠٤ لسنة ٣٠ التفاضلية المقام من . . . وزملاله فانه من حيث أن النياية الادارية قد نسبت الى لجنة فتح المظاريف قبولها المعطاء ورد متأخر وباليد وعن غير طريق الارشيف أو البريد بما ينطوى عليه ذلك من مخالفات فانه لا يحول دون مسئولية الطاعنين عن ذلك تطهيرهم فى صحيفة الطعن بصدور أمر بذلك من رئيس مجلس المدينة وذلك لما هو مقرر فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من أن أمرا

الرئيس المباشر المخالف للقانون لا يبرر للمرؤوس المخالفة إلا إذا ثبت
الرئيس كتابة الى المخالفة وهو ما لم يحدث في الواقعة الماثلة .
ومن حيث أنه عن الاتهام بإضافة قبول المقابلة خصم ٥/ من جملة
الأسعار إلى كراسة الشروط المقدمة منها ، فقد اعترف به المتهم الثالث
المنسوب اليه . وحده هذا الاتهام والذي لا يشفع له الادعاء بخس النية
لأن مخالفة القواعد التنظيمية تبرر المساءلة إما كانت نية المخالف عند
ارتكاب المخالفة .

ومن حيث أنه عن الاتهام بأن أعضاء لجنة البت ارسوا المناقصة على
المطاء المتقدم متأخرا وبالفاته لا يبرر ارتكاب هذه المخالفة التي اثبت
الحكم ليتها للمتهمين بها - المكون الى الادعاء بقيام ضغط ادبي أو بلان
لجنة البت لا تملك مراجعة اعمال لجنة فتح المطاريف لأن لجنة البت تملك
ذلك باعتبارها هي المهيمنة على اجراءات الفصل في موضوع المناقصة بكل
مراحلها حتى النهاية .

ومن حيث أنه عن الاتهام بأن هؤلاء الأعضاء لم يسترشدوا بمسمر
السوق في شأن بعض الأصناف فقد ثبت ذلك بالدليل القاطع كما اتهم
اني ذلك الحكم المطعون فيه لا يحول دون ذلك ان اجمالى المطاء كان أقل
امعطاءات لأن نقص قيمة هذا المطاء لم يكن ذاتيا في المطاء وانما كان
ناجما عن تعديل غير مشروع .

ومن حيث أنه عن الاتهام المنسوب الى أعضاء لجنة إعداد مقايضة
عملية مياه عزبة الأهالي بأنهم لم يحددوا العمق الواجب تركيب المواسير
على أساسه عما ترتب عليه تركيب المقاول للمواسير على عمق أقل من
المعتاد عليه بالهيئة العامة لمياه الشرب ، فان الطاعنين المنسوبة اليهم
ارتكاب هذا الخطأ لم ينكروا ثبوت هذا الخطأ في جتهم ولكنهم ادعوا
ان العمق المعتاد عليه انما يتعلق بالشبكات الجديدة ، وهذه الادعاء

لا يحول دون المسؤولية من وجوب أن يكون العمق إما كان مجدداً في المناقصة حتى يكون ذلك في تقدير المتناقصين عند تقديمهم بأسعار عطاءاتهم في المناقصة .

ومن حيث أنه عن الاتهام الموجه إلى المخالفين الأول والتاسع والعاشر والحادي عشر بوصفهم لجنة استلام عملية مياه عزبة الأهالي ١٣/١١/٨٧ أنهم تسلموا عملية مواسير المياه بعزبة الأهالي على الرغم من أن المواسير مركبة على عمق أقل من العمق المتعارف عليه بالهيئة العامة لمياه الشرب الأمر الذي ترتب عليه صرف مبالغ بالزيادة للمقاول وأنه من المسلم به أنه منى تضمنت لصوص من النص الصريح على تحديد العمق والذي يتم الحفر إليه لوضع مواسير المياه فإن هذا العمق يحدده الصرف واصبوح الصناعة ، ويوجب العرف وأصول الصناعة وضع مواسير المياه على العمق لا يقل بأي حال عن متر كامل ، وهو عمق معقول وهو العمق المتعارف عليه الذي ترضيه هيئة المياه كحد أدنى للعمق المطلوب حفره وإذا تسلم الطاعنون المذكورين عملية مواسير المياه بعزبة الأهالي على عمق أقل من العمق المتعارف عليه من هيئة المياه فانهم يكونون قد خالفوا القانون وأخرجوا على واجبات وظائفهم حتى ولو كان الحفر في عزبة الأهالي على مستوى الحفر السابق عليه وكان تركيب مواسير المياه على مستوى تركيب مواسير في العقد السابق .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب انحرافاً بالنسبة لجميع الطاعنين فيما عدا قضاءه بمجازاة . . . الطاعن في الطعن رقم ٣٠/٣٣٠٣ ق ولذلك فإنه يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفي موضوع الطعن رقم ٣٠/٣٣٠٣ ق بالناء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مجازاة . . . بخضم أجر عشرة أيام من مرتبه وبراءته من الاتهام المنسوب إليه ، ويرفض الطعن رقم ٣٠/٣٣٠٤ ق بالنسبة لباقي الطاعنين . (طعن ٣٣٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٨)

٢- قبول المظنة الوحيد لا يستوجب المساواة التأديبية

فصله رقم (١٠٠)

المبدأ :

المادة (٧) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات إذا أسفرت إجراءات المناقصة عن عطاء وحيد فإن الفأه أسر جوازي لرئيس المصلحة - في حالة عدم الانفاء لا يوجد ثمة مانع من قبول المظنة الوحيد إذا توافرت الشروط التي تطلبها المشرع لذلك - قبول المظنة الوحيد في حد ذاته لا يكون مخالفة تأديبية تستوجب المساواة .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالإطلاع على أحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات بين أن نص المادة ٧ منه يجرى كالاتي : تلغى المناقصات بقرار مسبب من رئيس المصلحة بعد التشرعها وقبل البت فيها إذا استغنى عنها نهائيا أما في غير هذه الحالة فيجوز لرئيس المصلحة إلغاء المناقصة في إحدى الحالات الآتية :

١ - إذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد المظنات المستعمدة إلا عطاء واحد / . . . ومؤدي هذا النص أنه إذا ما أسفر الأمر عن عطاء وحيد لعدم ورود غيره أو لأنه الباقي بعد استبعاد المظنات الأخرى لعدم استيفائها الشروط يندوا أمرا جوازا لرئيس المصلحة أن يلغى المناقصة من عديمه وفي حالة عدم الانفاء ليس ثمة ما يحول دون قبول انعطاء الوحيد على النحو المقرر ؛ وترتبيا على ذلك لا يعتبر قبول المظنة الوحيد في حد ذاته أمرا مخالفا للقواعد القانونية .

(طعن ٥٥٦ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٨٦/٦/١)

٤ - اقرار لجنة البت بمطابقة السلسلة الواردة للمواصفات

للمسند رقم (١٠١) .

المبدأ :

المفهوم الاصطلاحي للمعاينة يفيد التمهين بالعين لما تتم معاينته
وبغير ذلك تتجرد المعاينة من أخص خصائصها وتلفد جوهر حقيقتها
وتتحول الى بحث مستندى وهو امر يختلف البتة في مجاله وفي نتائجه
من المعاينة .

الحكمة :

ومن حيث ان النيابة الادارية نعى في طعننا على ما اتى اليه الحكم
من براءة المحالين عن هذا الاتهام أنه افضل الثابت بالأوراق والتحقيقات
من ان رئيس وأعضاء اللجنة اقروا بدم الاتقال لمقر الشركة المحددة بأن
المحرك مطابق للمواصفات ومن ثم بنى الحكم البراءة على غير مسند من
الأوراق .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان لجنة البت قد كلت لجنة فنية
برئاسة المحال الأول بمعاينة المحرك لدى الشركة الاستثمارية .

ومن حيث ان المفهوم الاصطلاحي لمعاينة يفيد التمهين بالعين
لما تتم معاينته وبغير ذلك تتجرد المعاينة من أخص خصائصها وتلفد جوهر
حقيقتها وتتحول الى بحث مستندى وهو امر يختلف البتة في مجاله وفي
نتائجه عن المعاينة بمفهومها المتعارف عليه المتقدم البيان ، وعلى ذلك فاذا

كان الحكم المطعون فيه قد استند في براءة المحال الأول وباقي أعضاء اللجنة التي رأسها إلى بيان معيب لدلالة المأينة بإشارة الحكم إلى أنه يكفي فيها الاطلاع على المستندات فإن هذا الحكم يكون قد صدر معينا فيما انتهى إليه من براءة المذكورين رغم ثبوت انهم اقروا بمطابقة المحرك للمواصفات دون المأينة الجادة التي كلّفوا بها .

(طعن ٣٦٨١/٣٧٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٧)

• - سداد مستحقات اللورد

المصنعة رقم (١٠٢)

البدا :

أن تمام سداد مستحقات اللورد ينبغي أن ترتبط بتمام وفائه بالتزاماته التعاقدية ومن شأن الاخلال بهذه القاعدة تعرض أموال الجهات الإدارية للخطر وهو ما يشكل في حق من ثبت قيامه بذلك مخالفة تأديبية .

الحكمة :

وقد اذان الحكم المحال المذكور عن هذه المخالفة الا ان المحال لم يعل على هذا الحكم في صحيفة طعنه انه اغفل واقعة ان التوريد تم في ١٩٨٩/٦/٢١ وتم تسليم الشيك للمورد في ١٩٨٩/٦/٢٦ ولم يكن يختص من محل التوريد سوى ما قيمته ألف جنيه .

ومن حيث أن تمام سداد مستحقات المورد ينبغي أن ترتبط بتمام وفائه بالتزاماته التعاقدية وعن شأن الاخلال بهذه القاعدة تعرض أموال الجهات الإدارية للخطر وهو ما يشكل في حق من ثبت قيامه بذلك مخالفة تأديبية .

(طعن ٣٦٨١ و ٣٧٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٧)

الثالث - صرف مبالغ بدون وجه حق

القاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

المسئولية من تقاضى مبالغ دون وجه حق لا ترتب فقط فى حق المسئول من الصرف بل ترتب كذلك فى حق من يعلم بعدم أحقيته فى صرف هذه المبالغ ويقبل تقاضيتها - تطبيق ٠٠٠٠

الحكمة :

ومن حيث ان الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه أيضا أنه قد ذهب الى ان حصول الطاعة على بدل انتقال ثابت لا يشكل فى حقها ذميا ماديا لأنها ليست المسئولة عن الصرف .

وحيث ان هذا الادعاء فى غير محله لأن المسئولية من تقاضى مبالغ دون وجه حق لا ترتب فقط فى حق المسئول عن الصرف بل ترتب كذلك فى حق من يعلم بعدم أحقيته فى صرف هذه المبالغ ويقبل تقاضيتها ، وهذا هو الحال فى شأن الطاعة باعتبارها تعمل مدير مكتب وكيل وزارة المالية لشئون الحسابات الحكومية بوزارة المالية ، الأمر الذى يجعلها مسئولة عن تقاضى مبالغ دون وجه حق طالما كانت تعلم عدم أحقيتها فى تقاضيتها .

(للطنان ٢٥٨٨ و ٢٦٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٨)

زاجا - ملفات العاملين في شأن المهنة

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

الاهمال في المحافظة على المهنة ، مما ترتب عليه عدم الاستدلال على دفتر من الدفاتر ذات الاهمية الخاصة باعتباره من الدفاتر الخاصة بالشؤون المالية - غير سليم الحكم ببراءة المسئول عن تلك المهنة بقوله ان هذا الدفتر محل تداول أكثر من يد - وعدم تركه خارج حيازة العامل المسئول وسيطرته القانونية والفعلية الا ينقل المسئولية عنه بدليل كتابي حسب مقتضيات العمل وفقا للتعليمات والانظمة المقررة لنقل المهنة بالنسبة للدفاتر والمستندات بين العاملين .

الحكمة :

ومن حيث انه فيما يتعلق بالمطبوعين فيها الثالثة عشر مراقبة الحسابات بقطاع المرح ، فان المنسوب اليها انها اعملت المحافظة على عهدتها مما ترتب عليه عدم الاستدلال على الدفتر (١٢٩ - ع ح) الخاص بمكافآت العاملين بوزارة المالية فقد اسند الحكم المطعون فيه للقول ببرائتها الى ان هذا الدفتر كان محل تداول أكثر من يد بمناسبة التفتيش على أعمال البيت القتي التي فقد فيها .

ومن حيث ان هذا الاستناد غير صحيح فالدفتر المذكور عهدتها الشخصية بحكم وظيفتها وهو دفتر من الدفاتر ذات الاهمية الخاصة باعتباره من الدفاتر الخاصة بالشؤون المالية . ومن ثم فقد كان يتعين عليها المحافظة عليه باعتباره عهدتها الشخصية وعدم تركه خارج حيازتها وسيطرته القانونية والفعلية الا ينقل المسئولية عنه بدليل كتابي حسب مقتضيات نظام العمل وفقا للتعليمات والانظمة المقررة لنقل المهنة بالنسبة

للدفاتر والمستندات بين العاملين ومن اظهر وأبسط واجبات العامل في هذا الخصوص الا تنتقل عهده في الدفاتر والمستندات الى غيره الا بناء على اشراف السلطة الرئاسية أو بناء على أوامرها العقابية وان يتم التسليم بإيصال كتابي ومن ثم فقد كان يتعين على المطعون ضدها تسليم هذا الدفتر لمن يتسلمه منها مقابل إيصال ، أو ان تتابع الدفتر تحت سيطرتها وبرصها ومراقبتها عند الاطلاع بحسب مقتضيات العمل على محتوياته من غيرها لان هذا الدفتر كان عهدها الشخصية التي عليها واجب المحافظة عليها ، ومن ثم فلا يقبل قانونا لاخلاء مسؤوليتها القول بأن ننقل الدفتر من يد الى يد قد ادى لفقدانه لان هذا الادعاء يعنى انها قد غفلت عن عهدها الشخصية ولم تنقلها الى غيرها بناء على نظام العمل ومقتضياته وبدليل تسليم كتابي صادر ممن يتسلم منها تحت اشراف رئاستها الأمر الذي يمد تقصيرا وجريمة تأديبية فيما يرب مسؤوليتها التأديبية ويوجب مجازاتها بالجزاء المناسب لما وقع منها .

ومن حيث ان الحكم قد ذهب الى خلاف هذا النظر فانه يكون واجب الإنهاء ويتعين مجازاة المطعون ضدها المذكورة بالجزاء المناسب الذي تقدره المحكمة بخمس عشرة أيام من أجزائها .

(طعن ٢٨١٥ و ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

يتعين للمساءلة الإدارية ان يكون قد وقع من العامل تصرف او فعل ثبت لا وجه لتشكيك فيه بل بشكل محدد قاطع والا افتقدت المسؤولية سندها - مسؤولية صاحب المهنة من المجز فيها منسوبة بان يكون له السيطرة الكاملة الواقعية والفعلية عليها وان ينفرد وحده بهذه السيطرة - اذا لم تحقق فلا وجه لمسائلته عن اى عجز من المهنة وتحميله قيمتها .

المحكمة :

ومن حيث الموضوع فانه بالاطلاع على الأوراق : خاصة بتحقيقات النيابة التي حفظت التحقيق سواء النيابة العامة أو النيابة الادارية ، بين ان العمل قد جرى بمجمع رأس التين حيث كان يعمل المطعون ضدهما ، على ان يتولى أحد العاملين المذكورين أعمال استلام البضاعة في حالة غياب الآخر ، وفي حالة وجودهما ينفرد أحدهما بتسليم البضاعة المباعية الى العملاء ، وقد قررت النيابة ان الأوراق خالية من دليل يقطع بان المذكورين قد اختلسوا قدر المعجز المنسوب اليهما ، وان المسؤولية شاملة بينهما . وقد يراد المعجز بوجود تلف في البضاعة وغوراغ لم تدخل في الحساب ، فضلا عن أنه ثبت انه خلال الفترة التي حدث بها المعجز المنسوب لهما ، فان كلا منهما قد تغيب عن العمل في اجازات عدة نترات ولقترات طويلة مما يحول دون الجزم بمن فيهما المسئول عن المعجز ، اذ كان الحاضر منهما ينفرد بالعمل وحده سواء بالاستلام أو بيع البضاعة وتسليمها .

ومن حيث أنه يتعين للمساءلة الادارية ان يكون قد وقع من العامل تصرف أو فعل ثابت لا وجه للشك في فيه ، بل بشكل مجد قاطع ، والا لاختلقت المسؤولية سنبجا ، وهو ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا حيث قررت في العديد من أحكامها ان مسئولية صاحب المهنة عن المعجز فيها ، منوطة بان يكون له السيطرة الكاملة الواقية والتفعلية عليها ، وان ينفرد وحده بهذه السيطرة فاذا لم تحقق ، فلا وجه لمسأله عن أى معجز من المهنة وتحميله قيمتها .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم ان المطعون ضدهما لم تكن لأي منهما على حدة وبصفة افرادية السيطرة على مواد البقالة في مجمع رأس التين . بالاسكندرية خلال الفترة التي نسب فيها اليهما وجود معجز قدرته الشركة

مبلغ ١٣٩٨ جنيتها ، ومن ثم فانه لا وجه تحميلها قيمة هذا المعجز ويكون
ان الحكم المعلنون فيه اذا انتهى الى هذه النتيجة ، قد قام على سند صحيح
من الواقع والقانون ، بخلاف الطعن المائل الذى يكون جديرا بالرفض .
(طعن رقم ٩٨٣ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١٧/٣/١٩٩٢)

قاعدة رقم (١٠٦)

البسطة :

المعجز فى المهدة نتيجة تلاعب العامل الذى هو الأمين على المهدة
او نتيجة اهماله يمثل جريمة تأديبية يستحق عنها العامل الجزاء التأديبي
— ذلك بغض النظر عما اذا كان هذا الفعل قد توافرت له اركان جريمة
الاختلاس وفقا لاحكام القانون الجنائي — لاختلاف مناهل العقاب الجنائي
عن العقاب التأديبي .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على ان المعجز فى المهدة
نتيجة تلاعب العامل الذى هو الأمين على المهدة اهماله يمثل جريمة تأديبية
يستحق عنها العامل الجزاء التأديبي وذلك بغض النظر عما اذا كان هذا
الفعل قد توافرت له اركان جريمة الاختلاس وفقا لاحكام القانون الجنائي
وذلك لاختلاف مناهل العقاب الجنائي عن العقاب التأديبي .

ومن حيث ان الثابت من تحقيقات النيابة الادارية فى القضية رقم ١٧
لسنة ١٩٩٠ وما اتهمت اليه اللجنة المشكلة بمعرفة للشركة التابع لها الطامن
لدراسة الفرع واعداد تحليل مالى عن واقع بمحاضر الجرد نلزع عن المدة
من ١٠/٩/١٩٨٦ حتى ٢٠/٢/١٩٩١ وما أبداه الشهود أنه ثبت البعجز

بمعدة الطاعن (فرع الحسنية) بمقدار ٥٧٦٨٨٠٣٢٠ جنبها أصبح بمد
 اضافة الترامة المالية بنسبة ٢٥٪ - ٧٢٣٦٥٩٤٤ ، وقيامه بإثبات أرصدة
 وهمة للسلع بقصد تغطية العجز ، ولم يستطيع الطاعن ان ينفي هذه
 الواقعة مما يجعل استنادها اليه قد جاء صحيحا وذلك بصرف النظر عن
 تكامل أركان جريمة الاختلاس الجنائية لاستقلال مجال الجريمة الجنائية
 عن المخالفة التأديبية كما سلف القول ، وبذلك يكون الطاعن قد خرج
 على الواجبات التي ألزمه بها القانون في المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين
 بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من عدم المحافظة على
 ممتلكات وأموال الشركة التي يعمل بها وصيانتها ، والمحافظة على كرامة
 الوظيفة بالسلوك بالمسلك اللائق بها ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه
 النتيجة وقضى بإدابة الطاعن ومجازاته بعقوبة خفض الأجر في حدود علاوة
 وهي من الجزاءات التي تضمنتها المادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع
 العام المشار اليه ، وهذه العقوبة تتناسب مع الذنب الذي اقترفه الطاعن
 فان قضاءه في هذا الصدد يكون صحيحا ، ويكون الطعن عليه غير قائم
 على أساس من الواقع والقانون حريا بالرفض .

(طعن ٣٩٦٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٢)

خلاصا - مخالفة قواعد صرف السلفة

قاعدة رقم (١٠٧)

المسألة :

الواد ٤٠٣ ، ٤١٧ ، ٤١٨ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات -
حدد المشرع قواعد صرف السلف وبين أنواعها وشروط صرفها والواجبات
المترتبة على العامل المهود اليه بالسلفة - مخالفة هذه القواعد تعتبر ذنبا
اداريا يستوجب المساءلة التأديبية - يتمين قبل صرف السلفة التحقق من
شروطها في ضوء البيانات التي تقدمها إدارة شئون العاملين عن الصامل
طالب السلفة - لا حاجة في هذا الصدد بحدثة العهد بالعمل وعدم
الدراية الكافية - اساس ذلك : - انه يتمين الرجوع الى إدارة شئون العاملين
للاوقوف على جميع البيانات والمعلومات من العامل المطلوب تسليمه السلفة .

المختصة :

ومن حيث أن الاستفادة فيما تقدم ان ما نسب الى المتهم من قيامه
بتقديم اقرارات إلى حسابات محافظة سيناء يتضمن على غير الحقيقة أنه
يشغل الدرجة الثالثة ثابت في حقه من شهادة السيد / الذي
كان يقوم بعمل رئيس الشئون الادارية بمديرية شباب سيناء آنذاك ،
فالثابت من أقوال السيد المذكور أن المتهم قدم اقرارا من ثلاث صور وقع
على صورتين منها ورفض التوقيع على الصورة الثالثة كما أنه أرسل كشف
موقعا منه الى المحافظة تضمن أنه يشغل الدرجة الثالثة كما أنه من الثابت
بذلك قيامه بالموافقة على صرف سلفة الى السيد / رغم حداثة
عهد الخدمة مخالفا بذلك نص المادة ٤٠٣ من اللائحة المالية للميزانية
والحسابات ولا حجة فيما ذهب اليه في تقرير طعنه من أنه كان حديث عهد
بالعمل بالمحافظة وليس لديه دراية كافية باوضاع العاملين معه لا حجة في

ذلك اذ كان يتعين عليه قبل الموافقة على صرف السلفة للمسيد المذكور الاستيثاق من أن هذا العامل من يجوز تسليم السلف اليهم وفقا لنص المسادتين ٤٠٣ ، ١٨٤ من اللائحة المالية لتميزانية والحسابات وسبيل ذلك هو الرجوع الى ادارة شئون العاملين بمديرية الشباب للوقوف على جميع البيانات والمعلومات عن العامل المطلوب تسليمه السلفة أما بالنسبة للاتهام الثالث والخاص باعتدائه بالقول الخارج على السيد / فهو ثابت أيضا قبله بشهادة كل من السيد / والسيد / والسيد /

ومن حيث أن ما نسب الى المتهم المذكور وثبت في حقه بشكل خروج على مقتضى الواجب الوظيفي ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد اتهم الى مجازاته عنها قد أصاب الحق في قضائه وبالتالي يكون الطعن عليه غير قائم على أساس صحيح من الواقع والقانون. حقيقا بالرفض .

(طعن ٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٠)

٠ قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

عدم اخطار العامل مصلحة السجل المدني بما يطرأ على بيانات بطاقته من تغيير وقيامه باستخراج بطاقة بدل فاقد مثبت بها على خلاف الحقيقة انه بدون عمل يعتبر مخالفا لاحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١٩٦٧/٩ وبشكل في ذات الوقت ذنباً اداريا يتعين مؤاخذه العامل منه تاديباً - .

الحكمة :

الثابت من الأوراق ومن أقوال الشهود أن الطاعن عين مدرسا بوزارة التربية والتعليم في محافظة المنوفية بتاريخ ١٤/٩/١٩٧٥ وكان قد (١٦ - ٢)

استخرج بطاقة شخصية عام ١٩٦٨ مثبت بها أنه طالب ، إلا أنه بعد التحاقه بالعمل عاد واستخرج بطاقة شخصية عام ١٩٧٧ بدل . فاقد مثبت بها أنه « بدون عمل » ودون أن ينظر مصلحة السجل المدني بما طرأ على بيانات بطاقته الشخصية وبأنه يعمل مدرسا بوزارة التربية والتعليم بمحافظة المنوفية وهو الأمر المخالف للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١٩٦٧/٩ ويشكل في ذات الوقت ذنباً ادارياً يتعين مواخذة الطاعن عنه تأديبياً .

(طعن ٣٣٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

سادسا - المخالفات التأديبية التي ترد على اوراق رسمية

قاعدة رقم (١٠٩)

الفقرة :

مغادرة العامل للبلاد دون موافقة جهة عمله وبجواز سفر مثبت فيه بناء على اقراره - بخلاف الحقيقة - انه بدون عمل يشكل ذنباً ادارياً يتعين مواخذته عنه تأديبياً .

الحكمة :

« الثابت من الأوراق أن الطاعن قد غادر البلاد دون موافقة جهة عمله في ١٧/٣/١٩٨٣ بجواز سفر مستخرج عام ١٩٧٧ مثبت فيه بناء على اقراره أنه بدون عمل رغم أنه كان يعمل في الوظيفة المشار اليها (مدرسا بوزارة التربية والتعليم بمحافظة المنوفية) وهو ما يشكل ذنباً ادارياً يتعين مواخذته عنه تأديبياً .

(طعن ٣٣٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

المبدأ :

تزوير شهادات الوفاة والحصول على مبالغ نظير استخراج تصاريح دفن الموتى والحصول على مقابل نظير الكشف هي الفصل خمس الشرف والامانة والنزاهة ويتم عن تنكر الطبيب لرسالته وانعدام امانته في الحفاظ على حياة المواطنين ورعايتهم واسعافهم وعلاجهم باعتبار ان واجب الطبيب في هذا الشأن هو واجب انساني في المقام الاول - مشاركة الطبيب لزموسيه في ذلك يتعارض مع ما يجب ان يتطلى به كتمثال وقوة لهم وينطوي على مسلك يكشف عن الطمع والجشع والمكسب الحرام على حساب حياة الشعب وصحته .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الحكم الطمين انه استند في ثبوت ادانة كل من الطاعنين الى تحقيقات النيابة العامة والنيابة الادارية في الموضوع والى شهادة من سمعت النيابة انماة شهادتهم فيه وهم ... كاتب الوحدة الصحية بنافيس و ... مساعدة الممرضة بالوحدة الصحية ، و ... الممرضة بالوحدة ، و ... حلاق الناحية ، و ... التومرجي بالوحدة الصحية و ... التومرجي بالوحدة و ... فضلا عن سمعت ائمهواهم بمعاشر الشرطة وهم ... المولدة المجموعة ، و ... الفلاح بالناحية و ... المبيض بالناحية - وقد كوث المحكمة التأديبية اقتناعها وعقيدتها بعد الاطلاع على هذه التحقيقات . واستقر وجدانها في ادانة الطاعنين وثبوت الاتهامات الموجهة اليهما في حقهما وجازتهما عليهما بالجزاءات المشار اليها ومن حيث ان عقيدة المحكمة التأديبية التي بنت عليها ادانتها للطاعنين مستخلصة استخلاصا سافها من أوراق الدعوى وأدلة الثبوت قررها وحيث ان ما يتفاه الطاعنان على الحكم التأديبي الطمين في طعنهما أو دفاعهما أمام المحكمة الادارية العليا لم يات

بجديد لم يكن تحت نظر المحكمة التأديبية فانه فضلا عن ذلك لم يتضمن ما ثبت انحصار الأدلة والشهادات المتعلقة بانتهام التي اثبتتها المحكم الطعن قبل الطاعنين فلا يوجد ما يدل على ان الطاعن الأول قد توجه لنقص جثة طفل آخر ضلل بشأته واعتباره الطفل المتوفى منذ عدة سنوات كما زعم ذلك بل انه لم يقدم فى تحقيق النيابة ما يفيد بشأن مكان وزمان هذه المعاينة والشهود عليها حيث لم يسالده شهادة أحد ولا دليل فى مستند فيما قاله فى هذا الخصوص ، كما انه لم يثبت ان هؤلاء الشهود جميعا الذين ادانوه مع الطاعن الثانى فيما هو منسوب اليهما كانوا على خلاف ونزاع وظيفى أو غير وظيفى معه يدعى لاجتماعهم جميعا مع أهل القرية على اختلاق الوقائع والجرائم المنسوبة اليهما على النحو التفصيلى الوارد فى التحقيقات سواء فى واقعة شهادة وفاة الطفل المتوفى منذ عدة سنوات أو اصدار الطاعن الأول شهادات وفاة للمتوفى دون معاينة للجثث والكشف على المرضى بالاجر واستخدامه واستغلاله لمقر الوحدة الصحية وللادوية المتر صرنا مجانا فى التبرع والاستغلال للسواطين بل لقد شهدت بهذه الوقائع مساعدة الممرضة مرعوسه له مع غيرها من الشهود رغم انه توافرت اقوال التهديد من الشهود على عدم وجود نزاع بينهما وتردها على سكنه وقيامها بتقديم خدمات خاصة له .

وحيث ان الجزاء الذى وقته المحكمة التأديبية على كل من الطاعن الأول والطاعن الثانى جزاء مناسب لخطورة الجرائم الادارية الموجهة لكل منهما ولتنشكيل فى ذات الوقت جرائم جنائية تمس الشرف والامانة والنزاهة وتتم عن تنكر الطاعن الأول وهو طبيب لرسائله وانعدام امانته عليها وعلى مسؤوليات وظيفته وفقدته الثقة فى حفاظه على حياة المواطنين ورعايتهم واسعافهم وعلاجهم والقناء فى اداء واجبه الاسمائى ورسائله الرفيعة والتزامه فى ذلك بالامانة والصدق فضلا عن استهتاره بمشاركته لرؤساية الطاعن الثانى فى تلك الذنوب الادارية التى تشكل جرائم جنائية

ورغم انه بحكم ثقافته وقزيتته ورغاسته للطاعن الثاني كان يتعين عليه ان يكون مثالا وقدوة في اداء الواجب والنزاهة والامانة والشرف كما ان الطاعن الثاني ايضا وهو من اعوان المهن انطنية قد دل بما هو ثابت قبله من جرائم تاديبية تشكل جرائم جنائية مشاركا للطاعن الاول انه متكرر لرسالته في خدمة الصحة العامة مستهتر بالمسئولية ولا يوثق في احترامه للشرف والامانة والنزاهة وينطوى مع الطاعن الاول على الجشع والطمع في الكسب الحرام على حساب حياة وصحة الشعب الذي كان يتعين ان يكون هدفهم في عمل وظائفهم خدمته وليس استغلاله ولذا فقد قررت المحكمة التأديبية لكل منهما الجزاء المعدل على ما اقترفت يدها من اخلال جسيم بالقانون والواجب والامانة والنزاهة والشرف . الامر الذي تنتهي معه المحكمة الى ان كلا الطعنين مقامان على غير سند صحيح من الواقع والقانون خلبقان بالرفض .

ومن حيث ان مصروفات الطعن يتحملها من خسر طعنه عملا بحكم المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

وحيث ان هذين الطعنين معفيين من الرسوم طبقا لاحكام المادة (٩٠) من نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨ .
(طعن ١٢٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٨) .

ملصقة رقم (١١١)

المقدمة :

الاوراق الرسمية التي يعرضها موظف عام بناء على نظام العمل وتعليمات رئيسه لها قيمة وحضانة الاوراق الرسمية ودلائنها في الات - لا يسوغ بعد تحرير أية ورقة رسمية لأي من العاملين المختصين بتحريرها أو حفظها أو تملولها التفسير في تلك الورقة أو اخلالها أو اطلاقها بأية صورة الا وفق احكام القانون وطبقا لنظام العمل بناء على اوامر الرؤساء وتحت اشرافهم -

والا كان العامل مرتكبا جريمة تأديبية توجب عقابه تأديبيا او جنائيا . —
الأوراق الرسمية التي يعرضها الموظفون العموميون — تتضمن دليل الحقيقة
الرسمية والإدارية والتي تتعلق بها حقوق المواطنين — وكذلك مسئوليات
العاملين طبقا للقوانين واللوائح والامتداء على تلك الأوراق او الإهمال في
حفظها ورعايتها طبقا للنظام القانوني المقرر لذلك يمثل عدوانا جسيما على
النظام العام والإداري — المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين المدنيين بالسلطة مفاده — الموظف في غير حالات الضرورة الحكومية
الماجلة له ان يتطلب لتنفيذ امر رئيسه ان يكون مكتوبا — فانه ان يفترض
كتابة على هذا الامر المكتوب اذا ما رأى انه ينطوى على مخالفة للقاعدة
تنظيمية أمرة — اذا ما قام الموظف بالامتنال لأمر شفهي من رئيسه — ذلك
رغم اعتقاده انه مخالف للقانون او للقاعدة تنظيمية أمرة فانه يكون قد ارتكب
بذلك مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة بحيث لا يجوز له ان يدفع عن نفسه
تلك المسؤولية الى امر شفهي من رئيسه غير مستند الى صحيح حكم القانون .
الحكمة :

ومن حيث أنه لا محل لهذا النعى وليس لازما لتكون الواقعة تمزيق
المحضرين على النحو الثابت بالتحقيق والمنسوبة اليه حقيقة واقعية ، وأيضا
مخالفة أو جريمة تأديبية ان تكون تلك الواقعة أساسا قد وقعت بفعل منه
بناء على أمر من رئيس مسئول وبالمطابقة للقانون ، ذلك ان الأوراق
الرسمية التي يعرضها موظف عام بناء على نظام العمل وتعليمات رئيسه لها
قيمة وحصانة الأوراق الرسمية ودلالاتها في الإثبات سواء كان ما تم من
تصرف من الموظف ذاته من خلالها أو تم من تصرف منه أو من غيره وأثبتته
عليهم سليما ومطابقة للقانون أو مخالفا له ولا يسوغ بعد تحرير أية ورقة
رسمية لأى من العاملين المختصين بتحريرها أو حفظها أو تداولها التغيير
في تلك الورقة أو إتلافها أو إتلافها بأية صورة وعلى أى وجه إلا وفق
أحكام القانون وطبقا لنظام العمل بناء على أوامر الرؤساء المختصين وبمقتضى

اشرافهم. والا كان مرتكباً العامل لجريمة تأديبية توجب عقابه جنائياً أو تأديبياً بحسب الأحوال وحيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن بند أن حرر المحضرين ادعى أنه توجه الى قسم الشرطة لتسليمهما ، ثم عاد الى المكتب مدحياً أنه تم تسليمهما وأنه يحصل على رقبى قيدهما يتسلم الشرطة صباح السبب ١٩٨٤/٢/٤ ، وفي صباح اليوم المذكور ابلى رئيس المكتب أنه لم يسلم المحضرين الى قسم الشرطة وإنما قام بتزويدهما ، وغنى عن البيان ان الأوراق الرسمية التي يحررها الموظفون العموميون سواء أكانت تنطوي على تصرفات مطابقة للقانون أو مخالفة لأحكامه تتضمن دليلين الحقيقة الرسمية والإدارية والتي تتمتع بها حقوق المواطنين وكذلك مسئوليات العاملين طبقاً للقوانين واللوائح والاعتداء على تلك الأوراق أو الإهمال في حفظها ورعايتها طبقاً للنظام القانوني المقرر لذلك يشمل عدواً جسيماً على النظام العام والإداري لما في ذلك البعدان غير المشروع من إهدار للحقيقة الإدارية التي يترتب عليه إهدار الحقوق العامة أو الخاصة للمواطنين وتجميع المسئولية بين الموظفين العموميين لما يسمح بالفساد والاستبداد الإغاري وتعطيل وهدار سيادة القانون .

وحيث أنه فضلاً عما سبق فإن المادة (٧٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « لا يعفى العامل من الجزاء استناداً الى أمر صادر أتيه من رئيسه الا اذا اثبت ان ارتكابه المخالفة كان تنفيذاً لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الامر وحده » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مفاد هذا النص أنه للموظف في غير حالات الضرورة العسكية العاجلة أن يتطلب لتنفيذ أمر رئيسه أن يكون مكتوباً ، ثم له أن يترضى كتابة على هذا الأمر المكتوب اذا ما رأى أنه ينطوي على مخالفة لتعاقد تنظيمية آمرة فاذا ما قام

الموظف بالامثال لامر شغى من رئيسه رغم اعتقاده أنه مخالف للقانون أو لقاعدة تنظيمية أمرة فله يكون قد ارتكب بذلك مخالفة تأديبية نستوجب المساءلة بحيث لا يجوز له ان يدفع عن نفسه تلك المسؤولية الى أمر شغى من رئيسه غير مستند الى صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فانه ليس للطاعن ان يدعى أنه كان مدفوعا من جانب رئيس مكتب التكوين لتحرير المحضرين لعلية لخطأ هذا الرئيس نظرا لأنه لم يثبت أن الطاعن قد تلقى أمرا مكتوبا من رئيسه وأنه اعترض بما يديه في هذا الطعن على هذا الأمر كتابة قبل تنفيذه وحتى لو صح جدلا ذلك القول فإن ذلك لا يدفع مسؤوليته عما ثبت نسبه اليه من أفعال لأن ما ثبت في حق الطاعن على النحو السالف البيان لا يمثل من جانبه وجهة نظر تتعلق بأدائه العمل عمل على تنفيذها واتبع في سبيل ذلك سبيل الاعتراض الفرعية لرئيسه مما يعارض مع وجهة نظره وتعليماته وإنما تلك الأفعال والتصرفات تمثل خروجاً متعمداً على واجبات الوظيفة من مراحل متابعة شمل ابتداء تحريره المحضرين امثالاً بحسب الظاهر لأوامر رئيسه ثم تسليمه المحضرين لقسم الشرطة، والوعد كذا بأنه سيقدم رقمي قيدهما الى رئيس المكتب في تاريخ لاحق ، عند متابعة هذا الرئيس لأدائه لما كلف به من عمل ، ثم اتهمت بتمزيق الطاعن لهذين المحضرين علنا امام السيدة / والاعتراف بذلك كتابة في اقرار موقع منه .

ومن حيث أن ما ثبت في حق الطاعن على هذا النحو يمثل مخالفة جسيمة وينطوي على استهتار بالنظام العام الاداري والاحترام الواجب لأركاله ومقتضياته يستوجب العقاب التأديبي على النحو الذي قضى به الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن النعي على هذا الحكم من قبل الطاعن بأنه مشوب بالغلو في غير منطه ويتعين من ثم الالغاء عنه « .

(علن ١٣٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

قاعدة رالم (١١٢)

البسدا :

المحضر يكتسب صفة الرسمية بمجرد توقيعيه من موطن مختص بتحريره - لا يحتاج الى توقيع شخص آخر - التوقيع باسم شخص آخر على خلاف الحقيقة يمثل اخلافا جسيما بواجبات الوظيفة التي يجب ان يراعى فيها الدقة والامانة والشرف حتى لا تنهار الثقة في القضاء ومعاونيه - ذلك بغض النظر عن قيمة توقيع هذا الشخص واثره من الناحية القانونية .

الحكمسة :

ومن حيث انه لما سبق فان هذه المخالفة تكون ثابتة في حق الطاعن باعتدائه ولا يغير من ذلك قوله ان . . . لم يمد خيرا نظاميا بعد ان احيل الى العاش في ١٥/٤/١٩٨٤ وبالتالي فان توقيعه سواء كان صحيحا او غير صحيح لا يؤثر في سلامة محضر الحجز صحة او بطلانا ، كما ان المحضر يكتسب صفة الرسمية بمجرد توقيعيه من موطن مختص بتحريره ، ولا يحتاج الى توقيع شخص آخر ذلك ان مجرد توقيع الطاعن على محضر الحجز باسم شخص آخر على خلاف الحقيقة يمثل اخلافا جسيما بواجبات الوظيفة التي يجب ان يراعى فيها الدقة والامانة والشرف حتى لا تنهار الثقة في القضاء ومعاونيه وذلك بغض النظر عن قيمة توقيع هذا الشخص واثره من الناحية القانونية .

ومن حيث انه لما تقدم ، فان الطاعن يكون قد خرج - خروجا صارخا - على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته ، وسلك مسلكا من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة والنيل من الثقة المفترضة فيمن يباشر عملها ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه - اذ قضى بفصل الطاعن من الخدمة جزاء وفاقا لما ائتمره - يكون قد اصاب وجه الحق والعدل ، ويكون الطعن عليه غير قائم على اساس سليم ، متعين الرفض .

(طعن ١٥٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢)

سابعاً - المخالفات التأديبية لأخوان القضاء

١ - جسيمة الانحراف العاملين بالمحاكم

قلائد رقم (١١٢)

المادة ٧٦

المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة، مفادها - تمت الأمانة من أول واجبات العاملين بالدولة - مراعاة الأمانة هي واجب وظيفي مفروض على جميع العاملين - يكون مفروضاً من باب إولى على العاملين بالمحاكم في ساحة القضاء وعلى توسع نطاق - انحراف العامل في ساحة القضاء يكون أكثر خطراً من الانحراف في أية ساحة أخرى .

المحكمة :

ومن حيث أنه لا وجه أخيراً للنهي على قرار مجلس التأديب بأنه إنطوى على غلو في تقدير الجزاء لأن ما أتاه الطاعن ينطوى على مخالفة جسيمة وحياتية لأمانة الوظيفة العامة تلك الأمانة التي جعلها المشرع من أولى واجبات العاملين المدنيين بالدولة ، وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وإذا كان واجب مراعاة الأمانة هو واجب وظيفي مفروض على جميع العاملين ، فإنه يكون مفروضاً من باب أولى وعلى نطاق أوسع على العاملين بالمحاكم في ساحة القضاء ، تلك الساحة ، التي تمثل المحراب المقدس الذي يعد الملجأ الأخير أمام أفراد الشعب ، طلباً للحماية واستشرافاً للعدل . ومن أجل ذلك فإن انحراف العامل في تلك الساحة يكون أكثر خطراً من الانحراف في أية ساحة أخرى ، ومن ثم ينبغي أن يكون تعويم الانحراف الذي يقع منه أكثر الحاحاً ، وتكون مؤاخذه أشد وجوباً ، ويكون تقدير الجزاء التأديبي

الملائم على ضوء ذلك بما يكفل الردع والزجر مراعيًا كل ما يخدم من اعتبارات .

ومن حيث أنه على ضوء ما سبق يكون الجراء الذي قدره مجلس التأديب في قرقره المطعون فيه متوافقًا صدقًا وعدلاً مع ما ثبت في حق الطاعن من مخالفة .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم سلامة قرار مجلس التأديب المطعون فيه وموافقته صدقًا وعدلاً لأحكام القانون ، مما يضمن منه القضاء برفض الطعن المسائل .

ومن حيث أن هذا الطعن معنى من الرسوم القضائية وفقًا لحكم نص المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لأن قرار مجلس التأديب المطعون فيه يأخذ حكم أحكام المحاكم التأديبية .

(طعن ١٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٩)

٢ - تعريف أمناء الحفظ بالمحاكم في اللغات التي يهتتم

لغة رقم (١١٤)

المبدأ :

أمناء الحفظ بالمحاكم من معاوني العدالة المؤتمنين على أوقاف القضايا ووثائقها وملفاتها التي في همتهم - تسلم أحد أمناء الحفظ للطلبات التي في همتهم لشخص غير مسئول ولا صلة له في ذلك دون إيصال أو إجراء أو ضمان يكفل استعادة هذه الملفات كهيئة شخصية له يعتبر اختلالاً خطيراً بواجبات الوظيفة - الجراء الموقوع عليه بالفصل من الخدمة جزاء وفلح روعي في ذلك جسامه الجرم التأديبي النسوب اليه لانطوائه على خيائته لإمانة العمل في محراب العدالة وساحة القضاء .

الحكمة :

ان القرار البطعن اذ جازى. الطاعن المذكور بجزاء الفصل من الخدمة فقد قام على أمناس سليم مما يثبت من الأوراق والتحقيقات . ذلك أن فضلا عما سبق فإن الثابت من التحقيقات أن للطاعن من أمناء الحفظ بالمحاطم ، ومليحة عليهم وزملائه بالمحاكم واتصاله بعياة الناس ومصالحهم ومعاونتهم للقضاة ورجال النيابة العامة فى أداء رسالتهم فى تحقيق المعداة تقتضى أن يكونوا على أعلى مستوى من حسن السمة والأمانة ورعاية مصالح الجمهور ومن ذوى الخصال الطيبة الذين يحفظون الإمانات التى تمهد اليهم بحكم عملهم ويحرمون فى أدائهم لواجباتهم بالبد عن أى مساس بقضية وسرية الأوراق والمستندات والمحاضر المتابعة بالقضايا والمودعة فى عهدهم والنأى بانفسهم عن مواطن الزلل والشبهات ومهاوى الفساد وبدون هذه الصفات لا تتوافر فيهم الثقة والطأينة الواجبة فى شخص الموظف ممن يكون فى مثل مواقعهم ، ومما يكون له أثر بالغ على المصلحة العامة . واذا اعترف الطاعن بالتحقيقات كما سلف البيان بتسليمه القضايا موضوع هذه التحقيقات وهى عهده الى من ليست له صفة رسمية فى اميتلامها . مبررا ذلك بتسليمها الى زميلها المذكور بحجة عابثة هى رغبته فى الإطلاع عليها وقد تسلم تلك القضايا دون اىصال أو دليل كتابى . وبطريقة خاطئة وبصفة غير رسمية ومن ثم فإن هذا التصرف باعتباره من أمناء الحفظ ينطوى على استهتار جسيم بالمسئولية واهدار لواجب الأمانة والحفاظ على أوراق الدعاوى ومستنداتها واستعداد غير مالوف فى التخلى عما فى عهده منها دون أى تقييد بنظام العمل أو شعور بالمسئولية

وهو أحد معاوى العدالة المقرنين على أوراق القضايا ووثائقها وملفاتهما
كما ان هذه الجرائم التأديبية الثابتة قبل الطاعن تتم عن التسبب
والإسالة والاجترار على أبسط قواعد الانضباط فى نظام العمل بالمحاكم
فليس ثمة موظف عام على أى مستوى من الانضباط الادارى ليسلم
الملفات من عهدته لشخص غير مسئول ولا صفة له فى ذلك دون اتصاله
أو اجراء أو ضمان يكفل استعادة هذه الملفات كمهدة شخصية له مبرا
ذلك بالثقة والمودة ولتتمكن هذه الشخص الآخر فى الاطلاع غير المصوم
غرضه ولا اهدافه كما تحصل الطاعن على تلك الملفات - ولا شك ان هذا
السلوك يلقى ظلالا كثيرة من الشك والريب على مصلكه ويفقده الثقة
والاعتبار.

ومن حيث ما ساقه الطاعن فى طعنه المائل من افتراضات لا يعمد
صحة وقبح ونسبة الجرائم التأديبية الثابتة فى حقه والتي جوزى من
اجلها كذلك فان الجزاء الموقع عليه بفصله من الخدمة هو جزاء وفاق اذا
روى فى ذلك جسامه الجرم التأديبى المنسوب اليه والثابت فى حقه
ومدى ما فيه من خيانة لأمانة العمل فى محراب العدالة وبساحة القضاء
وما يجب فيه من تأديته بكل ما ينهى من الأمانة والدقة والحرص - كأحد
أركان القضاء الذين يسهون فى أداء رسالة العدالة والذين يجب عليهم
المصرح قبل أدائه أفعالهم ان يحلفوا اليقين فى جلسة علنية بأن يؤدوا عملهم
بالذمة والاحد أمام هيئة المحكمة التأنيب لها وذلك فى المادة ١٥٨ من
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية .
(طن ٣٧٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٨٩).

٢ - حدود مسئولية المحضرين

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

حدود مسئولية المحضر في مجال الاعلان (اعلان القضاء) مادة (١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية . حدد المشرع الأشخاص الذين يجب تسليم صورة الاعلان اليهم في مرحلة عدم وجود الطعن اليه - افترض من ذلك هو بلوغ العلم بالاجراء للمؤى الشأن - يجب على المحضر بذل الجهد المبذول في التحقق من الحاضرين أو من البطاقات الشخصية والعائلية الدالة على صحة صفة من قرر له قد توافرت فيه صفة تسمح قانونا بتسليم الاعلان اليه - اذا قصر المحضر في ذلك كان مرتكباً لاهمال جسيم في أداء واجبه .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٠) من قانون المرافعات تنص على أنه « اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه ان يسلم النورقة الى من يقرر له وكيله اذ أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من «الأزواج والأقارب والأصهار » وهذا النص وإن كان ظاهره لم ينص صراحة على أنه لا يتطلب من المحضر التحقيق من شخصية من تسلم الاعلان الا ان الأوصاف التي اجاز بناء عليها المشرع تسليم الاعلان وهي «أوصاف» (صلة) أو (قربة) بالمعلن اليه الحكم والغرض المبني من الاعلان . وهو بلوغ العلم بالاجراء القضائي للمؤى الشأن ويقتضى ذلك تفسير هذا النص على أنه يجب على المحضر بذل الجهد المقبول في التحقيق من الحاضرين أو من البطاقات الشخصية والعائلية الدالة على صحة من قرر توفر صفة تسمح قانونا بتسليم الاعلان من المحضر اليه فاذا ما قصر في ذلك

كان مرتكبا لإهمال جسيم في ادله واجبه موجب مجازاته تأديبيا ، ويؤكد ذلك ان الأصل وفقا لصرح نص المادة (٧٦) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يؤدي العامل العزل المنوط به بدرجة وأمانه

ومن حيث أنه قد ثبت في حق الطاعن ارتكابه ذلك الإهمال التبعييم في إبداءه أقضى واجبات وظيفة •• كأحد معاينات القضاء على النحو المنالف بيناه •• حيث قصر في تحديث ومعرفة شخصية من سلمه الورقة القضائية للمعهد، بله بأمانة إعلانها إلى الموجة إليه •• وحيث أن هذا الفعل الثابت غفل الطاعن ولو كان ثابتاً قبله وحده دون غيره من الأفعال لكان كافياً لفصل العقوبة التي قررها بجلوس التاديب في طلاق ولايته التحذيرية في اختيار العقوبة التأديبية المناسبة ولا يكون ما قرره المجلس في هذا الشأن لجسامة الإهمال الثابت في حق الطاعن مشوباً بالغلو الذي صم هذا القرار بعدم المشروعية ومن حيث أنه لذلك فلا محل لما أورده الطاعن من الطعن على القرار الطعن ويتم الحكم برفض هذا الطعن •

(طعن ٢٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤)

قائمة رقم (١١٦)

البناء :

يجب على الحضر متى قدم اليه طلب التنفيذ مرفقا به الاوراق المطلوبة قانونا ان يقوم باجراء التنفيذ فاذا تبين له نقص في البيانات او الاوراق وجب عليه الامتناع عن اجراؤه وقرض الامر على لاقضى التنفيذ - مخالفة ذلك يرتب مسؤولية الحضر .

الحكمة:

« ومن حيث أن المقرر وفقاً لنص المادة (٢٧٤) من قانون المرافعات أنه « يجري التنفيذ تحت إشراف القاضي للتنفيذ »، فليس في مقر كل محكمة

جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه في ذلك عدد من
المحضرين » .

ومن حيث أنه من المقرر أنه بناء على ذلك يكون على المحضرين متى
تقدم اليه طلب التنفيذ مرفقا به ما يطلبه القانون من أوراق واجب القيام
بالتنفيذ فإذا تبين له نقص في البيانات أو أوراق التنفيذ وجب عليه أن يتمتع
عن اجراء التنفيذ ويعرض الأمر على قاضي التنفيذ ، وقد أوجب قانون
المرافعات في المادة (٢٧٨) منه أن « يعد بالمحكمة جدول خاص تفيد فيه
طلبات التنفيذ » وينشأ لكل طلب ملف تودع به جميع الأوراق المتعلقة
بهذه الطلبات . ويعرض الملف على قاضي التنفيذ عقب كل اجراء . ورشبت
به ما يصدره من قرارات وأوامر وأحكام » .

ومن حيث أن الطاعن قد أقر إمام مجلس التآديب بأن عمله ينحصر
في قبول أوراق التنفيذ المقدمة من ذوي الشأن لقلم المحضرين ومراجعتها
من حيث مدى صلاحيتها للتنفيذ وأن هذا ما تم بالنسبة لتنفيذ الحكم رقم
(٧٦) لسنة ١٩٨١ مدني مسأف كفر الشيخ » .

ومن حيث أن الطاعن قد أقر صلاحية هذا الحكم للتنفيذ على النحو
الذي طلبه طالب التنفيذ بتسليمه قطعة أرض مفرزة من مساحة شائعة
تضمنها الحكم المطلوب تنفيذه وراجع أوراق التنفيذ على هذا النحو
بعد اتمامه ولم يسطر مذكرة بما وقع فيه المحضر المنفذ في هذا الشأن ،
قالة يكون قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفي على نحو يستوجب
المساءلة والجزاء .

ومن حيث أنه لا حجة فيما ينعيه الطاعن على القرار المطعون فيه من
أنه صدر دون أن يحقق مجلس التآديب مما اذا كان طالب التنفيذ قد
تصر طلبه على التنفيذ على جزء من أرضه من عدمه لأنه ليس من حق

طالب التنفيذ أن يتخير مساحة مفروزة بعينها ليطلب تسليمها استنادا الى حكم لم يشر الى تجديد المساحة المقضى بتسليمها ، فإذا ما استند المحضر الى ما طلبه طالب التنفيذ على النحو غير الصحيح في إجراء تنفيذ على مساحة مفروزة دون سند من صريح قضاء الحكم فإنه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية على نحو ما انتهى اليه بحق قرار مجلس التأديب . . المطعون فيه .

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما ينفيه الطاعن على القرار المطعون فيه من أنه انتهى الى ادائه وزعم أن قيامه بأعداد مذكرة ضد المحضر المنفذ لم يكن لينفي من أمر المخالفة شيئا . ذلك أن من واجبات الرئيس الإداري المباشر في أي موقع عمل هو أن يباشر مهام المتابعة على أعمال رؤسائه بحيث يتولى تقسيم ما لا يقومون به من عمل من خلال مراجعة ما ينتجونه تباعا بنية التحقق من سلامته ، فإذا ما أسببان للرئيس الإداري المباشر خطأ أحد رؤسائه وجب عليه أن يتخذ الاجراء القانوي اللازم لتصحيح عمل الرؤوس أو أن يرفع الأمر الى الرئاسة المختصة التي تملك اتخاذ الاجراء المناسب وفقا لمبادئ التقديرية ، ابتداء من لفت نظر العامل المخطئ الى اتخاذ اجراءات مساءلته ومحاسبته ومجازاته . وعلى ذلك فإنه لا يسوغ ما ساقه الطاعن من القول بأنه لم يقصر بدم تبطير مذكرة في شأن ما ارتكبه المحضر المنفذ من خطأ لأنه قد ارتكب مخالفة تأديبية بحسبه حقيقة ما وقع من جانب هذا المحضر المنفذ عن رئاسته التي تملك اتخاذ ما تراه حياله حين يضع الطاعن باعتباره الرئيس المباشر . حقائق الأمور اياها لتكون قادرة عن تمهيد على تصحيح مسار الأداء استنادا للصالح العام .

ومن حيث أنه لا حجة أيضا فيما ينفيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من عدم تناسب العقوبة مع المخالفة المنسوبة اليه لأن المحضر المنفذ معرض دائما للخطأ أو السهو في ميدان التنفيذ على نحو يستوجب تقديره ذلك أن التقدير الواجب للظروف يحضر التنفيذ وما قد يعوق عمله اليوم

من تهو أو خطأ ليس من اختصاص الرئيس المباشر المسند اليه واجب مراقبة ومتابعة أعمال الرؤوس وتصحيحها طبقاً للقوانين واللوائح المنفذة لها والقواعد المنظمة والأبلاغ عما يشوبها من خطأ أو قصور ، وذلك بغرامة اختصاص الرئيس الإداري الذي يملك المساءلة اذ لا يمكن انقول بأن من حق الرئيس المباشر أن يفض النظر عن خطأ العاملين تحت رعايته ويحجب ذلك عن الرئيس الأعلى المختص والا كان من حقه تغطية الأخطاء والتستر على الاعتراف وهو ما يتناقض مع الواجبات الرئيسية لأية وظيفة إشرافية .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم عدم قيام وجه للطعن على قرار مجلس التأديب المطعون فيه ولا يغير من ذلك ما تآثر به على ملف تنفيذ الحكم رقم ٧٦ لسنة ١٩٨١ مدى مستأنف كفر الشيخ من جاب قاضي التنفيذ من أنه بعد الاطلاع على المادة ٢٧٨ مرافعات ، وبعد عرض لأوراق علينا بعرفة السيد محضر أول المحكمة باعتبارها قاضي التنفيذ متضمنة السند التنفيذي وما أرفق به ، وبعد أن تحققنا من تمام التنفيذ تنفيذاً صحيحاً على النحو الذي يستلزمه القانون لذلك ، أمر ب حفظ ملف التنفيذ وعلى السيد محضر أول اجراء الحفظ لأن هذه المحكمة وهي تيسر رقابتها على قرار مجلس التأديب المطعون فيه ، اما راقب مدى مفروعته في ضوء ما كان تحت نظر هذا المجلس من أوراق ومستندات وما أبدى أمام المجلس المذكور من أوجه دفع ودفاع .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن التأشير المدونة على غلاف ملف التنفيذ المشار اليه والمحررة بغير تاريخ ، ثم تكن تحت نظر مجلس التأديب ولم يشر اليها الطاعن أو غيره سواء في أقواله بالتحقيق الذي أجرى معه أو أقواله أمام مجلس التأديب وقد اتيح له في جميع مراحل المحاكمة التأديبية حسبما هو ثابت بالأوراق — الفرص كاملة لا بداء أقواله وجميع

أوجه دفاعه ولا يتصدر أن يفشل عن ابداء هذا الدفاع الجوهري فيما هو منسوب إليه اغفالا تماما في جميع مراحل محاكمته التأديبية بل أن هذا الاغفال قد حدث حتى في صحيفة طعنه المائل الأمر الذي يؤكد عدم وجود هذه التأثيرة من قبل في جميع مراحل المحاكمة التأديبية للطاعن مما يتعين معه العقاب عنها - كما أنه بصرف النظر عما سبق لا يجوز والحال كذلك الاستناد الى هذه التأثيرة لأول مرة امام المحكمة الادارية الأمر الذي يقتضى عدم التمديل في نظر هذا الطعن والتفضل فيه على ما ورد بها .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم عدم قيام الطعن المائل على سند صحيح من القانون ، ومن ثم غايته يكون متعين الرفض .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقا للمادة (١٨٤) مرافعات : الا أن هذا الطعن مفق من الرسوم القضائية بصريح نص المادة (٩٠) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ .

ثانيا - مخالفات تراخيص الجلبى

فصل رقم (١١٧)

المجلس

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء .
ترخيص البناء لا يتم صدوره الا بعد مراجعة الطلب ودراسة مرفقاته عن طريق المراجع المسئول بالنسبة للتنظيم لتحقيق من استيفاء شروط الترخيص - لا يجوز لاي موظف بالقسم ان يستأجر وحده بمباشرة الاجراءات دون العرض على المراجع المختص .
اساس ذلك : ان هذا السلك يتطوي

على مصادرة لاختصاص قسم التنظيم من حيث مراجعة طلب الترخيص طبقاً لنص المادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - أفراد المؤلف غير المختص بالراجعة بكل اجزائها الترخيص يشكل لنبا اداريا يستوجب المشاورة .

المحكمة

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء بين أن المادة ٦ منه تنص على أنه « تتولى الجهة الادارية المختصة بفشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه » . واذا ثبت للجهة المذكورة أن الأعمال المطلوب الترخيص بها مطابقة لأحكام هذا القانون ولائحته والقرارات المنفذة له قامت باصدار الترخيص بعد مراجعة واعتماد أصول الرسومات وصورها ، ويجدد فى الترخيص خط التنظيم أو حشد الطريق أو خط البناء الذى يجب على المرخص له اتباعه وعرض الشوارع والمناسيب المقررة لها أمام واجهات البناء وأية بيانات يتطلبها أى قانون آخر . » والمستفاد من أحكام هذه المادة أن الترخيص لا يتم صدوره الا بعد أن تتولى فحص انطباق الخاص به ودراسة مرفقاته المراجع المسئولة بقسم التنظيم باعتباره الجهة المختصة بذلك والمهيئة بحسب مراجعها المختلفة لبحثه والتحقق من أن الترخيص قد استوفى الشروط المقررة قانوناً لاصدوره . ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا يجوز لمن يعمل بقسم التنظيم أن يستأثر على وجه الافراد بمباشرة اجراءات الترخيص ومنعه دون أن يرجع فى ذلك الى المراجع المعنية بقسم التنظيم والشروط بما المشاركة فى المراحل التى يمر بها الترخيص قبل منحه . لأن مثل هذا المسلك من جابه ينطوى على مصادرة لاختصاص قسم التنظيم لما يترتب عليه من أن يصبح الرجوع الى هذا القسم فى شأن فحص طلب الترخيص ودراسة مرفقاته رجوعاً شكلياً يتنافى مع الغرض

الذى قصده الشارع حينما عقد لهذا القسم الاختصاص المنوه عنه والذي لا يتأتى ممارسته جدياً وبالأسلوب الصحيح قانوناً، إلا إذا تم على النحو السابق توضيحه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت من سياق الوقائع المتقدم بيانها أن الحال منذ قدم طلب الترخيص بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧٨ خص نفسه دون غيره من مراجع قسم التنظيم باستيفاء ومباشرة كل الإجراءات التي يربها هذا الترخيص إذ أنه عاين المكان وفرر إعادة المعاينة .

ووافق في ١٩٨٩/٣/١١ على منح الترخيص بعد سداد الرسم المقرر الذي تم سدادته فعلاً في التاريخ المذكور، ثم قام في ذات التاريخ بالتأشير على غلاف ملف الترخيص بعبارة « يخطر لأحضر عقد الملكية » . كل ذلك يؤكد للفراد الطاعن بكل إجراءات الترخيص المشار إليه منذ تقديم الطلب الخاص به إلى أن تم سداد الرسم المقرر عنه . ومن ثم فقد حجب بسببه على هذا النحو قسم التنظيم من مباشرة اختصاصه في هذا الشأن وما أدى إليه ذلك من تنكب للطرق القانونية السليم في بحث ودراسة طلب الترخيص وفحص مرفقاته . ولا ينفي عنه ذلك ما قال به من أنه اتخذ الإجراءات التحضيرية لمنح الترخيص وعندما أخير الطالب في تقديم سند الملكية تم إيقاف الترخيص ، إذ أنه لم يستل عن أن أقوال الممثلين في التحقيقات تخص هذا الزعم ، فإن الثابت على ما سبقت بيانه أنه هو الذي قام بكل إجراءات هذا الترخيص وأن إيقاف الترخيص قبله تم بعد أن كان الطاعن قد وافق على منحه دون تعليق هذه الموافقة على أي شرط تنوى سداد الرسم المقرر الذي تم سدادته فعلاً .

كما أنه لا حجة فيما ذهب إليه الطاعن من أنه كان يعمل بقسطنم التنظيم مستهدفاً بذلك تفادي ما يسبب إليه من عدم رجوعه إلى هذا القسم طالما أنه يعمل به ، إذ أن ذلك مردود بما سبق بيانه من وجوب أن

يكون الرجوع الى قسم التنظيم رجوعاً جديداً لا شكلياً أو سورياً يصادر اختصاص القسم المذكور ويحجب عن مباشرة ما يناط به فى بحث ودراسة طلب الترخيص وفحص ما أرفق به من مستندات وبحيث يتساوى هذا الرجوع الصورى فى نتيجته مع عدم الرجوع الى القسم المذكور أصلاً .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإن المخالفة المنسوبة الى انطاعن تكون ثابتة فى حقه وتشكل اخلاقاً بما تفرضه عليه واجبات وظيفته وينبىء عن اهمال واضح وتقصير شديد فى بذائها ومن ثم يتعين مجازاته عما بدر منه ، واد ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى بمجازاته بعقوبة خفض أجره بمقدار علاوة ، فانه يكون قد أصاب وجه الحق دون ما اعتبار الى ما يشره الطاعن من أن توقيع هذه العقوبة قد جاء مخالفاً للقانون لأنه مكلل ، يتقاضى مكافأة وليس من المعينين على درجات من يستحقون العلاوات ، ذلك أن الثابت من قرار الالهام مؤكداً بما تضمنته حافظة مستندات الطاعن المقدمة للمحكمة التأديبية بجلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ أن تكليفه قد انتهى فى ٢ من أغسطس ١٩٨٤ لقضائه ست سنوات فى الخدمة مكلف ثم صدر قرار محافظ كفر الشيخ رقم ٥١٤ لسنة ١٩٨٤ بتعيينه فى وظيفة مئزر الادارة الهندسية المقرر لها الدرجة الثالثة ، ومن ثم يضحى ما ذهب اليه بلا سند من الواقع أو القانون .

ومن حيث لما تقدم من أسباب فانه يتعين للحكم بقبول الطعن شكلاً ويرفضه موضوعاً .

(طعن ٣٠٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١١٨)

البناء :

لا يجوز للموظف المختص بمنح تراخيص البناء أن يمنع ترخيص بالتعليق دون أن يستوفى الطلب المقدم منه البيان الصادر من مهتس نقابى يفيد تحمل أساسات المبنى المراد تعليقه لأعمال التعليق - عدم استيفاء هذا البيان ينطوى على مخالفة للقانون ترتب مسئولية الموظف .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالاطلاع على قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٧ ، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء بين أن المادة (٥١) منه تقضى بأن طلب الترخيص بالنسبة لأعمال إقامة وإنشاء وتعمية وتعديل المباني تخضع للنظر فى منحه أن يكون مرفقا به المستندات المشار إليها فى هذه المادة ومن بين هذه المستندات بيان بما إذا كان الهيكل الإنشائى للمبنى وأساساته تسمح بأعمال الأعمال المطلوب الترخيص بها وذلك فى حالتى التعمية وتعديل ومفاد ذلك أن المشرع وقد خص حالتى طلب الترخيص بتعمية وتعديل مبنى بوجوب إقرار طلب الترخيص بها ومنحه بيان صادر من ذلك بحسب تكوينه الفنى وهو ما لا يتأتى إلا لمهندس تقابى ، يفيد أن هيكل المبنى الإنشائى وأساساته تحتمل أعمال التعمية المطلوب إقامتها وذلك مداركا للمخاطر التى قد تترتب على إجراء أعمال التعمية لمبنى قائم لا تحتمل أساساته مثل هذه الأعمال الجديدة وهو ما يترتب عليه عدم جواز التحويل فى حالة الترخيص بتعمية مبنى قائم بما نكون قد أرفق من بيانات هيكل المبنى القائم قبل التعمية وأساساته عندما تم الترخيص بإقامة ذلك المبنى ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا يجوز للموظف المختص بمنح الترخيص بتعمية بناء قائم أن يمنع هذا الترخيص دون أن يستوفى الطلب المقدم منه البيان

اصدار من مهندس تقاى يفيد احتمال اساسات المبنى المراد تملته لاعمال
التعليه .

ومن ثم فان اصدار الموظف المختص مثل هذا الترخيص دون استيفاء
هذا البيان ينطوى على مخالفة للقانون توجب مسئوليته .

ومن حيث انه وفقا لاحكام المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليها التي تنظم الاشتراطات الواجب توافرها
فى مسطحات الافنية التى تخصص لتهوية واطارة الغرف السكنية ، يمين
لاعتبار الرسم الهندسى الخاص بالترخيص باقامة او بتعليه مباني مشتملة
على افنية لاطارة وتهوية الغرف متوافرا فيه الاشتراطات انقائوية التى
بنوقف على استيفائها منح الترخيص بها أن يكون الحد الأدنى لمساحة
الفناء المخصص لذلك والمبنية بالرسم الهندسى هو (١٢) مترا وربما ولا يقل
أصغر ابعاده عن (٣) متر ومفاد ذلك أن الرسم الهندسى المقدم مع طلب
الترخيص باقامة هذه المباني اذا كان المبني به فى شأن هذه الافنية مخالفا
للشروط المنصوص عليها فى تلك المادة حسبما سلف البيان ، فانه بذلك
لا تكتمل لهذا الرسم الاشتراطات القانونية التى بدون اكتمالها لا يجوز
الترخيص باقامتها .

ومن ثم فان اصدار الموظف ترخيصا باقامة او تعليه مباني من هذا
الفيل دون أن تتوافر فى الرسم الهندسى الخاص بها والمقدم عنه طلب
ذلك الترخيص الشروط المنوه عنها بشأن افنية اطاره وتهوية الغرف يمثل
مخالفة فى حقه ترقى بها مسئوليته .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن
توجيه وتنظيم اعمال البناء والى لائحته اصادرة بقرار وزير الاسكان
والتمير رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ يبين أن الباب الأول من هذا القانون وكذلك

الباب الأول من تلك اللائحة قد تضمنت المواد الواردة فيها تنظيم توجيه استثمارات أعمال البناء على نحو من شأنه الحظر على الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ان تمنح تراخيصا في شأن البناء لا تتطابق المسطحات الواردة بالرسومات الهندسية المقدمة عنها للحصول على الترخيص باقامتها مع التكاليف الاجمالية التي تمت الموافقة عليها بمعرفة اللجان المختصة في ضوء المواصفات والمستويات التي صدرت بها تلك الموافقة .

ومن ثم فاذا كان الواضح للمهندسين الذي منح الترخيص من واقع الرسم الهندسي المقدم له للحصول على الترخيص ، ان المسطحات الواردة بهذا الرسم لا تتطابق والتكاليف الاجمالية الصادر بها موافقة اللجنة المختصة ، وعلى الرغم من ذلك وافق على منح الترخيص دون مراعاة ما تقدم فان الأمر يشكل في حق مانح الترخيص مخالفة لأحكام القانون نستأهل مناهلته عنها .

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أنه يجب على من يرغب في إقامة مبان أن يرفق بطلب الترخيص له بالبناء المقدم للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بياقا بقيمة الأرض وما يدل على أداء مبلغ ٥٠٠ قرش عن كل واحدة من هذه الوحدات وتكون البيانات المشار اليها متصلة للمستندات اللازمة للحصول عن الترخيص المشار اليه طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والقرارات المنفذة له ونمودى هذا النص وقد اعتبر سداد مبلغ ٥٠٠ قرش عن كل واحدة من وحدات البناء المراد اقامته مستندا لازما للحصول على ترخيص البناء الخاص به فان لصدار الترخيص المطلوب دون توافر هذا المستند أى دون أن يرفق به دليل يثبت أداء مبلغ ٥٠٠ قرش عن كل

وحدة ، ينطوى على مخالفة من جانب الموظف الذى أصدره تمنعده معها
مستوليته عنها .

ومن حيث أن المستفاد من سياق ما تقدم أن الترخيص رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٨ قد تم منحه على الرغم من أن الرسومات الهندسية المقدمة بشأنه
قد شابها الأمور الآتية :

١ — لم يوقع عليها مهندس تقابى بما يفيد احتمال الأساسات للتبليية
محل الترخيص .

٢ — المنور المطة عليه الغرفة الداخلة مسطحة أقل من ١٢ متر مربع
ويقل أصغر ضلع فيه عن ٣ متر على خلاف الاشتراطات القانونية .

٣ — المسطح الوارد بهذه الرسومات غير مطابق للتكاليف الموافق
عليها .

٤ — لم يرفق بها ما يثبت سداد مبلغ ٥٥٠ قرش عن كل وحدة
سكنية على خلاف ما هو مقرر قانونا .

ومن حيث أن كل أمر من هذه الأمور الأربعة يشكل بذاته حسبا
سلف البيان مخالفة تستأهل عنها مسئولية من أصدر هذا الترخيص نظرا
لأن تحقق أى مخالفة منها من شأنه أن يجعل الترخيص صادرا بالمخالفة
للإشتراطات المقررة قانونا .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن الذى منح هذا
الترخيص مشوب بهذه المخالفات هو المتهم السيد / . . . حسبا
أعترف بذلك فى تحقيقات النيابة الإدارية وأوضحته المراجعة المكتبية وفقا
لما جاء بتقرير النقص المعد بمعرفة مديرية الإسكان والتعمير بأسبوط
بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٠ والثابت من واقع ما ورد به نوع المخالفات الأربعة
المشار إليها .

ولما كان المتهم ضد مواعجه في تحقيقات النيابة الادارية بالمخالفات الثلاث الأولى التي انطوت عليها الرسومات الهندسية دفعها عن نفسه بالانكار دون أن يقدم أى دفاع أو دليل من شأنه حضى أو تقى ما قطعت به الأوراق وما أدلى به الشاهد اما المخالفة الرابعة فمئد مواجهة المتهم بما لم يشكرها وانما حاول تبريرها بالاستناد الى القانون الذى كان ساريا قبل تاريخ منحه الترخيص والذي كان يتطلب سداد ١٠٠ قرش عن الوضعة السكنية وبأنه قد تم تدارك ذلك بتحصيل الفارق بين ما تم سداؤه عند منح الترخيص وهو ١٠٠ قرش وما كان يتعين سداؤه لمنح الترخيص وهو ٥٠٠ قرش الا أن هذا التبرير ليس من شأنه تقى وقوع المخالفة بل على العكس هو يؤكد وقوعها إذ أنه يقطع بأن المتهم فى تاريخ منحه الترخيص اصدره بالمخالفة لأحكام القانون السارى .

ومن ثم فإن هذه المخالفات الأربع تكون ثابتة فى حقه ويكون مما نسب اليه تقرير الاتهام من أنه قد اصدر الترخيص رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ دون مراعاة ما قضى به قوانين التنظيم ثابتا فى حقه بما يشكله من خلل بما توجبه عليه واجبات وظيفته ويبنى عن اهمال ووضوح وقص شديد فى ادائها ومن ثم يتعين معازاته عما بدر منه فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه عن عدم متابعة المتهم تنفيذ الترخيص رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على المباني محل هذا الترخيص واتخاذ الاجراءات الواجبة حال ما اكتشف هذا التنفيذ من مخالفات تمثل فى :

١ - عدم الالتزام فى المباني بالارتداد المبين بالرسم الهندسى وذلك بالمخالفة لشروط الترخيص .

٢ - المنور الغير قانونى المبين بالرسومات الهندسية لم يتم تنفيذه على الطبيعة .

فقد دفع المتهم هذه المخالفات عن نفسه بالاستناد الى أنه كان منقطعاً عن العمل في المدة من ١٦/٥/١٩٧٩ الى ٢٦/٧/١٩٨٠ وبمقولة أن التنفيذ تم خلال فترة انقطاعه هذه بما كان يعول دون متابعتها للتنفيذ .

ولما كان الثابت من الأوراق أن هاتين المخالفتين قد وقعتا في غضون عام ١٩٧٨ أثناء قيام المتهم بأعمال وظيفته حسبما جاء بتقرير الفحص المقدم من مديرية الاسكان بأسبوط، وبتقرير الاتهام وليس في فترة انقطاعه عن العمل المنوه عنها فإنه لا يجدى المتهم نعماً أن يدفع مسؤوليته عنها باستناده الى أنه كان منقطعاً عن العمل أثناء وقوعها وذلك على خلاف ما تنطبق به الأوراق ومن ثم فإن هاتين المخالفتين تكونا قد ثبتتا في حقه ويكون ما نسب اليه بتقرير الاتهام من عدم متابعتها تنفيذ الترخيص رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ على المباني محل هذا الترخيص وعدم اتخاذ الاجراءات الواجبة حيال هذا التنفيذ ثابتا في حقه بما ينطوي عليه ذلك من اخلال بمقتضيات الوظيفة وعدم اكراس في ادائه واجبات وظيفته ومن ثم يتعين تجاوزه على ذلك .

ومن حيث أنه بالابتناء على ما سلف يراه تكون المخالفات المنسوبة الى المتهم ثابتة في حقه ويتعين لذلك مجازاته عنها واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه خليقاً بالنهات وبمجازاة المتهم بالجزاء المناسب .

ومن حيث أنه لا تقبل من أسباب فاته يتعين القضاء بقبول الطعن شكلاً وموضوعاً بإلغاء الحكم المطعون فيه وبمجازاة المهندس /.../ .
بالوقوف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٧)

تاسعا - حظر الاشتغال بالأعمال التجارية

١ - حظر مزاولة التجارة بالذات أو بالواسطة

المادة رقم (١١٩)

المبدأ :

قيام العامل بعملية مقولة دفعه الغير طرف على - تمثل مخالفة
تأديبية - المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين
بالقولة مغلوط على العامل بالذات أو بالواسطة أن يزاوِل أي أعمال تجارية .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاغلاخ على أوراق الموضوع أنه في ٢٨ من
يناير ١٩٨٧ تقدم السيد / . . . إلى المدعي العام الأشرافي بشكوى
خالد النسيب / . . . يندى فيها أنه تعاقد معه على بناء عبارة بشايع
الجزيرة الأولى التي لم يتم بالاحترام التزاماته التعاقدية وقد أحيلت الشكوى إلى
النيابة الإدارية التي أجرت تحقيقاً في الموضوع أقر فيه الطاعن بأنه أبرم
عقداً مع الشاكي بخصوص بناء عبارته إلا أن هذا العقد كان صفته ضماناً
لشقيقه المهندس المقاول . . . ، وقد خلصت النيابة الإدارية من ذلك
إلى أن الطاعن قد جمع بين عمله وعمل آخر مما يشكل في حقه مخالفة
تأديبية ، كما رأت أن الطاعن وقد استخدم في تعاقدته لقب (المهندس)
دون وجه حق فإنه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية ثانية .

ومن حيث أن الطاعن قد دلى على أن شقيقه المهندس . . . قيد
كان هو المقاول المتعاقد أصلاً مع صاحب المقار الشاكي وذلك من خلال

صور المستندات الآتية التي قدمها ولم يعترض على أى منها ممثل النيابة الادارية .

التوكيلان رقما ٢٣٣٢ لسنة ١٩٨٤ ، ٢٠٥ لسنة ١٩٨٥ توثيق الجيزة وكلت فيها زوجة الشاكي (بصفتها وكيلة عن زوجها) المهندس
— شقيق الطاعن — فى اتخاذ كل الاجراءات بشأن صرف وتسليم مواد البناء من حديد واسمنت وأخشاب وأدوات صعية وكهربائية لزوم البناء على قطعة الأرض رقم (٤٩) من تقسيم وريّة المرحوم بناحية الكوم الأخضر بشوارع سهل حمزة وفى التوقيع عنه وفى تمثيله أمام المحافظة والمجلس المحلى وشركات القطاع العام وفى التوقيع عنه على توصيئة المياه والكهرباء والمقود الخاصة بالمياه والكهرباء بالجيزة وفى اتخاذ ما يراه من اجراءات فيما يتعلق بالمباني .

التوكيل رقم ٢٠٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ توثيق الجيزة وكلت زوجة الشاكي (بصفتها وكيلة عن زوجها) المهندس فى التعاقد مع هيئة تعاوبات البناء والاسكان والتوقيع على عقد القرض وتسلم الشيكات من الهيئة .

ومن حيث ان التوكيلات الثلاثة المشار اليها محررة فى تواريخ سابقة على الشكوى التى تقدم بها الشاكي فى ١/٢٨/١٩٨٧ بمعنى انه لا يمكن أن يقال انها مصطنعة بغرض مواجهة ما ورد بشكوى الشاكي بادعاء غير صحيح .

ومن حيث ان ما ورد بالتوكيلات المشار اليها انما يستند ما يُلغىه الطاعن من ان العلاقة الأصلية بخصوص التعاقد على إقامة عمارة الشاكي كانت بين الأخير وبين شقيق الطاعن لأن العرف قد جرى على أن تصبى مثل هذه التوكيلات من صاحب البناء الى مقاول التنفيذ الأمر الذى يعنى

وجعان صحة ما أبداه الطاعن من أنه قد وقع التمهيد المحرر في ١٢/١٢/٨٤
والذى يتضمن تمهله باستكمال البناء على أرض الشاكى خلال الأجل
المشار اليه فيه بعد أن نشب خلاف بين الشاكى وبين شقيق الطاعن المقاتل
المهندس . . . وذلك حسما للخلاف بما انتهى اليه فكره من اسلوب
لحل النزاع .

ومن حيث أن هذا الذى ثبت فى حق الطاعن على هذا التصوير الذى
أبداه إنما يشكل مخالفة تأديبية فى حقه تختلف فى جسامتها عن تلك التى
سأله عنها الحكم المطعون فيه . ذلك أن هذا الحكم قد أخذ الطاعن عن
أنه احترق أعمال المقاولات حسبما جاء بعيشائه ، فى حين أن ما ثبت فى
حق الطاعن على ما تقدم أنه قام بعملية مقاوله دفعه إليها ظرف طارئ ،
وذلك لا شك يمثل مخالفة تأديبية لأن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ قد ص فى المادة (٧٧) منه على أنه
« يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة . . . (هـ) أن يزاول أى أعمال
تجارية . . . » إلا أن المخالفة التأديبية الثابتة فى حق الطاعن بهذا الوصف
تختلف فى جسامتها عن المخالفة التأديبية التى سأل عنها الحكم العكس
المطعون فيه وتجب عنها فى سلم التائيم . الأمر الذى يمس معه الجزاء
الوارد بالحكم المطعون فيه غير متوافق مع ما ثبت فى حق الطاعن صدقا
وعدلا على نحو يستوجب إلغاء الحكم المطعون فيه وتوقيع الجزاء المتوافق
مع ما ثبت فى حق الطاعن من مخالفة .

(طعن ٢٠١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٩)

٣ - معيار العمل التجارى

قاعدة رقم (١٢٠)

المسند :

المبرة فى اعتبار عمل ما عملا تجاريا بما يقتضى به القائلون - شراء الأرض الزراعية وتقسيمها وبيعها لا يعد عملا تجاريا - أساس ذلك : أن المشرع فى القانون التجارى يشترط لاعتبار الشراء بقصد البيع أو التاجير أن ينطبق على منقول وليس على عقار - لا ينال من ذلك أن المشرع خفض النشاط المذكور للضربة على الأرباح التجارية والصناعية - أساس ذلك : أن خضوع هذا النشاط للضريبة لا يعتبر من الطبيعة القانونية للتصرف - .

المحكىة :

ومن حيث أن المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص فى البند ١٤ منها على أنه « يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة ... هـ - أن يزاول أى أعمال تجارية ... » . ومفاد ذلك أن العامل إذا زاول عملا تجاريا فإنه بذلك يكون قد ارتكب فعلا محظورا عليه يستأهل مساءلته عنه ومجازاته عليه غير أن اعتبار العمل الذى يزاوله العامل تجاريا أو العكس هو أمر لا يجوز أن يكون مصلا لاجتهاد أو تفسير الجهة الإدارية ذلك أن المبرة فى اعتبار العمل تجاريا هو بما يقتضى القانون باعتباره تجاريا من الأعمال ومن ثم فإنه يتعين الرجوع الى أحكام القانون لتحديد ما إذا كان شراء الأرض الزراعية ، أى العقار ، وتقسيمها وبيعها يعتبر عملا تجاريا أو العكس .

ومن حيث أنه من المستقر فقها وقضاء أنه وفقا لأحكام المادة الثانية من التقنين التجارى فإنه يشترط لاعتبار الشراء عملا تجاريا أن يرد على

متنول ومن ثم فإن شراء العقارات بقصد بيعها لا يعد عملا تجاريا ويخرج عن نطاق القانون التجاري ويخضع لقواعد القانون المدني ولا ينال من ذلك ما يقرره القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ من فرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية على الاشخاص الذين يشترون عادة لحسابهم عقارات بقصد بيعها أو يبيعون تقسيم أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها . ذلك أن هذا القانون مالى بحث ليس من شأنه أن يغير من الطبيعة القانونية للتصرفات ولا أن يضمن وصفا أو تكييفا قانونيا للأعمال التي يقوم بها الافراد نظرا لاستقلال القانون المالى عن القانون الخاص الذى يحدد بحسب الاصل هذه الطبيعة القانونية للتصرفات والأعمال .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت من سياق الوقائع المتقدمة ان قرار نجازاة السيد / بخمسة ثلاثة أيام من اجرة قنذ البنى على اساس مزاولته نشاط محظور عليه بمزاولته طبقا لأحكام نظام العاملين بالدولة ، حسبما سلف البيان . فان هذا القرار يكون وقد استبان ان هذا العمل قانونا لا يعتبر عملا تجاريا وفقا لما تقدم بيانه ومن ثم غير مؤتم . فان هذا القرار يكون قد صدر مفتقرا الى ركن السبب ووقع مخالفا للقانون مما يضمن معه الحكم بالغاء . واذ قضى الحكم المطعون فيه بالغاء القرار التأديبى الصادر بمجازاة بخمسة اجر ثلاثة أيام من راتبه . فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف وجه الحق والصواب وصحیح حکم القانون ويندو الطعن عليه غير قائم على أسباب ثلاثة قانونا ومن ثم يضمن القضاء برفضه .

(طعن ٣١٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٩)

قاعدة رقم (٢٢١)

السيا :

تنص المادة ٢٨ من قانون التجارة — على أن الشريك الموصى لا دخل له في إدارة الشركة — لا يجوز له أن يقوم بعمل من أعمال الإدارة أو أن يكون مديراً للشركة — المادة ٢٠ من ذات القانون — إذا عمل أى واحد من الشركاء الموصين عملاً متعلقاً بإدارة الشركة يكون ملزماً على وجه التضامن ببيون الشركة وتمهيداتها — مسئولية الشريك الموصى عن العمل الذى قام به لا فى حدود حصته فحسب بل فى أمواله الخاصة كذلك — القاعدة أن الشريك التضامنين يعتبر تاجراً بشرط أن يكون غرض الشركة تجارياً — الفقرة الخامسة من المادة ٧٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيما حظرته على العامل بالذات أو بالواسطة مزاولة الأعمال التجارية بوجه عام — هذا الحظر مطلق يسرى على العامل القائم بالعمل وكذلك العامل الذى منع إجازة خاصة بدون مرتب — لا ينال المخالفة صدور موافقة السلطة المختصة على التصريح للعامل بمزاولة الأعمال التجارية •

الحكمة :

ويبين من ذلك أن الطاعن الأول قد خالف الحظر المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من قانون التجارة فيما نصت عليه بأنه : — (لا يجوز للشركاء الموصين أن يعملوا عملاً متعلقاً بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل) ، ويستفاد من هذا النص أن الشريك الموصى لا دخل له فى إدارة الشركة فلا يجوز له أن يقوم بعمل من أعمال الإدارة أو أن يكون مديراً للشركة وإنما يجب أن تكون الإدارة لأحد الشركاء التضامنين أو لشخص أجنبى عن الشركة ، والحكمة من الحظر على الشريك الموصى التدخل فى إدارة الشركة هى حماية الغير الذى يتعامل مع الشركة ، ولذلك نصت المادة ٣٠ من نفس القانون على أنه (إذا عمل أى واحد من الشركاء الموصين عملاً

منعلا بإدارة الشركة يكون ملزما على وجه التضامن بديون الشركة وتمتعها التي تنتج من العمل الذي أجراه ٥٠) ، وعلى هذا الوجه يسأل الشريك الموصى عن العمل الذي قام به لا في حدود حصته فحسب بل في أمواله الخاصة كذلك كما لو كان شريكا متضامنا ، والقاعدة أن الشريك المتضامن يعتبر تاجرا بشرط أن يكون غرض الشركة تجاريا ، والثابت أن غرض تلك الشركة هو القيام بجميع أعمال النقل والتجارة والتي تعتبر وفقا لحكم المادة الثانية من قانون التجارة عملا تجاريا بحسب القانون .

ومتى انتهى الحكم المطعون فيه الى ثبوت تلك المخالفة في حق الطاعن الأول والمنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيما حظره على العامل بالذات أو بالواسطة مزاول الأعمال التجارية بوجه عام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك وقد استخلص النتيجة التي انتهى اليها في هذا الشأن من أوراق تنبها على الوجه المتقدم ، قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون النعى عليه بمخالفته للقانون غير قائم على أساس سليم من الواقع أو القانون ، ولا يغير من ذلك ما يدفع به الطاعن الأول تلك المخالفة بقوله أنه لا يتحدد هذا الحظر خلال الفترة التي منح فيها إجازة بدون مرتب في المدة من ١/٨/١٩٨٣ وحتى ٢٢/١٠/١٩٨٩ لأنه لم يكن خلال هذه المدة يباشر أداء الوظيفة ، ذلك أن الاستفادة من حكم المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيما حظره على العامل بالذات أو بالواسطة مزاول الأعمال التجارية بوجه عام في الفقرة الخامسة من هذه المادة هو أن هذا الحظر مطلق يسوى على العامل القائم بالعمل وكذلك العامل الذي منح إجازة خاصة بدون مرتب ، ولا ينفي هذه المخالفة صدور موافقة السلطة المختصة على التصريح للعامل بمزاولة الأعمال التجارية ، والثابت من الأوراق أن الطاعن الأول قد منح إجازة بدون مرتب للفترة المشار اليها لظروف خاصة

دون أن يوضح ماهية هذه الظروف ، والقول بغير ذلك يعنى وجود استثناء على قاعدة الحظر المطلق بغير نص صريح والأصل أن الاستثناء لا يستفاد من النص أو يستنتج وإنما يتبين أن ينص عليه المشرع صراحة » .
(طعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣٦ ق بجلسة ٢٥/١٢/١٩٩٠)

٢ - معارضة الزوجة للتجارة

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

لا يسأل الموظف العام عن ممارسة زوجته للتجارة - أساس ذلك : استقلال اللمة المالية للزوجين - ثبوت اشتراك الزوج في إدارة المحل التجارى ملك الزوجة ووجود علاقة بين نشاط المحل وأعمال الوظيفة يلقى علا من الشك ويمثل خروجاً من المولف على واجبات وظيفته - .

الحكمة :

ولئن كان من المقرر أن للزوجة ذمة مالية مستقلة عن الزوج بحيث لا يسأل المولف العام عن ممارسة زوجته للتجارة ، إلا أنه من المحذور على المولف العام طبقاً للمادة ٧٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٨ أن يجع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالوساطة إذا كان هذا "أجمل لا يتفق مع مقتضيات وظيفته ومن المحذور عليه أن يزاول أى أعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له « أى مصلحة فى أعمال تتصل بأعمال وظيفته » وذلك حتى يتأمن المولف النظام عن مواطن الزلل والفسهات ويؤلف إلى أعمال وظيفته ومقتضيات

تقلده لمنصب عام دون أن يكون شغله لهذا المنصب مع ما يصاحبه من
مكناات وسلطات مجالا لتربيته وتقمه الشخصى بدون وجه الحق .

وعلى هذا المقتضى ولئن كان تملك زوجة المطعون ضده للمحلل
التجارى ومزاولتها التجارة لا يشكل فى حد ذاته أية مخالفة تأديبية قبله ،
الا أن ثبوت اشتراكه فى إدارة هذا المحل المتخصص فى بيع الأدوات
الرياضية وقيامه بذاته فى المحل ببيع الادوات الرياضية للمدارس الخاضعة
لإشرافه كموجه للتربية الرياضية إنما يثبت توافر مصلحة الشخصية فى
إداء هذه الأعمال المتصلة بأعمال وظيفته ، ويلقى ظللا من الرب على
تربيته بدون وجه حق من وضعه الوظيفى هذا استنادا الى ما توفر له
وظيفته من سلطات ومكناات فيعد ذلك خروجاً على مقتضى واجباته الوظيفية
والثقة الواجب توافرها فيه الأمر الذى يكون معه هذا الموظف مقترفا
لذنب إدارى يحق معه توقيع الجزاء التأديبى عليه .

ومن حيث أنه إما كان الرأى فى مدى قيام المخالفة الأولى المنسوبة
للمدعى ، فإن المخالفة الثانية سالفة الايضاح ثابتة فى حقه وهى تشكل
مخالفة جسيمة لمقتضيات وظيفته والثقة الواجب توافرها فيه بحيث تكفى
وحدها لحمل القرار التأديبى الصادر ضده بمجازاته بنقص خمسة أيام
من راتبه ، الأمر الذى يكون معه الحكم المطعون فيه خالف القانون وإخفا
فى تطبيقه حينما قضى بإلغاء القرار التأديبى المشار اليه ، مما يتعين معه
الحكم بإلغائه وبرفض دعوى المطعون ضده .

(طن ٢٩٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢١/١٩٨٧)

عاشرا - مدى حظر الاشتراك في تأسيس الشركات

١ - جواز الاشتراك كشريك موصى في شركة

قاعدة رقم (١٢٢)

المبسطة :

حظر المشرع على العامل الاشتراك في تأسيس الشركات - اصطلاح الشركات في تفسير قانون الصاملين المنعنين بالدولة ينصرف الى شركات الأموال وهي شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - لا ينصرف هذا الاصطلاح لشركات التوصية البسيطة - أساس ذلك : ان شركات التوصية البسيطة لا تؤسس طبقا لاجراءات تأسيس الشركات الواردة بالقانون الشركات - ينبغي التفرقة بين الشريك المتضامن والشريك الموصى فالأول يكتسب صفة التاجر باشتراكه في الشركة أما الشريك الموصى فلا يكتسب صفة التاجر - أو ذلك : جواز اشتراك الموظف كشريك موصى في شركة توصية بسيطة - .

المحكمية :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٧٧ على أنه يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة (هـ) أن يزاول أى أعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة فى أعمال أو مقاولات أو مناقصات متصل بأعمال وظيفته . (و) أن يشترك فى تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس إدارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان مندوبا من الحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو شركات القطاع الخاص .

وحظر الاشتراك في تأسيس الشركات وإصطلاح الشركات في تفسير القانون ينصرف إلى شركات الأموال التي يجري تأسيسها وهي شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولا ينصرف هذا الاصطلاح إلى شركات التوصية البسيطة لأن هذه الشركات (التوصية البسيطة) لا تؤسس طبقاً لاجراءات تأسيس الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ٥٤ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقد خلا القانون التجاري من النص على اجراءات تأسيس شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة ولم يرد به عن هذه الشركات اصطلاح المؤسسين ويطلق على الشركاء في هذه الشركات الأخيرة فقط (الشركاء) ويعتبر الشريك الموصى فلا تتوافر في حقه صفة التاجر، ويعتبر اشتراك الموظف العام كشريك موصى في شركات التوصية البسيطة أمر جائز طالما لا يتعارض مع واجبات الوظيفة وطبيعتها ولا يشكل مخالفة لمصلحة موجبة للموافقة التأديبية لأن هذا العمل لا يعتبر قط من الأعمال التجارية وهو ليس أكثر من صورة من صور توظيف الأموال المنسلم بصحته بقانونا وهو عمل مشروع للعاملين في الدولة وغيرهم على حد سواء ولا يكسب الموظف صفة التاجر بأي حال بما دام لم يقرن بنشاط آخر يضاف على هذه العمل الصفة التجارية طبقاً لأحكام القانون التجاري .

وعلى ذلك يكون اشتراك الموظف في شركة توصية بسيطة كشريك موصى من الاعمال غير التجارية ومن ثم لا ينصرف إليه الحظر المنصوص عليه في الفقرة (هـ) من المادة ١٤/٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بحظر مزاوله أعمال التجارة ، كما لا يعتبر اشتراكاً محظوراً في تأسيس

الشركات لأن التأسيس طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و٥٥ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ينصرف فقط الى تأسيس شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولا يتميز تكوين شركات التوصية البسيطة من أعمال تأسيس الشركات المحظورة بنفذ للفرقة (و) من المادة ١٤/٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وعمل الشريك الموصى في شركات التوصية البسيطة هو لون من ألوان توظيف الأموال وهو عمل مشروع للعاملين في خدمة الدولة وغيرهم ومتى كان الثابت أن المطعون ضده شريك موصى في شركة توصية بسيطة قائمة لا يعتبر تابجا بسبب اشتراكه في الشركة المذكورة في صورة شريك موصى ، كما لا يعتبر المطعون ضده قد اشترك بهذا العمل في تأسيس إحدى الشركات التي ترد عليها إجراءات التأسيس وهي شركات المساهمة والتوصية بالاسهم والمسؤولية المحدودة من شركات الأشخاص وهي شركات التضامن والتوصية البسيطة ، وعلى ذلك يكون اشتراك المطعون ضده في شركة توصية بسيطة من الأعمال غير المحظورة عليه بصفته موظفا عاما يخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون اتهمه بمخالفة القانون لأنه دخل شركا موصيا في شركة توصية بسيطة حال كونه موظفا عاما في غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون ويكون من المتعين الحكم ببراءته مما هو منسوب اليه ، وأذ قضى الحكم المطعون فيه ببراءته مما هو منسوب اليه فانه يكون قد جاء مطابقا لأحكام القانون ويكون الطعن فيه في غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون وينبغي لذلك الحكم برفض الطعن .

(طعن ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١١/١٩٨٧)

مادة عشر - حظر اداء عمل الغير بمقابل الا بالذن

فقصة رقم (١٢٤)

المبينة :

حظر المشرع على العامل ان يؤدي اعمالا للغير باجر او بمكافاة ولو في غير اوقات العمل الرسمية الا بالذن من السلطة المختصة - ينصرف هذا الحظر لغير الجهة التي يعمل بها العامل سواء جهة حكومية او هيئة عامة او شركة قطاع عام او غيرها من الجهات التي تدخل في اطار الدولة في مفهومها الواسع وهو ما يعنى اداء الاعمال لاشخاص القانون الخاص او لاشخاص اجنبية - .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان ادارة غرب الدقهلية قبل القيام بمشروع إنشاء فتحة رى وعمل مجارى الرى والصرف الرئيسية اللازمة لرى مساحة ٦٥٠٠ فدان لحساب مشروع جمعية ١٥ مايو لاستصلاح وتثنية الاراضى وتمليكها بالنصوبة بعد تعهد الجمعية بالوفاء بتكاليف المشروع وفقا لكتابها المؤرخ ١٦/١٠/١٩٧٩ ، وانه وان كانت هذه الاعمال تدخل في اطار الاعمال الخاصة التي لا تندرج في اطار مسؤوليات واختصاصات وزارة الرى ، فان قبولها القيام بهذا المشروع لصالح إحدى الجمعيات الخاصة يتصل بأهدافها العامة ومسئولياتها المرفقية عن حسن تنفيذ اعمال الرى والصرف بصفة عامة ، ومن ثم فان قيام ادارة رى غرب الدقهلية بتنفيذ هذا المشروع ، والتي تولت تنفيذه بالتزيد من مهندسيها وعمالها من هذه الادارة في المعاونة للقطاع الخاص ممثلا في الجمعية المشار اليها على حسن تنفيذ اعمال الرى والصرف وبما خرج عن النطاق الرسمي المحدد للاعمال المنوطة بهذه الادارة والعاملين فيها وبما يحتم لتطبيق نص

الفقرة (١٢) من المادة (٧٧) سالفة الذكر والتي تخص قيام عامل بأعمال للنهر باذن من السلطة المختصة .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول للنسب على الحكم وهو مخالفة مبدأ عدم تخصيص موارد معينة للصرف منها على غرض محدد فإنه يجدر بادیء الامر الاشارة الى ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المصاريف الحكومية والتي تلزم ممثلی وزارة المالية والوحدات الضائية بالامتناع عن التأشير على أى أمر بصرف مبلغ اذا لم يكن هناك اعتماد أصلاً أو إذا طلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذا الغرض — هذا الالتزام لا يخص ممثلی وزارة المالية فيما يتعلق بالنسب بمرحلة على واجبه وحتم وسلطتهم فى رفض صرف أية مبالغ غير مخصصة لها أصلاً اعتماد بالموازنة الا أنه يردد أحكام المبادئ العامة الضابطة للنفقات العامة والموازنة فى التمييز وقانون الموازنة العامة وربط الموازنة السنوية عدم تخصيص الإيرادات وتخصيص النفقات العامة والالتزام اية جهة تنفيذية بهذه المبادئ الأساسية الضابطة للموازنة العامة وللنفقات العامة وللصرف من الأموال العامة ويؤكد ما سبق به المادة (١١) من القانون المذكور والتي لا تحيز صرف أى مبالغ أو تسويتها الا بعد اعتماد أمر الصرف أو التسوية من رئيس المصلحة بما يفيد أنه يتعين أن يوجد الاعتماد المخصص للهدف بالموازنة العامة وأن يتم الاتفاق على الغرض المخصص له بموافقة السلطة المالية المختصة والا كان للصرف مخالفاً للقانون .

ومن حيث أن ما ذهب اليه الحكم النفعين من النظر الى الإيرادات التي يتم تحصيلها من تنفيذ المشروع مبالغ الذكر باعتبارها من غير الإيرادات التي يتم تقديرها عند اعتماد الموازنة العامة منها لا مجال معه لاعمال قاعدة تخصيص انواع من الإيرادات بذاته لوجه معين من أوجه الاتفاق باعتبار ان هذا المال لا يعتبر إيراد عاماً — هذا النظر غير سديد — وذلك لأن

لقبادة (١١٤) من الدستور حيث اعداد خطة اجتماعية واقتصادية للدولة
يحدد القانون طريقة اعدادها وعرضها على مجلس الشعب الذى يمنح
القرار لها ، كم أنه لا تعتبر الموازنة العامة نافذة الا بموافقة مجلس الشعب
بمقتضى المادة (١١٥) من الدستور وهو التصديق على مشروع الموازنة
بابا بابا وتصدر بقانون - ويتم اعدادها طبقا للقانون الخاص بذلك وواجب
المشرع الدستورى موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب الى آخر
من أبواب الموازنة العامة كما يحتم موافقة المجلس على كل مبلغ غير وارد
به أو زائد على تقديراتها ويتم ذلك بقانون وحيث أنه بهذه النصوص يكون
المشرع الدستورى قد قرر صراحة مبدأ عمومية الإيرادات العامة وتخصيص
المصروفات ، فلا يجوز طبقا للدستور الصرف الا من اعتماد مدرج بالموازنة
السنية للدولة ومخصص للجهة الادارية التى تقوم بالصرف من جهة
وللغرض الذى تنفق عليه من جهة أخرى فالصرف أو الاطلاق العام يحتم
أن يتم حسب الدستور والقانون الخاص بالموازنة العامة وقانون الربط
السنى لهذه الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، رقم ٨٠ لسنة ٨١ على التوالى
هو الحالة المسألة خلال السنة المالية المدرج فيها الاعتماد ، والى السلطة
الادارية المخصص لها هذا الاعتماد ، وفى الغرض الذى خصص له وادرج
لائقته عليه ، وطبقا للإجراءات والاضاع التى حددها بصفة خاصة القانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية واللوائح والقرارات
التنظيمية العامة الصادرة بشأن الصرف وتنظيمه من اعتمادات الموازنة
العامة - والا كان الاتفاق والصرف مخالفة مالية وحيث أنه بناء على ذلك -
وبصرف النظر عن مدى مطابقة نص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٣
لسنة ٩١٧٣ بشأن الموازنة العامة للدستور فيما اجازته مع باقى مواد هذا
القانون من تخصيص موارد محددة لمواجهة استخدام محدد استثناء من أى
عسوم وشمول ومسنوية الموازنة العامة الذى قررته صراحة فهو

الدستور ، كافة يتعين على الاقل ان يتم ذلك فى الاحوال الضرورية التى تبرر ذلك ويقرر من السلطة المختصة ونيس من سلطة ادى هذا فى حالة التسليم. جدلا بأنه لا مخالفة للدستور فيما ذهب اليه مشروع القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه من جواز هذا التخصيص استثناء الايرادات بقرار جمهورى وما ذهب اليه نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية والمعمون به اعتبارا من ٣١ يولية ١٩٨١ والى تقضى بأنه « يجوز للجهات الادارية وبموافقة وزارة المالية فتح حسابات خاصة بالبنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع العام لتتلافاه من تبرعات أو اعانات أو هبات أو منح أو أية موارد أخرى خارج الموازنة العامة ويفرد لكل منها حساب خاص ، ويتم الصرف منه فى الغرض الذى قدمت من اجله » .

ومن حيث أنه لا شك فى أن أداء الجهات العامة لخدمات بمقابل للغير بأجهزتها وبموادها وهيكلها الفنى والادارى يمد مقابله من الموارد العامة للدولة . اذ المقابل تاج استثمار أموالها وتنظيمها وجهد العاملين فيها .

ومن حيث أن أمرا من ذلك لم يتم مراعاته بمعرفة المسئولين بإدارة رى غرب الدقهية ومن ثم فانه تكون قد آتت تصرفاتهم مخالفة لأحكام الدستور وقانون المحاسبة الحكومية وقانون الموازنة العامة للدولة وقانون ربط الموازنة سنة ١٩٨١/٨٠ سالفة الذكر .

ومن حيث أن المطعون ضدهم قد استندوا فى دفاعهم فيما أموه من الموافقة واعتماد صرف مبلغ ٥٥٠٠ جنيه كحوافز للعاملين بإدارة رى غرب الدقهية عن الاعمال التى قامت بتنفيذها لجهات أخرى بدلا من اضافتها للايرادات امام المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا الى قرار صادر من وزير الرى فى ١٥/٣/١٩٧٨ ينص على أن « يخصص نسبة ١٠٪ من قيمة

المقاييس التي يمدنها مهندس الري لتطهير المساقى والمصارف الخصوصية لطلاب الجسيمات المتواوية والمحليات ٥٠٠٠ ويتم توزيعها على مهندس الري والعاملين معه وأن يكون التوزيع بمعرفة مفتش رى الاقليم ٥٠٠ ، كما يستندوا الى منشور صادر من وكيل أول وزارة الري فى ١١/٣/١٩٧٥ والمنظم لتنفيذ ادارات الري لأعمال تسند إليها من مختلف الجهات وقد جاء بالبند خامس منه : « تخصص الجهة صاحبة المشروع مبلغا يتفق عليه مع الإدارة لتغطية احتياجات المشروع من ادوات كتابية ومطبوعات والأجر الإضافي ومكافآت العاملين بها » . وكذلك إلى موافقة محافظة الدقهلية على ان تتولى إدارة رى غرب الدقهلية القيام بالمشروع وعلى المقابل المخصص للمشروع بما فى ذلك المقابل المخصص للعاملين بالمشروع من إدارة الري ، الى تأكيد وكيل وزارة الري على العمل بتعليمات الوزارة الخاصة بصرف جوائز ومكافآت للسادة المهندسين والعاملين بالوزارة وذلك نظير قيامهم بتصميم وتنفيذ أعمال تخص الجسيمات أو جهات أخرى والوارد لهم من تلك الجهات كما جاء بكتابه المؤرخ ١٧/٤/١٩٨٤ لوكيل وزارة الري بمحافظة الدقهلية .

ومن حيث أن تلك النصوص اللائحة والتعليمات والقواعد التي استند اليها الطاعنون فى الموافقة واعتماد صرف مبلغ ٥٥٠٠ جنيه كجوائز للعاملين بإدارة رى غرب الدقهلية تتعارض مع المبادئ الدستورية والقانونية الخاصة بضرورة ادراج أية إيرادات بموارد الجهة الادارية واتباع القواعد والاحكامات المحددة فى شأنها وفقا لما نص عليه قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٣ وقانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، واستصدار قرارات بتخصيص مثل هذه الموارد للأغراض التي قدمت من أجلها وذلك اذا روى مثل هذا التخصيص واذا ما سلم جديلا بسلامه ما قرره من جواز هذا التخصيص فى قانون الموازنة العامة استثناء

من المبدأ الدستوري والمالى الاساسى القاضى بعدم جواز تخصيص
تلايرادات العامة وحتمية تخصيص النفقات العامة بالغرض والجهة الادارية
والسنة المالية .

ومن حيث أنه وان كان العامل ملزماً أساساً باحترام أحكام الدستور
لعدم مخالفة الاحكام المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها
وفقاً لنص المادة ٢٧/١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة ، كما أنه وفقاً لذلك النص فى الفقرة الثالثة
منه فان العامل ملزم بعدم مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالناقصات
والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .

ومن حيث أن طبقاً لما تفرضه مقتضيات التنظيم الادارى وتسلسل
السلطة الادارية فى الاختصاصات التنفيذية واعداد اللوائح والتشريعات
على السلطات الرئاسية المختصة بما فى ذلك الاجهزة القانونية والتشريعية
المختصة فان المشرع لم يفرض قاعدة عامة على الموظف العام أن يبحث فى
مدى مشروعية أو دستورية القوانين وشرعية النص اللائحى بمعرفة ما اذا
كان متوافقاً مع القواعد القانونية من عدمه وذلك ما لم يكن أساساً من
مستوى وتخصص يفترض مع توفره الامام والدراية والمسئولية عن
ابداء الرأى لمن يعلوه فى السلطة الرئاسية فى امر مشروعات القوانين
واللوائح وذلك على خلاف ما قرره المشرع كقاعدة عامة من وجب الموظف
والتزامه يبحث مدى مشروعية الامر الادارى الفردى الصادر اليه من
رئيسه ، والذي يتعين عليه أن يفترض كتابة على ما يراه غير مشروع فيه
ومحى يتعمل الرئيس الادارى وحده مسئولية الامر أو القرار غير اللائحى
المخالف للقانون فى حالة اصراره على تنفيذ مرسومه له رغم اعتراضه كتابة
عليه وذلك طبقاً لما قضت به المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المفترغ لم يفرض على الموظف الإدارى والذى لا اختصاص له فى وضع أو تعديل النصوص اللائحية والتنظيمية أن يبحث مدى مشروعية النص اللائحى الصادر من السلطة المختصة وبالتحرى الدقيق عن مبدأي: توافقه مع القواعد الدستورية والقانونية، ومن ثم فإن تنفيذ الموظف بحسن نية لنص لائحى مخالف للقواعد المذكورة التزاما بنص المادة (٧٧) من قانون نظام العاملين بالدولة — يقوم مانعا لمسئوليته التأديبية إذا ما تم هذا التنفيذ بصفة خاصة تحت إشراف العاملين بالدولة — يقوم مانعا لمسئوليته التأديبية عن تنفيذ نص غير صحيح قانونا إذا ما تم هذا التنفيذ بصفة خاصة تحت إشرافها ومن خلال متابعة السلطات الرقابية التى يتبعها وبموافقتها ورضاها وذلك لأن صدور ونفاذ مثل هذه النصوص الباطلة لمخالفتها للدستور أو القانون وإقامها فى مجال التطبيق يمثل عدوا على سيادة الدستور والقانون وينطوى وقوعه وأعماله فى العمل التنفيذى لفترة من الزمان على خلل فى تنظيم المرفق العام وفى إدارته وتسييره ومهاولا فى المتابعة والرقابة عليه وفصلا عن إهدار الشريعة وسيادة القانون. للعامل الفرد غير المتخصص عليه فيه أو كشف حقيقته ووقف أمره .

ومن حيث أن المطعون ضدهم وقد وافقوا واعتمدوا صرف مبلغ ٥٥٠٠ جنيه كمكافئ للعاملين بإدارة رى غرب الدقهلية ، يكونوا قد ارتكبوا مخالفة تأديبية تتمثل فى مخالفة المبادئ الأساسية الحاكمة للموارد والنفقات العامة فى الدستور وقانونى الموازنة العامة والمحاسبة الحكومية بصفة خاصة إلا أنه لما كان ارتكابهم لمثل هذه المخالفة قد جاء نفاذاً لنص لائحى صادر من وزير الرى وبموافقة السلطات الرقابية لهم واعتمادهم فإن ذلك ينهض مانعا لمسئولتهم تأديبياً وهو ما يقتضى عدم الحكم بإزالته عقاب تأديبى بهم ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى القضاء بمسئمتهم

مجازاتهم قد انتهى الى ما يجب التقضاء به ولن اختلعت أسباب هذا القضاء
عن الثابت بأسباب الحكم للمائل .

ومن حيث أن من مقتضى ما تقدم أن الطعن المائل وما يتيه من
مسألة المطعون ضدهم وتوقيع الجزاء المناسب على كل منهم — يكون
للامتياب مسألة البيان غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه .
(طعن ١٢٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٣)

ثاني عشر — المخالفات التأديبية من سلوك الموظف خارج الوظيفة

قاعدة رقم (١٢٥)

البسطة :

الموظف العام مطالب في نطاق أعمال وظيفته وخارجها أن يثأ بنفسه
عن التصرفات التي من شأن ما يعكس اتيانه لها من آثار على الوظيفة العامة
أن يجعله مرتكباً لمخالفة واجبات هذه الوظيفة — من بين هذه الواجبات
أن يسلك الموظف خارج الوظيفة مسلكاً يمس كرامة الوظيفة — أي مسلك
ينطوي على تهاون أو عدم اكتراث أو عبث تزد أثاره على كرامة الوظيفة
يشكل ذنباً ادارياً يستوجب المساءلة .

الحكمة :

ومن حيث أنه عما ذهب اليه الطاعن من أن مساءلته وفقاً لأحكام
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
يقتضى أن يقع منه الخطأ الذي يسأل عنه أثناء قيامه بأعمال الوظيفة هذا
القول لا يستقيم ذلك أن الموظف العام مطالب في نطاق أعمال وظيفته
وخارجها أن يثأ بنفسه عن التصرفات التي من شأن ما يعكس اتيانه لها
من آثار على الوظيفة العامة بجعله مرتكباً لمخالفة واجبات هذه الوظيفة التي

من بينها وجوب سلوكه خارجها مسلكتا ليس من شأنه المساس بكرابتهما
 بينما يترتب عليه من اعتبار أي مسلكتا من جبابه خارج أعمال الوظيفة منظورا
 على تجاوز أو عدم أكثر الثالوث الوعيت ترقد آثاره على كرامة وظيفته كما هو
 الحال فيما تنكبه من تصرفات شكلت المخالفة للثابتة الواردة بتقرير
 الاتهام والذي ثبت في حقه ارتكابه لها خاصا في المسألة عما لأحكام
 نظام العاملين بالدولة المنصوص اليه الذي يفضي للحكامه باعتبارها
 موظفا عاما .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم جميعه يكون قد ثبت في حق
 الطاعن ارتكابه المخالفة المنسوبة اليه "الأمر الذي يستتبع عقد مسؤوليته
 عنها ومجازاته عما اقترفه من ذنب جزائيا يتناسب وهذه المخالفة
 ورتبها على ذلك يكون الحكم المطعون فيه عندما قضى بإدائته وتوقيع
 الجزاء الوارد به عليه قد قام على أسباب صحيحة مستخلصة إستخلاصا
 سائفا من أصول ثابتة في الأوراق على نحو يتجها واقعا وقائفا ومن ثم
 يكون الطعن عليه غير قائم على أساس صحيح من القانون مما يبين منه
 الحكم برفضه .

(ملعن ١٤٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١)

القائمة رقم (١٢٦)

المسألة :

المخالفات التأديبية ليست مخصصة لعضوا وتكون لا يشترط لأخلقة
 الموظف تأديبيا مما يقع عليه خارج نطاق الوظيفة بأن يكون ذلك مغلوبا على
 التحرف في طيم وظفه على وجه يؤثر تأديبا مباشرا في كيان وظيفته — يكل
 أن يصدر من الموظف ما يوكن أن يعتري مناقضا ومتجاوزيا مع الثقة وما تتطلبه
 من بعد عن مواطن الرب وكل ما يمس الأمانة والنزاهة — كل فعل يصدر من
 الموظف خارج نطاق الوظيفة ينطوي على سلوكه معيب يمس كرامته ويمس
 كرامة المرفق الذي يعمل به بطريق غير مباشر يحاسب منه تأديبيا .

« ومن حيث إن الظن في هذا الحكم يقوم على أنه إخلال في تطبيق القانون وتأويله ، وذلك لأن واقعة التعدي المنسوبة للطاعن ثبتة في حقه ، وبغيركم بسببها وإداته المحكمة بالحبس لمدة أسبوعين وصدر حكم الاستئناف بإيقاف تنفيذها ، إلا أن ذلك لا ينفى الفعل المنسوب إلى الطاعن ، وقد سهل في ارتكابه كونه رئيسا للوحدة المحلية التي جرت فيها واقعة الاعتداء ، ومن ثم يكون قد استغل وظيفته وانحرف بها بقصد الانتقام من نجاره ، وبالتالي يكون القرار بالعزاء المطعون فيه قد صدر متفقا وحكم القانون واذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف هذا المذهب فإنه يكون قد إخلال في تطبيق القانون ونحن لذلك نقضه بالغالب » .

ولم يثبت محنة حصرا ونوعا ، فلا يشترط الأخذ بالموقف تأديبيا عما يقع

منه خارج نطاق الوظيفة ان يكون ذلك منظوريا على انحراف في طبعه وخلقه على وجه يؤثر تأثيرا مباشرا في كيان وظيفته واعتبارها ، بل يكفي ان يصدر عنه ما يمكن ان يعتبر مناقضا ومتارضا مع الثقة وما تتطلبه من بعد عن مواطن الريب وكل ما يمس الامانة والنزلة ، فكل فعل يصدر من الموظف خارج نطاق وظيفته ينطوي على سلوك معيب يمس كرامته وبمس كرامة المرفق الذى يعمل به بطريق غير مباشر يحسب عنه تأديبا ، اذ المناط في تأييم تصرفات العامل للشخصية خارج نطاق الوظيفة هو بمدى انعكاس تلك التصرفات على الوظيفة العامة وتأثيرها بها .

ومن حيث انه بمطالعة الصورة الرسمية لملف اللجنة رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٨٢ جنح ابوتيج المقدمة بحافظة مستندات الحكومة بين ان المواطن ٠٠٠٠٠٠ العامل بشركة النصر للدخان والسجائر يأبى تيج والمقيم بقرية النخيلة مركز ابى تيج التى يرأس المطعون ضده الوحدة المحلية بما قد تقدم بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٢ للضابط النوب بمركز ابى تيج للإبلاغ عن تعدى ٠٠٠٠٠٠ برغمين الوحدة المحلية عليه بالضرب بقالب من اللطوب الإحزاء ، وقد تمرد عن ذلك المحضر رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٨٢ فى ذات التاريخ واحيل انشاكى الى الكشف الطبى حيث وزدت نتيجة الكشف موضعا بما انه وجد جرح عرضى ٢ سم بالجذارية اليمنى وبلاستكتشاف وجدت عظام الجمجمة انتفل الجرح سليمة والحالة العامة جيدة ومدة العلاج اقل من عشرين يوما ما لم يطرأ طارئ .

وقد ورد فى محضر التحقيق وفى الشكاوى المقدمة من المعنى عليه الى كل من وكيل نيابة ابى تيج ومجاظف اسيوط ووزير الإسكان ، ان المطعون ضده والشاكى يتجاوران فى منزل يقع بقرية النخيلة والى رئيس الوحدة المحلية (المطعون ضده) مشرع فى البناء واستحضار عاملين وبدا

فقد ندم الحافظ المشترك الفاضل بين منزله ومنزل العائل ١٠٠٠ المملوك لوالده ، وذلك لتخلف ثباتك وإقامة عاود ولما اعترضه الأخير بخرجه بقال طوب البحر ، وسب والده بالالفاظ المنيئة بالمحضر ، وقال له « الله لا يستطيع ان يظلم قبالي دائما » رئيس قرية النخيلة واقفا لا يهمنى شيء وروح مطرح في امت عاجز ولا أقبل ما اشاء في ملكي .

ومن حيث أن المجكمة الجنائية قد اطاعت الى ثبوت الاتهام في حق المطعون ضده وللأقوال الواردة بمحاضر التحقيق والشكاوى ، وقضت بمقابه بالحبس لمدة أسبوعين ، وتأيد ذلك بحكم محكمة الجنح المستأنفه بأخصيوط وأثمرت بوقف التنفيذ ، ويبين مما تقدم أنه وأن كان ما وقع من المطعون ضده يكون جريمة جنائية عوقب عنها طبقا لقانون العقوبات ، الا أن هذه الجريمة التي وقعت بين المطعون ضده لها انعكاس سيء على الوظيفة التي يشغلها ، وما كان يسوغ لرجل يشغل مركزا قياديا في القرية هو رئيس الوحدة المحلية بها أن يستخدم وظيفته في الاعتداء بالسب والضرب على جاره ، مما أحدث به الاصابة المنيئة بتقويض الكشف الطبي ، ومهدد إياه بأنه رئيس الوحدة المحلية وأن المجنى عليه لا يستطيع الوقوف أمامه . . . على ما جاء بمحاضر التحقيق ، ومنسثنا على ندم الحافظ موضوع النزاع ببعض العمال ، مما دفع المجنى عليه للشكوى للشرطة والنيابة والمحافظ ووزير الامكان لمحاكمة من بطلش المطعون ضده المحتسب خلف وظيفته والمستغل لها في التعدي على المجنى عليه الأمر الذي يؤثر تأثيرا على الوظيفة التي يشغلها ، ويسوغ لجهة الادارة أن تتدخل لتوقيع الجزاء المناسب عليه وبذلك يكون القرار المطعون فيه رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر من محافظ أسبوط بمنحازة المطعون ضده بضم خمسة عشر يوما من راتبه قد صدر ممن يملك سلطة اصداؤه وامتد الى سبب صحيح مستثمن من الأوراق ، وبالتالي فقد صدر

متفقا وحكم القانون ، واذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب ، وقضى بإلغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك القضاء بالغاءه ، وبرغض الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٠ ق المقام أمام المحكمة التأديبية بأسبوط والضادر فيه الحكم المطعون فيه .»

(طعن ٢٩٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٩١)

ثالث عشر - مخالفات تأديبية تخفى متتوعة

قاعدة رقم (١٢٧)

انفسا :

اختلاس الحصل لثمن التذاكر المحصلة بمعرفته من الركاب من الذنوب التأديبية الجسيمة مما يجيز للمحكمة ازاله ان تحكم بفصل العامل المذكور .
المحكمة :

« ان ما ثبت في حق المظنون ضده من تحصيل الأجرة من الركاب واختلاسها لحسابه هو من الذنوب التأديبية الجسيمة تملفها بالذمة والأمانة وهما صفتان لا غنى عنهما للعامل فإذا ما اقتقدتهما أصبح غير صالح للبقاء في وظيفته مهما تضاءلت قيمة الشيء الذي استولى عليه وأخذ في الاعتبار تكرار ارتكاب المظنون ضده للمخالفات المنسوبة اليه في تواريح متلاحقة وماقررت اللجنة الثلاثية المتشكلة بكتب العمل في أنشيا بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٤ بفصل المظنون ضده من العمل فإن هذه المحكمة ترى مجازاة المظنون ضده بمقتوبة الفصل من الخدمة .»

(طعن ١٧٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٦)

(وطعن ٥٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٦)

قائمة رقم (١٢٨)

البند :

لا يجوز التصريح للمدرسين ونظار المدارس والتوجيهين باستخراج رخص قيادة سيارات اجرة في غير اوقات العمل الرسمية - اذ لا يجوز الترخيص لهم بمزاولة مهنة قيادة سيارة لحساب الغير في غير اوقات العمل الرسمية سواء في الصورة التي يكون فيها ذلك عملا تجاريا أو في الصورة التي يتحرر فيها عقد عمل ولا يكون عملا تجاريا ففي هذه الصورة يكون ذلك غير متفق مع مقتضيات وظائفهم .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المتعقد بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١ فاستمرت فتاها الصادرة بجلسته ١٩٨٥/٥/٢٩ ملف رقم ٢٢٩/٦/٨٩ التي انتهت بها الى عدم جواز الموافقة للعاملين ممن لا تكون القيادة ، مهنتهم على استخراج رخصة قيادة درجة ثالثة الا في الاحوال التي يجوز فيها التصريح لهم بمزاولة المهنة في الخارج وبالشروط والأوضاع المبينة بالأسباب . كما استبانت ان المادة ٣٤ من قانون المرور معدلا بالقانونين رقمي ٩٧٨ لسنة ٧٦ و ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ حددت أنواع رخص القيادة فتضمن البند ١ منها النص على رخصة قيادة خاصة تجيز لحاملها ممن لا تكون القيادة مهنتهم - قيادة سيارة خاصة وسيارات الاجرة التي تعمل في النقل السياحي ويقصد الاستعمال الشخصي ونص البند ٢ على رخصة قيادة درجة ثالثة تجيز لحاملها - ممن تكون قيادة السيارات مهنتهم - قيادة سيارة خاصة وكذلك قيادة سيارات الاجرة وسيارات الأتوبيس التي لا يزيد عدد ركابها على خمسة عشر ركابا وسيارات النقل الخفيف التي لا تزيد حمولتها عن ٢٠٠٠ كيلو جرام . وبذلك أباح المخرج في البند ١ من المادة المشار اليها استخراج رخصة

قيادة خاصة لمن لا تكون القيادة مهنتهم. واشترط في البند ٢ لاستخراج رخصة قيادة درجة ثالثة أن يكون ناهلها ممن تكون قيادة السيارات مهنتهم . وعلى هذا الأساس جاءت اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه واضحة في اعتبارها أن من العاملين في الحكومة والقطاع العام ممن تكون قيادة السيارات مهنتهم : فاشترطت المادة ٣٩١ منها موافقة الجهة التي يعمل بها طالب الترخيص على استخراج رخصة قيادة درجة ثالثة وهي رخصة القيادة المهنية : أى التي تجيز له مزاولة مهنة قيادة السيارات التي تندرج فى نطاق هذه الرخصة فالرخصة نربط وأساس المهنة ولا يمكن مزاولة مهنة قيادة السيارات المذكورة إلا بها فوجود الرخصة فى يد العامل يتيح له مزاولة تلك المهنة . وعلى هذا فإذا وافقت جهة العمل على استخراج هذه الرخصة فمعنى ذلك أنها مكنته من حيازة السند الذى يجيز له مزاولة مهنة القيادة على وجه قانونى وفعلى . فالموافقة على استخراج الرخصة يجب أن تقرن بالأذن بمزاولة المهنة فى الخارج . فلا يجوز أن تتم الموافقة الا فى الاحوال التى يجوز فيها التصريح بمزاولة المهنة فى الخارج . والا لو وافقت جهة العمل على استخراج الرخصة فى غير تلك الحالات تكون قد مكنت العامل من مزاولة المهنة مزاولة قانونية وفعلية فى غير الحالات التى يجيز فيها قانون العاملين التصريح بمزاولة أعمال غير الأعمال المكلف بها العامل بحكم عمله . ولهذا فانه اذا كان العمل المنوط بالعامل مباشرته هو قيادة سيارة كان على الجهة الادارية أن تمكنه من استخراج الرخصة لها شرط مزاولة عمله بها ، إذ لو امتنع عن ذلك تكون قد حرمته من مزاولة عمله بها .

ثم استبانت الجمعية العمومية أن المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تحظر على العامل أن يتجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة اذا كان من شأن

ذلك الاضرار بإداء واجبات الوظيفة أو كد غير متفق مع مقتضياتها ، كما يحظر عليه أن يؤدي أعمالا للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية الا بإذن من السلطة المختصة . ويحظر عليه كذلك أن يزول بالذات أو بالواسطة أى عمل تجارى وبوجه خاص أن يكون له أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

كما استظهرت الجمعية العمومية فتواها السابقة الصادرة بجلسة ٧ من يناير سنة ١٩٧٠ والتي فرقت فيما يتعلق باستغلال سيارة الأجرة بين صورتين من صور الاستغلال الأولى أن يقوم مالك السيارة باستغلالها مباشرة سواء تولى هو قيادتها أو قادها سائق يستأجره لهذا الغرض : والثانية أن يقوم المالك بوضع السيارة تحت تصرف شخص آخر نظير أجر معلوم . واعتبرت الصورة الأولى عملا تجاريا يحظر على الموظف العام القيام به ولا يجوز التصريح به . واعتبرت الصورة الثانية أمرا يجوز التصريح به . وبذلك فانه لا يجوز التصريح باستخراج رخصة القيادة المهنية للعامل في هاتين الحالتين لأنه في الحالة الأولى فان مزاوله قيادة السيارة وإدارتها بنفسه هي مزاوله لعمل تجارى يحظر عليه اتياله فلا يجوز تمكنه منه ولا التصريح له باستخراج رخصة قيادة مهنية ويتفق مع ذلك اذا لم يكن العامل نفسه مالكاً للسيارة وإنما استأجرها أو انتقلت اليه حيازتها من الغير إلى سبند ليقوم باستغلالها لحساب نفسه ، وفي الحالة الثانية لا يقود السيارة بنفسه فلا يحتاج إلى استخراج الرخصة . أما اذا لم يكن العامل هو مالك السيارة أو مستأجرها الذى يقوم باستغلالها تجاريا لحسابه وكان يقود سيارة أجرة مملوكة للغير أى يعمل لدى الغير قائداً لسيارة مملوكة لهذا الغير ، فإذا كانت سيارة أجرة فانه وهو يقود السيارة يكون هو الذى يباشر بنفسه عقد النقل مع الركاب لحساب مالكها . ومن ثم يكون مباشرا لعمل تجارى لا يجوز التصريح له بمزاويلته ، ولا يجوز التصريح

له باستخراج رخصة القيادة والتي تمكنه من ذلك . أما اذا عمل لدى الغير كسائق سيارة خاصة أو سائق سيارة أوتوبس لا يزيد عدد ركابها على خمسة عشر ركاباً أو سيارة نقل خفيف لا تزيد حمولتها على ٢٠٠٠ كيلو جرام فانه متى كان دوره يقتصر على مجرد قيادة السيارة من مكان الى آخر تحت توجيه وإشراف ومراقبة مالك السيارة أو المسنور عن ادارتها ، دون أن يباشر بنفسه ادارة السيارة أو التعاقد مع الأشخاص المنقولين أو أصحاب البضاعة التي يتم نقلها ، فلا يكون هو أمين النقل ولا يكون قائماً بعمل تجارى ، فيجوز الترخيص له بمزاولة مثل هذا العمل لحساب الغير ، مع مراعاة نوع وظيفته ومقتضياتها ، وجبئذ يجوز التصريح له باستخراج الرخصة . أما اذا كان هو الذى يباشر إبرام عقد النقل بنفسه لحساب المالك أو المدير فانه يكون قائماً بعمل تجارى لا يجوز التصريح له به ، فلا يجوز التصريح له باستخراج رخصة القيادة المهنية التي تمكنه من ذلك . وفي الحالة التي يجوز فيها التصريح للعامل بمزاولة المهنة فى الخارج واستخراج رخصة القيادة المهنية يجب النظر الى نوع وظيفته وأعمالها ومسئولياتها ومقتضياتها وواجباتها وما اذا كان التصريح له بمزاولة المهنة فى الخارج يتفق مع ذلك أم لا ، وهو ما تنفرد الجهة الادارية بتقديره فى كل حالة على حدة . فاذا لم يتم التناقص بين التصريح بمزاولة المهنة وأدائه واجبات الوظيفة ومقتضياتها كان التصريح جائزاً وفقاً لحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة . واذا كان ثمة تناقض بينهما فلا يجوز التصريح باستخراج رخصة القيادة ومزاولة المهنة ولهذا فقد اتهمت الجمعية العمومية فى القتوى السابقة بجلسته ٢٩/٥/١٩٨٥ الى عدم جواز الموافقة للعاملين ممن لا تكون قيادة السيارات مهنتهم على استخراج رخصة قيادة درجة كالثلاثة الا فى الأحوال التي يجوز فيها التصريح لهم بمزاولة المهنة فى الخارج وبالشروط والأوضاع السابقين فيها .

ومن حيث أن المدرسين والنظار والموجهين المعروض أمر بجواز استخراج رخص قيادة مهنية لهم للعمل كسائقين في غير أوقات العمل الرسمية ليست قيادة السيارات مهنتهم اذ مهنتهم التدريس أو فظارة المدارس أو توجيه المدرسين. ولذلك فلا يجوز التصريح لهم باستخراج رخص قيادة سيارة درجة ثالثة اذ لا يجوز التصريح لهم بمزاولة مهنة قيادة السيارات لحساب الغير في غير أوقات العمل الرسمية حتى في الصورة التي لا يخلص فيها هذا العمل عملا تجاريا صحتا ، وذلك لعدم اتفاقها مع مقتضيات وظائفهم .

لذلك :

اتمت الجمعية العمومية لسمى التقوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة بجلسة ٢٩/٥/١٩٨٥ ، وتطبيقا لذلك لا يجوز التصريح للمدرسين ونظار المدارس والموجهين باستخراج الرخصة المشار اليها اذ لا يجوز ترخيص لهم بمزاولة مهنة قيادة سيارات لحساب الغير في غير أوقات العمل الرسمية سواء في الصورة التي يكون فيها ذلك عملا تجاريا وكذلك في الصورة التي يتحرر فيها عقد عمل ولا يكون عملا تجاريا ففي هذه الصورة يكون ذلك غير متفق مع مقتضيات وظائفهم .

(ملف ٨٦/٦/٣٠٩ — جلسة ٢١/٥/٨٦)

قاعدة رقم (١٢٩)

البيان :

تخصيل نسبة مئوية (٢ ٪) من المعلن بيع الأراضي المباعة كرسوم دلاية ومصاريف إعلان ونشر وطبع ومكافآت المحامين بلجان البيع ، في حين أن رسم الدلاية لا يفرض الا مقابل قيام احد الخبراء الثمنين بعملية بيع الممتلكات التحصيل والمرفق للاموال العامة تحكمه قواعد قانونية ومالية واجبلة .

الاتباع - حتى موافقات الجهات الأعلى تحكمها هذه القواعد - اقررت
الرياسات للمخالفات المالية لا يعفى الرؤسين من المسؤولية التأديبية الا في
حدود المادة ٥٥ من نظام العاملين المكتفين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ (النافذ وقت وقوع المخالفات المروضة) - لا يعفى العامل من
العقوبة استثناء لامر من رئيسه الا اذا اثبت ان ارتكابه للمخالفة كان تنفيذا
لامر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس وبالرغم من تنبيهه كتابة الى
المخالفة - في هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الامر وحده - اسهام
الخلل العام في ادارة العمل في تروى للتهمين في المسؤولية التأديبية يتعين
مراعاه في تقدير الجزاء .

الحكمه :

« ومن حيث انه أخيراً عن القول بأن تحصيل نسبة ٢/١ أما كان
وليد دراسة الأجهزة المحلية بموافقة محافظة البحيرة . فان هذه
الموافقة لا يمكن الاستناد اليها في أعزاء الطاعنين من المسؤولية . إذ أن
التحصيل . والصرف للأموال العامة إنما تحكمها قواعد قانونية ومالية
واجبة الاتباع وهي تحكم حتى موافقات الجهات الأعلى كالسيد المحافظ
والذى يتعين أن تكون موافقاته محكومة بالقانون . وليس في موافقة
المحافظ أو السلطات الرئاسية المذكورة أو اقرارهم لما وقع من مخالفات
تأديبية من الطاعنين ما يفهم من لمسوية وبغضهم من العقاب التأديبي
ذلك لأن القاعدة التى قررها المفرع في المادة ٥٥ من نظام العاملين المكتفين
بالدولة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والنافذ وقت وقوع
المخالفات المنسوبة للطاعنين تقضى بأن لا يعفى العامل من العقوبة استنادا
لامر ورعيه لالا اذا اثبت ان ارتكابه للمخالفة كان تنفيذا لامر مكتوب
بذلك صادر اليه . من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفى
هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الامر وحده . ولم يثبت أن
الطاعنين قد تبها المحافظ أو غيره للمخالفات التى ارتكبوها فامرهم كتابة

ورغم تنبيهه إلى ذلك بالاستمرار في تنفيذ هذه المخالفات المالية والإدارية —
الإلا أن وفق المخالفات المنسوبة للطاعنين مع علم الرئاسات والأجهزة المحلية
صانجة الإشراف والرقابة والمتابعة على أعمالها وبموافقة المحافظ الرئيس
للأعلى للعاملين للمحافظة لاشك يمثل طرفا موضوعيا يدل على أن خلا
عاما في إدارة العمل قد انهم في وقوع الطاعنين في المسؤولية التأديبية
يشكل في التهاون في احترام الأحكام والصصوص القانونية المنظمة لبيع
الأراضي وموضع الموازنات ، ولتحصيل الإيرادات والصرف منها وفقا
للإجراءات ومراعاة الأوضاع المقررة كذلك والتهاوت على الخطوط على
موارد غير قانونية خارج الموازنة للصرف منها مكافآت للعاملين دون
اعتبار على هذا النحو ويتمين أن يراعي هذا كله في تقدير انجزاء . ومن
ثم فإن الطعن على الحكم بفساد الاستدلال يكون في غير محله ، متمينا
الاعتات عنه بلوره » .

« وقد أقامت المحكمة قضاءها على أن المخالفة المنسوبة للمحالفين
الثلاثة ثابتة في حقهم جميعا وذلك بأهم هاموا بتحصيل نسبة مئوية (٢/٢)
من أثمان بيع الأراضي المباعة كرسوم دلالة ومصاريف الاعلان والنشر
والطبع ومكافآت للعاملين بلجان البيع . في حين أن رسم الدلالة لا يفرض
الا مقابل قيام أحد الخبراء الثمنين بعملية بيع المنقولات مع أن بيع الأراضي
تم بواسطة العاملين بالوحدة المحلية وبيوتان محافظة البحيرة ، ومديرية
الاسكان وغيرهم . ولم ينكر أحد الثلاثة قيامهم بذلك ، كما أنهم لم
ينكروا أنهم لم يقوموا بأمانة المبالغ التي حصلوها بموجب قسائم غير
حكومية الى الإيرادات العامة . كما ثبتت موافقة المحال الأول (الطاعن
الأول) على شراء عدد (٢) فسبا خصصت احداها للبحال الثاني بوصفه
رئيسا للحسابات ، وخصصت الثانية للمحال الثالث بوصفه رئيسا
للإيرادات وهو يعلم أن حاجة العمل لا تستدعي ذلك الشراء . وقدمت

كل منهم عن إيضاح المبرر المعقول لعملية الشراء والتخصيص . و انتهت المحكمة الى أنه وقد ثبتت المخالفة المنسوبة الى كل من المحالين الثلاثة فإنه بذلك يكونوا قد خالفوا الواجبات المفروضة على كل عيامل والمنصوص عليها في المادة (٧٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ويتمين لذلك وعلا بحكم المادة (٨٨) من القانون المذكور معازاتهم تأديبيا .

قائمة رقم (١٣٠)

البيان :

منشورا وزارة المالية رقما ١٠ و ١٠ لسنة ١٩٨٠ - الجنا لجميع الجهات الإدارية التعامل مع مندوبى وزارة المالية - الة العاملين بقطاع الحسابات والديريات المالية الذين يعملون بالديريات المالية والوحدات الحسابية التابعة لها ، وكذلك الوحدات الحسابية بالهيئات العامة والأجهزة المستقلة يكون عن طريق وزارة المالية استثناء المنشور رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بمعنى أنواع المكافآت من الحظر المنصوص عليه في المنشور رقم ١ سالف الذكر على أن يتم الحصول على موافقة وكيل وزارة المالية المختص - المنشوران المشار إليهما واجبا الأعمال في شأن مندوبى المالية صرف مندوبى المالية لهذه المكافآت من الجهات الأمانة التي يعملون بها دون إذن مسبق من وزارة المالية مخالفة تأديبية يستوجب توقيع الجزاء .

المحكمة :

« انه في شأن المطعون ضدهم الثالثة والارابعة والخامسة على التوالي فقد كان أولهم مدير عام الشؤون المالية والإدارة بالبيت القنى بموسيقى ، وثانيهم مديرة مكتب رئيس البيت ومديرة المشتريات ، ورجم ثاية ، وثالثهم رئيسة مراجعة البيت القنى . وقد أقام الحكم المطعون فيه

قضية: يبرأهم على أنه لا تثريب عليهم اذ قاموا باعداد مذكرات لما يقابل الجهود التي اعتبرت غير عادية من مكافآت مالية حتى ولو كان متعلقاً بمندوبى وزارة المالية ، لأن المنشورات المالية الصادرة بحظر صرف مكافآت لممثلى وزارة المالية بغير موافقتها تخاطب رجال المال و ليست موجبة الى الجهات الادارية الأخرى .

ومن حيث أن منشورى وزارة المالية رقمى ١ و ١٠ لسنة ١٩٨٠ قد تم ابلاغها لجميع الجهات الادارية المتعاملة مع مندوبى وزارة المالية . وقد نص المنشور رقم (١) على أنه (تقرر أن يكون ائابة العاملين بقطاع الحسابات والمديريات المالية الذين يعملون بالمديريات المالية والوحدات الحسابة التابعة لها وكذلك الوحدات الحسابة بالهيئات العامة والأجهزة المستقلة عن طريق وزارة المالية التي ادرجت المبالغ اللازمة ، لهذه الالابة فى مشروع موازنة العام التالى ١٩٨٠ . لذلك فقد تقرر حظر صرف أية مكافآت تشجيعية لهم من الجهات التى يعملون بها ، أما فيما يتعلق بالجهود غير العادية ، فاذا كان العمل بالجهات المذكورة يقتضى استمرار مندوبى القطاع فى العمل بعد ساعات العمل الرسمية فلا مانع لدى هذه الوزارة من صرف الترخيص عن تلك الجهود بشرط الحصول على الترخيص اللازم مسبقاً من السيد وكيل الوزارة لشئون حسابات الحكومة أو السيد وكيل الوزارة لشئون المديريات المالية فى اختصاصه) .

كما نص المنشور رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ على استثناء بعض انواع المكافآت من الحظر المنصوص عليه فى المنشور رقم (١) سالف الذكر ، على الا يتم صرف هذه المكافآت الا بعد الحصول على الترخيص اللازم مسبقاً من السيد وكيل الوزارة لشئون حسابات الحكومة أو السيد وكيل الوزارة لشئون المديريات المالية كل فى اختصاصه مع عدم الاخلال بما جاء بالمشور رقم (١) لسنة ١٩٨٠ فيما يتعلق بالجهود غير العادية .

وحيث ان المنشورين المشار اليهما واجبا الاعمال في شأن مندوبي المالية من جانب سائر الجهات الادارية المتعاملة مع هؤلاء المندوبين ، فقد كان من واجب المطعون ضدهم المشار اليهم عدم تضمين مذكراتهم طلب صرف مكافآت لهؤلاء المندوبين لما في هذا الصرف من مخالفة للمنشورين المشار اليهما من ناحية ، ولما توجب على هذا الصرف من خلل ادارى من ناحية أخرى ، ذلك الغلل الذى اتضح بجلاء من كتاب وكيل الوزارة لشئون الامن بالمجلس الاعلى للثقافة الموجه الى وزارة المالية والذى تضمن وجود تجاوزات في صرف المكافآت للسادة مندوبي وزارة المالية للبيوت الفنية وكان لذلك اثر في السماح بمخالفات مالية لهذه البيوت في الصرف . اى ان المطعون ضدهم المشار اليهم قد مكنوا صرف المكافآت دون وجه حق لانفسهم من خلال ما اقترفوه من صرف بمكافآت دون وجه حق لمندوبي المالية المتعاملين معهم .

ومن حيث ان هذا الذى ثبت في حق المطعون ضدهم الثالث والرابعة والخامسة يشكل في حقهم جريمة تأديبية فانه يكون بناء على ذلك من اواجب معاقبتهم تأديبيا عما اقترفوه من افعال مؤثرة على النحر السالف الذكر وبناء على ذلك يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق منه ومجازاة المطعون ضدهم المذكورين بالجزاء المناسب وهو ما تقدره المحكمة بالتنبيه بالنسبة للمطعون ضده الثالث بصفته من شاغل الوظائف الملعبا وعقوبة الخصم خمسة ايام من الاجر بالنسبة للمطعون ضدهما الرابعة والخامسة .

ومن حيث انه فيما يختص بالمطعون ضدهم من السادس حتى العاشر فان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءتهم بعد ان اثبت وقوع الاتهام المنسوب الى كل منهم وهو اهم صرفوا مبالغ دون وجه حق ، رغم انهم

من تشدوى وزارة المالية المحطور عليهم تكافآت من الجهات
الادارية التي يعملون بها الا باذن متبقي من وزارة المالية ولم يثبت انهم
سبقوا حصولهم عليه قبل صرفه تلك المبالغ .

ومن حيث ان تحريات الرقابة الادارية كانت قد اتهمت الى ان صرف
هذه المبالغ كان بدون وجه حق وقد تأيد هذا بما ورد بالمذكرات المرفوعة
من السيد المشرف على قطاع الحسابات والمديرية المالية بالجهة الادارية
التي يعملون بها والتي تضمنت ان اللجان التي صرفوا عنها مكافآت شكلت
بطريقة وهمية عن اعمال هي من صميم عمل الوحدة الحسابية الاساسية
ولا محل بالتالي لصرف مكافآت عن هذه الاعمال » .

(طعن ٢٨١٥ و ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩)

الفصل الثالث - الإجراءات التأديبية

الفرع الأول - عدم جواز العقابية على الذنب الإداري مرتين

للمادة رقم (١٢١)

المبدأ :

لا يجوز نظر الدعوى التأديبية المرفوعة بعد سبق مجازاة العامل الإداري من ذات الواقعة المقدم للمحاكمة التأديبية من أجلها إذ أن القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئيسية هي قرارات إدارية تسري في شأنها القواعد النافذة بالنظم والسحب والالغاء وأنه يصدر القرار التأديبي تكون السلطة التأديبية الرئيسية قد استنفدت سلطاتها التأديبية في تقدير الذنب الإداري والجزاء الملزم له ولا يجوز بعد ذلك إحالة العامل للمحاكمة التأديبية من ذات الواقعة التي سبق أن جازى عنها إدارياً .

المحكمة :

« مبني على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يمتنع على المحكمة أن تستخلص الحكم من الوقائع المادية المطروحة عليها بالأوراق ولا يمتد بظاهر ما قدم إليها من مستندات واغفلت ما أهدت إليه الجهة الإدارية من إلغاء القرار الخاص بتحميل المطعون ضده الأول قيمة الدعم لهذه الاسمدة المنصرفة بالزيادة كما كان يمتنع على المحكمة أن تقرر في حكمها مدى مسؤولية المطعون ضدها عن قيمة فرق الدعم وتحميله لهما من عدمه وإذا قضى الحكم بعدم جواز نظر الدعوى السابقة مجازاة المطعون ضدها فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يجعله جديراً بالالغاء .

ومن حيث أن من المبادئ المقررة في قضاء هذه المحكمة عدم جواز نظر الدعوى التأديبية المرفوعة بعد سبق مجازاة العامل الإداري عن ذات الواقعة (٢٠ - ٢)

الواقعة المقدم للمحاكمة التأديبية من أجلها إذ أن القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات إدارية تسرى في شأنها القواعد المتعلقة بالتنظيم والسحب والالغاء وأنه يصدر القرار التأديبي تكون السلطة التأديبية الرئاسية قد استنفدت سلطتها التقديرية في تقدير الذنب الإداري والجزاء الملزم له ولا يجوز بعد ذلك إحالة العامل للمحاكمة التأديبية عن ذات الواقعة التي سبق أن جازى عنها إدارياً .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أنه بناء على موافقة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٣ صدر قرار رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بالهيئة رقم ١٣٣٣/٥ بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ بمجازاة ٥٠٠٠٠ أمين مخازن جمعية العزيزة بمديرية الإصلاح الزراعي بالفيوم (المظنون ضده الأول) بعقوبة الإنذار لعدم التزامه بكشوف الصرف المقدمة له وقبضه بـ ٥٠٠٠٠ مشرف جمعية العزيزة (المظنون ضده الثاني) بخمس يوم من راتبه لاهماله في العمل ثم صدر قرار مديرية الإصلاح الزراعي بالفيوم رقم ٧ بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٤ ويقضى بتعميل السيد / بمبلغ ٥٤٧ جنيه و ٤٣٠ مليم قيمة فرق سحر الدعم الخاص بعدد ٩٦ جوال سلفات نشادر محصول الارز عام ١٩٨٢ .

ومن حيث أن الثابت أن المذكورين لم يتظلموا من هذين القرارين كما أن جهة الإدارة لم تصدر قراراً بسحب هذين القرارين بل أن الثابت من كتاب مديرية الإصلاح الزراعي بالفيوم المؤرخ ٨٨/٣/٣٠ والميدع حافظة المستندات المقدمة من (المظنون ضده الثاني) أن القرار رقم ١٣٣٣/٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ بمجازاة المذكور بخمس يوم من راتبه قد

تم تنفيذ الخصم من راتبه عن شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ كما ان القرار رقم ٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤ بتحويل السيد / ٠٠٠٠٠ بمبلغ ٥٤٧ جنية ٤٣٠ مليم قيمة فرق سعر الدعم الخاص بمد (٩٦) جوال سلفات تشارد صرفت بالزيادة بدأ تنفيذه بخصم ١٨ جنية من راتب المذكور شهريا اعتبارا من شهر فبراير سنة ١٩٨٤ حتى انتهت خدمته في ١٩٨٤/٦/٧ ومن ثم تكون المحكمة التأديبية وقد انتهت في حكمها المطعون فيه الى عدم جواز نظر الدعوى التأديبية بالنسبة للسيد المذكورين لسابقة مجازاتها اداريا قد اصابت وجه الحق والقانون ويتمن الحكم برفض الطعن على هذا الحكم لعدم قيام الطعن على أسباب ثبوته قانونا » .

(طعن ١٨١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ:

من المبادئ العامة الأساسية لشرعية العقاب هو انه لا يجوز عقاب الانسان عن الفعل الموثم مرتين - انه وان كان يجوز العقاب عن الجريمة التأديبية للموظف العام برقم العقاب عن ذات الافعال كجرائم جنائية في نطاق المسؤولية الجنائية للموظف الا انه لا يسوغ معاقبة العامل تأديبيا عن ذات الافعال في مرة واحدة - حيث تستنفذ السلطة التأديبية ولايتها بتوقيعها العقاب التأديبي - لا يسوغ لذات السلطة التأديبية او لسلطة تأديبية اخرى توقيع الجزاء التأديبي عن ذات الجرائم التأديبية لذات العامل الذي سبق مجازاته - تكرار مجازاة العامل تأديبيا عن ذات الجرائم التأديبية فعبلا عن انظام سنده القانوني يعد مخالفا للنظام العام العلاني لاهداره لسيادة القانون اساس الحكم في الجزاء - الجزاء التأديبي المتكرر عن ذات الفصل لذات العامل يكون باطل ومنعدم الاثر - سواء صدر من السلطة الرئاسية التأديبية او من المحاكم التأديبية - الدفع بعدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة

الجمال تاديبيا بعد دفعا متطفا بالنظام العام ويتصل بالشرعية وبسيادة القانون ويتعلق بالاسس الجوهرية للنظام العام التاديبى - هذا الدفع يجوز ابداءه فى اية مرحلة من مراحل الدعوى التاديبية ولو لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا .

المحكمة :

ومن حيث أنه بين من الأوراق أن موضوع الدعوى التاديبية الصادر فيها للحكم المظنون فيه تخلص فيها ابلفت به الوحدة المعنية لمركز كفر الدوار النيابة الادارية من أن الصراف صراف عوائد ثانى كفر الدوار - لديه متأخرات مقدارها ٥٢١٨٧ جنيها لم يتم بتحصيلها وكذا لم يراع البقة الواجبة فى تحرير القسائم ٧ حيث قام باستخراج مصاريف الاجراءات ضمن المطلوبات الاميرية . وبالتفتيش عليه تبين أنه قام بتحصيل مبلغ (٢٢٦٥) جنيها فقط وكذا (١٥٠٠٠) جنيها بئسك ومتأخر تحصيل ٤٦٥٦٦ جنيها لم يقع بشأنها الحجز الكافية وأن الحال اثنائى . . . مأمور الضرائب المشرف على أعمال الصراف سالف الذكر قد اهمل الاشراف وقصر فى المتابعة . وقد باثرت النيابة الادارية التحقيق واتهمت الى ما ورد بتقرير الاتهام .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قد انتهى الى ثبوت الاتهام المنسوب الى كل من الطاعنين فى حقه ، كما انتهى بناء اداتهما الى مجازاتهما على النحو الوارد به .

ومن حيث أن وجه الطعن الأول على هذا الحكم أنه سبق صدور قرار ادارى بمجازاة الطاعن الأول بنقص يومين من أجره لضعف نسبة التحصيل عن عام ١٩٨٣ ، فقد كان على المحكمة ان تصدر حكمها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ومن حيث أنه من المبادئ العامة الأساسية لشرعية العقاب أي كان نوعه ، أنه لا يجوز عقاب الإنسان عن الفعل المؤثم مرتين ، وأنه وإن كان يجوز العقاب عن الجريمة التأديبية للموظف العام برغم العقاب عن ذات الأفعال كجرائم جنائية في نطاق المسؤولية الجنائية للموظف — لاختلاف الأفعال وصفا وتكيفاً في كل من المجالين الجنائي والتأديبي واختلاف أوجه الصالح العام والمصالح الاجتماعية التي يستهدف من أجلها المشرع تنظيم كل من المسؤوليتين الجنائية والتأديبية ، وإن كانت كلاهما تهدف إلى تحقيق الصالح الأعلى للجماعة وحماية المصلحة العامة للمواطنين — إلا أنه لا يسوغ معاقبة العامل تأديبياً عن ذات الأفعال غير مرة واحدة حيث تستند السلطة التأديبية ولايتها بتوقيع العقاب التأديبي ، ولا يسوغ لذات السلطة التأديبية أو لسلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء التأديبي عن ذات الجرائم التأديبية. لذات العامل الذي سبق عقابه ومجازاته ، ولا يفيز من ذلك أن تكون السلطة التي وقمت الجزاء التأديبي ابتداء هي السلطة التأديبية الإدارية الرئاسية أو السلطة التأديبية القضائية ممثلة في المحاكم التأديبية ، لأن الملة تتحقق بمجرد توقيع الجزاء التأديبي صحيحاً قانوناً على العامل ، حيث بذلك تصل المسؤولية التأديبية للعاملين إلى غايتها القانونية ، ولا يسوغ بعد ذلك مباشرة السلطة التأديبية على ذات العامل لذات الفعل الذي جوزى عنه ، حيث ترتبط ولاية التأديب وجوداً وعدمًا مع الغاية المستهدفة منها وهي مجازاة العامل عما ثبتت أسناده قبله من جرائم تأديبية تحقيقاً للاضباط الإداري والمالي وحفاظاً على حسن سير وإتظام أداء الخدمات العامة وتوفير الإنتاج للمواطنين على يد الأجهزة العامة المختصة .

من حيث أن تكرار مجازاة العامل تأديبياً عن ذات الجرائم التأديبية فضلاً عن انعدام سند القانوني ، يعد مخالفاً للنظام العام الجنائي لاهداره

لسيادة القانون ، أساس الحكم فى الدولة ، ولحقوق الافسان التى تقضى
بشخصية العقوبة ، وتحتم فوريتهما ، وعدم تكرارها ، كما تمثل اعتداء على
أمن الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها فى خدمة الشعب
لالتزام الدولة . . بحمايتهم وكعالة قيامهم بأداء واجباتهم فى خدمة الشعب
(مواد الدستور أرقام ١٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٦٧) ومن ثم فان الجزاء
التأديبى المتكرر عن ذات الفعل لذات العامل يكون باطلا ومنعدم الأثر ،
سواء صدر من السلطة الرئاسية التأديبية أو من المحاكم التأديبية .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فان الدفع بعدم جواز المحاكمة
التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبياً يمد دفعا متعلقا بالنظام العام ويتصل
بالشرعية وسيادة القانون بوجه عام ويتعلق بالأسس الجوهرية للنظام
العام التأديبى بصفة خاصة ، ومن ثم فان هذا الدفع يجوز ابدؤه فى أية
مرحلة من مراحل الدعوى التأديبية ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية
العليا . .

(طعن ١٤٦٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٠)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المرة فى تحديد الجهة صاحبة السلطة فى إصدار قرار الجزاء هو
بوقت توقيع الجزاء وليس بوقت ارتكاب المخالفة .

المحكمة :

« ومن حيث أن المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام
العاملين بالقطاع العام تقضى بأن يختص مجلس الادارة فى توقيع الجزاءات
المنصوص عليها فى المادة ٨٦ من القانون المذكور بالنسبة لشاغلى وظائف
الدرجة الثانية فما فوقها هذا أعضاء مجلس الادارة المعيّنين والمنتخبين
وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقاية . .

ومن حيث أن قبضه المحكمة الإدارية العليا قد استقر على أن العبرة
فم تحديد الجهة صاحبة السلطة في إصدار قرار الجزاء هو وقت توقيع
الجزاء وليس وقت ارتكاب المخالفة (الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة
١٩٨٤/١/٢٥ مجموعة المبادئ لسنة ٢٩ ق صفحة ٥٣٤ وما بعدها) ٤٠
(طن ١٩١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :
لا يجوز معاقبة الموظف مرتين عن ذات الفعل - القرار بذلك يكون قد
جاء معيبا مخالفا للقانون .

الحكمة :

« ومن حيث أن مقتضى حجية حكم الفاء قرار النقل المشار اليه
(الحكم الصادر بجلسته ١٩٧٩/١١/٢٧ في الطعن رقم ١٣/١) أن هذا
القرار وان جاء في ظهيرة قبل إلا أنه في الحقيقة قرار بجزاء تأديبي مكمل
للجزاء الأول السابق توقيمه على الطاعن (خصم يومين من الراتب) ، ولما
كانت القاعدة أنه لا يجوز معاقبة الموظف مرتين عن ذات الفعل ، فإن القرار
بذلك يكون قد جاء معيبا بسبب مخالفة القانون وهو ما يوفر بذاته ركن
الخطأ في مجال مساءلته الادارية عنه . »

ومن حيث أن الهيئة المطعون ضدها لم تنكر ما ذهب اليه الطاعن في
مذكرته المقدمة بجلسته ١٩٩٠/٤/١١ من أنه حرم نتيجة للنقل المشار اليه
من الملاوات التشجيعية والمكافآت السنوية والاجر الإضافي الثابت لمديرى
الادارات طوال مدة وجوده بسبيل عن ادارة التوزيع (من ١٩٧٨/٨/٢٨
حتى ١٩٨٢/٢/٢٥) ، فإن الطاعن يكون ولاشك قد أصيب بضرر مادى
يمثل في تلك الرواتب ، وإذا جاء هذا الضرر نتيجة للخطأ الثابت حيال جهة

الإدارة ، فإن رابطة السببية تكون هي الأخرى قد توافرت ، وبذلك تكون قد تحققت أركان المسؤولية التقصيرية الموجبة للتعويض عن الأضرار المادية التي أصابت الطاعن من جراء قرار النقل المشار إليه .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما يطالب به الطاعن من تعويض عما أصابه من ضرر أدبي ، فإن الأوراق قد خلت من بيان عناصر هذا الضرر ، فإذا أضيف الى ذلك أنه بعد صدور الحكم بالناء قرار النقل المشار اليه أصدرت الهيئة القرار رقم ٢٩٤/٥ في ٢٠/٢/١٩٨٢ بإعادة الطاعن مديراً للتوزيع فإن ذلك يكون خير تعويض عما قد يكون قد لحق به من ضرر أدبي من جراء ذلك القرار .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب التعويض عن قرار نقل الطاعن سالف الذكر بما في ذلك التعويض عن الضرر المادي ، فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، مما يستوجب الحكم بالناء ، والقضاء للطاعن بمبلغ ألفين من الجنيهات تعويضاً جزائياً تقدره المحكمة عما أصابه من أضرار مادية نتيجة قرار النقل المشار اليه .

(ملعن ٣١٤٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/٣/١٩٩١)

قائمة رقم (١٢٥)

المسألة :

مناط الأزدواج القاي أو الجزائي هو أن يوقع على المخالف من المخالفات المنسوبة اليه والنتيجة في حقه - جزاين من الجزاءات الصريحة المنصوصة صراحة في القانون وكما أوردت في القانون الواجب التطبيق على المخالف - نقل الطاعن لم الحكم عليه من المخالفة المختصة بجزاء خفيف شهر من راتبه لا يعتبر ازدواجاً للعقاب عن ذات الأفعال .

الحكمة :

« وحيث أن الطعن يقوم — وفقا لما ورد في تقرير الطعن — على أسباب ثلاثة هي :

أولاً : — مخالفة الحكم للقانون •

ثانياً : — إصابة الطاعن بمرض عصبي يؤثر على عمله •

ثالثاً : — عدم وجود دليل كاف يثبت خطأ الطاعن •

وحيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن — وهو مخالفة الحكم للقانون — فقد أسسه الطاعن على أنه لا يجوز مناقشة الموقف عن الذنب الإداري الواحد مرتين بجزأين أصليين لم يقر القانون صراحة على الجمع بينهما أو بجزأين لم يقصد اعتبار أحدهما تبعاً لآخر — والثابت أن الجهة الإدارية التابع لها الطاعن استصدرت الأمر الإداري رقم ١٩٨٧/٦ بنقله إلى وظيفة أخرى بدون المميزات الوظيفية التي كانت له في وظيفته السابقة بدون أن تنتظر الجهة الإدارية حكم القضاء بعد إحالته للتحقيق والمحاكمة عن ذات الفعل الذي تم نقل المخالف بسببه مخالفة بذلك صريح نص القانون وبذلك فإن محاكمته والحكم عليه يكون مخالفاً للقانون مستوجبا للإلغاء •

ومن حيث أن هذا السبب مردود عليه بأن قيام الجهة الإدارية بنقل الطاعن — من وظيفته إلى وظيفة أخرى — بالأمر الإداري رقم ٦ لسنة ١٩٨٩ — ثم صدور حكم تأديبي بعد ذلك بمجازاته بغض شهر من راتبه — لا يعتبر ازدواجاً للعقوبة ، أو عقاباً للطاعن عما نسب إليه مرتين — لأن مناهج الازدواج العقابي أو الجزائي هو أن يوقع على المخالف — عن المخالفات المنسوبة إليه والثابتة في حقه ، جزائين من الجزاءات الصريحة المعتمدة صراحة في القانون وكما وردت في القانون الواجب التطبيق على المخالف • ولما كان نقل الموظف من وظيفته إلى وظيفة أخرى ، ليست من بين الجزاءات

المفردة في القانون كمقوبة عن المخالفات التي يرتكبها الموظف وكما حددتها المادة ٣٨ من قانون العاملين المدنيين في الدولة ، وأما النقل يتم وفقاً لنص المادة ٥٤ من ذلك القانون وفقاً للأوضاع والشروط المقررة في تلك المادة - ومن ثم فليس صحيحاً القول بأن نقل الطاعنات لم يتم الحكم عليه من المحكمة المختصة بجزاء خصم شهر من راتبه لمسا نسب إليه وثابت في حقه ، يعتبر ازدواجاً للعقاب عن ذات الإفعال - وأما النقل يتم تطبيقاً لنص آخر في القانون يجيزه للجهة الإدارية وإذا كان للطاعن أوجه طعن على هذا النقل كأن له أن تضاء الطعن بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة ، وبالتالي فإن هذا السبب من أسباب الطعن في غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون متعيّناً رفضه .

(طعن ٢٢٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٣)

الفرع الثاني - وجوب قيام تقدير الجزاء على جميع أخطاره

للمادة رقم (١٣٦)

المبدأ :

للمحاكم التأديبية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب المقرر - مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع أخطاره - يجب أن يتناسب الجزاء مع الواقعة .

الحكمة :

« ومن حيث أنه ولئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب المقرر ، إلا أن مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع أخطاره ، ولا كان الحكم المعلوم فيه قضى بمجازاة الحال الأول بالوقوف عن العمل

لمدة شهرين مع صرف نصف أجره بنحو ثبوت المخالفات الثلاثة في حقه فان الجزاء والحالة هذه لا يقوم على كامل سببه ومن ثم يمتنع إلغاء الحكم المطعون فيه لإعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يثبت في حق الطاعن وبما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام في حقه وتقدير المحكمة الجزاء المناسب لما ارتكبه بقوة الاقرار .

(طعن ٧٦٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٨)

نص المنى : ٢ الطعنين ٧٦٢ لسنة ٢٧ ق و ٨٦١ لسنة ٣١ ق جلسة

١٩٨٦/١/٢٥ .

• (الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٨) •

• (الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/٣/١٩٨٦) •

الفرع الثالث - مناط حرية تقدير الجزاء إلا يكون الشرع قد

خص لنا أدليا بقوة محددة

قاعدة رقم (١٢٧)

تعدد المخالفات والجرائم التأديبية التي تنسب للموظف المحال للمحاكمة وتكون موضوعا لدعوى تأديبية واحدة - لا تلقى تعدد الجرائم التأديبية التي توقع عليه كما هو الحال في العقاب الجنائي - مناط الجزاء التأديبي يختلف عنه في الجزاء الجنائي - مما يترتب على تعدد المخالفات التي تنسب للموظف والتي تسميتها دعوى تأديبية واحدة متعددة الجزاءات لكل مخالفة على حدة - إلا أن الترتب على ذلك اختيار الجزاء المناسب لها جميعا - الشرع لم يحدد لكل جريمة تأديبية جزاء معين كما يفعل الشرع الجنائي .
المحكمة :

« ومن حيث أن تعدد المخالفات والجرائم التأديبية التي تنسب للموظف المحال للمحاكمة ، وتكون موضوعا لدعوى تأديبية واحدة

لا تقتضي تمدد الجزاءات التأديبية التي توقع عليه - كما هو الحال في العقاب الجنائي - فمناطق الجزاء التأديبي يختلف عنه في الجزاء الجنائي - فالأول يقوم في جوهره على إخلال الموظف بواجبات وظيفته التي قد يشمل في مخالفة واحدة أو عدة مخالفات - مرتبطة كانت أو غير مرتبطة طاملاً لها مترامنة ومتعاصرة معا بحيث يمكن ضمها معا لتكون موضوعاً لدعوى تأديبية واحدة - وأنها ترد جميعها في النهاية إلى الإلتزام الأصلي والأصل القائم وهو إخلال الموظف بواجبات وظيفته ، والذي تتحدد جسامته - وبما لذلك جسامه العقاب بمقدار جسامه المخالفة معا حسب نوعية المخالفة وكذلك حسب عدد تلك المخالفات والتي في ضوءها يتم اختيار الجزاء المناسب لها من الجزاءات التي حددها القانون الواجب التطبيق تشديداً أو تخفيفاً ، ومؤدى ما تقدم أنه لا يترتب على تعدد المخالفات التي تنسب إلى الموظف والتي تضمها دعوى تأديبية واحدة تمدد الجزاءات لكل مخالفة على حدة ، وإنما الأمر المترتب على ذلك هو اختيار الجزاء المناسب لها جميعاً أو لما ثبت منها في حق الموظف من بين الجزاءات المتدرجة في الشدة الواردة في القانون فالمرجع التأديبي لم يعد لكل جريمة تأديبية جزاء معيناً كما فعل المشرع الجنائي ، وإنما حدد جزاءات تأديبية يتم اختيار المناسب منها تبعاً لجسامه المخالفة أو المخالفات التي تنسب للموظف في الدعوى التأديبية والتي تشكل ما الذب الإداري في نطاق خروج الموظف على مقتضى الواجب الوظيفي - لما كان ذلك وكان الثابت أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه تضمن مجازاة الطاعة عن المخالفتين المنسوبتين إليها وقرر جزاء مستقلاً بكل مخالفة على حدة بينما الصحيح في القانون هو من اختيار جزاء مناسباً للواقعتين معا ، فإله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأييده بما يوجب العاؤه » .

الفرع الرابع من رقابة القضاء لا تمتد إلى ملامعة الجواز إلا إذا
شكك بتغيير الإدارة له

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

متى انتهت السلطة المختصة بالتأديب إلى ارتكاب العمل لذنوب أخرى ،
كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك ، وتقدير ما يناسبها من جزاء
تأديبي في حدود النصاب القانوني دون معقب عليها من القضاء .

الحكمة :

« ومن حيث أن المقرر أنه إذا انتهت السلطة المختصة بالتأديب بحسب
فيها الصحيح للمناجر التي استخلصت منها قيام العامل بارتكاب ذنب
إداري إلى تكوين إقتناعها بأن مسلك العامل كان مميها وأن العمل الذي
أنه أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفا لما يقضى القانون أو
الواجب باتباعه في هذا الشأن كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن
ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني دون أن
تخضع إقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء » .

(طعن ٧٠١ لسنة ٣٣ ق ٩ / ١٢ / ١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

بوت أن الطامن قد حقق حجراً تزيد قيمته على الثلاثة آلاف جنيه في
أقل من ستة ونصف - بيور عدم الإبقاء عليه في خدمة الشركة - ويكون
الجزاء مناسباً مع المخاللة .

الحكمة :

و ومن حيث أنه عن احتياج الطاعن بأن الجزاء الموفع عليه قد شابه الغلو ، فالثابت أن الطاعن قد حقق عجزاً تزيد قيمته على الثلاثة آلاف جنيه في أقل من سنة ونصف ، وهذا ما ليس بالمبلغ اليسير ، وهو الأمر الذي يبرر عدم الإبقاء عليه في خدمة الشركة خشية أن يتكرر ذلك مستقبلاً .
مكون الجزاء الموقع متناسباً مع فداحة المخالفة المنسوبة للطاعن وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى فصل الطاعن من خدمة الشركة استناداً للأسباب السابقة فمن ثم فإنه يكون قد جاء سليماً ومطابقاً للقانون .

(طعن ٢٤٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٣)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

من المبادئ العامة في المسؤولية التأديبية تقدير خطورة ما يشتب قبل العامل من مخالفات أو جرائم تأديبية في الظروف والالاسبات الموضوعية التي حدثت فيها - يتمين أن يراعى في تقدير الجزاء الذي يوقع على العامل التناسب بين جسامة الجرائم التأديبية في ذاتها وفي الظروف الموضوعية التي حدثت فيها - بما يحقق الهدف والغاية من العقاب - أحد الأركان الرئيسية للمسؤولية التأديبية والعقاب التأديبي هو ركن المشروعية - المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين حددت الجزامات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين - ألزم المشرع السلطة التأديبية بحتمية أن يكون تقديرها للجزاء التأديبي متناسباً مع مدى جسامة وخطورة الجرم التأديبي - إذا شاب العقاب غلو تعين لسلطة الرقابة على ذلك الجزاء أن تُلغى العقاب وتنزل الجزاء على العامل على النحو المشروع الذي حتمه القانون .

المقدمة :

ومن حيث أن من المبادئ العامة المسئولية التأديبية تقدير خطورة ما يثبت قبل العامل من مخالفات أو جرائم تأديبية في الظروف والملازمات الموضوعية التي حدثت فيها سواء تلك المتصلة بذات المتهم ودوافعها فيما فعل أو غيره من العاملين الذين اسهموا في حدوث الخطأ التأديبي ومدى الخلل في إدارة المرفق العام، الذي قد يكون قد ساق على ونوع الأفعال المؤثرة أو تجسيم آثارها الضارة بالصالح العام كما أن تقدير الجزاء الذي يوقع على ما هو ثابت قبل العامل يتعين أن تراعى فيه التناسب بين جسامته : انجرام التأديبية في ذاتها وفي الظروف الموضوعية التي حدثت فيها بما يحقق للهدف والغاية من العقاب وهو صالح المجتمع والصالح العام للدولة .
 متشكلا في الردع والزجر وهذا التقدير السليم للعقاب ليس مجرد نهج يتبعه انقباض التأديبي بحيث التزامه بالعدل التأديبي ولكنه أحد الأركان الرئيسية للمسئولية التأديبية والعقاب التأديبي وهو ركن المشروعية ، فقد نص المشرع في نظام العاملين المدنيين بالقولة على الجزاءات التأديبية التي يجوز لسلطة العقاب التأديبي توقيعها على العاملين في المادة (٨٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ متشكلا في أحد عشر جزاء بالنسبة للعاملين وأربعة بالنسبة لمن كان منهم من شاغلي الوظائف العليا مقررنا شرعية العقوبات التأديبية من جهة ولدرجتها متناسبة مع ما يثبت قبل الفاعل من جرم تأديبي من جهة أخرى ، فسلطة توقيع الجزاء التأديبي قد أزم المشرع السلطة التأديبية سواء كانت رقابية أو قضائية بحتمية تقديرها متناسبة مع مدى جسامته وخطورة الجرم التأديبي بما يحتم على سلطة العقاب مراعاة الظروف التي وُقع فيها ذلك الإلحاح التأديبي على نحو موضوعي بحيث يتناسب العقاب مع ما ارتكب من أثم على نحو تحقيق الردع والزجر مع العدل في ذات الوقت ، فإذا شاب العقاب غلو زايته المشروعية التي حققها القانون وتعين من ثم

مسلطة الرقابة على ذلك الجزء سواء كانت رئاسية أو وصائية أو قضائية
أن تلغى المقاب وتنزل الجزء على العامل على النحو المشروع الذى حتمه
القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق وعلى أن الثابت من التحقيقات أن
الطاعن كلف بمرافقة السيد سائق السيارة رقم
٣٣٩٤٩ بحكومة التابعة لهندسة صيانة قطور وذلك فى خط السير من
هندسة قطور لاحضار بعض العمال والتوجه بهم الى منطقة شنو الأولى
لتسليك المصارف المغطاة وذلك فى يوم ١٠/٩/١٩٨٤ ، وأنه فى الطريق
عرض سائق السيارة السيد فتولى الطاعن قيادة
السيارة ، وقد حدث أن اصطدمت السيارة المذكورة بالسيارة رقم ١١٢٨
نقل الثرية ، وتبع عن الحادث وفاة أحد الأشخاص وأصابة سبعة آخرين
بإصابات خفيفة ، كما ثبت أن الحادث وقع بطريق ضيق عرضه خمسة
أمتار وتبع الحادث من تصادم الجانب الأمامى الأيسر للسيارة الحكومية
بالجانب الأمامى الأيسر للسيارة النقل وذلك لوجود شجيرة قلقت من
الرؤية وفقا لما ذكره شهود الحادث .

ومن حيث أن با أثناء الطاعن من مخالفات تأديبية يتمثل فى قيادته
السيارة سالفة الذكر بدون رخصة قيادة وبدون الترخيص له بذلك من
الجهة الادارية المختصة مما أدى الى وقوع الحادث وما نتج عنه من
إصابات فى الأرواح وفى السيارات من حيث أن كل ذلك لم يكن ليحدث
لولا تهاون واستهتار السائق الأصلى للسيارة سواء بمهبطه أو لمسنوليته
عنها فهو الذى سمح (للطاعن) بقيادة السيارة وبدون الترخيص أو أذن
من جهة عمله فى تاريخ وقوع الحادث لا يجدى الطاعن تحميله لما هو ثابت
فعله على هذا النحو بمرض المسائق المتجالى فان ذلك لم يشبه يققن من

أوراق الطعن من جهة كما أن هذا المرض لا يبرر بذاته قيادته للسيارة بدلاً من قائلها من جهة أخرى وهو لم يقدم للمحاكمة التأديبية مع الطاعن .

ومن حيث أن ما وقع من الطاعن من جرائم تأديبية ، وجنائية قد تتج أماساً عن تمكين السائق الأصلي له من قيادة السيارة محل الحادث ، وقد عوقب الطاعن مما أتاه من جرم جنائي وبخاصة ما نتج من إصابات عن الحادث أمام القضاء الجنائي على النحو السالف يياه ، وحيث أن ما أتاه من أفعال مؤتممة في مجال المسؤولية الإدارية لا يكشف في ذاته من سياق الوظيفة العامة ومقتضياتها لانتج عن ميول واتجاهات إجرامية وسوء في الضبع واضعافاً خطيراً في الخلق ليفقده الصلاحية في شغل الوظائف العامة ويتقضى بتره منها وحرمانه من شرف الخدمة فيها وخاصة على ضوء ما ثبت من طالب الجهة الإدارية لتقسيم المرور الترخيص للطاعن بقيادة سيارة قبل وفوق الحادث ، وقد جعل الطاعن بالفعل على رخصة قيادة درجة ثالثة بعد قبوع الحادث من قسم مرور الغريبة بطنطا برقم (١٨٢٢) في ١٩٨٤/١٢/٢٩ ، كما وافقت لجنة شؤون العاملين بمحضرها المتمد في ١٩٨٥/١٢/١٥ على تعين الطاعن وآخر في وظيفة سائق سيارات جرارات زراعية من الدرجة الخامسة الحرفية بتلك الجهة الإدارية بدون إذن وترخيص بحافطة مستندات الطاعن المقدمة بجلسة ١٩٨٨/١/٢١ وحيث أنه بين مما سبق أن الثابت قبل الطاعن من جرائم تأديبية في قيادته للسيارة الحكومية بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٩ يكشف عن خطأ عازف وقد أسهم بصفة خطيرة وأمامية في وقوعه خطأ السائق الأصلي لتمكين الطاعن من حيازة عهده وقيادته على الطريق في الظروف التي وقع فيها الحادث دون أن يكون مرخصاً له قانوناً بالقيادة أو باستخدام السيارة محل الحادث .

ومن حيث أنه بناءً على ذلك فإن الحكم المطعون اذ قضى بفصله من

الخدمة جزاء لما ثبت قبله وبصرف النظر عن مدى وجود ضرورة ملجئة لتيادته السيارة بدلا من سائقها ودون تقدير الظروف والملابسات التي وقع فيها الحادث سواء من حيث الخطأ المقتضى للسائق الأصلي بترك عهده وتخليه عنها للطاعن اذ الظروف الأخيرة الثابتة من التحقيقات والحكم الجنائي والتي أسهمت في وقوع التصادم بما نتج عنه من إصابات واضرار من أهمها ثبوت وجود شجيرة شديدة على الطريق وقت حدوث الحادث وحيث أنه كما سلف البيان وأن أحد عناصر مشروعية العقاب التأديبي المناسب منه وبين ما ثبت قبل العامل من جرائم تأديبية واذا أغفل الحكم المطعون أن سلطة العقاب ليست سلطة مطلقة وإنما هي سلطة تقديرية مقيدة .
 وقضى بفصل الطاعن من الخدمة ودون مراعاة التقدير الموضوعي للظروف التي وقع فيها الترمم التأديبي بأنه يكون قد لحقه عدم التناسب الواضح بين العقوبة والجزاء الموقوع الذي من شأنه أن يعيب الجزاء بالكلية وعدم المشروعية ، مما يقتضي إلغاء الحكم المطعون فيه فيما حددته من عقوبة تأديبية للطاعن بالفصل من الخدمة والحكم بمجازاته بما يتناسب مع ما أتم من اتم تأديبي في الظروف والملابسات الموضوعية التي وقع فيها وبمراعاة ما شارك به السائق الأصلي من خطأ جسيم وما أسهمت به ظروف الحادث في تعديده اضراره وآثاره .
 ومن حيث أن المحكمة لذلك ترى أن توقيع جزاء خفض الأجر في حدود علاوة لما أتم الطاعن من جرم تأديبي يكون متناسبا بحق وعدلا مع ما هو ثابت قبله .

للمسألة رقم (١٤١)

المسألة :

المحكمة التأديبية تملك توقيع الجزاء في الحدود المقررة قانوناً بغير معقب عليها في ذلك طالما أن تقديرها للجزاء لم يشبه غلو - مفاد ذلك إلا يكون هناك عدم ملائمة ظاهرة يتعين خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقدار مخالفة القطاع المدرس من عمله دون إذن - بعد مخالفة جسيمة تستوجب أشد الجزاءات .

المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الوجه الثاني للطن في الحكم ، فإن الثابت من الأوراق أن المخالفة المنسوبة الى الطاعن وهي الاقطاع عن العمل دون إذن ثابتة في حقه من اقراره بذلك أمام المحكمة ومن التحقيق الذي أجرته النيابة الادارية .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن المحكمة التأديبية تملك توقيع الجزاء في الحدود المقررة قانوناً بغير معقب عليها في ذلك ، طالما أن تقديرها للجزاء لم يشبه غلو ، أى عدم ملائمة ظاهرة بين خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره . وإذا كانت مخالفة اقطاع المدرس عن عمله دون إذن ، تعد مخالفة جسيمة تستوجب أشد الجزاءات ، وقد ترفقت المحكمة التأديبية - كما قالت في حكمها المطعون فيه - بالطاعن استجابة لرغبته في العودة الى عمله ونجسا له على الابتظام في عمله ، فإن تقديرها في هذا الصدد يكون مناسباً ويتفق منه وصف الغلو ، وبالتالي يضحى الطعن غير قائم على أساس تسليم من القانون ، جديراً بالرفض » .

(. طعن ١٨٦٥ لسنة ١٣٣٠ ق جلسة ١٣٧٠/٢/١٩٩٠)

المقدمة (١٩٢٢)

المقدمة :

تقديم العقوبة التأديبية عن المخالفة التأديبية متروكة للسلطة التأديبية - مناط مشروعية الجزاء أن يتوافق مع مدى جسامة الواقعة المخالفة محل الملاحظة في إطار حقيقة كينوتها وكامل صورتها معاملة بكل ملائمتها وواقع ظروفها - إذا تطلبت سلطة توقيع العقاب التأديبي عناصر تحديد جسامة المخالفة بما يترتب على ذلك اختيار عقوبة تأديبية ما كانت لتوقمها المخالفة وكانت مدركة لجميع الفاء الصورة الحقيقية للمخالفة .

المقدمة :

«ومن حيث أنه عن المثوبة الموقفة على الطاعة ، فإن القاعدة التي استقر عليها قضاء هذه المحكمة ، أنه وإن كان المشرع حدد العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على الموظف حصرا وأوردها متدرجة بحيث تبدأ بالإلزام وتنتهي بالفصل من الخدمة ، وترك تحديد العقوبة التأديبية الواجب توقيعها عن كل مخالفة تأديبية بذاتها لتقدير السلطة التأديبية ، فإن مناط مشروعية الجزاء أن يتوافق مع مدى جسامة الواقعة المؤتممة محل الملاحظة في إطار حقيقة كينوتها وكامل صورتها معاملة بكل ملائمتها وواقع ظروفها ، تلك الحقيقة بالصورة والملابس والظروف التي تفصيل . عناصر تحديد مدى جسامة المخالفة ، بحيث يترتب بدم مشروعية الجزاء .

إذا ثبتت اغفال سلطة توقيع العقاب التأديبي لأي من هذه الإبعاد بما يترتب عليه من اختيار عقوبة تأديبية ما كانت لتوقمها لو أنها كانت مدركة لجميع أبعاد الصورة الحقيقية للمخالفة .

ومن حيث أن أوراق التحقيق الذي أجرى مع الطاعة والذي كان تحت نظر مجلس التأديب عندما أصدر القرار المطعون فيه تكشف (صفحة

(٣١) عن أن الواقع وراء قيام الطاعة بارتكاب المخالفة التي سؤلت عنها ، صلة جوار قديمة تربطها بالطالب التي سهلت له عملية النشر ولم يكن الدافع كسبها مادياً أو تربحاً من وراء الوظيفة ، وهو ما يشكك مخالفة أقل جسامة في الخطأ الوظيفي مما يستأهل الفصل من الخدمة ، الأمر الذي يستوجب القضاء بالقضاء القرار المطعون فيه وتوقيع العقوبة المناسبة » .

(علمن ٢٦١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٩)

قاعدة رقم (١٤٣)

المقدمة :

تقدير الجزاء في المجال التأديبي عند عدم وجود لائحة للجزاءات متروكة لتقدير من يملك توقيع العقاب التأديبي - سواء كان الرئيس الإداري أو مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية - هذه السلطة التقديرية غير مغلقة فهي مقيدة بقيد عدم جواز أساءة استعمال السلطة - تتمثل أساءة استعمال السلطة التقديرية في عدم تناسب المخالفة التأديبية والجزاء الواقع عنها - أي الفلو في تقدير الجزاء - التناسب بين المخالفة التأديبية وبين الجزاء الذي يوقع عنها يكون على ضوء التعديد الحقيقي لوصف المخالفة في ضوء الظروف واللباسات المشكلة لإبعاد هذه المخالفة - يلزم لمساواة العامل من خطئته بعنة العمد أن ترد أسباب توقيع الجزاء المؤشرات التي تفيد ذلك والا كان الاستغلال غير سالف على نحو يجعل توقيع الجزاء غير مستند إلى أساس سليم مما يتعين الفلوه .

المحكمة :

ومن حيث أن النمي الثاني للطاعن على قرار مجلس التأديب المطعون فيه أنه صدر مشوباً بالفلو في تقدير الجزاء .

ومن حيث أن تقدير الجزاء في المجال التأديبي عند عدم وجود لائحة للجزاءات متروكة إلى مدى بعيد لتقدير من يملك توقيع العقاب التأديبي ،

سواء كان الرئيس الإداري أو مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية ، غير أن هذه السلطة التقديرية تجد حدها عند قيد عدم جواز إساءة استعمال السلطة تلك الإساءة التي تبدو عند ظهور عدم تناسب بين المخالفة التأديبية وبين الجزاء الموقع عنها وهو ما يعبر عنه بالخلو في تقدير الجزاء ، الذي يصف الاجراء التأديبي بعدم المشروعية ويجعله واجب الالغاء .

ومن حيث ان التناسب بين المخالفة التأديبية وبين الجزاء الذي يوقع عنها انما يكون على ضوء التحديد الدقيق لوصف المخالفة في ضوء الظروف والملايسات المشكلة لإبادةا فان مؤدى ذلك أن جسامه العمل المادى المشكل للمخالفة التأديبية انما ترتبط بالاعتبار المعنوى المصاحب لارتكابها بحيث لا تتساوى المخالفة للقائمة على غفلة أو استهتار بتلك القائمة على عمد. والهادفة الى غاية غير مشروعة لاذ لا شك أن الأولى أقل جسامه من الثانية ، وهذا ما يجب ان يدخل فى تقدير من يقوم بتوقيع الجزاء التأديبي على ضوء ما يستخلصه استخلاصا سائفا من جماع أوراق الموضوع .

ومن حيث ان مجلس التأديب الذى أصدر القرار المطعون فيه قد استخلص بداهة فى حيثيات القرار أن الطاعن انما قام باتخاذ اجراءات الاعلان المعيب عن استهتار وعدم التزام كامل باداء واجبات وظيفته على ابوجه المتطلب ، ثم عاد فى حيثية لاحقة وإشار الى أن تصرف المخالف ينبىء عن سوء نية وعن قصده ضياع حقوق الشاكية .

ومن حيث ان الاستخلاص الاقوم هو ذلك الذى انتهى اليه القرار فى حيثيته الأولى التى وصفت سلوك الطاعن بالاستهتار دون ما انتهى اليه فى حيثيته الثانية من وهم سلوكه بالتمدد وذلك لأن مجرد وقوع الخطأ من جانب العامل يعنى أنه قد اعمل ييقين ولكنه لا يعنى بذاته أنه ابتنى من وراء خطئه هدفا غير مشروع ، ولذلك فانه يلزم لمساءلة العامل من

خطئه موصوفا بصفة التعمد أن ترد بأسباب توقيع الجزاء المؤشرات التي تفيد ذلك ، والا كان الاستخلاص غير مبني على نحو يجعل توقيع الجزاء غير مستند الى أساس سليم .

ومن حيث أنه ليس في الأوراق ، ولا في اقوال الشهود ما يمكن ان يستلهم منه صفة العمد فيما أقدم عليه الطاعن من اعلان معيب .

ومن حيث ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد بني مجازاة الطاعن بالنصل من الخدمة على ما انتهى اليه من أنه قصد ضياع حقوق الشاكية .

ومن حيث ان مقتضى الانتهاء الى عدم سلامة هذا الاستخلاص لوصف المخالفة ، ثبوت عدم التناسب البين بين المخالفة وبين الجزاء الموقع عنها ، الأمر الذي يقتضى الناق قرار مجلس التأديب المطعون فيه وتوقيع الجزاء الذي يتناسب واقما وقانونا مع ما ثبت في حق الطاعن من مخالفة .
(ملن ٢٠٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٩)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

محل المساءة التأديبية هو الاخلال بالواجب الوظيفي للعامل - من اول واجبات العاملين المنبئين بالقولة اداء افعال الوظيفة بدقة وامانة - يجب ان يتناسب الجزاء التأديبي مع مدى جسامة المخالفة التأديبية ، فيجب ان يتصف الجزاء بالقلو والا كان معيبا واجب الالغاء او التعديل .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعاوى الثلاث الصادر فيها الأحكام الثلاثة المطعون فيها وما حوته من تحقيقات ، أنه ثبت في حق الطاعن أنه خلال الفترة من ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ حتى ١٩ من يناير

سنة ١٩٨٣ كان يحرم لبعض العاملين الذين يحاولون اليه للكشف عليهم باعتبارهم طبيب الوحدة الصحية المختص — شهادات ببيان الحالة المرضية مع التوصية لكل منهم بفترة راحة تتجاوز المدة المسموح له بتقرير اجازة مرضية خلالها مما كان يومية للادارات المختصة بالجهات الادارية بأن ذلك يعنى منح المذكورين اجازات مرضية طيلة المدة التى نصح الطبيب الطاعن بالراحة خلالها دون أن يعرض المريض على الجهة الطبية التى تملك منح هذه الاجازة لتلك المدة التى تتجاوز ما يملكه الطبيب الطاعن .

ومن حيث ان الطاعن لم يستعمل فيما كان يحرمه فى الحالات التى تناولتها التحقيقات التماذج — المخصصة لتحرير الاجازات المرضية مما يستند مدعاه بأنه يقصد منح اجازات مرضية للعاملين الذين تولى الكشف عليهم وإنما كان يقصد ابناء رأيه الطبى باحتياجهم للراحة للفترة التى حدها وقد أبدت الطبيبة رئيسة القومسيون الطبى بالدقهلية سلامة موقفاً الطبيب الطاعن فى هذا الشأن الا أنه لما كان محل المسألة التأديبية الاخلال بالواجب الوظيفى للعامل وكان من أول واجبات العاملين المدنيين بالدولة أداء اعمال الوظيفة بدقة وأمانة ، وكان من مقتضى اداء واجب الطبيب الطاعن بدقة أن يحرم للمريض النموذج المعد للاجازة المرضية وأن يقرر منحه تلك الاجازة فى الحدود التى يملكها ، وكان من مقتضى اداء واجبه بأمانة الا يورد من العبارات ما يمكن أن يعمل أكثر من معنى والا بدون ما يوصى بأنه يمنح العامل اجازة من خلال صيغة النصح بالراحة لفترة طويلة أوقعت العاملين بالادارات المختصة بالجهات الادارية فى لبس لا ينتزه الطاعن عن قصد حدوده .

ومن حيث ان مقتضى ذلك أن الطاعن قد ارتكب مخالفة تأديبية بكل خطأ ارتكبه فى كل حالة عن الحالات التى حررها فى شأنها هذا البيان وليس فى القامون ما يحول دون قيام النيابة الادارية باقرار تحقيق مستقل

لكل واقعة من تلك الوقائع أو لكل عدد منها ، كما أنه ليس في القانون ما يلزم المحكمة التأديبية التي نظرت الدعاوى التأديبية عن تلك الوقائع المتماثلة بأن تقرر ضمها معا ليصدر فيها حكم واحد .

الا أنه، من حيث ان المخالفات التي ارتكبها الطاعن على النحو المتقدم اما تشكل سلسلة متماثلة الحلقات تشكل في مجملها سلوكا معيبا يستوجب المؤاخذه التي تراعى حجم الخطأ في صورته الكاملة فقد كان يجب رغم تعدد العقوبات بتعدد جزئيات الخطأ التأديبي ، الا يؤدي ذلك الى تجسيم العقاب بتعدد مجسما يضم الجزاء التأديبي المتعدد عن خطأ تأديبي متماثل الجزئيات يعيب الغلو على نحو يقتضى إلغاء الأحكام المطعون فيها وتوقيع الجزاء التأديبي التي يتناسب في جملته مع ما ثبت في حق الطاعن بمرأعة ما تقدم » .

(طعن ٣٣٤٥ ، ٣٣٤٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٢٨)

قاعدة رقم (١٤٥)

البيان :

الحد الفاصل بين الجزاء المشوب بالغلو والجزاء الذي يخلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء عليه .
المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الوجه الرابع للتتبع على الحكم بالغلو في تفريز الجزاء ، فان الحد الفاصل بين الجزاء المشوب بالغلو وذلك الذي يخلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الموقع عليه » .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)

فصله رقم (١٤٦)

البند :

تقدير الجزاء الملائم للذنب الإداري هو من سلطة المحكمة التأديبية -
لا رقابة للمحكمة الإدارية العليا عليها في ذلك - إلا إذا اُسم الجزاء بعدم
الملائمة الظاهرة أو الغلو .

المحكمة :

ومن حيث أنه لما كان من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن
تقدير الجزاء الملائم للذنب الإداري الذي ثبت في حق الموظف هو من
سلطة المحكمة التأديبية ولا رقابة لهذه المحكمة عليها إلا إذا اُسم بعدم
الملائمة الظاهرة أو الغلو ، ولما كان الثابت من الأوراق في الطعن المعروف
أن الطاعن قد اُهمل في قيادته للسيارة عهده ، وقام بتخطي السيارة التي
أكانت تسير أمامه قبل التأكد من خلو الطريق من السيارات القادمة في
الطريق المضاد ، والذي يعتبر في نفس الوقت طريقها المادي ، مما ترتب
عليه حدوث الاصطدام بالسيارة القادمة وما نتج عنه وفاة اثنين واصابة
خمسة من العاملين التابعين لهيئة المواد النووية وحدثت تلفيات بالسيارة
قام بإصلاحها على حسابه الخاص . ولما كُن الثابت أيضا من الأوراق أن
الطاعن قد قدم للمحاكمة الجنائية بتهمة القتل الخطأ وقضت المحكمة
الجنائية في آخر الأمر بتغريمه مائتي جنيه وهي أقل العقوبات المقررة
للافعال الناشئة عن رعونة أو عدم احتياط وتعرض أو عن إهمال وتفريط أو
عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة وإتباع اللوائح (٢٣٨ م عقوبات) .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك فإن قيام المحكمة التأديبية بتوقيع
جزاء الفصل من الخدمة على الطاعن يعتبر مخالفاً منها في تقدير الجزاء
بالنسبة للخطأ الذي وقع منه ، مما ينسب للحكم المطعون فيه بعدم
المشروعية ، ويستوجب القضاء بإلغائه .

ومن حيث انه لمسا كان الثابت من الأوراق ان الطاعن قد اهلل في قيادته للسيارة عهدته ، ولم يتخذ الاحتياط اللازم اثناء قيامه بتغطى السيارة التى كانت تسيير امامه ، ولم يراع او يتبع اللوائح الخاصة بالمروء التى تقضى بعدم التغطى الا فى حالة التأكد من خلو الطريق المعتاد من السيارات القادمة مما ترتب عليه وقوع الحادث على النحو السابق اضاحه ، ومن ثم فان المخالفة المنسوبة للطاعن تكون ثابتة فى حقه ، الامر الذى تقدر معه المحكمة مجازاته عنها بغضم شهرين من أجره .

(طعن ٢٢٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٦/١٥)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التهمة لا يبرىء سلوك المتهم من المسؤولية الادارية ولا يمنع من مؤاخذه تاديبيا على هذا السلوك مؤاخذه مردها الى وقوع اخلال منه بواجبات الوظيفة .

الحكمة :

« ومن حيث أنه مما اثاره الطاعن من ان النيابة العامة قد اتهمت الى حفظ التحقيق فى الواقعة مما لا يجوز معه محاكمته تاديبيا عنها احتراماً لحجية قرار النيابة بهذا القول مردود بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التهمة لا يبرىء سلوك المتهم من المسؤولية الادارية ولا يمنع من مؤاخذه تاديبيا على هذا السلوك مؤاخذه مردها الى وقوع اخلال منه بواجبات الوظيفة .

وحيث أنه لا جناح على جهات المحاكمة للتأديبية اذا ما اطاعت الى سلامة اجراءات التحقيق ان تركن الى ما اثبتته جهات التحقيق من اقوال شهود الإلبات أو النفى دون التزام عليهما بمعاودة سماع شهود الاثبات أو النفى .

ومن حيث أن المحكمة تشارط مجلس التأديب قناعته في صحة نسبة الواقعة إلى الطاعن ومسئوليته عنها وعدم استناد دفاعه إلى أساس سليم من الواقع أو القانون ومن ثم يكون قرار الجزاء المطعون فيه قد قام على سببه الذي يبرره ويكون طعن ما أورده الطاعن عن مآخذ على هذا القرار في شأن نسبة الواقعة إليه ومسئولية عنها لا أساس يساعد له .

(طعن ١٨٦٣ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩٢/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

إذا كان الطاعن في بداية عهده بالوظيفة العامة ولم يثبت أنه سبق له ارتكاب مخالفات أو توقيع جزاءات عليه تنم عن عدم صلاحيته للبقاء في الوظيفة والاستمرار فيها فإن قرار مجازاته بالفصل من الخدمة يكون قد شاب غلو في تقدير الجزاء .

الحكمة :

« أما فيما يختص بمدى ملائمة الجزاء للذنب الإداري الذي ثبت في حق الطاعن فإنه ولئن كانت لسلطة التأديب تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة شأنها شأن أي سلطة تقديرية أخرى ألا يشوب استعمالها غلو ، ومن حور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ففي هذه الحالة يفرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم ينضغ لرقابة هذه المحكمة .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم وبمراعاة أن الطاعن في بداية عهده بالوظيفة العامة ولم يثبت من الأوراق أنه سبق له ارتكاب مخالفات أو توقيع جزاءات عليه تنم عن عدم صلاحيته للبقاء في الوظيفة والاستمرار

فيها ، فإن قرار مجازاة الطابق بالفصل من الخدمة يكون قد شابه غلو في تقدير الجزاء مما يمتنع معه الحكم بالقائمة ، وتوقيع العقوبة المناسبة والتي تقدرها المحكمة بعقوبة الخصم من المرب لمدة شهرين :
(طعن ٢٩٣٥ لسنة ٢٥٠ في جلسة ١٩٩٣/٢/٨)

المادة رقم (١٤٩)

المبدأ :
يجب تناسب الجزاء مع الذنب الإداري - يجب أن يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشدة أو الامتن في استئعمال الرأفة - جزاء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالف ميثومار منها - لا تشرب على الحكم التأديبي وهو مقدر لخطورة الذنب الإداري مراعاة ما أصاب المظنون ضده من مهانة الضبط ومزلة الاحضار ومرارة العقاب .

الحكمة :

« والله ولئن كان ذلك إلا أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على وجوب تناسب الجزاء مع الذنب الإداري وأن يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشدة أو الامتن في استئعمال الرأفة » وأن جزاء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالف لا يرجى تحسينها وميثومار منها ، كما سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا تشرب على الحكم التأديبي وهو مقدر لخطورة الذنب الإداري مراعاة ما أصاب المظنون ضده من مهانة الضبط ومزلة الاحضار ومرارة العقاب وما يستتبعه كل ذلك من عذاب ولدم .

فإن هذه المحكمة وهي تقدر خطورة الذنب الإداري الذي ارتكبه الطاعن ، ترى في الوقت ذاته أن عقوبة الفصل من الخدمة وهي أشد

الجزاءات تمثل غلوا في توقيع الجزاء ، وأنه كان ينبغي تقويم الطاعن بتوقيع عقوبة شديدة مع إتاحة الفرصة له لإصلاح ذاته وسلوك الطريق المستقيم وبمراعاة ما أصاب الطاعن من إجراءات تحقيق وضبط واحتضار وعيّن احتياطي في التحقيق الذي تم حفظه .

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه محييا بمبب عدم المشروعية بسبب الغلو في تقدير الجزاء مما يتعين معه الفأؤه وتعديل العقوبة الى الوقف عن العمل لمدة ستة شهور مع صرف نصف الراتب وهي العقوبة المنصوص عليها في البند (هـ) من المادة ٨٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة أنصاذا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ » .

(طعن ٣١٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٥٠)

البسطة :

المادة السابعة من القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٠ من أن احوال الفاعل الامتناع والعزم منه - نصف على عدم الغلو في توقيع الجزاء واشترطت ان يكون متناسبا مع جسامة الجرم المنسوب الى الطالب - يتعين بمشروعية قرار تاديب الطالب طبقا لهذا النظام - مراعاة هذا التناسب .

الحكمة :

« ومن حيث انه قد جرى بقضاء هذه المحكمة على انه ولئن كان البجة الادارية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير قد تم متناسبا مع درجة خطورة وجسامة الخطأ المنسوب الى المخالف وان السلطة التقديرية للسلطات التأديبية في تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه هذا الذنب من جزاء وان الاصل انه لا معقب عليها في ذلك الا ان مناط مشروعية هذه السلطة

الا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة القضاء .

ومن حيث ان نص المادة السابقة من القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٠ فى شأن احوال الغاء الامتحان والحرمان منه قد اشارت بمد عرضها لاحوال الغاء الامتحان والحرمان منه الى القاعدة الاصولية السالفة الاشارة اليها وهى عدم الغلو فى توقيع الجزاء واشترطت ان يكون متناسبا مع جسامه الجرم المنسوب الى الطالب وقررت بالنص الصريح (ان تكون العقوبة مناسبة لجسامه الفعل المرتكب ..) ومن ثم فانه يتعين لمشروعية قرار تاديب الطالب طبقا للنظام التاديبى آلف الذكر وجوب مراعاة هذا التناسب واهم عناصره مراعاة ان الخاضع لهذه النصوص وتطبيقاتها انما هم طلبة المدارس الذين ما زالوا فى سن المراهقة وفى مراحل التعليم قبل الجامعى والذين لم يتبلور وتستقر مفاهيمهم أو قدراتهم العقلية والنفسية ويلزم معاملتهم باساليب التربية الحديثة القائمة على صحيح اسمها من قواعد التربية والتعليم مما وهو الامر الذى اوجب تطلب توافر مناهج التعليم التربوى فى القائمين على التدريس فببلا عن دعم المظاهر العملية المختلفة بالمختصين بمن اساعدة علم الاجتماع والعاملين فيه صولا لايلاء هذا الوطن وعده فى مستقبله ومن ثم فان مراعاة تناسب العقوبة مع الجرم أو المخالفة المنسوبة الى طالب انما يلزم ان تكون اسميا جوهرية عند استعمال السلطة التأديبية لمصالحاتها المقررة قانونا فى توقيع الجزاء .

(عُن ٣٧٨٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٩٢)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

السلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية ومجالس التدويب سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء - مناط مشروعية هذه السلطة شأنها شأن أي سلطة تقديرية أخرى هو ألا يشوب استعمالها غلو - من صور الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره - يخرج التقدير في هذه الحالة من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

المحكمة :

« ومن حيث أنه ولئن كان للسلطات التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ومجالس التأديب ، سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء ، ألا أن مناط مشروعية هذه السلطة شأنها شأن أي سلطة تقديرية أخرى ألا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة مع الهدف الذي تفيأه القانون من التأديب ، ويستبرأ استعمال سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوباً بالغلو فيخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة التي يخضع لرقابتها أيضاً تعيين الحد الفاصل بين النطاقين ، ومن هنا جاء تدرج القانون بالعقوبات التأديبية المقررة للذنوب الإدارية بدءاً بالإنذار وانتهاء بالفصل من الخدمة وعلى نحو يحقق بالتعدي في الجزاءات هدف العقاب ومشروعيته بجزء مرتكب الفعل وغيره وتأمين سير المرافق العامة . »

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فإن المحكمة ترى أن الجزاء الذي أثّر بالطنع قد جاء مبرراً في الشدة غير متلائم مع المخالفات الإدارية التي

وقررت في حقه وعطقت بمسلكه بعد اذ كان الثابت انها جميعها لا تمس
نراسته ولا تنال من ذمته ، الامر الذي يجعل القرار المطعون فيه وقد جاء
مسرعا في الشدة في توقيع العقاب بما يرححه عن دائرة المشروعية الى
خارج نطاقها ، ويتعين من ثم القضاء بالغاء ذلك القرار فيما قضى به من
مجازاة الطاعن بالفصل من الخدمة وبمجازاته بخمسة شهرين من راتبه «
(طعن ١٥٦٢ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٥٢)

البسما :

الأصل ان يقوم تقدير الجزاء على أساس تدرج الجزاء المنصوص
عليه قانونا تبعا لدرجة جسامة الذنب الإداري - بحيث يكون الجزاء الأشد
قرينا لفظوة الذنب الإداري وهو ما تقره السلطة التأديبية دون معقب
عليها - مناط مشروعية القرار التأديبي هو الا يكون قد شاب استعماله غلو
في التقدير - الغلو هو عدم التلازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين
الجزاء الواقع - الامر الذي يخرج تقدير الجزاء من نطاق المشروعية الى نطاق
عدم المشروعية ومن ثم يفضح لوفية المحكمة .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول والثالث والخامس للطعن على الحكم
فانها تجتمع حول أساس واحد للطعن على الحكم وهو النقص على القرار
التأديبي بعدم مشروعيته لعدم الملازمة الظاهرة للعقوبة الموقعة مع المخالفة
المنسوبة للطاعن .

ومن حيث أنه ثبت في حق الطاعن - وفقا لما سبق ذكره - ارتكابه
للمخالفة المنسوبة اليه مما تكون مجازاته تأديبيا قد جاءت منقطة مع ما
يقتضيه القانون .

ومن حيث أنه مع جانب آخر، فإن الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس تدرج الجزاء المنصوص عليه قانوناً تبعاً لدرجة جسامة الذنب الإداري بحيث يكون الجزاء الأشد قريناً لخطورة الذنب الإداري، وهو ما تقدره السلطة التأديبية دون معقب عليها، إلا أن مناهج مشروعية القرار التأديبي لا يكون قد شاب استعماله غلو في تقديره، وهو ما يتمثل في عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء الموقع — الأمر الذي يخرج تقدير الجزاء من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية، ومن ثم يخضع لرقابة المحكمة.

ومن حيث أن الثابت من الوقائع إثبات الطاعن لإهمال فيما توجبه عليه التزامات وظيفته من الحفاظ على الأوراق القضائية وتسليمها للبراجة عقب توقيع الأحكام في ١٥/٣/١٩٩١ إلا أنه ظل محتفظاً بها، وبصورة تعرضها للضياع بوضعها في أحد الأدراج التي لا تفلح، مما يلزم غشائته عنها إزاء من إهمال في أداء واجبات وظيفته — إلا أن الثابت كذلك أن الطاعن لم يخطئ بتصرفه سوء نية أو قصور شائع فقد قضيا وخروجها من حوزته.

ومن حيث أن الجزاءات التأديبية التي يخضع لها العاملون بالمحاكم وفقاً للحالة الواردة بنص المادة (١٣٩) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ بشأن السلطة القضائية — والمنصوص عليها بالمادة (٨٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهي أحد عشر جزءاً تبدأ بالإنذار وتنتهي بالإحالة إلى المعاش وأخيراً الفصل من الخدمة، وهو ما يتضح معه أن مجلس التأديب قد وقع على الطاعن الجزاء العاشر في سلسلة تدرج الجزاءات التأديبية.

ومن حيث أنه على ضوء ما ثبت من إهمال الطاعن في أداء واجبات

وليفته وما ثبت من عدم وجود سوء النية في الاحتفاظ بملفات الطوارئ المفقودة ، وما ثبت كذلك من ان نوعية الدعاوى الفارقة غير ذات أهمية كبرى ، وان بعض الخصوم قد استلم مستنداتهم وصور من أحكامهم من الطاعن وان الطاعن لم يسبق توقيع جزاءات عليه سوى جزاء واحد بخمسة وخمسة عشر يوما من راتبه وهو ما يبدو معه الجزاء الموقع من مجلس التأديب غير متناسب مع الأثم الإداري المرتكب بصورة تظهر غلوا في استعمال السلطة التأديبية مما يلحق بقرار الجزاء عيب عدم المشروعية .

ومن حيث أنه وقد ثبت عدم مشروعية القرار التأديبي للغلو في تقدير الجزاء الإداري بما لخطورة الذب الإداري ، فإن على هذه المحكمة توقيع الجزاء المناسب ، وهو ما تدره المحكمة بمجازاته بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر .

(طعن ٤٣٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

يجب ان يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشنطة او الامكان في استعمال الرافعة - جزاء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة او كانت حالة الخلل لا يرجى تصحيحها او جبنوسا منها .

الحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه صادف التوقيف فيما ذهب اليه من أن مشاركة الطاعن للمقاول في شراء الكسارة يستلزم مسئوليتهم التأديبية ، إلا أنه قد شابه غلوا فيما اتفق اليه من مجازاتهم بالفصل من الخدمة . ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كان للمنظمات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذب الإداري وما يناسبه من

جزاء بغير معقب عليها في ذلك، أن مناط مشروعية هذه السلطة - شأنها كسائر أي سلطة تأديبية أخرى - ألا يشوبها غلو، ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري ونوع الجزاء ومقداره، وماه يجب أن يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الإسراف في الشدة أو الامعان في استعمال الرأفة، وأن جزاء الفصل لا يلجأ إليه إلا إذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالف لا يرجى تصحيحها أو ميثوسا منها.

(طعن ١٩٣٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢)

ملحوظة : في نفس المعنى :

(طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥ - طعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

السلطة التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ، سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك - مناط مشروعية هذه السلطة ، شأنها شأن أية سلطة تقديرية أخرى ألا يشوب استعمالها غلو - معيار عدم المشروعية ليس معيارا تشخيصيا دائما هو معيار موضوعي قوامه درجة خطورة الذنب الإداري لا تتناسب السنة مع نوع الجزاء ومقداره .

المحكمة :

وحيث استقر قضاء هذه المحكمة على أنه كان للسلطة التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ، سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة ،

شأنها شأن أية سلطة تقديرية أخرى الا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ففي هذه الصورة تتعارض نتائج الملاءمة مع الهدف الذى تضيء القانون من التأديب ، وهو تأمين انتظام المرافق العامة ، ولا يتأتى هذا التأمين اذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ، فركوب متن الشطوط فى القسوة يؤدى الى احجام عمال المرافق العامة فى حمل المسؤولية خشية التعرض لهذه القسوة المصنة فى الشدة ، والافراط المنصرف فى الشفقة يؤدى الى استهانتهم بأداء واجباتهم طمعا فى هذه الشفقة المفرطة فى اللين: فكل من طرفى التقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق العامة ، وبالتالي يتعارض مع الهدف الذى رعى اليه القانون من التأديب ، وعلى هذا الأساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء فى هذه الصورة مثبوتا بالغلو، فيخرج التقدير عن نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة ، ومعيار عدم المشروعية فى هذه الصورة ليس معيارا شخصيا وانما هو معيار موضوعى قوامه ان درجة خطورة الذنب الادارى لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره . . . وأن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية فى الصورة المذكورة مما يخضع أيضا لرقابة هذه المحكمة .

(طعن ٤١٥ لسنة ٣٧ فى جلسة ١٦/٢/١٩٩٣)

ملحظة رقم (١٥٥)

البيان:

مجازاة المحكمة لظلم من مخالفتين - ثبت عدم صسطة التزويها
جسامة - انه لتعديل الجزاء - بما يتناسب مع المخالطة الأقل جسامه -
الثابتة فى حق الظلم .

الحكمة :

ومن حيث أن الحكم الطعن قد استند في مجازاة الطاعن بخصم عشرة أيام من أجره الى مخالفتين ، وأن هذه المحكمة قد اتهمت الى عدم سلامة أكثر المخالفتين جسامة وأن المخالفة الثابتة في حق الطاعن لا تكفي لحمل الجزاء الصادر به الحكم محل الصحة ، فمن ثم يتعين تعديل الجزاء الصادر به الحكم بما يناسب المخالفة الثابتة في حق الطاعن وهو ما قدره المحكمة بخصم ثلاثة أيام من راتبه .

(طعن ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٧)

قاعدة رقم (١٥٦)

البسطة :

للسلطات التأديبية سلطة لتفجير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك - مناط مشروعية هذه السلطة شأنها كشأن أي سلطة تأديبية أخرى ألا يشوبها غلو - من صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين خطورة الذنب الإداري ونوع الجزاء ومقداره - يجب أن يكون الجزاء التأديبي عادلاً خالياً من الإسراف في الشدة أو الامتنان في استعمال الرأفة .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن تناسب الجزاء مع الذنب الإداري ، فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وأن كان للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة شأنها كشأن أي سلطة تأديبية أخرى ألا يشوبها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين خطورة الذنب الإداري ونوع الجزاء ومقداره ، وأنه يجب أن يكون الجزاء التأديبي عادلاً خالياً من الإسراف في الشدة أو الامتنان في استعمال الرأفة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الطعن المائل ، فإنه وإن كان قد ثبت في حق الطاعنة الاهمال في الإشراف على أعمال رؤسها ، ومما يمتنع منه مساءلتها تأديبيا إلا أن المخالفات في تكيفها القانوني لا تمدو أن تكون أعمالا في الإشراف والمتابعة ، ومن ثم فإن مجازاة الطاعنة بمقوبة الاحالة إلى المعاش لا يتناسب مع المخالفات المنسوبة لها ، ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر مشوبا بالغلو في توقيع الجزاء ، ويتمين لذلك القضاء بالقائه ، ومجازاة الطاعنة بالمقوبة المناسبة والتي تقدرها هذه المحكمة بمقوبة اللوم .

(طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٧)

قاعدة رقم (١٥٧)

البند :

السلطة التأديبية تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء — ذلك بغير معقب عليها — مناط مشروعية هذه السلطة هو ألا يشوب استعمالها غلو — من صور الغلو عدم الملازمة للظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقتضاه .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على قرار مجلس التأديب عدم ملائمة الجزاء القاضي به .

ومن حيث أن هذا السبب الوحيد للنقض على الحكم قد جاء سديدا ، ذلك أن قرار مجلس تأديب لمحكمة طنطا الابتدائية في تكوين عقيدته في شأن الاتهام الموجه للطاعن قد انتهى إلى تثليث شهادة بعض من سئلوا في التحقيقات على ما أدلى به الطاعن من أقوال وذلك بما يتفق مع معبريات الأمور في الزواجر وتصورها المعتاد مما يكون معه قرار مجلس التأديب قد صدر بالاتفاق مع ما ثبت في حق الطاعن من أعمال إهدى إلى ضياع السند التمهذي للحكم الرقم ١٣٣ - لسنة ١٩٩٠ بدلي بمسنود .

ومن حيث أنه من جانب آخر ، فإنه وإن كان لسلطة التأديب تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء يغير معقب عليها في ذلك ، إلى أن مناط مشروعية هذه السلطة — وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — شأنها في ذلك شأن أي سلطة تقديرية أخرى ألا يشوب استئصالها خلوصاً ومن صور هذا الفلج عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري — وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية مما يكون لزماً ما على هذه المحكمة أن تعمل رقابتها في شأن الجزاء الموقع .

ومن حيث أنه وإن ثبت إهمال المتهم في أداء واجبات وظيفته والقيام بمقتضاها مما أدى إلى فقد السند التنفيذي للحكم سالف الذكر ، ولم يقدم سبباً مبرراً لضياع هذا الحكم مما يمكن أن يضرر معه وتوقع عنه مسئولية الحفاظ عليه وتنفيذه وفقاً لما يقتضيه واجبات وظيفته ، إلا أن الثابت من ذلك أن خروج الحكم المشار إليه من تحت يد الطاعن — وإن كان مرده الإهمال — ألا أنه لا يرجع إلى إرادة أئمة يظهر فيها القصد العمدى في الأضرار بالغير ، وهو ما يؤكد تناقل أقوال الشهود في سبب ضياع الحكم ، كما أن واحداً من أصحاب الشأن لم يوجه أصعب الاتهام للطاعن — بل ذهبت أقوالهم إلى اتهام الغير في التسبب في ضياع الحكم — مما يقطع بأنه وإن كان إهمال قد صدر عن الطاعن في أداء واجبات وظيفته بالحفاظ على أوراق التنفيذ المسلمة إليه ، إلا أن ذلك لم يصل إلى درجة الإرادة الأئمة لارتكاب فعل أضرار بالغير .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم — ومراعاة بأن الطاعن في بداية عهده بوظيفة محضر تنفيذ ، ولم تكتمل له بعد الخبرة الكافية بأن تمصه من الوقوع في برائن إهمال يؤدي إلى ضياع سند تنفيذي في مثل ظروف وقائع الاتهام ، واذ لم يثبت سبق توقيع جزاءات عليه لانتباه مخالفات

لوجبات وظيفته أن تكشف معه عدم صلاحيته للبقاء في وظيفته ، كما ان الثابت من أوراق المحاكمة التأديبية للطاعن أن مطالبة التنفيذ رقت. الدعوى رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩١ مدنى سنود للتصرح لها بالاستلام صورة تنفيذية ثانية - مما يفيد أن الضرر الأساسى لتضياع سند التنفيذ الأول يمكن تداركه - ومن ثم فإن قرار مجازاته بالفصل من الخدمة عن واقعة الاتهام بهذا الطعن - يكون قد شابها غلو فى تقدير الجراء تنزله منزلة عدم المشروعية - وهو ما يتعين معه الحكم بإلغائه وتوقيع العقوبة المناسبة والتي تهدرها المحكمة بتأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة عام .

(طعن ١٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٩٣)

لفاصدة رقم (١٥٨)

الليسا :

الأصل أن يقوم تقدير الجراء على أساس التدرج - تبعا لجمامة الذنب الإدارى - للسلطات التأديبية ومنها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإنكارى وما يناسبه من جزاء بشرى منطب عليها من ذلك - مناط هذه المشروعية ألا يشوب استعمالها غلوت من مسوره عدم الامانة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجراء ومقايده - مثل هذه الحالة يفرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية - رقابة المحكمة تمتد كلما تحصبت شظفا صاروا فى الجراء ان لم تصل المخالفة فى الجراء الى هذا الحد الصارخ بأن كان ما لايسه مجرد شدة فيه فان المحكمة تقر بمشروعيتها .

للمحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه الطعن بأن الجراء الموقع على الطاعن قد شابها الغلو بما يخرجه عن نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية فريجمله

قراراً مخالفاً للقانون . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لجمامة الذنب الاداري وعلى أنه اذا كان للسلطات التأديبية ومنها المحاكم التأديبية سلطة تقديرية خطيرة لذنوب الاداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك فإن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو ومن صنور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففي هذه الحالة يفرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، رقابة هذه المحكمة تمتد كلما تحسنت شططا صارخا في الجزاء فان لم تصل المفارقة في الجزاء الى هذا الحد الصارخ بأن كان ما لا يسه هو مجرد شدة فيه فان المحكمة تقر بمشروعيته وبمباراة أخرى فإن كان الجزاء بطلته ليس فيه خير على حسن سير المرافق العامة وبجافى المصلحة العامة يلقى القرار لعدم التناسب فالمعيار هنا موضوعي وهو عدم تحقيق المصلحة العامة من وراء القرار ، فإذا كان القرار بطلته يحقق حسن سير المرافق العامة ومقتضيات المصلحة العامة يندو قراراً سليماً ولا مطعن عليه ، وإذا تستشعر المحكمة من ملازمات الواقعة وفي ضوء مما هو موكول بالافراد المشرطة وتندرج فيهم الطاعن من مهام أخصها المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال على نحو ما سلف بياته بحيث يؤذن بميلهم طبقاً لأرفع مستويات السلوك القويم فالثابت من ظاهر الأوراق أن الطالب وضع نفسه موضع الشبهات وأحاط نفسه بالشكوك وعرض سمعته وسمعة كليته للاتهامات ، وكان حربياً به أن يحافظ على كرامته ويعتمد عن مواطن الزلل والشبهات وأن يبلغ الكلية بما حدث أما وأنه لم يراع ذلك فان قرار فصله يكون قد استهدف المصلحة العامة ويكون قد قام على أساس صحيح من الواقع والقانون مما يكون معه غير مرجح الالغاء ويتنفي بذلك ركن الجبديفة في طلب وقف التنفيذ مما

يستوجب رفضه دون حاجة لبحث ركن الاستعجال ، واذا ذهب الحكم
المطعون فيه هذا المذهب فانه يندو سليما ولا مطعن عليه ، ويكون الطعن
على غير أساس جديرا بالرفض .

(طعن ٢٣١١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٨/١٩٩٣)

**الفرع الخامس - الاثر المباشر للقانون التأديبي
وقاعدة القانون الاصلاح للمتهم**

قاعدة رقم (١٥٩)

البيان :

لا يجوز توقيع عقوبة تأديبية ما لم تكن مقررة وفالذلة وقت وقوع الفعل
التأديبي الذي يجازى من اجله ما لم يكن العقاب التأديبي قد تعدل بصورة
اصح اعمالا لقاعدة المقرر في مجال العقاب الجنائي وما تحتمه وحدة الاسس
العامة للعقاب التي تجمع بينه وبين العقاب التأديبي رغم تميز كل منهما في
الاجراءات والنطاق وتكييف الافعال ونوعية العقوبات ما لم يكن قد استحال
ذلك نتيجة تغير الحالة الوظيفية بالتقاعد فيوقع على العامل العقوبة المقررة
من ترك الخدمة - تطبق ذات القاعدة السابقة في حالة اذا ما حصل التعديل
الى الاصلح للمعامل من ناحية العقاب التأديبي في مرحلة الطعن امام المحكمة
الادارية العليا .

الحكمة :

ومن حيث انه بشأن ما اثاره الطاعنون من اوجه للطعن على
الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بشرعية العقوبة التأديبية التي وقها الحكم
المذكور فان المادة (٦٦) من الدستور تنص على ان « العقوبة شخصية ولا
جريمة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ولا عقاب الا
على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون » .

: كما أن المادة (٦٧) من الدستور تنص على أن « المتهم برىء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » . الخ . . . وتنص المادة (٧٠) على أنه « لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية فيما عدا الأحوال التي يحددها القانون » .

كما نصت المادة (١٤) على أن « الوظائف العنصرية حق للمواطنين وتكليف القائمين بها لخدمة الشعب » ، وتكفل للدولة لهم حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي الا في الأحوال التي يحددها القانون » .

وحيث أنه يبين من النصوص الدستورية السابقة أن المشرع قد قرر في المادة (٦٦) بصفة عامة مطلقة المبادئ التي قررتها الأديان السماوية وخالفها الإسلام ورددها نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن المبادئ العامة الحاكمة لمشروعية العقاب سواء أكان جنائيا أو تأديبيا وهو أنه شخصي يتعلق بشخص المتهم وحده ولا يمتد لغيره وأنه يتبين أن يتم التجريم وتحديد العقاب بأداة تشريعية عامة سواء بقانون أو بناء على قانون ولا يجوز أن يعاقب أحد بأية عقوبة الا عن فعل لاحق على نفاذ القانون بالتجريم وتحديد العقاب ، كذلك فإن المتهم برىء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية يكفل له فيها تحقيق دفاعه ، ويؤكد عموم تلك النصوص وسريتها على المسؤولية التأديبية بأركانها الثلاثة من جريمة تأديبية ، وعقوبة تأديبية ، وإجراءات تأديبية عموم عبارات تلك النصوص المرددة لمبادئ أعلى منها قداسة والزاما من جهة ، وما أُلزم به المشرع الدستوري المصري وسلطات الدولة الأخرى من كفالة حماية الموظفين العموميين وقيامهم بأداء خدماتهم وواجباتهم في رعاية مصالح الشعب وعدم جواز فصلهم بغير الطريق التأديبي الا في الأحوال التي يحددها القانون ، بحيث يكون تقرير

مجازاتهم تأديبياً وفضطهم كذلك في الأحوال التي يحددها القانون بدعاية تلك المبادئ الأساسية الضابطة للعقوبات بكل أنواعها في الدولة الخاضعة لمبادئ القانون وفقاً لمصرح المادة (٦٤) من الدستور .

ومن حيث أنه يؤكد ما سبق ما نصت عليه أنظمة العاملين المتعاقبة الصادرة بقوانين والتي آخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . من تحديد الجريمة التأديبية ووصفها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ، أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٤ أو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي آخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من تحديد للجريمة التأديبية ووصفها بصفة عامة وكذلك في أوصاف متعلقة بالواجبات الأساسية للعامل والأفعال المحظورة عليه ارتكابها ، وإن كان هذا التحديد لا يتضمن ربط كل فعل بالتحديد بالجواز الواجب توقيمه عليه إلا في حالة النص المصريح على ذلك كما في لوائح الجزاءات التي تصدرها السلطة المختصة من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . والمواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وحظر توقيع أية عقوبة تأديبية مما حدده المشرع على سبيل الحظر على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وتحقيق دفاعه وبشرط تسيب ، قراو الجزاء كفاعدة عامة وتحديد السلطة التأديبية التي توقع ومدى ولايتها التأديبية وحدودها سواء كانت السلطة الرئاسية أو المحكمة التأديبية بحيث أنه قد نص البندكتور في الماد (١٨٧) منه على أنه لا تسمى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب أثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بتوافق أغلبية أعضاء مجلس الشعب .

ومن حيث أن المشرع قد حسم بذلك الأمر بالنسبة لرجعية القوانين .

وغيرها من التشريعات من باب أولى ، فلم يجعل لأى منها سلطان حاكم إلا بالنسبة للوقائع التى تحدث من تاريخ نفاذها وحظر أى اثر فيما وقع قبلها وإجاز الدستور لمستثناء فى غير المواد الجنائية تقرير الأثر الرجعى للقانون ومثله فى ذلك التشريع الأدنى مرتبة من باب أولى كما سلف القول .

وحيث أنه وإن جرى الفقه والقضاء الإداريين وبخاصة القضاء التأديبى على استقلال المسئوليتين التأديبية والجنائية فيما يتعلق بفهم ما سبق من أصول عامة لشريعة العقاب القانونى إما كان فوعه ، فإنه لم يرد النص سالف الذكر صراحة على حظر رجعية العقاب التأديبى مثل الحظر الذى أورده على الرجعية فى المواد الجنائية ، فإن هذا الحظر باعتباره أصلا من الأصول العامة للعقاب القانونى يسرى على العقوبة التأديبية ويحكم المسئولية التأديبية تشريعا وقضاء أصلا للمبدأ العام الذى تفرضه شريعة العقاب من جهة وعموم عبارة نص المادة (٦٦) من الدستور فى فقرتها الأخيرة التى حظرت العقاب الا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون المقرر للتجريم والعقاب من جهة أخرى ، ولأن عبارات نصوص نظام العاملين المدنيين بالدولة بشأن المسئولية التأديبية تردد هذا الأصل العام صراحة وهو أن المسئولية التأديبية تتحرك بمجرد وقوع الفعل الذى يشكل المخيلة التأديبية أو فور كتابته كما أن العقوبة التأديبية التى توقع على الغافل هى تلك النافذة والمعمول بها وقت ارتكابه للجريمة التأديبية وهذا هو ما يجرى بالفعل فى الغالبية المظمية للمخالفات التأديبية حيث يتم التحقيق وتوقيع الجزاء فى وقت لا يسمح بتعديل القوانين فالفقرة الأولى من المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعارضى تأديبيا » الخ .

وتضمن الفقرة الأولى من المادة (٧٨) على أنه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه » ، ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسبباً » ، وتنص الفقرة الأولى من المادة (٨٠) على أن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : . . . الخ » وتنص المادة (٥٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن « كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية أو يغش على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بظهور من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبياً . . . الخ » وتنص المادة (٥٦) على أنه لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد التحقيق معه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويطابق نص الفقرة الأولى من المادة (٥٧) من هذا النظام الفقرة الأولى من المادة (٨٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ويبين من هذه النصوص جميعاً أن العقاب التأديبي العائز توقيعهُ هو ذلك المقرر قانوناً والنافذ وقت حدوث الجريمة التأديبية يؤكد ما سبق أن نظام المحاكم التأديبية وبصفة خاصة وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قضى بأن المحكمة التأديبية المختصة هي المحكمة التي تختص بالمحاكمة التأديبية للعاملين، بالجهة الإدارية التي وقعت بها الجرائم التأديبية كما تنص على توقيع العقوبة على العامل الذي يترك الخدمة لأي سبب أثناء المحاكمة حتى كان قد بدأ في التحقيق قبل انتهاء خدمته في المخالفات الإدارية أو لو كان قد بدأ في التحقيق بعد انتهاء خدمته وخلال خمس سنوات من انتهائها بعقوبة من العقوبات التأديبية التي حددها المشرع بالنص تتلاءم مع التخفيف الذي حدث في الوضع الوظيفي للعامل حيث يجعل تركه للخدمة توقيع عقوبة من العقوبات المقررة للعاملين بالخدمة غير محققة الهدف المقصود منها أو مستحيلة التنفيذ من ناحية أخرى ولم يكن المشرع في حاجة

الى هذه الأحكام إلا لو كان الأصل أن العقوبة التي يجازى بها الممثل
هى تلك المقررة قانونا وقت ارتكابه المخالفة التأديبية وقبل انتهاء خدمته
المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة (٨٨) من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ويضاف الى ما سبق أن الأصل وفقا لمقتضيات حسن الإدارة التي
توجب سرعة الردع والزجر لمن يرتكب مخالفات تأديبية من العاملين أن يتم
بسرعة التحقيق وتوقيع الجزاء المناسب بناء عليه على المسئول تحقيقا
للائضباط الإدارى وحسن الأداء للعاملين بحيث لا يستغرق حسم المسئولية
التأديبية وقتا بين وقوع الأفعال المؤلفة وتوقيع الجزاء يسمح عادة بحدوث
تعديل فى الجزاءات المقرر توقيعها قانونا عن وقت حدوث المخالفات
التأديبية كذلك فانه بالنص الصريح يحسب ميعاد سقوط الدعوى التأديبية
من تاريخ حدوث المخالفة التأديبية بصفة أساسية أو من تاريخ علم الرئيس
الإدارى المباشر بها (م ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، م ٩١ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) . ويحسم الأمر بالنسبة لذلك أنه فى لائحة
الجزاءات التي تضعها السلطة المختصة حيث تربط المخالفة بالجزاء المقرر
لها ، لا يتصور على أى وجه أن تثور شبهة أو يقوم شك فى أن الجزاء
المقرر هو ذلك الذى حدد للجريمة التأديبية فى لائحة انجزاءات وقت
وقوعها ، ولا يتصور أن يذهب رأى بمقولة الى أن التعديل فى تلك اللائحة
تقى الفترة من وقوع الجريمة التأديبية حتى انتهاء التحقيق وتوقيع الجزاء
يترتب عليه سريان اللائحة الجديدة على الجرائم الواقعة وسابقة على نفاذها
فالرجعية أمر لا تملكه اللوائح بنص الدستور بصفة عامة حيث الأمر
الرجعى يختص به القانون فقط من ناحية ، كما أنه كما سلف القول محظور
هذا الأمر الرجعى فى المجال العقابى جنائيا كان أو تأديبيا على القانون
ذاته لحماية الانسان محل المساءلة الجنائية أو التأديبية من تعرضه لأية

عقوبات مشددة عما كان موقفا عليه عند ارتكابه الجريمة الجنائية أو التأديبية من ناحية أخرى وهذه المحكمة هي ذاتها التي أجازت للمشرع الجنائي أن ينص في المادة (٥٠) من قانون العقوبات على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع ذلك إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره وإذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير يعاقب عليه بوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية ... » .

ومن حيث أنه إعمالا لما سبق من أصول عامة تحكم العقاب والمسئولية التأديبية فإنه يتعين التسليم بأنه لا يجوز أصلا كفاءة عامة توقيع عقوبة تأديبية على العامل إلا العقوبة المقررة والنافذة وقت وقوع الفعل التأديبي الذي يجازى من أجله وذلك ما لم يكن العقاب التأديبي قد تبدل بصورة أصلح إعمالا للمبدأ المقرر في مجال العقاب الجنائي تطبيقا لما تحتمه الوحدة في الأسس العامة للعقاب الجامعة بينه وبين العقاب التأديبي وذلك رغم تميز كل منهما في الإجراءات والنطاق والتكييف للأفعال المؤهلة ونوعية العقوبات أو ما ثم يكن قد أصبح مستحيلًا توقيع العقوبة على المتهم نتيجة تغير حالته الوظيفية بإحاطته للتقاعد حيث يوقع عليها العقاب الذي حددته المشرع لن ترك الخدمة وما يماثل ذلك من حالات .

ومن حيث أنه من الضروري في هذا المجال ذكر أنه يتعين التمييز بين ما سبق وهو ما يلتزم به كل من السلطة التأديبية الرئاسية ، والسلطة القضائية التأديبية وولا على سيادة الدستور والقانون وصحيح فهم أحكامهما ، وبين نطاق ولاية الإلزام التي تملكها المشرع بالمحاكم التأديبية إذ إن هذه الولاية ولاية محدودة تمثل في رقابة مشروعية القرار الإداري (١٣٣١م)

أو التأديبي وهي لا تعدو مراجعة أوجه الطعن على القرار بحسب النظام القانوني الخاضع له وقت صدوره وبمقتضى مشروعته في ضوء أحكام هذا النظام وحده ، والقضاء بإلغاء القرار التأديبي أو يرفض هذا الإلغاء بناء على ذلك ، دون أن يملك القضاء الإداري أو التأديبي الحلول محل الجهة الإدارية مصادرة القرار في توقيع الجزاء التأديبي ، ومن ثم فلا مجال في حدود ونطاق ولاية الطعن بالإلغاء للمحكمة التأديبية أو للمحكمة الإدارية العليا عند نظرها الطعن في الحكم الصادر من المحاكم التأديبية (طعون بإلغاء قرارات تأديبية للنظر في تطبيق القانون الأصلح للطاعن بالإلغاء إذا ما تعدلت العقوبة التأديبية في الفترة من تاريخ صدور القرار التأديبي حتى الفصل في الطعن عليه بالإلغاء) وذلك سواء أمام المحكمة المختصة بنظر الطعن بالإلغاء ابتداء أو أمام المحكمة الإدارية التي تنظر الطعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في دعوى الطعن بالإلغاء إذ لا يسوغ لمحاكم مجلس الدولة بحسب نص الدستور أو قانون مجلس الدولة (المواد ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور ، المواد ١٠ ، ١٥ من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة) أن تعمل محل الجهة الرئاسية التأديبية المختصة في توقيع الجزاء التأديبي الذي نحوله لها المرفوع في أنظمة العاملين المدعىين .

ففي هذه الحالة الخاصة بالطعون بالإلغاء في القرارات التأديبية يحكم شرعية الجزاء التأديبي كونه مقررا تشريعا وقت وقوع الفعل التأديبي وهذا ما تلتزم به السلطة التأديبية الرئاسية ومحاكم مجلس الدولة المختصة بنظر الطعن بالإلغاء ولا سبيل بحسب الطبيعة القانونية للطعن بالإلغاء وولاية القضاء الإداري كجزء من السلطة القضائية للحلول محل السلطة التأديبية الرئاسية وتمديد الجزاء سواء بحجة البلو فيه أو استنادا إلى مبدأ تطبيق القانون التأديبي الأصلح للطاعن بالإلغاء لخروج ذلك أصلا عن ولاية

المحكمة التأديبية التي تختص بالظعن بالالفاء وذلك الا اذا كان تعديل القانون التأديبي قد تم في المرحلة بين وقوع الفعل المؤثم تأديبيا ومباشرة السلطة الرئاسية التأديبية لولايتها في العقاب بحيث أصبح العقاب التأديبي المقرر أصح للعامل ففي هذه الحالة يكون لحدار السلطة التأديبية الرئاسية تطبيق القانون الأصلح للمتهم في قرارها بالجزاء مسبا لالفائه لعدم مشروعيته حيث كان يتعين على تلك السلطة الرئاسية قانونا اصدار قرار الجزاء بحسب القانون النافذ الأصلح وقت توقيعه ولكن الأمر يختلف في مجال الدعوى التأديبية التي تختص بنظرها والفصل فيها ابتداء المحاكم التأديبية تحت رقابة المحكمة الادارية العليا طبقا لأحكام المادة (١٧٢) من الدستور وأحكام المادة ٣٤ وما بعدها ، و ٤٤ وما بعدها من أقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة آف الذكر فهذه المحاكم تباشر السلطة التأديبية قضائيا وتستمد ولايتها مباشرة من أحكام الدستور والقانون كسلطة عقاب تأديبي للعاملين باسم الشعب وعلى استقلال تام من السلطة الرئاسية التنفيذية ومن ثم فانها تلتزم مثلها في ذلك مثل السلطة التأديبية الرئاسية بتوقيع العقاب التأديبي المقرر تشريعا وقت وقوع الفعل المؤثم اداريا أو ماليا والمكون للجريمة التأديبية فاذا تمددت العقوبة التأديبية تشريعا خلال مراحل المساءلة التأديبية وقبل الحكم في الدعوى وجب على المحكمة التأديبية توقيع العقوبة الأصلح للمتهم ، واذا ما حدث هذا التمدد إلى الأصلح للعامل من ناحية العقاب التأديبي في مرحلة الظعن أمام المحكمة الادارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية في الدعاوى التأديبية وجب على المحكمة الادارية العليا تطبيق القانون الأصلح للعامل اعمالا لمبدأ أساس من مبادئ العقاب على النحو السالف يساهم وذلك تأسيسا على أن المحكمة الادارية العليا عند الفائها للحكم التأديبي لعدم مشروعيته تباشر سلطتها في الرقابة على هذا الحكم كقمة لتقضاء التأديبي باعتبارها محكمة قانون والسلطة العليا القضائية التأديبية في ذات الوقت .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق جميعه وحيث أن الثابت أن الجرائم التأديبية التي أداها الحكم التأديبي الطاعنين فيها قد ثبت وقوعها خلال الفترة من ديسمبر سنة ١٩٨١ إلى مارس سنة ١٩٨٢ ومن ثم فإنه لا يسوغ توقيع أية عقوبات تأديبية عما ثبت نسبه الى كل منهم من جرائم تأديبية إلا طبقاً لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الساري وقت وقوع ما ثبت قبلهم أى الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك دون أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى كان سارياً وقت صدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه إذ ذهب الحكم المطعون فيه فى هذا المذهب فنص فى أسبابه على أن المحكمة بما قبلهم استناداً الى أحكام المواد (٧٦) ، (٧٨) ، (٨٠) والفقرة الثالثة من المادة (٨٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون حيث وقع على الطاعنين عقوبة تأديبية منصوص عليها فى قانون لاحق على وقوع الجرائم التأديبية التى ادانهم فيها من جهة كما أنه قضى بعقوبة تأديبية تم تشديدها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على الطاعنين الأول مما يتعين معه إلغاء هذا الحكم فيما قضى به ، وتوقيع الجزاء القانونى المناسب لما هو ثابت قبل كل منهم بمرأعة ما سلف بياحه وبصفة خاصة ما يتعلق بتجاوز السلطات الرئاسية للطاعنين فى الحفاظ على الفرعية واحترام النظم والتواعد المالية فى تحديد الإيرادات وجمعيتها وجبرها والتهاافت على صرف ما تم تحصيله بدون سند من القانون من مكافآت ومزايا للعاملين .

ومن حيث أنه بناء على ذلك تحضى المحكمة بتجاوز الطاعن الأول طبقاً لأحكام المواد (٥٥) ، (٥٦) ، (٥٨) ، (٦٤) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وباعتباره كان قد

ترك الخدمة قبل صدور الحكم المطعون فيه بغرامة تعادل الأجر الاجمالي
الذي كاذ. يتقاضاه في الشهر وقت وقوع المخالفة ، كما تقضى بمجازاة
الطاعين الثاني والثالث طبقا لأحكام ذات المواد من ذات القانون بالوقفة
عن العمل لمدة ثلاثة أشهر مع صرف نصف الأجر بالنسبة لكل منهما .

ومن حيث أن هذا الطعن معني من الرسوم طبقا لأحكام المادة (٩٠)
من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
وهو ذات ما كان يقرره نص المادة ٩٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
مسائل الذكر .

(طعن ١٦٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

تلتزم السلطة التأديبية رئاسية كانت أو قضائية بتوقيع العقوبات
التأديبية المقررة قانونا وقت وقوع الفعل التأديبي وعدم تطبيق أية عقوبة
تأديبية لاحقة على تاريخ وقوع الجريمة التأديبية ما لم تكن العقوبة أصح
للمتهم أو كانت حالته الوظيفية قد تغيرت عند الحكم على نحو يستحيل
من توقيع العقوبة النافذة قانونا وقت وقوع الجريمة التأديبية - لا يجوز
توقيع العقوبة الأشد التي ترد في نص لاحق .

المطالبة :

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمجازاة الطاعن بتفريجه
خمس اضعاف آخر أجر تقاضاه قبل إحالته الى المعاش يكون قد صدر
معييا بمخالفة القانون وذلك ان المخالفة المنسوبة الى الطاعن ارتكابها
والثابتة في حقه حسبما ملبف البيان قد وقعت خلال عام ١٩٧٩ قبل صدور
القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ الذي تضمن تعديل نص المادة (٨٨) من

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة التي. كانت تنص على انه يجوز ان يوقع على من اتهمت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الاجمالي الذي تضمن التعديل زيادة الحد الاقصى لمقدار الغرامة التي يجوز توقيعها على من اتهمت خدمته الى خمسة اضعاف اخر اجر تقاضاء العامل قبل انتهاء خدمته) * ومن حيث ان المخالفة التأديبية المنسوبة للطاعن كانت قد وقعت قبل العمل بالقانون المعدل الذي تضمن رفع الحد الاقصى لمقدار الغرامة ، التي يجوز توقيعها على من اتهمت خدمته فانه طبقاً لما جرى قضاء هذا المحكمة من حماية التزام السلطة التأديبية رئاسية كانت او قضائية بتوقيع العقوبات التأديبية المقررة قانوناً وقت وقوع الفعل التأديبي وعدم تطبيق أية عقوبة تأديبية لاحقة على تاريخ وقوع الجريمة التأديبية ما لم تكن تلك العقوبة اصلح للمتهم أو كانت حالته الوظيفية قد تغيرت عند الحكم على نحو يستحيل معه توقيع العقوبة النافذة قانوناً وقت وقوع الجريمة التأديبية ومن ثم وبناء على ذلك فانه ما كان يجوز للمحكمة التأديبية ان توقع العقوبة الاشد التي وردت في النص اللاحق والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٨٣ وانما كان عليها ان تلتزم بجدول العقوبة التي كانت مقررّة في النص قبل التعديل باعتبارها العقوبة النافذة وقت وقوع الجريمة التأديبية (الحكم الصادر من هذه الدائرة في الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٣١ ق بجلسة ١٩٨٩/٣/٤) *

ومن ثم فانه يتمين الناء الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بالعقوبة التأديبية التي قضى بها على الطاعن ، وتوقيع العقوبة القانونية المناسبة عليه جزاء وفاقاً لما ارتكبه من جرم تأديبي على النحو السالف بياته والذي تقدره المحكمة بغرامة تعادل الاجر الاجمالي الذي كان متقاضاه الطاعن في الشهر عند انتهاء خدمته » *

(علمن ٣٥٣٣ لسنة ٣٢ ق بجلسة ١٩٨٩/٤/٢٢)

الفرع السادس - ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية

أولاً - النقل اجراء مناهة المصلحة العامة

قاعدة رقم (١٦١)

النسبة :

الاختصاص بنقل العامل من وظيفة الى أخرى مناهة تطبيق المصلحة العامة وما تتضمنه المصلحة العامة من ضمان حسن سير العمل وانتظامه دون أى موقلات - يستوى في ذلك ان يتم النقل بمناسبة الهام الباعل بجرم يخل بواجبات وظيفته في الجهة التي يعمل بها أم في غير هذه الحالة - وذلك بشرط ألا يتخذ من النقل وسيلة للعقوبة التأديبية - النقل يسبب الاتهام لا يدل بذاته على ان مصدر قرار النقل يستهدف التثقيب ما لم يقطع على ذلك من الأوراق طلبا ان هذا الاتهام سالت في شأنه الاجراءات والاضاع القانونية المقررة .

الحكمة :

ومن حيث ان الاختصاص بنقل العامل من وظيفته الى أخرى مناهة كأصل عام تحقيق المصلحة العامة وما تتطلبه من ضمان حسن سير العمل وانتظامه دون ثمة موقلات وبهذه المثابة فان مبررات ممارسة هذا الاختصاص توافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التبخل لاجرائه يستوى في ذلك ان يتم النقل بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل بواجبات وظيفته في الجهة التي يعمل بها أم في غير هذه الحالة ، طالما ان النقل لا يتوصل به في ذاته بديلا للعقوبة التأديبية أو عوضا عنها ، ذلك أن الموظف لا ينهض له أصل حق في القرار في موقع وظيفي معين قد تعدد اعتبارات المصلحة العامة الى إخلائه منه أو نقله الى موقع آخر ، طالما

أن النقل قد التزم فيه الشروط والأوضاع المنصوص عليها صراحة في هذا
النشان . ولا يسوغ التحدى بأن إجراء النقل بسبب أو بمناسبة اتهام
العامل ينطوى بحكم اللزوم بجزاء تأديبي ذلك أن النقل في هذه الحالة
فضلا عن أنه قد تتحقق به مقومات المصلحة العامة شأن نقل العامل الذى
لم تلاحقه أى من الاتهامات والجزاءات سواء بسواء فإن هذا النقل قد
يكون أجرى فى تحقيق المصلحة العامة ودواعيها حيال العامل المسئء ،
ومؤدى ذلك أن النقل بسبب الاتهام أو بمناسبة لا يدل بذاته - طالما أن
هذا الاتهام سلك فى شأنه الاجراءات والاوزاع القانونية المقررة - على
أن مصدر قرار النقل يستهدف التأديب ما لم يقطع على ذلك من الاوراق
صدقا وعدلا والقول بغير ذلك من شأنه أن يصح العامل الذى تعوم حوله
الاتهامات وتسلك فى شأنه الاجراءات التأديبية باوضاعها المرسومة فى
وضع أكثر تميزا من العامل البريء الذى يجوز نقله وفقا لمقتضيات المصلحة
العامة وهو ما يتأبى مع كل منطق سليم .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى فإن وزير التموين ومحافظة
الدقهلية اتفقا على نقل الطاعن وآخرين من مديرية التموين بمحافظة
القليوبية بعد أن تضمن تقرير الادارة العامة لشرطة التموين و هيئة الرقابة
الادارية بعض المخالفات المنسوبة اليهم وحتى يكون للمديرية دورها
الرقابى على مستوى المحافظة ، وفى ذات الوقت احال وزير التموين هذه
المخالفات الى النيابة الادارية للتحقيق فيها بحسبها السلطة التى ناط بها
القانون هذه المهمة حيث باشرته وحالت الطاعن وآخرين الى المحكمة
التأديبية لمستوى الادارة العليا حيث قيدت الدعوى بجدولها برقم ١٨٥
لسنة ٢٨ قضائية ، ومؤدى ذلك أن قرار النقل تم بياض العرص على
سلامة العمل بمديرية التموين بالقليوبية ولا اعتبارات بينه من المصلحة العامة
ولا يتضمن جزاء تأديبيا اذ تركت جهة الادارة هذا الامر للجهات والسلطات

التي تلتزم بها القانون ذلك - متمثلة في النيابة الادارية والمحكمة التأديبية ذات الشأن .

ومن حيث أنه لما كان النقل قد اتخذ كاجراء عام مع كل من شملهم الاتهامات التي تضمنتها تقارير الجهات الرقابية ولم يتضمن تنزيلا من وظيفه الطاعن، أو اعتداء على حقه في الترقية اذ خلت الأوراق مما يدل على ذلك، وكان النقل قد استهدفه على ما يبين من الأوراق بمصلحة العمل فانه لا يدعوا أن يكون نقلا صحيحا لا يغلط بينه وبين التأديب ولا يثنان من ذلك أن النقل تم بمناسبة ما لبس الى الطاعن طالما أن الجهة الادارية قد راعت في اجرائه وجه المصلحة العامة ابتداءً من التأني عن كل ما يمس حسن سير العمل والنظامه وإذا كان الأمر كذلك فان الجهة الادارية تكون قد مارست سلطاتها التقديرية في نقل العاملين دون ثمة انحراف ولا ينطوي الأمر على ثمة جزاء ومن ثم يكون التعمي على قرار النقل قائما على غير أساس سليم من الواقع أو القانون .

وبين حيث أنه لا أساس فيما ذهب اليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه صدر بالمخالفة للحكم المادة ٥٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ المشار اليها والتي تنظم النقل استثناء من احكام المادة ٤٥ في حالة ما اذا كان العامل زائدا عن حاجة العمل في الوحدة التي يعمل بها ، أو لم يكن مستوفيا لاشتراطات الوظيفة التي يشغلها أو أي وظيفة أخرى خالية في الوحدة التي يعمل بها ، فمن الثابت من الأوراق أن نقل المدعى لم يك في إطار أي من الحالات حتى تطبيق احكام المادة (٥٥) ، فالعين أن القرار المطعون فيه ، انما صدر طبقا للمادة ٤٥ بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة لأنمام النقل حيث وافقت لجنة شؤون العاملين بمديرية التموين بمحافظة القليوبية على ذلك بجلسة ١٧/٧/١٩٨٥ ولجنة شؤون العاملين بوزارة التموين بالتعزير بجلسة ٢٤/٧/١٩٨٥ واصدر رئيس الادارة المركزية للتنمية

الإدارية بوزارة التموين المعروض بذلك القرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٥ المتضمن نقل الطاعن وآخرين بدرجاتهم المسالمة من مديرية التموين بمحافظة القليوبية الى ديوان عام وزارة التموين .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر من أن قرار نقل الطاعن الى ديوان عام الوزارة قد توافرت له مقومات سلامته وصحته مما يضمن الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات » .

(طعن ١٣٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٤)

ثانيا - إبعاد العامل من الأعمال المالية ليس من الجرائم التأديبية

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

لا تعد من الجرائم التأديبية الواردة في القانون على سبيل الحصر قرار إبعاد العامل من الأعمال المالية والعهد - عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في هذا القرار .

المحكمة :

« القرار الصادر من الجهة الإدارية بإبعاد المدعى من الأعمال المالية والمهد لا يعتبر من حيث التكليف القانوني الصحيح من قبيل الجزاءات التأديبية التي وردت في القانون على سبيل الحصر وإنما يدخل في عموم المنازعات الإدارية التي تضمنها نص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ومن ثم تكون المحكمة التأديبية باسبوط غير مختصة بنظر الطعن في هذا القرار لدخوله في اختصاص محكمة القضاء الإداري » .

(طعن ١٣٤٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٧) :

الثالث - لفت النظر لا يعد عقوبة تأديبية

قاعدة رقم (١٦٢)

المبسطة :

لا يجوز الخروج في تفسير أى تعبير عن الإرادة سواء أكانت إرادة المشرع أم إرادة الإدارة من صريح العبارة إلى ما يناقضها دون سند أو دليل مقبول قانوناً ومنطقاً ومثلاً - إذا وجد ثمة قرار من الجهة الإدارية بحفظ الموضوع سواء أكان صريحاً أم ضمنياً فإن هذا القرار يقيد جهة الإدارة وحدها فور صدوره أو صدر صحيحاً أو بعد تحصيله بالقضاء ستين يوماً على صدوره لو كان مخالفاً للقانون بحسب الأحوال - هذا القرار لا يفيد النتيجة الإدارية إذا ما أوتت اجراء تحقيق فى الموضوع والانهاء منه الى ما تسفر عنه نتائجه بما فى ذلك حفظها فى اقامة الدعوى التأديبية - .

الحكمة :

« ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من اوجه الطعن على الحكم المطعون فيه بأنه خطأ اذ قضى برفض الدعوى بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فى الموضوع وتأسيساً على انه سبق مجازاة الطاعنين بلفت النظر ولانه اذا لم يعتبر لفت النظر عقوبة تأديبية ، فهو يعتبر قراراً بالحفظ يتحصن بالقضاء ستين يوماً ، وقد مضى أكثر من ستين يوماً من تاريخ الحفظ الضمنى الذى تم فى صورة قرار بلفت نظر الطاعنين فى ٢٦/١٠/١٩٨٣ وتاريخ البلاغ النيابة الادارية فى ١/٣/١٩٨٤ فان هذا الوجه من اوجه الطعن على الحكم لا سند له من القانون لانه لا يجوز القول بعدم جواز نظر الدعوى السابقة العجلى فى الموضوع بمجازاة الطاعنين بلفت النظر لما هو مسلم به من ان (لفت النظر) ليس من قبيل الجزاءات التأديبية التى حددها المشرع على سبيل الحصر فى نظام العاملين بالمدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ فى المادة (٨٠) وهذه الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين هى تلك التى تبدأ بالإنذار وتنتهى بالفصل من الخدمة وليس من بينها لفت النظر — هذا فضلا عن أنه ليس صحيحا القول بأن القرار الذى تصدره جهة الإدارة قاصدة مجازاة العامل وإن كان ذلك بجزء مخالف للقانون يعتبر منها قرارا يحفظ الموضوع قبله ، إذ أن ذلك يعد انحرافا فى تفسير حقيقة ما قصدته وإرادته جهة الإدارة بقرارها عن صريح عبارته الى ما يتناقض ويتعارض معها فهى قد قصبت بجزء لفت النظر توقيع الجزاء بالفعل وإن كانت قد زادت التخفيف فاقبضت جزاء ليس منصوصا عليه فى القانون ، وثمة فارق — جوهرى بين إرادة الجزاء الحقيقى وإن اختير بالمخالفة للقانون ، وبين حفظ الموضوع دون القصد الى توقيع أى جزاء ، والأصل أنه لا يجوز المروج فى تفسير أى تعبير عن الإرادة سواء أكانت إرادة المشرع أم إرادة الإدارة عن صريح العبارة الى ما يناقضها دون سند أو دليل مقبول قانونا ومنطقا وعقلا — وحيث أنه بالإضافة الى ما سبق فإنه لو فرض على سبيل الجدل المحض أنه يوجد ثمة قرار من الجهة الإدارية يحفظ الموضوع ، صرحا كان هذا القرار أو ضمنا ، فإن هذا القرار يقيد جهة الإدارة وحدها فور صدوره لو صدر صحيحا أو بمد تحصيله بالقضاء ستين يوما على صدوره لو كان مخالفا للقانون بسبب الأحوال ، ولكن هذا القرار لا يقيد النيابة الإدارية اذا ما اركأت لاجراء تحقيق فى الموضوع والانتهاه منه الى ما تسفر عنه نتائجه ما فى ذلك حتما فى إقامة الدعوى التأديبية اذا ما ثبتت المخالفة التأديبية الموجبة لإقامة الدعوى التأديبية ، ذلك لأن قرار رئيس الجمهورية بالقلولون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية يضع فى المادة (١) منه على انها هيئة قضائية مستقلة وينص على المادة (٣) منه على أنه « مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى الرقابة وفحص

الشكاوى والتحقيق ، تختص النيابة الإدارية بالنسبة الى الموظفين الداخلين في الهيئة والخارجين عنها والعمل بما يأتي :

١- اجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والإدارية .

٢ - فحص الشكاوى التي تحال اليها من الرؤساء المختصين أو من أية جهة رسمية عن مخالفة القانون أو الإهمال في اداء واجبات الوظيفة .

٣ - اجراء التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية التي يكشف عنها اجراء الرقابة ، وفيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تتلقاه من شكاوى للأفراد والهيئات التي ثبت الفحص جديتها ... الخ .

كما نص في المادة (٤) من ذات القرار بقانون على ان النيابة الإدارية تتولى ولاية الدعوى التأديبية وقد نظم المشرع في المادتين (٥) ، (٦) قسم الرقابة واختصاصه باجراء الفحص والتحريات عن المخالفات الادارية والمالية في اجزء الدولة المختلفة الداخلة في نطاق اختصاص جهاز الرقابة الادارية .

ومن حيث انه قد نصت المذكرة الايضاحية لهذا القانون على أن « اصلاح اداء الحكم هدف اصيلي من أهداف الحكومة ، وتحقيقا لهذا الهدف يجب احكام الرقابة على الموظفين في قيامهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام واخذ المقصر بعمره تأكيداً لاحتراجه القانون » . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية الاساسية أعد مشروع هذا القانون متضمناً إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على أسس جديدة تكفل القضاء على عيوب نظامي التحقيق مع الموظفين ومحاكمتهم المعمول بها . . . وإذا كان هدف هذا التمديد اصلاح اداء الحكم فقد تضمن المشروع التوسع في اختصاصات النيابة الإدارية بقصر القضاء على عيوب

الجهاز الحكومي المتمثلة بالنظام سيرة وقيام العاملين فيه كل بما يهد به اليه على خير وجه ، فان الامر قد تطلع الى جانب التوسيع فى اختصاصات النيابة الادارية ، فيما يتعلق برقابة الأخطاء أو تحقيقها أو متابعتها حتى توضح نتائجها النهائية بالاداة أو البرامة تطلب الأمر الى جانب ذلك اعادة النظر فى نظام المحاكمة التأديبية .»

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع قد اراد للنيابة الادارية ان تكون وسيلة لاصلاح اداة الحكم تتولى احكام الرقابة على الموظفين فى قيامهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام فجعل لها اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى تصل الى علمها من اية وسيلة كانت سواء تم ذلك من جانب الجهة الادارية أو مما تتلقاه من بلاغات وشكاوى لافراد والهيئات وهذا الاختصاص الذى أوكله للقانون للنيابة الادارية وهى هيئة قضائية مستقلة عن الادارة العاملة فى مباشرة رسالتها طبقا للقانون اختصاص وولاية تتولاها النيابة الادارية بنص القانون ولا تنوب فى مباشرتها عن الجهة الادارية كما ان هذه الاختصاصات التى اطلقها المشرع بالنيابة الادارية مقرررة لصالح حسن سير وانتظام المرافق العامة وجميع ادارات وأقسام وفروع الجهاز الادارى للدولة التى يمتد اليها ولاية واختصاص الجهات الادارية كجهة تحقيق ورقابة كماله سيادة القانون وحسن سير وانتظام العمل فى اجهزة الدولة المختلفة ، ومن مقتضيات ذلك الا يقوم حائل ادارى دون مباشرة النيابة الادارية لاختصاصها وولايتها والقول بان قرار الحفظ الذى تتخذه جهة الادارة من شأنه ان يمنع النيابة الادارية عن تحقيق الوقائع التى شملها قرار الحفظ من شأنه غل يد النيابة الادارية بعد ذلك عن مباشرة التحقيق اذا ما مضت ستون يوما على القرار الادارى الصادر بالحفظ فى وقائع تشكل مخالفات مالية أو ادارية وذلك رغم انه لم تسقط بشأنها الدعوى التأديبية وفقا

لما نص عليه القانون صراحة وهذا قول لا يتفق وما اراد الشارع للنيابة الادارية من ان تكون هيئة قضائية قوامه على الدعوى التأديبية نيابة عن المجتمع ومنزوعة عن الهوى الادارى وذات اختصاص اصيل ومطلق وغير مقيد بالتحقيق فى كل ما يتصل بعملها ومن وقائع تشكل مخالفات تأديبية مالية أو إدارية وعلى ذلك فانه اذا كان الترتلر الادارى الصادر بالحفظ فى وقائع تشكل مخالفات مالية أو إدارية يتحصن باقضاء ستين يوما على صدورهم بحيث لا يجوز للجهة الادارية المختصة سحبه فان هذا التحصن انما يكون فيما يختص بالجهة الادارية التى اصدرت هذا القرار وفى شأن تحديد ما تملكه من اختصاص قانونا فى تحريك ومباشرة اجراءات المسائلة التأديبية للعاملين فيما يتعلق بما صدر بشأنه هذا القرار من مخالفات وليس للقرار بالحفظ المذكور وما دامت لم تسقط الدعوى التأديبية بالتقادم أى الرقانونا فى مواجهة النيابة الادارية التى تباشر ولايتها ورقابتها على من ارتكب المخالفة وعلى من أصدر قرار الحفظ سواء بسواء . وآية ذلك ان المشرع قد نظم لمواجهة بما يتور الجهاز الادارى للدولة من سلبات أو مراقبة مدى موضوعية الاجهزة الادارية فى تصرفها . ازاء الجرائم التأديبية الادارية أو المالية التى تقع من موظفيها أو ذلك من خلال جهتين راقبتين : احدهما كما سلف البيان تتمثل فى النيابة الادارية التى تملك التحقيق فى كل ما يتصل به عليها من مخالفات دون أن يقيد بها قرار حفظ ادارى مهما انقضى عليه من أجل والى أن تسقط الدعوى التأديبية وفقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة (٩١) من قانون نظام العاملين بالدولة سائلة الذكر بعد تمديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ باقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وثانيهما الجهاز المركزى للمحاسبات ، حيث نص القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكم التأديبية فى المادة (١٣) منه على وجوب اخطار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات

بالتراخيص الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية . كما نص قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ في المادة (٥) ثالثا على أنه لرئيس الجهاز . . (٢) أن يطلب الى الجهة الادارية مصدرة للقرار في المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كاملة للجهاز إعادة النظر في قرارها وعليها ان توافي الجهاز بما اتخذته في هذا الصدد خلال الستين يوما التالية لملحها بطلب الجهاز ، فاذا لم تستجب الجهة الادارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية أن يطلب تقديم العامل الى المعاملة التأديبية ، وعلى الجهة التأديبية المختصة سواء أكانت النيابة الادارية أم غيرها بحسب الأحوال مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

ويؤكد ما سبق من المشرع قد قصر على النيابة الادارية بمقتضى المادة ٧٦ متكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٨٣ التحقيق مع شاغلي وظائف معينة هي الوظائف العليا . وهي وظائف القيادة الادارية في أجهزة الدولة وكذلك التحقيق في جرائم تأديبية معينة هي الجرائم المحددة في البندين (٢ ، ٤) من المادة ٧٧ وهي جرائم مخالفة الموازنة العامة والجرائم المالية بالنسبة لجميع العاملين وجعل أى إجراء أو تحقيق يعتدى على اختصاص النيابة الادارية وحدها باطل بنص القانون وذلك تحقيقا للحكمة التي وجدت من إجلها النيابة الادارية وتمكينها من اداء رسالتها في الرقابة والمتابعة لاداء العاملين في أجهزة الدولة المتعلقة بما يحقق سيادة القانون ورعاية الصالح العام .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم جميعه أن للنيابة الادارية سلطة التحقيق في الوقائع التي يصدر قرار بالحفظ من جهة الادارة بشأنها بناء على ما تسفر عنه أعمال الرقابة أو بناء على شكاوى الأفراد أو الهيئات أو حتى بناء على بلاغ مباشر أو غير مباشر من الجهة الادارية ذاتها مصدرة قرار

الحفظ لأنه إذا كان قرارها بالحفظ يتحصن في مواجهتها باقتضاء ستين يوما على صدوره بحيث لا يتجاوز لها شحبه ، الا أن ذلك لا يحول دون ابلاغ تلك المكالمات الى النيابة الادارية لتبأثرها بحسب ولايتها الأصلية मात्रاء هي سواء بالحفظ أو بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات وفقا لما تفسر عنه نتيجة هذا التحقيق وبديهي أن ذلك لا يخرج عن نطاق الوظائف والجرائم التأديبية التي لم يقصر المشرع التحقيق فيها على النيابة الادارية وحدها وفقا لما نصت عليها مادة (٧٦) مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر .

من حيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة في الموضوع متوافقا في ذلك مع صحيح حكم القانون ولا يكون ثمة طعن عليه في هذا الشأن .
(طعن ٩٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

الفرع السابع - عقوبات تأديبية جائز توقيعها

أولا - التفرقة في شأن العقوبات التأديبية بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم من الموظفين

فأصدة رقم (١٦٤)

انيسا :

ان تجزأة بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا من شأنه أن يهتز به وضعهم في ميزان عناصر الكفاية ، لا يجوز معه أن تلحق كفايتهم في هذه الحالة على نحو يؤكد تميزهم - مشروعية حكم البند (ج) من المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية المذكورة .

١ - ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل «.....»

وأخيرا تنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه « لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات الميئنة فيما يلي بمرتبة ممتاز »

(د) العامل من شاغلي الوظائف العليا الذي وقع عليه أى جزاء خلال العام الذى يوضع عنه بيان كفاية الأداء »

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حدد فى المادة ٢٨ منه الاطار العام لقياس كفاية أداء العاملين المخاطبين بأحكامه فاختص من الأداء العادى للعامل أساسا لتقدير كفايته كما حدد مراتب هذه الكفاية وقد فرق النص المتقدم فيما يتعلق بتقدير كفاية العاملين بين من يشغلون وظائف من الدرجة الأولى فما دونها وبين شاغلي الوظائف العليا إذ أخضع الأولين لنظام تقارير الكفاية وعهد الى السلطة المختصة ببيان كيفية واجراءات وضعها وتقديرها واعتمادها والتنظلم منها بينما قرر بالنسبة للفئة الأخرى أن يتم قياس كفاية ادائهم على أساس ما يديه الرؤساء بشأهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم مراعى فى ذلك الوضع الخاص بشاغلي الوظائف العليا والذي يقتضى عدم خضوعهم لنظام التقارير أصلا بما يقتضيه هذا النظام من وجوب تقدير الكفاية بمرتبة معينة حتما (ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف) وتوزيع الدرجات اللازمة على عناصر التقدير تم تقديم التقارير واعتمادها والتنظلم منها »

الا أن المشرع فى نفس الوقت أحال الى اللائحة التنفيذية فى شأن الضوابط التى يتم على أساسها تقدير كفاية العاملين وهذه الاحالة وقد

وردت عامة فانها تنصرف الى شاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها كما تنصرف الى شاغلي الوظائف العليا أيضا .

وإذا كان المشرع قد أورد في اللائحة التنفيذية نصا عاما في المادة ٣١ بشأن أحوال عدم جواز تقدير كفاية العاملين بمرتبة ممتاز ، واستخدم بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا ذات العبارة التي استخدمها بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا من عدم تقدير كفايتهم بمرتبة ممتاز إذا وقع على أى منهم أى جزء خلال العام الذى يوضع عنه بيان كفاية الأداء ، لم يقصد اخضاعهم لنظام تقارير الكفاية والا كان ذلك مخالفا للقانون وانما قصد أن أى جزء بالنسبة لشاغلي هذه الوظائف من شأنه أن يهتز به وضعهم فى ميزان كافة عناصر الكفاية ، وبحيث لا يجوز معه أن تقدر كفايتهم فى هذه الحالة على نحو يؤكد تميزهم .

ولا يقيد من ذلك القول بأن المادة ٨٥ من القانون المذكور قد حددت الأمر المترتب على توقيع الجزاءات التأديبية على المخاطين بأحكام هذا القانون بتأجيل ترقيةهم للمدد المحددة قرين كل جزاء وأنها قد جاء خلوا من أى أثر بالنسبة لتوقيع عقوبات التنبيه والنوم على شاغلي وظائف الإدارة العليا ذلك أن حكم المادة ٨٥ هو من الأحكام المنظمة للترقية أما الأحكام المتعلقة بتقدير كفاية الأداء فقد ورد بالمادة ٢٨ منالفة الذكر هذا فضلا عن أن تقدير الكفاية فى ذاته لا يؤدي حتما الى جرمان العامل من الترقية فقد لا يصادف الأمر وجود حركة ترقية فى ذات العام الذى تم فيه تقدير الكفاية .

لذلك :

اتمنى رأى الجمعية العنومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية حكم البند (ج) من المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على الوجه السابق بيا .

(ملف ٨٦/٣٧٣ فى ١٢/١٢/١٩٨٩)

ثانياً - اللوم

قاعدة رقم (١٦٥)

البيان :

لا يجوز لمحكمة القضاء الإداري أن تنظر موضوعاً من اختصاص المحاكم التأديبية كما لا يجوز للمحاكم التأديبية أن تنظر طعناً على قرار لا يشكل عطفية تأديبية صريحة - قرار بتوقيع عقوبة اللوم على الطعن وهي من بين العقوبات المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في هذا القرار - القرار الصادر بتسحية الطعن عن رئاسة قسم الطب الطبيعي باعتباره قراراً إدارياً لا يتضمن جزاءً تأديبياً صريحاً لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية - حتى ولو كان هناك ارتباط بين القرارين لا يقبل التجزئة .

الحكمة :

« ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والخاص بارتباط ثلبي إلغاء قرار مجازاة الطعن بمقوبة اللوم وقرار تسحيته عن رئاسة قسم الطب الطبيعي ارتباطاً لا يقبل التجزئة ولقيامهما على أسباب واحدة مما يوجب إحالة الطلبين إلى المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا فإن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر ينص في المادة (٧٢) على أن : العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

١ - الإنذار . ٢ - توجيه اللوم .

٣ - »

وتنص المادة ٧٤ من القانون المشار إليه على أن لرئيس الجامعة أن يوجه تنبيهاً . . . وله توقيع عقوبتي الإنذار وتوجيه اللوم . . . المنصوص عليهما في المادة (٧٢) .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا - الهيئة المتخصص عليها
فى المادة ٥٤ مكررا مع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ٥٠ قد انتهى الى وجوب الالتزام فى تحديد اختصاص
المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددتها القانون على سبيل
الحصر وبالتالى يتمدد الاختصاص لهذه المحاكم اذا كان الطعن موجها الى
ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزاء والتى حددتها القانون على سبيل
الحصر ولا ينسب اختصاصها الى ما عدا هذه للجزاءات التأديبية
الصريحة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان القرار المطعون فيه رقم ١٧ لسنة
١٩٨٥ بتوقيع عقوبة اللوم على الطاعن من توقيع عقوبة تأديبية من
بين العقوبات المتخصص عليها فى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٠٣ لسنة
١٩٦١ ومن ثم يتمدد الاختصاص بنظر طلب الناء هذا القرار للمحاكم
التأديبية المنوط بها قانونا نظر الطعن فى هذا القرار ولا يتجاوز اختصاصها
ذلك ولا يمتد الى عدا هذا القرار ، بينما تختص محكمة القضاء الادارى
بنظر الطعن على القرار الثانى رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتنحية الطاعن
عن رئاسة قسم الطب الطبيعى باعتباره قرارا اداريا لا يتضمن بذاته جزاء
تأديبيا صريحا وبالتالى لا يدخل فى اختصاص المحاكم التأديبية ولا يغير
من ذلك ما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه من ارتباط القرارات ارتباطا
لا يقبل التجزئة لقيامهما على أسباب واحدة ليس ذلك لأن هذا الارتباط
يفرض وجوده لا يصلح سندا للافتئات على قواعد وحدود الاختصاص
الوظيفية لمحاكم مجلس الدولة ، ومخالفتها ، فكل محكمة ولاية ، وكل
ولاية مرهولة بنطاقها فى موضوع المنازعة التى تطرح أمام المحكمة ،
بحرف النظر عن الأسباب والدواعى التى تتصل بها المنازعة ، ولما كان
قانون مجلس الدولة يفصل بين اختصاص المحاكم التأديبية واختصاص

المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى فانه لا يجوز لمحكمة القضاء الادارى أن تنظر موضوعا من اختصاص المحاكم التأديبية كما لا يجوز للمحاكم التأديبية أن تنظر طعنا على قرار يشكل عقوبة تأديبية صريحة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر في الشق الأول من قضاءه من ثم يكون قد صدر صحيحا ومتقافا مع أحكام القانون مما يتعين معه الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

ثالثا - الخصم من الأجير

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

إذا اتلى من قرار الخصم وصف الجزاء التأديبي أو التحميل المكمل لجزاء تأديبي فإن المنازعة تكون مجرد نزاع في مرتب يفرج عن اختصاص المحاكم التأديبية ويدخل في اختصاص المحكمة الادارية او محكمة القضاء الادارى حسب الدرجة الوظيفية للعامل .

الحكمة :

ومن حيث أن الخصم لم يكن كجزاء تأديبي ولا تحميل مكمل لجزاء تأديبي ، فإن المنازعة تكون مجرد نزاع في مرتب يفرج عن اختصاص المحاكم التأديبية ويدخل في اختصاص المحكمة الادارية او محكمة القضاء الادارى حسب الدرجة الوظيفية للعامل . ومتى كان درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . فإن المحكمة المختصة بنظر هذه المنازعة تكون هي محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية ومن ثم فانه يتعين الأمر بإحالة المنازعة اليها للاختصاص .

(طعن ٢١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

المادة رقم (١٦٧)

المبدأ :

الحكم تديننا إلى العمل بضم شهر من أجره . لا تطلقه من العمل دون اثنا والقطاع من العمل لا يستتبع إسقاط مدة الإنقطاع من مدة خدمته ، وما يترتب على ذلك من آثار - عدم ربط المشرح بين استحقاق العلاوة والترقية وبين مباشرة العمل فعلا عدم جواز الاجتهاد في استحداث شروط أداء العمل لاستحقاق العلاوة أو الترقية عند استيفاء شروط استحقاق أى منهما طالما حلت نصوص نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من مثل هذا الشرط - علاوة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح .

المحكمة :

« أن قضاء المحكمة الإدارية العليا جرى على أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ولا مجال في استفادة الموظف من المزايا الوظيفية ، لقياس أو الاجتهاد في التفسير أمام نصوص واضحة الدلالة . »

ومن حيث أن المادة ٣٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ « تنص على أنه : « منح استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المزمع اليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجنوعة الترقية التي تنتمي اليها » وتقضى المادة ٤١ من هذا القانون بأن « يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته لثلاثي شغلها وتستحق العلاوة الدورية في أول يوليو التالي لاقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة » في حين عدلت المادة ٨٠ من القانون المشار إليه

الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العامل ومن بينها تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو الحرمان من نصبتها ، وكذلك تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين » .

ومن حيث أن البين من سياق النصوص المبjar إليها ، بأن المشرع لم يربط بين استحقاق العلاوة والترقية وبين مباشرة العمل فعلا ، ومن ثم لا يجوز الاجتهاد في استحداث شرط أداء العمل لاستحقاق العلاوة أو الترقية عند استيفاء شروط استحقاق أى منهما طالما خلت للنصوص من مثل هذه الشرط ، إذ يمثل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الدستور الذى يحكم علاقة الموظف بالدولة ولا يتأتى سلب حق من حقوق الموظف أو إسقاطه عنه أو الزامه بواجب لا يبيحه نص ، والقبول بعدم احتساب مدة انقطاع العامل ضمن المدة المطلوبة للترقية أو استحقاق العلاوة ، هو حرمان من العلاوة والترقية في غير الأحوال التى يسوغ من أجلها الحرمان ، بل هو بمثابة الجزاء التأديبي في غير موضعه ومن لا يملك توقيع وفاته — والأصل فيما تقدم جسيما أنه وطالما أن العلاقة الوظيفية ما فتئت قائمة فلا معدي من ترتيب آثارها وأعمال مقتضاها فلا تنزع مدد منها أو يتهاوى الحق فيها إلا أنه يقضى بذلك فيص صريح .

ومن حيث أن الثابت من حكم المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم الصادر بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١ فى الدعوى رقم ٢٧٨ لسنة ٢٣ القضائية ، أنه قضى بمجازاة السيد / بخصم شهر من أجره لانهاءه عن العمل دون أن يؤخذ اعتبارا من ٢٥/٨/١٩٨٠ حتى ١٧/٨/١٩٨١ ، الأمر الذى يستفاد منه أن جهة الإدارة اختارت طريق التأديب دون إنهاء خدمة المبدى ومقاد ذلك بالضرورة اعتبارا خدمته مستمرة فى ضوء أحكام نصوص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، ومن

ثم يندو القرار رقم ١٢٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٧ غير قائم على سبب
من القانون فيما تضمنته من إسقاط مدة الانقطاع عن مدة خدمة المدعي ،
وما يترتب على ذلك من آثار » .

(علمن ١٧٩٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٩)

رابعاً - خفض الأجر

قاعدة رقم (١٦٨)

المادة ٨٨ :

تخفيض الأجر مرتبط بخفض الوظيفة الى الدرجة الأدنى مباشرة طبقاً
للقرة (٩) من المادة (٨٠) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ تخفيض الأجر
في هذه القارة يقتصر على تخفيض الأجر الى القدر الذي كان عليه قبل
الترقية - في مفهوم القارة (٧) يقتصر الأجر على تخفيضه في حدود
علوة - يؤدي ذلك : - ان عقوبة تخفيض الأجر للقدر الذي كان عليه
العامل عند بدء شغله للدرجة الثالثة (بداية درجات التمييز في العانة
المروضة) لا تجد موطناً وتخرج من نطاق الجزاءات التي قررها المشرع -
للمحكمة الادارية العليا عند نظر الطعن الفاء وتوقيع العقوبة المناسبة -
مثال : تعديل الجزاء الواقع على الطاعن الى مجازاته بتأجيل توقيته عند
استحقاقها لمدة سنتين .

المحكمة :

ون حيث أن الاتهام المنسوب الى الطاعن وأن كان قائماً على أسباب
صحيحة - على ما سلف بيانه - الا أن المحكمة قد جأبها الصواب حين
اتهمت الى مجازاة الطاعن بتخفيض أجره الى القدر الذي كان عليه عن
بدء شغله للدرجة الثالثة وهو الأمر الذي يخالف حكم القانون ذلك أن
تخفيض الأجر في حكم القارة ٩ من المادة ٨٠ من القانون رقم ٧ لسنة

١٩٧٨ مرتبط بخفض الوظيفة إلى الدرجة الأدنى مباشرة كما أنه مقصور على تخفيض الأجر إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية ، وإن تخفيض الأجر في حكم الفقرة ٧ مقصور أيضا على تخفيض الأجر في حدود علاوة بما لا يسوغ معه ما قضت به المحكمة من تخفيض أجر الطاعن إلى القدر الذي كان عليه عند بدء شغله للدرجة الثالثة أو أن هذه العقوبة ليست من بين العقوبات الواردة في المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ وبناء عليه يتعين تصحيح الجزاء الموقع بما يتفق وحكم القانون ، ونرى المحكمة تعديل الجزاء الموقع على الطاعن إلى تأجيل ترقيته عند استحقاقها لمدة سنتين وهو ما يتناسب مع ظروف وملابسات الواقعة ، والاعتبارات التي ساقها المحكمة التأديبية وبمراعاة قاطعة ألا يضار الطاعن بطعنه .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه بمجازاة الطاعن بتأجيل ترقيته عند استحقاقها لمدة سنتين .

(طعن ٩٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

إذا تعددت القرارات الصادرة خلال السبب بتوابع عقوبة الخصم من أجل العامل وجب ألا يزيد أي منها على الحد الأدنى المقرر لهذه العقوبة ، وعليه فإن القرار الأخير منها لا يكون مشروعا ، إن تجاوز بمقدار الخصم المحدد به ما بقى بعد النقص من الخصم من الأجر التي تضمنتها القرارات السالفة عليه ذلك الحد الأقصى ، ويتعين لذلك أن يكون في حدود ما بقى من مدة الشهرين دون زيادة ، وإن رأت الجهة التأديبية المختصة عدم مناسبة مقداره بمراعاة ذلك الباقي تعين توابع جزاء آخر ، من بين الجزاءات التالية له في ترتيب العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٨٢) من قانون

نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — وضع مجلس الإدارة لألحة تتضمن جميع أنواع الغالفات والجزاءات المقررة لكل منها لا يجوز أن تتضمن هذه الألحة ما يخالف ما نص عليه فى القانون من أحكام فى شأن عقوبة الخصم فى الأجر ، كجزاء من حيث مقداره ، والحد الأدنى لا يصدر به من عقوبات فى السنة ، أو من حيث تنفيذه بأن يتم الخصم بها فى حدود ربع الأجر الشهرى ، بحيث تنفذ متى لم تتجاوز هذه الحدود ، ويستكمل تنفيذ ما يزيد عليها على الشهر التالى ، تباعا .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩١/٣/٦ فرأت ما يأتى :

١ - أن قانون نظام العاملين المدنيين بالقطاع العام الصادر به قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بين الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العامل فى المادة (٨٢) منه ، ومنها ٣٠٠٠ - الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة وبذلك فانه لم يعدد حدا أدنى لجزاء الخصم من الأجر . وترك بذلك للسلطة المختصة بتوقيعه ، على ما هو مفصل فى المادة ٨٤ منه تقديره بحسب جسامته المخالفة على ألا يتجاوز مقدار ما يخصم من أجر العامل بقرار واحد ، أو بقرارات متعددة ، خلال السنة أجر شهرين (ستين يوما) ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ، بقرار أو أكثر ، ربع أجره الشهرى بعد الجزء الجائز العجز عليه أو التنازل عنه قاهرا ، ومن ثم فانه اذا تعددت القرارات الصادرة خلال السنة بتوقيع عقوبة الخصم من الأجر وجب ألا يزيد أى منها على الحد الأدنى المقرر لهذه العقوبة ، وعليه فإن القرار الأخير منها لا يكون مشروعا ، ان تجاوز بمقدار الخصم المحدد به ما بقى بعد اقتصاص مدد الخصم من الأجر التى تضمنتها القرارات السالفة عليه ذلك الحد الاقصى ، ويتعين لذلك أن يكون غير محدود ما يبقى من مدة الشهرين دون زيادة ، وأن رأت اللجنة التأديبية المختصة عدم مناسبة مقداره بمراعاة ذلك الباقي معين توقيع

جزء آخر : من بين الإجراءات التالية له في ترتيب العقوبات التأديبية المتضمن عليها في المادة (٨٢) :
 ٣ - لما كان ذلك ، وكان ما تضمن عليه في المادة (٨٣) من القانون من أن يفتح مجلس الإدارة لائحة تتضمن من جميع أنواع المخالفات والتجاوزات المقررة لكن منها لا يجوز أن تتضمن هذه اللائحة ما يخالف ما تضمن عليه في القانون من أحكام في شأن عقوبة الخصم من الأجر : كجواز من حيث مقدار أو الوجه السالف يصاحبه ، والحد الأقصى المقرر لما يجزى به من عقوبات في السنة ، أو من حيث تنفيذ بأن يتم الخصم بها في حدود ربع الأجر الشهري ، بحيث تنفذ متى لم تتجاوز هذه الحدود ، ويستكمل تنفيذ ما يزيد عليها على الشهر التالي ، تبعاً لما كان ما تضمنته لائحة المخالفات والجرائم التي وضعها مجلس إدارة الشركة في خصوص تحديد الجرائم عن المخالفات لا مخالفة فيه للقانون في خصوص مقدار الخصم من الربح في الواقعة محل المخالفة التي وقعت من ذلك العامل ، إذ أنها لم تجعلها الجرائم عنها بل نصت على أن الجزاء عنها هو الفصل وهو ما يختص بتوقيمه المحكمة التأديبية على ما ورد في المادة ٨٤ ، على أنها أجازت كإقتضاء عالم النزول عن الجرائم المقررة بها ، بقا قررة من أن ما ورد بها من جرائم عن المخالفات هو الحدود القصوى لها وتجاوز تخفيفه وفقاً لظروف المخالفة ما يجوز لها أن تصنف عن إحالتها إلى المحكمة التأديبية وتكتفى بجزاء أدنى من ذلك مما تملكه توقيمه ، طبقاً للمادة ٨٤ ولها من ثم أن توقع عقوبة الخصم من الربح ، أو ما يليها ، فإن رأت الاكتفاء بعقوبة الخصم من الربح ، براءة ظروف المخالفة أو ضالة قيمة ما استولى عليه العامل ، فلا يصح لها أن تتجاوز بمقدار العقوبة التي توقعها بالخصم من الأجر مدة الشهرين ، التي جعلها القانون حداً أقصى لما يوقع خلال سنة منها ومن ثم يمين عليها أن تلتزم به ، فلا توقع منها الباقي من تلك المدة متى كان قد جوّز بالخصم من

الأجر قبلها بحيث لا يجاوز مجموع الجزاءات بالنقص من الأجر ، بما في ذلك تلك الأخيرة هذا الحد المقرر قانوناً ، وألا وجب عليها أن رأت عدم ملائمة ذلك الجزاء أن تستبدل به عقوبة أخرى ، مما تملكه ، أما ما جاء بالإلحاح بشأن تنفيذ عقوبة الخصم من الأجر بأن يكون في حدود خمسة أيام من الأجر الشهري ، فانه لا يتفق مع ما سبق إضاحه من أحكام القانون على ما ورد بالمادة (٨٢) التي تقضى بأن ينفذ الخصم في حدود ربع الأجر الشهري ومن ثم يكون نصها في هذا الخصوص لا سند له ، لأن المادة ٨٢ هي التي يجب اعمالها في هذا الخصوص ، ولا محل للرجوع الى قانون العامل ، فيما ورد به نص في هذا القانون .

٣- ومتى تقرر ما سبق فكان اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات على قرار الجزاء المشار اليه في الوقائع لتجاوز مقدار ما يقضى من أجر العامل بمقتضاه ، بالإضافة الى ما خصم منه طبقا لقرارات الجزاءات السابق توقيعها عليه بعقوبة الخصم من المرتب مدة أجر الشهرين المقررة كحد أقصى لا يجوز توقيعه خلال السنة يكون في محله . ولا وجه لما أثارته الشركة للقول بصحة قرارها ، إذ من الواضح أنه يخالف أحكام القانون ، سواء من حيث تجاوز الجزاء الحد المقرر للعقوبة أو من حيث تنفيذه على أساس ترحيل ما زاد عن الحد الى سنة تالية . وعلى ما تقدم يكون الجزاء باطلا ، ويتمين الغاؤه وتوقيع العقوبة على المخالفة على الأسس سالفة البيان .
لسلك :

اتتهى رأى الجمعية العمومية الى بطلان قرار رئيس مجلس ادارة الشركة الشرقية للدخان بتوقيع جزاء الخصم ، على العامل عن المخالفة الوارد بيانها في الوقائع ، مما يتمين معه الغاؤه ، وتوقيع العقوبة الملائمة على الوجه المبين في الأسباب من السلطة المختصة بمثلها .

(ملف رقم ٤٧/١/١٣٧ في ١٩٩١/٣/٦)

خلاصا - الخفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة

للمادة رقم (١٧٠)

المبدأ :

المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالقوة تـ
مؤداها أن تنفيذ عقوبة الخفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة يكون
الى الدرجة الأدنى مباشرة من الدرجة التي يشغلها العامل في تاريخ إحالته
للمحاكمة التأديبية وفق جدول درجات الوظائف السارى عليه وقت هذه
الإحالة - يشغل العامل أدنى الدرجات بالنسبة لمؤهله لا يمنع من تنفيذ
الحكم بعقوبة الا اذا استحال تنفيذه استعانة بمادة .

التنوي :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى التنوي
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت
المادة (٨٦) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة
والتي تنص على أن « عند توقيع جزاء الخفض الى وظيفة أدنى يشغل
عامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحاكمة
شروط استحقاقها وتحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته
السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضها في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ
له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز
النظر في ترقّيته الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع
الجزاء .

فاذا وقع على العامل جزاء الخفض الى وظيفة أدنى مع خفض الأجر
فلا يجوز النظر في ترقّيته الا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور الحكم
بتوقيع الجزاء » .

وحيث أن مفاد ما تقدم أن تنفيذ عقوبة الخفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة يكون إلى الدرجة الأدنى من الدرجة التي يشغلها العامل في تاريخ إحالته للمحاكمة التأديبية وفق جدول درجات الوظائف الساري عليه وقت هذه الإحالة ، وبعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر - والذي تمت إحالة العامل المروضة حالته للمحاكمة التأديبية في ظله - فيكون تنفيذ جزاء الخفض إلى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة على أحد العاملين الخاضعين لأحكامه بتخفيض درجته إلى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة حسب ترتيب درجات الوظائف للنصوص عليها في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

وحيث أنه بتطبيق ما مضى على هذه المسألة المبروضة ، فإنه لما كان العامل المذكور يشغل الدرجة الرابعة الكتابية فإنه تنفيذ عقوبة الخفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة يكون بتخفيض درجته إلى وظيفة من الدرجة الأدنى من الدرجة التي كان يشغلها وفق ترتيب الدرجات الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلى وظيفة من الدرجة الخامسة .

وحيث أنه لا يغير بما تقدم كون العامل المذكور يشغل الدرجة الرابعة الكتابية وهي أدنى الدرجات بالنسبة للمؤهل المتوسط بما يعني أن تنفيذ الحكم على النحو السالف الذكر يؤدي إلى تمييزه على درجة غير مقررة لمؤهله ، وذلك لأن الحكم المشار إليه وقد أصبح حكماً نهائياً فلا حجته ولا بد من تنفيذه هو عنوان الحقيقة وهو رمز المبروضة مهما كان التقييم عليه ، اللهم إلا إذا استحال تنفيذه استعالة مادية مطلقة بأن يكون العامل لحكوم عليه بالعقوبة سالف الذكر يشكل أدنى درجات التمييز الواردة في جدول الوظائف الملحق بالقانون ، أما في الحالة المبروضة فلا توجد استعالة مطلقة في تنفيذ الحكم المشار إليه بحسب أن العامل المذكور يشغل الدرجة الرابعة الكتابية ضمن المجموعة النوعية للوظائف

المكتبية والتي نص قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف على أن يبدأ وظائفها بالدرجة الخامسة ، ومن ثم فإن هناك مجال لتتخذ الحكم المشار اليه وذلك بملف من درجة العامل المرتبطة حالته التي ولانها من الدرجة الأدنى مباشرة وهي الدرجة الخامسة على مجموعة الوظائف الكتابية .

لذلك :

أتمنى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تنفيذ منطوق الحكم المشار اليه يقتضى تنزيل درجة العامل المذكور الى وظيفة من الدرجة الخامسة الكتابية فى نفس المجموعة الوظيفية .

(ملف ٨٦/٦/٣٤٥ - جلية ٨/١٠/٨٦)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

المواد ارقام ١١ - ١٢ - ١٥ - ٨٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة .

مجال تطبيق جزاء الخفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة يكون فى ذات الحكومة القومية التى يشغل الموظف إحدى وظائفها - لا يجوز أن يترتب على توقيع هذا الجزاء تنزيل الموظف من المجموعة الوظيفية التى يشغل الموظف إحدى وظائفها الى مجموعة نوعية أخرى مستقلة عنها - الأساس ذلك - ان احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة يثبت على نفس جوهريته تمتد بالوظيفة بدلولها المسمى كمجموعة محددة من الواجبات والمسؤوليات يؤم القيام بها بوفاء اشتراطات معينة فى شغلها تتفق مع نوعها وأهميتها والهدف منها - الى ذلك - ان كل مجموعة نوعية تعتبر وحدة متميزة فى مجال التميز والترقية والنقل والتعب .

الحكمية :

ومن حيث أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ ينص في المادة (١١) على أن :

« تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية • وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعين والترقية والنقل والندب » •

وينص في المادة (١٢) على أن /

« يكون شغل الوظائف عن طريق التعين أو الترقية أو النقل أو النسب برعاية استيفاء الاشتراطات اللازمة » •

وينص في المادة (١٥) على أن :

« يكون التعين ابتداء في أدنى المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة » •

وينص في المادة (٨٠) على أن :

« الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

• • • • •

(أ) خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة •

(أ) خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر الى القدر الذي كان عليه قبل الترقية •

• • • • •

وينص في المادة (٨٦) على أنه :

« عند توقيع إجراء خفض الى وظيفة أدنى يشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحاكمة ، مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى برعاية شروط

استحقاقها ، وتحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند الحكم بتوقيع الجراء .

* * *

كما ينص قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والأحكام التي يقتضيها تنفيذها في المادة :

(١) على أنه :

« في تنفيذ نظام ترتيب الوظائف وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧/١٩٧٨ المشار إليه تستخدم المصطلحات الآتية .

* * *

(ج) المجموعة النوعية :

وهي تقسيم ينظم جميع الوظائف التي تتشابه في طبيعة الأعمال نوعاً وأن اختلفت في مستويات الصعوبة والمسئولية .

وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب والإعارة .

وينص في المادة (٢) على أن :

« تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه الى المجموعات النوعية المرفقة بهذا القرار .

وقد قسمت المجموعات النوعية المرفقة بالقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، الى ست مجموعات متميزة منها مجموعة الوظائف التخصصية وتضم المجموعات النوعية الثلاثة وعشرين وظيفة منها المجموعة النوعية

وظائف التعليم : ويبدأ وظائف هذه المجموعة بالدرجة الثالثة وتدرج وفقاً لتقييم الوظائف بالجدول المعتمد .

وقد ورد بالذاكرة الايضاحية لمشروع قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن القانون المذكور قد بنيت أحكامه على أسس موضوعية وذلك عن طريق الاعتماد بالوظيفة بمدلولها السليم الذي يقضي بأنها مجموعة محددة من الواجبات والمسئوليات يلزم للقيام بها اشتراطات معينة في شغلها تتفق مع نوعها وإهميتها وتسمح بتحقيق الهدف من إيجادها .

ولأكيداً للنظرة الموضوعية في شأن الأحكام التوظف فقد قسمت وظائف كل وحدة إلى مجموعات نوعية تعتبر كل منها وحدة متميزة في مجال التميز والترقية والنقل والندب .

ومن حيث أنه تأسيساً على كل ما سلف فإن مجال تطبيق جزاء خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة المنصوص عليه في المادة (٨٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه يكون في ذات المجموعة النوعية التي يشغل الموظف إحدى وظائفها بحيث لا يجوز أن يترب على توقيع هذا الجزاء تنزله من المجموعة النوعية التي يشغل إحدى وظائفها إلى مجموعة أخرى مستقلة عنها بحسبان أن كل مجموعة نوعية هي وحدة متميزة في كافة شؤون الموظف من تعيين وترقية ونقل ونسب .

ون حيث أن الثابت من الإطلاع على الأوراق أن السيد /
حاصل على ليسانس أدب قسم جغرافياً دور يونيو عام ١٩٧٨ من كلية الآداب جامعة عين شمس ، وقد عين بوزارة التربية والتعليم في وظيفة مدرس مواد اجتماعية بالمرحلة الإعدادية بالهيئة السابعة التخصصية بأقضية من ١٩٧٦/١١/٤ طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين

المدنيين بالدولة وهي الفئة المعادلة للدرجة الثالثة بمجموعة الوظائف التخصصية طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي عمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٨ وقد انقطع السيد المذكور عن عمله اعتبارا من ١٩٧٩/٩/٢٩ وبجلسة المحكمة التأديبية المنعقدة في ١٨/١٠/١٩٨١ حضر السيد المذكور وقدم صورة من أقرار استلامه العمل في ١٨/١٠/١٩٨١ .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه انتهى الى ثبوت المخالفة المنسوبة الى الطاعن وقضى بمجازاته بالخفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .

ومن حيث ان الطاعن يشغل الدرجة الثالثة بمنحوعة الوظائف التخصصية التي تعتبر تلك الدرجة أدنى درجات التعيين فيها على ما سلف ياه فان مؤدى توقيع العقوبة التي قضى بها الحكم عليه هو تنزيل السيد المذكور من مجموعة الوظائف التخصصية التي يشغل أدنى درجاتها الى مجموعة نوبة أخرى مستتقة عنها بالمخالفة لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومن ثم فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأييده .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان السيد / قد اقطع عن عمله خلال المدة الميئة بتقرر الاتهام اعتبارا من ١٩٧٩/٩/٢٩ حتى ١٩٨٠/٨/٢٨ بالمخالفة لحكم المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، فان اقطاعه على هذا النحو ينطوي على بطلوك مؤتم يستوجب مساءلته تأديبيا ومجازاته بالجزاء المناسب والذي تقدم المحكمة بتعيين شهر من أجره .

(طعن ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١)

سادسا - خفض الدرجة

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

عقوبة خفض الدرجة المنصوص عليها بالمادة ٨٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ لا تنصرف الا الى خفض الوظيفة الى الدرجة الأدنى مباشرة داخل الكادر الواحد (او المجموعة الوظيفية الواحدة) فلذا كان العامل يشغل وقت احالته الى المحاكمة ادنى درجات الكادر المقررة لمؤهله فان مجازاته بخفض درجته الى الدرجة السابقة عليها يتطوّل على خفض الكادر التابع له العامل وهي عقوبة لم يقررها القانون وليست من الجزاءات التأديبية التي ورد النص على جواز توقيعها على العاملين المدنيين بالدولة على سبيل العسر .

التمسوى :

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى القسوى وإتّشريع بجلستها المنعقدة في ١٨/٢/١٩٨٧ فاستعرضت نص المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه « عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة أدنى وشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند احالته الى المحاكمة مع استحقاقه الملاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى بمرأعة شروط استحقاقها وتحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمرأعة أقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضّاها في انوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقّيته إلا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء » . واستبان لها أن تنفيذ عقوبة

الخفض الى الوظيفة الأدنى تكون الى الدرجة الأدنى مباشرة من تلك التي كان يشغلها الطاعن وقت إحالته الى المحكمة التأديبية وأن تنفيذ هذه العقوبة لا يستتبع تخفيض الأجر الذي كان يتقاضاه العامل المخالف عند صدور الحكم بمعاقبته وان كان يترتب عليه استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية بالفئة المقررة للوظيفة الأدنى التي تم خفض اليها مع عدم جواز ترقيةه الا بعد مضي المدة المقررة قانوناً .

ومن حيث أن عقوبة خفض الدرجة المنصوص عليها بالمادة ٨٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه لا تصرف الا الى خفض الوظيفة الى الدرجة الأدنى مباشرة داخل الكادر الواحد (أو المجموعة الوظيفية الواحدة) فاذا كان العامل يشغل وقت إحالته الى المحكمة أدنى درجات اكبادر المقررة لمؤهله فإن مجازاته بخفض درجته الى الدرجة السابقة عليها ينطوي على خفض الكادر التابع له العامل وهي عقوبة لم يقررها القانون وليست من الجزاءات التأديبية التي ورد النص على جواز توقيعها على العاملين المدنيين بالدولة على سبيل الحصر ولا حجة للقول بأنه ما دامت السلطة التأديبية المختصة تملك توقيع عقوبة الفصل من الوظيفة فانه يكون لها من باب أولى أن توقع أي جزاء آخر كخفض الكادر ذلك أن الجزاءات التأديبية شأنها في ذلك شأن العقوبات الجنائية لا يسوغ أن تجد لها مجالاً في التطبيق الا حيث يوجد النص الصريح لما يترتب عليها من آثار خطيرة على حقوق الموظف وحياته الوظيفية فلا محل أصلاً لأعمال القياس والاستنباط لخلق جزاءات لا يجوز تقريرها الا بنص صريح كما لا وجه للقول أيضاً بأن عدم تنفيذ الحكم الصادر بخفض الدرجة في حالة شغل العامل أدنى درجات الكادر ينطوي على اهدار لصحة الحكم الذي يعتبر عنواناً للحقيقة ذلك أن هناك فرقاً بين حجية الحكم وبين قوته التنفيذية فلا خلاف على أن الحكم بما له حجية يعتبر عنواناً للحقيقة ولكن تنفيذ

الحكم قد يتعطل أثره أو يستحيل تنفيذه إذا ما اصطدم هذا التنفيذ بالواقع كان يكون محل تنفيذ الحكم قد زال من الوجود قبل التنفيذ أو إذا اصطدم الأثر المترتب على تنفيذ الحكم مع صريح نص القانون فيتعين أعمال صريح نص القانون وتطبيقه وحده إذ متى تعارض أثران قانونيان مقرران بنصوص في القانون أو بناء على نصوص فيها تعيين الترجيح بينهما طبقا للقواعد الترجيح التي تجعل الأولوية للنص الصريح المتعلق بالنظام العام . فإذا كان محظور تعيين العامل في درجة أدنى من الدرجة المقررة لبدء التعيين ، ثم قضى حكم ما بتخفيض شاغل مثل هذه الدرجة الى درجة أدنى منها ، فإن الإقرار الأول وهو المحظور تقرر نص في القانون ، أما الأثر الآخر فهو ناشئ عن تنفيذ الحكم وهذا التنفيذ توجه نصوص في لقانون ، وهنا لا تعارض بين نص قانوني إنما يقوم التعارض بين نص صريح في القانون وأثر مترتب على تنفيذ نص آخر صريح ، فيرجح الأول على الثاني . وبذلك خلا مساح بحجة الحكم فتظل قائمة ولكن يتعطل تنفيذه لتعارضه مع صريح نص في القانون . وإذا كان الثابت أن العاقل المعروضة حالته كان يشغل أدنى درجات السلم الإداري المقررة لمؤهله فانه يتمتع في هذه الحالة أعمال الأثر المترتب على تنفيذ الحكم الصادر بمجازاته بخفض وظيفته الى الدرجة الأدنى لما ينطوي عليه ذلك من خفض الكادر التابع له أو المجهوعة الوظيفية المدرج فيها وظيفته وهي عقوبة غير مقررة بل وغير جائزة قانونا .

سلك :

اتهمت الجمعية الصبوية لقسمي القنوى والتشريع الى امستحاة
أعمال الأثر المترتب على تنفيذ الحكم لصادر بمراقبة السيد / . . .
يخفف وظيفته الى الدرجة الأدنى مباشرة .

(ملف ٨٦ / ٣ / ٧٩٦ - جلسة ٨٢ / ٤ / ٨٢)

سابعاً - الوقف من العمل

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

صدور حكم تأديبي عند الطائل المخصص له بإجازة خاصة بدون مرتب طبقاً للحكم المضافة ١/١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بوقفه من العمل مع صرف نصف الأجر لا يحول دون تجديد هذه الإجازة على أن تغلظ العقوبة؟ بوقفه من العمل فور انتهاء الإجازة الممنوحة له وعودته الى تسلم عمله مع وجوب تنفيذ الآثار التبعية المترتبة على توقيع جزاء الوقف من العمل فور توقيع الجزاء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ فاستعرضت نص المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بأن « تكون حالات الترخيص بإجازة بدون مرتب على الوجه الآتى » :

١ - يمنع الزوج أو الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة اشهر على الأقل اجازة بدون مرتب ، ولا يجوز أن يتجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تتصل هذه الاجازة بإعادة الى الخارج .

ويتعين على الجهة الادارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الاحوال .

ومفاد ذلك أن المشرع أوجب على الجهة الإدارية الاستجابة لطلب الزوج أو الزوجة في الترخيص له بإجازة بدون مرتب إذا رخص لاحدهما بالسفر الخارج . واستفادت الجمعية أن المشرع لم يحدد أسبابا تحول دون الاستجابة التي طلبها العامل الحصول على هذه الإجازة أو تجديدها . فطالما توافرت شروط منحها الواردة في القانون ولائحته التنفيذية تعين إجابة العامل إلى طلبه . ومن ثم فإن صدور حكم بتوقيع عقوبة الوقف عن العمل لا تصلح سببا يؤدي إلى عدم منح العامل الإجازة المشار إليها أو تجديدها إذا حل ميعاد تجديدها في أعقاب صدور للحكم التأديبي .

وإذا كان صدور حكم تأديبي ضد العامل يلقي على عاتق جهة الإدارة التزاما بتنفيذه إلا أنه في حالة وجود العامل المحكوم ضده في إجازة وجوبية وفقا لحكم المادة ٦٩/٢ سائلة البيان ، فلا مناص من تأجيل هذا الالتزام إلى حين عودته إلى عمله وتسلمه إياه عقب انتهاء الإجازة الممنوحة له فيوقف حينئذ عن العمل ويوقف صرف راتبه المدة التي حددتها الحكم التأديبي .

وإذا كان المشرع قد رتب بعض الآثار التبعية لبعض الجزاءات فقتضى في المادة ٨٥/٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعدم جواز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء الوقف عن العمل مدة تزيد على ثلاثين يوما إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ توقيع الجزاء ، فإن هذا الأمر يكون واجب الأعمال فورا ، ولا يحول دون أعماله التراخي في تنفيذ عقوبة الوقف عن العمل بسبب من القانون هو وجود العامل في إجازة وجوبية وفقا لنص المادة ٦٩/١ بحيث إذا ما صادفته ترقية عقب صدور للحكم ولو خلال وجوده في الإجازة وحتى تنفيذ الحكم فلا يرقى ولا ينظر في تربيته إلا بعد قضاء المدة التي حددها المشرع ومقدارها سنة .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع الى أن صدور حكم تأديبي ضد العامل المرخص له بإجازة خاصة بدون مرب طبقاً لحكم المادة ٦٩/أ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٨ بوقفه عن العمل مع صرف نصف الأجر لا يحول دون تجديد هذه الإجازة على أن تنفذ العقوبة بوقفه عن العمل فور انتهاء الإجازة الممنوحة له وعودته الى عمله مع وجوب تنفيذ الآثار التبعية المترتبة على توقيع جزاء الوقف عن العمل فور توقيع الجزاء •

(ملف ٣٢/٦/٨٦ - جلسة ٨٥/١٢/١٨)

ثمنا - الإحالة الى المعاش

قاعدة رقم (١٧٤)

البدا :

ورد جزاء الإحالة الى المعاش قبل جزاء الفصل من الخدمة مباشرة -
مؤدى ذلك أن الجزاء الأول أخف من الثانى - اذا كان المشرع قد اشترط ليعين لا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي نهائى
ما لم تطفى على صدره أربع سنوات فإن هذا الشرط لا ينسحب على جزاء الإحالة الى المعاش فلا يشترط عند التعيين مضى أربع سنوات على توقيع هذا الجزاء - لا يشترط كذلك عند توقيع جزاء الإحالة للمعاش أن يكون المحكوم عليه مستحقاً لمعاش - أساس ذلك : أن الأحكام التأديبية شأنها شأن الأحكام الجزائية لا يجوز التوسع فى تفسير نصوصها تخفيفاً أو تشديداً -
الحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل لا ينمى على الحكم المطعون فيه أى
مظن فيما يتعلق بالأسباب التى قام عليها قضاؤه فى البات مسئولية المتهم

واداته فى المخالفتين النسويتين اليه بتقرير الاتهام • ومفاد ذلك أنه لا يجادل بل يقر ويسلم باداته للأسباب التى بنى عليها الحكم المطعون فيه هذه الاداة وعلى هذا النحو فإن طعنه يقتصر فقط على أن الجزاء الموقع عليه بموجب الحكم المطعون فيه لا يجوز توقيعه عليه بمقولة أنه يشترط قانونا توقيعه على المتهم أن يكون قد استحق معاشا وهو الأثر الذى لا يتوافر فيه ومن ثم يضمن تعديل الجزاء بما يتفق وكونه غير مستحق للمعاش •

ومن حيث أن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة ٨٠ منه على الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين وقد ورد ترتيب هذه الجزاءات بالنسبة للعاملين من غير شغل فى انوفائف العليا ، شأن الطاهن ، على نحو راعى فيه التدرج فى انواع الجزاءات •

ومن ثم فانه وقد أورد جزاء الاحالة الى المعاش قبل جزاء الفصل من الخدمة مباشرة فإن جزاء الاجالة الى المعاش يعتبر والحال كذلك اخف من جزاء الفصل من الخدمة ، بما مفاده أن الآثار التى تترتب على توقيع جزاء الاحالة الى المعاش على العامل تكون أقل حدة من الآثار التى يترتبها توقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه •

ومن حيث أن الأحكام التأديبية ، شأنها شأن الأحكام الجزائية بصفة عامة ، لا يجوز التوسع فى تفسير النصوص المقررة لها تخفيفا — بإضافة قيود لازالها — وبشدیدا — بمرأاة ظروف لاعمالها — ما لم يكن الاعتداد بهذه القيود وتلك الظروف مصدرة الأحكام العامة للقانون التى تسمح باعمالها عند قيام المقتضى • ومن ثم اذا ما قرر النص جزاء مينا • وورد هذا النص مطلقا من كل قيد غير معلق على شرط أو آخر

لأعماله ولا يتعارض تنفيذه مع الأوضاع التي تقررها القوانين فإنه لا يتأتى
وانحال كذلك تعطيل تطبيقه بإبتداع قيود أو اختلاق شروط تعارض
ذلك مع مبدأ المطلق يؤخذ على إطلاقه .

ومن حيث أن النصوص التي تقرر الجزاءات التأديبية ، باعتبارها
جزء من الاحكام التأديبية بصفة عامة ، يسرى في شأنها ما سبق يساها
وبمراعاة أن ما يعول عليه من آثار ترتب على توقيعها هو ما ينصرف من
هذه الآثار الى حياة المأمل الوظيفية وهذه الآثار هي التي من شأنها جعل
جزاء تأديبي معين أخف من جزاء تأديبي آخر .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكالت المادة ٢٠ من نظام العاملين
المستفيين بالدولة قد نصت على أنه « يشترط فيمن عين في إحدى
الوظائف ... » الا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي
نهائي ما لم تمض على صدورّه أربع سنين على الأقل . بيد أنها لم
تشرط في تعيين من يكون قد حكم عليه تأديبياً بجزاء الاحالة الى المعاش
أن تكون قد مصت على صدور الحكم عليه بذلك مدة معينة . أي أن
صدور مثل هذا الحكم الأخير عليه لا يعول دون عودته بلائ قيد زمني
الى الوظيفة العامة ومن ثم فإن جزاء الاحالة الى المعاش يكون في مجال
الآثار المتفككة على الحياة الوظيفية للعامل . أخف من جزاء الفصل من
الخدمة . لهذا للأخير من آثار ينفرد بها دون جزاء الاحالة الى المعاش وهي
حرمان العامل من تقلد الوظيفة العامة والعودة اليها لفترة تمتد الى أربع
سنوات من تاريخ توقيعها عليه .

ومن حيث أن جزاء الاحالة الى المعاش قد ورد النص عليه مطلقاً دون
تقييد توقيمه باستحقاق العامل الذي يوقع عليه معاشاً من عدمه ، فإنه في
خضه ما سبق يراه لا يتوقف توقيمه على العامل أن يكون بهذا الأخير

مستحقا لمعاش لما في ذلك من تخصيص للجزاء بشيء نص يخصصه وتقييد للنص بقيد يتعارض وإطلاقه لا سيما وإن استحقاق العامل لمعاش عن مدة خدمته من عدمه هو أمر يرتبط بحقوقه التقاعدية التي تنشأ بمد القضاء حياته الوظيفية ومن ثم فإن هذا الأمر يخرج عن نطاق الحياة الوظيفية للعامل التي يستهدف المشرع أن يتأثر بما ينمكس عليها من آثار الجزاء التأديبي الموقع عليه .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه عندما وقع الجزاء الوارد به قد أصاب صحيح حكم القانون فمن ثم بفدو الطعن عليه غير قائم على أساس سليم من القانون مما يضمن القضاء برفضه .
(طعن ٧١٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

ثامنا - الفصل من الخدمة

للمادة رقم (١٧٥)

المبسفا :

مفهوم الفصل من الخدمة المادة (٨٠) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ - حدد المشرع العقوبات التأديبية على سبيل العسر وجعل في ختامها عقوبة الفصل من الخدمة - وردت عبارة « الفصل من الخدمة » بلفظ منطلق ومجرد - مؤدى ذلك : أنه لا توجد عقوبة تتضمن الفصل النسبي غير المجرى من جهة بعينها - عقوبة الفصل تعنى الفصل من كل عمل بملك الخاص التأديبي توقيع الجزاء في نطاقه بما يشمل خدمة العامل بالحكومة او بالقطاع العام - .

المحكمة :

ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نص في المادة ٨٠ منه على ان (الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي * * * (١١) الفصل من الخدمة) ومفاد هذا النص ان الشارع قد اورد العقوبات التي يجوز توقيعها على العاملين على سبيل الحصر وجعل في ختامها عقوبة الفصل من الخدمة ، وقد وردت عبارة الفصل من الخدمة بلفظ مطلق ومجرد ، ولما كانت قواعد التفسير القانوني تستوجب أن يبقى المطلق على إطلاقه ، فان يؤدي ذلك الا تكون هناك عقوبة تتضمن الفصل النسبي غير المجرد من جهة بمعناها بحيث يفصل بموجبا العامل من موقع عمله مع بقاء خدمته في موقع عمل آخر ، آية ذلك أن عقوبة فصل العامل من الخدمة لا بد وأن تعني فصله من كل عمل يملك القاضى التأديبي توقيع الجزاء التأديبي في نطاقه بما يشمل خدمة العامل بالحكومة وخدمته بالقطاع العام .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية قد ذهبت الى خلاف هذا المذهب فقضت بفصل المتهم من خدمة الادارة العامة للرى بمحافظة المنوفية دون خدمته بشركة اطلس العامة للمقاولات ، فانها تكون قد خالفت حكم القانون الذي يجعل القضاء بفصل العامل من الخدمة مطلقا ومجردا وغير نسبي .
(طعن ٩٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٧١)

اكتفاء :

يجب ان يقوم تقدير الجزاء على اساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب الإداري - للسلطات التأديبية ، بما فيها المحاكم التأديبية ، وسلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء يفرض معطى عليها في ذلك

— مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو — من صور الغلو
عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء
ومقاييره — اذا ثبت الثابت في حق المتهم مجرد الإهمال في أداء عمله فان
معاقبته بمقوبة الفصل يكون هذا الجزاء قبيح الاسم بعدم الملازمة الظاهرة بين
درجة خطورة الذنب الإداري ونوع الجزاء الذي يناسبه ومقداره — فسياء
المحكمة التأديبية بالفصل في هذه الحالة مشوب بالغلو .

المحكمة :

ومن حيث أنه وان كان ما تقدم الا أنه بالنسبة لما يأخذه الطاعن
على جزاء الفصل الذي وقته المحكمة عليه وما شابه من غلو لا يتناسب
مع الأعمال المنسوبة اليه فانه على ما سبق وأن قضت به هذه المحكمة فانه
يجب أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب
الإداري وعلى أنه اذا كان للسلطات التأديبية بما فيها المحاكم التأديبية
سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بفرض معقب عليها
في ذلك فان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو . ومن
صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري
وبين نوع الجزاء ومقداره اذ في مثل هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق
المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد انتهت حسبما سبق مفاده في
قضائها الى أن الثابت في حق الطاعن هو مجرد الإهمال في أداء عمله على
الوجه الآتف الذكر فان قضاءها بمعاقبته بمقوبة الفصل وهذا في الجزاءات
يكون قد اتسم بعدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري
الذي وقع منه ونوع الجزاء الذي يناسبه ومقداره ومن ثم يكون قضاءها
قد شابه الغلو في تقدير الجزاء مما يتعين منه تعديل الحكم المطعون فيه

وتقدير الجزاء المناسب بمعاقبة الطاعن عما نسب اليه بمقوبة الخصم من المرب لمدة شهر .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من مجازاة الطاعن بالمقوبة الواردة فيه الى مجازاته بالخصم لمدة شهر من أجره .

(طعن ٦١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٧٧)

المسألة :

إذا كان العامل قد حكم عليه تأديبيا من قبل بالفصل من الخدمة - فإن صدور حكم ثالث يفصله من الخدمة لجرم آخر يستوجب هذا الجزاء يكون مخالفا للقانون المؤدوم طبق في محله - وجوب الفصل حكم المحكمة التأديبية الثاني الصادر بالفصل من الخدمة ، وتعديل الجزاء الى عقوبة تأديبية مما يجوز توقيعها على من ترك البهجة - السادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الحكمة :

« ومن حيث أن الاتهام المنسوب للمطعون ضدها بالدعوى التأديبية الثانية رقم ٧٦٤ لسنة ١٣ القضائية هو تزوير المطعون ضدها موافقة جهة الادارة لسفرها للخارج ومغادرتها البلاد دون موافقة جهة عملها وقد صدر الحكم المطعون فيه وقضى بمجازاتها بالفصل من الخدمة في ١٢/٩/١٩٨٥ حال كونها قد فصلت من الخدمة بموجب حكم المحكمة التأديبية بطلان في الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١١ القضائية وذلك بجلسية ٢٩/٤/١٩٨٥ ، ومن ثم فإن عقوبة الفصل تكون قد وردت على غير محل لسبق فصل التهمة تأديبيا من الخدمة ويكون للحكم المطعون فيه قد صدر (٢٦ - م)

مخالفاً للقانون ، ومشوباً بالخطأ فى تطبيقه بتوقيع أحد الجزاءات والمقررة :
للعاملين أثناء الخدمة — وهى عقوبة الفصل — على من انتهت خدمته قانواً
والذين اختصهم نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ بمقوبة خاصة نص عليها بالمادة ٨٨ منه .

ومن حيث أنه من مقتضى ما سلف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد
خالف القانون وخطأ فى تطبيقه مما يوجب الغاؤه .

ومن حيث ان موضوع الدعوى التأديبية ، صالح للفصل فيه .

ومن حيث ان ما نسب للتهمة بتزويرها موافقة السفر رقم ٣٦٥٢٨١
وسبتها زوراً الى الادارة التعليمية بالمحلة الكبرى ، ومغادرتها البلاد دون
موافقة جهة عملها مستعملة الموافقة المشار اليها فإن الواضح من عبث
الأوراق أن ما نسب الى المذكورة ثابت فى حقها حسب الثابت من انتحقيقات
الادارية وتحقيقات النيابة العامة وشهادة الشهود ، وهو ما يلزم معه
مجازاتها بالجزاء المناسب من الجزاءات لمقررة لمن ترك لخدمة ، والذي تقدره
المحكمة بفرامة مقدارها أجر شهر من راتبها « .

(طعن ٧٤٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٢)

الفصل رقم (١٧٨)

البسطة :

يعد جزاء الفصل من الضخمة هو أقصى العقوبات التى توقع على
الموظف يترتب على الفصل قطع مورد الرزق والاضرار بأسرة الموظف — لذلك
فانه يمتنع عند توقيع عقوبة الفصل أن تكون الواقعة التى ارتكبها الموظف
جسيمة — اذا كانت الواقعة غير جسيمة ووقعت عليه عقوبة الفصل فإن هذا
الجزاء يكون مبالغى فيه وغير مشروع .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الأصل أن يقوم تقدير
الجزاء على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب ، وعلى أنه إذا كان
للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من
جزاء ، فإن مناهج مشروعية هذه السلطة لا يشوب استعمالها غلو ، ومن
صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع
الجزاء ، ففى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم
المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة التى يخضع لها أيضاً تعيين
الحد الفاصل بين النطاقين .

ومن حيث أن جزاء الفصل من الخدمة هو أقصى العقوبات التى يمكن
توقيعها على موظف ، حيث يترتب عليه قطع مورد رزقه والاضرار بأمره
لم يكن لها دخل فى مسلكه لذا فإنه يتعين التحرز عند توقيع هذه العقوبة
فلا يقضى بها إلا إذا كانت الواقعة التى ارتكبها من الجسامة بحيث تنبئ
عن أنه لم يعد صالحاً تماماً لشغل الوظيفة أما إذا كانت لا تنبئ بذلك وإن
فى الإمكان عودة الموظف إلى السلوك السليم فيما لو وقمت عليه عقوبة أقل
إعلاماً ، لذا فإن هذا الجزاء يكون مبالغى فيه وبالتالي يكون غير مشروع .
ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة المسالمة يبين أن الطاعن قام
بالمهمة أصلاً بدلاً من زميل له حال مرض ابنه دون قيامه بهذه المهمة ، وإن
الواقعة التى ارتكبها الطاعن لم ترتب أضراراً وإن الطاعن على الرغم مما
ارتكبه موظف يمكن أن يستقيم أمره ، فيما لو أعطى فرصة أخرى لاستئناف
عمله ، وأن الواقعة وإن كانت جسيمة إلا أنها لم تبلغ فى جسارتها الحد
الذى يبرر توقيع جزاء الفصل من الخدمة ، لذا فإن المحكمة تقضى بإلغاء
القرار المطعون فيه وتقضى بمجازاة الطاعن بتأجيل الترقية عند استحقاقها
لمدة سنتين .

(طعن ٣٨٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٧)

الفرع الثامن - جزاء تاديبى ملتح

قاعدة رقم (١٧٩)

المختص :

من المسلم به فى الفقه والقضاء الإداريين أن الجزاء التاديبى الملحق غير مشروع - إذا ثبت أن قرار نقل العامل كان مقصود به مجازاته تاديبيا عن خطأ تاديبيا يكون قرار واجب الإنفاذ - أساس ذلك : نقل العاملين لم يشرع من أجل العقاب وسيلة لمجازاة العامل المخطئ وأما هو وسيلة لتحقيق الفصل لسبب المرفوع - .

الحقيقة :

من حيث أنه فيما يختص بالمطعون ضدهم من السادس حتى العاشر وهم (.....) و (.....) و (.....) و (.....) (.....) (.....) فإن الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءتهم بعد أن أثبت وقوع الاتهام المنسوب إلى كل منهم وهو أنهم صرفوا مبالغ دون وجه حق ، رغم أنهم من مندوبى وزارة المالية المخطور عليهم تقاضى مكافآت من الجهات الإدارية التى يملكون بها الأباذن مسبق من وزارة المالية ولم يثبت أنهم سبق حصولهم عليه قبل صرف تلك المبالغ .

ومن حيث أن تحريرات الرقابة الإدارية كانت قد اتهمت إلى أن صرف هذه المبالغ كان بدون وجه حق وقد تأيد هذا بما ورد بالمذكرات المرفوعة من السيد المشرف على قطاعى الحسابات والمديرية المالية بالجهة الإدارية التى يعطون بها واتى تضمنت أن اللجان التى صرفوا عنها المكافآت شكلت بطريقة وهمية عن أعمال هى من صميم عمل الوحدة الحسابية الائتمانية ولا محل بالتالى لصرف مكافآت عن هذه الأعمال .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أنه بناء على أنه قد صدر قرار بنقل المطعون ضدهم سالتى الذكر من مقام أعمالهم الى أعمال أخرى فى أعقاب الصرف المخالف للقانون وهو ما ينطوى على جزاء مقنع وأنه تكفى به المحكمة التأديبية بالنسبة اليهم جزاء عما تضمن الحكم صحة نسبته اليهم من اتهامات •

ومن حيث أن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه على هذا النحو لا أساس له من القانون أو المبادئ العامة للنظام التأديبى لأن المسلم به فى الفقه والقضاء الإداريين أن الجزاء التأديبى المقنع جزاء غير مشروع وأنه اذا ثبت أن قرار نقل العامل كان مقصودا به مجازاته تأديبياً عن خطأ تأديبى وقع منه فإن هذا القرار يكون واجب الانفاء ، وذلك لأن نقل للعاملين لم يشرع من أجل اتخاذه وسيلة لمجازاة العامل المخطئ وإنما لاتخاذه وسيلة لتحقيق أفضل ادارة للمرافق العامة على أحسن وجه ، وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز القول بصحة ما ذهب اليه الحكم الطعين من أن :ننقل: كجزاء مقنع يفتى عن مجازاة المطعون ضدهم عما هو ثابت قبلهم بدلا من العقوبات التأديبية التى قررها المشرع على سبيل الحصر فى المادة (٨٠) من قانون نظم العاملين المسلمين بالدولة سالتى الذكر . . .والتي تبدأ بالانذار وتنتهى بالفصل من الخدمة . . .والتي قدّم الطاعنون من قبل بمرغفة النيابة الادارية الى المحكمة التأديبية لتمارس ولايتها كسلطة قضائية عقابية تأديبية فى اختيار ما تراه من هذه الجزاءات لتوقيعه على من "مدينه" لمن الطاعنين فيما هو منسوب اليه على نحو يتناسب مع ما هو مدان فيه ولا شأن لما يكون قد عانى منه الطاعنون من إجراءات باشرتها المصلحة الادارية بالمخالفة للقانون أو بالمطابقة لأحكامه سواء تعتبر جزاء مقنع أو بمناسبة ما نسب الى المطعون ضدهم من اتهامات فى رفع المسئولية التأديبية عنهم أو تحصينهم فى العقوبة التأديبية الشرعية المناسبة برغم أن تلك

الجزاءات تشكل مانعا قانونيا من معاقبتهم تأديبيا رغم اداتهم اذ ان
لنسطرون ضدهم اللجوء الى اساليب التظلم والرقابة القضائية لما يكون
قد تم كجزاء مقنع أو غير ذلك بينما يتعين ان تباشر المحكمة التأديبية
ولايتها وسلطتها في توقيع الجزاء المناسب عما ثبت قبل من يقدم للمحاكمة
التأديبية أمامها وبناء على ذلك فاله طالما ثبت في حق المظنون ضدهم
المشار اليهم المخالفة التأديبية الموجبة للجزاء التأديبي فاله كان يتعين الحكم
بمجازاتهم تأديبيا باحدى العقوبات التأديبية القانوية الواردة في المادة
(٨٠) سالفه الذكر حيث لا تملك المحكمة التأديبية قانونا الامتناع عن
توقيع العقاب التأديبي المناسب بعد أن أقرت بحكمها بمسئوليتهم تأديبيا
عن الأفعال المنسوبة اليهم برغم سبق معاناتهم من اجراءات تكييفها كمقاب
تأديبي مقنع باشرته جهة الادارة على غير سند من القانون . وان كانت
تملك ادخال ما عاياه المتهمون من اجراءات ادارية غير شرعية أو غيرها فيما
تقدره المحكمة التأديبية من جزاء مناسب لما اقترفوه من جرائم تأديبية
على نحو لا يتحقق معه الضلو في العقاب وفي ذات الوقت فاله لا يجوز
قانونا للمحكمة التأديبية الضلو في التحقيق الذي لا يتناسب على الاطلاق
مع خطورة البرينة التأديبية أو الامتناع عن توقيع أية عقوبة عن تدبنة
بذات الحكم التأديبي عن الأفعال المخالفة المنسوبة اليه ومن ثم فاله يتعين
الناء الحكم المظنون فيه فيما ورد به في الشق الخاص بالمظنون ضدهم
المذكورين آفا (٠٠٠٠٠٠) ومجازاة كل منهم بخمسة أيام
من أجره .

الفرع التاسع - نحو العقوبات التأديبية

كأصالة رقم (١٨٠)

المبدأ :

الحكم التأديبي الصادر بتوقيع جزاء الحرمان من نصف الملاوة الدورية ينصرف اثره الى الملاوة التي تستحق بعد صدوره دون اية ملاوة سابقة مما اندمج في الاجر واضع جزاء لا ينقصم عنه - العدة المقررة لمحو جزاء الحرمان من الملاوة تحسب في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ صدور الحكم التأديبي - تحسب المدة التي لا يجوز فيها النظر في الترقية اعتبارا من تاريخ صدور هذا الحكم حتى التاريخ الافتراضي المعلن لاستحقاق اول ملاوة دورية كان يترشدها. لولا بلوغ الرتب نهاية ربط الدرجة . . .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٢/٦/١٩٩٢ فامتنان لها أن المادة ٨٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : (١) . . . (٤) - الحرمان من نصف الملاوة الدورية » في حين تنص المادة ٨٥ من القانون ذاته على أنه « لا يجوز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة فيما يلي الا بعد انقضاء الفترات الآتية : (١) . . . (٥) مدة لتأجيل أو الحرمان في حالة توقيع جزاء تأجيل الملاوة أو الحرمان من نصفها ، وتحسب فترات التأجيل المتسار اليها من تاريخ توقيع الجزاء ولو تلاخطلت في فترة أخرى مترتبة على جزاء سابق » . وأخيرا تنص المادة ٩٢ على أنه « تسمى الجزاءات التأديبية التي توقع على العامل باقضاء الفترات الآتية : (١) . . . (٣) سنتان في حالة تأجيل الملاوة أو الحرمان منها » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن من بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على العامل جزاء الحرمان من نصف العلاوة الدورية ، ولما كان الأصل في الجزاء ألا يوقع بأثر رجعي وأن الحرمان لا يرد إلا على أمر مستقبل ، فإن تنفيذ هذا الجزاء ، لما ينصرف أثره إلى أول علاوة دورية تستحق بعد توقيعه ، دون أية علاوة سابقة استحققت بذى قبل والدمجت في الأجر ، وإضحت جزءاً لا يتفصم عنه مفتقدة بذلك وصفها الأصلي كعلاوة وأنه بموجب هذا الجزاء لا يجوز النظر في ترقية العامل خلال مدة الحرمان بحسوبة من تاريخ توقيعه وهو تاريخ إزالته بالحكم الصادر من مجلس التأديب دون ما خلطه في ذلك بين توقيع الجزاء بموجب الحكم وتاريخ تنفيذه كما وأن تاريخ توقيع الجزاء بصدوره بالحكم به هو ذاته التاريخ الذي تعصب منه بدوره للمدة المقررة لمحو الجوله والتي تبدأ من تاريخ صدور الحكم لتجد نهايتها فيما عند التاريخ الافتراضي المعين لاستحقاق أول علاوة دورية كان يفترض صرفها لولا بلوغ المرتب نهاية ربط الدرجة .

لسبيلك :

اتمى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ما يأتي :
 (١) أن الحكم التأديبي الصادر بتوقيع جزاء الحرمان من نصف العلاوة الدورية ينصرف أثره إلى العلاوة التي تستحق بعد صدوره دون أية علاوة سابقة مما الدمج في الأجر ، وأضحى جزءاً لا يتفصم عنه .
 (٢) للمدة المقررة لمحو جزاء الحرمان من العلاوة تعصب في هذه الحالة اعتباراً من تاريخ صدور الحكم التأديبي ، كما بحسب المدة التي لا يجوز فيها النظر في الترقية اعتباراً من تاريخ صدور هذا الحكم حتى التاريخ الافتراضي المعين لاستحقاق أول علاوة دورية كان يفترض صرفها لولا بلوغ المرتب نهاية ربط الدرجة .

(ملف رقم ٢٢٤/٢/٨٦ في ١٠/٢/١٩٩٢)

الفرد العاشر — جوائز ملاحظة من ترك الخدمة

قاعدة رقم (١٨١)

البسطة :

المادتين ٨٠ و ٨٨ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٧ لسنة ١٩٧٨
 إذا ما بدأت جهة الإدارة التحقيق مع العامل قبل انتهاء مدة خدمته فإنه
 لا يمنع انتهاء خدمته بعد بدء التحقيق لأي سبب من الأسباب من مساءلته
 تأديبيا سواء من خلال السلطة الرقابية أو المحكمة التأديبية بحسب
 الأحوال — في هذه الحالة توقع على العامل إحدى العقوبات التأديبية المحددة
 في نص المادة ٨٠ من قانون العاملين المدنيين بالقوة — لا يحول دون أعمال
 هذه القاعدة الأول — بأن بعض الجرائم الواردة بهذه المادة لا يصح لها معال
 إذا أوقعت المحكمة على من ترك الخدمة بحسب طبيعتها مع حقيقة انتهاء
 الخدمة مثل عقوبة الإيقاف عن العمل ، ذلك أن بقى الجزاءات جميعا بعد
 معال تطبقها على العامل الذي انتهت خدمته — أساس ذلك : أن الجزاء
 سيرد إلى تاريخ ارتكاب الواقعة المشككة للمخالفة التأديبية الواقع عنها الجزاء
 وسيرد على أثرها على مستحقائه في الرتب والمعاش وغيرها من المستحقات
 التأمينية والمباشية — المحكمة الإدارية العليا حينما تقر الفاء حكم المحكمة
 التأديبية وتوقع عقوبة أخرى ما تعل محل المحكمة التأديبية في توقيع هذه
 العقوبة — حكم المحكمة الإدارية العليا يرد إليه كذلك إلى تاريخ ارتكاب
 المحكوم عليه للمخالفة التأديبية — حكم المحكمة الإدارية العليا على العامل
 الذي أحيل إلى المعاش بعد صدور حكم المحكمة التأديبية بالخص دمجته
 وموته بمجالاته بضم شلوي من مرتبه .

المحكمة :

ومن حيث أن نظام العاملين المشار إليه ينص في المادة (٧٨) منه على
 أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وتليفه أو يظهر بظهور

من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبياً » وينص في المادة (٨٠)
منه على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

(١) الانذار :

• • •

(١١٠) الفصل من الخدمة :

ومن حيث أن هذا القانون قد نص في المادة (٨٨) منه على أنه
« لا يمنع إنهاء خدمة العامل لأى سبب من الأسباب عدا الوفاة من
الاستمرار فى محاكمته تأديبياً اذا كان قد بدىء فى التحقيق معه قبل انتهاء
مدة خدمته ويجوز فى المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من حقوق
الخزاة العامة لاقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء فى التحقيق
قبل انتهاء الخدمة ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها » .
وبجوز أن يقع على من انتهت خدمته غرامة « » .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن القاعدة وفقا لنص المادة
(٧٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هى وجوب المساءلة
التأديبية لكل عامل مازال بالخدمة ويخرج على مقتضى الواجب فى أعمال
وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة وأن الأصل وفقا
لنص المادة (٨٠) من ذات القانون هو أن توقع على من يساءل تأديبياً
احدى العقوبات المنصوص عليها فى تلك المادة والتى تبدأ بمقوبة الانذار
وتنتهى بمقوبة الفصل من الخدمة ، ويسرى بالنسبة لمن يدان بجرم تأديبى
العقوبات الشرعية المقررة وقت وقوع الجريمة التأديبية وذلك بما لم يصدر
قانون معدل لذلك العقوبات يقرر عقوبة تمدد لاصح للعامل حيث يتعين فى
هذه الحالة تطبيق العقوبة الاصلح وقت الحكم بالجزاء التأديبى أو تقريره .»

ومن حيث أن المشرع قد خرج على هذا الأصل العام في نص المادة (٨٨) من القانون المشار اليه في حالة ما اذا ارتكب العامل مخالفة تأديبية من المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة قبل انتهاء خدمته ، وبدأ التحقيق فيها بعد انتهاء خدمته ، فقد أجاز المشرع في هذه الحالة بالنص الصريح اقامة الدعوى التأديبية ضده بعد تركه الخدمة كما أنه ، وفي هذه الحالة وطبقا لصريح النص توقع على العامل عقوبة الغرامة بدلا من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٨٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه في غير هذه الحالة الاستثنائية لا يجوز تطبيق الحكم الاستثنائي الخاص بتوقيع الغرامة على من انتهت خدمته حيث يجب تطبيق الحكم العام للوارد بالنص العام المتضمن القاعدة العامة في تحرير صور الجزاءات الجائز توقيعها على العامل والواردة في نص المادة (٨٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه اذا ما بدأت جهة الادارة التحقيق مع العامل قبل انتهاء مدة خدمته ، فانه لا يمنع انتهاء خدمته بعد بدء التحقيق لأي سبب من الأسباب من مساءلته تأديبيا سواء من خلال السلطة الرئاسية التأديبية أو المحاكمة التأديبية بحسب الاحوال وفي هذه الحالة توقع على العامل احدى العقوبات التأديبية المحددة في نص المادة (٨٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالمة الذكر .

ومن حيث أنه لا يحول دون اعمال هذه القاعدة التقاوية القول بأن بعض الجزاءات الواردة بنص هذه المادة لا يصادف محلا أو لا يعد رذفا ولا زجرا اذا ما وقعت المحكمة على من ترك الخدمة لتناقض تنفيذها بعد صدور الحكم بحسب طبيعتها مع حقيقة انتهاء خدمته قانونا قبل توقيع

تلك العقوبة التأديبية وذلك مثل عقوبة الوقف عن العمل ذلك أن باقي
الجزاءات جميعا تجد محلها لتطبيقها على العامل الذى انتهت خدمته
بمراعاة أن أثر الجزاء سيرتد الى تاريخ ارتكاب الواقعة المشكلة للمخالفة
التأديبية الموقعة عنها الجزاء وسوف يكون لها تأثير على مستحقته فى
المرتب والمعاش وغيرها من المستحقات التأمينية والمعاشية .

ومن حيث أن حكم المحكمة التأديبية على ما تقدم يريد أثره إلى
تاريخ ارتكاب المحكوم عليه للمخالفة التأديبية .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا حينما تقرر الغاء حكم المحكمة
التأديبية وتوقيع عقوبة أخرى غير تلك التى ينص عليها الحكم التأديبى
الملغى إنما تجعل محل المحكمة التأديبية فى توقيع هذه العقوبة وبذلك باعتبار
أن المحكمة الادارية العليا وهى قمة محاكم مجلس الدولة تباشر ولايتها فى
رقابة مشروعية وسلامة الأحكام المطبوع فيها لديها ليس فقط كمحكمة
رقابة قانونية على تلك الأحكام ولكن أيضا كمحكمة عليا تفتش فى
الموضوع الصادر فيه الحكم الملغى وتحسمه مادام مهيا صالحا للفصل
فيه وذلك بعد أن استنفذت المحكمة التأديبية المطعون فى حكمها ولايتها
بالحكم الذى أصدرته فى موضوع الدعوى التأديبية ومن ثم فإن حكم
المحكمة الادارية العليا إنما يريد أثره كذلك الى تاريخ ارتكاب المحكوم
عليه للمخالفة التأديبية ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المحكمة الادارية
العليا توقع على العامل الطاعن فى الحكم التأديبى عند المآلة العقوبة
المناسبة التى تختارها من بين العقوبات المنصوص عليها فى المادة (٨٠) من
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - وحيث أن التباين من مبله خدمة
الطاعن أنه حاصل على ثانوية الأحرر سنة ١٩٥٥ وديبلوم الدراسات
التكميلية والمسائية سنة ١٩٥٦ ودخل الخدمة من ١/١٥/١٩٥٦ ويصدر على
الوظائف حتى شغل وظيفة موجه اللغة العربية وحصل على ترقية ممتاز

سنوا من سنة ٧٨ حتى سنة ٨٦. ورفع اسمه من الخدمة. لبلوغ سن التقاعد من ١/١/١٩٨٨ ووقت تنفيذ الحكم المطعون فيه صدر القرار رقم ١٣ من ١/٢٥/١٩٨٨ بخفض درجته من الثانية (تعليم ابتدائي) الى الثالثة من ١/٥/١٩٧١ فعدل مرتبه من (١٥٢ جنيها) شهريا الى (٤٣) جنية شهريا من ١/٥/١٩٧١.

ومن حيث أن هذه المحكمة ترى بناء على ما سبق جميعه ان ما هو مدان به الطاعن لا يتناسب مع ما وقعته المحكمة التأديبية عليه من جزاء بخفض وظيفته الي وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض أجره الى القدر الذي كان عليه قبل الترقية ومن ثم فإن المحكمة تقضى بالناء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من توقيع هذا الجزاء على الطاعن وتوقع عليه العقوبة التي تتناسب صدقا وعدلا مع ما ثبت في حقه من جرم تأديبي بالتكليف والتحديد السالف ذكره وبمراعاة الظروف الموضوعية التي أحاطت بالطاعن وما هو ثابت بملف خدمته من حالته على الوجه السالف يأنه وهي عقوبة الخصم من أجره لمدة شهرين (٣/٨٥٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨) .

(جلسة ٢٤٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٨٩)

قائمة رقم (١٨٢)

الحكمة :

انتهاء الخدمة لأي سبب عدا الوفاء لا يحول دون مسؤولية العامل التأديبيا سواء من خلال السلطة الرئسية التأديبية او المحاكم التأديبية - توقع على العامل العقوبات المنصوص عليها في القانون والتي تتفق طبيعتها مع حالة انتهاء الخدمة باعتبار أن الجزاء سريته اثره الى تاريخ ارتكاب الواقعة المزمعة الوقوع عنها الجزاء ويرتد اثره القانوني في مستحققات التهم في المرتب والماش وغيره

من المستحقات - أساس ذلك - يشترط في الجزاء الذي يوقع على العامل عدة شروط هي :

أولاً : - أن يكون الجزاء شرعياً أي تقرر بنص صريح .

ثانياً : - أن يكون الجزاء غير مستحيل التطبيق والتنفيذ من الناحية الواقعية .

ثالثاً : - أن يكون مناسباً لما ثبت قبل العامل من جرم تأديبي وخالياً من القلوة .

مزدى ذلك : - استبعاد عقوبة الوقف عن العمل في الحالة الثالثة .

الحكمة :

ومن حيث أن المشرع في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد تناولت مسئولية العاملين تأديبياً بنصوص واضحة حيث نصت المادة ٨٠ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين وأوردتها بالتفصيل ثم خصت المادة (٨٨) على أنه لا يمنع انتهاء خدمة العامل لأي سبب من الأسباب عدا الوفاة من محاكمته تأديبياً إذا كان قد برىء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته . ويجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة إقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد برىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاءها . ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تتجاوز خمسة أضعاف الأجر الأساسي الذي كان يتقاضاه في الشهر عند انتهاء الخدمة .

ومن حيث أن القاعدة العامة وفقاً لنص المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه هي وجوب المساءلة التأديبية لكل عامل بالخدمة يخرج على مقتضى الواجب الوظيفي أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال

بكرامة الوظيفة ، وإن الأصل العام وفقاً لنص المادة (٨٠) من القانون المذكور ، هو أن توقع على من ثبت ادابته تأديبياً إحدى العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة والتي تبدأ بالإنذار وتنتهي بعقوبة الفصل من الخدمة وبسرى بالنسبة لمن يدان بجرم تأديبي العقوبات المقررة قانونه وقت وقوع الجريمة التأديبية وذلك ما لم يصدر تشريع يعدل تلك العقوبات ويقر عقوبة تعتبر اصح للمتهم ، ففي الحالة الأخيرة يتمن تطبيق العقوبة الاصح للمتهم وقت الحكم بالجزاء التأديبي أو تقريره .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع قد خرج صراحة على الأصل العام سالف الذكر في نصه ، وفي نص المادة (٨٨) المشار إليها وذلك في حالة ارتكاب العامل مخالفة تأديبية من تلك التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الغزاة العامة قبل انتهاء خدمته ولم يبدأ التحقيق فيها قبل انتهاء الخدمة حيث أجاز المشرع في هذه الحالة وبموجب النص الصريح سالف الذكر اقامة الدعوى التأديبية ضد العامل بعد تركه الخدمة كما أنه في هذه الحالة فقط وبموجب صريح النص توقع على العامل عقوبة الغرامة بدلا من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٨٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ولازمه أنه في غير تلك الحالة الاستثنائية المشار إليها فإنه لا مجال لتطبيق عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة (٨٨) على كل من انتهت مدة خدمته وإنما يتمن تطبيق الأصل العام بشأن العقوبات التأديبية الواردة تفصيلاً في المادة (٨٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومقتضى ذلك أنه إذا بدأ التحقيق مع العامل قبل انتهاء الخدمة لأي سبب من الأسباب عدا الوفاة ، والتي تنقضي بها التصوفف التأديبية كالدعوى الجنائية بسواء ، لا يحول دون مساءلة العامل تأديبياً سواء من خلال السلطة الرقابية التأديبية أو المحاكمة التأديبية بحسب

الأحوال وفي هذه الحالة توقع عليه لحدى العقوبات المحددة بنص المادة (٨٥) سائلة الذكر . ولا يحول دون أعمال ما تقدم كون بعض الجزاءات الواردة بالنص المذكور لا تجدد محلا للتطبيق في حالة انتهاء الخدمة بحسب طبيعتها كمثل عقوبة الوقف عن العمل ، ذلك ان باقي الجزاءات المنصوص عليها بالمادة المذكورة يمكن تطبيقها قانونا في هذه الحالة ولا يحول انتهاء خدمة العامل من قرب اثرها القانونية باعتبار ان الجزاء سيرتد اثره الى تاريخ ارتكاب الواقعة المؤثرة الموقع عنها الجزاء ويترتب عليها بلا شك اثرها القانوني على مستحقات المتهم في المرتب والمعاش وغيرها من المستحقات ، ولأن الأصل الذي قرره المشرع بالنص الصريح وهو مجازاة العامل تأديبيا يوجب حتما ان يكون الجزاء شرعا أى تقرر بالنص الصريح ، ولأن يكون غير مستحيل التطبيق والتنفيذ من الناحية العملية والواقعية ولأن يكون متناسبا لما ثبت قبل العامل من جرم تأديبي حقيق بالعقاب وخاليا من التلو .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أن حكم المحكمة التأديبية بتوقيع الجزاء التأديبي يرتد اثره الى تاريخ ارتكاب المحكوم عليه للمخالفة التأديبية ويسرى ذلك على ما توقعه المحكمة الادارية العليا من عقوبات تأديبية على العاملين اذا ما انتهت الى الغاء حكم المحكمة التأديبية وتوقيع عقوبة أخرى لأنها في هذه الحالة تحمل محل المحكمة التأديبية في توقيع العقوبة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان المطعون ضده قد احيل الى التحقيق أمام النيابة الادارية في القضية رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٨٥ وقدم الى المحاكمة التأديبية بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٠ وكل ذلك قد تم قبل صدور الحكم بفصله من الخدمة في الدعوى رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٨٦ ق بجلسية ١٣٠/٥/١٩٨٦ ، ومن ثم فانه تطبيقا لما سلف يراه ولا ثبت من الأوراق

ما نسب الى المظنون ضده من مخالفة تأديبية فانه يتعين والحال كذلك مجازاته باحدى العقوبات المنصوص عليها فى المادة (٨٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، على أن يراعى فى اختيار العقوبة المناسبة حالته وصدر الحكم التأديبى سالف الذكر بفصله من الخدمة .

ومن حيث أنه ولئن كانت المحكمة فى حكمها المظنين لم تشر الى سبق صدور حكم بفصل المظنون ضده من الخدمة ، وهو ما كان يتعين على النيابة الادارية باعتبارها سلطة الاتهام ان تحيط المحكمة علما به وان تقضى المحكمة على اساس الثابت لديها فى هذا الشأن فى الدعوى التأديبية الا انها وقد وقعت على المتهم احدى العقوبات المنصوص عليها فى المادة (٨٠) سائلة الذكر ، وهى عقوبة خفض الأجر بمقدار علاوة واحدة ، وهى عقوبة تأديبية تملك المحكمة قانونا توقيعها على نحو ما تقدم وتأسيسا على ما سلف يياته من أسباب وذلك باعتبار ان اثرها يرتد الى تاريخ ارتكاب المظنون ضده للمخالفة التأديبية ، ويترتب عليها ولاشك اثرها القانونى على مستحقات المتهم فى الرتب والمعايش وغيرها من المستحقات ، فان الحكم المظنين ولما تقدم من اسباب يكون قد صدر سليما ومتفقا والتطبيق السليم لاحكام القانون ، ويكون الظن والحال كذلك على اساس من القانون جدير بالرفض .

ومن حيث ان المظن المائل معنى من الرسوم طبقا لنص المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
(ظن ١١٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤)

المسئل الرابع التحقيق مع العاملين

الفرع الأول - سلطة التحقيق

أولاً - سلطة الإحالة إلى التحقيق

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ

الإحكام الواردة في شأن تأديب العاملين المنبئين بالدولة تهدف في حيلتها إلى توفير ضمانات سلامة التحقيق وتيسر وسائل استكمالته للجهة القائمة به للوصول إلى إظهار الحقيقة من جهة ولتمكين العامل من التعرف على أدلة الاتهام وإبداء دفاعه فيما هو منسوب إليه - نصوص القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧١ لم تتضمن ما يوجب إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية أو أخراجه في شكل معين إذا تم بمعرفة جهة الإدارة بإجهزتها القانونية المختصة - لم يرتب المشرع البطال على المغال إجراء التحقيق على وجه معين - تطلب المشرع أن يتم التحقيق في حدود الأصول العامة بمراعاة الضمانات الأساسية التي تكفل سلامة التحقيق وحيدته والتوصل للحقيقة وحماية حق الدفاع للموظف تطبيقاً للمادة - مرقدي ذلك : - أنه لا جناح على الوزير وهو قمة السلطة التنفيذية في وزارته والجهات التابعة لها إذا لمسند بها له من سلطة تقديرية أمر التحقيق في موضوع معين إلى لجنة يصدر بتشكيلها قرار منه مراعيها في تشكيلها أن تضم عناصر لها خبرتها وتخصصها في موضوع التحقيق بما للظروف الموضوع وما تملحه مقتضيات الصالح العام وما يفرسه عليه حرصه لإظهار الحقائق بعيداً عن الاعتبارات التي توجد في جهة العمل التي يتبعها العامل مباشرة - أساس ذلك - أن القانون لا يعلق على النحو صريح

الاختصاص بالتحقيق لجهة معينة كما هو الحال بالنسبة لاختصاص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة (٧٩) مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي ترتب البطلان اذا تم الاجراء بالمخالفة لذلك .

الحكمة :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأحكام الواردة فى شأن تأديب العاملين المدنيين بالدولة ولئن كانت تهدف فى جملتها الى توفير ضمانات سلامة التحقيق وتيسير وميسائل استكمال لجهة القائمة به ، بغية انوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ، ولتمكين العامل المتهم من جهة أخرى من الوقوف على هذا التحقيق وإدلة الاتهام لابتداء دفاعه فيما هو منسوب إليه ، لم تتضمن هذه النصوص ما يوجب إحالته للتحقيق الى النيابة الادارية ولا ما يوجب اجرائه فى شكل معين أو وضع مرسوم اذا تولته الجهة الادارية ذاتها أو بأجزائها القانونية المتخصصة فى ذلك ، كما لم يرتب جزاء البطلان على افعال اجرائه على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو أن يتم التحقيق فى حدود الأصول العامة وبراعة الضمانات الأساسية التى تقوم عليها . بان تتوافر ضمانات السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة وأن تكفل بية حناية حق الدفاع للموظف تحقيقا للمدالة . وترتبطا على ذلك فلا جناح على الوزير ، هو قمة السلطة التنفيذية فى اطار وزارته والجهات التابعة لها من هيئات عامة وشركات ، أن اسند بماله من سلطة تقديرية أمر التحقيق فى موضوع معين الى لجنة يصدر بتفسيكها قرار منه مزاحيا فى تكوينها إن تضمن عناصر لها خبرتها وتخصصها فى موضوع التحقيق . فى ضوء ما يلاسن هذا الموضوع من ظروف وما تمليه عليه مقتضيات الصالح العام وما يفرضه عليه حرصه على اظهار الحقائق جليلة بالبعد به عن الاعتبارات التى قد توجد فى جهة العمل التى يتبعها العامل

مباشرة بإلزام أن القانون لا يفقد على نحو صريح الاختصاص بالتحقيق.
نقطة معينة كما هو الشأن بالنسبة لاختصاص النيابة الإدارية دون غيرها
بالتحقيق في الأحوال المنصوص عليها بالمادة ٧٩ مكررا من نظام العاملين
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مكررة ضريحة بطلان
إذا ما تم على خلاف ذلك .

ومن حيث أنه متى كان ذلك . وكان الثابت من الأوراق أنه اثر
تلقي وزير الري شكوى مقدمة من عضو بمجلس الشعب تناولت امور
أسفرت التحريات عن أنها لا تمس العاملين بالهيئة المصرية العامة لمشروعات
الصرف بأسبوط والعاملين بشركة السد العالي للأعمال الهندسية ، فرع
أسبوط ، وكليهما جهتين تابعتين لوزارة الري ، أصدر قراره رقم ١٣٢٥
لسنة ١٩٧٧ بتشكيل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع برئاسة المستشار
القنى بشركة ورش الري وعضوية مدير عام الشؤون القانونية بمصلحة
الميكانيكا والكهرباء ومدير اذاعة المقود بمصلحة الري - وبموجبهم
يتملون بجهات تتبع وزارة الري - وهى على هذا النحو جمعت بين المنصر
القانونى والمناصر الثنية الأخرى التى رأى الوزير بحاله من سلطة
تدبرية اشراكها فى التحقيق حتى يأتى مستوفيا جميع جوانبه وتكونت
من أشخاص يميزون عن مكان الوقائع محل التحقيق ، ولئن كانوا خي
بمدين عن الوزارة التى يتبعها العاملون الجارى التحقيق معهم ، حرصنا
على أن يتلقى عملهم منزها من التأثير بالاعتبارات التى قد تكون سائدة فى
موضع الأمور محل التحقيق . وقد مارست هذه اللجنة مهامها على اتم
وجه حسبما يتضح من التحقيقات التى أجرتها فى الفترة من ١٩٧٧/٨/٢
حتى ١٩٧٧/٩/٨ والتى تقع فى ١٠٤ صفحة تناوالت فيها جميع جوانب
الموضوع محل التحقيق فسألت كل من له صلة بالوقائع واقتلت الى
جميع المواقع فى أسبوط والقاهرة التى بها مستندات تتعلق بالموضوع

للإطلاع عليها وواجهت من سنلوا فيما هو منسوب اليهم واستمعت لمن رأت الاستماع اليهم من شهود واختتمت مهمتها بالتقرير الذي انطوى على نتيجة هذا التحقيق والذي يقع فى عشرين صفحة . ومن ثم جاءت أعمالها منسمة بكل ما يتعين أن يتسافر للتحقيق من حيدة وسلامة واستقصاء للحقيقة وضمانة حق دفاع من مثل فيه وخير دليل على ذلك أن أحدا ممن مثل فيه لم يوجه اليه أى مطعن من المطاعن . وبذلك يكون قد اكتملت لهذا التحقيق الأصول العامة والضمانات الأساسية التى تجعله خاليا من انحراف ، متفقا وأحكام القانون، وبالتالي بمنأى من البطلان .

ومن حيث أنه بالإطلاع على التقرير الذى أعدته لجنة التحقيق بالنتيجة التى انتهى إليها يبين أنه قد تأثر عليه بالآتي « بالعرض على السيد الدكتور المهندس الوزير وافق على نتيجة التحقيق وللشئون القانونية تحويل الأمر للنياية العامة » ومفاد هذه التأشير أن الوزير قد أحيط علما بما تناوله التحقيق وأسفر عنه من نتائج . وهو أمر طبيعى ليس فقط باعتباره الرئيس الإدارى الأعلى للجهة التى تتبعها المرافق العامة وعمالها الذين تناولهم التحقيق وإنما أيضا باعتبار أنه هو الذى أمر بإجراء هذا التحقيق وشكل اللجنة الذى تولته أمر الشكوى التى قدمت اليه ومن ثم كان من المتعين أن يعرض عليه ما انتهى اليه التحقيق حتى يحاط علما به ويتحقق أنه لم يشبه قصور قد يدعو الى استكمال . ومن ثم فإن التأشير على التقرير بما تقدم يباه يفيد علمه بانتهائه ويعبر عن أنه قد وجد التحقيق وافيا يردى الى النتائج التى انتهى إليها . ولذلك فإن ما انطوى عليه هذا التأشير لا يمدو أن يكون تعبيرا عن رأى الوزير فيما عرض عليه ولا يرقى الى مرتبة القرار الإدارى النهائى بتوقيع الجراء لاسيما وأنه لم يتضمن المرافقة على توقيع الجراءات التى اقترحت من قبل لجنة التحقيق بل ولم بشر اليها . كما أنه لم يطلب من الجهة الادارية اصدار القرارات التنفيذية

بتوقيع الجزاءات المقترحة على من أسفر التحقيق عن عقد مسئوليتهم التأديبية حتى يمكن اعتبار قرار الجزاء صادرا من الوزير . وبهذه المثابة فان هذا التأشير يعتبر من قبيل التأثيرات المكتبية المتعارف عليها في شأن تفسير ما يعرض من أمور يفرض إحالتها الى الجهات المختصة باتخاذ القرارات بشأنها فاصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة . كل من القرارات المذكورين بل واصدر كذلك قرار وقف المدعى عن العمل باعتباره المختص قانونا بذلك كله . وترجى على ذلك لا يستقيم القول بأن الوزير هو الذي اصدر القرارات المطعون عليها وأن دور الهيئة في هذا الخصوص كان قاصرا على اصدار القرارات التنفيذية . وانما الصحيح أن القرارات الصادرة من الهيئة هما القرارات الادارية النهائية ، إذ أن اعتبارهما تنفيذيين يقتضى وجود قرار ادارى نهائى سابق عليهما وانهما صدرتا تنفيذا له وهو . ثبت عدم وجوده قبل صدور هذين القرارين على نحو ما سلف البيان ومن ثم فانهما يكونان صادرا من يملك قانونا اصدارهما .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم جميعه ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولأويله منا يتعين معه الحكم بالغاءه .

(ملعن ٧٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥)

القاعدة رقم (١٨٤)

اليسما :

المادتان ١٦٤ و ١٦٦ من قانون السلطة القضائية بين المشرع طريقة تأديب كتبة المحاكم وحظرها ونسائها وترجمتها كما حدد الجهات التي تملك توقيع الجزاء عليهم دون ان يشير الى سلطة الإحالة للتحقيق : انط

الشرع بكبير الكتاب سلطة الرقابة على كتاب المحكمة - هذه المسؤولية لابد وإن يقابلها سلطة تمكنه من تحملها - أساس ذلك : - أنه لا مسؤولية بلا سلطة - مؤدى ذلك : إعطاء كبير الكتاب سلطة إحالة من يعملون تحت ورقابته للتحقيق عند التزوم - فل يد كبير الكتاب عن مثل هذه السلطة من شأنه أن يخلو دون فاعلية ورقابته .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بطلان جميع التحقيقات التي أجري مع الطاعن استنادا إلى أن قرار الإحالة إليها تم بقرار من كبير الكتاب ومن يقوم مقامه في أحد هذه التحقيقات وذلك بالمخالفة لحكم المادة ١٦٦ من قانون السلطة القضائية فله بالرجوع إلى نص هذه المادة لئلا يجرى كالآتي : « لا توقع المقبولات إلا بعلم من مجلس تأديب ومع ذلك فالإنذار أو الخصم من المرتبة يجوز أن يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة إلى الكتاب والمضربين والمرتجعين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة إلى كتاب النيابة ولا يجوز أن يزيد الخصم في السنة الواحدة على مرتبة خمسة عشر يوما ولا يزيد على ثلاثين يوما في السنة الواحدة » ويبين من ذلك أن هذا النص قد أوضح الجهات التي تملك توقيع الجزاءات ومقدار الجزء الجائز توقيعها بمعرفة كل منها دون أدنى إشارة إلى سلطة الإحالة إلى التحقيق وبالتالي فانه لا مجال لأعمال حكمها في هذه الخصوصية ولما كانت المادة ١٦٤ من قانون السلطة القضائية تنص على أنه « يعمل كتاب كل محكمة ومترجموها ومبايخوها تحت رقابة كبير كتابها » ومفاد هذا الحكم أن كبير الكتاب وقد عقد به اتفاقنا سلطة الرقابة على كتاب المحكمة - شأن الطاعن - فإن هذه المسؤولية الملقاة على عاتقه لابد وإن يقابلها سلطة تمكنه من تحملها إذ لا مسؤولية بلا سلطة الأمر الذي يترتب عليه أن يكون من عطلاته إحالة من يعملون

صحت رقابته الى التحقيق عند اللزوم اذ غل يده عن مثل هذه السلطة من شأنه الصلولة دون فاعلية رقابته ومن ثم يندو هذا الدفع لا أساس له من القانون متعين الرفض .

(طعن ٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٩)

قاعدة رقم (١٨٥)

البسند :

• سلطة احوالة المخالفات للتحقيق تكون منوطة بالرؤساء - لا يشترط ان تتخذ اجراءات الاحالة الى التحقيق تنفيذا للقوانين أو لوائح - لأن هذه الاجراءات هي النتيجة الطبيعية والأمر المحتم للعلاقات الوظيفية التي تربط الرئيس بالرؤساء - أيضا لأن اتخاذ هذه الاجراءات من قبل الرئيس أمر بتنظيمه طبيعة الاشياء اذ ان من اختصاص كل رئيس اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لحسن سير المرفق الذي يرأسه .

البحكمة :

« ومن حيث اذ الطاعن ينص على الحكم المذكور ، مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله لأن المظنون ضده بصفته رئيس لجنة المكافآت بالمركز ، كان يتعين عليه التصدي لتجاوز المنسوب الى مدير المركز ، ومطالبته باعمال ضوابط الصرف الواردة في المادة الثانية من لائحة المكافآت ووقوفه موقفا سلبيا ، يشكل مخالفة ثابتة في حقّه ، والحكم المضمون فيه ولم يناقش هذا الأمر فانه يكون قد شابته التهم الخاطيء للوقائع والفساد في الاستدلال كما لا يجوز القول بأن المخالفة الثانية المسندة الى المظنون ضده قليلة الاهمية ولا تستاهل للمقاب ، لأن كل افعال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من حقوق الدولة المالية يستاهل توقيع أقصى الجزاءات ، في الحدود التي رسمها القانون . »

ومن حيث ان المظنون ضده يدفع الطعن بأن احالته الى النيابة الادارية لمباشرة التحقيق معه تكون من مجلس أدرة المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية وليس من رئيس مجلس ادارة المركز على سند من القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن اعادة تنظيم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ينص في المادة ٢٢ على ان (لمجلس الادارة سلطة الوزير ومدير المركز سلطة وكيل الوزارة فيما يتعلق بالاختصاصات المنصوص عليها بالقوانين واللوائح) وترتبطا على ذلك يكون اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية العليا معدوما .

ومن حيث ان ما يقول به المظنون ضده في هذا الصدد لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك ان سلطة إحالة المخالفات للتحقيق تكون منوطة بالرؤساء ، واذا كانت هناك في المادة فصوص تنظم هذه السلطة الا انه لا يشترط ان تتخذ اجراءات الاحالة الى التحقيق تنفيذا لقوانين أو لوائح ، لأن هذه الاجراءات هي النتيجة الطبيعية والأمر المحتم للعلاقات الوظيفية التي تربط الرئيس بالمرؤوس ولأن اتخاذ هذه الاجراءات من قبل الرئيس امر تقتضيه طبيعة الاشياء اذ ان من اختصاص كل رئيس اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لحسن سير المرفق الذي يرأسه . واذا كان رئيس مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية منوطا به كفالة حسن سير المركز فانه يكون من سلطاته إحالة المخالفات التي تقع فيه الى التحقيق ، دون ما ضرورة عرض الأمر على مجلس ادارة المركز ، الذي تفضل وظيفته في تخطيط سياسة المركز ، دون اللجوء الى تفصيلات ادارة المركز .

(طعن ١٣٥٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/١/١٩)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المبرة بالحصول على موافقة السلطة المختصة بالإحالة الى التحقيق قبل اجرائه . طالما ان السلطة المختصة أصدرت قرارها - وتم التحقيق بعد استيفاء الاجراء المتطلب قانونا - فان الإحالة الى المحاكمة تكون قد تمت، صحيحة - ولو تغيرت صفة المصوب بعد ذلك لأن هذه الصفة الجديدة لا تنسحب على الاجراءات التي تمت سليمة وقت صدورها - ولا تنال من سلطة النيابة الادارية في التصرف في التحقيق الى المحاكمة التأديبية .

المحكمة :

« ومن حيث انه عبا ورد بالظن من بطلان قرار الإحالة الى المحاكمة التأديبية لعدم حصول النيابة الادارية على موافقة الوزير المختص بعد صيرورة الطاعن عضوا بمجلس الادارة في الفترة السابقة على إحالته الى المحاكمة التأديبية ، فان الثابت من الأوراق ان الطاعن لحيل الى التحقيق بمعرفة النيابة الادارية من السلطة المختصة بذلك ، ومن ثم تغير صفته بعد ذلك وصيرورته عضوا بمجلس الادارة ، لا يلزم النيابة الادارية - بعد استيفاء الاجراء المتطلب قانونا للإحالة الى التحقيق - ان تعاود الحصول على موافقة الوزير المختص قبل الإحالة الى المحاكمة لأن المبرة بالحصول على موافقة السلطة المختصة بالإحالة الى التحقيق قبل اجرائه ، وطالما ان السلطة المختصة أصدرت قرارها وتم التحقيق بعد استيفاء الاجراء المتطلب قانونا ، فان الإحالة الى المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ولو تغيرت صفة العضو أو أصبح عضوا بمجلس الادارة ، لأن هذه الصفة الجديدة لا تنسحب على الاجراءات التي تمت سليمة وقت صدورها ، ولا تنال من سلطة النيابة الادارية في التصرف في التحقيق بالإحالة الى المحاكمة التأديبية . »

ومن حيث أنه عن المخالفة المنسوبة للمتهم والمتعلقة بموافقتة على
المذكرة المقدمة من المخالف الأول بشأن شراء مواد البناء اللازمة لبناء
السور واعتماد فواتير الشراء بالرغم من أن هذه الجهات ليس لها سجلات
تجارية أو بطاقات ضريبية ، فإن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨٨/٨/١
تقدم المهندس بمذكرة الى الطاعن تفيد أن موقع لفندق في
منطقة نائية وأن جميع مواد البناء تشتري من السكان العرب الموجودين
 بالمنطقة وليس لهم سجلات تجارية أو بطاقة ضريبية أرجو التكرم
بالموافقة على الشراء من المنطقة ، وقد أشر عليها الطاعن بمباراة وافق على
الشراء من المنطقة وقد استند المتهم الأول في كل ما أجراه من مشتريات
من المنطقة الى التأشيرة المذكورة ، ومن ثم يكون ما صرح به الطاعن هو
الذي اتاح للمتهم الأول الافراد بالشراء من سكان المنطقة دون ضبط
أوراق خاصة وإن هؤلاء لا يعملون بسجلات تجارية أو بطاقات ضريبية ،
ولا بصحة لمبدأ استند اليه الطاعن في دفاعه والمتمثل في أن تأشيرته وإن
الباحث للشراء من سكان المنطقة إلا أنها لم تخول للمتهم الأول مخالفة قواعد
الشراء ، ذلك أن الثابت من المذكرة التي عرضت عليها أنها أوضحت
الميزات الفراء من المنطقة وبالتالي فانه بتأثيره هذه يكون قد وافق
المتهم الأول على الشراء استنادا الى الميزات الموعضة في المذكرة المقدمة
اليه ، وكان من الواجب عليه الترت في منح هذه الصلاحية للمذكور ، خاصة
وأن الفراء يتم بطريق مباشر دون أن يحكم عملية الشراء أى قواعد أو
ضوابط ، الأمر الذي يشكل مخالفة تأديبية في حقه .

ومن حيث أنه عن المخالفة الثانية المتعلقة باعتماد الحساب الختامي
للمصلحة بالمخالفة لسلطات الاعتماد في لوائح الشركة ، فإن الثابت من الأوراق
أن الحساب الختامي للمصلحة بلغ أكثر من ١٦٣ ألف جنيه ، وأن اللامتنعة
المسالية للشركة لا تجيز لرئيس الشركة الفراء المباشر لأكثر من ١٠٠ ألف

يجنيه وبالتالي فإن تفويض الطاعن من قبل رئيس مجلس لإدارة في سلطاته — سواء بالنسبة للشراء أو الاعتماد لا يجوز بحال أن تتجاوز المبلغ المذكور ، لأن سلطات المفوض لا يمكن أن تمتدئ السلطات الممنوحة للاصيل ، الأمر الذي يجعل هذه المخالفة ثابتة في حقه » .

(طعن ٢٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٢)

ثانياً — سلطة اجراء التحقيق

فأصدره رقم (١٨٧)

الهيئة :

تطلب المشرع قبل توقيع الجواب على العاملين بالهيئات العامة اجراء التحقيق بمعرفة جهة معينة بالذات كما انه لم يحدد هذا الاختصاص لجهة متعددة فون فيها — طبق المشرع اختصاص الادارة القانونية التي تتبع الهيئة العامة في مباشرة التحقيق مع العاملين بها بما يعطى اليها من السلطة المختصة — مؤدى ذلك : — ان الادارة القانونية لا تستند سلطاتها في التحقيق من القانون مباشرة وانما تستند هذا الاختصاص من القرار الصادر بالاحالة اليها من السلطة المختصة — لا وجه للقول بان الاختصاص بالتحقيق مع العاملين بالهيئات العامة يتعدد النيابة الادارية او الادارة القانونية بالهيئة — اساس ذلك : — ان هذا القول فيه تخصيص لاحكام القانون بغير مخصص وتقييد للنصوص بغير قيد — .

الهيئة :

ومن حيث انه بالاطلاع على دستور جمهورية مصر العربية يبين ان المادة ١٥٧ منه تنص على انه « الوزير هو الرئيس الادارى الاعلى لوزارته » . واذا كان مغاد ذلك ان الوزير يحتل من وزارته جميع المرافق التابعة

لها القمة بما يترتب على ذلك من انعقاد مسئوليته عن حسن سيرها فانه لا يستقيم والأمر كذلك غل يده عن سلطة الأمر بإجراء تحقيق فيما قد يشور أو يثار بشأن إحدى الجهات التابعة لوازته أو العاملين بها . والا كانت مسئوليته لا تقابلها السلطة التي تمنحه على تحملها ذلك أنه لا مسئولية بلا سلطة . ومن ثم فانه لا يسوغ القول أن أمره بإجراء التحقيق في مسائل خاصة بإحدى الهيئات العامة والتابعة له والعاملين بها أمر مخالف للقانون .

ومن حيث أنه بالإطلاع على أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي أجزى في ظله التحقيق مع المظنون ضده - يبين أن المادة ٥٦ منه تنص على أنه « لا يجوز توقيع عقوبة على العامل الا بعد التحقيق منه كتابة وسناع اقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون المقرر الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً » .

ومع ذلك يجوز بالنسبة لعقوبة الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجراء » كما أنه بالرجوع إلى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يبين أن المادة (١) منه تنص على أن الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجرة مساوية للجهات المنشأة فيها ، وتقوم بأداء الأعمال القانونية اللازمة لحسن سير الاتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب ، والدعم المستمر للقطاع العام .

وتسولي الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية :

أولاً : —

ثانياً : - فصل الشكاوى ، والتظلمات وإجراء التحقيقات التي تعالج إليها من السلطة المختصة ومفاد أحكام كل من المادتين المتقدمتين أن المشرع بالنسبة لمن يفضون لهما ومن بينهم العاملين بالهيئات العامة شأن المظنون ضده ، ولئن كان قد تطلب قبل توقيع جزاء عليهم أن يجري التحقيق معهم ويحقق دفاعهم إلا أنه لم يشترط أن يتم هذا التحقيق بمعرفة جهة معينة بالذات كما أنه لم يحدد هذا الاختصاص لجهة محددة دون غيرها . بل أنه حتى بالنسبة للإدارة القانوية التي تتبع الهيئة العامة علق اختصاصها في مباشرة التحقيق مع العاملين بهذا بناءً على الحال إليها من السلطة المختصة أي أنها لا تستند اختصاصها في شأنه من نص القانون مباشرة المأمور القرار الصادر بإحالتها إليها من السلطة المختصة وبالاتبناء على ذلك فإنه لا يتأتى القول بأن الاختصاص بالتحقيق مع المظنون ضده ينحصر فقط للنيابة الإدارية أو الإدارة القانوية للهيئة العامة التي يعمل بها وإذا ما باشرت جهة أخرى غيرها يكون هذا التحقيق مخالفاً للقانون إذ أن هذا القول فيه تخصيص لأحكام القانون بغير مخصص وتقييد للنصوص بغير قيد .

(علمن ٧٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥)

للمجلس رقم (١٨٨)

المجلس :

١٣١ خلا القانون من تحديد الجهة التي تتولى التحقيق مع المظنونين لأحكامه فليس لمة ما يحول دون أن يكلف المسئول أحد العاملين بإجراء التحقيق - الأول بغير ذلك يؤدي إلى تخصيص أحكام القانون بغير مخصص وتقييد النصوص بغير قيد .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بطلان التحقيقات استنادا الى أنه لم يتولاها أحد من المفتشين الادارى وانما قام بها أحد المفتشين. فانه بالرجوع الى أحكام قانون السلطة القضائية بين أنه لم يتضمن نصا يقضى باستناد التحقيق مع العاملين بالمحاكم الى جهات أو أشخاص معينين دون غيرهم وانما قضي في المادة ١٣٦ منه على أن يسرى على هؤلاء الأحكام العامة للعامة للمدنيين بالدولة فيما لم يرد فيه نص في قانون السلطة القضائية وبالرجوع الى أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بين أنه جاء خلوا من النص على تحديد من يتولى التحقيق مع الخاضعين لأحكامه وترتبا على ذلك فليس ثمة ما يحول دون أن يكلف المسئول أحد العاملين بإجراء التحقيق ويكون هذا الاجراء صحيحا قانونا طالما أن القانون لم يحدد هذا الاختصاص بجهة معينة مرتبا بطلان على انفاله والقول بغير ذلك يؤدي الى تخصيص أحكام القانون بغير مخصص وتقييد النصوص بغير قيد . ومن ثم فإن هذا الدفع يكون لا أساس له من القانون جديرا بالرفض .

(طعن ٢٨ لسنة ٩٢ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٩)

قاعدة رقم (١٨٩)

البيان :

الجهة الادارية اجراء فحص للمخالفة فلما ما استبان لها انها تتعرج تحت إحدى الصفات المنصوص عليها في البندين ٤ و ٢ من المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وجب عليها احواله المخالفة الى النيابة الادارية لإجراء التحقيق فيها .

التنسيق :

كانت هيئة الرأى عرض على الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتقرير . اجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨٧ لتبين لهذ ان

المادة ٧٩ مكررا من نظام العاملين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن «تختص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق في المخالفات الناشئة عن ارتكاب الأفعال المخطورة الواردة في البندين ٢ و ٤ من المادة ٧٢ من هذا القانون» « وتنص المادة ٧٧ من هذا القانون على أن «يحظر على العامل :—

١-

٢- مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة الخاصة

٣-

٤- الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو إهداد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاصة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ أضاف حكما ضمنه المادة ٧٩ مكررا من قانون نظام العاملين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ يقضى باختصاص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق في بعض المخالفات التي خضعت نظريا للمادة ٧٧ من هذا القانون وهي المخالفات الناشئة عن مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة الملقة وتلك الناشئة عن الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أهداد الأشخاص العامة الأخرى أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، إلا

أن هذا النوع الأخير من المخالفات لم يحدد في هذا القانون أو في سواه
تعداداً جامعاً. ما لنا بل أنه من المتعذر وضع معيار جامع لهذه المخالفات ،
وإن كان يمكن الاستهزاء في ذلك ببعض الضوابط حيث يمكن أن يقال
أن الإهمال أو التقصير الذي يؤدي إلى ضياع حق مالي للدولة يتوافر
ظالماً يكون هناك حق مالي قد نشأ بالفعل للدولة أو أحد الأشخاص
العامة ثم يؤدي الإهمال أو التقصير من الموظف المختص إلى ضياعه كأن
يسقط بالتقادم بحيث يصبح الحق آنذاك بغير دعوى تحميه مما ترتب عليه
ضياع حق الدولة فعلاً ودون وجود السبيل لاسترداده ، وهو ما يقع عادة
من مأموري التحصيل أو الموظفين المنوط بهم تحصيل أموال الدولة إذا
ما تقاعسوا عن أداء واجبهم حتى سقطت حقوق الدولة بالتقادم . ويمكن
أن يقال أن الإهمال أو التقصير الذي يؤدي إلى المماطلة بمصلحة مالية أو
أحد الأشخاص العامة بعد توافرها لمجرد تعثر فرصة على الدولة أو أحد
الأشخاص المالية للاقتناء إيجاباً أو سلباً كما لو أرسلت لجنة البت في
مزاد المطاء على صاحب الصبر الأقل في الحال الأولى ، أو أرسلت هذه
اللجنة في مناقصة المطاء على صاحب أكبر العطاءات سحراً في الحالة
الثانية . ويمكن أن تتحقق المخالفة المالية المنصوص عليها في المادة
٤/٧٧ بكل فعل يأتيه الموظف ويؤدي إلى اختصار الذمة المالية للدولة أو
أحد الأشخاص العامة .

وحيث أنه إذا ما تحقق وصف المخالفة المالية المنصوص عليها في
المادة ٤/٧٧ بالضوابط المشار إليها وجب على الجهة الإدارية التي وقعت
فيها المخالفة إحالتها إلى النيابة الإدارية لتباشر التحقيق فيها باعتبار أن
المشرع في القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ قد فاط بها وحددا سلطة التحقيق
في هذه المخالفات ، وإن كان هذا لا يحول به الجهة الإدارية وإجراء التخص
الذي تستجلى به عناصر المخالفة قبل إحالتها إلى النيابة الإدارية لتتحقق

من طبيعة المخالفة دون أن تفضل بذلك التي لمعيد التحقيق الإداري لأن
المشرع من كما سبق القول في قد فاض خروجه لبلطة التحقيق في هذه
المخالفات بالنسبة الإدارية دون غيرها ، كما أن القول بغير ذلك قد يؤدي
إلى أن الجهة الإدارية قد تعجب الاختصاص في على خلاف الحقيقة . من
النسبة الإدارية فيما لو انتهى التحقيق إلى عدم وجود مخالفة طبقا لمادة
٤٧/١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
للسنة ١٩٧٨ وفي مصادرة لإرادة المشرع التي أعلنها صراحة في القانون
نرقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بإضافة المادة ٧٩ مكررا إلى أحكام القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضاف اليه . وفي المادة ١٠ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣
التي رأى الجمعية التأسيسية لقسمي الفتوى والمشرع إلى أن اللجنة
الإدارية إجراء فحص للمخالفة فإذا ما استبان لها أنها تخرج تحت أحكام
المخالفات المنصوص عليها في البندين ٢ و ٤ من المادة ٧٧ من قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولجبت
عليها إحالة المخالفة إلى النيابة الإدارية لإجراء التحقيق فيها .
(ملف ٣٥٦/١/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

قاعدة رقم (١٩٠)

قاعدة رقم (١٩٠)

نظرا لشرح النيابة الإدارية دون غيرها التحقيق مع شاغلي الوظائف
العليا - تختص أيضا النيابة المذكورة بالتحقيق في المخالفات الناشئة من
ارتكاب أعمال محددة هي : ١ - مخالفة الأحكام الخاصة بنسب الرقعة على
تنفيذ الموازنة العامة . ٢ - الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه خضوع
حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات

الخاصة لرئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية، أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة — ترتب لشرع الإعلان على مخالفة هذه القواعد — قيام جهة الإدارة بأجراء التحقيق في مخالفة مالية وصدور قرارها بوقف العامل — يعتبر قرارها بالوقف ممينا بسبب عدم الاختصاص الذي يصل إلى درجة نصب السلطة — أساس ذلك : اجراء التحقيق وما ترتب عليه من صدور قرار الوقف قد تم بمعرفة الجهة الإدارية في الجهة القضائية المختصة بذلك — إعلان قرار الوقف لا يستلزم على تطبيق ما قل —

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٧٩) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على انه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وبمباح أقواله وتحقيق دفاعه » ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء ممينا

ومن حيث أن المادة (٧٩) مكررا من ذات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه — مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ — قد نصت على أن : « تختص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق الإداري مع شاغلي الوظائف العليا » كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة عن ارتكاب الأفعال المحظورة الواردة بالفنيين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من القانون

ومن حيث أن المادة (٨٣) من القانون المشار اليه رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت بدورها على أن : « لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الإدارية حسب الأحوال أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق مدة ذلك لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويجب عرض الأمر لقرارها على المحكمة

ومن حيث أنه وفقاً لهذه النصوص ، وفي ضوء ما تقتضى به فقد كان ينبغي أن يجرى التحقيق مع الطاعنين ، قبل تقرير ملائمة وقفهما عن العمل لمصلحة التحقيق ، بمعرفة النيابة الإدارية وذلك لما نصت عليه المادة (٧٩ مكررا) السالف ايراد نصها - من أن النيابة الإدارية هي التي تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة عن ارتكاب الأفعال المحظورة الواردة بالبندين ٣ ، ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون (٤٧ لسنة ١٩٧٨) .
وينص البند (٤) من المادة (٧٧) على المخالفات المحظورة على العامل والتي يكون من شأنها « الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة ١٠٠٠ أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة » .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المرحلة الأولى من انشاء المخراتى انتهت باهيار جسره عند الكيلو ٣٥٠ر وقد تكلفت أو بلغت قيمة الاعمال الخاصة بها ٧٠٥٠٠٠ جنية (سبعمائة وخمسة آلاف جنية) .

ومن حيث أنه لا شك بناء على ذلك ان الاتهام المنسوب الى الطاعنين والمخالفات الموجهة اليهما لها طابعها المالي - وذلك باعتبار أن هذا المجرى المائي المنسوب اليهما الإهمال في الإشراف على تنفيذ ، وهو مسر سبل خزام - قد أدى الى انهيار جزء من الجسر الذي قاما بالإشراف على تنفيذه مما أدى الى تدمير بعض المنازل التي قام بعض الأهالي بإنشائها ومصرع عدد آخر من المواطنين فضلا عن خسارة تكاليف اقامة هذا الجسر .

ومن حيث أن المخالفة المنسوبة الى الطاعنين وفقاً لطابعها المالي فقد كان يحتم على الجهة الإدارية أن تحيل التحقيق فيها الى النيابة الإدارية باعتبارها جهة التحقيق المختصة دون غيرها بإجراء مثل هذا التحقيق .

وحيث أنه وقد صدر وقت الطاعنين بناء على التحقيق الإداري

الذى أجرته وزارة الرى بمعرفة اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٥ . والذى صدر على أساسه القرار المطعون فيه بوقف الطاعنين برقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن هذا القرار يكون قد صدر مشوباً بعدم الاختصاص الذى يصل الى درجة غصب السلطة قضى بوقف الطاعنين عن العمل بناء على التحقيق فى واقعة المخالفة المنسوبة اليهما بمعرفة لجنة ادارية أى بمعرفة جهة أخرى غير الجهة القضائية التى نص القانون على أنها تختص — دون غيرها — بإجراء التحقيق فيها لكونها مخالفة مالية وهى النيابة الادارية ومن ثم تكون تلك اللجنة الادارية قد اغتصبت اختصاص هيئة قضائية فى إجراء التحقيق المذكور مما يجعله مشوباً بالطلان ويحل اقرار الصادر بناء عليه بوقف المذكورين مبنيًا على تحقيق باطل طبقاً لما نصت عليه المادة ٧٩ مكرراً السالف الاشارة اليها من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ حيث نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٩ مكرراً صراحة على أن يقع باطلاً كل اجراء أو تصرف على خلاف أحكام الفقرتين السابقتين .

ومن حيث أنه لذلك فقد كان يتعين على الحكم الطعن انهاء القرار المطعون فيه رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، لما اعتوره من بطلان وعدم المشروعية بسبب غصب السلطة الذى قام عليه التحقيق الذى ابنى عليه قرار الوقف .

ومن حيث أنه يضاف الى ما سبق ان القرار المذكور قد تضمن عدم انتهاء ذلك التحقيق البطل وقيل ان تبلغ النيابة العامة بإجراء التحقيق أو بطلب الوقف للطاعنين لصالح هذا التحقيق حيث تضمنت المادة الثانية من ذلك القرار النص على ارسال أوراق التحقيق الى النيابة العامة .

ومن حيث أن الوقف لا يجوز تطبيقاً لأحكام المادة (٨٣) من نظام

العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : لا إذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق مع حتمية عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة لصرف أو عدم صرف الباقي من أجر العامل الموقوف ومن ثم فإن قرار الوقف المذكور قد صدر مشوباً فضلاً عما سبق بعدم المشروعية بعدم وجود مقتضى ثابت من مصلحة التحقيق لتبرير محله ، وبالتالي فإن إجراء الوقف آلف الذكر يكون معيباً بسبب مخالفته القانون بما كان يحتم القضاء بالغائه وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير هذا المنحى فإنه يكون قد صدر مخالفاً للقانون وحقيقاً بالالتواء ، مع القضاء بالغائه قرار وزير الري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ سألّف الذكر فيما قضى به من وقف الطاعنين لمدة ثلاثة أشهر والجهة الإدارية وشأنها في استئناف النظر في استكمال التحقيق مع الطاعنين فيما نسب اليهما أو اتخاذ إجراءات مجازاةهما بعد تعديد مسئوليتهما بالطريق السليم الذي رسمه القانون .

ومن حيث أن الطاعنين معفيان من رسم طعنهما وفقاً لما نصت عليه المادة (٩٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
(طعن ٢٢١٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١)

القاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ : بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والحاكمات التأديبية الصادر قراراً من الجهة الإدارية بحلّ التحقيق بقيد جهة الإدارة وإحداها ولا بقيد النيابة الإدارية : إذا ما رأت إجراء التحقيق في ضوء الشكوى المقدمة إليها - أساس ذلك - أن النيابة الإدارية هيئة قضائية مستقلة عن الإدارة في مباشرة رسالتها طبقاً للقانون .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن تقدم بشكوى ضد
المختصين بمديرية التربية والتعليم بيورسعيد لعدم اتخاذ اجراءات جدية
في الشكوى المقدمة من ضد (.) الطاعن مدير
الشنون المالية والادارية بالمديرية لارتكابه بعض المخالفات المالية ، ونبذت
النسابة الادارية معلومات الجهة الادارية فاقادت بكتابتها المؤرخ
١٩٨٦/٤/٢٤ بالمعلومات والمستندات الخاصة بالشكوى واتى تبين منها
وجود صورة الشكوى الموجهة من للكتاب بقسم التدريب
الى مدير عام التربية والتعليم بيورسعيد المؤرخة ١٩٨٦/٣/٩ وموضح
بها بعض المخالفات المالية التي ارتكبتها مدير الشنون
المالية والادارية بالمديرية بالنسبة لبرنامج الآلة الكتابية والتربية الفنية
واللغة الفرنسية خلال عام ١٩٨٦ وأنه سحب اسمه كسجل لدورة الآلة
الكتابية العريضة في الفترة من ١٩٨٦/١/١٨ الى ١٩٨٦/١/٣٣ ومن
استمارة المكافآت الخاصة به ووضع بدلًا منه رئيس شنون
التعاملين بالمديرية ، وجاء بالشكوى أن وضع اسمه
مشرافا في برنامج التربية الفنية رغم أنه لم يحضر فيها يوما واحدا وأنه
يتدخل في أعمال قسم التدريب لأرب شخصية ، وتبين أن المدير العام
قام بحزول الشكوى الى قسم التوجيه المالى والادارى للدراسة والعرض
فى ١٩٨٦/٣/٢٣ وقيلدت مأمورية برقم ١٩٨٦/٤٩ وتبين من صورة
مذكرة بحث المأمورية المذكورة وجود عدة مخالفات وأشر المدير العام فى
١٩٨٦/٤/٣ بتحويلها لمدير الحسابات بالمديرية لبيان ما اذا كانت
مخالفات مالية من عدمه وأشر رئيس الحسابات عليها فى ١٩٨٦/٤/٣
بعبارة أن برنامج التربية الفنية استوفى الاجراءات والمرفق به سليم أما
برنامج اللغة الفرنسية فلم تتخذ له اجراءات حثرى ولم يتم توزيع أى
مكافآت به ومن ثم قلش هناك أى مخالفات مالية فتستوجب المعاملة لذلك

أشرف المدير العام على المذكرة فى ١٩٨٦/٤/٥ بإحالتها للشئون القانونية والحفظ . وباشرت النيابة الادارية التحقيق ، وأتمت الى إحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية وسدر ضده الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه أنه بما ذهب اليه الطاعن من القول بطلان فرار إحالته الى المحاكمة التأديبية وعدم جواز نظر الدعوى لمابقة صدور قرار من الجهة الادارية بحفظ التحقيق ، فإنه لا وجه لهذا القول ذلك أن صدور فرار من الجهة الادارية بحفظ التحقيق يقيد جهة الادارة وحدها ولا يقيد النيابة الادارية اذا ما ارتأت اجراء تحقيق فى الموضوع فى ضوء الشكاوى المقدمة اليها ، والالتواء منه الى ما تسفر عنه نتائجها بما فى ذلك حقها فى إقامة الدعوى التأديبية اذا ما ثبت لديها المخالفة التأديبية الموجبة لاقامة الدعوى التأديبية ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ينص فى المادة (١) منه على أنها هيئة قضائية مستقلة وينص فى المادة (٣) منه على أنه «مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق ، تختص النيابة الادارية بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة والخارجين عنها والمبال بما يأتى :

١ - اجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والادارية .

٢ - فحص الشكاوى التى تعال اليها من الرؤساء المختصين او من جهة رُسبة عن مخالفة القانون أو الاهمال فى أدائه واجبات الوظيفة .

٣ - اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى يكشف عنها اجراء الرقابة ، وفيما يعال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تلقاه من شكاوى الافراد والهيئات التى يجب التصص جديتها الخ

ومفاد ما تقدم ان المشرع قد استهدف ان تكون النيابة الادارية وسيلة لاصلاح اداة الحكم تتولى أحكام الرقابة على الموظفين فى قيامهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام فجعل لها اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى تصل الى علمها بأى وسيلة كانت سواء تم ذلك من جانب الجهة الادارية أو مما تتلقاه من بلاغات وشكاوى الأفراد واهيات ، وهذا الاختصاص الذى أوكله القانون للنيابة الادارية وهى هيئة قضائية مستقلة عن الادارة فى مباشرة رسالتها طبقا للقانون ، اختصاص وولاية تتولاها النيابة الادارية بنص القانون ولا تنسب مباشرتها عن الجهة الادارية ، ومن مقتضيات ذلك الا يقوم حائل ادارى دون مباشرة النيابة الادارية اختصاصها وولايتها والقول بأن قرار الحفظ الذى تتخذه الجهة الادارية من شأنه أن يمنع النيابة الادارية من مباشرة اختصاصها وغل يدها عن مباشرة التحقيق اذا ما مضت سنون يوما على قرار الحفظ وذلك رغم أنه لم تسقط الدعوى التأديبية طبقا للقانون ، فهذا القول لا يتفق وما استهدفه المشرع للنيابة الادارية من أن تكون هيئة قضائية قوامه على الدعوى التأديبية نيابة عن المجتمع ومنزهة عن الهوى وذات اختصاص أصيل ومطلق وغير مقيد ، بالتحقيق فى كل ما يتصل بملئها من وقائع تشكل مخالفات مالية أو ادارية وليس لقرار الحفظ الصادر من الجهة الادارية ، مادامت الدعوى التأديبية لم تسقط ، أى أمر فى مواجهة النيابة الادارية التى تبأثر ولايتها ورقابتها على من ارتكب المخالفة ، وفضلا عما تقدم فإن المشرع نص صراحة فى المادة ٧٩ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على اختصاص النيابة الادارية وحدها بالتحقيق فى المخالفات المالية ، وهى ما نسب الى الطاعن وعلى ذلك فانه لا اختصاص للجهة الادارية فى تحقيق تلك المخالفات أو اتخاذ قرار بحفظ التحقيق فى شأنها •

ومن حيث أن ما نسب إلى الطاعن من مخالفة قد ثبت في حقه من التحقيقات التي أجرتها النيابة الإدارية واعترافه صراحة بحذف اسم الشاكي ووضع اسم آخر بدلا منه فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى مساءلته تأديبيا وتوقيع الجزاء عليه يكون قد صدر سليما ومتقنا وأحكام القانون ويكون الطعن والبال كذلك غير قائم على أساس سليم جدير بالرفض .

ومن حيث أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية طبقا لنص المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(علمن ٢٥٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧)

قاعدة رقم (١٩٢)

النسبة:

المادة ٧٧ مكرر من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ١٩٧٨/٤٧ معذرا بالقانون ١٩٨٢/١١٥ اتاقت هيئة قضائية هي النيابة الإدارية اجراء التحقيق في المغالطات المنصوص عليها بالبنند ٤ من المادة ٧٧ من قانون العاملين للمر التحقيق عليها - قرار الجزاء المستند الى تحقيق اجرة الجهة الادارية وهي غير مختصة يعيب قرار الجزاء الواقع كما شاب اجزاعات من لاسب السلطة لقمرة للتحقيق على النيابة الادارية وحدها يكون قرار الجزاء قد لظه عيب جسيم يتحدر به الى حد العدم .

الحكمة:

ومن حيث أن الثابت من الأوراق قد صدر قرار السيد وكيل الوزارة رئيس الوحدة المحلية لمركز مدينة كفر الدوار رقم (٤٦٧) لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٧ بمجازاة الطاعن الأول بخصم

يومين من راتبه لما نسب اليه من الإهمال في تنشيط تحصيل المتأخرات
خلال عام ١٩٨٣ •

ومن حيث أن با نسب لهذا الطاعن في التحقيق الإداري الذي جوزى
بناء عليه بالقرار المشار اليه هو الإهمال الذي يترتب عليه ضياع حق من
الحقوق المالية للدولة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو ما يكون
من شأنها أن يؤدي الى ذلك بصفة مباشرة ، وهو الأمر المحطور على العامل
ايمانه وفقاً لنص البند ٤ من المادة (٧٧) من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

ومن حيث أن المادة (٧٩) مكررا من القانون المذكور — معدلا
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تختص النيابة الإدارية دون
غيرها بالتحقيق الإداري مع شاغلي الوظائف العليا كما تختص دون غيرها
بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة عن ارتكاب الأفعال المحظورة الواردة
بالبندين ٣ ، ٤ من المادة (٧٧) من هذا القانون •

ومن حيث أن قرار الجزاء الصادر بمجازاة الطاعن الأول بخمسم
شهرين من راتبه قد صدر بناء على تحقيق أجرته جهة الادارة ، وذلك
بالمخالفة لنص المادة (٧٩) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
سالف الذكر والذي أضاف هيئة قضائية وهي النيابة الادارية اجراء التحقيق
في المخالفات المنصوص عليها بالبند (٤) من المادة (٧٧) من القانون
المذكور ، وقصر التحقيق في هذه الحالة عليها ، ومن ثم فإن قرار الجزاء
سالف الذكر يكون قد استند الى تحقیقات أجرتها الجهة الادارية ، وهي
جهة غير مختصة مما يوجب قرار الجزاء الموقع بناء عليها لما شاب اجراءها من
غصب للسلطة حيث قصر القانون اجراء هذه التحقيقات على هيئة قضائية
وهي النيابة الادارية ، وهو ما يلحق بهذه القرارات البطلان لبناؤها على

تحقيقات باطلة وذلك لافتقارها على اختصاص هيئة قضائية حددها المشرع وقصر اجراء التحقيق عليها وفقا لصريح نص الفقرة الثالثة من المادة (٧٩) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ويكون قرار الجزاء بذلك قد لحقه عيب جسيم وانحدر به الى حد العدم ، وهو ما كان ينبغي على المحكمة التأديبية أن تقضى به في الحكم المطعون فيه ، وذلك بعدم الاعتداد بالقرار الصادر بمنحازة الطاعن الأول بناء على تحقيقات معدومة الأثر قانونا ، باعتبار أن تلك مسألة أولية من المسائل المتعلقة بالنظام العام الذي يقوم على حماية الشرعية وسيادة القانون والتي تنطوي عليها ولاية المحاكم إما كان نوعها أو درجتها وذلك من خلال ما يعرض عليها من منازعات تختص بنظرها ، ويكون عليها التصدي لأي مسألة تتعلق بذلك وتعتبر من المسائل الأولية الواجب الفصل فيها بمناسبة ما هو معروض عليها من منازعات .

(علمن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٠/٦/١٩٨٩)

الفرع الثاني — ضمانات التحقيق

قاعدة رقم (١٩٣)

للجسدة :

رفض الادلاء بالأقوال أمام الشئون القانونية بدون مبرر لا يمثل بذاته ذنبا اداريا يستوجب المساءلة التأديبية .

الحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان رفضه الأدلاء بأقواله في التحقيق أياها الشئون القانونية بدون مبرر وأسباب معقولة لا يمثل بذاته ذنبا اداريا يكون مخالفة تمعد مسئولية الطاعن وتستأهل مجازاته عليها الا أن المخالفة

الأولى الثابتة في حقه حسبما سبق البيان وهي أهاله في المرور على بجان
الزمن ، تكفي لحمل قرار الطعن على سببه الصحيح ويصبح جزءا خصم
ثلاثة أيام من الموثب الموقع على الطاعن مناسبا لما ثبت في حقه من اخلال
بواجبات الوظيفة على النحو السالف بيانه .

ومن حيث أنه تأنيضا على ما تقدم يكون قرار الجزاء الطعن الموقع
على الطاعن واذا ثبت أهاله بما ينطوى عليه من اخلال بواجبات وظيفته ،
قد قام على أسباب صحيحة ومستخلصة استخلاصا سالفا من أصول ثابتة
في الأوراق على نحو نتجها واقعا وقائما .

ومن ثم يكون الطعن عليه قيد قائم على أساس صحيح من القانون
مما يضمن الحكم برفضه .

(طعن ٢٨٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٥)

تعليق :

يُعتبر هذا المبدأ عدولا عن اتجاه سابق كان يقضى باعتبار الامتناع
عن الإدلاء بالأقوال في التحقيقات الادارية ذبا اداريا (حكم المحكمة
الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٤/٤/١٩٨١) .

قاعدة رقم (١٩٤)

البدا :

مواجهة الموظف بالمخالفة المستندة اليه ، تعتبر من الضمانات الأساسية
التي يجب توافرها في التحقيق - المحكمة من تقرير هذه الضمانة هي احاطة
المعامل بما نسب اليه لينبئ بالوجه دفاعه - اذا كان في امكان المتهم أن يبنى
تأريده من دفاع امام المحكمة التأديبية فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع ببيان
التحقيق استنادا الى الاخلال بطله في الدفاع عن نفسه - أساس ذلك : -
أن المتهم يستطيع امام المحكمة التأديبية أن يتداركه ما فاتته من وسائل الدفاع .

الحكمة :

ومن حيث أن ولئن كان من المقرر أن مواجهة الموقوف بالمخالفات المسندة اليه تعتبر من الضمانات الأساسية التي يجب توافرها في التحقيق وذلك وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - لأنه يتعين مواجهة العامل على حقيقة التهمة المسندة اليه واحاطته علما بمختلف الأدلة التي تشير الى ارتكاب المخالفة حتى يستطيع ان يدلي بأوجه دفاعه ومن ثم فإن معالجة هذا الاجراء تؤدي الى بطلان التحقيق ، اذ الحكمة من تقرير تلك الضمانة هي احاطة العامل بما نسب اليه ليدلي بأوجه دفاعه - ومتى كان في إمكان المتهم أن يبدى ما يراه من دفاع أمام المحكمة التأديبية فإنه لا يستقيم بعد ذلك الدفع ببطلان التحقيق استنادا الى الاخلال بحقه في الدفاع عن نفسه ، ذلك أنه كان في مكنه أن يبدى ما يراه من دفاع أمام المحكمة التأديبية اذ هي مرحلة تستكمل فيها مراحل التحقيق السابقة اذ يواجه فيه المتهم بما نسب اليه ويستطيع أن يدلي بما يراه من وسائل الدفاع .

ومن حيث ان الثابت أن الطاعن أعلن بتقرير الاتهام حين تم فقد أحيط بالاتهام المسند اليه ومثل أمام المحكمة التأديبية وقدم مذكرة بدفاعه أمامها التمس فيها الحكم ببراءته مما نسب اليه من افعال وكان تقرير الاتهام واعلانه به قد سبقه عديد من التحقيقات الادارية التي اجراها البنك معه ثم تحقيقات النيابة العامة التي أحيل بمقتضاها الى المحاكم الجنائية ثم تحقيقات النيابة الادارية التي تعاضرت مع تحقيقات النيابة العامة واستمرت بعدها ، والمستخلص من جماع هذه التحقيقات أن الطاعن وقد برى جنائيا من جرائم الاستيلاء والتزوير الا أنه ثابت في حقه ومن واقع أقواله أنه أهمل في التحقق من شخصية المستفيد عند قيامه بصرف أذون الصرف التي قرر البنك اقراضها لأصحاب المعاشات والمحرة بأسماء كل من . . . و . . . و . . . مما أدى الى تكرار صرفها دون وجه حق الى

مجهول أثناء عمله بينك فأضرب قسمي : وهو وقد أحيل بهذه المخالفة
إلى المحكمة التأديبية وأقر في التحقيقات أنه قام بصرف أذن منها ركان
مكلفا بالصرف في ذلك القسم دون غيره وقت صرف تلك الأذن على
ما هو ثابت بالأوراق فإن المخالفة المنسوبة إليه بتقرير الإتهام تضحى ثابتة
في حقه ثبوتيا كافيا مما كان يقتضي من المحكمة التأديبية معاقبته عنها وهي
أذ لم تنهج هذا النهج يكون حكمها قد خالف القانون جديرا لذلك بالاعاء .
(طعن ١٣٩٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٨)

القاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

يشترط سلامة التحقيق مع العامل للمحال للمحاكمة التأديبية أن
تتوافر ضمانات التحقيق التي أوجبها المشرع - من أهم هذه الضمانات
توافر الحيطة التامة فيمن يقوم بالتحقيق وتمكين العامل من الخلا كل ما يلزم
للتحقيق أوجه دفاعه - قيام مقدم الشكوى بالتحقيق مع الشكوى في حقه
بهدر التحقيق ويطلبه - أساس ذلك - تطلب ضمانات الحيطة في الحقائق -
إلى ذلك : بطلان التحقيق والفرار الذي قام عليه - لا ينال مما تقدم استكمال
التحقيق بعد ذلك بمعرفة موظف آخر - أساس ذلك : أن التحقيق قد
اعتمد في اتعانه على تحقيق مقدم الشكوى الذي كان حريصا على اعداد
دليل مسبق بأخذ اقرارات من العاملين يقرون فيه بصحة الواقعة والبت
ذلك في صلب التحقيق الذي يناله .

الحكمه :

ومن حيث أن المسلم أنه يشترط سلامة التحقيق أن تتوافر له كل
مقومات التحقيق الفني من ضمانات وأهم هذه الضمانات هي ضرورة
توافر الحيطة التامة فيمن يقوم بإجراء التحقيق ، فضلا عن وجوب اتخاذ
كل ما يلزم لكفالة تحقيق أوجه دفاعه المسند إليه الاتهام .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكانت الثابت أن الذى قام بإجراء التحقيق أصلا هو رئيس الفرع مقدم الشكوى ، وهو ما تعتمد فيه الحيدة الواجبة قانونا لذلك فإن هذا التحقيق يعد باطلا ، ولا يغير من ذلك استكمال التحقيق بعد ذلك بمعرفة رئيس قسم الشؤون المالية ، ذلك أن هذا التحقيق قد اعتمد فى اتمامه على تحقيق رئيس الفرع الذى كان حرصا على اعداد دليل مسبق بأخذ اقرار من ستة من العاملين يقررون فيه بصحة الواقعة وثبت فى صلب التحقيق ، الأمر الذى يصبح معه هذا التحقيق كذلك قد أدخل بالضمانات الواجبة قانونا لتحقيق دفاع الطاعن ، وشابة انقصور فى تناول التحقيق دون تأثر بالتحقيق السابق انذى أجراه رئيس الفرع .

ومن حيث أنه لما تقدم ، واذا كان القرار الصادر بمجازاة الطاعن قد استند الى تحقيق باطل على نحو ما سلف البيان ، فإن هذا القرار بدون قد وقع باطلا حقيقا بالالغاء ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير ذلك فقد تعين الحكم بالنالغائه والغاء قرار الجزاء المطعون عليه .

(ملعن ١٣٤١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٦)

قاعدة وقسم (١٩٦)

المبدأ :

لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه وسماع اقواله وتحقيق دفاعه — علة ذلك : — احاطة العامل علما مما هو منسوب اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه قبل توقيع الجزاء عليه — يتطلب ذلك استدعاء العامل وسؤاله وسماع الشهود الباتين ونفيا حتى يصدر الجزاء مستندا على سبب يبرره دون تصسف او انحراف — التحقيق بهذه الكيفية يعد ضمانا عامة تستهدف استظهار معنى مشروعية الجزاء وعلامته — لا يكفى مجرد

القضاء مسئلة على العامل حول وقائع معينة - ينبغي مواجهته بالاثباتات المنسوبة اليه ليكون على بينة منها فيبعد دفاعه على أساسها .

الحكمة :

من حيث أن المادة ٧٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بإتفاق رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، حظرت توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ، والحكمة من تطلب إجراء هذا التحقيق هي إحاطة العامل غلما بما هو منسوب اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه قبل توقيع الجزاء عليه وما يستتبع ذلك من وجوب استدعاء العامل موضوع المسألة وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه وإتاحة الفرصة للدفاع عن نفسه ومناقشة شهود الإثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع وذلك لتحقيق الضمان وتوفير الإطمئنان للعامل المذكور وهو أمر تقتضيه العدالة وتمكين المصلحة العامة حتى يصدر الجزاء مستندا على السبب للبرر له دون ثمة تعسف أو جوراف. ومن ثم فإن إجراء التحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء عليه يمثل في الواقع من الأمر ضمانا له إضفاء استظهار مشروعية الجزاء وملاءمته وتزجيا على ذلك فلا يكفي مجرد القاء مسئلة على العامل حول وقائع معينة وإنما يلزم مواجهته بالاثباتات المنسوبة اليه حتى يكون على علم بما وعلي بينة من اتهامه فيها ، فيبعد دفاعه على أساسها تمسحا لما قد يسفر عنه التحقيق من مجازاته وبذا يكفل له حق الدفاع عن نفسه كضمانة أساسية في مجال التأديب إلا اذا كان القرار التأديبي الصادر بناء على هذا التحقيق مشوبا بميب مخالفة القانون .

ومن حيث أنه بالإطلاع على القرار المطعون فيه رقم رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٨٠ الصادر من السيد وكيل وزارة الري لمحافظة الدقهلية في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ بين أنه أشار في ديباچته إلى المخالفات المنسوبة إلى الطاعن وهي أنه :

(١) قرر أنه يجب إعادة لثانية بحاراً وقام بتوقيع الجشتى واعتماده بعد سحب كشوف المختلجات قبل الاعادة من ملفاته التفتيش وكان الأجلر به توقيع الاعادة أن وجدت على نفس الكشوف كالمتابع .

(٢) قدم دفاتر الميزانية لحشنى الاستلامات الختامية ولم يقدم دفاتر الميزانية لاعادة التشفيل .

(٣) وقع على الخطاب المرسل من تفتيش بلقاس للمقاول فى ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٠ فى حين أنه قام بالتوقيع على كشف غرامات التأخير والذي يوضح به انتهاء الاعادات خلال شهر مارس وأوائل شهر أبريل سنة ١٩٨٠ أى أن هذا الخطاب لاحق لاعادة التشفيل .

(٤) وجود كسب وتصلح بالكشف الختامى على اقطاعات العرضية الختامية وتصبح فى تاريخ الاتهام الفعلى والمكسب المتأخر بكشوف المكسبات الختامية .

(٥) قام بالتوقيع على كشوف غرامات التأخير المتناقضين . ثم قضى القرار فى اللند أولا / ب منه بمجازاة الطاعن بخصم خمسة أيام من راتبه . ومن حيث أنه وباستقراء أوراق التحقيق الادارى الذى صدر بناء عليه هذا القرار بين أنه تمثل فى أسئلة القيت على للطاعن ولم يشغل من الوقائع الخصم التى قام عليها ذلك القرار سوى الواقعة الأولى دون الأربع الأخرى ، ولم ينطوى على مواجهة الطاعن بهذه الوقائع كاتهامات منسوبة إليه حتى يحاط علماً بها وتبين اتهامه فيها ويعمل على دفعها ومن ثم فلم تكتمل لهذا التحقيق مقومات التحقيق القانونى الصحيح ، كمالا له وضماناته على النجس الذى أوجبه المادة ٧٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الاشارة اليها ، وإذا كان الأمر كذلك فإن القرار الصادر بمجازاة الطاعن بخصم خمسة أيام من

مرتبته بناء على هذا التحقيق يكون مخالفا للقانون ويتمين لذلك الغاؤه واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون خليقا بالالغاء .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبالفاء القرار رقم ٣٩٣ الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من مجازاة الطاعن بخصم خمسة أيام من راتبه وما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٧٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٧)

القاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

التهمة يرى حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - نص الشرع صراحة في أنظمة العاملين المتعدين بالدولة على أنه - لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد سماع أقواله وتحقيق دفاعه - التحقيق لا يعدو كونه بحسب طبيعته والغاية والهدف منه البحث الموضوعي المحايد والنزيه عن الحقيقة بالنسبة الواقعة أو وقائع معينة حتى تتصرف السلطة الرئاسية أو التأديبية فيما هو معروف عليها لبت فيه اداريا أو تأديبيا - يتمين لقاعدة عامة أن يستوفى التحقيق مع العامل المقومات الأساسية التي يجب توافرها بصفة عامة في التحقيقات - خاصة توفير الضمانات التي تكفل للعامل الاحاطة بالاتهام الموجه اليه وابتداء دفاعه وتقديم الأدلة وسماع الشهود - يكون التحقيق باطلا اذا ما خرج على الأصول العامة الواجبة الاتباع في اجرائه وخرج على طبيعته الموضوعية المحايدة والنزيهة - ما دام في أي من تلك أعميوب التي تشوبه مساس بحق الدفاع .

المحكمة :

ون حيث أن مبنى الطعن بمخالفة الحكم للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وذلك أن الثابت من سؤال كل من المساعد الفنى بالوحدة المحلية وسكرتير الوحدة أن المطعون ضده قد قام بضغط محضر المعاينة الذى أجرى بخصوص تعبدى والدته على املاك الدولة أثناء عرضه على رئيس الوحدة ولم يتم برده ، ومن ناحية أخرى فقد أثبت التحقيق انقطاع المطعون ضده عن عمله فى الفترة من ١٩٨٣/٩/٢٤ حتى ١٩٨٣/٩/٢٩ .

ومن حيث أن قد بنى المشرع الدستورى على النص على أن المتهم يبرأ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه (م ٦٧) كما نص على أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول ، وتفريعا على هذا المبدأ الأساسى من المبادئ التى تقوم عليها دولة سيادة القانون فإن المشرع قد بين صراحة فى أنظمة العاملين المدنيين بالدولة على أنه لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد سماع أقواله وتحقيق دفاعه ولما كلف التحقيق لا يبدو كونه بحسب طبيعته والغاية والمهدف منه البحث بالموضوعى المعايير والنزاهة عن الحقيقة بالنسبة لواقعة أو وقائع معينة حتى تتمتع السلطة الرأىية أو التأديبية فيما هو معروض عليها للبت فيه اداريا أو تأديبيا على أساس من حقيقة وواقع الحال ومن ثم فانه يتعين كمقاعدة عامة أنه يستوفى التحقيق مع العامل المقومات الأساسية التى يجب توافرها بصفة عامة فى التحقيقات وأخصها توفير الضمانات التى تكفل للعامل الاطاحة بالاتهام الموجه اليه وايداه دفاعه ، وتقديم الأدلة وسماع الشهود وما الى ذلك من وسائل تحقيق الدفاع اثباتا أو نفيًا الخ ويكون التحقيق ابلا كلما خرج على الأصول العامة الواجبة الاتباع فى اجرائه والاثبات غاية وخرج على طبيعته الموضوعية المعايير والنزاهة مادام

في أي من تلك العيوب التي تشوبه مساس بحق الدفاع وهذا هو منقطع النزاع في الطعن المائل .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مساعد فني قد قدم شكوى مؤرخة ١٩٨٣/٩/٢٦ لرئيس الوحدة المحلية يهوت تتضمن أن السيد الموظف بالوحدة المحلية يهوت (الطاعن) قام بالتعمد عليه بخطف بعض الأوراق الخاصة بعمله الفني وبها مسودة خاصة بعبارة تملي بكفر يهوت وفي حاربا وأنه قدم شكوى لسكرتير الوحدة ولرئاسة المركز للشئون القانونية وقد تأثر على شكواه لسكرتير الوحدة بإجراء التحقيق والعرض ، وسئل المظنون ضده في محضر مؤرخ ١٩٨٣/١٠/٢ فقرر أنه خطف الأوراق من رئيس الوحدة وليس من الشاكي ورغم أنه فعل ذلك بصفته مواطنا لاهمال رئيس الوحدة أن شكوى مقدمة منه إليه وقد أثبت المحقق أقوال الطاعن كما أثبت أنه رفض التوقيع على المحضر ، وإزاء ذلك فقد لعال السيد رئيس القرية الأوراق للسيد رئيس مركز ملخا ، فتولت الشئون القانونية التحقيق فألكر الطاعن بالمحضر المحرر في ١٩٨٣/١٠/٢٣ ما نسب إليه من خطف الأوراق ، وقرر انقطاعه عن العمل بأنه تغيب يومى ٢٤ ، ١٩٨٣/٩/٢٥ ورفض سكرتير القرية منه اجازة عارضة مما اضطره للاستمرار في الإقطاع حتى ١٩٨٣/٩/٢٩ لوجود قرب له مريض بمستشفى العجوزة ، وورد توقيعه على هذا المحضر بنهايته .

ومن حيث أن الحكم الطعن قد ذهب الى أنه لم تمنع شهادة رئيس القرية وبني قضاءه على غيابه ، وحيث أن الثابت من الأوراق أن للطعون ضده قد استل في التحقيق المؤرخ ١٩٨٣/١٠/٢ وجاءت أقواله تتضمن الاستخفاف بإجراءات التحقيق وعدم الالتزام بالإجابة على ما وجه اليه من أسئلة ، وفي شأن ما نسب اليه من خطفه الأوراق من السيد

فقد أجاب بأن ذلك كذب وأنه خطفها من رئيس الوحدة نفسه ، وأنهى
المحقق تحقيقه المذكور كما جاء فى نهايته بإفعال المظنون ضده وامتناعه
عن التوقيع ورفع الأمر للسلطة الأعلى وفى شأن عدم إبداء رئيس القرية
لشهادته فإن الثابت من الأوراق أن التحقيق المؤرخ ١٠/٢/١٩٨٣ عند بحث
بـ رئيس القرية نفسه لرئيس مركز طلغا فى ١٠/٢/١٩٨٣ مقرر أن المظنون
ضده قد اعترف بواقعة خطف الأوراق وإيقطاعه عن العمل فى المدعى من
١٩٨٣/٩/٢٤ حتى ١٩٨٣/٩/٢٩ ، ومن ثم فإن السيد رئيس القرية —
وإن لم يبد بشهادته فى التحقيق الإدارى ، فإنه أبدى إقراره ضمنا لما نسب
إلى الطاعن فى حضوره من خطف الأوراق بإحاطته للتحقيق وعدم نفي
حدوث الواقعة ألوارد فيه اعتراف الطاعن بالواقعة ومن ثم فإن إقرار رئيس
القرية بالواقعة المعمول عليها قد ورد بأوراق التحقيق التى تضمنتها
ولا تكون هناك ثمة حاجة لضرورة ورودها فى أقوال التحقيق الإدارى
ذاته ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم الطعن فى شأن بطلان التحقيق لعدم
الاستماع لشهادة رئيس القرية يكون على غير منتهى صحيح من القانون إذ
أن أمر إقراره وشهوده للواقعة ثابت كتابة من خطابه المحول به للتحقيق
الذى يرفض الطاعن توقيعه وتضمن إقراره بخطف الأوراق من رئيس
الوحدة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن ادعاء الطاعن بواقعة خطف الأوراق
تكون مستخلصة استخلاصا سائفا من الأوراق ويكون قرار الجزاء
المظنون فيه والصادر برقم ٧٣٣ لسنة ١٩٨٣ إذ استند إلى أداته فى هذه
الواقعة قد قام على سبب صحيح .

ومن حيث أنه بمقتضى ما تقدم فإنه يتحتم الحكم بإلغاء الحكم
المظنون فيه بالنظر لسلامة التحقيقات الإدارية التى أجريت مع المظنون
ضده .

(طعن ٩٥١ لسنة ٣٣ جلسة ١٩٨٩/١/٤)

قاعدة رقم (١٩٨)

البنا :

مواجهة المتهم بما هو منسوب اليه يعتبر ضمانة من ضمانات التحقيق يترتب على اغفالها بطلانه فيما لو اخل ذلك بحق الدفاع على اى وجه من الوجوه الا ان عدم مواجهة من يطلق معه بعض الاقوال اثناء التحقيق لا يبطئه ما دام قد وضع التحقيق كاملا تحت بصره للاطلاع عليه وايداء ما يراه من دفاع امام مجلس التاديب - لا تترتب على المحقق اذا استكمل التحقيق فى بعض جوانبه فى غيبة المتهم ولم يطلعه على اقوال شهود الاثبات ب ذلك طالما انه لم ترد باقوالهم نسبة اتهامات جديدة الى المتهم لم يسبق مواجهته بها وتمكينه من الرد عليها - وانه بعد انتهاء التحقيق قد تم تمكينه على نحو لا يحججه من الاطلاع على جميع اوراق التحقيق بعد اتمامه - ذلك لابناء دفاعه امام مجلس التاديب المحال اليه والرد على اية الاوال وردت على لسان هؤلاء الشهود .

المحكمة :

« ومن حيث انه عن الادعاء بطلان التحقيق لعدم مباشرته فى حضور المتهم (الطاعن) او مواجهته باقوال شهود الاثبات فانه ولئن كانت مواجهة المتهم بما هو منسوب اليه يعتبر ضمانة من ضمانات التحقيق يترتب على اغفالها بطلانه فيما لو اخل ذلك بحق الدفاع على اى وجه من الوجوه الا ان عدم مواجهة من يحقق معه بعض الاقوال اثناء التحقيق لا يبطئه ما دام قد وضع التحقيق كاملا تحت بصره للاطلاع عليه وايداء ما يراه من دفاع امام مجلس التاديب ولذلك فانه طالما ان الثابت من الاوراق انه قد توجه المتهم بما هو منسوب اليه وايدى دفاعه بشأنه امام مجلس التاديب فلا تترتب على المحقق اذا ما هو استكمل التحقيق فى بعض جوانبه فى غيبة المتهم ولم يطلعه على اقوال شهود الاثبات طالما انه لم ترد باقوالهم نسبة

اتهامات جديدة الى المتهم لم يسبق مواجهته بها وتمكينه من الرد عليها ،
وانه بعد انتهاء التحقيق قد تم تمكينه على نحو لا يصحده من الاطلاع على
جميع أوراق التحقيق بعد انتمائه ، وذلك لابتداء دفاعه امام مجلس التأديب
المحال عليه ولترد على اية أقوال وردت على لسان هؤلاء الشهود .

ومن حيث ان الثابت من التحقيق الذى بنى عليه قرار مجلس التأديب
المطمون فيه امام هذا المجلس انه لم يحرم الطاعن من ابداء دفاعه ودراسة
كل ما ورد فى التحقيق من أقوال ومستندات على أى وجه كما انه قد تمت
مواجهة الطاعن بما هو منسوب اليه ولم تتضمن شهادة شهود الاثبات ما لم
يتم مواجهة الطاعن به من اتهام فانه لا يكون قد شاب التحقيق فى هذا
النقطة شائبة .

(طعن ٦٤٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

قاعدة رقم (١٩٩)

البينة :

عدم مواجهة المتهم بالاثام المنسوب اليه وتمكينه من ابداء دفاعه من
شأنه اعداد اهم سماعة من سماعات التحقيق على نحو يعيبه - الامر الذى
يترتب عليه بطلان الجواز البنى عليه سواء صدر بهذا الجواز قرار ادارى
او حكم تاديبى .

للحكمة :

من حيث انه عن المخالفة الثانية المنسوبة الى الطاعن الأولى
ارتكابها ، والمتمثلة فى انه لم يراع الدقة فى تحرير قبائمه (٧) حيث قام
بإستخراج مضاريف الاجراءات ضمن المطلوبات الاميرية .
وفى حيث ان مذكرة نيابة دمنهور الادارية فى القضية رقم ٤٧٠

لسنة ١٩٨٥ قد لخص مجريات التحقيق الذي أجرته في شأن الوقائع المنسوبة الى الطاعنين .

ومن حيث أنه لم يرد بهذه المذكرة ما يفيد أنه قد تمت مواجهة أى من الطاعنين بهذا الاتهام اذ لم يواجه الطاعن الأول بأنه قد ارتكب هذه المخالفة ، ولم يواجه الطاعن الثانى بأنه قد أهمل للاشراف عليه فى هذا الشأن .

وتن حيث أن مؤدى عدم مواجهة المتهم بالاتهام المنسوب اليه وتمكينه من ابداء دفاعه من شأنه اهدار أهم ضمانات التحقيق على نحو يعيبه ، الأمر الذى يترتب عليه بطلان الجزاء المبني عليه سواء صدر بهذا الجزاء قرار ادارى أو حكم تأديبى .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم عدم صحة ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن الأول فى كلا الاتهامين المنسوبين اليه .

ومن حيث أن مؤدى ثبوت عدم ادانة الطاعن الأول فى شأن الاتهامين المنسوبين اليه عدم ادلة الطاعن الثانى تلقائيا فى شأن الاتهام المنسوب اليه والمثبت فى أنه أهمل الاشراف عليه ومتابعته مما أدى الى ارتكاب الطاعن الأول لمسلل بسبب اليهم .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المنهج ومن ثم فانه يكون قد صدر معيا ولجب الإلغاء .

(مجلس ١٤٦٤ لسنة ١٣٩٠ ق. جلسة ١٩٨٩/٦/١٠)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

من المبادئ العامة لشريعة العقاب في المجازين الجنائي والتدابير ان
المتهم يرى حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها سبل الدفاع
عن نفسه اصابة او بالوكالة - ورد هذا المبدأ في إعلان حقوق الانسان
والاقتنيات الدولية والساتير ومنها الدستور العالم في مصر - يقتضي
ذلك اجراء تحقيق قانوني صحيح يتناول الواقعة محل الاتهام ويحدد
مناصرها من حيث الافعال والزمان والمكان والاشخاص واجبة الثبوت - اذا
قصر التحقيق من استيفاء منصر او اكثر من هذه العناصر على نحو يجعل
معه الواقعة وجودا وعندما او ادلة وقوعها او نسبتها الى المتهم كان تحقيقا
ضعيفا - صدور قرار الجزاء مستندا الى تحقيق ناقص يصفه بعدم
الشروعية *

الحكمة :

ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه المحكمة على ان من المبادئ العامة
لشريعة الجزاء والعقاب ايا كان نوعه جنائيا أو قاذفيا ان المتهم يرى حتى
تثبت ادانته في محاكمة قانونية يكفل له فيها سبل الدفاع عن نفسه اصابة
او وكالة وبالتالي فانه يتفرع على ذلك حظرها على أى انسان قبل سماع
أقواله وتحقيق دفاعه بعد مواجهته بما هو منسوب اليه ومتهم به من افعال
وتأسيسا على هذا الاساس الدستوري الذي نصت عليه المواد (٦٧ ،
٦٩) من الدستور والتي تردد أحكاما مقرر في اعلان حقوق الانسان
والاقتنيات الدولية لهذه الحقوق وتطبيقا لذلك فقد نص المشرع في نظام
للماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في المادة
(٧٩) منه على انه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه
وكذلك نصت المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس

الدولة على ان للعامل المتقدم للمحاكمة التأديبية ان يحضر جلسات المحاكمة وان يوكل عنه محاميا وله ان يبدى دفاعه كتابة أو شفاهة وللحكمة ان تقرر حضوره شخصيا كما نصت المادة ١٦٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية على ان تتضمن ورقة الاتهام التى تعلن بامر رئيس مجلس التأديب التهمة المنسوبة الى المتهم وبيانا موجزا بالادلة عليها واليوم المجدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه المحاكمة وله ان يقدم دفاعه كتابة وان يوكل عنه محاميا ومقتضى ذلك انه يلزم حتما اجراء تحقيق قانونى صحيح سواء من حيث الاجراءات أو المحل أو الغاية لئلى يمكن ان يستند على تيجته قرار الاتهام شاملا الاركان الاساسية المحددة على النحو السالك البيان .

ومن حيث انه يبين مما سبق ان تلك القاعدة العامة التى تستند اليها شرعية الجزاء هى الواجبة الاتباع سواء تم توقيع الجزاء ادلوا من السلطة التأديبية الرئاسية بواسطة الرئيس الادارى أو تم توقيعه بواسطة مجلس تأديب مختص أو تم توقيعه قضائيا بحكم من المحكمة التأديبية لأن التحقيق هو وسيلة استبانة الحقيقة ووجه الحق فيما ينسب الى العامل من اتهام وبغير أن يكون تحت يد الجهة التى تملك توقيع الجزاء التأديبى تحقيق مستكمل الاركان لا يكون فى مكنتها الفصل على وجه شرعى وقانونى فمى الاتهام المنسوب للعامل سواء بالبراءة أو بالادانة من أجل ذلك فان أى قرار أو الحكم بالجزاء يصدر مستندا الى غير تحقيق أو استجواب سابق أو يصدر مستندا الى تحقيق ناقص وغير مستكمل الاركان يكون قرارا أو حكما غير مشروع ومن حيث ان التحقيق لا يكون مستكمل الاركان صحيحا من حيث محله وغايته الا اذا تناول الواقعة محل الاتهام بالتحقيق بحيث لا بد وأن يحدد عناصرها بوضوح ويقين من حيث الافعال والزمان والمكان والأشخاص وأدلة الثبوت فاذا ما قصر التحقيق عن استيفاء عنصر

أو أكثر من هذه العناصر على نحو تجعل معه الواقعة وجودا وعدما أو أدلة وقوعها أو نسبتها إلى المتهم كان تحقيقا معينا ويكون قرار الإجراء المستند إليه معينا كذلك .

وبين حيث أنه تطبيقا لما تقدم ، فإنه لما كان التحقيق الذي بني عليه قرار مجلس التأديب المطعون عليه قد اعتوره النقص الجسيم والقصور الشديد عن تحقيق غايته ومحلّه في تحديد الحقيقة بالنسبة للوقائع المنسوبة للطاعن حيث قد ذكر الشاكي في هذا التحقيق عنده سؤاله عن انذيل عما نسب للطاعن من حصوله على مبالغ منه مقابل أدائه لأعمال تلحق في اختصاصه في الشاكي وجود أي دليل على ذلك وذكر أن تلك الوقائع قد تمت بحضور المتقاضين ولا يعرف أحدا منهم وليست له كذلك معرفة بزملاء الطاعن من بين الموجودين للاستشهاد بهم بينما أنكر الطاعن تلك الوقائع التي اتهمه الشاكي بها وأصر على أن هذه الشكوى كيدية لرفضه توقيع حكم خاص بالشاكي منفردا عن بقية الأحكام حسب النظام المتبع في هذا الشأن ومن حيث أن ذلك التحقيق المصيب قد ضمن ضمن أقوال الشاكي قوله « حضرت بالأمس ٢١ و ٢٢ للمحكمة وتقابلت مع سكرتير الجلسة ولم يرد بالتحقيق تحديد موقع هذه المقابلة وفي أي حجرات أو دهاات أو قاعات المحكمة كانت ولم يسأل المحقق زملاء الطاعن الجالسين معه بافتراض أن المقابلة في هذا المكان ولا شك أن تحديد المكان من شأنه إمكان تحديد شهود الواقعة سواء من العاملين أو غيرهم للذين كان من الممكن تواجدهم خلال هذه المقابلة والذين كان ينبغي لاستجلاء وجه الحقيقة سماع أقوالهم ومعلوماتهم استجلاء لوجه الحق .

كذلك فإنه جاء بأقوال الشاكي بالتحقيق أنه قد حبل بنفسه على موافقة السيد الأستاذ رئيس الدائرة على توقيع الحكم الخاص بالشاكي دون انتظار توقيعه مع سائر الأحكام وقد قصر التحقيق عن أن يطلب مذكرة

بمعلومات البنية الأستاذ رئيس الدائرة عن هذه الواقعة. يؤيد فيها وينفى ما جاء بأقوال الشاكي أو الطاعن في هذا الشأن .

ومن حيث أن تؤدي ما تقدم إلى التحقيق الذي يبنى عليه قرار الجزاء الصادر من مجلس التأديب قد شابه النقص البصيم والقصور الشديد عن الإحاطة بمختلف جوانب الواقعة محل الاتهام وتحديد أدلة وقوعها ولتسببها إلى المتهم على نحو يقيني ومن ثم فاله يكون قد وقع مميّا على نحو يربط بطلان الجزاء الذي يبنى على هذا التحقيق الباطل .

ومن حيث أن بالإضافة إلى ذلك البطلان في التحقيق فإن قرار مجلس التأديب المظنون فيه قد صدر في أربعة أسطر أهم ما جاء بها أنه قد تبين للمجلس أن الموظف المذكور خرج على مقتضيات الواجب الوظيفي ولم يرد ما يبين كفاءة استخلاص المجلس لهذه النتيجة استخلاصاً سليماً وسائفاً من الأدواق والمستندات والأقوال الواردة بالتحقيق ولم يرد بالقرار بيان محدد للاتهام المنسوب للعامل (الطاعن) ولا بيان ما استند إليه مجلس التأديب من أدلة بعد مناقشة دفاعه على نحو واضح ومحدد يستند إليها المجلس المذكور في القول بثبوت الاتهام في حق الطاعن ومن ثم فإن هذا القرار يكون قد صدر في حقيقة الأمر مجرداً من الأسباب ومشوباً بالمغالطة الجنينية للقانون .

(طعن ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٧/٦/١٩٨٩)

الطبعة رقم (٢٠١)

الجلسة :

التحقيق الإداري إذا توافرت شرائط سلامته وصلاحيته أقاله به -
هو الوسيلة لأظهار وجه الحق في شأن الموظفين المتخالفين - يكون للمخالف
أن يطلع بشكاياته التحقيق الإداري ابتداءً بإخطاله بذلك إن مثل هذا

التحقيق لم يهدد المسامحة اللازمة لسلامته - لا يجوز للرئيس الإداري الأعلى أن يتسلب من مسئولياته بالاستمسار بعرفيات تقسيم العمل الإداري دون مضمونه الحقيقي بما يعنيه ذلك من ضرورة تحقيق الالتزام الموضوعي للعاملين بأداب العمل بالرفق .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بطلان التحقيقات استنادا الى نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية وانماكمات التأديبية والتي تنص على اختصاص النيابة الادارية بما يأتي :
ابند ٣ : « اجراء التحقيق في المخالفات المالية والادارية التي يكشف عنها اجراء الرقابة وفيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تتلقاه من شكاوى الافراد والهيئات التي يثبت الفحص جديتها .

ومن حيث ان الجدير بالذكر ان مقدم الشكوى التي تم فحصها وتحقيقها هو السيد / مدير عام الشؤون المالية والادارية بمديرية الشباب والرياضة سابقا وذلك عن امور تخص الخلل بالرفق الذي كان يعمل به ، ومن ثم فانه لا يعتبر من طائفة الافراد الواردة بنص البند ٣ سالف الذكر وذلك لأن هذه الطائفة تشمل احاد الناس ممن لا يكون لهم أي صورة من الصور لارتباط وظيفي بالرفق موضوع الشكوى .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فانه بالنظر لما للشاكي من اختصاص من وظيفي - وان كان قد احيل الى المعاش - وكأت الشكوى تخص مخالفات ترتبط بأعمال وظيفته واختصاصاته بوصفه مديرا عاما للشؤون المالية والادارية فمن ثم فانه لا ينسوخ القول بالندام تصفته في عقد الاختصاص لنيابة الادارية لتحقيق في المخالفات الادارية والمالية التي يرى وقوعها بالرفق التي كان يعمل به .

ومن حيث ان النيابة الادارية قد لجأت الى الاستيثاق من سلامة دعاتهم ما يقول به الشاكي وذلك من الثابت بسجلات مصلحة الجوازات

وسارت في التحقيق بناء على الحقائق الثابتة هذه المصلحة المتوط بها اثبات سفر المواطنين وغيرهم من جمهورية مصر القوية وقصومهم اليها ، ومن ثم فان القول بطلان التحقيق لضرورة حدوث مثل هذا الاستثنائي قبل بدء النيابة الادارية في التحقيق هو من قبيل التمسك باهداب شكلية لم يقصد المشرع اقرارها أو افعال اثارها - اذا العبرة في النهاية ان يتم التحقيق بناء على شكاوى ثبتت جديتها وهو ما اتضح بعلاء من سلامة الاساس الذي بنى عليه التحقيق وسلامة ما انتهى اليه ، ولا يكون هناك اساس لادعاء مخالفة النيابة الادارية لموجبات التحقيق أو بطلان له في اذ التحقيق الاداري - اذا توافرت شرائط سلامته وصلاحيه القائمين به هو الوسيلة لاطهار وجه الحق في شأن المخالفات المدعاة ، وهو ما قد ينتهي بحفظ التحقيق لاعدام المخالفة أو لعدم ثبوتها قبل المتهم بها ، وفي حالة انتهاء التحقيق الى ثبوتها فان المخالف يكون محالا امره لسلطة أخرى تتولى محاكمته وله ان يدفع الاتهام الموجه اليه امامها استنادا لأبس موضوعية لينكر قيامه أو يثبت براءته منه ، ولا يكون له ان يذرع بشكليات التحقيق الاداري ابتغاء بطلاله ، طالما ان مثل هذا التحقيق لم يجر من مصادر الضمانات اللازمة لسلامته .

ومن حيث انه من موجب ما تقدم فان الوجه الأول للنفي على الحكم ببطلان التحقيقات التي تمت لا يكون له اساس من القانون .

ومن حيث انه عن الوجه الثاني للنفي على الحكم باقفاء المخالفة في حق الطاعن اذ ان الحال الثالث يتبع الحال الثاني فان المحكمة ترى انه لا يجوز للزمين الاداري الاعلى ان يتسلب من مسؤولياته بالانضمام بعمرليات تقسيم العمل الاداري دون مضمونه الحقيقي بما يعنيه ذلك من ضرورة تحقيق الالتزام الموضوعي للقائمين بإدراك العمل بالمرضى ، ومن ثم فان دفع الطاعن مسؤوليته عن المخالفات التي ارتكبها الحال اشالت وفي

ضوء ما اعترف به بتحقيق النية الادارية من ان المخالف الثالث يتبعه مباشرة — والـه هو الذى صرح له باجازاته خارج البلاد وفى ضوء ما تبين لمن غيابه مدداً كبيرة فى الخارج حسبما افادت بذلك مصلحة الجوازات وموت استيلائه على مرتبه خلافاً ، هذا الدفع لا يكون مقبولاً من الرئيس الأعلى للمرفق الذى يقع فى التزامه الأول ضبط المخالفات الادارية والمالية خاصة اذا كان هو المرخص فى كل مرة للمخالف الثالث فى السفر خارج الجمهورية ، فلا يفتل ان يكون دوره محض التصريح الفكتامى للمخالف الثالث بالسفر فى العديد من المرات دون ان يتساءل عن السبب فى تكرار سفره وطروقه وسبق انضباطه فى الالتزام فى حدود المدة المصرح له بها ، وفى ضوء ما يكون شاملاً بالضرورة عن غيابه بالخارج بعد انتهاء اجازاته المصرح له بها وخاصة ان المخالف المذكور من كبار العاملين بمديرية الشباب والرياضة حيث كان يشغل وظيفة من الدرجة الأولى ، والقول بغير ذلك يتحول منه العمل الرئيس الى آلة يقتل معها المرفق فى تسييره ويصاب بعوارض من كيانه ، ويفقد القدرة على تحقيق اهدافه ، ومن ثم فان دفاع الطاعن وهو الرئيس الأعلى لمديرية الشباب والرياضة بالقاهرة وان المخالف لم يكن يتبع ادارياً وفى ضوء الظروف سالفة البيان بما فى ذلك سبق اقراره بأنه يتبعه مباشرة — هذا الدفاع لا يكون مقبولاً منه ، ويكون النص على الحكم فى هذا الخصوص غير قائم على سند من الواقع أو القانون

ومن جهة اخرى من موجب ما تقدم فان الطعن على الحكم المطعون فيه لا يستند الى نص من سليم من الواقع أو القانون متعين رفضه ومن حيث ان هذا الطعن معفى من الرسوم لمباقتضى به المبادىء من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره طعناً فى حكم محكمة تأديبية » .

(جلسين ٣٣٤ لسنة ١٩٧٨ ق. جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الأداة التي تبني على نتيجة تحقيق لم تتوفر فيه للمتهم فرصة تحقيق
أوجه دفاعه ودفعه تكون مبنية على أساس فاسد لا يصلح للبناء عليه .

الحكمة :

« ومن حيث أن التحقيق لم يتضمن سماع تعقيب أعضاء لجنة التفتيش
على هذا اندفاع بهدف التحقق من مدى صحة ما ادعاه الطاعن ، فانه يكون
قد قصر في تحقيق وجه جوهرى من أوجه دفاع الطاعن على نحو يوجب
التحقيق ومن ثم يعيب ما بنى عليه من أداة ذلك أن الأداة التي بنى على
نتيجة تحقيق لم تتوفر فيه للمتهم ضمانات تحقيق أوجه دفاعه ودفعه تكون
مبنية على أساس فاسد لا يصلح للبناء عليه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد ادان الطاعن عن هذا الاتهام دون
إن يتاح له ضمانات تحقيق وجه الدفاع الذى ابداه ، فانه يكون قد صدر
في هذا الشأن مميلاً ، إذ يمين القضاء بثبوت الطاعن من هذا الاتهام »
(طعن ٢١٢٤ و ٢١٢٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

يتمتع الأيعيل الموظف الى المكالمة التأديبية من قاضية بيته وبين هذا
الموظف بصورته جنية - حتى يلحق المكالمة الى هيئة العيل وموصوفة
الإحالة - حتى لا يكون هناك مجال لتأثر العيل بهذه التصورة عند قيامه
باتخاذ قرار الإحالة - هذه القاعدة مستقرة في الفهم ولطيفها المدالة ليست
فى حاجة الى نص خاص يقررها .

(م ب ٢٠)

المحكمة :

« ومن حيث ان هناك قاعدة أصولية تقتضيها ضمانات المحاكمة التأديبية ، كما تقتضيها العدالة كمبدأ عام في كل محاكمة تأديبية ، هي انه يتعين ألا يُنحىل الموظف الى بلحاكمة التأديبية من قامت بينه وبين هذا الموظف خصومات جدية حتى يطمئن الحال الى خيثة المحيل وموضوعية الاحالة ، وحتى لا يكون هناك مجال لتأثر المحيلة بهذه الخصومة عند قيامه باتخاذ قرار الاحالة . ان هذه القاعدة مستقرة في الفصير ، وتتمليها العدالة المثلى ، وليست في حاجة الى نص خاص يقررها . »

ومن حيث انه لما سبق ، فانه اذا قامت خصومة بين رئيس الجامعة من جهة ، وبين الطاعن من جهة أخرى ، فان هذا يمثل مانعا يعول دون اتخاذ قرار الاحالة من قبل رئيس الجامعة ، والا كان قرار الاحالة اذا ما اتخذ غير مشروع ، وشرط عدم مشروعيته قرار الاحالة عند وجود خصومة ، هو أن تكون هذه الخصومة جدية ، وتقدير مدى جدية أو عدم جدية الخصومة أمر متروك لتقديره لهذه المحكمة تقرر في ضوء ملائمتها الموضوع ، بحيث انه اذا اقتتل أحد الأطراف خصومة وهمية بهدف الافلات من الاحالة الى المحاكمة ، تخلف شرط توافر جدية الخصومة ، وغاب مناط قيام المسامح الذي يعول بين صاحب الاختصاص الاصيل وبين ممارسة اختصاصه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن ثمة خصومة بين الطاعن وبين السيد رئيس الجامعة ، وصلت الى ساحات المحاكم ، وصدرت فيها أحكام ، فان التساؤل للمدعى شور هنا هو مدى جدية هذه الخصومة ، ومدى صلاحية السيد رئيس الجامعة لاحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية في ظل هذه الخصومة .

ومن حيث ان الطاعن قدم صورتين ضوئيتين لحكمين تم نشرهما رئيس الجامعة أو وكيله الأول صادر بجلسة ٢٨/١١/١٩٩٠ في النوى

رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٨٩ من محكمة الاسماعيلية الابتدائية ، وقد قضى هذا الحكم بانزام الامتاذ الدكتور رئيس جامعة قناة السويس ، بأن يدفع للطاعن مبلغ عشرين ألف جنيه ، تعويض مما لحقه من اضرار مادية وأذية ، من جراء التهم التي وجهها رئيس الجامعة ضده على صفحات الجرائد . وقالت المحكمة في هذا الحكم « وهذا السلوك من جانب المدعى عليه (رئيس الجامعة) يعد انحرافا عن السلوك المألوف للشخص العامي وخطأ يستوجب المسؤولية . . ولما كان ذلك وكان سلوك المدعى عليه الخاطئ قد سبب أضرارا مادية بالغة لحقت بالمدعى تمثلت . . في حرمانه من بعض المستحقات المالية وعدم أخذه فرصته في الاعارات خارج الوطن . وعدم اقتدابه للمصل في الجامعات الأخرى ، وذلك لأن المقال المنشور كان يتسبب طعنا في أخلاقه وذمته المالية . كما أصيب المدعى كذلك بأضرار أدبية تمثلت في الآلام النفسية التي أصابته بعد الثائعات التي ترددت على الألسنة بعد نشر المقال ، والتي أدت الى الاضرار بسمعته الأخلاقية والعامية والنيل من كرامته أمام زملائه وطلابه . . »

أما الحكم الثاني فصادر من محكمة الاسماعيلية الابتدائية - الدائرة الخامسة مدني - بجلسته ١٣/٤/١٩٩١ في الدعوى رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٩٠ ، التي اقامها الامتاذ الدكتور رئيس جامعة قناة السويس على الطاعن ، يطالبه فيها بدفع مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض ، بسبب الإقتادات التي وجهها اليه ، واعتبرها قذفا في حقه وحق الجامعة . وقد انتهت المحكمة الى رفض الدعوى ، وقالت في حكمها « انه وإن كان المقال الذي نشر بجريدة الوفد والذي يستند المدعى بصفته اليه في دعواه قد وردت به بعض العبارات القاسية في وصفه للعملية الانتخابية لأعضاء لادى هيئة التدريس بجامعة قناة السويس ، وكذلك في هدمه للمنبذة العلنية ، وأنسلوب ادارة كلية طب جامعة قناة السويس ، واستعراضه

لوقائع التنكيل والتهديد لبعض اساتذة الجامعة ممن يبدون آراءهم في
 المنبذة التعليمية . وهؤلاء الاساتذة أعضاء في النادي الذي سئل المدعى
 عليه والمتحدث باسمهم والمطالب بحقوقهم والمدافع عن مواقفهم باعتبار
 مثلهم في النادي بل ومعبرا عن ارادتهم ومواقفهم ، ورغم هذه القسوة
 في العبارات التي وردت عن الوقائع محل النقد باعتبارها ذات أهمية
 اجتماعية تنعكس آثارها السلبية على الكافة في مجال التعليم الجامعي
 بمناطق محافظات القناة وفي مجال الذود عن حقوق طائفة من اساتذة
 الجامعة ، ومن ثم فإن المدعى عليه لما يستهدف من وراء مقاله الذي ورد
 فيه بعض العبارات التي قد تكون قاسية أو مريرة المصلحة العامة للمجتمع
 الجامعي أولا ثم من بعده المجتمع المصري بصفة عامة وذلك بغير تزييف أو
 تشويه للوقائع . وإنما يهدف الارتقاء بالعملية التعليمية في مجتمع جامعة
 قناة السويس ، وذودا عن حقوق أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المذكورة
 ودفاعا عن مواقفهم وآرائهم في انتقاد العملية التعليمية ، وهو الأمر الذي
 لا ترى فيه المحكمة مساسا بكرامة القائمين على أمر الجامعة وكيانها ،
 ولا بالجامعة ذاتها كشخص معنوي ، ولا بشرف هؤلاء واعتبارهم ، وإذا
 كان ما إكناه المدعى عليه في مقالاته امام مؤتمر لادى هيئة التدريس الذي
 نشر بعض فقراته في جريدة الوفد مينا رأى النادي ومطالبها باعتبار
 مثلا للنادي بالكف عن التنكيل بأعضاء النادي من اساتذة الجامعة
 لا يخرج عن كونه نقدا مباحا ودفاعا وتمثيلا لارادة طائفة من الأعضاء الذين
 يمثلهم في النادي ، وذلك بحكم الدستور والقانون ، فإن المدعى لا يكون
 مسئولاً عما ينشأ للغير من ضرر ، ذلك انه ليس هناك ثمة خطأ يمكن نسبته
 الى المدعى عليه بساأل به عن تمويض ما لحق بالمدعى بصفته من اضرار ان
 كانت هناك اضرار . . . » .

ومن حيث ان الحكمين منالفي الذكر يقطنان بأن هناك خصومة بين

الطاعن وبين السيد رئيس الجامعة ، وان هذه الخصومة جدية من واقع ما انتهى اليه الحكماء الصادران فيها ، وقد نشأت هذه الخصومة قبل أن يجيل السيد رئيس الجامعة الطاعن الى المحاكمة التأديبية ، إذ افام الطاعن دعواه رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٨٩ قبل ان يحيله رئيس الجامعة الى مجلس التأديب ، وبالتالي فقد قام مانع يحول بين رئيس الجامعة وبين لحاقه الى مجلس التأديب ، وكان يضمن عليه أن يمتنع عن اتخاذ أى قرار فى هذا الصدد ، تاركا هذا الأمر ليحل محله نائب رئيس الجامعة الأقدم فيه - واذ نشط وأصدر قرار الاحالة فان قراره هذا يكون غير مشروع ع .

(طعن ٣٤٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٦/١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

ولئن كانت القاعدة العامة فى مجال تحديد سمات التهم فى التحقيق تستوجب تحطيف الشهود اليمين قبل ادلائهم بشهادتهم لحفظهم على ذكر الحقيقة - الا انه ليس فى قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب مطالبة الشهود فى التحقيق باداء اليمين قبل ادلائهم بالقوالهم فى التحقيقات الادارية - ليس فى ذلك اى اخلال بحق الطاعن حيث ان مجال تقدير قيمة ما ادلى به الشهود ممن يحلفوا اليمين ومدى صدقه مرجعه الى تقدير مجلس التأديب - عدم تحطيف الشاهد اليمين لا يشوب التحقيق بالبطان طالما لم يثبت ان ذلك قد اخل بحق الطاعن فى الدفاع .

الحكمة :

» وحيث انه لا حجة لما ينماه الطاعن من بطلان للقرار المنطوق فيه لا يثبتاه على تحقيق ادلى باطل لم يكن مسبوقا بحلف اليمين من الشهود قبل الادلاء بشهادتهم ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على .. ولئن كانت

القاعدة العامة في مجال تحديد ضمانات المتهم في التحقيق تمتد إلى تحليف الشهود اليمين قبل ادلائهم بشهادتهم لحفزهم على ذكر الحقيقة ، إلا أنه ليس في قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب مطالبة الشهود في التحقيق بإداء اليمين قبل ادلائهم بأقوالهم في التحقيقات الإدارية وليس هناك إخلال في هذا الخصوص بحق الطاعن حيث أن مجال تقدير قيمة ما ادلى به الشهود ممن لم يحلفوا اليمين ومدى صدقه مرجعه إلى تقدير مجلس التأديب مرتبطاً بما يستخلصه من وقائع التحقيق وأوراق ومستندات ملف الاتهام وغير هذا من أدلة في هذا الشأن وكذلك بناء على ما أبداه الطاعن من دفاع وبصفة خاصة فيما يتعلق بمدى سلامة وصحة أقوال من سئلوا في التحقيق ومن ثم فإن عدم تحليف الشاهد اليمين لا يشوب وحدة التحقيق بالبطلان ومالم لا يثبت أن ذلك قد إخل بحق الطاعن في الدفاع » .

(ملعن ٢٩٣٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٨)

الفرع الثالث - إجراءات التحقيق

أولاً - مواجهة المتهم

قاعدة رقم (٢٠٥)

للبلدية :

لا يكفي في معرض التحقيق مع العامل عن تهمة منسوبة إليه مجرد القاء أسئلة عليه حول وقائع معينة .

الحكمة :

لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه وسماع أقواله .
وتعقيق دفاعه - وعلة ذلك وجوب إحاطة العامل علماً بما هو منسوب إليه -

وتكفيه من الدفاع عن نفسه قبل توقيع الجزاء عليه . ويتطلب ذلك
استدعاء العامل وسؤاله وسماع الشهود اثباتا وتфия حتى يصدر انجزاء
مستندا على سبب يبرره دون تصف أو انحراف .

ويعد التحقيق بهذه الكيفية ضمانة عامة تستهدف استظهارا مطلقا
مفروعية الجزاء وملاءمته . ولا يكفي في هذا المقام مجرد اتقاء اسئلة على
العامل حول وقائع معينة ، بل ينبغي مواجهته بالاثمات المنسوبة اليه ،
ليكون على بينة منها فيعد دفاعه على اساسها .

(طعن ٧٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

تصلح الشكاوى والبلاغات والتعريات سندا لنسبة الاتهامات الى من
يشير اليه ولا تصلح سندا لتوقيع الجزاء ما لم تجر جهة الادارة تطبيقا
تواجه فيه التهم بما هو منسوب اليه وتسمع افواهه وتوجه دفاعه لصالح
الحقيقة وتستخلص قرارها استخلاصا سائفا من الاوراق .

للحكمة :

ومن حيث انه عن الطعن التأديبي على قرار مجازاة السيد / . . .
بمضمم بصفة ايام من راتبه ، فقد صدر بدعوى انه يقوم بالاجبار بيع
الساعات بقر العمل وخلال ساعاته وأنه يتدخل كوسيط في بيع بعض
الأجهزة الكهربائية . وانه يعمل بصل لتجارة الأجهزة الكهربائية يملكه
شقيقه بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية .

ومن حيث أن جهة الادارة قد استندت في القول بثبوت هذه
الاثمات في حق السيد المذكور الى شكاوى مؤلفة باسم وهي أيديتها

تحريرات شرطة الهيئة التي فاجأته اثناء تواجده بالعمل فوجدته يحبل جقيقة يد بها مائة وخمسون جنيتها مما يؤكد في تقريرها ممارسة أعمال التجارة .

ومن حيث أن الشئون القانونية بالهيئة قد أجرت تحقيقا انكرفيه المظنون ضله الاتهام كفية ولم يشهد بصحة الاتهامات أحد .

ومن حيث أنه بقرار الجزاء محل الطعن التأديبي قيد بنى على بلاغ من مجهول أكدته تحريرات أجزتها شرطة الهيئة .

ومن حيث أن الشكاوى والبلاغات والتحريرات وإن كانت تصلح لأن تكون سندا لنسبة اتهام إلى من تشير إليه ، إلا أنها لا تصلح سندا لتوقيع جزاء عليه ما لم تجر الجهة الادارية تحقيقا توافقه فيه التهم بما هو منسوب اليه من خلال سماع أقوال الشهود وخص الأدلة ، ثم الاستتغناء إلى استخلاص سائق من عيون الأوراق . هذا الاستخلاص الذي يخضع لرقابة المحكمة التأديبية على مدى شلأته واعتباره استخلاصا سائقا بسوغ لجهة الإدارة الإعتداد عليه في توقيع قرار الجزاء .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد ذهبت إلى فساد السبب الذي بنى عليه قرار الجزاء لأن كلا من الشكاوى والهيئة بتحريرات الشرطة قد جاءت بادعاءات مرسلة لم تتضمن وقائع محددة المعالم معينة الحالات كما لم يستظهر الحقيقة ما يضيف إلى ذلك سبيلجا من دولعي الإلمتنين إلى حقوق هذا القول المرسل بحيث يرتفع به إلى مستوي البليل ، فإن قضاءها بالناء قرار الجزاء يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

(طعن ٣٣٥٥ لسنة ٢٩-٢٧، جلسة ٢٧/٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٠٧)

البنا :

سلامة القرار التأديبي تتطلب أن تكون النتيجة التي ينتهي اليها القرار مستخلصة استخلاصا سائفا من تطبيق تتوافر له كل المقومات الأساسية لتحقيق القانوني السليم - أول هذه المقومات ضرورة مواجهة المتهم بصراحة ووضوح بالمآخذ المنسوبة اليه والوقائع المحددة التي تمثل تلك المآخذ وأن تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه إزاء ما هو منسوب اليه بسماع ما يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي ومناقشة شهادة من سمعت شهادتهم من شهود الإثبات .

الحكمة :

ومن حيث أنه من المقرر في مجال التأديب أن سلامة القرار التأديبي تتطلب أن تكون النتيجة التي ينتهي اليها القرار مستخلصة استخلاصا سائفا من تحقيق تتوافر له كل المقومات الأساسية لتحقيق القانوني السليم وأول هذه المقومات ضرورة مواجهة المتهم في صراحة ووضوح بالمآخذ المنسوبة اليه والوقائع المحددة التي تمثل تلك المآخذ وأن تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه إزاء ما هو منسوب اليه بسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي ومناقشة شهادة من سمعت شهادتهم من شهود الإثبات .

ومن حيث أنه بالنسبة لواقعة السماح المطعون ضدها لشخص من خارج المدرسة باستعمال إحدى الغرف كمخزن لنشاطه في بيع البضائع الفارسة للطائرات بصيانتها محوّر وأساس ما نسب اليها من مخالفات - هذه الواقعة لم تواجه بها المطعون ضدها كواقعة تمثل مخالفة منسوبة اليها تفرض الجزاء التأديبي إذا ما ثبتت في حقها ، وإنما جاء السؤال بشأنها بصورة غرضية غير مباشرة لا يحمل أى مدلول لخطورة الأمر مما يمكن القطع منه

بأن المظنون ضدها لم تكن تقدر ما لهذه المسألة من خطورة ، والا لكانت أكثر حرصا وأشد تأكيداً على محاولة دحضها . وبذلك يكون التحقيق بشأن هذه الواقعة قد جاء مبتورا لم تتوافر له مقومات التحقيق القانوني وشروطه .

(طعن ١١٣٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٢/١/٢٥) .

ثانياً - الامتناع عن الادلاء بالقول

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

لا جناح على جهة الإدارة ان وفقت طلب المحال بالادلاء بالقواله امام النيابة الادارية طالما ان الواقعة ليست من بين الوقائع التي تقتضي احالة التحقيق بشأنها للنيابة الادارية - سكوت المتهم عن ابداء دفاعه في المخالفة المنسوبة اليه في التحقيق لا يشكل بذاته مخالفة ادارية - اساسي ذلك : انه لا وجه لاجبار المحال على الادلاء بالقواله في التحقيق - يعتبر سكوت الموظف ضياع لفرصته في الدفاع عن نفسه تقع عليه تبعته .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لما انطوى عليه قرار الجراء الأول في شق منه من مجازاة المظنون ضده بخصم يومين من مرتبه للامتناع عن ابداء أقواله بالتحقيق الذي أجرته الجهة الادارية فإن الثابت من الأوراق ان المذكور قرر في هذا التحقيق أنه سيدلي بأقواله امام النيابة الادارية ومن ثم فلا جناح على الجهة الادارية فيما ارتأته من عدم اجابته لهذا الطلب طالما أنه لا يوجد أى التزام عليها في الحالة المعروضة لاحالة التحقيق الى النيابة الادارية لعدم دخول تلك الحالة في الحالات التي يتعين على الجهة الادارية

قانونا احالة التحقيق فيها للنياية الادارية ويمتبر المطعون ضده فى الحالة المروضة قد فوت على نفسه فرصة ابداء ما يرغب فى الادلاء به فى التحقيق من أوجه دفاع وعليه تقع تبعة ذلك ، الا أن سكوته كمتهم عن ابداء دفاعه فى المخالفة المنسوبة اليه فى التحقيق لا يشكل بذاته مخالفة ادارية أو ذنبا اداريا مستوجبا للمسئولية التأديبية او العقاب التأديبى ، وكل ما فى الأمر أن المتهم فى هذه الحالة يعد قد فوت على نفسه فرصة ابداء أوجه دفاعه فى المخالفة المنسوبة اليه فى هذا التحقيق وعليه تقع تبعة ذلك ولكن لا محل لاجباره كمتهم على الادلاء بأقواله فى التحقيق مهذا بالجزء التأديبى الذى سيوقع عليه فى حالة سكوته فهو وشأه فى تخير موقفه الدفاعى . ازاء الاتهام المسند اليه ، لذا أنه من المقرر وفق الأصول العامة للتحقيق أنه لا يسوغ اكراه المتهم على الادلاء بأقواله فى التحقيق بأى وسيلة من وسائل الاكراه المأدى أو المنوى . وعلى ذلك فان سكوت المطعون ضده فى الحالة المروضة عن ابداء أقواله فى التهمة المنسوبة اليه لا يشكل بذاته مخالفة ادارية .

ومن ثم فان قرار الجزاء الأول الذى الطوى على شق منه على مجازاته بخضم يومين من مرتبه لهذا السبب يعد مخالفا للقانون وخبلقا بالانفاء فى شقه هذا .

(طعن ١١١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبسدا *

: امتناع الموظف بشرى مرور صحيح عن ابداء أقواله فى التحقيق الذى تجر به الجهة الادارية ينطوى على تفويت للفرصة الدفاع من نفسه - أما يتفهمه ذلك من عدم الثقة بالجهاز الادارى والجهات الرئاسية القائمة عليه - اذا فوت الموظف فرصة الدفاع عن نفسه فلا يكون له أن يظن على القرار التأديبى بعدم سلامته أو مخالفته للقانون .

المحكمة :

« ومن حيث ان المستقر عليه بالقضاء الادارى ان امتناع الموظف بغير مبرر صحيح عن ابداء أقواله فى التحقيق الذى تجر به الجهة الادارية ينطوى على تفويت لفرصة الدفاع عن نفسه لما يتضمنه ذلك من عدم الثقة بالجهاز الادارى والجهات الرئاسية القائمة عليه وهو ما يكشف عن عدم توقير لهذه الجهات وقرار بجدارتها فى ممارسة اختصاصاتها الرئاسية فبل العاملين بالمرفق لما ينطوى على اهدار لمبدأ اساسى للتنظيم الادارى وهو مبدأ التدرج الادارى فى التنظيم الوظيفى للمرافق العامة »

ومن حيث انه لم يثبت من الأوراق المقدمة أى اخلال بحق المظنون ضده فى الدفاع عن نفسه كما لم يثبت عدم صلاحية المحقق لاجراء التحقيق ، فمن ثم فان المظنون ضده يكون قد فوت فرصة الدفاع عن نفسه ولا يكون له بالتالى ان يظن على القرار التأديبى بعدم سلامته أو مخالفته للقانون .

ومن حيث ان المظنون ضده لم يقدم امام هذه المحكمة أى دفع أو دفاع موضوعى ينس القرار التأديبى فى شرعيته ، ومن ثم فاز القرار المشار اليه يكون قد صدر مستندا الى سبب صحيح ومتفقا من أحكام القانون .

ومن حيث ان الحكم الظمنى واذا لم ينته فى قضائه لهذه النتيجة ، ومن ثم فانه بتعين الناوذه والقضاء برفض دعوى الظمن التأديبى » .
(ظمن ٧٢٥ لسنة ٣٤ ق. جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤)

ثالثاً - الاعتراف

قاعدة رقم (٢١٠)

المادة :

متى اعترف المتهم (المحال) بصحة الاتهام المنسوب إليه في محضر ضبط الواقعة فإنه لا يجدى بعد ذلك أن ينكر الاتهام في التحقيق الإداري - هذا الإنكار ليس إلا من قبيل دفع الاتهام من نفسه دون ما دليل - يشترط لصحة هذا الاعتراف صدوره اختيارياً دون ضغط أو إكراه .

الحكمة :

ومن حيث أن من المبادئ المقررة في شأن أدلة الثبوت أنه متى اعترف المتهم (المحال) بصحة الاتهام المنسوب إليه في محضر ضبط الواقعة فإنه لا يجدى بعد ذلك أن ينكر الاتهام في التحقيق الإداري إلا أن هذا الإنكار ليس إلا من قبيل دفع الاتهام عن نفسه دون ما دليل وذلك بشرط أن يكون الاعتراف اختيارياً صدر دون ضغط أو إكراه .

ومن حيث أن الثابت أن رئيس الوردية أثبت في محضر الضبط الذي حرره بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨١ استدعاء مباوان الجبرك بمنطقة بورسيد (المظعون ضده) الذي أقر في المحضر بأنه هو الذي قام بتفتيش الراكب المتهم بالتهريب الجبركي السيد كما أقر بأن هذا الراكب قد قابله قبل ذلك في مقهى بورسعيد وعرض عليه ظروفه الصعبة ومن ثم عطف عليه ووافق على رجائه أن يسمح له بالخروج بقطعة قماش صغيرة وأن المظعون ضده قام بتفتيش شنطة الراكب على هذا الأساس دون أن يتنبه إلى باقى المضبوطات فى الشنطة فى زحمة العمل وقد وقع المظعون ضده على إقراره في محضر الضبط بعد اثبات أنها تلت عليه .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإنه ينبغي التحويل على هذا الاعتراف وهو اعتراف اختياري صدر من المطعون ضده الذي لم يدفع بأنه تم تحت تأثير ضغط أو إكراه ومن ثم لا يعول على ما ذهب إليه بعد ذلك في محضر التحقيق الإداري من انكار ادلائه بهذه الأقوال والادعاء بأنه لا يعرف الراكب المتهم من قبل وأنه وقع على أقواله في محضر دون أن يقرأها لأنه كان في حالة ذهول إذ أن ذلك من قبيل دفاع المطعون ضده عن نفسه الاتهام بدون دليل ولذلك لا صحة لما استنبطه الحكم المطعون فيه من بطلان التحقيق الذي أجرى مع المطعون ضده استنادا إلى أن أقوال الراكب المتهم السيد . . . بهذا التحقيق لم تكن وليدة ارادة حرة بعد أن قدم بجلسة المحكمة في ١٩٨٣/٤/٧١ اقرار أورى فيه أن اعترافه ضد المطعون ضده تم تحت تأثير الاعتدله عليه بالضرب إذ أنه حتى لو صح ذلك فإن أقوال المطعون ضده في محضر الضبط تؤيد معرفته بالراكب المتهم ومساعدته في الخروج من الدائرة الجبركية دون سداد الرسوم المستحقة ، وهي أقوال لم تتم تحت أي ضغط أو إكراه ومن ثم يجب التحويل عليها .

ومن حيث أنه بالنسبة لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قضائه بالنقاء للقرار المطعون فيه مستندا إلى أن عدم سؤال زميل المدعى (المطعون ضده) الذي كان يقف معه على باب الخروج في التحقيق دليل على عدم قيام هذا القرار على أسباب تنتجها فإن ذلك مردود عليه بأن المدعى (المطعون ضده) هو الذي اتهم بتسهيل خروج الراكب المتهم من الدائرة الجبركية ومساعدته على التهرب من دفع الرسوم الجبركية المقررة على ما يحمله من بضائع ضبطت معه واعترف بجوازته لها وكان تفتيش الراكب المذكور قد تم بمعرفة المدعى (المطعون ضده) دون زميله الآخر المعين معه على ذات منفذ الخروج ومن ثم فإن ذلك يؤيد سلامة القرار التأديبي بقيامه على أسباب تنتجها على عكس ما ذهبت إليه المحكمة التأديبية في قضائها .

ومن حيث أنه عن شق القرار المطعون فيه الخاص بإبعاد المظنون ضده
عن الاعمال المتصلة بالجمهور فإن هذا القرار يعتبر من قرارات البطل المكنالي
ومن ثم لا يختص بنظره القضاء التأديبي وتختص بالفصل فيه محكمة
القضاء الإداري بالقاهرة للاختصاص .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون استخلاص المحكمة التأديبية لبطلان
للقرار الإداري رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ قد اترع من أصول لا تنتج عنه وجاء
على خلاف صريح الواقع الذي تنطق به أوراق التحقيق ومن ثم يكون
الحكم المطعون فيه الذي قضى بإلغاء القرار التأديبي المذكور قد أخطأ في
تطبيق القانون وتأويله لقيام القرار التأديبي على سببه المبرر له والذي
ينتج عنه ويؤدي إليه قانونا الأمر الذي يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون
فيه ويرفض الطعن التأديبي المقام ضد المطعون ضده في قرار الجزاء وبعدم
اختصاص المحكمة التأديبية بالمنصورة لنظر طلب النقل وأمرت بأحالتها إلى
محكمة القضاء الإداري بالقاهرة للاختصاص .

(طعن ٣٣١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

وأما - الشبهود

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

ليس مطلوباً لصحة التحقيق التأديبي أن يستمع للمطوق في كل الأحوال
إلى أكثر من أقوال الشاكي والمشتكى في حقه متى استظهر المحقق من وضوح
الرؤية وجلاء الصورة وبروز وجه الحق عدم الحاجة إلى سماع أي شهود
وكان لهذا الاستخلاص ما يبرره .

الحكمة :

ومن حيث أن السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة الابتدائية قد ملقن من أوراق التحقيق بما انتهى إليه المحقق من استخلاص ادانة الطاعن ، فقد أصدر قرار سيادته بمجازاة الطاعن بتضم سبعة أيام من وثبه .

ومن حيث أنه ليس متعلبا لصحة التحقيق التأديبي أن يستمع المحقق في كل الأحوال الى أكثر من أقوال الشاكن وللمشكو متى استظهر المحقق من موضوع الرزية وجلاء الصورة وبروز وجه الحق ، عدم الحاجة الى سماع أى شهوة وكان لهذا الاستخلاص ما يبرره .

ومن حيث أن هذا هو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه أنه يكون قد وافق صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن عليه بغير أساس صحيح من القانون .

(طعن ٥٨٢ لسنة ٣٤ ق. جلسة ١٣٠٦/١٢/١٩٨٧)

قائمة وقسم (٢١٢)

البدا :

ليس ثمة أساس من القانون أو المنطق المقول القول بعدم سلامة أية شهادة يديها موفف في التحقيق بمجرد توافيقها مع شهادة رئيس له - ذلك ان هذه الشهادة لا تتزعزع الا اذا ما احاطت بالشاهد أو بمضمون شهادته قرائن أو ادلة تشكك في صحتها أو تضعف من دلالتها أو توهم من قيمتها في ثبوت أو نفي الوقائع المتعلقة بها في التحقيق .

الحكمة :

» ومن حيث ان الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه انه حول على شهادة (. . .) الموظفة بمكتب التموين في حين أن هذه الشهادة قد أيدت أقوال رئيس المكتب باعتباره رئيسا لها .

ومن حيث ان الشهادة المذكورة قد شهدت بما رآه من قيام الطاعن بتسزيق المعضرين في حضورها وحيث ان هذه الشهادة ليس في الأوراق ما يقوضها أو يضعف من قيمتها ويشكك في صحة مضمونها على سند سليم ، اذ أنه ليس ثمة أساس من القانون أو المنطق المقول القول بعدم سلامة أية شهادة يديها موثق في التحقيق لمجرد توافقها مع شهادة رئيس له ذلك أن هذه الشهادة لا تزعم الا اذا ما احاطت بالشاهد أو بمضمون شهادته قرائن أو أدلة تشكك في صحتها أو تضعف من دلالتها أو توهم من قيمتها في ثبوت أو نفي الوقائع المتعلقة بها في التحقيق وهو ما لم يتم الطاعن عليه دليلاً أو يرسى له منندا يسوغ قبوله ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن في غير محله .

(طعن ١٣٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

خامساً - التفتيش

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

المادة (٤٤) من الدستور العالم - المادة (٩) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - المادة (٥) من قانون الإجراءات الجنائية .

مكان العمل وما يعويه من موجودات ملك للرفق العام وليس ملكاً خاصاً للعاملين في الرفق - يؤدي ذلك : - ليس لهذه الاماكن وما بها من موجودات اية خصاصة تعصمها من قيام الرؤساء بالإشراف عليها والتفتيش على أعمال العاملين بها والإطلاع على الأوراق المتعلقة بالعمل ضماناً لحسن سير العمل على وجه يكفل انتظامه وإطراده بما تتحقق منه المصلحة العامة - (٢ - ٢١)

تفتيش مكان العمل وما يحويه حق أصيل للرؤساء - لا يجوز للعاملين ان يحبسوا الأوراق من رؤسائهم متى طلب منهم ذلك - القول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير مستساغة وهي ان تكون أوراق العمل خاصة بحصص سلطان العامل يتصرف فيها كيفما شاء وهو ما يتنافى مع مقتضيات العمل وحسن سيره - لا وجه للقول بان التفتيش في هذه الحالة يتمين اجراؤه عن طريق عضو النيابة الإدارية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون النيابة الإدارية - أساس ذلك : -

(١) ان هذه المادة وردت في مجال التحقيق ولا مبرر لتمسك بها في مجال التفتيش الإداري الذي يباشره الرؤساء وفقا لاختصاصاتهم القانونية .
(ب) ان هذه الفقرة لم تقصر التفتيش على عضو النيابة الإدارية دون سواء فهو حق مقرر للجهة التي تتولى التحقيق سواء كانت هذه الجهة هي النيابة الإدارية أم الجهة الإدارية بخلاف تفتيش اشخاص العاملين - ماورد بنص المادة (٤٤) من الدستور من ان للمساكن حرمة ولا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي . وما ورد بنص المادة (٤٥) من قانون الاجراءات الجنائية من عدم جواز دخول رجال السلطة الى أى محل مسكون في الأحوال المبينة في القانون - هذان النصان لم يربيا بطلان على دخول الأماكن غير المسكونة مثل مكان العمل - .
المحكمه :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد برأ المتهم الأول من المخالفات المنسوبة اليه في تقرير الاتهام رقم ١٤٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩١٣ كما برأ باقي المتهمين من كل ما نسب اليهم واستند في ذلك الى بطلان اجراءات التفتيش والضبط التي أجراها الدكتور . . . مدير الصحة الرفيعة وذلك بمقولة ان هذا الاجراء قد تم على خلاف ما تقتضيه المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على أساس ان هذه الاجراءات هي من اجراءات التحقيق التي كان يتعين لصحتها ان تجرى عن طريق عضو النيابة الادارية -

ومن حيث أن مكان العمل وما يعويه من موجودات هو ملك للمرفق العام وليس ملكا خاصا للعاملين في هذا المرفق وهذه المثابة فانه لا تكون لهذه الأماكن وما بها من موجودات ثمة حصاة تمنعها من قيام الرؤساء بالاشراف عليها والتفتيش على أعمال العاملين بها ، والاطلاع على الأوراق المتعلقة بالعمل ضمانا لحسن سير العمل على وجه يكفل انتظامه وإطراده بما يتحقق منه المصلحة العامة وهذا حق أصيل للرؤساء ، ولا يسوغ للعاملين أن يعسوا هذه الأوراق عن رؤسائهم متى طلب منهم ذلك ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي الى نتيجة غير مستساغة وهي أن تكون أوراق العمل خاضعة لمحض سلطان العامل يتصرف فيها كيفما شاء وهو ما يتنافى مع مقتضيات العمل وحسن سيره .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه قد خالف صواب القانون فيما ذهب اليه من أن المخالفات آفة الذكر قد تكشفت للمسيد الدكتور مدير الصحة الرطية بعد أن قام بتفتيش مكتب الدكتور ووجد - على ما جاء بأسباب الحكم المذكور - أن جميع السجلات والتذاكر فوق مكتب هذا الطبيب كما وجد بدرج المكتب الجاني ملقا به تذاكر عيادة وأوراق منعلقة بطلب توقيع الكشف الطبي من المتهم الثانية الطبية وآخرين ، ذلك أن مؤدى ما ذهبت اليه المحكمة هو حرمان الرؤساء من حق التفتيش على أعمال مرؤوسيههم وهو ما يتنافى مع مبدأ التدرج الوظيفي ويقل من سلطة جبات التفتيش والاشراف ويلغى مبرر وجودها .

ومن حيث أنه لا حجة في القول بأن هذا التفتيش كان يمتن لصحته أن يعرى عن طريق عضو النيابة الادارية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون النيابة الادارية آف الذكر - لا حجة في ذلك لأن هذه المادة وردت في مجال التحقيق ولا مبرر للتمسك بها في مجال التفتيش

الإدارى الذى يباشره الرؤساء وفقا لاختصاصاتهم القانونية ، فضلا عن ذلك فان هذه الفقرة فيما نصت عليه من أنه «... يجوز اجسؤ النيابة الادارية فى جميع الأحوال أن يجرى تفتيش أماكن العمل وغيرها مما يستعمله الموظفون الذين يجرى معهم التحقيق فى أعمالهم » . هذه الفقرة لم تقصر حق هذا للتفتيش على عضو النيابة الادارية دون سواء فهو حق مقرر للجهة التى تتولى التحقيق سواء أكانت هذه الجهة هى النيابة الادارية أم الجهة الادارية وذلك على خلاف تفتيش أشخاص العاملين ومنازلهم اذ نصت الفقرة الأولى من المادة التاسعة المذكورة أن يكون ذلك بأذن من مدير النيابة الادارية أو من يفوضه من الوكلاء العاملين وهذا هو ما سار عليه الدستور فى المادة (٤٤) منه حين نص على أن للمسكن حرمة لا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى وما نصت عليه المادة (٤٥) من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « لا يجوز لرجال السلطة الدخول الى أى محل مسكون إلا فى الأحوال المبينة فى القانون » . فهاتان المادتان لم ترتبا بطلانا على دخول الأماكن غير المسكونة شأن مكان العمل .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على محضر التحقيق الإدارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ بمعرفة الدكتور مدير الصحة الرشية أنه توجه هو والدكتور المفتش القروى بمحاطة النيابة للتفتيش على أعمال وحدة قلو صنا المصنعة وتكشفت له بعض الملاحظات بعد الاطلاع على الأوراق والسجلات التى كانت فوق مكتب المنهم الأول وبداخل هذا المكتب الذى فتحه فى حضور المنهم الأول وبالمفتاح الذى قدمه على ما جاء بالتحقيق ، ثم أجرى الدكتور التحقيق فى المخالفات التى تكشفت له من العاملين بهذه الوحدة . وإذا كان الأمر كذلك فانه لا يكون ثمة بطلان يجب اجراءات ضبط هذه المخالفات التى تم الحصول على مستنداتها بتفتيش صحيح وفى حضور

المفتش القروى والمتهم الأول ، وكان يتمين على المحكمة أن تناقش هذه المظالمات موضوعا وتدلّ فيها برأيها وهو ما يتمين على هذه المحكمة أن تقوم به .

ومن حيث أنه عن المخالفة الأولى للمنسوبة الى المتهم الأول والتي تخلص في أنه اصطنع عددا من تذاكر الاستقبال حرر عليها أسماء بعض المرضى وأغمارهم ومحال إقامتهم دون تشخيص مرضهم بقصد استعمالها في صرف وتسديد بعض الأدوية التي استولى عليها فانه بالرجوع الى محضر التحقيق الإدارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ بمعرفة الدكتور . . . وبمضور الدكتور . . . المفتش القروى ، تبين أن المتهم المذكور قد وضع في درج مكتبه سبعة عشر تذكرة استقبال منها عشرة تذاكر عن يوم ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ ، وخمسة تذاكر عن يوم ٢٧ من ابريل سنة ١٩٧٣ ، وتذكرتين عن يوم ٢٦ من ابريل سنة ١٩٧٣ ، وأن هذه التذاكر ليس عليها تشخيص أو علاج وبسؤال المتهم عن سبب وضع هذه التذاكر بمكتبه - قرر صراحة أنه كانت توجد لديه بعض « أمبولات » بوفاليجين وكورامين وكالسيوم مكسورة وكان يريد تسديدها عن طريق هذه التذاكر ، ومن ثم يكون الاتهام المنسوب اليه قائما على أساس صحيح ومستخلصا استخلاصا سافقا من الأوراق .:

ومن حيث أنه عن المخالفة الثانية المنسوبة الى المتهم المذكور وهي أنه ألقى القسم الداخلى للمرضى بالحریم بالوحدة وخصمه لم يكن طيبة الأسنان بالوحدة وهي خطيته مغلّا بذلك استخدام هذا الجزء من المرفق . . . فانه بسؤال السيد . . . مفتش الضمعة ومدير الإدارة الصحية بمالوط في تحقیقات النيابة الادارية قرر أن رئيس مجلس مدينة بمالوط طلب منه معلومات بشأن شكوى مقدمة اليه بشأن قيام المتهم الأول بغلق القسم الداخلى الخاص بالحریم بوحدة قلوبنا ، والحقاق

المرضى من الحريم بالقسم الداخلى المخصص للرجال ، وذلك بهدف تخصيص قسم النساء كمسكن لطبية الأسنان بالوحدة مما أدى الى اختلاط المرضى من الجنسين فى قسم واحد ، وبناء على ذلك توجه الى الوحدة المذكورة ووجد مريضة واحدة بقسم الرجال ، فأمر بنقلها فوراً الى قسم النساء وبه على المتهم بعدم ادخال نساء بقسم الرجال ، وأضاف مدير الإدارة الصحية أن طبيبة الأسنان كانت تقيم باحدى الحجرات بقسم النساء ، الا أنها كانت دائمة الشكوى بسبب وجود دورة مياه مشتركة الأمر الذى حدا بالمتهم الأول الى تخصيص قسم النساء لسكنائها ، وبهذه المثابة يكون الاتهام المنسوب الى المتهم ثابتاً فى حقه .

ومن حيث أنه عن المخالفة الثالثة المنسوبة الى المذكور ، هى قيامه بتسنيّن بعض التفتيات الراغبات فى الزواج مقابل ٢٥٠ قرشاً عن كل فتاة رغم عدم اختصاصه بذلك فإن الثابت من مطالعة محضر التحقيق الإدارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ أنه بمواجهة المتهم بصور التفتيات التى تم ضبطها بمكتبه بمعرفة الدكتور / قرر بأن هذه الصور تخص التفتيات اللائى يحضرن اليه للتسنيّن لمناسبة الزواج ، وقد اعترف المتهم فى هذا المحضر بأنه كان يتقاضى مبلغ ٢٥٠ قرشاً من كل فتاة ووعده بأنه لن يعود الى ذلك مرة أخرى .

ومن حيث أنه بسؤال الدكتور / المفتش القروى بمعرفة المحكمة التأديبية قرر أن التعليمات المبلةة لوحدة قلعوسنا تقضى بقصر التسنيّن على الاناث دون الرجال .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أنه ولئن كان المتهم مخضماً بتسنيّن التفتيات حسب التعليمات المبلةة للوحدة الا أن الثابت أنه لم يقيم بالبات أسماء التفتيات اللائى تم ضبط صورهن بلفخر الوحدة كما أنه تقاضى

مبلغ ٢٥٠ قرشا من كل واحدة منهم الأمر الذى يشكل خروجاً على مقتضى
الواجب الوظيفى .

ومن حيث أنه عن المخالفة الرابسة المنسوبة الى المتهم الأول واتى
تفخلص فى أنه احتفظ بالاستمارة - ^{صححة} - قومسيون نبنى الخاصة
بالمريض موقعا عليها من المريض ومن طبيب وحدة دفتش
(المخالف الثالث) قبل تشخيص المرض وتحديد مدة الإجازة الممنوحة ،
فانه بسؤال المتهم فى محضر التحقيق الإدارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو
سنة ١٩٧١ قرر بأن كاتب الوحدة المدعى / هو الذى
أحضر له هذه الاستمارة موقعا عليها من طبيب وحدة دفتش ، وليس عليها
مدة الإجازة ، وموقع عليها من المريض ، وبسؤاله عن السبب فى قبول
الاستمارة من كاتب الوحدة بهذه الحالة اعترف بغطئه .

كما أنه بسؤال السنيد / (المريض) قرر بأن
احدا من الأطباء لم يحضر اليه أثناء مرضه لتوقيع الكشف الطبى عليه وان
الكاتب أرسل له الاستمارة على المنزل حيث قام بالتوقيع عليها .

وبسؤال الدكتور / فى تحقیقات النيابة الادارية عن
التعليمات المنظمة للكشف الطبى على المرضى المحالين من القومسيون
الطبى — قرر بأنه يتعين فى هذه الحالة اشتراك طبيبين للقيام بأعمال
القومسيون المحلى ، كما يتعين أن يقوموا بالكشف على المريض فى وقت
واحدة للتشاور سواء فى تشخيص المرض أم فى مدة الإجازة اللازمة
للعلاج ، وهو ما لم يراع بالنسبة للمريض ومن ثم
مكون الاتهام السند للمتهم ثابتاً فى عقده .

ومن حيث أنه عن المخالفات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة
المنسوبة إلى المتهم والتي تحصل فى أنه شرع فى منح

طبيبة الأسنان بالوحدة اجازة مرضية اعتبارا من ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ رغم علمه بعدم مرضها ، وأنه احتفظ بطلب الاجازة المارضة المقدم من الطيبة المذكورة يوم ١٨ من يوليو سنة ١٩٧٢ دون تسجيله بدفتر الاجازات ، واحتفظ لديه بطلب اجازة عارضة وطلب اجازة مرضية مقدمين من المذكورة بدون تاريخ فان الثابت من الأوراق أن مدير الصحة القروية قد وجد بمكتب المتهم لدى زيارته المفاجئة للوحدة الصحية طلب اجازة مرضية مقدم من الدكتورة طيبة الأسنان بالوحدة (وخطية المتهم آنذاك) لتوقيع الكشف الطبى عليها دون أن يحدد تاريخ تقديم الطلب ، وبسؤال المتهم فى محضر التحقيق الادارى قرر بأن هذا الطلب قدم منها بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ (اليوم الذى تمت فيه الزيارة) اذ أنها كانت تريد السفر الى القاهرة لمرض والدها وان اجازتها المارضة قد انتهت ، وبمواجهة المذكور بأن الطيبة المذكورة ليست مريضة اعترف بضغطه ويرر ذلك بالقول بأن ظروفها المالية قاسية ولذلك فقد كان ينوى منحها اجازة مرضية يومى الاربعاء والخميس ٩ ، ١٠ من مايو سنة ١٩٧٣ لا أنه نسي أن يؤشر بذلك ، وبسؤال الطيبة للمذكورة قررت بأنها لم تكن مريضة ، كما وجه مدير الصحة القروية كذلك طلب اجازة عارضة موقعا عليه من طيبة الأسنان المذكورة مؤرخ ١٨ من يوليو سنة ١٩٧٢ وقد تأثر عليه من المتهم بمباراة (. . . تصرح اذا كان الرصيد يسمح اليوم وياكر) - وبمواجهة المتهم عن أسباب احتفاله به من ١٨ من يوليو سنة ١٩٧٢ ، وعدم تسجيله بدفتر الاجازات أفاد بأنها كانت تنوى القيام بالاجازة الا أنها لم تقم بها وان احتفاله بالطلب لا يعنى أكثر من احتفاله بمجرد ورقة فى درج مكتبه ، كما أنه من الثابت كذلك وجود طلب ثالث بأجازة عارضة مقدم من الطيبة المذكورة غير مؤرخ ، نصه الاتي (أرجو التكرم بحساب اليوم اجازة عارضة) وتركت مسافة بيضاء

بعد كلمة اليوم لامكان كتابة التاريخ مستقبلا ، وبمواجهة المتهم بأن هذا التصرف من جانبه انما يدل على التلاعب اعترف بخطئه ، وعلى ذلك تكون الاتهامات الأريمة المنسوبة الى المتهم ثابتة فى حقه فقد اعترف المتهم بأنه كان يزعم منع خطيئته الطبية الأسنان المذكورة أجازة مرضية بالرغم من علمه بعدم مرضها نظرا لنفاذ اجازاتهما العارضة مراعاة لظروف مرض والدتهما وهذا سلوك مريب يتنافى مع الصدق والأمانة فى أداء واجبات الوظيفة ، وهو ما يصدق كذلك على احتفاظه بطلبات الاجازة العارضة والمرضية المشار اليها اذ كان يتعن عليه بمجرد التأثير على الطب الأول بتاريخ ١٨ من يوليو سنة ١٩٧٤ أن يحيله الى قسم شئون العاملين لحفظه بملف خدمة الطبيب المذكورة ، اذ لا مقتنع فيما يزعمه من أن المذكورة لم تتم بالاجازة المصرح لها بها ، فلو صح هذا القول لقامت هذه الطبيب بسحب طلب الاجازة المقدم منها أو على الأقل إخطار الوحدة بعدم قيامها بالاجازة وهو ما لم يحدث .

ومن حيث أنه عن المخالفة التاسعة المنسوبة الى المتهم والتي تخلص فى أنه اعتمد كشوف الجرد السنوى لمهدة الوحدة فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ والموقع عليها من المخالفين الرابع والخامس والسادس ورغم علمه بضورية الجرد ، فإن الثابت من مطالعة التحقيق الإدارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٢ أنه بسؤال المتهم عما اذا كان قد قام بجرد مهدة الوحدة جردا فعليا أجاب بأنه كان مجرد جرد وهمى حيث نقل فى استمارات الجرد ١٢١ ع ج الكميات الموجودة بدفاتر المهدة ١١٨ ع ج المستدبة ومن ثم تكون المخالفة المنسوبة اليه ثابتة فى حقه ولا وجه لانتكاره ما نسب اليه فى تحقيقات النيابة الادارية لأن المحكمة تظن الى سلامة التحقيق الإدارى الذى أجري بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ والذى تسالده الأوراق والمستندات وأقوال المفتش القروى ، والمحكمة تعتبر أن انتكاره مجرد دفاع لا يستند الى واقع صحيح .

ومن حيث أنه عن المخالفة العاشرة المنسوبة الى المتهم وهي امتناعه عن توقيع الكشف الطبى على السيد / معاون مجلس اتقريه كطلب السيد رئيس مجلس القرية فان الثابت من الأوراق أن السيد تقدم بطلب الى السيد المهندس رئيس مجلس قروى قلو صنا ضمنه أنه مريض وملزم القراش وطلب توقيع الكشف الطبى عليه ، وقد تأثر على هذا الطلب بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٣ من رئيس المجلس القروى بإحاطته الى السيد مفتش صحة قلو صنا بتوقيع الكشف الطبى على المذكور ، الا أن المتهم لم يقوم بتوقيع الكشف الطبى على الموظف المذكور بمقولة « أن خطاب التحويل لم يكن مختوما وكان التحويل بالقلم الرصاص ، الأمر الذى يشكل اخلالا بمقتضيات واجبات وظيفته ولا مقنع فيما تدرج به المتهم من ان خطاب التحويل غير مختوم أو أنه كان مكتوبا بالقلم الرصاص . . اذ إن هذا القول لو صح فقد كان يمين عليه إعادة الخطاب الى السيد رئيس مجلس القرية لاستيفاء ما يلزم من اجراءات . . الا أنه لم يفعل ، ومن ثم يكون الاتهام المنسوب اليه ثابتاً فى حقه .

ومن حيث أنه عن المخالفة الحادية عشرة المنسوبة الى المتهم من أنه امتنع عن إحالة الأنسة طبيبة الأسنان لتوقيع الكشف الضبى عليها ، فان الثابت من الأوراق أن العاملة تقدمت بتاريخ ١٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ بطلب الى السيد رئيس مجلس قرية قلو صنا ضمنته أنها تشعر بالألم الشديد بأسنانها ، وطلبت إحالتها للكشف عليها بمعرفة طبيبة الأسنان بالوحدة الصحية - وقد تأثر على هذا الطلب فى ذات اليوم بإحالتها الى الوحدة الصحية لتوقيع الكشف الطبى عليها - الا أن المتهم امتنع عن عرضها على طبيبة الأسنان بمقولة أنها لم تكن مريضة ولا تحتاج لعلاج - الأمر الذى يشكل خروجاً على مقتضى الواجب .

الوطني ولا حجة فيما ذهب اليه من أنها لم تكن مريضة .. لا حجة في ذلك .. لأن القول الفصل في هذه المسألة هو لطبية الأسنان بالوحدة ، وفضلا عن ذلك فقد كان يتعين عليه اذا كان له ثمة ملاحظات سواء على طلب التحويل أم على المريضة أن يعيد كتاب التحويل لمصدره مشفوعا بملاحظاته ، الا أنه لم يفعل بل ترك الطب جيبس مكتبه .
ومن ثم يكون الاتهام المنسوب اليه ثابتا في حقه .

ومن حيث أنه عن الاتهام الثاني عشر المنسوب الى المتهم وهو قيامه بالتصرح بدفن المتوفاة رغم عدم توقيعه الكشف الطبي عليها ، فان الثابت من مطالعة أوراق التحقيق أن مدير الصحة القروية لم لاحظ وجود تذكرة علاج مؤرخة ٦ من مايو سنة ١٩٧٣ صادرة من الدكتور / أخصائي الأمراض الصدرية والباطنية بالنيابة باسم السيدة ويسأل المتهم عن أسباب احتفاظه بها افاد بأن هذه التذكرة تخص سيدة متوفاة تدعى من التوقيفية توفيت في ٦ من مايو سنة ١٩٧٣ وأنه عندما كشف عليها وجد زرقا في جسمها وشك في أن الوفاة جنائية ولكنهم عندما قدموا له التذكرة الطبية وقالوا له أنها كانت تعالج من هبوط بالقلب - راجع نفسه واقنع بأن الوفاة ليست جنائية وأن سببها هبوط في القلب ، ويسأله عن العلامات التي اتضحت له من الكشف على المتوفاة والتي جعلته يشك في الوفاة أجاب أن جسمها به زرقا حول الرقبة والكتفين وكل ظهرها حتى رجليها أما الأجزاء الأخرى فهي سليمة ، ويسأله عن نوع هذه الزرقا أجاب أنها زرقا (رميه) نتيجة النوم على الظهر ، وبماجته بأن أعراض مرض الهبوط بالقلب مخالف ما ذكره عاد وغير أقواله معترفا بأنه لم يوقع الكشف الطبي على السيدة المذكورة ، وأن أهلها حضروا اليه المساعة العاشرة يوم ٦ من مايو سنة ١٩٧٣ فشك في الوفاة لأن منها شكبة ولكنهم

أقنوه بأنها مريضة بالقلب فصرح لها بالدفن دون الكشف على المتوفاة ومعرفة السبب المباشر للوفاة « كما اعترف بأنه لم يسبق له أن قام بالكشف على جميع المتوفين لمعرفة السبب المباشر للوفاة منذ استلامه المصل بالوحدة .

وبسؤال الدكتور / مدير الصحة القروية في تحقيقات النيابة الادارية عن التعليمات التي تعيكم عملية صرف تصاريح دفن الموتى اجاب بأن التعليمات تقضى بأنه في حالة الابلاغ عن حالة وفاة يتعين على الطبيب الكشف على المتوفى في ضوء النهار حتى يمكن اكتشاف أى أسباب غير طبيعية للوفاة أو أى أعراض معدية ثم يقوم الطبيب بتسجيل سبب الوفاة اذا كان من الأمراض العادية وتفيد في الدفاتر الخاصة وبعد ذلك يعطى المبلغ التصريح بالدفن ، وفي حالة وجود أى اشتباه جنائى يتعين على الطبيب ابلاغ الشرطة وكتابة تقرير يوضح فيه سبب الاشتباه لاتداب الطبيب الشرعى لاتخاذ ما يلزم نحو معرفة السبب المباشر للوفاة ، لما كان ذلك . وكان الثابت على ما سلف يياه - أن المتهم صرح بدفن السيدة على الرغم من عدم قيامه بالكشف الطبى عليها ، فمن ثم يكون قد خرج على مقتضى واجبات وظيفته . ويكون الاتهام المنسوب اليه ثابتا في حقه .

ومن حيث أنه عن الاتهام الثالث عشر المنسوب الى المتهم الاول والذي يخلص فى أنه لم يرسل الاستمارة (٧ ضمان) الخاصة بالمذعر . . . الى الشئون الاجتماعية بدون مبرر . فلان الثابت من الأوراق أن المتهم المذكور كان يحتفظ لديه باستمرارين طلب فحص طبي (٧ ضمان) باسم المواطن المذكور وأنه سجل الكشف الطبى على احدهما دون الأخرى ، ولم يسجل تاريخ الكشف الطبى وبمواجهته بذلك فى محضر التحقيق الاداري السالف الإشارة اليه أفاد بأن الشئون الاجتماعية أرسلت له

هاتين الاستمارتين باسم واحد فقام بحجزهما حتى يتم الاستفسار عن أسباب ارباب الاستمارة الثانية لنفس الشخص وقد قام مدير الصحة القروية بتسليم الاستمارة الأولى للمتهم وعليها الكشف الطبى لارسالها للشئون الاجتماعية حتى لا يتأخر صرف المعاش لصاحبها ، وعلى ذلك يكون الاتهام المنسوب الى المتهم ثابتا فى حقه •

ومن حيث أن الاتهامات المسندة الى المتهم لأول والثانية فى حقه ، على ما سلف بيانه ، تتم عن سلوك يتنافى مع مقتضيات الواجب الوطنى وكرامته وما يجب أن يتحلى به الموظف العام بصفة عامة والطبيب رئيس الوحدة الصحية بصفة خاصة من أمانة ونزاهة ، وما يجب أن يتحلى به الموظف من مجرد والى البعد عن المعاملات التى تتنافى مع المصلحة العامة والتى تسئ الىه حتى يكون قدوة للعاملين معه ، وألا يكون مثالا سيئا لمؤوسسه مما يحط من شأنه ومن شأن الوظيفة ذاتها ، ومن ثم ترى المحكمة توقيع الجزاء المناسب والذي تقدره بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر •

ومن حيث أنه بالنسبة لما نسب الى المتهم الثانية المذكورة • • •
من أنها قد تقدمت بطلب لتوقيع الكشف الطبى عليها يوم ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ بقصد منحها اجازة مرضية رغم عدم مرضها ، كما تقدمت الى المخالف الأول بطلب اجازة عارضة وآخر لتوقيع الكشف الطبى عليها بعمل اقامتها بالقاهرة والطبائى بدون تاريخ وذلك لاستعمالها عند اكتشاف غيابها بدون إذن فانه بسؤال المتهم المذكورة فى محضر التحقيق الادارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ اعترفت بتقديم الطلبات المخار بها ، كما اعترفت بأنها تئيبت يومين لمرض والدتها ، وبأنها تقدمت بطلب لتوقيع الكشف الطبى عليها بدون تاريخ قبل سفرها وبعد أن عادت قامت بتسديد مدة الغياب وذلك بالتوقيع بدفتر الحضور والانصراف لتثبت عدم تضيها •

ومن حيث أن قيام المتهمة بتقديم طلبات الاجازة مساهمة البيان انما كان بقصد الانقطاع عن العمل دون وجه حق ، وان هذه الأوراق قد أعدت خصيصا كى تقدم عند حضور أحد المسئولين الى الوحدة الصحية انى تعمل بها ، وذلك بالتوافق مع طبيب الوحدة نظرا لعلاقة الخطبة التى كانت قائمة بينهما ، الأمر الذى يشكل خروجها صافرا على مقتضى الواجب الوظيفى ومن ثم يتمين مجازاتها بالعقوبة التى تتناسب وحقيقة ما ارتكبته من جرم والتى تقدرها المحكمة بخمسة عشرة ايام من اجراها .

ومن حيث أنه بالنسبة للاتهام المنسوب الى المتهم الثالث من أنه حصل على توقيع المريض على الاستمارة ^{صحة} ٧ هوون توقيع الكشف الطبى عليه وبقرار منحه الاجازة اللازمة ، ذاته بسؤال المريض المذكور فى التحقيقات التى أجريت فى هذا الشأن أقر بتوقيعه على الاستمارة المذكورة ، وأضاف أنه نظرا لأن حالته الصحية لم تكن تمكنه من التوجه الى مقر الوحدة لتوقيع الكشف الطبى عليه أرسل شقيقه لمقابلة طبيب الوحدة ، إلا أنه عاد ومعه استمارة أعطاه له شخص يسمى نظرا لغياب الدكتور (المتهم الأول) وعدم استظلة طبيب وحدة دفتش (المتهم الثالث) الحضور الى المنزل - وقد ومع على تلك الاستمارة واعادها الى الوحدة - وقد نفى المريض المذكور حضور أى من المختصين بالوحدة اليه ، ومن ثم يكون الاتهام المنسوب الى المتهم المذكور ثابتا فى حقه وهو يشكل اخلايا خطيرا لمقتضيات الواجب الوظيفى ، الأمر الذى يتمين معه مجازاته بالعقوبة المناسبة والتى تقدرها المحكمة بخمسة شهر من اجراءه .

ومن حيث أنه بالنسبة للاتهام المنسوب الى المتهمين الرابع والخامس والسادس من أنهم أثبتوا على خلاف الحقيقة قيامهم بجرم عبدة الوحدة

جردا فعليا رغم علمهم بذلك فإن الثابت من مطالبة محضر التحقيق الإداري المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ أن المتهم الأول قد انترف — على ما سلف البيان — بأن الجرد السنوي عن يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ لم يكن جردا فعليا كما تقضى التعليمات وإنما كان جردا وهميا حيث قام بنقل الكميات الموجودة بدفاتر الهدية ١١٨ ع٠ ح القديمة والمستهلكة في استمارات الجرد ١٢١ ع٠ ح دون جردها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المتهمين المذكورين قد وقعوا على دفاتر الجرد ، فانهم بذلك يكونوا قد خالفوا أحكام المادة ٣٩٥ من لائحة المخازن والمستترابات ، ومن ثم يتعين مجازاتهم بالعقوبة التي تتناسب مع ما اقترفوه من ذنب والذي تقدره المحكمة بنصم عشرة أيام من أجر كل منهم .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب حين هذا المنصب فانه يكون قد خالف الواقع وأخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ومن ثم يتعين الحكم بالنقاه ، والقضاء بمجازاة المتهم الأول بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر والتهمة الثانية بنصم عشرة أيام من أجرها والمتهم الثالث بنصم شهر من أجره والمتهمون الرابع والخامس والسادس بنصم عشرة أيام من أجر كل منهم .

ومن حيث أنه وقد انتهت المحكمة الى ما تقدم فانه لا يكون هناك جدوى من البحث في وجه البطلان بالحكم والذي أورده تقرير الطعن وإنفاذ بالهيئة التي أصدرته .

سادسا - التحقيق يكون كتابة وموقعا عليه

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

الأصل لقاعدة عامة فى القواعد الاجرائية المنظمة لتحقيقات النيابة العامة والنيابة الادارية - ضرورة وجود كاتب تحقيق - يعد ذلك ضمانا قانونية أساسية واجبة بصفة عامة ومستمدة أصلا لفرع من الاجراءات التى تحمى حق الدفاع المقرر بمقتضى اعلان حقوق الانسان - وجوب استصحاب الضمانة فى مجال التحقيق التأديبى - ذلك لا يمنع جواز تحرير المحقق التحقيق الادارى بنفسه دون اصطحاب كاتب تحقيق بشرط ألا يخالف ذلك نص القانون ويكون أساسه مراعاة للمتطلبات حسن سير ونظام المرافق العامة بمراعاة الاعتبارات الموضوعية الثابتة عند اجراء التحقيق وظروف الامكانيات فى جهات الادارة او مراعاة لامتيار سرية التحقيق لتطلعه بما يمس الادارة والنظام العام او لامتيار كرامة الوظيفة التى يشغلها من يجرى معه التحقيق - وبما لا يخل على وجه من الوجوه بطوق الدفاع ان يجرى معهم التحقيق :

الحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما ينمى الطاعن على التحقيق المذكور من أنه قد تم دون اصطحاب المحقق كاتب تحقيق ، فإنه وإن كان يبين من استقراء القواعد الاجرائية المنظمة لتحقيقات النيابة العامة والنيابة الادارية أن الأصل كقاعدة عامة ضرورة وجود كاتب تحقيق وهو ضمان قانونية أساسية واجبة بصفة عامة ومستمدة أصلا كفرع من الاجراءات التى تحمى حق الدفاع المقرر بمقتضى اعلان حقوق الانسان ونص الدستور لاي مواطن يجرى معه التحقيق سواء أكان ذلك فى مجال المسؤولية التأديبية

والادارة أو المسئولية الجنائية ومؤدى ذلك وجوباً باسم تصحاب الضمانة فى مجال التحقيق التأديبى الا ان ذلك لا يمنع جواز تحرير المحقق التحقيق الادارى بنفسه دون اصطحاب كاتب تحقيق بشرط ألا يخلف ذلك نص القانون ويكون أساسه مراعاة لمقتضيات حسن سير ونظام المرافق العامة بمراعاة الاعتبارات الموضوعية الثابتة عند اجراء التحقيق وظروف امکاليات فى وجهات الادارة أو مراعاة لاعتبار سرية التحقيق لتعلقه بما يمس الادارة والنظام العام أو لاعتبار كرامة الوظيفة التى يشغلها من يجرى معه التحقيق — وبنا لا يخل على أى وجه من الوجوه بحقوق الدفاع لمن يجرى معهم التحقيق •

ومن حيث أن التحقيق مع الطاعن قد حرره المحقق دون اصطحاب كاتب تحقيق ، — وهو أستاذ فى كلية الحقوق لأن ظروف اجراء هذا التحقيق تبرر ذلك سواء من ناحية موضوعه ونوعية الاتهام الموجه للطاعن وصفته كمضو بهيئة التدريس التى توجب احاطة مثل هذا التحقيق بالسرية ، أو من ناحية احاطة كرامة وظيفته الطاعن كمضو بهيئة التدريس بالجامعة بالحماية من ترميضها لتناقل مجريات التحقيق بواسطة كاتبه ، كما أنه لم يثبت أنه فى تحرير هذا التحقيق بواسطة المحقق أى اهدار لحق من حقوق الدفاع المقررة للطاعن فلم ينع على ما ورد — بمدونات التحقيق أنه تضمن سلباً أو إيجاباً أية مناصرة للحقيقة فيما ثبت به من أقوال الطاعن أو غيره ممن صئلوا فى هذا التحقيق •

(طعن ٦٤٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

القاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

تحتم القاعدة في اجراء التحقيقات توقيع كاتب التحقيق والمحقق لازما مع كل حلقة من حلقات اجرائه - اذا اقلل التحقيق ثبوت هذه التوقيعات على نحو يشكك في سلامة حدوث الاجراء او صحة ما ثبت في اوراق التحقيق او يمنع من يحقق معه على لى وجه من ابداء دفاعه فيما يتعلق بكل ما يورد بالتحقيق - ليس ثمة شك في انه مادام الثابت ان التحقيق تحرر بخط يد المحقق في الاحوال التى تجيز ذلك - استلزام التوقيع غايته اثبات اجراء التحقيق بمعرفة المحقق المحرر اسمه في صدر التحقيق وضمن حق المحقق معه في الدفاع - هذه الغاية تتحقق عند تدوين التحقيق بواسطة المحقق - في تدوين التحقيق بخط يد المحقق ما يثبت اجراؤه بواسطته - لا يتوجب على عدم اغفاله توقيعك في اجراءات التحقيق معه او ثبوت عدم صحة ما اثبتته او اخلل ذلك حق الدفاع ان يجرى التحقيق معهم .

الحكمة :

ومن حيث انه عن القول بطلان التحقيق لعدم التوقيع عليه ممن اجراء بالنسبة للمحضر المؤرخ ١٩٨٥/٧/٢ فان القاعدة في اجراء التحقيقات تحتم توقيع كاتب التحقيق والمحقق لازما مع كل حلقة من حلقات اجرائه لثبوت صدق التحقيق عن اجراء وحريه وتمكين من يحقق معه من ابداء دفاعه في هذا الشأن مما يطل التحقيق معه لو اغفل ثبوت هذه التوقيعات على نحو يشكك في سلامة حدوث الاجراء او صحة ما ثبت في اوراق التحقيق او يمنع من يحقق معه على أى وجه من ابداء دفاعه فبا يتعلق بكل ما يرد بالتحقيق ومن ثم فانه ليس ثمة شك في انه مادام الثابت ان التحقيق تحرر بخط يد المحقق في الاحوال التى تجيز ذلك ومادام ان استلزام التوقيع غايته اثبات اجراء التحقيق بمعرفة المحقق المحرر

اسبه في صدره وضمان حق المحقق معه في الدفاع ، وهذه الغاية تتحقق عند تدوين التحقيق بواسطة المحقق لأن في تدوين التحقيق بخط يد المحقق ما يثبت اجراؤه بواسطة ولا يترتب على عدم اغفاله توقيعه عقاب انتهاء كل اجراء من اجراءات التحقيق على أحد من المحاضر المكونة له البتلان لعدم وجود شك في اجراءات التحقيق معه أو ثبوت عدم صحة ما التبتته أو اخلال ذلك بحق الدفاع لمن يجري التحقيق معهم .

(طعن ٦٤٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

للمادة (٧٩) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يجوز توقيع جزاء تأديبي دون ان يسبقه تطبيق أو استجواب - الاصل ان يكون التحقيق كتابة - يستثنى من ذلك المخالفات التي يجوز فيها توقيع جزاء الانذار والخمسم من الاجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام بناء على تطبيق أو استجواب شفوي على ان يثبت مضمون هذا التحقيق في القرار الصادر بتوقيع الجزاء . هذا الاستثناء ضمان حسن سير الرفق العام في مواجهة بعض المخالفات محدودة الاهمية بما يحقق الردع المرجو دون اخلال بالقاعدة العامة التابعة من حقوق الانسان والتمثلة في انه لا يجوز توقيع أي جزاء دون ان يكون مستنداً الى تحقيق أو استجواب - .

الحكمة :

ومن حيث ان المشرع قد قرر قاعدة تستند اصولها الى المبادئ الدستورية العامة ، وذلك في نص المادة (٧٩) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تقر : انه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه . ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسبباً . ومع

ذلك يجوز بالنسبة لجزاء الإنذار والنقص من الأجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجراء .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أن القاعدة التي لا استثناء لها هي أنه لا يجوز توقيع جزاء تأديبي دون أن يسبقه تحقيق أو استجواب وأن الأصل أن يكون التحقيق كتابة يسمح فيه أقوال المتهم ويحقق فيه دفاعه ، وأن الاستثناء هو أن يكون التحقيق أو الاستجواب شفاهة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجراء . وهذا الاستثناء محدود النطاق بحكم النص الذي قرره لاعتبارات حسن سير المرفق العامة التي تقتضى مواجهة بعض المخالفات محدودة الأهمية بإجراء النقص والتحقيق وتوقيع الجراء في مخلفات محدودة الأهمية بما يحقق الردع السريع دون إخلال بجوهر القاعدة العامة النابعة من حقوق الإنسان والمتمثلة في أنه لا يجوز توقيع أى جزاء دون أن يكون مستندا الى تحقيق أو استجواب .

ومن حيث أن القاعدة العامة على ما قدمنا هي أن يكون التحقيق كتابة تسمح فيه أقوال المتهم ويحقق دفاعه ، فإن مواجهة المتهم وسماع أقواله هما سبيل أساسى لتحقيق دفاعه وهما ضمان التحقيق السليم الموافق لأحكام القانون والذي يصلح سنداً وأساساً لأن يقام عليه قرار الجراء فإذا ما أغفل التحقيق إحدى عناصر هذا الضمان على نحو مغل بغيره ، الدفاع بات التحقيق معيياً ومن ثم لا يصلح سنداً لأن يقام عليه قرار الجراء .

وتطبيقاً لذلك فإنه إذا كان التحقيق قد نسب الى الطاعن أنه سلم الاعلان الى شخص ومدعى وأنه لم يتحقق من شخصيته طبقاً للتعليمات ، فقد رد الطاعن على هذين اللاتهامين فى التحقيقات ، اذ قرر فى شأن الشك الأول من الاتهام الخاص بأنه سلم الاعلان الى شخص مدعى بأن من سلم

الاعلان هو: (. . .) الذى أخطأ فى تدوين اسمه الى (. . .) وأبدى أن هذا الشخص قد كان موجودا بالعين المعلن بها وأنه ادعى أنه شريك المعلن اليه وقدم للتدليل على صحة أقواله بيانا عن محل اقامته وصلة قرابته بالمعلن اليه باعتباره شقيق زوجته ، وقرر فى شأن الشق الثانى من الاتهام الخاص بأنه لم يتحقق من شخصية من تسلم الاعلان أنه طبق نص المادة (١٥) من قانون المرافعات . . . وكان الواجب على المحقق أن يحقق هذا الدفاع بشقيه .

فأما فى شأن الشق الأول ، والخاص باستناد الطاعن الى أنه تقابل بالفعل مع شخص كان متواجدا بالعين التى يعبرى بها الاعلان اسمه (. . .) والذى أهدى صلة قرابته بالمعلن اليه ومحل اقامته وقد كان على المحقق أن يستدعى المعلن اليه وأن يتحقق من وجود شخص من ادعى الطاعن أنه تسلم الاعلان اذ لو كان ذلك قد تم لأمكن تغير مجرى التحقيق واختلاف نتيجة .

وأما فى شأن الشق الثانى ، والخاص باستناد الطاعن الى أنه قد طبق نص المادة (١٥) من قانون المرافعات التى تنص على أنه « اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم النورقة الى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل فى خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والاقارب والاصهار وهذا النص وأن كان فى ظاهره لم ينص صراحة على أنه لا يتطلب من المحضر التحقق من شخصية من تسلم الاعلان من بين المشار اليهم فى النص إلا ان الاوصاف التى اجاز بناء عليها المشرع تسليمة الاعلان وهى اوصاف صلة أو قرابة بالمعلن اليه والحكمة والغرض المبتنى من الاعلان وهو بلوغ العلم بالاجراء القضائى لذوى الشأن يقضيان بتفسير هذا النص على أنه يوجب على المحضر بذل الجهد المعقول فى

التحقق من الحاضرين أو من البطاقات الشخصية والعائلية على صحة صفة من قرر بتوفر صفة من يسمح قانونا بتسليم الاعلان من المحضر اليه فاذا ما قصر في ذلك كان مرتكباً لاهمال جسيم في ادائه واجبه بوجب مجازاته تأديبياً يؤكد ذلك ان الاصل وفقاً لصريح نص المادة (١/٧٦) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٨ أن يؤدي العامل العمل المنوط به بدقة وأمانة وقد كان على المحقق أن يواجه من يجري معه التحقيق بما توجيه أحكام القانون عليه ونسب اليه ارتكاب مخالفة لها والخروج عليها حتى يتيسر له التعقيب على ما وجه اليه من اتهام وهو ما تم حسبما سلف .

اتيان *

ومن حيث أنه قد ثبت في حق الطاعن ارتكابه ذلك الاهمال الجسيم في ادائه اخص واجبات وظيفته كأحد معاوني القضاء على النحو السالف ياله وهذا الفعل الثابت قبل الطاعن لو كان ثابتاً وحده قبله لكان كافياً لحمل العقوبة التي قدرها المجلس المذكور في نطاق ولايته التقديرية في اختيار العقوبة التأديبية المناسبة ولا يكون ما قرره المجلس في هذا الشأن أن لجسامة الاحمال الثابت في حق الطاعن - مشوباً بالفلو الذي يصم هذا القرار بعدم المشروعية ومن حيث أنه لذلك فلا محل لما اورده الطاعن من مطعن على القرار الطعن وتعين الحكم برفض هذا الطعن .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقاً للمادة (١/٨٩) مرافعات ، الا ان هذا الطعن معنى من الرسوم القضائية بصريح نص المادة (٩٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ١٧٠ لسنة ٣٥ ق. جلسة ١٩٨٩/٩/٢٤)

الفرع الرابع - نتيجة التحقيق وفقد الأوراق

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

عدم سلامة اجراء من اجراءات التحقيق ليس من شأنه ابطال كل الاجراءات - مجرد الادعاء بتزوير الأوراق الرسمية لا يكفى لابطال التحقيق - استلزم ذلك : أن القانون رسم الطريق الذى يتعين على من يقدم هذا الادعاء سلوكه .

الحكمة :

من حيث أنه عن الدفع يطلان التحقيق رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٤ والنمى عليه بأنه انطوى على تزوير فى أوراق رسمية لأن الطاعن لم يوقع عليه ولم تنال عليه أقواله وذلك على خلاف ما سطره المحقق من أن الطاعن « قد تمت أقواله ومضى » فإن هذا القول مردود عليه بأن هذا الشك من التحقيق والذي تبين من القرار المطعون عليه أنه لم يفتد به ليس من شأنه أن يبطل التحقيق ذلك ان عدم سلامة اجراء من اجراءات التحقيق ليس من شأنه ابطال كل اجراءات التحقيق ويضاف الى ذلك أن مجرد تمت هذا الشك بالتزوير فى أوراق رسمية هو أمر لا يمكن الارتكان اليه ذلك أن القانون قد رسم الطرق التى يتعين على من يدعى ذلك أن يسلكها حتى يمكن التوصل على ذلك فى ضوء ما يسفر عنه الأمر ومن ثم فإن هذا الدفع يفدو غير قائم على أساس سليم من القانون حقيقة بالرفض .

(طعن ٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

للإدارة تقرير الجزاء التأديبي في حدود النص القانوني على أن يكون التقرير على أساس قيام سببه بكامل أشكاله — فسياع أوراق التحقيق لا معنى مطلقا سقوط الذنب الإداري الذي تبين على تلك الأوراق ، إلا أن ذلك رهن بأن يقوم دليل على وجود هذه الأوراق ثم فلانها — الحكم على ثبوت المخالفة أو انتفائها في حق العامل مرده إلى ما يسفر عنه التحقيق الذي يعتبر توجيه التهمة وسؤال المخالف منها وتحقيق دفاعه في شأنها أحد عناصره الجوهرية .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كان للإدارة تقرير الجزاء التأديبي وفي حدود النص القانوني إلا أن مناط ذلك أن يكون التقرير على أساس قيام سببه بكامل أشكاله .

ومن حيث أن الثابت من ملف الطعن أن أوراق التحقيق الذي أجرى مع الطاعن بشأن المخالفة التي نسبت إليه قد فقدت .

ومن حيث أن ضياع أوراق التحقيق وإن كان لا معنى مطلقا وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — سقوط الذنب الإداري الذي تبين على تلك الأوراق ، إلا أن ذلك رهن بأن يقوم دليل على وجود هذه الأوراق ثم فلانها .

ومن حيث أن الأصل في الإنسان هو البراءة ، وإن الإدانة يجب أن يقوم عليها دليل قطعي لثبوتها .

ومن حيث أن بمطالبة الأوراق فانه لا يوجد فيها ثمة سند يصلح نسبة الاتهام الموجه إلى الطاعن ، كما أنه لا يوجد دليل في الأوراق يمكن

الاعتمادان اليه لثبوت هذا الاتهام ولا يمتنى عن ذلك القول بأن الطاعن لم
يرد على الاتهامات التي وجهها اليه البنك بكاملها بحسبان أن ذلك لا يعد
دليلاً كلفياً على ثبوت المخالفة المشار إليها في حق الطاعن ، ذلك أن الحكم
على ثبوت المخالفة أو انتفاءها مرده إلى ما يسفر عنه التحقيق الذي يعتبر
نوجيه التهمة وسؤال المخالف عنها وتحقيق دفاعه في شأنها أحد عناصره
الجوهرية ، ومن ثم لا يكون سديداً القول بثبوت تلك المخالفة دون أن
يكون لهذا القول سند في الأوراق .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كانت الأوراق قد اجذبت من
دليل يمكن معه نسبة المخالفة موضوع القرار الطعن في حق الطاعن ، فإن
هذا القرار وقد قضى بمجازاة المذكور بخفض وظيفته وخفض مرتبه بمقدار
علاوة يكون قد قام على سبب غير صحيح من القانون الأمر الذي كان يمتنع
معه الحكم بالنالاه وما يترتب على ذلك من الإلزام ، وإذا ذهب الحكم الطعن
فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم واجب
الالغاء .

(طعن ٣١٣٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٨٧)

قائمة رقم (٢١٩)

المبدأ :

لا تتوقف سلطة النيابة الإدارية في التحقيق وفي إقامة الدعوى
التأديبية على قبول الجهات الإدارية ولا على موافقتها الصريحة أو الضمنية
- للنيابة الإدارية أن تقيم الدعوى التأديبية ولو كان ذلك على عكس
ما ترضاه الجهات الإدارية - القرار الصادر بحفظ الموضوع لا يفلل
النيابة الإدارية عن إقامة الدعوى التأديبية ضد المخالف ولا يفلل يد المحكمة
التأديبية عن توقيع العقاب على من يخالف واجبات الوظيفة ويخرج على
مقتضاياتها .

المحكمة :

لا يبعد الطاعن أن المستشار أمين عام مجلس الدولة قد قرر حفظ التحقيق بالنسبة للطاعن إذ لا تتوقف سلطة النيابة الادارية في التحقيق وفي اقامة الدعوى التأديبية على قبول الجهات الادارية طبقا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولا على موافقتها الصريحة أو الضمنية . وللنيابة الادارية أن تقيم الدعوى التأديبية ولو كان ذلك على عكس ما ترضاه الجهات الادارية وتقبل به وترحميا على ذلك فان قرار الحفظ الصادر من الامين العام لا يغل يد النيابة الادارية عن اقامة الدعوى التأديبية ضد المخالف ولا يغل بالتالى يد المحكمة التأديبية عن توقيع العقاب على من يخالف واجبات الوظيفة ويخرج على مقتضياتها . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه فيما قضى به من توقيع عقوبة الانذار فى حق الطاعن ولا هيباله فى الإشراف ومتابعة اعمال . . . المطعون فيه قد اعتوره انفسه فى التسيب والفساد فى الاستدلال وعدم تحقيق دفاع الطاعن وخلص الطاعن الى طلب الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مجازاته بعقوبة الانذار .

ومن حيث ان الثابت من تحقيق النيابة الادارية أن الطاعن قرر أنه عمل سكرتير قضائى بالمحكمة التأديبية للتربية والتعليم الفترة من ١٩٨١/١١/٧ الى ١٩٨٣/٣/٣٧ وكان عمله خلال هذه الفترة ينحصر فى مراجعة الاحكام على المسودات الخطية بعد نسخها ولم يكلف بأى اختصاص آخر خلال هذه الفترة . ولا يوجد امر ادارى يكلفه بأى عمل آخر بخلاف هذا العمل ولم يكن له ان يشرف على اعمال المتهم الاول . . . كما لم يكن رئيسا له وكان رئيسه فى ذلك الوقت هو مدير ادارة المحاكم التأديبية والادارية . وقرر أيضا بأنه لم يوقع بالعلم على الامرين الاداريين رقمى ١ لسنة ١٩٨٣ ، ٧٤ لسنة ١٩٨٣ فقد صدر أولهما وهو فى اجازة وصدر

الثاني بعد نقله سكرتيراً قضائياً للمحكمة التأديبية للرئاسة والصناعة
وشهد . . . بأن . . . والطاعن مسئولان عن الواقعة محل التحقيق .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن كان يشغل وظيفة سكرتير قضائي
بالمحكمة التأديبية للتربية والتعليم خلال المدة من ١١/٧/١٩٨١ إلى
١٩٨٣/٢/٢٧ وتقضى المادة الثالثة من القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ بشأن
تنظيم إدارة مكرتارية المحكمة التأديبية على تحديد اللواجب والمسؤوليات
للمراكز الاشرافية على النحو التالي :

السكرتير القضائي ويتولى الاشراف على كافة الاعمال الادارية
والكتابية بالمحكمة وتوزيعها على العاملين ومتابعة تنفيذها ويكون مسئولاً
عن حسن سير العمل بها . كما يقضى الامر الادارى رقم ١ لسنة ١٩٨٣ بأن
يتولى الطاعن (. . .) مسئولية الاشراف الفعلى على المحكمة التأديبية
للعاملين بمستوى الادارة العليا . والمحكمة التأديبية لوزارة التعليم .
والمحكمة التأديبية لوزارة الزراعة ، وراجع الاحكام بها على المسودة
والرولات والمحاضر ويوقع على أصل الحكم وغلاف ملف الدعوى بما
يفيد المراجعة ومراجعة المستندات والصور وتقدير الرسوم وقد صدر ذلك
الامر فى ١٩٨٣/١/٩ . ثم صدر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ المعمول به
اعتباراً من ١٩٨٣/٢/٢٦ بنقل الطاعن للاشراف على المحكمة التأديبية
لمستوى الادارة العليا والتأديبية للعاملين برئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس
الوزراء والمحكمة التأديبية للصناعة والهيئات التابعة لها . واثبات ان
الطاعن كان فى اجازة اعتيادية من ١٩٨٣/١/١ إلى ١٩٨٣/١/١٣ ومن
١٩٨٣/٣/١٠ إلى ١٩٨٣/٣/١٠ وكان مستمعياً للقوات المسلحة من
١٩٨٣/٣/١١ إلى ١٩٨٣/٣/٣١ . ويثور السؤال فى هذا الطعن حول
واجبات الطاعن بوصفه سكرتير قضائى المحكمة التأديبية للتربية والتعليم .

هل كان يدخل فى اختصاصه قانونا الاشراف سكرتير المحكمة التأديبية للتربية والتعليم قد اقام قضاؤه على استخلاص سليم للوقائع وتطبيق حكم القانون . ويكون الطعن فيه فى غير محله وعلى غير اساس سليم من القانون الامر الذى ينعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه يرفضه .

(طعن ٣٧٤٩ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

التحقيق بصفة عامة يعنى الفحص والبحث والتقصى الموضوعى الحادى والتزبه لاستجلاء الحقيقة فيما يتعلق بصحة وقائع محددة ونسبتها الى اشخاص محددين وذلك لوجه الحق والعدل والعدالة . لا يتأتى ذلك الا اذا تجرد المحقق من أية ميول شخصية ازام من يعبرى التحقيق معهم سواء كانت هذه الميول لجانبيهم او فى مواجهتهم — لا ينبغي أن يقل التجرد والحيادة الواجب توافرها فى المحقق عن القدر المتطلب فى القاضى — اساس ذلك : ان الحكم فى المجال المقابى جنائيا كان او تأديبيا انما يستند الى امانة المحقق واستقلاله ونزاهته وحيده كما يستند الى امانة القاضى ونزاهته وحيده سواء بسواء — الر ذلك : تطبيق القواعد والضمانات الواجب توافرها فى شان صلاحية القاضى على المحقق — .

المحكمة :

ومن حيث أن من الاصول العامة لشرعية النقاب جنائيا كان أم تأديبيا ان التهم يرى حتى تثبت ادائته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وان حق الدفاع اصاله او بالوكالة لمكحول ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا أو شئون العدالة (م. ١/٦٧ ، ١/٦٩ ، ١٦٦ من الدستور) ويترتب على قداسة حق الدفاع الذى هو حق طبيعى لكل إنسان قرره الشرائع السماوية ومواثيق اعلان حقوق الإنسان كما نص عليه

الدمستور أن يتعين إجراء التحقيق المعاييد الموضوعي النزبه فى كسل اتهام
ينسب الى أى انسان قبل تقديم المتهم الى المحاكمة أو توقيع العقوبة التأديبية
عليه ولذلك فقد نصبت صراحة المادة (٧٩) من نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه لا يجوز توقيع جزاء
على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ،
ولضمان الحيطة والنزاهة الموضوعية على اكمل وجه قرر المشرع فى المادة
(٧٩) ان النيابة الادارية وهى هيئة مستقلة دون غيرها بإجراء بعض
التحقيقات مع بعض فئات العاملين وفى بعض أنواع الجرائم ابتأديبية وقضى
المشرع بطلان أى إجراء أو تصرف يخالف ذلك .

ومن حيث أن التحقيق بصفة عامة يعنى الفصل والبحث والتقصي
الموضوعي والمعايد والنزبه لاستبأنة وجه الحقيقة واستجلاها فيما يتعلق
بصفة حدوث وقائع محدودة ونسبتها الى اشخاص محددين وذلك لوجه
الحق والصدق والعدالة .

ومن حيث ان استظهار وجه الحقيقة فى أمر اتهام موجه الى انسان
لا يقتضى الا لمن تجرد من اية ميول شخصية إزاء من يجرى التحقيق معهم
سواء كانت هذه الميول لجانبهم أو كانت فى مواجهتهم اذ أن هذا التجرد
هو الذى يحقق الحيطة والنزاهة الموضوعية التى تقود مسار التحقيق فى
مجرى غايته الحق والحقيقة والصالح للعام ، الذى لا يتحقق الا اذا ثبت
لكل من يمثل للتحقيق من أنه تجرد لوجه الحق والعدل والقانون فى جباية
ضمير يجبكم سلوك المحقق بأن يكون موجها فى استظهار الحقيقة
اذا كان موقفا لا يبتغى لها وجهة يرضأها سوى مرضاة الله ملتزما بتطبيق
معايد وموضوعى للقانون ، ومن أجل ذلك نص قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات
التأديبية فى المادة (٣٩) منه على أن « يحلف مدير النيابة الادارية وجميع

الأعضاء المعينين بها قبل مباشرة أعمالهم بينما بأن يؤدوا عملهم بالذمة والصدق وذلك اتهاجا من المشرع لما تطلبه في شأن القضاة في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والذي تطلب في المادة (٧١) منه أنه يؤدي القضاة قبل مباشرة وظائفهم اليمين التي حددها النص .

ومن حيث أن التجرد الواجب تولفه في المحقق بحكم الأصول العامة المتسببة الى القواعد العليا للمدالة لا ينبغي أن يدور عن القدر المطلوب في القاضى لأن الحكم في المجال العقابى جنائيا كان أو تأديبيا انما يستند الى امانة المحقق واستقلاله ونزاهته وحيدته كما يستند الى امانة القاضى ونزاهته وحيدته سواء بسواء .

ومن أجل ذلك فإن ذات القواعد والضمانات الاساسية الواجب توافرها في شأن صلاحية القاضى للفصل في الدعوى هي الواجب توافرها ايضا في شأن صلاحية المحقق الذى يتولى اجراء التحقيق لما تقدم من اعتبارات .

ومن حيث أن المادة (١٤٦) من قانون المرافعات تنص على أن
• يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من صلاحها ولو لم يردده
أحد الخصوم فى الأحوال الآتية :

١ - • • • • •

٢ - اذا كان له أو زوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم فى
الدعوى أو مع زوجته .

٣ - اذا كان وكلا لأحد الخصوم فى أعماله الخصوصية وصيا
عليها أو قيا أو قائبا عن ورة له أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة
للدرجة الرابعة يوصى أحد الخصوم أو بالتقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس
ادارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة
شخصية فى الدعوى ..

ومن حيث أنه مقتضى هذا النص لا يكون صالحا لنظر الدعوى إذا كانت له خصومة قائمة مع أحد الخصوم فى الدعوى . وقد توسع المشرع فى تحديد مفهوم معنى الخصومة مع أحد الخصوم فى الدعوى . بحيث شملت ما إذا كان القاضى وكيلا لأحد الخصوم فى الدعوى أو فريدا لأحد ممثلى الشخص الاعتبارى فى الدعوى التى ينظرها .

ومن حيث أن مقتضى كل ما تقدم وبمراجعة ما قرره المشرع من وجوب اعتبار أن قيام خصومة بين شخص اعتبارى يمثل القاضى وبين شخص اعتبارى يمثل أحد الخصوم فى الدعوى يمد حائلا دون هذا القاضى وصلاحيته لنظر الدعوى ، فإنه يتعين أن يطبق ذلك فى شأن صلاحية المحقق لذات الحكمة المقصودة فى شأن القاضى على ما تقدم ، وإسناد ذلك أن القانون يضع قواعد الأشخاص الطبيعيين لحكم العلاقات بين البشر ولا وجود ولا إرادة ولا حق أو التزام أو مسئولية إلا بين أفراد من الناس بحكم طبيعة الأشياء ولا وجود لأشخاص اعتبارية بغير الأشخاص الطبيعيين الذين يشكلونها ولا بغير الأشخاص الطبيعيين الذين يخصصون قانونا بإدارة شئونهم وتمثيلها أمام القضاء وفى مواجهة الغير ، وبالتالي فإن الخصومة بين الأشخاص المعنوية تكون فى حقيقتها بين الأشخاص الذين يشكل منهم ولصالحهم هذه الأشخاص المعنوية والذين يتولون أمر إدارتها وتمثيلها أمام القضاء وفى مواجهة الغير .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه أن السيد / رئيس النيابة الادارية الذى قام بالتحقيق مع الطاعن - قد أقام مع آخر الدعوى رقم ٣٠٣١ لسنة ٣٧ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى ضد محافظ بنى سويف وآخرين بطلب إلغاء قرار المحافظ الصادر بتخصيص قطعة أرض من نادى بنى

سوف الرياضى لنقابة المهندسين بينى سوف وقد تدخل فى الدعوى امام المحكمة السيد / (الطاعن) بوصفه رئيس نادى المهندسين بينى سوف . وفى جلسة لاحقة تدخل فى الدعوى السيد المهندس ثقيب المهندسين وتنازل عن التدخل السيد / (الطاعن) بعد سابقة تدخله وقد ورد بصحيفة الدعوى المقامة من رئيس النيابة المحقق هجومًا على مجلس محلى مدينة بنى سوف الذى يرأسه الطاعن - الى جانب توينه الرئاسة للنقابة الفرعية للمهندسين بينى سوف ومن حيث أنه يبين كذلك من الأوراق أن السيد رئيس النيابة المحقق قد تقدم بشكوى ضد نقابة بنى سوف الفرعية للمهندسين والتي يمثلها الطاعن للنيابة العامة فيدت برقم ٢٨١٢ لسنة ١٩٨٣ ادارى بنى سوف واتمت النيابة العامة التى حفظها ادارا . وبين أيضا من الأوراق أن الطاعن بصفته رئيسا لنادى المهندسين بينى سوف قام بتوجيه اذار على يد محضر للسيد مدير عام المساحد بينى سوف ينبه عليه بعدم القيام برفع قطعة الأرض المتنازع عليها لصالح نادى بنى سوف الرياضى والذي يمثله رئيس النيابة المحقق ، وقد قامت جهة الادارة بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٣ بتسليم الطاعن بصفته الأرض المتنازع عليها .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أنه قد سبق قيام نزاع نجدى امام عدة هيئات قضائية مثل فيه كل من المحقق والطاعن طرفا من اطراف الخصومة فيه ، وان هذا النزاع وان كان بين شخصين ممنوعين من حيث الصفة القانونية الا أن أى نزاع يكون احد طرفيه شخصا ممنوعا انما يكون قائما فى الحقيقة بحسب طبائع الأشياء كما سلف البيان مع ممثل أو ممثلى هذا الشخص المنعوى وبين الاشخاص المعنيين الذى يصبحون أعضاء فى كيانه التقاوى من حيث الخصومة فيه على أرض النزاع بين القائم أو القائمين على أمر الشخص المعنوى ، لأن الشخصية الاعتبارية هى افتراض قانونى

لشخص قانوني يعبر عنه أشخاص طبيعيون ، هم الذين يعايشون الخصومة القضائية ويتأثرون بها لأن الإنسان هو الذي يشعر ويضيق ويعتيد ويتنازع مع غيره ولذلك فهو الذي ينسب إليه الانحياز والتأثر في الحقيقة بالنزاع القضائي والمظلومة القضائية ومن ثم فهو الذي يجب أن يتحقق ويحمى حماية للمدالة والانصاف من أن يكون خصما وحكما في أية صورة من الصور .

ومن حيث أن النية الإدارية هيئة قضائية ومن ثم فإن اختصاصها ينبغي أن يكونوا القُدوة لسائر المحققين الإداريين في الترفع عن الغلوس على مقعد التحقيق لعدم منتهم جنمته بالمحقق خصوصاً سابقة لأن في ذلك ليس فقط تنزيهاً لمعنو النية الإدارية كمعنو في هيئة قضائية عن الخروج على مقتضى الحياد والواجب القانوني في مباشرة اختصاصاته وسلطاته في التحقيق في المسؤوليات التأديبية للعاملين وعدم تعيد طسوس النية الإدارية بهذا التجرد يتضمن بلا شك اختلالاً بالثقة للواجب توافرها بصفة حتمية وفي كل الأحوال في المحقق باعتباره قاضي الانهمام ، فإذا ما اغفل المحقق الالتزام بذلك ، فانه يكون قد فقد صفة جوهرية يترتب على فقدانها عدم صلاحيته لمباشرة التحقيق فإذا ما بالغ المحقق التحقيق رغم ذلك كان التحقيق باطلاً بقوة القانون بطلاً من النظام العام لعدم صلاحية المحقق ولا يعول دون تحقق البطلان القول بأن ضمانات التحقيق لم تهدر لأن الأمر لا يتعلق بمدى توافر ضمانات التحقيق في حالة محددة بينهما فقط وإنما يتعلق بالنظام العام القضائي والاسس العامة لتحقيق العدالة وينبغي توافر الصفة الواجب تحققها في شخص المحقق والهيئة القضائية التي ينتمي إليها والتي قرر لها الدستور والقانون الاستقلال وضمانات الحياد والتي يمثلها المحقق ممه بأنه آمن من أحتساك الخروج عن العدة الواجبة والنزاحة المتطلبة من جانب من يقوم لصالح العدالة بمهمة قاضي التحقيق والانهمام والذي يمثل بين يديه .

ومن حيث أن رئيس النيابة الذي قام بالتحقيق مع الطاعن في الطعن المثالي قد جعته بالطاعن خصومة قضائية ثابتة على نحو ما تقدم ومن ثم لم يكن المحقق صالحا للتحقيق مع الطاعن وبالتالي فقد اضحى التحقيق الذي اجراه باطلا الأمر الذي رتب بطلان الحكم التأديبي المبني عليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب دون منته من القانون وبالمخالفة للمبادئ والامس العامة الحاكمة للنظام العام القضائي والمرتبطة جوهريا بتحقيق العدالة ومن ثم فانه يكون قد صدر باطلا ومخالفا للقانون ووجب الإلغاء ، ووجه الإدارة وشأها فيها يتعلق بمتابعة المسؤولية التأديبية للطاعن بناء على تحقيق لا يشوبه البطلان .

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها طبقا للمادة (١٨٤) مرافعات ، الا أن هذا الطعن معنى من الرسوم القضائية بصريح نص المادة (٩٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ٣٣٨٥ لسنة ٧٣ في جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

قائفة رقم (٢٢١)

المسألة :

قيام جهة الإدارة بالتحقيق في مسألة تدخل في اختصاص النيابة الإدارية وحدها يعيب قرار الجزاء لما شاب التحقيق من غصب للسلطة حيث نص القانون اجراء هذه التحقيقات على هيئة قضائية هي النيابة الإدارية - ويتم على المحكمة التأديبية أن تقضي بإلغاء القرار بعد أن لحقه عيب جسيم اضطر به الى درجة الانعدام باعتباره أن تلك مسألة بولية من

المسائل المتعلقة بالنظام العام الذى يقوم على حماية التشريعية وسيادة القانون
والتي تطوى عليها ولاية الحاكم ايا كان نوعها او دمجها وذلك من خلال
ما يعرض عليها من منازعات تختص بنظرها .

الحكمة :

من حيث أن المادة (٧٩) مكرر من القانون المذكور - معدلا
بالتقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن تختص النيابة الادارية دون
غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلي الوظائف العليا كما تختص دون غيرها
بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المحظورة الواردة
بالبندين ٣ ، ٤ من المادة (٧٧) من هذا القانون .

ومن حيث ان قرار الجزاء الصادر بمجازلة الطاعن الأول ينصم
شهرين من راتبه قد صدر بناء على تحقيق أجره جهة الادارة ، وذلك
بالمخالفة لنص المادة (٧٩) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
سالف الذكر والذي افاد هيئة قضائية وهى النيابة الادارية اجراء التحقيق
فى المخالفات المنصوص عليها ، بالبند (٤) من المادة (٧٧) من القانون
المذكور ، وقصر التحقيق فى هذه الحالة عليها ، ومن ثم فان قرار الجزاء
سالف الذكر يكون قد استند الى تحقيقات اجرتها الجهة الادارية ، وهى
جهة غير مختصة مما يعيب قرار الجزاء الموقع بناء عليها لما شاب اجراءها
من غصب للسلطة حيث قصر القانون اجراء هذه التحقيقات على هيئة
قضائية وهى النيابة الادارية ، وهو ما يلحق بهذا القرارات البطلان لبنائها
على تحقيقات باطلة وذلك لاعتدائها على اختصاص هيئة قضائية حددتها
الشرع وقصر اجراء التحقيق عليها وفقا لمصرح نص الفقرة الثالثة من
المادة (٧٩) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ويكون قرار
الجزاء بذلك قد لحقه عيب جسيم يحذر به الى العدم ، وهو ما كان يتعين
على المحكمة التأديبية ان تقضى به فى الحكم المطعون فيه وذلك بعدم

الإحصاء، يقرر المصادرة ويجازية الطاعن الأول بناء على تحقيقات معدومة الأثر قانوناً، باعتبار أن تلك المثالة أولية من الممثل المتعلقة بالنظام العام الذى يقوم على حماية الشرعية وسيادة القانون والتي تطوى عليها ولاية المحاكم إما كان نوعاً أو درجتها وذلك من خلال ما يعرض عليها من منازعات يختص بنظرها، ويكون عليها التصديق لإية مسألة تتعلق بذلك وتعتبر من الممثل الأولية الواجب التفصيل فيها بمناسبة ما هو معروض عليها من منازعات.

(طن ١٤٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٩)

الفصل الخامس قرار الوقف عن العمل احتياطيا

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

السلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التطبيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر - لا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة - لم يتطلب الشرع لصحة قرار وقف العامل عن عمله أن ينص القرار على مدة الوقف ولا على وجوب عرض أو نصف المراتب الوقوف صرفه خلال فترة إيام على المحكمة التأديبية - ما قرره المشرع هو ألا تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر ما لم تقرر المحكمة التأديبية مد مدة الوقف لمدة أخرى - جزاء عدم العرض على المحكمة التأديبية خلال المدة المذكورة لتقرير ما يتبع في شأن نصف المراتب الوقوف هو وجوب صرف الأجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في هذا الشأن .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للشق الأول من القرار المطعون عليه والخاص بوقف المدعى عن العمل فإن الثابت من الأوراق أن الجهاز المركزي للمعاشريات « شعبة ٢٣ » قدم تقريرا إلى محافظة البحيرة تضمن أن الجيد / « المدعى » المفتش بإدارة الانباش لاقتصادي بالمحافظة استولى على مصروفات اتقال قيمتها ٩٨٩٥٠ جنيها من دمنهور إلى الفيوم . وللمعكس ومن دمنهور إلى شايور والمعكس رغم استخدام سيارات المحافظة المختصة للمشروعات في تواريخ السفر مع تكرار صرف الإقتبالات عن تس أيام السفر لهاتين المجهتين وطلب الجهاز المركزي للمعاشريات تطبيق أحكام المادة ٧٩ من اللائحة المالية للموازنة

والنساء، والتي تقضى بأنه على رئيس المصلحة بمجرد علمه بحدوث من حوادث الاختلاس أو السرقة والاهمال التي يترتب عليها خسارة على الميزانية وقف من تقع عليه التهمة من العاملين ووضعه تحت المراقبة وتأليف لجنة من أعضاء من غير العاملين المسؤولين عن مراجعة أو مراقبة أعمال المنهم ولا من يتون له صلة تكون مهمتها حصر المبالغ التي تم الاستيلاء عليها وإبلاغ النتيجة الأولية التي تصل اليه اللجنة الى النيابة العامة وتنفيذا لما أوصى به الجهاز المركزي للمحاسبات أصدر السيد محافظ البحيرة للقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٧ بوقف المدعى عن العمل وتشكيل لجنة مالية لفحص جميع أعماله من الناحيتين المالية والمخزنية بمجلس قروي الضهرة وشابور مع حصر الفروق المستحقة عن الغسمة أعوام السابقة كما نص هذا القرار على ابعاد المدعى عن أعمال التفتيش بإدارة الانعاش وبعد أن انتهت اللجنة المشكلة لتنفيذ قرار السيد المحافظ البحيرة المشار اليه من أعمالها قدمت تقريرا بنتيجة فحص أعمال المدعى الى النيابة الادارية التي تون تحقيق الموضوع وقد أسفر التحقيق على ثبوت قيام السيد المذكور بالاستيلاء دون وجه حق على مبلغ ٩٩١٩٠ جنيها ولذلك فقد طلبت النيابة الادارية بدمتهور بكتابها رقم ١٩٧ المؤرخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٨ بمجازاته اداريا وتنفيذا لما أوصت به للنيابة الادارية أصدر السيد محافظ البحيرة القرار رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٧٨ بمجازاة المدعى بغصم خمسة أيام من راتبه .

ومن حيث أن الثابت من مظالمة تحقيقات النيابة الادارية (ص ٤) ان ادارة الضئون القانونية بالمحافظة أفادت بكتابها رقم ٢٢٢٤ المؤرخ ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ بأنه لم يصدر ثمة قرار من المحكمة التأديبية بعد إيقاف المدعى عن العمل ، ومن ثم اقتضت مدة الايقاف على ثلاثة أشهر . ومن حيث أن لادة ٦٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة والذي يحكم واقعة النزاع على أنه : للسلطة

المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها وترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرر صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

ومعاد هذه المادة أن المشرع لم يتطلب لصحة قرار وقف العامل من عمله أن ينص في القرار على مدة الوقف ولا على وجوب عرض أو صرف نصف المرتب الموقوف صرفه خلال عشرة أيام على المحكمة التأديبية فكل ما قضى به هذا النص هو ألا تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر ما لم تقرر المحكمة التأديبية مد مدة الوقف لمدة أخرى وان جاز عدم العرض على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في هذا الشأن وبناء عليه فإن القرار المطعون فيه في شقه الخاص بوقف المدعى عن عمله لا يعبه أنه لم يحدد مدة الوقف لأن ذلك محكوم بما يقضى به القانون من عدم تجاوز مدة الوقف ثلاثة أشهر الا بموافقة المحكمة التأديبية كما لا يعبه أن جهة الإدارة لم تعرض أمر صرف نصف المرتب الموقوف على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام لأن جواز ذلك هو وجوب صرف المرتب كاملاً واذا كان الأمر كذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر على ما سلف البيان لما نسب الى المدعى من أنه صرف مرتب اعتقال دون وجه حق جلى ما تكشف للجهاز المركزي للمحافظات وقد تم اجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن بمعرفة الشؤون القانونية بمحافظته البحرية والنيابة الادارية وأسفر التحقيق عن اذاعة المتهم وجوزى لسبب ذلك بالنقض من مرتبه لمدة خمسة أيام لما كان الأمر كذلك فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر سليماً في الواقع والقانون بما لا مجال للنقض

عليه بالإعلان وذلك في حدود الثلاثة شهور بعد ما ثبت أن جهة الإدارة لم تهتم بعرض مد الوقف بعد هذه المدة على المحكمة التأديبية المختصة ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فيما قضى به من إلغاء القرار المطعون فيه في شقه الخاص بوقف المدعى منذ تاريخ صدوره ولا يغفل ذلك بطبيعة الحال من انتهاء مدة الوقف بعد انقضاء الثلاثة أشهر المقرر لجهة الإدارة وقف العامل خلالها الأمر الذي يضمن معه تعديل الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم .

ومن حيث أنه بالنسبة للفق الثاني من القرار المطعون فيه الخاص بإبعاد المدعى عن أعمال التفتيش بإدارة الإنشائي الاقتصادي فالواضح من صياغة ما تقدم أن المدعى قد خالف الأمانة المفروضة في رجل التفتيش وسبغ لنفسه بالاعتداء على أموال المحافظة واقتبالها دون رجة حق وهو ما ثبت بما تكشف للجهاز المركزي للمحاسبات وبما انتهت إليه التحقيقات والتي تروى عليها مجازاة المدعى بالخضوع من مرتبه لمدة خمسة أيام وتأسيساً على ذلك فلا جناح على محافظة البحيرة أن هي استبعدته من هذا العمل وذلك استكمالاً لسلطتها التقديرية في تنظيم أعمال التفتيش على محطات التاج الدواجن التابعة لها واختيار من يصلحون لها واستبعاد من قام في جهم سبب يجهلهم غير أهل لها .

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب إذ قضى باعتبار هذا الاجراء من جانب محافظة البحيرة بمثابة جزم مقنع .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم وكان القرار المطعون فيه بشقه قد صادف الصواب دون أن يغفل ذلك بطبيعة الحال بانتهاء الوقف بعد ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره لعدم عرض أمر مدعى على المحكمة التأديبية ومن ثم يضمن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى .

(طعن ٨٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

قانون مجلس الدولة كان يقضي باختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالفصل في طلبات وقف العاملين احتياطياً عن عملهم وفي طلبات صرف أجورهم كلها أو بعضها أثناء مدة الوقف - أنط المشرع هذا الاختصاص بالمحكمة التأديبية وليس برئيسها وذلك منذ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - استهدف المشرع من ذلك تحقيق مزيد من الضمانات في هذا الشأن - تتمثل هذه الضمانات في أن يؤمن الأمر ثلاثة فئات بدلاً من فائ واحد - مؤدى ذلك : - أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد ألغى ما نص عليه قانون مجلس الدولة في هذه المسألة - أساس ذلك : - أعمال نص المادة (٢٢) من القانون المسمى التي تقضي بأنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي لا حتى ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم - إلى ذلك : - إن القرار الذي يصدر من رئيس المحكمة التأديبية بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يوقف العامل احتياطياً عن عمله هو قرار منعهم من أساس ذلك : - صدور القرار بمن لا ولاية له في إصداره -

الحكمة :

ومن حيث أنه باستقراء النصوص القانونية التي جردت الجهة صاحبة الولاية بالفصل في طلبات مد وقف العاملين عن العمل احتياطياً وصرف مرتباتهم أثناء مدة الوقف بين أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه " يصدر رئيس المحكمة قراراً بالفصل في طلبات وقف الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً ، وتضمنت المادة ١٥ من هذا القانون بيان الأشخاص الذين أشارت إليهم المادة ١٦ سابقة الذكر ومن بينهم العاملين المدنيين بالدولة - شأن المطعون عليه - ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار

قانون نظام العاملين المدعين بالدولة ونصت المادة ٨٣ منه على أنه « للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها وترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الجرة ابتداء من تاريخ الوقف . ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة لتقرر صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فلذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملا حتى تقرر للمحكمة ما يتبع في شأنه ٠٠٠ » . وبمقاد ما تقدم ان قانون مجلس الدولة كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالفصل في طلبات وقف العاملين بالقطاع العام احتياطيا عن عملهم وفي طلبات صرف أجورهم كلها أو بعضها أثناء مدة الوقف ثم رأى المشرع في نظام العاملين المدعين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يكون هذا الاختصاص منوطا بالمحكمة التأديبية المختصة ونيس رئيس هذه المحكمة وحده مستهنا لتتحقق بريد من الضمانات في هذا الشأن يتمثل في أن يزن الأمر ثلاثة قضاة بدلا من قاض واحد فقط ، واذ جاء نص المادة ٨٣ من قانون نظام العاملين المدعين بالدولة المشار اليه متعارضا على هذا النحو مع نص المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة المنبوء عنه والسابق صدوره عليه ، فانه يكون قد نسخ ضمنا عملا بحكم المادة ٢ من التقنين المدني التي تنص على أنه لا يجوز إلغاء نص تشرعي الا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتغل على نص يتعارض به مع نص التشريع القديم فاذا كان الأمر كذلك فإن الفصل في طلبات مد وقف العاملين المدعين بالدولة وصرف مرتباتهم مدة الوقف كما هو الشأن في تنازع الماثلة يصبح منعقدا منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للمحكمة التأديبية المختصة بكامل هيئتها وليس لرئيسها التي زالت كل

ولاية له منفردا في هذا الشأن مما يترتب على ذلك وقوع أى قرار صدر منه منفردا في هذا الشأن هذه الخصوصية منعدا لصدوره من ولاية له في إصداره .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس المحكمة التأديبية بأسبوط منفردا في الطلب رقم ١١ لسنة ٩ القضائية بجلسة ٩/١١/١٩٨١ في شأن أمر صرف نصف الأجر الموقوف صرفه فإنه يكون قد صدر من قاضي لا ولاية له قانونا في إصداره ويضحي بهذه المثابة معدوما مما يعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبإلغائه وإعادة الطلب رقم ١١ لسنة ٩ القضائية الى المحكمة التأديبية بأسبوط لتفصل فيه المحكمة التأديبية بكامل هيئتها .

(طعن ١٥٤ لسنة ٢٨ ق. جلسة ٥/٤/١٩٨٦)

القاعدة رقم (٢٢٤)

المادة :

المادة ٧٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه - تختص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق في المخالفات الناشئة من ارتكاب الإفعال المخطوطة الواردة بالبندين ٢ و ٤ من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الإدارية حسب الاحوال أن توقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر - لا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

المحكمة :

« ومن حيث أن المادة (٧٩) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أنه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل

الابتعاد التحقيق منه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه . ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجراء مسبباً . . . »

ومن حيث أن المادة (٧٩) مكررا من ذات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه - مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - قد نصت على أن : « تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلي الوظائف العليا . كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المحظورة الواردة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من القانون . . . »

ومن حيث أن المادة (٨٣) من القانون المشار إليه رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت بدورها على أن : « لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الادارية حسب الأحوال أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تعددها . . . ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة . . . »

ومن حيث أنه وفقاً لهذه النصوص ، وفى ضوء ما تقضى به فقد كان يتعين أن يجرى التحقيق مع الطاعنين ، قبل تقرير ملاءمة وقفهما عن العمل لمصلحة التحقيق ، بمعرفة النيابة الادارية وذلك لما نصت عليه المادة (٧٩ مكررا) السالف ايراد نصها - من أن النيابة الادارية هى التى تختص دون غيرها بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المحظورة الواردة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون (٤٧ لسنة ١٩٧٨) . وقد نص البند (٤) من المادة (٧٧) على للمخالفات المحظورة على العامل والتي يكون فى شأنها « الاهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة . . . أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يردى الى ذلك بصفة مباشرة » .

باطل طبقا لما نصت عليه المادة ٧٩ مكررا المالك الاشارة اليها من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ حيث نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٩ مكررا صراحة على انه يقع باطلا كلاً إجراء أو تصرف على خلاف أحكام الفقرتين السابقتين .

ومن حيث انه لذلك فقد كان يتعين على الحكم الطعن الفاء القرار المطعون فيه رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، لما اعتوره من بطلان وعدم المشروعية بسبب غصب السلطة الذي قام عليه التحقيق الذي اتبنى عليه قرار الوقف . ومن حيث انه يضاف الى ما سبق ان القرار المذكور قد صدر بصدقه انتهاء ذلك التحقيق الباطل وقبل ان تبلغ النيابة العامة بإجراء التحقيق أو بطلب الوقف للطاعنين لصالح هذا التحقيق حيث تضمنت المادة الثابتة من ذلك القرار النص على ارسال أوراق التحقيق الى النيابة العامة .

ومن حيث ان الوقف لا يجوز تطبيقاً لاحكام المسادة (٨٣) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا اذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق مع حتمية عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة لصرف أو عدم صرف الباقي من أجر العامل الموقوف ومن ثم فان قرار الوقف المذكور قد صدر مشوياً فضلاً عما سبق بعدم المشروعية لعدم وجود مقتضى ثابت من مصلحة التحقيق لتبرير محله ، وبالتالي فان إجراء الوقف آتاه الذكر يكون ميباً بسبب مخالفة القانون مما كان يجتم فضلاً عما سبق. القضاء بالفائه واذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا المذهب فانه يكون قد صدر مخالفاً للقانون وحقيقاً بالانفاء ، من القضاء بالفاء قرار وزير الري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ مائل الذكر فيما قضى به من وقف الطاعنين لمدة ثلاثة أشهر والجهة الادارية وشأنها في استئناف النظر في استكمال التحقيق مع الطاعنين فيما نسب اليهما أو اتخاذ إجراءات مجازاةهما بعد تحديد مسؤوليتهما بالطريق السليم الذي رتبته القانون » .

(نطن ٢٢٩٥ لسنة ٣٣ ق بطنية ١/٤/١٩٨٩) .

قاعدة رقم (٢٢٥)

البسدا :

مدة وقف العامل من عمله - بقوة القانون - بسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي تستتزل حتما من مدة خدمته ، لكونه خلال مدة الوقف لا يتحمل باعباء واجبات الوظيفة وبالتالي فليس له التمتع بحقوقها ومزاياها .

التقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية الصومية لتسمى التقوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١ فاستعرضت المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ويعرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي .

واستبانت الجمعية ان القاعدة المسلم بها في مجال الوظيفة العامة ان مدة وقف العامل من عمله - بقوة القانون - بسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي تستتزل حتما من مدة خدمته ، لكونه خلال مدة الوقف لا يتحمل باعباء وواجبات الوظيفة وبالتالي فليس له التمتع بحقوقها ومزاياها ، ومنها اتصال مدة خدمته ، وقد اورد المشرع تطبيقا للقاعدة المذكورة حينما نص بالمادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سائلة الذكر على حرمان العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي نهائي من كامل أجره طوال مدة حبسه .

وترتبيا على ذلك فان العامل المعروضة حالته لا يحق له المطالبة بصناب

مدة وقته عن العمل بسبب حيسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي ضمن مدة خدمته
بالبينة العامة لرفق مياه القاهرة الكبرى .

لذلك :

إنه رأى الصيغة العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم جواز
حساب مدة وقف العامل المبروكة حالته ضمن مدة خدمته .
(يعلق رقم ٨٦ / ٣ / ١٩٨٩ بحصة جلسة ١٩٨٩ / ٦ / ٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٦)

إنه قلب العامل احتياطيا عن العمل - منوطا ليس فقط بإجراء التحقيق
بمصلحة العامل - بل أيضا بمصلحة التحقيق معه في هذا الوقت - وقف العامل عن العمل
احتياطيا لا يكون إلا إذا استند إليه مبالغات ويدعو الأمر إلى الاحتياط
والتصديق للعمل العام التوكيد إليه بكف يده عنه وإصابته منه ليجري التحقيق
في جو حال من مؤثراته ويبعد عن سلطاته .

الحكمة :

لا متى حيث أن المادة ٨٣ / ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
القوانين المدنية بالدولة المعدل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن
لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الإدارية حسب الأحوال أن
توقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة
لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يفوز مدة هذه المدة إلا بقرار من المحكمة
التأديبية المختصة للجنة التي تتخذها وتختزن على وقف العامل عن عمله
وقد صرفت أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ومن حيث أن وقف العامل احتياطيا عن العمل متوقفا ليس فقط بإجراء
تحقيق معه ، بل أيضا بتقصي مصلحة التحقيق معه في هذا الوقت ، أي أن

وقب الإقبال عن العمل احتياطياً لا يكون إلا إذا أسندت إليه مخالفت ،
ويبدو الإمر إلى الإحتياط والتصون للعمل الصام الموكول إليه بكف يده
عنه ، واقصائه عنه ، ليجرى التحقيق معه في جو خال من مؤثراته وبعد
عن سلطانه .

ومن حيث أن قرار إيقاف الطاعن عن عمله ، وكذا قرار مبد إيقافه
صدرت بمسابقة تقرير الجهاز المركزي للحسابات ، ولم يتضح من الأوراق
أن إمة تحقيقاً جرى مع الطاعن اقتضت بهصلحته اتخاذ قرار الإيقاف أو
مده ، لذا فإن قرارى الوقف والمدة يكونان قد اتخذتا على غير ما يقضى به
القانون .

ومن حيث أنه لما سبق فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر على
خلاف أحكام القانون ، جديراً بالالغاء .
(طعن ١٩٥٧ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٩١/٥/٢٥)

للعنونة رقم (٤٧٧)

المسألة :
فراز الوقف عن العمل احتياطياً الصادر من السلطة الرئاسية هو قرار
إدارى نهائى لسلطة تأديبية تختص بنظر الطعن في هذا القرار المحكمة
التأديبية - باعتبار أن هذه المحكمة التأديبية هي صاحبة الولاية العامة التي
تتناول المعايير التأديبية .

الحكمة :

وإذ لم يرفض الطاعن القرار المذكور فقد أقام طعنه المائل فاعياً عليه مخالفته
لقانون ، والواقع ذلك أن الواضح من تقرير مائة الخير أن سبب الحرق
هو انهيار عزل الكابل لستعمل بالنقط الموجب للبطارية واتصاله بشاسيه
السيارة الممثل للنقط السالب مما أدى الى اشتعال الحريق كما أن الشركة
بالت في تقدير التلفيات إذ قدرتها بمبلغ ١٢٥٥ جنيتها في حين أنها لا تتعدى
(م - ٢٤)

٥٥٥ جنيهاً ، وقد صدر قرار المحكمة دون سماع أقوال أو تحقيق دفاعه
وطلب المظالم فضلاً عما تقدم — وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإيقافه
عن العمل لمدة ثلاثة أشهر .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب المظالم وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر
بإيقافه عن العمل فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن قرار الوقف عن
العمل احتياطياً الصادر من السلطة الرئاسية التي أولاهها المشرع هذا
الاختصاص هو قرار إداري نهائي لسلطة تأديبية وذلك لأنه انفصل عن
جانب الجهة الإدارية المختصة عن إرادة ملزمة بما لها من سلطة تأديبية
يمتضى القانون بقصد أحداث اثر قانوني معين لا يحدث إلا بهذه
الأوضاع . ويكتسب صفة النهائية بحيث أن ما له من اثر قانوني حال
مؤداه إبعاد العامل وإيقاف صرف نصف مرتبه بمجرد صدوره ، وعلى ذلك
فإن مثل هذا القرار بوصف أنه صادر من سلطة تأديبية تختص بنظر المظالم
قبة المحكمة التأديبية باعتبار أن هذه المحكمة هي صاحبة الولاية العامة
التي تتناول الدعاوى التأديبية المبدأة ، كما تناول كذلك المظالم في أي جزء
تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وبالتالي
فإن المظالم على القرار المشار اليه لما يتعدد للمحكمة التأديبية المختصة .

(ظمن ٢٥٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٢٧)

المفصل السادس

القرار التأديبي

الفرع الأول - القرار التأديبي قرار إداري

فصلته رقم (٢٢٨)

نبدأ :

القرار التأديبي شأنه شأن أي قرار إداري يجب أن يقوم على سبب يبرره - هذا السبب هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته والتي من أحصاها ألا يتطوى سلوكه على إهمال أو تقصير في القيام بواجباته .

المحكمة :

ومن حيث أنه يجري مناقشة أسباب الطعن البدء بالأسباب التي تهدر القرار التأديبي وتؤدي إلى بطلانه وهو ما ورد بالسبب الثاني والرابع والسادس من أسباب الطعن .

ومن حيث أن السبب الثاني للنعي على القرار التأديبي مبناه لاعتقاد القرار التأديبي لركن السبب ، وكان القرار التأديبي شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري يجب أن يقوم على سبب يبرره والذي يخلص في إخلال الموظف بواجبات وظيفته والتي من أحصاها ألا يتطوى سلوكه على إهمال أو تقصير في القيام بواجباته .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق صحة الوقائع التي استند إليها القرار التأديبي ، فقد ترك الطاعن ملفات القضايا في درج مكتب لا يملك وخرج للقائه رئيس المحكمة دون أن يتخذ الحيطة والحذر اللازمين للمحافظة على ملفات القضايا مخالفاً بذلك التزاماً جوهرياً وأصبلا لوظيفته

كسكترير جلسة لاحدى المعاكم يقع على عاتقه الحفاظ على الأوراق حتى لا تسرق أو تختلس أو تفسد ، وهو ما يعد مخالفة أمر مؤثما جنائيا ينص المادة ١٥١ من قانون العقوبات .

ومن حيث أنه بناء على ذلك يكون القرار التأديبي قد قام على سبب يبرره ، ويكون هذا الوجه للنهي على الحكم غير قائم على سند من الواقع أو القانون .

(طعن ٤٣٦٤ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٩٣/١/٢٣)

الفصل الثاني - سبب القرار التأديبي

المادة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

سبب القرار التأديبي مخالفة الموظف للواجبات التي تضعها القوانين والقواعد التنظيمية العامة أو يخرج على مقتضى الواجب في أعماله وظيفته .

الملاحظة :

أن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو إتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه . وكل موظف يحالف الواجبات المقررة قانونا أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بدفء وأمانة يرتكب ذنبا أداريا هو سبب القرار التأديبي الذي يستوعب تأديمه ، نتيجة إرادة الإدارة إلى إنشاء أمر قانوني في حقّه هو توقيع الجزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانونا وفي حدود النصاب المقرره . فإذا توافر لدى جهة الإدارة المختصة الاقتناع بأن الموظف ظلم سلكا متحيزا

ينطوي على تقصير أو إهمال في القيام بعمله أو أداء واجباته أو خروج على مقتضيات وظيفته أو إخلال بكرامتها أو بالثقة الواجب توافرها أين يقوم بأعمالها وكان اقتناعها هذا لوجه المصلحة العامة مجردا عن الميل أو الهوى ، وبنت قرارها بإدانة سلوك الموظف على وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق وبرؤية النتيجة التي خلصت إليها فإن قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببه مطابقا للقانون حصينا من اللناء .

(طعنان ٤٨٥ : ٥١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٥ / ١١ / ٢٣)

فصل في (٢٢٠)

المبدأ :

أي خروج على الوظيفة أو مقتضياتها أو ما تفرضه على شاغلها من واجبات بعد ذلها - هو سبب القرار التأديبي .

الحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن أي خروج على الوظيفة أو مقتضياتها أو ما تفرضه على شاغلها من واجبات بعد ذلها هو سبب القرار التأديبي ، فكل فعل أو متسلك من جانب الموظف يرجع إلى إرادته إيجابا أو سلبا تحقق به المخالفة لواجبات الوظيفة ، أو الخروج على مقتضى الواجب في أعمالها أو الإخلال بالنهي من الأعمال الممنوعة عليه إنما يعد ذلها إداريا يستوجب مؤاخذه تأديبيا .

ومن حيث أنه جاء على ما تقدم وكان الثابت من الاطلاع على أوراق التحقيق في الطعن المائل والذي أجرته الشئون القانونية بالشركة الطاعة في الواقعة المعروفة والمذكورة التي اتهم فيها التحقيق وإحالها إلى القرار المطعون فيه أن المطعون ضده قد استخدم معدات الشركة في إعادة نقل بضاعة دون أن يقدم ما يفيد بأن التوكيل الملاحق قد قدم طلبا معتمدا

من الشركة بإعادة النقل واله (أى التوكيل) قد قام بسداد النولون المقرر عن ذلك وهذا بالمخاطفة للتعليمات المتبعة فى هذا الشأن والتي تقضى بأنه فى حالة اعادة نقل البضاعة السابق تمتيقها يتمين تقديم طلب بذلك موافق عليه الشركة ويسدد عنه النولون المقرر هذا فضلا عن قيام المطعون ضده بسبب العامل ملاحظة للمعدات بمبارات جارحة كما حاول أتمدنى عليه بالضرب عندما رفض تسليمه معدات النقل وهذا السبب الذى قام عليه القرار المطعون فيه ثابت باعترافه وشهادة من سمعت أقوالهم فى التحقيق ولا يشفع للمطعون ضده ما يبرر به ذلك من الخوف على البضاعة من التلف أو السرقة ورجوع التوكيل الملاحى على الشركة بقيمتها لأن الحفاظ على البضاعة بعد تمتيقها ليس من مسئولية الشركة .

(طعن ١٤١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبسطة :

سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيافه عملا من الأعمال المحرمة عليه - اذا توافر لدى الجهة الادارية الاقتناع بان سلوك الموظف ينطوى على خروج على مقتضيات وظيفته يجب ان يكون القناعه مجردا عن الميل أو الهوى .

المحكمه :

ان سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيافه عملا من الأعمال المحرمة عليه . فكل موظف يخالف الواجبات التى تنص عليها القوانين والقواعد التنظيمية العامة أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته ، انما يرتكب ذلما اداريا هو سبب القرار يسوغ تأديبه فتسجه إرادة الإدارة الى القضاء أثر قانوني فى حقه

هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانونا وفى حدود النصاب المقرر ، فإذا توافر لدى الجهة الادارية المختصة الاقتناع بأن الموظف سلك سلوكا معينا ينطوى على خروج على مقتضيات وظيفته أو اخلال بكرامتها ، وكان اقتناعها هذا لوجه المصلحة العامة مجردا عن الميل أو الهوى فبنت عليه قرارها بادالة سلوكه واستتبقت هذا من وقائع صحيحة ثابتة فى عيون الأوراق مؤدية الى النتيجة التى خلصت اليها فان قرارها فى هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون حصينا من الاخطاء .

(ظمن ٢٥٨٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٨)

المادة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه - كل موظف يخالف الواجبات المقررة قانونا أو أوامر الرؤساء أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بدقة وإمانة يرتكب ذنباً اداريا هو سبب القرار الذى يسوغ تأديبه - الذنوب الادارية ليست معددة على سبيل الحصر والنوع - المحكمة التأديبية عدم التقيد بالوصف الذى يسبغ على الوقائع التى وردت فى تقرير الاحالة بل عليها فحص الوقائع المطروحة عليها وتنزل حكم القانون عليها .

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه وأن كل موظف يخالف الواجبات المقررة قانونا أو أوامر الرؤساء أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته المنوط

به تأديتها بنفسه بدقة وإمانة تركب دنيا اداريا هو سبب القرار الذي يسوغ تأديته ، وإن الذنوب الإدارية ليست محددة حصرا ولوعا ولمسحكة التأديبية عدم التمسك بالوصف الذي يسيغ على الوقائع التي وردت في تقرير الإحالة بل عليها فحص الوقائع المطروحة عليها بجميع مكوناتها وأوصافها وإن تنزل حكم القانون .

ومن حيث أن مجلس التأديب قد التزم بما ورد في قرار الإحالة وتولى بمحاكمة الطاعنين وفقا لما هو منسوب إليهما فن قرار الإحالة من انحراف في أداء عملها وخروج على مقتضى واجبات الأمانة ، كل ما فعله هو تبيان أوجه الانحراف ومظاهره وكيفيته وقرعه على النحو المنفصل بأوراق التحقيق ، وجعل الوصول إلى قضاءه الذي انتهى إليه ، ومن ثم يكون هذان الوجهان من الظن غير قائمين على أساس ، وتعين لذلك رفضهما .

(طعن ١٩٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٤/٨)

الفصل رقم (٢٢٢)

سبب القرار التأديبي هو إخلال العامل بواجباته وظيفته أو إكراهه
 عملا من الأعمال المحرمة - كل عامل يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو يخرج على مقتضى الواجب في أعماله وظيفته المنوط بها تأديتها بنفسه بدقة وإمانة إنما يتركب دنيا اداريا - هذا الذنب الإداري هو سبب القرار الذي يسوغ تأديته - مما يستتبع ذلك أن تقوم الجهة الإدارية المختصة بتوقيع الجزاء على العامل المخالف

ومن حيث أن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال العامل بواجبات وظيفته أو إكراهه عملا من الأعمال المحرمة فكل عامل يخالف

الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته الذنوب به لأديها بنفسه بدعة وإمالة انما يرتكب ذنباً ادارياً هو سبب القرار الذي يسوغ لأدييه فنتيجة ارادة الادارة التي انشاء أثر قانوني في حقه توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانوناً في حدود النصاب المقرر فإذا توافر لدى الجهة الادارية المختصة الاقتناع بأن العامل سلك سلوكاً مميهاً يتجاوز على تقصير أو اهمال في القيام بعمله أو أداء واجباته أو على خسب روج على مقتضيات وظيفته أو اخلال بكرامتها أو بالثقة الواجب تولفها فيمن يقوم بأعمالها وكان اقتناعاً هذا لوجه المصلحة العامة مجرداً عن الميل والنهوى فثبتت عليه قرارها بأذلة سلوكه ولمستبقت هذا من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها فان قرارها في هذا الشأن يكون قائماً على نسبه ومطابقاً للقانون وحسبنا من الالغاء .

ومن حيث انه يغفل من واقعات الطعن المروض أن الطعن قد تسلم ورقة اجابة الطالب / في مادة مصر الاسلامية وها اجابة لسؤال ولحد وذلك طبقاً لما قرره كل من الدكتور / . . . الأستاذ بقسم التاريخ بالكلية والدكتور / . . . المسؤول عن كتبول السنة الثالثة بالكلية ومشاهدتهما لواقع حال هذه الورقة قبل امتلاكها بمعرفة الطعن — كما ثبت أيضاً أن الطعن قد أعاد هذه الورقة وعليها اجابة لسؤال ثان لم يكن متواجداً عند امتلاكه. لورقة الاجابة وقد أفاد تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية — ادارة المعمل الجنائي — شعبة التزوير والتزييف أن محرر اجابة السؤال الأول هو محرر اجابة السؤال الثاني .

وحث انه متى كان ذلك كذلك يكون القرار المطعون فيه قد استنبط من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق ومؤدية الى النتيجة التي خلص اليها .

(طعن ١٤٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٢٥)

قلمنة ورقم (٢٣٤)

المسألة :

وجوب إجراء التحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء التأديبي عليه .

الحكمية :

باستعراض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام بين أن المادة ٨١ من هذا قانون تنص على أنه : « لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق الدفاع ، ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً » . وبفاد هذا النص أن المشرع أوجب قبل توقيع الجزاء على العامل إجراء تحقيق معه وما يستتبع ذلك من وجوب استدعاء العامل موضوع المسائلة وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من أعمال وتمكينه من الدفاع عن نفسه ، كما أوجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسبباً ، لتوفير الأطمئنان للعامل وتحقيقاً لمقتضيات العدالة وما تملبه المصلحة العامة حتى يصدر الجزاء مستنداً على السبب الذي يبرره دون ثمة تصف أو اعتراف .

(طعن ١٤١٨ لسنة ٩٢ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١١)

الفرع الثالث - السلطة التأديبية الوقعة الجزاء التأديبي

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - حدد القانون المختصين بتوقيع الجزاء على وجه واضح وقاطع - صدور قرار الجزاء من غير من مناهم القانون تعدينا يؤدي الى بطلان القرار لسدوره معيبة بسبب عدم الاختصاص .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه أن قرار الجزاء قد صدر من لا يملكه وانه صدر باطلا لعدم تسميه ولاستناده الى أسباب لا تصلح لتوقيع جزاء ، ولبراءة الطاعن من المخالفات المنسوبة اليه ، ولاقتضاء الدعوى التأديبية بالتقادم .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول للنمى على الحكم والذي يخلص فى عدم اختصاص مصدر قرار الجزاء بإصداره ، فإن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص فى المادة ٨٢ منه على الآتى : يكون للاختصاص فى التصرف فى التحقيق كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل فى حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما فى السنة بحيث لا تزيد مدته فى المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتعديدهم قرار من السلطة المختصة كل فى حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم

من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوما في السنة بحيث لا تزيد هذه في المرة الواحدة على ثلاثة أيام . . .

٢ - للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود من ١ الى ٦ من الفقرة الأولى من المادة ٨٥ ٨٠ ٠

ومن حيث أنه يبين من نص المادة ٨٢ سالفة الذكر ان المشرع قد حدد المختصين بتوقيع الجزاء على وجه واضح وقاطع ومن ثم فإن صدور قرار الجزاء من غير من غناهم القانون تحديدا يؤدي الى بطلان القرار لهيئته معيبا يعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث ان قرار الجزاء رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٨٣ - وللمطعون عليه

- قد صدر من رئيس الامانة العامة لمصلحة الضرائب وهو ما طلبت منه المحكمة بحلته ١٥/٤/١٩٨٩ ايداع التحقيقات المتعلقة بموضوع الضمن والى باقي محجها من ملف الدعوى التأديبية في ١٥/٥/١٩٨٩. وكذلك يبين سيند رئيس الامانة الفنية في الاختصاص في توقيع الجزاءات على العاملين وصورة رسمية من الادارة القانونية الصادر بها هذا الاختصاص وهو ما قدمت معه هيئة قضايا الدولة صورة من الكتاب الموجه اليها من مدير عام الفئنون القانونية لمصلحة الضرائب المؤرخ ١٥/٦/١٩٨٩ والذي تقسم « ان السيند / رئيس الامانة العامة لفئنون العاملين ليس له اختصاص في توقيع الجزاءات على العاملين وانما يتم اعتماد الجزاءات التي تباشرها الادارة العامة للتحقيقات من السيد رئيس المحكمة وتقتصر بدور الامانة العامة على اعتماد القرار الاداري الصادر بتنفيذ القرار رئيس لمصلحة بتوقيع الجزاء ٥٠ ٠

ومن حيث أنه يتضح من الاطلاع على قرار الجزاء رقم ٦٧٨ لسنة

١٩٨٣ - للمطعون به - أنه صدر من رئيس الامانة العامة استنادا الى الاطلاع على مذكرة لجنة التحقيق الذي اتجرى مع الطاعن وآخرين ولا

بين من القرار أنه صدر تنفيذاً لقرار من رئيس السلطة كما ان ملف
التحقيقات الخاصة بالجزء المطعون عليه قد سبق ان معجبه الحاضر عن
الحكومة وذلك من حافظة المستندات المقدمة فى دعوى الطعن رقم ٥٢
لسنة ١٨ القضائية وتم ذلك فى ١٠/٥/١٩٨٦ وفقاً للثابت على غلاف
الحافظة ، بما لا يكون هناك اى دليل على أن القرار المطعون فيه قد صدر
من السلطة المختصة بإصداره - وقد حيز الطعن للحكم بجلية ١٥ أبريل
١٩٨٦ ثم أعيد المرافعة وكلفت لجنة الإدارة فى ١٣ مايو ١٩٨٦ بإيداع
التحقيقات التى سبق سحبها واجلت الدعوى لذات السبب فى ١٧ يونية
١٤ أكتوبر ٨ نوفمبر ٢٣ ديسمبر وقضى على - جهة الادارة بالفرامة
ولم يعد هناك مندوحة من حيز الدعوى للحكم بحالتها .

ومن حيث أن الثابت ان بمصدر القرار رقم ٦٧٥ لسنة ١٩٨٣ هو
رئيس الأمانة العامة بالسلطة الضرائب وازاء عدم اختصاصه بتوقيع
الجزاءات على العاملين وفقاً لما قرره اللجنة الادارية فان قرار الجزء المذكور
يكون قد صدر من غير المخول قانوناً فى إصداره - مما يلحق بالقرار
سبب عدم الاختصاص ومن ثم يكون باطلاً لفقدانه أحد مكونات القرار
الادارى .

واذ ذهب المحكم الطعن على خلاف ذلك وإقام قضاءه على اختصاص
بمصدر القرار بإصداره - ورغم ما ذهب إليه الطاعن بمذكرته المقدمة
بدعوى الطعن بجلية ١/٨/١٩٨٥ من مخالفة القرار لبدا المرفوعة
يصدره من غير السلطة التى عينها المخرج لتوقيع الجزاء ، ومن ثم فانه
يكون قد أخرجاً فى تطبيق القانون وأوليه وهو ما يضمن منه إلغاء الحكم
المطعون فيه وإلغاء قرار الجزاء لصدوره من غير مختص لا يملكه -
وبالمخالفة للقانون وإن كان ذلك لا يقل يد السلطة المختصة فى اتخاذ
ما يدعو إليه مقتضى الحال بدراة الإوضاع المقررة قانوناً .

(الحكم ٢٤٧٢ لسنة ٣٢ ق بجلية ١/٢٧/١٩٩٠)

الفرع الرابع - ولاية التأديب - ومدى جواز التفويض فيها

ملخصة رقم (٢٢٦)

الليدنا :

جواز تفويض مدير النيابة الادارية سلفاً للتأديبية الى الوكلاء العاملين ومن في حكمهم - اختصاص الوكلاء العاملين ومن في حكمهم في ممارسة السلطات التأديبية بالنسبة العاملين من شاغلي المجموعات الوظيفية المتعاقبة لطالفتي المستخدمين والمعال .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ بناء على موافقة السيد الاستاذ المستشار الدكتور رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٩٨٧/١/١٢ . فاستعرضت المادة ١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ بأن « تكون النيابة الادارية هيئة مستقلة » .

وتشكل الهيئة من مدير يكون رئيساً لها ومن عدد مناسب من نواب المدير الوكلاء العاملين الأول والوكلاء العاملين ورؤساء النيابة من الفتتين (أ) و(ب) ووكلاء النيابة من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة ومساعديهما . ويسرى في شأن نواب المدير والوكلاء العاملين الأول سائر الأحكام الواردة في هذا القانون في شأن الوكلاء العاملين : ونصت المادة ٤١ على أن « يلحق بالنيابة الادارية عدد كاف من الموظفين الاداريين والكتائين والمستخدمين والمعال » . ونصت المادة ٤٢ من ذات القانون على أن « يكون لمدير النيابة الادارية سلطة الوزير المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة بالنسبة الى الموظفين الاداريين والكتائين » .

ويكون للوكلاء العاملين للنيابة الإدارية بالنسبة الى المستخدمين
والعمال سلطة وكيل الوزارة . كما استعرضت الجمعية أحكام قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى الاختصاصات
الذى نصت مادته رقم ٣ على أن « للوزراء ومن فى حكمهم أن يسهلوا
بعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين أو
وكلاء أو رؤساء ومديري المصالح والادارات أو رؤساء الهيئات أو
المؤسسات العامة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص » .
وتبين للجمعية ان المادة ٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
المدينين بالدولة الممدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « فى
تطبيق أحكام هذا القانون . . . يقصد : أ - بالوحدة . . . ٢٠ = بالسلطة
المختصة : أ - الوزير المختص . . » وأن المادة ٨٢ من ذات القانون نصت
على أن يكون الاختصاص فى التصرف فى التحقيق كما يلى : أ - . .
٢ - للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة فى
البند من ١ - ٦ من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع ناط فى قانون المدينين بالدولة
بالوزير المختص باعتباره السلطة المختصة التصرف فى التحقيق وتوقيع
الجزاءات فى الحدود المقررة قانونا ، وإذا كان المشرع فى المادة ٤٢ من
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سائلة البيان قد منح مدير النيابة الإدارية
سلطة الوزير المنصوص عليها فى قانون العاملين بالنسبة الى الموظفين
الاداريين والكتابيين بالنيابة الادارية ، فانه تكون له كافة الاختصاصات
المقررة للوزير فى هذا الشأن بما فيها سلطة التحقيق وتوقيع الجزاء .
وبالنسبة لتفويض مدير النيابة الادارية اختصاصه هذا الى نواب المدير
والوكلاء العاملين الأول والوكلاء العاملين ، فانه خلا كل من قانون لنيابة
الادارية وقانون العاملين المدينين بالدولة السارى من نص يجوز لمدير

النيابة الإدارية - صفت هذه أو بصفة سلطة الوزير - أن يفوض سلطاته التأديبية إلى غيره ، فانه يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام القانون العام المنظم للتفويض في الاختصاصات سائفة فليتان خاصة المادة ٣٠ منه التي أجازت للوزراء ومن في حكمهم - أي من لهم سلطات الوزراء - أن يهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات إلى وكلاء الوزارات أو المحافظين أو مديري المصالح والإدارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العامة ، وعلى ذلك ولما كان لمدير النيابة الإدارية بالنسبة للعاملين بها السلطات المقررة للوزير في قانون العاملين بما فيها ولاية التأديب ، وكان لكل من فواب مدير النيابة الإدارية والوكلاء العاملين الأول (الذين يسرى عليهم ما يسرى على الوكلاء العاملين) والوكلاء العاملين سلطة وكيل الوزارة على النحو الوارد في المادة ٤٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فان لمدير النيابة الإدارية أن يفوض أي منهم في سلطاته التأديبية أو بعضها بالنسبة للعاملين المدينين بالنسبة الإدارية كما أن هؤلاء سلطات تأديبية أصلية بالنسبة لطاقتي المستخدمين والعمال في مفهوم نظام العاملين الملحق الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذي ظل العمل بأحكامه حتى صدر قانون النيابة الإدارية وإذا كان المشرع في قوانين العاملين المتتالية على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد ألغى التفرقة بين طوائف المستخدمين والموظفين والعمال ولجأ إلى المصباح الموضوعي وما استتبعه من توصيف وتقييم لها وإدراجها في مجموعات وظيفية ، فان ذلك لا يؤدي إلى زوال الاختصاص الأصلي المقرر لتواحيه مدير النيابة الإدارية ومن في حكمهم في هذا الشأن ، بل يظل الاختصاص قائما بالنسبة للعاملين من شاعلى المجموعات الوظيفية التي أدت إلى تلمظ العاملين والعمال وحلت محلها

مسئله :

اتته الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى جـسـواز تفويض مدير النيابة الادارية سلطاته التأديبية الى الوكلاء العامين ومن في حكمهم ، واختصاص الوكلاء العامين ومن في حكمهم في ممارسة السلطات التأديبية بالنسبة للعاملين من شاغلي المجموعات الوظيفية المقابلة لطائفتي المستخدمين والعمال .

(ملف ٣٩٥/٩/٨٦ جلسة ٢٠/٥/١٩٨٧)

للمادة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

يجوز للمحافظ تفويض نوابه في اختصاصاته التأديبية ، وان ما يصدر منهم في الخصوص من قرارات يتخذون حاجة الى اعتماد من قبله . الا لا يجوز له بعد التفويض ان يعطب على ما يصدر من هؤلاء فيما فوضوا فيه من اختصاصات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلسته ٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ فتبين لها ان المادة ٢٧ مكررا من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام الادارة المحلية المعدل بالقوانين ٥٥ لسنة ١٩٨٨ و ١٤٥٥ لسنة ١٩٨٨ جعلت المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدينين في نطاق المحافظة على الجهات التي قلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية وباراس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير ، وأجازت المادة ٣٠ من القانون المشار اليه تامين نائب أو أكثر للمحافظة يصدر بتعيينه واعطاه من منحه قرار من رئيس الجمهورية ونصت المادة ٣١ من القانون ذاته على ان للمحافظ ان يفوض بعض من ممتلكاته واختصاصاته الى نوابه أو الى

(٢٥ - ٢)

سكرتير عام للمحافظة أو السكرتير العام المساعد أو الى رؤساء المصالح أو رؤساء الوحدات الأخرى .

ومن حيث يبين من ذلك أن النص على جواز تفويض المحافظ لنوابه في بعض اختصاصاته جاء تباعاً في نطاقه مطلقاً في مداه ، وهو على هذا يجوز التفويض في كل ما للمحافظ من اختصاصات ، بحيث يتناول تبعاً ما خوله منها قانون الحكم المحلي ، أو ما أحال اليه من القوانين ، وغيرها مما أسندت الى المحافظ بعض الاختصاصات . والمام كأصل مقرر يؤخذ على عمومه ، فلا يستثنى منه بالتخصيص ما يرد ضمنه إلا ما جاء نص خاص يقرر مثل تخصيص حكمه بحيث لا يتناول ما استثنى منه ، وكذلك المطلق التي يجري على إطلاقه إذ لم يقم دليل التقييد فيها أو دلالة ، فلا يصح القول بما يجمعه مقيداً بحيث يستثنى منه ، إلا نص خاص يقيد منه ويحدد من إطلاقه بحيث يكون النص رغم ما يبدو من عمومه وإطلاق حكمه على كل ما يعمل به ويندرج ضمنه — في واقع الحال خاصاً ومقيداً ببعض ما يعمل به ويمتد اليه . ومن ثم فانه لما كان اختصاص المحافظ في خصوص السلطة التأديبية المقررة له بصفته رئيساً لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة وفي الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة اليهم جميع اختصاصات الوزير ، ومن هذه اختصاصه بصفته في نص المادة ٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السلطة المختصة بالنسبة لوحدات الحكم المحلي ، وذلك في كل ما هو تطبق لأحكام هذا القانون . ومنها ما نص عليه في المادة ٨٢ من أن للسلطة المختصة في مجال توقيع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٠ منه على العاملين ، حفظ لتحقيق أو إلغاء القرار الصادر بالجزاء من شاغلي الوظائف العليا بالإنذار أو الخصم من المرتب في حدود ما لهم أو تعديله ، ولها إذا تمت الجزاء أن تحين

العامل الى المحكمة التأديبية وهو فرع من اختصاصها ب حفظ التحقيق ، ولها توقيع الجزاءات بالانذار أو الخصم من المرتب أو تأجيل مواعيد استحقاق العلاوة أو الحرمان من نصفها أو الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر أو تأجيل الترقية لمدة لا تزيد على سنتين (وهي المنصوص عليها في البنود من ١ الى ٦ من المادة ٨٠) وكذا توقيع جزاء خفض الأجر في حدود علاوة أو الغرض الى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة أو اليها مع خفض الأجر الى ما كان عليه قبل الترقية (المنصوص عليها في البنود من ٦ الى ٩) في المخالفات الجسيمة . ولها وقف العامل عن عمله احتياطيا لمصلحة التحقيق للمدد والشروط المنصوص عليها في المادة ٨٣ . وبها في حالة وقف العامل بقوة القانون مدة جبهه احتياطيا أو تنفيذاً لحكم جنائي تقرير صرف نصف أجره الموقوف صرفه تبعاً لذلك عند عودة العامل الى عمله . وكل ذلك مما يتسع له نطاق التفويض وهو كما سلف يلاه - مقرر بنص القانون ، فهو بعض اختصاصات المحافظ التي أجز له التفويض فيها ، وبمقتضاه يصبح نائب المحافظ صاحب اختصاص أصيل ويمتد سلطانه التي فوض فيها من القانون مباشرة . فهو من بعده يكون السلطة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في خصوص الجزاءات التأديبية وما يعلق بها مما ورد في المواد ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ . وهذا القانون لا يتضمن من النصوص ما يتعلق تفويض هذه السلطة في اختصاصها لمن يجوز لهم ذلك بمقتضى نص في القانون المتعلق بأمر هذه السلطة ذاتها والجهة التي تقوم عليها والعاملين فيها ، وقد تقدم حكمه . ولم تجيء اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بقراريه رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ ورقم ١٣٥١ لسنة ١٩٨٨ بما يخص من حكم المادة ٣٠ من القانون أو يقيد من اطلاقه وما كان ينبغيها ، وذلك

على غير ما قررته بالنسبة إلى حق المحافظ في التفويض في بعض اختصاصاته إلى مكترتيه عام المحافظة أو السكرتير العام لمساعدتها إذ جندت المادة ٤٤ منها نطاقاً بالنسبة إلى كليهما بأنه في ديوان عام المحافظة أو إلى رؤساء المصالح والهيئات العامة بالمحافظة بالنسبة إلى شئون المرافق والهيئات التي يشرفون عليها إذ حددته بما يتعلق بهذه المرافق والهيئات أو إلى رؤساء المراكز والمدن والأحياء والقرى إذ حددته كذلك بالنسبة إلى الوحدات التي يرأسونها وهذا تحصيل حاصل لأنه مجرد بيان الحكم النصي ، وهو يتناول بدلالته ولا يمتد إلى ما عدا ذلك إذ لا شأن لهؤلاء به . وضمني عن البيان ، أنه يتعين على نائب المحافظ فيما فوض إليه من اختصاص المحافظ في مجال التأديب أن يباشر اختصاصه في حدود القانون غير أن ما هو مقرر فيه من ضمانات ومنها الحيدور ونصيب القرار ، بمد توفر ما يجب في التحقيق أيضاً من ضمانات في مواجهة العامل بالمخالفات وأداة الاداة وتمكينه من اللجوء عن نفسه فالتفويض ينقص في شيء منها جميعاً .

ومتى وضح ما سبق ، فإنه يبين منه أنه ليس ثم في النتيجة التي سلف تقريرها للأسباب آفة الذكر ، ما يتعارض في شيء مع ما سبق أن انتهى إليه رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلساتها المنعقدة في ١٩/٣/١٩٨٦ (فتوى رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٦) من عدم جواز تفويض مجلس إدارة هيئة القطاع العام لرئيس هذا المجلس في اختصاصه في توقيع الجزاءات التأديبية على شاغلي الوظائف من الدرجة الثانية فما فوقها مما نص عليه في المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين في القطاع العام لما يبيته الفتوى المشار إليها من أن تلك المادة حددت سلطات التأديب ، واختصاص كل منها في توقيع الجزاء أو التهيب عليه وإن التفويض فيها قد يؤدي إلى تعديل في هذه

السلطات وادماج سلطة توقيع الجزاء مع جهات التعقيب عليه ، والتفصيل بينهما ضمانات جبرية اذ ان ذلك - كما هو ظاهر - يتعلق بنص تلك المادة ، وهو مختلف ، كما ان التفويض في اختصاصات المحافظ لنوابه مقرر بالقانون ذاته ولا يؤدي ، كما تقدم الى ما شارت اليه الفتوى من ادماج سلطة توقيع الجزاء والتعقيب عليه ، فهذا لم يرد في المواد ٨٢ و٨٣ و٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما سبق من بيان لأحكامها ولا اخلال فيه شيء من ضمانات التأديب ولا معقب على السلطة المفوضة من قبل السلطة التي فوضتها فيما توقعه من جزاءات أو تتخذ من قرارات مما نص عليه في تلك المواد فليس لهذه الأخيرة ان تعطل اختصاصات المفوض اليه اذا باشرها فعلا ، وان كائن لها اذا ما رأت عدم مناسبة تصرفه ان تعمل بالنسبة الى المستقبل عن التفويض . ثم ان النتيجة التي تقدم تقريرها وبيان أسبابها تتفق مع ما اتهمت اليه الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٧/٥/٢٠ (ملف رقم ٣٦٥/٨٦/٢٠) بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٢) من جواز تفويض رئيس هيئة النيابة الادارية سلطاته التأديبية بصفته الوزير المختص بالنسبة الى الموظفين الاداريين والكتابيين فيها الى نوابه والوكلاء العاملين استنادا الى القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات ، الذي يميز ذلك في الاختصاصات المقررة لهم بموجب التشريعات وهو ما يصح للاستناد اليه في احازة تفويض المحافظ لنوابه في مثلها .

ويخلص مما تقدم ، انه يجوز للمحافظ أن يفوض نوابه في اختصاصاته التأديبية ، وان ما يصدر منهم في هذا الخصوص من قرارات تنفذ ون حاجة الى اعتماده من قبله ، اذ لا يجوز له بعد التفويض أن يعقب على ما يصدر من هؤلاء فيما فرضوا فيه من اختصاصات ومن ثم فان باذهب اليه الجهاز المركزي للمسابقات من رأى مخالف غير صحيح .

بذلك :

اتهمى رأى الجمعية العمومية لتسمى التسيوى والتشريع الى انه يجوز للمحافظ تفويض نوابه فى اختصاصاته التأديبية ، على الوجه المين فى الأسباب .

(ملف رقم ٨٦ / ٢ / ٢١٤ فى ١٢ / ٥ / ١٩٩٠)

الفرع الخامس - قرار الجهة الادارية بالحفظ

لا يقيد النيابة الادارية

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - اعطى المشرع الوزير المختص حق إلغاء قرار الجزاء الواقع على العامل حتى لو كان قرار الجزاء قد صدر صحيحا - للوزير المختص احالة العامل الى المحاكمة التأديبية بشرط ان يتم ذلك خلال الاجل المحدد قانونا وهو ثلاثون يوما من تاريخ ابلاغ تلك السلطة بقرار الجزاء - الفرع من نص المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هو إعطاء الوزير سلطة التعقيب على قرارات الجزاء الصادرة من سلطة ادنى منه بمنعدها الاختصاص اصالة بتوقيمه - يخضع إلغاء القرار فى هذه الحالة لشروط القانونية المقررة بشأنه دون غيرها - .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقضى على انه لا .. وللسلطة المختصة حفظ التحقيق وإلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تمديله ولها ايضا اذا ثبت الجزاء ان تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من

تاريخ ايلانها بالقرار » . وكانت المادة ٢ من القانون المذكور تقضى على
انه « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد ٢٠٠٠ - بالسلطة المختصة :
أ - للوزير المختص » فان مفاد ذلك ان للسلطة المختصة - أى للوزير
المختص حق الناء قرار الجزاء الموقع على العامل حتى ولو كان قرار الجزاء
قد صدر صحيحا قانونا . وله فى مثل هذه الحالة ان يعيل هذا العامل الى
المحاكمة التأديبية شرطة ان يتم ذلك خلال الاجل المحدد قانونا وهن ثلاثون
يوما من تاريخ ابلاغ تلك السلطة بقرار الجزاء والمستهدف بهذا النص هو
ان يقرر للسلطة المختصة أى للوزير المختص حق التعميق على قرارات
الجزاء الصادرة من سلطة أدنى منه يتمد لها الاختصاص اصالة بتوقيع
وذلك بقصد امشبدال تقديره فى هذا الشأن عند الاقتضاء بتقدير المختص
بتوقيع الجزاء . وحالة الناء قرار الجزاء على النحو المتقدم تدخل فى عداد
الحالات التى يجوز فيها وفقا للاصول العام فى القانون الادارى . لجهة
الادارة ان تلغى القرار الادارى السليم بحسبانها مقرر بمقتضى نص صريح
من القانون ويخضع الناء القرار فى هذه الحالة للشروط القابوية المقررة
بشأنه دون غيرها بحيث اذا صدر مستوفيا لهذه الشروط بات صحيحا
قانونا . ومن ثم فانه يتمين الا يختلط ما يخضع له امر هذا الالفاء بما يخضع
له امر سحب القرار الادارى الفردى - كما هو الشأن فى قرار الجزاء -
كأصل عام ، اذ ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه يتمين ان يكون
القرار الراد سحبه قد صدر مخالفا للقانون اما اذا قام على سبب صحيح
مستوفيا شروطه القانونية فانه يتمين على الجهة الادارية سحبه .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكانت المادة ٤٤٢ من قانون تنظيم
النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ تقضى بان يكون لمدير النيابة الادارية سلطة الوزير المنصوص عليها
فى قانون موظفى الدولة بالنسبة للموظفين الاداريين والكتابيين فانه

لا يكون للسيد مدير النيابة الادارية وفقا لهذا النص سلطة التعقيب على أى قرار يصدره بتوقيع جزاء على أى من هؤلاء العاملين متى استوفى هذا القرار مقوماته واركانه القانونية وكان الجزاء من الجزاءات التى يملك انوزر توقيعها ويمتنع عليه من ثم الغاء القرار المذكور واحالة العامل الى المحاكمة التأديبية ، اذ ان استعمال الوزير لسلطته المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بالغاء الجزاء واحالة العامل الى المحاكمة التأديبية منطه الا يكون الوزير هو الذى اصدر القرار بتوقيع الجزاء وذلك على النحو السالف بياؤه . ومؤدى ذلك انه اذا صدر مدير النيابة الادارية قرار بالغاء قرار صادر منه على احد العاملين الكتابيين والادارين واحالة العامل الى المحاكمة التأديبية فان قرار الغاء الجزاء يكون حقيقته سحبا لقرار توقيع الجزاء وهو ما لا يجوز طالما كان هذا القرار الاخير صحيحا قانونيا .

ومن حيث ان الثابت ان مدير النيابة الادارية اصدر القرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ بتفويض نائب مدير النيابة الادارية فى توقيع الجزاءات على العاملين بالنيابة الادارية ، واستنادا الى هذا القرار بالتفويض فى الاختصاص المذكور اصدر نائب مدير النيابة الادارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٥ بتوقيع جزاء الانذار على السيدة . . عما نسب اليها . ولما كان هذا القرار قد صدر سليما قانونا فليس لمدير النيابة الادارية ان يصدر قرارا بالغاء قرار الجزاء المشار اليه واحالة العاملة المذكورة الى المحاكمة التأديبية بمقتضى ان له تلك السلطة اصلا لحكم المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، اذ ان قرار الجزاء وقد صدر فيمن فوضه مدير النيابة الادارية فى إصداره فكأنه قد صدر من السلطة الأصلية المختصة بإصداره بمعنى أن قرار الجزاء والحال كذلك وكأنه قد صدر من مدير النيابة الادارية . ومن ثم فلا يكون له الغاء الجزاء واحالة السيدة المذكورة الى المحاكمة التأديبية

ولا يجوز ان يكون قراره في هذا الشأن قرارا صاحبا لقرار الجزاء وفي غير الاحوال التي يجوز فيها هذا السحب واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فان قضاءه يكون قد اصاب صحيح حكم القانون ويكون الظن عليه غير قائم على اساس سليم من القانون ويتمين لذلك الحكم برفض الطلب .

(ملعن ٣٧٣٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٧)

قاعدة وقم (٢٢٩)

السبب :

التيابة الادارية سلطة التحقيق في الوقائع التي تصدر قرارا بالتخلف من جهة الادارة شانهما سواء بتمه على ما تسفر عنه النحال الزرقبة او ببناء على شكوى الافراد او الهيئات او حتى بناء على بلاغ مباشر او غير مباشر من الجهة الادارية ذاتها مصدرة قرار التخلف . لانه اذا كان قرارها بالتخلف يتحقق في مواجهتها باقتضاء يستين يوما على صدوره بحيث لا يجوز لها سعيه الا ان ذلك لا يعول دون ابلغ تلك المخالفات الى التيابة الادارية لتباشر في بحسب ولايتها الاصلية ما تراه بشأنها سواء بالتخلف او باجراء التحقيق واقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات وفقا لما يسفر عنه نتيجة هذا التحقيق .

الحكمة :

ففضلا عن انه ليس صحيحا القول بان القرار الذي تصدره جهة الادارة قاصدة مجازاة العامل وان كان ذلك بجزء مخالف للقانون يعتبر منها قرارا بحفظ الموضوع قبله ، اذ ان ذلك يمد اصحافا في تفسير حقيقة ما قصده واراوته جهة الادارة بقرارها عن صريح عبارته الى ما يتناقض ويتعارض معها فهي قد قصدت بجزء لفت النظر توقيع الجزاء بالفعل وان كانت قد رأت التخفيف فابتدعت جزاء ليس متوصلا عليه في القانون ،

وثمة فارق جوهري بين ارادة الجزاء الحقيقي وإن اختيار بالمخالفة للقانون ، وبين حفظ الموضوع دون قصد الى توزيع أى جزاء ، والأصل أنه لا يجوز الخروج فى تفسير أى تعبير عن الإرادة سواء أكانت ارادة المشرع أم ارادة الإدارة عن صريح العبارة الى ما يناقضها دون سند أو دليل مقبول قانونا ومنطقا وعقلا - وحيث أنه بالإضافة الى ما سبق فإنه لو فرض على سبيل الجدل المحض أنه يوجد ثمة قرار من الجهة الإدارية يحفظ الموضوع ، صريحا كأن هذا القرار أو ضمينا ، فإن هذا القرار يقيد جهة الإدارة وحدها فور صدوره لو صدر صحيحا أو بعد تحصينه بانفضاء مستين يوما على صدوره لو كان مخالفا للقانون بحسب الاحوال ، ولكن هذا القرار لا يقيد النيابة الإدارية اذا ما ارتأت اجراء تحقيق فى الموضوع والاتهاء منه الى ما تصرفه نتائجها بما فى ذلك حقها فى اقامة الدعوى التأديبية اذا ما ثبتت المخالفة التأديبية الموجبة لاقامة الدعوى التأديبية ، ذلك لأن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ينص فى المادة (١) منه على أنها هيئة قضائية مستقلة وينص فى المادة (٣) منه على أنه « مع عدم الاخلال بحق الجهة الإدارية فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق ، يختص النيابة الإدارية بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة والخارجين عنها والعمل بما يأتى :

١ - اجراء الرقابة والتحريات اللازمة لكشف عن المخالفات المالية والإدارية .

٢ - فحص الشكاوى التى تعال إليها من الرؤساء المختصين أو من أى جهة رسمية عن مخالفة القانون أو الإهمال فى اداء واجبات الوظيفة .

٣ - اجراء التحقيق فى المخالفات الإدارية والمالية التى يكشف

عنها اجراء الرقابة ، وفيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تتلقاه من شكاوى الأفراد والهيئات التي يثبت التخص جديتها ... الخ » .
كما نص في المادة (٤) من ذات القرار بقانون على ان النيابة الادارية تتولى ولاية الدعوى التأديبية وقد نظم المشرع في المادتين (٥) ، (٦) قسم الرقابة ومختصاصه باجراء الفحص والتحريات عن المخالفات الادارية والمالية في أجهزة الدولة المختلفة الداخلة في نطاق اختصاص جهاز الرقابة الادارية .

ومن حيث انه قد لست المذكرة الايضاحية لهذا القانون على انه
• اصلاح اداة الحكم هدف اساسى من اهداف الحكومة ، وتحقيقا لهذا الهدف يجب احكام الرقابة على الموظفين في قيامهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام ، واخذ المقصر بعمره تأكيداً لاحترامه القانون . وفى سبيل تحقيق هذه الغاية الاساسية أعد مشروع هذا القانون متضمناً إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على أسس جديدة تكفل القضاء على عيوب نظامى التحقيق مع الموظفين ومحاكمتهم المعمول بها . . . وإذا كان هدف هذا التعديل اصلاح اداة الحكم فقد تضمن المشروع التوسع فى اختصاصات النيابة الادارية بقصد القضاء على عيوب الجهاز الحكومى المتعلقة بالنظام سيره وقيام العاملين فيه كل بما يهدد به اليه على خير وجه ، فإن الامر قد تطلب الى جانب ذلك اعادة النظر فى نظام المحاكمة التأديبية . . . » .

ومن حيث ان مغاير ما تقدم فى المشرع قد اراد للنيابة الادارية ان تكون وسيلة لاصلاح اداة الحكم تتولى احكام الرقابة على الموظفين فى فهمهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام فجعل لها اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى تصل الى علمها من اية وسيلة كانت سواء تم ذلك من جانب الجهة الادارية أو مما تتلقاه من بلاغات

وشكاوى الأفراد والهيئات وهذا الاختصاص الذى أوكله القانون للنياية الادارية وهى هيئة قضائية مستقلة عن الادارة العاملة فى مباشرة رسالتها طبق للقانون اختصاص ولاية تولائها النياية الادارية بنص القانون ولا تنوب فى مباشرتها من الجهة الادارية كما ان هذه الاختصاصات التى افادها المشرع بالنياية الادارية مقرررة لصالح حسن سير واتظام المرافق العامة وجميع ادارات وأقسام وفروع الجهاز الادارى للدولة التى يمتد إليها ولاية واختصاص الجهات الادارية كجهة تحقيق ورقابة كفاءة سيادة القانون وحسن سير واتظام العمل فى اجهزة الدولة المختلفة ، ومن مقتضيات ذلك الا يقوم حائل ادارى دون مباشرة النياية الادارية لاختصاصها وولايتها والقول بان قرار الحفظ الذى تتخذه جهة الادارة من شأنه ان يمنع النياية الادارية عن تحقيق اللواقح التى شملها قرار الحفظ من شأنه غل يد النياية الادارية بعد ذلك عن مباشرة التحقيق اذا ما مضت ستون يوما على القرار الادارى بالحفظ فى وقائع تشكل مخالفات مالية أو ادارية وذلك رغم انه لم تسقط بشأنها الدعوى التأديبية وفقا لنص عليه القانون صراحة وهذا قول لا يتفق وما اراد الشارع للنياية الادارية من ان تكون هيئة قضائية قوامه على الدعوى التأديبية لياية عن المجتمع ومنزهة عن الهوى الادارى وذات اختصاص أصيل ومطلق وغير مقيّد بالتحقيق فى كل ما يتصل ببلها ومن وقائع تشكل مخالفات تأديبية مالية أو ادارية وعليه ذلك فانه اذا كان القرار الادارى الصادر بالحفظ فى وقائع تشكل مخالفات مالية أو ادارية يتحصن باقتضاء ستين يوما على صدوره بحيث لا يجوز للجهة الادارية المختصة سحبه فان هذا التحصن لما يكون فيما يختص بالجهة الادارية التى اصدرت هذا القرار وفى شأن تحديد ما تملكه من اختصاص قانونا فى تحريك ومباشرة اجراءات المسائلة التأديبية للماملين فيما يتعلق بما صدر بشأنه هذا القرار من مخالفات وليس القرار بالحفظ المذكور — ما دامت لم تسقط الدعوى التأديبية بالتقادم — أى اثر قانونا

فى مواجهة النيابة الادارية التى تباشر ولايتها ووقايتها على من ارتكب المخالفة وعلى من أصدر قرار الحفظ سواء بسواء . وآية ذلك ان المشرع قد نظم لمواجهة ما يتصور الجهاز الادارى للدولة من سلبيات أمر مراقبة مبنى موضوعية الاجهزة الادارية فى تصرفها ازاء الجرائم التأديبية الادارية أو المالية التى تقع من موظفيها وذلك من خلال جهتين رقائيتين احدهما كلما سلف البيان تتمثل فى النيابة الادارية التى تملك التحقيق فى كل ما يتصل به عليها من مخالفات دون أن يقيد بها قرار حفظ ادارى مهما اقتضى عليه من أجل والى ان تسقط الدعوى التأديبية وفقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة (٩١) من قانون نظام العاملين بالدولة سائلة الذكر بمد تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ باقتضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وثايتها الجهاز المركزى للحسابات ، حيث نص القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية فى المباداة (١٣) منه على وجوب اخطار رئيس الجهاز المركزى للحسابات بالقرارات الصادرة من البعثة الادارية فى شأن المخالفات المالية ، كما نص القانون الجهاز المركزى للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٨ فى المادة (٥) ثالثا على أنه لرئيس الجهاز ٥٠ (٢) ان يطلب الى البعثة الادارية مضدرة القرار فى المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كاملة للجهاز لطاعة النظر فى قرارها وعليها ان توافق الجهاز ببناء اقتضته فى هذا الصدد خلال الستين يوما التالية لعلها يطلب الجهاز ، فاذا لم تستجب البعثة الادارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية ان يطلب تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية ، وعلى البعثة التأديبية المختصة سنوآه آكانت النيابة الادارية أم غيرها بنسب الأحوال مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

ويؤكد ما سبق ان المشرع قد قصر على النيابة الادارية بمقتضى المادة ٧٩ مذكورا من نظام العاملين المدعيين بالفتولة المعدل بالقانون رقم

١١٥ لسنة ٨٣ التحقيق مع شاغلي وظائف معينة هي الوظائف العليا . وهي وظائف القيادة الادارية في أجهزة الدولة وكذلك التحقيق في جرائم تأديبية معينة هي الجرائم المحددة في البندين (٢ ، ٤) من المادة ٧٧ وهي جرائم مخالفة الموازنة العامة والجرائم المالية بالنسبة لجميع العاملين وجعل أى إجراء أو تحقيق يعتمد على اختصاص النيابة الادارية وحدها باطل ينص القانون وذلك تحقيقا للحكمة التي وجدت من اجلها النيابة الادارية وتمكينها من اداء رسالتها في الرقابة والمتابعة لاداء العاملين في أجهزة الدولة المتعلقة بما يحقق سيادة القانون ورعاية الصالح العام .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم جميعه ان للنيابة الادارية سلطة التحقيق في الوقائع التي يصدر قرار بالحفظ من جهة الادارة بشأنها سواء بناء على ما تسفر عنه اعمال الرقابة أو بناء على شكاوى الافراد أو الهيئات أو حتى بناء على بلاغ مباشر أو غير مباشر من الجهة الادارية ذاتها مصدرة قرار الحفظ لأنه اذا كان قرارها بالحفظ يتضمن فى مواجهتها باقضاء تتبين يوما على ضوءه بحيث لا يجوز لها سعيه ، الا ان ذلك لا يحول دون ابلاغ تلك المخالفات الى النيابة الادارية لتبشر فى مصنب ولايتها الاصلية ما تراه بشأنها سواء بالحفظ أو بإجراء التحقيق واقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات وفقا لما تسفر عنه نتيجة هذا التحقيق وبما ان ذلك لا يخرج عن نطاق الوظائف والجرائم التأديبية التي لم يقصر المشرع التحقيق فيها على النيابة الادارية وحدها وفقا لما نصت عليه المادة (٧٦) مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر .

من حيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فى الموضوع متوافقا فى ذلك مع صحيح حكم القانون ولا يكون ثمة منطعن عليه فى هذا الشأن .

(علن ٩٩٩ لسنة ٣٣٣ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية أوجبت على الجهة الادارية ان تصدر قرارها بالاحتفاظ او بتوقيع الجواز على العامل خلال ١٥ يوم من تاريخ إبلاغها من النيابة الادارية بنتيجة التحقيق — لم يصدر المشرع اجلا يتعين على الجهة الادارية خلاله طلب اقامة الدعوى التأديبية — لا يفتر من ذلك نص الفقرة الخامسة من المادة ١٢ المشار اليها التي توجب على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة التصرف في الاوراق خلال ١٥ يوم من تاريخ صدور قرارها — ذلك لان هذا الميعاد المحد لاخطار النيابة الادارية هو ميعاد لاحق على قرار الجهة الادارية — القرار الذي لم يصدر له لمشرع اجلا يتخذ خلاله اذا كان صادرا باعادة الاوراق الى النيابة الادارية لاحالة العامل الى المحاكمة التأديبية .

المخلص :

ومن حيث ان الاول ما ينميه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه التفت عن القضاء بدم قبول الدعوى التأديبية لاقامتها بغير الاوضاع والاجراءات المقررة قانونا ، وقال في شرح هذا الوجه من أوجه الطعن انه سبق للنيابة الادارية بعد ان تولت التحقيق في الوقائع محل الدعوى ان انتهت الى حفظ التحقيق وقامت باخطار ادارة الأزهر بذلك بكتابها رقم ٢٠٥٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢ الذي وصل مكتب فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر في ١٩٨٥/٥/٢٥ ، الامر الذي كان يوجب على فضيلته — رأى غير رأى — النيابة الادارية بحفظ التحقيق ان يطلب احالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية خلال المدي الزمني المحدد بالقدرتين الرابعة والخامسة من المادة (١٢) من قانون تنظيم النيابة الادارية والذي انتهى منذ ١٩٨٥/٩/١٠ ومنع ذلك

فلم يطلب إحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية الا فى ١٩٨٥/٧/٣٢ أى بعد الميعاد المقرر الامر الذى يجعل هذا الطلب مقدما بعد انقضاء الحق فى تقديمه فلا يجوز تحريك الدعوى التأديبية بناء عليه ومن ثم تكون الدعوى انتأديبية التى صدر فيها الحكم المعلوم فى عهد متهولة .

ومن حيث لذه قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ينص فى المادة (١٢) على انه « اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق أو: أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء المهد من الجزاءات التى تملك للجهة الادارية توقيعها احوالت الأوراق اليها » .

ومن ذلك فللنيابة الادارية ان تحيل الأوراق الى المحكمة انتأديبية المختصة اذا رأت مبررا لذلك .

وفى جميع الاحوال تخطر الجهة الادارية التى يتبعها العامل بالاحالة وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بنتيجة التحقيق ان تصدر قرارا بالحفظ أو بتوقيع الجزاء .

وأذا رأت الجهة الادارية تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية اعادت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة .

ويجب على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة تصرفها فى الأوراق خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية .

ومن حيث ان الفقرة الثالثة من هذه المادة قد اوجبت على الجهة الادارية ان تصدر قرارها بالحفظ أو بتوقيع الجزاء على العامل خلال

خمسـة عشر يوما من تاريخ ابلاغها من النيابة الادارية بنتيجة التحقيق ، وذلك على خلاف حكم الفقرة الرابعة من ذات المادة التي لم تعدد للجهة الادارية اجلا تتولى خلاله اعادة الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى التأديبية فان المشرع بذلك لم يعدد اجلا يمتحن على الجهة الادارية خلاله طلب اقامة الدعوى التأديبية ولا يفيد من هذا التهم الصحيح لحكم القانون ان الفقرة الخامسة من ذات النص قد اوجبت على الجهة الادارية ان تغفل النيابة الادارية بنتيجة التصرف في الأوراق خلال خمسـة عشر يوما من تاريخ صدور قرارها لأن هذا الميعاد الأخير المحدد لاختبار النيابة الادارية هو ميعاد لاحق على قرار الجهة الادارية ذلك القرار الذى لم يعدد له المشرع اجلا يتخذ خلاله لذا كان صادرا باعادة الاوراق الى النيابة الادارية لاحالة العامل الى المحاكمة التأديبية .

ومؤدى ذلك عدم صحة هذ الوجه من اوجه النص على الحكم المطعون

فيه » .

(ظعن ٢٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - مفادها - للسلطة المختصة حفظ التطبيق او إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجراء او تعديله - اذا الت السلطة المختصة الجراء فلها ان تعيل العامل الى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها بالقرار - اذا قرر القانون ميعاد مبعدا للسلطة الأعلى تستطيع خلاله تعديل قرار السلطة الأدنى فى توقيع الجراء - فان ذلك يعنى تقرير سلطة سحب القرارات الادارى واصدار قرار جديد - يجب ان يصدر عن السلطة المختصة خلال الميعاد المنصوص طيه وهو (ثلاثين يوم من تاريخ ابلاغها بقرار الجراء) (٣٦ - ٢)

وفق نص المادة ٨٢ من القانون ١٩٧٨/٤٧ - إذا تجاوزت السلطة المختصة هذا الميعاد فإن قرار الجزاء يكون قد لحقه تجاه الجهة الإدارية حصانة يتمتع معه على السلطة تعديل قرار الجزاء - وفقا لبدا المسؤولية الشخصية لكل عامل بالدولة يكون للمحكمة أن تناقش مسؤولية كل عامل على حدة إذا كانت الأوراق والمستندات تكفي بلاتها لتكون للمحكمة كامل عقيدتها - في الظن المعروف عليها لا يكون للمحكمة أن ترجىء أو تعلق الفصل في مسؤولية الصامل الطامن امامها بدعوى الارتباط بظن آخر إذا كان ذلك غير مجد بالنظر للظروف الظن ومستنداته .

الحكمة :

« ومن حيث أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٨٢ منه على أن « يكون الاختصاص في التصرف في التحقيق كما يلي :

لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خمسة عشر يوما .

وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على ثلاثة أيام .

وللسطة المختصة حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله ولها أيضا إذا ألغت الجزاء أن تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها بالقرار » .

ومن حيث أنه إذا قرر القانون ميعادا محددًا للسلطة الأعلى تستطيع

خلاله تعديل قرار السلطة الأدنى في توقيع الجزاء ، فإن ذلك يعنى تفرغ سلطة سحب القرار الإدارى واصدوره قرار جديد ، وهو ما يلزم أن يصدر عن السلطة المختصة خلال الأجل المفروب وهو ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها بقرار الجزاء وفق نص المادة ٨٢ سالفة الذكر فإذا ما تجاوزت السلطة المختصة هذا الميعاد فإن قرار الجزاء يكون قد لحقه تجاه الجهة الإدارية - حصة ويستنتج معه على هذه السلطة تعديل قرار الجزاء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السلطة المختصة قد أبلت بقرار الجزاء وأحييت به علماني في ٢٢/٢/١٩٨٤ ثم أصدرت قرارها في ١٢/٧/١٩٨٤ بسحب القرار الصادر في ٣١/١٢/١٩٨٣ فيما تضمنه من مجازاة الطاعن بمقوية الخصم من الأجر لمدة ستة أيام ، ومجازاته بالخصم من الأجر لمدة عشرة أيام فإن القرار الأخير يكون قد صدر بعد فوات الميعاد الذى أباح خلال التصانور للسلطة المختصة تعديل قرار الجزاء ما يصم قرأها بالبطلان ، ويتمين للحكم بالفائه .

(ملن رقم ٣١٥٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٩٠)

الفرع السادس - الاختصاص الرقابى للجهاز المركزى للمحاسبات على القرارات التأديبية فى شأن المخالفات المالية

قاعدة رقم (٢٤٢)

البدا :

لكى يباشر الجهاز المركزى للمحاسبات اختصاصه فى التقدير مدى ملائمة الجزاء فلا بد أن تخطر ه جهة الإدارة بقرار الجزاء وكل ما يتعلق به من أوراق - لم يحدد المشرع مشتملات القرار التى يجب اخطار الجهاز بها - تحديد ما يلزم من أوراق وبيانات هو من المسائل الموضوعية التى تختلف باختلاف ظروف وملابسات كل مخالفة على حدة - فوات الميعاد المنصوص

عليه في المادة (١٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ دون أن يطالب الجهاز جهة الإدارة باستكمال ما ينقص من الأوراق والتحقيقات يصدر قرينة على اكتفاء الجهاز بما تحت يده من أوراق ومستندات - ترتفع هذه القرينة إذا بأمر الجهاز خلال الميعاد المذكور بطلب ما ينقص من الأوراق والبيانات التي يراها لازمة لأعمال اختصاصه في تقدير الجواز - في الحالة الأخيرة يحسب الميعاد من يوم ورود كل ما طلبه الجهاز على وجه التحديد .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن النقص بعدم قبول الدعوى التأديبية لاعتراض الجهاز المركزي للحسابات على الجواز ، بعد انقضاء الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة (١٣) من القانون رقم ١١٧/١٩٥٨ المشار اليه) فان هذه المادة تنص على أنه يخطر رئيس ديوان المحاسبة باتقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المطالبات المالية وللشار إليها في المادة السابقة .

ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم المؤلف الى المحكمة التأديبية ، وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يتسنى للجهاز المركزي للحسابات بحكم بطائع الأشياء أن يباشر اختصاصاته القانونية وتقدير ملائمة الجواز أو عدم ملائمة الا اذا اخطره الإدارة عن الطريق المرسوم للاخطار بالقرار ولكن كل ما يلزم لهذا التقرير من أوراق الموضوع معروضا عليها فالفترة الثانية من المادة (١٣) المذكورة لم تحدد مشتتات هذا القرار الذي يجب أن تخطر به إدارة الجهاز ، وتحديد ما يلزم عرضه على الجهاز في هذا الشأن من أوراق وبيانات هو من المسائل الموضوعية التي يختلف ما يلزم عرضه في بعضها عما يلزم في البعض الآخر ، بحسب

ظروف وملابس كل مخالفة مالية على حدتها ٥٥. والمرجع اعتبر فحوات الميعاد ، المنصوص عليه في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة (١٣) . بعد اخطار الجهاز بالجزاء دون أن يطلب الجهاز خلال هذه المدة استكمال ما ينقصه من أوراق وتحقيقات قرينة على أن الجهاز قد اكتفى بما وصل اليه من أوراق وبيانات ليؤدي الجهاز رسالته في فحص الجزاء وتقديره . وترتفع هذه القرينة وتلاشى اذا طلب الجهاز خلال ميعاد الخمسة عشر يوما من الجهة الادارية التي اخطرت بالقرار ما ينقصه من أوراق الموضوع وتحقيقاته وبياناته التي يراها لازمة لأعمال تقديره للجزاء وفحصه فلا يجوز أن يحسب الميعاد في هذه الحالة الا من يوم ورود كل ما طلبه الجهاز على وجه التحديد .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق — على النحو السابق ايضاحه — أن الجهاز المركزي للمحاسبات أخطر بقرار الجزاء بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٢ ، وقدر الجهاز أن الأوراق المرسلة اليه لم تكن كافية لفحص الموضوع ، فطلب بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٢ أي قبل انقضاء الخمسة عشر يوما المذكورة ، موافاته بكافة التحقيقات الجنائية التي تمت في الواقعة وصحيفة حواءات المخالف ، واستعجل طلبه هذا بالكتاب رقم ١٣٥١ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٢ ، وبالكتاب رقم ١٨١٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٢ ، ولم تحصل اليه الأوراق المطلوبة الا بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٢ . والثابت أن نائب رئيس الجهاز اعترض على الجزاء الاداري الموقع على المذكور وطلب تقديمه الى المحاكمة التأديبية بتاريخ ١/٨/١٩٨٢ أي قبل انقضاء الخمسة عشر يوما من تاريخ استكمال ورود الأوراق المطلوبة اليه ، وقد طلب الجهاز فعلا من النيابة الادارية إقامة الدعوى التأديبية ضد هذا الموظف في ذات التاريخ على النحو السابق بيانه ، ومن ثم يتعين الاتصاف عن هذا الدفع .

(ملعن ١٠٢٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

أوجب المشرع على الجهة الادارية اخطار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات الصادرة منها في المخالفات المالية - حدد المشرع لرئيس الجهاز فيحاطا معينا يستخدم فيه حقه في الاعتراض على القرار التأديبي وطب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية - هذا الميعاد من مواعيد السقوط ينقضي حق الاعتراض بانقضاءه وهو ميعاد مقرر لمصلحة الموظف حتى لا يظل تحت سطوة الاعتراض الى أجل غير مسمى ومقرر كذلك لمصلحة الإدارة حتى لا تظل امورها معلقة الى أجل غير مسمى - ممارسة رئيس الجهاز لهذا الحق تقتضي أن تكون كافة عناصر التقرير من تطبيقات ومستندات وبيانات تحت نظر الجهاز ليمكن من تقدير ملائمة القرار التأديبي المصروعي وما اذا كان الأمر يقتضي تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية من عدمه - حساب ميعاد السقوط المشار اليه لا يبدأ من تاريخ ورود المستندات والبيانات الى الجهاز - اذا لم يطلب الجهاز استكمال ما ورد اليه من جهة الإدارة من اوراق وانتهى الميعاد المذكور فإن ذلك يعد قرينة على اكفاء الجهاز بما وزد اليه فيسقط حقه في الاعتراض اذا لم يستخدمه قبل انقضاء هذا الميعاد .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية تضي بأن يخطر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار اليها في المادة السابقة ولرئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطازه بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية . وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية .

. ومن حيث أن مفاد النص السالف أن المشرع أوجب على الجهة الادارية اخطار رئيس الجهاز المركزي للحسابات بالقرارات الصادرة منها في المخالفات المالية المشار اليها ، وحدد لرئيس الجهاز ميعادا مبينا له فيه حق الاعتراض على القرار التأديبي وطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وهذا الميعاد هو من مواعيد السقوط بحيث اذا تم يستعمل رئيس الجهاز المركزي للحسابات حقه في الاعتراض وطلب تقديم الموظف للمحاكمة التأديبية خلاله واقضى هذا الميعاد فان حق الاعتراض المشار اليه يسقط باعتبار أن هذا الميعاد مقرر - لمصلحة الموظف حتى لا يظل تحت سطوة الاعتراض الى أجل غير مسمى ، كما أنه مقرر لمصلحة الادارة أيضا حتى لا تظل أمورها وأمور العاملين فيها معلقة الى أجل غير مسمى عناصر التقرير من تحقيقات - ومستندات وبيانات مروضة على الجهاز المركزي للنحسابات حتى يمكن تقدير ملائمة القرار التأديبي للعروض وما اذا كان الأمر يقتضي تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية من عدمه فان طبيعة ممارسة الجهاز المركزي للحسابات لاختصاصه وحقه في الاعتراض المشار اليه انما تقتضي موافاته بكافة التحقيقات والبيانات المنتجة في هذا الشأن ، فإذا ما طلب الجهاز موافاته خلال الميعاد المشار اليه بالمستندات أو البيانات اللازمة لممارسة اختصاصه في هذا الشأن فانه يتعين على الجهة الادارية تقديم ما يطلبه منها في هذا الخصوص باعتبار أن واجبها في اخطاره بالقرار التأديبي الصادر في شأن المخالفة المالية - وهو اللوجب المنصوص عليه في صدر المادة ١٣ السابقة - لا يعد مستكملا الا بتقديم ما يلزم للجهاز لممارسة اختصاصه ، فلا يسد حساب الميعاد في هذه الحالة الا من تاريخ ورود المستندات والبيانات المشار اليها الى الجهاز . أما اذا لم يطلب انجاز استكمال ما ورد اليه من الجهة الادارية من أوراق الموضوع وانتهى

الميعاد المذكور. فإن ذلك بعد قرينة على اكتفاء الجهاز بما ورد إليه فيسقط حقه في الاعتراض إن لم يكن قد أبدى قبل اقتضاء هذا الميعاد .

ومن حيث أنه في خصوصية الواقعة المروضة فإن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية أخطرت الجهاز المركزي للحسابات بالقرار التاديبى الصادر في شأن المتهم المائل بمجازاته بغضم يومين من مرتبه وهو القرار رقم ١٥٨/١٩٨٣ بتاريخ ٢٤/٧/١٩٨٣ إلا أن الجهاز طلب من الجهة الإدارية بكتابه رقم ١٩٤٤ بتاريخ ٣/٨/١٩٨٣ بموافاته بصحف جزاءات المتهم المائل وباقي المتهمين ، بتاريخ ١/٩/١٩٨٣ وردت الى الجهاز صحف الجزاءات المطلوبة مرفقا بها كافة الأوراق الخاصة بالموضوع وتبين للجهاز أنه سبق مجازاة المتهم بغضم عشرة أيام من راتبه بالقرار الادارى رقم ١٢٥ فى ٢٥/٤/١٩٨٢ ثم عدل ذلك بالقرار رقم ٢١٦ فى ١٠/٧/١٩٨٢ الى خصم يومين من راتبه مع التوصية بنقله الى جهة أخرى وذلك لما نسب اليه من استغلال البعثة الاجنبية ، كما تبين أنه صدر القرار رقم ٣٣٨ فى ١١/٨/١٩٨٣ بغضم يومين من راتبه وخصم قيمة العجز الذى بهدته والتقدر بمبلغ ١٤١٥/٣٣٨ جنيه مع التوصية بإبعاده عن الأعمال المالية والتضوية . ومن ثم انتهى الجهاز بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٣ الى طلب إحالته الى المحاكمة التاديبية .

ومن حيث أن الثابت مما سلف أن الجهاز المركزي للحسابات أخطر بالقرار التاديبى فى ٢٤/٧/١٩٨٣ فطلب خلال الميعاد المحدد وهو خمسة عشر يوما من تاريخ هذا للاخطار بموافاته بصحف الجزاءات الخاصة بالمتهم المائل وباقي المتهمين - وتم ورود البيانات المطلوبة فى ١/٩/١٩٨٣ أى خلال الميعاد المشار اليه . ومن ثم بعد قد استخدم حقه فى هذا الشأن فى الميعاد المقرر قانونا طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١١٧/١٩٥٨ المشار اليه ، ولا ريب فإن صحيفة جزاءات الموظف المتهم تعد من البيانات المجدية

باساء هؤلاء في كشوف الصرف ، أو باستيلائه على المبالغ المذكورة لنفسه ، وإنما استندت سلطة الاتهام اعتقادها بارتكابها تلك المخالفات العمدية من أقوال السيد / رئيس شئون العاملين بالوحدة الذي أشار إلى اعتقاده بأن المتهم هو الذي قام بتلك التوقيعات المقات بتزويرها واستولى على تلك المبالغ لنفسه إلا أن أقوال المذكور لا يمكن الإبطئان إليها في هذا الصدد وقد تطرق إليه الاتهام بصورته على سلفة مدرسية رغم عدم توافر شروط الاستحقاق لها وجوزى عن ذلك إداريا الأمر الذي يشكك في اتهاماته للمتهم للمائل بارتكاب المخالفات .

وفضلا عن ذلك فانه بالنسبة لاتهام المتهم المائل بالاستيلاء على السلفة المدرسية الخاصة بـ وتزوير توقيعه فإن الثابت من سؤال المذكور بتحقيق النيابة الادارية أنه لم يقبض تلك السلفة والعا فوجيء بفحص أقسامها من مرتبه دون تبرير فتوجه إلى للوحدة المحلية وإفهامه للمختصين بالتوجه إلى وهو موظف بشئون العاملين بالوحدة المحلية المذكورة فقابل المذكور الذي قام بالتنبيه على أخذ أقاربه بتبضار مبلغ السلفة في اليوم التالي لتسليمه لـ إلا أن المذكور لم يحضر في اليوم التالي ، فتقدم هو بشكواه إلى رئيس الوحدة المحلية الذي استدعى رئيس الحسابات ورئيس شئون العاملين وطلب انتهاء هذا الموضوع ، وأضاف الشاهد المذكور أنه تسلم مبلغ السلفة بعد ذلك من رئيس المجلس القروي وبالتالي انتهى الموضوع عند هذا الحد ، والمستفاد من تلك الأقوال كلها أن المتهم المائل لا صلة له بواقعة الاستيلاء على السلفة الخاصة بالشاهد المذكور أو تزوير توقيعه وأن هذا الموضوع حل وديا دون أن يثار اتصاله ولقائه غير اتصال بهذا الموضوع على النحو السالف والاخير وجه تلية اتهام في موضوع هذه السلف بتأخير تسليم كشوفها إلى إدارة شئون العاملين احتفاظه بمبلغ ٢٤ جنيها لنفسه

بدون مبرر ، وقيامه بتحرير كتاب صادر من الوحدة في ١١/٣٠/١٩٨٣ ضمنه على غير الحقيقة حصول على السلفة الخاصة به وقد جوزى المذكور عن ذلك اداريا الأمر الذى يجعل الاتهام الموجه الى المتهم المائل بالاستيلاء على السلف المشار اليها وتزوير توقيع اصحابها غير مستند انى أدلة صحيحة ثابتة فى الأوراق مما يتعين منه تبرئته من هذا الاتهام . ومن حيث أنه ولئن كانت المخالفات المتعلقة باستيلاء المتهم على تلك المبالغ وتزوير توقيع اصحابها غير ثابتة فى حقه الا أن الثابت فى الأوراق أن المتهم وهو مندوب السلف بالوحدة المحلية لمركز مدينة نصر قد خالف الأحكام والقواعد للالاية المقررة وخرج على مقتضى ولجائه الوظيفية بعدم اتباعه التعليمات المنظمة لسرف السلف المدرسية المشار اليها وعدم تحققه من أشخاص الموقعين امامه على كشوف السلف باستلام مبالغ السلف المشار اليها وقد اقر المتهم فى التحقيقات التى اجرتها النيابة الادارية باعماله فى هذا الأمر وتساهله فى التأكد من شخص الموقع على كشف السلف وسماحة بحسن نية فى بعض الاحيان لتوقيع بعض الموظفين لزملائهم بالاستلام الأمر الذى يجعل تلك المخالفة ثابتة فى حقه وهى التى يمكن أن تكون قد ادت الى عدم استلام بعض الموظفين للسلف الخاصة بهم . هذا فضلا عن عدم تأكده ايضا من توفر الشروط اللازمة لاستحقاق بعض العاملين للسلف المشار اليها واثبات اسماؤهم فى كشوف تلك السلف، رغم ذلك ، الأمر الذى يثبت كله فى حقه تهمة اللاهمل فى اتباع القواعد والاجراءات الواجب اتباعها فى شأن سرف تلك السلف المدرسية . دون غيرها من الاتهامات المسندة اليه .

ومن حيث أن المخالفة الادارية ثابتة فى حق المتهم فانه يتعين مساءلته عنها تأديبيا بالجزاء المناسب فى هذا الشأن ، ومن ثم ترى المحكمة جازاته عنها بعقوبة الخصم من مرتبه لمدة خمسة عشر يوما .

(طعن ١٦٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المادة :

الزم المشرع جهة الادارة باخطار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات
بالقرارات الصادرة منها فى شأن المخالفات المالية ولرئيس الجهاز خلال ١٥
يوما ان يتولى الجهاز اختصاصا رفائيا على قرارات جهات الادارة المبقة فى
شأن المخالفات المالية باعتباره الجهاز القوام على دوام الانصباط المالى للجهاز
الادارى للدولة - كان هذا الاختصاص مقررًا للجهاز عندما كان لنيابة الادارة
مشاركة جهة الادارة اجراء التحقيق فى المخالفات المالية - المشرع لم ينشئ
اختصاصا جديدا لنيابة الادارة بالتحقيق فى المخالفات المالية ولكنه وسع
فى نطاق هذا الاختصاص بحيث جعل التحقيق فى هذه المخالفات منصورا
على النيابة الادارية وحدها -

الحكمة :

ومن حيث أن الطاعن ينمى على هذا الحكم أنه بنى قبول المحوى
التأديبية ضد الطاعن على أنه سبق لجهة الادارة سحب قرار مجازاته اداريا
استنادا الى أن الجهاز المركزى للمحاسبات قد طلب احالته الى المحاكمة
التأديبية ، فى حين أن ذلك لم يعد من حق الجهاز بعد أن أصبحت النيابة
الادارية هى الجهة الوحيدة المختصة بالتحقيق فى المخالفات المالية
والصرف فيها .

ومن حيث أنه لا صحة لهذا الوجه من وجوه النعى على الحكم المطعون
فيه لأن القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون نظام
الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قد أضاف
إلى هذا القانون نص المادة (٧٩ مكررا) وبمقتضاه يختص النيابة الادارية
بدون غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلى الوظائف العليا ، كما تختص دون
غيرها بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المحظورة
الواردة بالبندين ٤٠٢ من المادة ٧٧ من هذا القانون .

ومن حيث أن هذا النص لم ينشئ اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق في المخالفات المالية الذي كان يقررا بنص المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية التي تقرر أنه « مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق ، تختص النيابة الادارية بالنسبة الى الموظفين الداخلين في الهيئة والخارجين عنها والعمال بما يأتى :

(٢) ٠٠٠٠

(١) ٠٠٠٠

(٣) اجراء التحقيق في المخالفات الادارية والمالية .. وعلى ذلك فان النص الوارد في المادة (٧٩ مكررا) المشار اليها لم ينشئ اختصاصا جديدا للنيابة الادارية بالتحقيق في المخالفات المالية ولكنه وسع في نطاق هذا الاختصاص بحيث جعل التحقيق في هذه المخالفة مقصورا على النيابة الادارية .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ينص في المادة (١٣) منه على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ، ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية » .

ومن حيث أن المشرع قد أراد بهذا النص أن يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات اختصاصا رقائيا على جهات الادارة المبلغه في شأن المخالفات المالية وذلك باعتباره الجهاز القوام على دوام الانضباط المالى للجهاز الادارى للدولة ، وقد كان هذا الاختصاص مقررا للجهاز عندما كان للنيابة الادارية مشاركة الجهة الادارية في حق اجراء التحقيق الادارى في

المخالفات المالية ، ولا يزال ذات الاختصاص مقررا بعد أن أصبح للنياحة الادارية حق اجراء التحقيق الادارى فى المخالفات المالية وحلها دون مشاركة من الجهات الادارية التنفيذية وعلى ذلك فلا صحة لما نماء الطاعن على الحكم المطعون عليه فى هذا الشأن •

ومن حيث أن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه كذلك أنه عول على اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات فى حين أن هذا الاعتراض قد تم بعد انقضاء خمسة عشر يوما على تاريخ أخطاره بهذا القرار •

ومن حيث أن مذكرة الجهاز المركزى للمحاسبات (القطاع الثانى — الادارة العامة الخامسة) قد تضمنت (صفحة ٥) أنه تم أخطار الجهاز بقرار معجزة (. . . .) بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٤ ، وقد ورد ذات هذا البيان فى محضر اطلاع لياحة اسوان الادارية بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤ ، كما ورد فى مذكرة نياحة اسوان الادارية فى القضية رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ (صفحة ٥) •

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه وقد ثبت فى أكثر من محضر رسمى بأن تاريخ اخطار الجهاز المركزى للمحاسبات كان فى ١٩/١١/١٩٨٤ فانه لا يجوز الادعاء بخلاف ذلك دون سند معول عليه •

ومن حيث أن الجهاز المركزى للمحاسبات قد اعترض على القرار الادارى الصادر بمعجزة الطاعن بكتابه رقم ١٠٨ فى ٢/١٢/١٩٨٤ فانه يكون قد اعترض خلال الأجل المشار اليه فى نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ومن ثم فلا وجه للنهى على الحكم المطعون فيه من هذه الزاوية •

ومن حيث أن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أخيرا أنه أخطأ

إد اعتبر أن الطاعن قد ألغى حجوزات ما للمدين لدى الغير بدون سداد ويسدد جزئي بلغت قيمتها (١٩٨٤٥ر٢٢٦) جنيتها في حين أن جلسة المبالغ موضوع تلك المحجوزات هي (١١٧٨٠ر٢٨٩) جنيتها وفقا لما أنهت إليه اللجنة التي شكلتها النيابة العامة من ذات الأعضاء ، كما أن ما أورده اللجنتان يخالف ما ثبت من أن وزارة الأوقاف سددت قيمة المحجوز التي تقع في وضع يدها ، وأن باقى ما قام الطاعن برفعه من حجوز كان نتيجة تقرر المحجوز عليهم لعدم وضع يدهم على ما حجز عليه من الأراضي الزراعية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن (. . . .) رئيس لجنة فحص أعمال الطاعن قد شهد في التحقيقات بأن جميع خطابات رفع المحجوز المرسلة إلى مصنع سكر ادغو معتمدة من الطاعن ، وأن اللجنة قد استندت فيما كشفته من مخالفات إلى خطابات رفع المحجوز وسجلات مصنع سكر ادغو الموضح بها أصحاب التكاليف المحجوز عليها وقيمتها وكذا سجل جرد حسابات المولين رقم (١٤) ويوميات التحصيل (٨١) .

ومن حيث أن الطاعن قد أقر في التحقيقات بأنه وقع خطابات رفع المحجوز ، إلا أنه ادعى سلامتها لأنه استند في إرسالها إلى وجود أخطاء في تلك المحجوز أو نتيجة السداد .

ومن حيث أن رئيس لجنة الفحص سالف الإشارة إليه قد أبدى القاعدة التنظيمية أن يكون رفع المحجوز عن الممول اما نتيجة السداد النقدي لقيمة الفرية المحجوز بها أو نتيجة الشكوى من عدم توقيع المحجوز ، وهذه الشكوى يتم بحثها وتحقيقها بمعرفة المراقبة التي تصدر أمرها إلى المأمورية برفع المحجوز من سجلاتها إذا ثبت صحة الشكوى ، أى أن الفصل في الشكوى المذكورة من اختصاص المراقبة لا المأمورية .

ومن حيث أن الطاعن قد أبدى فى تحقيق النيابة العامة (صفحة ٥)
أن غالبية الحجز مسددة من أصحائها فإن هذا القول قد ثبت خلافه من
واقع ما خلصت إليه مذكرة النيابة العامة من أقوال رئيس وأعضاء لجنة
فحص أعداله التى انتهت الى أنه يصفته رئيس مأمورية الضرائب العقارية
بأدفو هو الذى قام بإرسال الخطابات التى تتضمن على خلاف الحقيقة أنه
تم سداد المبالغ المحجوز بها لدى مصنع للسكر بأدفو ، وطلب رفع هذه
الحجز للسداد وأن هذه الخطابات بتوقيعه وبصمها بخاتم المأمورية فى
حين أنه لم يتم سداد قيمة ٩٧ حجرا بمبلغ ١١٧٨٠ر٢٨٩ جنيه وأن ٥٩
حجرا لم تسدد سدادا كاملا وقيمتها ٤٩١٠ر٣٩٩ جنيه مما فوت على
الخزانة العامة تحصيل مبلغ ١٦٦٠ر٦٨٨ جنيها وإذا كان الرقم المثل لقيمة
الحجز التى طلب الطاعن رفعها دون سداد أو بسداد جزئى قد اختلف
فبما ذهب إليه النيابة العامة وورد بمذكرة الجهاز المركزى للمحاسبات
على النحو المتقدم عما ورد بمذكرة النيابة الإدارية وبقرار الاتهام على
النحو السابق الإشارة إليه ، وكان الرقم الصحيح المؤيد بأقوال الشهود
(صفحة ١٠ من تحقيق النيابة العامة) هو ما ورد بمذكرة الجهاز المركزى
للمحاسبات وهو ما يقل بنحو ثلاثة آلاف جنيه عما ورد بمذكرة النيابة
الإدارية وبقرار الاتهام والحكم المطعون فيه فإن ذلك لا يحول دون
اعتبار الحكم المطعون فيه قد قام على صحيح منسب لآن الذب التأديبى
الثابت قبل الطاعن فى كل الأحوال هو أنه طلب رفع حجز ما للمدين لدى
الغير التى كانت موقعة على بعض الممولين بقصرى مركز أدفو عامى ٨٠ ،
١٩٨١ وذلك بموجب خطابات مرسله منه للجهة المحجوز لديها وهى
بمصنع سكر أدفو رغم عدم سداد قيمة تلك الحجز الأمر الذى فوت
على الخزانة العامة تحصيلات مالية ، وهذا الذب التأديبى ثابت يثبت فى
حق الطاعن وأن كان حجم كمية الأموال المثلة لقيمة الحجز قد اختلف

بالتقدير المجلد آتق الذكر وإذ أن الجريمة التأديبية قد ثبتت قبل الطاعن وجورها باعتبارها أصلاً خروجاً على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته فإن هذه الجريمة وإن ثبتت محدود الأثر المالي بالنسبة لقيمة العجز في نطاق القدر المذكور آنفاً - فإن مراعاة ذلك وما قضى به الحكم الطعن من حقوبة تأديبية للطاعن وذلك بما هو ثابت قبله فإن هذا الجزء لا يكون مشوباً بالغلو في التقدير حيث لا تختلف جسامه الذنب التأديبي بهذا الاختلاف الجزائي بقيمة العجز التي طلب الطاعن على نحو يجعل العقوبة التأديبية فيها مشوبة بالغلو في التقدير الذي يفصح بعدم المشروعية ويستتبع نتائجها أو تعديلها ، ومن ثم يكون النفي المائل في غير محله .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم جميعه عدم صحة ما أثاره للطاعن حول الحكم المطعون فيه من مطاعن وبناء على ذلك فإن هذا الطعن يكون غير قائم على سبب صحيح متعين الرفض .

ومن حيث أن الطاعن المائل معنى من الرسوم وفقاً لنص المادة (٩٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ .

(طعن ٥٧١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٩/١٩٨٩)

قائصة رقم (٢٤٥)

المسند :

لرئيس ديوان المحاسبات والجهاز المركزي للمحاسبات أن يطلب إلى النيابة الإدارية تقديم التوفيق إلى المحكمة التأديبية إذا استبان له أن المخالفة المالية التي ارتكبها تستلحق جرأة تزيد على تلك التي ولعته عليه الجهة الإدارية - على أن يستخدم رئيس الجهاز هذا الحق خلال ١٥ يوماً (٢ - ٣٧)

بمدا من تاريخ ورود الاخطار اليه - وذلك بان يتم تصدير طلبه لتقديم الموقف الى المحكمة التأديبية - الى النيابة الادارية خلال هذا الاجل - هذا الميعاد ينقطع بطلب استيفاء بيانات خلاله وينتهي ذات الميعاد من جديد فود تاريخ ورود البيان المطلوب .

المحكمة :

ومن حيث أن الطاعن دفع أمام المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوى لرفضها بعد الميعاد استنادا الى أن الجهاز المركزي للمحاسبات طلب تحريك الدعوى التأديبية قبل الطاعن بعد انقضاء أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار الاداري الصادر بمجازاته بنضم عشرة أيام من رتبة .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية قد اتهمت الى رفض هذا الدفع وبالتالي الى قبول الدعوى التأديبية شكلا .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية. ينص في المادة (١٣) على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار إليها في المادة السابقة ورئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموقف الى المحكمة التأديبية » .

ومن حيث ان مفاد هذا النص أن رئيس ديوان المحاسبات والجهاز المركزي للمحاسبات أن يطلب الى النيابة الادارية تقديم الموقف الى المحكمة

التأديبية اذا استبان له ان المخالفة المالية التي ارتكبها تمتحق جزاء يزيد على ذلك الذى وقته عليه الجهة الادارية على ان يستخدم رئيس الجهاز هذا الحق خلال خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ ورود الاخطار اليه ، وذلك بأن يتم تصدير طلبه - تقديم التوقف الى المحاكمة التأديبية - الى النيابة الادارية خلال هذا الأجل على ان هذا الميعاد ينقطع بطلب استيفاء - بيانات خلاله ، وينفتح ذات الميعاد من جديد فور تاريخ ورود البيان المطلوب .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الشئون التعاويضية بالمديرية المالية بالدقهلية قد اخطرت الجهاز المركزى للحسابات (الادارة المركزية الاولى للمخالفات المالية - الادارة العامة الثانية - السبعة الثانية) بمجازاة الطاعن بغضم عشرة أيام من راتبه بكتاها المورخ فى ٢٢/٢/١٩٨٧ فأرسل الجهاز الى المديرية المالية كتابه المورخ ٧/٣/١٩٨٧ طالباً صحيفة أحوال الطاعن .

فردت المديرية المالية على الجهاز بالبيان المطلوب وفق كتابها الصادر فى ١٧/٣/١٩٨٧ ووافق نائب رئيس الجهاز المركزى للحسابات والمفاوض فى مباشرة اختصاص رئيس الجهاز المتخصص عليه فى المادة (١٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليها - على احالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية فى ١/٤/١٩٨٧ وتم تصدير كتاب بذلك الى وكيل عام النيابة الادارية فى ٤/٤/١٩٨٧ .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان الجهاز المركزى للحسابات طلب استيفاء الأوراق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرار بمجازاة

الطابق وأنه تطلب تقديمه الى المحكمة التأديبية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الأوراق المستوفاة اليه حتى على افتراض ورود الأوراق الى الجهاز في ذات تاريخ صندوقها من المديرية المالية مما يجعل طلب الجهاز المركزي للمعاملات تحريك الدعوى التأديبية مقدنا في الميعاد المقرر قانونا الأمر الذي ينبغي معه تنفيذ الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لرفعها بعد الميعاد أنه

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المنهج اذ انتهى الى رفض الدفع المقدم اليه لأنه يكون وافي صحيح حكم القانون ويكون هذا التوجيه من المعلن قائما على غير أساس متعين الرفض.

(جلسة ١٤٣٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٤/٤/١٩٩٠)

الفصل السابع (الدعوى التأديبية)

أولا - تعريض الدعوى التأديبية

المادة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قلم كتاب المحكمة التأديبية هو المختص بإعلان الدعوى التأديبية -
يتم الإعلان بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بطلم وصول على محل إقامة
المتهم أو محل عمله - لا يجوز اللجوء إلى الإعلان طبقاً للإجراءات المقررة في
قانون المرافعات قبل استنفاد وسيلة الإعلان المقررة في مجلس الدولة .

المحكمة :

« ونعى تقرير الطعن على الحكم المطعون فيه البطلان لمخاتفة القانون
على أساس أن الإعلان قد تم بغير الطريق القانوني المقرر »

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
بإصدار قانون مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الإجراءات المنصوص
عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ،
وذلك إلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالنقسم القضائي » وتنص
المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ على أن : « تقام الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإيداع أوراق
التحقيق وقرار الإحالة قلم كتاب المحكمة المختصة وتنتظر
الدعوى في جلسة تمقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ أيداع هتة
الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد

المذكور ، على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وقارنح الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق .

ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول »

كما تنص المادة (٣٨) على أن « تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالتنسبة للدعوى المنظورة امام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ » ومفاد هذه النصوص أن قلم كتاب المحكمة التأديبية هو المختص باعلان الدعوى التأديبية ، وأن الاعلان يتم بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على محل اقامة المتهم أو محل عمله ، وأنه لا يجوز اللجوء الى الاعلان طبقا للإجراءات المقررة فى قانون المرافعات قبل استنفاد وسيلة الاعلان المقررة فى قانون مجلس الدولة ، والا شأب الاعلان بسبب يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلان » .

(طعن ٣٣١١ لسنة ٣٧ قى جلسة ١٠/٤/١٩٩٣)

تاليا - اعلان التهم المحال الى المحكمة التأديبية بتقرير الاتهام
وبالجلسة المحددة يعتبر اجراء جوهريا

قاعدة رقم (٢٢٧)

البدا :

اعلان التهم بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة - التوقيع غير المتقروء
لا يمكن القطع منه بصدوره من المعلن اليه او شخص من الاشخاص الذين
اجاز للشرع تسليم صورة اليهم عند غياب الشخص المطلوب اعلانه - اثر
ذلك : بعلان الاعلان .

الحكمة :

ومن حيث انه يبين من مظافة الأوراق أن قلم كتاب المحكمة التأديبية
قد قام بإرسال خطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول الى السيد / ٥٥٥
منظوما على قرار الاحالة وتاريخ جلسة المحكمة ، وأن علم الوصول الخاص
بهذا الخطاب قد ارتد للمحكمة ويبين من للاطلاع عليه أنه يحمل رقم ١١١٥
وأنه عن خطاب مرسل من المحكمة التأديبية بظننا الى السيد / ٥٥٥٥ على
عنوان اقامته في شارع فهمى الخولى المتفرع من شارع طومان باي
بمحلية الزيتون بالقاهرة وأنه تم تسليم ذلك الخطاب من جاب صاحب
التوقيع غير المتقروء المدون على علم الوصول .

ومن حيث أنه لا يمكن القطع بأن هذا التوقيع غير المتقروء قد صدر
عن المعلن اليه أو من أحد الذين أجازت المادة ١٥ من قانون المرافعات
المدينة والتجارية تسليم الأوراق المطلوب اعلانها اليهم عند غياب الشخص
المطلوب اعلانه وهم من يقر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من
الساكين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن السيد / يكون نم
يعن اعلانا قانونياً بقرار الإحالة الى المحاكمة التأديبية ولم يخطر بجلستات
المحاكمة ، ومن ثم لم تسع له الفرصة للدفاع عن نفسه أمام المحكمة
التأديبية ومن ثم ينبغي الحكم بالناء الحكم المطعون فيه .

ومن حيث لم يثبت علم الطاعن بالحكم المطعون فيه الا في تاريخ
معاصر لاقامة الطعن المسائل .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى سائر أوضاعه الشكلية ، فانه يكون
مقبولاً شكلاً .

ومن حيث أن موضوع الدعوى التأديبية مهني للفصل فيه ومن حيث
أن الثابت من الأوراق أن مجلس مدينة شبين القناطر أبلغ النيابة الادارية
بينها عن انقطاع المتهم خلال الفترة المشار اليها بتقرير الاتهام . وقد أجزت
النيابة الادارية تحقيقاً بالقضية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٠ .

وفي هذا التحقيق شهده : سكرتير مدرسة منشأة الكرام
الاعدادية المشتركة. بضمنون الاتهام ولم يحضر المتهم أمام النيابة الادارية
رغم اصراره .

ومن حيث أن المتهم لم ينكر في صحيفة طعنه واقعة الانقطاع عن العمل
خلال الفترة المشار اليه بتقرير الاتهام .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تخص على أنه لا يجوز للعامل أن ينقطع
عن عمله الا لأجازة يستحقها في حدود القانون فاذا خالف ذلك وانقطع دون
إذن كان قد ارتكب مخالفة تأديبية تستاهل المساءلة .

ومن حيث أن الطاعن قد أبدى في صحيفة طعنه أنه يرغب في العودة
للعمل ، فان المحكمة توقع عليه الجزاء المناسب الذي يكفل انضباط أدائه
واستقامة مسلكه .

(طعن ٥٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

يلزم إعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة حتى تمنع الخصومة فى مواجهته - اذا ما تم اعلان التهم فى الدعوى التأديبية بتقرير الاتهام دون تاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اكن الاعلان باطلا وغير مرتب لآثره .

الحكمة :

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص فى المادة (٣٤) على أن يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق، ويكون الاعلان فى محل إقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . ومؤدى هذا النص أنه يلزم اعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة حتى تمنع الخصومة فى مواجهته . فإذا ما تم اعلان التهم فى الدعوى التأديبية بتقرير الاتهام دون تاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته كان الاعلان مبتورا ومن ثم غير مرتب لآثره .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الوكيل العام الأول رئيس إدارة الدعوى التأديبية بالمنصورة أرسل الكتاب رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢ الى مأمور شرطة مركز مشغول السوق يطلب اليه اعلان التهم بتقرير الاتهام المرفق وبجلسة ١٩٨٨/٦/١٩ وفى ١٩٨٨/٢/٢١ وقع المراد اعلاؤه على تقرير الاتهام بالعلم دون تاريخ الجلسة ورد مأمور الشرطة على ادارة الدعوى التأديبية بأنه تم اعلان المراد اعلاؤه بتقرير الاتهام .

ومن حيث أن المين بما تقدم ان اعلان الطاعن تم بتقرير الاتهام دون تاريخ الجلسة ، فإن ذلك يرتب بالقطع عدم صحته وبالتالي عدم انعقاد

المنصورة أمام المحكمة التأديبية ، لا يحول دون ذلك كما أشارت إليه النيابة للإدارة من أن تقرير الطعن المودع من جانب الطاعن قد أشار الى علمه بتقرير الاتهام وتاريخ الجلسة ، لأن هذه الإشارة قد وردت في مرض إنكار الطعن لتوقيمه وهو الإنكار لا وجه لتسليمه لأنه على فرض صحة التوقيع بالمعلم فقد ورد عما ورد بتقرير الاتهام دون تاريخ الجلسة .

ومن حيث أن مقتضى ذلك بطلان الحكم المطعون فيه ، فانه يلزم للقضاء بإتائه مع إعادة الدعوى التأديبية الى المحكمة التأديبية بالمنصورة لإعادة محاكمة الطاعن عما نسب اليه منجندا من هيئة أخرى .

(طعن ٤٧٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٤٩)

القبلة :

المادة ١٠/١٢ من قانون الرقبات العنية والتجارية - المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - اطلاق المدعى عليه في الدعوى التأديبية على عنوان مجهول قرب عليه عدم إمكانية إخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لتلقي دعواه - الاطلاق على هذا النحو يكون قد شبهه عيب جسيم يبيحه - ويكون كذلك في مواجهة النيابة العامة - باعتبار انه لم يستدل عليه وانه ليس له عنوان معلوم يداخل الجمهورية - =

الحكمة :

ومن حيث انه يبين بالاطلاع على محاضر جلسات المحكمة التأديبية في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى ان الطاعن (المدعى عليه في الدعوى التأديبية المذكورة) اعلن في مواجهته النيابة العامة - لجلسة ١٩٨٧/١٠/١٥ - بذلك بعد ان سبق اعلاه بناء على طلب المحكمة لجلسة ١٩٨٧/٤/١١ ثم لجلسة ١٩٨٧/٥/٢٣ ثم لجلسة

١٥/٩/١٩٨٧ مع ذكر عنوانه على انه : شارع الاقبال - برمل الاسكندرية
دون ذكر رقم العقار فارتد اعلانه في كل من المرات السابقة سواء بواسطة
البريد أو بواسطة شرطة رمل الاسكندرية بأنه لم يستدل عليه لانه لم يذكر
بالعنوان، رقم العقار الذي يتم عليه الاعلان مع ان الثابت ان للطاعن عنوانا
معروفا ثابتا بأكثر من ورقة من أوراق ملف خدمته التي اودعته جهة الادارة
بجلسة المرافعة أمام دائرة فحص الطعون في ٢٨/٣/١٩٩٠ وهذا العنوان
هو : بجوار العقار ٢٣ شارع الاقبال - برمل الاسكندرية .

ومن ثم واذ اعلن الطاعن (المدعى عليه) في الدعوى المذكورة على
عنون مجهول ترتب عليه عدم استبدال هيئة البريد أو شرطة الرمل عليه حتى
يمكن اخطاره بتأريخ الجلسة المحددة لنظر دعواه - فان اعلانه على هذا
النحو يكون قد شاب عيب جسيم يطله وكذلك اعلانه في مواجهة النيابة
العامة طبقا للمادة ١٣/١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار انه
لم يستدل عليه وانه ليس له عنوان معلوم بدخل الجمهورية - فان هذا
العيب الذي اعتور اعلانه يشوب بالبطلان الاجراءات التي صدر على
اساسها الحكم المطعون فيه بما يجعله صادرا بناء على اجراءات باطلة تصيبه
هو ذاته بالبطلان ويجعل نفي الطاعن عليه بالبطلان في محله وكذلك طلب
القائه لصدوره مشوبا بهذا البطلان هذا وقد نصت المادة ٣٣ من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة على انه « يجوز الطعن أمام
المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري
أو من المحاكم التأديبية وذلك في الاحوال الآتية : (١)
(٢) ذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم . . » .

ومن حيث انه وقد بان - على ما تقدم ذكره - ان الحكم المطعون
فيه صدر باطلا فان هذا يجعله منعدما بما يجتز الطعن فيه في أي وقت واذ
انقضى الطعن المائل في ١٤/٣/١٩٨٨ مع ان الحكم المطعون فيه صادر في

١٩٨٧/١٠/٢٥ ولم يثبت ان الطاعن اقام طعنه فى التاريخ المشار اليه بعد اكثر من ميتين يوما من تاريخ علمه بالحكم المطعون فيه علما يقينا فان هذا الطعن يعتبر مقدما فى الميعاد القانونى مقبولا شكلا .

ومن حيث انه يتعين لذلك الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالناء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بأسيوط للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

ومن حيث ان هذا الطعن معفى من الرسوم علما بحكم المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة التى نصت على ان تعفى من الرسوم الطعون التى تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية .

(طعن ١١٤٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٤/٧/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٢٥٠)

التبليغ :

اعلان العامل للتقدم الى المحكمة التأديبية واخطاؤه بتأريخ الجلسة للصدقة لمحاكمته بعد اجراء جوهريا - يترتب على افعال الاعلان وهم القيام به او اجراؤه بالخالفه القانون وعلى وجه لا تتعلق الغاية منه البطلان - ختمه ذلك فى توفير الضمانات الاساسية للعامل للتقدم للمحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام لانه باحاطته علما بامر محاكمته وتاريخ الجلسة المحددة لذلك - الواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ من لقون الرافعات المدنية والتجارية - تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او فى موطنه - يجوز تسليمها فى الوطن المختار فى الأحوال التى يبينها القانون - يعتبر الاعلان منتجا لآثاره من قات تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا - يجوز اعلان الأوراق القضائية فى مواجهة النيابة العامة - اذا كان موطن

المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج - يشترط القيام مسبقا بتعريفات كافية وجدية للتقصي من موطن المراد اطلاله وثبوت عدم الاعتناء اليه - يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او اذا شابه عيب لم تتحقق معه الغاية من الاجراء .

المحكمة :

ومن حيث انه متى كان من المقرر قانونا ان اعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته يعد اجراء جوهريا باعتباره الوسيلة الوحيدة لعلم المعلن اليه ، وانه اذا تم وفقا للشكل الذي رسمه القانون وتطلبه انتج اثره ولا يقبل بالتالى الادعاء بعدم العلم به كما انه يترتب على اغفال الاعلان وعدم القيام به أو اجرائه بالمخالفة للقانون على وجه لا تتحقق الغاية منه بطلانه ، وحكمة ذلك وجوب توفير الضمانات الاساسية للعامل المقدم للمحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودوره الاتهام عنه باحاطته علما بأمر محاكمته وتاريخ الجلسة المحددة لذلك كي يتمكن من التول امام المحكمة سواء بنفسه أو بوكيل عنه لتابعة سير اجراءات الدعوى وتقديم ما لديه من ايصاحات وبيانات وأوراق لاستيفاء عناصرها واستكمال عناصر الدفاع فيها الى غير ذلك مما يحصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهريّة لذوى الشأن .

ومن حيث متى كان الاعلان باطلا - باجرائه على خلاف ما قضى به اتقانون على ذلك من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم الصادر فيها ويؤدى تبعا لذلك الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص فى المادة انماشزة منه على ان : « تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو فى موطنه ويجوز تسليمها فى الموطن المختار فى الاحوال التى ينهها القانون » اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه

أن يسلم الورقة الى من يقرره وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار « ونص في المادة الحادية عشرة منه على أنه « إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقاً للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها من الاستلام وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته الى مأمور القسم أو المركز أو العملة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن اليه في دائرته حسب الأحوال وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة — أن يوجه الى المعلن اليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه أن الصورة بنلت الى جهة الإدارة ويجب على المحضر أن يبين ذلك له في حينه في أصل الإعلان وصورته ويستبرأ الإعلان منتجاً لآثاره في وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانوناً « وإجاز استثناء من الأصل العام الوارد في المادتين ١٠ و ١١ في الفقرة الماثرة من المادة الثالثة عشر إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة إذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج وشرط القيام مسبقاً بتجريات كافية وجديّة للتقصي على موطن المراد إعلانه ومهوت الاحتذاء اليه ، ونص في المادة ٢٠ منه على أن « يكون الاجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه النفاية من الاجراء ٥٥ » .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعة قد أعلنت بقرار الاتهام الذي أعدته إدارة الجوى التأديبية بطنطاً بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتها في مواجهة النيابة العامة اذ قام المحضر بإجراء ذلك بناء على تكليفه من الإدارة بكتابها رقم ٧٥٨ المؤرخ ١٩٨٨/٢/٣ والموجه الى كبير محضرى محكمة طنطاً الابتدائية وإزالة ما افادت به الشرطة من أن جلسة الطاعة قد قررت بوجود المذكورة بالسعودية ورفضت التوقيع وهو إجراء قد تم على غير الوجه الذي رسمه قانون المرافعات وطالما أن كافة الأوراق

قد أثبتت فيها محل إقامة الطاعة بطنطا ، ومن ثم فلم يكن جائزا التقييم بإعلانها في مواجهة النياية العامة والاستعاضة بذلك عن اتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون .

ومن حيث انه ازالة ما تقدم ، ولما كانت الطاعة لم تعلن بأمر محاكمتها اطلاقا قانونيا صحيحا مما يرب عليه عدم مثولها أمام المحكمة التأديبية في أى مرحلة من مراحلها أو تمكينها من الدفاع عن نفسها ودرء الاتهام الموجب اليها عنها حتى صدر الحكم المطعون فيه في غيبتها ومن ثم يكون ذلك الحكم باطلا .

(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٧ ق بجلسته ١٩٩٢/٢/١)

فيس المنى (طعن رقم ١٥٣٨ ، ٤٥٠ لسنة ٢٨ ق بجلسته ١٩٨٧/٣/٧)

القاعدة رقم (٢٥١)

النتيجة :

اطلاع العامل المقدم للمحاكمة التأديبية وأخطأه بتاريخ الجلسة للجلسة لمحاكمته وفقا للمادة ٢٤ من القانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . بعد اجراء جوهريا - اغفال هذا الاجراء أو اجراءه بالخالفه لحكم القانون على وجه لا تتحقق به الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

الحكمة :

ومن حيث ان اعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية واجباره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته يعتبر اجراء جوهريا فان اغفال هذا الاجراء أو اجراءه بالخالفه لحكم القانون على وجه لا تتحقق به الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث أن الثابت بالأطلاح على ملف الدعوى التأديبية رقم ١٣/١٢ ق والمطعون في الحكم الصادر فيها بالظن المناقل يتضح أن المحكمة التأديبية بالمنصورة أرسلت خطابا عاديا باسم الطاعة على العنوان بشايرج أنور الشيخ رقم ١ بالزقازيق قسم حنين صالح في ١/٢٤/١٩٨٥. للعضو أمام المحكمة بجلسة ٢٢/٢/١٩٨٥ إلا أن هذا الخطاب ارتد مؤشرا عليه بها يفيد أن المذكورة بالخارج ، وتاريخ ١/٦/١٩٨٥ أرسلت إدارة الدعوى التأديبية بالمنصورة خطابا لى مأمور قسم ثان الزقازيق تطلب فيه التنبيه على الطاعة بالعنوان المشار اليه بالعضو أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ٧/٤/١٩٨٥ وعمل التحريات اللازمة لبيان محل إقامة الطاعة في حالة عدم وجودها في هذا العنوان ، وقد أعيد الخطاب مرفقا به أقرآن من شعبة الطاعة يفيد أن شقيقتها غير موجودة بهذا العنوان وهي حاليا بالخارج بالمراق مع زوجها وغير معلوم عنوانها ، وبناء على قرار المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١/٦/١٩٨٥ أعلنت الطاعة في مصلحة النيابة العامة .

وقد نصت المادة ١٤١ بالبناء على ما تقدم بأن قلم كتاب المحكمة التأديبية بالمنصورة لم يلم بخطأ الطاعة بتقرير الاتهام ولا بفتح الجلسة بخطاب مؤتمنى عليه مضروب بتم الوصول وذلك على التكرار الذي أوجبه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليه ، وبالتالي فإن الطاعة لم تعلن بناء بدور من إجراءات بشأن محاكمتها ولم تتح لها فرصة الدفاع عن نفسها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب عيب في الإجراءات قرب عليه الأخلال بحق الدفاع على وجه يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه مما يستلزم منه الحكم بالماله .

ومن حيث أنه ولئن كان ميعاد الظن أمام هذه المحكمة يتوزع يوما من تاريخ صدور الحكم إلا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذوي المصلحة

الذي لم يثنى إعلاناً قانونياً ضمنيًا بإجراءات محاكمته وبالتالي لم يعلم بتاريخ إصدار الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم ، واذ لم يثبت من الأوراق علم الطاعة بذلك الحكم قبل إقامة الطعن المائل في ١٩٩١/١٢/٢٦ ومن ثم يكون الطعن قد أقيم في الميعاد بما تضمنه تبوله بشكلًا ومن حيث أن الفصل في موضوع الطعن يبنى بحسب الأصل عن بحث الطلب المستجمل .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٦)

الثاني - قلم الكتاب يقوم بإعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام

القائمة رقم (٢٥٢)

البدا :

المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
مفادها - يقوم قلم كتّاب المحكمة التاديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة
إلى المحاكمة التاديبية وتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة في محل إقامة
الملن إليه أو في محل عمله - ذلك لتوفير الضمانات الأساسية للعامل
المقدم للمحاكمة التاديبية للدفاع عن نفسه - بعد اعلان العامل المقدم
للمحاكمة التاديبية بقرار الاتهام وإخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته
أجراء جوهرى يترتب على إغفاله وقوع عيب شكلى في إجراءات المحاكمة
يؤثر في الحكم ويؤدى إلى بطلانه .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٣٤ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن يقوم قلم كتاب
المحكمة التاديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة المحددة
للمحاكمة في محل إقامة الملن إليه أو في محل عمله ، وحكمة هذا النص هي
(٢٨ - م)

توفير الضمانات الإجرامية للعامل المقدم للمحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه وللدفع الاتهام عنه وذلك بإحاطته علما بأمر محكمته بإعلانه بقرار إحالته الى المحكمة التأديبية التضمن بيان المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من التثول امام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من إضاحات وتقديم ما يمين له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير الإجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل باحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن . وإذا كان اعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية بقرار الاتهام والمخاطره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا فان اغفال هذا الاجراء أو اجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي فى إجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه « .

(طعن ١٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٩١)

(نفس المضى : طعن رقم ٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٩١)

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٠/٧/١٩٩١)

رابعا - تعهد الشرح للوسيلة التي يتم الاعلان بها
(خطاب موسى عليه مصحوب بعلم ووصول)

قاصدة وقسم (٢٥٣)

المسألة :

استلزم المشرع ان يكون اعلان قرار الاحالة اى تقرير الاتهام وتاريخ
الجلسة المحددة للمحاكمة التأديبية الى العامل المطاع الى المحاكمة التأديبية
بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول حتى يتم التيقن من وصول هذا
الاعلان المكتوب الى المعلن اليه - فى الحالة التى يوجه فيها الاعلان بقرار
الاحالة وتاريخ الجلسة الى العامل المطاع عن غير طريق البريد وانما بواسطة
المحضرين لو غيرهم من رجال الادارة فانه لا يجوز ان يتم الاعلان شفويا
ويشترط لصحة هذا الاعلان ان يتم بصورة مثابرة لما نصت عليه المادة
٣٤ من قانون مجلس الدولة اى ان يتم بصورة مكتوبة محتوية على البيانات
التأديبية قانونا يثبت تسليمها الى المعلن اليه بالطرق المقررة قانونا - الغفل
اعلان ذوى الشأن بالجلسة المحددة لنظر التعمى يترتب عليه وقوع عيب
شكلى فى الاجراءات الاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الانغفال فى حقه
يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر فى
غيبه الطاعن الذى لم يحضر اى جلسة من جلسات المرافعة امام المحكمة
التأديبية او يقدم دفاعه امامها .

ومن حيث ان ولئن كان الثابت ان تقرير الاتهام المقدم من النيابة
الادارية الى المحكمة التأديبية بالنصورة باتهام المتهم المحال (الطاعن)
بالاقتطاع عن العمل فى المدة من ١٢/٣٠/١٩٨٠ حتى ١٩٨٠/٥/٣٠ قد
اعلن الى الطاعن ، وقد وقع الطاعن بالمعلم على هذا التقرير .

الا ان الأوراق خلت مما يشبث ان الطاعن قد اعلن بالتاريخ المحدد لنظر
الدعوى امام المحكمة التأديبية ، ذلك انه من ناحية فان تقرير الاتهام المشار
اليه لم يرد به أى بيان عن التاريخ المحدد لنظر الدعوى امام المحكمة
التأديبية ، ومن ثم انصب توقيع الطاعن عليه بالعلم على البيانات الواردة
به فقط والتي تغلو من تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ومن ناحية
أخرى فلم يوجه الى الطاعن أى اخطار اخر مكتوب مبين به على وجه
التحديد التاريخ المعين لمحاكمة الطاعن تأديبياً فى الاتهامات المنسوبة اليه
بتقرير الاتهام ، ولا يكفى فى هذا الشأن الكتاب الموجه من ادارة الوعدى
التأديبية الى مأمور شرطة مركز بليس لاططار الطاعن بتقرير الاتهام
وبالجلسة المفعدة لنظره ، والتأثيره المحررة بواسطة احد رجال الادارة
بظهور تقرير الاتهام من ان المذكور تنبه عليه بالحضور فى الجلسة المحددة
والمديلة بكلمة علم وتوقيع الطاعن طالما ان هذه التأثيرة ايضا جاءت مجعلة
بشأن تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية ، وفضلا عن ذلك فانه
حتى اذا اخلت هذه التأثيرة على ان ثمة تنبيه شفوى من رجل الادارة على
الطاعن بالحضور فى الجلسة المشار اليها ، وهو افتراض غير بقينى ، فان
ذلك لا يستقيم كاعلان قانونى بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى
التأديبية ولا ينتج اثر قانونى فى هذا الشأن فأولى شروط صحة الاعلان
الذى يقوم به رجل الادارة عند اعتقاله الى موطن المعلن اليه ان يكون هذا
الاعلان ذاته مكتوباً مشتملاً على البيانات المطلوبة قانوناً ولأن تسلم صورته
المكتوبة المشتملة على هذه البيانات ذاتها الى المعلن اليه ولا ينشئ عن ذلك
قيام رجل الادارة بالتنبيه الشفوى على المعلن اليه بالحضور فى الجلسة
المحددة لنظر الدعوى أو توقيع المعلن اليه بالعلم بما اخطر به شفهيًا .

اذ تظل هذه الاجراءات فاقدة لمقومات الاعلان الصحيح قانوناً ولقد
نصت المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٧

يشأن الاجراءات امام المحاكم التأديبية ان يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة ويكون الاعلان فى محل إقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول : والمشرع قد استلزم ان يكون اعلان قرار الاحالة أى تقرير الانهاك وتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة التأديبية الى العامل المحال الى المحاكمة التأديبية بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول حتى يتم اتيقن من وصول هذا الاعلان للمكتب الى المعلن اليه بما يفنى عن الجدل أو المنازعة فى مدى وصوله من عدمه وفى ماهية ومضمون البيانات التى يحتوها ولهذا السبب فانه فى الحالة التى يوجه فيها الاعلان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة الى العامل المحال عن غير طريق البريد وانما بواسطة المضربين أو غيرهم من رجال الإدارة فانه لا يجوز ان يتم الاعلان شفويا حتى مع استكتاب المعلن اليه بانه علم بما فيه به شفويا وانما يشترط كشرط أولى لصحة هذا الاعلان ان يتم بصورة مناظرة لما نصت عليه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة أى ان يتم بصورة مكتوبة محتوية على البيانات المتطلبة قانونا يثبت تسليمها الى المعلن اليه بالطرق المقررة قانونا وبغير ذلك يطل الاجراء فاقد لاولى مقومات الاعلان الصحيح المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة فلا ينتج أى اثر من الآثار القانونية التى يربطها القانون على الاعلان الصحيح .

ومن حيث ان الثابت من العرض السالف ان الطاعن لم يعلن بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته تأديبيا اعلالا صحيحا وفق المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة وتمت اجراءات هذه المحاكمة وصدر الحكم فيها فى غيبته ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان اغفال اعلان ذوى الشأن بانجلسمة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه والذى قصد

بإعلانه بتاريخ الجلسة حضوره نفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة وتقديم ما يمن له من بيانات وأوراق ولتستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن الأمر الذى يترتب على إغفاله وقوع عيب شكلى فى الإجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد تحقق فيه هذا العيب الجوهرى يعد مشوباً بالبطلان وخليقاً بالإلغاء » .

(ملن ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٥٤)

البدا :

المكلف بإعلان العمل المحال للمحاكمة التأديبية هو قلم كتاب المحكمة - وسيلة الإعلان هي خطاب موصى عليه مصحوب بطلب الوصول فى محل الإقامة أو محل عمله - هذه الإجراءات هي التي يتعين اتباعها للإعلان قبل اللجوء إلى إجراءات قانون المرافعات - والأشياء إجراءات الإعلان عيب مخالفة القانون : المعول عليه فيما يتعلق بعمل القلم الكتابي - هو عنوانه الثابت بطلب خدمته .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد أصل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ... » وتنص المادة (٣٤) من ذات القانون على أن « تقام الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإبداء أوراق التحقيق وقرار الإحالة قلم كتاب المحكمة المختصة .. على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة ... ويكون الإعلان فى محل إقامة المجلن إليه

أو محل عمله بغطاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول • ويتم اعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم - ممن تمرى في شأهم أحكام هذا القانون - بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، ومفاد هذا النص أن المكلف باعلان العامل المحال للمحكمة التأديبية هو قلم كتاب المحكمة وأن وسيلة الاعلان هي خطاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول في محل اقامته أو محل عمله وأن هذه الاجراءات هي التي يتعين اتباعها للاعلان قبل اللجوء الى اجراءات قانون المرافعات ، والا شاب اجراءات الاعلان عيب مخالفة القانون •

ومن حيث أن للثابت أن الطاعن من العاملين المدنيين بالدولة المفروض عفيهم بحكم الفقرة السادسة من المادة (٧٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ابلاغ الجهة التي يعمل بها محل اقامته وكل تغيير يطرأ عليه خلال شهر على الأكثر من تاريخ التنوير ، فمن ثم يكون المسؤل عليه قانونا - فيما يتعلق بمحل إقامة الطاعن - هو عنوانه الثابت بملف خدمته •

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان من غير الثابت في الأوراق أن قلم كتاب المحكمة التأديبية بأسيوط قد اعلن الطاعن بتقرير الاتهام وتاريخ جلسة المحاكمة على عنوانه الثابت بملف خدمته بغطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول باخطار الطاعن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطعن فأمر عليه برفض الاستلام ، وأنه قد لجأ الى الاجراءات المقررة في قانون المرافعات قبل استنفاد طرق الاعلان المقررة في قانون مجلس الدولة ، فمن ثم تكون اجراءات اعلان الطاعن مشوبة بعيب مخالفة القانون ، وهو عيب تشكلي جوهري في اجراءات المحكمة من شأنه أن يؤدي الى بطلان الحكم •

(ظمن ٦٥٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/٢٨ / ١٩٩٢)

المادة (٦٥٥) -

المادة:

المادة ٢٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ تمنع اعلان العامل المحال الى المحاكمة التأديبية بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في محل الإقامة أو محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول - حدد المشرع الوسيلة التي يتم الاعلان بها وهي خطاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول - اذا لم يتم الاعلان على هذا النحو كان يتم بخطاب مسجل غير مصحوب بطم وصول أو بخطاب عادي كان الاعلان باطلا وفقا لاحكام قانونى مجلس الدولة والنيابة الادارية .

المحاكمة:

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين اعلان العامل المحال الى المحاكمة التأديبية بقرار الإحالة (تقرير الاتهام) وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في محل الإقامة أو في محل عمله وذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول وبذلك حدد المشرع الوسيلة التي يتم بها اعلان المحال للمحاكمة التأديبية وتضمن الالتزام بهذه الوسيلة في الاعلان فاذا لم يتم الاعلان على هذا النحو كان يتم بخطاب مسجل غير مصحوب بطم وصول أو كان بخطاب عادي كان الاعلان باطلا وفقا لاحكام قانونى مجلس الدولة والنيابة الادارية وقد أكدت ذلك ايضا المادة ٣٨ من قانون مجلس الدولة والمادة ٣٠ من قانون النيابة الادارية التي أوجبت كل منهما ان تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعوى التأديبية بخطاب موصى عليه مع طم وصول ولا يجوز اعلان صاحب الشأن في مواجهة النيابة العامة طبقا لقانون المرافعات المدنية

والتجارية لا يعد استنفاد الطريق الذى نص عليه قانون مجلس الدولة وبعد
اجراء تحريرات جديدة عن موطنه فى الداخل أو الخارج .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق المودعة ملف
الدعوى التأديبية المطعون فى حكمها انها خلت مما يفيد اعلان الطاعن
اتباء محاكمته على محل اقامته المعلوم للجهة الادارية ، باعتباره موثقاً
والثابت بملف خدمته - بخطاب موصى عليه بعلم وصول ، بقرار الاحالة
(تقرير الاتهام) وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية وفقاً للاحكام
المتقدمة فان الطاعن لا يكون قد اعلن اعلاناً قانونياً صحيحاً على النحو الذى
اوجبه احكام قانونى مجلس الدولة والنيابة الادارية الأمر الذى يترتب
عليه بطلان الاعلان وبطلان الحكم الذى ترمب عليه - لصدوره فى غيبة
المحال الذى لم يعلن اعلاناً قانونياً صحيحاً - مما ترمب عليه ايضاً - جرماً
من حق الدفاع عن نفسه فيما نسب اليه من مخالفة حركم من اجلها وبعد
اجتلالاً جوهرياً بحق الدفاع يظل الحكم ومن ثم يكون قد وقع بطلان فى
الاجراءات اثر فى الحكم بما يوجب الغاؤه .

(طعن ١٣١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٣)

خلاصة : الاطلاق بقرار الاحالة من تاريخ الجلسة يكون في محل
القائمة الملحق اليه أو في محل عمله

قائمة والسلم (٢٥٦)

المادة :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - يتعين أن
يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ
الجلسة في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله - بعد هذا الاجراء اجراء
جوهريا. لانه يحاط بالاموال القدم للمحاكمة علما باسم محاكمته بما يسمح له
ان يمارس كل ما يتصل بحق الدفاع - اغفال هذا الاجراء أو اجراءه بالمخالفة
لعلمكم القانون من شأنه ان يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه الاول من الطعن ، فقد نصت المادة ٣٤ من
قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تقام
الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع اوراق التحقيق وقرار الاحالة
قلم كتاب المحكمة المختصة . . . وتنتظر الدعوى في جلسة . . . ، ويتولى
رئيس المحكمة تعديلها . . . على أن يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى
الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع
الاوراق . ويكون للاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله
بخطاب موصى عليه مصحوب بنظم وصول » . وقد جرى قضاء هذه
المحكمة على انه وفقا للمادة المشار اليها يتعين ان يقوم قلم كتاب المحكمة
التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة
المعلن اليه أو في محل عمله ، باعتبار ذلك اجراء جوهريا ، اذ به يحاط علما

بأمر محاكمته بما يسمح له ان يمارس كل ما يتصل بحق الدفاع ، ومن ثم
فلن اغفل هذه الاجراء أو اجراءه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه ان يؤثر
فى الحكم ويردى الى بطلانه .

ومن حيث انه التايت من الاوراق انه عقب اعادة الدعوى للمحكمة
التأديبية بالاسكندرية تمكنت لنظرها جلسة ١٩٨٧/١/٢٤ ، وقام قلم
كتاب المحكمة باخطار الطاعن بهذه الجلسة بالضبط المسجل بطم الوصول
رقم ٥٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٣ على عنوانه بالمندره البحرية بجوار
مندرية الزعيم عبد الناصر اسكندرية فارقد الاعلان مؤشرا عليه من قبل
انريد بأنه غير معروف بالمندره ، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة
١٩٨٧/٣/٢٨ - اعلان الحال فى مواجهة النيابة العامة المختصة بعد التحرر
عن آخر موطن معلوم له ، فتم اعلاؤه بهذه الجلسة مباشرة فى مواجهة
النيابة العامة ، وفى ذات الجلسة قررت المحكمة حجب الدعوى للحكم .

ومن حيث ان التايت مما تقدم ان الاخطار الذى فرسل للطاعن لم يتم
تسلمه ، وانه كان على عنوان خاطيء ، كما ان اعلان الطاعن فى مواجهة
النيابة العامة لم يحيطه أى تحريرات عن عنوانه الصحيح ، ولم ينفذ قرار
المحكمة التأديبية الصادر بجلسة ١٩٨٧/١/٢٤ بأجراء تحريرات عن محل
اقامة الطاعن ، ومن ثم يكون الاعلان قد تم بالمخالفة لأحكام القانون ،
وترتب عليه عدم علم الطاعن بالجلسة المحددة لمحاكمته ، وحرمانه من ابداه
اوجه دفاعه ، الامر الذى يؤثر فى الحكم المطعون فيه ويردى الى بطلانه ،
ويستوجب القضاء بالنالاه ، وكان يتعين اعادة الدعوى للمحكمة التأديبية
لفصل فيها مجددا ، الا انه لما كان الطعن المائل هو للمرة الثانية فى
ذات الدعوى ، فان المحكمة تتصدى للحكم فى الموضوع اعمالا لنص
الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات .

ومن حيث ان الثابت على النحو المتقدم ان الطاعن لم يعلن بقرار الاحالة للمحاكمة التأديبية ولم يتم اخطاره قانونا بعمليات المحاكمة حتى صدر الحكم المطعون فيه ، وليس في الاوراق ما يقيد علمه على وجه اليقين بالحكم المطعون فيه في تاريخ سابق على اقامته لعله ، فان الطعن يكون مقاما في الميعاد القانوني المقرر ، واذا استوعى سائر اوضاعه الشكلية فانه يكون مقبولا شكلا .

(طعن ٤٠٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢)

سادسا - متى يكون الاعلان في مواجهة النيابة العامة صحيحا

١ - اذا كان موطن المراد اعلانه مطبوعا في الخارج

فلمصلحة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

اذا كان الثابت ان جهة الادارة قد سمت لمعرفة محل اقامة الطاعن خارج البلاد وانتهى بسعيها الى تعذر علمها بمحل اقامته - اعلانه في مواجهة النيابة العامة يكون قد تم بالاتفاق مع القانون .

الحكمة :

« ومن حيث ان مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه ان اعلان الطاعن بالدعوى التأديبية قد تم في مواجهة النيابة العامة دون استنفاد الجهد في سبيل التحري عن موطنه .

ومن حيث انه وفقا لنص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوي

الشأن بقرار الاحالة واترخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق.
ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موسى
عليه مصحوب بعلم الوصول .

ومن حيث إنه باعلان الطاعن بقرار الاتهام بتاريخ الجلسة المحددة
انظر الدعوى التأديبية في ١١/١/١٩٨٧، فقد ارتد الكتاب المسجل مؤشراً
عليه بأن المذكور بالخارج، وهو ما بعثت معه ادارة الدعوى التأديبية بطنطا
بناء على طلب المحكمة التأديبية لمأمور قسم شين الكوم لاعلان المحال
المقيم بميت خاقلان بثنين الكوم لحضور جلسة ٨/٣/١٩٨٧
أمام المحكمة التأديبية بطنطا فأقاد مندوب النيابة بأنه بمقابلة والده قرر
كتابة في ٢٦/٤/١٩٨٧ بأن ابنه ملغز التي إحدى الدول العربية ولا يعرف
عنوانه ولا سبيلته عند عودته ، وهو ما تم منه اعلان المحال في مواجهة
النيابة العامة .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص في البند ١٠
من المادة ١٣ منه على انه « اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان
تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في
الخارج وتسلم صورتها بالنيابة » وكان الثابت ان الجهة الادارية قد سمعت
لمعرفة محل اقامة الطاعن في خارج البلاد وانتهى سعيها الى تعذر علمها بمحل
اقامته بعد ان اقر والده كتابة بأنه لا يعرف عنوانه في الخارج . ومن ثم
فان الجهة الادارية تكون قد بذلت الجهد الكافي للتعرف على محل اقامة
المعلن اليه وتعذر عليها معرفته مما يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة قد
تم بالاتفاق مع حكم القانون » .

(ملحق ١٨ لسنة ٣٤ في جلسة ٢٤/٤/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة فى محل إقامة المعلن اليه أو فى محل عمله - المحكمة من ذلك توفير الضمانات الأساسية للعامل المحال الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولقدرة الاتهام عنه - بعد اعلان العامل المذنب الى المحكمة التأديبية واخطاره بتأريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهري - يترتب على الفشل هذا الاجراء او اجراءه بالمخالفة لحكم القانون وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه - المادة ١٠/١٣ من قانون الرافعات البحرية والتجارية اجازت اعلان الأوراق القضائية فى النوبة العامة - مناط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير مطوم فى الداخل او الخارج - اذا كان موطن المعلن اليه مطوم فى الداخل فيجب اعلانه فيه - اذا كان للمعلن اليه موطن مطوم فى الخارج فيسلم الاطلاق كنيابة الصحة لإرساله الى وزارة الخارجية لتوصيله اليه بالطريق الدبلوماسى .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة فى محل إقامة المعلن اليه أو فى محل عمله ، وحكمة هذا النص هى توفير الضمانات الأساسية للعامل المحال الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ، وذلك بإخطاره علماً بأمر محاكمته بإعلانه بقرار إحالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة ليتمكن من التمثول أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من إضاحات وتقديم ما يمين له من بيانات وأوراق لإثباته الدعوى واستكمال عناصر

الدفاع فيها ومتابعة إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط
بمنفعة جهرية لذوى الشأن ، وإذا كان إعلان العامل المتقدم إلى المحاكمة
التأديبية وإخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته إجراء جوهرياً فلن اغفل
هذا الإجراء أو إجراءاته بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه
الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم
ويؤدي إلى بطلانه .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية وإن كان قد أجاز في
الفقرة العاشرة من المادة (١٣) منه إعلان الأوراق القضائية في النيابة
العامة ، إلا أن منطوق صفة هذا الإجراء أن يكون موطن المعلن إليه غير
معلوم في الداخل أو الخارج ، فإذا كان للمعلن إليه موطن معلوم في
الداخل فيجب إعلانه فيه على الوجه الذي أوضحته المادة العاشرة من
هذا القانون ، وإن كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الإعلان للنيابة
العامة لأرساله إلى وزارة الخارجية لتوصيله إليه بالطريق الدبلوماسي
حينما نصت على ذلك الفقرة التاسعة من المادة (١٣) من ذات القانون .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن له موطن معلوم
في الداخل هو بنوف / عزبة الملك - شارع أبو غالي متفرع من شارع
الروضة أمام مدرسة الأزهار الابتدائية - حسبما يبين من كتاب إدارة
سرس الليان التعليمية الموجه إلى المحكمة والمؤرخ ١٩٩١/٦/١ ، إلا أن
المحكمة التأديبية بطناً اعلمته على سرس الليان - منوقية كما اعلمته على
ذات العنوان إدارة الدعوى التأديبية بالنيابة للإدارة وعندما أثبتت
التفريعات وجوده بالخارج بالسعودية قامت بإعلانه في مواجهة النيابة
العامة ، الأمر الذي يعجز بعدم جدوى هذا الإعلان ، ومن ثم عدم اتجاhe
أي أثر قانوني ، لأن الإعلان في الحالتين باطل ومخالف للقانون ، حيث لم
يتصل علم الطاعن بالدعوى التأديبية المقامة ضده ولم يعط الفرصة في

استعمال حقه الدستوري والقانوني في اعداد وتقديم دفاعه ، الأمر الذي يبطل الحكم المطعون فيه ، ويتمين القضاء بالثأه واعادة الدعوى للمحكمة التأديبية بطنطا لمحكمة الطاعن والفصل فيما نسب اليه من هيئة أخرى ؟

(علمن ٢٧٦٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٣)

قائمة رقم (٢٥٩)

المسما :

يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه او في مقر عمله - المحكمة من ذلك هي توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولعدم الاتهام عنه - اعلان العامل المقدم الى المحكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته بعتبر اجراء جوهريا - افعال هذا الاجراء او اجراءه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه وفوق غيب شكلى في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه - المادة ١٠/١٢ قانون الرافعات المدنية والتجارية اجازت اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة - مناط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل او الخارج - اذا كان للمعلن اليه موطن في الداخل فيجب ان يسلم الاعلان الى شخصه او في موطنه - اذا كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لارساله لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق الدبلوماسية .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه او في مقر عمله .

وحكمة هذا النص واضحة وهي توفير الضمانات الأساسية للمعامل
المقدم الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه لدفع الاتهام عنه وذلك
بإحضاره علما بأمر محاكمته بإعلانه بقرار الاحالة المتضمن بيان المخالفات
المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من المشور امام
المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه الادلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن
له من بيانات وأوراق لاستبقاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها
ومتابعة اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط مصلحة
جوهريه لذوى الشأن واذا كان اعلان العامل المقدم الى المحكمة التأديبية
وإنشطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا فان اغفال هذا
الاجراء أو اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق منه الناية
منه من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة كما يؤثر في الحكم
ويؤدي الى بطلانه •

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أجاز في الفقرة
العاشره من المادة ١٣ اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة الا أن
صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو
الخارج إما اذا كان للمعلن اليه موطن في الداخل فيجب تسليم الاعلان الي
شخصه أو في موطنه الذي اوضحته المادة العاشره من هذا القانون وان
كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لارساله
لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق الدبلوماسية حسبما نصت على ذلك
الفقرة التاسعة من المادة ١٣ من ذات القانون •

وحيث انه وقد ثبت من التعريبات التي أجرتها جهة الادارة أن البلاعن
لم يكن مقيما بالبلاد وكان يصل بالترانق ولم تبدل جهة الادارة أى جهدا
في سبيل التعرئ عن عنوانه بالخارج سوجه بالاتصال بادارة وثائق السفر
(٣٩ - ٢)

والهجرة والجنسية أو بالاستفسار من آثاره وزملائه وعليه فإن اعلاه في
مواجهة النيابة العامة يكون باطلا وغير منتج لأي أثر من آثاره القانونية

(طن رقم ٣٣٧٥ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١١/١/١٩٩٢)

فمن الممتنع:

(طن رقم ٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١/١٩٩٢)

(طن رقم ٣١٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٩١)

(طن رقم ٧١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٩١)

(طن رقم ٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٨)

٢ - إذا لم يكن للمراد اعلانه عنوان مضمون بالداخل ولا بالخارج .

قاعدة رقم (٢٦٠)

السبب:

وفقا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يتعين
أن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوي الشأن بقرار الإحالة وتاريخ
الجلسة في محل إقامة المعلن اليه أو في مقر عمله باعتبار ذلك إجراء جوهريا
لا تعتمد بغيره الخصومة لا تقوم الدعوى التأديبية وبطلان إجراءاتها والأحكام
التي تصدر بناء عليها تُنقض ذلك النظام العام القصائي - الإعلان عن طريق
النيابة العامة - حاله - تسليم طغرة الإعلانات القضائية إلى النيابة العامة
في هذه الحالات يكون صحيحا ويمتثل بذلك ان الإعلان لصاحب الشأن قد تم
في مواجهته قانونا .

الحكمة:

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على المنهج وفقا لحكم المادة
(٢٦٠) من قانون مجلس الدولة سالف الذكر يتعين ان يقوم قلم كتاب

المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه أو فى مقر عمله باعتبار ان ذلك إجراء جوهري لا يتمقيد بغيره الخصومة ولا تقوم الدعوى التأديبية وتبطل اجراءاتها والاحكام التى تصدر بناء عليها تتعلق ذلك بالنظام العام القضائى .

ومن حيث ان قانون المرافعات يقضى فى المادة (١٣) باعلان الاشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج بتسليم صور الاعلانات للنيابة العامة التى تتولى ارسالها الى وزارة الخارجية لتسليمها بالطرق الدبلوماسية اما اعلان الاشخاص الذين ليس لهم موطن معلوم فتسلم صورتها للنيابة العامة على ان تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم لهم فى مصر أو فى الخارج كما تسلم صور الاعلانات للنيابة العامة أيضاً اذا لم يجد المحضر فى الموطن من يصح تسليم الورقة اليه أو من يتوب عنه فى التوقيع على اصلها بالاستلام أو اذا امتنع اعلانه فى موطنه لأى سبب .

ومن حيث انه فى جميع هذه الحالات يكون صحيحا تسليم صور الاعلانات القضائية الى النيابة العامة ويعتبر بذلك ان الاعلان لفئاحه الشأن قد تم فى خواجه قانونا .

ومن حيث ان التلبت من الاوراق ان الطاعة اقطعت عن العمل اعتبارا من ١٩٨٢/١٠/٢ بغير اذن واحيلت الى النيابة الادارية ثم المحاكمة التأديبية ، وافادت التحريات انها غير موجودة فى آخر محل اقامة معلوم لجهة الادارة وهو شارع حامد عرفات بالمحلة الكبرى وافاد شقيقها بموجب الاقرار المقدم منه والمرفق بالتحريات بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٦ انها طهرت زوجا بليليا ولم يوضع عنوانها فى ليبيا ، ولذلك فقد جرى اعلانها بتقرير الاتهام فى مواجهة النيابة العامة ، وعلى ذلك فلا يعلنها على هذا النحو لعدم الاستدلال على محل اقامتها بالخارج يكون سليما ومتجا اثره قاطعة

ومن ثم كان يتعين على الطاعة أن تودع تقرير الطعن المتأخر خلال التفتيش
يزمنا التالية لصدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر في ١٣/٢/١٩٨٤ بينما أودع
تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة في ١٦/٧/١٩٨٦ فإن للطعن الماتل
يتكون قد تقيم بعد قرائن المبدأ القانوني الأمر الذي يتعين منه الحكم بعدم
قبول الطعن شكلاً .

ومن حيث أن هذا الطعن معنى من الرسوم القضائية طبقاً لأحكام
المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ٣٠٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

الفصل رقم (٢٦١)

البسمة :

الدار الطاعة على عنوانها بالخارج - يتشرف من علم الإدارة بمقتضى
الامتثال بالخارج مما يكون معه اطلالها في مواجهة النتيجة الطاعة باعتبارها غير
منطوق الامتثال بالخارج يكون قد خالف الواقع يؤدي الى بطلان الاعلان وينهار
معه انطيم المطعون فيه .

التمهية :

ومن حيث انه وفقاً لنص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوي
القضاء بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق
ويتكون الاعلان في محل إقامة المعلن اليه أو في محل عمله بمقتضى موصى
خاتمة مصحوب بعلم الوصول .

ومن حيث انه بنظر الدعوى التأديبية امام المحكمة التأديبية بطنطا .
بجلسة ١٩٨٧/٨/٣٠ فقد ارتد الاخطار الموجه للطاعة من المحكمة التأديبية
مؤشرا على مقرونة بأن المذكورة بالخارج وتاجل نظر الدعوى لجلسة
١٩٨٧/١٢/٦ . لاعلان التهمة ، وبذلك الجلسة قدمت النيابة الادارية ما يفيد
اعلان التهمة في مواجهة النيابة العامة لكونها بالخارج وعدم معرفة محل
اقامة لها وهو ما قررت معه المحكمة حجز الدعوى التأديبية للحكم فيها
بجلسة ١٧ يناير ١٩٨٧ .

ومن حيث انه يتعين لامعقاد الخصومة قانونا ان يتم اعلان صحيفتها
بحيث تصل الى علم المعلن اليه علما يقينيا وذلك بتسليم الصورة للنص
الشخص المعلن اليه وذلك حتى يتسنى له مباشرة حق الدفاع عن نفسه الذي
كفاه الدستور بالإصالة أو الوكالة بالنص الصريح في المادة ٦٩ منه وقد
اجاز المشرع في حالة عدم الامتثال على محل اقامة الشخص أو موطنه
ان يتم اعلانه في مواجهة النيابة العامة وفقا لنص المادة ١٣/١٠ من قانون
المرافعات - وهو الامر المقرر على سبيل الاستثناء من الاصل العام ، فمن
ثم فلا يصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن
محل اقامة الموجه له الاعلان ، وان يكون قد بذل جهدا معقولا في سبيل
معرفة محل اقامة الموجه اليه الاعلان والا اعتُبر اعلانه البطلان الذي
لا تقوم معه الخصومة القضائية لتعارض ذلك مع النظام العام القضائي
الذي يقوم أساسا على كفالة حق كل مواطن في الدفاع اصالة أو وكالة عن
نفسه .

ومن حيث ان الثابت من مذكرة النيابة الادارية أن اقطاع الطاعة
عن عملها المتبدلة له اعتبارا من ١٩٨٧/١/٢٦ قد جاء عقب انتهاء الاجازة
المنوحة لها بدون مرتب لمدة ثلاثة شهور من ١٩٨٦/١٠/٢٦ حتى
١٩٨٧/١/٢٥ لزيارة زوجها بدولة الكويت ، والله قد تم انذارها على

عنوانها بالخارج في ١٩٨٧/٢/٤ ، وهو ما يكشف عن علم الادارية بمحل اقامتها بالخارج مما يكون منه اعلائها في مواجهة النيابة العامة باعتبار أنه غير معلوم محل اقامتها بالخارج قد خلف الولقح ومما يلحق بهذا الإعلان بطلان نفاذ نفع الحكم المطعون فيه لعدم اتصال الخصومة بأحد أطراف الدعوى على خلاف ما تطلبه القانون .

(طعن ١٨٠٠ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٩٠/٧/٢١)

قاعدة رقم (٢٦٢) .

المسألة :

إذا كان الثابت أنه قد تكرر وجود العامل بدولة اليمن - بتعين الاستمرار في التحريات الجارية لمعرفة محل اقامته بالخارج - عدم انقضاء هذا الامر وإنما تم اخلاله بواجهة النيابة العامة بعد أن ورد بالتحريات أنه يقال أنه باليمن - فإن هذا الاجراء على هذا النحو يكون باطلاً ويؤدي الى بطلان الحكم المطعون فيه .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوي الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله ، وذلك لتوفير الضمانات الإجرائية للمعامل المحال اليها المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ، وذلك بإحاطته علماً بأمر مضاكته وعلالته بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بيان المظالمات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة ليتحكن من المثول امام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يمن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واكتمال عناصر الدفاع فيها .

ومتابعة إجراءاتها ، وإذ كان اعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا فان اغفال هذا الاجراء أو اجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق منه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وإن كان قد اجاز في الفقرة (١٠) من المادة (١٣) منه اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة الا ان مناط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الدخول أو الخارج .

ومن حيث انه متى كان الثابت من الاوراق ان العامل المذكور قد تأكد وجوده بالخارج - بدولة اليمن - ومن ثم كان يتعين الاستمرار في التحريات الجادة لمعرفة محل اقامته بالخارج ، ولما كان هذا الامر لم يتم ، ولما تم اعلانه في مواجهة النيابة العامة بعد ان ورد بالتحريات انه يقال انه باليمن ، ومتى كان هذا الاجراء قد تم على النحو المشار اليه فانه يكون باطلا ، الامر الذي يؤثر في الحكم المظنون فيه ويؤدي الى بطلانه ، ويتعين الحكم بالغاء ، واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالمنصورة للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .

(طعن ٢٩٨٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٦/١)

قاعدة رقم (٢٦٢)

البسطة :

متى كان اعلان بقرار الاحالة للمحاكمة التأديبية بتاريخ الجلسة اجراء جوهريا وفوريا وشرطا لازما لصحة المحاكمة - اغفاله أو اجراءه

بالمخالفة لصحیح حکم القانون وعلى وجه لا تتحقق الفلّة منه یترب علیه بطلان الاجزائات التالية لذلك بما فیها الحكم المطعون فيه والذي يعد قد صدر باطلا - اذ كان اعلان الطاعن فی مواجهة النيابة العامة لم تسبقه التحریات الجعديّة والكافیة للتقصی من محل اقامتها - عدم مثولها امام المحكمة التأديبية فی كافة مراحل الدعوى - اخلال بحقها فی الدفاع عن نفسها ودور الاتهام الموجه اليها عنها .

المحكمة:

ومن حيث انه یبین من مطالعة ملف الدعوى التأديبية رقم ١٥١ لسنة ١٦ ق الصادر فیها الحكم المطعون فيه ان قلم كتاب المحكمة التأديبية بطنطا لم یخطر الطاعة بقرار احالتها للمحاكمة التأديبية المتضمن بیان المخالفة المنسوبة اليها ومواد الاتهام المطلوبة فی شأنها كما لم یخطر بها بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتها على النحو الذى توجبه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة سائلة الذكر وقد خلت الأوراق مما يدل على ان ثمة اخطارات للطاعة قد اتجهت عليها بما فیما خلا كتاب ادارة الدعوى التأديبية بطنطا الموجه الى مأمور قسم أول المحلة الكبرى المؤرخ ٢٨/٣/١٩٨٨ للتنبيه على الطاعة بالحضور امام المحكمة التأديبية بطنطا صباح يوم ١٠/٤/١٩٨٨ مع أخذ اقرار كتابی عليها شخصيا بميعاد الجلسة واذا كانت قد غادرت البلاد فتمت الافادة بعمل اقامتها بالخارج متى كان معلوما واعيد ذلك الكتاب مؤشرا عليه من مندوب الشیخة بان والد الطاعة قد قرر بانها غیر موجودة حاثيا بالجمهورية وهى طرف زوجها بالخارج فقامت النيابة الادارية باعلان الطاعة فی مواجهة النيابة العامة بتاريخ ٤/٦/١٩٨٨ وقدمت ذلك الاعلان الى المحكمة التأديبية التى اصدرت بناء عليه حکمها المطعون فيه .

ومن حيث انه یبین ما تقدم انه لم يتم اعلان الطاعة اطلاقا قانونيا صحیحا ، اذ لم يتم احالتها بقرار احالتها الى المحاكمة التأديبية المتضمن بیانا

بالمخالفة المنسوبة اليها وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتها ، كما ان اغلاها
فى مواجهة النيابة العامة لم تسبقه التحريات البدية والكافية للتقضى عن
محل اقامتها الامر الذى ترتب عليه عدم مثولها امام المحكمة التأديبية فى
كافة مراحل الدعوى مما اخل بحقوقها فى الدفاع عن نفسها ودرء الاتهام
الموجه اليها عنها .

ومن حيث لاه متى كان الاعلان بقرار الاحالة للمحاكمة التأديبية
وبتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة لجراء جوهريا وضروريا وشرطا لازما
لصحة المحاكمة فان اغفاله أو اجراه بالمخالفة لصحيح حكم القانون وعلى
وجه لا تتحقق الغاية منه يترتب عليه بطلان الاجراءات المتتالية لذلك بما فيها
الحكم المطعون فيه والذى يمد قد صدر باطلا .

(طعن ٤٧٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٧)

فمن المعنى :

(طعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٧)

(طعن رقم ٣٧٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩)

(طعن رقم ٤٧٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

لا يكفى ان ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن الطريق الاستثنائى
بالاعلان فى مواجهة النيابة — بل يجب ان يثبت ان طالب الاعلان قد سعى
جاهدا للتعرف على محل القامة المراد اعلانه وتم يثمر هذا الجهد .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن اعلان العامل

المقدم للمحاكمة التأديبية وإخطاره بموعد الجلسة المحددة لمحاكمته يعتبر إجراء جوهرياً ، ومن ثم فإن اغفال هذا الإجراء أو إخلاله بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية منه ، من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية وإن كان قد أجاز في الفقرة العاشرة من المادة ١٣ إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة ، إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم فإن ذلك قد ورد على سبيل الاستثناء من الأصل العام ، ومن ثم فلا يصح اللجوء إليه إلا بعد القيام بتحريرات كافية ودقيقة للتقصي عن محل إقامة المطلوب . إخلاله ، ولا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، بل يجب أن يثبت أن طالب الإعلان قد سعى جاهداً للتعرف على محل إقامة الراد اعلاه ، وأن هذا الجهد لم يشر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المحال انقطع عن عمله في غير حدود الإجازات المقررة قانوناً ، فأحيل إلى المحاكمة التأديبية ، وبجلسة ١٩٩٠/٣/٢٥ قدمت النيابة الادارية اعلاناً للمتهم في مواجهة النيابة العامة بعد أن أفادت شرطة قسم أول الزقازيق أنه بالعراق ولم يعرف له محل إقامة هناك ، في الوقت الذي كان فيه الطاعن قائماً بعمله بمدرسة الشهيد أحمد فؤاد بكر الصناعية بالزقازيق اعتباراً من ١٩٩٠/٢/٢٥ ، وأدخلت الأوراق بما يفيد قيام الجهة الادارية ببذل أي جهد في سبيل التحري عن محل إقامة الراد اعلاه سواء عن طريق سؤال الجيران والأقارب والزملاء ومن ثم يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة قد وقع باطلاً ، الأمر الذي يؤدي إلى بطلان الحكم المطعون فيه .

(طعن ٣١١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٣/١٤)

قائمة رقم (٢٦٥)

البسبب :

عدم اجراء تحريات جديفة فى سبيل التعرف على محل اقامة الطاعن
لاعلانه فى مواجهة النيابة العامة - مكان هذا الإعلان قد شابه عيب جوهرى
يؤدى الى بطلانه وبطلان اجراءات معاكمته تاديبيا .

الحكمة :

وحيث انه بين من أوراق الدعوى التاديبية رقم ١٤٩ لسنة ١٦
قضائية أن ادارة الدعوى التاديبية بالمنصورة أرسلت الكتاب رقم ٣٤٥٩
١ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٨ الى مأمور شرطة فارسكور لاعلان الطاعن
بضرورة الحضور امام المحكمة التاديبية بالمنصورة بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٨
وأرفقت بكتابها تقرير اتهام بالمخالفات المنسوبة اليه وفى حالة عدم وجود
الملعن اليه بالمنوان الموجود بكتابها ، وطلبت النيابة الادارية اجراءه
التحريات اللازمة وعما اذا كان له محل معلوم بالعارج من عدمه - وقد
أفاد مركز شرطة فارسكور بأن المذكور غير موجود وأنه يعمل الآن
بالكويت - وأعدت النيابة الادارية مخاطبة مركز شرطة فارسكور بتاريخ
١٩٨٩/٥/٢ لاستيفاء التحريات عن عنوانه بالكويت تفصيلا ورد المركز
بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٤ باقرار من خبير القرية بأن الطاعن مازال موجودا
بالعارج ولم يتمكن من معرفة عنوانه ، الأمر الذى جعل النيابة الادارية
تقوم باعلانه فى مواجهة النيابة العامة بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٨ .

وحيث أنه تبين مما سبق أنه لم يتم اجراءات تحريات جديفة فى سبيل
التعرف على محل اقامة الطاعن لاعلانه فى مواجهة النيابة العامة ، فلا يتكفى
ما قرره الخبير فى هذا الشأن للقول باجراء هذه التحريات ، ومن ثم يكون
هذا الاعلان قد شابه عيب جوهرى يؤدى الى بطلانه وبطلان المحاكمة

التأديبية ، مما يؤثر في الحكم المطعون فيه ويؤدي الى بطلانه ، مما يستلزم
معه الحكم بالفناء .

(طعن ٦٤ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٩٢/٤/٨)

المادة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان نوى الشان بقرار الاحالة الى
المحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة المحددة - ذلك في مثل اقامة المعلن عليه
او في مثل عمله حكما - لذلك هي توفر الصفات الأساسية للعامل المقدم
الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودفع الاتهام عنه - بعد اعلان العامل
للقسم للمحاكمة التأديبية بقرار الاتهام والخطأ - بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته
اجراء جوهريا - اففال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على
وجه لا تتفق معه الغاية منه من شأنه وتسويع عيب شكلي في اجراءات
المحاكمة يؤثر في الحكمس ويؤدي الى بطلانه - المادة ١٠/١٢ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية اجازت اعلان الأوراق القفصالية في مواجهة
النيابة العامة - ذلك اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم - هذا الاجراء هو
استثناء من الأصل فلا يسوغ اللجوء اليه الا بعد القيام بتحريات كافية
وجدية لتقصي عن مثل اقامة المعلن اليه وموطنه وعدم الاهتماء اليه - يتركها
على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في
الحكم ويؤدي الى بطلانه .

المحكمة :

ومن حيث أنه متى كان اعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية بقرار
الاتهام واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا وبالتالي
كان اففال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون وعلى وجه
لا تتفق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة

يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه كما ان قانون المرافعات وان كان قد
اجاز في الفقرة العاشرة من المادة الثالثة عشر منه اعلان الأوراق القضائية
في مواجهة النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم فان هذا
الاجراء هو استثناء من الأصل العام ومن ثم فلا يسوغ اللجوء اليه الا بعد
القيام بتحريات جدية وكافية للتصدي عن محل اقامة المعلن اليه وموطنه
وعدم الاهتداء اليه ويترتب على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلي
في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة ملف الدعوى التأديبية رقم ٢٤٧ لسنة
٢٩ ق الصادر فيها الحكم المطعون فيه ان قلم كتاب المحكمة التأديبية
لوزارة التربية والتعليم لم يخطر الطاعن بقرار احالته للمحاكمة التأديبية
المضمن المخالفة المنسوبة اليه ومواد الاتهام المطبقة عليها كما لم يعلن
بتاريخ الجلسة المحددة لذلك على النحو الذي توجبها المادة ٣٤ من قانون
مجلس الدولة المشار اليها ، وقد خلت الأوراق مما يدل على ان ثمة
اخطارات للطاعن احصل عليه بها فيما خلا كتاب النيابة الادارية المرسلة
لرئيس وحدة مباحث الواسطي لاجراء التحريات عن الطاعن الذي تمت
الافادة بسفرو للسعودية فتم تحرير محضر سئل فيه شيخ المحصة التي يقيم
بها الطاعن فقرر بأنه قد سافر الى المملكة العربية السعودية واعيدت
الأوراق وجري بناء عليها اعلان الطاعن في مواجهة النيابة العامة ثم صدر
الحكم المطعون فيه بناء على ذلك .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم ان اعلانه الطاعن لم يتم على النحو
القانوني الصحيح فهو من ناحية لم يتم اعلانه بقرار احالته للمحاكمة
التأديبية المضمن بياناً بالمخالفة المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة
لمحاكمته حتى يتسنى له فرصة الدفاع عن نفسه وتقديم مستنداته كما ان
اعلانه في مواجهة النيابة العامة لم يسبقه القيام باجراء تحريات جدية عن

محل إقامة المظنون مما ترتب عليه عدم مثوله لإتمام المحاكمة سواء بنفسه أو بوكيل عنه في أي مرحلة من مراحل الدعوى التأديبية المقامة ضده بما أحل بحقه في الإنفاذ عن نفسه وفي حوزة الاتهام عنه .

ومن حيث أنه متى كان الإعلان بقرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية بتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة إجراء جوهرياً وضرورياً كما سلف القول وشرطاً لازماً لصحة المحاكمة فإن إغفاله أو إرجاؤه على وجه غير صحيح لا تتحقق معه النفاذ منه يترتب عليه بطلان الإجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه والذي يعد قد صدر باطلاً .

(ملحق ٣٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٦)

٢ - بطلان الإعلان في مواجهة النيابة العامة إذا لم يكن قد استندت إلى سبق التحري من موطأ الزاد إطلاله .

قائصة رقم (٢٦٧)

البيان

يقع إعلان المتهم بقرارات الإحالة وبتاريخ الجلسة في مواجهة النيابة العامة باطلاً في حالة خلو الأوراق مما يلزم إجراء التحريات الجدية والكافية لمعرفة محل إقامة المتهم وإطلاله فيه - فيماد الظن في الحكم النهائي على إعلان باطل لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته إطلافاً صحيحاً إلا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم .

الحكمية

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / أعلن بقرار إحالته إلى المحاكمة التأديبية في مواجهة النيابة العامة بمقولة عدم الابتدلال على محل إقامته بعد أن أفاد قسماً: شرطاً بتدبر النيا بكتابه رقم .

٣٩٥٦ المؤرخ ١٩٨٦/٣/٥. بأن المذكور خارج جمهورية مصر العربية . ولم يحضر السيد المذكور جلسات محاكمته ولم يخطر قانونا هذه الجلسات وقد خلت الأوراق مما يفيد إجراء التحريات الجدية والكافية لمعرفة محل إقامة المتهم واعلانه فيه ، ومن ثم يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة قد وقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه وقد اعتد بهذا الاعلان قد شاب عيب في الاجراءات ترتب عليها الاخلال بحق المتهم في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم ويرتب بطلانه .

ومن حيث انه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، الا ان هذا الميعاد لا يسرى في حق ذى المصلحة الذي لم يملن باجراءات محاكمة اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بتاريخ صدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه ابقينى بهذا الحكم .

واذ لم يتم بالأوراق ما يفيد ان الطاعن قد علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل انقضاء ستين يوما سابقة على ايلاع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة ، فان الطعن بهذه المثابة يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية ، وينبئ من ثم قبوله شكلا .

(طعن ١٦٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

المصلحة رقم (٢٦٨)

البيان :

عدم جواز اعلان التهم في مواجهة النيابة العامة الا اذا كان موطنه غير معلوم ، واذا كان موطنه معلوما ولم يجد الحضر من يصح تسليم الورقة اليه او من ينوب عنه في التوقيع على اصل الورقة بالاستلام واذا لم يثبت

المحضر شيئاً من ذلك ويجزئ الإعلان في مواجهة النيابة العامة بمحمل تعريضه
منازعة البتة عدم وجوده في العنوان المبين في تقرير الاتهام فإن اعلانه يكون
باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر .

المحكمة :

وتقوم الطعن رقم ٣١/٦١٢ ق. للمقام من المهندس / عليه
أساس عدم اعلان الطاعن للحضور لاعتداد دفاعه عن الاتهامات المنسوبة
اليه اعلاناً صحيحاً ذلك ان عنوان الطاعن الثابت في أوراق شركة القطاع
انما هو التي تبينها هو (اشمون - شارع التأمينات الاجتماعية) ومن ثم
يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة باطلاً ولم يتصل به علمه ، وتكون
محاكمته باطلة .

ومن حيث أنه عن الشكل بالنسبة للطعن الثاني رقم ٣١/٦١٢ ق.
المقام من المهندس / أنه قد تم اعلانه بتقرير الاتهام في مواجهة
النيابة العامة . والثابت من الأوراق ان الطاعن الثاني له عنوان ثابت في
الأوراق هو (شارع التأمينات الاجتماعية - اشمون) وقد جاء في تقرير
الاتهام ان عنوانه هو بنما - كفر السرايا شارع رقم ٢ - هو العنوان الذي
اعلن عليه بالخطابات المسجلة وفي مواجهة النيابة العامة . وقد جرى قضاء
هذه المحكمة على ان الاعلان في مواجهة النيابة العامة لا يصح الا اذا كان
موطن المعلن اليه غير معلوم ، اذا كان موطنه معلوماً ولم يجد المحضر من
يصح تسليم الورقة اليه أو من ينوب عنه في التوقيع على أصل الورقة
بالاستلام . واذ لم يثبت شيء من ذلك ، وجرى اعلان الطاعن الثاني في
مواجهة النيابة العامة بعد عمل تعريضات ادارية اثبتت عدم وجوده في العنوان
المبين في تقرير الاتهام - فإن اعلانه يكون باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر .
ومتى لم يثبت ان المتهم الثاني قد علم بالحكم للمطعون فيه في تاريخ سبق
ابتداع تقرير الطعن أكثر من ستين يوماً ، فإن طعنه يكون قد اقيم في-

المضاد ، واذ جاءت صحيفة مستوفاة أوضاعها القانونية ، فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

(ملعان ٢٥٢٩ لسنة ٣٠ ق و ٦١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٨)

فأصدرت رقم (٢٦٩)

للجنة :

لا يقع اعلان المتهم بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة في مواجهة النيابة العامة صحيحا الا اذا كان مسبوقا بالتحريات الكافية والجدية للاستدلال على موطن المراد اعلانه - المتهم الذي يعلن باجراءات معاكته اعلانا صحيحا طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس النوبة او المادة ١٢ من قانون المرافعات لا يسرى بطله ميعاد الستين يوما في الحكم المبني على اجراءات اعلان غير صحيحة الا من تاريخ طلمه الحقيقي بصنور الحكم .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من المستندات التي قدمتها الطاعة ان لها محل اقامة معروف وهو الثابت ببطاقتها الشخصية . فان التحريات الادارية والتي اتهمت الى عدم الاستدلال على محل اقامتها لا تمد في حقيقتها من قبيل التحريات الجدية الكافية للمتقضى عن موطن المراد اعلانه ، ولا يمكن في هذه الحالة الاعتماد عليها لتوجيه الاعلان الى الطاعة في مواجهة النيابة العامة طبقا للمادة ١٣ من قانون المرافعات ذلك ان الاعلان بهذه الطريقة الاستثنائية بتسليم صورته الى النيابة العامة لا يقع صحيحا الا اذا كان مسبوقا بالتحريات الكافية والجدية للاستدلال على موطن المراد اعلانه . وعلى هذا المقتضى فان اعلان الطاعة في مواجهة النيابة العامة في الحالة المعروضة دون اجراء التحريات الجدية الكافية يعد قد وقع باطلا .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد قضى بمقابلة الطاعة بالتفصل

من الخدمة دون ان تعلن اعلانا صحيحا طبقا للمادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة أو المادة ١٣ من قانون المرافعات ، فان البطلان يكون قد لحق باجراءات المحاكمة التأديبية التي لم تحضرها الطاعنة أو تعلن بها اعلانا صحيحا الأمر الذى يؤدى الى بطلان الحكم ذاته .

ومن حيث ان مياد الطعن فى الحكم امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا المياد لا يسرى بحق ذى المصلحة الذى لم يعلن باجراءات محاكمته اعلانا صحيحا - كالمالة المعروضة - الا من تاريخ علمه للحقيقى بصدور هذا الحكم .

ومن حيث أن الأوراق خلت مما يدل على علم الطاعنة بالحكم المطعون فيه فى تاريخ سابق على ستين يوما من تاريخ طعنها عليه فان هذا الطعن يكون فى المياد ومقبولا شكلا .

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الطعن وقد اتهمت المحكمة الى بطلان الحكم المطعون فيه حسبما سلف فانه يتعين القضاء بالنافاه .

(طعن ٤٢٢١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

عدم اعلان التهم بتقرير الاتهام اعلانا صحيحا يترتب عليه بطلان اجراءات المحاكمة التأديبية والحكم الصادر فيها - الاتجاه الى الاعلان فى مواجهة النيابة العامة دون اجراء التحريات الكافية عن محل الاتهام لا يحدى فى صحة الاعلان - كان بوسع المحكمة ان تقرر الاعلان بتقرير الاتهام وبالجلسة فى مقر الفصل طبقا للمادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الحكمة :

الناظر من معاصر جلسات المحكمة التأديبية بالإسكندرية التي نظرت فيها الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٢٨ ق . المرفوعة من النيابة الادارية ، و انتهى بإصدارها بجلسة ١٧/١٢/١٩٨٦ الحكم المطعون فيه ان ايا من الطاعنين لم يعلن بقرار الاتهام في هذه الدعوى التأديبية اعلانا صحيحا مما اقتضى من المحكمة ان تقرر بجلسة ١/٣/١٩٨٦ اعلانها في مواجهة النيابة العامة بد اجراء التحريات الكافية في محل اقامتهما عقب ذلك اكتفت بذلك الاعلان دون ان تثبت من كفاية التحريات " منع ايه من الواضح في الأوراق ان إجراءات التحري والبحث عن محل اقامتهما لم تستفد " بل انه لم يتدل اى جهد في سبيل الاهتداء والتقصي عن محل اقامة الطاعنين قبل اعلانها في مواجهة النيابة العامة اذ خلت الأوراق مما يفيد تمسك الوقوف على محل اقامتهما ومن ثم يكون الاعلان باطلا وبخاصة انه كان بوسع المحكمة ان تقرر اعلانها بقرار الاتهام وبالجلسة في مقر عملها جملا بالمادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٧٩٢ فهذه المادة اذ تميز الاعلان بمقر عمل المتهم ، كما تميزه في محل اقامته فتبين ان لا يصح الاكتفاء بتمسك الوقوف على محل اقامته لاعلانه في النيابة العامة ، بل يجب ان يثبت كذلك تمسك اعلانه لشخصه في مقر عمله لاطعانه عن عمله او لانهاء خدمته وغير ذلك من اسباب تحذر الاعلان فيه او امتناع توجيهه اليه في مقر عمله وغنى عن البيان انه ما دامت صلة كل من الطاعنين بالشركة التي يعملون بها قائمة ولم يقد دليل على انقطاعهما عن العمل فانه كان يمكن بل هو الواجب ان يعلن بمقر عملهما فيها ، واذا لم يتم ذلك ووجه الاعلان الى النيابة العامة دون اجراء التحريات الكافية التي يجب ان يبذلها كل باحث مجد حرص على الاهتداء الى محل اقامتهما ، فان الاعلان يكون باطلا ، ومن ثم تكون إجراءات محاكمتها تأديبيا باطلة ومن شأن ذلك ان تؤدي الى بطلان الحكم المطعون فيه جملا بالمادة ٢٥ من قانون المرافعات . (طعن ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٤/١٩٨٦)

سابعاً : حضور التهم ليس لازماً لمحاكمته لأدبيته ما إذا لم تد تم
الخطاره بالحضور .

قاعدة رقم (٢٧١)

البسما :

المادة ٢١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة
الإدارية والمحاكمات التأديبية مفادها - بموجب أن يحضر جلسات المحكمة
التأديبية بنفسه أو يوكل عنه محامياً مقبلاً أمام محاكم الاستئناف - وله
أن يبدى دفاعه كتابة أو شفاهة - المحكمة أن تقرر حضور التهم بنفسه -
إذا لم يحضر التهم بعد الخطاره بالحضور تجوز محاكمته والحكم عليه غيابياً
- المادة ٢٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مفادها - تكون
الخطارات والإعلانات بطلب موصى عليه مع علم الوصول - إذا كان اعلان
الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة بدلاً من الاعلان الشخصي للراد
اعلانه أو في مواجهته اجازة القانون على سبيل الاستثناء - فانه لا يصبح
الاعتذار اليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الحقيقية لتكفي من موطن
المراد لاطلانه - لا يكفي أن ترد الأوراق بغير اعلان لسيبلك المعلن هذا الطريق
الاستثنائي بل يجب أن يكون الاعلان مسبوقاً بالتحريات الكافية والحقيقية -
يشترط لصحة الاعلان في مواجهة النيابة أن يكون موطن المعلن اليه غير
معلوم في الداخل أو الخارج والا كان الاعلان باطلاً مما يؤدي ذلك إلى بطلان
الحكم الصادر في الدعوى التأديبية .

- متى كان المشرح قد برد الفاية من اعلان المعلن بقرار الإحالة وتاريخ
الجلسة في محل إقامة المعلن اليه أو في محل عمله طبقاً لما نصبت عليه المادة
٢٤ من قانون مجلس الدولة - إذا تم اعلانه على خلاف ذلك لا تكون الفاية
من هذا الاجراء قد تحققت وهي القامة الفرصة له ليعرد الاتهام عن نفسه
ويتكلم بما لديه من أوراق .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن الذى يوجهه الطاعن للمحكم المظنون فيه بالنقض على البطلان لبطلان إعلانه الذى تم فى مواجهة النيابة العامة ، فإن المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص على أن (•••••) ••••• قلم كتاب المحكمة التأديبية يعلن ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق • ويكون الإعلان فى محل إقامة المعلن إليه أو فى محل عمله بغطاب موصى عليه بعلم الوصول) • وحكمة هذا النص واضحة وهى توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علما بأمر محاكمته بإعلانه بقرار إحالته الى المحكمة التأديبية المتضمن بيان المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته ليتمكن من المشور أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما يمين له من أوراق وبيانات لاستيفاء النصوص واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع يرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن وهو ما حرص ما عليه المشرع بالنص عليه فى المادة ٢٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية بأن (للموظف ان يحضر جلسات المحكمة التأديبية بنفسه أو ان يوكل عنه محاميا مقبلا أمام محاكم الاستئناف ، وان يبدى دفاعه كتابة أو شفويا وللمحكمة ان تقرر حضور المتهم بنفسه • وفى جميع الأحوال اذا لم يحضر المتهم بعد إخطاره بذلك تجوز محاكمته والحكم عليه غيابيا) • ونص المادة ٣٠ من ذات القانون على ان (تكون الاخطارات والاعلانات المنصوص عليها فى هذا الباب بغطاب موصى عليه بعلم الوصول) ، ولذا كان اعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة • بدلا من الاعلان للشخص المراد اعلانه أو فى موطنه

انما اجازة القانون على سبيل الاستثناء فانه من ثم فلا يصح الابتغاء اليه .
 الا اذا اقام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن موطن المصاد
 اعلانه ، فلا يكفي ان ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق
 الاستثنائي ، بل يجب ان يكون هذا الاعلان مسبوقا بالتحريات المشار
 اليها . اذا يشترط لصحة اعلان الحال في مواجهة النيابة العامة ان يكون
 موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج والا كان الاعلان باطلا
 بما يؤدي الى بطلان الحكم الصادر في الدعوى التأديبية ، ذلك ان الأصل
 وفقا لما نصت عليه المادة العاشرة من قانون المرافعات المدنية والتجارية
 الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بان (تسلم الأوراق المطلوب اعلانها
 الى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في
 الأحوال التي يبينها القانون ٥٥) كما ورد النص بالفقرتين (٩) و (١٥)
 من المادة ١٣ نفس القانون على أنه (فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم
 موطن معلوم في الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة ارسالها لوزارة
 الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية . وإذا كان موطن المعلن اليه غير
 معلوم وجب ان تشمل الورقة على آخر موطن معلوم في جمهورية مصر
 العربية أو الخارج وتسلم صورتها للنيابة) . فان الاعلان يكون باطلا
 وتكون الدعوى التأديبية قد مارت دون اعلانه اعلالا صحيحا حتى صدور
 الحكم ضده وفي غيبته ، ذلك ان عدم اعلان الحال اعلالا صحيحا والبير
 في اجراءات المجازمة دون مراعاة أحكام القانون المتعلقة بهذا الاجراء
 الجوهري يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم لايتناهى على
 هذه الاجراءات الباطلة وذلك تأسيسا على ان الاجراء يكون باطلا اذا نص
 القانون صراحة على بطلانه أو اذا شبه عيب جوهري . لم تتحقق بسببه
 الغاية من الاجراء . وفقا لما نص عليه المادة ٤٥ . من قانون المرافعات . ومتى
 كان المشرع قد حدد الغاية من اعلان العامل بقرارة الاحالة وتاريخ انجلسة

فإن محل إقانة المعلن اليه أو في محل عمله طبقا لما نصت عليه والمادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليها وذلك فيما استهدفه من اتخاذ هذا الاجراء على هذا الوجه ، فإنه اذا تم اعلانه على خلاف ذلك فلا يكون الغاية من هذا الاجراء قد تحققت وهي - كما سلف البيان - إتاحة الفرصة له للدفع الاتهام عن نفسه وتقديم ما لديه من أوراق ومستندات تنفي عنه الاتهام . (يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٦ قضائية بجلسته ١٠/٣٠/١٩٨٢ س ٣٨ ص ١ وحكمها الصادر في الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٢٧ قضائية بجلسته ١٢/١١/١٩٨٣ س ٢٩ - ٥٤ وحكمها الصادر في الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٢٥ قضائية بجلسته ١٩/١١/١٩٨٣ س ٢٩ - ٧٦) .

وإذا كان اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة لا يجوز قانونا الاجتهاد اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصى عن موطن المراد اعلانه حسبما تقدم ، وكان الثابت أن المعلن لم يبذل جهدا مشمرا في سبيل معرفة محل إقامة المراد اعلانه حيث كان يمكنه الاستفسار من الشركة التي يعمل بها المحال عن محل اقامته وهو ما كان يقع على كاهل النيابة الادارية باعتبارها هي سلطة الاتهام في الدعوى التأديبية التي اقامتها ضده بصفته عاملا في تلك الشركة ، فإن واقعة عدم الاستدلال على محل اقامته المبررة للاجتهاد الى اعلانه في مواجهة النيابة العامة لا تكون قد تحققت ويكون اعلانه بهذه الكيفية قد وقع باطلا ، اذ يعد عدم التجاهد النيابة الادارية الى المسؤولين بالشركة للتعرف عن طريقهم عن محل إقامة المحال دليلا على عدم جديته والتحريات التي قدمتها للمحكمة للتدليل على

عدم الاستدلال على محل اقامة المحال ذلك ان الثابت من الاطلاع عليه
مخاضر جلسات المحكمة التأديبية والأوراق التي تقدمتها النيابة الادارية
الى المحكمة في هذا الشأن ان المحكمة نظرت الدعوى بجلسة ١١/٢٢/٨٢.
وفيها كلفت النيابة الادارية بصفتها مسئلة للاهتمام اعلان المحال و بجلسة
٢٩/٣/١٩٨٣ قدم ممثل النيابة الادارية للمحكمة التحريات التي أجراها
قسم شرطة الدقي عن محل اقامة المحال والتي تفيد ان عنوان المحال
انوارد بالأوراق غير موجود وان رقم الشارع هو رقم الأرض فضاء.
بشارع السودان بالدقي . وبهذه الجلسة كلفت المحكمة قلم الكتاب باعلان
المحال في مواجهة النيابة العامة وذلك بتقرير الاتهام وبالجلسة المقررة في
١٩٨٣/٦/٧ وهذه الجلسة قررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة
١٩٨٣/٨/١٢ بمد ان ورد للمحكمة ما يفيد اتمام اعلانه في مواجهة
النيابة العامة .

ولما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن لم يعلن اعلانا قانونيا بقرار احالته
الى المحكمة التأديبية ولم يحضر جلسات المحاكمة ومن ثم لم تتح له فرصة
الدفاع عن نفسه فان الحكم المطعون فيه وقد صدر في غيبته يكون قد
شابه عيب في الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق الطاعن في الدفاع عن
نفسه على وجه يؤثر على الحكم ويؤدي الى بطلان هذا الحكم الامر
الذي يعين معه الحكم بالاثام ومعادة الدعوى التأديبية الى المحكمة.
التأديبية للتربية والتعليم لاعادة محاكمته والفصل فيما هو منسوب اليه
مجددا من هيئة أخرى .

١ - الأوصاف الشرعية لمعاد سقوط الدعوى التأديبية

١ - الأوصاف الشرعية لمعاد سقوط الدعوى التأديبية

للمعونة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

إذا استحال على جهة الإدارة أو النيابة بسبب عارض اتخاذ الإجراءات التأديبية أو السير فيها فإن القرينة التي يقوم عليها سقوط الدعوى التأديبية تنتفى - يقتضى ذلك وقف سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما لم يستحال السير فى إجراءاتها وذلك الى ان تزول أسباب هذه الاستحالة - لا وجه للاستناد الى نص المادة (١٦) من قانون الإجراءات الجنائية التى تنص على أن يوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لى سبب كان - أسس ذلك : ان نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص محال والقضاء التأديبى لا يلتزم كإصل عام بإحكام قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية وإنما يستهدى بها ويستعير منها ما يتواءم مع نظام لتأديب العاملين فى مختلف أجهزة الحكومة والهيئات العامة .

للحكمه .

ومن حيث أنه بالنسبة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمتهمين جميعا فيما عدا المتهمة الأول فان المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن : « تسقط الدعوى التأديبية بضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء وإذا تمديد التهمون فان انقطاع المدة بالنسبة الى احداهم

يترتب عليه اقطاعها بالنسبة الى الباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم
اجراءات قاطعة للمدة ومع ذلك فاذا كَوْن الفعل جريمة جنائية فلا تسقط
الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

ونص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين
بالدولة - الذى صدر الحكم الجنائى ضد المتهم الاول وتصدق عليه فى
فله - فى المادة (٦٢) على ما يلى :

« تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر
بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المذتين أقرب .
وتتقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو
الحاكمية وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء .

واذا تمديد المتهم فان اقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه
اقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة
المخالفة .

« ومع ذلك اذا كَوْن الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى الا بسقوط
الدعوى الجنائية » .

وقد رددت المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قبل تعديل الفقرة الاولى منها بالقانون
رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - ذات الحكم الذى نصت عليه المادة ٦٢ المشار
اليها .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الجهة الادارية أو النيابة
الادارية اذا استحال عليها تسبب عارض اتخاذ الاجراءات التأديبية أو انبىر
فيها فان القرينة التى يقوم عليها سقوط الدعوى التأديبية تنتفى ويقتضى
ذلك بحكم اللزوم وقف سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما قد
استحال السير فى اجراءاتها وذلك الى أن تزول أسباب هذه الاستحالة

ولا غناء في الاستناد الى نص المادة ١٦ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بالا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأى سبب كان ، ذلك أنه فضلا عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل فإن القضاء التأديبي لا يلتزم كأصل عام بأحكام قانون العقوبات أو قانون الاجراءات الجنائية وإنما يستهدى بها ويستعير منها ما يتلاءم مع نظام تأديب العاملين في مختلف أجهزة الحكومة والهيئات العامة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق وإن كانت المخالفات المبتدئة الى المتهمين قد ارتكبت خلال الفترة من ١٩٧١/٧/٢٢ حتى ١٩٧٤/٨/١٢ إلا أن كافة البيانات التي تتعلق بالانتهام موضوع الدعوى التأديبية الماثلة وكذا تقارير اللجان الفنية التي شكلت لفحص اعمال المتهمين وكافة المستندات المتعلقة بذات الموضوع قد ضياعها ملف الجناية أمن دولة المنصورة المقامة ضد السيد / المتهم الأول التي حكم في ١٩٧٥/١١/٢٧ وتم التصديق على هذا الحكم في ١٩٧٧/٤/٩ وتلقت النيابة الادارية بمقتضى الجناية المنوه عنه في ١٩٧٤/٨/٩ حيث شرعت في اجراء التحقيق في ١٩٧٧/٩/٢١ وانتهت الى اقامة الدعوى التأديبية ضد المتهمين ومن ثم فقد كان مستحila على الجهة الادارية أو النيابة الادارية السير في اجراءات المساءلة التأديبية بالنسبة الى جميع المتهمين إلا بعد الفصل فى الجناية المبسندة الى المتهم الأول ومن مقتضى ذلك أن يقف ميعاد سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة الى المتهمين منذ تقديم المتهم الأول الى المحاكمة الجنائية وحتى تاريخ التصديق على الحكم الصادر ضده وبالتالي لا تكون الدعوى التأديبية قد سقطت بمضى المدة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط الدعوى التأديبية بالنسبة الى المتهمين فيما عدا المتهم الأول قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتاويله ويتمين لذلك الحكم بالنسبة الى (ملحق ٩١٢ لسنة ٣٢ ق. جلسة ١٩٨٨/٥/١٤) .

قاعدة رقم (٢٧٢)

البيسكة:

ملغى نص المادة (٩١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام الماملين المدنيين بالقوة قبل وبعد تعديل نصها انه اذا كانت قد اكتملت مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ في ١١/٨/١٩٨٣. فان الدعوى التأديبية تكون قد سقطت بالنسبة للعامل الذى ارتكبها - اما اذا كانت لم تكتمل مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وفي تاريخ العمل بالقانون ١٩٨٣/١١٥ يكون الحكم قد بدأ وجرى ميعاد التسقوط المحدد به قبل نفاذ القانون ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٣ فان هذا الميعاد هو الذى يسرى بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية - لا تخضع وفقا لصريح نص المادة ٢/١ من قانون الرافعات الإلزامى التطبيقى لميعاد التحدد بالقانون ١٩٨٣/١١٥ اذا كانت الجريمة التأديبية او واقعة الحكم بها التى يجرى بها ميعاد التسقوط قد حدثت بعد نفاذ القانون فان الدعوى التأديبية لا تسقط فى هذه الحالة الا بالتقادم ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

التعليق:

المادة (٩١) من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث من تاريخ ارتكابها أى المدين أقرب » . وتتقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء « » . وقد تم تعديل هذا النص بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بحيث استبعد ما تضمنه حكم المادة (٩١) هذه من سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر

وأبقى على حكمها الذي مقتضاه سقوطها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

ومن حيث أن مياد سقوط الدعوى التأديبية هو مياد من موايد الاجراءات المتعلقة بالدعوى التأديبية التي تنولها طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النيابة الادارية امام المحكمة التأديبية والفسلة طبقا للقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فان هذا المياد وأن وزد في نظام العاملين المدنيين بالدولة الا انه مياد اجراءات تتعلق بالدعوى التأديبية ومن ثم فانه طبقا للقواعد العامة في تطبيق قوانين الاجراءات والمنصوص عليها بالنسبة للموايد الاجرائية في المادة ٢/١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فان القوانين الاجرائية التي تحدد موايد معينة تنزى على ما لم يكن قد تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك القواعد الممدة للموايد متى كان المياد قد بدأ قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد الممدل للموايد الاجرائية ومن ثم فان مقتضى نص المادة (٩١) المشار اليها قبل وبعد تعديل نصها انه اذا كانت قد اكتملت مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في ١١/٨/١٩٨٣ فان الدعوى التأديبية تكون قد سقطت بالنسبة للعامل الذي ارتكبها ، اما اذا كانت لم تكتمل مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وفي تاريخ العمل بالقانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ويكون العلم قد بدأ وجرى مياد السقوط المحدد به قبل فاذا القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فان هذا المياد هو الذي يسرى بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية اذا انه لا تخضع اذن وفقا لصريح نص المادة ٢/١ من قانون المرافعات المدنية الواجب التطبيق للمياد الجديد المحدد بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ كانه الذكر فاذا كانت الجريمة التأديبية او واقعة العلم بها

التي يجري بها ميعاد السقوط قد حدثت بالتحديد بعد بقاء القانون، فإن
الدعوى التأديبية لا تسقط في هذه الحالة إلا باقضاء ثلاث سنوات من
تاريخ ارتكاب المخالفة .

ومن حيث أن الثابت من الإقرار أن الرئيس المباشر للطاعن الأول
(. . . .) قد علم بالمخالفة التي ارتكبها متبثلة في تشكيل لجنة
(أو مجلس إدارة) لتقرير الصرف من حصائل النشاط بالمخالفة للقواعد
التنظيمية الواجبة مراعاة بتاريخ ١١/١٠/١٩٨١، وقد تم ذلك من خلال
الكتاب المحرر في هذا التاريخ والصادر من الطاعن الأول (مدير الإدارة
التعليمية) موجهاً إلى رئيسه المباشر (مدير عام التربية والتعليم بالإسماعيلية)
والذي ورد به أنه تشكل حسب التعليمات المنشورة المحلية رقم (١٠) لسنة
١٩٨١ مجلس إدارة لتقرير احتياجات الصرف من حصائل النشاط وما يلزم
تنفيذ مشروعاتها يتكون من :

- (أ) مدير الإدارة التعليمية أو من يحل محله رئيساً .
- (ب) مدير الشؤون المالية والإدارية بالإدارة عضواً .
- (ج) رئيس قسم شؤون العاملين بالإدارة مقرراً .

كما ورد بالخطاب المذكور أن تشكيل مجلس إدارة المشار إليه
قد تم وفقاً لنص البند رقم (١٠) من النشرة المحلية رقم (١٠) لسنة ١٩٨١
وحيث أن هذا البند ينص على أن « يشكل في كل إدارة تعليمية مجلس
إدارة لتقرير احتياجات الصرف من هذه الحصائل وما يلزم لتنفيذ
مشروعاتها » .

وإذا كانت النشرة المحلية المشار إليها لم تبين كيفية تشكيل مجلس
الإدارة الذي يتولى هذه المهام ، ألا أنها قد بدأت جاراتها بأنه « يرجى

الرجوع إلى القرارات والنشرات « الصادرة في شأن الرسوم المدرسية المقررة ومقابل الخدمات وتوزيع الأنصبة وأغراض الصرف منها ، وكان أول القرارات التي أشارت النشرة إلى وجوب الرجوع إليها القرار الوزاري رقم (١٠٠) الصادر في ١٣/٦/١٩٧٩ بشأن تنشيط الحركة الرياضية والكشفية والمرشدات والنشء نص في المادة (٧) منه على أن يشكل مجلس التنسيق والرقابة والإشراف على حصيلة النشاط الرياضي في الإدارات التعليمية .

ب- رئاسة مدير عام التربية والتعليم أو وكيل مديرية التربية والتعليم بوضعية كل من :

١- موجه أول التربية الرياضية ، وإذا لم يوجد فأقدم موجه تربية رياضية .

٢- الموجه الأول للتربية الرياضية ، وإذا لم توجد فأقدم موجه تربية رياضية .

٣- موجه الكشافة وموجه المرشدات أو من يقوم مقامهما .

ولما كان مقتضى ما تقدم أن الطاعن الأول قد قام بتشكيل (اللجنة) مجلس الإدارة الذي يتولى الصرف من حصائل النشاط بأسلوب مخالف لما ورد في القرار الوزاري المشار إليه ، الأمر الذي يشكل مخالفة تستوجب معاملة عفا .

ومن حيث أن هذا الطاعن قد أبلغ بهذا التشكيل المخالف رئيسه المباشر في ٤/٦/١٩٨١ وقد تمسك بسقوط الدعوى التأديبية باقتضاء سنة من هذا التاريخ ، وحيث أنه هذا الدفع غير حديد ، وذلك لأن المخالفة التي ارتكبتها الطاعن الأول بتشكيل مجلس الإدارة المشار إليه مخالفة تتمثل في تشكيل المجلس ذاته وأيضا في مباشرة هذا المجلس بهذا التشكيل

المخالف للأنظمة المقررة لنشاطه ومن ثم فإن هذه الجريمة التأديبية • ذات أثر متجدد بانقضاء هذا المجلس ومباشرة نشاطه بتشكيله الذى تم على خلاف القاعدة التنظيمية المقررة •

ولما كان هذا الانقضاء قد ظل يتوالى خلال السنوات ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ حتى تم قيام المدير العام بإبلاغ النيابة الادارية فى ١٥/٣/١٩٨٤ ، ومن ثم فانه لم ينقضى على آخر انعقاد لهذا المجلس المدة المرتبة لسقوط الدعوى التأديبية طبقاً للمبادئ السالف بيانها بشأن تطبيق مدة سقوط الدعوى التأديبية طبقاً للمادة (٩١) من نظام العاملين المؤقتين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأمر الذى يكون معه ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الترفع بسقوط الدعوى التأديبية موافقاً لصحيح حكم القانون •

(علمن ٩٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

المادة رقم (٢٧٤) :

البس :

القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بنظام العاملين المؤقتين بالدولة المعدل للمادة ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المؤقتين بالدولة - تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بعض ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة - المخالفة المالية التى يكون محلها خطأ فى تقدير قيمة مستخلص ما لا يبدأ سريان مدة سقوطها الا من تاريخ استكمال صرف قيمة المستخلص النهائي - النكاح فى صرف قيمة أحد المستخلصات يقل قابلاً للجبر من خلال التصحيح الواجب والممكن عند اعتماد واعتماد المستخلصات اللاحقة الى أن يتم صرف المستخلص النهائي الذى به تتحدد صيغة المخالفة على نحو محدد ونهائى •

ومن حيث أن هذا التمييز غير مبرر، ذلك أنه في شأن التمييز سقطت الدعوى التأديبية قبل الطعن بخصوص المخالفة المتمثلة في اعتدائه مستند القرار رقم ٢٧٤٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٠ على المادة (٩١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ كانت تنص على أن « تسقط الدعوى بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بنقطة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدعى أقرب » وقد تم تعديل هذا النص بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بحيث أصبح ينص بأن « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بنقطة ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة ».

١٠٠٠ ١٠٠٠

وإذا كان الشارع قد أراد بهذا النص أن يسدل الستار على المخالفة التي يدرت من الموظف بإقتضائهم ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي من تاريخ اكتشافها بمقومات قيامها فقد عجز على ذلك عدم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المشتبهة لعدم اكتمال مقومات تحديدها عليه أمد استمرارها وتوابعه نظراً لأن ذلك أيضاً يخالف المبدأ الثالث وهو أن يكون معناه خطأ في تقدير قيمة مستخلص ما، لا يبدأ مبراز مدة سقوطها إلا مع تاريخ استكمال حرقا قيمة للشخص النهائي، لأن الخطأ في حق صرف حقة الحلف بالمستخلصات يقتضي قايلاً للجلوس من خلال التطبيع والاعتناء والممكن علماً بعبادته واعتماد المشتبهات اللائحة التي أن يتم مبرك المشتبهين القتالي الذي به تتعدى صؤرة المخالفة على نحو متجدد ونهائي، وعلى ذلك فإن ارتكاب المخالفة الذي تبدأ مدة مبركة الطعن التأديبية لمن تازيته أهما يعلق ويؤكد باستكمال الاجراءات المتتالية لضررها المشتبهات المتتابعة لتنفيذ المقدون تذكرك الفضا الذي وقع من الموظف

خلال مرحلة ما عند معاودة تدارس الموقف المالي للتعاقد عند اعتماد
ملاحظة لاحقة.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب إذ أشار إلى
أن الثابت من الاطلاع على أوراق الموضوع أن صرف اللبغات للمكتب
الاستشاري ليستر لها بعد ١٣/٩/١٩٨٤ تاريخ اعتماد التهمة الثالثة
لمستند الصرف رقم ١٠٣٣ وأن الجامعة أحالت الأوراق إلى النيابة الإدارية
في ١٤/٤/١٩٨٥ فإن الدعوى التأديبية لا تكون قد سقطت عن المخالفة
إلزامياً.

(طعن رقم ٢٨٥٩، ٢٨٤٢ لسنة ٧٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٣)

الفصل رقم (٢٧٥)

نلاحظ قاعدة الأمر المبكر القانون أنه ظالم لم تكتمل مدة سنة من
تاريخ ظم. فواليس المبكر على تاريخ نفاذ القانون الجديد الذي نسخ هذا
الحكم ما يبرهن القانون الجديد على كونه التي لم تكتمل ومن ثم لا تسقط
الدعوى التأديبية إلا بقتضاء ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها .

« ومن حيث أن الطاعن دفع بسقوط الدعوى التأديبية أمام المحكمة
التأديبية التي أصدرت الحكم لظن فيه وقد لاقتن الحكم هذا الدفع
واتى إلى رفض استناده إلى أن المخالفة المنسوبة إلى - الطاعن قد
اكتملت بتوقيعه بمحض تقبله الأعمال بحسب نص الأنظمة الناظمة في
١٩٨٣/٩/٢٣ أي في ظل الممثل بنص المخالفة (٩١) من قانون نظام
الماملين لتدليل بالتولية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ طبق تعديلها
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والتي كانت تنص على أن « تسقط الدعوى

التأديبية بالنسبة للوجودين بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدينين أقرب ٥٠ ، الا ان النص قد تم تعديله بموجب حكم القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بحيث تم نسخ قاعدة سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر للطعن بالمخالفة المنسوبة اليه ، ومقتضى قاعدة الامر المباشر للقانون انه طالما لم تكتمل مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر حتى تاريخ تصاد القانون الجديد الذى نسخ هذا الحكم ، فان مقتضى سريان ذلك القانون الجديد على المدة التى لم تكتمل ومن ثم لا تسقط الدعوى التأديبية الا باقضاء ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها الامر الذى يبنى عدم سقوط الدعوى التأديبية في شأن الطاعن باقضاء سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر على نحو ما دفع به .

(طعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٤) ..

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

مدة سقوط الدعوى التأديبية التى تسرى من جديد بعد قطعها بأى من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة هي ثلاث سنوات من تاريخ الاجراء الأخير القاطع للتقديم .

الحكمة :

وحيث انه لما كان قد انتشر قضاء هذه المحكمة على ان مدة سقوط الدعوى التأديبية التى تسرى من جديد بعد قطعها بأى من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة هي ثلاث سنوات من تاريخ الاجراء الأخير القاطع للتقديم .

ومن حيث إنه بالنسبة للمخالفة الأولى المنسوبة إلى الطاعن فقد ثبت من أوراق الدعوى المرفوعة أن النية الإدارية قد انتهت بمذكرتها المرفوعة في ١٩٨١/١/٦ في القضية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ إلى إبلاغ النيابة العامة بواقعة عدم قيام الطاعن برد ملف الترخيص رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٧٨، لمبا نظري عليه هذا المسلك من جريمة جنائية مع إرجاء البت في المسؤولية التأديبية وتم إحالة الأوراق إلى النيابة المعنية حيث قبلت برقم ٩٧ لسنة ١٩٨١ الإداري، سيدي جابر ثم تحت رقم ٢٣٤٣ لسنة ١٩٨١، جنابات سيدي جابر (٢٠٣ كلبي شرق). وقد إفادت النيابة العامة للإبوال العامة أنه في ١٩٨٢/٥/٢٦ انتهى رأي النيابة إلى استبعاد شبهة جريمة المساليل العلم من الأوراق ولمسا كان الثابت أيضا أن أول إخطار قامت النيابة الإدارية بإرساله للطاعن للبتول أمامها للتحقيق في المسؤولية التأديبية من المخالفة المنسوبة إليه كان تحت رقم ٧٦٤٥ في ١٩٨٥/٦/١٦ - أي بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ آخر إجراء قامت به النيابة العامة للأموال العامة في ١٩٨٢/٥/٢٦ والذي سبق تنويه عنه - ومن ثم تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للاتهام الأول المسند إلى الطاعن ويكون ما اتهم إليه الحكم المطعون فيه من ثبوت هذه المخالفة في حق الطاعن غير مستند إلى أساس من القانون مما يضمن معه الحكم بالإفراج في هذه الخصومة .

(الطعن رقم ١٧٥، ليلة ٣٧، ق. مجلسي ١٩٨٢/٤/١٠)

٢ - سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام

المادة ٢٧٤ (١)

منقوط الدعوى التأديبية من النظام العام - يقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ولو كانت الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا .

الحكمة :

تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة وتنتقط هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء فيها فإذا كُوفى الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية وقد استهدف المشرع من ترتيب سقوط الدعوى التأديبية بعد أجل معين ألا يظن تبين الاتهام منسجماً على متهم الأمثل فيه البراءة ويعتبر ميثاقاً السقوط ضماناً للامتل وحقاً لجهة الادعاء هي إقامة الدعوى خلال أجل معين قد يترتب على تجاوزه اضاعة معالم المخالفة وفقد أدلتها ومؤدى ذلك أن صالح العامل وصالح المرفق يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية قبل مضي ميعاد سقوطها بالانقضاء والقد استقر غناء المحكمة على أن انقضاء الدعوى الجنائية والتأديبية من النظام العام ومن ثم يجوز للمحكمة التأديبية أن تقضى بسقوط الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها ولصاحب الشأن أن يتمسك بسقوط الدعوى التأديبية ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا كما تقضى المحكمة الادارية العليا بالسقوط ولو لم يلقح أمامها .

(التمن ٨٧٤ لسنة ٢٠٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

محكمة القضاء

البدا :

سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام - يجب أن تقتضي له المحكمة من حلفه نفيها وهو لم يتطع به أي من المحاكم التأديبية .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني للتمن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ أن الطاعن كان هو الوحيد الذي دفع بسقوط الدعوى التأديبية

— ألا أن الحكم الطعن يحق توافر اركان المادة ١١٦ منكره (١) في حق جميع المتهمين وطبقها بالنسبة للطاعن ، هذا الوجه للنمی على الحكم غير سديد ، ذلك لأن سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام مما يلزم أن تعرض له المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به أى من المحالين للتأديب ، ومن ثم فانه لا حدود من استمسك الطاعن . بأنه هذا الدفع صدر عنه بمفرده — ذلك لأنه سواء إذا كان قد دفع به أو لم يدفع به الطاعن أو أى من المحالين للمحاكمة التأديبية ، فان المحكمة تلتزم بالتعرض له وبحقيقته ، وإذا تولاها الحكم الطعن — فانه يكون قد اتبع صحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٨٠٩ لسنة ٣٤٤ بجلسة ٢٠/١١/١٩٩٠)

٣ - استقالة ميماد سقوط الدعوى التأديبية عند

سايخل المسئولية التأديبية والجنائية :-

فصلية رقم (٢٧٩)

إذا انتهت خدمة الموظف العام وكانت مدة الثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة ما زالت لم تكتمل بعد أى لم تسقط الدعوى التأديبية بمعنى المدة فانه لا يجوز ملاحقته تأديبياً بالنسبة للمخالفات الإدارية إلا اذا كان قد بدأ بالتحقيق معه قبل انتهاء خدمته بالنسبة للمخالفات المالية فانه لا يجوز ملاحقته تأديبياً إلا لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة — هذه الملاحقة التأديبية بعد انتهاء الخدمة تفترض بطبيعة الحال توافر شرط اساسى هو الا تكون الدعوى التأديبية قد سقطت اصلاً بمعنى المدة أى بمعنى مدة الثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

والحكمة :
لا ومن حيث أن المخالفات المسندة الى الموظف ضئيلة تشتمل على

قيامهما بصرف تراخيص بناء في الفترة المشار إليها دون مطالبة أصحابها
بوثائق التأمين التي يمتنع تقديمها قانوناً ، وهو الأمر الذي يثير بالنسبة لهما
جريمة جنائية فضلاً عن المخالفة التأديبية فلا تسقط الدعوى التأديبية عن
هذا الفصل إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، طبقاً للمادة ٩١ من قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة السابقة ، إلا أن الجهة الطاعنة والتي تمسكت في
طعنها بعدم سقوط الدعوى التأديبية لهذا السبب لم تقدم للمحكمة
التأديبية أو لهذه المحكمة طوال مراحل نظر الدعوى أو الطعن ما يدل على
قيام الدعوى الجنائية المشار إليها وعدم سقوطها فلم تقدم الجهة الطاعنة
مدينين ما إذا كانت الدعوى الجنائية قد قيمت ضد المظنون ضدهما من
علمه أو ما يبين تصرفات النيابة العامة المختصة في شأن ما يثار من اتهام
جنائي في هذا الخصوص أو ما يدل على صدور أحكام جنائية سواء
بالإدانة أو البراءة الأمر الذي يكون معه تمسك الجهة الطاعنة بعدم سقوط
الدعوى الجنائية ادعاء مرسل غير مؤيد بدليل خاصة وإن الواقعة بكل
ما اشتملت عليه من مخالفات منسوبة إلى المظنون ضدهما لم تكتشف
أو يبدأ فيها أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة إلا بعد
مضي أكثر من ثلاث سنوات على وقوعها وقد نصت المادة ١٥ من قانون
الإجراءات الجنائية على انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضي
ثلاث سنين من يوم ارتكاب الجريمة الأمر الذي يفترض معه انقضاء الدعوى
الجنائية بمضي المدة طالما لم تقدم النيابة الإدارية وهي الجهة الطاعنة
ما يدل على غير ذلك . . . كما أنه لا حجة فيما استندت إليه الجهة الطاعنة
من أن المخالفات المنسوبة إلى المظنون ضدهما هي من قبيل الجرائم
المستمرة وبالتالي لا يبدأ سقوط الدعوى التأديبية بشأنها طالما أن حالة
الاستمرار قائمة ذلك أنه مردود على هذا النظر بأن الأفعال المستمرة التي
تستطيل بها المدة اللازمة لسقوط الدعوى هي تلك الأفعال التي تدخل

فيما لا زيادة الجاني، بخلاف مستمرة أو متجددة، بينما المخالفات المستمرة في
الطمعون ضدها هي بخلاف ذلك من قبيل الانفعال اللحظية غير المستمرة.
فتصح بهذه المخالفات ويتم بمجرد اصدار التراخيص المشار اليها غير مستوفلة
المستندات التي يمتنع توافرها قانوناً قبل اصدارها ومن ثم فان المدة
المنسقة للدعوى سواء الجنائية أو التأديبية تبدأ من تاريخ اصدار
الترخيص على هذا الوجه بخلاف المقتضى بنظر المشرع عن استمرار الرقابة
الترتبية على ذلك الترخيص المخالف للقانون فهذه الآثار لا يمتد بها في
تكليف وصف الفعل الذي وقعت به الجريمة الجنائية أو التأديبية ولا يعتبر
هذا الفعل من قبيل الانفصال المستمرة ومن ثم فانه يمتنع رفض ما اثاره
الجهة الطاعنة في هذا الشأن .

وترتيباً على ما سلف فان الحكم المعلوم فيه وقد قضى بسقوط
الدعوى التأديبية بمضي المدة بالنسبة للطمعون ضده الثاني فانه يكون قد
اصاب في هذا الشق من قضائه صحيح القانون وقد ثبت على النحو
السالف مضي المدة اللازمة لسقوط الدعوى التأديبية طبقاً للمادة ٩١
السالفة دون أن تنقطع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاحكام
أو المحاكمة . كما امتنان مما حلف أيضاً فساد ادعاء الجهة الطاعنة بعدم
سقوط الدعوى التأديبية لارتباطها بدعوى جنائية قائمة .

ومن حيث انه ولئن اصاب الحكم المعلوم فيه في قضائه بالنسبة
للطمعون ضده الثاني الا انه اخطأ في تطبيق القانون في قضائه بالنسبة
للطمعون ضده الأول حينما اوقع به جزاء تأديبياً تأسيساً على ان الدعوى
التأديبية لم تسقط بالنسبة له . وعن ذلك الوقائع والمخالفات المنسوبة اليه
الطمعون ضده الثاني . لعدم مضي مدة خمس سنوات على تاريخ انتهاء
خدمته طبقاً للمادة ٨٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ذلك ان
المادة ٨٨ المشار اليها نصت في فقرتها الثانية على انه يجوز في المخالفات

التي يترتب عليها «بيع» حتى حتى حقوق الحواقة العامة إقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قلده بدءاً في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء العمل إلا أن هذا النص لا يؤخذ أو يطبق بمعدل من باقي القضاة التي أوردتها المشرع في هذا القانون بشأن سقوط الدعوى التأديبية ويجوز أو عدم تجاوز إقامتها وإنما تكمل هذه المتضمن كلها بمعناها بعبارة باعتبارها مثبتة من مفهوم واحد غير متعارض .

فالبدء العام في سقوط الدعوى التأديبية أوردته المادة ٩١ من هذا القانون السابقة والتي نصت على سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة - بمعنى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة طالما لم تنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة فإذا انقضت هذه المدة بأي إجراء من الإجراءات المشار إليها تسرى مدة جديدة لسقوط الدعوى التأديبية ابتداء من آخر إجراء قاطع وجاء الحكم الصادر في المادة ٨٨ من هذا القانون مكملاً في حقيقته للحكم الوارد في المادة ٩٢ فتناول حكم المائدة ٩١ فترة وجود الموظف العام في خدمته بينما تناول حكم المائدة ٨٨ الفترة التالية لانتهاء خدمة الموظف العام فنص على المدة القصوى التي يجوز فيها ملاحقة الموظف العام تأديبياً بعد انتهاء عمله وقصر هذه المدة على خمس سنوات بحيث لا يجوز بعد مضي هذه المدة على انتهاء خدمة الموظف العام ملاحقته تأديبياً . ومن ثم فلا ينصرف الحكم السابق بالمدة المختلة للملاحقة الموظف العام تأديبياً الوارد في المادة ٨٨ إلى ترتيب فيعاد بجوابه لسقوط الدعوى التأديبية - هو خمس سنوات - سقاراً للبيضاء الوارد في المادة ٩١ - ثلاث سنوات - والذي هو المبدأ العام في هذه الشأن وإنما جاء هذا الحكم مكملاً للحكم الذي يظهر الأصل العام في سقوط الدعوى التأديبية بحيث تسقط الدعوى التأديبية بمجرد ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة طالما لم تنقطع هذه المدة بأي إجراء من الإجراءات التحقيقية أو الاتهام أو المحاكمة وذلك

سواء كانت المخالفة إدارية أم مالية فإذا انتهت خدمة الموظف العام وكانت مدة الثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة ما زالت لم تكتمل بمدى لم تسقط الدعوى التأديبية قبله بمضى السنة المشار إليها لا يجوز ملاحقته تأديبياً بالنسبة للمخالفات الإدارية إلا إذا كان قد بدأ التحقيق معه قبل انتهاء خدمته أما بالنسبة للمخالفات المالية فله لا يجوز ملاحقته تأديبياً إلا لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ، وهذه الملاحقة التأديبية بعد انتهاء الخدمة إنما تقتضى بطبيعة الحال توافر شرط أساسى هو ألا تكون الدعوى التأديبية قد سقطت أصلاً بمضى المدة أى سقطت بمضى مدة الثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة وفقاً للمبدأ العام الوارد فى المادة ٩١ والذي يفيد منه الموظف العام سواء أثناء مدة خدمته أو بعد انتهائها ذلك إن المشرع قد قصد من ترتيب هذا الحكم ألا يظل سيف العقاب مسلطاً مدة طويلة دون حسم فهو يمثل ضماناً أساسية للعاملين تحول دون اتخاذ الجهة الادارية ارتكاب العامل لمخالفة معينة وسيلة الى تهديده الى أجل غير مسمى عن طريق تسليط سيف الانهام عليه فى أى وقت تشاء كذلك قصد به حث الجهة الادارية على الكشف عن المخالفات واتخاذ الاجراءات التأديبية خلال أجل معين قد يترتب على مجاوزة ضياع معالم المخالفة واختفاء ادلتها ، ومن ثم فإن صالح العاملين وصالح المرفق العام يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية خلال هذا الأجل وهو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة والا سقط الحق فى اقامتها والسقوط فى هذا المجال من النظام العام فيسرى بالنسبة للعاملين سواء أثناء مدة خدمتهم أو بعد انتهائها إذ لا تتضاءل قيمة الاعتبارات التى ارتقت بهذا الحكم الى مستوى لحكام النظام العام عند انتهاء خدمة العامل أو الموظف العام بل انه اذا ما سقطت الدعوى التأديبية بمضى المدة المقررة للسقوط بالنسبة للعامل أو الموظف القائم بالخدمة قائماً من اعتبارات سقوطها توافر من باب أولى بالنسبة للعامل أو الموظف الذى انتهت خدمته وانقضت صكته

بالوظيفة العامة بحسب الأصل ومن غير المستساغ في المنطق القانوني ان يكون انتهاء الخدمة سبب لانشاء مدة جديدة لسقوط الدعوى التأديبية تزيد على المدة المقررة لسقوطها أصلاً .

وترتبط على ما سلف فان الدعوى التأديبية بالنسبة للمطعون ضدهما تسقط لمضي أكثر من ثلاث سنوات على ارتكاب المخالفات المنسوبة اليهما دون اتخاذ اجراء قاطع للمدة قبلهما . وهذا السقوط وهو من أحكام النظام العام يرمى سواء بالنسبة للمطعون ضده الأول الذي انتهت خدمته أو بالنسبة للمطعون ضده الثاني الذي ما زال موجوداً بالخدمة ولئن كان الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون في شقه القاضى بسقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمطعون ضده الثاني حسب ما سلف الا انه قد اخطأ في تطبيق القانون في شقه القاضى بمجازاة المطعون ضده الأول الذي انتهت خدمته اذ ان الثابت من الاوراق ان المخالفات المنسوبة الى المطعون ضدهما هي واحدة بذاتها وقد اقتضت المدة المستقطعة للدعوى التأديبية بشأنها وهي مدة ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لها من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة بالنسبة لأبى من المطعون ضدهما الأمر الذي كانا يعمين منه على المحكمة التأديبية الحكم بسقوط الدعوى التأديبية بمعنى المدة أيضاً بالنسبة للمطعون ضده الأول شأنه شأن المطعون ضده الثاني .

ومن حيث ان المطعون ضده الأول لم يطن في هذا الحكم والما طمعت فيه النياية الإدارية وجدها فاتها لا تضارباً لمعتها ولا يفيد منه المطعون ضده الأول رغم خطأ الحكم القاضى بمجازاته على النحو السالف .

ومن حيث ان الطعن لم يستند على اساس صحيح من القانون أو الوقائع فانه يمتنع القضاء برفضه موضوعاً .

(طعن ٢٨٢٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٧/٣/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٢٨٠)

البسطة :

إذا كون الفعل جريمة جنائية - لا تسقط الدعوى التمييزية إلا بسقوط الدعوى الجنائية - جعل المشرع مدة سقوط الدعوى التمييزية مساوية للمدة التي تسبق بها الدعوى الجنائية (التي كانت الواقعة التي تشكل الجريمة التمييزية تشكل في نفس الوقت جريمة جنائية - استقلال كل من الجنيتين عن الأخرى ليس من شأنه أن تفتت المحكمة التمييزية عن الوصف الجنائي مطلقا لكونه مخالفا - إذ لها أن تأخذ في الاعتبار هذا الوصف في مجال تقدير جسامته الفعل - لها أن تصدى لتكييف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان الزم في استقالة مدة سقوط الدعوى .

الحكمة .

« ومن حيث أنه بالنسبة للظنون ضميم من الأول إلى التأسيس، والذي قضى الحكم بسقوط الدعوى قبلهم لا قضاء سنة من تاريخ علم الرئيس بالمخالفات ، فإن المبادأة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يشيرون القطاع العام تنص على أنه (تسقط الدعوى التمييزية بالنسبة للعامل المخرجين بالخدمة بمعنى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين أقرب) .

ومن حيث أنه وإن كانت الجهة المطلعة لم تنازع فيما أوردته الحكم المطعون فيه من أن المخالفات المنسوبة إلى المخالف قد علم بها رئيس مجلس إدارة الشركة على وجه اليقين قبل ١٢/١/١٩٩٤ ، وأن أول إجراء قاطع للتقادم هو موافقة السيد المهندس رئيس مجلس إدارة الشركة على إحالة المخالفات إلى النيابة الإدارية في ٢٥/١٤/١٩٩٣ بمعد بعض أكثر من ستة من تاريخ علمه بالمخالفات ، إلا أنها تجرد أن المخالفات المنسوبة

الى الطاعنين تشكل في الوقت ذاته الجريمة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (أ) من قانون العقوبات .

ومن حيث أن مفاد نص المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أنه اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية فان المشرع جعل مدة سقوط الدعوى التأديبية تمتد الى ما يساوي المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التي تشكل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة جنائية ، والأصل أن الفعل اذا تولدت عنه في ذات الوقت جريمة جنائية الى جاب الجريمة التأديبية ، فان كل منهما مستقل عن الأخرى لأن لكل منهما نظام قانوني خاص ، الا أن هذا الاستقلال ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة التأديبية مطلقا عن الوصف الجنائي للوقائع المكونة للمخالفة ، اذ لها أن تأخذ في الاعتبار هذا الوصف في مجال تقدير جسامته الفعل ، كما أن لها أن تصدى لتكييف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان اثره في استقالة مدة سقوط الدعوى .

ومن حيث أن المخالفات السنوية الى المطول تسلمهم حسبما اتهم الحكم المطعون عليه لا تكون الجريمة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (أ) عقوبات التي تعاقب كل موظف منسب بخلته في الحاق ضرر عظيم بمأموال أو مصالح النجدة التي يعمل بها بأن كان ذلك ناشئا عن إهمال في إدارة وظيفته أو عن إخلال بواجباته التي أوجبته بتبذرت الضرر الجسيم بمأموال النجدة التي يعمل بها الموظف ، وهو أمر قد اتفق من المستندات ، اذ الواضع لن كتاب رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للمباني الجاهزة المؤرخ ١٩٨٦/١/٣٠ أن القيمة الاجمالية للمؤرخ بضعة مدنية عشرة واصل مليون جنيه ، وأن تكلفة الاصلاحات بلغت ٩٢٩٧٣ جنيها استعملتها لاجل المبلغ الاستشاري (٣٦٠٠٠ جنيه) ، وقد تقدمت

دراسة الشركة في تحديد السعر حساب بند هالك ٢/ لتغطية ما قد يحدث من اتلافات أو اهلاكات ، ومن ثم تكون الشركة قد راعت في التكلفة نفقات تغطي ما قد يطرأ من اصلاحات وهذه القيمة جاءت أقل من التكاليف التي قدرتها الشركة مما ينتج ثبوت الضرر الجسيم ويؤكد سقوط الدعوى التأديبية .

وإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد بحث التكليف الجزائي لها فنسب للمطعون ضدهم ، وانتهى إلى أن المخالفات لا تشكل جريمة جنائية ، فإن الدعوى التأديبية والحالة هذه يلحقها السقوط على النحو الوارد بالحكم المطعون فيه ، ويكون الحكم قد أصاب وجه الحق فيما ذهب اليه ، ولا وجه للنمي عليه في هذا الشأن .

ومن حيث أنه مما يشهده الطاعن من أن المطعون ضده العاشر كان يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة وبالتالي لا تسقط الدعوى التأديبية لاشتراكه في المخالفة ، فإن الثابت من الأوراق أن المخالفات المنسوبة للطاعنين من الأول إلى التاسع تنحصر في السيوب التي ظهرت في العنارات. وهذه السيوب كما يبين من الأوراق هي إما عيوب ناتجة عن إنتاج الحوائط أو عيوب ناتجة عن تركيبها وهي عيوب لا يسأل عنها رئيس مجلس إدارة الشركة ، إذ لا يسوغ مطالبة بصفته رئيساً لمجلس إدارة للشركة بالتحقق من سلامة هذه الحوائط من العيوب في مرحلتى الإنتاج أو التركيب لأن هذا من صميم عمل الإدارات المختصة ، وبالتالي فليس رئيس مجلس إدارة الشركة الذى علم بالمخالفات التى نسبت للمعالم شريكاً فيها ، وتسقط الدعوى والحالة هذه يمضى سنة من تاريخ علمه بالمخالفات .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون للطعن غير قائم على أساس سليم من القانون . (طعن ١٢٧ لسنة ٢٧٦٤ ق جلسة ١٩٩٤/٧/٢٧)
وأيضاً : (طعن ١٢٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)

٤ - علم الرئيس المباشر بالمخالفة

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

مبدأ السقوط يعتمد فيه أصلا على علم الرئيس المباشر .

الحكمة :

ان الرئيس المباشر هو المخاطب دون سواء بحكم السقوط السنوي للدعوى التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده .
خذاً خرج الأمر عن سلطاته بإحالة المخالفة الى التحقيق أو المحاكمة وأصبح التصرف بذلك من اختصاص غيره انتهى تبعا لذلك موجب سريان السقوط السنوي . ويستمد ذلك سنداً من ان سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالف مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية قرينة على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها . اما اذا لم يسط الرئيس المباشر الى اتخاذ اجراءات التحقيق والادعاء أو المحاكمة خرج الأمر بذلك عن سلطاته وارتفعت القرينة السابقة . ومن ثم تفتضح الدعوى التأديبية للسقوط الثلاثي ، وتتقطع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الادعاء والمحاكمة . وتسمى مدة تقادم جديدة ابتداء من آخر اجراء قاطع للتقادم .

(طعن ٦٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

يعتبر الرئيس المباشر في مفهوم المادة (٦٢) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هو المخاطب دون سواء بحكم السقوط السنوي للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده - اذا احيلت

المخالفة لتحقيق أو الإتمام أو المحاسبة وأصبح التصرف فيها من اختصاص غيره بما لذلك موجب سرعان السقوط التلقائي ويخضع أمر السقوط في هذه الحالة للأصل وهو ثلاث سنوات .

المحكمة :

« جرى قضاء هذه المحكمة على أن الرئيس المباشر في مفهوم المادة (٦٢) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ هو الموظف ذو السوابق بحكم السقوط السنوي للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده أمّا إذا خرج الأمر عن سلطانه بإحالة الموظف إلى التحقيق أو الإتمام أو المحاكمة ولم ينجح التعرف فيها بذلك من اختصاص غيره انتهى .
 تبعاً لذلك موجب سرعان السقوط السنوي ، وخضع أمر السقوط للأصل هو ثلاث سنوات ، ويتقطع جذير المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتمام أو المحاكمة ويسري المدة من جديد ابتداء من تاريخ آخر إجراء .
 ولما كان المثلث من الأوراق أن المهندس المذكور القطع عن عمله اعتباراً من ١/١/١٩٥٨ والتحق بخدمة جمعية أهلية بغير ترخيص من جهة عمله ، فقام المهندس بإلغائه الخطبة العامة في ٢٤/٢/١٩٥٨ ولا زالت الواقعة قيد التحقيق بالنيابة العامة ، كما أبلغ المجهول النيابة الإدارية التي قامت بالتحقيق في الموضوع واتجهت إلى تقديم المخالف المذكور إلى المحاكمة التأديبية .

ونظراً لما سبق فإنه لم يثبت مضي ثلاث سنوات دون مباشرة لإجراءات التحقيق أو الإتمام ، إذ تباينت تلك الإجراءات ولم تفض المدة المذكورة بين أي إجراء وآخر وبناء عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى التأديبية ضد المحال المذكور يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتجاوزته وتعين لذلك الحكم بالنقض .

(ملعن ١٩٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

عدم سقوط جهة الإدارة عن ملاحقة المخالفة ونشطتها إلى اتخاذ إجراءات التحقيق والادعاء والمحاكمة فإن ذلك ينفي قرينة الاتجاه إلى الالتفات عن المخالفة وتقطع مدة السقوط بأى إجراء من الإجراءات المذكورة لتسرى مدة جديدة مقدارها ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء - تقطع مدة سقوط الدعوى التأديبية بأى إجراء من إجراءات التحقيق والادعاء والمحاكمة دون ما حاجة إلى وجوب اقترانها بعلم التهم بها أو مخالفتها في مواجهته .

المحكمة :

« عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية قبل التهمة تأسيساً على أن رئيسها المباشر كان من يوم ١٩٧٨/٢/٢٥ يعلم بالمخالفة ، أى إقطاع التهمة عن عملها ، إلا أن اتصال علم التهمة اليقيني بهذه الواقعة هو يوم ١٩٨٢/٦/١١ ، تاريخ ايداعها بقرار الطعن أمام المحكمة العليا فى الطعن رقم ٧٣٧٧ لسنة ٢٩ القضائية حسبنا ذهب إليه الحكم الصادر فى ذلك الطعن وإن إجراءات التحقيق والمحاكمة التى تمت خلال تلك المدة وقد تمت فى غيبة التهمة فانه لا يحتج بها فى مواجهتها وبالترتيب على ذلك تكون المخالفة المنسوبة إليها ، بما تنطوى عليه من ذنب إدارى ، قد سقطت لانقضاء مدة كل من التقادم الجورلى والثلاث عليها . »

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه اذا لم تسكت جهة الإدارة عن ملاحقة المخالفة ونشطت إلى اتخاذ إجراءات التحقيق والادعاء والمحاكمة فإن ذلك ينفي قرينة الاتجاه إلى الالتفات عن المخالفة وتقطع مدة السقوط بأى إجراء من الإجراءات المذكورة لتسرى مدة جديدة مقدارها ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء . ومفاد ذلك انه إجراءات

التحقيق والاثام والمحكمة تقطع مدة سقوط الدعوى التأديبية دون ما حاجة
ثاني وجوب اقترانها بعلم المتهم بها أو اغاذاها في مواجهته .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الواقعة
النسوبة الى المتهم ، حسبما جاء بتقرير الاتهام ، هي واقعة الاقطاع عن
العمل بما تنطوي عليه من مخالفة بدأت في ١٢/٢٧/١٩٧٧ واستمرت
حتى ١٢/٣/١٩٧٨ ، حال ثبوت انها لم تكن باذن جهة العمل وفي غير
الاحوال المقررة قانونا وان جهة العمل التي تتبعها المتهمه قد بادرت بتحقيق
هذه الواقعة والثابت انها احالتها في ١٤/٢/١٩٧٨ الى النيابة الادارية
لتتولى شئونها في تقديمها للمحاكمة ، أي قبل اقضاء سنة على ٢/٨/١٩٧٧
تاريخ بدء الاقطاع فمن ثم تكون الدعوى التأديبية ضد المتهمه قد اقيمت
قبل اقضاء اقصى اجلي سقوطها بالتقادم وتربيسا على ذلك يكون النفع
بسقوط الدعوى المبدى من جالب التهمة غير قائم على سند صحيح من
الواقع أو القانون ممن يتعين الالتفات عنه » .

(طعن ٣٧٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢)

للصفحة رقم (٢٨٤)

البيضاء :

المادة ٦٢ فترة أولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - المادة ٩١ فترة
ثولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قبل
استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ - المقصود بالرئيس المباشر هو
الرئيس المباشر مباشرة وليس الرئيس الأعلى - الا كان الرئيس المباشر
مشاركاً مع المخالفين في ارتكاب ذات المخالفة فلا تسقط الدعوى التأديبية
بالنسبة للمخالفين بمعنى سنة من تاريخ عظه بوقوع المخالفة - المقصود
بالرئيس المباشر الذى يبدأ من قصوده من اتخاذ الاجراءات التأديبية في
مواجهة المخالفين من مرفوسيه سريان ميعاد سقوط المسئولية التأديبية ذلك

الرئيس الذى يتولى المسؤولية فى متابعة أعمال مرسوميه ، وله السلطة فى اتخاذ ما يراه من اجراءات عن سببهم على مخالفتهم للقانون أو النظام الإدارى .
وعادة للمصالح العام ، دون أن يكون لمة حائل يمنعه من مباشرة تلك السلطة
- بحيث يجرى الميعاد ويتحقق السقوط على قرينة أن انفصال ذلك الرئيس
المعايد وغير المتورط فى الجرائم التأديبية لمؤوسسيه اتخاذ الاجراءات
التأديبية فيلهم يقوم على مبرر مفترض ومحمول على وجه من وجوه مقتضيات
الإدارة فى المعرفة .

المحكمة :

ومن حيث أنه عما أثاره الطاعنون من الدفع بسقوط الدعوى
التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر وهو المحافظ نظر : لأن
المحال الأول رئيس مدينة حوش عيسى ضمن المنسوب اليهم ذات المخالفة
اذ لم تتخذ الاجراءات التأديبية خلال سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة
وهذا ما تقرر أحكام المادة (٦٢) فقرة أولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١
التأخذ وقت وقوع الجرائم التأديبية المنسوبة للطاعنين وكذلك الفقرة الأولى
من المادة (٩١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل استبدالها بالقانون رقم
١١٥ لسنة ١٩٨٣ - فإن الحكم المطعون فيه قد رد بحق على هذا الدفع بأن
المقصود بالرئيس المباشر هو الرئيس المباشر مباشرة وليس الرئيس الأعلى
وهو المحافظ ولما كان الرئيس المباشر رئيس مدينة حوش عيسى مشتركاً مع
الآخرين فى ارتكاب ذات المخالفة فإن الدعوى التأديبية لا تسمط بالنسبة
للطاعنين بمضى سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة كذلك فإن ما ذهب اليه
الطاعنون من أن يهدأ الميعاد من تاريخ علم الرئيس الأعلى للرئيس المباشر
لو كان متورطاً مزدود عليه بأن المقصود بالرئيس المباشر الذى يبدأ من
قعوده عن اتخاذ الاجراءات التأديبية فى مواجهة المخالفين من مؤوسسيه
مراتب ميعاد سقوط المسؤولية التأديبية ذلك الرئيس الذى يتولى المسؤولية
فى متابعة أعمال مرسوميه وله السلطة فى اتخاذ ما يراه من اجراء لمحاسبتهم .

على مخالفتهم للقانون أو النظام الإداري رعية للمصالح العام دون أن يكون
ثمة حائل يمنعه من مباشرة تلك السلطة بحيث يجرى اليقصاد ويحقق
انقشوط على قرينة أن اغفال ذلك الرئيس المحايد وغير المتورط في الجرائم
التأديبية لمؤوسيه اتخاذ الإجراءات التأديبية قبلهم تقوم على مبرر مقترض
ومحمول على وجه من وجوه مقتضيات الإدارة غير المنحرفة - أما إذا كان
ذلك الرئيس مشتركاً مع مؤوسيه فانه يتمتع عليه بحكم الطبيعة البشرية
أن يعاسبهم والا أدان نفسه ومن ثم فانه يتمتع سران ميعاد السقوط
مع محصل قرينة أن سكوت الرئيس المحايد غير المتورط في الجريمة
التأديبية تقوم على وجه من وجوه مقتضيات الإدارة غير المنحرفة للمصالح
التأديبية على رؤوس العاملين مما يربكهم في أداء واجباتهم ويذهبهم إلى
الجمود والتردد في أداء أعمال وظائفهم إذا بقوا مهددين لفترات طويلة
بالمقاب التأديبية عما يكون قد وقع منهم من مخالفات ولذلك فانه حيث
تقتضي حكمه النعم بالحد ليعاد سقوط الدعوى التأديبية وبدء سران
هذا الميعاد يعلم الرئيس المباشر فانه مع التسليم بصحة ما ذهب إليه الحكم
الطعن من عدم سران الميعاد لو كان هذا الرئيس المباشر مباشرة للمتهمين
تأديباً متورطاً - في هذه الجرائم حسبما سلف البيان فانه لا يسوغ
إبقاء سيفه الدعوى التأديبية مسلطاً على وقاب العاملين المؤوسين طالما بقي
هذا الرئيس المباشر رئيساً لهم. وذلك إذ علم بتلك المخالفات الرئيس
الأعلى منه مرتبة والمذبح بملكه الحق الاحالة للتحقيق أو التبليغ للمسلطان
التي بملك الأمر بهذه التحقيق وتعيين أيضاً لسران الميعاد من تاريخ علم
هذا الرئيس الأعلى بمرتبة أن لا يكون نفوذ ذاته متورطاً أيضاً في تلك
المخالفات مثل الرئيس المالك ذاته ولتلك الاعتبارات والأغراض بالجمعية
قيمة ببقائه ومن ثم إذا أن التثبت من الأوقاف آنفاً تم من مخالفتهم سواء
في التبليغ بالمراد وتحويله لمصلحة خالية لا تستند له من القانون من الموانع.

وإدراجها خارج الإيرادات العامة وصرفها كمكافآت للعاملين وشراء
 فيها الخ قد تم بعد العرض على الرئاسات المختصة المتوالية وفي
 قمتها المحافظ، ومن ثم فإن هذه الرئاسات الأعلى المتوالية حتى قمتها
 يتمتع أن يجري بمعا دستوت الدعوى التأديبية من تاريخ علمها مثل الرئيس
 المباشر للطاعين لما سلف يراه ومن ثم فلا سند من القانون للقول بسقوط
 الدعوى التأديبية قبل الطاعين سواء من تاريخ علم الرئيس المباشر أو من
 تراه متدرجا في السلطة الرئيسية حتى المحافظ ما دام أن هذه الرئاسات
 كانت تعلم بما وقع من مخالفات على نحو يمكنها من مباشرة سلطتها في
 الرقابة أو المتابعة والتبليغ للسلطات المختصة أو إحالة الطاعين الى التحقيق
 وتحررك مسئوليتهم التأديبية .

(طعن ١٦٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

تسليماً : التكليف الدعوى التأديبية بوفاء التهم

القاعدة رقم (٤٨٥)

التيهية :

للتكليف الدعوى التأديبية اذا تولى الموظف أثناء العن في الحكم
 التدبير أمام المحكمة : الان في الطعن . لمعنا ذلك ؟ ان ما ورد بالقانون
 الاجراءات الجنائية من التكليف الدعوى الجنائية بوفاء التهم هو اصل يجب
 التمسك به . وفي التهم لتابع المحكمة التأديبية نسوة كان ذلك أمام المحكمة
 التأديبية او أمام المحكمة الادارية العليا . يقوم هذا الاصل على فكرة شخصية .
 العقوبة وما تتطلبه من ضرورة وجود التهم على قيد الحياة .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على أن الدعوى التأديبية

تتقضى اذا توفى الموقوف أثناء الطعن فى الحكم التأديبى أمام المحكمة الادارية العليا استنادا الى الأصل الوارد فى المادة (١٤) من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على أن تقتضى الدعوى الجنائية ب وفاة المتهم ، وهذا الأصل هو الواجب الاتباع عند وفاة المتهم أثناء المحاكمة التأديبية سواء أكان ذلك أمام المحكمة التأديبية أو أمام المحكمة الادارية العليا . وأساس ذلك أن حكم المادة (١٤) من قانون الاجراءات الجنائية المشار اليها إنما يمثل أحد المبادئ العامة للنظام العقابى سواء فى المجال التأديبى أو الجنائى ، أى أن هذا النص هو فى ذاته تطبيق لقاعدة عامة مقتضاها أن العقوبة شخصية ومن ثم لا تجوز المساءلة فى المجال العقابى الا فى مواجهة شخص المتهم الذى تطالب جهة الاتهام بإزالة العقاب عليه ، الأمر الذى يفترض بالضرورة حياة هذا الشخص حتى تستند اليه وأيضا تستقر مسئولية الجنائية أو التأديبية بصدر حكم بات فى المنازعة فى مواجهته ، فإذا ما توفى المتهم قبل أن تصل المنازعة الى غايتها النهائية على هذا النحو فاله يتعين عدم الاستمرار فى اجراءات المساءلة إيا ما كانت مرحلة التقاضى التى وصلت اليها وذلك من خلال القضاء باقضاء الدعوى التأديبية قبله مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لما سبق بمغادرته من اجراءات أو صدوره من أحكام لم تصبح نهائية حتى تاريخ الوفاة .

ومن حيث أن الطاعن الأول قد توفى الى رحمة الله قبل الفصل نهائى فيما نسب اليه ، فاله يتعين من ثم القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه باقضاء الدعوى التأديبية قبله .

الفصل رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الدعوى التأديبية تنقضى اذا توفي الموظف أثناء نظر الطعن في الحكم
التأديبي أمام المحكمة الادارية العليا .

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستتر على أن الدعوى التأديبية
تنقضى اذا توفي الموظف أثناء نظر الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة
الادارية العليا ، استنادا الى الأصل الوارد في المادة (١٤) من قانون
الاجراءات الجنائية ، التي تنص على أن تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة
المتهم ، وهذا الأصل هو الواجب الاتباع عند وفاة المتهم قبل صدور الحكم
أثبت في شأن الاتهامات المنسوبة اليه ، سواء كانت الوفاة خلال مرحلة
المحاكمة أمام المحكمة التأديبية ، أو كانت بعد صدور الحكم التأديبي
بالادالة وخلال الأجل الجائز أثناءه الطعن في الحكم ، أو بعد الطعن في
هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا وقبل أن تصدر هذه المحكمة
حكمها البات في شأن الاتهامات التي أدين عنها .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أنه طالما قد توفي الطاعن
خلال نظر الطعن المقام منه أمام هذه المحكمة فانه يتمين القضاء باقتضاء
الدعوى التأديبية بالنسبة له بما يترتب على ذلك من الناء الجزاء الموقع
عليه بموجب الحكم المطعون فيه .

(طعن ٢١٢٤ و ٢١٢٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩/٥/١٩٩٠)

نفس المعنى : (طعن رقم ١٩٣ وطعن ٣٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة
١٩٨٩/٦/١٠)

(طعن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣/٥/١٩٨٩)

الفصل الثامن

المحكمة التأديبية

المسرح الأول - الاختصاص

قولا - المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في التأديب

المادة رقم (١٨٨)

المبدأ :

المحكمة التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب
الطعن - هذه الولاية لا تقتصر على طلب إلقاء قرار الطرد الطعن عليه بل
تشمل طلب التوقيف من الأضرار المترتبة عليه وغيره من العقوبات الترتيبية
بالطعن بالقرار الطعن عليه حاشية جنة حاشية من طلبة حاشية بسبب
التقصير النسبي في تنفيذ من القرارات التأديبية المقررة قانونا لا يربط
بها الدعاوى الأصلية بالقرار الطعن عليه على أساس التكاليف التأديبية النسبية إلى
الطعن به إلى ذلك : - اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في قرار
التصديق بالبالغ الشك إليها حتى لو قدم إليها طلب على استئناف وبغض
النظر فيها إذا كان التحقيق مع العامل قد تمضي عن جزء تأديبي لم
يتمضي عن ثمة جزء .

المحكمة :

ومن حيث أن من الوجه الأول من وجوب طعن التفتك الطاعة والذي
تنمى فيه على الحكم الطعن قضاءها ضمنيا بخصصاص المحكمة التأديبية
ينظر الطعن في حق القرار المطعون فيه وكلتعلق ضده بمبلغ خمسة جنيه
على أساس أن اختصاص المحاكم التأديبية وارد على سبيل العسر
وقاصرة على نظر المطعون في قرارات الجواز الموقفة على العاملين بالقطاع
العام . فقد قضت المحكمة العليا بجلسته ١٨٧٧/١١/٤ في الطعن رقم ٩

لسنة ٢ ق تنازع بأنه في ضوء المادة ١٧٢ من الدستور وقانون مجلس
اندولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد يخلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة
للفصل في مسائل تأديب العاملين ، وهذه الولاية تقتصر على طلب انشاء
قرار الجزاء المطعون فيه بل تشمل طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه
وغیره من المطالبات المرتبطة بالطعن . كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن
الزام العامل بقيمة ما تحملته جهة عمله من أعباء مالية بسبب التقصير
المنسوب اليه وإن لم يكن في ذاته مع الجزاءات التأديبية المقررة قانونا
الأنه يرتبط بها ارتباط الأصل بالفرع لقيامه على أساس المخالفة التأديبية
المنسوبة إلى العامل ، وهو ذات الأساس الذي يقرم عليه قرار الجزاء عن
جزم المخالفة فيدل على قدرته للجهة أعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن
المخالفة المذكورة وهذه المثابة باعتبار أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ،
ينعقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل في مدى التزام العامل
بما ألزمت به جهة العمل من مبالغ بسبب هذه المخالفة متى تولى ذلك الحق
يكون طلب العامل على هذه الخصوص إلى المحكمة التأديبية مقفرا بطلب
الجهة الإدارية التأديبية الذي يكون الجهة قد أوقته على العامل أو أن يكون
قد تقدم إليها على استقلاله وبغض النظر عما كان التحقيق مع العامل قد
تمخض عن جزاء تأديبي أم لم تمخض عن ثمة جزاء . ومن ثم يكون هذا
الوجه من أوجه الطعن غير قائم على أسس من القانون متعين الرفض .

(جلسات ٥٢٤ و ٥٢٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢)

نطيشق

قضت المحكمة الإدارية العليا يمكن هذا الحكم في الطعن رقم

٢٥٦٤ لسنة ٢٨ ق بجلية ١٩٨٧/١/١٢ المنشور بحدوده

وعلى أي حال راجع أيضا المحكمة العليا بجلية ١٩٧٢/١٢/٤ ق

الطعن رقم ٤ لسنة ٢ تنازع

المنزعات الخاصة بالرتب والمناصب والمكافآت المستحقة لموظفي العمومين أو لمرتباتهم تدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية تبعاً للمستوى الوظيفي للمنى - نفس المحاكم التأديبية بنظر الصلاحي التأديبية وطلبات إلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية - قوام المستوى التأديبية هو النظر في موازنة العامل تأديبية عن المخالفات التأديبية التي نسبت إليه والتي تتمثل في إخلاله بواجبات وظيفته والفروج على مقتضياتها - التزام العامل بجبر الضرر الذي لحق بجهة الإدارة من أضرار إركان المسؤولية التقصيرية الثلاثة - إذا كان الفصل الكون للنب الإداري يمكن أن يشكل ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية إلا أن ذلك لا يؤدي إلى القول بأن التزام العامل بجبر الضرر مرتبط بالدعوى التأديبية أو متفرع عنها - أساس ذلك : استقلال فكرة جبر الضرر الناشئ عن المسؤولية التقصيرية عن نظام التأديب من حيث القواعد التأديبية التي تحكمه والفرص الذي يسمى إلى تطبيقه - اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من موضوعات تختص بها محاكم أخرى إلا إذا كان النزاع قد طرح أمامها مرتبطاً بصفة تبعية بمناسبة - مباشرتها لاختصاصها المنوط بها قانوناً - مثال : رفع دعوى أمام المحكمة التأديبية بطلب إلغاء قرار التحصيل دون أن تتضمن صحيفة الدعوى طلب إلغاء قرار تأديبي معين - نتيجة ذلك : الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية والإحالة .

من حيث أن عناصر هذه المنازعة تخلص... حسبما يستفاد من الأوراق - في ١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦

تؤدي الى مديرية التربية والتعليم بالاسكندرية مبلغ ١٩٦٣٣٩٥ جنيهًا
خصما من مرتبها وما يترتب على ذلك من آثار .

وقالت شرعا لدعواها أنها اتهمت باختلاس هذا المبلغ والتزوير في
المستندات وقدمت إلى محكمة جنابات الاسكندرية التي قضت ببراءتها
مما هو منسوب اليها ورغم ذلك استجوبت مديرية التربية والتعليم في
الخصم .

... ووجهت للمهجة الادارية على الدخول بالدفع بدفع اختصاص المحكمة
بطلبها استنادا الى أن طلبت المدعية من قبيل المنازعة في منسوب وانصافيا
يرفض الدعوى .

... وبجلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدفع بدفع اختصاصها
بمظر الدعوى وباختصاصها بطلب الخصم الوارد على مرتب الطاعة وفاء
بمبلغ ١٩٦٣٣٩٥ جنيها وما يترتب على ذلك من آثار . وأسست قضاءها
في خصوص رفض الدفع بدفع اختصاصها بأن خصم الأعباء المالية التي
يقتضي الأمر تحميل العاقل بها بسبب المخالفة المنسوبة اليه وإن لم يكن في
ذاته من الجوانب التأديبية المقررة قانونا إلا أنه يرتبط بصله الجزاءات
التي لا ترفع بالأصل لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة اليه
إلزاما .

... ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا جرى بأن ملهى المواد
١٩٦٤.١٢.٤ ٢٤٤ من قانون مجلس النوبة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ أن
المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والتكافآت المستحقة للموظفين
المسومين أو لورثتهم تدخل في اختصاص محكمة القضاء الادارى أو
المحاكم الادارية بحسب المستوى الوظيفي للمدعى وإن المحاكم التأديبية
مختصة بمظر الدعوى التأديبية وطلبات الفاء القرارات النهائية للسلطات
التأديبية . وأن قوام الدعوى التأديبية هو النظر في مؤاخذة العاقل تأديبا
في المخالفة التأديبية التي نسبت اليه والتي تتمثل في أخطائه وإلزاميات

وظيفته والمخرج على مقتضياتها في حين ان الزام العامل يجبر الضرر الذي لحق بجهة الادارة مناطه توافر أركان المسؤولية التقصيرية في حقه وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر . وإذا كان الفعل المكون للذنب الإداري يمكن أن يشكل ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية الا أن ذلك لا يجرى الى القول بأن العامل يجبر الضرر منتهكاً بالدعوى التأديبية أو متفرع عنها لاستقلال كل من هذين النظامين عن الآخر سواء من حيث القواعد القانونية التي تحكمه أو الغرض الذي يسعى الى تحقيقه . كما أن اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من اختصاصات ورد النص في اختصاص محاكم مجلس الدولة الأخرى بما ألهم الا اذا كان النزاع قد طرح أمامها بصفة تيمية بمناسبة مباشرة اختصاصها الأصلي النوط بما قانوناً .

ومن حيث أن الثابت أن المدعية قصرت دعواها أمام المحكمة التأديبية على طلب إلغاء القرار الصادر بالزامها بمبلغ ١٩٦٣/٣٩٥ جنبها دون أن تضمن دعواها طلب إلغاء قرار تأديبي معين ، فمن ثم تكون المحكمة التأديبية بالإسكندرية غير مختصة بنظر هذه الدعوى .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قضى بنفي النظر المسالف ، فمن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ، مما يمتنع معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وإحالتها بمالتها الى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية للاختصاص .

(أعلن ١٠٦٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

تطبيقاً :

قضت المحكمة الإدارية العليا بكتفي ذلك في الطعن رقمي ٥٢٤ و ٥٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢ المنشورين قبله .

قائمة رقم (٢٩٠)

السيد :

المحاكم التأديبية صاحبة الولاية الطاعة بالفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام - وإذا ما عرض عليها طعن في جزاء تأديبي وإرتأت أن هذا الجزاء مشوب بالظور لعدم اللامعة الظاهرة بين درجة خطورة اللب الأبارى وبين نوع الجزاء المتوقع ومقارنه أو كان هذا الجزاء قد وقع على خلاف ما تقضى به لائحة الجزاءات الخاصة بالعاملين بالشركة فإن لها أن تقضى إلغاء الجزاء وإن تصدى لتوقيع الجزاء المناسب باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين .

المحكمة :

ومن حيث أنه وقد ثبت أن القرار الصادر بمجازاة الطعون ضد من المخالفة الأولى مخالفا لما تقضى به لائحة الجزاءات المعمول بها بالشركة الطعنة ، وبرأه من المخالفة القانونية فإن يمين القضاء بإلغاء القرار الطعون فيه إلا أنه طبقا لمنطق الأمور وعملا بالمبادئ التي تنظم اختصاص المحاكم التأديبية وتجعلها صاحبة الولاية العامة في التأديب سواء كان ذلك عن طريق الدعوى الابتدائية التي ترفع إليها في شأن العاملين المخالفين أو بواسطة تصديها للطعون التي تقام أمامها لإلغاء القرارات التأديبية الصادرة بمجازاة هؤلاء العاملين يمين القول بأن سلطة المحكمة التأديبية عند نظر الطعن بإلغاء القرار التأديبي تشمل رقابة المشروعية التي يحد على هذا القرار وكذلك في التصدي يبحث جواب المخالفة والحكم على المخالف بالجزاء المناسب إذا هي قررت عدم صحة الجزاء المطعون فيه أو عدم مناسبته للمخالفة المنسوبة إلى الطاعن ، وذلك طبقا لما انتهى قضاء المحكمة العليا في الطعن رقم ٩ لسنة ٢ ق. تنازع أنه يصحود قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٣٢٧ أصبحت المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة بالتأديب

ان بنص المادة ١٧٢ من الدستور يكون المشرع قد خلع على المحاكم
التأديبية الولاية العامة بالتصديق في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون
بالقطاع العام ومن ثم فان ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة
التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تناول للطن في أى جزاء
تأديبي على النحو الذى فصلته فصوص قانون مجلس الدولة ، وعلى ذلك
ووفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فى هذا الخصوص فان المحكمة
التأديبية اذا ما عترض عليها طعن فى جزاء تأديبي
وأرادت أن هذا الجزاء مشوبا بالغلط لعدم الملازمة الظاهرة بين
درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء الموقع ومقداره أو كان
هذا الجزاء قد وقع على خلاف ما تقضى به لائحة الجزاءات الخاصة بالعاملين
بالشركة فان لها أن تقضى بإلغاء قرار الجزاء وأن تتصدى لتوقيع الجزاء
المناسب باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى مسائل تأديب العاملين .

ومن حيث أنه تطبق هذه القواعد على واقعة الطعن وقد تبين من
الأوراق أن القرار الصادر بتجاذر المطعون ضده عن المخالفة الأولى
المسبوبة إليه يتضمن خمسة أيام من راتبه بخلاف اللائحة الجزاءات المعمول
بها فى الشركة الطاعة والتي تنص على أن عقوبة هذه المخالفة هى الخصم
من الراتب خمسة أيام فقط عن المرة الأولى ، كما تبين كذلك ان المطعون
بجذبه غير مستوف عن المخالفة الثانية باعتبارها الوصف الوارد فى الاتهام
المنسوب اليه لا يطبق عليها حيث لم يثبت أنه امتنع عن أداء عمله أو أخلف
بواجباته الوظيفية وإنما كل ما هنالك هو أنه أخطأ فى تفسير قواعد
الاختصاص الادارى بالنسبة لتبطل تظلم أحد العاملين ، ومن ثم فان التوازن
الصالح يخصص خمسة أيام من الراتب للمطعون ضده يعتبر قرارا مخالفا
للقانون وتبين الاخطاء

ومن حيث أن الجزاء المناسب عن المخالفة الأولى الثابتة فى حق

المطعون ضده والتي تنص عليها لائحة الجزاءات المعمول بها في الشركة الطاعة هو الخصم من الراتب لمدة خمسة أيام. هنا يمين مضادة المطعون ضده بهذا الجراء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اتخذ قضي بإلغاء القرار الصادر به دون توقيع الجزاء المناسب على واقعة المخالفة فإنه يكون قد جاء مخالفا للقانون مما يثبت الحكم بالباطل وبإلغاء القرار المطعون فيه وتوقيع الجزاء المناسب على المطعون ضده في ضوء أحكام لائحة الجزاءات المعمول بها لدى الشركة الطاعة كما سلف البيان .

(ملحق ١٧٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٣٠/١٩٨٦) .

فصل رقم (٢٩١)

المادة :

الالتزام بتقديم لا يقتصر بالظن بإنهاء الجزاء المتبقي من الواقع بل وأيضا بالتعويض عن الأضرار المترتبة على الجراء - طلب التعويض لا يتلزم بالوأيام والأجور المقررة لرفع دعوى الألف .

المحكمة :

١- من حيث أن قضاء هذه المحكمة فلا اعتراض على أنه في ضوء حكم المحكمة العليا الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ في التطوى رقم ١٤ لسنة ٢ في تنازع أنه بتدور تقاضى مجلس الثلاثة رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وعلى طاعة على الألف ١٩٢ من التطلو لا يكون المخرج ثقة خلط على الحكم التأديبية الزلاية المائة للسجل في مسائل الأديب الماملين لوتهم الماطون بالقطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المتبادلة التي تنطوق فيها المحكمة بتوقيع جزاء أديس كما يتناول الظن في أي إجراء أديس

على النحو الذي فصلته بخصوص قانون مجلس الدولة ، وإن اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالناء الجزاء وهو للطعن الجباير بل يتناول طلبات التعويض عن الانحرار المترتبة على انجزله ضمن طعون مباشرة وكذا تلك غيرها من الطلبات المرتبطة به وذلك أنه كلا للمعتن يستند إلى أساس قانوني واحد يرتبط بهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجولة ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير قائم على أساس من التالوذا بل من الرغف .

وبين حيث أنه عن الوجه الثاني عن الطعن فإن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده ، يطلب في دعواه تعويضه عن قرار فصله المخالف ومن المقرر أن طلبات التعويض لا تتقيد بالمواعيد والاجراءات المقررة لرفع دعوى الاناء ما دام أصل الحق قائما .

(طعن ١٣٣٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

قاعدة رقم (٤٩٢)

التيستنبط :

قاضي المظنة الأصلية هو الذي ما يفرغ عنها من مثلقات فرعية .
يعتقد الاختصاص المحكمة التأديبية للاختصاص بالفصل في مدى التزام العامل بها الزمة به الجهة التابع لها من مبالغ بسبب المظنة .

التيستنبط :

جري قضاء هذه المحكمة على أن الزام العامل بقيمة ما تمهله من جهة التي يعمل بها من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه شأن موضوع المنازعة المتعلقة وإن لم يكن في ذاته من الجوانب التأديبية المقررة قانونا فلا أنه يرتبط بها ارتباطا الفرع بالأصل لقيامه على أساس المخالفة التأديبية (٤٢ - ٢)

المنسوبة إلى العامل^١ة وهو ذات الانسان الذى يقوم عليه قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيها هو قدرت الجهة التابع لها العامل اعبال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة ، وهذه المثابة قالة باعتبار ان القاضي الاصل هو قاضى الفرع ، ينمقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل فى مدى التزام العامل بما للزمتة بجهة الجهة التابع لها من مبالغ بسبب المخالفة ، يستثنى فى ذلك ان يكون طلب العامل فى هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترفا بطلب الفاء الجزاء التأديبي الذى يكون قد وقع عليه او ان يكون قد قدم اليها على استقلال ، وبغض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي او لم يتمخض عن لمة جزاء .
(الحق ١٢٨٩ لسنة ٣٠ فى جلسة ١٧/٢/١٩٨٧) .

المادة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

المحاكم التأديبية تعتبر صاحبة الولاية العامة فى مسائل التأديب - تشمل اختصاصها الدعوى التأديبية البتة او الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة او القطاع العام وما يتفرع عنها من طلبات - من اسمها طلب الامورى ، او ابطال الخصم من الراتب متى كانت مترتبة على جزاء - باعتبار ان من يملك الاصل يملك الفرع - ذلك سواء قدم الطلب الى المحكمة التأديبية مقترفا بطلب الفاء الجزاء التأديبي الذى تكون جهة الادارة وقعت على العامل - او ان يكون قد قدم اليها على استقلال - وذلك ايضا بغض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل تمخض عنه جزاء تأديبي او لم يتمخض عنه فى جزاء .

المحكمة :

ومن حيث انه يتمين بادىء ذى بدء تحديد المحكمة المختصة بنظر هذه الطعن ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المحاكم التأديبية .
(١٩٨٧)

تعتبر صانحة الولاية العامة في مسائل التأديب وإن اختصاصها يشمل الدعوى التأديبية المبتدأة أو الطعون في الجراءات الموقعة على العاملين بالدولة أو القطاع العام وما يتفرغ عنها من طلبات ومن ضمنها طلب التمويض أو ابطال الخصم من الراتب متى كانت مترتبة على جواز واعتبار أن من يملك الأصل يملك الفرع وسواء قدم الطلب في هذا الخصوص إلى المحكمة التأديبية مقترفا طلب إلغاء الجواز التأديبي الذي تكون لهجة الإدارة وقمته على العامل أو أن يكون قدم إليها على استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل مخفض عنه جواز تأديبي أو لم يتخف عن أي جواز .

(طعن ٢٤٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢٩/١٩٩٠)

فصل رقم (٢٩٢)

المبدأ :

المحكمة التأديبية هي المحكمة ذات الولاية العامة في شئون التأديب أي أن اختصاصها يمتد إلى كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرع عنه - اختصاصها بالفضل في مدى التزام العامل بما أقرته به جهة الإدارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن في الحكم يترجم استنادا إلى الخطأ في تطبيق القانون وأوليه إذ أن الثابت أن تظلم الطاعن أسفر عن تخفيض الجزأة الموقوع عليه إلى الأذار ، وأنه أحضر بهذا القرار الصادر في التظلم بتاريخ ١٢/١/١٩٨٠ فأقام طعنه فيه بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥ أي خلال الميعاد المقرر بالمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ومن ثم فإن الطعن يكون قد أقيم في الميعاد ، وأذ لا يحتاج هذا القرار الصادر في التظلم

الى التظلم منه قال: الطعن يكون مقبولا شكلا . كنا أن تعديل النظام
يصلح ١٩٥٥هـ جاء نتيجة الامام الذي أسند اليه وجوب من أجله ، فهو
مرتبط بالجزاء ارتباطا يقوم على وحدة الأساس الذي بني عليه كلاهما ،
ومن ثم فخصص المحكمة التأديبية بخطر طلب إلغاء قرار الجزاء . بكل مشتتاته
بما فيها تعديل مبلغ ١٩٥٥هـ ، حتى ولو لم يطلب للطعن إلغاء
الجزاء ، أو إلغاء ميعاد الطعن في الجزاء بالإلغاء .

ومن حيث أن التأييد من الأوقاف في تاريخ ١٩٥٩/٤/١ عند تكرر
بمقتضى السيد (. . .) بتخصيص ثلاثة أيام من راقته لتعديل مبلغ
١٩٥٥هـ جنبا ، فتظلم من هذا القرار في ١١/١٠/١٩٧٩ ، به أن أضطر
به ، وقامت الإدارة ببحث التظلم ، وسلكت فيه مسلكا ايجابيا أمرت عن
تخفيض الجزاء السابق الى الأنداز ، وأخطر بذلك في ١٢/١/١٩٨٠ ، ومن
ثم أقام طعنه عليه في ٥/٣/١٩٨٠ ، أي خلال الميعاد المقرر قانونا وفقا لما
تقضى به المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ،
واذهب الحكم الطعن فيه خلاف هذا المذهب ، فانه يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون ، مما يشهد بالتأخر في هذا التقدير .

ومما جرت به عن تعديل السيد (. . .) بمبلغ ١٩٥٥هـ جنبا ،
فان المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ قد جعلت اختصاص المحاكم التأديبية شاملا للدعوى التأديبية
المبتدأة ، وكذلك الطعن في الجزاءات التأديبية ، سواء بالنسبة للى العاملين
في الحكومة أو العاملين في القطاع العام . وهذا الشمول الذي أشارت
اليه يترتب عليه اختيار المحكمة التأديبية هي المحكمة ذات الولاية العامة
في شئون التأديب ، أي أن اختصاصها يمتد الى كل ما يتصل بالتأديب أو
يتفرع عنه ، ومن ثم تختص المحكمة التأديبية بالتفصيل في سبب الترام
العامل بما إلمته به جهة الادارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية .

ومن حيث أن تحصيل المبالغ يبلغ ١٦٠٥٥٠ ، كلف وليد الاصنام .
 الموجه اليه من أنه قام بتعصيل مبالغ من الطلبة على خلاف القواعد ، وبناء
 عليه صدر القوار بمجازاته بتضمين ثلاثة أيام من زيارته ، وتخصيص مبلغ
 ١٩٠٥٠ جنيهاً ، ثم خفض الجزاء إلى الأنوار ، لهذا كان تعديله المبلغ مخالف
 الذكر يكون وليد المخالفة المنسوبة اليه ، وتمت مجازاته عنها ، ومن ثم فقد
 ارتبط بالجزاء ارتباطاً يقوم على وحدة الأساس الذي يربط بينهما ، وبالتالي
 تكون المحكمة التأديبية هي المختصة بنظر الطعن ، باعتبار أن قاضي الأصل
 هو قاضي الترمع ، وأذ جاء الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ، فانه يكون
 قد جاء على غير سند من الواقع والقانون ، ويتمين القضاء بالغاءه ، وإعادة
 الطعن الى المحكمة التأديبية بقطا للفصل فيه مجدداً من هيئة أخرى ، .
 (طعن ١٥١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٩١/٣/٩)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المستند :

اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة باعتبارها صاحبة الولاية
 العامة في مسائل التأديب يشمل نظر الدعوى التأديبية المبتهلة والتي تعركها
 النيابة الإدارية ، كما يشمل كذلك النظر في الطعون في الجزاءات الواقعة على
 العاملين بالدولة أو بالقطاع العام وما يتفرع عنها من طلبات حق طريق الدعوى
 التي تثار من العمل هنا على القراء التأديبين الصغار في شأنه من الصلابة
 التأديبية المختصة - متى أحيل العامل الى المحكمة التأديبية من طريق النيابة
 الإدارية بقرار الإهم من مخالفات معينة منسوبة اليه أصبحت صاحبة الولاية
 في أمر تأديبي وتوقيع الجزاء المناسب عن المخالفات التي يشهدها من الأوراق
 التي تتناول ترتيبها وذلك بحدود النظر عما تقتضيه النيابة من توقيع جزاء بعينه
 باعتباره أن ذلك يدخل في مضمون الإهم ، وليس بالعقوبة هو الجزاء الذي تراه
 المحكمة مناسبة للمخالفات الشابتة في حق العامل ، لذا كانت الدعوى تبعد

انضمت المحكمة التأديبية عن العظم القام من العامل في القراز التأديبي
الضاصر في شأنه من السلطة المختصة بالتأديب ، فان المحكمة التأديبية في
هذه الحالة تكون بصدد دعوى الغاء ولها ان تراقب مشروعية القرار المطعون
فيه وتنتهي الى اقالته او تعديله او رفض الدعوى وفقا لما تراه في نطاق
رقابة المشروعية .

المعكمة :

ومن حيث ان المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة تنص على ان تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها
بالفصل في المسائل الآتية : (ثاني عشر) الدعاوى التأديبية
المنصوص عليها في هذا القانون .

(ثالث عشر) يطعون في الجراءات الموقفة على العاملين بالقطاع
العام في الحدود المقررة قانونا .

وتنص المادة ١٥ من القانون المذكور على ان تختص المحاكم التأديبية
بنظر الدعاوى التأديبية على المخالفات المالية والإدارية والتي تقع في :

أولاً : العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة
ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات
العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمين لها الحكومة حدا أدنى
من الأرباح .

ومتي كان ذلك فان اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة
باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب يجعل نظر الدعاوى
التأديبية المبداة والتي تحركها النيابة الإدارية كما يشهد كذلك النظر في
الطعون في الجراءات الموقفة على العاملين بالدولة أو القطاع العام وما

يُتَجَرَّعُ عنها من طلبات عن طريق الدعوى التي تقام من العامل طعنًا على القرار التأديبي الصادر في شأنه من السلطة التأديبية المختصة ، وترميًا على ذلك فإنه متى أُحيل العامل إليها عن طريق النيابة الإدارية بقرار اتهام عن مخالفات معينة منسوبة إليه أصبحت صاحبة الولاية في أمر تأديبه وتوقيع الجزاء المناسب عن المخالفات التي يثبت لها من الأوراق أن العامل ارتكبها وذلك بصرف النظر عما طلبته النيابة عن توقيع جزاء بعينه باعتبار أن ذلك يدخل في مدلول الاتهام ، وليس بالنقض . هو الجزاء الذي تراه المحكمة مناسبة للمخالفات الثابتة في حق العامل ، أما إذا كانت الدعوى فصلت بالمحكمة التأديبية عن الطعن المقام من العامل في القرار التأديبي الصادر في شأنه من السلطة المختصة بالتأديب ، فإن المحكمة التأديبية في هذه الحالة تكون بصدد دعوى إلغاء ولها أن تراقب مشروعية القرار المطعون فيه وتنتهي إلى إلغاءه أو تعديله أو رفض الدعوى وقتلما تراه في نطاق رقابة المشروعية .

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الطعن ترميًا على ما تقدم فإن الثابت من النيابة الإدارية إحالة المتهم إلى المحكمة التأديبية عن مخالفات وإرادة بتقرير الاتهام ، وعليه فإن على المحكمة أن تتصدى لاختصاصها التأديبي دون التقييد بما طلبته النيابة الإدارية من توقيع جزاء التصل التأديبي على العامل . ولها أن تخير الجزاء المناسب للمخالفات الثابتة في شأنه ، وليس للمحكمة في مثل هذه الحالة إذا ما ارتأت عدم ملائمة توقيع جزاء التصل التأديبي من الخدمة أن تترك اختصاصها التأديبي وتحيل الأمر إلى الجهة الإدارية لتوقيع الجزاء المناسب وذلك باعتبارها صاحبة الاختصاص العام في التأديب طالما أُحيل أمر تأديب العامل إليها عن طريق الجهة صاحبة الولاية في ذلك وهي النيابة الإدارية .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه قد أوقف بهير هذا النظر فلا يكون
قابلاً لمخاطة في تطبيق القانون ويكون الطعن عليه في محله ويتمين القضاء
بالغالب .

ومن حيث أن لهذه المحكمة وقد أثبت الحكم التأديبي المطعون عليه
أنه تصهبي في موضوع البصوى التأديبية . ولما كان الثابت أن
البيانات المنسوبة للمطعون ضده والواردة بتقرير الاتهام لإثباته في حقه
ثبوته قاطعاً من واقع التحقيقات التي أجريت والمستندات والأوراق المرفقة
التي هي في هذه التحقيقات وهو ما أثبتته المحكمة للمطعون فيه الأخير الذي يشكل
في حق المحال خروجها على مقتضى الواجب الوظيفي ويسوغ بالتالي مساءلته
تأديبياً عملاً بنموذج الاتهام .

ومن حيث أن الثابت من حافظة المستندات المقدمة في الطعن من
النيابة الإدارية والتي وردت في ١٧/١/١٩٩١ أثناء تداول الطعن أن
المطعون ضده صدر قرار بصلته من الخدمة اعتباراً من ٥/١٢/١٩٨٨ بعد
نقله إلى المحاكمة التأديبية فإن الجزاء الذي يوقع عليه من المخالفات الثابتة
حله يكون من بين الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٩١ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهي الحرمان التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز
لأكثر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند ترك الخدمة .

ومن حيث أنه من المخالفات الثابتة في حق المطعون ضده فإن الجزاء
الذي تقررته المحكمة هو الحرمان التي تتناول الأجر الاجمالي الذي كان
يتقاضاه المطعون ضده عند تركه الخدمة .

(طعن ٧٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٩٣)

ثانيا : توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية

قامنة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية - اختصاص كل منها بنظر الدعاوى أو الطعون التأديبية المتعلقة بالعاملين في الوزارات والهيئات العامة والوحدات التابعة التي تعدد في قرار تعيين هذه المحاكم وتحديد دوائر اختصاصها - نظري محكمة تأديبية في غير ما يختص به يجعل حكمها باطلا - لمصاحب الشأن الآلة ذلك والمحكمة التصدي له من تلقاء ذاتها - فبرر رئيس مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٢ في شأن تعيين المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث وما يعادلها وتحديد دائرة اختصاص كل منها - نص السادة الأولى منه مفادها أن المحكمة التي تنبذ لها ولاية النظر في الدعاوى التأديبية بالنسبة إلى العاملين بشركات القطاع العام التابعة لوزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي هي المحكمة التأديبية للعاملين بتلك الوزارتين ، والمشار إليها في الفقرة (٤) من النص وليس للمحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة المشار إليها في الفقرة (٢) من ذات النص - إلا كان التكميم بين العاملين بالشركة العامة للغابات والبساتين الجوية (ديجوتا) وهي إحدى شركات القطاع العام التابعة لوزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي فإن الحكم الصادر هذه في المخالفة المنسوبة إليه من المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة والوحدات التابعة لها يكون قد صدر من محكمة غير مختصة .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع المثار من الطاعن بعدم اختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة التي أصدرت ضده الحكم الطعون فيه .

فقد توزع الاختصاص بين المحاكم التأديبية • على أساس اختصاص كل منها بنظر الدعاوى فى الطعون التأديبية المتعلقة بالعاملين فى الوزارات والهيئات الطاعة والوحدات التابعة التى تحدد فى قرار تعيين هذه المحاكم وتحديد دوائر اختصاصها • يقتضى افراد كل منها بما تختص به فلا يكون لها أدنى اختصاص بنظر الدعاوى والطعون التأديبية المتعلقة بمن عداهم يخص به محكمة تأديبية أخرى • ومن ثم فإن نظرها والفصل فى غير ما تختص به يجعل حكمها باطلاً ولذوى الشأن غير المطعون ضده الأثرة ذلك والمحكمة التصدى له من تلقاء ذاتها •

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تعيين المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانى والثالث وما يعادلها وتحديد دائرة اختصاص كل منها — يبين أن المادة الأولى من هذا القرار تنص على ما يلى : تعين المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين من المستويات الأولى والثانى والثالث وما يعادلها وتحديد دائرة اختصاص كل منها على الوجه الآتى :

• • • • • (١)

(٢) محكمة تأديبية بالنسبة الى العاملين بوزارات الصناعة والبتروك، والثروة المعدنية • • • • •، الرى والجهات التابعة والملحقه بالوزارة •

• • • • • (٣)

(٤) محكمة تأديبية بالنسبة الى العاملين بوزارتى الزراعة واستصلاح الأراضى للجهات التابعة والملحقه بالوزارة •

ومفاد النص المشار اليه أن المحكمة التى تتخذ لها ولاية النظر فى الدعاوى التأديبية بالنسبة الى العاملين بشركات القطاع العام التابعة لوزارتى

الزراعة واستصلاح الأرض هي المحكمة التأديبية للعاملين بتلك الوزارتين .
والمشار إليها في الفقرة (٤) من النص .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كان الثابت من الأوراق أن
الطاعن من العاملين بالشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية (رجوا) وهي
أحدى شركات القطاع العام التي تتبع وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي
بأن المخالفة المنسوبة إليه وقعت فيها وهي تمديه بالضرب والسب على
رئيس مجلس إدارة الشركة . فإن الحكم المطعون فيه يكون من ثم قد
صدر من محكمة غير مختصة ذلك لأن اختصاص المحاكم التأديبية في مجلس
الدولة يعد تبعاً لوظيفة العامل والجهة التي يعمل بها .

(ملن ١٩٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

ثالثاً - نطاق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

تختص المحكمة التأديبية بمستوى الإدارة العليا بمعاقبة العاملين
المقربين لها في اتهام معين بغض النظر عما إذا كان بعضهم يشغل وظائف
أدنى من الإدارة العليا - أساساً ذلك : ارتباط الاتهام وعدم تبعه على
أنه يظل بوحدته المحاكمة للمخالفين في اتهام واحد - الحكم بعدم قبول
الدعوى بالنسبة لشاغلي وظائف الإدارة العليا لا يستتبع الحكم بعدم
اختصاص هذه المحكمة أو عدم القبول بالنسبة لشاغلي المستويات الأدنى -
أساس ذلك : بقاء الاختصاص الشامل للمحكمة بالرغم من عدم قبول الدعوى
أن يشغل وظائف الإدارة العليا لأن احتمال تصحيح الوضع بالنسبة لهم
ما زال قائماً .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صادف صواب الواقع والقانون فيما انتهى اليه من إدانة مملوك الطاعن في الاتهام الأول والثالث المنسوين اليه للأسباب الشائعة التي قام عليها والتي أخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف اليها في مقام الرد على أوجه الطعن أنه لا صحة لما ذهب اليه الطاعن في تقرير طعنه من مخالفة الحكم للقانون لقضائه باختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا نوعيا بنظر الدعوى التأديبية بالنسبة للطاعن التي يشغل وظيفة من الدرجة الثالثة رغم قضائه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للعاملين الثاني والثالث شاغلي وظائف الادارة العليا صحة لذلك اذ تنص المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يحدد اختصاص المحكمة التأديبية بما للمستوى الوظيفي للعامل وقت اقامة الدعوى ، وإذا تعدد العاملون المتقاضيون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلام في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعا . ومنهوم هذا النص أن المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا ينمقد لها الاختصاص بمحاكمة العاملين المتقدمين لها في اتهام معين سواء منهم من كان يشغل وظائف الادارة العليا أو من هم دون هذا المستوى لارتباط الاتهامات المنسوبة اليهم وعدم تبحيض هذه الاتهامات على وجه يفصل بوجود محاكمة جميع المتقدمين للمحاكمة في اتهام واحد . وإذا قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمن يشغل منهم وظائف الادارة العليا ينظر الدعوى أو بعدم قبولها لمن يشغل وظائف في المستويات الأدنى باعتبار ان اختصاص المحكمة الشباغل ما زال قائما بالرغم من القضاة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمن يشغل وظائف الادارة العليا ، لأن احتمال تصحيح الوضع بالتعبئة لمن

قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة له ما زال قائما . كما أنه لا حجة لما
أوردته تقرير الطعن من أن الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن عن
مخالفة غير مرفوع بما للدعوى التأديبية وأنه بهذه المثابة يكون قد خالف
القانون ، وبذلك حين يفي عن الطاعن تهمة اختلاس مبلغ ٤٦٣ جنيبا من
أموال مجموعة شركات التأمين ، ثم ادّاه عن تهمة اجماله في المجهول على
القوانين الخاصة بشراء هدايا لكبار المسئولين وتحرير بأسماء من قدمت
اليهم ، وتقديم كل ذلك الى الجهات المختصة بعد حصول الاهداء ، وهو
اتهام لم يرد بقرار الاحالة ، لا صحة لهذا القول ذلك أن مجرد التعديل
الذي أجرته المحكمة التأديبية في وصف الوقائع النسوبة الى الطاعن هو
عدم قيام نية الاختلاس في حقه دون أن يتضمن اسناد وقائع أخرى أو
إضافة عناصر جديدة الي ما تضمنه قرار الاحالة ، فان الوصف الذي نزلت
به المحكمة في هذا النطاق باعتبار الطاعن ارتكب مخالفة عدم تقديم فواتير
شراء الهدايا وكذا كشفا بأسماء الأشخاص الذين تملكوا هذه الهدايا
لا مخالفة اختلاس مبلغ ٤٦٣ جنيبا هذا الوصف منطوق على تعديل
لا يجلفى التطبيق السليم للقانون وهو تعديل في صالح الطاعن وليس فيه
إخلال بحقه في الدفاع لاذ أن المحكمة لا تلتزم في هذه الحالة تنبيهه أو
تنبيه الواقع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة لمتنفاد أحد
عناصر التهمة التي أقيمت بما للدعوى التأديبية .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا
ورفضه موضوعا .

(طعن ٢٠١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٥)

الفصل وقسم (٢٩٨)

المبدأ :

المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا هي المحكمة الوحيدة المختصة بمحاكمة جميع العاملين الشاغلين لوظائف الإدارة العليا أيا كان مكان ارتكاب المخالفة .

المحكمة :

ومن حيث أنه عما ورد بالظن من أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة غير مختصة وأن الاختصاص ينقذ للمحكمة التأديبية بالإسكندرية ، فإن الثابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، وهذه المحكمة تنقذ اختصاصها بالعاملين الشاغلين لوظائف الإدارة العليا ، وهي المحكمة الوحيدة المختصة بمحاكمة جميع العاملين الشاغلين لوظائف الإدارة العليا أيا كان مكان ارتكاب المخالفة ، وإذا كان بعض المتهمين الذين شملهم قرار الإنهاء من شاغلي وظائف الإدارة العليا ، فإن الاختصاص بالمحاكمة ، ينقذ للمحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، ولا اختصاص للمحكمة التأديبية بالإسكندرية في هذا الشأن .

(ملحق ٢٩٦ لجلسة ٣٧ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٩٣)

رابعاً - اختصاص المحاكم التأديبية وأرد على سبيل النحر:

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجرائم المحددة
قانوناً على سبيل النحر - لا ينطد اختصاص هذه المحاكم إلا بالطغسون
الواجهة الى جرائم صريحة مما نص عليه القانون - استس ذلك : - أن
اختصاص المحاكم التأديبية في هذا الشأن هو استثناء من الولاية العامة
للقضاء الإداري بالنسبة للعاملين بالحكومة ومن الولاية العامة للقضاء العادي
(المحاكم العمالية) بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - لا يجوز التوسع في
تفسير هذا الاختصاص أو القياس عليه - مؤدى ذلك : - عدم جواز الاجتهاد
بابتناع فترة الجزاء الكائن لادخال الطعن عليه في اختصاص المحاكم التأديبية
- القول بشر ذلك يؤدي الى خلق نوع جديد من الجرائم والمسافته الى
الجزاوات التي حددها المشرع صراحة على سبيل النحر -

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن يقرم على أساس أن هذا الحكم قد خالف
القانون اذا أن الشركة قد اخلت بمبدأ المساواة بين العاملين ، وأن المصل
الاضافي حق مكتسب له وأنه لا وجه للترخيص لرئيس القطاع بمسلطة
تقديرية في شأن تشييل بعض العمال لساعات اضافية وحرمان البعض
الأخر ، وأنه ماكان يجوز مجازاته بذلك بمد ان سبق مجازاته بالوقت
عن العمل لمدة ثلاثة أشهر حيث يعتبر ذلك من قبيل توقيع أكثر من جزاء
عن مخالفة واحدة .

ومن حيث ان البادى مما تقدم ان النزاع في هذا الطعن يشور
حول ما اذا كان من حق الطاعن العمل لساعات اضافية يحصل مقابلها

على أجر إضافي ، وما إذا كان في صلبه تشييده وبالتالي في عدم صرف
الأجر الإضافي إليه ما يفيد توقيع جزاء تأديبي على حسب ما انتهى إليه
في تكييفه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب في تحديد
اختصاص المحاكم التأديبية الالتزام بالجزاءات المحددة قانوناً على سبيل
الحصر ، بحيث لا ينقل الاختصاص لهذه المحاكم إلا بالطعن الموجه إلى
جوانب صريحة مما يحل عليه القانون ، ذلك أنه باستعراض المراحل التشريعية
الخاصة بنظام تأديب العاملين سواء بالحكومة أو بالتطوع العام وتحديد
الاختصاص بنظر القضايا الخاصة بهم بين أن الاختصاص بنظر الطعون
في الجزاءات قد انتقل للمحاكم التأديبية استثناء من الولاية العامة
للمنضمات الإدارية حيث هو الذي كان يختص بذلك بالنسبة للعاملين
بالحكومة ، كما جاء استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري حيث كانت
المحاكم العمالية هي المختصة بنظر هذه الطعون بالنسبة للعناله . وعلى
ذلك وإذا كانت القاعدة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره
فمن ثم فإنه ما كان يجوز سلوك سبيل الاجتهاد بإبداع فكرة الجزاء
المقتنع مع صراحة النصيص المحددة للجزاءات التأديبية على سبيل
الحصر ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى خلق نوع جديد من الجزاءات
وأضافته إلى قائمة الجزاءات التي حددها القانون صراحة وعلى سبيل
الحصر .

بمقتضى :

يجب الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات
الصرحة التى يحددها القانون على سبيل التخصر - لا ينطق الاختصاص
بهذه المحاكم الا اذا كان النص موجها الى ما وصفه صريح نص القانون بانه
جزاؤه .

المطعمة :

بالنسبة لمبنى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المتعلقة بنقل
ونقل العاملين فان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ نص فى الفقرة الأخيرة من المادة (١٥) على اختصاص المحاكم
التأديبية بما ورد فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة (١٥) وأولهما
الطلبات التى يقدمها الموظفون المؤمنون بالفاء القرارات النهائية للسلطات
التأديبية وتأييدها الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام
فى الحدود المقررة قانونا ، ونص فى الفقرة الأولى من المادة (١٩) على
أن توقع المخاكم التأديبية الجزاءات المخصوص عليها فى القوانين المنظمة
لتنشئة من تجزئ منعاكسهم ، وحكم فى الفقرة الثانية من هذه المادة
الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها العاملين بالجمعيات والهياكل
القائمة ، كما حدد فى المادة (٢١) الجزاءات التأديبية التى توقع على من
ترك الخدمة ، والمستفاد من ذلك أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية
للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك
السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو الذى
حدد هذه السلطات وما تنالك عمل حلطة منها توقيعها من جزاءات ، وذات
المعنى هو المقصود بالجزاءات التى توقع على العاملين بالقطاع العام فى
الحدود المقررة قانونا ، وهو نظام العاملين بالقطاع العام الذى حدد هو
(٢ - ٤٤)

الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة منها توقيعه من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ و ٢١ من قانون مجلس الدولة ومن ثم فلن تمير الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به هذا المعنى المحدد ، وقد حدد كل من قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر ، ومن ثم فانه لزاما ما تقدم ولذا كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر ضعون الجزاءات التأديبية — حسبما يكشف عنه التطور التشريعى للاختصاص بنظر هذه الطعون — وقد ورد استثناء من الولاية العامة لكل من القضاء العادى وبالنسبة لطعون العاملين بالقطاع العام أو القضاء الادارى بالنسبة (لطعون الموظفين العموميين) فان القول باختصاص المحاكم التأديبية بغير ما تقدم يؤدى الى خلق جزاء جديد (هو النذب أو النقل) وإضافة الى قائمة الجزاءات التى حدها القانون صراحة وعلى سبيل الحصر وهو ما لا يتفق مع أحكام القانون ، خاصة وأن القول باختصاص المحاكم التأديبية بالجزاء المنقح بالنقل أو النذب بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يفرض البدء بالتصديق لموضوع الطعن والفصل فيه للتوصل الى وجود جزاء مقنع أو عدم وجوده ، فكان على المحكمة التأديبية لتحديد اختصاصها أن تبدأ بالفصل فى الموضوع وهو مسلكت يخالف أحكام القانون فى عدم توقف تحديد الاختصاص على الفصل فى الموضوع ، ولا يسوغ فى سبيل الخروج من هذا المأزق القانونى القول بأن السيرة فى تحديد الاختصاص هو بما يحدده الطامن فى طلباته فان وصف طمته بأن محله جزاء مقنع اختصت المحكمة التأديبية وإذا لم يتم طمته على فكرة الجزاء المقنع لم تكن تلك المحكمة مختصة بينما الذى يتولى تحديد ما يشتر جزاء مقنعا أو جزاء تأديبية صريحا هو القانون وحده ، وما يضيفه المدعى على طلباته من أوصاف قانونية تكون السيرة فيها بما يقرره القانون ومقتضى به المحكمة صلاحية القول بالفصل فى

إنزال التكيف السليم. دونما التزام بما يستند صاحب الشأن من أوصاف قانونية ، لذلك فانه لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن يفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واجتياز قاضيه حسبما يضيفه على طلبه من وصف ، وبذلك يصبح تحديد الاختصاص القضائي رهين بإرادة منفردة يفرضها المتقاضى على القانون ويفيد بها القاضى فلا يملك التكيف المعيب انذى اعضاء صاحب الشأن وهذا ما يخالف ما هو مسلم من أن تحديد الاختصاص أمر يختص به القانون وحده وأن اعضاء التكيف القانونى السليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فانه يجب الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالعزائم الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر ، وبالتالى فلا يتمتع الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الوطن موجها الى ما وصفه صريح النص القانونى بأنه جزء .

(طن ٧٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣)

(ليس المعنى : طن رقم ٧٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

يتمتع اختصاص المحكمة التأديبية اذا كان الوطن موجها الى ما وصفه القانون بأنه جزء - اذا كان الوطن موجها الى قرار صدر بنقل أو نفي أحد العاملين بالحكومة يكون الاختصاص لمحكمة القضاء الادارى - اذا كان الوطن متعلقا بنقل أو نقل أحد العاملين بالنطاق العام اتفق الاختصاص للقضاء الادارى (الدائرة العمالية صاحبة الولاية العامة بمناقصات العمال) .

ومن حيث أن الوطن يقوم على أن النزاعى المقامة أمام المحاكم

التأديبية من العاملين بالقطاع العام بطلب إلغاء الجزاءات الموقعة عليهم
لا تستلزم سبق التنظيم من هذه الجزاءات قبل رفع المصوى .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص في
المقبرة الأخيرة من المادة ١٥ علي اختصاص المحاكم التأديبية وما ورد في
البلدين . تلجأ وثالث عشر من المادة ١٥ وأولها الطلبات التي يقدمها
الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وإلغائها
الطعون في الجزاءات الموقعة علي العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة
قانونا . ونص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات
النصوص عليها في القوانين المنظمة لتشؤون من تجري محاكمتهم .

ومن حيث أنه المستفاد من هذين النصين أن المقصود بالقرارات
النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز
تلك السلطات توقيها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . وهو
ذات المعنى المقصود بالجزاءات التي توقع علي العاملين بالقطاع العام في
الحدود المقررة قانونا حيث حدد قانون نظام العاملين بالقطاع العام بدوره
السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة منها توقيها من جزاءات . ومن
أجل ذلك فإن تغيير الجزاء التأديبي يقتصر مدلوله على الجزاءات التي
حددها كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام علي مسيل
المرء ، وبالتالي فلا ينفرد الاختصاص للمحاكم التأديبية إلا اذا كان
الظن مرجحا الي ما وصفه مبرمج نص القانون بأنه جزاء . أما اذا كان
الظن موجها الي قرار مدير يتقدم أو مدير أحد العاملين بالحكومة
اختست به محكمة القضاء الإداري . وإذا كان الظن متعلقا بمدير أو قاض
أحد العاملين بالقطاع العام لثمقت الاختصاص للقضاء الإداري « المحاكم
المالية » صراحة الولاية المالية وسنذكرها الهام :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى وهو من العاملين بالقطاع العام يعطى على قرار قديم من الشركة التي يعمل بها إلى مديرية التمييز بالبحيرة ، فمن ثم فإن ظهر هذا الطعن يخرج من اختصاص محاكم مجلس الدولة . مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة تلقائيا بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية . الدائرة المختصة بنظر المنازعات العمالية للاختصاص . وإبقاء الفصل في المصروفات .

(طعن ٨٩٢ لسنة ٧٨ قى جلسة ١٩٨٩/٤/٧٩)

قاعدة رقم (٢٠٢)

القياس :

اختصاص القضاة بالقبض على الموقوفين بالقرار الصادر من المجلس القضائي - لا يجوز التوسع أو التقييد في القضاة الخارجة بتحديد الاختصاص بالظن على القرارات الصادرة بالنقل لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية مهما كان البحث على إصدار هذا القرار الصادر به لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية المحدد على سبيل العموم .

الحكمة :

ومن حيث أن القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نص في المادة ١٩ منه على أن لا يختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن الموظفين الإدارية والإدارية التي تقع من :

أولا : ثانيا :

ثالثا :

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون للنصبين عليها في البندين
تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة » .

وتنص المادة العاشرة من ذات القانون على أن « تختص بمحاكم مجلس
الدولة دون غيرها بالتصّل في المسائل الآتية :

(تاسعا) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات
النهائية للسلطات التأديبية .

(ثالث عشر) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقضاء
العالم في الحدود المقررة قانونا « . . . » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم من المشرع قد حدد اختصاص المحاكم
التأديبية على سبيل الحصر وذلك بالمسائل الواردة بالمادتين ١٥ ، ١٥ من
قانون مجلس الدولة . وباستقراء هاتين المادتين بين أهمهما لم تغفل المحاكم
التأديبية الاختصاص بالتصّل في الطعون على القرارات الصادرة بنقل
الموظفين العموميين وذلك مهما كان الباعث على إصدار هذه القرارات ،
ذلك أنه لا يجوز التوسع أو التيسر في القواعد الخاصة بتحديد
الاختصاص . ولما كان النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التي نص
عليها القانون فإن الطعن على القرار الصادر به لا يدخل في اختصاص
المحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع الطعن الرافض فإنه لما كان
القرار الصادر بنقل الموظف نهائيا لم ينظر على أنه من القرارات التأديبية
التي حلدها القانون على سبيل الحصر ، فإن المحاكم التأديبية لا تختص
بنظر الطعن في هذا القرار وإنما تختص به محكمة القضاء الإداري أو
المحكمة الإدارية طبقا للدرجة الوظيفية للطاعن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فيما قضى به
من اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في الطعن على قرار قبل
السيد / ، فانه يكون قد صدر معينا واجب الانهاء .

ومن حيث أنه من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها جملا بحكم المادة
(١٨٤) مرافعات ، الا أنه وفقا لحكم المادة (٩٠) من قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة يعفى هذا الطعن من الرسوم بحسبانه من الطعون في
أحكام المحاكم التأديبية .

(طعن ٢٤٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/١١/١٩٨٩)

خامسا - اختصاص المحاكم التأديبية يتجدد بالقرارات التأديبية الصريحة

فصل في رقم (٢٠٢)

المبدأ :

تختص المحاكم التأديبية بالقرارات الصريحة التي حددها القانون على
سبيل الحصر ليس من بينها نظر الطعون في قرارات النقل أو التندب .

الحكمة :

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٩٧
لسنة ١٩٧٣ على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد في البندين تاسعا
وثالث عشر من المادة ١٠ وأولهما الطلبات التي يقدمها الموظفون المومنون
بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وثانيهما الطعون في القرارات
الموقفة على العاملين بالتعطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

ونصت المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص
عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم ثم حددت الجزاءات

التي يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة وحددت المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة ، ومن ثم فإن تمييز الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به غير هذا المعنى المحدد حيث عتده كل من القانون الناطق بالعسكرة والقطاع العام هذه الجزاءات على مدعيها المصير .

وترتباً على ذلك يجب الالتزام في تحديد اختصاصات المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل الحصر ، ومن ثم فلا يتم الاختصاص لهذه المحاكم بنظر الطعون في قرارات النقل أو التسحب .

« الحكم الصادر من النقطة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرر من قانون مجلس الدولة بجلسته ١٥/٢٣/١٩٨٥ » .

وهو حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكتفي المحكمة التأديبية بالامتناع عن اختصاصها بنظر الطعن في قرار نقل المدعى من وزارة الزراعة إلى الحكم المحلي . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، مما يستلزم معه الحكم بتبطل الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية للاختصاص .

(طعن ٣٦٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٨٦)

فصل الثاني : (طعن رقم ٤٠٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٨٦)

الفصل رقم (٢٠٤)

المادة :

قراراته. البتة. في اختصاص القضاء الإداري بوصفها من المنازعات الإدارية وفي تنفيذ أمر آخر كالقوانين أو القرارات أو الأحكام على حساب حق مشروع لأخر. عدم اختصاص المحاكم التأديبية في هذا الشأن ،

المادة :

بعد أن جدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في المادة العاشرة منه المسائل التي تختص بها محاكم مجلس الدولة نص على اختصاصها بمسائل المنازعات الإدارية ومن ثم أصبح القضاء الإداري هو صاحب الاختصاص الأصلي بالمنازعة الإدارية علما ما أخرجه المشرع بالنص الصريح من ولائه وهذه اللقطة فإن قرارات النقل تدخل في اختصاص القضاء الإداري بوصفها من المنازعات الإدارية فإن شأها الاعتراف بأن ثبت أن القرار لم يستهدف الغاية التي يبرح من أجلها وهي بصفة أساسية إعادة توحيق الياسين بما يحقق حسن سير العمل بالرفق في تنفيذ أمر آخر كالتميين والتأديبية أو إعادة عامل على حساب حق مشروع لأخر كان ذلك كله جميعه داللا على الاختصاص الأصلي للقضاء الإداري شأنه أي قرار إداري آخر مما يخضع لرقابة القضاء من حيث الاختصاص والشكل والمسبب والغاية وغير ذلك من أوجه الرقابة على القرارات الإدارية .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية في البندين ثامنا وثالثا عشر من المادة العاشرة ومن بينها الطلبات التي يقدمها الموظفون للمؤمنين بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية مما يستفاد منه أنها تلك القرارات هي الصادرة بالأجزاء التي وردت على سبيل الحصر والتي يجوز للسلطات التأديبية توقيفها طبقا

لقانون العاملين المدنيين بالدولة وليس من بينها القرارات الصادرة بالنقل التي تختص بها محكمة القضاء الإداري دون المحاكم التأديبية واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وشأنه الخلل في تطبيقه وتأويله من حيث منه الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفي الموضوع بالناء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بالمنصورة بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة للاختصاص وابقاء التصل في المرفوعات .

(عُتلان ١٣٣) و ١٥٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٨٧/١/٢٥

قاعدة رقم (٢٠٥)

المادة:

اختصاص المحاكم التأديبية بتحدد بالقرارات التأديبية العريضة -
لرأى التنب ليس من هذه القرارات - الاختصاص بشأنه يكون لمحكمة
القضاء الإداري أو السلطة الإدارية إذا تعلق التنب بأحد العاملين بالسلطة -
وذلك بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما - إذا تعلق التنب
بعامل بالقطاع العام كان الاختصاص ينظره للقضاء الإداري (السلطة القضائية) -
إذا كانت الدعوى متعلقة إلى القسم القضائي بمجلس الدولة من القضاء
المادى (المحكمة الابتدائية) التزمت المحكمة (المحال إليها الدعوى ينظرها ولو
كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - المادة ١١٠ من قانون الرافعات .

المحكمة:

ومن حيث أنه ولئن كانت المحكمة الإدارية العليا ، الدائرة المتخصص
عليها في المادة (٥٤) مكرراً من قانون مجلس الدولة قد قضت بمجلس
١٩٨٥/١٢/١٥ بأن اختصاص المحاكم التأديبية بتحدد بالقرارات
المرصنة التي حيلجها القانون على سبيل الحصر وبالتالي لا يعقد

الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى ما وصفه صريح
من القانون بأنه جزء فاذا كان الطعن موجها الى قرار صدر بنقل أو نيب
أحد العاملين بالحكومة اختصت به محكمة القضاء الإداري أو المحكمة
الإدارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما أما اذا تنق
الطعن بنيب أو نقل لأحد العاملين بالقطاع العام انعقد الاختصاص للقضاء
المادى « الا أنه بالنسبة للنزاع المأثل فإنه قد أحيل الى القسم القضائى
بمجلس الدولة بموجب حكم محكمة الانكسيرة الابتدائية بجلسته
١٩٧٦/٢/٣ حيث يتمتع والحال كذلك الحكم بعدم الاختصاص تطبيقا
للمادة (١١٠) مراعية التى تلزم المحكمة المحال اليها الدعوة بنظرها
ولو كان عدم الاختصاص مطلقا بالولاية .

(طعن ١٢٢٨ لسنة ٣٠ ق بجلسته ١٩٨٨/١/٢٨)

سادسا - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطعن فى قرار
النقل والتسبب

لقاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

تضمن الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات
الصريحة التى حددها القانون على سبيل المصير - لا ينطق الاختصاص لهذه
المحاكم اذا كان الطعن موجها الى قرار صدر بنقل أو نيب أحد العاملين -
تختص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بمثل هذه القرارات
بالنسبة للعاملين بالحكومة كما يختص القضاء الإداري (المحاكم العمالية)
بتلك القرارات بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - أساس ذلك : - إن اختصاص
المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى الجزاءات انتقل الى هذه المحاكم استثناء
من ولاية القضاة المادى والإدارى ومن ثم لا يجوز التوسع فيه ولا القياس

عليه - مبدى ذلك : - خروج فكرة الجزاء المنع من نفاذ اختصاص المحاكم التأديبية لأنها تعتمد أساسا على الوصف الذى يظلمه صاحب الشأن على القرار ولا يجوز التسليم للمتقاضى بأن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يصفيه على طلبه من أوصاف -

المحكمة :

من حيث إن الخلاف المروى يدور حول مدى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى القرارات الصادرة بنسب أو نقل العاملين بالقطاع العام .

وكذا جاء هذا المناظر كنتيجة للاختلاف حول الأخذ بفكرة الجزاءات المقننة فى مجال قرارات النذب أو النقل بصفة عامة :

فذهبت الدائرة الرابعة بالمحكمة الادارية العليا الى أنه اذا ما قصد بقرار النقل أو النذب وتوقيع عقوبة مقننة على العامل وتبينت المحكمة ذلك من ظروف الحال وملابساته وما هدف مصدر القرار الى تحقيقه كان يكون قد قصد الى توقيع عقوبة على العامل على أثر تحقيق أجرى معه فيدور الأمر حول جزاء مقنن تخضع له المحكمة التأديبية بفقره واستطرد هذا القضاء فى أحكامه الحديثة على أن العبرة فى تحديد اختصاص المحكمة فى هذه الحالة هو بما أضفاه الطاعن من تكييف على قرار نقله أو لنده فيكفى لينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية أن يذهب المدعى الى أن هذا القرار قد الطوى على عقوبة مقننة قصد مصدر القرار الى توقيعها .

وعلى عكس ذلك ذهبت الدائرة الثالثة الى الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات المحددة قانونا على سبيل الحصر ولا يتمدد الاختصاص لهذه المحاكم الا بالطعون الموجة الى القرارات الصادرة بتوقيع جزاء صريح بها نص عليه القانون وعلى أساس ذلك فقد

اتصل هذا القضاء بالى عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطعون الموجبة
اتى قرارات القضاة أو التذرع وطبقه ذلك سواء على العاملين بالحكومة أو
القطاع العام وكان من نتيجة ذلك أن عاد الاختصاص بطعون العاملين
بالقطاع العام فى قضايتهم أو تديبهم الى القضاء العادى (المحاكم العمالية)
مما أدى الى الازالة الشامة فى قضايا العمال وفى قضايا العاملين بالحكومة الى
محاكم مجلس الدولة الاعلى برغم أن القضاة فى قضايتهم أو التذرع أو التذرع
انما يظهر من قبل السلطة الادارية .

ومن حيث أن مجرى وجه الخلاف يتكشف عن أن تحديد الاختصاص
بقضايا العاملين من حيث النقل أو التذرع من براسل متعاقبة منذ إنشاء
مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٤٦ وانهاء بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٣ فكرة الرجوع الى القضاء فى مجال التذرع أو النقل بدأت
واستقرت فى قضاء الاثناء وانتقلت بعد ذلك الى قضاء التأديب بعد أن آل
الى المحاكم التأديبية الاختصاص بالطعون الموجبة الى الجزاءات الموقفة
على العاملين بالحكومة وبالقطاع العام .

فبالنسبة للمجال من غير العاملين بالحكومة كان القضاء العادى
(المحاكم العمالية) يختص بمسئولياتهم وظل الحال كذلك الى أن قرر
اختصاص المحاكم التأديبية التى كانت قد أنشئت بالقانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ بأداة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية بالنظر فى الطعون
المقامة منهم على الجزاءات التى توقع عليهم وذلك بموجب لائحة العاملين
بالقطاع العام المصادرة بالقانون الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . بقانون
العاملين بالقطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الى أن حصل قانون مجلس
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فلهذا الطعون المقامة مسوولة بالحكومة أو
القطاع العام من اختصاص المحاكم التأديبية وبالنسبة للعاملين بالحكومة

فقد انتهى مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦. وتلك قوانين حتى استقر الأمر بالقانون العالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أما المراحل السابقة على هذا القانون الأخير فيسبيل باستقراء الأحكام التي تضمنتها فصوص هذه القوانين السابقة على هذا القانون الأمر أن المشرع جرى في تحديد اختصاص المحكمة على قصرها على مسائل محددة أو بعضها على سبيل المحصر فبالنسبة إلى شئون الموظفين المعيّنين نص على الاختصاص بطلب إلغاء القرارات النهائية الصادرة عن السلطات التأديبية دون طلب إلغاء قرارات النقل أو التذب فلم يكن لها قاض يراقب مشروعيتها لهذا نظر القضاء الإداري إلى تلك النصوص من أفق وانسج مستحفظا خضاع هذا النوع من القرارات لرقابة المشرعية فابتدع فكرة الجزاء المقنع ليمد اختصاصه إلى قرارات النقل أو التذب والما خضعت مع ما قد يكون لها من خطورة لاية رقابة قضائية فكان الباحث على ظهور هذه الفكرة الرغبة في توسعة اختصاصات مجلس الدولة التي وزعت مقصورة ومنعقدة على سبيل المحصر بقصد بسط رقابة القضاء المشرعية هذه القرارات حيث كان يمتنع على القضاء العادي التعرض للقضاء الإداري وبذلك كانت تخرج من رقابة القضاء بطلاق لو لم يأخذ بفكرة الجزاء المقنع لتكون هذا الوصف من اختصاص القضاء الإداري بمجلس الدولة • ثم بعد ذلك صدور دستور سنة ١٩٧١ ونصبت المادة ١٧٢ منه على أن مجلس الدولة هيئة مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية وحل القانون اختصاصاته الأخرى •

واعلاء لهذا النص الدستوري صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان من أهم ما تضمنته أن أضيف مجلس الدولة وللأول مرة صاحب اختصاص عام بنظر كافة المنازعات الإدارية على ما حمله نص قانوني من اختصاص جهة قضاء أخرى فبعد أن عند القانون في المادة

١٥ منه المسائل التي تدخل في اختصاص محاكمة أشلاف في البند الأخير من هذه المادة سائر المنازعات الادارية • وأعاد القانون تنظيم المحاكم التأديبية وحدد اختصاصاتها بالنزاع التأديبية التي تقام على العاملين في الحكومة بصفة عامة وعلى العاملين بالقطاع العام وفي بعض الجهات الخاصة كما أسند اليها الاختصاص بنظر الطلبات والطلبات والعروض في القرارات والبرامج التأديبية وذلك على النحو الوارد في المادة ١٠٠ من القانون المشار اليه - البند ثانياً (الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالناء القرارات الملزمة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً) •

وبذلك يدل استقراء تطور المراحل المتعاقبة السابق ذكرها أن انتقال الاختصاص بنظر الطلبات في النزاعات التي المحاكم التأديبية قد جاء بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام امتداداً من الولاية العامة للقضاء العادي (المحاكم العمالية) التي كانت مختص بسائر المنازعات المتعلقة بشؤون العمال غير العاملين بالحكومة كما جاء كذلك استثناء من الولاية العامة للقضاء الاداري الذي كان ينمق له الاختصاص بطلب الموظفين العموميين. التاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بمجازاتهم •

ومن حيث أنه يتبع قضاء مجلس الدولة ابان الفترة التي كان اختصاصه محدد على سبيل الحصر نين أنه في مرحلة أولى جرت محاكمة القضاء الاداري في يادى الأمر على عدم اختصاصها بنظر القرارات الصادرة بالنقل أو التذب ثم ما لبث أن تطور هذا القضاء فاجتهد لوسع اختصاصه ذهبت الى أن القدي يخرج من اختصاص المجلس هو تلك القرارات التي أصبحت بها ارادة الإثارة الى أحداث الأثر القانوني المقصود بالنقل أو التذب فقط وهو إعادة توزيع العاملين بما يكفل حسن سير المرفق فاذا صدر القرار غير مستوف للشكل أو للإجراءات التي قد يكون

القانون قد استوجبهما أو صدر مخالفا لقاعدة التزمتهما الإدارة في إجراءاتها أو إخراجها بالنقل أو التنبذ كنظام قانوني واتخذت منه متباركا ونصير قراراتها مما يختص المجلس بطلب النفاذ فانه يخضع لرقابة القضاء ويذهب بهذه الأحكام إلى أن العبرة في ذلك بالإرادة الحقيقية دون المظهر الخارجي فقد يستهدف القرار تعيينا أو تأديبا كان يكون النقل إلى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى في طبيعتها أو في شروط التمهين فيها فيخفى ترقية أو تعيينا أو جزوا تأديبيا كما وأنه قد يتم النقل إلى وظيفة أدنى في السلم الإداري من حيث درجة اختصاصها أو مزاياها كما وأنه قد يستهدف به إبعاد أصحاب الدور في الترقية بالحلقهم بإدارات أو وزارات أخرى بعيدا عن دائرة المتطلعين للترقية على أساس للأقدمية فيكون سبيلا للتضييق باتخاذ وسيلة مستترة للمحولة دون منح الدور والحصول على حقه في الترقية بالأقدمية وأخيرا يطعن قرار النقل على تلبية وظيفة في مثل هذه الحالات التي يخطئ فيها من النقل أو التذب وبسبب وسيلة مستترة للترقية أو ظاهرياً منها لأن تصرف الإدارة يخضع لرقابة القضاء الإداري بإجرائه بقرار ترقية أو جرملة منها .

ومن هذا يبين أن القضاء الإداري في محاولته توسيع اختصاصاته لتشمل النقل أو التنبذ ذهب تارة إلى أن الذي يخرج من اختصاصه هو تلك القرارات التي اصبحت فيها إرادة الإدارة إلى إحداث الأمر القانوني بالنقل أو التنبذ فقط أما إذا صدر القرار دون استيفاء للشكل أو للإجراءات التي استوجبهما القانون أو صدر بالمخالفة لقاعدة التزمتهما الإدارة في النقل أو التنبذ يخضع لرقابة القضاء وهذا يعني أن هذا الاتجاه إنما استهدف فقط إخراج قرارات النقل أو التنبذ السليمة من اختصاص القضاء الإداري ، بما يفيد بسط رقابته على كل قرار صدر معينا بما قد ينتهي إلى التنبذ .

ومن حيث انه وقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وأصبح القضاء الإداري هو صاحب الاختصاص الأصلي بالمنازعة الإدارية عندما أخرجته المشرع بالنص الصريح من ولايته فان قرارات النقل أو التندب تدخل في اختصاص القضاء الإداري بوصفها من المنازعات الإدارية فان شأها الانحراف بأن ثبت أن القرار لم يستهدف النفاذ التي شرع من أجلها وهي بصفة أساسية إعادة توزيع العاملين بما يحقق حسن سير العمل بالمرق بل تقبل أمرا آخر كالتعيين أو التأديب أو إفادة عامل على حساب حق مشروع لآخر كان ذلك جميعه داخلا في اختصاص الأصل للقضاء الإداري شأن قرارات النقل أو التندب في ذلك شأن أي قرار إداري آخر مما يخفض لرقابة القضاء من حيث الاختصاص والفنكل والسبب والناية وغير ذلك من أوجه الرقابة على القرارات الإدارية وعلى هذا الوجه وإذا كان قضاء مجلس الدولة أبلى أن كان اختصاصه مبعثا على مسيل المضر قد اجتهد فتوسيع في تفسير النصوص المحددة لاختصاصه فابتدع ذلك الجواز المنع ليمد لاختصاصه ليشمل قرارات النقل أو التندب حتى لا تصبح هذه القرارات بمنأى عن رقابة القضاء فانه وقد تعدل الوضع بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وجعله من مجلس الدولة صاحب ولاية عامة في المنازعات الإدارية فقد أضفى ولا محل يمثل هذا التفسير في ذلك أن الظلم في قرار التندب أو النقل هو منازعة إدارية يتوخر للعامل كل الضمانات إذ صدر قرار منها وكل منازعة لمقوية مقدمة قصد توقيعها على المتأهل فان القرار في هذه الحالة يكون قد استهدف غير مصلحة الممثل وغير النفاذ التي شرع اليها فيكون مبنيا بهيب الانحراف . .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ط ، المعالكم التأديبية بما ورد في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة (١٠) أولهما الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون (٢-٤٥)

بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية • وثانيهما : الطعون في
الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ونص
في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في
القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم ثم صدرت الجزاءات التي
يجوز توقيعها على العاملين بالجسميات والهيئات الخاصة وحدد في المادة ٢١
الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة فإذا ما استناد من ذلك
أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية ، تلك القرارات
الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقاً لقانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة وهو الذي حدد هذه السلطات وما تملكه بكل سلطة
منها توقيعها من جزاءات وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على
العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً وهو قانون نظام العاملين
بالقطاع العام والذي حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل منها
توقيع من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ ، ٢١ من القانون •
ومن ثم فإن يعتبر الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به غير هذا المعنى
المحدد وقد جدد كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه
الجزاءات على سبيل الحصر •

• وعلى هذا الوجه وإذا كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون
في الجزاءات على نحو ما سلف إنشاؤه بالمرحلة التشريعية المحددة لذلك
قد انتقل إلى هذه المحاكم امتثناء من الولاية العامة للقضاء العادي (المحاكم
الثمانية) كما نفاذ كذلك امتثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة
للموظفين الموصفين لذلك وإذا كانت القاعدة المسبقة لأن الاستثناء لا يقام
عليه ولا يتوسع في تفسيره خاصة بعد زوال توجيهه •

فمن ثم لما كان سلوك هذا الاجتهاد مع صراحة النصوب المحددة
للجزاءات التأديبية على سبيل الحصر طبقاً لما سلف البيان والقول بغير

ذلك يؤدي الى خلق جزاء جديد (هو النذب أو النقل) واضافته الى قائمة الجزاءات التي حددها القانون صراحة وعلى سبيل المصير وهو ما لا يتفق مع أحكام القانون وفي ظل النظر باختصاص المحاكم التأديبية بالجزاء المقنع بالنقل أو النذب بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولو وضع معيار في تحديد الاختصاص بين هذه المحاكم وبين القضاء الاداري والعمالي بالنقل أو النذب فان القول بوجود الجزاء المقنع كان يقتضي السرد لموضوع الطعن والنقل فيه للتوصل الى التحقق من وجود جزئه مقنع أو عدم وجوده فكان على المحكمة التأديبية لتحديد اختصاصها أن تبدأ بالفصل في الموضوع فإذا ثبتت من وجود جزاء مقنع كانت مختصة وإذا انتهى الى عدم وجود الجزاء المقنع لم تكن مختصة وهو مسلك يخالف أحكام القانون في عدم تحديد الاختصاص مع الفصل في الموضوع وخروجاً من هذا المأزق القانوني قيل بأن المبرة في تحديد الاختصاص هو بما يحدده الطابع في طلباته فان وصف طعنه بأن محله جزاء مقنع اختصت المحكمة التأديبية وإذا لم تكن تلك المحكمة مختصة هذا فيما الذي يتولى تحديد ما يفيد جزاء عقننا أو جزاء تأديبيا صريحاً هو القانون وحده وما يضيفه للدعى بطلباته من أوصاف قانونية المبرة فيها بما يشير القانون وتقتضى به المحكمة صاحبة انقول الفصل في ازال التكيف القانوني السليم دون ما التزام صاحب الشبان من أوصاف قانونية فالقانون هو الذي يحدد صراحة ما يعتبر جزاء تأديبيا أو قراراً نهائياً صادراً من سلطة تأديبية لذلك فانه لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن يفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يضيفه على طلبه من وصف ان شاء لجأ الى المحكمة التأديبية فيصف النقل انه تضمن جزئه وان شاء لجأ الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضايه عندما ينهى وجود جزاء الوصف في الادعاء بوجود أى عيب آخر غير هذا العيب التصدي وبذلك يصبح تحديد الاختصاص

القضائي زهير. ازالة منفردة يرضها المتقاضى على القانون وينفذ بها القاضى فلا يملك تصحيح التكييف للميه الفنى أضفاه صناسب الشأن وهذا ما يخالف ما نرى مبهم من أن تحديد الاختصاص أمر يختص به القانون وحده. ولذا أمثلة التكييف القانونى التسليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وجدها ١٢٠٠

وليس من شك في أن تدارك هذه الأوضاع الشاذة يفرض الأخذ بما ذهب إليه الاتجاه الآخر من الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون اذ لم يعد يقضى بالجزاء المقرر فيجب من جهة الاختصاص فضلا عن أنه سيترتب على الأخذ بهذا المبدأ توحيد الاختصاص بنظر الطعون الموجهة الى النقل أو المنصب في جهة واحدة. بالإضافة الى وضع حدود فاصلة وواضحة بين جهات القضاء ولأبواب الخصومات

ومن حيث أنه لكل ما تقدم فلان الهيئة تزيد ما ذهبت اليه الدائرة الثالثة من وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل الحصر وبالتالي فلا يقع الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزءا فاذا كان الطعن موجها الى قرار صدر بنقل أو لنصب أحد العاملين بالحكومة اختصت به محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما أما اذا تعلق الطعن بنسبة أو نقل لأحد العاملين بالقطاع العام فقد اختصاص للقضاء العادى (المحاكم العمالية) صاحبة الولاية العامة بمنازعات العمال *

(طعن رقم ١٢٠١ و ١٢٣٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٥/١٢/١٥)

المادة رقم (٢٠٧)

السيد :

تختص المحاكم التأديبية بالظن في قرارات الجزاءات الصريحة المنصوص عليها قانونا - مؤدى ذلك : - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات التآكل والتآكل - .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب الناء القرار رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٧٧ قاله بالأطلاع على هذا القرار يبين أنه يتضمن نقل المدعي من الإدارة العامة للصرف بأسبوط إلى الإدارة العامة للدراسات الحقلية - ولما كان الظن بطلب الناء القرارات المتعلقة بنقل العاملين بالدولة ينمقد الاختصاص بنظرة ، حسبما انتهى إليه قضاء هذه المحكمة ، للمحاكم الإدارية أو محكمة القضاء الإداري وفقا للدرجة المالية التي يشغلها الموظف الصادر بشأنه قرار النقل بما يترتب على ذلك من خروج الظن على مثل هذا القرار عن اختصاص المحاكم التأديبية ؛ ومن ثم يمتنع القضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب الناء هذا القرار ونحواته إلى المحكمة المختصة عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بجاتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص شاملا بالولاية » .

ومن حيث أنه بالأطلاع على أوراق الدعوى يبين أن المدعي يشغل الدرجة الثالثة وفقا للجدول المرفق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بصدر قانون نظام العاملين بالدولة ، تلك الدرجة التي وفقا للجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تدخل في نطاق المستوى الأول ومن ثم فإنه طبقا لحكم المادة ١٣٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي وفقا لها تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المتعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الأول. ينمق الاختصاص بنظر طلب إلغاء قرار النقل للمطعون عليه لمحكمة القضاء الإداري مما يتعين معه الأمر بالإحالة إليها لنظر هذا الطلب .

ومن حيث أنه تأميسا على ما تقدم جميعه يمين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى في الشق الخاص بطلب إلغاء القرار رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٧٧ المطعون عليه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في الشق الخاص بطلب إلغاء النقل الصادر بالقرار رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٧٧. ولحالة الدعوى في هذا الشق الى محكمة القضاء الإداري .

(ضمن ٦٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥)

القاعدة رقم (٢٠٨)

البيان :

المادة (١٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة - قرار النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في القانون - قرار النقل لا يتدرج في مفهوم القرارات النهائية للسلطة التأديبية في مجال العاملين بالقطاع العام - اثر ذلك : - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالظعن في هذه القرارات حتى لو كانت سائرة جزاء مقتضا أساس ذلك : - ان اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي بالنازعات العمالية - اثر ذلك : - عدم جواز التوسع في هذا الاختصاص او التقيس عليه .

الحكمة :

من حيث أن النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التي نص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام كمتوبة عن

انتخابات التي يتركها العاملون ومن ثم فإن القرار الصادر به لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية المحدد في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهو الطعن في القرارات النهائية للسلطة التأديبية والجزاءات الموقفة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ، ولا يغير من ذلك كون القرار المعلوم قبلاً خصباً يراه لاطاعن - سائر الجزاء مقنع لأن اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء المادى بالمنازعات العمالية ، وهو قاصر على الجزاءات التي نص عليها القانون صراحة ، والبقاء أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره بحسب قرارات النقل أو التذب اليه بدعى انها تنطوي على جزاء مقنع وهذا ما استند عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه وان كان ما تقدم واذا لجأ الطاعن إتهاده الى اقامة طعنه أمام محكمة القضاء الادارى باللحوى رقم ٥١٩٤ لسنة ٣٨ ق .

وبجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ حكمت بعدم اختصاصها نوعياً بنظر اللحوى وباحتائها بعائلتها الى المحكمة التأديبية للعاملين بمستوى الادارة العليا لتظرها بجلسة يخطر بها الخصوم ، وقد أصبح هذا الحكم نهائياً وحائزاً لقوة الأمر المقضى به بعدم الطعن فيه ومن ثم فإن المحكمة التأديبية للعاملين بمستوى الادارة العليا أصبحت ملزمة بالتصديق في موضوعه نزولاً على حكم محكمة القضاء الادارى بعدم الاختصاص والاحالة الذى أصبح حائزاً لقوة الأمر المقضى به وذلك اعمالاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٣١٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٤)

: ۱۰

تدليس مقنع كانت المحكمة تختص به وإن لم يصف القرار بذلك كانت المحاكم
التأديبية تلقى بعدم الاختصاص - في مرحلة الأخيرة استقر قضاء مجلس
الدولة على تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالأجزاء الصريحة المقررة
بالقانون مؤدى ذلك : عدم اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات النقل أو
النذب إذا انطوت على جزاء مقنع .

المحكمة :

من حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم خالف الواقع والقانون ،
أذ أن تقارير كفايته بمرتبة ممتاز وأنه تستهدف بالقرار المطعون فيه قضاة
لأسباب وهمية لعدم اقياده الى رئيس مجلس مدينة صبور ولا يوجد في
قرار النذب ما يبنى عن أنه صدر ابتداء الصالح العام اذ سبقه النقل الى
وظيفة غير موجودة كما وأنه لا يمثل عبثاً زائدا وترتب على لديه فقد عنيبر
الاستقرار لحياته الوظيفية وأن الموايا التي فقدتها كثيرة وليست العبرة بالموايا
التقديية وأنه وإن كانت الوظيفة تكليفا قصد به المصلحة العامة إلا أنه يشترط
ألا يتخذ كسلاح للتأديب والتكيل .

ومن حيث أنه يتبع قضاء مجلس الدولة إبان الفترة التي كان
اختصاصه محدد فيها على سبيل الحصريين أنه في مرحلة أولى جرت
محكمة القضاء الإداري في بادئ الأمر على عدم اختصاصها بنظر القرارات
الصادرة بالنقل والنذب .

ثم ما لبث أن تطور هذا القضاء فاجتهد ليوسع اختصاصه فذهب الى
أن الذي يخرج من اختصاص المجلس هو تلك القرارات التي اتجهت بها
إرادة الإدارة الى أحداث الاثر القانوني المقصود بالنقل أو البدي فقط
وهو إعادة توزيع العاملين بما يكفل حسن سير المرفق فإذا صدر القرار غير
مستوف للشكل أو للإجراءات التي قد يكون القانون قد استوجها أو
صدر مخالفا لقاعدة التزم بها الإدارة في اجرائه أو انصرف بالنقل أو

للتدب كنظام قانونى واتخذت منه ستارا يخفى قرارا مما يختص بطلب الفائه
فانه يخضع لرقابة القضاء وذغت هذه الأحكام الى أن العبرة فى ذلك
بالارادة الحقيقية دون المظهر الخارجى فقد يستهدف القرار تعيينا أو تاديبا
كان يكون النقل الى وظيفة مختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى
شروط التمين فيها فيخفى ترقية أو تعيينا أو جزاء تاديبيا كما وأنه قد يتم
النقل الى وظيفة أدنى فى السلم الإدارى من حيث سعة اختصاصها أو
مزاياها كما وأنه قد يستهدف به إبعاد اصحاب الدور فى الترقية بالعاقبهم
بإدارات أو وزارت أخرى بعيدا عن دائرة المتطلعين للترقية على أساس
اللاقدمية فيكون سبيلا للتخطى باتخاذ وسيلة مستترة للحيلولة دون صاحب
الدور والحصول على حقه فى الترقية باللاقدمية وأخيرا فقد ينطوى قرار
التدب على ترقية وظيفية ففى مثل هذه الحالات التى يتخذ فيها من النقل
أو التدب وسيلة مستترة للترقية أو للحرمان منها فإن تصرف الإدارة يخضع
لرقابة القضاء الإدارى باعتباره قرار ترقية أو حرمانا منها .

ومن هذا يبين أن القضاء الإدارى ومحاويلته توسيع اختصاصه ليشمل
النقل أو التدب ذهب تارة الى أن الذى يخرج من اختصاصه هو تلك
القرارات التى تمت فيها ارادة الإدارة الى أحداث الإلزام القانونى بالنقل
أو التدب فقط أما إذا صدر القرار دون استيفاء للشكل أو للإجراءات
التي استوجبتها القانون أو صدر بالمخالفة لقاعدة التزم بها الإدارة فى
النقل أو التدب خضع لرقابة القضاء وهذا يعنى أن هذا الإجراء إنما
استهدف فقط إخراج قرارات النقل أو التدب السليمة من اختصاص
يتمنى الى الفائه .

ومن حيث أنه وقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
القضاء الإدارى هو صاحب الاختصاص الأصلى بالمنازعة

الاجارية علما ما أخرجه المشرع من ولايته فان قرارات النقل أو النذب تدخل في اختصاص القضاء الادارى بوصفها من المنازعات الادارية .

فان شأها انحراف بأن ثبت أن القرار لم يستهدف منه الغاية التي خرج من أجلها وهي بصفة أساسية إعادة توزيع العاملين بما يحقق سنيـر أنعمل بالفرق بل نسيا أمرا آخر كالتعيين أو التأديب أو إعادة عامل على حساب حق مشروع لآخر كان ذلك جميعه داخل في الاختصاص الأصيل للقضاء الادارى شأن قرارات النقل أو النذب في ذلك شأن أى قرار ادارى آخر مما يخضع لرقابة القضاء من حيث الاختصاص والشكل والنسبب والغاية وغير ذلك من أوجه الرقابة على القرارات الادارية وعلى هذا الوليه وإذا كان قضاء مجلس الدولة الأول ابان كان اختصاصه محـددا على سبيل الضـر قد اجتهد فتوسع في تفسير النصوص المحددة لاختصاصه فابتدع فكرة الجزاء المقنع ليند اختصاصه ليشمل قرارات النقل أو النذب حتى لا تصبح هذه القرارات بمنأى عن رقابة القضاء فانه وقد تـدخل الوضع بصـدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وجعل من مجلس الدولة صاحب ولاية عامة في المنازعات الادارية فقد اضحى ولا محل لمثل هذا التأثير ذلك أن المطن في قرار النقل أو النذب هو منازعة ادارية وبغير للعامل كل الضمانات اذ لو صدر قرار منها وكان سائرا لعقوبة مقننة قصد توقيعها على العامل فان القرار في هذه الحالة يكون قد استهدف غير مصلحة العمل وغير الغاية التي شرع لها فيكون معيبا لانحراف . .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد في البندين تـسـمـا وتـكـالـتـعـزـز من المادة (١٥) وأولهما الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بأنحاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وتاليمها للمطعون في الاجراءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ونص

فى المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة وحدد فى المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التى توقع على من ترك الخدمة فإن ما يستفاد من ذلك أن المشرع قد أراد بالتقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات المصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو الذى حدد هذه السلطات وما تملك كل سلطة منها توقيعها من جزاءات وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التى توقع على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذى حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة توقيعها من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ ، ٢١ من القانون ومن ثم فإن تعبير الجزاء التأديبى لا يمكن أن يقصد به غير هذا المعنى المحدد وقد حدد كل من قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل المحصر .

وعلى هذا الوجه وإذا كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى الجزاءات على نحو ما سلف إيضاحه بالمرحلة التشريعية المحددة لذلك فقد انتقل إلى هذه المحاكم استثناء من الولاية الصلصة للقضاء العادى (المحاكم المالية) كما جاء كذلك لاستثناء من الولاية العامة للقبضاء الإدارى بالنسبة للموظفين العموميين لذلك وإذا كانت القاعدة للسلطة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره خاصة بعد زوال موجهه فما كان يجوز سلوكه هذه الاجتهاد مع صراحة النصوص للجزاءات التأديبية على سبيل المحصر طبقا لما سلف البيان والقول بغير ذلك يؤدى إلى خلق جزاء جديد (هو التنبؤ أو التقليل) وإضافته إلى قائمة الجزاءات التى حددها القانون صراحة، وعلى سبيل المحصر وهو ما يتفق مع أحكامكم بالقبضاء .

وفى ظل النظر باختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات تلتزم بالتفصيل

أو الندب بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولوضع معيار في تحديد الاختصاص بين هذه المحاكم وبين القضاء الإداري والمالي بالنقل أو الندب فإن القول بوجود الجزاء المقنع كان يفرض البدء بالتمرض لموضوع الطعن والفضل فيه للتوصل الى التحقيق من وجود جزاء مقنع أو عدم وجوده فكان على المحكمة التأديبية لتحديد اختصاصها أن تبدأ بالتفصل في الموضوع فإذا تيقنت وجود جزاء مقنع كانت مختصة وإذا انتهت الى عدم وجود الجزاء المقنع لم تكن مختصة وهو منسلك يخالف أحكام القانون في عدم توقف تحديد الاختصاص على التفصل في الموضوع وخروجاً من هذا المأزق القانوني قيل بأن العبرة في تحديد الاختصاص هو بما يعدهه الطاعن في طلباته فإن وصف طعنه بأن محله جزاء مقنع اختصت المحكمة التأديبية به وإذا لم يتم طعنه على فكرة الجزاء المقنع لم تكن تلك المحكمة المختصة بهذا وهذا بينما الذي يتولى تحديد ما يعتبر جزاء تأديبياً صريحاً هو القانون وحده وأما ما يضمنه المنحى على طلباته من توصيف قانونية العبرة فيها بما يقرره القانون وتقتضى به المحكمة صاحبة القول الفصل في احوال التكليف المبليغ دون التزام بما يستند صاحب الشأن من توصيف قانونية القانون هو الذي حدد صراحة ما يعتبر جزاء تأديبياً أو قرراً نهائياً صادر من سلطة تأديبية لذلك فانه لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن يفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يضمن على طلبه من وصف ان شاء لمعاً الى المحكمة التأديبية فيصف النقل بأنه تضمن جزاء وإن شاء لمعاً الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضائه هدفاً ينشئ وجود هذه انوصف يستند الى الادعاء بوجود أى عيب آخر غير هذا السبب القصدى وبذلك يصبح تحديد الاختصاص القضائي رهين ارادة منفردة يفرضها المتقاضى على القانون ويضيد بها القاضى فلا يملك تبصيح التكليف المعيب الذى اضناه صاحب الشأن وهذا يخالف بما هو منسلك من أن تحديد

الاختصاص أمر يختص به القانون وحده وأن إضافة التكليف القانوني السليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها . وليس من شك في أن تدارك الأوضاع الشاذة بفرض الأخذ بما ذهب إليه الاتجاه الآخر من الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي جدها القانون إذ لم يعد لفكرة الجزاء المقتنع موجب أو من حيث الاختصاص فضلا عن أنه يترتب على الأخذ بهذا الميار توحيد الاختصاص بنظر الطعون الموجة الى النقل أو التنب في جهة واحدة بالإضافة الى وضع حدود فاصلة وواضحة بين جهات القضاء وأنواع الخصومات .

ومن حيث أن المدعى عن السيد / . . . يطلب إلغاء قرار التنب رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتاريخ ١٦/١/١٩٨٣ باعتباره يعطل في مضمونه عقوبة تأديبية مقننة بما تختص به محكمة القضاء الاداري .

ومن حيث أن المحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير هذا النظر يكون قد صدر من محكمة غير مختصة الأمر الذي ينعين معه إلغاء هذا الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وإحالتها الى المحكمة القضاء الاداري للفصل فيها وإبقاء الفضل في المصروفات :

(تمن ٧٣٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢١٠)

السيد :

المحكمة التأديبية اختصاصات أحدهما عقابي والإخير رقابي -
الاختصاص العقابي ينصرف الى توقيع الجزاءات في الدعاوى التأديبية -
الاختصاص الرقابي ينصرف الى مراقبة الجزاءات التي توقيعها السلطات الأخرى طبقا للقانون - يقتصر اختصاص المحكمة التأديبية في العاقلتين على الجزاءات الصريحة - أثر ذلك : عدم اختصاص المحاكم التأديبية بأية إجراءات أخرى بحجة تعيينها عقوبات تأديبية مقننة مثل قرارات النقل والتنب .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه إخطأ في تطبيق القانون :

أولاً : لأن القرار الصادر بلفت النظر يعد جزاء تأديبياً مقنعاً حسب ظروف وملابسات إصداره فتختص المحكمة التأديبية بنظر طلب الغاء .
وثانياً : لأن الطعن لم يرفع طعنه أمام المحكمة التأديبية خلال الستين يوماً التالية لتاريخ رفض تظلمه حكماً بمضى الستين يوماً المحددة قانوناً للبت فيه مما يجعل طعنه غير مقبول شكلاً .

وثالثاً : لأن الطعن أمام المحكمة التأديبية يعنى من الرسوم القضائية وبالتالي من مقابل أتماب المحاماة الذى يدخل فى مصاريف الدعوى عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن دستور سنة ١٩٧٦ نص فى المادة ١٧٢ على أن مجلس الدولة هيئة مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى . ووفقاً لهذا النص ، صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وقضى فى المادة ١٥ بأن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى مسائل معينة أوردها فى أربعة عشر بنداً ، من بينها البند (ثانياً) الخاص بالطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والبند (ثانياً عشر) الخاص بالطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانوناً ، والبند (رابع عشر) الخاص بسائر المنازعات الادارية ، ووزع فى المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ الاختصاص فى نظر هذه المسائل بين محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية على الترتيب ، فنص فى المادة ١٣ على اختصاص محكمة القضاء الادارى بتلك المسائل عملاً ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية . وعدد فى المادة ١٤ اختصاص المحاكم الادارية على نحو خلا مما جاء فى

البند (رابع عشر) من المادة العاشرة والخاص بسائر المنازعات الادارية ، كما حدد في المادة ١٥ اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية ضد العاملين في الحكومة والقطاع العام وبعض الجهات الخاصة وبنظر الطعون التأديبية المنصوص عليها في البندين (ثامنا) و (ثالث عشر) من المادة العاشرة . ثم نص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم وحدد الجزاءات التي توقع على العاملين بهذه الجهات الخاصة . كما حدد في المادة ٢١ الجزاءات التي توقع على من ترك الخدمة .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن قانون مجلس الدولة قد تعرض سواء بالاحالة الى قوانين أخرى أو بالنص الصريح للجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها سواء من قبل السلطات الرئاسية أو من قبل المحاكم التأديبية، وعقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بتوقيع هذه الجزاءات ابتداء في الدعاوى التأديبية ، كما خولها الاختصاص برقابتها انتهاء في الطعون التأديبية ، وبذلك يقتصر اختصاص المحاكم التأديبية في الحالات على الجزاءات التأديبية التي يحددها القانون على سبيل الحصر ، فلا ينسب اختصاصها الرقابي شأن اختصاصها العقابي الى ما عدا هذه الجزاءات التأديبية الصريحة بحجة نصها المقاب لجزاءات تأديبية مقننة ، مثل القرارات الصادرة بنقل الموظفين أو بندهم .

(طعن ١٣٨١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٩)

تطبيقاً :

هذا الحكم على ما استقر عليه الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بالدائرة المشكلة طبقاً لنص المادة (٥٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ببطنة ١٥/١٢/١٩٨٥ في الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٨ ق .

المادة رقم (٢١١)

المبدأ :

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات النقل والتدبب - الاختصاص
بطلب الغائلا والتعويض عنها يكون لمحاكم القضاء الادارى .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة بأنه يضمن الالتزام فى تحديد اختصاص
المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على مسييل
الحصر فلا يتمدد الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الظن موجها الى
ما وصفه صريح النص بأنه جزاء وذلك هو ما يعبر عن قصد الشارع فيما
نص عليه فى المواد ١٥ فقرة أخيرة و١٩ و ٢١ من قانون مجلس الدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فضلا عن الإخذ بهذا المعيار يترتب
عليه توحيد الاختصاص بنظر الطعون الموجهة الى النقل أو التدبب فى جهة
واحدة بالاضافة الى وضع حدود قابلة وواضحة بين جهات القضاء
وأنواع الخصومات .

(طعن ٣٢١ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)

المادة رقم (٢١٢)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية قاصر على النظر فى القرارات الصادرة
بالجزاءات التى وردت على مسييل العمبر واتى يجوز لسلطات التأديبية
توليها طبقا لقانون العاملين المدنيين وليس من بينها القرارات الصادرة
بالنقل .

المحكمة :

استقر قضاء هذه المحكمة على ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
(٢ - ٤٦)

مجلس الدولة بعد ان عذر في المادة منه المسائل التي تختص بها محاكم الدولة نص على اختصاصها بسائر المنازعات الادارية ، ومن ثم أصبح اتقيا لإدارى هو صاحب الاختصاص الاصيل بالمنازعات الادارية عدا ما أخرجه المشرع بالنص الصريح من ولايته وهذه المثابة فإن قرارات النقل تدخل في اختصاص القضاء الادارى بوصفها من المنازعات الادارية .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة منه بما يستفاد منه ان اختصاص المحاكم التأديبية قاصر على النظر في القرارات الصادرة بالجزاءات التي وردت على سبيل الحصر والتي يجوز للسلطات التأديبية توقيعها طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة وليس من بينها القرارات الصادرة بالنقل .

ومن حيث ان المحاكم الادارية قد حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاصها على سبيل الحصر في المادة ١٤ منه وليس من بينها طلبات إلغاء القرارات الصادرة بنقل العاملين ومن ثم ينمذ الاختصاص في القرار محل المنازعة لمحكمة القضاء الادارى بوصفها صاحبة الاختصاص العام في نظر المنازعات الادارية .

(ظمن ٧٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

للامانة رقم (٢١٢)

البيدا :

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالعطون في قرارات التنب والنقل حيث لم يعد لفكرة الجزاء المقتع موجب من حيث الاختصاص .

الحكمة :

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا (الثالثة المنصوص عليها في المادة (٥٤) مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ممدلا بالقانون رقم ١٣٦

لسنة ١٩٨٤) قضت بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات النقل والندب تأهيبا على وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون اذ لم يمد لفكرة الجزاء المقتع فوجب من حيث الاختصاص ، فضلا على أنه يترتب على الأخذ بهذا المعيار توحيد الاختصاص بنظر الطعون الموجهة الى النقل أو الندب في جهة واحدة بالإضافة الى وضع حدود فاصلة وواضحة بين جهات القضاء وأنواع الخصومات .

(طعن ٩١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

سابعاً - لا عبرة في تحديد الاختصاص بما يحدده الطاعن
في طلباته

للمسند رقم (٢١٤)

المسند :

القانون هو الذي تكفل بتحديد اختصاص المحاكم التأديبية وبيان ما اعتبر جزاء تأديبيا أو قرارا نهائيا صادرا من سلطة تأديبية - لا وجه للقول بأن العبرة في تحديد هذا الاختصاص يكون بها اصغاء الطاعن على طلباته من تكييف - أساس ذلك : - أنه ليس للمتقاضى ان ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه ان شاء لهجا الى المحكمة التأديبية بمقولة ان القرار المطعون فيه يضمن جزاء مقلعا ، وان شاء لهجا الى المحكمة صاحبة للولاية العامة بطلبها . يستنادا الى الإجماع بوجود عيب أخير فيصبح الاختصاص القضائي رهين بالإرادة المنفردة للمتقاضى يقيد بها القاضي فلا يملك تصحيح التكييف المصيب - هذا الرأي يخالف ما هو مستقر عليه من ان القانون هو الذي يحدد الاختصاص والمحكمة هي التي تختص بتكييف الجلبات .

المحكمة :

لا وجه للقول بأن العبرة في تحديد اختصاص المحكمة التأديبية بما لأعضاء الطاعن على طلباته من تكليف ، اذ القانون هو الذى تكفل بتحديد ما يعتبر جزاء تأديبيا أو قرارا نهائيا صادرا من سلطة تأديبية ، وإزاء ذلك فإنه لا يمكن التسليم للمتقاضى أن يتفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه ان شاء لجا الى المحكمة التأديبية بمقولة ان القرار المطعون فيه قد تضمن جزاءا مقننا ، ونحن نلجأ الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضايا استنادا الى الادعاء بوجود أى عيب آخر ، وبذلك يصبح الاختصاص القضائي رهين في تحديده بالارادة التى تفرضها المتقاضى على القانون ويقيدها القاضي فلا يملك تصحيح التكليف القانونى وحده ، وإن اعضاء التكليف القانونى السليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان الطاعن يطلب منه اجرا اضافيا بمقولة ان حرمانه منه كان نتيجة لتصفى المسئولين بالشركة بحرماته من أدائه عمل اضافى ، وهذا لا يعتبر جزاءا تأديبيا على نحو ما سلف اوضحه ، لذلك فإن المحكمة التأديبية تكون غير مختصة بنظر الطعن .

واذ كان الطاعن يعمل فى شركة من شركات القطاع العام هى شركة المحلة الكبرى للنزل والتسيج بالمحلة الكبرى ، فإن القذى يختص بنظر طعنه هو القضاء العادى بحسبان أنه صاحب الولاية العامة فى هذا الشأن ، ومن ثم فإنه يتعين إحالة الطعن الى المحكمة الابتدائية بطنطا (الدائرة العمالية) .

(طعن ٩٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٤)

قاعدة رقم (٢١٥) .

البسطة :

لا يتمتع الاختصاص القضائي للمحاكم التأديبية إلا إذا كان العنصر موجها إلى ما وصله صريح نص القانون بأنه جزاء ، ولا عبء في تحديد الاختصاص بما يحده القانون في طلباته لأن الصفاء التكييف القانوني السليم على طلبات التقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها .

للمحكمة :

نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في الفقرة الأخيرة من المادة (١٥) على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة (١٥) وأولهما الطليات التي يقسمها الموظفون العموميون بالنساء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، وثانيهما الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا . ونص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم ثم حددت الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة ، وحدد في المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة ، فإن ما يستفاد من ذلك أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات التي يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . وهو الذي حدد هذه السلطات وما تملك محل سلطة توقيع من جزاءات ، وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة منها توقيع من جزاءات ، وهو ذات المقصود من المادتين (١٥) و (١٩) .

٢١ من القانون • ومن ثم فإن تعبير الجزاء التأديبي لا يمكن ان يقصد به سير هذا المعنى المحدد وقد اُخذ كل من قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر • ولا يجوز القول — كما ذهب الحكم المطعون فيه — بان العبرة فى تحديد الاختصاص هو بما يحدده الطاعن فى طلباته ، فان وصف طعنه بان محله جزاء طعن اختصت المحكمة التأديبية ، واذا لم يتم طعنه على فكرة الجزاء المقتنع لم تكن تلك المحكمة مختصة ، هذا بينما الذى يتولى تحديد ما يعتبر جزاء مقنناً أو جزاءاً تأديبياً صريحاً هو القانون وحده ، وما يضيفه المدعى لطلباته من أوصاف قانونية العبرة فيها بما يقرره القانون وتقضى أن المحكمة هى صاحب القول الفصل فى أزال التكييف السليم دون ما التزام بما يسند صاحب الشأن من أوصاف قانونية ، فالقانون هو الذى حدد صراحة ما يعتبر جزاءاً تأديبياً أو قراراً نهائياً صادراً من سلطة تأديبية لذلك فانه لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يظن على طلبه من وصف ، فان شاء لجأ الى المحكمة التأديبية فيصف التقل بأنه يتضمن جزاء ، وان شاء لجأ الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضايته عندما ينهى وجود هذا الوصف فيستند الى الانهاء بوجود أى عيب آخر غير هذا العيب القصى ، وبذلك يصبح تحديد الاختصاص القضائى رهن ارادة منفردة يفرضها المتقاضى على القانون ويقيدها بالقاضى فلا يملك تصحيح التكييف العيب الذى أضفاه صاحب الشأن ، وهذا يخالف ما هو مسلم به من أن تحديد الاختصاص أمر يختص به القانون وحده ، وأن أضفاء التكييف القانونى الصليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها •

ومن حيث انه لكل ما تقدم ، فانه يتعين الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر

وبالتالى فلا يتمدد الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى
ب. وضمه صريح نص القانون بأنه جوله .

(يراجع الحكم الصادر من الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٤٥
مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معسدا بالقانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث ان الحكم للطعون فيه وقد قضى باختصاص المحكمة
التأديبية بنظر الطعن فى قرار نقل الطامن باعتباره جزاء تأديبيا مقنعا ،
بكون قد صدر من محكمة غير مختصة ، ومن ثم يمين الحكم بالفائه
والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن وبعالته الى محكمة
القضاء الادارى لفصل فيه .

(طعن ٧٠٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

ثعنا : تختص المحاكم التأديبية بالطلبات الربطة

فلاصلة رقم (٢١٦)

البدا :

تختص المحاكم التأديبية بالنظر فى الطلبات الربطة بالطلب الاصلى
الخاص بالفائه الجزاء التى تدور وجودا وعدما مع الجزاء التأديبى التنميل
والحرمان من الراتب المصرفى يمتيرن من الامور الربطة بقرار الجزاء الاصلى
وتختص بالنظر فيها جميعا المحكمة التأديبية .

الحكمة :

استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على اختصاص محاكم مجلس
الدولة (المحاكم التأديبية) بنظر الجرائم التأديبية الموقعة على العاملين

بالقطاع العام والمعددة على سبيل الحصر - قانون العاملين بالقطاع العام
كما تختص هذه المحاكم أيضا بالنظر في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي
الخاص بالنهاء الجزاء والتي تدور وجوداً أو عدماً مع الجزاء التأديبي .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم وكان الثابت من الأوراق في الطعن
المائل أن قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر ليس فقط بمجازاة المطعون
ضده بخمسة ١٥ يوما من راتبه بتعميله مبلغ ٥٠٠ مليم و ٣٤٦ جنبا .
وكذلك حرمانه من اجر ١٥ يوما من راتبه للمصرفي ومن ثم فإن التعميل
والحرمان من الراتب المصرفي يعتبران من الامور المرتبطة بقرار الجزاء
الأصلي وتختص بالنظر فيها جميعا المحكمة التأديبية وبالتالي فإن الحكم
المطعون فيه يكون قد اصاب وجه الحق عندما قضى برفض الدفع بعدم
اختصاص المحكمة التأديبية بطنطا ولائيا ينظر الشق الخاص بالتعميل
والحرمان من الراتب للمصرفي .

(طعن ١٣٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

لا يقتصر اختصاص المحكمة التأديبية على الطعن والفناء الجزاء وهو
الطعن المباشر بل يتناول طلبات التوقيف من الإضراب المترتبة على الجزاء
وهي طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المترتبة به ذلك أن كلا
الطعنين .

الحكمة :

استقر قضاء هذه المحكمة في ضوء حكم المحكمة العليا في الطعن
رقم ٩ لسنة ٢ على انه في ضوء المادة ١٧٢ من الدستور وبمقدور القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فإن المخرج قد خلع على المحاكم

التأديبية المولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فإن ولايتها تناول الدعوى المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي .. وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالناء الجزاء وهو الطعن المباشر بل تناول طلبات التعميض عن الأضرار المترتبة على الجزاء فهي طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به ذلك ان كلا الطعنين يستند الى أساس قانوني ولحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء .

(طعن ١٨٨٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/١١/١٩٨٢)

القاعدة رقم (٢١٨)

البسطة :

ينفقد الاختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل في مدى التزام العامل بما أقره به البنك من مبالغ بسبب الطائلة التي أركبها يستوى ان يكون طلب العامل قد قدم للمحكمة التأديبية مقترنا بطلب الناء لقرار الجزاء التأديبي أم قدم على استقلال وبعض الدوامي عما اذا كان التطبيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن جزاء .

المحكمة :

« موضوع هذا الطعن هو طلب الناء قرار التحميل بمبلغ مائة جنيه فانه ان لم يكن في ذلك من الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام الا انه يرتبط بها ارتباط الأصل بالفرع لقيامها على أساس مخالفة التأديبية المنسوبة للعامل المذكور فيما لو اُبقت حجة على قرار الخبراء ولم يتم بسجبه عقب تظلم العامل المذكور منه ، فان هذه المثابة — وباعتبار ان قاضي الأصل هو الفرع — ينبغي للمحكمة التأديبية

الاختصاص. بالتصل يمدى الزام العامل بما الزمه به البنك من مبالغ بسبب هذه المخالفة يستوى في ذلك أن يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم للمحكمة التأديبية مقترناً بطلب إلغاء قرار الجزاء التأديبي أو يكون قد قدم عليها على استقلال وبض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قيد تنقضي عن جزاء تأديبي أو لم ينقضي عن جزاء . . .

ولما كان الثالث فلما تقدم أن قرار التعميل المطعون عليه — وهو موضوع هذا الطعن والظن رقم ٨٤ لسنة ٤٤ ق تأديبية المنصورة قد عبث استنادا إلى التحقيق فيما نسب إلى المطعون عليه — من مخالفات تأديبية فمن ثم كان الاختصاص بالفصل فيه ينقصد للمحكمة التأديبية بالمنصورة . واذ ذهب للحكم المطعون فيه في هذا الخصوص إلى خلاف هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن وإحالة إلى محكمة الرافق الابتدائية للاختصاص ، ويكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتعين لذلك القضاء بإلغاء واختصاص المحكمة التأديبية بالمنصورة بنظر الطعن وإعادة الباعث للفصل فيه .

(ضمن ١٣٣٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٩)

للمائدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

المحكمة التأديبية تختص بنظر الطعون المأداة ضد الجزاءات التأديبية المنصوص عليها صراحة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . وقانون نظام العاملين بالقطاع العام — اختصاص هذه المحاكم يشتمل أيضا بنظر الطعون المقدمة في القرارات الوضعية بقرار الجزاء الصريح برابطة لا تقبل التجزئة بسبب وحدة الموضوع والسبب والغاية — متى كانت هذه القرارات تستند إلى ذات المخالفة التي جاوز العامل من أجلها وتستهدف في ذات الوقت معاقبته أو تعينه عليها مالية أو تعويضات ناجمة عن ارتكابه لهذه المخالفة .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم التأديبية تختص بنظر الطعون المقدمة ضد الجزاءات التأديبية المنصوص عليها مسراحة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وتلك المنصوص عليها في قانون نظام العاملين بالقطاع العام ، وأن هذا الاختصاص يشمل كذلك نظر الطعون المقدمة في القرارات المرتبطة بقرار الجزاء الصريح برباطة لا تقبل التجزئة بسبب وحدة الموضوع والسبب والغاية متى كانت هذه القرارات تستند إلى ذات المخالفة التي جوزى العامل من أجلها وتستهدف في ذات الوقت معاقبته أو تحميله بالإعباء المالية أو التعويضات الناشئة عن ارتكابه لهذه المخالفة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حيث قضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار حرمان الطامن من مرتبه عن يومى ٢٩ ، ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨٦ وحرمانه من حوافز هذا الشهر ، وذلك بالنظر إلى وحدة الموضوع والسبب والغاية منهما وإرباطهما برباطة لا تقبل التجزئة مع قرار مجازاته بخصم (ربح يوم) من مرتبه ومن ثم فانه لذلك يمتنع القضاء بألفائه وباختصاص المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بنظر الطعن على هذا الشق من القرار وبإعادة الدعوى بحالتها إلى المحكمة التأديبية المشار إليها للفصل فيما لم تحصل فيه من الطلبات .

(طعن ٢٨٢٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٨)

تاسعا : تختص المحاكم التأديبية بالمطعن على قرارات التعديل

فصل ثمانية وأربعون (٢٢٠)

المبحث

المادة (١٧٢) من دستور جمهورية مصر العربية - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - المحاكم التأديبية هي صابغة الولاية العامة في الفصل في مسائل تذيب العاملين - هذه الولاية لا تقتصر على طلب إلغاء قرار الجزاء المطعون فيه بل تشمل طلب التعويض من الأضرار المترتبة عليه وغيره من الطلبات المرتبطة بالمطعن - الزام العامل بقيمة ما تلحقه جهة عمله من أضرار مالية بسبب التقصير المنسوب إليه ليس من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا إلا أنه يرتبط بها ارتباط الأصل بالفرع لقيامه على أساس مخالفة التأديبية المنسوبة إلى الصالح - إقرار ذلك : - اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في قرار التعميل بالمبالغ المشابهة لها حتى لو قدم إليها الطلب على استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أم لم يتمخض من ثمة جزاء .
المنعكسة :

ومن حيث طعن الشركة على هذا الحكم يقوم على أنه قد صدر مخالفا للقانون إذ قضى بإبطال تعميل المطعون ضده بمبلغ خمسمائة جنيه نما بتعين الحكم بالفاهم وذلك لسببين :

الأول : أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى بخصاص باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في ثبوت القرار المطعون فيه والمتعلق بتعميل المطعون ضده بمبلغ خمسمائة جنيه ذلك لأن اختصاص المحاكم التأديبية محدد طبقا لقانون مجلس الدولة على سبيل الحصر وقاصر على النظر في طلبات إلغاء قرارات الجزاء الموقعة على العاملين بالقطاع العام دون

أن يكون لها اختصاص في نظر الطعن في قرار تحميل العامل بمبالغ نتيجة لخطأ ارتكبه التي تدخل في اختصاص القضاء العادي صاحب الولاية العامة في نظر المنازعة العمالية .

أما : أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بطلان تحميل المطعون استنادا إلى أن ما ارتكبه لا يرقى إلى مرتبة الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه في ماله الخاص ذلك لأن مبدأ التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفق قد نشأ في نطاق المسؤولية الناجمة عن أخطاء الموظفين العموميين وبسبب عملهم في الجهاز الإداري للدولة - دون العاملين بالقطاع العام - ولم يأخذ به القضاء المصري إلا في الفترة اللاحقة على صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي تبين هذا المبدأ ، وفي الفترة السابقة كان القضاء يهتد إلى تهرب مسؤولية المتبوع من أعمال تابعة والتي تميز للجهة الإدارية أن ترجع على الموظف بما دفعته من نفوس عن خطئه . ومن ثم فإن مناهج أعمال نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفق أن يكون العامل موظفا عاما يعمل في خدمة مرفق عام .

وإن أساس مسؤولية الموظفون ضده والزامه بقيمة ما نتج عن الخطأ انتهى وقع منه هو نصوس قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي أحاله إليه نظام العاملين بالقطاع العام والتي تميز أحكامه لصاحب العمل أن يحمل العامل بقية ما خفد أو تلف أو ومنه من مبيات وآلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كليهما في عهده وكان ذلك ناشئا عن خطأ العامل ومن حيث أن طعن بحيلة نفوس للدولة يقوم على سبب واحد هو ذات السبب التالي من سببي طعن الشركة الطاعة .

ومن حيث أن عن الوجه الأول من وجهي طعن الشركة الطاعة والذي تنص فيه على الحكم الطعن قضاءها ضمنا باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في نكث القرار المطعون فيه والمتعلق بتحميل المطعون ضده بمبلغ

خمسائة جنيه على أساس إن اختصاص المحاكم التأديبية وارد على سبيل
 المحصر وقاصر على نظر الطعون في قرارات الجزاء الموقعة على العاملين
 باقطلاع العام . فقد قضت المحكمة العليا بجلسته ١١/٤/١٩٧٢ في الطعن
 رقم ٩ لسنة ٢ ق بأنه في ضوء المادة ١٧٣ من الدستور وقانون
 مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية
 الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، وهذه الولاية لا تقتصر
 على طلب الناء قرار الجزاء المطعون فيه بل تشمل طلب التضيض عن
 الاضرار المترتبة عليه وغيره من طلبات المرتبطة بالظن بمسماها من الآثار
 المترتبة عليه . كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن الزام العامل بقيمة
 ما تعمله جة عمله من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه وان لم يكن
 غي ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا الا أنه يربط ارتباطا الأصل
 بالفرع لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل ، وهو ذات
 الأساس الذي يقوم عليه قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة
 أعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة وهذه المثابة وباعتبار
 أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، يمتد للمحكمة التأديبية الاختصاص
 بالفصل في مدى التزام العامل بما الزمته به جة العمل من مبالغ بسبب هذه
 المخالفة يستوى في ذلك أن يكون طلب العامل في هذا الخصوص من إلى
 المحكمة التأديبية مقترنة بطلب الناء الجزاء التأديبي الذي يكون الجهة قد
 اوقته على العامل أو أن يكون قد قدم إليها على استئلال ونقض النظر عما
 إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أم لم يتمخض عن
 ثمة جزاء .

(طن ٥٢٤ و ٥٢٧ لسنة ٣ ق جلسته ٢٤/٤/١٩٨٦)

وبهذا حكمت المحكمة الإدارية العليا أيضا في الطعن رقم ٤٥٨ لسنة

٢٦ ق بجلسته ٢٤/٥/١٩٨٦ .

قائمة رقم (٢٢١)

السيد :
القائمة الدعوى أمام المحكمة التأديبية بشأن التحميل بقيمة الاضرار التي
سببها العامل بطلته الشخصى دون ان تكون الدعوى مرتبطة بدعوى تأديبية
مطلبة - فلا اختصاص للمحكمة التأديبية .

المحكمة :

تمثل المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة
للموظفين المومنين أو لورثتهم في اختصاص محكمة القضاء الادارى أو
المحاكم الانذارية تبعاً للمستوى الوظيفى للمدعى ، اما المحاكم التأديبية
فتختص بنظر الدعاوى التأديبية وطلبها الغاء القرارات النهائية للسلطات
التأديبية . وقوام الدعوى التأديبية هو النظر فى مؤاخذة العامل تأديبياً
عن المخالفات التأديبية التى تسببت اليه ، والتي تتمثل فى اخلاله بواجبات
الوظيفة والخروج على مقتضاها . ومناطق الزام العامل بجبر الضرر الذى
لحق بجهة الادارة هو توافر اركان المسؤولية التقصيرية الثلاثة ، فاذا كان
الفعل المكون للذنب الادارى يمكن ان يشكل ركن الخطأ فى المسؤولية
التقصيرية ، الا ان ذلك لا يؤدى الى القول بان الزام العامل بجبر الضرر
مرتبط بالدعوى التأديبية أو متفرع عنها . واساس ذلك استقلال فكرة جبر
الضرر الناشئ عن المسؤولية التقصيرية عن نظام التأديب من حيث القواعد
القانونية التى تحكمه والقرار الذى يسمى الى تحقيقه . وعلى ذلك ايضا
فان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات النهائية للسلطات
التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من
موضوعات تختص بها محاكم أخرى ، الا اذا كان النزاع قد طرح امامها
مرتبطاً بصفة تيمية بمناسبة مباشرتها لاختصاصها المنوط بها قانوناً .

وعلى ذلك فإن رفع دعوى امام المحكمة التأديبية بطلب الغاء قرار التحميل دون ان تتضمن صحيفة الدعوى طلب الغاء قرار تأديبي معين .
وتتبع ذلك هو الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ، والاحالة الى المحكمة المختصة التي هي محكمة القضاء الادارى أصلا .
(طعن ١٠٦٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المأثمة من العاملين في القرارات الصادرة بتحميلهم ببقية ما نشأ من عجز في عهدتهم أو ببقية ما يتسببون فيه باهمالهم من اضرار مالية تلحق جهة العمل - أساس ذلك : ان قرار التحميل الذي يصدر من جهة العمل استنادا الى خطأ العامل أو اهماله يعتبر مترابلا على المخالفة التأديبية التي اقترفاها ومترابلا بالجزاء الذي يعاقب به عنهما - ولاية المحكمة التأديبية تتناول الدعوى التأديبية والنظر في اى جزء تأديبي وما يرتبط بها باعتبار ان قاضي الاصل هو قاضي الفرع - :

الحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما جاء في أسباب الطعن والتي تخص في النظم علي ما قضى به الحكم المطعون فيه من اختصاص المحكمة بنظرها ارتباط بقرار الجزاء من تحميل للطعون ضده ببقية العجز في الرتب التي عهد اليه بصرفها ، اذ يجوز لا يحد من الجزائيات التأديبية التي تختص بالمحاكم التأديبية بنظر الطعون فيها مردود بما سبق أن قضت به حينه للمحكمة من أن المحاكم التأديبية تختص بنظر الطعون المأثمة من العاملين في القرارات الصادرة بتحميلهم ببقية ما نشأ من عجز في عهدتهم أو ببقية

ما يتسببون فيه باهمالهم من أضرار مالية تلحق جهة العمل ، على أساس أن قرار التعميل الذي يصدر من جهة العمل استناداً إلى خطأ العامل أو إهماله يعتبر مرتباً على المعالجة التأديبية التي اقترعها العامل ومرتبطة بالجزاء الذي يعاقب به عنها وولاية المحكمة التأديبية تتناول الدعوى التأديبية التي تختص بها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما يتناول الطعن في أي جزاء تأديبي آخر على النحو الذي فصلته لصوص قانون مجلس الدولة وإن اختصاص المحكمة التأديبية بالنقل في هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بإلغاء الجزاء وإنما تختص بكل ما يرتبط به باعتبار أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع وإن المشرع خلج على المحاكم التأديبية الولاية التامة في تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام حسبما جاءت به مبادئ قانون مجلس الدولة • (حكم للمحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٢٧ ق حيثما فتكم المبادئ ١٧٢ من الدستور التي قروت في صيغة عامة مطلقة اختصاص مجلس الدولة بالدعوى التأديبية) • وبناء على ما تقدم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على سند من القانون • ولم يعطى الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفضه • وباختصاص المحكمة بنظر هذا الشق من القرار المطعون فيه •

(طعن رقم ٥٨١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٤)

الفرع الثاني - مسار الدعوى التأديبية

أولاً - الحكم فى الدعوى التأديبية

١- وجوب ابتداء مسودة الحكم عند التلقى به

قاعدة رقم (٢٢٣)

المادة ٢٢٣

ضرورة ابتداء مسودة الحكم التأديبي عند التلقى به ، والا ترتب على مخالفة ذلك الإبطال.

المادة ٢٢٤

٢- إذا لم يعمل قانون الإجراءات الجنائية فى مجال التأديب بعد حله
فيمر بمرتين : أولهما وجود نص صريح فى قانون مجلس الدولة يحيل إلى
قانون الإجراءات الجنائية . مثال ذلك نص المادة ٥١ من قانون مجلس
الدولة الذى يميز الطعن بطريق التماس اعادة النظر فى أحكام المحاكم
التأديبية طبقاً للأحوال المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ،
وثانيهما الأحكام التى ترد فى قانون الإجراءات الجنائية متفقة مع طبيعة
المنازعة التأديبية . ومثال ذلك إقضاء الدعوى التأديبية بوفاء الحال فيها
إلى المحاكمة التأديبية أمرة بالدعوى الجنائية اخذاً بفكرة شخصية العقوبة ،
ويؤدى ذلك انه اذا أوجب المشرع ابتداء مسودة الحكم الصادر من
المحاكمة التأديبية مشتملة على أسبابه موقفة عند التلقى به والا كان الحكم
باطلاً طبقاً للمادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة والمادتين ٢٠ و ٧١٥ من
قانون المرافعات المدنية والتجارية فلا وجه لأعمال المادة ٣١٢ من قانون

الاجراءات الجنائية التي تتميز تراخي ايداع اسباب الحكم عند النطق به .
بما لا يزيد على ثلاثين يوما من يوم النطق به .

(ظفر ٥٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٩/٢٨)

دائرة توحيد المبادئ - القيادة ٥٤ مكرزا من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ مبدلا بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

٢ - التوقيع على مسودة الحكم ونسخته الاصلية

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

ليس وجوباً المحكمة التأديبية يوقعون على مسودة الحكم المشتبهة
على اسبابه فتنة النطق به المادة ١٧٥ من قانون المرافعات - نسخة المظفر
الاصلية يوقعها رئيس المحكمة مع الكاتب المختص - الحكم يصدر في جلسة
علنية - لا دليل على ما ادعاه الطاعن على خلاف ذلك .

الحكمة :

ومن حيث ان ما ذُهِبَ اليه الطاعة من بطلان الحكم الظاهري فيه
بمقولة انه لم يوقعه أعضاء المحكمة التي أصدرته وانما وقع رسمياً وحده
لا أساس له اذ الثابت ان رئيس وعضوى المحكمة التأديبية التي أصدرته
وقعوا على مسودته المشتبهة على اسبابه عند النطق به وهو ما أوجبته المادة
١٧٥ من قانون المرافعات ، أما نسخة الحكم للاصلية ، فله طبقاً للباب ١٧٩
يوقعها رئيس الجلسة وحده مع الكاتب وهو الثابت أيضاً بالأوراق ،
تولا يوقعها باقي الأعضاء ، وقد اشتمل الحكم المظفر في جلي بيان اسم
المدعى دون خطأ فيه يخل به . وعلى اسم المدعى عليه وصفته وهي الشريعة

الطاعة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها وهذا اللفظ دوات يسمونها بالخطوة
حتى صدر الحكم فيها والأصل أن يقترب الإجراءات قبل وحيث وألف الحكم
صدر في جلسة علنية ولو لم يذكر ذلك في مسودته (م ١٧٤ مرافعات)
ولا دليل على ما ادعته الشركة من مخالفة المحكمة لذلك ومن ثم فلا أساس
لتكثيرنا الدعوى في هذه المسائل جميعها لا من الواقع ولا من القانون .
(طعن ٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٩)

القاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

لا يدخل في مفعول المانع المنصوص عليه في المادة ١٧٠ مرافعات
نقل رئيس المحكمة التأديبية وأنه يترتب على نقله زوال صفة مما يؤثر في
الحكم المطعون عليه ويطلبه رئيس من شأن نقله بصفته بوضع مجلس الدولة
يطلب العمل فيه أنه يفتقر صفة أو يقر بأنه ولاية القضاء ولا يترتب عليه
بطلان الحكم المطعون فيه بل لنا أن نثبت أنه قد سمع من الجهة في الطعن
واشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم .

الحكمة :

ومن حيث أنه من الوجه الأول من أوجه الطعن على الحكم المطعون
فيه بالعين السائل ، فإن المادة (١٧٠) من قانون المرافعات تنص على
أنه « يجب أن يعرض القضية الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا
جعل لأحدهم مانع يجب أنه يوقع مسودة الحكم » .

ومن حيث أن الحكم كان الخاطئ من الأوراق أن المستشار (٠٠٠)
رئيس المحكمة التأديبية بالمصنوعة كان قد صرح المرافعة واشترك في المداولة
ووقع مسودة الحكم المطعون فيه ، إلا أنه حدد المطلق لهذا الحكم بجلسته
١٩٨٧/٢/٢٠ كان قد نقل إلى القاهرة وحل محله المستشار (٠٠٠) وتم

البيات ذلك في نسخة الحكم الأصلية ، ومن ثم يكون الحكم قد صبح صحيحاً مبرهاً من أى عيب . ولا وجه لما ذهب اليه الطاعن من أن قتل المستشار / (. . .) لا يدخل في مدلول المانع المنصوص عليه في المادة (١٧٠) من قانون المرافعات ، وأنه يترتب على نقله زوال صفته ، مما يؤثر في الحكم المطعون فيه ويطله ، ذلك أن ما ذهب اليه الطاعن يعتبر تخصيصاً للمانع المتعار اليه بغير مخصص ، فليس من شأن نقل المستشار / (. . .) بحسب أوضاع مجلس الدولة ونظام الفصل فيه - أن يفقده صفته أو يزول عنه ولاية القضاء ، ولا يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه ، طالما أن الثالث أنه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المدفوعة ووقع بسودة الحكم ، كما أن المستشار (. . .) قد اقتصر دوره على مجرد التطول محل المستشار (. . .) في جلسة التعلق بالحكم ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير مستند إلى أساس قانوني سليم .

(طعن ١٦٦٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٧)

٢ - وجوب تسييب الأحكام والقرارات التاديبية

المقدمة والسبب (٣٢٦) .

المقدمة :

يتعين أن تصدر الأحكام والقرارات التاديبية مسببة لوتسنى أن يصيرت بشأنه إن يعرض عليها أمام الجهات الرئاسية أو المحاكم المختصة لتبليغ وإلزامها في الرقابة على مشروعيتها حتى يستقر مركز القانوني من الناحية التاديبية على أساس من الحق في إطار من الشرعية وسيادة القانون . -

الحكمة :

ومن حيث أنه فضلاً عما سبق فانه يتفرع على حق الدفاع المقدس

المكفول لكل إنسان أنه يتعين أن تصدر الأحكام والقرارات التأديبية بالنسبة للعاملين مسببة ليتسنى لمن صدرت بشأنه أن يظن عليها أمام الجهات الرئاسية أو المحاكم القضائية المختصة لكي تباشر ولايتها في الرقابة على مشروعية تلك الأحكام أو القرارات التأديبية بحسب المراحل اللازمة إدارياً أو شريع في حقه في الدفاع عن نفسه في جميع المراحل اللازمة إدارياً أو قضائياً ليستقر بركزه القانوني من الناحية التأديبية على لباس من الحق والعقيدة وفي إطار من سيادة القانون والشرعية ولذلك فقد نصت المادة (١٩٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه يجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسبباً كما نصت المادة (٤٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن تصدر الأحكام من المحاكم التأديبية مسببة ومن ثم فانه كان يتعين على مجلس التأديب المطعون في قراره أن يحدد الأسباب التي يستند إليها فيما قرره في منطوقه من عقوبة تأديبية للطاعن على نحو واضح وصريح وذلك سواء اجتباره قراراً جزاءً تأديبياً إدارياً من مجلس التأديب بحسب المعيار الشكلي في تكليف هذا المجلس وقراره أو باعتباره أن هذا المجلس وقراره تعد في حكم الأحكام التأديبية التي تصدر من المحاكم التأديبية بحسب المعيار الموضوعي في تكليف طبيعة هذا المجلس من حيث اختصاصه بالفصل في الخصومة أو الدعوى التأديبية على نحو من الاستقلال الإداري عن السلطة الإدارية الرئاسية وبناء على ولاية تأديبية حدها قانون السلطة القضائية لهذا المجلس وأعطاه به مباشرة. ومن حيث هذا ما دام الثابت أن القرار المطعون فيه صدر خلواً من التمييز لمناقضته إليه في منطوقه وبالتالي يكون قد صدر عارياً عن السند القانوني ومخالفاً نص القانون الذي يكون معه واجب الانفاء لبطالته.

...ومن حيث إن الباء قرار مجلس التأديب المطعون فيه لا يتسبب على

تحقيق معيب ولأنه صدر دون تسييب لا يحول دون جهة الإدارة واتخاذ ما تراه في متابعة المسؤولية التأديبية للطاعن فيما نسب إليه من اتهام .
ومن حيث أنه باعتبار أن القرار المذكور قد جرى قضاء هذه المحكمة على اعتباره في حكم أحكام المحاكم التأديبية فإن هذا الطعن يكون معفى من الرسوم طبقاً لأحكام المادة ٩٠ من نظام العاملين بالدولة الصادر باتفاقون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٧/٦/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٣٢٧)

البيان :

الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة التثبت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به - حتى يتسنى لمحكمة الطعن مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار البتةا في الحكم - لا يكفي أن يشير الحكم إلى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على أدلة التهم - أوجب الشرع أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وألا كان باطلاً - المادة ٢٨ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمخالفات التأديبية أوجبت أن تصدر الأحكام مسببة - الرد بالتسبيب المعتبر هو تحرير الاستئناف والطعن المبني الحكم عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو القانون - يجب أن يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان يتحقق به أركان المخالفة والظروف التي وقعت فيها والإدلة التي استدللت منها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة البأخذ وألا كان قاصراً .

التعليق :

ومن حيث أنه يستقرأ الحكم المطعون فيه وما استند إليه من أسباب في أدلة الطاعن عن المخالفات المنسوبة إليه يتقرر الاهتمام على النحو

مبانيه البيان ، يبين أن المحكمة التأديبية قد اكتفت بالإشارة الى الأدلة التي اعتمدت عليها وهي الإشارة الى أن المخالفة ثابتة من أقوال للمحال الثاني ورئيس القطاع المالي بالمؤسسة و مدير الحسابات بالمؤسسة دون أن تذكر مرقدي أقوال كل منهم حتى يبين منه وجه الاستشهاد بأقوالهم على ادانة الطاعن ، ذلك على خلاف ما هو مقرر قانونا من أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى للمحكمة الطعن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ، ولا يكفي أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداه حتى يبين منه وجه استشاده بها على ادانة المتهم . وقد أوجب المشرع أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، وقد نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على أن (تصدر الأحكام مسببة . .) ، والمراد بالتسبب المعتبر هو تحرير الأسايد والمخرج المبني الحكم عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان حلي مفصل بأن يهتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة يساها تتحقق به أركان المخالفة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها حتى يوضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ والا كان قاصرا .

ومتي كان ذلك هو البين من الحكم المطعون فيه باكتفائه بالإشارة الى أقوال هؤلاء الشهود دون أن يبين مضمون قول كل منهم ومؤداه في استخلاص المخالفة المنسوبة للطاعن ، الأمر الذي يبييه بالقصور في التسبب ، فإن المحكمة الادارية العليا في صدر الطعن المائل انما تصدى من جديد بالحصص والتمحيص لبيان حقيقة الوقائع المنسوبة للطاعن وما اذا كانت تصلح أن تكون أدلة ثبوت لادانته عنها .

(طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٤ ق بجلطة ١٢/٢/١٩٩١)

٤ - المداولة تكون بين القضاة الذين سمعوا المرافعة

قاعدة رقم (٣٢٨)

المبدأ :

المادة ٣٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن - تصدر أحكام المحاكم التأديبية مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء - المادتان ١٦٧ و ١٦٩ من قانون المرافعات مفادها - لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا - يجب أن تصدر الأحكام بأغلبية الآراء - حضور عضو زيادة على العدد الذى عينه القانون وسماحه المرافعة واشتراكه فى إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم - البطلان فى هذه الحالة هو من النظام العام - تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

المحكمة :

« ومن حيث أن المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضت بأن تصدر أحكام المحاكم التأديبية مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء .

ومن حيث أن قانون المرافعات قد نص فى المادة ١٦٧ على أنه لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا ، وفى المادة ١٦٩ على أن تصدر الأحكام بأغلبية الآراء . . . ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن حضور عضو زيادة على العدد الذى عينه القانون ، وسماحه المرافعة واشتراكه فى إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك حدا للمبادئ العامة فى الإجراءات القضائية وما يتضمنه ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع اذ قد يكون لهذا

المضو الرابع اثر في اتجاه الرأي في مصر الدعوى فضلا عما فيه من تجهيل
بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم ، والبطان في هذه الحالة من النظام
العام ولذا تنضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن قرار مجلس التأديب المطعون
فيه قد صدر من أربعة اذ صدر برئاسة رئيس المحكمة وعضوية كل من
رئيس النيابة وكبير الكتاب وكبير المحضرين وقد وقع جميعهم على مسودته
ومن ثم يكون ذلك القرار باطلا متعين الالغاء وقد فأت عن الالتزام بالتشكيل
الذي حدده القانون ووجوب أن يكون من ثلاثة أعضاء حبلدهم حصرا
ولا مفتح فيما قد يقال من أن مجلس التأديب كان بصدد محاكمة فريقين من
المحالفين اليه أحدهما من موظفي المحكمة والآخر من المحضرين اذ لا يجوز
أذ يشترك كبير الكتاب في محاكمة أحد المحضرين كما لا يجوز العكس
بأن يشترك كبير المحضرين في محاكمة أحد موظفي المحكمة » .

(ملن ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٩٣)

٥ - النتقي بالحكم التأديبي يكون في جلسة عينية

للمسطرة رقم (٢٢٩)

المادة :

المادة ١٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٢ - تأديب
العاملين بالسلطة - سرية الجلسة قاصرة على الجلسة التي تجرى فيها
المحاكمة - لا تمتد تلك السرية الى النتقي بالحكم الذي يجب أن يكون في
جلسة عينية - الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب
المامة - يجب في جميع الاحوال النتقي بالحكم في جلسة عينية ولو كانت
جلسات المحاكمة سرية والا كان الحكم باطلا - يسرى ذلك ايضا على مختالس
التأديب - المواد ١٧٤ والمرافعات والمادة ١٨ من قانون السلطة القضائية .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه ينبغي في تفسير عبارة المحاكم التأديبية أن نص القانون على أن يظن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا ، وقد وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة - أخذها بأوسع المدلولات واحمها وأكثرها شحولا ، فإن المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية أراد بها الاستفراق والمصوم ولا شك أن ذلك المصوم يتناول كما نصت القوانين على قيامه مثل مجالس التأديب باعتبارها تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماما ومن ثم فهي كالمحاكم وقراراتها بمثابة أحكام قضائية ، لذا فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن يمرى عليها ما يمرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية من أحكام ولجاءات قضائية . ومن حيث أن مرد ذلك هو أن الأصل أن المجازمة التأديبية للموظفين تعتمد أصلا للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة - باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالنسبة للدعوى التأديبية منذ صدور دستور جمهورية مصر العربية في سنة ١٩٧١ ونص المادة ١٧٢ منه على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضائية بالمنازعات الإدارية والدعوى التأديبية ، ثم نص المادة ١/١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في الفصل الخاص بالمحاكم التأديبية على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى التأديبية من المخالفات المالية والإدارية التي تقع بين العاملين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحلي إلا أن المشرع أسند على سبيل الاستثناء الفصل في بعض الدعوى التأديبية في بعض الجهات الإدارية إلى مجلس تأديب تقوم بمهمة القضاء التأديبي وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا من أنه وإن كان مجلس الدولة هو صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية ، إلا أن ذلك لا يمل به المشرع عن إسناد الفصل في بعض الدعوى والمنازعات إلى جهات قضائية أخرى على سبيل الاستثناء .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن مجالس التأديب — تقوم في مجال
النظام التأديبي بدور المحاكم التأديبية — مما يقتضيه أن المحاكمة أمام
مجلس التأديب — كبديل للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، إنما تمثل
مرحلة من مراحل التقاضي التأديبي ودرجة من درجاته وبها يكون الموقف
قد امتنعت درجة من درجتي التقاضي المقررة قانوناً — ومن ثم فإنه بهذه
المتابعة يجب أن تتوفر للمحاكمة أمام تلك المجالس — في كافة مراحلها ابتداء
من إقامة الدعوى حتى صدور القرار التأديبي كافة الضمانات والاجراءات
القانونية ويكون ذلك بأن توضع المحاكمة أمام تلك المجالس لما توضع له
للمحاكمة أمام المحاكم من قواعد سواء كانت قواعد اجرائية أو موضوعية
وهذا الخضوع أصلاً لأصل عام من أصول المعاملات التأديبية في وجوب
خضوعها لضوابط قانونية ابتداء من إقامة الدعوى حتى صدور الحكم فيها
لذلك فإن هذا الخضوع لمبادئ المحاكمة — يسرى على مجالس التأديب
سواء نص على ذلك في القانون الخاص المنظم لمجلس التأديب — كما هو
الحال بالنسبة لمجلس تأديب الجامعات وما نصت عليه المادة ١٠٩ من قانون
الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من سريان القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام
المحاكم التأديبية للنصوص عليها في قانون مجلس الدولة على المساواة
أمام مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، أم لم ينص على ذلك
كما هو الشأن في مجالس التأديب الأخرى ، لأن هذا الالتزام ، كما سبق
من جانب المجالس يعتبر أصلاً من الأصول العامة في المعاملات ومبادئها
واجراءاتها مما لا يحتاج معه إلى نص خاص ، وهم يبرر أيضاً كالم
لاعتبار ما تصدره تلك المجالس بمثابة أحكام قضائية — وتمثل درجة من
درجات التقاضي على ما يستقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن قرارات تلك
المجالس — مما لا يخضع لتبسيط المراجعة الإدارية — يعتبر بمثابة أحكام
ويطعن في قراراتها أمام المحكمة الإدارية العليا المسبوبة بأحكام المحاكم

التأديبية. ومن ثم تخضع مجالس التأديب لكافة القواعد المعمول بها أمام المحاكم التأديبية ومنها ما ورد في قانون مجلس الدولة وقانون المرافعات من أحكام وما ورد في القوانين الأخرى ذات العلاقة بالنظام التأديبي ولا يتعارض معه .

ومن حيث أن المادة ١٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٢ نصت في الفصل السادس الخاص بتأديب العاملين بالمحاكم ، على أن « . . . يعرض المتهم بشخصه أمام المجلس . . . » وأن يقدم دفاعه كتابة وأن يوكل عنه محاميا وتجرى المحاكمة في جلسة سرية » .

وبمن حيث أن يؤدى ما ورد في هذا النص بشأن سرية جلسة المحاكمة قاصر على الجلسة التى تجرى فيها المحاكمة ولا يمتد تلك السرية إلى النطق بالحكم الذى يجب أن يكون فى جلسة علنية أخذا بالحكم الوارد فى المادة ١٦٩ من الدستور التى نصت على أن « جلسات المحاكم طنية . . . الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب وفى جميع الاحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية » كما نصت ايضا المادة ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن « ينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقة أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه ويكون النطق بالحكم علنية والا كان الحكم باطلا » وايضا رددت هذا الحكم المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بنصها على أن « يكون جلسات المحاكم علنية الا اذا امرت المحكمة بجعلها سرية . . . ويكون النطق بالحكم فى جميع الاحوال فى جلسة علنية » كما رددت هذا الحكم ايضا المادة ٣٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية حيث نصت على أن يصدر الحكم فى جلسة علنية ولو كانت للدعوى نظرت فى جلسة سرية . ومؤدى ما تقدم جميعه ان النطق بالحكم يجب ان يكون دائما فى جلسة علنية حتى

ولم كانت جلسات المحاكمة سرية والا كان الحكم باطلا وهو أصل من الأصول العامة في المحاكمات التي حرص الدستور على النص عليها ، كما وردت أيضا نصوص قوانين السلطة القضائية والمرافعات المدنية والتجارية والاجراءات الجنائية على النحو السابق بياه ومن ثم فهي تسري أيضا على مجالس التأديب .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية للقرار المطعون فيه أنه صدر بالجلسة السرية المنعقدة في ٢٨/٧/١٩٩١ ولم تزل النسخة بما يفيد أنه تم التطق به في جلسة علنية فانه يكون قد صدر بانتحالة لنص المادة ٦٦٩ من الدستور والمواد ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ١٨ من قانون السلطة القضائية ، ٣٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية الأمر الذي يترتب عليه بطلان القرار (الحكم) المطعون فيه ويكون هذا السبب من أسباب الطعن على أساس صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه على أساس هذا السبب دون حاجة للتعرض للإشكاليات الأخرى من أسباب الطعن .

(طعن ٤٣٣٧/٣٧ ق جلسة ٢٣/١/١٩٩٣)

٦ - الجزاء التأديبي المحكوم به يركد اثره الى تاريخ اوتكاب المخالفة التأديبية

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

حكم المحكمة التأديبية بتوقيع الجزاء التأديبي يركد اثره الى تاريخ اوتكاب المحكوم عليه للمخالفة التأديبية - يسرى ذلك على ما توقعه المحكمة الإدارية العليا من عقوبات تأديبية على العاملين - ذلك اذا ما انتهت الى الفاء حكم المحكمة التأديبية وتوقيع عقوبة اخرى - محل المحكمة الإدارية العليا محل المحكمة التأديبية في توقيع العقوبة - المحكمة الإدارية العليا وهي يصدد نواحيح الجزاء التأديبي بعد الفاء الحكم المطعون فيه لا يكون امامها الا اختيار الجزاء النسب من بين تلك الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

المحكمة :

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ولازمه أنه في غير تلك الحالة الاستثنائية المشار اليها فاه لا مجال لتطبيق عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة (٨٨) على كل من انتهت مدة خدمته ، وانما يتعين تطبيق الأصل انعام بشأن العقوبات التأديبية والواردة تفصيلا في المادة (٨٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومقتضى ذلك انه اذا بدأ التحقيق مع العامل قبل انتهاء مدة خدمته ، فان انتهاء الخدمة لأى سبب من الأسباب عدا الموافقة - التي تنقضى بها الدعوى التأديبية كالدعوى الجنائية سواء بسواء ، لا يحول دون مساءلة العامل تأديبيا سواء من خلال السلطة الرئاسية التأديبية أو المحاكمة التأديبية بصسب الأحوال وفي هذه الحالة توقع عليه احصدي العقوبات المحددة بنص المادة (٨٠) سالفة الذكر . ولا يحول دون اعتبال ما تقدم كون بعض الجزاءات الواردة بالنص المذكور لا تجد محلا للتطبيق

فى حالة انتهاء الخدمة بحسب طبيعتها مثل عقوبة الوقف عن العمل ، ذلك .
أن باقى الجزاءات المنصوص عليها بالمادة المذكورة يمكن تطبيقها قانونا فى
هذه الحالة ولا يحول انتهاء خدمة العامل من ترتيب آثارها القانونية باعتبار
أن الجزاء سيرتد الى تاريخ ارتكاب الواقعة المقررة الموقع عنها الجزاء .
ويرتب عليها بلا شك أثرها القانونى على مستحقات المتهم فى المرتب .
والمعاش وغيره من المستحقات ولأن الأصل الذى قرره المشرع بالنص .
الصريح وهو منجازاة العامل تأديبيا يوجب حتما أن يكون الجزاء شرعا أى
مقرر بالنص الصريح وأن يكون غير مستحيل التطبيق والتنفيذ من الناحية
العملية والواقعية وأن يكون مقاسبا لما ثبت قبل العامل من جرم تأديبى .
تحقيق بالمقاب وحالياً من التلو .

ومن حيث أن يقتضى ما تقدم ان حكم المحكمة التأديبية بتوقيع
الجزاء التأديبى يرد اثره الى تاريخ ارتكاب المحكوم عليه للمخالفة
التأديبية ، ويسرى ذلك على ما توقعه المحكمة الادارية العليا من عقوبات
تأديبية على العاملين اذا ما اتهمت الى الفاء بحكم المحكمة التأديبية وتوقيع
عقوبة أخرى ، لأنها فى هذه الحالة تعمل بمجل المحكمة التأديبية فى توقيع
العقوبة ، وذلك لائق المحكمة الادارية العليا وهى قمة محاكم مجلس الدولة
بناشر ولايتها القانونية فى رقابة مشروعية وسلامة الأحكام المطعون فيها
أمامها ، ليس فقط باعتبارها محكمة رقابة قانونية على تلك الأحكام ولكن
أيضا لكونها محكمة عليا فى قمة التنظيم القضائى لمحاكم مجلس الدولة ،
تفصل فى الموضوع الصادر بشأنه الحكم الملغى ، وتخصمه ما دام صالحا
ومهيئا للفصل فيه ، بعم ان استئنفت المحكمة المطعون فى حكمها ولايتها
بالحكم الذى أصدرته فى موضوع المنازعة ، وعلى ذلك فإن بحكم المحكمة
الادارية العليا بتوقيع الجزاء التأديبى يرد اثره كذلك الى تاريخ ارتكاب
المحكوم عليه للمخالفة التأديبية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن للحكمة الإدارية العليا وهي بصد
توقيع الجزاء التأديبي بعد إلغاء الحكم المطعون فيه ، لا يكون أمامها
الاختيار الجزاء المنقلب من بين تلك الجزاءات المنصوص عليها في المادة
(٨٠) من نظام الماعلين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان التائب من الأوراق أن المطعون ضده قد اجل اني
التحقيق أمام النيابة الإدارية في القضية رقم ٣٣١٩ لسنة ١٩٨٤ وقدم الى
المحكمة التأديبية بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٢ وكل ذلك قد تم قبل صدور الحكم
بفصله من الخدمة في الدعوى رقم ١٨١ لسنة ١٢ ق بجلسته ١٩٨٥/٤/٢٩ :
ومن ثم فانه تطبيقا لما تقدم واذا ثبت من الأوراق ما نسب اليه من مخالفة
تأديبية فانه يتعين والحال كذلك مجازاته باحدى العقوبات المنصوص عليها
في المادة (٨٠) من نظام الماعلين المدنيين بالدولة ، على أن يراعى في اختيار
العقوبة المناسبة حالته وصدور الحكم التأديبي سالف الذكر بفصله من
الخدمة .

(ملن ١٩٩٢ لسنة ٣٣ ق ١/٣/١٩٨١)

قاعدة رقم (٣٢١)

البند :

الحكم التأديبي ينشئ حالة قانونية في حق من صدر ضده - يمتد
بعد توقيع العقوبة بتاريخ صدوره وليس بتاريخ القرار الصادر من جهة
الإدارة لتنفيذ الحكم - استحقاق الحوافز والكمالات وهين بمستوى أداء
العمال وقياهم بواجبات وظيفته على أكمل وجه ، فلذا ما وقع عليه جزاء
تأديبي كان ذلك دليلا على عدم تحقيقه لمستوى الأداء المطلوب فيتخلف في
شأنه مناط استحقاقها - اذا صار تقرير كفاية العامل نهائيا باتلغاء ميعاد
التظلم منه فانه يتمتع على السلطة المختصة تخفيضه .

المتسوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩ فاستعرضت المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن « تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ، على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها ، وبمراعاة الا يكون صرف تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك ، وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه » . والمادة ٥١ من ذات القانون التى تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة تقرير مكافأة تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير فى التفتقات » . والمادة ٩٢ منه التى تنص على أن « تمنح الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل باقضاء الفترات الآتية : ٥٠٠٠ - ٢ - سنة فى حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على خمسة أيام » . كما استعرضت الجمعية قواعد صرف الحوافز والمكافآت التشجيعية ومكافأة انجاز الخطئنة بالجهاز التنفيذى المتميز ميناء - حسبما جاءت بكتاب رئيس الجهاز وهى تنص فى المادة (١٣) من اقرار وزير التعمير رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ بأن « يحرم العامل من الحوافز فى حالة توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب أو النياب بدون إذن وذلك عن الفترة التى يقرر منح العافز عليها » . وتقضى فى المادة (٢) من قرار وزير التعمير رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٨١ « يجوز تقرير مكافأة تشجيعية للعامل أو مجموعة من العاملين اشترك كل منهم فى تقديم خدمات ممتازة أو أعمالا ... تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة

الأداء أو توفير النفقات وذلك في حدود مكافأة يعادل صافيها بعد خصم الضرائب مرتب نصف شهر في المرة الواحدة وبعد أقصى مرتب ثلاثة شهور طوال السنة المالية ٤٠٠٠ ، والمادة (٩) من القرار التي تنص بأنه لا يجوز تقرير مكافأة تشجيعية للعامل الذي ينطبق في شأن حالته أحد العناصر التالية : ٢٠٠٠٠ - ٢ - توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب « .
لما مكافأة الخطة فيلزم لتقريرها بالجواز ألا يكون قد وقع على العامل جزاء تأديبي حتى ضدور قرار بسحب الجزاء .

واستبانة الجنبية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادتين ٥٠ و ٥١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة فاع بالسلطة المختصة وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة ، على أن يتضمن هذا النظام شروط وضوابط منها ، وبمراعاة ألا يكون صرف الحوافز المادية بفتات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك ، وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل وكفايته كما أجاز المشرع للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو إعمالاً أو بحوثاً في تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات . ولما في هذا الصدد أن تضع قواعد وضوابط تقرير تلك المكافآت بما يتفق مع طبيعة العمل في الوحدة . وتطبيقاً للتصنيف المشار اليه قامت السلطة المختصة بالجهاز بالتنفيذ لتتميز سيئاته بوضع نظام لمنح الحوافز والمكافآت التشجيعية ومكافأة انجاز الخطة .
وقد جاء بنظام الحوافز أن العامل يحرم منها في حالة توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب عليه أو الغياب بدون إذن ، وذلك عن المدة التي يقرر منح الحافز عليها كما ورد بنظام المكافآت التشجيعية أنه لا يجوز تقرير هذه المكافأة للعامل الذي وقع عليه جزاء الانذار أو الخصم من المرتب وذلك عن المدة التي قد يرى منح العامل فيها تلك المكافأة خلال

السنة التالية . أما مكافأة انجاز الخطة ، وهى نوع من الحوافز ، فيلزم لتقريرها ألا يكون قد وقع على العامل جزاء تأديبي ، حتى صدور قرار بمحو الجزاء .

ولما كان المهندس المروضة حالته بالجهاز المشغل اليه ، قد جيزى بفصل عشرة أيام من أجره بناء على حكم من المحكمة التأديبية بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٦ ، فإن توقيع الخصم يكون على أساس الأمر المقرر له فى هذا التاريخ ، باعتبار أن الحكم التأديبي ينشئ حالة قانونية فى حق من صدر ضده ، وبالتالي فيمتد عنه توقيع العقوبة فى الحالة المروضة وما يترتب عليها من آثار بتاريخ صدوره ، وليس بتاريخ القرار الصادر من جهة الادارة لتنفيذ الحكم المذكور . وبالنسبة للحوافز والمكافآت التشجيعية ومكافأة انجاز الخطة فانه طبقا لشروط منحها سالفة البيان - فهو لا يستحق الاولى والثانية عن المدة التى وقع عليه خلالها جزاء الخصم من الأجر فى ٢٩/١١/١٩٨٦ ، ويحرم من الاخيرة حتى صدور قرار بمحو الجزاء بمضى سنة من تاريخ توقيعه . ولا وجه للقول بأن فى ذلك جمع مطلوب بين حقوقتين (الخصم من الأجر والحرمان من الحوافز والمكافآت) من مخالفة ولحده ارتكبوها العامل ، حيث أن المستحق الحوافز والمكافآت يهين بمستوى أداء العامل وقيامه بواجبات وظيفته على أكمل وجه ، فإذا ما وقع عليه جزاء تأديبي كان ذلك دليلا على عدم تحقيقه لمستوى الأداء المطلوب فيتخلف فى شأنه مناهل استحقاقها .

وفما يتعلق بمحو جزاء تخفيض تقرير كفاية لمروضة جالته عن عام ١٩٨٦ ، فقد تبينت الجمعية أن المادة (٣٠) من قانون العاملين المدنيين بالدولة منالف الذكر تنص على : « لمن وجبة شجيرة العاملين العامل بصورة من البيان المتقدم عن أدائه أو تقرير الكفاية يجرى اعتباره من النقطه المختصة أو من لجنة شجيرة العاملين بصحة الاجراء » . وله أن

يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه • ويكون تظلم العاملين شاملا
الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن أدائهم الى السلطة المختصة •
ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض •

ويت فى التظلم خلال مستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار
السلطة المختصة أو اللجنة نهائيا • •

ولا يعتبر بيان تقييم الأداء أو التقرير نهائيا إلا بعد انقضاء ميعاد
التظلم منه أو البت فيه • • وللمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية للقانون
الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ ، نص على
أنه « لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات الميئنة فيما يلى بمرتبة ممتاز :

••••• (ب) العامل الذى وقع عليه جزاء تأديبى بمقوبة الفصل من
أجره أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام ••• خلال العام الذى
يوضع عنه التقرير » •

ومفاد ذلك أن وحدة شئون العاملين تقوم باخطار العامل بصورة من
البيان المقدم عن أدائه أو تقرير كفايته بمجرد اعتماده من السلطة المختصة
أو لجنة شئون العاملين بحسب الاحوال • وله أن يتظلم منه خلال عشرين
يوما من تاريخ علمه الى الجهة المختصة بذلك • ويصبح بيان تقييم الاداء
أو تقرير الكفاية نهائيا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه •

ولما كان العامل فى الحالة المروضة • قد قدرت كفايته عن عام ١٩٨٦
بمرتبة « ممتاز » على الرغم من مجازاته بالفصل من الاجر لمدة عشرة أيام
خلال ذات العام • الا أن السلطة المختصة بالجهاز التنفيذى تميم سيناء
لم تنبه الى ذلك وقررت اعتماد تقرير كفايته بهذه المرتبة مخالفة فى هذا
المعنى حكم المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للمعار بها • واذا صار هذا

التقرير نهائيا بإقتضاء ميعاد التظلم منه فانه يتمتع على السلطة المختصة بتفويضه .

لذلك :

التمهي رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

١ - عدم أحقية المروضة حالته في الحصول على العوافز والمكافآت للتشجيعية عن المدة التي وقع عليه خلالها جزاء الخصم من الأجر في ١٩٨٦/١١/٢٩ ، وحرماه من مكافأة المجاز الخطأ حتى صدور قرار بمنح هذا الجزاء بمضى سنة من تاريخ توقيعه .

٢ - عدم جواز تخفيض تقرير كفايته عن عام ١٩٨٦ .

فتوى رقم ٧٤٥/٣/٨٦ في ١٩٨٩/١/١٨

لانيا - ضمانات المحاكمة التأديبية

١ - قرينة البراءة

الفائدة رقم (٢٢٢)

المبدأ : يجب ان تثبت الجريمة التأديبية على وجه الجرم واليقين في حق المتهم والا اعطت قرينة البراءة احدا بقاعدة (ان المتهم يبرأ حتى تثبت ادانته) المحكمة :

يقوم الطعن على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون للأسباب الآتية :

أن المحكمة قد أتهمت إلى عبث ارتكاب الطاعن للمخالفين واقع احتراف المتهم الأول ولا يوجد في الأوراق دليل على ارتكاب الطاعن

للمخالفة الى أقوال المتهم الأول فقط لأن هذه الأقوال ليست سوى معاولة
لتوزيع الاتهام على الآخرين دون سند من الأوراق .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه لا يوجد أدنى دليل
أو أية قرينة على اشتراك الطاعن في اختلاس الأشياء الملوكة لشركة التي
يعمل بها أو اشتراكه مع المتهم في واقعة الاختلاس سوى
أقوال هذا المتهم الأخير — وهي لا تكفي بمفردها في اسناد الاتهام الى
الطاعن .

ومن حيث أن الجريمة التآديبية يتعين أن يثبت على وجه الجزم
وايقين والا استحق المتهم قرينة البراءة أخذا بقاعدة « أن المتهم يرى »
حتى تثبت اداته » .

ومن حيث أنه وقد خلت بالأوراق من دليل أن قرينة بعض أقوال
المتهم فانه يتعين الحكم ببرائة الطاعن والناء الحكم المطعون
فيه اذ طلب غير ذلك .

(طعن ٢١٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

من المبادئ الأساسية في المسؤولية العقابية سواء كانت جنائية أم
تأديبية وجوب الثبوت اليقيني لوقوع الفعل المزمع وأن يقوم ذلك على توافر
أدلة كافية لتكوين عقيدة المحكمة ويقينها في ارتكاب المتهم لفعل المنسوب
اليه — لا يسوغ للقانون أن تقوم الأدلة على أدلة مشكوك في صحتها أو دلالتها
والا كانت تلك الأدلة مزعومة الأساس متناقضة المضمون — فمساس ذلك :
القاعدة التي قررها الفمستور من أن الأصل هو البرائة ما لم تثبت ادانة

المتهم في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات البلاغ عن نفسه عن العمل
محددة - إذا شاب الشك وقوع الفعل أو نسبته الي متهم معين يفسر الشك
 لصالحه وحمل أمره على الأصل الطبيعي وهو البراءة .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه في حوالي الساعة الخامسة
والربع صباح يوم ١٠/١٠/١٩٨٦ لم تتواجد الطائفة الأولى بصلها بقسم
الاستقبال بالمستشفى وافضح وجودها بحجرة المولد الكهربائي مع الطاعن
التالي ، وازاءه تواجد زوجها في ذلك الوقت بالمستشفى فقد تم غاسق
الحجرة عليهما وحدهما حتى انصرف زوجها .

ومن حيث أنه من المبادئ العامة الأساسية في المسؤولية العقابية سواء
أكات جنائية أم تأديبية وجوب الثبوت اليقيني لوقوع الفعل الموثم من
المتهم . إن هذا الثبوت على أساس توفير أدلة كافية لتكوين عقيدة المحكمة
ورقينا في ارتكاب التهم للفعل المنسوب اليه ، ولا يسوغ قائلوا ان تقوم
الادالة تأسيسا على ادلة مشكوك في صحتها ، أو في دلالتها ، وإلا كانت
تلك الادالة مزعومة الاساس متناقضة المضمون مفرغة من ثبات اليقين
ومادام أن الأصل في هذا الشأن طبقا لصریح نص المادة (٦٧) من الدستور
البراءة ما لم يثبت أدالة المتهم في محاكمة قانونية عادلة يكفل له خلالها
الندفاع عن نفسه عن أفعال محددة فاه اذا شاب الشك وقوع الفعل أو
نسبته الي متهم معين تعين تفسير الشك لصالحه وحمل أمره على الأصل
الطبيعي وهو البراءة .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف ذلك وعلى أنه لم يثبت من الأوراق
أو أقوال الشهود ما يفيد يقين ما نسب اليه الحكم المطعون فيه الي الطاعنين
من انهما وضعا نفسيهما موضعاً يفيد أنهما قد ارتكبا ما يعد مخالفاً للقانون
والكرامة حيث لا يوجد دليل على ذلك في أقوال شهود الحادث أو

النتائج بل أن غاية ما تكشف عنه الأوراق والتحقيقات أن الطاعة قد تركت صلها وذهبت إلى الطاعن الثاني بفرفة المولد الكهربائي أثناء وقت العمل الرسمي المكلف كل منهما به فحضر زوجها وأغلق الطاعن الثاني الباب عليهما وأبلغ مريض وطبيب بذلك مستهدفا مساعدهما لعدم معرفة ازواج بوجود الزوجة بالصحة الأمر الذي ينطوي على الإخلال بواجبات الوظيفة التي تفرض على الطاعة الأولى تخصيص جهدها وقت العمل في رعاية المرضى باعتبارها ممرضة بالمستشفى ومكلفة في ذلك الوقت بالعمل بقسم الاستقبال كما أنه فيما يتعلق بالطاعن الثاني فإن واجبه الوظيفي يوجب عليه أن يخصص وقت العمل لمباشرة مهامه في صيانة المولد الكهربائي وعدم الانشغال عن هذا الواجب وحيث أنه فضلا عما تقدم فإن الطاعنين قد تسببا بما ارتكبه في إيراد أطباء المستشفى وإدارتها نتيجة شغلها بمشاكل وأمور خاصة ، عن إداء رسالة وواجب المستشفى الأساسي في علاج ورعاية وحسن استقبال المرضى ، ومن ثم فإنه يتعين مساءلتها عن هذا الإخلال بالواجب الوظيفي ، وفقا لتكليف النسخ السالف ذكره والذي يتفق والثابت يثبتنا من الأوراق والتحقيقات .

ومن حيث أنه لا يسوغ قانونا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من نسبة أمور مغلطة بالشرف والكرامة إليهما لم تثبت يقين من النتائج ، حيث بنى الحكم هذه الأدلة للطاعنين على الاستنتاج الذي تلمسه من ظروف المكان والزمان فقط على نحو لا يستقيم مع المبادئ والأسس العامة الحاكمة للمسئولية التأديبية من حتمية قيام الأدلة على الثبوت واليقين ، وليس على الشك والتخمين ، ومن حيث أن الحكم الطعن قد تمهد تبريرا لما ذهب إليه جسمتها سلف البيان إلى الزوج والأزهر الشريف دون مبرر موضوعي لذلك على الإطلاق فكون المستشفى الذي وقعت فيه المخالفة تابعة للجامعة الأزهرية لا صلة له بحتمية أن تتوفر بأداة الادلة

المكافئة واللازمة لنسبة ما وقع من مخالفات للطاعنين إياها كانت درجة جسامتها غير ضوئة ما تصرف عنه الأوراق ولا يجوز أن يكون ذلك وحده مبررا لتبذير الجزاء على نحو ما انتهت إليه المحكمة في حكمها المطعون فيه والذي ثابته للظن وعدم التناسب بين جسامته ما هو ثابت يبين قبل الطاعنين وبين ما انتهى إليه الحكم من عقوبة تأديبية لكل منهما .

ومن حيث أنه تأمينا على ما تقدم فإن الحكم الطعن يكون قد صدر مخالفا للقانون حيث استخلص الأدلة التي انتهى إليها للطاعنين بالوصف والتكييف الذي ذهب إليه على خلاف الثابت من الأوراق والتحقيقات الأمر الذي يبين منه الحكم بالغائه وتوقيع الجزاء المناسب الذي تقدره المحكمة في ضوء الثابت أدلة الطاعنين به من جرائم تأديبية بالتكييف الصحيح حسب الثابت يبين من الأوراق على النحو السالف الذكر وحيث أن الجزاء المناسب لما وقع من المتهمين هو الخصم من المربى لمدة شهرين .

وبين حيث أن هذا الطعن بمعنى من الرموز القضائية طبقا لأحكام المادة (٩٠) من نظام المحامين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧

لسنة ١٩٧٨ .

(علمن ٢٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١)

لفائدة رقم (٢٢٤)

المسألة

من الأصول العامة لشرعية العقاب جنائيا كان أم تأديبيا هي أن التهم يرى حتى تثبت أدلتها في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه - حق الدفاع أصالة أو بإفوكالة مكفول - لا يجوز لأي سلطة تتدخل في القضايا أو شؤون العدالة - المادة (٧٩) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام المحامين المدينين بالدولة مفادها - لا يجوز توقيع الجزاء

على العامل إلا بعد التحقيق منه كتابة وسماع القواله وتحقيق دفاعه — نأخذ
 نأشرع بالنتيجة الإدارية اجراء بعض التحقيقات بمعطى فئات العاملين وفي
 بعض أنواع الجرائم التأديبية — ففي المشرع بطلان أى اجراء لو تصرف
 بخلاف ذلك — التحقيق يعنى الفحص والتقصى الموضوعى والمعاهد والتزبه
 لاستنباط وجه الحقيقة واستجلاها فيما يتعلق بصحة حدوث وقائع محددة
 ونسبتها الى اشخاص محددين — ذلك لوجه الحق والعدل والعدالة —
 استظهار وجه الحقيقة فى امر الهام موجه الى انسان لا يتسنى الا ان تجرد
 من أية ميول شخصية ازاء من يجرى التحقيق معهم — هذا التجرد هو الذى
 يحقق الحيطة والنزاهة والموضوعية التى تقود مسير التحقيق فى مجرى
 غايته الحق والحقيقة والصالح العام — القواعد والخصائص الاساسية الواجب
 توافرها فى شأن صلاحية القاضي للفصل فى الدعوى يجب توافرها فى
 شأن صلاحية المحقق الذى يتولى اجراء التحقيق — اذا افشل المحقق
 الالتزام بالتجرد فانه يكون قد فقد صفة جوهرية يترب على فلها عدم
 صلاحيته لمباشرة التحقيق — اذا باشر المحقق التحقيق رغم عدم الالتزام
 بالتجرد فيكون باطلا بقوة القانون بطلاناً من النظام العام لعدم صلاحية
 المحقق — ولا يحول دون نطق هذا البطلان القول بان اياً من سمات التحقيق
 لم تهدر — ذلك لأن قوامه لا يتعلق بمدى توافر سمات التحقيق فى حالة
 محددة بمرئيتها فقط وانما يتعلق بالنظام العام الانساني والقائمة
 لتحقيق العدالة ومدى توافر الصلة الواجب تحققها فى شخص المحقق
 والهيئة القضائية التى تنتمى اليها .

الجملة :

ومن حيث ان أول ما ينمى الباعن على الحكم المطعون فيه انه قضى
 برفض الدفع بطلان اجراءات التحقيق وعدم قبول الدعوى التأديبية .

ومن حيث ان من الأصول العامة لشرعة المقاب اجائياً كان لم تأديبها
 ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات
 الدفاع عن نفسه . وان حق الدفاع الصالة أو بالوكالة مكفول ولا يجوز

لاية سلطة التدخل في القضايا أو شئون العدالة (م ١/٦٧، ١/٦٩، ١/٦٦٤ من الدستور) وترتب على قداصة حق الدفاع الذي هو حق طبيعي لكل إنسان قرينة الفرائض السماوية ومواثيق إعلان حقوق الإنسان كما نص عليه الدستور أنه يتعين إجراء التحقيق المعاييد الموضوعي النزاهة في كل اتهام ينسب إلى أي إنسان قبل تقديم التهم إلى المحاكمة أو توقيع العقوبة التأديبية عليه وذلك فقد نصت صراحة المادة (٧٩) من نظام المأمنين المملوكين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ٧٨ على أنه لا يجوز تهمة قبح إجراء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسجاع أحواله وتحقيق دفاعه، ولضمان الحيطة والنزاهة الموضوعية على أكمل وجه اقتضى المشرع في المادة (٧٩) تكراراً من القانون المذكور النيابة الإدارية وهي هيئة قضائية مستقلة تؤول غيرها بإجراء بعض التحقيقات مع بعض فئات العاملين وفي بعض أنواع الجرائم التأديبية وقضى المشرع بإعلان أي إجراء أو تصرف يخالف ذلك .

ومن حيث إن التحقيق بصفة عامة يعني التقصي والبحث والتقصي الموضوعي والمعايد والنزاهة لاستنباط وجه الحقيقة واستجلاءها فيما يتعلق بفعالية العمل وقائمه، ولذلك وتبنيها إلى اشتراط محققين وذلك لوجه الحق والصدق والعدالة .

ومن حيث أن استظهار وجه الحقيقة في امر اتهام موجه إلى الإنسان لا يتسنى إلا لمن تجرد من أية ميول شخصية لقراء من يجري التحقيق معهم سواء كانت هذه الميول لجانبهم أو كانت في مواجهتهم إذ أن هذا التجرد هو الذي يخلق الحيطة والنزاهة والموضوعية التي تؤود مسار التحقيق في تجري غاية الحق والحقيقة والصالح العام ، الذي لا يتحقق إلا إذا امتدان كل من يمثل للتحقيق من أنه تجردت لوجه الحق والعدل والحيطة والنزاهة في حماية ضمير يحكم سلوك المحقق بأن يكون موجه في اهتمام استظهار

٢ — اذا كان له أو زوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته .

٣ — اذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في اتصاله الخصوصي، أو وصيًا عليه أو قيمًا أو مفوضًا ورأته له أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة برضى أحد الخصوم أو بالتيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا المضي أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

• • • • •

ومن حيث أن مقتضى هذا النص أن القاضي لا يكون صالحاً لنظر الدعوى إذا كانت له خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى ، وقد توسع المشرع في تحديد مفهوم معنى الخصومة مع أحد الخصوم في الدعوى ، بحيث شملت ما إذا كان القاضي وكيلًا لأحد الخصوم في الدعوى أو قريباً لأحد ممثلي الشخص الاعتباري المختص في الدعوى التي ينظرها .

ومن حيث أن مقتضى كل ما تقدم وبمراعاة ما قرره المشرع هذا من وجوب اعتبار أن قيام خصومة بين شخص اعتباري يمثل القاضى وبين شخص اعتباري يمثل أحد الخصوم في الدعوى حاكماً دون هذا القاضى وصلاحيته لنظر الدعوى ، فإنه يشترط أن يطبق ذلك في شأن صلاحية المحقق لذات المحكمة المقصودة في شأن القاضى على ما تقدم ، وبما أن ذلك من القانون يضع قواعد الإشخاص الطبيعيين للحكم في العلاقات بين البشر ولا وجود ولا إرادة ولا حق أو التزام أو مسئولية إلا بين أفراد من الناس بحكم طبيعة الأشياء ولا وجود لأشخاص اعتبارية بغير الأشخاص الطبيعيين الذين يشكلونها ولا بغير الأشخاص الطبيعيين الذين يختصون قاطرة بإدارة شؤونها وتمثيلها أمام القضاء وفي مواجهة الغير ، وبالتالي فإن الخصومة بين

الاستعاضة للمنفعة تكون في حقيقتها بين الأشخاص الذين تشكل بينهم
والمصالحهم هذه الأشخاص المنفوعة والذين يتولون امر ادارتها وتمثيلها
امام القضاء وفي مواجهة الغير .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التأديبية الصادر
فيها الحكم المطعون فيه ان السيد / رئيس النيابة الادارية
الذي قام بالتحقيق مع الطاعن - قد اقام مع آخر الدعوى رقم ٣٠٣١ لسنة
٣٧ القضائية امام محكمة القضاء الاداري ضد محافظ بنى سويف وآخرين
بطلب الجاء قرار المحافظ الصادر بتخصيص قطعة ارض من نادى بنى سويف
الرياضي لنقابة المهندسين بنى سويف وقد تدخل في الدعوى امام المحكمة
السيد / (الطاعن) بوصفه رئيس نادي المهندسين بنى
سويف . وفي جلسة لاحقة تدخل في الدعوى السيد المهندس قيب
المهندسين وتنازل عن التدخل السيد / (الطاعن) بعد مسابقة
تدخله وقد ورد بصحيفة الدعوى المقامة من رئيس النيابة المحقق هجوما
على مجلس محلي مدينة بنى سويف الذي يرأسه الطاعن - الى جانب
تولي امانة للنقابة الفرعية للمهندسين بنى سويف ومن حيث انه يبين كذلك
من الأوراق ان السيد رئيس النيابة المحقق قد تقدم بشكوى ضد نقابة
بنى سويف الفرعية للمهندسين والتي يمثلها الطاعن للنابة العامة قيدت برقم
٢٨١٧ لسنة ١٩٨٣ ادارى بنى سويف وانتهت النيابة العامة الى حفظها
اداريا . ويبين ايضا من الأوراق ان الطاعن بصفته رئيسا لنادى المهندسين
بنى سويف قام بتوجيه اذار على يد منضر للسيد مدير عام المساحة
بنى سويف بانه عليه بعدم القيام برفع قطعة الأرض المتنازع عليها لصالح
نادى بنى سويف الرياضى والذي يمثل رئيس النيابة المحقق ، وقد قامت
نقطة الادارة بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٣ بتسليم الطاعن بصفته الأرض المتنازع
عليها .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم انه قد سبق قيام نزاع جدى امام هيئة
هيئات قضائية ممثل فيه كل من المحقق والطاعن طرفا من اطراف الخصومة
فيه ، وان هذا النزاع وان كان بين شخصين ممنوعين من حيث الصفة القانونية
الا ان اى نزاع يكون احد طرفيه شخصا ممنوعا انما يكون قائما فى الحقيقة
بحسب طبائع الاشياء كما سلف البياض مع ممثل أو ممثلى هذا الشخص
الممنوع وبين الأشخاص الذين ينطوون كأعضاء فى كيانه القانونى تمار
الخصومة فيه على أرض الواقع بين العالم أو القائلين على امر الشخص
الممنوع ، لأن الشخصية الاعتبارية هى افتراض قانونى لشخص قانونى يمر
عنه اشخاص طبيعيين ، هم الذين يعايشون الخصومة القضائية ويتأثرون بها
لأن الانسان هو الذى يشعر ويغضب ويقتد ويتنازع مع غيره ولذلك فهو
الذى ينسب اليه الاعياز والتأثر فى الحقيقة بالنزاع القضائى والخصومة
القضائية ، ومن ثم فهو الذى يجب ان تتجنى وينحى حباية للعدالة
والانصاف من ان يكون خصما وحكيا فى اية صورة من الصور .

ومن حيث ان النيابة الإدارية هيئة قضائية ومن ثم فإن اعضاءها ينبغي
ان يكونوا القادة لسائر المحققين الإداريين فى الترفع عن الخوض على
مقعد التحقيق امام متهم جميعه بالمحقق خصومة سابقة لأن فى ذلك ليس
يقطع تنزهه كعضو النيابة الادارية كعضو فى هيئة قضائية عن الخروج على
مقتضى الحياد والواجب أو الدور فى مباشرة اختصاصاته وسلطاته فى
التحقيق فى المسئوليات التأديبية للعاملين ، بل لأن عدم تعبد عضو النيابة
الادارية بهذا التجرد يتضمن بلا شك اخلالا بالثقة الواجب توافرها بصفة
حتمية ودائمة وفى كل الاحوال فى المحقق باعتباره قاضى الانصاف ، فاذا
ما اغفل المحقق الالتزام بذلك فانه يكون قد فقد صفة جوهريه يترتب على
فقدانها عدم صلاحيته لمباشرة التحقيق فاذا ما باشر المحقق التحقيق رغم ذلك

كان التحقيق باطلا ، بقوة القانون بطلانا من النظام العام لعدم صلاحية المحقق ولا يحول دون تحقق البطلان القول بأن أي من ضمانات التحقيق لم تهدر لأن الأمر لا يتعلق بمدى توافر ضمانات التحقيق في حالة محددة بينها فقط. وإنما يتعلق بالنظام العام القضائي والامس العامة لتحقيق العدالة ويؤدي تولي الصفة الواجب تحقيقها في شخص المحقق والهيئة القضائية التي تنتمي إليها والتي قرر لها الدستور والقانون الإستقلال و ضمانات الحياد والتي يفرض بها المحقق به بأنه آت من اجتهاد الخروج عن الحيطة الواجبة والنزاهة المطلوبة من جانب من يقوم لصالح العدالة بهمة قاضي التحقيق والإمام والذي يمثل بين يديه .

ومن حيث انه رئيس النيابة الذي قام بالتحقيق مع الطاعن في الطعن المائل قد جسد بالطاعن خصومة قضائية ثابتة على تعريها تقدم ومن ثم فإنه لم يكن المحقق صالحا للتحقيق مع الطاعن وبالتالي فقد اضمي التحقيق الذي اجراه باطلا الامر الذي توجب بطلان الحكم التأديبي المبني عليه .

ومن حيث انه للحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب دون سند من القانون وبالمخالفة للمبادئ والامس العامة الحاكمة للنظام العام القضائي والمرتبطة جوهريا بتحقيق العدالة ومن ثم فإنه يكون قد صدر بإطلا ومخالفا للقانون وواجبه الإنهاء ، ووجه الإدارة وشأها فيما يتعلق بتبائة المسجولية التأديبية للطاعن جاء على تحقيق لا يشوبه البطلان .

(ملين ٣٣٨٥ لسنة ٣٣ في جلسة ١٣/٥/١٩٨٨)
(٢ - ٩)

قاعدة رقم (٢٣٥)

المادة :

من المبادئ الأساسية الحاكمة للنظام العقابي جنائيا أم تأديبيا أن المتهم يرى جتي تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه - المادتان ٦٧ ، ٦٨ من الدستور - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - المادة ٢٤ من القانون - يقوم قلم المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرآن الأحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق - يكون الإعلان من محل إقامة المعلن اليه أو في محل عمله - المحكمة من ذلك هي توفير الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ودير الاتهام عنه - لا تنعقد الخصومة بغير الإعلان القانوني الصحيح ولا تقوم الدعوى التأديبية وتبطل اجراءاتها والأحكام التي تصدر بناء عليها لتبقى ذلك بالنظام العام القضائي - المادة ١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية اجازت إعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة إذا كان موطن للمعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج - ذلك بعد استيفاء كل جهد في سبيل التجري عن موطن المراد إعلانه .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه من المبادئ الأساسية الحاكمة للنظام العقابي جنائيا كان أم تأديبيا أن المتهم يرى جتي تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول وقد نص على ذلك صراحة ، المادتان (٦٧) ، (٦٨) من الدستور وتطبيقا لذلك فإن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نظم كيفية اتصال الدعوى التأديبية بعلم المجال إليها وذلك بالنص في المادة (٣٤) منه على أن « يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرآن الأحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع

من تاريخ ايداع الأوراق ويكون الاعلان في محل إقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول « ولا شك أن الناية التي فيها الشارع بإيراد هذا النص هي توفير الضمانات الأساسية للبتيم للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه وذلك من خلال احاطته به علماء . باعتباره صاحب الشأن في الدعوى التأديبية بإعلانه بقرار الاتهام المتضمنين بياناً بالمخالفة أو المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما بين له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بشئ الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذى الشأن ومن ثم فانه لا تتعقد بغير الاعلان التقاضي الصحيح الخصومة التأديبية ولا تقوم الدعوى التأديبية وتبطل إجراءاتها والاحكام التي تصدر منه عليها تتعلق ذلك بالنظام العام القضائي .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص في البند (١٠) من المادة (١٣) منه بإعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة إذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج بعد استفاد كل جهد في سبيل التجري عن موطن المراد اعلانه .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى التأديبية الصادر بها الحكم انطعمون فيه أنه يعزى كتاب السيد الأستاذ رئيس النيابة الادارية (ادارة الدعوى التأديبية) رقم ٣١٦٣ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٩ الموجه الى السيد الأستاذ وكيل نيابة قسم أول الزقازيق الذي يفيد انه قد (وزعت التمرعات هيئة عدم الاستدلال على المتهم المذكور) بعنوانه ٣٢ شارع الهوارى قسم النظام بالزقازيق وهو ذات العنوان المثبت بعرفة الطاعن في حلف خدمته .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه قد تم إعلان الطاعن إعلاناً صحيحاً فـ
مواجهة النيابة العامة الأمر الثاني تكون هذه فصاحتها التأديبية قد افترض
الطاعن أنها تمت في تواجده ومن ثم كان عليه أن يظن في الحكم الصادر
في نظام المحاكمة خلال سنتين يوماً من تاريخ صدوره والا كان الطعن غير
مقبول شكلاً .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه في الطعن المائل قد صدر في
٢٩/١/١٧ ولم يقدم الطاعن طعنه المائل إلا في ١١/١/١٩٨٧ أي بعد
نحو ثمانية أعوام من تاريخ صدور الحكم فإن الطعن المائل يكون قد
أقيم بعد الميعاد المقرر قانوناً ومن ثم يكون غير مقبول شكلاً .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٩/٣٣)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

القاعدة في مجال المساءلة التأديبية شأنها في ذلك شأن المساءلة
الجنائية - الأصل في الإنسان البراءة - يترتب على هذه القاعدة وجوب
تفسير الشك في صالح المتهم - استناد القضاء إلى الشك ولذا لا تتم
إفحام معينا مستوجب الإلغاء .

التعليق :

ومن حيث أن القاعدة في مجال المساءلة التأديبية شأنها في ذلك شأن
المساءلة الجنائية - أن الأصل في الإنسان البراءة بما يترتب على ذلك من
وجوب تفسير الشك في صالح المتهم فإن القضاء - استناداً إلى الشك
بإدانة المتهم يكون إفحام معينا واجب الإلغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بني إدانة الطاعن عن هذا الإهام

على افتراض ان الموافقة التي اودعها قد أعطت ووقعت في تاريخ لاحق على التاريخ الوارد بها ، وهو افتراض لم ين على يقين يدعوه وانما بنى على تلمين يضمفه ويوهنه فان الحكم في هذا الشق منه قد جاء معيبا واجب الالتئاء حتى يقضى في هذا الاتهام ببراءة المتهم استنادا الى ان الشك يفسر في صالحه .

(طعن ٢٠١٢٤ و ٢٠١٢٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩/٥/١٩٩٠)

٢ - كفاءة مباشرة حق الدفاع للمتهم

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

من المبادئ الأساسية الحاكمة لشريعة الطائيات أيا كان بنوعيه حتمية ان الانسان يرى حتى تثبت ادانته بأدلة حليفية بعد سماع اقواله وتطبيق دفاعه - المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة - يتعين ان تصدر احكام المحاكمة التأديبية نسبية على نحو كاف وقدر معتدل بالنسبة لوقائع الاتهام ومدى حدوثها وإدلة ثبوتها ونسبتها. قبل عامل متعدد او أكثر وتكييفها القانوني كجريمة تأديبية - ذلك على نحو يكفل للدفاع مباشرة حقه في الدفاع من خلال تقدير موقفه في عبءه الأسباب المعلقة الناتجة للحكم الصادر بإدانته وعقله من جهة وتمكين النيابة الإدارية من جهة أخرى من مباشرة اختصاصها وولايتها في رقابة هذه الاحكام واتخاذ حكم القانون الصحيح .

الحكمة :

ومن حيث انه لا وجه لما أثاره الطاعن من بطلان معاقبته لمبدأ إبلاغه بتقرير الاتهام ذلك ان الثابت من الأوراق علم الطاعن بالمحاكمة وقيامه بتوكيل محام عنه للحضور أمام المحكمة التأديبية بأسبوط ، وعلى ذلك فقد تحقق علمه بالمحاكمة واتاحت له فرصة الدفاع عن نفسه .

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن تفرزى الجهاز المركزى للمحاسبات ولجنة الفحص المشكلة بقرار رئيس مركز مفاغة ، قد كشفت عن وجود تلاعب فى سلمتى السكر والعلس المتصرفين من الجمعية الاستهلاكية بمفاغة الى المستشفيات والمجموعات الصحية التابعة لمستشفى مفاغة المركزى وكذلك مستشفى الرمد والعمى وذلك خلال الفترة من يناير ١٩٨٠ حتى ابريل ١٩٨٢ وان هذا التلاعب يتمثل فى التصرف فى جزء من هاتين السلمتين لغير الترض المنصرفة من أجله ويعمها والاستيلاء على فرق الدعم للسلمتين باعتبارهما من السلع التموينية المدعة وقد بلغ اجمالى تلك الكميات ٥١٩٠ كيلو سكر و ٥٠٨ كيلو عدس ، وقد تم اكتشاف الواقعة من مطابقة الكميات المقرر صرفها من واقع مطابقة بيانات التموين على الكميات المضافة وإذون الاضافة الواردة من الجهات المعنية بالصرف وقد بلغ فرق الدعم مبلغ ٤٣٣٣ جنيه .

ومن حيث ان النيابة العامة قد اتهمت من تحقيق الواقعة المقيدة برقم ٧٧٨ لسنة ١٩٨٢ مفاغة الى احالة الأوراق الى الجهة الادارية التابع لها المتهمون لمجازاتهم اداريا ، ويبين من مذكرة النيابة العامة انها استندت الى تقرير لجنة الفحص المشكلة بقرار رئيس مركز مفاغة وما انتهى اليه التقرير من ان المسئولية تنحصر فى مدير الجمعية الاستهلاكية وأمناء مخازن المستشفيات والمجموعات الصحية أو المندوبين من قبل هذه الأخيرة فى استلام تلك الحصص وهم و و و ويبين من الاطلاع على تقرير اللجنة المشار اليها انه ورد به بيان تفصيلى بالكميات المنصرفة وتلك التى أضيفت للمعدة وجاء بالكشف رقم (٣) بالنسبة للسكر ملحوظة رقم (٢) والى جاء بها وموضح عالى قيمة المستحق على كل أمين مخزن وذلك فى حالة توقيعهم بالاستلام بسجل الجمعية الاستهلاكية بمفاغة أو التفاسورة الدالة على التسليم أو مندوبى المجموعات الصحية بدائرة المركز فى حالة عدم

وأما يمكن أن تفسد أحكام المحاكمة التأديبية منسوبة على نحو كافه وغير مجمل بالنسبة لوقائع الاتهام ومدى حدودها وأدلة ثبوتها ونسبتها قبل عامل محدد أو أكثر وتكوينها القانوني كخيرية تأديبية، على نحو يحصل للعامل مباشرة حقه في الدفاع من خلال تقدير موقعه في ضوء الأساليب المنقطة الثابتة للحكم الصادر بإدائته وعقابيه من جهة ويمكن أيضا النيابة الإدارية من جهة أخرى لمباشرة اختصاصها وولايتها في متابعة الدعوى التأديبية لهاياتها النهائية من حيث تقدير ملائمة الطعن تحقيقا لتلك الغايات ففي الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا ويمكن هذه المحكمة كذلك في مباشرة ولايتها واختصاصها في رقابة هذه الأحكام وإزالة حكم القانون التضييق عليها عن الطعن فيها .

ونحيث أن الحكم الطعن لم ينطو على أسباب واضحة وكافية وقاطعة تبين الإنسان الواقي والقانوني الذي بنت عليه المحكمة التأديبية عقيدتها في ذاتها للطعن، إذ بعد أن أثبت الحكم عدم تقديم الطاعن لدفعه ونظم عنه بمطاعته، وهذا ما لا يستلزم لمطعن عليه ينطو الحكم ذاته لم تبين من أين استقى أدلة الموت أن للطاعن قد استسلم الكميات التي ادّاه بالاستيلاء عليها وأنه بالفعل قد أحفظها في عهده كأمين مخزن وإن المنصرف من المخزن بالطريق القانوني والشرعي لا ينطو على الكمية المسلمة إليه، وأن القانوني قد فسّو على الطاعن، بل أن ادّاه الحكم للطاعن قد أغفلت ذكر ما أورد بالأوراق من نحو مذكرات النيابة العامة من توجيه اتهام للطاعن أو تسلم غيره للكمية . . . إلخ على النحو سالف البيان بما ضمنه هذا الحكم بالقصور الشديد في التبيين وتبيينه بسبب جسيم نفس النظام العام التغاضي القائم وفقا للمقرر في أحكام قانون مجلس الدولة وأيضا في قانون المرافعات المدنية على غلبة الأحكام وتخصيص صدورها مسببة، وفيحذر به إلى البطلان ويوجب الحكم بالنahme . . .

ثالثا : الإثبات

١ - شبه الإثبات فى المنازعات التأديبية يقع على ماتق جهة الإدارة

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

شبه الإثبات فى المنازعات الإدارية والتأديبية يقع على ماتق جهة الإمارة
بأن أساس ذلك أن اوراق التطبيق والقرار الصادر بالجاء يكون فى حوزتها
بمؤدى ذلك :- أن جهة الإدارة هى المزمة واقعا وقانونا بتقديم هذه
المستندات - لا إلزام على المحكمة التأديبية أن تدب أحد اعضائها للاطلاع
على ملف الدعوى. فى محكمة أخرى تابعة لجهة قضائية أخرى - أساس
ذلك :- أن الأمر يدخل فى حدود ما يكلف به ذوو الشأن - تستطيع جهة
الإدارة أن تستصدر تصريحا من المحكمة التأديبية بالعصول على صود
المستندات المطلوبة من جهة القضاء المشار إليها .

الحكمة :

ومن حيث انه عن أوجه الطعن المثارة من الشركة الطاعنة فمروو وعليها
بأن التات من الاطلاع على ملف الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦ ق المقام من المطعون
ضده والصادر فيه الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة لم تقدم الى
المحكمة التأديبية صورة القرار المطعون فيه أو ما يثبت تاريخ مسدوره
الصحيح ، ومن ثم فلا تترتب على المحكمة التأديبية أن هى أخذت بالتائج
الذى حدده المطعون ضده ، حيث أن الشركة لم تستطع أن تقدم الدليل
على عدم صحة ذلك التاريخ رغم تكرار التأجيل لهذا السبب ونفريها
مرتين ، ولا يصح الاحتجاج فى هذا المجال بأن البيئة على المدعى أو انه كان

يجب تأجيل الحكم في البطن حتى يتسنى للشركة الطاعة ان تحصل على ملف خدمة المطون ضده وبه صورة القرار المطون فيه والمودع بملف الدعوى الاستئنافية رقم ١٥ لسنة ٥١ ق بمحكمة استئناف اسيوط ، ذلك لان عبء الاثبات في المنازعات الادارية والتأديبية يقع على عاتق جهة العمل باعتبار ان أوراق التحقيق والقرار الصادر بالجزاء يكون في حوزتها هي وتكون هي الملزمة واقما وقائفا بتقديم هذه المستندات ، فضلا عن انه كان يمكنها ان تستصدر تصريحاً من المحكمة التأديبية بالحصول على صورة القرار المطون فيه من واقع ملف الاستئناف المشار اليه ، وليس ثمة الزام على المحكمة التأديبية ان تدب أحد أعضائها للاطلاع على ملف الدعوى الاستئنافية رقم ١٥ لسنة ٥١ ق لأن هذا الامر مما يكلف به اصحاب الشأن في الدعوى ويدخل في حدود استطلاعهم وقد قام المطون ضده بواجب في التدليل على اخطائه بقرار الجراء بتاريخ ١٧٩٩/٢/٢٨ ، ولا يترتب على المحكمة اذا اتممت في قضائها وعولت على هذا التاريخ .

(علن ٥٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١١)

٢ - تقاسم جهة الادارة عن تقديم الأوراق اللازمة للفصل في الدعوى التأديبية

فصل رقم (٣٣٩)

المبدأ :

القرينة التي تستلخصها احكام المعامم التأديبية عند تقاسم جهات الادارة عن تقديم الأوراق اللازمة للفصل في الطعون التأديبية هي قرينة قابلة لا لبس العكس - تسقط هذه القرينة اذا وضع الاصل امام القضاء الادارى - ممثلا في المستندات والتحقيقات حيث يتعين في هذه الحالة اسقاط قرينة الصحة بحسب الظاهر في النكول والسلك السليبي للادارة

والبحث والتحقق من صحة الوقائع وإزالة حكم القانون عليها في ضوء الحقيقة المستخلصة من أصولها الطبيعية — ممثلة في الثابت من الأوراق والمستندات أمام محاكم الدرجة الثانية بمجلس الدولة أو أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك بصرف النظر عن حتمية مسائلة المسؤولين عن عدم ابتداء الأوراق وتعويق العدالة من جانب المختص بالجهة الإدارية والذين تسببوا بلغتهم إهمالا وتقصا وإتايلسا — فضلا عن تعويق العدالة في صدور الأحكام على أساس القرائن والظن والترجيح بدلا من الثبوت واليقين وإطالوا أمد المنازعات الإدارية بدون مبرر — إذا ما أدركت جهة الإدارة الأمر وقامت بالظن في الحكم الصادر بإلغاء القرار التاديبى أمام المحكمة الإدارية العليا وقدمت لها الأوراق المتعلقة بموضوع دعوى الظن التاديبى ففى هذه الحالة تكون المستندات اللازمة لتبين وجه الحق والحقيقة فى موضوع المنازعة التاديبية قد أصبحت متاحة فى يد العدالة — الأمر الذى يتعين معه إعادة النظر فى الحكم الصادر من المحكمة التاديبية فى ضوء ما تكشف عنه تلك الأوراق التى لم تكن تحت نظر المحكمة عند إصدارها الحكم المطعون فيه — إذا سارت المنازعة أمام محكمة أول درجة على أساس ما أبداه أحد طرفيها من دفاع فى مواجهة الموقف السلبى للجهة الإدارية حتى صدر فيها الحكم المطعون فيه على أساس قرينة صحة ما أبداه الخصم — ومن ثم لم يتسن للمحكمة التاديبية تحقق وفحص وقائع النزاع وتكوين عقيدتها بالنسبة لها على نحو يسمح بإزالة صحيح حكم القانون على حقيقة الموضوع — يتعين حتى لا يحرم المطعون ضده من درجة من درجات التقاضى إلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة موضوع دعوى الظن إلى المحكمة التاديبية التى أصدرت الحكم .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت مما سبق أن المحكمة قد قررت تأجيل الدعوى عدة مرات لتقديم الهيئة المبتدأت الخاصة بالقرار المطلوب الغاؤه ووقعت نغزامة على الهيئة دون جدوى . وبالتالي تكون الهيئة الطاعة قد بكت عابدة عن ابتداء الأوراق والمبتدأت المتصلة بالقرار المطعون فيه وذلك

بالمخالفة للقانون وملتزمة عن قرارات المحكمة التأديبية بتكليفها بإيداع تلك المستندات ومن حيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق اذ استخلص من تقاعس جهة الادارة قرينة على عدم صحة أسباب الطعن ومن ثم اتهمت إلى اللغاء القرار المطعون عليه وذلك لموقف الجهة الادارية السلبى القائم على نكولها عن الوفاء بالتزامها القانون بإيداع أوراق ومستندات الموضوع والموجودة تحت يدها والمنتجة فى البات وقائم ايجابا وسلبا تمكينا للمدالة من ان تأخذ مجراها الطبيعى مؤسسة على الحقيقة المستخلصة من الأوراق والمستندات والتحقيقات المختصة بالموضوع . وحيث ان تلك القرينة لا شك لا تعدو كونها بديلا عن الأصل وقد أخذ بها قضاء مجلس الدولة للاحتمالات الصعبة فيما يدعيه الافراد فى مواجهة الادارة الحائزة وحدها لكل الأوراق والمستندات الرسمية المتعلقة بأعمالها وتصرفاتها طبقا للتنظيم الادارى وحتى لا يتعطل الفصل فى الدعوى الادارية والتأديبية بفعل سلبى هو نكول الادارة وهى الخصم الذى يجوز مصادر الحقيقة — الادارية ، وتمويلها بفعلها الخطيئ والمخالف للقانون ابعلاء كلمة الحق وبقيادة القانون ، الا انه لا جدال فى ان هذه القرينة التى تستخلصها أحكام المحاكم التأديبية عند تقاعس جهات الادارة عن تقديم الأوراق اللازمة للفصل فى الطعون التأديبية هى قرينة قابلة لاثبات العكس ومن ثم فانه تسقط هذه القرينة اذا وضع الأصل امام القضاء الادارى ممثلا فى المستندات والأوراق والتحقيقات حيث يتعين فى هذه الحالة اسقاط قرينة الصحة بحسب الظاهر فى النكول والمسلك السلبى للادارة والبحث والتحقق من صحة الوقائع والوال حكم القانون عليها فى ضوء الحقيقة المستخلصة من أصولها الطبيعية ممثلة فى الثابت من الأوراق والمستندات وفيها بالتالى ما قد بنى من أحكام على تلك القرينة السلبية المؤقتة ولو كان تقديم الأوراق والمستندات امام محاكم الدرجة الثانية بمجلس الدولة أو

امام المحكمة الادارية العليا وذلك بصرف النظر عن جتية مساءلة المسئولين عن عدم ايداع الأوراق وتحويل المدالة في صدور الأحكام على اساس اقترائن الطعن والترحيع بدلا من الثبوت واليقين وإطالوا أحد المنازعات الادارية بدون مبرر - ومن ثم فانه اذا ما تداركت الادارة الامر وقامت بالطعن في الحكم الصادر بالغاء القرار التأديبي امام المحكمة الادارية العليا وقدمت لها الأوراق المتعلقة بموضوع دعوى الطعن التأديبي قد أصبحت مناحة في يد المدالة الامر الذي يضمن منه مصادرة النظر في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في ضوء ما تكشف عنه تلك الأوراق التي لم تكن تحت نظر المحكمة المذكورة عن اصدارها الحكم المطعون فيه وهو ما يحتم ان تقضى المحكمة الادارية العليا بالغاء الحكم المطعون فيه .

وحيث انه اذا سارت المنازعة امام محكمة أول درجة على اساس ما ابداه أحد طرفيها من دفاع في مواجهة الموقف السلبي للجسة الادارية حتى صدر فيها الحكم المطعون فيه على اساس قرينة صجة ما ابداه الخصم المذكور ومن ثم فلم يسن للمحكمة التأديبية تحقيق وفحص وقائع النزاع وتكوين عقيدتها بالنسبة لها على نحو يسمح بالزوالها صحيح حكم القانون على حقيقة الموضوع وبالتالي فانه يضمن حتى لا يحرم المطعون ضده من درجة من درجات التقاضي الغاء الحكم المطعون فيه واعادة موضوع دعوى الطعن الى المحكمة التأديبية التي اصدرت الحكم المذكور لتتصل فيها على ما طرحت جة الادارة على المحكمة الادارية العليا من أوراق وهي الأوراق التي تستكمل فيها المنازعة التأديبية عناصرها وصورتها التي ينبغي ان تميد المحكمة التأديبية نظر دعوى الطعن في ضوءها .

ومن حيث انه بناء على ما سبق وحيث ان للشاب في صحة الطعن المبطل ان جة الادارة الطاعة قد اودعت أوراق التحقيق الذي بنى على نتيجة القرار المطعون فيه وان هذه المحكمة تقضى بالغاء الحكم المطعون فيه

فإن هذه المحكمة تقضى بالقضاء الحكم المطعون فيه وتأمّر بأحوال الطعن
التأديبي إلى المحكمة التأديبية التي أصدرته لاعادة نظره من دائرة أخرى .
(طعن ٣٠٣٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٩/٢٣)

٢ - أدلة الانسناد

(١) تعريجات الشرطة

ملصقة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

لا وجه للقول بأن تعريجات شرطة الإداب لا يصل إليها رجال الباحث
الأبعد أن تكون قد شاعت بين الناس وأن هذه التعريجات لها سند من الواقع
— أساس ذلك أنه ليس من الضروري أن يكون ما شاع بين الناس متفقاً مع
الحقيقة — إذا لو كانت كل تعريجات الشرطة صحيحة لما قامت بالبلاد حاجة
إلى خدمات القضاء والعدل — لا يجوز للمحكمة أن تقتضى بما ليس له سند
من الأوراق معتمدة على وجهة نظرها في تعريجات الشرطة — .

المحكمة :

ومن حيث أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما
فصلت فيه ويعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى به . والذي يجوز
الاحتجاج به من الحكم هو منطقته والأسباب الجوهرية المبينة له . والقضاء
الإداري لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي يفصل فيها هذا الحكم
وكان فصله فيها ضرورياً . أي أن القضاء الإداري يتقيد بما أثبتته القضاء
الجنائي في حكمه من وقائع وكان فصله فيها لازماً دون أن يتقيد بالتكييف
التقانوني لهذه الوقائع فقد يختلف التكييف من الناحية الإدارية عنه من
الناحية الجنائية . فالمحاكمة الإدارية تبحث في مدى إخلال الموظف

جوابات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات ، اما المحاكمة الجنائية فانما ينحصر اثرها في قيام جريمة من جرائم القانون العام قد يصدر بحكم بالبراءة فيها ومع ذلك فلان ما يقع من المتهم يشكل ذنباً ادارياً يجوز مساءلته عنه تأديبياً .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق لذ السيدة / (. . . .) الموظفة الكيمائية بمديرية الشئون الصحية بالاسكندرية من الدرجة الثالثة خبطت بمعرفة مباحث الآداب بالاسكندرية في ٢١/٣/١٩٨٣ من شقة أحد المواطنين وحقق معها بمعرفة النيابة العامة في القضية رقم ٣٥١١ لسنة ١٩٨٣ وقدمتها النيابة العامة الى المحاكمة بتهمة للاعتياد على ممارسة المماراة وفي ١٦/٥/١٩٨٣ حكمت محكمة جنح الآداب حضوراً بحبسها مدة ثلاثة اشهر مع الشغل والايقاف الشامل والمراقبة مدة مساوية الا ان محكمة الجنح المستأنفة قضت بجلسة ١٩/٦/١٩٨٣ بالناء الحكم المستأنف وبيرائها من التهمة المنسوبة اليها تأسيساً على عدم توفر ركن الاعتياد .

وهذا الحكم في منطقته والأسباب التي قام عليها لا يحوز دون مساءلة الموظفة المذكورة عن واقعة تواجدها بمفردها وهي موظفة متزوجة في شقة أحد المواطنين الذي تهمم حوله شبهات سوء السلوك على النحو السابق بياه ، وهي واقعة ثابتة في حقها تشكل ذنباً ادارياً يستوجب مساءلتها تأديبياً ، ذلك ان الموظف العام لا تقتصر مسؤوليته على ما يرتكبه من اعمال في مباشرته لوظيفته الرسمية بل انه قد يسأل كذلك تأديبياً عما يصدر عنه خارج نطاق عمله ، فهو مطالب على الدوام بالحرص على اعتبار الوظيفة التي ينتمى اليها حتى ولو كان بعيداً عن نطاق اعمالها ولا يجوز ان يصدر منه ما يمكن ان يمتد مناقضاً للثقة الواجبة فيه والاحترام اللازم اذ لا ريب ان سلوك العامل وسميته خارج نطاق عمله ينعكس على عمله الوظيفي وعلى الجهاز الاداري الذي يعمل فيه .

ومن حيث أن ما جاء في التحكيم المفلتون فيه من أن تحريرات شرطة
الآداب لا تصل إلى رجال المباحث إلا بعد أن تكون قد شاعت بين الناس
وأن لهذه التحريات سند من الواقع هذا القول نحو من قليل القضاء بطم
المحكمة ، ولا سند له من الأوراق في الوقائع المروضة ولا لضرورة توجيهه ،
إذ ليس من الضروري أن تكون مهاجمة شقة المقاتل التي ضبطت فيه الطاعة
قد تمت بعد أن شاع بين الناس أمر فساد هذا المقاتل ولم يثبت ذلك من
الأوراق وليس من الضروري أن يكون ما شاع بين الناس من أمر فساد
هذا المقاتل ، أن صح ذلك — متفقا مع الحقيقة — والثابت من الأوراق أنه
قد تمت مهاجمة شقة المقاتل بمعرفة شرطة الآداب وأنه قد تم ضبط الطاعة
من رجلين لا تربطها بها صلة شرعية ، وأنه قد عبطت بالشقة شرائط
فيديو تحترق على عروض مقالة بالآداب ، ولكنه لم يثبت أن المخالفة
المسلكية المنسوبة إلى المقاتل كانت تجاوزا مجرد التواجد المكاني مع
انحراف في شقة المقاتل الأمر الذي عرضها للضبط بمعرفة مباحث الآداب
واتهامها في قضية آداب ، إذ لم يثبت وجود أية علاقة غير شرعية للطاعة
بصاحب الشقة أو بمن كان فيها من الرجال وقت الضبط ، كما لم يثبت أن
الطاعة قد ضبطت وهي تشاهد شرائط الفيديو المخلة بالآداب ، إذ أنها
كانت في وضع مع الرجال يمكن تفسيره بأنه يخالف الآداب والعرف وحسن
السمعة والسيرة الطيبة ، فضلا عن الكرامة والإحترام . وعلى ذلك فإن كل
ما يمكن لنتيئة إلى الطاعة من أسباب الفروج على وجهيات الوظيفة هو
تواجدها بشقة المقاتل الأمر الذي عرضها للضبط والاتهام في قضية
آداب ، وهو الاتهام الذي وجهته إليها النيابة الإدارية في تقرير الاتهام .
أما قول المحكمة بأن صاحب الشقة كان يقيم بمفرده وأنه يستخدم الشقة
كمصيف ، وأن الطاعة يملك زوجها بالخارج ولا يقيم في المدينة ففى
في جملتها أقوال تسمى إلى الطاعة بلا موجب وبلا مبرر في منجبال

المسألة التأديبية فنأخذ عن علم ثبوت صحتها ، إذ لم يتم دليل من الأوراق على أن صاحب الشقة يقيم فيها ويملك ، وأن هذه الإقامة الأهرادية هي التي جذبت إليها — وهيات الأسباب لزيارة الطاعة للمقاول فيها ، ولم يتم دليل من الأوراق على أن المقاول — يستخدم لهذه الشقة كصيف فقط وأنه لا يستخدمها استخدام المقاول لتكتب فيدى فيه إدارة أعماله ، ولم ثبت من الأوراق العرض من زيارة الطاعة للمقاول وحقيقة صلتها به وإنشاء هذه الضلة ، وليس كل من هوأجد فى مكان فيه رجال مما يمكن تفسيره بأنه لارتكاب الفحشاء والممارسة الفطية ، بل أن وجود أكثر من رجل فى المكان الذى اقتضته شرطة الآداب مما يوحى — ولا يدل — على أن وجود الطاعة فى ذلك المكان كان لغرض لا يتصل بسلوكيات الائم وانضغيطه . كما أن غياب زوج الطاعة عن المذنية لم يكن سببا لتواجدتها فى صحبة الرجال الأغرب عند ضبطها بمعرفة مباحث الآداب فى شقة المقاول ، إذ لا يسوغ فى العقل تفسير كل غياب للزوج عن زوجته بأنه ينتج انحرافها عن العادة ، كما لا يجوز تفسير كل وجود لاشئ فى مجتمع للرجال بأنه وجود لارتكاب الرذيلة والائم وعلى العموم فليست كل تحريرات الشرطة صحيحة ، وليست كل تحريرات الشرطة لها سند من الأوراق وليس كل ما يشيع عن الناس يصادف الحقيقة والصدق فى شأنهم ، والواقعة الواحدة قد يختلف الناس فى تفسيرها وفى رؤاهم عنها أيا اختلاف ، ولو كانت كل تحريرات الشرطة صحيحة كما توهمت المحكمة التأديبية فى حكمها المطعون فيه لنا قامت بالبلاد وبالدنيا بأسرها حاجة الى نظمات القضاء والمعدل . والثابت أن النيابة الإدارية قدمت الطاعة بتهمة التواجد فى شقة مريبة مما عرضها للقبض عليها واتهامها فى قضية آداب هناك المحكمة اعتلت من الشطط فى التأميم — انعقاب واصابت الطاعة بجراح عميقة فى مسلكتها واعتبارها بلا دليل وبلا سند من الأوراق ، سوى مجرد التواجد فى شقة مزينة

تدبرهما الشرطة ولم يثبت من الاوراق ان الطاعة كانت فى أى وقت على علم مسبق بحقيقة المكان وما يحيط به من شبهات وما يتصل بصاحب المكان من اسباب الارتياح فى حقّه ، لذلك يكون التخليط على الطاعة بالتأنيب والمقاب من جانب المحكمة التأديبية فى غير محله. وغير قائم على اسباب صحيحة فى جملتها ، واذا كان مجرد تواجد إثني فى مكان ترتاب فيه الشرطة ولم يثبت ان الوظيفة كانت ترتاب فيه مما يجازى عنه بالفصل من الخدمة كائى جزء يلقى توقيمه بمن تضبط وهى تمارس الاثم والفساد والخطيئة . والثابت ان المحكمة آلت مع هذه الاسباب غير الصحيحة واستخلصت بغير موجب عدم صلاحية الطاعة للاستمرار فى الوظيفة ، ولذلك كان على هذه المحكمة ان تصحح ما اعوج من القضاء المظنون فيه ، وان ترد المقاب المالى فيه التأنيب فى المقاب لئلى نصابه الصحيح المقبول ، وان تأخذ الطاعة بما ثبت فى حقها بالحق والصواب والتفسير الصحيح للوقائع ، وتقضى بالغاء الحكم المظنون فيه فيما قضى به من فعل الطاعة من الخدمة بقيام المقاب التأديبى فيه على اساس من التلو والشطط فى التأنيب والمقاب ، ومن ثم اتسم بعدم المشروعية ، وترده الى النصاب المعتدل من المقاب .

ومن حيث انه ولئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك الا ان مناط مشروعية هذه السلطة — شأنها شأن اية سلطة تقديرية أخرى — الا يشوب استمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ففى هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة من الهدف الذى تنياه القانون من التأديب وهذا الهدف هو بوجه عام تأمين نظام سير المرفق العامة ولا يتحقق هذا التامين اذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ففى

هذه الحالة يعتبر استعمال — سلطة تقدير الجراء مشوباً بالغلو فيخرج
التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة
هذه المحكمة .

ومن حيث ان حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه قد ضرب صفحا
عن الظروف التي لا يست موقف السيدة / والملايسات التي
احاطت بالواقعة وغالى في توقيع الجراء وعاقب الطاعة بالفصل من الخدمة
مما يصم الجراء بدم المشروعية ومن ثم يتعين الفاء الحكم المطعون فيه
ومجازاة الطاعة بالجاء المناسب الذي تقدره المحكمة بتأجيل ترقيتها عند
استحقاقها لمدة سنتين .

(طعن ٢٣٣٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦)

(ب) شهادة الشهود

قاعدة رقم (٢٤١)

البس :

مناط نفي الاتهام هو البات عدم صحة الوقائع المنسوبة والتي تشكل
خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفي — لا يؤثر في ذلك أن احد شهود اثبات
الواقعة كانت بينه وبين من نسبت اليه هذه الواقعة صفة سابقة ما لم تكن
هذه الشهادة هي الدليل الوحيد على نسبة الجريمة التأديبية الى العامل ،
وبالتالي يتعين اهدارها لما يشعر بها ويحيط بها من شك لا تقوم بسببه
تلك الشهادة وحدها كأساس سليم لقانونا الادانة — اذا تصافرت الأدلة في
المطعون فيها بعزت واقعة معينة ونسبتها الى عامل تعد جريمة تأديبية على
نحو يكفى لاثبات ذلك .

الحكمة :

ومن حيث أن عناصر المنازعة تحصل في أن السيدة / الموظفة
يكتب السجل التجارى بسوهاج والسيد / أمين المكتب قدم
كل منهما شكوى ضد الطاعة بشأن تمديها على الأولى بالفاظ تمس الشرف
والسبحة ومحاولة ضربها بالحذاء وذلك يكتب الشاكية في يوم
١٨/١٠/١٩٨٣ ب وقد تولت النيابة الإدارية بسوهاج للتحقيق في هذا
الموضوع في القضية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٣ حيث أصر كل من الشاكين على
ما جاء بشكواه واستشهد بالسيد / أمين خزينة السجل التجارى بسوهاج
الذى تدخل بين الطاعة والشاكية وانهى المشادة بينهما ، وقد انكرت
الطاعة ما نسب اليها واضافت بأن رئيس المكتب لا يرغب فى بقائها فى
العمل ويريد التخلص منها وأن ما حدث بينها وبين زميلتها مجرد مشادة
كلامية واستشهدت بزميلتها والتي شهدت بوقوع المشادة الكلامية
بينهما وانما لم تسمع بشيء مما دار فى هذه المشادة التى قام بفضها رئيس
المكتب ورئيس الخزينة . واتهمت النيابة الادارية الى أن الثابت من التحقيق
ومن أقوال كل من رئيس مكتب السجل التجارى بسوهاج
و أمين الخزينة بالمكتب تعدى بالسب والضرب على زميلتها
. بالمكتب يوم ١٨/١٠/١٩٨٣ مما يشكل فى حقها مخالفة إدارية
يخرجها على مقتضى الواجب الوظيفى في عملها لبلوكها مسلحا مبيعا
لا يتفق والإجترام الواجب لمقتضيات الوظيفة العامة .

وقد رأيت النيابة الادارية أن ما أسند للسيدة / (الطاعة)
يشكل فى حقها جريمة جليلة يوجبها قانون العقوبات لإرتكابها جريمتي
الضرب والسب فى حق زميلتها ولكن نظرا لما فى الجزاء الادارى
المشدد من ردع لها ولأمثالها فقد قررت النيابة الادارية غرض النظر عن

ابلاغ النيابة العامة بالواقعة اكتفاء بتوقيع الجراء الادارى المشدد على
ما اقترفته من اثم .

وبناء على اوراق التحقيق ومذكرة ادارة الشئون الادارية بمصلحة
التسجيل التجارى اصدر رئيس المصلحة القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٤ فى
١٨/١/١٩٨٤ بمجازاة السيدة / الموظفة بمكتب السجل التجارى
بسوهاج بخمسة عشرة ايام من راتبها لما نسب اليها من مخالفات . وقد
ضمت السيدة المذكورة على هذا القرار ايام المحكمة التأديبية بمدينة اسيوط
فى الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١١ القضائية طالبة الغاء قرار الجراء رقم ٤ لسنة
١٩٨٤ واعتباره كأن لم يكن وبجلسة ٢٩/١٢/١٩٨٥ جكبت المحكمة
بقبول الطعن شكلاً ورفضه مبرراً . واقامت المحكمة قضاها على ان
اثبات من الاوراق والتحقيقات قيام الطاعنة بالاعتداء على زميلتها فى العمل
. بالالفاظ النابية وغير اللائقة ، وبثروها فى التهديد عليها بالضرب
بالعداء مما يشكل فى حقها ذلماً ادارياً لا ينطوى على مسكها من خروج
على مقتضيات الوظيفة العامة وما تفرضا من احترام يجب ان يسود فى
علاقات العمل بين الرئيس والمرؤوس وبين الزملاء بعضهم البعض وما يجب
ان يتطوى عليه هذه العلاقات من الود وحبين المعاملة والاحترام . ومن
حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يراع وجود خصومة سابقة
بين الطاعنة والبسيد / امين المكتب وهو ما تناولته النيابة الادارية بالتحقيق
فى شكوى الطاعنة فى القضية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨١ بناية ادارة بسوهاج
والذى انتهى الى صدور قرار مصلحة التسجيل التجارى رقم ١٥٩ لسنة
١٩٨١ بمجازاة كل من امين المكتب البسيد / بخمسة ثلاثة ايام ،
وبخمس يوم من اجر كل من السيد / والسيد / ومن حيث
ان السبب للطعن غير شديد ، ذلك لانه وجود خصومة وضئيفة بين الطاعنة
والسيد / رئيس المكتب لا ينفى بقاء ما نسبته احدى العاملات بالمكتب

وهي السيدة / للطاعة من اعتداءها عليها بمكتبها ، ذلك لأن مناط تقي الاتهام هو اثبات عدم صحة الوقائع المنسوبة إليها والتي تشكل خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفي ، ولا يؤثر في ذلك أن أحد شهود اثبات الواقعة كانت منه وبين من نسبت إليه هذه الواقعة ضئيلة سابقة ما لم تكن هذه الشهادة هي الدليل الوحيد على نسبة الجريمة التأديبية إلى العامل وبالتالي يتعين اهدارها لما يشوبها ومحوها من شك لا تقوم نسيبه تلك الشهادة وحدها كلباس سليم قانوناً للادانة ومن ثم فانه اذا تصافرت الأدلة غير الملمون فيها بحدوث واقعة معينة ونسبتها الى عامل فتعدو كجريمة تأديبية على نحو يكفي لاثبات ذلك قبله وبصرف النظر عن شهادة مشكوك في صحتها فانه لا يؤثر في ثبوت مسئولية المنسوب اليه الاتهام الا باثبات عدم صحته أو عدم وقوعه أصلاً بالأدلة الكافية واثبات تعاضتها ومجازها جميعاً بما يرب اهدار دلالتها قانوناً ومن حيث ان ما نسب الى الطاعة من تعديها بالضرب والسب على زميلتها قدقالت به هذه السيدة وأيدها في ذلك السيد / أمين خزنة السجل التجاري الذي شهد بحدوث اشتباك بالأيدي بينهما بعد توجيه الفاظ السباب ثم حاولت الطاعة الاعتداء عليها بالخذاء وانه منها من ذلك وهو ما ذهب اليه كذلك أمين المكتب السيد / واذا أنكرت الطاعة في تحقيق اثبات الادارة ما نسب اليها الا انها أقرت بالاتهام المرجح اليها ضمناً بقولها ان ما حدث هو مشادة كلامية فقط وقد استشهدت بالسيدة / غير ان المستشهد بها المذكورة قد أقرت في التحقيق بوقوع مشادة بين الطاعة وزميلتها وقد حاولت كل منهما الإمساك بالأخرى فتدخل رئيس المكتب ورئيس الخزنة ومنعهما من ذلك ، وانما لم تسمع أى شيء بالنسبة للشتائم واللفاظ التي حدثت أثناء المشادة .

ومن حيث ان شاهد النفي الوحيد والذي اعتمدت لشهادته الطاعة

إمام النيابة الادارية وهي السيدة / . . . لم تتضمن أقرالهما ما ينفي
الوقائع التي نسبت الى الطاعة بل اقرت فضلا عن ذلك بوقوع المشادة
بين الطاعة والشاكية ، ولم تحيد أو تنفي الشكائم والألفاظ التي حدثت
أثناء المشادة .

ومن حيث انه بطله على ما تقدم فإن ما نسب الى الطاعة من التمدي
بالضرب والسب على زميلتها . . . يكون قد ثبت في حقها ثبوتا كافيا
نحتم مع استبعاد شهادة أمين المكتب الذي تطعن شهادته بالخصومة السابقة
بينهما ويكون القرار الصادر بمجازاتها عما نسب اليها قائما على سبب
صحيح ومتفقا مع صحيح حكم القانون . وإذا انتهت المحكمة التأديبية
بمدينة اسبوط الى رفض الطعن على القرار التأديبي المذكور فإن حكمها
يكون متفقا مع صحيح حكم القانون ، ويكون للنمى عليه على غير اساس
من القانون متجنا رفضه .

ومن حيث ان هذا الطعن معنى من الرسوم باعتباره طعنا في حكم
محكمة تأديبية وفقا لنص المادة ٩٠ من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
(طعن ١١١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المسألة :

مضى ثبت ان المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي انتهت
اليها استخلاصا سائفا من اصول نتائجها ماديا وقانونيا وكيفيتها تكييفها
سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قرارها فانه
لا يكون هناك محل للتعقيب عليها - للمحكمة الحرية في تكوين عقيدتها من
أي عنصر من عناصر الدعوى - لها ان تأخذ بما تطعن اليه من احوال

الشهود والى طرح ما تسلمها مما لا تظنن اليه - لا تثريب على المحكمة
التأديبية ان اقامت حكمها بالاداة على الاخذ بالقول الشهود متى كان من
شأنها ان تودى الى ما رتبته الحكم عليها .

المحكمة :

ومن حيث أنه كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فانه متى ثبت أن
المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي اتهمت اليها استخلاصا مائما
من أصول نتائجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفا سليما وكانت هذه النتيجة
تبرر اقتناعها الذى بنت عليه قضاءها فانه لا يكون هناك منحل للشعيب
عليها ذلك ان لها الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر
الدعوى ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تظنن اليه من أقوال الشهود
وان طرح ما عندها مما لا تظنن اليه ، فلا تثريب عليها ان هى اقامت
حكمها بالاداة على الاخذ بأقوال هؤلاء الشهود متى كان من شأنها ان
تودى الى ما رتبته الحكم عليها .

ومن حيث أن الثابت ان الحكم المطعون فيه قد استخلص اداته
للطاعن بارتكاب المخالفة الادارية المنسوبة اليه والمتعلقة بتوجيه عبارات
التعنف والسب للشاكية الى أقوال الشهود التي أدلوا بها فى تحقيقات
النيابة الادارية وهم فضلا عن الشاكية كل من فنى المعامل
بمستشفى العوامدية و مساوون المستشفى ، ولقد ذكرت الشاكية
بأن الطاعن وجه اليها هذه العبارات غير اللائقة وهو يصدد ابلاغها بضرورة
تنفيذ ما كلفت به من العمل يقسم الغلایا ثم شهد كل من الشاهدین
السابقين بأن عند مناقشتها من الطاعن عقب هذه الواقعة أقر لها بأنه وجه
للساكية العبارات وفى أمكانه ان يوجه لها أكثر منها ، ومن ثم فان الحكم
المطعون فيه وقد استند فى اداته للطاعن الى الادلة السالفة والمتمثلة فى
أقوال الشهود التي أدلوا بتحقيق النيابة الادارية فانه يكون قد استخلص

النتيجة التي اتى اليها استخلاصا سابقا من أصول تتبعها ماديًا وقانونيًا وفي اطمئنان المحكمة التأديبية الى هذه الشهادات ما يفيد انها قد اخرجت ما ابداه المتهم امامها من دفاع من وجود خلافات بينه وبين الشهود - قصد به التشكيك في صحة هذه الأقوال ، ومن ثم فلا يصح الطعن اعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى ووزنها متى كان الحكم المطعون فيه - كالحالة المروضة - قد استخلص ثبوت المخالفة الادارية قبل المتهم استخلاصا سابقا من الأدلة السالفة والتي تتبعها ماديًا وقانونيًا اذ يظل تقدير المحكمة للدلة في هذه الحالة بناءً عن التقييم باعتباره من الأمور الموضوعية التي تستقل بها المحكمة التأديبية ما دام تقريرها سليمًا والمليها سابقا .

ومن حيث أنه لا يصح الطعن أيضا استناده في تقرير طعنه الي عدول النيابة الادارية عن اتهامه بتكليف الشاكية بأعمال لا تناسبها بعد شهادة السيد / . . . مرجع أول المعامل بمديرية الصحة بأن العمل المكلف به الشاكية يقتصر على فحص العينات بالمستشفى مما يجعل ذلك أنه مردود على هذا الوجه من الطعن بأن الاتهام المنسوب الي الطاعن موضوع المحاكمة التأديبية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه متفق بتوجيه الطاعن للشاكية العنايات غير اللائقة سالفه للذكر وهي ما صدر الحكم بادائه بسببها ، ومن ثم فلا يضر من صحة هذا الحكم أو صحة الاستئناف والإدانة التي استند اليها في ادانة الطاعن عن هذا الذنب الاداري عدول النيابة الادارية عن اتهامات أخرى كانت محل تحقيقها أثناء واقعة التقذف واللبس المبروزة ، لأن المناط في الحالة المروضة هو صحة واقعة التقذف المنسوبة الي الطاعن بنفس النظر عن مدى صحة وقائع أخرى أفير لليها غرضًا اثبات تحقيق واقعة السب ، ومن ثم فإن الدلالة الظنية التي يستند اليها الطاعن في استبعاد اتهامه بتكليف الشاكية بأعمال لا تناسبها لا تؤدي

الى اقرار احدى الأدلة اليقينية التي استندنا الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود المتوافقة في الدعوى حسبما سلف .
ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد استند الى أساس صحيح في القانون والواقع فانه يثبت رفض الطعن موضوعا .
(طعن ٤٤١٩ لسنة ٣٥٠ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٩٠) .

قائمة رقم (٢٤٢)

المسند

التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه — تناقض الشاهد أو تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام لم يرد تلك التفاصيل أو يركز اليها في تكوين عقيدته — المحكمة لا تلزم ان تزود أقوال الشهود إلا بما تقيم عليه قضائها — التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه ان يجعل القليل لا يصلح ان يكون قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليه .

المحكمات

ومن حيث ان عن الوجه الثاني من التمس على الحكم المطعون فيه بأنه قد خالف القانون بقضائه برفض طلب البناء قرار الجزاء رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ لتناقض أقوال الشهود اللذين سئلوا في الوقائع التي نسبته إلى الطاعن بهذا القرار ، فان الأصل أن التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه ، كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه أو تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ، ما دام لم يزدد تلك التفاصيل أو يركز اليها في تكوين عقيدته والقاعدة أن المحكمة لا تلزم

بحسب الأصل بأن عود من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها أما التناقض الذى يطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهاويا متباغضا لا يصلح أن يكون قواما للنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استخلص أدلة الطلائعة فيما نسب اليه بالقرار المطعون فيه من أقوال الشهود / و واستخلاصا سائما بما اتفقت عليه أقوالهم ولا تناقض فيها ، ولم يورد التخصيلات التى اختلفت فيها أقوالهم ولم يركن إليها حيث اتفقت أقوالهم على أن الطاعن دخل مكتب السيد / مدير عام شئون العاملين (رئيسه الأعلى) ممسكا بياسورة حديدية قاصدا تهديده وأنه تجاوز حدود الاحترام وللتوقيف لرئيسه الأعلى متحدثا منه بطريقة غير لائقة وهما المخالفتان المنسوبتان للطاعن بالقرار المطعون فيه وجوزى عن المخالفة الأولى بغصم عشرة أيام من مرتبة و عن المخالفة الثانية بغصم خمسة أيام من مرتبة ، إذ أنه متى كان ذلك فإن ما ينمى به الطاعن على الحكم المطعون لديه بأنه قد خالف القانون على الوجه المتقدم لا يكون قائما على أساس سليم من القانون متمين الرغص .

(طعن ٣١٠٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٤٤)

الحكمة :

الحكمة التأديبية لها الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى - لها فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تطعن اليه من أقوال الشهود وأن تطرح ما عدتها بما لا تطعن اليه - وذن الشهادة واستخلاص ما تستخلصه الحكمة منها هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بها الحكمة التأديبية - ذلك ما دام تقديرها سليما وتطبيقها سائما .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للوجين الرابع والخامس من أوجه الطعن والذين يقومون استنادا الى أنها أسست حكمها على أقوال من سمعت أقوالهم أمام اللجنة المذكورة رغم ما قدمه المحالين من أوراق تثبت ادانتهم وعدم صدقهم في أقوالهم فان ذلك مردود عليه بما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من أن المحكمة التأديبية لها الحرية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظنن اليه من أقوال الشهود وأن تطرح ما عداها عما لا تظنن اليه فلا ترتب عليها أن هي أقامت حكمها بإدانة الطاعنين على الأخذ بأقوال الشهود متى كان من شأنها أن تؤدي الى ما يوجب الحكم عليها - في المثلها الى هذه الأقوال ما يبين أنها طرحت ما ابداه الطاعنان أمامها من دفاع قصده به التشكيك في صحة هذه الأقوال من غير الطاعنون في هذا الشأن على النحو المتعم لا يبدو أن يكون محاولة لإعادة البطل في تقرير أدلة الدعوى ووزنها بما لا يجوز تأثره أمام المحكمة الادارية العليا اذ أن وزن الشهادة ولم يتخلل ما استخلصته منها لهم من الأمور الموضوعية التي تستقل بها المحكمة التأديبية ما دام تقديرها سليما وتبديلها مائلا .

(طعن ١١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٣١ وطعن ١٥٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/١/١١)

(ج) الاعتراف

قاعدة رقم (٢٢٥)

المقدمة :

الاعتراف له وجهان الأول : بارتكاب الذنب المتند في قوانين الاتهام -
بجانب أن يكون حلفا ولا يضمن تويلا في ارتكاب الواقعة محل القرار .

الحكمة :

ومن حيث أن ما قرره المتهم في تحقيق الجهة الادارية أن السكر
المحل على السبابة قيادة السائق / وظل الخ. المجتذع يوم
١٩٨٧/١/١ كحلا فيما عدا ٢٥٠ عبوة ٢ كيلو جرام ، أبدى له السائق
أه تورط فيها وقام بسناده اثمتها ، وقد أيد المتهم في ذلك البقال
وبالتالي فإن المتهم لم يعترف - كما ورد بالحكم - بالمخالفة المتسببة
اليه والغاصة بتصرفه في كمية السكر الواردة بقرار الاتهام وذلك بيعها
فوق السوق السوداء - بحسبان أن الاعتراف - وهو القرار بارتكاب
الذنب المتند في قرار الاتهام - يجب أن يكون صريحا ولا يحتل تأويلا
في ارتكاب الواقعة محل القرار ، ويقتصر اعتراف المتهم على ما قرره
صراحة من وصول كمية السكر إلى المجمع ناقصة ٢٥٠ عبوة زنة ٢ كيلو
جرام وقبولها بعد سداد السائق لثمنها .

(طن ٣٤٨٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٩)

(د) الإقرار الذي لا يعول عليه

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

الإقرار الذي لا يعول عليه هو ذلك الذي يثبت أن موقعه قد حرره في حالة فقد إرادته واختياره أو تمطل قدرته على الفهم والتقدير والاختيار - ذلك كان يصدر الإقرار منه تحت ضغط اكراه يفقده الإرادة وحرية الاختيار .

التحكمة :

ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه عول على الاعتراف المنسوب اليه في حين أنه ليس له صدى من ماديات الدعوى .
ومن حيث أن هذا الاعتراف قد ورد في القرار كتابي موقع من الطاعن قدمه رئيس المكتب خلال تحقيق النيابة الادارية وقد تمت مواجهة الطاعن به فأقر بصوره منه .

ومن حيث أن الإقرار الذي لا يعول عليه الذي يثبت أن موقعه قد حرره في حالة فقد إرادته واختياره أو تمطل قدرته على الفهم والتقدير والاختيار كان يصدر الإقرار منه تحت ضغط اكراه يلجى يفقده الإرادة وحرية الاختيار وهو ما لم يثبت أنه قد يتحقق في الحالة الماثلة حيث لم يدع الطاعن ذلك فضلا عن توافق الإقرار مع ما يثبت في حق الطاعن بشهادة الشهود وبعد ذلك من الأدلة على النحو الذي أشار اليه الحكم الطعن وفق ما أسفر عنه التحقيق .

(طعن ١٣٠٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

٤ - حرية القاضي التأديبية في تكوين القناعة

(قائمة رقم (٢٢٧)

البلد:

يتمتع القاضي بحرية كاملة في مجال الإثبات - لا يلتزم بطرق معينة للإثبات - القاضي أن يحدد بكل حريته طرق الإثبات التي يراها مناسبة لإثبات التي يراها مناسبة وفقا لظروف الدعوى المعروضة عليه - للقاضي التأديبي أن يستند الى ما يرى ابعينه ويبنى عليه القناعة وان يهد ما يرى التشكيك في امره ويعطيه من حسابه - فمجلس ذلك : الاقتناع القاضي بالتأديبين هو مستند الفصل دون قيد بمرعاة اسبقيات لطرق الإثبات او ادواته .

المحكمة:

ومن حيث أن عناصر المنازعة في الطعن المائل تخلص في أنه بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢ تباغتت مديرية الطرق والنقل بمحافظة القاهرة مع الما قول . . . لتنفيذ عملية التكميات الحجرية لجموز النيل في المنطقة من شبرا الى حلوان بقيمة اجمالية ١٩٩٨٠٠ جنيه وذلك طبقا للشروط والمواصفات الواردة بالمعقد ، وبتاريخ ١٩٨٤/٤/١٢ عاينت الرقابة الادارية التكميات محل المعقد فتبين أن الما قول المذكور لم يلتزم المواصفات الواردة بالمعقد ورغم ذلك قامت مديرية الطرق بتسلم الأعمال الأمر الذي دعنا الى ابلاغ النيابة الادارية التي طلبت من الهيئة العامة للطرق والكبارى تشكيل لجنة لفحص الأعمال وتقديم تقرير بالرأى القنى ، وفى ١٩٨٤/٧/٧ أودع مدير ادارة المعامل المركزية بالهيئة تقريراً تضمن أنه قد تم استحضار خجل عينات من الأحجار التي استعملت في عملية التكمية من مناطق متفرقة بصرفه هندويين المعامل المركزية ، وقد تبين من اجراء التجارب : ان من حيث الملاحظات العملية لعمليات التكميات الحجرية ، تبين

أن ثلاث عينات تخرج عن حدود المواصفات للتكسية من حيث النوع في تجربة الامتصاص والتحلل وعيتين تتطابقان وحدود المواصفات .

٢ - من حيث الملاحظات الوصفية الميدانية تبين أن معظم الأحجار مقاسات ٣٠ - ٤٠ سم وتقل بذلك عن الحد المطلوب وهو ٥٠ سم ، وأن معظم المسطحات المنفذة لم يتم الالتزام بتنفيذ الكتلة البارزة بسبك جسم طين لشروط العقد ما عدا القطاع الغربي للجزيرة قيسر النيل قد تبين أنه بالسبك المطلوب وأن معظم المسطحات المنفذة فيها الإسفلت غير متطابق وكمية المونة الأسمنتية غير كافية ووجود فجوي غير مغطاة بالكمية المناسبة لمونة الأسمنت وأنه في معظم المسطحات المنفذة ملاحظ عدم تجمين وإصلاح الارتك الترابي حيث تبين عدم انتظام الميول الطولية والعمودية ، وإن اسماك التكسيات تقل عن الاسماك المطلوبة وذلك على النحو الموضح تفصيلا بتقرير اللجنة المذكورة .

٣ - بالنسبة لمونة الأسمنت المستخدمة في البناء لم يتم اختبارها لعدم الإمتصاص في ذلك .

٤ - هناك مسافة تقرب من ٩٠ م بمنطقة زوض الفرج التكسية بها غير منتظمة ويوجد بها ميل وتكرش .

ومن حيث أن التاب من هذا التقرير على ما تمسك به أن كثيرا من الأعمال المسندة إلى المقاول المشار إليه لم تنفذ طبقا للشروط والمواصفات المتعاقد عليها .

ومن حيث أن الطاعن الأول قد كلف بالاعتراف على أعمال المقاول المذكور وكان عضواً بلجنة التسليم النهائية ، فإنه ولقد تبين من الأوراق أن تلك الأعمال لم تأت مطابقة للشروط والمواصفات فإنه ما نسب إلى الطاعن

الأول يكون ثابتاً في حقه لأنه بذلك يكون قد أخطأ مرتين حين أحصل
متابعة الأثر إلى على أعماله متابقة منتظمة تمكنه من كشف الخطأ في
حينه والتنبه إليه ، و مرة حين قبل تنظيم الأعمال تصلياً لها وفيها ما بها
من قصور وظروب .

ومن حيث أن الطاعنين الثاني والثالث والربيع يصبتهم أعضاء لجنة
التسليم الابتدائي تسلموا الأعمال من المقاول المذكور رغم عدم مطابقتها
للشروط والمواصفات الأمر الذي يشكل ذنباً فادحاً يوجب مساءلتهم عنه .
ولا بحاجة في هذا الصدد بما أوصت به اللجنة المذكورة من خصم مبلغ
١٨٠ جنيه قيمة بعض الأعمال غير المطابقة للشروط والمواصفات ذلك أن
لجنة التحصن أثبتت من المخالفات ما يفوق المبلغ المشار إليه ومن ثم تكون
المخالفة المنسوبة لهم لاء الطاعنين ثابتة في حقهم .

ومن حيث أن الطاعنين الأول والثاني والخامس ، يصبتهم أعضاء
لجنة التسليم النهائي قد أوصوا بتسليم الأعمال محل التعاقد رغم عندهم
مطابقتها للشروط والمواصفات على النحو السابق بيانه ولكن ثم قال
المخالفة المنسوبة اليهم تكون ثابتة في حقهم .

ومن حيث أنه عما ذهب إليه الطاعنون من بطلان أعمال لجنة التحصن
المفوض تشكيلها من ممثلي مديرية الطرق والنقل فهو ممن في غير محله لعدم
وجود نص يستوجب ذلك ، فضلاً عن أن لجنة التحصن تشكيلة من
جهة متخصصة لا علاقة لها على أعمالها ولا تطلع عليهم ، الأمر الذي يعرض
علمه المحكمة إلى ما نالها من تقريدها من ملاحظات .

ومن حيث أنه من النجى على الحكم المطعون فيه بقوله أن المحكمة
بنت قضاها على خمس عينات فحصى من اثنين وخشرين عينة وأن يا فحصى
(٢ - ٥١)

لم يفرض ، فهو لى مذكود بأن القضاء التأديبي يتمتع بغيره كاملة فى مجال
الاثبات ، وأن القاضى التأديبى غير ملتزم بطرق معينة للاثبات ، فهو
الذى يحدد بكل حرية طرق الاثبات التى يقبلها وأدلة الاثبات التى
يرفضها وفقا لطروف الدعوى المروضة عليه ، وله أن يستند الى ما يرى
أهميته ويبنى عليه اقتناعه ويصدر ما يرى التشكك فى أمره ويطرحه من
حسابه ، فاختناج القاضى التأديبى هو سند قضائه ، دون تقييد بمراعاة
استيعاب طرق الاثبات أو أدواته .

(علم ٣٠٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٨٨)

فصل فى (٣٤٨)

المادة :

يتمتع القاضى التأديبى بغيره كاملة فى مجال الاثبات ولا يلتزم بطرق
معينة - لو أن يحدد بكل حرية طرق الاثبات التى يقبلها ولحالة الاثبات التى
يرفضها وفقا لطروف الدعوى المروضة عليه - للقاضى التأديبى أن يستند
الى ما يرى أهميته ويبنى عليه اقتناعه وأن يحدد ما يرى التشكك فى أمره
ويطرحه من حساب - اقتناع القاضى التأديبى هو سند قضائه دون تقييد
بمراعاة استيعاب طرق الاثبات أو أدواته .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على أن القاضى التأديبى
يتمتع بغيره كاملة فى مجال الاثبات ولا يلتزم بطرق معينة ، وأن له أن
يحدد بكل حرية طرق الاثبات التى يقبلها وأدلة الاثبات التى يرفضها
وفقا لطروف الدعوى المروضة عليه . وللقاضى التأديبى أن يستند الى
ما يرى أهميته ويبنى عليه اقتناعه وأن يحدد ما يرى التشكك فى أمره
ويطرحه من حساب فاختناج القاضى التأديبى هو سند قضائه دون تقييد
بمراعاة استيعاب طرق الاثبات أو أدواته .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الواقعة التي أدين الطعن
استنادا إليها بالحكم الطعن ثابتة في حقها بما أورده الحكم الطعن من
أدلة • فضلا عن أن ظروف استخراج الطعن صورة من عريضة الدعوى
رقم ١١١٣ لسنة ١٩٩٢ مدنى كلى شمال القاهرة ما يؤكد اتصال الطعن
ببعض خصومه وهم أصحاب المصلحة في صدور الخطاب محل المخالفة ،
وتهاافت ما ذكره سببا لاستخراجه هذه المورة •

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه
أقام قضاؤه على أدلة لها أصول ثابتة في الأوراق تصلف سندا لما انتهى إليه
وأن الطعن عليه لم يتضمن سببا يكفى لتغيير الحكم المطعون فيه أسبابا
أو منطوقا ، فمن ثم يتمين تأييد الحكم الطعن لأسبابه والقضاء برفض
الطعن •

١ . (طعن ٨٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٣)

٥ - أحكام الادانة بنى على القطع واليقين

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

أحكام المحاكم التأديبية بالادانة لابد ان تنبى على القطع واليقين وليس على
الشك والتخمين - أساس ذلك - المحكمة التأديبية عند تعديدها لعناصر
التجريم التأديبية ملزمة بان تستند في تفكيرها وحكمها على وقائع محددة
وقاطعة الدلالة ذات طابع ايجابى او سلبى يكون قد ارتكبتها العامل ولبت
قبله وان هذه الوقائع تكون مخالفة تستوجب المواجهة التأديبية - مثال : -
الأول بان الطاعن هو صاحب المصلحة في ارتكاب المخالفة هو قول مرسل فالذا
كم يظن عليه ان دليل ثبت من الأوراق فلا يصلح في ذاته دليلا على ارتكاب
المخالفة .

الاشراف الفنى على المزرعة والأمر بتقديم انعليقة طبقا للتعليمات ومن ثم قاله ليس من وظيفتهما صرف واستلام العليقة .

كما أن اللجنة المشكلة فى هذا الخصوص لبحث هذا الموضوع لم تتم بغير المخزن بالمزرعة على الطبيعة ومقارنة الكميات الموجودة به بالكميات المنصرفة بأصول المحاضر وصورها حتى تتبين حقيقة العجز ومقداره وتؤكد من وجود اختلاس من عدمه وتضع لها أسبابه أن وجد وتحدد المسئولين عن هذا العجز ولما كان اجراء الجرد التعللى يعد أمرا جوهريا فى الثبات وجود العجز التعللى من عدمه وتحديد المسئولين منه آن وجد فإن تحلف اللجنة عن القيام بهذا الاجراء يترتب عليه زعزعة النتيجة التى انتهت اليها وعدم الثقة بها وقد انتهى التحكم المظنون فيه الى ثبوت الاتهام الطاعن باختلاس كمية العليقة المنوه عنها بالأوراق وتزوير محاضر الاستهلاك ولم يبين الحكم أدلة هذا الثبوت بل اكتفى ببرد الوقائع المستخلصة من تقرير اللجنة وتحقيق النيابة الادارية ولا يعد ذلك دليلا كافيا فى اسناد الاتهام الى الطاعن .

ومن حيث أن القسدر المتيقن من المخالفات التى يمكن نسبتها الى الطاعن هو توقيعه على محاضر استهلاك العليقة الخاصة بشروع الدواجن بالوحدة المحلية بقرية البكاتوش عن المدة من ٢٦/٥/٨٣ حتى ٣٠/٤/٨٤ دون أن يتأكد من مطابقة أصولها المودعة المخازن بصورها المودعة بالمزرعة مما ترتب عليه وجوب اختلاف بين الكميات المثبتة فى الأصول عن تلك المثبتة بالصور وأن هذا الاهمال يشكل اختلافا من البطعن بواجبات وظيفته باعتباره لهامالا فى أدائه هذه الواجبات .

ومن حيث أن تأسيسا على كل ما سلف قال يضمن الفاء الحكم المظنون فيه ومجازاة الطاعن بالجزاء المنسوب لما ثبت فى حقه والذي تقدره المحكمة بنظم أجر شهرين من مرتبه .

(عُلم ١٩٤٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢٥١)

البينة :

عدم قيام المسؤولية التأديبية على الشك والتخمين بل على الثبوت واليقين .

الحكمة :

ومن حيث أنه لا يسوغ قانونا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من نسبة أمور سفلة بالشرف والكسرة الى للطاعين لم يثبت يقين من التحقيقات ، حيث بنى الحكم هذه الاداة للطاعين على الاستنتاج الذي تلنسه من ظروف المكان والزمان فقط على نحو لا يستقيم مع للبادئ والأسس العامة للمحاكمة للمسئولية التأديبية من حتمية قيام الاداة على الثبوت واليقين ، وليس على الشك والتخمين .

(طعن ٢٨٠ لسنة ٨٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١)

قاعدة رقم (٢٥٢)

البينة :

يتعين أن يثبت قبل العامل فعل محدد بدليل يقطع في الدلالة على ارتكابه له - سواء كان هذا الفعل ايجابيا او سلبيا - وذلك اذا كان هذا الفعل مخالفا لواجبات الوظيفة او مقتضياتها - اذا لم يثبت يقين فعل محدد قبل الطاعن فإنه لا يكون ثمة سبب مشروع تقوم عليه مسئوليته التأديبية التي تبرر معزلاته وعقابه تأديبيا .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن المسامات في المسئولية التأديبية أنه يتعين أن يثبت قبل العامل فعل محدد بدليل يقطع في الدلالة على ارتكابه له سواء أكان هذا الفعل ايجابيا أو سلبيا. وذلك اذا كان هذا الفعل مخالفا لواجبات

الوظيفة أو مقتضياتها — بحيث أنه اذا لم يثبت بيقين فعل محدد قبل الطاعن فانه لا يكون ثمة سبب مشروع تقوم عليه مسئولته التأديبية التي تبرر مجازاته وعقابه تأديبيا .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده يشغل وظيفة (مشرف زراعي) ولدى المرور على مزرعة دواجن الوحدة المحلية بقرية قبيطة بتاريخ ١٩٨٤/١/ لوحظ أن نسبة تفوق ككتايت التسمين قد ارتفعت خلال الفترة من ١٩٨٣/١٢/١٦ وحتى ١٩٨٤/١/٧ حيث وصل المعدل الى (٦٧٦) من عدد ككتايت المزرعة البالغ عددها (٢٠٠٠) ككتايت رغم وجود طبيب ييطرى ومشرف فنى بالمزرعة هو المطعون ضده ، وبين من التحقيقات أن رئيس قسم الدواجن بمديرية الطب البيطرى باندقيلية ارجع ذلك الى أسباب مرضية وذكر أنه قد يرجع الى أسباب تتعلق بالتربية والتغذية ، وأوضح أنه قام بمعاينة المزرعة وتبين أنها تقع داخل البلدة ومحاطة برك ومستنقعات وأن اتجاه العنبر غير كاف للتهوية وأنه كان يتعين رفع درجة الحرارة والتهوية وتبين من تقرير معمل ييطرى المنصورة أن سبب فوق الككتايت محل التحقيق يرجع الى وجود احتقان بالرئتين والاكياس الهوائية .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن ما نسب الى المطعون ضده من افعال لا يستند الى أساس سليم من الأوراق التي تقطع جميعا بأن سبب زيادة فوق الككتايت لا يرجع اليه أو الى افعاله في أدائه لواجباته على نحو متعدد وواضح وقاطع وترتب عليه حتما فوق الككتايت على النحو السالف بيانه وإنما يعود ذلك أساسا الى أسباب لا تدخل للطاعن بها ومن ثم فإن الحكم الظنين اذ قضى بالماء قرار الجزاء والتحميل يكون قد صدر سليما ومستندا الى ما هو ثابت في الأوراق ويكون الظن والحال كذلك غير قائم على أساس جليل بالرفض .

(طعن ٩٥٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٥٢)

البيضاء :

الحكم التأديبي بالإدانة يقوم على أساس دليل قطعي تقطع به الأوراق ويقطع كل من ييقن .

للحكمة :

ومن حيث أنه من المبادئ العامة المسلمة في شريعة العقاب التأديبي أنه يتعين أن يقام الحكم التأديبي للإدانة على أساس دليل قطعي تقطع به الأوراق ويقطع كل من ييقن وليس على أساس الامتداد والقرائن والظن والتخمين .

(طعن ٩٢٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٨)

القاعدة رقم (٢٥٤)

البيضاء :

لا يجوز للمحكمة أن تستند إلى ادعاء لم يتم تمحيص مدى صحته في اسناد الاتهام إلى المتهم - تقرير الإدانة يجب أن ينبنى على القطع واليقين وهو ما لا يكفي في شأنه مجرد ادعاء لم يسأل عنه أو يؤزده ما يدعمه ويرفعه إلى مستوى الحقيقة المستقلة من الواقع الناطق بقيامها للمصالح عن بحثها - إذا صدر القرار التأديبي أو الحكم التأديبي غني بمستخلص استخلاصها سابقا فإنه يكون صحيحا بالإلغاء .

الحكمة :

ومن حيث أن ما يرد بتقرير الاتهام إنما هو ادعاء بارتكاب المتهم لمخالفة تأديبية ، وبذلك فإنه تطبيقا للقاعدة الأصولية القاضية بأن الإثبات على من ادعى يكون على جهة الاتهام أن تسفر عن الأدلة التي انتهت منها إلى نفيه الاتهام إلى المتهم ، ويكسبون على المحكمة التأديبية أن تضمن

هذه الأدلة لاحقاق الحق من خلال استجلاء مدى قيام كل دليل كسند علي
ووجوه المخالفة يبين في ضوء ما ينفر عنه التحقيق من حقائق وما يقدمه
المتهم من أوجه دفاعه وذلك كله في إطار المقرر من أن الأصل في الإنسان
البراءة ومقتضى ذلك أنه لا يجوز للمحكمة أن تستند إلى ادعاء لم يتم
تحصيل مدى صحته في اسناد الاتهام إلى المتهم ذلك أن تقرير الادانة لا يجب
وأن يبنى على القطع واليقين وهو ما لا يكفي في شأن مجرد ادعاء لم
يسأده أو يؤازره ما يلحظه ويرفعه إلى مستوى الحقيقة المستقاة من
الواقع الناطق بقيامها المصمغ عن تحفظاته.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ادانة الطاعنين على ما
إبداه المراقب المالي لدى المنتزة من أن شواطئ البحر الميت بها عشرات
الوحدات لتلجير الملابس وأدوات البحر في حين أن المسائل قد افكروا
ذلك ، ولم يرد بالتحقيق ما ثبت ادعاء المراقب المالي فينبى دفاع المعلنين ،
بل على العكس من ذلك فقد دعم المعلنون ما أكدوه من عدم وجود هذه
الوحدات على أرض الواقع باستندات من بينها صورة ضوئية من كتاب
ادارة ضريبة الملاهي بحى المنتزة إلى ادارتى العقود والمشتريات والشواطئ
بمقصود الامتنعار عن وحدات خلع الملابس داخل نطاق حى المنتزة
وصورة ضوئية من كتاب ادارة العقود والمشتريات متضمنة بيان وحدات
خلع الملابس داخل الحى وليس من بينها أية وحدة بشاطئ البحر الميت
ومن بينها صورة تقرير رعاية معزر من الطاعنين يفيد أنها لم تسفر عن
وجود أية وحدات خلع ملابس بمنطقة البحر الميت .

ومن حيث أن ما ادعاء المراقب المالي لدى المنتزة على ما تقدم لم
تسانده أقوال شهود أو تركه دلائل أخرى ، فإن استخلاص ادانة
الطاعنين من خلال هذا الادعاء رغم التكرار الطاعنين يكون استخلاصا غير
مشافه .

ومن حيث أنه ما يعيب إيا من القرار التأديبي والحكم التأديبي لأن
يكون مستخلصا استخلاصا غير سائق من عيوب الأوراق فإن الحكم
المطعون فيه وقد اعتراف هذا العيب يكون واجب الإلغاء •

ومن حيث أنه ليس في الأوراق ما يقطع بثبوت الاتهام المنسوب إلى
الطاعنين في حقهم فإنه يتعين للقضاء ببراءتهم •

(طعن ٤١٩ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٣)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

يلزم تعديد التهمة النسوية، للعامل دون ليس أو أفعالهم ومواجهته بهذا
لا يكفى في هذا الصدد الاكتفاء بمواجهة العامل بتهمة عامة غير محددة تمثل
في الإهمال في أداء واجبات وظيفته •

المحكومية :

ومن حيث أنه بالاطلاع على التحقيقات التي أجريت مع المطعون ضده
تبين أنه لم يواجه إطلاقا بالتهمة النسوية إليه والتي جوزى عنها بالقرار
المطعون فيه وتحصل هذه التهمة في عدم قيامه بالزيارات الميدانية بأسواق
المعدات والدولت للحصول على عروض منسوبة بأقل الأسعار مما تخرج عنه
عدم تقديم تقرير عن هذه الزيارات وعدم اعداد سجل تطور الأسعار وأدى
ذلك إلى الاتيان بعروض مبالغ في أسعارها واقتصرت الأبحاث التي وجهها
إليه المحقق عن تفسيره لفروق الأسعار رغم عدم اختلاف المورد ودوره
كرئيس لقسم المشتريات في الاشراف على عمل مندوبي المشتريات وعدم
متابعته لرؤيته مما أدى إلى تحميل الشركة بفروق الأسعار بدون مبرر قد
كان من التبين على المحقق أن تشمل تحقيقاته التهمة الموجه للمطعون ضده
والتي جوزى بسببها حتى يقف العامل على حقيقة التهمة النسوية إليه

ويحيطه علما بمختلف الأدلة التي تشير الى ارتكابه المخالفة حتى يستطيع أن يدلي بأوجه دفاعه ولا يغير من هذا القول بأنه تمت مواجهة المظنون صده بالاهمال المنسوب اليه في لداء الواجب الوظيفي لأن من المسلم به أن التحقيق الاداري انما يهدف الى الكشف عن خطأ يدعى قيامه ومعاينة التسبب فيه وبالتالي يلزم تحديد التهمة المنسوبة للعامل دون لبس أو إيهام ومواجهته بها ولا يكفي في هذا الصدد الاكتفاء بمواجهة العامل بتهمة عامة غير محددة تمثل في الاهمال في واجبات وظيفته واذا كان الحكم المظنون فيه قد اعتنق هذا النظر فانه يكون صحيحا متى اتهمت اليه وبضحي الطعن فيه على غير أساس من التعاون متينا رفضه .

(طعن ١٩٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥٦)

البسبب :

لا يجوز للمحكمة التأديبية أن تمود للمجادلة في اثبات وقائع بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الأمر المقضي أن نفى وقوعها .

الحكمة :

ومن حيث أن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز للمحكمة التأديبية أن تمود للمجادلة في اثبات وقائع بذاتها سبق لحكم جنائي حاز بقوة الأمر المقضي أن نفى وقوعها . فإذا كان الثابت أن الحكم الجنائي في القضية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٧ المتقدم ذكره قد نفى عن الطاعن ارتكابه المخالفة المنسوبة اليه فلا يجوز للحكم التأديبي أن يمد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائي الذي قضى ببراءة للمخالف من هذه المخالفة . ولا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضي وهو ما لا يجوز في مجال محرر مشنوية الطاعن المدنية عن الجز .

(طعن ١٤٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣١) .

قائمة رقم (٢٥٧)

التبليغ :

المحكمة التأديبية وهي بصدد تحديد عناصر الجريمة التأديبية مؤزمة بأن تستند في تقديرها وحكمها على وقائع محددة ذات طابع إيجابي أو سلبي يكون قد ارتكبها العامل وثبتت قبله وأن هذه الوقائع تشكل مخالفة تستوجب المراقبة التأديبية .

المحكمة :

ومن حيث أن المحكمة التأديبية في تحديد عناصر الجريمة التأديبية ملزمة بأن تستند في تقديرها وحكمها على وقائع محددة ذات طابع إيجابي أو سلبي يكون قد ارتكبها العامل وثبتت قبله وأن هذه الوقائع تشكل مخالفة تستوجب المراقبة التأديبية .

ومن حيث أن الحكم التأديبي المطعون فيه قد اذان الطاعن عن واقعة عدم تسوية المبالغ المنصرفة للإدارة وكذا الثابت من الأوراق أن المبلغ تم صرفه بالشيك رقم ٤٨٩٩ لصندوق الاعانات الفرعي وقام الصندوق بتحويل المبلغ لجمعية الأسر المنتجة ، وبالتالي فإن اذارة الأسر المنتجة والتي يرأسها الطاعن لم تحول لهما أية مبالغ يمكن أن تسأل عن عدم تسويتها لأنها تحولت للمبالغ رأساً من صندوق الاعانات إلى جمعية الأسر المنتجة بالإضافة إلى أن المبلغ المنصرف ورد للمديرية من الوزارة ضمن اعتمادات الباب الثالث (تعليمي ومجهيزات) وكان يتعين على المديرية أن تصرف المبلغ في الغرض المخصص من أجله وفي هذه الحالة يمكن تسويته بالامتلوب الحكومي ، أما وقد صرف المبلغ من صندوق الاعانات الفرعي لجمعية الأسر المنتجة لخدمة كذا كذا كذا وعليك وعليك وعلى بعض الأسر فيتمتعون بالحالة هذه تسويته بالامتلوب الحكومي والباقي من الأوراق أن المديرية بصدد أن اجزكت القسط الفتي وقع في الصرف قررت في ١٩٨٥/٦/٢٥

الموافقة على رأى اللجنة التي كان الطاعن عضوا بها - فيما اتهمت اليه من استرداد المبلغ من جمعية الأسر المنتجة واعادته لحسابات المديرية وتخصيصه لشراء تجهيزات .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى بإدانة الطاعن عن عدم تسوية المبلغ المنصرف للجمعية يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالقائه وببراءة ساحة الطاعن من المخالفة الجنائية .

(طعن ٩٤٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٤)

قائمة رقم (٢٥٨)

السبب :

على الرغم من ان الوقائع الثابتة فى جيبتي الطاعن هي ذات الوقائع المادية فى جريمة تزوير العشرات الرسمية واستعمالها الا انه لا يجوز للقضاء التأديبي ان يتبعه بوضعه جلالة باعتباره ان مثل هذه الإدارة لا تكون من غير هذه الجنايات المنقطة .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان التعور للقضى بنسبة توبيخه للطاعن هو عبارة عن خطاب صادر من شئون العاملين بمحكمة طنطا الابتدائية مؤرخ ١٩٨٩/١١/٤ موجه الى ادارة مرور المحلة الكبرى وان بمفاد الفقرة الأولى من الخطاب ان الطاعن العامل بمحكمة ممنود بأجازة فى المدة من ١٩٨٩/٣/١ حتى ١٩٩٠/٢/٢٨ للجلل باحد مصانع البلاط الآلى بسمنود. واتممت هذه الفقرة بإشارة « وهذا للعلم واتخاذ اللازم » وانه قد أضيف الى نهاية هذه الفقرة ما يبيد فقرة ثانية نصها « ولا مانع لدينا من تيجور أجرائيات تجديد رخصة السيارة رقم ٧٦٤٩ قبل غربية

باسم وان هذه الفترة الأخيرة هي التي قضى الحكم الطعين بأجله
أضيفت بمعرفة الطاعن .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن هو الذى قدم الخطاب
المتضمن موافقة الجهة الادارية على الترخيص لمن يدعى بتسيير
سيارة قل ، وهو يعلم ان السلطة المختصة بالجهة الادارية لم توافق على
الترخيص نه بتسيير سيارة قل سواء بلمسه أو باسمه من يدعى
والذى يبين من مقارنة الاسماء قرابته للطاعن - فمن ثم فان - وبغض
النظر عن قام ماديا باضافة الواقعة المأيرة للحقيقة - القدر المتيقن فى حق
الطاعن باعتباره صاحب المصلحة - انه شريك فى اعداد الخطاب على هذا
النحو ، وفاعل أصلى فى تقديم الخطاب المتضمن بإثا مغايرا للحقيقة الى
ادارة المرور وهو يعلم بذلك ، وهو ما يمثل مخالفة مسلكية جسيمة تمس
خلقها وأمانته وتستوجب مجازاة .

ومن حيث انه على الرغم من ان الوقائع الثابتة فى حق الطاعن هي
ذات الوقائع المادية فى جريمة تزوير المحررات الرسمية واستعمالها الا انه
لا يجوز للقضاء التأديبي ان يدينه بوصف جنائية ، باعتبار ان مثل هذه
الاداة لا تكون من غير محاكم الجنايات المختصة .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد استند
فى مجازاة الطاعن بالتصل من الخدمة على أساس انه قد اقترف جريمة تزوير
فى محرر رسمى واستعمله قيبا زور من أجله ، حال انه لا يجوز للقضاء
التأديبي ادانة الطاعن جنائيا فمن ثم فان الحكم الطعين يكون قد استند الى
سبب لا يجوز له استخلاصه أو ادانة الطاعن به ، بما من شأنه ان يمس
الحكم الطعين بسبب مخالفة القانون بقيامه على غير السبب الصحيح وصفا
وتكييفا بما يمين معه تعديل الحكم الطعين وفقا للتكييف التأديبي السليم

للقائم الثابتة في حقه والتي تمس خلقه وإماتته والاكتفاء بمجازاته بمنقضى
أجره بمقدار علاوة بمراعاة أن مستهدف الطاعن فيما قام به هو سببه للرزق
الحلال خارج نطاق الوظيفة ، وهو ما لا يمثل جرما في الشريعة والعرف
العام وإن خالف الشريعة .

(طعن ١٢٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣/٣/١٩٩٣)

قاعدة رقم (٣٥٩)

البينة :

عدم جواز إعادة نظر القضاء التأديبي في إثبات واقعة نفي وقوعها
حكم جنائي - لا يمنع القضاء التأديبي من مواخلة العمل من وقائع ثابتة -
لم ينهها الحكم الجنائي - لا تطابق بين أركان الجريمة الجنائية والتأديبية -
ما لا يكفي من الوقائع تكون جريمة جنائية قد يكفي لتكوين جريمة تأديبية .
المحكمة :

ومن حيث أن للثابت من أقوال الطاعن في تحقيقات النيابة الإدارية
أنه كان يعطي دروسا خصوصية للطلبة وطلبات آخر بمدرسة
. بيورسميد عام ١٩٨٧ ، وأن نيته قد اتجهت لزوج من الطالبة
. ، لمقم زوجته ، وأنه توجه لخطبة الطالبة من والدها ، إلا أن
والدها قد طلب منه أن ينهي مشاكله أولا مع زوجته .

ليس من ذلك أنه لا يجوز للقضاء التأديبي أن يماود النظر في إثبات
واقعة نفي وقوعها حكم جنائي ، إلا أن ذلك لا يمنع القضاء التأديبي من
مواخلة العامل من وقائع ثابتة لم ينهها الحكم الجنائي ، باعتبار أنه لا تطابق
بين أركان الجريمة الجنائية - والتأديبية ، وأن ما لا يكفي من الوقائع
لتكوين جريمة جنائية قد يكفي لتكوين جريمة تأديبية وأن الدلائل التي

لا تكفى دليلا على ثبوت الجريمة الجنائية قد تكفى دليلا على كون
جريمة تأديبية .

(طن ٤٣٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٤)

٦- استخلاص المحكمة النتيجة التي انتهت اليها استخلاصا

سابقا .

قاعدة رقم (٣٦٠)

المستخلص :

لما استخلصت المحكمة التأديبية النتيجة التي انتهت اليها استخلاصا
سابقا من اصول تبتجها ماديًا وقانونيًا وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي
بنت عليه قضاها فلا تريب عليها ان هي رفضت الاخذ بدفاع الطاعنين
الذين قصروا به التشكيك فيها توافر من أدلة الإثبات معهم تلك الأدلة التي
أباحت لهم ثبوت غير القانون ومبوع لا يتبرر المحكمة بأدانتهم .

المستخلص :

من المقرر انه متى كان الثابت أن المحكمة التأديبية استخلصت النتيجة
التي انتهت اليها استخلاصا سابقا منها من اصول تبتجها ماديًا وقانونيًا وكانت
هذه النتيجة تبرر اقتناعها للذي بنت عليه قضاها فلا تريب عليها ان
من رفضت الاخذ بدفاع الطاعنين الذي قصروا به التشكيك فيها توافر من
أدلة الإثبات ضدتهم تلك الأدلة التي لها أصل ثابت في الاوراق ومبوع
لاقتناع المحكمة بأدانتهم حسبما سطروا به ومن ثم فان يضمن وتضمن ما لا يضمن
الطاعنين في هذا الشأن .

(طن ٢٦٥٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٤)

القاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

حتى كانت المحكمة التاميلية قد استخلصت النتيجة التي انتهت إليها
 بمقتضى ما سلفنا ذكرنا من هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه
 قضايتها - لا يكون هناك مجال للشك في أنها لا تملك الحرية في تكوين عقيدتها
 من أي عنصر من عناصر الدعوى - ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظن
 إليه من أقوال الشهود وتستبعد ما عداها مما لا تظن إليه - لا يلزم لصحة
 القرار الصادر بالجواز التاميلي صحة جميع الملاحظات التي قام عليها القرار
 التاميلي - وذلك ما دام أن الملاحظات التي ثبت صحتها تكفي لحمل هذا
 القرار وإقناعه على سبب صحيح .

التكملة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق والمستندات أن الحكم المطعون فيه
 بني اقتناعه بثبوت المخالفة الأولى المنسوبة إلى الطاعن على أقوال الشهود
 الذين مثلوا في التحقيق الإداري وتحصل في أن الطاعن كان غير موجود
 بمقر الجهاز المشار إليه أثناء اقتحام بعض ضباط القوات المسلحة لمقر الجهاز
 واعتدائهم على العاملين به وأنه لم يحضر قادما من خارج الجهاز إلا بعد
 انتهاء هذا الاعتداء في الساعة الحادية عشرة صباح اليوم المشار إليه وقد
 طرح الحكم المطعون فيه ما استند إليه الطاعن من أنه وقع بدفتر الحضور
 والأصراف في هذا اليوم .

ومن حيث أن الطاعن ينفي في طعنه على الحكم المطعون اقتناعه
 بثبوت هذه المخالفة قبله استنادا إلى توقيعه الثابت بدفتر الحضور
 والأصراف الذي لا يجوز إهماله بأقوال شهود الإثبات وإلى كونه كان
 مضطرا إلى الخروج من مقر الجهاز لفترة قصيرة للإبلاغ عن الشغب الحادث
 (٥٢ - ٢١)

فى المدينة بسبب انقطاع المياه وتقاعس المسؤولين نظرا لأن التليفون بالجهاز كان معطلا عن العمل بسبب هذا الشغب .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه متى كانت المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التى انتهت اليها استخلاصا سائما من أنمول تنتجها ماديا وقانونيا وكيستها تكييفا سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذى بنت عليه قضاءها فانه لا يكون هناك محل للتحقيب عليها ذلك ان لها الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولها فى سبيل ذلك ان تأخذ بما تظمن اليه من أقوال الشهود وان تطرح ما عداها مما لا تظمن اليه وعلى ذلك فانه لا تثرب على الحكم المضمون فيه فيما انتهى اليه من ثبوت واقعة نسيب الطاعن عن مقر عمله فى الوقت الذى حدث فيه الاقتحام لمقر الجهاز والاعتداء على بعض العاملين به ، وقد توافرت أقوال شهود الأثبات فى التحقيقات على عدم وجود الطاعن بمقر الجهاز فى هذا الوقت وعلى قدومه من خارج الجهاز بعد انتهاء هذا الاعتداء فى الساعة العادية عشرة صباحا تقريبا كما انه لا تثرب على الحكم المضمون فيه فى ترجيحه هذه الأقوال وأطراحه ضمتا ما استند اليه الطاعن من توقيع بدفتر الحضور والانصراف خاصة وان هذا التوقيع لا ينفرد بصفة قاطعة نسيب الطاعن أثناء حدوث واقعة الاعتداء المشار اليها بل ان الطاعن ذاته قد اشار فى تقرير طعنه للبائل امام هذه المحكمة الى ان التليفون بالجهاز كان معطلا فى هذا اليوم ولذلك اضطر الى الخروج من مقر الجهاز لفترة قصيرة للإبلاغ تليفونيا عن الشغب الحادث فى المدينة بسبب انقطاع المياه وهو ما يتناقض تماما مع دفاعه بالتحقيقات الادارية

ودفاعه أمام المحكمة التأديبية والذي اصر فيه على انه كان متواجدا بمقر عمله بالجهاز طوان هذا اليوم ولم يبادره وفضلا عن هذا التناقض فان الطاعن لم يقدم أى دليل أو مستند على صحة دفاعه الجديد الذى اثار ولأول مرة أمام هذه المحكمة ، الامر الذى يكون منه الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى ثبوت المخالفة الأولى المنسوبة الى الطاعن قد اصاب صحيح القانون .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى ان لا يلزم اصحة القرار الصادر بالجزاء التأديبى صحة جميع المخالفات التى قام عليها القرار التأديبى طالما ان المخالفات التى ثبتت صحتها تكفى لحمل هذا القرار واقامته على سبب صحيح ، ومن ثم وقد ثبتت المخالفة الأولى المنسوبة الى الطاعن اذ قد ثبت فى حقه عدم تواجده بمقر عمله بالجهاز حتى الساعة العادية عشرة صباحا فى الوقت الذى تعرض فيه مقر الجهاز والماملين به للاعتداء المتسار ابيه بالقوات الشهود أى فى الوقت الذى كانت تمس فيه الحاجة الى تواجده بمقر عمله ومزاولته اياه بحكم كونه مديرا للامن بالجهاز ، ولما كانت هذه المخالفة تمثل اخلافا بينا من الطاعن بواجباته الوظيفية وتكفى بفرداها لحمل القرار الصادر بمجازاته بخمسة ايام من راتبه على سبب صحيح ، فانه لا يجدى الطاعن بعد ذلك فى طعنه المسائل المجادلة فى مدى ثبوت المخالفة الثانية المنسوبة اليه والمتعلقة بتعوره ببعض المباريات التى تتعارض مع واجبات وظيفته ، الأمر الذى يكون منه الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رفض طلب الناء قرار الجزاء التأديبى المضمون فيه قد اصاب صحيح القانون مما يتعين معه رفض الطعن المسائل موضوعا .

(طعن ٣٣٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٧١)

قاعدة رقم (٣٦٢)

اليسبى :

لا تترتب على المحكمة التأديبية أو التعليل عليها ما دام أن المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي انتهت إليها باستخلاصا سائفا من اصول نتائجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفها سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاها .

الحكمة :

وحيث انه بالنسبة لنا انما نأمره الطاعن (. . .) فى وجهى العنصر المتعار اليهما من التفتيش فى شهادة المواطنين سائلة الذكر بمقوله الادلاء ييمضا تحت ضغط ضابط المباحث أو تفتيق المحقق الادارى للبعض الآخر مستغلا جهل بعض المواطنين بالقراءة والكتابة أو ان شهادتهم ضده جاء فى معرض تقى الاتهام عنهم بما يجعل الادالة قائمة على غير سبب - فانه لا حجة له فى هذا بعدم تقديم ثمة أى دليل يبريد ذلك وما دام ان المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي انتهت إليها باستخلاصا سائفا من اصول نتائجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفها سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاها فانه لا يكون هناك محل للتعليل عليها ولا تترتب عليها ان اقامت حكمها بادالة الطاعن على الاخذ باقوال المواطنين سالى الذكر متى اطمأنت الى صحتها وما يشبه الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون محاولة لاعادة الجدل فى تقرير أدلة الدعوى ووزنها وهو ما لا يجوز اثاره امام هذه المحكمة .

(طعن ١٣٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥)

رابعاً : صلاحيات المحكمة التأديبية ازاء النعوى التأديبية

١ - عدم تليد المحكمة الابتدائية بالوصف أو بالتكليف الذي
تسببه النيابة الإدارية على الوقائع الستة الى التهم

للمادة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

لا تتقيد المحكمة التأديبية - وهي يصدر مراقبة مدى مشروعية قرار
الجزاء بوصف المخالفة الواردة في مذكرة النيابة الإدارية وهو ذات الوصف
الذي صدر على أساسه قرار الجزاء المطعون فيه وإنما لها أن تمسح الوقائع
وتسبغ عليها الوصف القانوني السليم لها شريطة ألا تصيف الى تلك الوقائع
وقائع جديدة لم ترد في نص قرار الجزاء .

المحكمة :

« من المستقر عليه أن المحكمة التأديبية - وهي يصدر مراقبة مدى
مشروعية قرار الجزاء - لا تتقيد بوصف المخالفة الواردة في مذكرة النيابة
الإدارية وهو ذات الوصف الذي صدر على أساسه قرار الجزاء المطعون
فيه وإنما لها أن تمسح الوقائع وتسبغ عليها الوصف القانوني السليم لها
شريطة ألا تصيف الى تلك الوقائع وقائع جديدة لم ترد في أسباب قرار
الجزاء » .

(طعن ٨٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٣)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

يجوز للمحكمة التأديبية ان تفسى على وقائع الدعوى وصفها القانونى الصحيح ما دام ان هذا الوصف مؤسس على الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة للوجه الأول من الطعن — أن المحكمة قيد عدلت التهمة المنسوبة للطاعن دون أن تخرجه بذلك فمردود عليه من أن ما ذكرته المحكمة فى حكمها الطعين من أن الطاعن طلب الموافقة على شراء الجرارات المذكورة دون دراسة كافية للمسوق فإن ذلك لا يعدو أن يكون شارحا لمضمون ما جاء فى تقرير الاتهام الذى تضمن أن المحال الثانى (الطاعن) قد خالف التعليمات ومن المسلم به انه يجوز للمحكمة التأديبية ان تفسى على وقائع الدعوى وصفها القانونى الصحيح ما دام ان هذا الوصف كائن مؤسسا على الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع .

(طعن ٢٦٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الأصل ان المحكمة لا تتليق بالوصف الذى تسببه النيابة الإدارية على الوقائع المستندة الى المؤلف — لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها الى الوصف الذى ترى هو انه الوصف القانونى السليم — ذلك بشرط ان تكون الوقائع البينة بامر الاحالة والتي كانت مطروحة امام المحكمة هى بذاتها التى انطقت اساسا للوصف الجديد .

المحكمة :

« ومن حيث أنه لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة الإدارية على الوقائع المستندة إلى الموقف ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد تلك الوقائع بمد تصحيحها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الوقائع المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة أمام المحكمة هي بذاتها التي اقتضت أساسا للوصف الجديد »

ومن حيث أنه لما كانت هذه المحكمة ترى أن ما نسب إلى الطاعن المذكور لا يخرج عن كونه أهلا من الطاعن في المحافظة على ختم شعار الدولة بجدة مما أدى إلى تمكين المحال الثالث . . . من الحصول على هذا الختم واستعماله في ختم المكاتبات التي أرسلها إلى كل من مفتش صحة العرش ورفع ولشيخ زويد وبشر العبد ، والتي تفيد معاينة المخازن الموجودة بأجا على الطبيعة باسم المواطن

(طعن ١٧١٢ و ١٧٤٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٩)

(ضمن المعنى) طعن رقم ٨٧٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٢٦٦)

الهيئة :

للمحكمة التأديبية أن تكيف الوقائع المنسوبة للعامل بحسب ما تستظهره منها وتطلع عليها الوصف الجنائي السليم بنية النظر في تحديد مدة سلووط المعوى التأديبية - طالما إن ما تنتهى إليه من وصف جنائي لهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائي حاز قوة الأمر القضي - لا يقع من هذا البعد عدم إبلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة للعامل لو عدم عرض أمرها على المحكمة الجنائية لينصدر فيها حكم جنائي .

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان للمحكمة التأديبية ان تكليف الوقائع المنسوبة للفاعل بحسب ما تستظهره دلتها ، وتخلق عليها الوصف الجنائي السليم بنية النظر في تعديده مدة سقوط الدعوى التأديبية ، طالما ان ما تلتزم به اليد وصف جنائي لهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائي حاز قوة الامر المقضى ، ولا يغير من نلذا المبدأ عدم ابراز النية العامة في المداخلات المنسوبة للعامل ، او عدم عرض امرا على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائي .

ومن حيث ان المرافعة المنسوبة للمطعون ضده وحى استخراجه البطاقة الشخصية رقم ٢٠٧٩٤ جنودس بقت فاقد بانهم ١٠٠٠ ١٠٠٠٠ دون استيلاء البيانات المطلوبة بالمخاطبة للمنظمات ، ولا يوجد في الأوراق ما يقطع بالنزاع الذي قام به المطعون ضده ومدى احتياجه لبعض الاستبارة المستندة والمقدمة من صاحب البطاقة للملأ سجن مدلى سنورس لاستخراج بدل فاقد ، وذلك في ضوء ما هو ثابت من الفاعل يشغل الدرجة الرابعة ، ومدى احتياضه أمين المجل المدلى وهو في التحقيق من بيانات الاستبارة ومطابقتها على المستندات لديه ، ويغرض ثبوت هذه المخالفة قبل المطعون ضده فانها لا تعدو أن تكون مخالفة ادارية تمثل في احواله في فحص الأوراق المتكاملة من صاحب البطاقة لاستخراج بدل فاقد لبطاقة الشخصية ، تلك الأوراق التي أثبت فيها صاحب البطاقة بآنا مقايير ٦ لتحقيق عظه بالترجمة والتدليل .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية قد ضمن الباب السابع منه الاجكام الخاصة بالبطاقات الشخصية او المالية ، فحدد الاشخاص الملزمين بالاحوال على البطاقة والمستندات والاوراق اللازمة وطرق اجراءات استخراج البطاقات والجهات المختصة

بمذمة الجنحة ، وأورد في الباب الثامن منه العقوبات المقررة على مخالفة أحكام هذا القانون ، فنص في المادة ٥٨ على أن يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٤٤ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ بالعس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيهين ، وهذه المواد واردة في الفصل السابع المتعلق بالبطاقات الشخصية أو للعائلية ، وهي تدور حول الزام كل من بلغ السادسة عشر أن يعمل بطاقة شخصية (م ٤٤ ، م ٥٣) وأن لا يجوز للجامعات والادارات والمصالح والشركات أن تستخدم أو يمتحن في خدمتها موقفا الا اذا كان حاملا لبطاقة شخصية أو عائلية م (٥٥) ويلزم مديري الفنادق والإماكن المرفوعة أن يشيروا في سجلاتهم ببيانات بطاقة النزل

كما قضت المادة ٥٩ بأن يعاقب بالعس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات كل من أخطأ ببيانات غير صحيحة من البيانات التي يوجبها تنفيذ هذا القانون .

ولست المادة ٦٠ على أن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات وتتمدد الغرامة بتعدد من وقعت المخالفة في شأنهم .

ومن حيث انه يبين مما سبق أن المخالفة المنسوبة للمطون فساد بمرض ثبوتها في حقه لا تعدو أن تكون من المخالفات المتعلقة بتنفيذ أحكام قانون الاحوال المدنية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، وكلها جرائم يعاقب عليها بالعس أو بالغرامة أو بهما معا ، ومن ثم فهي وفقا لما هو مستقر من التمييز بين أنواع الجرائم بحسب العقوبة التي قدرها المشرع لكل جريمة ، تعتبر من الجرائم التي تسقط الدعوى الجنائية فيها بمعنى ثلاث سنوات ، وهي ذات المدة التي تسقط بها الدعوى التأديبية .

ومن حيث ان الثابت أن آخر اجراء من اجراءات التحقيق والالهام في

المخالفة. المنسوبة للمطعون ضده قد اتخذته النيابة الادارية بالقيوم بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ برسالة الاوراق الى نيابة الدعوى التأديبية لتقديم المطعون ضده للمحاكمة التأديبية كطلب السيد مدير أمن القيوم الذى يتبعه المذكور ، وتوقفت الاجراءات عند هذا الحد ، وبغض النظر عن مصير تلك الاوراق بانزله ، فلم يتخذ فيها أى اجراء الا المذكرة التكميلية التى مؤرخها النيابة الادارية بالقيوم بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٣ أعقبها ايداع أوراق الدعوى التأديبية شاملة تقرير الاتهام بقلم المحكمة التأديبية للرئاسة والحكم المحلى بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤ بعد انقضاء السنوات الثلاث المسقطه للدعوى التأديبية ، فمن ثم تكون للدعوى قد سقطت بعض المدة وأذ ذهب بالحكم المطعون فيه الى هذا المذهب وقضى بسقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمطعون ضده ، فإن يكون قد أصاب وجه الحق فى قضائه ويكون المطعن عليه فى غير محله متمين الرغص .

(طعن ٢٨١٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٦)

٢ - عدم التزام المحكمة بتعقب دفاع التهم

فى كل جزئياته وفروعه

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

لا يتعين على المحكمة التأديبية ان تعقب كل ما يندب التهمون من دفاع ولكل جزئياته وفروعه - ما دام ان ما تنتهى اليه فى منطق الحكم تحمله الأسباب التى تدونها فى صلبه - والتى تستخلصها استخلاصا سالفا من التحقيقات والمستندات الواقعة ملف الدعوى .

المحكمة :

« ومن حيث انه عن السبب الثانى للطعن والذى يقوم على ان الطاعن

لم يحقق دفاعه فان الثابت ان الحكم الطعن قد اقام قضاءه بمد ان استمعت المحكمة لكافة ما قدمه الطاعن من أوجه دفاع ومن ذلك مذكرته المقدمة قبل حجز الدعوى للحكم فيها لأول مرة في ١٩٨٤/٥/٢٨ والتي قررت المحكمة بناء عليها اعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٨٤/١٠/٢٢ وكلفت اننيابة الادارية بضم بطاقات توصيف وظائف المتهمين وللمرد على ما اثاره المتهم الرابع (الطاعن) بمذكرة دفاعه ، وقد تداولت الدعوى بمد ذلك الى ان كوفت المحكمة عقيلتها والبتها في الحكم الصادر منها الذي اذان الطاعن ، وغنى عن البيان انه لا يتعين على المحكمة التأديبية ان تتعقب كل ما يديه المتهمون من دفاع ولكل جزئياته وفروعه ما دام ان ما تنتهي اليه في منطوق احكامه تخمله الأسباب التي تدونها في صلبه والتي تستخلصها استخلاصا مائلا من التحقيقات والمستندات المودعة ملف الدعوى .

ومن حيث انه يبين مما سبق ان الطعن لا سند له مما يتعين معه رفضه موضوعا .

ومن حيث ان من يفسر الطعن يلزم بمصروفاتها بالتطبيق لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات الا انه وفقا لنص المادة (٩٠) من نظام العاملين المدعين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . فانه تنفي من الرسوم الطعون التي تقدم ضد احكام المحاكم التأديبية .

(طعن ٢٧٣٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٨)

الفاصلة رقم (٢٦٨)

البينة :

لا التزام على المحكمة التأديبية ان تتعقب دفاع الموظف في واقعة وجريالته الرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كوفت منها طعناتها .

الحكمة . ومن حيث أن هذا الوجه للنهي على الحكم التأديبي لا يفيد ، فيضلاً عن أنه قاصر على من علم الطاعن بواقعة التفوق وهي جزئية مما نسب إلى الطاعن في الاتهام الثالث الذي قدم من أجله للمحاكمة الجنائية ثم المحاكمة التأديبية فإن الجبداً المقرر في هذا الشأن وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه لا الزم على المحكمة التأديبية أن تتعقب دفاع الموظف في وقائمه وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد أبرزت إجمالاً الحجج التي كوت منها عقيدتها — وإذا لم ينوع الطاعن في ثبوت مفردات الاتهام الموجهة له وأهلها التصريح بشراء دفتين من البط البيكني من محطة الدواجن بيهتم بالقاهرة ورغم علمه بعدم وجود مكان بالمدرسة لتربية البط البيكني ، ودون حصوله على موافقة المديرية على ذلك ، وما شاب ذلك من تصرفات تضمنت المساس بالمصلحة المالية للدولة إذ لم ترد كميات البط أصلاً إلى المدرسة ، ولم تستخدم في الغرض الذي تم شراؤها من أجله وهو العملية التعليمية في خدمة البيئة ، كما أن الطاعن لم يلغم الاتهام الثاني الموجه إليه بعدم تدريس مادة الاتحاح الحيواني ، ولم يخطر المديرية بتعديل أمر التنب الصادر إليه بأن كلفه أحد مدرسي المدرسة ، وكذلك الشأن بالنسبة لما تضمنه الاتهام الثالث الموجه إليه من اعتماد فواتير الفراء والنقل للملف وصرفه مبلغ للمندوب الذي قام باستلام دفتي البط من المدرسة بالرغم من علمه بعدم ورود الدفتين للمدرسة وتزويره بهذه الفواتير لاختلاس المبالغ المنصرفة من قسم الدواجن لعملية الفراء — وهو الأمر الذي يبدو منه هذا الزعم للنهي على الحكم الطعن غير قائم على أساس من الواقع أو القانون » .

(طعن ٧٤٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٣)

(طعن رقم ١١١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المعتمدة :

المحكمة باستشهادها في سلامة الاتهام على ما قرره وإيده شهود التحقيق لا يلتزم بسرد قول كل شاهد على حدة طالما كان مضمون ذكر الحكم لا يتهدى بسوى تعبد من إيد الواقعة المؤتممة التي اختصت المحكمة بصورها من المخالف .

المحكمة :

وإن حيث أنه من الوجه الثاني للنص على الحكم بالتصور في التمسح بالاعتصار بالحكم على نقل ما أورده النيابة الإدارية في مذكرتها واستناده إلى أقوال من يبتلوا في التحقيق وون يان مضمون هذه الأقوال ، فإن هذا الوجه للنص على الحكم غير سديد ذلك لأنه لا يحول بين الحكم وبين تبين وجه نظر النيابة الإدارية في مسألة ما طالما ضمنت في عقيدة المحكمة صحيح الحق والقانون ، كما أن المحكمة باستشهادها في سلامة الاتهام على ما قرره وإيده شهود التحقيق لا يلتزم بسرد قول كل شاهد على حدة ، طالما كان مضمون ذكر الحكم لا يهدى بسوى تعبد من إيد الواقعة المؤتممة التي اختصت المحكمة بصورها من المخالف ، وكان مع الظاهر إذا وجد في قول من منهم دليلا لصالحه أو أنها تتضمن تفسيراً لنفي التهمة عنه أن ينادر إلى التصريح بذلك ، وهو ما لم يهل به الطاعن من ما يكون فيه هذا الوجه للنص على الحكم غير قائم على سند من القانون .

(ملحق ٧٢٥: لجنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٩٠)

قائمة رقم (٣٧٠)

البلد :

الحكمة التأديبية ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعته وجريئاته الفرد على كل منها — ذلك مادامت قد أبرزت أجمالا الصحيح التي كُوت منها عقوبتها — متى ثبت أن الحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي انتهت إليها استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا وقانونيا وكلفتها تكيفا سليما وكانت هذه النتيجة مرور التنازع الذي بنت عليه قضاها فالد لا يكون هناك محل للتعليل عليها — للحكمة الحرية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى — لها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمن إليه من القوال والشهود وإن طرح ماعداها .

الحكمة :

وحيث أن الثابت من الأوراق والتحققات أن موضوع الطعن المائل يمثل فيما قامت به الرقابة الادارية من ابلاغ النيابة الادارية بأنه قد وردت اليها معلومات تفيد حدوث تلاعب في صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه مخصصة لانشاءات وترميمات بالوحدة الصحية ومسكن الأطباء بقرية البراجيل وتم صرفها على تحسين مسكن رئيس محلى مدينة أوسيم ، وتم عمل مستخلصات ختامية بقيمة ٥٠٢٣ جنيه و ٨٠٧ ملجم لعمليتي انشاء حجرة ودورة مياه بمسكن الأطباء ، وأنه بمعاينة المكان ثبت عدم تنفيذ الأعمال المدونة بالمتخلصين وأن هذه المبالغ صرفت على ترميمات ودهان استراحة زنتين قرية البراجيل والتي تم اعدادها لاقامة رئيس المدينة المذكور ، كما ورد للنيابة الادارية بلاغ نائب رئيس مركز امبابه ومديفة أوسيم مرفقا به كتاب الجهاز المركزي للمحاسبات بتاريخ ١١/٩/١٩٨٣ الذى تضمن أنه عند فحص مستندات مجلس مدينة أوسيم عن شهر بولية ١٩٨٣ تبين أنه لم يتم تنفيذ عملية انشاء حجرة ودورة مياه بقرية البراجيل مقالة وظلت تم صرف قيمتها بالمصاوب رقم ٧١٥٤ بمبلغ

٢١٣٩ جنيه و ٢٨٠ مليم في ١٩٨٣/٦/٣٠ على نحو ما أسفرت عنه المعاينة
التي تمت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٩ .

ولقد تولت النيابة الاجارية بالمجيزة لاجراء تحقيقها رقم ٨٣/٢٤٥
في هذه الوقائع والذي قيد برقم ٨٣/٣٩ ادارة عامة وتمت احالة
المخالفين ، ومن بينهم الطاعن الى المحكمة التأديبية للرئاسة والحكم المحلن
على النحو الثابت بالأوراق حيث صدر الحكم المطعون فيه وقضى بمجازاة
الطاعن بخمسة أجر شهر من راتبه استنادا الى ثبوت المخالفات في حقه من
أقوال المتهم الثاني

وحيث أنه قد استقر قضاء هذه المحكمة على أن للمحكمة التأديبية
ليست ملزمة بأن تتبع دفاع الطاعن في وقائعها وجزيئاته للحد على كل
سبيل مادامت قد أبرزت اجمالا الصبح التي كوت منها عقيدتها مطرحة
بذلك ضمننا الأسايد التي قام عليها دفاعه - وأنه متى ثبت أن المحكمة
التأديبية قد استخلصت النتيجة التي اتهمت إليها استخلاصا سائفا من
أصول تنتجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفها سليما وكانت هذه النتيجة
مبررة اقتناعا الذي بنت عليه قضاها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب
عليها - ذلك أن لها الحرية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر
الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطعن اليه من أقوال الشهود
وأن تطرح ما عداها مجالا تطعن اليه فلا تثير عليها أن اقامت حكمها
بادانة الطاعن على الأخذ بأقوال هؤلاء الشهود متى كان من شأنها أن
تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وفي اطمئنانها الى هذه الأقوال ما يفيد أنها
قد طرحت ما أبداه الطاعن أمامها من دفاع قصد به التشكيك في صحة
هذه الأقوال .

(علن ١٥٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/١/١١)

٢ - هم جواز الحكم على المتهم في الإتهام لم يواجه به

خاصة رقم ٢٧١٦

التيما :

أضافة الحكم الإتهام جديدا لم يرد في تقرير الإتهام ولم يواجه به المتهم
وإدخال هذا الإتهام في اعتبار المحكمة عند تقديرها العقوبة التي جازت بها
التهمة دون وجه حق يجعل هذا الحكم منظويا على عقوبة تجاوز العقوبة
التأديبية الواجب توقيعها الأمر الذي يجعل الحكم العظمون فيه منظويا على
قانون العقوبات والجزاء يفقده الإلزامية بما يحتمل الحكم بالبراءة .

المحكمة :

أن مبنى المعلن أن الحكم المعلن فيه قد صدر بإطلا حيث لم يعلن
المعلن إعلانا قانونيا صحيحا في محل لقامته بقرار إحالته إلى المحكمة
التأديبية وعدم إعلانه في الخارج وفقا لحكم المادة ١٣ من قانون المرافعات
بعد أن أثبتت التحريات أن المعلن بالأردن .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه وفقا لحكم المادة ٢٤
من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يتعين أن
يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوي الشأن بقرار الإحالة وبترافع
الجلسة في مقر إقامة المعلن إليه أو في مقر عمله باعتبار أن ذلك إجراء
جوهريا إذ به يعاد العامل المحال علما بأن مفاعله بما يسمح له أن
يفارس كل ما يتصل بحق الدفاع .

ومن حيث أن المادة ١٣ من قانون المرافعات تنص في الفقرة العاشرة
منها على أنه إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة
على آخر موطن معلوم له وتنظم صورتها للنيابة .

ومن حيث أن الثابت من أوراق ملف المصوى التأديبية أنه قد تم إعلان المتهم (الطاعن) في مواجهة النيابة العامة ، وبعد أن استمرت التحريات عن عدم الاستدلال على محل إقامة معلوم للمتهم عقب تبين عدم اقامته بمنزله المعلوم بجهة الإدارة فإن الاعلان يكون قد تم على وجه صحيح .

ومن حيث أن تقرير الاتهام قد نسب للمتهم (الطاعن) أنه اشترك في تزوير محرر رسمي هو موافقة السفر المثبتة لموافقة جهة عمله على السفر ، كما اشترك في تقليد خاتم شعار الجمهورية الذي مهربه تلك الموافقة ، واستعملها فيما زورت من أجله .

ومن حيث أن الطاعن لم ينكر نسبة هذه الاتهامات اليه ، ومن ثم لا يفتقر إلى حجة وتبين مساندته عنها .

الا أنه من حيث أن الحكم المطعون فيه قد بنى مجازاة المتهم (الطاعن) بالفصل من الخدمة ليس على ثبوت هذه الاتهامات فحسب ، بل أضاف إليها الحكم اتهاماً لم يرد في تقرير الاتهام ولم يواجه به المتهم ، هو أنه منقطع عن العمل ، ولم يجد إليه الأثر لهذا التهمة ، عن تزوير وكراهية للوظيفة .

ومن حيث أن ادخال هذا الاتهام الأجنبي في اعتبار المحكمة في تقديرها للعقوبة التي جازت بها الطاعن دون توجه حتى يجعل هذا الحكم منطوقاً على عقوبة تجاوز العقوبة التأديبية الواجب توقيعها عما ثبت في حقه صدقاً وعدلاً حسب الاتهامات الواردة في تقرير الاتهام الصادر الذي يحمل الحكم المطعون فيه منطوقاً على غلو في العقاب أو الجواز أو تعدد المشروعية بما يستلزم الحكم بالإعالة ، وتوقيع مجزاة المحكمة على الطاعن (م - ٥٢)

الجزء التأديبي الذي يتناسب صدقا و عدلا مع ما ثبت في حقها من اتهامات
واردة بتقرير الاتهام وهو جزاء تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة سنتين -
(طعن ١٧٥٦ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥)

٤ - تعديل مواد الاتهام

فقصة رقم (٣٧٢)

المقدمة :

المخاطة في مواد الاتهام أو في القانون الواجب التطبيق على الواقعة محل
المخاطة لا يؤدي إلى سقوط الاتهام أو بطلان الإجراءات - المحكمة تكون لها
سلطة تعديل مواد الاتهام وأجراء التصويب الإلزام في الأحكام المطبقة على
الواقعة المخالفة وتقدر مدى ثبوتها على حق المخالف من أفع الأوراق
والاستندات .

المحكمة :

ومن حيث أن الطاعن ينتق على الحكم المطعون فيه أنه لم يثبت من
الأوراق اشتراكه في المناوضة التي أجرت مع اللوردتين وأنه يخضع في
تنفيذ واجباته الوظيفية للوائح المعمول بها في الشركة ولا تسرى عليه أحكام
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ في شأن تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته
التنفيذية حسبما انتهت إليه النيابة الادارية .

ومن حيث أنه ما ينهأ الطاعن من بطلان الإجراءات لعدم خضوعه
لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية التم انقضائها النيابة
الادارية سنداً لأحاطته ومحاكمته وتوقيع الجراء عليه ، قاله يبين من الاطلاع

على لائحة نظام المشتريات والإعمال بقطاع البترول والممول بها في الشركة المذكورة انها بالنسبة للمشتريات تضمنت أحكاما يخضع لها العاملون بالشركة مرادفة ومطابقة في مضمونها وللأحكام الواردة في قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته للتنفيذية خاصة الأحكام المتعلقة بإجراءات طرح الأعمال وتشكيل اللجان وحظر تعديل العطاءات في المناقصات بعد فتح الظاريف وقد استظهرت المحكمة في حكمها المطعون فيه هذا الخطأ في الاسناد ولم ترتب عليه - وبحق - بطلان إجراءات التحقيق والاحالة ذلك ان للنصوص الواردة في تقرير الاتهام والنصوص المقابلة لها في لائحة مشتريات قطاع البترول تؤدي الى ذات النتيجة التي بنى عليها تقرير الاتهام باعتبار ان كلا من النظامين يجرم المخالفات التي ارتكبها الطاعن وان الخطأ في مواد الاتهام أو في القانون الواجب التطبيق على الواقعة محل المخالفة لا يؤدي الى سقوط الاتهام أو بطلان إجراءات الاحالة وبناء على ما تقدم فان حالة الطاعن الى المحكمة التأديبية على نحو ما ورد بتقرير الاتهام يكون قد تم صحيحا ولا وجه لما يثار في هذا الصدد ذلك ان الاتهام المنسوب للطاعن بعد أن استكملت إجراءات الاحالة أصبح أثره في النهاية في خوزة المحكمة التي تكون لها سلطة تعديل مواد الاتهام وإجراء التصويب اللازم في الأحكام المطبقة على المخالفة المنسوبة للمحال وتقدير مدى ثبوتها في حقه من واقع الأوراق والمستندات ومن ثم يكون التنبؤ على الحكم المطعون فيه لهذا السبب غير قائم على أساس سليم جديرا بالرفض » .

٥ - تصدى المحكمة التأديبية لوقائع لما ورد في قرار الإحالة

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ : متى وردت الاتهامات بمذكرة النيابة الإدارية المرافقة لتقرير الاتهام ، فإنها تدخل بذلك في عموم ما ورد بتقرير الاتهام من بيان التهمة المنسوبة - من سلطة المحكمة التأديبية تتبج كل اتهامات أجعلها لتقرير الاتهام وفصلها - ما ورد بالمذكرة المرافقة له .

الحكمة : ومن حيث أن الطاعة تدعى أن المحكمة التأديبية قد اضافت تهمة مستجدة الى ما جاء بتقرير الاتهام تمثلت في ادايتها عن الحصول على مكافأة من قطاع السينا عن اللجنة الخاصة بأعمال القطاع رغم استبعادها من اللجنة خلال شهر يونيو سنة ١٩٨٥ ، وعن تقاضيتها بدل انتقال ثابت وتقاضيتها مكافأة نهاية العام المتألي من قطاعات الهيئة الثلاثة بالمخالفة للقواعد المقررة ومن حصولها على اجر اضافي بواقع ١٠٠٪ من مرتبها عن اشهر الموسم الصيفي رغم عدم سفرها للاسكندرية لهذا الغرض .

ومن حيث أن هذه الاتهامات التي شاعت عنها المحكمة الطاعة قد وردت بمذكرة النيابة الإدارية المرافقة لتقرير الاتهام فدخلت ذلك في عموم ما ورد بتقرير الاتهام عند بيان التهمة المنسوبة للطاعة مقرونة بمباراة (وذلك على النحو الموضح تفصيلا بالأوراق) فإن تعرض المحكمة لتلك الوقائع التي وقعت من الطاعة لا يعد توجيها لاتهامات جديدة للطاعة وإنما يعد تبعا لكل ما نسبت له النيابة الإدارية الى الطاعة من اتهامات أجعلها تقرير الاتهام وفصلها ما ورد بالمذكرة المرافقة له .

(طعن ٢٥٨٨ ، ٢٧٢٤٤ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١٠)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنهى
بأن تفصل المحكمة فى الواقعة التى وردت بقرار الإحالة - يجوز للمحكمة
سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الإدارية التصدى لوقائع لم ترد
فى قرار الإحالة والحكم فيها - يشترط لذلك أن تكون عناصر المخالفة
بحسب وصفها الجديد ثابتة فى الأوراق وأن يمنح العامل المحال أجلاً مناسباً
لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك - يترتب على تخلف هذه الشروط وقوع عيب
شكلى فى إجراءات محاكمة الطامن يمثّلها بما يؤثر فى الحكم المطعون فيه
ويؤدى الى بطلانه .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ / ١٩٧٢ تنص على أنه « تفصل المحكمة فى الواقعة التى وردت بقرار
الإحالة ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب
النيابة الإدارية التصدى لوقائع لم ترد فى قرار الإحالة والحكم فيها إذا
كانت عناصر المخالفة ثابتة فى الأوراق وبشرط أن تمنح العامل أجلاً مناسباً
لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك » .

ومن حيث أن الثابت فى الواقعة للمروضة أن قرار الإحالة الذى أعلن
لطامن قد اقتصر على اتهامه بالانقطاع عن العمل فى غير الأحوال المتبررة
قانونياً فى المدة من ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٠ حتى ٣٠ / ٥ / ١٩٨١ وهى مدة لا تتجاوز
خضمة أشهر إلا أن المحكمة التأديبية وقد فصلت لأمز جديد - باعتبار أن
الانقطاع عن العمل " يمتد حتى آخر جلسة من جلسات المرافعة أى يمتد حتى
١٩ / ٩ / ١٩٨١ لمدة تقارب الثماني سنوات وهو ما يؤدى الى تغيير جوهرى
فى مدى جسامته المخالفة الإدارية المنسوبة الى العامل المحال وترتب عليه

بالضرورة تغيير في نظرة المحكمة التأديبية على ما يستحقه من عقاب تأديبي بالنظر الى جسامته الذنب الادارى الذى ارتكبه طبقا لوضعه الجديد فان ذلك التصدى يمد من قبيل التصدى لوقائع جديدة لم ترد فى قرار الاحالة طبقا لمفهوم المادة ٥٠ المسالفة وهو لئن كان جائزا للمحكمة الا انه يشترط فيه توافر الشروط التى تطلبها المشرع فى هذه السادة لتكون اجراءات المخالفة التأديبية قد اتخذت شكلها الصحيح قانونا ولقد اشترطت هذه المادة أولا ان تكون عناصر المخالفة بحسب وضعها الجديد ثابتة فى الأوراق وثانيا ان يمنح العامل الحال اجلا مناجيا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك .

ومن حيث انه بالنسبة للشرط الاول الذى تطلبته المادة ٥٠ المسالفة لصحة تصدى للمحكمة التأديبية للوقائع الجديدة فان الثابت من الأوراق ان عناصر المخالفة الادارية المنسوبة الى الطاعن بحسب الوضع الجديد كانت غير متوافرة او قائمة بالاوراق بل ان ملف الدعوى التأديبية السابقة والتى صدر فيها الحكم من هيئة اخرى بتاريخ ١٧/١٠/٨٢ بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على الحال المذكور والذي كان تحت نظر المحكمة التأديبية حينئذها الجديدة والمرق بالدعوى التأديبية المبائلة النطوى على بيان رسمى مقدم الى المحكمة من النيابة الادارية بجلسة ١/٥/١٩٨٢ وصادر من الادارة التعليمية بليس يفيد بان المتهم المذكور استلم العمل بمدرسة بليس الثانوية التجارية بنات بتاريخ ٢/٨/١٩٨٢ بعد ان كان منقطعا وذلك طبقا للامر التنفيذى الصادر فى ٢٦/٧/١٩٨٢ ، ومن ثم فان المستخلص من ذلك ان الاقطاع عن العمل المنسوب الى الطاعن قد انتهى فى ١/٨/١٩٨٢ بعد ان تسلم المذكور العمل طبقا للامر التنفيذى المقسار اليه ولم يمتد الى ٢٩/٦/١٩٨٨ حسبما تصدى له الحكم المطعون فيه وعول عليه فيما انتهى اليه من جزاء تأديبي .

اما بالنسبة للشرط الثانى الذى تطلبته المادة ٥ ، المعلقة لصحة تصدى المحكمة التأديبية للوقائع الجديدة التى لم ترد فى تقرير الاحالة او الاتهام والمتعلق بمنع العامل المحال انجلا مناسبا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، فان افعال هذا الشرط انما يقتضى امرا اوليا ذلك ان طلب العامل المحال لاجل لتقديم دفاعه فى المخالفة الجديدة التى تصدى لها المحكمة انما يقتضى اصلا اخطاره او علمه بها ، ويتصل هذا الاخطار او العلم بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية للعامل ليتمكن من تقديم دفاعه فيها ومن ثم فانه يترتب على اغفال اخطاره بها او علمه بها علما يقينيا ما يترتب على اغفال اعلان العامل المحال بقرار الاحالة او الاتهام الاصلى أى يترتب على ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يبطلها ويؤثر فى الحكم بما يؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان الثابت فى الواقعة المروضة ان المحكمة التأديبية نصبت لواقعة جديدة لم ترد فى قرار الاحالة ويترتب عليها تغيير وجه النظر فى الدعوى التأديبية تغييرا جوهريا دون ان تكون هذه المخالفة بحسب وضعها الجديد ثابتة بعناصرها فى الاوراق ، ودون ان يخطر الطعن او يعلم علما يقينيا بالاتهام المنسوب اليه بحسب وضعه للمجديد فان ذلك يؤدى الى وقوع عيب شكلى فى اجراءات محاكمة الطاعن يبطلها بما يؤثر فى الحكم فيه ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان للاسباب المسالمة جميعها سواء لعدم اعلان الطاعن اعلانا صحيحا بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته تأديبيا ، او لعدم اعلان الطاعن بالواقعة الجديدة المنسوبة اليه او علمه بها علما يقينيا ، فانه من ناحية يمد الطعن المائل بقولا شكلا نالما لم يثبت انه اقيم بعد المهاد المقرر الذى يحتسب فى الحالة المروضة من تاريخ العلم اليقيني بمسودور الحكم المطعون فيه ، ومن ناحية اخرى فان الحكم

المطعون فيه وقد شابه القبطان لاكثر من وجه فانه يكون خليقا بالإلغاء مع
اعادة الدخول للمحكمة التأديبية للحكم فيها مجددا بعد اتباع الاجراءات
القانونية الصحيحة حتى لا تفوت على الطاعن درجة من درجات التقاضي.

(طن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٩٠/٩/٢٣)

نفس المني (طن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٩٢/٩/٢٠)

١- جواز توقيع الجزاء التأديبي من كل مخالفة تأديبية جديدة

المادة رقم (٣٧٥)

إذا كان الأصل عدم توقيع الجزاء مرتين على الواقعة الواحدة فهذا
لا يعني عدم جواز توقيع جزاء تأديبي جديد من كل مخالفة تأديبية جديدة
نسبتها النيابة الادارية الى ذات المؤلف السابق معاكمته لتأديبية ، ولو كانت
من جنس المخالفات التي سبق مسائلة المؤلف ومجازاته عنها تأديبيا ، حتى
لو جمعت بينها عناصر التكامل والمعاصرة والتشابه في طبيعة المخالفة طالما
ان الوقائع المشككة للمخالفات الجديدة تغاير ذات الوقائع التي سبق
مساءلتها ومجازاته عنها تأديبيا .

الثابت من الأوراق أن النيابة الادارية قد نسبت الى المطعون ضده
أه قام بإبرام ستة عقود إيجار عن عقارات بالاسكندرية ولم يمرض أجر تلك
الشقق التي كانت خالصة على لجنة التصفية المشكلة بالقرار رقم ٣٨٨
لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أن قرار وزير المالية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٨ قد نص في
المرحلة الأولى منه على أن يتم بيع وتأجير العقارات المستردة لمبتاع
وأراضي قصاه وأراضي زراعية وفقا للقواعد والالزامات المنصوص عليها

في هذا القرار ، ونص في المادة السابعة منه على وجوب بيع العقارات المستردة عن طريق الزائدة العلنية العامة . وأجازت المادة الثامنة منبه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات الحكومية تأجير العقارات والمساكن التي لم يتقدم أحد لشراؤها .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أن المظنون بعدم بوضفه مدير عام الأموال المستردة لم يكن يملك تأجير المقارات التي قام بتأجيرها ، إذا كان بهذا الاختصاص منوطا برئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات الحكومية وفقا للقواعد التي حددتها قرار وزير المالية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، ثم أصبح هذا الاختصاص منوطا بمحافظ الاسكندرية فور العمل بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٩ الذي فوض المحافظين في إدارة الأموال والمقارات المستردة في نطاق المحافظة .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قد ذهب الى ثبوت المخالفة المنسوبة الى المظنون ضده ثبوتا قاطعا ، ألا أنه قد أضاف أنه لما كان قد سبق مجازاة المحال عن مخالفات مماثلة للمخالفات موضوع هذه الدعوى بأشد الجزاءات التأديبية وهي الفصل من الخدمة ، ولما كانت المخالفة المطروحة ، تشكل في يقين المحكمة جزءا من المخالفات التي سبق مجازاته عنها وذلك لتحقيق عناصر التماثل والمعاصرة وطبيعة المخالفة الأمر الذي يوجد ارتباطا بهذه المخالفات دفعة واحدة لما أمكن قانونا مجازاته عنها كلها بأشد من وثيقا بين المخالفات جميعها السابقة والحالية بحيث لو كان قد قدم المحال هذه المخالفات دفعة واحدة لما أمكن قانونا مجازاته عنها كلها بأشد من عقوبة الفصل من الخدمة ، ومن ثم قد رأت المحكمة التأديبية أنه لا وجب التوقيع جزاء جديد عن مخالفات ترتبطة - ارتباطا بالجزء - بالكل بالمخالفات التي جازى عنها المحال بالفصل من الخدمة .

وحيث أن المادة (٧٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبياً » فقد أوجب المشرع في هذا النص أن يجازى تأديبياً كل من يبين أنه قد ارتكب مخالفة تأديبية ما لم يثبت وجود مانع قانوني من العقاب دون أن يكون للمحكمة ثمة تقدير في مبدأ توقيع العقوبة على من يرتكب الجريمة التأديبية بصرف النظر عما إذا كان قد سبق مجازاته عن مخالفة مماثلة من عدمه وأياً كان الجزء الذي وقع عن المخالفة أو للمخالفات السابق محاكمته عنها حتى ولو كان ذلك هو الفصل من الخدمة لأن توقيع هذا الجزء لا يحول دون توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة (٨٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة التي تجوز أن يعاقب من اتهمته خدمته بغرامة مالية إذا توفرت الشروط اللازمة لذلك ولكن للسلطة التأديبية قضائية كانت أم رئسوية تقدير العقوبة المناسبة من بين العقوبات التأديبية التي حددها القانون في ضوء الظروف والملازمات الموضوعية التي ارتكب فيها العامل الجريمة التأديبية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه يكون غير صحيح ومخالف للقانون ، ذلك أنه إذا كانت القاعدة الأساسية المسلم بها في المسئولية التأديبية هي عدم جواز توقيع أكثر من جزء تأديبي واحد عن المخالفة الواحدة ، وكذلك عدم جواز تكرار توقيع الأجزاء التأديبية عن المخالفات المنسوبة إلى المحال إلى المحاكمة التأديبية بموجب قرار اتهام واحد ما دام قد صدر الحكم بالأجزاء التأديبية عن هذه المخالفات ، إلا أن ذلك لا يضيء عدم جواز توقيع جزاء تأديبي جديد عن كل مخالفة تأديبية جديدة نسبتها النيابة الإدارية إلى ذات الموظف السابق محاكمته تأديبياً ، ولما كانت من جنس المخالفات التي سبق مساءلة العامل

ومجازاته عنها تأديبيا ، حتى لو جمعت بينها عناصر التماثل والمعاصرة
والمتشابه في طبيعة المخالفة طالما أن الوقائع المشكلة للمخالفات الجديدة
تغابر ذات الوقائع التي سبق مساءلته ومجازاته عنها تأديبيا .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على العقود التي أبرمها المطعون ضده
• • • • • دون أن يكون مختصا بأبرامها - ولتلى تشكل المخالفة التأديبية
المنسوبة اليه - يبين أنها موقعة منه خلال عامي ١٧٩٥ ، ١٩٨٠ أى قبل
تعديل نص المادة (٨٨) المشار إليها بموجب القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣
الأمر الذي يستوجب تطبيق حكم هذه المادة قبل التعديل في شأن مجازاة
المطعون ضده • ولما كانت هذه المادة تنص قبل التعديل على أن « يجوز
أن يوقع على من اتهمت خدشته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز
الأجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء الخدمة •
ومن ثم فإن هذا النص هو الذي كان يجب على الحكم المطعون فيه أن
يطبقه في شأن المطعون ضده •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب على غير سند من الواقع
أو صحيح حكم القانون خلاف هذا المذهب فإنه يكون قد صدر مبيحا
واجب الانعفاء •

ومن حيث أن الدعوى التأديبية مهية للفصل فيها على ضوء ما تقدم
ومن ثم فإن هذه المحكمة تنزل عليها صحيح حكم القانون وذلك بمجازاة
المطعون ضده بالمعقوبة المناسبة لما هو ثابت قبله طبقا لحكم المادة
(٨٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالفة الذكر • • •

(طعن ١٠٢٢ لسنة ٣٢ ق بيطنية ٢٢/٤/١٩٨٩)

٧ - عدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل التأديبية

قلمنة رقم (٢٧٦)

البيانة :

المنع بعدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبية .
يعني ذلكاً مطلقاً بالنظام العام ويتعلق بالأسس الجوهرية للنظام العام التأديبي
- يجوز ابتذله في أية مرحلة من مراحل الدعوى التأديبية ولو لأول مرة أمام
المحكمة الإدارية العليا .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن موضوع الدعوى التأديبية الصادر
عنها للحكم المظنون فيه يخلص فيما ألفت به الوحدة المحلية لمركز كفر
الدوار - النيابة الإدارية من أن الصراف (٥٠٠٠) صراف عوائد ثاني كفر
الدوار - لديه متأخرات مقدارها ٥٢١٨٧ جنيتها لم يتم بتحصيلها وكذا لم
يراع الدقة الواجبة في تحرير القسائم ٧ حيث قام باستخراج مصاريف
الاجراءات ضمن المعلومات الاميرية . وبالتفتيش عليه تبين أنه قام بتحصيل
مبلغ (٤٢٦٥) جنيتها فقط وكذا (١٥٠٠٠) جنيتها بشيك ومتأخر تحصيل
٤٦٥٦٦ جنيتها لم يوقع بشأنها المحجوز الكافية وأن الحال الثاني (. . .)
حأمور الضرائب المشرف على أعمال الصراف صالف المذكور قد أهمل في
الاشراف وقصر في المتابعة . وقد بلغت النيابة الإدارية للتحقيق واتهمت
على ما ورد بتقرير الاتهام .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قد انتهى الى ثبوت الاتهام المنسوب
الى كل من الطاعنين في حقهم ، كما انتهى بناءً على أدلة القضاة الى معجزة القضاة
على النحو الوارد به .

ومن حيث أن وجه الطعن الاول على هذا الحكم انه سبق صدور قرار
اداري بمجازاة الطاعنين الاول بنصم يومين من اجرة نصف نسبة التحصيل

عن عام ١٩٨٣ ، فقد كان على المحكمة ان تصدر حكمها بصدور جواز نظر
الدعوى لسبق الفصل فيها .

ومن حيث انه من المبادئ العامة الاساسية لشرعية العقاب ايا كان
نوعه ، انه لا يجوز عقاب الانسان عن الفعل المؤثم مرتين ، وانه وان كان
يجوز العقاب عن الجريمة التأديبية للموظف العام برغم العقاب عن ذات
الأفعال كجرائم جنائية فى نطاق المسئولية الجنائية للموظف — لاختلاف
الأفعال وصفا وتكييفا فى كل من المجالين الجنائى والتأديبى واختلاف أوجه
الصالح العام والمصالح الاجتماعية التى يستهدف من أجلها الشرع تنظيم
كل من المسئوليتين الجنائية والمدنية ، وان كانت كلاهما تهدف الى تحقيق
الصالح الأعلى للجماعة وحماية المصلحة العامة للمواطنين — الا انه لا يسوغ
بمعلقة العامل تأديبيا عن ذات الأفعال غير مرة واحدة حيث تستغند السلطة
التأديبية ولايتها بتوقيعها العقاب التأديبى ، ولا يسوغ لذات السلطة
التأديبية أو لسلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء التأديبى عن ذات الجرائم
التأديبية لذات العامل الذى سبق عقابه — ومجازاته ، ولا يغير من ذلك ان
تكون السلطة التى وقعت الجزاء التأديبى ابتداء هى السلطة التأديبية
الادارية الرئاسية أو السلطة التأديبية القضائية ممثلة فى المحاكم التأديبية ،
لأن العلة بتحقيق بمجرد توقيع الجزاء التأديبى صحيحا قانونا على العامل ،
حيث بذلك تصل المسئولية التأديبية للعاملين الى غايتها القانونية ، ولا يسوغ
بعد ذلك مباشرة السلطة التأديبية على ذات العامل لذات الفعل الذى جوزى
منه ، حيث ترتبط الولاية التأديبية وجودا وعدما مع الغاية المستهدفة منه
وهى مجازاة العامل عما ثبت اسناده قبله من جرائم تأديبية لتحقيقه للاضبطات
الادارى والمالى وحفظا على حسن سير وانتظام أدائه الخدمات العامة
وتوفير الانتاج للمواطنين على يد الأجهزة العامة المختصة .

ومن حيث أن تكرار مجازاة العامل تأديبيا عن ذات الجرائم التأديبية

فضلا عن العلم منتهى القانون : يعد مخالفة للنظام العام العقابى لاهدافه
 لسيادة القانون ، اساس الحكم فى الدولة ولحقوق الانسان التى تقضى
 بشخصية العقوبة ، وتحتم فوريتها ، وعدم تكرارها ، كما تمثل اعتداء على
 ان الوظائف العامة حق للمواطنين وتكاليف للقائمين بها فى خدمة الشعب ،
 ولاتتزام الدولة بعبائهم وكفالة قيامهم باداء واجباتهم فى خدمة الشعب
 (مواد الدستور ارقام ٤١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٦٧) ومن ثم فان الجزاء التأديبى
 المتكرر عن ذات الفعل لذات العامل يكون باطلا ومنعدم الاثر ، سواء صدر
 من السلطة الرئاسية التأديبية او من المحاكم التأديبية .

ومن حيث انه بناء على ما سبق فلان النفع بعدم جواز المحاكمة التأديبية
 لسبق مجازاة العامل تأديبيا يعد دفعا متعلقا بالنظام العام ويتصل بالشرعية
 وسيادة القانون بوجه عام ويتعلق بالأسس الجوهرية للنظام العام التأديبى
 بصفة خاصة ، ومن ثم فان هذا النفع يجوز ابدائه فى اية مرحلة من مراحل
 الدعوى التأديبية ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان الطاعن الأول ينمى على الحكم المطعون فيه انه لم يقضى
 فى شأنه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق مجازاته عن ذات الافعال مجرى
 طلب المساواة والعقاب التأديبى وذلك رغم ان الطاعن قد دفع امام تلك
 المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار ادارى بمجازاته عن
 ذات الواقعة بخصم يومين من راتبه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق انه قد صدر قرار السيد وكيل
 الوزارة د. رياض الوجدة المظنية لمركز مدينة كفر الدوار رقم (٤٦٧) لسنة
 ١٩٨٤ بتأريض ٧/٣/١٩٨٤ بمجازاة (. .) : الطاعن الأول بخصم يومين
 من راتبه لما نسب اليه من الاهمال فى تشييط تحصيل المتأخرات خلال
 عام ١٩٨٣ .

ومن حيث أن ما نسب لهذا الطاعن في التحقيق الإداري الذي جوزي عليه بالقرار المشار اليه هو الإهمال الذي يترتب عليه ضياع الحقوق المالية للدولة أو الماس بمصلحة من مصالحها المالية أو ما يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة ، وهو الأمر المحظور على العامل اتياه وفقا لنص البند ٤ من المادة (٧٧) من قانون نظام الماملين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ١٤٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٨)

٨ - شيوخ التهمة

لفصله رقم (٢٧٧)

البسطة :

شيوخ التهمة لا ينهض على الدوام مانعا من المخالفة التأديبية - لا سيما متى أمكن استناد فعل إيجابي أو سلبي للفعل حيث يعد ذلك مساهمة منه في وقوع المخالفة الإدارية .

المحكمة :

أنه لا وجه لما يستند اليه الطاعنون من أن مسئوليتهم شاملة ذلك أن شيوخ التهمة لا ينهض على الدوام مانعا من المخالفة التأديبية ولا سيما متى أمكن استناد فعل إيجابي أو سلبي للعامل حيث يعد ذلك مساهمة منه في وقوع المخالفة الإدارية ولاضير من ذلك ما يثيره الطاعنون من أن ما حدث سببه خطأ الإدارة وليس خطأهم فهذا القول مجرد قول مرسل لا دليل عليه من الأوراق .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن المخالفات المنسوبة إلى الطاعنين ثابتة يقبها في حقهم واذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى هذا المذهب لما أورده من

(طعن ٢٠٢٤ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٢/٧/٢٢) .

٦ - عدم جواز اتخاذ جهة الإنارة أي قرار يستلج المحكمة
التأديسة ولايتها أثناء نظرها الدعوى التأديسية .

قائمة رقم (٢٧٨)

10

متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها - لا تملك الجهة الإدارية قانونا إنشاء نظر الدعوى التأديبية أن تتخذ في موضوعها أي قرار من شأنه سلب المحكمة التأديبية ولايتها في محاكمة المخالفين الكفائين إليها - تصرف الجهة الإدارية في الأوامر المستندة إلى الكفائين بقدر أخالة مزعمهم إلى المحكمة التأديبية ينمض من عنوان جسيم على اختصاص المحكمة ونصب لسلطتها يتخذ بالقرار إلى مرتبة العمم التي تعده من كل الو قانوني له .

الحكومية
وحيث ان النائب من الادبوك ان الطاعة كانت قد منحت اجازة
بدون مرتب لموافقة زوجها في اليهودية ينتهي في ١٦/٢/١٩٨٧ ثم
انقضت عن الجبل اعتبارا من ١٦/٢/١٩٨٧. وتم اذائها لليهودية الي
عملها على عنوانها في الخارج - في ٢١/٢/١٩٨٧ ، ٢٥/٢/١٩٨٧ ،
٢٣/٣/١٩٨٧ وفي ٥/٣/١٩٨٧ وافق المدير العام على احوالة الموضوع الى
الشئون القانونية - وفي ٥/٤/١٩٨٧ اجالت اذارة المصنوع القانونية
الموضوع الى النيابة الادارية التي قامت باستدعاء الطاعة ولما لم تحضر

أحالت الأوراق بحالتها إلى المحكمة التأديبية وبجلسة ١٩٨٨/٤/١٠ حضرية
الطاعة جلسة المحكمة التأديبية وإقررت باقطاعها عن العمل وإفادت بأنها
عادت وتسليت عملها في ١٩٨٧/١٠/١٩ .

وحيث أنه لما كان الثابت من الأوراق ومن حواظف المستندات التي
تقدمت بها الطاعة بجلسات دائرة فحص الطعون والمرافعة بهذه المحكمة -
أن إدارة الشؤون القانونية بمديرية التربية والتعليم التي تتبعها الطاعة
قد قامت للمرة الثانية بالتحقيق مع الطاعة في شأن اقطاعها عن العمل
بموجب القضية رقم ٨٧/٨/٢٥٥ - وقد انتهت هذه الإدارة في
١٩٨٧/١٠/١٨ إلى حساب مدة اقطاع الطاعة من ١٩٨٧/٢/١٦ حتى
١٩٨٧/١٠/١٨ اقطاعا بدون أجر ومجازاتها بخمسة عشرة أيام من راتبها
لاقطاعها عن العمل بدون إذن وصدر بذلك أمر العقاب رقم ٣٨ في
١٩٨٧/١٢/١٥ .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى اتصلت الدعوى
التأديبية بالمحكمة التأديبية تمين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها
ولا تملك الجهة الادارية قانونا أثناء نظر الدعوى التأديبية أن تتخذ في
موضوعها أى قرار بمن شأنه سلب المحكمة التأديبية ولايتها في محاكمة
المخالفين الحاليين اليها وتصرف هذه الجهة في الاتهام المسند الى المخالفين
بعد إحالة أمرهم الى المحكمة يتمخض عن عدوان جسيم على اختصاص
المحكمة وغصب لسلطتها يتعذر بالقرار الى مرتبة العدم التي تجرده من
كل أثر قانوني له .

وحيث أنه لما كان الثابت من الوقائع في الطعن المرفوع أن الجهة
الادارية قد قامت بحالة واقعة اقطاع الطاعة المدة المشار اليها الى النيابة
الادارية بموجب كتاب إدارة الشؤون القانونية بالمديرية الموجه الى النيابة
(٢ - ٥٤)

الإدارية في هذا الشأن والمردخ في ١٩٨٧/٤/٥ وبناء عليه قامت البعثة الأخيرة بإحالة الطاعة الى المحكمة التأديبية والتي اتهمت الى إصدارها بالحكم الطعين ومتى استقام ذلك فانه يضمن على هذه المحكمة — بالنسبة لقرار البعثة الادارية الصادر في ١٩٨٧/١٠/١٨ بمجازاة الطاعة بالخصم من مرتبها لمدة عشرة أيام واعتبار اقطاعها المدة من ١٩٨٧/٢/١٦ حتى ١٩٨٧/١٠/١٨ لقطاعا بدون مرتب — ان تسقط أثره من حسابها ولا تعدد به باعتباره قرارا منعذما .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان الطاعة قد حضرت الجلسة المنعقدة في ١٩٨٨/١/٤ أمام المحكمة التأديبية واقرت بواقعة اقطاعها عن للعمل المدة المشار اليها بتقرير الاتهام وحتى ١٩٨٧/١٠/١٨ كما أقرت ايضا باستلام عملها اعتبارا من ١٩٨٧/١٠/١٩ ومن ثم فان أوجه الطعن التي تتعارض مع هذه الواقعة يضمن طرحها وعدم الاستناد اليها جملة وتفصيلا .

وعلى ضوء ما سبق يكون ما اتهمت اليه المحكمة التأديبية في حكمها المظنون فيه وبعد اقرار الطاعة باقطاعها عن عملها بدون اذن خلال المدة من ١٩٨٧/٢/١٦ وحتى ١٩٨٧/١٠/١٨ — متفقا مع صحيح حكم القانون ومستخلصا استخلاصا سائقا من الأوراق والوقائع التي تنتج وبالتالي يكون الطعن على هذا الحكم غير مستند الى اساس من الواقع أو القانون مما يتعين معه الحكم برفضه .

(طعن رقم ٣٤ لسنة ٣٤٧ ق بجلطة ١١/٩/١٩٩١)

خامساً - التدخل فى الدعوى

قاعدة رقم (٣٧٩)

عدم جواز اقامة الطعن على احكام المحاكم التأديبية الصادرة فى
الدعوى التأديبية من جانب الجهة الادارية التى يتبعها العامل وعدم جواز
تدخلها فى الطعن الذى قد تقيمه النيابة الادارية او يقام ضدها فى شأن
لك الاحكام .

المحكمة :

ومن حيث انه عن طلب التدخل الانضمامى من جانب الهيئة العامة
للجهاز التنفيذى لمفروعات تحسين الاراضى فانه لما كان قانون المرافعات
المدينة والتجارية ينص فى المادة (١٢٦) منه على انه « يجوز لكل ذى
مصلحة أن يتدخل فى الدعوى منضماً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم
لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى » وينص فى المادة (١٢٧) منه على أن
« تحكم المحكمة فى كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات المعارضة أو
التدخل .. » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية قد نص فى المادة (٤)
منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ على أن « تتولى النيابة
الادارية مباشرة الدعوى للتأديبية أمام المحاكم التأديبية بالنسبة الى
الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة » وفى ظل سرمان هذا النص جرى
قضاء هذه المحكمة على أن النيابة الادارية غيباً مباشره من اجراءات أمام
المحكمة التأديبية التى تنوب قانوناً عن الجهة الادارية أو غيرها التى يتبعها
العامل المقدم للمحاكمة والتى تعدي إليها اثر الحكم الصادر فى الدعوى
التأديبية وبهذه المثابة فان هذه الجهة تعتبر الخصم الاصلى فى الدعوى

وتكون من ثم صاحبة صفة في أن تطعن في الحكم الصادر في الدعوى التأديبية . وقد كان مفهوم ذلك أنه طالما اعتبرت الجهة الادارية التي يتبعها العامل صاحبة صفة في أن تطعن في الحكم الصادر في الدعوى التأديبية فإنه يكون لها أن تطلب التدخل الانضمامي الى جانب النيابة الادارية اذا ما طعنت في الحكم الصادر في الدعوى التأديبية . الا انه من حيث أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ قد تضمن تعديل نص المادة (٤) المشار اليها بحيث أصبح نصها يجرى بأن « تتولى النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ومباشرتها . أمام المحاكم التأديبية ورئيس هيئة النيابة الادارية للطعن في أحكام المحاكم التأديبية » . فان مقتضى هذا التعديل ان أصبحت ولاية النيابة الادارية شاملة اقامة الدعوى التأديبية ومباشرتها أمام المحاكم التأديبية وكذلك اقامة الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في تلك الدعاوى التأديبية ومقتضى إثبات تلك الولاية للنيابة الادارية وقصرها عليها على ما تقدم عدم جواز اقامة الطعن على احكام المحاكم التأديبية الصادرة في الدعاوى التأديبية من جانب الجهة الادارية التي يتبعها العامل ، وعدم جواز تدخلها في الطعن الذي قد تقيمه النيابة الادارية أو يقام ضدها في شأن تلك الاحكام .

ومن حيث أن حكم هذه المحكمة في طلب التدخل الانضمامي المقدم من الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تجسين الاراضي لما يصدر بعد العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ . المتعار . اليه . فإنه يلتزم بإعمال مقتضى ما ورد بهذا القانون .

(طعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٣٤ ق بملف ١٢/١٩٨٩)

سادسا - وقف الدعوى التأديبية

١ - وقف الدعوى التأديبية لعين الفصل فى الدعوى الجنائية

قاعدة رقم (٢٨٠)

يشترط لوقف الدعوى التأديبية لعين الفصل فى الدعوى الجنائية وجود مبرر لهذا الوقف بان يكون سبب الدعوىين واحدا بحيث يكون الفصل فى احدهما متوقفا على الفصل فى الأخرى - المنازعة فى التحميل بقيمة المعجز تستقل فى سببها عن واقعة الاشتراك مع الآخرين فى اختلاس بعض المهمات .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٢٩ من قانون المرافعات - التى تنص المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة بأن تطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة - فإن هذه المادة تقضى بأنه فى غير الأحوال التى نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تطبيق حكمها فى موضوعها على مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، ولا يمكن تبرير ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من وقف للدعوى استنادا الى هذا النص لأن الثابت من الأوراق ان القرار المطعون فيه بتحميل المدعى بعض المبالغ قام على أنها تمثل قيمة المعجز فى عهده يسأل عنها بوصفه من أمته المخازن بينما الدعوى الجنائية المشار إليها تقام على أنه قد اشترك مع آخرين فى اختلاس بعض المهمات المنسوبة اليه بحكم وظيفته وهذه المثابة فإن الفصل فى الدعوى مثار المنازعة لا يتطلب انتظار الفصل فى الدعوى الجنائية لتقييم ككل من الدعوىين على سبب منبت الصلة بسبب الدعوى الأخرى .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يفصل في شكل أو موضوع الدعوى وانما توقف عند حد القول بان الدعوى المقامة من المدعى يتوقف الفصل فيها على الفصل في دعوى جنائية ، فلا مناص كذلك من اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لتقول كلمتها في الدعوى .
(طعن ١٦٣٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٧)

٢ - وقف الدعوى التأديبية لعين الفصل من المحكمة المختصة في مسألة أولية ترتبط بتكييف الوقائع

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

مسألة أو بطلان عقد الزواج وان كان كما هو في الطعن المائل مسألة أولية ترتبط بتكييف الوقائع التأديبية المنسوبة للطامن وليس من الاسود المخاطبة في ولاية المحاكم التأديبية اصلا ولكنها من المسائل الشرعية التي تدخل في ولاية محاكم الاحوال الشخصية ، والمحكمة التأديبية اذا تعرضت لمسألة أو بطلان العقد العرفي لا يمتلك ان يحصل في هذا الامر إلا باعتباره مسألة أولية في وصف التهمة المنسوبة للطامنين - وكان يتعين عليها اما ان تحقق الامر في هذه الحدود وتتحقق من عدم وجود أي شهود حاضرين لوقائع العقد العرفي او واليسر به وتحقيق دفاع الطامن في هذا الشأن او ان توقف الدعوى لعين الفصل من المحكمة المختصة وهي محكمة الاحوال الشخصية ذات الولاية العامة في الامر ثم في هذا الشأن :

الحكمة :

ومن حيث أن وجيز وقائع الموضوع اجنبينا للبتان من الأوراق أن السيدة / الاختصاصية الاجتماعية بالثقافة الصحية بمرسيد قد قبلت بشكوى ضد الدكتور لاعتدائه عليها والتعريض بها وأهاتها بالألفاظ النابية بمقر صلاها ، وقد حققت النيابة الادارية في هذه

المسكوى واتهمت الى ثبوت المخالفتين الواردتين بتقرير الإتهام في حق كل من الطاعن والشاكية وطلبت محاكمتها تأديبيا ، حيث صدر الحكم المطعون فيه ببجائزتهما بالتصل من الخدمة .

ومن حيث أن الإتهام الأول الوارد بتقرير الإتهام يتمثل في أن المتهمين أقاما بينهما علاقة غير شرعية اتهمت بزواجهما في ١٩٨٥/٩/٨ وطلاتهما في ١٩٨٥/٩/٨ .

وحيث أن السيدة / الاختصاصية الاجتماعية بالصحة المدرسية بيورسعيد ، قد أبدت في التحقيق أنها كانت تعمل بالثقافة الصحية بيورسعيد تحت رئاسة الدكتور (الطاعن) وكان بينها وبينه علاقات اجتماعية وصداقة ، وأنها تعودت على الخروج معه عند قضاء مصالحه الخاصة خارج العمل اذا طلب منها ذلك ، وكذلك دأبت على التوجه لمنزله في حضور زوجته للزيارة ، وأنه خلال شهر فبراير سنة ١٩٨٥ طلب منها الخروج معه الساعة العاشرة صباحا حيث توجهوا الى منزله ، وفيه قدم لها زجاجة (كولونيا) لشها فأصيبت بدوار الا انها لم تفقد وعيها وعندئذ هاجبها بالاعتداء الجنسي ، فلما طلبت منه الزواج حرر لها عقد زواج عرفي استمرت بعده العشرة الزوجية حتى طلبت منه الزواج الرسمي فاتفقا على أن يتزوجا ثم يطلقها وقد تم تنفيذ ذلك في دمياط . وقد طلبت في أثر ذلك قتلها من الثقافة الصحية الى الصحة المدرسية بيور فراد .

وحيث أن الطاعن قد أبدى في التحقيق أن الشاكية كانت اختصاصية اجتماعية بالثقافة الصحية رعايته وقد طلبت منه أن يجلس في حجره للعمل باعتبارها تعمل مؤهلا عاليا فلبتجواب لها ، وبناء على تواجدها بذات حجرته فقد نشأت بينهما علاقات اجتماعية وعائلية وصداقة وأنها

علمت بأنه سيتوجه للقاهرة في عيد الفطر في شهر يونيو سنة ١٩٨٥ لزيارة
أقاربه فطلبت منه أن يقابلها بالقاهرة — الساعة السادسة مساءً أمام حروبي
— لحل مشكلة خاصة بما ذكره وفي الموعد المتفق عليه استنظمتا بسيارته
حيث قامت بعرض الزواج عليه عرفيا وأخبرته بالزواج منها ورغبته فيه
فحرر لها عقد الزواج العرفي وتزوجها في بنسبون بالقاهرة ، وقد أعقب
ذلك أن أخبرت زوجته وقامت بتهديده باقتضاح أمره ، وحرصا على حل
الاشكال اتفقا على ما تم من زواج رسمي وطلاق في اليوم التالي .

ومن حيث أن التحقيق الذي أجرته النيابة الإدارية قد بنى واقعة
الاغتصاب والتبنيح التي وجهت السيدة / . . . للطاعن مستندة في
ذلك الى أن المذكورة اقرت بالعدم أى دليل أو شاهد على ما اتهمته به
وانها تبليغ من العمر (٣٥) عاما كما أنها اقرت بانها اعتادت الخروج مع
الطاعن والتوجه لمنزله بحضور زوجته وإن علاقة مماثلة كانت تربطها
لثباته ببلاج والدتها وشقيقتها ولأن الطاعن قد تزوج من السيدة المذكورة
كما أن تحقيق النيابة الإدارية قد ارفق به صيغة عقد الزواج العرفي بالقرار
الطاعن بأنه تزوج الأيسة / . . . على سنة الله ورسوله زواجا عرفيا
شرعا ولا شك أنه لا يسوغ فصل كلمة عن عبارات هذا العقد وتفسيرها
مستقلة عن باقى عباراته للقول بأن المقصود به زواج المتعة اذ كيف يستقيم
ذلك مع عبارة إن الزواج على سنة الله ورسوله وإن لم ترد عبارة المتعة
وإن الزواج أصلا وشرعا هو حل التمتع فاذا أضيف إلى ما سبق أن
التحقيق لم يتناول موضوع ما إذا كان قد حضر توقيع العقد شهود أو لم
يحضره أى شهود على الإطلاق وأنه لم يشدر حكم من محكمة مختصة
وبصفة خاصة في الأحوال الشخصية — وجاز حجية الأمر المقضي بأن عقد
الزواج العرفي المذكور باطل لأنه لم يحضره شهود وقد أصدر الطاعن في
جميع مراحل التحقيق الإداري وأمام النيابة الإدارية على أنه تزوج من

السيدة / سائلة الذكر وأنها زوجته شرعا بمقد عرفى أم بمقد
رسمى حتى طلبها وقد اقر الطاعن في مذكرة دفاعه أمام المحكمة التأديبية
بجلسة ١٩٧٧/١١/٢٢ أن المقد العرفى كان مستكمل الأركان شرعا أى
أن هذا المقد قد تم بحضور الشهود واقعة توقيع المقد ومن ثم قلته
لا يكون للحكم المطعون فيه أن يستند دون سند على أن المقد العرفى قد
تم عقده بين الطرفين دون حضور مجلس المقد أى من الشهود ومن ثم
ينتهى الى عدم صحته شرعا اذ انه رغم عدم وجود التوقيع على المحرر
العرفى بزواج الطاعن من الاخصائية الاجتماعية سائلة الذكر مما يفيد
ظاهره انعدام وجود شهود لهذا المقد لاتمام التوقيع عليه . أى الشهود
الا ان ذلك لا يفيد بذاته انعدام هؤلاء الشهود لواقعة المقد عند تحريره
بتوقيع من الطاعن لمن تزوجها وفي حالة ادعاء الطاعن ان المقد يستكمل
شرايطه فانه يتعين تحقيق دفاعه ومناقشة ما قد تقدم به من ادلة على وجود
شاهدين لمجلس المقد العرفى رغم عدم اثباتهما وتوقيعهما على الورقة
والوثيقة المحررة به ذلك ان هذا التحقيق حق وواجب لان ثبوت حقيقة
وجود شهود أو عدم وجود شهود تمثل فيها الواقعة التي يتغير معها تكيف
المقد وبيان ما اذا كان عقد زواج شرعى أم مجرد علاقة فلهذا لا يستند
لها من أحكام الشريعة الاسلامية ، ويؤكد ضرورة هذا التحقيق انه التوصل
بإعلان وفساد العقود الشرعية للزواج لا بد وأن يبنى على اليقين لما ينبغى
على ذلك من آثار شرعية شخصيا فى حق طرفى المقد عامة وفى حق
المجتمع لما يترتب على المقد من آثار اجتماعية وان صحة وإعلان عقد
الزواج وان كان كما هو الحال فى الطعن المائل مسألة أولية ترتبط بتكليف

الوقائع التأديبية المنسوبة للطاعن وليس من الأمور الداخلية في ولاية المحاكم التأديبية أصلاً ولكنها من المسائل الشرعية التي تدخل في ولاية محاكم الأحوال الشخصية ، والمجكمة التأديبية إذ تعرضت لصحة أو بطلان العقد العرفي لا تملك أن تحصل في هذا الأمر إلا باعتباره مسألة أولية في وقف التهمة الأولى للمنسوبة لأديباً للطاعن وكان يتعين عليها أن تحقق الأمر في هذه الحدود وتحقيق من عدم وجود أى شهود حاضرين لواقع العقد العرفي أو عاين به وتحقيق دفاع الطاعن في هذا الشأن ، أو أن توقف الدعوى لحين التوصل من المحكمة المختصة وهي محكمة الأحوال الشخصية ذات الولاية الأصلية في الأمر بحكم في هذا الشأن .

ومن حيث أن الطاعن قد قدم الى هذه المحكمة شهادة موثقة من مصلحة الشهر العقارى ببورسعيد صادرة من كل من السيد / والسيد / (وكلاهما بالمعاش) تميد أن الدكتور (الطاعن) قد طلب منهما الشهادة على عقد زواجه العرفي من السيدة / وأنها حضرا واقعة تحرير العقد كشاهدين وإن السيدة المذكورة هي التي رغبته في عدم توقيعهم كتابة على هذا العقد رغم حضورهما واقعة تحرير الزواج العرفي وقد تضمنت وثيقة التصديق على زواج الطاعن من السيدة الصادرة في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ والتي تمت رسمياً وبداهة بحضور شهود باقرار المذكورة بحضور الجميع بأنها (ثيب الآن) وكانت (بكراً) حتى حصول العقد السابق كما أقر الطاعن فيها حسبما هو ثابت في الوثيقة الرسمية بقيام الزوجية الشرعية بينهما من ١٩٨٥/٣/١ على يد أنفسهما .

(ملن ٧٥٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥)

الفرع الثالث : الظمن فى الاحكام التأديبية

اولا : الظمن امام المحكمة الادارية العليا

١ - الحكم فى الدعوى التأديبية يكون حضوريا متى اتصل

الطاعن بها

القاعدة رقم (٢٨٢) .

البدا :

حتى اتصل علم الطاعن بالدعوى التأديبية المعلقة قبله فيكون قد تحققت
الغاية من الاعلان المتطلب قانونا - يكون الحكم الصادر ضده فى هذه الحالة
هو حكم حضورى - بناء على ذلك لا يوجد مجال للدفع بعدم علمه بصورة
الحكم بالجلسة .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الظمن على الحكم المطعون فيه هو بطلانه لبطالان
اجراءات الاعلان وكذلك انعدام الحكم لعدم علم الطاعن بصدر الحكم
الا فى ١٥/٩/١٩٨٧ وللغرض فى التسيب ولعدم تناسب العقوبة
ولصدور الحكم خلافا للحكم حائز لمحجية الأمر المقضى .

ومن حيث أنه عن السبب الأول والثانى للظمن على الحكم المطعون
فيه فإن الثابت من الأوراق حضور الطاعن بنفسه أمام المحكمة التأديبية
بطنطا بجلسة ١٥/٩/١٩٨٧ وبما قررت المحكمة حجر الدعوى التأديبية
للعلم فيها بجلسة ٣٠/٨/١٩٨٧ ومن ثم فإن الطاعن يكون قد تحقق
الغاية من الاعلان المتطلب قانونا ، واذا كان الحكم الصادر ضده هو حكم

حضورى ومن ثم فانه لا مجال للدفع بعدم علمه بصدر الحكم بالجلسة المحددة لذلك ، وعليه فان السبب الاول والثانى لتنعى على الحكم لا يكون له منند قانونى مما يتعين معه رفضهما •
(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٩٩٠/٥/٥)

٢ - مبدأ الطعن فى الحكم التاديبى امام المحكمة الادارية العليا

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة -
مبدأ الطعن فى احكام المحكمة التاديبية هو ستون يوما من تاريخ صدور
الحكم - يجب اقامة الطعن خلال هذا الميعاد القانونى والا يقضى بعدم قبول
الطعن شكلا لاقامته بعد الميعاد القانونى •

الحكمة :

ومن حيث أن تقرير الطعن المائل أودع قلم المحكمة بتاريخ
١٩٨٨/١/١٤ فان الطعن يكون قد اقيم بعد عدة سنوات من صدور
الحكم المظنون فيه ومن ثم يكون مرفوعا بعد الميعاد القانونى الذى كان
يجب اقامته خلاله ، وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - وفقا لما
يقضى به المادة (٤٤) من القرار بقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ فى شأن
مجلس الدولة - مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن شكلا لاقامته
بعد الميعاد القانونى •

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها بالتطبيق لنص
المادة (١٨٤) من قانون المرافعات الا ان هذا الطعن معفى من الرسوم
طبقا لاحكام المادة (٩٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام
المناطق الدئيين بالدولة •

(طن ٧٩ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٩٨٩/٢/٤)

للمادة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

ميّاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - هذا المياد لا يسرى في حق ذى المصلحة الذي لم يعلن بأجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم ينظم بتاريخ صدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم .

المحكمة :

« ومن حيث انه ولئن كان ميّاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه الا ان هذا المياد لا يسرى في حق ذى المصلحة الذي لم يعلن بأجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بتاريخ صدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم ولما كان لا يثبت من الأوراق علم للطاعة بضدور الحكم المطعون فيه قبل ابدائها تقرير الطعن المائل في ١٩٨٩/٨/١ ومن ثم يكون هذا الطعن قد اقيم في المياد القانوني ويتمين قبوله شكلا .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان اعلان الطاعة بالدعوى التأديبية القائمة ضدها قد شابها البطلان وان الحكم المطعون فيه قد صدر بناء على اجراءات باطلة اشرت فيه وأدت الى بطلانه فانه يتمين القضاء بالغاءه ومن حيث انه وقد ثبت لهذه المحكمة ان اقطاع الطاعة عن العمل المدة التي تضمنها تقرير الاتهام كان مستندا الى حصولها على اجازة بدون مرتب لرافقة زوجها الذي يعمل بدولة الامارات العربية على النحو الذي سبق تفصيله ومن ثم يتمين الحكم بإراءتها بما هو منسوب اليها » .

(طعن ١٣٧٤ لسنة ١٣٥٠ ق جلسة ١٣٨٩/٧/٤) :

هس المعنى :

- (طعن رقم ٩٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١١)
- (طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢٧)
- (طعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢٠)
- (طعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣٠)
- (طعن رقم ٧٢٦٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٨٥) .

البيان :

مبدأ الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو سنتون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - لا يسرى هذا المبدأ إلا على الأحكام التي تصدر بإجراءات صحيحة قانونا - لا تسرى في حق الطاعن الذي لم يعلن إعلانا صحيحا بأمر محاكمته وصدور الحكم الطعن في غيبته .

الحكمة :

د ومن حيث أنه ولئن كان مبدأ الطعن أمام هذه المحكمة هو سنتون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، إلا أن هذا المبدأ لا يسرى إلا على الأحكام التي تصدر بإجراءات صحيحة قانونا ، ومن ثم لا تسرى في حق الطاعن الذي لم يعلن إعلانا صحيحا بأمر محاكمته وصدور الحكم الطعن في غيبته .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن قد علم على وجه اليقين بصدور الحكم الطعن قبل أكثر من سنتين يوما على إقامة طعنه المائل . وأن طعنه قد استوفى بقية أوضاعه الشكلية فمن ثم يتعين قبوله شكلا .

ومن حيث أن الحكم الطعن قد صدر بناء على إجراءات معينة أثرت فيه وأدت الى بطلانه ، فمن ثم يتعين القضاء بالفائه وبإعادة الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ١٦ ق الى المحكمة التأديبية بطنطا للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

(طن ٣٣١١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٠)

٢ - بمائة ميعاد الطعن

للأصدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

لما مواعيد الطعن في الحكم التأديبي من تاريخ صدوره حتى ولو صدر في هيئة المؤلف اتهم طلبا أن اجراءات اعلان التهم بالنسبة التأديبية قد اتبعت وفقا للقانون .

المحكمة :

« من حيث انه بالنسبة لشكل الطعن وبمضى رفعه في الميعاد القانوني المقرر فإن الثابت من الأوراق له بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٥ قام قلم كاتب المحكمة التأديبية بأسبوط بإرسال خطاب مسجل يعلم الوصول الى الطاعن على محل اقامته الوارد بملف بخدمته بدائرة مركز القوسية بمحافظة اسبوط يخطر فيه بالدعوى التأديبية المقامة ضده وبالجلسة المحددة لها الا ان - الطاعن لم يحضر بجلسات المحكمة التأديبية للتمتعة لمحاكمته تأديبيا بشأن ما نسبته اليه النيابة الادارية من الاتهام عن العمل دون إذن وفي غير الاحوال المقررة وهو الامر المعتبر مخالفة تدارية طبقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الشرطة قامت بإجراء تحريات

عن محل إقامة المتهم (الطاعن) واتهمت تلك التعريفات المرفقة بكتاب السيد مأمور مركز التوضيعة المؤرخ ١٥/٧/١٩٨٤ إلى أن الطاعن سافر إلى المملكة العربية السعودية وغير معلوم محل إقامته ، وتاريخ ١٢/١١/١٩٨٤ تم إعلان المتهم (الطاعن) بالدعوى التأديبية المقامة ضده بواسطة قلم المحضرين في مواجهة النيابة العامة ، ثم صدر الحكم المطعون فيه من المحكمة التأديبية بأسبوط بطلانها المفعلة بتاريخ ٣/٤/٧٩٨٥ بجازاته بمقوبة الفصل لثبوت ارتكابه المخالفة الإدارية المشار إليها . وقد طعن المتهم (الطاعن) في هذا الحكم بمقتضى تقرير الطعن المودع بقلم كتاب المحكمة الإدارية بتاريخ ١٩/١/١٩٨٦ .

ومن حيث المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٢ والمتعلقة بالإجراءات أمام المحاكم التأديبية تنص على أن يكون إعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة والجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مضمون بطلب الوصول .

ومن حيث أن المادة ١٣ فقرة ١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن يشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وتسليم صورتها للنيابة العامة .

ومن حيث أن الثابت مما سلف أن قلم كتاب المحكمة التأديبية أرسل خطاب مسجلاً بطلب الوصول إلى المتهم (الطاعن) على عنايه الوارد بملف خدمته يخبره فيه بالدعوى التأديبية المقامة ضده والجلسة المحددة لها طبقاً

المملكة العربية السعودية وغير معلوم محل اقامته ، وتم اعلانه بالدعوى التأديبية بواسطة قلم المحضرين في مواجهة النيابة العامة مع ذكر آخر محل اقامة له بمصر ، ثم صدر الحكم المجهول فيه بمقتضى تاريخ ١٩٨٥/٣/٤ فان الاجراءات اللازمة لاعلان المتهم (الطاعن) بالدعوى التأديبية تكون قد تمت على وجه مطابق لاحكام القانون ، ومن ثم تبدأ مواعيد الطعن في الحكم التأديبي المشار اليه من تاريخ صدوره حتى لو صدر في غيبة الموظف المتهم .

ومن حيث انه طبقا للمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه فان ميعاد رفع الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو سبوتون يوما من تاريخ صدور الحكم المجهول فيه وكذا ان التاخير في الواقعة المروضة انه هذا للحكم منه عن ١٩٨٥/٣/٤ ينال الطعن الخالف بتاريخ ١٩٨٥/٣/٤ فان يكون مقاما بمقتضى الميعاد المقرر قانونا لرضه وبالتالي غير مقبول شكلا ، ولا يقدح في ذلك ما اشار اليه الطاعن في تقرير الطعن انه لم يعلم بهذا الحكم الا عند عودته من الخارج في ١٩٨٦/٩/٢٦ ذلك انه لا يمتد بهذا التاريخ الاخير والما يمتد بتاريخ صدور الحكم طالما ان اجراءات اعلان المذكور بالدعوى التأديبية قد اكتملت وفقا للقانون حسبما سبق .

(طعن ٥٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٨٨/٣/١٩)

٤ - ميعاد الطعن في الحكم التديبي عند تعدد المصنوم

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

لا تطبق اجراءات قانون الرافعات المدنية والتجارية امام القضاء الادارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض مع الاصول العامة للمنازعات الادارية - يجوز اذا كان الحكم التديبي صادرا في موضوع غير قابل للتجوزة ان فوت ميعاد الطعن من المصنوم عليهم ان يطعن فيه اثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من احد زملائه منصفاء اليه في طلبه - اعمال هذه القاعدة في مجال التاديب لا يتعارض مع طبيعة النظام التديبي الذى هو من روابط القانون الصام حيث يستهدف بالجزاء التديبي كفالة حسن سير الرافق العامة - لا يسوغ بالنسبة للادعاء الواحد او المخالفة الواحدة غير القابلة للتجوزة المنصوبة لعدد من العاملين والثابتة في مواجهتهم قيام الجزاء في حق بعضهم ومعونه بالنسبة للبعض الآخر .

الحكمة :

ومن حيث ان الطعن الاول والثاني والثالث اقيموا في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان الطعن الرابع اقيم بمد هذا الميعاد واثناء طرح هذا النزاع امام المحكمة .

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧/١٩٧٢ المشار اليه تنص على انه تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق.

أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

ومن حيث أن للسادة ٣١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٩٦٨/١٣ تقضى بأنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجوزة جاز لمن غوث ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا إليه في طلباته .

ومن حيث أنه على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فإن الأسفل إن اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق أمام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض مع الأصول العامة للمرافعات الادارية واوضاعها الخاصة بها .

ومن حيث أنه في خصوصية الخصومة التأديبية المفروضة فإن المخالفة التأديبية المنسوبة إلى الطاعن الرابع والتي ادين عنها بمقتضى الحكم التأديبي المطعون فيه — هي الله مع الطاعن الأول والطاعن الثاني اعتمادوا جميعهم قرار لجنة المائدة المورخ ١٩٨١/٢/٢٤ بوجوب تفصيل ضريبة الاطيان الزراعية بدلا من ضريبة الأرض للقضاء مما أدى لتأخير تفصيل المسبالت المستحقة عن الأرض محل المائدة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٩٧٨ الذي يوجب غرض ضريبة الأرض المضافة من هذه الأرض .

ومن حيث أن المخالفة التأديبية المنسوبة إلى هؤلاء الموظفين الأول والثاني والرابع هي في حقيقتها مخالفة واحدة اشتركوا فيها جميعا باعتمادهم القرار المشار اليه بحيث أصبح الاتهام المنسوب اليهم هو هذا الشأن غير قابل للتجزئة من ناحية أنه إذا اعتبر تصرفهم باعتماد القرار يديم

تجصيل ضريبة الأرض للضمان. المعاز: إليها تصرفه مختلفات للقانون وممكن
لذبح إداري فإن هذه يصدق بالنسبة لهم جميعا، وإلا: ارتفع الخطأ أو الذنب
الإداري عن تبرأهم بهذا فإن هذا يصدق أيضا بشأنهم جميعا باعتبار أن
بمعور المختلفة التأديبية المنسوبة إليهم، هو مدني بغير روية، قراوهم. بسلام
تجصيل تلك الضريبة ومن ثم أصبح الموضوع بالنسبة لهم غير قابل للتجزئة
من هذه الناحية .

ومن حيث أنه يجوز إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل
للتجزئة فمن فوات ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم المطعون
فيه أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا
إليه في طلباته ، وذلك طبقا للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات ، فإن هذه
الحكمة ترى أن أصال هذه القاعدة في مجال التأديب لا يتعارض مع طبيعة
النظام التأديبي الذي يجرى من روابط القانون العام والذي يستهدف بالجزاء
التأديبي كغاية حسن سير المرافق العامة بحيث لا يسوغ بالنسبة للإهمام
لواحد أو لمخالفة الواحدة غير القابلة للتجزئة للمنسوبة لعدد من العاملين.
قيام الجزاء في حق بعضهم وانتهائه وصعوره بالنسبة لغيرهم الآخر ، ومن ثم
فإن طعن بعض المحكوم عليهم بوجوب الحكم التأديبي في الميعاد المقرر
لقاؤا للطعن فيه: نظام المحكمة للأهائية العليا يتيح لزميلهم في الإهمام ذاته
الذي صدر عليه الحكم التأديبي للطعن فيه أن يطعن في الحكم أثناء
نظر الطعون المرفوعة في الميعاد منضمًا إلى زملائه في طلباتهم كما أن المادة
٤٢ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٧ في شأن حالات إجراءات الطعن أمام
محكمة النقض تنص بأن لا ينقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن
ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه وفي
هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم ولو لم يقدموا طعنا ، وعلى

ذلك يلحق الطعن الرابع المقام بعد الميعاد بياقى الطعون القائمة فى الميعاد وينضم اليها ويصبح جميع الطعون وقد لمستوفت اوضاعها القانونية مقبولة شكلا ويتمين الحكم باعتبارها كذلك .

(طعن ١٥٤٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٧)

• — رقابة المحكمة الادارية العليا لاحكام البحاكمات الادارية
ورقبة مشروعية

للمادة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

رقابة المحكمة الادارية العليا على احكام البحاكمات الادارية فيه لا تمتد الى ملامة الجراء .

المحكمة :

متى استخلصت محكمة الموضوع النتيجة التى انتهت اليها استخلاصا سائفا من اصول ثابتة فى الأوراق ، فلا تثريب عليها فيما أوقفته من جراء . اما رقابة المحكمة الادارية العليا فلا تمتد الى ملامة هذا الجراء . وأسلفنا ذلك ان الجهة التى تنليك توقيع الجراء تترخص فى تقرير مدى جسامته الذنب الثابت فى موقعة الموظف ولما ينال به من جراء فلذلك ان الجراء فى حدود النصاب المقرر قانونا .

(طعن ٥٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسته ١٩٨٦/٣/١٥)

تجاوز الحكم الصادر لمح اللعن ٩٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسته ١٩٨٧/٢/٢٠ والاحكام التالية له فى هذا الجلاء .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

المحكمة التأديبية ترخص في تقدير الدليل متى كان استخلاصها مستفهماً من وقائع تنتجته وتؤدي إليه وزلة المحكمة الإدارية العليا لا تمنى استئناف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقنعة البينة أو نفيها بل تقتصر تلك الرقابة على حالة النزاع المحكمة الدليل من غير أصول ثابتة في الأوراق أو لدليل لا تنتج الواقعة الطروحة عليها — عدم تقديم ملف التحقيق لا يعنى عدم قيام الذنب الإداري الذي انبنى على تلك الأوراق متى قام الدليل على وجودها ومحتوياتها .

الحكمة :

« من حيث إن مبنى الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه شاب القصور في التسبب إذا اكتفت المحكمة التأديبية بذكر أوجه أسباب الطعن وهو عدم تناسب الجزاء مع الخطأ المشكوك في نسبته إلى الطاعن إذ لم تستوعب باقي عناصر الطعن وأهمها وهي (١) أنه ليس من اختصاص الطاعن أو من عمله تسليم الخانات الواردة للمخازن لأن هذا العمل في الأصل من اختصاص أمين المخازن ولجنة الاستلام » (٢) وصول كمية سلك الانعام إلى الشركة بعد مواعيد العمل الرسمية في يوم ١٩٧٨/٧/٢٣ وإيداعها بالبناية حتى يصبح يوم ١٩٧٨/١٢/٨ وتسليمها من التوبة إلى أمين المخزن مباشرة » (٣) تبني الطاعن عن الشركة لوجوده في رحلة جماعية للشركة بيورسيد في يوم ١٩٧٨/١٢/٩ » (٤) شهادة كل الذين أدلوا بأقوالهم في التحقيقات رقم (٤) سنة ٧٩ بأن الطاعن قد قام بواجبه وابلغ عن السلك المناقصة فور اكتشافه النقص وفي الوقت المناسب » واستظهر الطاعن قائلاً أن الإهمال المنسوب إليه مجهول وغير محدد ومن ثم لا يحول عليه قانوناً » وأنهى إلى طلب إلغاء الحكم والقوائد

المطون فيها وبراءته مما نسب اليه . كما قدم مذكرة أخرى يدفاعة -
غير مؤرخة . ردد فيها أسباب طعنه كما ذكر أن الشركة لم تقدم ملف
التحقيق رقم ٤ سنة ١٩٧٩ الى هيئة بغوض الدولة رغم طلب فيها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ترخص المحكمة
التأديبية في تقدير الدليل متى كان استخلاصها مستندا من وقائع تنتج
وتؤدي اليه وأن رقابة المحكمة الادارية العليا لا تعنى استئناف النظر
بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة اثباتا أو نفيا ، وتقتصر تلك الرقابة
على حالة النزاع المحكمة الدليل من غير أصول ثابتة في الأوراق أو لدليل
تنتج الواقعة المطروحة عليها .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد بنت قناعتها في ثبوت الفعل
المؤثم المنسوب الى الطاعن على ما ورد في شهادة مدير عام المخازن
وما تبين من التحقيق أن الطاعن قد سمع يوم ٢٠/١٢/١٩٧٨ بنقل كميات
السلك الحام الى شركة يوليغرمال رغم سبق علمه في ١٧/١٢/١٩٧٨ بأنه
الشركة الأخيرة لم تكرف بكامل تمهاتها ولم ترسل كمية مساوية لما تسلمته
بالفعل ، أيضا ما تبين من التحقيق أن الطاعن علم يوم ١٧/١٢/١٩٧٨
بوجود عجز في كميات السلك الواردة الى شركته من شركة يوليغرمال
ولم يتخذ أي إجراء رسني لمواجهة هذا العجز والوقوف على المسئول عنه ،
بل تعدى ذلك الى محاولة التستر على أمين المخزن بأن سمي الى
افهام لجنة العجز بأن كمية العجز المكتشف لا تزال موجودة لدى شركة
يوليغرمال رغم أنه كان في هذا الوقت وأخلا حسب قوله في مفاوضات
ودية مع ممثلو الشركة ومع مندوب الصرف للوقوف على مسئول
هذا العجز وسببه فان الحكم يكون مستندا بهذا المثابة الى وقائع صحيحة
لها أصول ثابتة في الأوراق .

ومن حيث أن عدم تقديم ملف التحقيق لا يعنى مطلقاً بعدم قيام الذنب الإداري الذي ينبغي على تلك الأوراق متى قام الدليل على وجودها ومحتوياتها خاصة وأن الطاعن يشغل حالياً كما جاء بالذاكرة المقدمة منه - وظيفة مدير إدارة التفتيش المالي والتجاري بالفرقة المطعون ضدها .

ومن حيث أن الطاعن لم يقدم في طعنه ما يجمد في وقائع محددة أحوال مدير عام المازن وما استظهرته المحكمة من التحقيق عن المخالفات النسبوة اليه وأدلة ثبوتها لديها ، فإن الطعن يكون في غير محله لحيلتها بالرفض .»

(طعن ١٩٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المستند :

رقابة المحكمة التنفيذية على قرارات السلطات الرئيسية التأديبية تمتد عند اختلافها إلى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحاً للفصل فيه وحينئذ عليها أن توقع الجزاء الذي ترى مناسبتة - الأمر كذلك في رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة للتأديبية الصادرة في نطاق هذا الاختصاص - أسس ذلك : إن رقابة الشريعة التي توارسها الحكومة الإدارية العليا على إصدار الإلغاء تختلف من ذات الرقابة على قضاء التأديب في أن عنصر الواقع الذي يستلزم به الإخوة هو عنصر الموازنة والترحيل بين الأدلة المقدمة اليها ونظراً إلى أن ذلك الإنكيل الذي اجتمعه الإخوة في مستند من أصول ثابتة في الأدبيات لو كان استخلاصه لا ينتج الواقعة المطروحة على المحكمة - بهذا المفهوم يتحدد أيضاً دور المحكمة التأديبية فهي سلطة تأديب مستقلة بنص القانون استناداً إلى ما تلقى به المادة ١٧٢ من الدستور من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضائية في المناقش التأديبية وهذا لينتج ثمة قرار من جهة الإنارة ينشر عليه رقابة ما ونظراً من سيطرة ذاتية تخضع لرقابة مشروعية بالإلغاء في قرارات التأديب الصادرة من السلطات الإدارية

والأحكام الرقابية الأخيرة رقابية مشروعية فهي مطبق في نطاق وحدود رقابة المشروعية التي تنبثقها المنظمة الإدارية العليا على المنظمة التأديبية كسلطة تأديبية وتتناول هذه الرقابة كل ما يتعلق بمشروعية القرار التأديبي من كافة الأوجه بما في ذلك الإخلال بالمسليم بين المخالفة المكتوبة ارتكبتها والجزاء الواقع .

المحكمة :

ومن حيث أن الأصل في قضاء الأثناء قصر اختصاص المحكمة على - بعد إلغاء القرار التأديبي المطعون فيه لعدم مشروعيته - توقيع العقوبة التي تزامنها مناسبة للمخالفة التي ارتكبها العامل . فقد ذهبت الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا إلى أنه لا يجوز للمحكمة التأديبية عند نظر دعوى إلغاء القرار التأديبي الموقع على العامل من رئاسته أن تمنع إلى محاكمته تأديباً وتوقيع جزاء عليه . بل ينبغي أن يقف قضاؤها عند حد الفصل في الطلب المطروح عليها . فإذا ما قضت بإلغاء الجزاء فإن ذلك يفتح المجال للجهة الإدارية لإعادة تقدير الجزاء المناسب ، ذلك أن ضمن المدي في قرار الجزاء الذي وقته عليه جهة العمل أمام المحكمة التأديبية لا يحولها إلا سلطة رقابة مشروعية هذا القرار دون أن يفتح الباب أمامها لتأديبه وتوقيع الجزاء عليه بعد أن قضت بإلغاء الجزاء المطعون فيه . بينما ذهبت الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية العليا إلى أن المحكمة التأديبية تملك بعد أن تقضي بإلغاء قرار الجزاء أن تصدر لتوقيع الجزاء المناسب باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين .

• وأما حيث أن الأصل في قضاء الأثناء قصر اختصاص المحكمة على بحث مشروعية القرار المطعون فيه ، فإذا ما ثبتت مشروعيته رفضت الطلب وإلغاء العقوبة . مشروعيته لم تكن بالذات ولكنها لا تنكح حتى في هذه الحالة أن تعطى لجهة قرار الجزاء الحق في إصدار عقوبة أخرى .

عدم مشروعيته ومن ثم الغائه فتحل بذلك محل مصدر القرار في اغتياله .
ولا يملك ذلك من باب أولى اذا رأت عدم ملاءمة القرار حتى ولو في مده
دون قيام ما يمس مشروعيته اذ يحل قاضي الالغاء محل مصدر القرار وهو
حالا لا يميزه الدستور احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات لا تميزه القوانين
المنظمة لاختصاص قضاء الالغاء . ولا شك في أصل شمول هذا المبدأ
قرارات السلطة للتأديبية الرأسية . ومع ذلك فان رقابة قضاء الالغاء ومحلها
الوحيد هو المشروعية وهو أمر قانوني بحث لا يخرج أى عنصر من عناصره
ولا يتأبى على رقابة المشروعية وبذلك تنبسط هذه الرقابة على كافة عناصر
المشروعية في القرار المطعون فيه وتناولها من كافة أوجهها وتوحيدها .
ورقابة المشروعية وهى رقابة قانون مناطقها الجهرى مخالفة القوانين أو
الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله والبتلان . وهى رقابة تامة كاملة . وهى
جذاتها وفى جوهرها رقابة المشروعية التى يتولاها قضاء النقض مبدئياً كان
أو ادارياً على الأحكام القضائية التى يتناولها فجوهر رقابة النقض على
مشروعية الأحكام هو جوهر رقابة قضاء الالغاء الإدارى على مشروعية
القرار الإدارى . والمقصود هنا رقابة القضاء الإدارى التى تمارسها المحكمة
الإدارية العليا وهى تختلف عن رقابة القضاء المدنية على ما استقرت عليه
أحكام المحكمة الإدارية العليا منذ إنشائها وما قرره فى حكمها الصادر
بمجلسه ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ (طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ القضائية) من
مطالب النظامين من حيث بيان حالات الطعن بالنقض واختلافها من حيث
مبدأ الطعن وشكله ولجرائمه وكيفية الحكم فيه . فكل من النظامين
قواعده الخاصة بها يمنع منه اجراء القياس لوجود الفارق اما من النص
أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً فردية الهاماً للبتانين بين طبيعة الروابط
التي تنشأ بين الإدارة والأفراد فى مجالات القانون العام وتلك التي تنشأ
بين الأفراد فى مجالات القانون الخاص وبسبب طبيعة المحكمة المطعون فى حكمها
فى فهم الواقع أو الموضوع فى دعوى الالغاء ليست سبباً قطعية تقصر عما

سُلطة المحكمة الإدارية العليا (طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٧ القضائية ٥ جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٦٥) فيجوز ابتداء سبب جديد أمام المحكمة الإدارية العليا ولو لم يتعلق بالنظام العام (طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ القضائية السالف الإشارة إليه) ، والطعن في أحد شقي الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها أمّاها ما دام الطالبان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً (الطعن ١٦١ لسنة ٣ القضائية ٢ جلسة ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٧ ١٩٦٤ لسنة ٩ القضائية ٢ جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ٨٣٤ لسنة ١٧ القضائية ٢ جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٥) وبطلان الحكم للقصور المحل في أسبابه لا يمنع سلامة النتيجة التي انتهى إليها منطوقه في ذلكا وان انتهى بها هذه المحكمة اذا كانت الدعوى صالحة للحكم فيها ورات الفصل فيها بنفسها (طعن ٩٦٦ لسنة ٤ القضائية جلسة الاول من ديسمبر سنة ١٩٥٦) بضد قرار اداري (واذا كانت الدعوى المطروقة أمام المحكمة وتم استيفاء دفاع الخصوم فيها فلمحكمة الادارة العليا ان تتلصق للفضل في هذا الموضوع ولا وجه لاعادة الدعوى الى المحكمة للفضل فيها من جديد (طعن ١٥١ لسنة ٣ القضائية جلسة ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٧ بشأن قرار لادبي) وهذا رسست المحكمة الادارية العليا السمات الخاصة للطعن بالنقض الاداري وهي سمات جوهريه في رقابة المشروعية الادارية محل الطعن بالالغاء وجوهها تقرر المحكمة الادارية العليا قصفا في حدود هذه الرقابة في شأن ما يطعن اليه امامها من احكام هو ذات جوهر رقابة قضى الغناء القرار الاداري بدوره ، فجوهر الرقابة والحد لا يختلف الا باختلاف ما تقتضيه حدود الرقابة او يمتد نص في القانون ويكتل ذلك بما تقررته المحكمة نفسها في التفرق بين رقابتها على احكام النظام الادارية والمحكمة القضاء الاداري من ناحية ورقابتها على احكام النظام التأديبية من ناحية اخرى وهي تباين السلطات السابقت تقرر ان الرقابة

قانونية لا تعنى لامتثال النظر فى الحكم بالموازنة والتوجيه بين الإداة
المقدمة اثباتا أو نفيًا فذلك تستقل به المحكمة التأديبية وحدها لا تبطل
فيه المحكمة الإدارية العليا وتعرض رقابتها عليه إلا إذا كان الدليل الذى
اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من أصول ثابتة فى الأوراق
أو كان استخلاص هذا الدليل لا تتمم الواقعة المبروجة على المحكمة
فهنا فقط يكون التدخل لأن الحكم حينئذ يكون غير قائم على سببه (طعن)
١٩٨٨ لسنة ١٤ القضائية جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، ٨٣١ لسنة ١٩
القضائية جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٤) أما اختلال التناهي بين المخالفية
والجزاء فهو من أوجه عدم المبروجة . ويتجسد المخكمة ليدور رقابة
المبروجة فى كل من الحكم الإدارى فى دعوى الإلزام والحكم التأديبى
الصادر فى الدعوى التأديبية حيث تليق للمخكمة بنص القانون اختصاصها
من الاختصاصات الأصلية للسلطة الإدارية وهو اختصاص التأديب بتحديد
معايير رقابة المبروجة بالنسبة لنوعى الأحكام والقرارات ، فرقابة
المبروجة التى تمارسها المحكمة الإدارية العليا على قضاء الإلزام تختلج
عن نفع الرقابة على قضاء التأديب فى أن عنصر الواقع الذى تستقل به
الإنجزة هو عنصر الموازنة والتوجيه بين الأدلة المقدمة اثباتا ونفيًا إلا إذا
كان الدليل الذى اعتمد الأخير غير مستمد من أصول ثابتة فى الأوراق
أو كان استخلاصه لا تتمم الواقعة المبروجة على المحكمة . وهذا التجديد
يتجدد أيضا بدور المحكمة التأديبية فى سلطة تأديب مستقلة بنص القانون
استنادا إلى ما يقضى به المادة ١٧٢ من الدستور من اختصاص مجلس
الدولة كهيئة قضائية فى الدعوى التأديبية وهذا ليس ثمة قرار من جهة
الإدارة تباشر عليه رقابة ما ، وإنما هى سلطة رقابة تختص رقابة المحكمة
الإدارية العليا ، وهى فى نفس الوقت سلطة رقابة مبروجة بالإلتزام فى
قرارات التأديب الصادرة من الهيئات الإدارية . وإذا كلفت هيئة الرقابة

للأخيرة رقابة مشروعية فهي تجري في نطاق وحدود رقابة المشروعية التي يباشرها المحكمة الإدارية العليا على المحكمة التأديبية كسلطة تأديبية وتسم الرقابة بنفس السمات وتجرى على ذات الوجه وتحلها ذات الحدود وبذلك تتناول هذه الرقابة كل ما يتعلق بمشروعية القرار التأديبي من كافة الأوجه ونسبت لها كافة السلطات التي تثبت للمحكمة الإدارية العليا في نطاق رقابة المشروعية، بما في ذلك الإخلال الجسيم بين المخالفة التي ارتكبتها والبراءة الموقعة . وإذا كانت المحكمة الإدارية العليا قد استقر قضاؤها في هذه الرقابة اذ تبين لها طيب الحكم التأديبي المطعون فيه وأخذاً بالأصل المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات من انه « إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحاً للتفصيل فيه . . . » وجب عليها أن تحكم في الموضوع . على أن تحكم في موضوع الدعوى التأديبية المطعون في حكمها فتوقع بنفسها الجزاء الذي تراه مناسباً مع المخالفة التي تبين لها ثبوت ارتكابها أو تخفى بالبراءة اذا كانت لديها أسبابها ، وجب الأخذ بذات الأصل في رقابة المشروعية التي تبشرها المحكمة التأديبية في قرارات السلطة الإدارية التأديبية ، فإذا انتهت في رقبتها الى عدم مشروعية القرار كان لها أن تفصل في الموضوع على ذات الوجه الذي ثبت للمحكمة الإدارية العليا في رقبتها على أحكامها كسلطة تأديبية ويخضع حكمها الصادر في هذا الشأن على هذا الهدي لرقابة المشروعية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا في نطاق قضاء الإنهاء . فإذا ما تبينت المحكمة الإدارية العليا صيب الحكم المطعون فيها أمامها بأي عيب وتبينت صلاحية الدعوى للتفصيل فيها وجهه عليها أن تحكم في موضوعها بنفسها دون إعادة الى المحكمة التأديبية .

(طعن ٢٣٥ لسنة ٢٢٢ في جلد ١٩٨٨ / ٤ / ١٩٨٨)

قائمة رقم (٢٩١)

المبدأ :

ليس للمحكمة التأديبية أن تحكم بأن الواقعة كاذبة ولا تبطل سببه
للمقاب التأديبي .

أساس ذلك : أنه ليس للمحكمة أن تجعل نفسها محل الإدارة في تقدير
خطورة الذنب الإداري واقره على العاملين بالإدارة وسير العمل والإنتاج —
رقابة المحكمة التأديبية على القرار التأديبي هي رقابة مشروعية وليست رقابة
ملازمة — إذا تحققت المحكمة من أن الواقعة صحيحة ماديا وتشكل خروجها
على واجبات الوظيفة فإن أهمية أو خطورة الواقعة بعد ذلك هو من ملازمات
الإدارة ويخرج بهذا الوصف عن رقابة القضاء التأديبي .

المحكمة :

يقوم الطعن على أساس أن القضاء الإداري لا ييسر رقابته على
ملاءمة الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الإدارية ولا يبحث في
خطورة المخالفات التي تشكل السبب في إصدار القرار ولا في مدى
مناسبة الجزاءات مع تلك المخالفات كما أن الإدارة لم تخرج في قرارها
إلى درجة الطوفي المقاب أو عدم الملاءمة الظاهرة ومن ثم فإن قرارها
لم يخرج عن نطاق المشروعية ولكنه صدر متلافا مع درجة وخطورة
الذنب الإداري المنسوب إلى الموظف ضده كما أن أسباب الحكم المطعون
فيه متناقضة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مبينا
ومتسوبا للإلغاء وتعين لذلك الحكم مجددا بإلقاء الحكم المطعون فيه
والحكم برفض الدعوى والزام الموظف ضده بالمصروفات عن الدرجتين .
ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية التي تبعتها
الطاعن (هيئة السلك الحزبية) قد استدعته للتحقيق معه إلا أنه رفض

الحضور للتحقيق متعللاً بأنه رئيس قسم ، وقد اقر الطاعن بصحة واقعة استدعائه للتحقيق ، وعلل عدم الحضور للتحقيق بأنه اعتقد أن الموضوع قد اتمى وقد وقع على الطاعن الجزاء بغضم يومين لتركه العمل وعدم حصوله على اذن رسمي لصرف مرتبه اما خصم الريع يوم فهو نتيجة تأخير الطاعن عن الحضور في الميعاد حتى الساعة ٩:٣٠ صباحاً يوم ١٩٨٣/٤/٢٤ والحكم المطعون فيه يسلم بأن للطاعن استدعى للتحقيق منه الا انه امتنع عن التحقيق وفوت على نفسه فرصة الدفاع عن نفسه وان الواقعة سبب الجزاء ناجمة في حقه الا انها واقعة تلحقه لا تستحق توقيع الجزاء التأديبي وهذا القضاء مخالف للقانون ذلك أن تقدير جسامته الذنب الإداري هو من الملاءمات التي تتركض الادارة في تقديرها بلا معقب عليها ما دام خلا تقديرها من اساءة لم استعمال السلطة كما أن تقدير مدى التناسب بين الذنب الإداري والجزاء التأديبي هو أيضاً من الملاءمات التي تنفرد الادارة بتقديرها بشرط ألا يشوب الجزاء غلو في العقاب والتأنيب يخرج به عن دائرة المشروعية ويهبط الى عدم المشروعية ولذلك فإنه لا يجوز للمحكمة التأديبية متى كان الجزاء التأديبي الذي واقعه الادارة على الواقعة التي تشكل الخروج على واجبات الوظيفة خالياً من الغلو في التأنيب والعقاب لا يجوز للمحكمة التأديبية - وهي بصدد الفصل في الطعن التأديبي المتقدم من العامل على الجزاء - لا يجوز لها أن تحكم بأن الواقعة تافهة ولا تصلح لأن تكون سبباً للعقاب التأديبي، لأن المحكمة في ذلك تحمل نفسها محل الجهة الادارية في تقدير مدى خطورة الذنب الإداري وآثره على غلاقات العاملين بالادارة وعلى سير العمل والانتاج ولا سيما وأن الطاعن يعمل في ورش السكك الحديدية ولا يعمل في المكاتب الأمر الذي يضمن له أن تنظم الادارة خروج العاملين لصرف مرتباتهم وفق نظام لا يترتب على الباطل إصدار الوقت والاخلال بحسن سير العمل وانقطاعه . وعلى ذلك ليس من حق المحكمة

التأديبية أن تقرر أن الواقعة وهي تشكل بحسب تكييفها خروجاً على واجبات الوظيفة - لا تشكل خطورة أو أهمية أو نجاسة الأمر الذي يمين معه الحكم بإلغاء القراز التأديبي لأن ذلك يجاوز رقابة المحكمة التأديبية على القراز وهي رقابة مشروعة وليست رقابة ملاءمة وعلى ذلك فإنه متى تحققت المحكمة من أن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن صحيحة مادياً وقانوناً وهي تشكل خروجاً على واجبات الوظيفة فإن أهمية أو خطورة الواقعة بعد ذلك هو من ملاءمات الإدارة ويخرج بهذا الوصف عن رقابة القضاء التأديبي . وقد تناقضت المحكمة ذلك أنها بعد أن قضت بأن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا تبرر مجازاته أصلاً عادت لتقول أن على الإدارة أن تقدر الجزاء التأديبي الذي يجب توقيعه في حق الطاعن مما يتناسب صدقاً وعدلاً مع ما هو ثابت في حقه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون لخروجه عن الرقابة القانونية التي للقضاء التأديبي على قرارات الجزاءات التأديبية ولوقوعه في تناقض ظاهر ويمين لذلك الحكم بإلغائه ومتى كانت الواقعة المنسوبة إلى الطاعن أنه خرج لصف مرتبه دون إذن وهي الواقعة التي جازى عنها بخصم يومين من مرتبه في شهر يولية سنة ١٩٨٣ - متهم كانت هذه الواقعة صحيحة ويعترف بها الطاعن ، وهي تشكل خروجاً على واجبات الوظيفة ، ومتى كان الجزاء الموقوف من الإدارة قد جاء خالياً تماماً من الغلو في العقاب والتأنيب لذلك يكون الطعن عليه غير محلل الأمر الذي يتجهن منه الحكم برفض الطعن التأديبي على قرار الجزاء بخصم يومين من رتبة الطاعن . أما الجزاء الثاني الخاص بخصم يوم فهو أيضاً من واقعة صحيحة هو واقعة غيباب الطاعن عن الحضور في اليوم السادس في يوم ١٩٨٣/٣/٢٤ ويتجهن لذلك أيضاً الحكم برفض الطعن التأديبي عن هذا الجزاء .

ومن حيث أنه لما تقدم، فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شمسكلا وفي موضوعه بالناء الحكم المطعون فيه فيما قضى من الناء القراء المطعون فيه الضائر بمجازاة * * * * * بنقصم أجر يومين وربع من مرتبه ويرفض الطعن التأديبي المتقدم منه على هذا الجراء * * *

(طعن ١٥٤٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٩٢)

الايضا :

رقابة المحكمة الادارية العليا لاحكام المحكمة التأديبية هي رقابة قانونية لا تعني استئناف النظر في الحكم بالتوازية والترجييع بين الأدلة المكملة البينات ونليا - ذلك يعد من شأن المحكمة التأديبية وحدها - المحكمة الادارية العليا لا تتدخل وتفرس رقابتها الا اذا كان العليل الذي اعتمد عليه قضاء الحكم الطعون فيه غير مستمد من اصول ثابتة في الاوراق او كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المفروضة على المحكمة - عندئذ يكون تدخل المحكمة الادارية العليا لتضحيح القانون *

المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما يطاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من عدم ارتكابه أية مخالفة وعدم اشتراكه في مفاوضة الموردين فالق ثابت من الاوراق ان الطاعن وهو يشغل وظيفة رئيس حسابات الخزنة والمهمات بالشركة ككل العضو طالاني في لجنة فتح المظاريف ولجنة البت في المناقصة موضوع الطعن وأنه اشترك في جميع أعمالها فائين اللجنتين بما فيها جلسة الترحيمية على الموردين في ٨/١/١٩٨٦ التي تمت بالمخالفة (٥٦ - ٢)

لاحكام لائحة المشتريات والأعمال المعمول بها بالشركة عندما تم تعديل شروط التوريد وزيادة الأسعار في بند الاتريات وتعديل المواصفات في بند الاثاث (الأسرة) وجميع هذه الاجراءات قد شابها خطأ جسيم في شأن المواصفات الأمر الذي يشكل اختلالا من الطامع بواجبات وظيفته وخروجاً على المبادئ العامة التي تحكم المناقصة فلطامة اينما وردت النصوص التي تحكمها .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا جرى على ان رقابة المحكمة الادارية العليا اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستجد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان لاستخلاص هذه الدليل لا تتجه أنواقعة المطروحة على المحكمة فهنا فقط يكون التدخل لتصحيح القانون لأذن الحكم في هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه تعرض للمخلطات المنسوبة للطامع ومسئوليته عنها باعتباره العضو الحائلي في لجنة ثابتت وردت هذه المخالفات الى الوقائع الثابتة في الأوراق والتحقيقات التي اجراها كل من قطاع الشؤون القانونية بالشركة والنيابة الادارية وكان استخلاصه في هذا الصدد سليماً ومستنداً من أصول ثابتة في الأوراق فلا وجه لما ينعاه الطامع في هذا المجال ومن ثم يكون الطعن في غير محله يتهم الرافض .

(طعن رقم ٣٤٩٣ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١٤/٤/١٩٩٢) .

نفس المعنى (طعن رقم ٤٢٢١ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١٤/٣/١٩٩٧) .

(طعن رقم ٢٠٦٣ لسنة ٣٤ ق بجلسة ٣١/٧/١٩٩٢) .

قامنة رقم (٣٩٢)

البدا :

تقرير الجزاء يقوم على أساس التدرج تبعاً لنزجة جسامة الذنب الإداري - السلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية مسيطرة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء - ذلك بغير معقب عليها في ذلك - مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو - من صور الغلو عدم اللامعة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره - عندئذ يفرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يطغى لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ومن أقوال الطاعن في تحقيق النيابة الإدارية أنه قد قبل مستندات الدفعة الثالثة من سلف المقاومة بجمعية كفر دمرور الزراعية وفق محضر اجتماع مجلس الإدارة رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٣ دون اعتمادها من الإدارة الزراعية ومن إدارة التعاون الزراعي بالمحلة الكبرى وهو أمر يدخل في اختصاص الطاعن وبعد مسحولا عن قبول المستندات دون اعتماد من الإدارة الزراعية ومن إدارة التعاون الزراعي بدليل أنه طلب - من المتهم الأول توقيع اقرار باستيفاء هذا الأمر ومن ثم فإن ما نسب إليه من قبول مستندات السلفة الخاصة بالمقاومة لموسم ٨٢/٨٣ دون مراجعتها المقصود به دون استيفائها لمتطلبات المراجعة التي تقع على عاتق الجمعية الزراعية والتعاون الزراعي إذ يوصفه بمسئولا عن اجراء القيود الحسابية لموازنة البنك ، فإن يتعين انه تقع تلك القيود على مستندات سليمة مستوفاة بشروط الصحة ، وهو أمر منوط به على النحو السالف البيان فإن اخل به تحققت مسؤوليته ، وبعد أخلاله هذا خروجاً منه على مقتضى العمل المنوط به وعدم ادلائه بالدقة المطلوبة مما

يستوجب والحال كذلك مبيأته تأديبيا واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب يكون قد أصاب صحيح حكم الواقع والقانون .

ومن حيث أن الأصل أن يقوم تقويم الجزاء على أساس التدرج تبعاً لدرجة جنسية الذنب الادلوي ، وانتهى إذاً كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك فإن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعجالها غلوي ، ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومتفاداه ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم ينقض لرقابة هذه المحكمة .

ومن حيث أن الثالث — على النحو سالف البيان أن الطاعن قد قبل مستندات السلفة دون مراجعة استيفائها لشروط العلامة ، مما يعد اختلافاً منه بواجبات عمله يستوجب مساءلته تأديبياً ، وإذا كانت المخالفة قد ثبتت في حق الطاعن — عن ما سبق فإنه لا يشفع له أن يحصل على اقرار من المتهم الأول باستيفاء الاعتمادات المطلوبة ذلك أن الأصل أنه يتعين عليه ألا يقبل المستندات إلا بعد استيفاء كامل الاعتمادات المطلوبة للترتبات بالتعليمات الصادرة في هذا الشأن والتي يقع عليه الالتزام بها حتى لا تتعرض أموال البنك للخطر وفي ضوء ذلك يكون ما قضت به المحكمة من مجازاة الطاعن بخفض أجره في حدود علاوة جزاء مناسبة للمخالفة المنسوبة إليه ولا يوجد قسمة مسوغ للقول بالغلو في هذا الجزاء ومن ثم فإن ما قضت به المحكمة يكون سليماً ومتفقاً مع القانون .

(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣٢٠ ق، جلسة ١٩٩٢/٩/٢٨) .

٦. الطعن بشبه الإنارة بغيرها أمام المحكمة الإدارية العليا

قلمنة رقم (٢٩٤)

المادة :

عند الطعن أمامها ببحث المحكمة الإدارية العليا الطعون أمامها في الموضوع بنفسها يتم وقع الجزاء الذي تراه مناسبة .

المحكمة :

ان رقابة المحكمة التأديبية على قرارات السلطات الرقابية التأديبية تمتد عند الغائها الى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحا للفصل فيه ، وحينئذ عليها ان توقع الجزاء الذي ترى مناسبه ، والأمر كذلك في رقابة المحكمة الادارية العليا على احكام المحكمة التأديبية الصادرة في نطاق هذا الاختصاص .

(طعن ٩٥٣ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ — والحكم الصادر من الدائرة المنصرف عليها في المادق ٥٤ ـ مكررا من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ مهنلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ — الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٩٨٨/٤/٩) .

القائمة رقم (٢٩٥) :

المادة :

الطعن في احكام المجسبات التأديبية بشبه الخلل بوقتها أمام المحكمة الادارية العليا التي لها سلطة تعديل الحكم المطعون فيه أو إلغائه أو الحكم بالقوة النسبية — طبقا لمقتضى ما ارتكبه الممثل من ذنب ومراعاة الظروف والاسباب المعينة بالواقعة — للمحكمة النظر في مدى ملائمة الجزاء مع

المخالفة التي ارتكبها العامل متى ثبتت في — حقه — الحد الفاصل بين الجزاء المنسوب بالظن وذلك الذي يخلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الواقع عنه .

١٩٨٩/٥/٣٠

للحكمه :

ومن حيث أن قضاء هذه المعكمة جرى على أن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية يثير المنازعة يرمتها أمام المحكمة الادارية العليا التي لها سلطة تعديل الحكم المطعون فيه أو الغائه أو الحكم بالعقوبة المناسبة طبقا لحقيقة ما ارتكبه العامل من ذنب وبمراعاة الظروف والامسباب المحيطة بالواقعة ، ولما أن تنظر في مدى ملائمة الجزاء مع المخالفة التي ارتكبها العامل اذا ثبتت هذه المخالفة في شأنه ، وذلك باعتبار أن الحد الفاصل بين الجزاء المنسوب بالظن وذلك الذي يخلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الواقع عنه .

ومن حيث أن الثابت من التحقيقات التي أجرتها النيابة الادارية في القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٩ والأوراق أن العامل ، ، ، قد أقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٩/٥/٣٠ أثناء تواجد الوحدة التهرية التي يعمل عليها بمنطقة التبين ، وقد أرسلت برقيتين بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢ ، وصلتا الشركة يومى ١٩٨٩/٦/٦ ، تفيدان أنه مريض وملازم القرائن ببلده كرم خضادة وقد تغلم الطاعن هاتين البرقيتين واعتزافه بذلك ، وكان عليه فور علمه برفض العامل المنتظم أن يتخذ الاجراءات التي حددها المشرع بنص المادة ٦٨ من القانون رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٩ باسبيل تنظيم

لعمالين بالطعام والى أجازت للعامل المريض عرض نفسه على طبيب خارجي على أن تعتمد الإجازة الممنوحة له بمعرفة الجهة الطبية المختصة ، وأوجبت على الجهة الادفيرة ارسال طبيب لزيارة المريض فى منزله ، كما أوجبت على العامل أن يخطر عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل . الا أن الطاعن لم يتخذ هذه الاجراءات وهو المنوط به اتخاذها . بل سارع الى اتخاذ إجراءات انتهاء خدمة بالنسبة للعامل المذكور بسبب الانقطاع رغم علمه الثابت بالمعذر الذى أبداه لهذا الانقطاع هو المرض وملزمة الفراش وهو ما أدى الى صدور قرار بإنهاء خدمته ، ولا وجه لما أثاره الطاعن فى هذا الشأن من أن العامل المتقطع ذاب على الحصول على إجازات اعتيادية ومرضيه واقطع عن عمله فى سنوات سابقة ، إذ أنه — على فرض صحة ذلك — فإن المشرع قد نظم كيفية معاملة العامل إذا ما ثبت أنه مريض واعتبر ذلك اختلالا جسيما بواجبات الوظيفة ، ألا أن اثبات ذلك يكون عن طريق إجراءات رسمها المشرع وبمعرفة الجهة الطبية المختصة وما كان للطاعن أن يحل نفسه محل هذه الجهة الفنية فى أمر خارج عن اختصاصه .

ومضى كان ذلك تكون المخالفة ثابتة فى حق الطاعن ، وهو الأمر الذى أخذت به المحكمة التأديبية فى حكمها المطعون عليه .

(طن ٢٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١)

وطمن ٢٤٦٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٣

٧٠- الأحكام من المحكمة التأديبية إلى المحكمة الإدارية العليا

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

المحكمة الإدارية العليا هي المختصة بنظر الطعون التي ترفع في أحكام المحاكم التأديبية - من جواز اخلاء الطعن التي ترفع أمام المحكمة التأديبية إلى المحكمة الإدارية العليا - وفي كانت هذه المحكمة هي المختصة بنظرها - المادة ١١٠ من قانون المرافعات - الوقت المحكمة الحال إليها الدعوى بنظرها لا أنها لم تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالأحكام .

المحكمة :

« من حيث أن الفصل في اختصاص المحكمة بنظر الطعن يسبق النظر في شكل الطعن أو في موضوعه »

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد يلتزم على اختصاصها وحدها بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية .

ومن حيث إن دعوى الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٩ القضائية التي أقامها السيد / . . . قد أقامها علما على قرار مجلس التأديب بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية الصادر في الثامن من أبريل سنة ١٩٨٩ .

ومن حيث أن مجالس تأديب العاملين بالمحاكم - التي نظمها الفصل السادس من الباب الرابع من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - لا تخضع للتصديق من جانب أية جهة إدارية فإن الطعن على قراراتها يكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا دون المحكمة التأديبية ، ومن ثم تكون المحكمة التأديبية للدراسة والحكم العظمى قد أصابت صحيح حكم القانون فيما انتهى إليه من الحكم بعدم اختصاصها بنظر الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب بمحكمة جنوب القاهرة .

ومن حيث ان الفقرة الأولى من المادة (١١٠) من قانون المرافعات قد أوجبت على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، الا انه لما كانت المحكمة الادارية العليا هي المختصة بنظر الطعون التي تقام في أحكام المخالفات التأديبية ، فقد استقر قضاء هذه المحكمة على عدم جواز إحالة الطعون التي تقام أمام المحكمة التأديبية الى المحكمة الادارية العليا ولو كانت للمحكمة الأخيرة هي المختصة بنظرها ، وذلك لان اباحة هذه الاحالة من شأنه ان يقل يد المحكمة الادارية العليا عن اعمال سلطتها التي غولها لها القانون في التعقيب على أحكام المحكمة التأديبية ومن بينها الأمن الصادر بإحالة الدعوى اليها ، ذلك أن المادة (١١٠) من قانون المرافعات وان ألزمت المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها للأحكام لم تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالاحالة ، وليس من ديب في أن التزام المحكمة الادارية العليا بحكم الاحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجافى مع طابع الأشياء ويغل بنظام التدرج القضائي وقيم وظيفة المحكمة الادارية العليا على أساسين متعارضين من حيث الالتزام بحكم الاحالة والتعقيب على حكم الاحالة في الوقت نفسه .

ومن حيث قد ذهب الحكم المطعون فيه خلاف هذا المذهب بالأسر بإحالة دعوى الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٩ القضائية الى المحكمة الادارية العليا ، فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يضمن معه القضاء بعدم قبول هذه الاحالة ، الأمر الذي يترتب عليه لفتاح مهاد جديد ليقيم
ضمنه امام المحكمة الادارية العليا بالإجراءات القانونية المقررة

(طعن ٧٨٩ لسنة ١٩٩٩ في جلسة ١٢/٢/١٩٨٩)

للجنة رقم (٢٩٧)

للبسما :

عدم جواز الاحالة من المحكمة التأديبية الى المحكمة الادارية العليا -
مقتضى هذه الاجازة هو استبعاد دور دائرة فحص الطعون فى القضاء يرفس
ما ترى عدم وجود وجه لاحالته الى المحكمة الادارية العليا من طعون فضلا
عن ان مقتضاها كذلك القضاء دور المحكمة الادارية العليا فى مراقبة الحكم
المصدر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص بنظر دعوى الطعن .

الحكمة :

« من حيث أن عناصر هذه المنازعة تتصلب - حسبما يبين من الأوراق
- فى أ.هـ فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٢ أصدر مجلس تأديب العاملين
بالسلكين الدبلوماسى والقضلى بوزارة الخارجية قرارا بمجازاة الطاعن
بالانذار ، مبتدئا الى ما نسب اليه من تراضيه - بوصفه ،سكرتير الأمن
والرمز بسفارتنا - بينما فى تنظيم الأرشيف السرى بالمعارة - وتكرار عدم
الجزاه بالنظم والتعليمات الصادرة اليه وتوجيه الغلط غير لائقة الرئيسة
المباشرة »

وقد نعى الطاعن على قرار مجلس التأديب أنه صدر معينا لأنه بنى على
غير سند صحيح من الواقع والقانون .

ومن حيث ان قرار مجلس التأديب المظنون فيه ، قرار صادر من مجلس
تأديب لا تخضع قراراته لتصديق جهة ادارية .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا - الدائرة المشكلة طبقا لحكم
المادة ٤٥ مكررا من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ ، المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قد انتهت بقضائها فى الطعن
رقم ٢٨ لسنة ٢٩ القضائية بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ الى اختصاص

المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات التارئة ، الأمر الذى يعنى عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر تلك الطعون .

الا أن المستقر فى قضاء المحكمة الادارية العليا أنه لا يجوز الإحالة من المحكمة التأديبية الى المحكمة الادارية العليا ، لأن مقتضى هذه الاجازة استبعاد دور دائرة فحص الطعون فى القضاء برفض ما ترى عدم وجود وجه لاحتاله الى المحكمة الادارية العليا من طعون ، فضلا عن أن مقتضاها كذلك اقضاء دور المحكمة الادارية العليا فى مراقبة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص بنظر دعوى الطعن .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أن حكم المحكمة التأديبية لرئاسة الجمهورية قد أخطأ اذ قضى بإحالة دعوى الطعن الى هذه المحكمة مما يستوجب القضاء بعدم قبول هذه الاحالة ، دون إخلال بحق الشاغل فى إقامة طعنه امام هذه المحكمة خلال الأجل المقرر قانونا من أربع صيدور هذا الحكم » .

(طعن ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦)

ثانيا : الطعن بالتمسك إعادة النظر

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :
التمسك إعادة النظر فى الأحكام التأديبية لا تتبع فى شأنه أحكام التماس إعادة النظر فى الأحكام الجنائية .
المحكمة :

أحال قانون مجلس الدولة فى شأن التماس إعادة النظر فى الأحكام انصافرة من المحاكم التأديبية الى الأحكام المقررة فى هذا الشأن فى قانون

اللائحة الجزائية ، ويقتصر نطاق هذه الاخالة في امرين : اولهما :
المواعيد ، وثانيهما احوال الالتزام ، اما ما عدا ذلك من قواعد مقررة في
قانون الاجراءات الجنائية فلا تطبق امام المحاكم التأديبية في هذا
الخصوص .

واساس ذلك ان قانون مجلس الدولة حرص على ترك الباب مفتوحا
عن هذا الشأن على نحو لا يقل يد القضاء التأديبي في حالة التماس إعادة
النظر بكل ما نص عليه قانون الاجراءات الجنائية ، ولذلك تقليرا للاختلاف
من حيث التنظيم وطبيعة المقصود بين القضاء الجنائي والتأديبي ، ويتم
تطبيق التماس إعادة النظر في حالة ظهور وقائع أو أدواق لم تكن معلومة
وقت المحاكمة من شأن بلوغها لبوت براءة المحكوم عليه . ويتم لهذا الطريق
من خلال عملية مركبة من الاجراءات : اولها هو افراد التائب التماس الاجراء
والثاني نظر الطلب بواسطة اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٤٤١ من قانون
الاجراءات الجنائية ، ولا تنطبق هذه الاجراءات الا على القضاء الجنائي .

ومؤدى ذلك عدم الالتزام بتلك الاجراءات امام القضاء التأديبي
الذى يختلف في تشكيله وتنظيمه عن القضاء الجنائي . وذلك يستمد
اساسه من ان قانون مجلس الدولة اثار الى تطبيق قواعد قانون الاجراءات
الجنائية بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة امام المحاكم التأديبية . ولا وجه
للقول بتسليم مدير عام النيابة الادارية بالتبليس إعادة النظر في الأحكام
الصادرة في الدعاوى التأديبية قياسا على حكم المادة ٤٤٣ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(طن ١١٠٢ لجنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٦)

الفصل التاسع

تأديب الموظف العام والمنتدب والمفوض

الفرع الأول : تأديب العام والمنتدب

المادة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

التأديب أنه في حالة نذب العامل أو إعارته لجهة أخرى داخل النظام الإداري للدولة فإن الجهة المنتدب أو الممر إليها يتحمل لها الاختصاص بتأديبه مما يقع عنه من مخالفات أثناء فترة الإقارة أو تحتها - استثنى ذلك - أنها لا قدر من غيرها على تقدير خطورة التأديب الإداري في إطار النظام التأديبي الذي يتفهم له سائر العاملين المدنيين بالدولة - يستثنى من ذلك حالات الترخيص بالعمل لدى جهة خاصة أو شمسعي من استثنائي القاتون الخاص فله الاختصاص بالتأديب في هذه الحالة يتحمل الجهة عمله الأصلية - أساس ذلك : - خروج العامل لنظم التأديب المنصوص عليها في نظم العاملين المدنيين بالدولة على نحو لا يسمح بتفويضه لأي نظم خاصة - إذا كان العامل مخصصاً له بالعمل في إحدى الجهات الخاصة الخاصة بالخاصة لكان العمل في هذه الجهات لا تملك سلطة تأديبه مما يقع عنه من مخالفات الأمر الترتب في ذلك : - بقاء الاختصاص بتأديب العامل لسلطة المختصة بجهة عمله الأصلية - سران ذات الامانة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة وأيضاً على العاملين بالقطاع العام -

الحكمية :

ومن حيث أن لمن هيئة مفوضي الدولة هي لهذا الحكم يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد انحط في تطبيق القانون حين قضى بإلغاء التراز المنفرد فيه على أساس أنه صادر من سلطة غير مختصة بإصداره لعدم

اختصاص السلطات القائمة على التأديب بالشركة ضدها بتأديب المطعون ضده وانما تقضى بتأديبه الجهة التي كان مأذونا له بالعمل منها باعتبارها أقدر على تقدير خطورة المخالفة ، وما ذهب اليه الحكم المطعون فيه يخالف القانون لأنه يسلط جهة خاصة بتأديب أحد العاملين بالقطاع العام وهذا غير جائز ، ولما كانت المخالفة المنسوبة للمطعون ضده تمثل خروجاً منه على مقتضى واجبات وظيفته الأمر الذى ينكس أثره على وظيفته فى عمله الأسمى بالشركة ، واذا قامت الشركة بأعمال سلطتها التأديبية فان قرارها هذا يكون متفقاً وأحكام القانون ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بالغاءه قد خالف أحكام القانون ويتمين لذلك القضاء بالغاء الحكم برفض الطعن .

ومن حيث ان من المستقر عليه ان فى حالة تدب العامل أو اعارته الى جهة أخرى داخل النظام الإدارى للدولة فان الجهة المنتدب أو المعار إليها يتعقد لها الاختصاص فى تأديبه عما يقع منه من مخالفات أثناء فترة اعارته أو تدبه وذلك على اعتبار انها أقدر من غيرها على تقدير خطور الذنب الإدارى كل ذلك فى انظار النظام التأديبى الذى يخضع له سائر العاملين المدنيين بالدولة ، الا أن يستثنى من ذلك حالات النصب أو الاعارة أو الترخيص بالعمل لدى جهة خاصة أو شخص من أشخاص القانون الخاص فان الإختصاص بتأديب العامل فى هذه الحالة يتعقد لجهة عمله الأصلية على أساس خضوع العاملين بها لنظم التأديب المنصوص عليها فى نظم العاملين المدنيين بالدولة على نحو لا يسمح بخضوع العامل لأى نظم خاصة وحتى لا يكون فى ذلك تسليط جهة خاصة على عامل بالحكومة فضلاً عن أن يميل العامل خاضعاً فى تأديبه لجهات أهلية أو خاصة متعددة لا تملك توقيع جزاءات على العامل من جنس الجزاءات المنصوص عليها فى نظام تأديب العاملين بالحكومة واذا يمتنع على السلطات التأديبية فى الجهات الخاصة أن توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية فانها لا تعد

في مفهوم القانون من السلطات التأديبية التي تقوم مقام سلطات التأديب في جهات العمل الأصلية التي يتبعها العامل بصفته صاحبة الاختصاص الأصلي في تأديبه . وسجل القول أن العامل المعار أو المتدرب أو المرخص له بالعمل في إحدى الجهات الخاصة الخاضعة لقانون العمل فإن هذه الجهات لا تملك سلطة تأديب العامل عما يقع منه من مخالفات أثناء فترة التدريب أو الإعادة أو الترخيص بالعمل ويظل الاختصاص بتأديبه للسلطة المختصة فيه عنه الأصلية عن هذه المخالفات .

ومن حيث أن هذا القول وهو متعلق بالعاملين المدنيين بالدولة فإن يصدق أيضا على العاملين ب وحدات القطاع العام لأن الفرع قد نهج في تنظيم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة نهجا من شأنه إخضاعهم في مجال التأديب من حيث السلطات المختصة بالتأديب وضماناته وإجراءاته لنظام تأديبي يعاد يتطابق في أسسه العامة مع نظام تأديب العاملين المدنيين بالدولة وبذلك يكون النظام التأديبي بالنسبة لهم جزءا من النظام العام للتأديب . وبالتالي يتواجدان في مركز نظامي بالنسبة للأحكام المنصوص عليها في نظام العاملين بالقطاع العام ومنها نظام التأديب الأمر الذي لا يسوغ معه خضوعهم في مجال التأديب لأحكام قانون العمل لأن ذلك يتجافى مع العلاقة التنظيمية التي تربطهم بوحدات القطاع العام . وإذا ذهب المحكم المطعون فيه إلى خلاف هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيما أورده من أسباب في هذا الشأن .

ومن حيث أن المخالفة المنسوبة للمطعون ضده تحصل في أنه في أثناء فترة الترخيص له بالعمل لدى المعهد التدريبي لتنمية المجتمعات المحلية وهو هيئة خاصة بوظيفة مراجعة حسابات في غير أوقات العمل الرسمية قد أهمل في أداء واجباته بأن لم يكتشف التلاعب في أموال الجمعية في وقت مبكر ، وهذه المخالفة على فرض صحة نسبتها إلى المطعون ضده فإنها لا تندرج

أن تكون اجمالا منه لا يتطوي على سلوكك معيب. يمن خلقه ويخدهش سمعته وسيرته ولا يمثل انحرافا في طبيعته وخلقته مما ينعكس أثره على كرامة الوطنية التي يشغلها في الشركة المأذون فيها. ويمس اعتبار شغلها ويخل بالثقة الواجب توافرها فيه، وهو مناط تدخل السلطات التأديبية في جهة عمله الأصلية لأعمال سلطتها في تأديبه بمعنى أن هذه المخالفة لا تثير إهبا ولا انعكاسا على عمله بالشركة، وأذا قامت الشركة ضدها بإصدار قرارها المطعون فيه بمجازاته بخصم خبيثة عثر يوما من راتبه فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله الأمر الذي يتعين معه إلغاء قرار الجزاء المطعون فيه. ولا كإلزام الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء هذا القرار فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في النتيجة التي انتهى إليها دون الأسباب ويتمين لذلك القضاء برفض الطعن.

(طعن ٥١١ لسنة ٣٦ في جلسة ١١/٣/١٩٨٦)

فأعسدة رقم (٤٠٠)

الجهة المنتدب أو الممار إليها العامل أو الكلف بها هي المختصة بالتطبيق مع العامل أو الكلف وتأديبه - ذلك من المسائل التي يرتكها خلال فترة التندب أو الأمانة أو التكليف - ذلك وفقا لحكم المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣.

الحكمة :

ومن حيث أن معنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التمييز لأمره دفع بعض الطاعنين بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولا تأنيها بغير التمييز لستنادا على الضمان لمضرة لجنة التوزيع باعتبارهم أعضاء في المجلس الشيعي الأعلى ومن ثم فلا تسري عليهم بهذه الصفة أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين بالمدينين بالدولة.

دائما يخضعون في مجال التأديب لقانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، فضلا عن أن اللجنة المشكلة من الطاعنين قد التزمت بأحكام قرار محافظ الدقهلية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٥ عند قيامها بأجراء القرعة بالنسبة لعالتى الزواج العديد والاخلاء الإدارى وغاية الأمر أن اللجنة بدلا من قيامها بأجراء قرعة علنية أجرت قرعة داخلية بمعرفة ومباشرة رئيسها الدواع أمنية ولظروف اضطرارية وبناء على توجيهات السيد المحافظ بمصدر القرار المشار اليه استنادا الى تعليمات سلطات الأمن بوجود اضطرابات أمنية ولصعوبة السيطرة على الموقف انشاء مضاماة عدد المواطنين المعتندين ، وأن من المبادئ القانونية المبنية ان من يملك افساد التراز يملك تهذيبه والناؤد وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة ، فضلا عن ان السلطة المختصة لم تمترض على نتيجة أعمال اللجنة مما يعنى الموافقة على ما قامت به من اجراءات .

ومن حيث انه عن الدفع المبدى من الطاعنين الخامس والسادس والسابع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى المقامة ضدهم تأمسا على أنهم كانوا قد انضموا الى عضوية اللجنة المختصة بتوزيع المساكن بمدينة المنصورة وهم أعضاء بالمجلس الشعبى المحلى فلا تسرى عليهم أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فقد جاء فى غير محله لأن ما نسب اليهم كذا بمناسبة تكليفهم بالعمل فى المحافظة ، ومن المقرر ان الجهة المنتدب أو المعار اليها العامل أو المكلف بها هى المختصة بالتحقيق معه وتأديبه وذلك عن المخالفات التى يرتكبها خلال فترة التنب أو الاعارة أو التكليف وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، ومن ثم يندو هذا الدفع غير جدير بالاعتناء اليه متضمنا طرحة .

(أعلن ٢٠١٣ ، ٢٧٢٠ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٠١٤/٥/٢٠)
(م - ٥٧)

الفرع الثاني : تدبير الوظائف المنقولة

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشتملها توقيع الجزاء التأديبي في النصاب المقرر للسلطة الرئيسية يدخل في اختصاص الجهة الإدارية التي وقعت فيها المخالفة والتي كان العامل يتبعها وقت ارتكابها - لا يغير من هذه القاعدة نقل العامل الى جهة يختلف نظام التأديب فيها عنه في الجهة المنقولة منها - ينطبق الاختصاص في الحالة الأخيرة للجهة المنقولة إليها - أساس ذلك : - أن نقل العامل الى جهة ذات نظام تأديبي مغاير من شأنه أن ينشئ له مركزا قانونيا جديدا مغايرا لركزه السابق - أو ذلك : - ينطبق الاختصاص بمسألة تأديبها للسلطات التأديبية طبقا للنظام الساري على العاملين بالجهة المنقولة إليها - مثال - صدور قرار بتعيين أحد العاملين المدفنين بالدولة عضوا بهيئة التدريس بجامعة الأزهر - الزه - ينحصر عنه الاختصاص التأديبي لوزارة التربية والتعليم التي كان يتبعها ويتعلق الاختصاص بتأديبه الى السلطات التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشتملها - أساس ذلك : - القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نظم أحكام تأديب اعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر تنظيها خاصة سواد في سلطاته أو في اجراماته أو في الجرامات التي يجوز توقيعها .

الحكمة :

ومن حيث أنه من المسلم أن توقيع الجزاء التأديبي في النصاب المقرر للسلطة الرئيسية يكون من اختصاص الجهة الإدارية التي وقعت فيها المخالفة والتي كان العامل يتبعها وقت ارتكابها وأنه لا ينال من اختصاص الجهة المذكورة بتوقيع الجزاء نقل العامل الى جهة أخرى إلا أن هذا النظر

لا يصدق اذا اختلف نظام التأديب في الجهة المتقوله اليها العامل عنه في
الجهة المذكورة بتوقيع الجزاء لقل العامل الى جهة أخرى الا أن هذا النظر
مناير لمركزه السابق تماما وينعقد الاختصاص بمساءلة تأديبيا للسلطات
التأديبية طبقا للنظام التأديبي السارى على العاملين بهذه الجهة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المخالفة المنسوبة للطاعن قد
تمت وقائعها خلال العام الدراسي ٧١/٧٠ أثناء عمله بمدرسة بوزارة التربية
والتعليم ضمن البعثة التعليمية بليبيا وقد أجرى منه بشأن هذه المخالفة
تحقيق وأثناء استيفاء إجراءات هذا التحقيق مع الطاعن صدر قرار السيد
وزير شئون الأزهر رقم ٣٤٣ في ١٥/٩/١٩٧١ بتعيينه عضواً في هيئة
التدريس بكلية التربية بجامعة الأزهر وتسلم المبل بها في
٣٠/١٢/١٩٧١ ، ثم صدر عقب ذلك القرار المطعون فيه المتخذ في
١٨/٣/١٩٧٢ بمخصم عشرة أيام من راتبه .

ومن حيث أنه بضدور قرار تعيين الطاعن عضواً هيئة التدريس
بجامعة الأزهر ينحصر عنه للاختصاص التأديبي لوزارة التربية والتعليم
وينعقد الاختصاص بتأديبه الى السلطات التأديبية المنصوص عليها في
القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي
يشملها والذي نظم أحكام تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر
تنظيماً خاصاً سواء في سلطاته أو في إجراءاته أو في الجزاءات التي يجوز
توقيعها ، فقد جعل الاختصاص بمحاكمة أعضاء هيئة التدريس بجامعة
الأزهر بجميع درجاتهم وفقاً للمادة ٧١ منه لدى مجلس تأديب خاص ، كما
جعل الاحالة الى هذا المجلس التأديبي وفقاً لنص المادة ٦٧ من القانون
لمدير الجامعة وحده اذا رأى محلاً لذلك ، كما حوّل القانون المشار اليه
المجلس التأديبي توقيع الجزاءات التأديبية التي حددها المادة ٧٣ من
القانون وهي جزاءات تختلف عن جنس الجزاءات التي تملك السلطات

التأديبية بوزارة التربية والتعليم توقيها. على الطاعن وفقاً للقانون رقم ٤٧، لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن أمثلة ذلك جسراء الضخم من المرب الذي وقع على الطاعن بالقرارات المطعون فيه لا نظير له بين الجزاءات المخصوص عليها في المادة ٧٢ من قانون إعادة تنظيم الأزهر مما لا يسوغ منه في الملتقى القانوني مجازاة عضو هيئة التدريس بالجامعة بجزاءات لا تتسق مع النظام الوظيفي الذي يحكم حياته الوظيفية ولا أثر لها بالتالي في مركزه الوظيفي طالما أن قانونه لا يعترف بها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن تصدى وزارة التربية والتعليم لمساءلة الطاعن ومجازاته بعد تعيينه عضواً في هيئة تدريس جامعة الأزهر يجعل قراراتها الصادرة في هذا الشأن من قبيل القصب لاختصاص السلطات التأديبية بجامعة الأزهر وتنزل به إلى حد الالزام الذي لا تلغى أياً خصاصة ولا يزيل عيبه فوات ميعاد الطعن فيه ويتمين لذلك القضاء بالغاء هذا القرار المطعون فيه ، والجامعة وثباتها في اتخاذ الاجراء التأديبي المناسب قبل الطاعن في حدود الاختصاص المخول لها في قانون إعادة تنظيم الأزهر .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون وتأييله ويتمين لذلك القضاء بالغائه والحكم بالغاء القرار المطعون فيه .

(علن ١٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/٧٣/١٩٨٥)

الفصل العاشر

مجالس التأديب

الفرع الأول - الإخطار الصادر لمجالس التأديب

نولا : يسرى على ما تصوره مجالس تأديب من قرارات ما يسرى
على الأحكام القضائية من قواعد

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

قرارات مجالس التأديب هي قرارات قضائية أشبه ما تكون بالأحكام
- يسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - إذا
أغلقت هذه القرارات إحدى البيانات الجوهرية التي يترتب عليها الإعلان
وفقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية كان القرار باطلا - المادة ٢٠ من
قانون مجلس الدولة - إذا لم توقع مسودة الحكم المشتعلة على منطوقه إلا
من اثنين فقط من أعضاء الإدارة الثلاثية التي أصدرت الحكم فإن الحكم
يكون باطلا .

المحكمة :

ومن حيث أنه وفقا لنص المادة ١٦٧ من القانون رقم ١٩٧٢/٤ بشأن
السلطة القضائية ، يتم معاقبة العاملين بالمحاكم أمام مجلس تأديب يشكل
بالنسبة للمحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يهزم
مقامهما وكبير الكتاب .

ولن حيث أن قضاء هذه المحكمة بصرفه على أن قرارات مجالس
التأديب هي في حقيقتها قرارات قضائية أشبه ما تكون بالأحكام ويسرى
عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، وعليه فإذا ما

أغفلت هذه المقررات إحدى البيانات الجوهرية التي يترتب عليها البطلان وفقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية. كان القرار باطلا ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٥ التي نصت على أنه يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم. ولا كان باطلا وهو ذات الحكم الذي نصت عليه المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — ومؤدى ذلك وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم توقع مسودة الحكم المشتعلة على منطوقه الا من اثنين فقط من أعضاء الدائرة الثلاثية التي أصدرت الحكم فإن الحكم يكون باطلا ، لأن توقيع الحكم هو الدليل على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذين من حق المتقاضى أن يراهم وهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام تتصدى له المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكانت قرارات مجلس تأديب العاملين بالمحاكم تصدر بتشكيل ثلاثي ، وكان الثابت من مسودة قرار مجلس التأديب المطعون فيه المتضمنة منطوق الحكم أنها موقعة من عضوين فقط من أعضاء الهيئة التي أصدرته ولم يوصح عليها العضو الثالث الأمر الذي يترتب عليه بطلان هذا القرار ولا يغير من ذلك توقيع العضو الثالث إحدى واجهتي ورقة مسودة الحكم المتضمنة جزئيا من وقائع الدعوى ، لأن توقيع أعضاء المجلس يجب أن يكون على المنطوق والأسباب أو على الأقل جزء منها وهو ما لم يتم بالنسبة للقرار المطعون فيه الأمر الذي يثمين معه الغاؤه وإعادة الدعوى إلى مجلس التأديب المختص للفصل فيما هو منسوب إلى الطاعن هيئة أخرى .

(طعن ٣٤٨٧ سنة ٣٦ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٩٢)

نفس المنى — الطعن رقم ١٦٧٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١١/١/١٩٨٦)

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢/١/١٩٨٦)

المادة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

قرارات مجالس التأديب هي قرارات قضائية أشبه ما تكون بالأحكام - يسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - قرارات مجلس التأديب هي قرارات نهائية نافذة بذاتها بمجرد صدورها من مجلس التأديب .

الحكمة :

من حيث أن قرار مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٧/٤/١ .

ومن حيث أن قرارات مجالس التأديب هي في حقيقتها قرارات قضائية أشبه ما تكون بالأحكام ويسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية .

ومن حيث أن المادة (٤٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « ميماد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه » .

ومن حيث أن قرارات مجلس التأديب هي قرارات نهائية نافذة بذاتها بمجرد صدورها من مجلس التأديب ما لم يكن هناك نص يقضى باعتمادها من سلطة أعلى .

ومن حيث أن أحكام الفصل السادس من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تأديب العاملين بالمحاكم لم تتضمن نصا يوجب اعتماد قرارات مجلس التأديب من أى سلطة أعلى ، فمن ثم تكون هذه القرارات نهائية وقابلة للتنفيذ بمجرد صدورهم

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان الثابت أن الطاعن لم ينشط
لائخاذ أى إجراء للطعن على حكم مجلس التأديب الصادر ضده بجلسة
١٩٨٧/٤/١ بالتقدم بطلب مساعدة قضائية بتاريخ ١٩٨٨/٢١/١ ، ثم
بتقريح الطعن عليه بتاريخ ١٩٨٩/١/١ ، فمن ثم يكون الطعن قد اقيم بعد
قوات المواعيد القانونية ، بما يتعين منه الحكم بعدم قبوله شكلا .
(طعن ٤٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/١٠/٢٤)

ثانيا - قرارات مجالس التأديب بمثابة أحكام صادرة فى دعاوى
تأديبية ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا

فصل فى رقم (٤٠٤)

المبدأ :

تعتبر القرارات التى تصدرها مجالس التأديب التى لم يخضعها
القانون لتصديق من جهات ادارية عليا قرارات نهائية لا تسرى عليها الاحكام
الخاصة بالقرارات الادارية فلا يجوز التظلم منها او سحبها او تعطيل جهة
الادارة عليها بل تستند تلك المجالس ولايتها باصدار هذه القرارات ويمتنع
عليها سحبها او الرجوع فيها او تعديلها وينتقل ذلك على الجهات الادارية
بقرارات هذه المجالس اقرب فى طبيعتها الى الاحكام التأديبية منها الى
القرارات الادارية ، ولا توصف بانها قرارات نهائية لسلطات تأديبية وعلى
ذلك يجرى على هذه القرارات ما يجرى على الاحكام الصادرة من المحاكم
التأديبية بالنسبة الى الطعن فيها ومن ثم طعن فيها مباشرة امام المحكمة
الادارية العليا .

المحكمة :

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا الدائرة المنصوص عليها فى
المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ للمجلس القانوني رقم ١٣٣١

لسنة ١٩٨٤ قضت في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٥/١٢/١٩٧٢ بأن القرارات التي تصدرها مجالس التأديب التي لم يخضعها القانون لتصديق من جهات إدارية عليا قرارات نهائية لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية فلا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تمقّب جهة الإدارة عليها بل تستنفذ تلك المجالس ولايتها بإصدار هذه القرارات ويمتنع عليها سحبها أو الرجوع فيها أو تعديلها وينتقل ذلك على الجهات الإدارية. وعلى ذلك فإن قرارات هذه المجالس أقرب في طبيعتها إلى الأحكام التأديبية منها إلى القرارات الإدارية ، ولا توصف بأنها قرارات نهائية لسلطات تأديبية وعلى ذلك يجري على هذه القرارات ما يجري على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالنسبة إلى الطعن فيها ومن ثم يعلّ فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا . وقرّياً على ذلك يكون التّجاء الطعن في طعنه على قرار مجلس للتأديب الصادر في ١/٢/١٩٨٣ من مجلس تأديب المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس بمجازاته بخمسم أجم يوم من مرتبه - إلى المحكمة التأديبية بالإسكندرية في غير محله وكان يتعين عليه الطعن في ذلك القرار مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا شأن الطعن في قرار مجلس للتأديب المطعون فيه شأن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية ويكون الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالإسكندرية في الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٥ ق بجلسته ٢٥/٥/١٩٨٤ المقام من . . . - في قضائه كله - قد صدر من محكمة غير مختصة بإصداره ، ويتعين لذلك الحكم بإلغائه واعتباره كأن لم يكن .

ومن حيث أنه: متى كانت المحكمة الإدارية العليا قد اتصلت بهمّذا النزاع عن طريق الطعن المقام من جامعة الإسكندرية على الحكم الصادر وكانت المنازعة مهينة تماماً للحكم في موضوع الطعن المقام من . . . على القرار الصادر من مجلس تأديب المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس

بجلسة ١٩٨٣/٢/١ فى الدعوى التأديبية رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ وللقاضى بمجازاته بخضم أجر يوم من مرتبه وكالت جامعة الاسكندرية قد نجت فى طعنها على الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية بجلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ فى الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٥ ق لما تقرر من الحكم بالناء بالحكم المطعون فيه - لذلك تتصدى المحكمة الادارية العليا لموضوع الطعن المقام من الطاعن بعد القضاء بالناء بالحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية بالناء قرار مجلس التأديب فيما قضى به من مجازاة الطاعن بخضم أجر يوم من أجره ، ويتمين لذلك الحكم فى موضوع الطعن المقام . . . مجددا من هذه المحكمة .

ومن حيث ان قرار الاتهام قد نسب الى الطاعن . . . الموظف بمرکز الدراسات العليا والبحوث انه كلف بالاشتراك فى لجنة التخليص فى ١٩٨٢/١/٢٥ واستلم الشيك اللازم للاتفاق على اجراءات الافراج عن الرسالة بتاريخ ١٩٨٢/١/٣٠ ولم يتم بالمهمة الكلف بها مع عضوى اللجنة الآخرين على الوجه المطلوب حتى تم نفيه من كلية الآداب الى ادارة الجامعة فى ١٩٨٢/٢/١٢ الأمر الذى يتعين معه اشتراكه فى المسئولية عن التراخى الذى شاب عمل لجنة التخليص مما أدى الى تعميل الجامعة برسوم أرضيات قيمتها ١٠٦١ جنيها . ويتضح من ذلك ان الطاعن قد حوكم عن همة عدم القيام بالواجب المدة من ١٩٨٢/١/٢٥ تاريخ تكليفه بالاشتراك فى لجنة التخليص واستلام الشيك اللازم للاتفاق على اجراءات الافراج عن الرسالة فى ١٩٨٢/١/٣٠ وعدم قيامه المطلوب مع عضوى اللجنة الآخرين فى ١٩٨٢/٢/١٢ تاريخ نفيه من كلية الآداب الى ادارة الجامعة . ومعنى ذلك ان قرار الاتهام يبرى الطاعن من كل مسئولية عن التراخى فى اتخاذ اجراءات التخليص على رسالة الكتب مما أدى الى تعميل الجامعة برسوم أرضيات قيمتها ١٠٦١ جنيها ابتداء من ٨٢/٢/١٢ تاريخ نذب الطاعن للعمل بعيدا عن كلية الآداب . وفى ادارة الجامعة .

فاذا كان ذلك وكان الثابت باقرار الجامعة انه لم تصدر موافقة ادارة
التوريدات بالجامعة على الاستيراد الا في ٢٥/٢/١٩٨٢ برقم ٥٠/١٩٨٢
- ومتى كان من الاحوال المسئلة انه من غير الممكن استلام رسالة طرود
الكتب الموجودة في الجمارك بدون موافقة الاستيراد التي استخرجت فقط
في ٢٥/٢/١٩٨٢ ، وكان الطاعن قد نقل من كلية الادب الى الجامعة في
١٢/٢/١٩٨٢ قبل صدور موافقة الاستيراد رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ في
٢٥/٢/١٩٨٢ ، وعين موظف آخر بديلا عن الطاعن وتم استخراج شيك
آخر جديد باسم الموظف الجديد عضو لجنة التخليص الذي حل محل
الطاعن في ١٥/٢/١٩٨٢ وعاصر اجراءات التخليص على رسالة الكتب
حتى نهاية الاسبوع الأول من شهر مارين سنة ١٩٨٢ - لذلك يكون من
العيب الشديد مساءلة الطاعن عن مخالفة ادارية كان قد ابدت تماما عن
مجالها منذ نذبه للمصل بإدارة الجامعة في ١٢/٢/١٩٨٢ ولم يكن من
المحكمة حتى ٢٥/٢/١٩٨٢ تاريخ الموافقة الاستيرادية الافراج عن الرسالة
وكان الطاعن منذ ١٢/٢/١٩٨٢ قد نقل الى ادارة الجامعة وجاء موظف
آخر يعمل محله في لجنة التخليص وتم استخراج شيك جديد باسم الموظف
الجديد - لذلك لا يسأل الطاعن عن أي تراخي في التخليص على رسالة
الكتب الواردة باسم الجامعة الى مطار القاهرة عن الفترة من بدء تعيينه
عضوا باللجنة الى تاريخ نقله الى ادارة الجامعة في ١٢/٢/١٩٨٢ لعدم
صدور الموافقة الاستيرادية التي بدونها يستحيل الافراج عن الرسالة حتى
٢٥/٢/١٩٨٢ بعد نقل الطاعن بحوالي ثلاثة عشر يوما كاملة - لذلك يكون
قرار مجلس التأديب الصادر بإدانة الطاعن وبخضه اجر يوم واحد من
ترتبته في غير محله ، ومخالفا للقانون ، حقيقا بالالغاء ، وما يترتب على هذا
الالغاء من آثار .

(طعن ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٨٨)

للأمانة رقم (٤٠٥)

الليسانس :

القرارات الصادرة من مجالس التأديب تعد أقرب إلى الأحكام منها إلى القرارات الادارية ، لذلك يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا وليس أمام محكمة أول درجة . — يتعين لذلك على مجالس التأديب مراعاة الضمانات والاجراءات التي يستلزم القانون اتباعها في إصدار الأحكام القضائية — المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مفادها — وجوب أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم ولا كان الحكم بإطلا — المحكمة من ذلك هي توفير الضمانات للمتقاضين — التوقيع هو الدليل على أن القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم — توقيع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه من مضمون . فاق في دائرة لثالية يترتب عليه بطلان الحكم لذلك لانطوائه على اعداد القضاة الجوهريه للمتقاضين — البطلان في هذه الحالة امر مطلق بالنظام العام تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها دون حاجة الى الترفع به .

المحكمة :

ومن حيث أن القرار الصادر من مجلس التأديب يمد من حيث طبيعته التقاوية أقرب إلى الأحكام منه إلى القرارات الادارية ، ولهذا سمح بالطعن فيه مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا ، وليس أمام محكمة أول درجة .

ومن حيث أنه اذا كان الأمر كذلك ، فانه يتعين على مجالس التأديب مراعاة الضمانات والاجراءات التي يستلزم القانون اتباعها في إصدار الأحكام القضائية .

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تقضي بأنه يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم ولا كان الحكم بإطلا

وانحكمة من ذلك هي توفير الضمانة للمتقاضين ، لأن التوقيع هو الدليل على أن القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم ، وعلى ذلك فإن توقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من عضوين في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم والبطلان في هذه الحالة بطلان لا يقبل التصحيح لأنطوائه على اصدار ضمانات جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين ، إذ أن توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيها والذين من حقهم المتقاضى. إذ يعرفهم ، وبهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام تتعراه المحكمة بحكم وظيفتها وتقتضى به من تلقاء نفسها دون حاجة إلى البغض به .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مجلس التأديب الذى انعقد لمحكمة الطاعن مشكل من الأستاذ المستشار . . . رئيس المجلس . . . ومن الأستاذ . . . رئيس النيابة والأستاذ . . . كبير المحضرين ، فإنه يتعين عليهم ليكون الحكم سليما أن يوقعوا جميعا على مسودته المشتملة على أسبابه .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة مسودة القرار المطعون فيه أنها موقعة من السيد الأستاذ رئيس المحكمة والسيد الأستاذ رئيس النيابة ، ولم توقع من كبير المحضرين وهو العضو الثالث الذى يكتمل به المجلس الذى أصدر القرار المطعون فيه ، ومن ثم كان هذا القرار يكون قد وقع باطلا مما يتعين معه الحكم بالفائه .

ومن حيث أنه وإن كان الأمر كذلك ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من إعادة محاكمة الطاعن على الوجه التسليم الذى يتطلبه القانون . . .
(ملعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢)

فمن المحلى :

(ملعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٨)

ثالثاً : اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون في قرارات
مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية

للمسئدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

القرارات التي تصدرها مجالس التأديب التي لم يخضعها القانون
للتصديق من جهات إدارية عليا هي قرارات نهائية لا تسرى عليها الأحكام
الخاصة بالقرارات الإدارية وهي أقرب في طبيعتها إلى الأحكام التأديبية منها
إلى القرارات الإدارية ويجزى عليها ما يجزى على الأحكام الصادرة من المحاكم
التأديبية بالنسبة إلى الطعن فيها ومن ثم يظن فيها مباشرة أمام المحكمة
الإدارية العليا .

المحكمة :

أن المحكمة الإدارية العليا الدائرة للنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤
قضت في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ بأن القرارات
التي تصدرها مجالس التأديب التي لم يخضعها القانون للتصديق من جهات
إدارية عليا قرارات نهائية لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية
فلا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تعقيب جهة الإدارة عليها بل تستند تلك
المجالس ولايتها بإصدار هذه القرارات ويمتنع عليها سحبها أو الرجوع
فيها أو تعديلها وينتقل ذلك على الجهات الإدارية. وعلى ذلك فإن قرارات
هذه المجالس أقرب في طبيعتها إلى الأحكام التأديبية منها إلى القرارات
الإدارية ، ولا توصف بأنها قرارات نهائية لسلطات تأديبية وعلى ذلك يجزى
على هذه القرارات ما يجزى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية
بأنسبة إلى الطعن فيها ومن ثم يظن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية
العليا . وتزعمها على ذلك يتكون التواء الطعن في طعنه على قرار مجلس

التأديب الصادر في ١٩٨٣/٢/١ من مجلس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بمجازلة بخصم أجر يوم من مرتبه - الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية في غير محله وكان يتعين عليه الطعن في ذلك القرار مباشرة امام المحكمة الادارية العليا شأن الطعن في قرار مجلس التأديب المطعون فيه شأن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية • ويكون الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية في الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ ق بجلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ القام من • • • في قضاؤه كله - قد صدر من محكمة غير مختصة باصداره ، وتبين لذلك الحكم بالغائه واعتباره كأن لم يكن •

(طعن ٢٦٢٦ لسنة ٣٠ ق بجلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

المادة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

قرار مجلس التأديب لا يتنظم منه بل يعطى فيه واسعا الى المحكمة الادارية العليا •

المحكمة :

القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي يصدرها الرؤساء الاداريون اعمالا لاختصاصاتهم التأديبية هي قرارات يتنظم منها اداريا ومن الطبيعي الا يقوم الطعن فيها امام المحكمة التأديبية الا من الموظفين العموميين الذين مستهم هذه القرارات ، أما القرارات التي تصدر من مجالس التأديب ولا تخضع لتصديق جهة ادارية ولا يجدى التنظم منها اداريا لعدم قابليتها للسحب أو الانغاء الاداريين فانها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية ولما تأخذ بحكم الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يكون لذوي الشأن حق الطعن فيها ويمثل ذوي الشأن في هذا المقام

كلًا من الموظف الذي صدر في شأنه قرار من مجلس التأديب والهيئة الإدارية التي أحالته إلى مجلس التأديب .

(طعن ٣٨٩٥ لسنة ٣١ ق في ١١/٦/١٩٨٨)

القاضية راقم (٤٠٨٠)

الهيئة الإدارية أقلية تختص بتكسر الطعون في قرارات طجالس التأديب التي لا تطلع للتصديق من جهات إدارية... إلا أن ذلك لا يمنح له بطبيعة قرارات هذه المجالس - لا تعتبر تلك القرارات أحكاما قضائية تأديبية من جميع الوجوه - ذلك لعدم صدورها من محكمة تأديبية ضمن محاكم مجلس الدولة التي تشكل من قضاة يتمتعون بالاستقلال والحصانة القضائية - المجالس التأديبية تفصل في منازعات وخصومات تأديبية - يتعين على هذه المجالس مراعاة الإجراءات التي تتبع في المحاكمات التأديبية بما يحق ضمانات المداة وتحقيق دفاع المتهمين - هذه الإجراءات هي... الواسطة... كمنظمة... عام... إياها... نوعه - من تلك الضمانات والإجراءات أن يتمكن المتهم من إبداء دفاعه وأن يحق للمجلس في هذا الدفاع وأن تصدر قرارات المجلس مسببة على نحو يكفل مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر الطعن فيها - ذلك يحفظها في الرقابة القانونية على تلك القرارات - سواء من حيث صيغة تحصيلها للواقع أو سلامة تطبيقها للقانون أو من حيث ما توصلت إليه من أدلة أو برادة أو التناصب بين ما وقعته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع الثابتة قبل التهم الذي وقع عليه الجزاء التأديبي .

المحكومة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه الطوى على خطأ في الاستناد وقصور في التمييز وإخلال بحق الدفاع فقد أنصب دفاع الطاعن أمام المجلس على انتفاء مسئوليته تماما عن التهم

الموجهة اليه ، الا ان التزاور المطعون فيه لم يورد شيئا من دفاع الطاعن أو سرد لما جاء بالتحقيقات ولكنني بإيراد التهم المنسوبة الى الموظفين المتقدمين اليه وأضاف سميحة واحدة جاء بها انه ثبت في يقين المجلس خروجهم على الواجب الوظيفي ، وذلك بدون اضافة أو تفصيل دليل ادانة الطاعن في التهم المنسوبة اليه ، ودون رد على دفاعه أو الاعتماد صراحة على أدلة من التحقيقات أو أوراق الدعوى .

ومن حيث انه ولئن كانت المحكمة الادارية العليا تختص بنظر المطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ، الا ان ذلك لا شأن له بطبيعة قرارات هذه المجالس التي وان كانت تصدر في دعاوى تأديبية تقام ضد العاملين أمام تلك المجالس لتوقيع الجزاءات التأديبية عما ثبت في حقهم من مخالفات تأديبية وهي في هذا الخصوص تعد من الناحية الموضوعية سلطات تأديبية ذات قدر من الاستقلال فيما تفصل فيه من دعاوى تأديبية عن الجهات الادارية التي تتبعها العاملون المتقدمون لمجالس التأديب الا انه لا تعتبر تلك القرارات أحكاما قضائية تأديبية من جميع الوجوه لعدم صدورها من محكمة تأديبية ضمن محاكم مجلس الدولة التي تشكل من قضاة يتمتعون بالاستقلال والحصانة القضائية .

ومن حيث انه بناء على ان تلك المجالس التأديبية تفصيل بحسب طبيعة موضوع ما تختص به ، في مجازعات وخصومات تأديبية فانه يتعين عليها مراعاة الاجراءات التي تتبع في المحاكمات التأديبية بما يحقق ضمانات العدالة وتحقيق دفاع المتهمين وهذه الاجراءات هي الواجبة الاتباع كنظام عام للعقاب والجزاء ايا كان نوعه والذي قرره أسسها الأحكام الواردة صراحة في الدستور (المولد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ من الدستور) ومن أبرز تلك الضمانات والاجراءات ان يتمكن المتهم من ابداء دفاعه وان يحقق المجلس (٢ - ٥٨)

هذا الدفاع وان تصدر قرارات المجلس مسببة على نحو يكفل مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر الطعن فيها بحقها في الرقابة القانونية على تلك القرارات. سواء من حيث صحة تحصيلها للواقع أو سلامة تطبيقها للقانون من حيث صحة ما توصلت اليه من ادانة أو براءة أو التناسب بين ما وقعته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع الثابتة قبل المتهم الذي وقع عليه الجزاء التأديبي ولا يتصور عدالة أو قانونا أو منطقا أن يلزم المشرع المحكمة التأديبية في المادة (٤٣) من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة بتسبب أحكامها وضلالتها لكفالة حق الدفاع ، ولتحقيق الرقابة القانونية للمحكمة الادارية العليا على هذه الأحكام وتحلل قرارات مجالس التأديب من التسبب ، ومن ضمان حق الدفاع .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فانه وقد استبان للمحكمة ان مجلس التأديب في قراره المطعون عليه لم يورد أسبابا على الاطلاق يمكن أن تكون أساسا لما انتهى اليه من ادانة الطاعن في الاتهامات المنسوبة اليه واكتفى بالقول بأنه قد « ثبت في يقين المجلس خروج الموظفين الأربعة سالف الذكر على الواجب الوظيفي المنوط بكل منهم » دون أن يبين كيفية توصله الى اليقين في هذه الادانة لكل من المتهمين ومنهم الطاعن والأدلة القانونية التي بنى عليها هذا اليقين والتكليف السليم لما ثبت قبل كل منهم من أفعال بعد مناقشة أدلة الاتهام ودفاع ودفع كل منهم على نحو كاف ومعقول لا يوضح ويبان الأسباب التي تحمل النتيجة التي قررها المجلس براءة أو ادانة أو جزاء في منطوق قراره .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن القرار الطعن في حقيقة الأمر يكون قد جاء قانونا دون أية أسباب على الاطلاق كما لم يناقش ما أورده الطاعن من أوجه دفاع ومن ثم فانه بذلك ينطوى على المخالفة الجسيمة للقانون والاخلال الجسيم بحق الدفاع مما يتعين معه الحكم بالفائه لبطالته لهذه

الأسباب دون التعرض لموضوع المسؤولية التأديبية للطاعنين والجهة الإدارية المختصة وشأنها فيما يتعلق بإعادة إجراءات المحاكمة التأديبية للطاعن طبقا للأجراءات السليمة التي أوجب الدستور والقانون مراعاتها على انتحور السالف بيانه .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٤ ق بجلسته ١٩٨٩/٤/٢٢)

للمجلس رقم (٤٠٩)

البدا :

القرارات الصادرة من مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق جهات إدارية عليا الطعن في هذه القرارات يتم مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا لأن هذه القرارات الصادرة من مجالس التأديب هي أقرب إلى الأحكام التأديبية منها إلى القرارات الإدارية - المحكمة الإدارية العليا تكون هي صاحبة الولاية العامة في نظر الطعون المقدمة ضد قرارات مجالس التأديب وبالنظر في جميع ما يترتب بها من منازعات أو طعنات - من ذلك طعنات التعويض في الإجراءات التأديبية السابقة على تسور الإحالة إلى مجلس التأديب .

الحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة أنه بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق جهات إدارية عليا فإن الطعن في هذه القرارات يتم مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا ذلك أن هذه القرارات الصادرة من مجالس التأديب هي أقرب في طبيعتها إلى الأحكام التأديبية منها إلى القرارات الإدارية ذلك لأن هذه المجالس من حيث الموضوع تفصل في منازعة تأديبية وتوقع عقوبات تأديبية على من يقدمون إليها بانهايات تأديبية طبقا للقانون ولأخذاتهم في موضوع المنازعة التأديبية التي تختص بنظرها. والفصل فيها المحاكم التأديبية إلا أنه من حيث الشكل فلا خلاف

المجالس التأديبية مجالس إدارية. في تشكيلها وفي إجراءاتها وأن تعتم بحسب طبيعة المنازعة التأديبية التي تتولاها أن تلتزم الأصول العامة لاجراءات المذكرات التأديبية بـ وبالتالي فانه رغم معالجة هذه المجالس التأديبية من حيث الطعن في قراراتها التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة تعليلا بالطبيعة الموضوعية لولايتها بالفصل في المنازعات التأديبية المنوطة بها مثل المحاكم التأديبية الا انها لا تتطابق الأحكام التي تخضع لها بسبب طبيعتها الادارية لذات ما تخضع له المحاكم التأديبية من قواعد فيما عدا ما يحتمه النظام العام التأديبي من ضمانات أساسية وجوهرية في الاجراءات التي تتبع في المنازعة التأديبية .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك فان المحكمة الادارية العليا تكون هي صاحبة الولاية العامة في نظر الطعون المقدمة ضد قرارات مجالس التأديب وبالنظر في جميع ما يرتبط بها من منازعاتها أو طلبات متفرعا منها أو ترتبط بها ومن ذلك طلبات التعميم في الاجراءات التأديبية السابقة على قرار الاطاحة الى مجلس التأديب باعتبارها فرع من المنازعة التأديبية التي تختص المحكمة الادارية العليا برقابة مشروعيتها وانزال حكم القانون عليها ولأن هذه المنازعات تدور جميعها حول محل وأمس قانونية واحدة هي عدم مشروعية المخالفة التأديبية. الأمر الذي يقتضي عندم تجزئتها بين هيئات متعددة للفصل فيها تحقيقا لمقتضيات حسن سير العدالة ، ومن حيث ان الدعوى المنازعة وهي طلب التعميم عن التصرفات القانونية التي اتخذتها السلطات المختصة من جامعة الدنيا ضد المدعى بمنسبة الشكوى المقدمة ضده من المذكور من امتداد ورغبت قسم التكميمها الضمنية والتي اتمت الى اجالته الى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالطبيعة الذي وقع عليه عقوبة الفوج مع تأخير التصديق في الوظيفة الأعلى لمدة سنة. ويمكنه الى الجامعة الاضرار بقصد الاضرار به. وبمسئله العلمية ومن ثم ان

الاختصاص بنظر هذا الطلب يكون من اختصاص المحكمة الادارية العليا المختصة بنظر الطعن في قرار مجلس التأديب دون غيرها من محاكم مجلس الدولة .

وحيث أن قضاء صحة محكمة القضاء الادارى المبلعون فيه قد اغفل للتعرض لمدى ولاية المحكمة بنظر الدعوى رغم ما ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظرها وطلبها لحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا للاختصاص .

(طعن ٣٤٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢٩ / ١٩٩٠)

للاصدنة رقم (٤١٠)

للسند :

قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهة ادارية اعلى طعن فيها مباشر امام المحكمة الادارية العليا - تعتبر قرارات مجالس التأديب بمثابة احكام صادرة من المحاكم التأديبية - تعامل هذه القرارات معاملة هذه الاحكام من حيث ضرورة تسبيل وجعته التوقيع عليها من جميع اعضاء الهيئة التي اشتركت في اصدارها .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه يجرى على قرارات مجالس التأديب ، التي لا تخضع للتصديق من جهة ادارية اعلى بالنسبة الى الطعن فيها ما يجرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، أن طعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان قرارات مجالس التأديب المشار اليه تعتبر بمثابة احكام صادرة من المحاكم التأديبية ، لذا فالها تعامل معاملة هذه الاحكام من حيث ضرورة تسيبها وجعته التوقيع عليها من جميع أعضاء الهيئة التي اشتركت في اصدارها .

ومن حيث أن وجوب تسبب الأحكام مقصود به حمل النقضاء على
الآي يحكموا على أسس فكرة مبهمة لم تستبين معالمها ، وأن يكون الحكم
دائما نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة
بين النقضاء قبل النطق به ، وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة
التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه ، فمن هذا التوقيع
يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت
به في المسودة . وعلى ذلك فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت
الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء ، لا يقوم دليلا
على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

ومن حيث أن المادة (١٧٥) من قانون المرافعات أوجبت توقيع مسودة
الحكم - المشتملة على أسبابه - من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته .
والإمكان الحكم بإطلا .

ومن حيث أنه يبين من مسودة قرار مجلس التأديب المطعون فيه
بالمشتملة على أسبابه ومنطوقه أنها موقعة من رئيس المجلس فقط دون بقية
أعضائه ، لذا فإن القرار المطعون فيه يكون بإطلا لهذا السبب مستوجبا
الالغاء وهذا لا يحول بطبيعة الحال دون أن يعيد مجلس التأديب نظره
الموضوع ليقض فيه من جديد بحسب نتيجة أخرى .

(تمن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق بجلسته ١٩٩١/١/٢٦)

الاضمة رقم (١١٠)

المستند :
تخص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس
التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية - ينبغي لتأكيد هذا
الاختصاص أن تكون القرارات الطعون فيها صادرة من مجالس تأديب مشككة

تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع وإجراءات معينة رسمها القانون — تقوم أساسا على اعلان المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه — تفصل مجالس التأديب في ذات المنازعات التي تفصل فيها المحاكم التأديبية وتسير في إجراءاتها واصدار قراراتها بمرعاة أحكام القوانين المنظمة لها ومرعاة قواعد أساسية كلية هي تطبيق ضمانات الدفاع وتوفير الاطمئنان للمتهم في درء الاتهامات المنسوبة اليه — تكون قرارات هذه المجالس أقرب في طبيعتها الى الأحكام التأديبية منها الى القرارات الإدارية .

المحكمة :

وحيث أنه ولئن كانت الدائرة الخاصة بالمحكمة الإدارية العليا المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قد انتهت بجلسته ٨٥/١٢/١٥ بحكمها في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق الى اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية . إلا أنه ينبغي لتأكيد هذا الاختصاص ان تكون القرارات المطعون فيها صادرة من مجالس تأديب مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع وإجراءات معينة رسمها القانون وتقوم أساسا على اعلان المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه على غرار ما هو متبع امام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وفي قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وتفصل هذه المجالس في ذات المنازعات التي تفصل فيها المحاكم التأديبية وتسير في إجراءاتها واصدار قراراتها بمرعاة أحكام القوانين المنظمة لها وفي كنف قواعد أساسية كلية هي تطبيق ضمانات الدفاع وتوفير الاطمئنان للمتهم في درء الاتهامات المنسوبة اليه بحيث تكون قرارات هذه المجالس أقرب في طبيعتها الى الأحكام التأديبية منها الى القرارات الإدارية .

.. (طعن ١٤٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٣٠ : ٥)

وأياً : عبارة « المحاكم التأديبية » التي ينص في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا عبارة عامة في مخصصة ومطلقة .

قائمة رقم (٤١٢)

المبسطة :
أجاز القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال التي حددها القانون - « القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه لم يتكلم إلا عن المحاكم التأديبية وإمكانية الطعن في أحكامها ولكن عبارة المحاكم التأديبية أراد المشرع بها الاستغراق والمعموم وعلى ذلك تعد الأحكام الصادرة من مجالس التأديب يمكن الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ولو لم ينص القانون صراحة على ذلك - تختص المحكمة الإدارية العليا بالطعون في قرارات مجالس التأديب يرجع ذلك إلى أن القرارات التي تصدرها مجالس التأديب هي بمثابة أحكام صادرة في دوائر تأديبية أو في قرارات إدارية تأديبية تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة - إذا كانت أحكام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة قابلة للطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فإن أحكام مجالس التأديب تأخذ حكمها في هذا الشأن - إذا لم يؤخذ بمجلس تأديب في جهة ما يكون مجلس الدولة هو المختص بنظر المداوى التأديبية لهذه الجهة - إذا كانت محاكم مجلس الدولة غير مختصة أصلاً بنظر المداوى والقرارات التأديبية في جهة ما وإنشأ مجلس تأديب في هذه الجهة فنظرها فإن الطعن في أحكام مجلس التأديب لا يكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا إلا إذا كان هناك نص قانوني خاص يعطى الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا - إذ ينمق الاختصاص في هذه الحالة ينص القانون .

المحكمة :

ومن حيث أنه بناء على ذلك يتبين البحث في مدى اختصاص هذه المحكمة برقابة القرار المطعون فيه مما يقتضى بذلة التفرغ لمذى اختصاصها برقابة المقررات التأديبية الصادرة من مجالس التأديب عموماً ،

ثم مدى اختصاصها بمراقبة المقررات التأديبية الصادرة عن لجنة التأديب.
الاجتهتافية ببورصة الأوراق المالية .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص في
المادة ١٥ على أنه « تختص المحاكم التأديبية بنظر المظالم التأديبية عن
المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

أولاً - العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة
ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات
العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تخضع لها الحكومة حداً
أدنى من الأرباح .

ثانياً - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقيية المشكلة طبقاً
لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، المشار إليه .

ثالثاً - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتعيينها
قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنبها شهرياً .
كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المخصوص عليها في البندين
تاسعاً وثالث عشر من المادة العاشرة « وتنص المادة العاشرة (١) بنسباً لاسمها)
على اختصاص المحاكم التأديبية بالطعون في الطلبات التي يقدمها الموظفون
العموميون بإلغاء المقررات النهائية لتسلطات التأديبية » . كما تنص في
البند (ثالث عشر) على اختصاصها بالطعون في الجزاءات المؤقتة على
العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً .

وتنص المادة ١/٢٢ على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون
الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون »
كما تنص المادة ٣٣ على أنه « يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية . . .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مبالغ للذكر ، حدد اجتنار المحاكم التأديبية بنظر الذواى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من العاملين النصوص عليهم فى المادة ١٥ وبالطعون فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، وبالطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا ، وإجاز الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحوال التى حددها القانون .

ومن حيث أنه وإن كان قانون مجلس الدولة المشار اليه لم يتكلم إلا عن المحاكم التأديبية وإمكانية الطعن فى أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا ، إلا أنه من المستقر عليه قضاء أخذ عبارة « المحاكم التأديبية » وقد وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً لأن المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية أراد بها الاستغراق والعموم ولا شك أن ذلك العموم يتناول كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تودى وظيفة المحاكم التأديبية تماماً ويمكن تشبيهها بالمحاكم التأديبية ، لأن تعدد درجاتها يجعلها مقامة فى تنظيمها على غرار المحاكم التى يطعن فى أحكام درجاتها الدنيا أمام المحكمة الإدارية العليا ، وترتباً على ذلك فإن الأحكام الصادرة من مجالس التأديب يمكن الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ولو لم ينص القانون صراحة على ذلك .

ومن حيث أنه يتعين للبحث فيما إذا كانت النتيجة سالفة الذكر تصدق على جميع قرارات مجالس التأديب ، أم أن هنالك قرارات من مجالس

تأديب لا يصدق في شأنها هذا ، وبالتالي يتمتع الطعن فيها لعلم المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن من المستقر في قضاء المحكمة الإدارية العليا ، أنها تختص بالنظر في الطعون المقامة ضد قرارات مجالس التأديب في الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وال نقابات المهنة ولو لم يكن هناك نص قانوني صريح يقضى باختصاصها بذلك ، فهي تختص برقابة الأحكام الصادرة من مجالس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومن مجالس تأديب العاملين بالمحاكم ، ومجالس تأديب العاملين في الهيئات العامة ومجالس تأديب رجال الشرطة ومجالس تأديب أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ومجالس تأديب قضاة الأطباء .. الخ .

ومن حيث أن اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون في قرارات مجالس التأديب يعود إلى أن القرارات التي تصدرها هذه المجالس هي بمثابة أحكام صادرة في دعاوى تأديبية أو في قرارات إدارية تأديبية تختص بنظرها أصلاً محاكم مجلس الدولة وإذا كان القانون قد أنشأ مجالس تأديب لنظرها فذلك مراعاة للظروف الخاصة للجهات التي يتقرر فيها إنشاء هذه المجالس وإذا كانت أحكام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة قابلة للطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، فإن أحكام المجالس تأخذ حكمها في هذا الشأن . فبمصاد اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون في القرارات الصادرة من مجالس التأديب هو أن تكون مجالس التأديب في الجهات التي أنشئت فيها قد حلت في اختصاصها محل محاكم مجلس الدولة . بمعنى آخر إذا لم توجد مجالس التأديب في هذه الجهات كانت محاكم مجلس الدولة هي المختصة بنظر الدعاوى التأديبية لهذه الجهات أو قراراتها الإدارية التأديبية أما إذا كانت محاكم مجلس الدولة غير مختصة أصلاً بنظر الدعاوى والقرارات الإدارية التأديبية في جهة ما وأنشئ مجلس تأديب في هذه الجهة لنظرها ، فإن الطعن في أحكام مجلس التأديب هذا لا يكون من

اختصاص المحكمة الادارية العليا الا اذا كان هناك نص قانونى خاص
يمطى الاختصاص للمحكمة الادارية العليا ، اذ يتمقد اختصاصها فى هذه
الحالة بنص القانون .

(طعن ١٢٩١ السنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢)

القاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ

ينبئ فى تفسير عبارة المحاكم التأديبية التى يطن فى أحكامها أمام
المحكمة الادارية العليا لخلها بأوسع الدلائل وأعمها وأكثرها شمولاً -
العموم يتناول كل ما نصت القوانين على قيامه من مجالس التأديب باعتبارها
تؤدى وظيفة المحاكم التأديبية تماماً ويمكن تشبيهها بالمحاكم وتشبيه قراراتها
بالأحكام - يسرى عليها ما يسرى على الأحكام من المحاكم التأديبية - المادة
٤٣ من قانون مجلس الدولة المادة ١٧٥ مرافعات - يجب أن تودع مسودة
الحكم المشتملة على أسباب موقعة من الرئيس ومن القضاة عند المنطق
بالحكم والا كان باطلا - لانطبق هذه القاعدة على القرارات التأديبية التى
تصدر من مجالس التأديب ويطن فيها أمام المحكمة الادارية العليا بذات
الدرجة التى ينطبق بها على أحكام المحاكم التأديبية .

للمحكمة :

وبعث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ينبئ فى تفسير
عبارة «المحاكم التأديبية» التى يطن فى أحكامها أمام المحكمة الادارية
العليا وقد وردت عامة وغير مخصصة ومطلقة غير مقيدة بأوسع
الدلائل وأعمها وأكثرها شمولاً لان المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية
أرادها الاستقرار والعموم ، ولا شك أن ذلك العموم يتناول ما نصت
القوانين على قيامه من مجالس التأديب باعتبارها تؤدى وظيفة المحاكم
التأديبية تماماً ، ويمكن تشبيهها بالمحاكم وتشبيه قراراتها بالأحكام ، ومن

ثم يسرى عليها — بصفة عامة — بما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية .

ومن نصيث أنه طبقا لنص المادتين ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ١٧٥٠ من قانون المرافعات يجب على جميع المخضول أن تودع مسودة الحكم المشتتة على أسبابه مؤقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على الطلاق هذه القاعدة على القرارات التأديبية التي تصدر من مجالس التأديب ويطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بذات الدرجة التي تنطبق على أحكام المحاكم التأديبية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على قرار مجلس التأديب المطعون فيه أنه صدر بتاريخ ١٩٩٠/٥/٨ من مجلس تأديب محكمة شمال القاهرة الابتدائية برئاسة السيد الأستاذ / . . . رئيس المحكمة وعصوية السيد الأستاذ / . . . وكيل النيابة والسيد الأستاذ . . . كبير المحضرين ، هذا في حين أن مسودة القرار تم التوقيع عليها من السيد الأستاذ رئيس المحكمة والسيد الأستاذ كبير المحضرين المذكورين أما التوقيع الثالث فهو للسيد الأستاذ / . . . وكيل النيابة والذي لم تفصح معاضر جلسات المجلس عن حضوره الجلسات ، مما يشكل تناقضا بين تشكيل الهيئة التي حضرت جلسات المرافعة والهيئة التي أعلنت مسودة القرار المطعون فيه وكذلك بينها وبين الهيئة التي أصدرت القرار وفي ذلك مخالفة لحكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات والمادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة سابقة الذكر .

وحيث أنه بالنبناء وعلى ما تقدم فإن توقيع السيد الأستاذ / . . . وكيل النيابة على القرار المطعون فيه ، ودون أن يكون اسمه موجودا ضمن الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه ، ودون أن توضع معاضر

جلسات المجلس حضوره أو صفته ضمن الهيئة المشكل منها المجلس ،
يصبح القرار المطعون فيه بالبطلان لصدوره من هيئة مشكلة بالمخالفة
لحكم القانون وذلك دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى ، إلا أن
هذا البطلان لا يحول دون محاكمة الطاعن مرة أخرى أمام مجلس التأديب
المختص بهيئة جديدة وبمراعاة الاجراءات القانونية المقررة .

(طعن ٢٧٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/١/١٨)

خامساً : اسناد الاختصاص بالتأديب لمجالس التأديب
يعتبر من النظام العام .

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ ١

القانون الناظر بمجلس التأديب ولاية تأديب العاملين لما قد يصدر عنهم
من اخلال بواجبات وظائفهم - الاختصاص بالتأديب بما يتسمنه من تشكيل
خاص يعتبر من النظام العام - لا يجوز الفروج عليه أو التفويض فيه -
مشاركة من لم يحدد نص القانون في تشكيل مجلس التأديب يعتبر دخلاً
في ولاية التأديب يظل به تشكيل مجلس التأديب - أيضاً تبطل اجراءات
المساواة التأديبية التي تمت لجانبه .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على قرار مجلس التأديب الخطأ الذي لحق
بتشكيله حيث أن السيد / . . . لا يشغل وظيفة رئيس التسييم
الجنائي ، وعدم تناسب العقوبة مع الذنب الإداري .
ومن حيث أنه عن السبب الأول للطعن على قرار مجلس التأديب ،
فإن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية أورد بالكتاب
الخامس منه التنظيم القانوني لوظائف العاملين بالمحاكم ، وجاء بالفصل

السادس من هذا الباب تنظيم تأديب العاملين بالمحاكم حيث تضمنت المادة (١٦٥) عن أن « من يتل من العاملين بالمحاكم بواجبات وظيفته أو يأتي ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها في الأعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الهيئة التي ينتمى إليها ، سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها تتخذ ضده الاجراءات التأديبية » وجاء بالمادة (١٦٧) تشكيل مجلس التأديب بالنص على أن « يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار قضاة الجمعية العامة ومن المحامي العام وكبير كتاب المحكمة » .

وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ، ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ، ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة . ومن حيث أنه بالإطلاع على قرار مجلس تأديب محكمة الجيزة الابتدائية تبين أن العضو الثالث المشارك في تشكيل مجلس التأديب هو السيد / . . . بصفته رئيس القلم الجنائي .

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة بسدد أعدادها للظمن قد بشت للسيد المستشار رئيس محكمة الجيزة الابتدائية بالكتاب المؤرخ ١٩٩٢/١١/٩ للاستعلام عن اسم رئيس القلم الجنائي لما أثاره الظاعن من بطلان قرار رئيس التأديب حيث ضم في تشكيله السيد / . . . بصفته رئيسا للقلم الجنائي بينما كان يشغل هذه الوظيفة السيد / . . . أو السيد . . . ، فجاء الرد المؤرخ ١٩٩٢/١١/٢٥ مرفقا به كتاب السيد المستشار المحامي العام لنيابات جنوب الجيزة الكلية موضحا أن المختص بحضور مجلس التأديب هو السيد رئيس القلم الجنائي الكلي لنيابة شمال الجيزة ، وأن السيد / . . . الذي حضر بهيئة مجلس التأديب موظف بدائرة نيابة جنوب الجيزة الكلية ، وأن رئيس القلم الجنائي

لنيابة جنوب الهيرة هو السيد / . . . وكان قاما بأجازة اعتيادية خلال شهر يوليو سنة ١٩٩٢ وكان القائم بأعمال رئاسة القلم الجنائي في هذه الفترة هو السيد / . . . رئيس القلم الجنائي بنيابة جنوب الهيرة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن العضو الثالث في تشكيل مجلس التأديب ليس برئيس القلم الجنائي المختص ، وبذلك فإن تشكيل مجلس التأديب لا يكون قد ورد موافقا لتشكيل الذي تطلبته المادة ١٦٧ من لقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

ومن حيث أن القانون قد أضاف بمجلس التأديب ولاية تأديب العاملين لما قد يصدر عنهم من اخلال بواجبات وظائفهم ، ومن ثم فإن الاختصاص بالتأديب بما يتضمنه من تشكيل خاص يعتبر من النظام العام لا يجوز الخروج عليه أو التفويض فيه ، ومن ثم فإن مشاركة من لم يقصد بهم نص القانون في تشكيل مجلس التأديب يعتبر تدخلا في ولاية التأديب يبطل به تشكيل مجلس التأديب وبالتالي تبطل إجراءات المساءلة التأديبية التي تمت امامه .

ومن حيث أن الثابت أن السيد / . . . لم يكن شاغلا لوظيفة رئيس القلم الجنائي ، ومن ثم فإن مشاركته في عضوية مجلس التأديب تكون قد وردت على خلاف تشكيل مجلس التأديب المقرر قانونا ، مما يؤدي الى بطلان إجراءات مجلس التأديب وما صدر عنه من قرار تأديبي وهو ما يتعين معه الحكم بالنقض لقرار مجلس التأديب المطعون فيه .

(طعن رقم ٣٥٣٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٥)

سادساً : كفالة حق الدفاع أمام مجلس التأديب

كأسندة رقم (٤٩٥)

قَسْدًا

يتعين على مجالس التأديب وفي الفصل في خصوصية تأديبية أن تراعى الإجراءات والضوابط التأديبية - من أبرز تلك الضوابط تطبيق دفاع المتهم وإصدار القرار مسبقاً على نحو يكفل مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر الطعن وحلها في الرقابة على تلك القرارات سواء من حيث صحة تجميعها للقائع أو سلامة تطبيقها للقانون ومن حيث ما توصلت إليه من أدلة أو براءة أو إلتباس بين ما وقعته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع المثابة قبل المتهم - لا يتصور إلزام المشرع للمهاكم التأديبية بتسيب أحكامها ثم تتحلل مجالس التأديب من هذا الإلتزام .

المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كانت المحكمة الإدارية العليا تختص بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية ، إلا أن ذلك لا شأن له بطبيعة قرارات هذه المجالس التي وإن كانت تعتبر في دعاوى تأديبية تقام ضد العاملين أمام تلك المجالس لتوقيع الجزاءات التأديبية عما ثبت في حقهم من مخالفات تأديبية وهي في هذا الخصوص تعد من الناحية الموضوعية سلطات تأديبية ذات قِدر من الاستقلال فيما تفصل فيه من دعاوى تأديبية عن الجهات الإدارية التي تتبعها العاملون المقدمون لمجالس التأديب إلا أنها لا تتمتع تلك القرارات أحكاماً قضائية تأديبية من جميع الوجوه لعدم صدورها من محكمة تأديبية ضمن منحاكم مجلس الدولة التي تشبه كل من قضاية التمييز والاستقلال والحصانة القضائية .

ومن أنه بناءً أن تلك المجالس التأديبية تفصل بحسب طبيعة موضوع ما يخص به ، فى منازعات وخضومات تأديبية فانه يتمين عليها مراعاة الاجراءات التى تتبع فى المحاكمات التأديبية بما يحقق ضمانات العدالة وتحقيق دفاع المتهمين وهذه الاجراءات هى لمواجهة الاتباع كنظام عاج للقباب والجزاء إما كان نوعه والذى قرره أساميا الأحكام الواردة صراحة فى الدستور (المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ من الدستور) .

ومن أبرز تلك الضمانات والإجراءات أن يتمكن المتهم من ابداء دفاعه وأن يحقق المجلس هذا الدفاع وأن تصدر قرارات المجلس مسببة على نحو يكفل مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر الطعن فيها لغتها فى الرقابة القانونية على تلك القرارات سواء من حيث صحة تحصيلها للواقع أو سلامة تطبيقها للقانون من حيث صحة ما توصلت اليه من ادانة أو براءة أو التناسب بين ما وقته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع الثابتة قبل المتهم الذى وقع عليه الجزاء التأديبى ولا يتصور عدالة أو قانونا أو منطقاً أن يلزم المضرع المحكمة التأديبية فى المادة (٤٣) من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة بتسييب أحكامها وضمانا لكفالة حق الدفاع ، ولتحقيق الرقابة القانونية للمحكمة الادارية العليا على هذه الأحكام وتبطل قرارات مجلس التأديب من التسييب ومن ضمان حق الدفاع .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فانه قد استبان للمحكمة أن مجلس التأديب فى قراره المpton عليه لم يورد أسباباً على الاطلاق يسكن أن تكون أساميا لما انتهى اليه من ادانة الطاعن فى الاتهامات المنسوبة اليه

واكتفى بالقول بأنه قد ثبت في يقين المجلس خروج الموظفين الأربعة سائلي
الذكر على الواجب الوظيفي المنوط بكل منهم . دون أن يبين كيفية توصله
إلى اليقين في هذه الاداة لكل من المتهمين ومنهم الطاعن والأدلة القانونية
التي بنى عليها هذا اليقين والتكليف السليم لما ثبت قبل كل منهم من
أفعال بعد مناقشة أدلة الاتهام والدفاع والدفع على نحو كاف ومعقول
لايضاح ويبان الأسباب التي تحمل النتيجة التي قررها المجلس براءة أو
اداة أو جزاء في منطق قراره .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن القرار الطعين في حقيقة الأمر يكون
قد جاء خاليا دون أية أسباب على الإطلاق كما لم يناقش ما أورده الطاعن
من أوجه دفاع ومن ثم فإنه بذلك ينطوي على المخالفة الجسيمة للقانون
والإخلال الجسيم بحق الدفاع مما ينص معه الحكم بإلغائه لبطالته لهذه
الأسباب دون التعرض لموضوع المسؤولية التأديبية للطاعنين والجهة
الإدارية المختصة وشأنها فيما يتعلق بإعادة اجراءات المحاكمة التأديبية
للطاعن طبقا للإجراءات السليمة التي أوجب الدستور والقانون مراعاتها
على النحو السالف ياله .

ومن حيث أن هذا الطعين معني من الرسوم القضائية طبقا لأحكام
المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك باعتباره في حكم
الطعن امام هذه المحكمة في أحكام المحاكم التأديبية .

(علن ٣١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٨٩)

سابعاً : لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته

الفصل رقم (٤١٦)

المبدأ

لمجلس التأديب مطلق الحرية في أن يستخلص قضاؤه من واقع ما في ملف الدعوى من مستندات وعناصر وقرائن أحوال - يشترط في ذلك أن يتقيد بقواعد الإثبات ويأخذها من القانون أخذاً صحيحاً - يجب أن يستخلص الوقائع الصحيحة بتقديرها وتقديرها يمشي مع المنطق السليم - إذا توافر ذلك يستوى أن يختار الاعتماد على شهادة شاهد دون آخر أو يثبت على قريته دون أخرى - ليس للمظلمة الإدارية العليا أن تطالب على قضاء مجلس التأديب من طريق معاودة الوازنة والترجيح اللذين تستلزمهما جهة توقيع الجراء بما لها من سلطة تقديرية .

الحكمة :

ومن حيث أن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المحكمة التأديبية - وكذلك مجلس التأديب - لها مطلق الحرية في أن تستخلص قضاؤها من واقع ما في ملف الدعوى من مستندات وعناصر وقرائن أحوال يشرط أن تتقيد بقواعد الإثبات وتأخذها من القانون أخذاً صحيحاً ، وأن تستخلص الوقائع الصحيحة بتقديرها وتقديرها يمشي مع المنطق السليم ، ومتى توافر ذلك ، يستوى أن تختار المحكمة الاعتماد على شهادة شاهد دون آخر أو تثبت على قريته دون أخرى من ذات قبورها .

ومن حيث أن قرار مجلس التأديب الملزمون فيه استخلص إذاقة الطاعن فيما نسب إليه من مخالفات من خلال الاعتماد على شهادة الشهود ورجعت شهادة هؤلاء على أنكار الطاعن استناداً إلى ادعاء توافر الشهود

ضده — فانه ليس للمحكمة الادارية العليا أن تعقب على هذا القضاء من خلال احلال تقديرها محل تقدير مجلس التأديب عن طريق معاودة الموازنة والترجيح اللذين تستقل بهما جهة توقيع الجزاء بما لها من سلطة تقديرية .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم عدم قيام الطعن المائل على مسند صحيح من القانون ، فانه يكون متعين الرفض .

(طعن ٤٠٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٧/١٩٩٠)

المسودة رقم (٤١٧)

المبدأ :

لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى — مجلس التأديب في ملزم بتعقب الدفاع لرد على كل جزئية منه تفصيلا ما دام أبرز اجمالا الحجج التي كون منها عقيدته .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن أوجه النعى على القرار المطعون فيه بالتصور في التسبب والفساد في الاستدلال لعدم اشارته الى دفاع الطاعن ، فانه لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى ، كما أنه غير ملزم بتعقب دفاع الطاعن للرد على كل جزئية منه تفصيلا مادام قد أبرز اجمالا الحجج التي كون منها عقيدته ، كما انه لا محل للقول بطلان التفتيش والحملة التي داهمت منزل الطاعن والمحل انذى يقع أسفل مسكنه ، اذ ان ذلك يثار عند نظر دعوى جنائية وليست تأديبية باعتبار ان كل دعوى مستقلة عن الأخرى .

(طعن ١٥٣٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ٩/٢/١٩٩١)

ثامنا : مجلس التأديب شلنه شأن المحكمة التأديبية وهو الخبير
الأعلى فى مدى سلامة ما ذهب اليه تقرير الخبرة أمامه

لقاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

لمجلس التأديب القول الفصل بصفته الخبير الأعلى فى مدى سلامة
ما ذهب اليه تقرير الخبرة مثله فى ذلك مثل المحكمة التأديبية سواء بحكم
اختصاصه الموضوعى القائم على الفصل موضوعيا فى خصومة تأديبية
أو من حيث مسئوليته عن حسم تلك الخصومة التأديبية لوجه الحق
والقانون والعدل .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن هذا التقرير الفنى من أسبـتاذ
متخصص وإن كان يتعين أن يكون له وزنه وقيمتـه فيما إذا كان من ثمة
اهمال أو تقصير من جانب الطاعن عند ادائه لعمله الفنى من عدمه وذلك
إذا كان هذا التقرير صادرا من خير محايد حيادا تاما من جهة وقائما على
الأسس الطبية الفنية من جهة أخرى ويستخلص ما انتهى إليه من نتيجة
من الحقائق الواقعية والأصول الفنية المسلم بها على نحو سائق وسليم
من جهة ثالثة .

ومن حيث أنه لا شك أن لمجلس التأديب القول الفصل بصفتـه
الخبير الأعلى فى مدى سلامة ما ذهب اليه تقرير الخبرة مثله فى ذلـى مثل
المحكمة التأديبية سواء بحكم اختصاصه الموضوعى القائم على الفصل
موضوعيا فى خصومة تأديبية أو من حيث مسئوليته عن حسم تلك
الخصومة التأديبية لوجه الحق والقانون والعدل ومن ثم فإن ما انتهى

اليه بمجلس التأديب من اثبات مسئولية الطاعن عن عديم اجراء العملية
بالكامل وأن العملية لا يمكن تجزئتها .

لا يعد دخولا من مجلس التأديب في مسائل فنية بحثة لخصتها
التقرير المشار اليه بل هو اداء منه لواجبه في مواجهة هذا التقرير وفقا
لمقتضيات الأصول الصحية والعلمية والفنية والنظام الاداري العلاجي
المتبع في اجراء هذه العمليات وبمراعاة العرف الجاري تطبيقا بشأن مدى
التزام الطبيب الجراح القائم باجراء عملية جراحية باجراءات كتحضيرها
وبنفسه وفقا للأصول الطبية والفنية والصحية المعتادة والالتزام بانماها
كاملة وعدم تركها لغيره إلا لأشباب طبية وصحية وفنية معروفة وقائمة
ومبرزة أو لأسباب قهرية يستحيل معها على القائم باجراء العملية الجراحية
انماها لإنهايتها .

(طعن ٢٦٥٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧)

التمسنا : وجوب توقيع رئيس مجلس التأديب وعضويه
على مسودة القرار المودعة عند النقض به المشتمة على أسبابه

قاعدة رقم (٤٩)

البدا :

المادة ١٧٥ من قانون الرافعات الكهنية والتجارية مفادها : وجوب
ان يكون قرار مجلس التأديب ومسودته موقعين من رئيس مجلس التأديب
وأعضائه - يترتب على نقص توقيع واحد أو أكثر من توقيعات أعضاء مجلس
التأديب اعتبار القرار باطلا - يتعين التأكد .

الحكمة :

ومن حيث انه ولئن كان ذلك كذلك إلا ان المحكمة تلاحظ ان قرار
تأديب الطاعن قد اعتوره عيب جسيم يحذر به الى درجة البطلان والانعدام

ذلك ان مسودته اقتصر توقيعها على رئيس المحكمة ورئيس مجلس التأديب دون ان يتم توقيعها من عضوى المجلس الآخرين وهما رئيس النيابة ورئيس القلم الجنائى. اللذين نصت المادة ١٦٧ من قانون السلطة القضائية بالإشارة اليه. على تشكيل مجلس التأديب منهما بالإضافة الى رئيس المحكمة . وذلك بما نصت عليه من ان « يشكل مجلس التأديب . . . فى المعاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة احد المحضرين، ورئيس القلم الجنائى عند محاكمة احد كتاب النيابة » .

ومن حيث ان المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على انه : « يجب فى جميع الاحوال ان تودع مسودة الحكم المشتملة على اسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كاذ الحكم باطلا » .

ومن حيث ان مؤدى ذلك وجوب ان يكون قرار مجلس التأديب ومسودته موقعين من رئيس مجلس التأديب وأعضائه فانه يترتب على نقص توقيع واحد أو أكثر من توقيعات أعضاء مجلس التأديب ، اعتبار القرار باطلا .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم وطالما كانت مسودة قرار مجلس التأديب المطعون فيه خالية من توقيع عضوى المجلس واقتصر توقيعها من رئيس المجلس وحده — لذلك فان هذا القرار يكون باطلا مما يتعين معه القضاء بالقائه على الا يعول ذلك دون جواز إعادة محاكمة الطاعن امام مجلس التأديب المختص ببيئة اخرى .

ومن حيث ان الفصل فى موضوع الطعن ينهى عن التصديق للمصلح غنى طلب وقف التنفيذ .

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تلغى بأن تودع في جميع الأحوال مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا - يمثل ذلك ضمانا أساسية من ضمانات التقاضي وأجراءاته - مجالس التأديب وهي تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية يمكن تشبيهها بها وتشبيه قراراتها بالأحكام - يسرى بالنسبة لقراراتها ما يسرى بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - يبطل على ذلك الحكم الصادر من مجلس التأديب إذا تبين أن المسودة المودعة عند النطق به المشتعلة على أسبابه لم تشمل إلا توقيع رئيس مجلس التأديب وحده دون توقيع عضويه الآخرين .

المحكمة :

« وحيث أنه بالإطلاع على مسودة القرار التأديبي المطعون فيه ، المضمومة لملف الطعن ، وكذلك على ذات القرار الصادر بجنسية ١٩٨٨/١٠/٢٩ - على ما سلفت الإشارة إليه - تبين أن مسودة القرار المذكور لم يرد عليها إلا توقيع رئيس مجلس التأديب وحده فقط ، وكذلك على القرار المشار إليه . وفي ذلك مخالفة إجرائية صريحة لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، والتي نصت على أنه : « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة في ضوء هذا النص الصريح من نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية والمتعلق بالنظام العام لما يمثل من ضمانات أساسية من ضمانات التقاضي وإجراءاته - على أن مجالس التأديب وهي تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماما ويمكن تشبيهها بها وتشبيه قراراتها بالأحكام - يسرى بالنسبة لقراراتها ما يسرى بالنسبة للأحكام الصادرة

من المحاكم التأديبية ومن ثم يظل الحكم الصادر من مجلس التأديب اذا
بين أن المسودة المودعة عند النطق به مشتملة على أسبابه لم تشمل الاتوقيع
رئيس مجلس التأديب وحده دون توقيع عضويه الآخرين ، كما هو الحال
بالنسبة للقرار التأديبي المطعون فيه بالظن المسائل . الامر الذي يظل
هذا القرار ويتعين معه الحكم بالنائه ، دون ان يحول ذلك بالطبع دون
جواز اعادة محاكمة الطاعن امام مجلس التأديب بهيئة أخرى .
ومن حيث ان الفصل في موضوع الظن على هذا النحو يفنى عند
التصديق للفصل في الطلب المستجمل » .

(الظن رقم ١٥٤ لسنة ٣٥ ق لجلسة ٢١/٧/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٢١)

اليسما :

المادة ١٧٥ من قانون المرافعات اوجبت في جميع الأحوال أن تودع
مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق
بالحكم والا كان الحكم باطلا - المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ مفادها - فيما يتعلق بالإجراءات امام المحاكم التأديبية تصدر
الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء - حكم مجلس التأديب اشبه
ما يكون بالأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - يسرى عليه ما يسرى على
هذه الأحكام - اذا لم توقع مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه من الرئيس
ومن القضاة يكون الحكم باطلا ويتعين الفائه .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجب
في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه موقعة من
الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا . . . »
وتنص المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - فيما

يتعلق بالأجراءات أمام المحاكم التأديبية — على أن « . . . » تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء » .
ومن حيث أن حكم مجلس التأديب المطعون فيه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أشبه ما يكون بالأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، ويسرى عليه ما يسرى على هذه الأحكام .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن مسودة حكم مجلس التأديب المطعون فيه — والمشتبهة على أسبابه ومنطوقه — موقعة فقط من رئيس المجلس وحده ، ولم توقع من غيره من أعضاء المجلس الذي باشر المحاكمة ، فإنه من ثم يكون ذلك الحكم قد جاء باطلا ، ويتعين القضاء بالغاءه . على أن هذا القضاء لا يمنع محكمة الزقازيق الابتدائية من إعادة محاكمة الطاعن عنا لسبب اليه أمام مجلس تأديب مشابه » .

(طعن ٤٣٩٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

فاشرا : عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب
للائقطة الخاصة بالقضاة

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

مجالس التأديب وإن كانت قد اعتبرت بمثابة محاكم تأديبية إلا أنها في واقع الأمر ليست كذلك — أعضاء مجالس التأديب ليسوا قضاة — مؤدى ذلك : عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب لما يخضع له القضاة من قواعد قرونها القوانين في شأن عدم صلاحية القاضي وتنحيته ورده — لا يخل بذلك بحق صاحب الشأن في أن يطلب تنحية رئيس مجلس التأديب أو أحد أعضائه إذا قامت لديه الأسباب الجدية المبررة لذلك تحقيقا للضمانات العامة للمحاكمة — رفض مجلس التأديب طلب تنحية أحد أعضائه رغم توافر اسانيد الطلب ومبرراته يؤدى الى بطلان المحاكمة — أساس ذلك : اهدار الضمانات التي

حولها المشرع لصاحب الشأن في الدفاع عن نفسه — اذا انتهى مجلس
التأديب الى رفض طلب التنحية بناء على اسباب صحيحة فلا ان يستمر في
اجراء المحاكمة دون ان يحتج عليه بأنه لم يلتزم بالقواعد والاجراءات المقررة
في هذا المقام بشأن القضاة — ليس من مقتضى سرعان القواعد الخاصة
بالمحاكمة امام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة
بالنسبة للمساواة امام مجلس التأديب ان تطبق اجراءات رد القضاة المنصوص
عليها في قانون الرافعات المدنية والتجارية — استثناس ذلك : — ان تلك
الاجراءات لا تنظم فتح اللجنة للمجلس التأديب وتشكيكها — فنظام رد القضاة
ويشخصهم سواء من حيث قواعده واجراءاته هو امر لا يتأتى فيلانه واماله
الا من خلال تنظيم قضائي متكامل وهو ما لا ينطبق على مجالس التأديب —
ان ذلك : — استعانة الأخذ بنظام رد القضاة وتخصيتهم على الوجه المبين
بقانون الرافعات المدنية والتجارية او قانون السلطة في مجال المحاكمة امام
مجلس التأديب — تبلى المحاكمة امام هذه المجالس خاصة للمبادئ العامة
التي تحقق سمات المحاكمة — .

المحاكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول للظن والمتحصل في عدم صلاحية
مجلس التأديب للحكم في الدعوى نظر الآن رئيسه وعضو اليسار خصمان
فيها باعتبارهما من الماملين بالجهاز المنسوب الى الطاعن التعرض لمزاجتهم
يما يتطوى على ذلك من تعارض لجمعهما بين صفتي الخصم والحكم ولاه
لهم تتبع القواعد والاجراءات الواجبة الاتباع عند الدفع بذلك ، فان قضاء
هذه المحكمة قد جرى على أن مجالس التأديب وان كانت قد اعتبرت بنشأة
محاكم تأديبية الا انها في الواقع من الأمر ليست كذلك كما ان اعضاءها
لنفسوا قضاء « وفي ضوء هذا القضاء ، فانه يمنع الأخذ بمبدأ الخضاع
أعضاء هذه المجالس على نحو مطلق عما يخضع له القضاء من قواعد قررتها
القوانين في شأن عدم صلاحية القاضي وتجنحه ورده وما يقتضيه كل ذلك

من اجراءات تنص عليها تلك القوانين على أن ذلك لا يخل بطبيعة الحال بحق صاحب الشأن في أن يطلب تنحية رئيس مجلس التأديب أو أحد أعضائه إذا قامت لديه الأسباب الجدية المبررة لابتداء مثل هذا الطلب تحقيقا للضمانات العامة للمحاكمة ، فإذا رفض مجلس التأديب طلبه على الرغم من توافر أساسياته فانه يترتب على ذلك بطلان المحاكمة واهدار كلفة آثارها لتختلف أحد المقومات الأساسية الواجب تحقيقها فيها . أما إذا انتهى المجلس لأسباب صحيحة الى رفض الطلب فان له أن يستمر في اجراء المحاكمة دون أن يحتج عليه بانه لم يلتزم بالقواعد والاجراءات المقررة في هذا المقام بشأن القضاة .

ومن حيث أن سند الطاعن بالنسبة لهذا السبب من أسباب الطعن هو كون رئيس المجلس وعضو اليسار يدخلان في عداد العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات المنسوب اليه التعرض لنزاعتهم وليا كان هذا السبب المقتول به قوامه - في مقام عدم الصلاحية - ما ضمنه الطاعن في شكاياته وتظلماته من أقوال معجمة عن القائمين على أمر الجهاز غير أن هذه الأقوال حبيبا هو ثابت من الأوراق لم تتناول رئيس مجلس التأديب أو عضو اليسار بأمور خاصة بهما من شأنها أن تمس مصالحهما الخاصة أو عراضهما الشخصية مما قد يؤثر على قضائهما فيخرجهما عن دائرة الحيطة المتطلبة لتحقيق المحاكمة فيما لهما . الأمر الذي لا يرقى بها إلى درجة الجدية المبررة لاعتبارهما غير صالحين لنظر الدعوى وتربيا على ذلك فلا وجه لما ذهب اليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه منعدم وإن جميع اجراءات المحاكمة باطلة استنادا إلى هذا السبب من أسباب الطعن بعد أن ثبت عدم قيامه ومن ثم يبدو مرفوضا .

ومن حيث أنه عن الجبب الثباني للطعن وحاجته إليه إن الاجراءات القانونية الواجبة الاتباع بشأن رد عضو اليسار لم تنبع ، فانه بالإضافة

الى ما سبق الاشارة اليه فيما تقدم فان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه
ليس من مقتضى سران القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية ،
للمصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، بالنسبة للمساءلة أمام مجالس
التأديب - وهو ما يسرى على الحالة المروضة بالتطبيق لحكم المادة ٥٨
من لائحة العاملين بمجلس القصب استنادا الى نص المادة من قرار
اصدار لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات - ان تطبق اجراءات
رد القضاة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لأن
تلك الاجراءات لا تتلاءم مع طبيعة هذه المجالس وتبكيها هذا وجدير
بالتنويه ان نظام رد القضاة وتنحيهم سوله من حيث قواعده أو اجراءاته
هو أمر لا يتأتى قيامه واعماله الا من خلال تنظيم قضائي كامل متكامل
الأمر الذي يفتر الى تنظيم مجالس التأديب مما يستحيل معه الأخذ بهذا
النظام واعمال أحكامه على نحو ما ورد في قانون المرافعات المدنية والتجارية .
أو قانون السلطة القضائية في مجال المحاكمة أمام مجلس التأديب . غاية
ما في الأمر تبقى المحاكمة أمام هذه المجالس خاضعة للمبادئ العامة التي
تحقق ضمانات المحاكمة ، وذلك على النحو السابق الاشارة اليه .

ومن حيث كل ما تقدم وكان الثابت أن المحامي الحاضر مع الطاعن
بجلسة ١١/١٢/١٩٨٤ أمام مجلس التأديب قدم مذكرة تنطوي على طلب
رد السيد / . . . عضو اليسار موضحا أن سببه هو العداوة بين
المضرم المذكور والطاعن والتي يرجع معها عدم استبطاعته الحكم بغير ميل
وأنة ذلك الآتي :

١ - ب - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٤ أفصح هذا المضرم عن عداوته الشديدة
للطاعن بأن عامله معاملة استغرافية وطلبه طلبات غير قانونية مؤكدا بمعامله
الواضح عليه منذ اللحظة الأولى وذلك على النحو المبين فيما يلي :

(١) أمر الطاعن بالوقوف بالرغم من أن رئيس المجلس كان قد دعاه
إلى الجلوس .

(ب) طلب من المحامي الحاضر مع الطاعن وليس عنه تقديم أصل
التوكيل وهو طلب غير قانوني لأن الطاعن كان حاضرا بما لا يبرر هذا
الطلب .

(ج) اقترح تحديد الساعة الثامنة صباحا لنظر الدعوى بجلسة
١١/١٢/١٩٨٤ وهو موعد مبكر جدا حيث تم نجر العادة في أى محكمة
على عقد الجلسة في مثل هذا الموعد .

وبذلك عبر العضو عن عداؤه السابق للطاعن وأكده والذي كان قد
نشأ عن سوء معاملة الطاعن ابان فترة رئاسته له في العمل المدة من
منتصف مارس سنة ١٩٨٣ حتى أوائل ابريل سنة ١٩٨٤ ودليل ذلك
ما يأتي :

١ - اصرار العضو على عدم تدير مكتب للطاعن ليتسنى له القيام
بعمله ، منعه دون مبرر من شغل مكتب كان شاغرا احتفظ به لموظفة أخرى
لديه هي السيدة /

٢ - عرقل العضو قيام الطاعن باعداد بحث تحت اشرافه - ابان
فترة رئاسته للطاعن كان قد كلفه به رئيس الادارة المركزية للمخالفات
للالية شخصيا بشأن حكم صادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية وذلك
مبترا لاهمال موظفة أخرى لديه ، هي السيدة / تراخت
في أداء واجبها وذلك بعدم الطعن عليه وتغيب ميعاد الطعن .

٣ - للعضو المطلوب رده مصلحة شخصية في أن يصدر الحكم على
وجه يرضى رئيس الجهاز المركزي للمسابات شخصيا بهدف الحصول
على وظيفة خبير بعد انتهاء مدة خدمته . وفي ضوء ذلك قرر المجلس رفع
الجلسة لمدة نصف ساعة للمداولة عاود بمدها الإلتقاد وأصدر قرارا برفض
الدفع لعدم جديته والاستمرار في نظر الدعوى موضوعيا . ولما كان البين
من الأوراق ان عضو اليسار قد قدم مذكرة غير مؤرخة ضمنها رده على

طلب الرد جاء بها ان الطاعن لم يكن جادا في طلب الرد لأنه لم يتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات وما بعدها وفقد أسباب الرد قائلا ان طلبه من الطاعن الوقوف لا يعدو في الحقيقة أن يكون تذكيرا له بما جرى عليه العمل والعرف أمام مجالس التأديب ذات الصلة القضائية . وإن طلبه التوكيل من المحامي الحاضر معه ، هو ادعاء يعافى الحقيقة ، إذ ان طلبه انحصر في طلب الإطلاع على التوكيل الصادر من الطاعن الى المحامي الأصلي الذي حضر ثانيا عنه المحامي الحاضر مع الطاعن وذلك لإثبات رقبه وتاريخه بحضور الجلسة ومثل هذا الطلب أمر بدهي يجري عليه العمل في جميع المحاكم . أما بالنسبة لتحديد موعد الجلسة ليكون الساعة الثامنة صباحا فقد اكتفى بالتعقيب على ذلك بإيراد ما جاء بنص المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية « تكون جلسات المحكمة عينية ونظام الجلسة وضبطها منوطان بالرئيس » . وإن تحديد الميعاد كان ردا على استفسار المحامي الحاضر مع المحال وعموما وأيا ما كان الأمر فقد تم الاستجابة لطلب الطاعن بتحديد الساعة العادية عشرة ميعادا للانعقاد على نحو ما هو ثابت بحضور الجلسة . أما ما زعمه الطاعن عن وجود عداوة ودية فترة عمله معه ، فإن هذه الفترة على حد اغترافه - لم تصل الى مدة شهر وما ذهب اليه بشأن عدم تدبير مكتب له فذلك أمر من اختصاص الشؤون الادارية ويخرج عن اختصاص رؤساء القطاعات أما عدم السماح له بشغل المكتب الشاغر فمرد ذلك لأنه وفقا لما يجري عليه العمل من تحديد مواصفات المكاتب بحسب درجة الوظيفة فإنه ما كان يجوز للطاعن شغله بحسب درجته الوظيفية واذا تشغله السيدة / فلذلك لانها منذ ١٥/١٢/١٩٨١ كان قد صدر قرار بندبها لوظيفة مدير ادارة عامة وذلك قبل عودة الطاعن من اعارته في ١٧/٣/١٩٨٣ - وما أشار اليه الطاعن بشأن عرقلة بحثه ومنعه من التمام سترالاهمال ، وغلظة أميرة لديه فإن هذا القول عار من دليل يشهد على صحته . واختتم المذكرة بنبيه

امكانية أن يعينه رئيس الجهاز الحالي بوظيفة. خير بعد بلوغه سن التقاعد
ذلك أنه عند بلوغه سن التقاعد في ١٩٩٢/٢/٢٤ يكون رئيس الجهاز
قد ترك الخدمة بلوغ الأخير من التقاعد في ١٩٩٠/٨/٢٨ أى قبله .

ومن حيث أن الأسباب المتقدمة التي بنى عليها طلب الرد مردود
عليها من واقع ما يبين من الأوراق بأن الأول منها ، والمتعلق بما يدور من
عضو المجلس المطلوب رده أثناء انعقاد مجلس التأديب ، مرده عدم دراية
هذا العضو بالأصول المتبعة في إدارة الجلسة وما جرى عليه العمل من أن
الذي يتولى ذلك هو رئيس المجلس - والثاني منها وهو الخاص بالتصرفات
المنسوبة الى عضو اليسار أثناء رتبته للطاعن في العمل - هذه الترياسة
الذي حاول أن ينفي قيامها دفاع الجهاز المركزي للمحاسبة ، على خلاف
الحقيقة وما أقر به العضو المطلوب رده ، في الفقرة الأخيرة من مذكرة
من المذكرة المؤرخة في ١٩٨٥/١٠/٣٠ المقدمة الى هذه المحكمة بقوله
« الأمر الذي يؤكد أن الطاعن لم يعمل تحت رئاسة السيد عضو اليسار » .
فانه الى جانب قصر هذه المدة التي يصعب أن تنشأ خلالها عداوة اذ لم
تبلغ شهرا من الزمن غالبا ان موضوع تدير مكتب ليس من اختصاص
لوظيفة التي كان يشغلها عضو اليسار وقتذاك . والواضح أن لمكاتب
الجهاز أنماط لا ترتبط بالأميرات من موظفي الجهاز لدى رؤساء القطاعات
به وانما هي تختلف باختلاف الدرجة الوظيفية للعامل وهو الأمر الذي
لم يصحده الطاعن أو ينفيه . أما العضو المطلوب رده كان قد عرقل أحد
إبحاث الطاعن على النحو الذي فصله الطاعن فان هذا الأمر لم يحم عليه
الطاعن دليلا ، كما قام أخيرا الدليل القاطع على انتفاء المصلحة الشخصية
للمعضو المطلوب رده ، متمثلة في تطلعه الى أن يعينه رئيس الجهاز في
حالة ارضائه له من خلال محاكمة الطاعن كخبير بالجهاز بعد بلوغه سن
التقاعد اذ استبان أن رئيس الجهاز سيكون قد ترك موقعه بلوغه من
التقاعد قبل بلوغ عضو اليسار لهذه السن وذلك على النحو السابق
(٦٠ - ٢)

ايضاحه . وترتبيا على ذلك فان هذه الأسباب جميعها لا ترقى الى درجة الجدية التي تنال من حييدة المعضو المطلوب تمتيته ولا من شأنها الاخلال بالضمانات العامة للمحاكمة المتعين كفالتها للمائل أمام مجلس التأديب بل الى المعامى الحاضر مع الطاعن بجلسة ١١/١٢/١٩٨٤ أمام مجلس التأديب قرر أننى وجدت كل ضمانات الدفاع من المجلس الموقر مما يطمئنا الى نزاهة الحكم الصادر فى هذه الدعوى من المجلس » وذلك على ما هو ثابت بمحضر الجلسة . ومن ثم يبيت هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على أسباب صحيحة من القانون متعين الرفض .

(طعن ٦٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ٧/١٢/١٩٨٥)

الفرع الثانى - مجالس تأديب مختلفة

أولا - مجالس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات

للمادة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

احالة العاملين بالمحاكم الى التحقيق تكون لكبير كتابها .

الحكمة :

ين المشرع طريقة تأديب كتبة المحاكم ومحضرها ونساخيها . وجميعها ، كما حدد الجهات التى تملك توقيع الجزاء عليهم دون ان يشير الى سلطة الاحالة الى التحقيق . على ان المشرع اناط بكبير الكتاب سلطة الرقابة على كتاب المحكمة . ولا بد ان هذه المسئولية يقابلها سلطة تمكنه من حملها . ونسأل ذلك انه لا مسئولية بلا سلطة ومن ثم فان كبير الكتاب يعتبر مخولا سلطة احالة من يعملون تحت رقابته الى التحقيق عند اللزوم ، ذلك ان غل يد كبير الكتاب عن مثل هذه السلطة من شأنه الحيولة دون فاعلية رقابته .

(طعن ٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٦)

قائمة رقم (٢٤)

البند :

خضوع موظفي المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب للأصول والمبادئ المقررة في المحاكمات التأديبية - يجب اعلان المحال أمام مجلس التأديب بالتهمة المنسوبة اليه وادلتها وميعاد المحاكمة للحضور بنفسه أو بوكيل عنه ليتمكن من الدفاع عن نفسه - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة هو حق كفله الدستور أمام المحاكم التأديبية ويجب مراعاته أمام مجلس التأديب.

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق والمستندات أنه بتاريخ ٢٣/٨/٨٦ تقدم السيد / . . . محضر أول محكمة منيا القمح الجزئية بشكوى الى السيد الأستاذ رئيس المحكمة المشار فيها الى أنه طلب من الطاعن وهو محضر بالمحكمة ان يتسلم الأوراق الجنائية المقيدة بالدقتر الجنائي لتنفيذها فرفض المذكور ذلك واشترط لامتثال تلك الأوراق ان يتسلم أيضا الأوراق - المدنية لتنفيذها ثم امتنع عن تنفيذ ما كلف به واضاف المحضر الأول في شكواه بأنه عندما فهم الطاعن بأنه سيتقدم بمذكرة ضده لرأسته رد عليه الطاعن بأنه انصرف من مقر العمل وارسل خطابا مسجلا بطلب اجازة مرضية في اليوم المذكور ، وباطلاع المحقق على دفتر الأوراق الجنائية تبين ان بعض المحضرين الآخرين - دون الطاعن - تسلموا في اليوم المذكور الأوراق الجنائية لاعلاها وتنفيذها .

ومن حيث أنه بتوقيع الكشف الطبي على الطاعن بمعرفة القومسيون الطبي العام بتاريخ ١٩٨٦/٨/٣٠ قرر القومسيون الطبي رفض احساب المدة من ١٩٨٦/٨/٢٤ الى ١٩٨٦/٨/٣٠ اجازة مرضية والله يتعين عودة الطاعن لعمله .

ومن حيث ان الثابت مما سلف أن الطاعن وهو يعمل محضرا بمحكمة

منيا القمح الجزية قد اخل بواجباته الوظيفية وخرج على مقتضاها لرفضه تنفيذ ما كلفه به رئيسه المباشر من اعمال يوم ١٩٨٦/٨/٢٣ ، واصرفه من العمل قبل الميعاد المقرر فى هذا اليوم ثم اقطاعه عن العمل فى المسدة من ١٩٨٦/٨/٢٤ حتى ١٩٨٦/٨/٣٠ بحجة المرض وهى الحجة التى تبين عدم صحتها بتقرير القومسيون الطبى العام المتخصص الذى رفض احتساب مدة لاقطاع المذكورة اجازة مرضية وأوصى بضرورة رجوع الطاعن للعمل ومن ثم فاذاً الثابت مما سلف ارتكاب الطاعن للمخالفات الادارية المذكورة وهو ما يستوجب مجازاته عنها اداريا ولا يقدر فى ثبوت تلك المخالفات قبله ما تمسك به الطاعن فى تقرير الطعن من ان رئيسه المباشر حكم عليه بالسجن بالزلزل أو تمسكه بالتذكرة الطبية بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٣ بمعرفة أحد الأطباء الخصوصيين والمثبت بها وصف بعض الأدوية له ، ذلك ان مردود على دفاعه هذا بخلو الأوراق والمستندات يحوزها ملف الطعن مما يدل على صدور الحكم المباشر اليه فى تقرير الطعن ضد رئيس الطاعن المحضر الأول بالمحكمة ولم يقدم الطاعن أى دليل أو قرينة على صدور الحكم المباشر اليه ، اما بالنسبة للتذكرة الطبية التى استند اليها الطاعن فغيره لا تضحى ، بل بحال من الأحوال التقرير الطبى الذى حرره القومسيون الطبى العام ، وهى الجهة الطبية المختصة -والذى انتهى فيه الى عدم استحقاق الطاعن لأى اجازة مرضية فى الفترة المذكورة والى ضرورة عودته للعمل وتقريره الأخير الذى يدل على عدم صحة عذر المرض الذى استند اليه الطاعن ، ومن ثم تظل المخالفات المنسوبة اليه ثابتة فى حقه بأدلة وقرائن صحيحة بما يستوجب مجازاته عنها بما يستحق من جزاء ادارى .

ومن حيث انه ولئن كانت المخالفات السالفة ثابتة قبل الطاعن ، إلا أن حكم مجلس التأديب - المطعون فيه - لم يكتف بمحاكمة الطاعن عن تلك المخالفات وهى الواردة بالقرار الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية

بالزقاقين باحالة الطاعن الى مجلس التأديب ، وانما تجاوز ذلك الى اداة الطاعن عن مخالفة أخرى لم ترد في قرار الاحالة هي استيلاؤه على مال عام هو المربى عن فترة الاقطاع .

ومن حيث ان المادة ١٦٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية تنص على أنه يجوز ان تقام الدعوى التأديبية ضد موظفى المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفى المحاكم وبناء على طلب النائب العام ورئيس النيابة بالنسبة لموظفى النيابة .

وتنص المادة ١٦٩ من هذا القانون على أنه تتضمن ورقة الاتهام التى تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم ويأتمن مؤخرها بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه امام المجلس وله ان يقدم دفاعه كتابة وان يوكل عنه محاميا وتجري المحاكمة فى جلسة سرية .

وتنص المادة ١٦٦ من هذا القانون على أنه لا يتوقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب ومع ذلك فالانذار أو الخصم من المربى يجوز ان يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة الى .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص السابقة الواردة بقانون السلطة القضائية ان محاكمة موظفى المحاكم والنيابات امام مجلس التأديب المشار اليها انما تخضع للاصول والمبادئ المقررة فى المحاكمات التأديبية وآية ذلك أنه يجب ان يعلن بالتهم المحال امام مجلس التأديب بالتهمة أو التهم المنسوبة اليه ويأتمن مؤخرها بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة امام مجلس التأديب بنفسه وله ان يوكل عنه محاميا ، ويصدر مجلس التأديب فى نهاية المحاكمة التأديبية حكما ببراءة أو البراءة وبالعقوبة التى يراها المجلس فى حالة الادانة .

(طعن ٣٩٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

قائمة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

المادة ١٦٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية
— يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي المحاكم الابتدائية والنيابات
من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل
كبير المحضرين عند محاكمته أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة
أحد كتاب النيابة — من عبارة من يقوم مقامهما تفسر على أساس من يقوم
مقامهما بإدارة الأصيل أو بقوة القانون أى عن طريق التفويض أو الحول
فيمكن للسيد رئيس المحكمة أن يفوض غيره لرئاسة مجلس التأديب — يمكن
لرئيس النيابة أن يفوض غيره ليكون عضواً في مجلس التأديب — إذا قام
مانع بالأصيل أى لرئيس المحكمة أو رئيس النيابة يحول بينهما وبين مباشرة
هذا الاختصاص فإن من يليهما من الزملاء يحل محلهما — قد يكون هذا
المانع أديباً أو غير أديب — إذا لم يكن هناك تفويض أو تخلف المانع الذى
يحول بين الأصيل وممارسته لاختصاصه فلا يجوز لأحد أن يحل محله لأن
المبدأ فى القانون العام هو أن صاحب الاختصاص يجب أن يمارسه بذاته .
الحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه الطعن الأول ببيان تشكيل مجلس التأديب
لحضور السيد وكيل النيابة بدلاً من السيد رئيس النيابة ، فإن المادة ١٦٧
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية تنص على أن
" يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض ..

وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة
أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة
أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة .
ومن حيث أن النص سالف الذكر يقضى بتشكيل مجلس التأديب في
المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم

مقامهما و .. فان عبارة « أو من يقوم مقامهما » تفصر على أساس من يقوم مقامهما بإرادة الأصل أو بقوة القانون ، أى عن طريق التفويض أو انحلون فيمكن للميد رئيس المحكمة أن يفوض غيره لرئاسة مجلس التأديب . كما يمكن لرئيس النيابة أن يفوض غيره ليكون عضواً فى مجلس التأديب . كذلك فانه اذا قام مانع بالأصل أى برئيس المحكمة أمر برئيس النيابة يحول بينهما وبين مباشرة هذا الاختصاص ، فان من يليهما من الزملاء يمكن أن يحل محلهما . والمانع قد يكون اراديا مثل الاجازة بأنواعها وقد يقع رغم ارادة الأصل كالمرض . لكن اذا لم يكن هناك تفويض أو تخلف المانع الذى يحول بين الأصل وبين ممارسته لاختصاصه ، فانه لا يجوز لأحد أن يحل محله ، لأن المبدأ فى القانون العام هو أن صاحب الاختصاص يجب أن يمارسه بذاته .

ومن حيث أن السيد رئيس محكمة النيا الابتدائية قد نذب السيد . . . رئيس المحكمة بالمحكمة لرئاسة مجلس التأديب مما يعنى تفويضه فى اختصاصه .

ومن حيث أنه عن الادعاء بحضور السيد وكيل النيابة مجلس التأديب ، بدلا من السيد رئيس النيابة دون أن يكون مفوضا فى ذلك . فانه لما كان على وزارة العدل أن تقدم من الأدلة ما يثبت هذا القول بحكم انها الطاعة أولا ، وبحكم انها جهة الادارة القادرة على تأييد دعواها بالمستندات التى تملكها تحت يدها ، وبحكم انها تريد اثبات عكس المفترض وهو صحة تشكيل المجلس .

ومن حيث أن الجهة الطاعة لم تقدم الدليل على أن السيد وكيل النيابة كان فاقد الصفة فى عضويته مجلس التأديب الذى حاكم المطلعون ضده ، كما لم يثبت أنه لم يكن هناك مانع يحول بين حضور رئيس النيابة مجلس التأديب وحل محله رغم ذلك وكيل النيابة ، لذا فان قولها بعدم

مشروعية تشكيل مجلس التأديب الذي حاكم المطعون ضده ، يكون مجرد قول برميل لا دليل عليه . وبالتالي يكون مجلس التأديب الذي أصدر الحكم المطعون فيه مشكلا على الوجه القانوني . السليم .

(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١٢/٢/١٩٨٩)

فصلية رقم (٤٢٦)

السيد :

المادة ١٦٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ — ممدلا — يشكل مجلس التأديب . . في المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين عدم حضور ممثل النيابة إما من جلسات المحاكمة يرتب بطلان هذه الجلسات لانعدامها بتشكيل مغاير للتشكيل المنصوص عليه في القانون وبالتالي بطلان ما اتخذ فيها من اجراءات وما صدر عنها من قرارات ولو كانت موافقا عليها من جميع اعضاء مجلس التأديب .

الحكمة :

ومن حيث أن قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ — ممدلا — بنص في المادة (١٦٧) على انه « يشكل مجلس التأديب . . في المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين » .

ومن حيث أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد صدر من مجلس تأديب محكمة طنطا الابتدائية المشكل وفقا لحكم النص التام من الأستاذ . . . الرئيس بالمحكمة والأستاذ . . وكيل النيابة . والسيد . . . كبير المحضرين وقد وقع رئيس وعضو مجلس التأديب .

على مسودة القرار المطعون فيه لا أن الثابت من الإطلاق على مفسر
جلسات محاكمة الطاعن أمام مجلس التأديب أن وكيل النيابة عضو المجلس
لم يحضر أبدا من جلسات المحاكمة الأمر الذي يعني أن هذه الجلسات قد
انقضت بتشكيل مجازي للتشكيل المنصوص عليه في القانون وهو ما يرب
بطلان انعقاد هذه الجلسات وبالتالي بطلان ما اتخذ فيها من إجراءات
وما صدر فيها من إجراءات وما صدر عنها من قرارات بما في ذلك القرار
المطعون فيه لأن هذا القرار وإن كان موقعا من جميع أعضاء مجلس
التأديب إلا أنه صدر استنادا إلى إجراءات لم اتخذها في جلسات لم
تتخذ على وجه قانوني الأمر الذي يفرض بطلان قرار مجلس التأديب لا جنتاه
على أساس منهار ، وما لبث على أساس منهار ينهدم باعتماد أساسه ،
وهو ما يقتضى القضاء بالنقض قرار مجلس التأديب المطعون فيه دون أن
يحول ذلك وإعادة اتخاذ إجراءات مساواة الطاعن تأديبيا وفقا لإجراءات
قانونية سليمة .

(طعن ١٠٧٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

المواد ٢٦٨ ، ١٦٩ ، ١٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن
الخططة القضائية - المادة ١٧٥ من قانون المرافعات - المحاكمة التأديبية
العاملة بالمحاكم والنيابات تختص بها مجالس تأديب مشكلة تشكيلا خاصا
وفقا لأوضاع وإجراءات معينة رسمها القانون - تشبه هذه المجالس التأديبية
المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ما تصدره المجالس التأديبية هو من قبيل الأحكام -
يجب أن تتوفر في هذه الأحكام الأصول والقواعد العامة التي يجب توفرها
في الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم التأديبية بمجلس الدولة - إقامة
الدعوى التأديبية بالنسبة لوظفي المحاكم يكون بناء على طلب وليس بالحكمة

وبالنسبة لموظفي النيابة بناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة - يجب أن تودع مسودة الحكم المشتقة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند التوقيع بالحكم - إلا كان باطلا - المقصود بالقضاة في نص المادة ١٧٥ من قانون الرافعات هو الملوك الموضوعي للقاضي - أي من شأركه في إصدار الحكم - ويشمل أعضاء مجلس التأديب الذين شاركوا رئيس المجلس في نظر الدعوى التأديبية وأصدر الحكم فيها - يتعين أن تكون مسودة الحكم الصادر من مجلس التأديب المشتقة على أسبابه موقعة من رئيس المجلس وباقي الأعضاء - إلا كان هذا الحكم باطلا .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الأول من أوجه البطلان الذي يتمتع بها الطاعن والتعلق بإعلان قرار انطائه إلى المحاكمة التأديبية لصدوره من السيد المستشار رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية كان المادة ١٦٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية تنص على أنه « يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يعمل رئيسا للقلم الشرعي بناية فاقوس الجزية أثناء حدوث الواقعة محل الاتهام ، وتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٤ أصدر السيد المستشار المحامي العام لنيابة الزقازيق انكلية قرارا بإحالة الطاعن إلى المحاكمة التأديبية وبارسال الأوراق إلى السيد المستشار رئيس محكمة الزقازيق لتحديد جلسة للمحاكمة وأعقب ذلك صدور قرار من السيد المستشار رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية في ٨٩/٧/٦ يقضي بإحالة الطاعن إلى المحاكمة التأديبية وتحديد جلسة ١٩٨٩/٧/١٩ لجلسة المحاكمة وأشار هذا القرار الأخير في ديباجته إلى القرار الأول المتنازع من السيد المستشار المحامي العام لنيابة الزقازيق الكلية السالف .

ومن حيث ان الثابت مما سلف ان قرار احالة الطاعن للمحاكمة التأديبية وهو موظف بناية قاقوس الجزئية قد صدر اصلا من السيد المستشار المحامي انعام لنيابة الزقازيق الكلية وهو المختص اصلا باصداره طبقا للمادة ١٦٨ من قانون السلطة القضائية المنشأ إليه باعتبار ان المحال موظف باحدى النيابات الجزئية الخاضعة لرئاسة السيد المستشار المحامي العام مصدر القرار ، فان احالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية تمت قد تمت صحيحة وصدرت من المختص قانونا باصدارها وفقا للنص المتقدم ولا يغير من ذلك القرار اللاحق الصادر من السيد المستشار رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية باحالة الطاعن وتحديد جلسة للمحاكمة التأديبية فهذا القرار الأخير لا يعدو سوى أن يكون من قبيل الإجراءات التنفيذية للحالة التي صدرت أصلا صحيحة من المختص باصدارها ومن ثم فلا تعد هذه الاحالة مشوبة بالبطلان على أى وجه من الوجوه الأمر الذى يضمن معه رفض هذا الوجه من أوجه الطعن لعدم استناده على أساس صحيح من القانون أو الواقع .

ومن حيث انه بالنسبة للوجه الثانى من أوجه البطلان التى تمسك بها الطاعن والمتعلق بعدم توقيع أعضاء مجلس التأديب على مسودة الحكم الصادر من هذا المجلس والمشتمل على أسبابه ، فان المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجب فى جميع الأحوال ان تودع مسودة الحكم المشتلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن المقضبة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا » .

ومن حيث أن المشرع رأى لاعتبارات معينة بالنسبة لبعض فئات محددة من العاملين - شأن العاملين بالمحاكم والنيابات - أن يكفل أمر تأديبهم الى مجالس تأديب مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع وإجراءات معينة رسمها القانون تجعل ممارسة هذه المجالس للوظيفة التأديبية المسندة

اليها أقرب ما تكون الى ممارسة المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لوظيفتها التأديبية ، فالمرجع في القانون رقم ٤٦/١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية نص في المادة ١٦٧ على تشكيل خاص لمجالس التأديب التي تتولى محاكمة العاملين بالمحاكم والنيابات غلب في هذا التشكيل العنصر القضائي ، كما نص في المادة ١٦٨ على انه تكون اقامة الدعوى التأديبية بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة ونص في المادة ١٦٩ على انه يجب ان تتضمن ورقة الاتهام التي تعمل بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم وبيان موجزا بالأدلة واليوم المحدد للمحاكمة ، كما نص على حضور المتهم بشخصه امام مجلس التأديب واعطاه الحق في تقديم دفاعه كتابة أو أن يوكل عنه محاميا ، كما نصت في المادة ١٦٦ على أن لا توقع العقوبات - عدا الانذار أو الخصم من المرتب - الا بحكم من مجلس التأديب .

ومن ثم فإن المشرع قد احاط ممارسة مجالس التأديب المشار اليها لوظيفتها التأديبية بسلسلة من الأوضاع والاجراءات سواء في تشكيلها أو في اقامة الدعوى التأديبية امامها أو في اعلان المتهم بالاتهامات المسندة اليه وبالجلسة المحددة لمحاكمته أو في مثول المتهم امامها وحقه في توكيل محام للدفاع عنه ، تجعل من هذه المجالس اشبه ما تكون بالمحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧/١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بل ان المشرع ذاته في قانون السلطة القضائية اعتبر في المادة ١٦٦ ما نصده هذه المجالس من قبيل « الأحكام » ، وعلى هذه المقتضى وطبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - فإن الأحكام التي تصدرها هذه المجالس يجب أن تتوافق فيها الأصول والمقررات العامة التي يجب توافرها في الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم التأديبية بمجلس الدولة .

ومن حيث ان المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تقضى بأنه يجب فى جميع الأحوال ان تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق بملف الدعوى التأديبية محل الطعن ان الحكم الصادر من مجلس التأديب المطعون فيه صدر من هيئة مشككة من رئيس محكمة رئيسا وعضوية رئيس النيابة ورئيس للقلم الجنائى الا ان مسودة هذا الحكم المشتعلة على أسبابه ومنطوقه وقعت من رئيس مجلس التأديب فقط . دون باقى الأعضاء فان هذا الحكم يعد باطلا وفقا لصريح نص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المنطبقة على ما تصدره هذه المجالس من أحكام وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فالمقصود بالقضاة فى نص هذه المادة هو المدلول الموضوعى للقاضى أى من شارك فى اصدار الحكم وهو بهذا المدلول يشمل أعضاء مجلس التأديب الذين شاركوا رئيس المجلس فى نظر الدعوى التأديبية واصدر الحكم فيها فيتم ان تكون مسودة الحكم الصادر من مجلس التأديب المشتعلة على أسبابه موقعة من رئيس المجلس وباقى الأعضاء والا كان هذا الحكم باطلا .

ومن حيث ان الثابت مما سلف ان الحكم المطعون لم يقع سوى من رئيس مجلس التأديب دون باقى الأعضاء فانه يكون مشويا بالبطال وحقيقا بالالغاء الأمر الذى يترتب منه الحكم بالقائه .

ومن حيث ان الفصل فى موضوع الطعن بالناء الحكم المطعون فيه يفتى عن الفصل فى الشك الاستعجال منه المتعلق بوقف تنفيذ هذا الحكم اما بالنسبة لما طلبه الطاعن فى طعنه من اعادته الى عمله الاصلى وصرف مرتبه شاملا كل مستحقاته المالية وهو ما جعله المحكمة على أنه متناق بالانكار المترتبة على القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه والقاضى بفصله من الخدمة ، فان المحكمة ترى ان اعادة الطاعن الى العمل وصرف مرتبه كاملا

اعتباراً من تاريخ عودته الى العمل هو من قبيل الاثار التي تترتب حتماً على إلغاء الحكم المطعون فيه ، ولا يفزل ذلك باعادة محاكمته تأديبياً وفقاً للاجراءات القانونية الصحيحة فى هذا الشأن .

(طعن ١٧ لسنة ٣٦ قى جلسة ١٤/٧/١٩٩٠)

للمسند رقم (٢٨)

البسنة :

أصدر وزير العدل فى ٩/٢/١٩٨٢ لائحة لتحقيق والجزاءات بالنسبة للعاملين بوزارة العدل والجهات التابعة لها حتى شاغلى وظائف الدرجة الأولى قد عين فى هذه اللائحة العديد من المخالفات وحدد لكل منها جزاء بعينه (ما بين حدين أدنى وأقصى) - هذه اللائحة تخاطب الرؤسين الإداريين ليمتثلوا بأحكامها فى خصوص التصرف فى واقعات التأديب - لا تخاطب هذه اللائحة ولا تقيّد مجالس التأديب ولا جهات القضاء ذات الاختصاص فى مجال توصيف الجرائم التأديبية أو تشديد العقوبات المستحقة لها .

الحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان السيد وزير العدل قد أصدر فى ٩/٢/٨٢ لائحة لتحقيق والجزاءات بالنسبة للعاملين بوزارة العدل والجهات التابعة لها حتى شاغلى وظائف الدرجة الأولى (القرار رقم ٦٥١ لسنة ١٩٨٢) وعين فى هذه اللائحة العديد من المخالفات وحدد لكل منها جزاء بعينه (ما بين حدين أدنى وأقصى) ، إلا أن هذه اللائحة - وعلى ما بين من الاطلاع عليها - تخاطب المرءوسين الإداريين للسيد وزير العدل ليمتثلوا بأحكامها فى خصوص التصرف فى واقعات التأديب ، ولكنها لا تخاطب ولا تقيّد مجالس التأديب ولا جهات القضاء ذات الاختصاص فى مجال توصيف الجرائم التأديبية أو تشديد العقوبات المستحقة لها .

بدليل أنها قد جمعت الحد الأقصى لجزاءات بعض المخالفات هو الاحالة الى المحاكمة التأديبية .

ون حيث أنه ولئن كانت المخالفة للمنظمة لكل من الطاعنين ثابتة في حقهما على الوجه السابق ياءه ، الا أن هذه المخالفة في ظل ظروف الطاعنين الوظيفية ومنها ما دلت عليه الأوراق من أن الطاعن وقع عليه فقط جزاء واحد. بالنصم عشرة أيام من راتبه ، وأن الطاعن لم يسبق توقيع أى جزاء عليه ، لا تستأهل جزاء الفصل من الخدمة المقضى به من مجلس التأديب ، وهو جزاء يشوبه الغلو في ظل الظروف والملازمات السابق ياءها ، الأمر الذى يعين معه القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مجازاة كل من الطاعنين بالفصل من الخدمة والاكتفاء بمجازاة كل منهما بنصم شهر من أجره عما أئند اليه .

(طعن ١٤٠٢ و ١٤٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٦)

قصة رقم (٢٩)

البيان :

المادة ٦٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من مجالس نواب العاملين بالحكم - مجالس التأديب تصدر قرارات نهائية قابلة للتنفيذ فور صدورها وتخضع لرقابة القضاء الإدارى - تتمثل هذه الرقابة القضائية فى الطعون التى تقام أمام المحكمة الإدارية العليا من هذه القرارات .

الحكمة :

ومن حيث أنه عما يناه الطعن على القرار المطعون فيه من مخالفة القانون وكونه باطلا بطلانا مطلقا مستوجب الانهاء لانه تمذ قبل ان يمرض على السيد المستشار وزير العدل لأعتياده أو تعديله أو الغائه ، فان هذا انوجه من البطلان يقوم على أساس ، لأنه يتعلق بإجراءات تنفيذ قرار مجلس التأديب ، وهى إجراءات تالية لصدور القرار المطعون ولا صلة

لها بما قام عليه القرار من أدلة وقرائن ، فضلا عن ذلك فإن المادة ٦٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لم تتطلب تصديق لجنة ما على القرارات الصادرة من مجالس تأديب العاملين بالمحاكم ، ومن ثم فإن هذه المجالس تصدر قرارات نهائية قابلة للتنفيذ فور صدورها. وتختص فقط لرقابة القضاء الإداري ممثلا في الطعون التي تقام أمام المحكمة الإدارية العليا عن هذه القرارات ، وبذلك يتكون هذا الوجه من الطعن في غير محله .

(طعن ١٧٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٧/٢٠)

المادة رقم (٤٣٠)

المادة :

المختص بمحاكمة العاملين بالمحاكم هو مجلس التأديب وليس المحاكم التأديبية .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص مجلس التأديب الذي أصدر الحكم المطعون فيه وأن الجهة المختصة هي المحكمة للتأديبية فإن ذلك يردود عليه بأن المادة ١٦٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦/١٩٧٢ تنص على أن (من يخل من العاملين بالمحاكم بواجبات وعليه أو يأتي ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازمة توافرها في الاعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الهيئة التي ينتمي إليها سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجا تتخذ هذه الاجراءات التأديبية) وتنص بنسبة ١٦٦ من ذات القانون على أنه (لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب ومع ذلك فالانذار أو خصم من المرتب يجوز أن يكون بقرار ٥٠) ثم خصت المادة ١٦٧ منه على كيفية تشكيل مجلس التأديب .

ومن حيث أنه في ضوء هذه النصوص فإن المختص بمحاكمة العاملين بالمحاكم هو مجلس التأديب وليس المحاكم التأديبية وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر من جهة مختصة قانونا مما يضمن معه رفض هذا الدفع .

(طعن رقم ٣٤٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢)

قاعدة رقم (٤٣١)

البس :

التطبيق مع العاملين بالمحاكم والنيابات لا يقتصر به النيابة الادارية .

الحكمة :

انظم المسألة التأديبية للعاملين بالمحاكم الفصل السادس من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، فأحكم تطبيقها بما يتمتع معه اعمال النصوص التي تضمنتها الشريعة العامة لتأديب العاملين . وقد عين المشرع نص المادة ١٦٦ من القانون سالف الذكر السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التأديبي على العاملين بالمحاكم كاشفا عن رغبته في ان يتم التحقيق الادارى مع هؤلاء العاملين بنأى عن اختصاص أية جهة قضائية أخرى كالنيابة الادارية . لئن كان قصد لى بإجراءات محاكمة هؤلاء العاملين عن القواعد المادية لاعتبارات قدرها ، تكمن في عدم تسليط رقابة جهة قضائية على اعمال جهة قضائية أخرى بما قد يؤدي الى المناس بها أو التدخل في أخص شئونها ، فإن التحقيق الادارى بحسبانه استجماحا نلادفة وسماعا لأقوال شهود ودفاع الموظف المخالف قد يفضى الى ذات المراق مما يستوجب ان تتولاها ذات السلطة التي أسند لها اختصاص توقيع الجزاء أو ركن فيه الى اشرافها ، بل أن النأى بالتحقيق عن دائرة (م - ٦)

اختصاص النيابة الادارية ادمى وأولى بعد ان نأى بالمحاكمة ذاتها عن اختصاص قاضيها الطبيعي . ومؤدى ذلك عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق فى المخالفات المالية التى تقع من العاملين بالمحاكم أو التحقيق مع شاغلى وظائف الادارة العليا بها .

(ملف ٨٦/٦/٤٣٤ جلسة ١٩٩٣/٢/٢)

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

الواد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٢ - محاكمة موظفى المحاكم والنيابات امام مجلس التأديب لظنح للاصول والمبادئ المقررة فى المحاكمات التأديبية سواء كانت موضوعية أو اجرائية - يؤدى مجالس التأديب . وظيفة المحاكم التأديبية بالفصل فى المسألة التأديبية .

المحكمة :

ومن حيث أن قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نص فى المادة ١٦٦ منه على أن لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب . وفى المادة ١٦٧ على أن يشكل مجلس التأديب فى محكمة النقض وفى كل من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العامة ومن المحامى العام وكبير كتاب المحكمة وفى المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامه وكبير الكتاب ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائى عند محاكمة أحد كتاب النيابة وفى المادة ١٦٨ على أن يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفى المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفى المحاكم وبناء على طلب النائب العام ورئيس النيابة بالنسبة

لموظفى النيابة ، وفى المادة ١٦٩ على أن تتضمن ورقة الاتهام التى تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم وبيان موجزا بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه امام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة وان يركل عنه محاميا وتجرى المحاكمة فى جلسة سرية .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص السالفة الواردة بقانون السلطة القضائية أن محاكمة موظفى المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب المشار اليه لما تخضع للاصول والمبادئ المقررة فى المحاكمات التأديبية سواء كانت موضوعية أو إجرائية اذ تؤدى مجالس التأديب وظيفه المحاكم التأديبية بالفصل فى المسألة التأديبية فكلها سلطة تأديبية تفصل فى محاكمة مسلكية تأديبية وتوقع جزاءات تأديبية من نفس النوع على من يثبت اخلاله بواجبات الوظيفة أو خروجه على مقتضياتها أو ينتهى الأمر الى القضاء بالبراءة متى انحصر المأخذ الإدارى عن سلوك العامل .

(طعن ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ قى جلسة ١٥/٥/١٩٩٣)

ثانيا : مجالس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء

هيئات التدريس

قاصدة ولم (٤٣٢)

البيان :

اقامة الدعوى التأديبية على العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس تكون امام مجلس التأديب المختص بشئون تأديبهم .

المحكمة :

أفرد المشرع للعاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس نظاما تأديبيا خاصا . وقد اجاز المشرع لرئيس الجامعة ان يطلب من النيابة

الادارية اجراء التحقيق معهم • على انه لا وجه للقول بأنه على النيابة الادارية ان تقيم الدعوى بعد التحقيق امام المحكمة التأديبية • وذلك انه لا ولاية لهذه المحاكم على العاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس لأن محاكمتهم تأديبيا تكون امام مجلس تأديب يشكل طبقا للمادة ١٦٥ من قانون تنظيم الجامعات •

(طعن ١٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٨٧)

قائمة رقم (٤٢٤)

البدا :

تختص مجالس التأديب المشكلة تشكيلا خاصة وفلسا لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون تأديب فئات محدود من العاملين وتشمل العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس - تقوم مجالس التأديب اساسا على اعلان العامل مقعما بالتهمة المنسوبة اليه وبالجلسة المستندة لانعقاد مجلس التأديب مع تمكينه من الدفاع عن نفسه - مخالفة ذلك هو اهدار للسمات والحقوق التي كفلها المشرع للعاملين عند مساومتهم تأديبيا امام مجالس التأديب مما يترتب على ذلك البطلان في قرارات هذه المجالس •

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت أنه بمعرض الأمر على السيد الدكتور رئيس الجامعة قرر في ٢٣/٣/١٩٨٦ الموافقة على ما اتهمت اليه الادارة ، ثم أعقب ذلك انعقاد مجلس التأديب بتاريخ ٤/٥/١٩٨٦ بعد ورود الأوراق اليه من انياية العامة والنيابة الادارية وبعد موافقة السيد الدكتور رئيس الجامعة على ما اتهمت اليه النيابة الادارية في هذا الشأن ، ثم أصدر مجلس التأديب قراره التأديبي المطعون فيه بجلسته المشار اليها المنعقدة في ٤/٥/١٩٨٦ والتي لم يكن قد اخطر الطاعن بحضورها أو ببيعاد انعقادها

شأنها شأن الجلسات التي عقدها مجلس التأديب عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥
والساقفة الاشارة .

ومن حيث ان المادة ١٦٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم
الجامعات تنص على أن تكون احالة العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس
الى مجلس التأديب بقرار من رئيس الجامعة وتسرى بالنسبة لمحاكمتهم
تأديبيا أحكام القانون رقم ١١٧/١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية .

ونصت المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧/١٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة
الادارية والمحاكمات التأديبية على ان يتضمن قرار الاحالة بيانا بالمخالفات
المنسوبة الى الموظف ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر الدعوى وتولى
سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة
خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق ويكون الاعلان بخطاب موصى
عليه مصحوب بعلم الوصول ، ونصت المادة ٢٩ من هذا القانون على أن
للموظف ان يحضر جلسات المحكمة بنفسه أو أن يوكل عنه محاميا مقيدا
امام محاكم الاستئناف وان يمدى دفاعه كتابة أو شفويا ونصت المادة ٣٢
من هذا القانون على ان أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن
فيها الا امام المحكمة الادارية العليا ولقد وردت هذه الأحكام أيضا في
نصوص المواد المتعلقة بالاجراءات امام المحاكم التأديبية في القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ومن حيث أن المشرع رأى لاعتبارات معينة بالنسبة لبعض فئات
معددة من العاملين وينسقل في عدادهم العاملين بالجامعات من غير أعضاء
هيئة التدريس أن يكمل أمر تأديبهم الى مجالس تأديب مشكلة تشكيلا
خاصا وفقا لأوضاع ولإجراءات معينة رسمها القانون وتقوم اناسا على
اعلان العامل مقدما بالتهمة المنسوبة اليه وبالجلسة المحددة لاعتقاد مجلس

التأديب مع تمكنه من الدفاع عن نفسه على غرار ما هو متبع أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧/١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقانون رقم ٤٧/١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ومن ثم فإن الاجراءات التي رسمها المشرع لسير المحاكمة التأديبية أمام مجالس التأديب المشار اليها تخضع لقواعد أساسية يكفل طبقا لها حق الدفاع للعامل المشار مساءلته التأديبية وباعتبار ان مجالس التأديب المشار اليها تؤدي ذات وظيفة المحاكم التأديبية ويتولفر أمامها كافة الضمانات المتوافرة أمام هذه المحاكم .

ومن حيث أن الثابت في المنازعة المروضة أن مجلس التأديب كان يؤجل جلساته في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ الى آجال غير محددة ، ثم يعقد جلساته دون حضور الطاعن المروض مساءلته التأديبية ودون اخطاره بطبيعة الحال - بمواعيد انعقاد هذه الجلسات وهي التي لم تكن محددة سلفا ، ثم انتهى مجلس التأديب بجلسته الأخيرة للمقدمة في ٤/٥/١٩٨٦ الى اصدار قراره التأديبي المطعون فيه وذلك في غيبة من الطاعن ودون اخطاره بحضوره هذه الجلسة والتي كانت أيضا شأنها شأن جلسات مجلس التأديب المشار اليها غير محددة سلفا ولم يكن في وسع الطاعن أو سواء معرفة مواعيد انعقادها سلفا ، الأمر الذي يصيب اجراءات مجلس التأديب المشار اليها بعبء جسيم من شأنه الاخلال بحق الدفاع للطاعن المثار مساءلته التأديبية لعدم تمكنه من الحضور بالجلسات المحددة لمحاكمته تأديبيا ومن ممارسته حقه في متابعة سير اجراءات مجلس التأديب وحقه في ابداء أوجه الدفاع التي يرغب في ابدائها أمام هذا المجلس ، ومن ثم تعد اجراءات مجلس التأديب على النحو السالف مشوبة بالبطلان لمخالفتها للقانون واهدارها للضمانات وللحقوق التي قصد المشرع كفالتها للعاملين عند مساءلتهم تأديبيا أمام مجالس التأديب المشار اليها .

ومن حيث أن الثابت مما سلف بطلان اجراءات مجلس التأديب المشار إليها فإن القرار التأديبي المظنون فيه والذي انتهى إليه هذا المجلس في ختام اجراءاته الباطلة يمد بإطلا بدوره ومتمين الالغاء ، وغنى عن البيان أن مواعيد الطعن في هذا القرار تبدأ من تاريخ العلم اليقيني به ، الأمر الذي يجعل الطعن المائل مقبولا شكلا ما دام أن الطاعن قد أقام طعنه في خلال ستين يوما من تاريخ هذا العام اليقيني ، الا أن القضاء بقبول الطعن وبالغاء القرار التأديبي المظنون فيه لا يحول دون اعادة محاكمة لطاعن امام مجلس التأديب المختص وفقا للاجراءات الصحيحة المقررة قانونا .

(طعن ٧٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٤/٤/١٩٩٠)

الفصل العاشر
تأديب طوائف خاصة من العاملين

أولا : تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة
والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة

قائمة رقم (٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قانون النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات
والجمعيات والهيئات الخاصة ممدا بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ .

للمنيابة الادارية ان تعيل الأوراق الى المحكمة التأديبية المختصة لمعامل
العامل تأديبيا ومجازاته من الفعل المنسوب اليه - للمحكمة التأديبية سلطة
توقيع الجزاء المناسب على العامل حتى لو كان هذا الجزاء من بين الجزاءات
التي تملك الشركة توقيعها .

للمحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الأول من أوجه الطعن والذي يتمثل
فى عدم اختصاص المحكمة التأديبية بمجازاة الطاعن وان ذلك من
اختصاص مجلس ادارة الشركة - فاذ الثابت أن القانون رقم ١٧٢ لسنة
بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٥ فى شأن سريان
أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات
والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تفسن فى المادة
الأولى منه النص على أن يستبدل بنص المادتين ١ : ٢ من القانون رقم ١٩
لسنة ١٩٥٩ النصان الآتيان :

مادة (١) مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ الى ١٢ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ -

٢ -

٣ - العاملين في شركة القطاع العام . . وتضمنت المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الادارية المعدلة بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق وان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الجزاءات التي تملك الجهة الادارية توقيعها أحالت الأوراق اليها مع ذلك فللنيابة الادارية ان تحيل الى المحكمة التأديبية المختصة اذا رأت مبرراً لذلك . . . وطبقاً لهذا النص الأخير فانه للنيابة الادارية أن تحيل الأوراق الى المحكمة التأديبية المختصة لمحاكمة العامل تأديبياً ومجازاته عن الفعل المنسوب اليه ومن المستقر عليه أن للمحكمة التأديبية سلطة توقيع الجزاء المناسب على العامل حتى لو كان هذا الجزاء من بين الجزاءات التي تملك الشركة توقيعها عليه في حالة ما اذا كانت النيابة الادارية قد أحالت أوراق التحقيق اليها ومن ثم فإن حالة النيابة الادارية الطاعن الى المحكمة التأديبية يكون متفقاً والقانون وبالتالي يتعين الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

(طعن ٢٣٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٦) -

ثانيا : تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

هيئة النقل العام بالقاهرة تتبع محافظ القاهرة - أساس ذلك :-
المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤١ لسنة ١٩٧١ بنقل تبعية هيئة
النقل العام بالقاهرة - مؤدى ذلك : ان محافظ القاهرة هو الوزير المختص
بتأديب العاملين بتلك الهيئة - لا وجه للقول بأن المقصود بالوزير المختص
فى قانون الهيئات العامة هو الوزير السياسى - أساس ذلك :- ان تبعية
الهيئة المذكورة لمحافظ القاهرة تخوله سلطة الاشراف والتوجيه والرقابة
على تلك الهيئة - المحافظ هو الرئيس الأعلى للعاملين فى نطاق محافظته
بالنسبة للجهات التى نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية طبقا لنص
المادة (٢٩) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الادارة المحلية .

الحكمة :

ومن حيث الاطلاع على المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية
الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ - التى تمت فى ظله الاحالة الى
المحاكمة التأديبية - يبين ان نصها يجرى كالآتى « المحافظ هو الرئيس
المحلى للعاملين المدلين فى نطاق المحافظة وله جميع اختصاصات الوزير
بالنسبة لكافة العاملين فى نطاق المحافظات فى الجهات التى نقلت
اختصاصاتها الى الوحدات المحلية » كما ان اعادة ان قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٤١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « نقل تبعية هيئة النقل
العام لمدينة القاهرة الى محافظ القاهرة ، ويتولى محافظ القاهرة
الاختصاصات التى كان معمودا بها لوزير النقل فى شأن هذه الهيئة »
ومفاد احكام كل من النصين ان هذه الهيئة قد تبعت محافظ القاهرة كما
يكون له بمقتضى احكام قانون الادارة المحلية اختصاصات الوزير بالنسبة
للعاملين بها .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فإنه يتعين تفسير حكم المادة ٥ من قانون الهيئات العامة المشار اليه والتي تنص على أنه « للوزير المختص سلطة التوجيه والارشاف والرقابة على الهيئات العامة التابعة له بما يتفق وما سبق ايضاحه ولا مجال في هذا الشأن للقول أن المقصود بالوزير المختص في المادة ٥ المشار اليها هو الوزير السياسي ذلك أن الأمر لا يتعلق ببيان من الذى يختص بهذه السلطة التى يمارسها من يمهده باختصاص الوزير بشأن الهيئة العامة وترتيباً على ذلك فإن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤١ لسنة ١٩٧١ بنقل تبعية هيئة النقل العام لمدينة القاهرة الى محافظ القاهرة على أن يتولى هذا المحافظ الاختصاصات التى كان مبهودا بها لوزير النقل فى شأن هذه الهيئة لا يعتبر مخالفاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وإنما فيها حكم القانون متمشياً مع قانون الادارة المحلية على النحو السابق البيان . الذى من شأنه أن يعقد بمحافظة القاهرة سلطة الوزير المختص بالنسبة للمعاملين بهذه الهيئة .

(طعن ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٤)

للمادة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

المادة (٢١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارة القانونية والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - لا يجوز القاعة التعموى التأديبية على عضو الادارة القانونية بالهيئات العامة الا من طريق الوزير المختص - اساس ذلك : - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - عبارة « الوزير المختص » تنصرف بالنسبة لهيئة النقل العام الى محافظ القاهرة .

الحكمة :

ومن حيث أنه متى كان ذلك وقامت المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة

والوحدات التابعة لها فى الفترة الأخيرة منها على أنه لا يجوز ان تقام الدعوى التأديبية الا بناء على طلب الوزير المختص : ولا تقام هذه الدعوى فى جميع الأحوال الا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفنى .

فان عبارة « الوزير المختص » فى هذه المادة تنصرف — فى المنازعة الماثلة — الى محافظ القاهرة لانه وفقا لأحكام قانون الادارة المحلية يتولى اختصاصات الوزير بالنسبة لهيئة النقل العام لمدينة القاهرة حسبما سلف البيان وما يترتب على ذلك فان صدور قرار محافظ القاهرة باحالة المحال ، وهو من العاملين بهذه الهيئة الى المحاكمة التأديبية يكون قد صدر ممن يختص به قانونا وبالتالي تكون الدعوى التأديبية مقامة بناء على طلب من يملك ذلك القانون ومن ثم فهي مقبولة ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب ، فانه يكون قد جاب الصواب وأخطأ بتفسيره القانون وتطبيقه مما يضمن معه الحكم بالغائه .

(طعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٤)

ثالثا : تأديب العاملين بمجلس الشعب

قاعدة رقم (٤٣٨)

المبدأ :

تأديب العاملين بمجلس الشعب - المادتان ٥٨ و ٥٩ من لائحة العاملين بمجلس الشعب - قرار مجلس التظلمات بتعديل الجزاء الصادر بقرار مجلس التأديب من الفصل من الخدمة الى الاحالة الى المعاش - حول قرار مجلس التظلمات بذلك محل قرار مجلس التأديب - ومن ثم يوجه الطعن الى المحكمة التأديبية لا الى قرار مجلس التأديب ، بل الى قرار مجلس التظلمات وهو القرار الأخير .

المحكمة :

ومن حيث أن وجه النعى الثالث من جانب الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه احتوى تعارضا بين الحيثيات والمنطوق وذلك ان الحكم قد انتهى فى الحيثيات الى الغاء قرار مجلس التأديب الذى صدر بفصل المطعون ضده فى حين انتهى فى منطوقه بالغاء قرار مجلس التظلمات على أساس أنه محل الطعن .

ومن حيث أن هذا النعى الذى يسوقه الطاعن كذلك غير مسديد . ذلك ان الحكم المطعون فيه قد استبان أنه بصدور قرار مجلس التظلمات بتعديل الجزاء الصادر به قرار مجلس التأديب من الفصل من الخدمة الى الاحالة الى المعاش يكون قرار الأخير قد حل محل القرار الأول بحيث لا يوجه الطعن أمام المحكمة التأديبية الا الى القرار الأخير وهو ذلك القرار الذى انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بالنائه .

(طعن ١٧٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٤/ ١٩٩٠)

وابعا : تاديب اعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية واهضاء
مجالس الادارة المنتخبين والاعلمين بالجمعيات
والهيئات الخاصة التى يصدر قرار رئيس
الجمهورية بتعديدها .

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة اعضاء مجالس التشكيلات
النقابية المشككة طبقا لاحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ عما يرتكبونه من مخالفات مالية وادارية ليس اختصاصا مستغذلا
بالفقرة ثانيا من المادة (١٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اساس
ذلك : - ان هذا الاختصاص كان مقررا للمحاكم التأديبية قبل صدور قانون
مجلس الدولة الاخير - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ اضاف احكاما جديدة
الى المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - مؤدى هذه الاحكام
هى اضافة اعضاء مجالس ادارات التشكيلات النقابية المشككة طبقا لقانون
العمل الى اللجان الخاصة لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة
تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية استهدف المشرع من ذلك تمتع
اعضاء التشكيلات النقابية بمعاملات تعميمهم من الفصل التصفى الموكل
للجهات التى يتبعونها او اصطهادهم بوقفهم عن العمل - قبل المشرع سلطة
بوقيع جزاء الفصل والوقف عن العمل الى سلطة التاديب القضائية - المحاكم
التأديبية غير مقيدة باحوال الوقف وما يتبع بشأن المرتب خلال مدة الوقف
الواردة بالمادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - يجوز للمحكمة
التأديبية تقرير الوقف فى غير هذه الحالات - ترخص المحكمة التأديبية فى
تقرير صرف المرتب كله او بعضه مؤقتا خلال مدة الوقف - اساس ذلك :
المادة ٣ و ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التى تسرى على اعضاء
مجالس التشكيلات النقابية .

المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن فى هذا الحكم يقوم على انه صادر على خلاف القانون واطعاً فى تطبيقه استناداً الى ان الثابت من الأوراق والتحقيقات والحكم المطعون فيه ان الدعوى التأديبية قد حركت بناء على بلاغ من فندق شيراتون القاهرة باعتبار ان الطاعن من العاملين بموجب عقد عمل مما يخضع لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وباعتبار أنه من أعضاء مجالس ادارات التشكيلات النقاية المشكلة طبقاً لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع منهم وذلك عملاً بنص الفقرة ثانياً من المادة ١٥ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وإن المادة ١٩ من هذا القانون تنص على ان توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم ومفاد ذلك ان أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المتعلقة بالجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين الخاضعين لذلك القانون وكذا المتعلقة منها بكيفية تطبيقها تكون هى الأحكام الواجبة التطبيق . وأن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد تعرضت لبيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات المسائل التأديبية بالنسبة للعاملين الخاضعين لقانون العمل المذكور بنصها على أن يصدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ببيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات التأديب وإن هذا القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ لم يتضمن عقوبة الخصم من المرب لمدة شهرين المقتضى بها فى الحكم المطعون فيه وإن عقوبة الخصم فى الحدود المذكورة لم يتضمنها قانون العمل الذى ينطبق على علاقة العمل بين الطاعن وفندق شيراتون وإنما جاء نص المادة ٢٦ منه منظوياً على عقوبة الغرامة وفى حدود أجر خمسة أيام كحد أقصى مما يكون معه الحكم المطعون فيه بمجازاته

للعلماء بخمسة عشر شهرا من أجله قد أوقف عليه عقوبة غير قانونية وعلمية.
خلاف أحكام قانون العمل مما يصح بالبطلان ويستوجب الإلغاء .

ومن حيث أنه اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة أعضاء مجالس
التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
عن المخالفات المالية والإدارية التي تنسب اليهم طبقا للفقرة ثانيا من المادة
١٥٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ليس اختصاصا
مقرر للمحاكم التأديبية قبل صدور هذا القانون .

وطبقا للأحكام المضافة الى المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة
١٩٥٩ بموجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الذي أضاف أعضاء مجالس
إدارات التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل الى الفئات
الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة
الأدوية . وقد أفصح قضاء سابق لهذه المحكمة بخلاف أن المشرع
استهدف بالأحكام المضافة الى المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة
١٩٥٩ أن يمتنع أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية طبقا لقانون
العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بضمانات تخفيفهم من الفصل
الاستثنائي الموكول للجهات التي يتبعونها أو اضطرارهم بوقفهم عن العمل
وذلك بقتل حق توقيع جزاء الفصل والوقف بحق الفصل الى سلطة التأديب
القضائية . وقد انتهى هذا القضاء الى أن المحاكم التأديبية لا تتقيد في شأن
الأحوال التي يجوز فيها الوقف ولما يتبع بشأن المرب خلال مدة الوقف
بأحكام المادة ٩٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيجوز لها تقرير
الوقف في غير الأحوال المنصوص عليها فيها كما تترخص في تقرير صرفه
لمرب كله أو بعضه مؤقتا خلال مدة الوقف وذلك عملا لأحكام المادة
الثالثة والمباشرة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٨ التي تشرى على أعضاء
مجالس التشكيلات النقابية .

واذ كان الأمر كذلك وكانت المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد أشارت الى الغرامة كجزاء دون أن تشير الى الخصم من المرتب الا أن هذا أيضا لا يقيد المحكمة التأديبية عند نظرها للدعوى التأديبية المقامة ضد أعضاء مجالس إدارات التشكيلات النقابية في ايقاع عقوبة الخصم من المرتب ذلك أنه يجوز من ناحية أن تكون الغرامة مبلغا محددا أو مبلغا مساويا للأجر عن مدة معينة وفقا لقرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ من ناحية أخرى فإن المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد أوردت في الفقرة الثانية منها جزاء الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين كأحد الجزاءات التي يجوز ايقاعها في حق المخاطبين. بأحكام هذا القانون ومنهم أعضاء مجالس إدارات التشكيلات النقابية المشار اليهم في المادة الأولى منه حيث تظل أحكامه قائمة في شأن أعضاء مجالس إدارات التشكيلات النقابية متى كانوا من غير العاملين بالقطاع العام أو الجهات الحكومية أو العاملين بالجمنات والهيئات الخاصة على النحو المفصل في البندين أولا وثالثا من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمجازاة الطاعن بخصم شهرين من مرتبه باعتباره عضوا بالجنة النقابية لما ثبت في حقه من مخالفة استظهرها الحكم واستخلصها استخلاصا سليما من عيون الأوراق فإن الطعن عليه وبالحالة هذه يكون على غير اساس سليم من القانون جديرا لذلك بالرفض .

((تلحق ٧٥٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢١))

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

ولاية المحكمة التأديبية تنبسط كاملة على أعضاء مجالس الإدارات في التشكيلات النقابية - ما قصت به المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٢ من حظر وقف أحد الأعضاء أو توقيع عقوبة الفصل عليه إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية لا يعنى أن ولاية المحاكم التأديبية تقتصر على وقف هؤلاء الأعضاء أو توقيع عقوبة الفصل عليهم - لا وجه للقول بأن ولاية المحكمة التأديبية تنحصر إذا ما ارتكب العضو مخالفة لا تستاهل جزاء الفصل - أساس ذلك : - أما ما عتته المادة الثانية سالفة الذكر هو تقرير ولاية المحكمة التأديبية على أعضاء التشكيلات النقابية بنفس النظر من المربط الذى يتقاضاه العضو - مؤدى ذلك - أنه إذا قررت المحكمة التأديبية أن ما اقترفه العضو من ذنب يستحق جزاء أخف من الفصل فلها أن تنزل به إلى أحد الجزاءات الأخرى المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ - لا يجوز للمحكمة أن تنصل من ولايتها هذه بمقولة أن تلك الولاية تنحصر بالنسبة للجزاءات الأخف من الفصل .

المحكمة :

ومن حيث أنه من المقرر أن ولاية المحكمة التأديبية فيما يتعلق بأعضاء مجالس الإدارات في التشكيلات النقابية تنبسط كاملة على هؤلاء الأعضاء وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن نص الفقرة الثانية المضافة إلى المادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ بحظر وقف أحد الأعضاء المشار إليهم في البند ٢ من المادة الأولى من ذلك القانون أو توقيع عقوبة الفصل عليه إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية لا يعنى أن ولاية المحكمة التأديبية تقتصر على وقف هؤلاء

الأعضاء وتوقيع الفصل عليهم بحيث تنحصر هذه الولاية إذا ما رأت أن ما ارتكبه العضو لا يستأهل جزاء الفصل بأن كان ما ارتكبه جزءاً آخر غير الفصل وإن ما عنته الفقرة الثانية من المادة الثانية المشار إليها هو تقرير ولاية المحكمة التأديبية على أعضاء التشكيلات النقابية بمحض النظر عن المرتب الذي يتقاضاه العضو وآله يترتب على ذلك إذا ما قدرت المحكمة التأديبية أن ما اقترفه العامل المقدم إلى المحاكمة من ذنب يستحق أن يعجزى بجزاء عنه أخف من الفصل كان لها أن تنزل به إلى أحد الجزاءات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ولا يجوز لها أن تسلب من ولايتها التأديبية بالنسبة إلى أعضاء التشكيلات النقابية بعد أن اتصلت بالدعوى التأديبية على اعتبار أن هذه الولاية لا ينبغي أن تنحصر بالنسبة إلى جزاءات أخف وقما مما خولها القانون ابقاعه وخاصة إذا كان القضاء بها مما يتسع فيه مجال النظر والتقدير . وإذا كان هذا النظر وفقاً للمستقر عليه لم يتغير بالنسبة لأعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل وكانوا من العاملين بالقطاع الخاص وهم غير الفئات المنصوص عليها في أولاً وثالثاً من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة حيث يطبق على أعضاء تلك التشكيلات نص المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وليس الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة التي لا تسعهم ، وإذا كانت المحكمة التأديبية في الحكم المطعون فيه قد اتهمت إلى أن عقوبة الفصل لا تتناسب مع ما ثبت في حق المطعون ضده تاركة للجهة التي يعمل بها وهي من شركات القطاع الخاص توقيع الجزاء المناسب عليه فإنها بذلك تكون قد خالفت صحيح حكم القانون وتسلبت من اختصاصها بعد أن اتصلت بالدعوى مما يحسم حكمها بعبء مخالفة القانون حيث كان من المتعين عليها والمخالفة المنسوبة إلى المطعون ضده ثابتة في حقه منجزاته بإحدى الجزاءات الأخرى الواردة

فى المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهى اذ نهج هذا النهج فان حكمها يضحى جديرا بالالغاء واد كانت الدعوى التأديبية قبل المطعون عليه مهية للفصل فيها وكان الثابت من الأوراق انه انقطع عن عمله بدون اذن لمدة ٢٣ يوما منقطعة فى الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٩ حتى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ وقد انذر لهذا الانقطاع أكثر من مرة على النحو الثابت من الأوراق ومن ثم يكون باعتباره عضوا باللجنة النقاية لمصنع البسر للمنسوجات قد اخل بمقتضيات الواجب الوظيفى الأمر الذى ترى معه المحكمة مجازاته عن هذه المخالفة بغضم خمسة عشر يوما من أجره وذلك وفقا للبند الثانى من المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

(ملن ٣٨٠ وطن ٣٨٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٤٤١)

البيد :

مدير الجمعية التعاونية الزراعية وان كان يرأس الجمعية وهى من اشخاص القانون الخاص الا ان المشرع نظم امير تعيينه وتاديته بقرارات ادارية - أساس ذلك : - ان الصفة الغالبة على مديرى تلك الجمعيات هى انهم موظفون عموميون وليسوا مجرد عاملين بالقطاع الخاص - لا ينال من ذلك كون تعيينه يتم عن طريق الترشيح - التمين فى النهاية يكون بإرادة السلطة الادارية دون سواها - لا ينال من ذلك انطباق احكام قانون العمل فجا لم يرد بشأنه نص فى القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ - أساس ذلك : - ان المشرع نظم تعيين وتاديب مديرى الجمعيات وفقا للمفاهيم الخاصة بالموظف العام فلا يكون لقانون العمل لمة مجال فى هذا الشأن - مؤدى ذلك : ان مدير الجمعية الزراعية هو فى حكم الموظف العام وينتقد الاختصاص بتاديبه للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة طبقا للبند تاسعا من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم مجلس الدولة .

النتيجة :

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم ان مدير الجمعية التعاونية الزراعية وان كان يرأس جمعية تعاونية وهى من أشخاص القانون الخاص الا أن المشرع وقد نظم أمر تعيينه وتأديبه بقرارات ادارية باعتبار أن الصفة الغالبة عليهم هى أنهم موظفون عموميون وليسوا مجرد عاملين بالقطاع الخاص ولا ينال من ذلك ما نص عليه بقرار وزير الزراعة رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه من أن يختار مجلس ادارة كل جمعية من بين من ترشحهم الهيئة العامة لتعاون الزراعى مديرا لجمعية بقرار منه ذلك أن اختيار الجمعية للمدير منوط بأن تكون السلطة الادارية قد رشحته فعلا وليس لها أى حرية فى التعيين من غير من ترشحهم للهيئة العامة المذكورة بما يضحى معه ان التعيين فى هذه الوظائف هو بإرادة السلطة الادارية دون سواها .

كما لا ينال من المفهوم المتقدم ما نص عليه القرار المذكور من أن يعمل بأحكام قانون العمل والقوانين المعدلة له فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القرار ذلك أن أمر التعيين والتأديب بالنسبة لمديرى الجمعيات وقد نظمه القانون والقرار المشار اليه وفقا للمفاهيم الخاصة بالموظف العام فلا يكون لقانون العمل ثمة مجال فى هذا الشأن ، وبناء عليه فلا مناص من اعتبار مدير الجمعيات التعاونية فى حكم الموظف العام فى شأن تأديبه وبهذه المثابة يختص القضاء التأديبى بمجلس الدولة بالمنازعات المتعلقة بتأديبهم وفقا لحكم البند « ثاسا » من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خرج على صحيح حكم القانون ومن ثم يتمين الغاؤه والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بالاسكندرية بنظر المنازعة واعادتها اليها للفصل فى موضوعها .
(طعن ١٢٥١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٣)

قاعدة رقم (٤٤٢)

البسطة :

نأت المشرع بالمحاكم التأديبية الاختصاص بمحاكمة العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتعويضها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها — يندرج تحت هذا الاختصاص العاملون بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية المطاطية بقانون التعاون الاستهلاكي — اساس ذلك : أن النيابة الادارية تختص بالتحقيق معهم وهي النائب من السلطة الرئاسية في إقامة الدعوى التأديبية قبل هؤلاء العاملين — المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في التأديب — يعتبر النص الوارد في قانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ متهما ومكملا لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث أن النيابة العامة الكلية بأسبوط طلبت محاكمة المتهمين تأديبا لما هو منسوب اليهم من مخالفات وودت تفصيلا بقرار الاتهام ، ولحاتهم الى النيابة الادارية فمن ثم وطبقا لقضاء هذه المحكمة السابق تكون الاحالة قد صدرت صحيحة ومن جهة مختصة ، وتكون الطاعة من الخاضعين لاختصاص النيابة الادارية في تاريخ الاحالة الأمر الذي يترتب عليه وجوب الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائما ينظر هذه الدعوى ، ورفض الدفع باقضاء الدعوى التأديبية قبل الطاعة .

ومن حيث أنه ولتن كانت المادة (١٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الدولة قد حددت اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة بتلك التي يصدر بتعويضها قرار من رئيس الجمهورية ومن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها ، الا أنه وطبقا

لحكم المادة ٦٧/١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التعاون الاستهلاكى ، فان هؤلاء العاملين يدخلون فى اختصاص المحاكم التأديبية أيضا طالما أنهم خضعوا لسلطة النيابة الادارية فى التحقيق معهم باعتبار النيابة الادارية هى المدعى العام فى شأن الدعوى التأديبية طبقا لأحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية وهى النائب عن السلطة الرئاسية فى اقامة الدعوى التأديبية قبل هؤلاء العاملين ، وأن المحاكم التأديبية طبقا لحكم الدستور وما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا — وقضاء هذه المحكمة صاحبة الولاية العامة فى مسائل التأديب ، ويعتبر النص الوارد فى قانون التعاون الاستهلاكى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه مكتملا ومتما لنص المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من التحقيقات أن الطاعنة ارتكبت المخالفات المنسوبة اليها بتقرير الاتهام وقد عاقبتها المحكمة التأديبية بالعقوبة المنصوص عليها .بالفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة وهى أحد العقوبات المقررة للعاملين الذين تركوا الخدمة ، فمن ثمة فلا تترتب على الحكم المطعون فيه اذ قضى بذلك ويمدو الوطن فيه غير مستند الى أساس صحيح من القانون خليقا بالرفض .

(طعن ٢٢١٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)

لمادة رقم (٤٤٣)

المستند :

المواد ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا - يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للمستوى الوظيفى للعامل وقت إقامة الدعوى - إذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اأعلاهم فى المستوى الوظيفى هى المختصة بمحاكمتهم جميعا - تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانية والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها قانونا فى المادة ١٥ سالفة الذكر .

المعلقة :

ومن حيث أن المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه " تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من " : ثانيا : أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ثالثا : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا . وقد نصت المادة (١٧) من القانون المذكور على أن يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للمستوى الوظيفى للعامل وقت إقامة الدعوى وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اأعلاهم

فى المستوى الوظيفى هى المختصة بمحاكمتهم جميعا ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثانى والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة (١٥) •

ومن حيث أن الطاعنين أعضاء مجلس إدارة النقابة بفندق شيراتون القاهرة التابع لاحدى الشركات الخاصة ، فمن ثم يكون الاختصاص بتأديبهم طبقا للنصوص المتقدمة ينحدر للمحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثانى والثالث ويكون الاختصاص بنظر طلب وقفهم عن العمل لتلك المحكمة أيضا ، وبذا يكون هذا الدفع فى غير محله متمين الرفض « •
(طعن ١٠٣٦ لسنة ٣٥ قى جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧) .

خامسا : ناديب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية

فصله رقم (٤٤٤)

المبدأ :

المادة (٢١) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية - قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم تعيين وتحديد اختصاصات وناديب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية .

ناظ المشرع بالجمعيات التعاونية الزراعية القيام على خدمة الزراعة والمزارعين وتقديم الخدمات الكفيلة برفع مستوى الانتاج الزراعي باعتبار ان الزراعة هي قوام الحياة الاقتصادية في البلاد - احاط المشرع هذه الجمعيات بسوابط تكفل لها حسن القيام بواجباتهم على اكمل وجه - من هذه السوابط العرص على حسن اختيار مديري الجمعيات باعتبارهم عصب ادارة هذه الجمعيات - يتم الترشح لهذه الوظيفة من طريق المؤسسة المصرية الزراعية - مجلس ادارة كل جمعية يختار من بين المرشحين مديرا للجمعية بقرار منه - وليس مجلس ادارة المؤسسة التعاونية الزراعية هو الجهة المختصة بتوقيع عقود الانذار والغصم من الرتب والوقف عن العمل بالنسبة لمديري تلك الجمعيات - جزاء الفصل من الخدمة يصدر بقرار من وزير الزراعة - .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (٣١) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن انجيميات التعاونية الزراعية - الذي يحكم واقعة النزاع تنص على انه « يكون لكل جمعية مدير مسئول يختاره مجلس ادارتها من بين من ترشحه الجهة الادارية المختصة ويكون مسئولا امام هذا المجلس عن تنفيذ قراراته كما يكون له حق اقتراح توقيع الجزاء عليه ويصدر قرار من الوزير المختص

بتنظيم شروط التعيين في وظائف مديري الجمعيات بالميثاق التعاوني وتحديد اختصاصاتهم وبيان مسئولياتهم وطريقة محاسبتهم والجزاءات التي توقع عليهم .

وتنفيذا لهذا النص أصدر السيد / نائب رئيس الوزراء للزراعة والري وزير الزراعة والاصلاح الزراعي القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم تعيين وتحديد اختصاصات وتأديب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية .

ومن حيث ان المدعى أقام دعوته طعنا في الأمر الإداري رقم ٧٤٨ لسنة ١٩٧٣ الصادر من السيد / مدير عام الزراعة بالبحيرة في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ بمقولة أنه قضى بمجازاته بوصفه مدير جمعيات تعاون الرحمانية الزراعية بخمسة عشر يوما من راتبه نظير ما نسب اليه والغاء لادبه وترشيح من يندب بدلا منه وبالإطلاع على صورة هذا الأمر المتقدم من المدعى دون ثمة انكار من المدعى عليهم فانه يقضى بمجازاة السيد المذكور بوصفه المشار اليه بخمسة عشر يوما من راتبه نظير ما نسب انيه ولم يتضمن هذا الأمر أية إشارة الى الغاء لادب المدعى ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى والطعن بالنعى على هذا الأمر بالنسبة لمجازاة المدعى وذلك بمرعاة أن مواثقة السيد المهندس رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتعاون الزراعى الصادرة في ٣٣ من أغسطس سنة ١٩٧٣ قد اقتضت حسبما هو وارد في ديباجة هذا الأمر الإداري على مجازاة المدعى بالخمسة عشر يوما من راتبه دون أية إشارة الى أمر النذب .

ون حيث ان المستفاد من استقراء أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه ان المشرع ناط بالجمعيات التعاونية الزراعية القيام على خدمة الزراعة

والمزارعين وتقديم الخدمات الكفلة برفع مستوى الانتاج الزراعى باعتبار ان الزراعة هي قوام الحياة الاقتصادية فى البلاد وايماناً بأهمية هذه الجمعيات التعاونية فقد أحاطها المشرع بضوابط تكفل لها حسن القيام بواجباتها على أكمل وجه ومن هذه الضوابط الحرص على حسن اختيار مديرى الجمعيات التعاونية الزراعية باعتبار أنهم عصب ادارة هذه الجمعيات وحسن توجيه نشاطها خدمة للزراعة والمزارعين الذين يمثلون غالبية سكان البلاد . فقد نصت المادة ٣١ من القانون آف الذكر على ما سنف بياله .

أن يكون لكل جمعية مدير مسئول يختاره مجلس ادارتها من بين من ترشخهم الجهة الادارية المختصة وأن يكون لهذا المجلس حق اقتراح توقيع الجراء عليهم ، ولصت هذه المادة بأن يصدر قرار من للوزير المختص بتنظيم شروط التمين فى وظائف مديرى الجمعيات المذكورة وتحديد اختصاصاتهم وبيان مسئولياتهم وطريقة محاسبتهم والجزاءات التى توقع عليهم وتنفيذاً لذلك أصدر السيد وزير الزراعة القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ الذى يحكم واقعة النزاع وضع فيه شروط التمين فى وظائف مدير الجمعيات التعاونية والزراعة بما لا يخرج عن التمين فى الوظائف العامة وقضى بأن تقوم المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية بتشجيع من ترى صلاحيتهم لهذا العمل وأن يختار مجلس ادارة كل جمعية من بين هؤلاء المرشحين مدير لجمعيةه بقرار منه كما قضى هذا القرار بأن يكون توقيع الجراء على مديرى الجمعيات من رئيس مجلس ادارة المؤسسة التعاونية الزراعية العامة بناء على ما يقترحه مجلس ادارة الجمعية بالنسبة لتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب والوقف عن السبل أما جزاء الفصل من الخدمة فقد نص هذا اقرار على أن يصدر القرار من وزير الزراعة ومؤدى هذه النصوص أن تعين مديرى الجمعيات التعاونية الزراعية يكاد أن يكون بارادة الجهة الادارية بتشبله فى المؤسسة التعاونية الزراعية العامة ومن بعد ذلك الهيئة

العامة للتعاون الزراعي التي أنشئت بالقرار الجمهوري رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٧١ ولقد أحكمت السلطة الادارية يدها في شأن هذا التمين عندما أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٧٥ المعدل للقرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ بالنص على أن تتولى الهيئة العامة للتعاون الزراعي الترشيع بوظيفة مدير الجمعية بعد التوجه على السيد المحافظ المختص — كما أحكمت السلطة الادارية اختصاصها تلى مديري الجمعيات بقرار وزير الزراعة رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر بالنص على أن توقيع الجوائز على مديري الجمعيات بمعرفة لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص ولا تكون هذه القرارات نهائية الا بعد اعتمادها من المحافظ .

(ملن ١٢٥١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٣)

سادسا : تأديب اعضاء مراكز شباب القرى

لقاعدة رقم (٤٤٥)

البند :

الجزاءات المنصوص عليها في المادة (٨) من النظام الاساسى لمركز شباب القرى تطبق بصريح النص على المخالفات التى تنسب الى اعضاء المركز ، ومن ثم يتحدد نطاقها فى الخصوص والبدى باعضاء المركز - لا تطبق المادة المذكورة على المخالفات التى قد تنسب الى رئيس واطفاء مجلس الإدارة ، اذ الجزاءات المقررة باعضاء مجلس إدارة المركز - ان تحقق الواقعة الموجبة لتوقيع مثلها حددتها المادة (٤٥) من لائحة النظام الاساسى المشار اليها - وهى تتمثل فى اسقاط العضوية فى الحالات المبينة بها .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقررة بتاريخ ٢٤ من ابريل ١٩٩١ ، فرأت ما يأتى :
ان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات العامة لرئاسة الشباب والرياضة ، نص فى المادة (٢٥) منه على ان تخضع الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ماليا وتنظيما وإداريا وصحيا لاشراف الجهة الادارية المختصة ، وعرفت المادة (٩٨) من هذا القانون مركز الشباب بأنه كل هيئة مجهزة بالمباني والامكانات ، تقيمها الدولة أو المجالس المحلية أو الافراد منفردين أو متعاونين فى المدن أو القرى بقصد تنمية الشباب فى مراحل العمر المختلفة واستثمار اوقات فراغهم فى ممارسة الانشطة الروحية والاجتماعية والرياضية وما يتصل بها تحت اشراف قيادة متخصصة . وتتخذ مراكز الشباب صورا مختلفة ، على نحو ما فصلته المادة (٩٩) من القانون ويخضع كل نوع منها فى تنظيمه وإدارته للائحة خاصة تعتمد من الوزير المختص تضمن تحديد اختصاصات المركز وظيفية إدارية ومموله

وكيفية تشكيل مجلس ادارته وانتخاب أعضائه وطريقة إسقاط العضوية وطرق الرقابة عليه .

وتنفيذا لذلك صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٥ باعتماد النظام الأساسي لمركز شباب القرى . ونص في المادة (٢) منه على مراكز شباب القرى العمل بهذا النموذج واتخاذ اجراءات شهر نظامها وتشكيل مجالس ادارتها طبقا له . وتضمن الباب الأول من النظام أهداف المركز والباب الثاني العضوية (انواعها - شروطها - اجراءاتها - إسقاطها - الاشتراكات) وفي هذا الخصوص نصت المادة (٨) من هذا النظام على حقوق وواجبات الأعضاء ، كما نصت على العقوبات التي تطبق على الأعضاء في حالة مخالفة أحكام النظام أو لوائح المركز الداخلية أو قرارات مجلس الادارة أو وقع منه ما يمس شرف وحسن سمعة المركز أو ما يضر بمصلحة المركز سواء كان ذلك داخل المركز أو خارجه ، وتتراوح العقوبات ما بين لفت النظر الى الفصل . كما حددت المادة (٩) من هذه القرار حالات إسقاط العقوبة وتناول الباب الثالث النص على مواعيد عقد اجتماع الجمعية العمومية واختصاصها سواء في المسائل العادية أو غير العادية . وتحدث الباب الرابع عن مجلس الادارة ، وشروط الترشيح له ، واختصاصاته . ونص في الباب الخامس على « إسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الادارة ، وقد نصت المادة (٤٥) من هذا النظام على حالات إسقاط العضوية في الأحوال الآتية : (١) الخيانة أو الاستقالة . (٢) إذا فقد العضو أهليته القانونية أو اذا صدر قبله قرار تأديبي من جهة حكومية أو هيئة ... (٣) إذا ارتكب إعمالا تمس كرامة المركز وتسمى الى سمعته مما يجعله غير جدير بالعضوية ... (٤) اذا فقد شرطا من شروط الترشيح لعضوية مجلس الادارة . كما نصت المادة (٤٦) على جواز إسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الادارة كلهم أو

بعضهم لفقد الثقة • بالشروط المينة بهذه المادة - وبأغلبية ثلثى عدد أعضاء الجمعية العمومية •

ويبين من هذا - ان نظام المركز الصادر بتلك اللائحة ، طبقا للقانون آلف الذكر جدد العقوبات التأديبية التى توقع على أعضاء مجلس ادارته عما يقع منهم بصفتههم هذه من مخالفات لولجياتهم ومسئولياتهم ، مما أجملها فى مخالفة أحكام النظام أو لوائح المركز الداخلية أو قرارات مجلس الادارة أو أعمال تمس شرف وحسن سمعة المركز أو الاضرار بمصالحه ، وبين الجهات المختصة بتوقيع كل منها ، على الوجه المبين تفصيلا بما سلف ذكره من نصوص القانون ونظام المركز • وتبين تحقيقات نيابة بها الادارية فى القضية رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٨ ومذكرتها بنتيجة التحقيقات - ان ما نسب الى السيدين / • • • رئيس مجلس ادارة المركز ، و • • • عضو مجلس ادارة المركز • الاهمال فى متابعة اجراءات تدبير مقر دائم للمركز المشار اليه على النحو الذى توجه التعليمات وانه لذلك انتهت النيابة الادارية الى التوصية بمجازاتهم اداريا • ومؤدى ذلك ان المخالفة المنسوبة الى المشار اليها لا تتعلق بأعمال وظيفتهما الأصلية وإنما بعملها بصفتهما فى مجلس إدارة المركز مما كان موضوع المخالفة المشار اليها •

لما كان ذلك وكالت الجزاءات المنصوص عليها فى المادة (٨) من النظام الانستاسى تطبق بصريح النص على المخالفات التى تنسب الى أعضاء المركز ، ومن ثم يتحدد نطاقها على الخصوص والمدى بأعضاء المركز ، ولا تطبق على المخالفات التى قد تنسب الى رئيس وأعضاء مجلس الادارة ، اذ الجزاءات المقررة بأعضاء مجلس ادارة المركز - ان تحقق الواقعة الموجبة لتوقيع مثلها حددتها المادة (٤٥) من لائحة النظام الأساسى المشار اليها - - وهو تمثل فى اسقاط العضوية فى الحالات المبينة بها •

وانه على مقتضى ما تقدم ، فان الجمعية العمومية انتهت الى ان المخالفة المنسوبة الى السيدين المشار اليهما ، لا تعلق لها بأعمال وظيفتهما الأصلية ، وانما يعملهما بصفتهم في مجلس ادارة المركز ، ولا تطبق في شأنها الجزاءات المتعلقة بالمخالفات التي تنسب الى أعضاء المركز ، وان الجزاءات المقررة بأعضاء مجلس ادارة المركز - ان تحقق الواقعة الموجبة لتوقيع مثلها - جددتها م ٥٥ من لائحة النظام الاساسي لمركز شباب القرى ولا يغير من الامر شيئاً ان النيابة الادارية قيدت المخالفة للمشار اليها على انها مخالفة لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في نواته ١/٧٦ و ١/٧٧ و ١/٧٨ و ١/٨٠ و ٨٢ المتعلقة بواجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم ، ومسئوليتهم التأديبية عن كل خروج على مقتضى الواجب في اداء وظائفهم أو الظهور بظفر من شأنه الاخلال بكرامتهم والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم ولاحتمتها لانها ليست من ذلك على شيء ، فلا تعلق لها بأعمال المذكورين في وظيفتهما . وهي واجباتهما ، ولا فيهما ما يمسهما أو يغفل بكرامتهما ، وانما هي مخالفة عما قاما به بصفتهم منتخبين بذلك المجلس ، مما يقومون بعمل المضوية فيه طوعا ، وفي غير ساعات العمل الرسمية ، وهي مخالفة تفتش بالجهات التي اشار اليهما للقانون واللوائح المتعلقة بمثلها مما سلف يياه - بتوقيع ما ورد بها من جزاءات عن المخالفات التي تقع من أعضاء مجلس ادارته .

وبما سبق ، يكون ما اتجه اليه الجهاز المركزي للحسابات من عدم صحة قرار مديرية الشباب والرياضة المشار اليه بمجازاة هذين العاملين بالانذار عن المخالفة الوارد ذكرها به وتحقيق النيابة الادارية فيها - في محله ، وذلك لا يعني عدم مجازاتهم عنها من الجهة المختصة والمعقوبة المقررة وفقا للقانون واللوائح ونظام المركز المشار اليهما آتفا .

لذلك :

قررت الجمعية ان المخالفة المنسوبة الى رئيس مجلس ادارة المركز وعضو مجلس الادارة ، لا تملق لها بأعمال وظيفتهما الأصلية ، وإنما بعملهما بصفتها في مجلس ادارة المركز ، وتطبق في شأنهما الجزاءات المتعلقة بالمخالفات التي تنسب الى أعضاء المركز (م ٨) وإنما تلك المقررة بأعضاء مجلس ادارة المركز أن يحقق الواقعة الموجبة لتوقيع مثلها (م ٤٥) من لائحة النظام الأساسي لمراكز شباب لندن .

(ملف رقم ٢١٨/٢/٨٦ في ١٩٩١/٤/٢٤)

سابعاً : تدبير الخبراء امام جهات القضاء

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

المادة ٢٧ من الرسوم بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبراء امام جهات القضاء تكون احالة الخبراء الى المحاكمة التأديبية بقرار من وزير العدل وله اذا اقتضى الحال ان يصدر امرا بوقف الخبير عن مباشرة اعمال وظيفته - المادة ٢٨ من الرسوم بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ملابها - اذا زادت مدة الوقف قبل صدور الحكم التأديبي على ثلاثة اشهر يصرف للخبير نصف راتبه فيما يزيد على المدة المذكورة - هذه التصووس موجهة لجهة الادارة التي يتعين عليها اعمال موجبا صرف نصف اجر الخبير اذا زادت مدة الوقف الاحتياطي على ثلاثة اشهر قبل صدور الحكم التأديبي - هذا الامر في هذه الحالة من اختصاص جهة الادارة وليس لمجلس التدبير .

الحكمة :

ومن حيث انه عن الشق الثاني من الوجه الرابع من اوجه الطعن ، والذي ينمى فيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه عدم التزامه باحكام القانون عندما سكت عن الفصل فيما يتبع في شأن اجر الطاعنين الموقوف جبره عن فترة الوقف الاحتياطي عن العمل الصادر به قرار وزير العدل ، فقد نصت المادة ٢٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة امام جهات القضاء على ان « تكون احالة الخبراء الى المحاكمة التأديبية بقرار من وزير العدل ، وله اذا اقتضى الحال ان يصدر امرا بوقف الخبير عن مباشرة اعمال وظيفته » ، ونصت المادة ٢٨ من ذات المرسوم بقانون على انه « اذا زادت مدة الوقف قبل صدور الحكم التأديبي على ثلاثة اشهر صرف للخبير نصف راتبه فيما يزيد على المدة المذكورة » .

وهذه النصوص موجهة لجهة الادارة التي يتعين عليها اعمال موجبتها ، بحيث تقوم بصرف نصف أجر الخبير اذا زادت مدة الوقف الاحتياطي على ثلاثة اشهر قبل صدور الحكم التأديبي ، أى ان الامر فى هذه الحالة من اختصاص الجهة الادارية ، ولا شأن لمجلس التأديب بها ، فسكوت الحكم المتطوع فيه عن التصدى لهذا الامر لا يشكل مخالفة منه لاحكام القانون .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن غير قائم على اساس سليم من القانون ، ويتعين لذلك الحكم برفضه » .

(طعن ١٩٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٨)

ثامنا : محاسبة عضو المجلس عن اخلاله بالسلوك الواجب

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المادة ٢/١٠٧ من قانون الحكم المحلي رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ لجنة القيم المشكلة وفقا له محاسبة عضو المجلس المحلي عن الاخلال بالسلوك الواجب أثناء ممارسته لعملة كمضو في المجلس الشعبي المحلي دون المخالفات الوظيفية أو المتصلة بها التي تختص بها المحاكم التأديبية ذات الولاية العامة في محاكمة موظفي الدولة المدنيين تأديبيا في حالة خروجه على ملتزمات واجبه الوظيفي أو سلوكه مسلكا يؤثر على وضعه الوظيفي .

المحكمة :

« وحيث أنه مما أثير في الطعن بشأن عضو المجلس الشعبي المحلي وأنه دفع أمام المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى بالنسبة له لأنه اشترك في التوزيع بصفته عضوا منتخبا بالمجلس المحلي لقرية حنجرة . ووفقا للمادة ٢/١٠٧ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتي تقضى بتشكيل لجنة قيم تقوم بالنظر في منلوكمات أعضاء المجالس الشعبية المحلية واقتراح الاجراء الذي تتخذه عند اخلال العضو بملتزمات السلوك الواجب وذلك وفقا للقواعد والضوابط التي يسطرها مجلس المحافظين . »

فإن مؤدى هذا النص هو إعطاء لجنة القيم المشكلة وفقا له محاسبة عضو المجلس المحلي عن الاخلال بالسلوك الواجب أثناء ممارسته لعملة كمضو في المجلس الشعبي المحلي دون المخالفات الوظيفية أو المتصلة بها التي تختص بها المحاكم التأديبية ذات الولاية العامة في محاكمة . »

الدولة المدينين تأديبيا فى حالة خروجه على مقتضيات واجبه الوطنى أو سلوكه مسلکا يؤثر على وضعه الوطنى وذلك واضح من أن نص المادة ٢/١٠٤ سالفة الذكر وردت فى الفصل الثانى الخاص بنظام سير العمل فى المجالس الشعبية المحلية ومنها ما ورد فى المادة ١٠٦ من أنه لأعضاء المجلس الشعبى المحلى توجيه الأسئلة لرؤساء الوحدات المحلية المختصين ولمديرى الادارات ولرؤساء الأجهزة التنفيذية المحلية ٠٠٠ وورد فى تقرير لجنة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية عن القرار بالقانون رقم ٤٢/١٩٧٩ بإصدار نظام الحكم المحلى أن المشرع حرص على الابقاء على حق أعضاء المجالس الشعبية المحلية على كافة مستوياتها فى توجيه الأسئلة الى الرؤساء التنفيذيين فى الشئون التى تدخل فى اختصاصاتهم وورد فى التقرير أن القرار بالقانون استحدث تشكيل لجنة التقييم بالمجلس الشعبى المحلى للمحافظة يختص بالنظر فى سلوك أعضاء المجالس الشعبية المحلية على كافة مستوياتها بالمحافظة واقتراح الاجراء الذى يتخذ عند اخلال العضو بمقتضيات السلوك الواجب وفقا للتعاهد والضوابط التى يضعها مجلس المحافظين كما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون على أن المشرع حرص على تشكيل لجنة للتقييم بالمجالس الشعبية المحلية للمحافظات لضمان التزام الأعضاء بمقتضيات السلوك الواجبة ٠ واذ كانت الواقعة المنسوبة الى الطاعن ٠ ٠ ٠ ٠ لم تكن تتعلق بممارسة عمله كمعضو بالمجلس الشعبى المحلى ومن ثم تختص بمساءلته عنها تأديبيا المحاكم التأديبية ويكون هذا السبب من أسباب الطعن فى غير محله متعينا رفضه ٠

(طعن ١٥٩٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٥/١٩٩٣)

نلسا : تاديب الصاملين بمشروع سيارات الأجرة

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

مشروع موقف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ هو مشروع ذو نظام تاديبى خاص يستمد قواعده من الأحكام المنظمة للعاملين بأشخاص القانون الخاص - مؤدى ذلك لا يجوز تطبيق الأحكام المنظمة للعاملين بأشخاص القانون الخاص على العاملين المخاطبين بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة حتى ولو كان ذلك يدعو عمل هؤلاء بصورة ما بجهة ما يظلمع العاملون بها للقواعد التأديبية لأشخاص القانون الخاص .

الحكمة :

ومن حيث أن مثار البحث فى هذا الطعن يتركز أساسا حول تحديد مدى اختصاص مصدر القرار التأديبى المطعون فيه بإصداره .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على هذه القرار الصادر برقم ٦١ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ العاشر من نوفمبر سنة ١٩٨٣ أنه قد تصدره دياجة تشيخ الى صدوره من المشرف العام على مشروع مواقف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ وأنه يستند ضمن القواعد التنظيمية التى يستند اليها الى لائحة النظام الأسلى لمشروع مواقف سيارات الأجرة بدائرة المحافظة .

ومن حيث أن المادة (١) من تلك اللائحة تنص على أن « يعتبر مشروع مواقف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ أحد مشروعات الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة خارج اعتمادات الميزانية العامة ويسير على أسس تنقى وطبيعة العمل ويكون مقره مدينة كفر الشيخ » .

ومن حيث أن المادة (٩/٦) من اللائحة المذكورة تنص على اختصاص اللجنة العليا للتواقيع بتعيين العمال اللازمين للمشروع وتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم طبقاً لللائحة الجزاءات ، وأن المادة (٣٥) من ذات اللائحة تنص على أن تسرى أحكام قانون العمل على العاملين بالمشروع . . وقد تضمنت لائحة الجزاءات التأديبية بالمشروع في البند (أولاً) من الباب الأول أن كل عامل يخالف الواجبات الأساسية الواردة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ الخاص بنظام العمل وتعديلاته الجديدة ، وأحكام اللائحة بتنظيم العمل المعتمدة لمواقف سيارات الأجرة بدائرة كفر الشيخ . . يعاقب تأديبياً طبقاً لأحكام هذه اللائحة . . وتضمنت في البند (ثالثاً / ٣) أن للمشرف العام سلطة توقيع الجزاءات بناء على تحقيقات تجرى في حدود ثلاثة أيام على العاملين التابعين للمشروع .

ومن حيث أن الواضح من النصوص المتقدمة أن مشروع موقف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ - أبا كان النظام القانوني الذي يحكمه - هو مشروع ذو نظام تأديبي خاص يستمد قواعده من الأحكام المنظمة للعاملين بأشخاص القانون الخاص .

ومن حيث أنه لا يجوز تطبيق الأحكام المنظمة للعاملين بأشخاص القانون الخاص على العاملين المخاطين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة حتى ولو كان ذلك بنحو عمل هؤلاء بصورة ما بجهة يخضع العاملون بها للقواعد التأديبية بأشخاص القانون الخاص .

ومن حيث أن قرار الجزاء المطعون فيه صدر من رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة قلين بوصفه المشرف العام على مشروع مواقف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ أعمالاً للقواعد التأديبية ذات الطبيعة الخاصة المتقدمة البيان فانه يكون قد صدر ممن لا يملك توقيع الجزاء التأديبي على

عامل بديوان عام محافظة كفر الشيخ ، ولا يحول دون ذلك القول بأن رئيس الوحدة المحلية هو من شاغلي وظائف الإدارة العليا الذين يملكون توقيع الجزاءات التأديبية ، لأن الطاعن الذى وقع عليه الجزاء ليس من الماملين فى نطاق هذه الوحدة المحلية .

ومن حيث أن مفادها ما تقدم أن القرار الطعن قد صدر من غير مختص بتوقيع الجزاء الوارد به ، ومن ثم يكون قد صدر معيبا واجب الالغاء .

ومن حيث أن هذا هو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم يكون قد وافق صحيح حكم القانون ، الأمر الذى يكون معه الطعن عليه دون سند صحيح من القانون بما يستوجب القضاء برفضه .

(طعن ١٧٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣٠)

الفصل الثاني عشر

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

الجريمة التي يرتكبها الموظف لا تعتبر من قبيل الخطأ الشخصي إلا إذا كانت منبثة الصلة بالوظيفة أو ارتكبت عمدا أو الطوت على درجة جسيمة من الخطأ . ذلك أن الخطأ المرفق هو الخطأ غير المصوبغ بطابع شخصي ، والذي لا يمكن فصله عن واجبات الوظيفة .

هم الزام المسئولين بمحطة تسعين طبلوها مركز لا باداء قيمة ما صرف من المثل بالزيادة .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ فاسترضت المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أن « ... ويجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه : (١) أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة ... (٥) المحافظة على ممتلكات وأموال الوحدة التي يعمل بها ... » والمادة ٧٧ من ذات القانون التي تخص على أنه يحظر على العامل ... (٣) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالنقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية . (٤) الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية

للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى ... أو المماس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة » .
كما استعرضت الجمعية المادة ٧٨ من القانون المذكور التي تنص على أن
« كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا ولا يسأل العامل مدنيا إلا عن خطئه الشخصي » .

واستبان للجمعية العمومية أن الخطأ يعتبر شخصا — ويسأل العامل عنه مدنيا إذا كان العمل الضار ومصطبعا بطابع شخصي يكشف عن الانسحاب من عمله وتزواته وعدم تبصره أما إذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي ويتم عن موظف معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مرفقا ، فالمناط بالقصد الذي ينطوي عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته ، ومن ثم فإن الجريمة التي يرتكبها الموظف لا تعتبر من قبيل الخطأ الشخصي إلا إذا كانت منبئة الصلة بالوظيفة أو ارتكبت عمدا أو الطوت على درجة جسيمة من الخطأ . ذلك أن الخطأ المرفق هو الخطأ غير المطبوع بطابع شخصي ، والذي يمكن فصله عن واجبات الوظيفة .

ومن حيث أن قرار وزير الزراعة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ نص في مادته الثانية على أن — أولا : تصرف الاعلاف لماشية اتاج اللحم عجول التسمين ... وفقا للمعدلات الآتية : ... (ب) ماشية التسمين حيازات أكثر من خمسين رأسا يصرف للرأس ١٥٠ كيلو جرام علف شهريا وتطبق هذه المعدلات على ماشية التسمين الموجودة بسحطات الشركات وهيئات انحكم ناهي والجسميات وكبار المربين . ثانيا : يتم صرف المقرارات المؤدحة عليه شهريا ... وفقا لما يلي : تشكل لجنة للحص . والتأمين والمتابعة الشهرية على مستوى كل مركز إداري » .

ومن حيث أنه ثبت من التحقيقات التي أجريت بمعرفة النيابة العامة والنيابة الادارية وجود زيادة في كمية الاعلاف المنصرفة الى محطة تسمين طبلوها تقدر بتسعة وستين طنا ، وتبين أن مرجع ذلك هو أن المسئولين بالمحطة المذكورة قاموا بصرف الاعلاف بمعدل ١٨٠ كيلو جرام للرأس باعتبار أن عدد رؤوس الماشية ٢٥٠ رأسا الا أنه لما تبين أن الصرف تم بالمخالفة للقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه تم التحايل على ذلك باعتبار أن قوة المحطة ٣٠٠ رأس ماشية يصرف لها اعلافا بمعدل ١٥٠ كيلو جرام للرأس وبذلك أمكن للمسئولين بالمحطة تمويض فرق العلف الذي تم صرفها من قبل عن طريق التحايل ولما كان ذلك وكان قد ثبت من التحقيقات انتفاء شبهة جنائية اختلاس المخالفين لكمية الاعلاف المشار اليها ، وأن ما ثبت في حقهم هو مخالفتهم لقرار وزير الزراعة المشار اليه بتحديد حصص الاعلاف وصرفهم تلك الحصص لماشية التسمين بكميات أكبر من الحصص المقررة ، فمن ثم فإن الخطأ في فهم القرار المشار اليه لا يمدو أن يكون خطأ مرفقيا لا يسأل عنه المخالفين في مالهم الخاص .

بجلبك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام المسئولين بمحطة تسمين طبلوها مركز تلا بأداء قيمة ما صرف من العلف جازي زيادة .

(ملف ٨٦/٦/٣٢٤ — جلسة ٨٦/٢/٥)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

المحاكم التأديبية لا تختص بالنزاعات المتصلة بمخالفة القواعد والأحكام المنظمة لهيئة المحاماة والتي لا علاقة لها بأعمال الوظيفة في الشركة - اختصاص تلك المحاكم بالمخالفات التي يرتكبها أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة متى كانت المخالفة متعلقة بعمله في تلك الجهات .

المجتمعة :

ومن حيث انه عن الدفع الذي أبداه المطاع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى التأديبية المقامة ضده لمستنادا الى القول بأن المخالفة المنسوبة اليه مهنية تختص بنظر مسأله عنها لقابة المحامين فان فضاء هذه المحكمة قد استقر على انه يصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أصبحت المحاكم التأديبية صاحبة ولاية عامة في تأديب جميع العاملين بالحكومة والقطاع العام فيما تقع منهم من مخالفات تأديبية بأعمال وظائفهم الا ما استثنى من ذلك بحكم خاص واذا كانت القاعبة ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره .

ومن ثم فان الذي يخرج من اختصاص هذه المحاكم هي تلك النزاعات التي تبطل اتصالا وثيقا بمخالفة القواعد والأحكام المنظمة لهيئة المحاماة ولا تكون ذات علاقة مباشرة بأعمال الوظيفة في الشركة وعلى هذا الوجه واذا كانت المخالفة المنسوبة للمطاع مما تتعلق بعمله في الشركة فحين ثم فلا يبرح اعتبارها مخالفة مهنية وتأييسا على ذلك يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى المقامة ضد المطاع لا يسند له من القانون مما يتعين معه اطراحه .

(طعن ٨٣٣٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٨٦)

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

يعتبر نظام التأديب جزءا من نظام الخدمة المدنية - القرارات المسالمة لجهات ملقنة تشمل جميع القرارات الصادرة بشأن الخدمة المدنية مما يتعلق منها بالتأديب والمنازعة في شأنها تدخل في اختصاص القضاء الإداري أو القضاء العادي بحسب الأحوال - قرار النقل ليس إحدى العقوبات التأديبية المقررة بالقانون - يخرج المنازعة فيه من اختصاص القضاء التأديبي .

الحكمة :

يعتبر نظام التأديب جزءا من نظام الخدمة المدنية سواء في نطاق القانون العام بالنسبة للعاملين بالجهات الحكومية أو في نطاق القانون الخاص بالنسبة للعاملين بالقطاع العام أو الخاص وقد خصت المحاكم التأديبية في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية التي تهاجم على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وعلى العاملين في بعض الهيئات الخاصة ، ونظر الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وبعض العاملين في الهيئات الخاصة وهم العاملون في القطاع العام وهو في الجاهل اختصاص محدود اعطى للمحاكم التأديبية استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالمنازعات الإدارية ومن الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية ، ولذا يتعين تفسير اختصاص المحاكم التأديبية وفقا للقواعد العامة في تفسير القوانين والتي تقضى بأن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ، واعمالا لذلك يجب قصر اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية ، وهو الاختصاص الوارد في المادة العاشرة بند ثاسعا من القانون المشار اليه « الطلقات التي يقدمها الموظفون العموميون بالقاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » وبند

ثالث عشر « الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا » على الطعون في القرارات التي تصدر بمقتضى تأديبية مقرررة في القوانين واللوائح صراحة كجزاء على مخالفات واجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم والخروج على مقتضى الواجب في اعمال الوظيفة ، فالمعيار هنا شكلى يمتد فيه بالجزاء الموقع على العامل فاذا كان من بين الجزاءات التأديبية المقررة صراحة في القوانين واللوائح كان الطعن فيه امام المحاكم التأديبية واذا لم يكن من بين الجزاءات التأديبية المذكورة كان الطعن فيه أمام القضاء الادارى أو القضاء العادى بحسب ما اذا كانت علاقة العامل بجهة عمله تخضع لاحكام القانون العام أو لاحكام ائقانون الخاص ، وقد يقال أن قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعون في الجزاءات المقررة صراحة في القوانين واللوائح يخرج عن رقابة القضاء التأديبى ما يعرف بالجزاءات المنقمة وهى اجراءات أو قرارات تهدف بمها جهة العمل الى معاقبة العامل بغير الاجراءات المقررة للتأديب ، الا أن هذا القول مردود عليه بأنه يخالف منطق الاحكام وعلى المحكمة التأديبية لكى تقضى باختصاصها بنظر الطعن في الجزاء المنقح أن تقضى أولا بأن القرار المظنون فيه غير مشروع مع أن المفروض أن تقضى باختصاصها أولا ثم تفصل فى مدى مشروعية قرار الجزاء ، كما وأن القرارات السائرة لجزاءات منقمة تشمل جميع القرارات الصادرة بشأن الخدمة المدنية عدا ما تعلق منها بالتأديب ، وهى كثيرة وتغطى مجالات واسعة مثل النقل والنسب والاجازات بانواعها والاعارات والترقيات والملاوات والمكافآت التشجيعية وانعازف وغير ذلك مما يتناوله نظام شئون العاملين والمنازعة في شأنها تدخل فى اختصاص القضاء الادارى أو القضاء العادى بحسب الاجوال واذا كان من القواعد التى يتحدد بها الاختصاص بين المحاكم أن القبرع يتبع الأصل ما لم يوجد نص على خلاف ذلك فإن العكس غير صحيح بمعنى

أذ شئون الخدمة المدنية وهي الأصل لا تتبع أخذ فروعها وهو التأديب ،
بالإضافة الى ان عبارة الجزاء المتفق تغيير غير دقيق لنسب الانحراف بالسلطة
أو اساءة استعمال السلطة الذى هو أخذ للميوب التى يجوز الطعن من
أجلها فى القرار الإدارى بصفة عامة طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة
الناشرة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتى نصت
على أنه « يشترط فى طلب إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مزجج
أنطق بعدم الاختصاص أو عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح
أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة لاستعمال السلطة » فمن المسلمات
أن عيب الانحراف بالسلطة يقوم اذا تنكبت الإدارة وبه المصلحة العامة أو
خرجت على قاعدة تقييد الأهداف ومن ضرورة أن تقصد بقرارها
الأضرار بالعامل أو الانتقام منه أى معاقبته بغير الطريق الذى خلده المشرع
لهذا الغرض أو أن تقصد بقرارها تحقيق مصلحة عامة عن غير الطريق الذى
خلده المشرع لتحقيقها ، والقول باختصاص القضاء التأديبى بالطعن فى
الجزاء المتفق والقرارات المناهضة له تعطى مجالاً واسعة من شئون الخدمة
المدنية يترتب عليه تعطيل اختصاص القضاء الإدارى والقضاء العادى فى
بحث عيب الانحراف بالسلطة فى القرارات التى يختص بها بدون نص
صريح بذلك .

ومن حيث أنه بتطبيق المبدأ المتقدم فى الطعن المائل ، فإن القرار
المطعون فيه والصادر بنقل المدعية قلاً مكاناً ليس إحدى العقوبات التأديبية
المفردة فى القانون ومن ثم فخرج المنازعة فيه من اختصاص القضاء التأديبى
وتدخل فى اختصاص القضاء الإدارى باعتبار المدعية من العاملين بهيئة
كهرباء مصر وهى هيئة عامة وأعمالون بها من الموظفين العموميين الذين
يخضعون لأحكام القانون العام ومن حيث أن الحكم المطعون الصادر من
المحكمة التأديبية قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بإلغاء قرار نقل المدعية

شكلا مكانيا باعتبارها جزءا لأديبيا مقننا فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، الامر الذى يتعين معه التكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه وبإحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى المختصة بنظرها .

(طعن ١٤٥٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣)

لائحة رقم (٤٥٢)

المبحث :

حدثت لجنة العاملين ببنك القاهرة على سبيل التخصر الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين بالبنك - الفصل من الخدمة على رأس هذه الجزاءات - انتهاء التغطية للانقطاع عن العمل المد التى حددها الشرع لا يعتبر من قرارات الفصل التأديبى - أساس ذلك : - ان القرار مرتبط بإقامة الانقطاع - مؤدى ذلك : - عدم اختصاص المحكمة التأديبية بالفاء قرار انتهاء الخدمة لانقطاع عن العمل لأحد العاملين بالبنك - ينطقد الاختصاص فى هذه الحالة للقضاء الذى بوصفه صاحب الاختصاص العام بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعاملين بالقطاع العام .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب طعن البنك فى الحكم المطعون فيه والمتعلق بمسألة الاختصاص ، فان الثابت من الأوراق أن بنك القاهرة قد أصدر القرار رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨٢ فى ٤/٨/١٩٨٢ مستندا إلى نص المادة ٧/٨٣ من لائحة العاملين بالبنك الصادرة طبقا لأحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى واتى تنص على أن تنتهى الخدمة بأحد الأسباب الآتية :

٧ - الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما منفصلة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة على أن يسبق

(م - ٦٤)

انهاء الخدمة اذار كتابي يوجه للعامل بعد غياب عشرة ايام فى الحالة الأولى وانقطاعه خمسة ايام فى الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بمذر قهرى ٠٠٠ وتعتبر خدمة العامل منتهية فى الحالة الأولى من اليوم التالى لاكتمال مدة الغياب وفى الحالة الثانية من تاريخ انقطاعه عن العمل ، ومن ثم فإن القرار المطعون عليه طبقا للأسباب التى قام عليها يعتبر قرار انهاء خدمة للانقطاع عن العمل ولا يعد قرارا تأديبيا بفصل المطعون ضده من الخدمة ، واذا كانت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام ولائحة العاملين بالبنك الصادرة طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ قد حددت على سبيل الحصر الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام وجعلت القمة منها جزاء للفصل من الخدمة ولم تورد بين أنواع الجزاءات التى احتوتها انهاء الخدمة المنوّه عنه بالمادة ٨٣ من لائحة البنك فما كان يسوغ للحكم المطعون فيه الخوض فى البواطن والأحداث المعاصرة لاصدار القرار المطعون عليه ليستشف منها أن القرار المطعون فيه من قرارات الفصل التأديبي لأن هذا القرار بحكم مضبوطة وملازمات اصداره وصرح عباراته والاجراءات التى صاحبت اصداره لا يستطاع معها تأويله على أنه قرار تأديبي سببا وأن البنك قد ربط قراره بواقعة تشكل سببا من أسباب انهاء الخدمة وهى واقعة تغيب المطعون ضده عن العمل ، وأيا كان الرأى فى سلامة الأسباب التى قام عليها القرار المطعون فيه وما اذا كانت تلك الأسباب تجعل القرار محل الضعة فى نطاق قرارات انهاء الخدمة فإن ذلك من سلطة المحكمة المختصة بالتحقيب عليه موضوعا وبناء على ذلك فإن المحكمة التأديبية لا تختص ولائيا بنظر الطعن بطلب إلغاء القرار المشار اليه لأن مناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وينعقد الاختصاص للقضاء المدنى بوصفه صاحب الاختصاص العام بالفصل فيما يشور من المنازعات المالية المتعلقة بالعاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى خلاف هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون وتأويله مما يتعين معه القضاء بالنسائه وبإحالة الظن رقم ٩٢ لسنة ٩ التقضائية الى المحكمة المدنية المختصة للاختصاص فيه وذلك إعمالاً لنص المادة ١١٠ مرافعات .

(طعن ٣١٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥)

القاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

المادتان رقم ١٥ و ٣١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة . حول الشرع المحاكم التأديبية اختصاصين :

أولهما : محاكمة المتهمين العاملين الجهات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

ثانيهما : نظر الطعون في القرارات النهائية للسلطات التأديبية والطعون في الجزاءات : الواقعة على العاملين بالقطاع العام - اطلق الشرع على الدعاوى الخاصة بمحاكمة العاملين تأديبياً وصف « الدعاوى التأديبية » واطلق على الاختصاص الثاني وصف « الطلبات او الطعون » - الدعاوى التأديبية في مفهوم قانون مجلس الدولة تنصرف الى الدعاوى التي يحاكم فيها العاملون تأديبياً ولا ينسحب على الطلبات او الطعون الخاصة بطلب إلغاء القرارات التأديبية - مؤدى ذلك : ان المادة (٢٩) من قانون مجلس الدولة حينما قضت بأنه اذا كان الفصل في الدعاوى التأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الأول حتى يتم الفصل في الثانية - هذا النص لا ينطبق على الاختصاص الثاني .

الحكمة :

ومن حيث أن المستفاد من الاطلاع على المُنْدِيقِ (تلخيصاً) و (ثالث عشر) والبند (ثاني عشر) من المادة الماثرة من قانون مجلس الدولة رقم

٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمادة (١٥) من القانون المذكور ان المشرع خول المحاكم التأديبية اختصاصين :

أولهما : محاكمة العاملين بالجهات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة •

وثانيهما : نظر الطعن فى القرارات النهائية للسلطات التأديبية والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، وأطلق المشرع على الدعاوى الخاصة لمحاكمة العاملين تأديبيا وصف « الدعاوى التأديبية » وأطلق على الاختصاص الآخر وصف « الطلبات أو الطعون » ، وينجلى ذلك فيما نص عليه البند (تاسعا) من المبادأة العاشرة من قانون مجلس الدولة من أن محاكم مجلس الدولة تختص - دون غيرها - بالتصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ونص البند (ثالث عشر) من هذه المادة على اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، بينما نص البند (ثاني عشر) على أن تختص محاكم مجلس الدولة بالدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى القانون. والتى وضحتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة فيما نصت عليه من ان المحاكم التأديبية تختص بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من العاملين وأعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقيية ومن اليهم الذين حددتهم هذه المادة ، وأردفت هذه المادة ، فان هذه المحاكم تختص بنظر الطعون المنصوص عليها فى البندين (تاسعا) و (ثالث عشر) من المادة العاشرة •

ومن حيث ان المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة التى استند اليها المحكم المطعون فيه فيما اتهم اليه من وقف الطعن مشار بلنازعة الى أن يتم الفصل فى الدعوى الجنائية رقم ٤٣٨٠ لسنة ١٩٧١ جنائيات الزيتون تقيضى

بأنه إذا كان الفصل فى دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية — ولما كانت الدعوى التأديبية فى مفهوم قانون مجلس الدولة ، على ما سلف يسله ، مقصورة على الدعوى التى يعاكم فيها العامل تأديبياً أمام المحكمة التأديبية وليست الطلبات أو الطعون الخاصة بطلب إلغاء القرارات التأديبية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى الاستناد الى هذه المادة ويكون وقف الدعوى مشار المنازعة استناداً الى حكم هذه المادة — قد جاب الصواب ويتمين من ثم القضاء بالغائه •

(طعن ١٩٣٤ لسنة ٢٨ ق جلمة ١٩٨٦/٥/٧١) .

القائمة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

لا يجوز قبول طلب الاحالة للمعاش بالنسبة للمعامل الحال للمحاكمة
التأديبية بالتطبيق لنص المادة ٩٥ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

المحكمة :

هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت فتواها لصادرة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٣ ملف ٩٣٤/٤/٨٦ والتى انتهت للأسباب انواردة فيها — الى جواز قبول طلب الاحالة الى المعاش المبكر وطبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ المقدم من العامل الحال الى المحكمة التأديبية ، كما استعرضت لمادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة التى تنص على أن « تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

١ — بلوغ السن المقررة لترك الخدمة •

٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا .

٣ - الاستقالة .

٤ - الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

• • • « وتنص المادة (٩٥ مكررا) من هذا القانون والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجوز للسلطة المختصة اصدار قرار باحالة العامل الى المعاش بناء على طلبه قبل بلوغ السن القانونية على الا تقل من الطالب عند تقديم الطلب عن خمسة وخمسين سنة والا تكون المدة الباقية لبلوغه من الاحالة الى المعاش اقل من سنة » .

• • • « وتنص المادة (٩٣) من ذات القانون على أن العامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الامتقالة مكتوبة . ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة .

فاذا احيل العامل الى المحكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش .

وتنص المادة (٩٩) من القانون على أنه « يصرف للعامل أجره الى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته لأحد الأسباب المبينة بالمادتين ٨٠ ، ٩٤ • • •

واذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استحق أجره حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو القضاء المدة التى تعتبر الاستقالة بصددها • • • كما استعرضت الجمعية العمومية القرار الجمهورى رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرارات رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٣ والذى ينص فى المادة الأولى منه على أن « يفوض الوزراء ومن فى حكمهم كل فيما يخصه فى اصدار

قرارات حالة العاملين الى المعاش بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم وذلك وفقا للقواعد الآتية :

وحيث ان مفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد اعاد تنظيم موضوع المعاش المبكر والذي كان منظما بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه على نحو يجعله سبيلا خاصا من سبل الاستقالة من الخدمة ، وان وضع له شروطا وربط عليه آثارا لا مثيل لها فى الاستقالة العادية المقررة طبقا للقواعد العامة الواردة فى المادتين ٩٧ ، ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه الا انه يخرج به عن طبيعة الاستقالة ، ومن ثم فان طلب الاحالة الى المعاش طبقا للمادة ٩٥ مكررا سالف البيان تسرى عليه الأحكام والقيود العامة للاستقالة والتي يجب الالتزام بها دائما ومنها الحكم الوارد بالمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى لا يجيز قبول طلب استقالة العامل للحال الى المحاكمة التأديبية الا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش . واذا كانت هذه الجمعية قد سبق أن انتهت بفتاها الصادرة بجلسة ١٦/٣/١٩٨٣ الى ما يخالف هذا النظر ، فان مرد ذلك ان هذا الاقتاء صدر فى ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر الذى لم يكن يشترط لقبول الاستقالة وفقا لأحكامه الخاصة الا يكون العامل محالاً للمحاكمة التأديبية اما وقد اعاد المشرع فى المادة ٩٥ مكررا تنظيم موضوع الاحالة المبكرة الى المعاش وجعلها سبيل من سبل الاستقالة الصحية فانه يضمن تقيدها بما تنقيد به الاستقالة الصريحة .

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز قبول طلب الاحالة للمعاش بالنسبة للعامل المحال للمحاكمة التأديبية بالتطبيق لنص المادة ٩٥ مكررا من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
(ملف ١٩٣/٣٨٦ - جلسة ٢٠/٥/١٩٨٧)

القاعدة رقم (٤٥)

البنود :

تفانئس الجهة الادارية فى استعمال الرخصة المقررة لها باتخاذ الاجراءات التأديبية قبل العامل المنقطع عن العمل فى المواعيد القانونية المقررة بالمادة ١٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قىام القرينة القانونية باعتباره مستقيلا من الخدمة .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن كلا من الاستقالة الصريحة والاستقالة الضمنية تقوم على ارادة العامل فالأولى تستند الى طلب كتابى يقدم منه والثانية تقوم على اخفاذه موقفا يبنى عن انصراف فيه الى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أى شك فى دلالة على حقيقة المقصود ويمثل الموقف اصرار العامل على الانقطاع عن العمل . وطبقا للمادة ١٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فان قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من القطاع العامل المدة المحددة مقررر لصالح الجهة الادارية التى يبعها العامل أن شاعت اصلتها فى حقه اعتبرته مستقيلا وان لم يفسأ بخصمته بضمم الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لاقطاعه عن العمل فاذا تقاضت عن اتخاذ سلوك الاجراء التأديبى قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت فى اتخاذ الاجراء ولكنها بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتباره مستقيلا من الخدمة .

ومن حيث ان الثابت من كتاب ادارة وسقط القاهرة التعليمية رقم ١٥ المؤرخ ١٩٨٧/٤/١ المقدم بجلسة ١٥/٤/١٩٨٧ أن المطعون عنده قد انقطع عن العمل التبارا من ١٥/٤/١٩٨٥ فى غير الأحوال المصرح بها وأن صدر قرار الادارة بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٥ باستلته الى النيابة الادارية التى احالته بتورعها الى المحاكم التأديبية وبذلك تكون جهة الادارة قد اتخذت

ضده الاجراءات القانوية الا أن ذلك قد تم بعد انتهاء الشهر التالي لانقطاع
ومن ثم تكون خدمة المطعون ضده قد انتهت بحكم القانون حيث لم تستكمل
جهة الادارة الرخصة المقررة لها باتخاذ الاجراءات التأديبية قبله في المواعيد
القانونية وكان يتعين عليها أن تصدر قرار بانهاء خدمة المطعون ضده وتعطيه
شهادة بذلك وبمدة خدمته السابقة . واذا تقاعست عن ذلك فان هذا
الامتناع من جانبها يعتبر قرارا سلبيا منها بالامتناع عن انهاء خدمة المطعون
ضده بالمخالفة للقانون . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المنهج
وقضى بوقف تنفيذ القرار السلبى المطعون فيه فالن يكون قد اصاب وجه
الحق في قضائه ويكون الطعن في غير محله متمين الرضى .

(ملعن ٢٥٥٥ لسنة ٨٢ في جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

(الفائدة رقم (٥٦))

المبتدأ :

المنازعة في التعميل هي في حقيقتها منازعة في التمويش الذي يتحمله
المعلم على انبئاس مسؤوليته المهنية عن خطئه الشطحي - لا تنقيد هذه
المنازعة بميعاد دعوى الإلزام حتى ولو كانت مرتبطة بقرار مجازاة العامل عن
المخالفات النسبوبة اليه .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار خصم المبلغ المشار اليه من
راتب الطاعن انما صدر من ادارة كفر الشيخ التعليمية لما نسب للطاعن وهو
من العاملين بمدرسة زراعة ميت علوان التابعة لهذه الادارة من أنه استولى
على مكافآت ومبالغ نقدية وادوات كتابية لحساب مدرسة الحطيات ذات
النصل الواحد دون أن يكون هذه المدرسة قائمة في الحقيقة .

ومن حيث أن قرار تحصيل المدعى لهذا المبلغ وخصمه من راتبه وهو
القرار المطعون فيه إنما صدر من الجهة الإدارية باعتبار ما انتهت إليه من
مسئولية انطاعن عن المبالغ والأدوات التي صرفت له بدون وجه حق بسبب
تلك المدرسة .

ومن حيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين
المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن
« لا يسأل العامل الا عن خطئه الشخصي » .

ومن حيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين
المدينين بالدولة المخالفات النسوبة اليه المتمثلة بتلك المدرسة ، وبالتالي مدى
شرعية قرار الجهة الإدارية بخصم المبلغ المشار اليه من راتبه تطبيقاً للفقرة
الأخيرة من المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدينين بالدولة سالفة الذكر .
فإن تلك المنازعة وإن كانت مرتبطة عادة بقرار مجاوزة العامل عن المخالفات
النسوبة اليه إلا أنها في حقيقتها منازعة في التعويض الذي يتحمله العامل
على أساس مسئوليته المدنية عن خطئه الشخصي فلا تنقيد بالمواعيد المقررة
لرفع دعوى الانهاء والمنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري
المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح
العامة أو إعلان صاحب الشأن به .

ومن حيث أن المنازعة في تحصيل المدعى تلك المبالغ هي في حقيقتها
منازعة في التعويض الذي يتحمله العامل على أساس مسئوليته المدنية عن
خطئه الشخصي طبقاً للمادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدينين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٨ فإن منازعة المدعى هذه أو طعنه في قرار

الخصم من رايه على هذا الأساس لا يتقيد بالمواعيد المقررة لرفع دعوى
الالغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر فانه يكون قد
خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله الأمر الذي يكون معه هذا الحكم
خليفاً بالالغاء .

ومن حيث أنه بالنسبة لمدى مشروعية قرار تحصيل الطعن بالمبلغ المشار
اليه خصماً من مرتبه فإن الثابت من المستندات المقدمة في هذه المنازعة أن
بعض الأشخاص بقرية الحيطات بمركز كفر الشيخ تقدموا بشكوى ضد
الطعن أشاروا فيها الى أنه فتح مدرسة ذات فصل واحد بطريقة وهمية في
مسكنه ليتمكن من صرف مكافآت مالية ومرتبات وأدوات كتابية وتغذية
بدون وجه حق لحساب هذه المدرسة ، وقد أحيلت هذه الشكوى من النيابة
الإدارية الى النيابة العامة التي قامت بإجراء التحقيق وبسؤال الشاكين . .
و . . . قررا بمضمون شكواهما السالفة واضافا بأن المشكو في حقه
كان يستقبل تلاميذ هذه المدرسة في منزله بقرية منشأة الصفا التابعة لقرية
الحيطات مركز كفر الشيخ وأنه كان يدير المدرسة بمعاونة بعض المدرسين،
وبسؤال . . . للوجه بإدارة كفر الشيخ التحقيقية بالتحقيقات قرر أن
المدرسة ذات الفصل الواحد كانت موجودة فصلاً بمنزل الطعن وتناول
نشاطها بانتظام وكان - أي الشاهد - يقوم بزيارتها مرة كل شهر بدءاً من
عام ١٩٧٩ وكانت تلك المدرسة تسير سيراً حسناً وفي الخطة المقررة ويتم
حرف الكتب والأدوات الكتابية والتغذية للمدرسين بها . وكانت تلك
المدرسة منشأة بقرار إداري وتتبع مدرسة زراعة ميت علوان الابتدائية
باعتبارها المدرسة الأم واضاف أنه نظراً لتصدع مبنى المدرسة الأم ونقلها

من سكانها الى مدينة كفر الشيخ ولكون الطاعن هتو المشرف على المدرسة ذات الفصل فقد طلب في تقريره المؤرخ ١٢/٦/١٩٨٢ اغلاق هذه المدرسة وقد تم غلقها بناء على ذلك .

وبسؤال . . . مدير التعليم الابتدائي بإدارة كفر الشيخ الابتدائية بالتحقيقات قرر أنه عند توجهه الى تلك المدرسة في شهر نوفمبر ١٩٨٢ تبين عدم وجود مقر لها أو سجلات أو تلاميذ فطلب غلقها وتم ذلك ، حيث أنه تسلم العمل بالأدوة التعليمية بكفر الشيخ اعتبارا من شهر سبتمبر ١٩٨٢ وأنه يمكن معرفة ذلك من المدير السابق للتعليم الابتدائي .

وبسؤال . . . مدير التعليم الابتدائي بكفر الشيخ السابق قرر أنه كائن يشغل هذه الوظيفة قبل خلفه . . . وأن المدرسة المذكورة ذات الفصل الواحد هي من نوع المدارس التي تفتح في الأماكن النائية المعروفة من التعليم وهي تتبع المدرسة الأم ، وإضاف أن هذه المدرسة كانت موجودة فعلا وكانت الدراسية بها تسير سيرا حسنا وتودع التقارير المكتوبة بشأنها بمعرفة موجه القسم بإدارة كفر الشيخ التعليمية .

وبسؤال . . . قررت أنها كانت طالبة بتلك المدرسة ونجارت سنواتها الثلاث بنجاح ثم التحقت بسند ذلك بالمعهد الإعدادي الأزهرى فلكتائوى وأضاف أن الدراسة في هذه المدرسة كانت مسائية ومنتظمة وأنها كانت يكتفي الدارسين فيها بتسليم الأدوات والكتب الدراسية والتغذية المقررة ، كما كائن أخوها يدرسي في ذات المدرسة .

وبسؤال . . . بالتحقيقات قرر أن تلك المدرسة كانت موجودة حقيقة وأنه أخذ الذين قاموا بالتدريس فيها ، وأن الدراسة كانت منتظمة بها ويتم توزيع الكتب والأدوات على الدارسين فضلا عن التغذية المقررة .

ومن حيث أن الثابت من المستندات والأوراق أن النيابة العامة اتهمت الى حفظ هذا التحقيق اداريا لما ثبت لها من التحقيقات ان المدرسة المشار اليها كانت قائمة في الحقيقة ومن ثم فلم تثبت التهمة الممنوعة الى الطاعن والمتعلقة باستيلائه على المبالغ والأدوات المشار اليها .

ومن حيث أنه طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ فلن العامل لا يسأل مدنيا الا عن خطئه الشخصي ، ومن المقرر أن الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف في ماله الخاص هو الخطأ الذي يكشف عن نزوات مرتكبة وعدم تبصره وتنبهه منفعته الخاصة أو قصد النكاية أو الاضرار بالغير أو هو الخطأ الجسيم .

ومن حيث أن المخالفات المنسوبة الى الطاعن والمتعلقة باستيلائه على المكافآت والمبالغ والأدوات المنصرفة لحساب هذه المدرسة بدون وجه حق لم تثبت في حقه على النحو السالف ثبوتاً يقينا يدعو للاطمئنان الى أنه ارتكب فعلا تلك الأفعال التي تمتد من قبيل الاستيلاء على هذه المبالغ والأشياء المنصرفة لحساب هذه المدرسة ، فإنه لا يمكن الزامه أو تحميله بأي مبلغ في هذا الشأن ، إذ أنه يشترط في الخطأ الشخصي الموجب لمسؤولية الموظف بادیء ذي بدء أن تكون الوقائع المشكلة له والمنسوبة الى الموظف ثابتة في حقه يقينا حتى يمكن الزامه في ماله الخاص بالاضرار التي اصابته الأداة في هذا الشأن . وعلى هذا مقتضى فإن القرار المطعون فيه والنخاص بنصم مبلغ ١٩٦٠ر١٦١٠ جنيه من مرتب الطاعن يعد قرارا مخالف للقانون مما يتعين معه الحكم بالغاءه .

القاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بانتهاام مدة الضمان المحددة بالمقد
الإدارى - غير صحيح - أساس ذلك : مدة الضمان العقابية هي إحدى
الأحكام العقابية التى تحكم العلاقة بين المأول وجهة الإدارة - لا أثر لهذه المدة
على المسؤولية التأديبية التى تبنى على المخالفات الإدارية التى تسقط وفقاً
لميعاد سقوط الدعوى التأديبية دون ما ارتباط بميعاد الضمان الألفى
أو التعاقدى .

المحكمة :

من حيث أنه عن النعى على الحكم المطعون فيه بسقوط المخالفة
المنسوبة الى الطاعنين بانتهاام مدة الضمان المحددة للمعملة فهو نعى فى غير
مخله لأن مدة الضمان العقابية هي إحدى الأحكام العقابية التى تحكم
العلاقة بين المأول وجهة الإدارة ولا أثر لها على المسؤولية التأديبية التى
تبنى على المخالفات الإدارية تلك التى تسقط وفقاً لميعاد سقوط الدعوى
التأديبية دون ما ارتباط بميعاد الضمان الألفى أو التعاقدى .

وهن حيث أن مقتضى ما تقدم ان حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه
يكون قد صدر موافقا لصحيح حكم القانون بما لا مطمئن عليه . الأمر
الذى يتعين معه الحكم بقبول هذا الطعن شكلا وفى موضوعه برفضه .

(طعن ٣٠٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١٨٨)

البند :

إذا كان الخطأ مرده إلى مجرد أعمال العامل بواجبات وظيفته ولم يقصد من ورائه التكاليف أو الأضرار بمصالح المرفق ، أو كان أفعاله غير مصطبغ بطابع شخصي وإنما ينم عن موافاة عرفة للخطأ والصواب ، فلا يسأل مدنيا عنه ، ولا يصح تبعا لذلك الرجوع عليه في ماله الخاص بتعويض الضرر المترتب عليه .

التسوية :

الموضوع عرض على اللجنة العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجنستها المنقذة بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٠ ، فاستبان لها أن المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد أن نصت على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا ٥٠٠ » ، وأضافت إلى ذلك أنه لا يسأل العامل مدنيا إلا عن خطئه الشخصي . وهذا الحكم الأخير ما هو إلا تعنين لما هو مقرر في التقه والقضاء الإداري من أن الموظف لا يسأل عن أخطائه المصلحية ، وإنما يسأل فقط عن خطئه الشخصي .

ومن حيث أن أحكام المحكمة الإدارية العليا وقضايا الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع استقرت على أنه لا توجد ثمة قاعدة عامة مجردة تنصع ضوابط محددة تفصل بوجه قاطع بين الأخطاء الشخصية ، وإنما يتحدد كل نوع من هذه الأخطاء في كل حالة على حدة تبعا لما يستخلصه القاضي من ظروفها وملابساتها مستهديا في ذلك بمديد من المعايير منها ثمة الموظف ومبلغ الخطأ من الجسامة والدافع إلى ارتكابه ،

للخطأ أو الصواب ، فإن خطأ « يعتبر في هذه الحالة مرفقيا ، اما اذا كان العمل الضار مصطبعا بطابع شخصي يكشف عن الانسان بضعفه وشهواته ولزواته وعدم تبصره ويقصد من وراءه النكاية أو الاضرار أو ابتغاء منفعة ذاتية فإن الخطأ في هذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا وهو يعتبر كذلك ايضا ولو لم يتوافر فيه هذه النية اذا كان الخطأ جسيما وتحديد درجة جسامته الخطأ مسألة نسبية تتغير تبعا للظروف المختلفة ويستهدى فيها بإرادة الموظف المتوسط الكفاية الذى يوجد في ظروف مماثلة لتلك التى كان عليها الموظف المخطئ (حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٠/١١٨٣ ق ، جلسة ١٩٦٩/٣/٣٠ ، وحكمها فى الطعن رقم ١٣/١٤٣٧ ق ، جلسة ١٩٧٣/٥/٣٠) وكذلك انتهت الجمعية العمومية فى فتواها رقم ١٢٨ بجلسته ١٩٨٦/٢/٥ الى ان الخطأ يعتبر شخصيا ، ويسأل عنه العامل مدليا . اذا كان العمل الضار مصطبعا بطابع شخصي يكشف عن الانسان بضعفه ولزواته وعدم تبصره ، اما اذا كان العمل غير مصطبغ بطابع شخصي ويتم عن موظف عرضه للخطأ وبالصواب فإن الخطأ فى هذه الحالة يكون مرفقيا فالمنابذ بالقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته . ومن ثم فإن الجريمة التى يرتكبها الموظف لا تعتبر من قبيل الخطأ الشخصى الا اذا كانت منتهية الصلة بالوظيفة أو اذا ارتكبت عمدا أو انطوت على درجة جسيمة من الخطأ (فى هذا المعنى ايضا ، فتوى الجمعية رقم ٤١٣/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠) .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، غاله لا يجوز لجهة الادارة ان ترجع على أى من تأييدها فى ماله الخاص لاقتضاء ما تحملته من اضرار عن اخطائهم الا اذا اتسم هذا الخطأ بالطابع الشخصى - على الوجه المتقدم بمرجأة قدرة العامل ومبلغ علمه وتأهيله وحالته الوظيفية ، وكل ظرف آخر

مما يتصل به أو بالواقعة التي اسندت إليه ، إما اذا كان الخطأ مرده الى مجرد افعال العامل بواجبات وظيفته ولم يتتبع من ورائه التكاليف أو الاضرار بصالح المرفق ، أو كان افعاله غير مصطبغ بطابع شخصي والمسا بين من موظف عرضه للخطأ والصواب فلا يسأل مدنيا عنه ، ولا يصح نجا لذلك الرجوع عليه في ماله الخاص بتعويض الضرر المترتب عليه .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، فانه لئن كان للماملون المشار اليهم قد ارتكبوا في واقع الحال على ما ظهر من تحقيقات النيابة الادارية المشار اليها الخطأ الوارد بياته بها ، وهو خطأ نجم عنه الحاق ضرر مالي بالمصلحة تمثل في قيمة اصلاح التلغويات بالوحدة رقم (٢) بمحطة طلبات ابو المنجا ، الا ان الواضح انه غير مصطبغ بطابع شخصي اذ ليس من دليل على استهدافهم به منفعة شخصية ولا على ان قصدهم كان منصرفا للتكاليف أو الاضرار بالمصلحة ، كما ان هذا الخطأ لا يتسم بالجسامة التي من شأنها اعتباره خطأ شخصيا يسأل عنه في ماله الخاص بمراعاة وضعهم الوظيفي وقدرتهم وكفاءتهم ومبلغ علمهم في مثل حالتهم وظروفهم ، وما هو ظاهر من طول مدة استعمال الوحدة ، اذ انها تعمل منذ عام ١٩٥٤ ، فقبلا عن أن سبب العطل في الوحدة يرجع الى ضعف المعدن مما أدى الى كسر المسامير المثبتة للريش فوق جسم الطلمبة من أسفل مما يرجع الى ما قد جته الجهة الادارية من ادوات غير مناسبة لحالتها وحسن تشغيلها كما انه ينسب الى جهة الادارة تراخيها في القيام بوظيفتها في الرقابة على صيانة الآلات وتقديم قطع غيارها اللازمة والمناسبة دائما في حالة صلاحة للاستعمال . وهو ما يدخل في نطاق مهامها باعتبارها القائمة على استئزاز المرفق وتخصن ادارته . ومن أجل ذلك فان ما وقع من الماملين المذكورين يعتبر خطأ من قفيا ، الامر الذي يستتبع تحميل نفقات اصلاح الوحدة المشار اليها على (٦٥ - ٢)

جانب الحكومة ، وهو الرأى الذى اتته اليه - بحق - فتوى ادارة
الفتوى لوزارة الرى على التفصيل السابق .

لذلك :

اتته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة ما اتخذته
جهة الادارة من اجراءات حساب قيمة اصلاح اعادة الوحدة المشار اليها
على جانب الحكومة الى أصلها .

(ملف ٣٧٨/١/٥٤ فى ٢٥/١٢/١٩٩٠)

القائمة رقم (٥٩)

المبدأ :

صفة الموظف العام ليست هى المعيار الحاسم فى اختصاص مجلس
الدولة بموضوع التأديب - مجلس الدولة يختص بالنظر فى الطعون التأديبية
المقامة من افراد ليست لهم صفة الموظف العام - يختص ايضا مجلس الدولة
بالنظر فى الدعاوى التأديبية الخاصة بعمال القطاع العام والجمعيات
والهيئات الخاصة - انتفاء صفة الموظف العام عن شخص ما لا يفيد عدم
اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية المقامة ضده أو الطعن
التأديبى المقام منه .

الحكمة :

« ان صفة الموظف العام ليست هى المعيار الحاسم فى اختصاص
مجلس الدولة بموضوع التأديب ذلك انه يختص بالنظر فى الطعون
التأديبية المقامة من افراد ليست لهم صفة الموظف العام كأعضاء النقابات
المهنية وطلبة الجامعات ، كما يختص بالنظر فى الدعاوى التأديبية الخاصة
بماملين فى القطاع العام والجمعيات والهيئات الخاصة لا يكون هذه
الصفة ، فانتفاء صفة الموظف العام عن شخص ما لا يعنى عدم اختصاص

مجلس الدولة بنظر الدعوى التأديبية المقامة ضده أو الطعن التأديبي المقام
منه » .

(طعن ١٢٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢)

الفصل رقم (٤٦٠)

المبدأ :

الخصومة التأديبية لا تمتد ولا تنصل بها المحكمة المختصة إلا إذا أقيمت
بالإجراءات التي نص عليها القانون - ففي ذلك لا تقوم الدعوى التأديبية
أو تمتد الخصومة .

المحكمة :

« ومن حيث أن الطاعن طعن على هذا الحكم مؤسساً طعنه على
أسباب خمسة على النحو التالي :

١ - الخطأ في تطبيق القانون لعدم قيام قاضي محكمة الصف بتحقيق
الشكوى .

٢ مخالفة القانون لاحالة الأوراق الى محكمة الجيزة الابتدائية
مباشرة بالمخالفة لنص للمادة ٤٤ من لائحة المأذوية .

٣ - الفساد في الاستدلال حيث انه ليس ممنوعاً على المأذون عقد
قراان أى زوجين في مكتبه اذا حضر الطرفان اليه وفقاً للمادة ٢٠ من لائحة
المأذوية .

٤ - التصور في التسييب لعدم اثبات المخالفة المستوجبة للعقاب
حيث لم تتعرض المحكمة للدفاع الطاعن من ان عقد القراان تم بناء على
طلب الطرفين في مكتبه وفي دالرته .

٥ - التمسك في استعمال السلطة - لعدم ملاءمة الجزاء للمخالفة المنسوبة الى الطاعن .

ومن حيث انه عن السبب الثاني من اسباب الطعن بشأن مخالفة الحكم للقانون لاحالة الأوراق الى محكمة الجيزة الابتدائية مباشرة بالمخالفة لنص المادة ٤٤ من لائحة المأذونية وقال الطاعن في بيان ذلك ان الحكم المطعون فيه لم تسبقه اتباع الاجراءات التي استلزمها المادة المذكورة لعدم عرض الأوراق على السيد المستشار رئيس محكمة الجيزة الابتدائية حتى يستعمل سلطته في توقيع الجزاء المناسب أو يحيل الأوراق الى الدائرة المختصة وان هذه الدائرة لم تضم الملف الخاص بالطاعن المشار اليه في المادة ١٧ من اللائحة .

ومن حيث ان المادة ٤٤ من لائحة المأذونية الصادرة بقرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١/٤ والقرارات المعدلة له ، تنص على ان « الرئيس المحكمة ان ينذر المأذون بسبب ما يقع منه من مخالفات فاذا رأى ان ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر الى الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية » وعلى الدائرة اخطار المأذون بالحضور امامها لسماع اقواله والاطلاع على التحقيقات والملف المشار اليه في المادة ١٧ .

ولما ان تأمر باجراء أى تحقيق عند الانقضاء كما ان لها ان تقرر وقف المأذون عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبيا للدائرة ان توقيع على المأذون اية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة ولا يجوز توقيع عقوبة الإنذار لأكتر من ثلاث مرات .

وتنص المادة الثانية المشار اليها على ان تختص دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر في المسائل الآتية :

١- * * * * *

٢- تأديب المأذونين * وتسجيل القرارات التي تصدرها الدائرة
في دفتر يمد لذلك *

وتنص المادة ١٧ من اللائحة على ان تعد المحكمة الجزئية المختصة
ملفا لكل مأذون يحتوى على طلبات الاجازة * * * * * والاختارات
الواردة من المحكمة الكلية في شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها
وفقرات الوقف والقرارات التأديبية الصادرة *

ومن حيث ان مؤدى نص المادة ٤٤ من لائحة المأذون المشار
انها ان الاختصاص بإحالة المأذون المطلوب محاكمته تأديبياً لما وقع
منه من مخالفات الى الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية ينعقد وفقاً
لصريح نص المادة لرئيس المحكمة ورئيس المحكمة المقصود في هذه
المادة هو رئيس المحكمة الابتدائية التي يتبع في ادارتها عمل المأذون
لانها هي المحكمة التي تختص احدى دوائرها وهي دائرة الاحوال
الشخصية بالمحكمة الابتدائية بتأديب المأذونين وفقاً لنص المادة الثانية
من اللائحة فلرئيس المحكمة ان يكتفى بإفطار المأذون بسبب ما يقع منه
من مخالفات وله لذا رأى ان ما وقع منه يستوجب عقوبة اشد من الانذار
احال الامر الى دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة لمحاكمته تأديبياً وبمفاد
ما تقدم ان قرار اجالة المأذون للمحاكمة التأديبية امام الدائرة المنصوص
عليها في المادة الثانية يجب ان يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية التي
يقع في دائرتها عمل المأذون وان الدائرة المختصة لا تتصل بالدعوى

التأديبية للمأذونين الا اذا احيلت اليها بقرار من رئيس المحكمة فالمشرع
مى لائحة المأذونين حدد السلطة التى تملك تحريك الدعوى التأديبية
ضد المأذون لمحاكمته تأديبيا فيما نسب اليه من مخالفات فمن المقرر
كأصل عام - فى الدعاوى بصفة عامة والدعاوى التأديبية بصفة خاصة
ان المحكمة التأديبية المختصة - أو مجلس التأديب - لا يتصل بالدعوى
التأديبية الا اذا اقيمت امامها الدعوى على النحو المبين فى القانون - وعلى
ذلك نصت لمادتين ١٤ ٢٣ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ حيث نصت المادة ١٤ على انه اذا رأت النيابة الادارية ان المخالفة
تستوجب جزاء اشد مما تملكه الجهة الادارية لحالت النيابة الاوراق الى
المحكمة التأديبية المختصة ونصت المادة ٢٣ على ان ترفع الدعوى التأديبية
من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة بسكرتارية المحكمة
المختصة وعلى هذا الحكم نصت المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان الخصومة التأديبية لا تنعقد ولا تتصل
بها المحكمة المختصة الا اذا اقيمت بالاجراءات التى نص عليها القانون بقرار
احالة من السلطة المختصة سواء كانت من النيابة الادارية مثلا بالنسبة
للمحاكم التأديبية أو من الجهة الادارية التى نص عليها القانون بالنسبة
للمجالس التأديبية - ومثلها الدائرة المختصة بمحاكمة المأذونين تأديبيا
على النحو السابق يراه ، وبغير ذلك لا تقوم الدعوى التأديبية أو تنعقد
الخصومة أصلا ، فلا تملك المحكمة أو مجلس التأديب التصدى لنظر دعوى
لم تتصل بها بالاجراءات القانونية السليمة بغير قرار احالة اليها ، أو بقرار

احالة باطل صادر من سلطة غير مختصة باصداره وترتب في مثل هذه الاحوال بطلان الحكم الصادر بغير قرار احالة أو بقرار احالة باطل لوقوع بطلان في اجراءات الدعوى يؤثر في الحكم الصادر فيها .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه الصادر من الدائرة ١٧ بالمحكمة الابتدائية للاحوال الشخصية — للولاية على النفس — لم تشر الى احالة الموضوع اليها من رئيس المحكمة كما تنص على ذلك المادة ٤٤ من لائحة المأذولين — على النحو السابق بيانه — كما خلت الأوراق مما يثبت صدور مثل هذا القرار من الجهة المختصة وهو رئيس المحكمة الابتدائية للاحوال الشخصية — فان المحكمة تكرن قد اتصلت بالدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه بغير الطريق القانوني لعدم صدور قرار احالة الطاعن اليها من رئيس المحكمة — الامر انذى يترتب عليه انعدام الخصومة التأديبية ضد الطاعن وانعدام الحكم الصادر فيها وخاصة ان الحاضر عن الجهة الادوية المطعون ضدها — وزارة العدل — لم يقدم المحكمة ما يثبت وجود مثل هذا القرار أو يرد على ما اتاره دفاع الطاعن بهذا الشأن في تقرير طعنه الامر الذى يضمن معه القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه لانعدامه ودون حاجة الى التعرض لأسباب الطعن الأخرى .

وحيث ان انعدام الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وعدم اتصال المحكمة أصلا بالدعوى باجرائات قانونية سليمة فان الأمر يقتضى الغاء انحكم ولا وجه لاعادة الدعوى مرة أخرى الى الدائرة المختصة .

(طعن ١٤٢٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٣/٤/٢٤)

القاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية فان -
محاكمة موظفي المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب تخضع للاصول
والبادئ المقررة في المحاكمات التأديبية سواء كانت موضوعية أو إجرائية -
اذ تؤدي مجالس التأديب وظيفة المحاكم التأديبية .

المحكمة :

» ومن حيث أن قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نص
في المادة ١٦٦ منه على أن لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس
اتأديب .. وفي المادة ١٦٧ على أن يشكل مجلس التأديب في محكمة
النقض وفي كل من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العامة
ومن المحامى العام وكبير كتاب المحكمة وفي المحاكم الابتدائية والنيابات
من رئيس المحكمة أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامه وكبير الكتاب
ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم
انجائى عند محاكمة أحد كتاب النيابة وفي المادة ١٦٨ على أن يجوز أن
تقام الدعوى التأديبية ضد موظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس
المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام ورئيس النيابة
بالنسبة لموظفي النيابة ، وفي المادة ١٦٩ على أن تتضمن ورقة الاتهام
التي تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم
ويافا موجزا بالادلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه
أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة وان يوكل عنه محاميا وتجري المحاكمة
في جلسة سرية .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص السالفة الواردة بقانون السلطة

القضائية أن محاكمة موظفي المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب المشار إليه إنما تخضع للأصول والمبادئ المقررة في المحاكمات التأديبية سواء كانت موضوعية أو إجرائية إذ تؤدي مجالس التأديب وظيفتها المحاكم التأديبية بالفصل في المسألة التأديبية فكلاهما سلطة تأديبية تفصل في محاكمة مسلكية تأديبية وتوقع جزاءات تأديبية من نفس النوع على من يثبت إخلاله بواجبات الوظيفة أو خروجه على مقتضياتها أو ينتهي الأمر إلى القضاء بالبراءة متى انحصر المأخذ الإداري عن سلوك العامل .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضت بأن تصدر أحكام المحاكم التأديبية مسببة ووقعها الرئيس والأعضاء .

ومن حيث أن قانون المرافعات قد نص في المادة ١٦٧ على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلاً ، وفي المادة ١٦٩ على أن تصدر الأحكام بأغلبية الآراء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن حضور عضو زائد على العدد الذي عينه القانون ، وسماعه المرافعة واشترائه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك صدعاً للمبادئ العامة في الإجراءات القضائية ولما يتضمنه ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا العضو الرابع أثر في اتجاه الرأي في مصير الدعوى فضلاً عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم ، والبطالان في هذه الحالة من النظام العام ولذا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

وهـنـ حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد صدر من أربعة إذ صدر برئاسة رئيس المحكمة وعضوية كل من رئيس

النيابة وكبير الكتاب وكبير المحضرين وقد وقع جميعهم على مسودته ومن ثم يكون ذلك القرار باطلا متعين الالغاء وقد تأى عن الالتزام بتشكيل الذى حدده القانون ووجوب أن يكون من ثلاثة أعضاء حددتهم حصرا ولا مقنع فيما قد يقال من أن مجلس التأديب كان يصدد محاكمة فريقين من المحالين اليه أحدهما من موظفى المحكمة والآخر من المحضرين اذ لا يجوز أن يشترك كبير الكتاب فى محاكمة أحد المحضرين كما لا يجوز العكس بأن يشترك كبير المحضرين فى محاكمة أحد موظفى المحكمة » .

(طعن ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٩٣)

سابقة أعمال الفار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الأول والثاني والثالث » .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين أصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانوني والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة) . وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفدت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) وتتضمن مرصدا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) (نفدت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) وتتضمن مرصدا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . (نفدت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فضاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضاً إيجادياً لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والجوازات : (أربعة أجزاء - ٣ آلاف

صفحة) وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الجوازات وأصليه من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلداً - ٢٠ ألف

صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيباً موضوعياً وإيجادياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون السطرة التنجية المغربي : (٣ أجزاء)

وتتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ - التطبيق على قانون السطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء)

وتتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التطبيق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة أجزاء)

وتتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٦ - التطبيق علم القانون الجنائي المغربي : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٣٣).

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الإدارية تأليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعي أبجدي) .

١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : 'لتي أقرها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٤١ جزء مع الفهارس)

(الاصدار الجنائي ١٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدني ٢٣ جزء + الفهرس)

رقم الإيداع ١٤/٢٠٥٤
I-S-B-N
977-5293-02-2

دار
الكتاب العربي للطباعة
رقم ٢٨ شارع الهساي - مائتي - القاهرة
ت: ٥١٢٠١٣٦

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

